من منن الله الملك المنان
عبده سلمان بن شعبان

حاشية على المطول للمولى الفاضل
مصنفك رحمه الله
تعالى

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الآيات ورايع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الى ل... واورد ببراعته فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من شفتيه الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحه اللسن والفصاحة وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق التنزيل رايق مفتاح لدقايق التأويل فايق تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب آثار تراكيبه وشيئي ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفا شعر
لا يدرك الواصف المطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسرآء التقليد فتلقفوا ايتعاطونه من غير توثيق

على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التاسي بجماعة حظروا التحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي ستتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد التصانيف بتلك اللطائف شعر رمانى الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من توارد الاخبار بتفاقم المصائب في العشاير والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما شعر ديار بها حل الشباب تمايمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان وعفا آثار من كان فيها من السكان ولم يدع من اوطانها الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من حزبها الا قوم بلقع عجمي شعر كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان فضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجأني فرط الملال وضيق البال الى ان يلفظني ارض الى ارض ويخرجني رفع الى خفض حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله عن الآفات ففتح الله عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد غود الاسلام الى روايه واض روض الفضل الى مائه ونظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم بعد البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتبعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KÜTÜPHANESİ(?) [illegible]LIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1069

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
١١٧٥ وكفى عبده

١٢٢٦

RAĞIP P.
Ka. N.
1225

المجتهد في نصب سرادق الامن والامان المتمثل بنص ان الله يامر بالعدل والاحسان
الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله
ستر خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان هداه اية نسلكا يحوم حول فرائد العلوم
كما ترى الحجيج ببيت الله معتركا يحيي نسيم رضى منه الزمان وكم مكافح بلظى من سخطه
هلكا الحار صاعقة من نصله فبها الى السماك لواء الشرع قد سمكا
وصادف الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين
صار قرير العين مبتسما والملك قبل بالاقبال ممتسكا علا فاصبح بدعوه
الوري فلكا وريثما فتحوا اعينا غدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله
معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد
كرت لازال اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة
بسحائب رافته فهو الذي صرف عنان عنايته نحو حماية الاسلام وتشييد بنيان
الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام
وخصص من بينهم العالمين بمزيد الاسباغ والاكرام شعر اقامت في الرقاب
لها ايادٍ هي الاطواق والناس الحمام فوالت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن
وقد سمت بنيان الاجنة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا
وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد من ذلك عضدي وقوى من عطفي ثم هداني الله
سبحانه سواء الطريق وافاض على سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت
وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه
واضفت اليه ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر
فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد والمرجو
من خلاني وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروا الى ما عاينت
في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله تضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم
للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير
الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام
فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتني
من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله

تمت الديباجة بعون الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لتتبع الخواص لتراكيب البلغاء • واوزعنا لايراد المعاني في طرق مختلفة بالوضوح والخفاء • وعلمنا بدايع البيان لتلخيص حقايق المعاني وايدنا بلوامع التبيان في ايضاح دقايق المباني • والصلوة والسلام على محمد الذي ارسل بجوامع كلمه متحليا بنهاية الايجاز • وبعث وروايع حكمه متفوقة بدلائل الاعجاز • وعلى آله الذين قرروا اصول الفصاحة واسسوا بنيانها • واصحابه الذين شددوا عضد البلاغة وشيدوا اركانها • اما بعد

فمنذ فتح الله على صدري ابواب العلم والمعارف • وانتظمنا في سلك كل طالب عارف • ما كنت اتصدى لكشف الحجب عن اسراره • ونيل الاستضاءة بسطوع انواره • ابذل الوسع في تحصيل ما وقفت له من انواعه • والتقط روايع النكت من اهل الفضل وافواهه • كنت اجد في الاستفادة والاستيناس بملاحظات لطيفة اي استيناس • مع جد مني على الامر كثير • وكد على اقتنائه غزير غزير • مع توفيقات الهية • وتاييدات سبحانية • مع ذكاء طبيعة وقادة • وصفاء قريحة نقادة • في ضمن مراجعات كثيرة الى الثقات ومجاهدات عجيبة وممارسات بديعة فيما اثبته الاثبات • الى ان احلني الله من العلم الى اعلى المنازل • ووفقنا للعمل بما لتعالى من الحديث والنازل الى ان وفقت لروايع المصنفات • وعجايب المؤلفات • في كل فن ما اضحى في جبين الدهر غرة • وفي اكليل الايام درة • وكيف لا وقد جعلت اياي تواريخ الايام • واشتهرت بمزيد السعي والجد بين الخواص والعوام • حتى حظوت بالارتقاء الى المراتب العلية • وانتهيت بمزية الممارسة سيما في فنون الادبية • خصوصا في تراكيب الفصحاء من المزايا التي بها يقع الاستباق والتفاضل • وما في عبارات البلغاء من المحاسن الشوالي التي بها عظم التفاوت والتفاضل • وكيف لا وقد ترى مدار الاعجاز على هذه الامور • وهلم جرا الى ان صارت مطارح الانظار ومواقع الالحاظ من الجمهور • فما وفق للاهتداء اليها الا القليل من القليل • وما نبه على الانتظار لديها الا الفضل من الرعيل • وكيف لا وغاية الفوز بالسعادة العظمى من التصديق باعجاز كلام الله • ونهاية الوصول الى الدولة الكبرى من الاذعان بنبوة

هذا وان الشرح المشهور لتلخيص المفتاح • لاحتوائه على قواعد الظفر واسباب النجاح • كتاب وضعه حذاق الزمان على الاحداق • ومدوا عن اخذه نخوة الاعناق • شعر كتاب لو تامله ضرير • لعاد كريما بلا ارتياب •

ولو مرت حوامله بقبر • لصار الميت حيا في التراب • صنفه استاذ دنيا استاذ العالمين • عين اعيان العالمين • شرف الشرق والغرب بحسن التاليف وضوء الاجتهاد • لا زال له من بحر الغفران العهود ومن الله العهاد • فلقد فاق على الافاق بحسن التصنيف • واناف على السحرة المؤخذين بلطف الترصيف • وبالجملة فقد قصرت الافهام عن الاحاطة بوصفه وثنائه • وتشعشعت الابصار في ان نجوم حوم علوه وسنائه • سعد الملة والشريعة والدين مسعود بن عمر القاضي التفتازاني • صب الله على مرقده المعطر شآبيب اللطف من سحائب وارسل اليه رياح الفضل من مهب رحمته وغفرانه • لانه يضيء بين الكتب في هذا الفن كالبدر بين النجوم • ويستضيء من باحثه بانوار فوائده من المظنون والمعلوم • شعر ما صنف الناس في علم وما جمعوا • مثل المطول في ضبط وايجاز • لو ادعى قصبات السبق صاحبه • كفى به آية دلت باعجاز • اعترف بسمو منزلته الحاسدون • وتكلم بعلو رتبته المعاندون والجاحد وكيف لا وقد انطوى على زبدة عقول العقلاء • ونتايج افكار المتقدمين وقد احتوى على خلاصة آراء افكار ابكار المتاخرين • وقد كنت قدما شمرت ذيل الهمة لتعلمه وتحصيله • مكبا على الاستطلاع على مجمله وتفصيله • فتعقدت صباي على الغوص عن حقايقه • وقصرت قواي على الاستكشاف عن خزائن دقايقه ومضايقه • فمارسته اطوارا ممارسة تدبر واتقان • ودارسته مدة ازمان وكان يلوح في ضمن مجاهدات الاسهار ابكار الافكار • ويطلع في اثناء الليالي انواع انوار الانظار • ويظهر زوايد شريفة في حال التحرير • وتسنح ارادات عجيبة فطرت لنا خلال التقرير • حتى فشا هذا الخبر • وانتشر حديثه في البر والبحر • وصار هذا الحديث في الورى سمر • وسار فيهم مسير الشمس والقمر • فطفق الطالبون يتوجهون الي من اقطار البلاد • واخذوا يسرعون الي في طي الاغوار والانجاد • يراجعون الي في استنباط اسراره • ويواظبون على الاعتكاف بين يدي لاقتباس انواره • وبعد المراجعة الي • والاستماع لما بين يدي • قد راوا ان الحذاق وان كتبوا حواشي عليه • وان الفضلاء وان اكبوا متوجهين اليه • الا ان دقايقه بعد مستورة في الحجاب • واسراره لم تبرز لنا هي عن النقاب • وصح عندهم ووضح لديهم ان كلا من اصحاب الحواشي وان كان نادرة دهره • واعجوبة زمانه وعصره • الا انه لم يبرز من القليل الا القليل • ولم يظهر الا القليل من الرعيل • فالتمسوا مني تعليق حواش تزيل فضل القناع • وتزيد لطالبيه بعض الاطلاع • على ما في عبارا

من لطائف الاعتبارات والايماء الى ما في الشروح من الاعتراضات وقد كنت محفوفاً
بشواغل التحصيل وممنوعاً عن ذلك بحوادث الزمان بالتغير والتبديل وكنت
اتمايل الى ان اشرحه بما هو حق واحرى فاقدم رجلاً واؤخر اخرى اذ نحن
في زمان اضحى اعلام العلم فيه معلمة بالانتكاس واطلال معانيه منبعثة الى الاندراس
سطعت افنان الجهل فيه زاهرة ناضرة ورايات دولته متلالية متعالية

شعر افاضل الناس اغراض لذا الزمن يخلو من الهم اخلاهم من الفطن

وهلم جراً الى ان شعر قال السهى للشمس انت خفية وقال الدجى للصبح لونك حائل
وبهذا الزمان يفنى العلم فيه ويندرس الاثر الا انهم كانوا كلما اتيت ذلك
ابوا وكلما نعت الاشتغال والتصدى لذلك نغوا فجردت سيف العزيمة
للاعتناء بشرح حقايقه ومعانيه واحكمت النية على تشييد قواعده ومبانيه
واخذت في تبيين ما يفتقر اليه من بيان ما فيه وما له وما عليه بعد ان تصفحت
كتباً غريبة ما بقي الان منها في البين الا الاسماء وتشمرت ذيل الهمة لاستطلاع
ما قصده الشعراء البلغاء كافيا بابراز لطائفه الشافية عن حجب العبارة
ضامنا باخراج اللالي المكنونة عن صدف الايماء والاشارة حاوياً درر فوائده
في درج الفؤاد ناظماً غرر فرائده في عقد الاعتقاد متضرعاً الى الله ان
يجعله ذخراً لنا يوم الدين ومتخشعاً اليه في ان يحشرنا مع الشهداء والصالحين
وان يجعل عاقبة امورنا خير عاقبة ونهاية اشتغالنا خير نهاية وهو حسبي
ونعم الوكيل قال الشارح المحقق والنحرير المدقق تغمده الله بغفرانه واسكنه
في فراديس جنانه الحمد لله الذي الهمنا الى آخره اقول وانا الفقير الى الله
الغني شيخ علي بن مجد الدين الشاهرودي ثم البسطامي وفقه الله لمراضيه
وجعل حاله في المستقبل خيراً من ماضيه آثر في تادية المقصود وافادة المرام
وافادة المرام عن حصول هذا العلم لفظة الالهام تنبيها اولاً على ان هذا العلم
لاحتوائه على الدقة واللطافة واحتياج صاحبه الى مزيد الذكاء والفطانة لا يمكن
حصوله الا بمحض فيض رباني والهام سبحاني واشعاراً ثانياً بان هذا العلم
وان حصل على وجه كامل بل اكمل الا انه لا منة في هذا الا من الله الذي وهب لي
بالطريق الخاص الذي استاثر عن سلطانه بذلك الطريق وهي الالهام الذي هو ضرب
من الوحي وايماءً ثالثاً الى تحليه بمزيد التنبه وغريزة التيقظ على ما صرح به المحقق
من ان الالهام اسم لما يهجس في قلب المرء فيتنبه له ويتفطن فيفهمه باسرع
ما يكون ولهذا يقال فلان ملهم اذا كان يعرف بمزية فطنة وزيادة ذكاء بخلاف
علمنا وما يجري مجراه من العبارات فانه عار عن الاشعار بمثل هذه الرموز والاشارات

وكما ان لله عز سلطانه وعظم برهانه من صفات الكمال ما لا يحول حوله الانتهاء كذلك
له سبحانه من عظام النوال ما لا يحصره العد والاحصاء ولما كان اتصافه تعالى
بصفاته امراً جلياً وخصوص النعمة بهذه شيئاً خفياً وكان مقتضى الحكمة ازالة الخفاء
اقتصر على الثاني وسكت عن الاول افادة لما خفي واعراضاً عما ظهر واشارة الى براعة
الاستهلال واختار المتكلم مع الغير على الخير لوجوه الاول الاشعار بان حمده
لعلو مكانه ومكانة شانه مما لا يستبد به احد بذاته بل يفتقر الى ممد وظهير
ويحتاج الى معاون ونصير الثاني الاشعار بكونه داخلاً في زمرة علماء هذا الفن
الثالث التنبيه على انه من الرتبة بمكان قصداً الى من خصه الله تعالى بمثل هذا
البرهان فلعله من علو شان ورفعة مكان ليس لغيره من نوع الانسان قوله
حقائق المعاني مفعول ثان لالهمنا في الاساس الهمه الله معنى ومثله في الديوان
والحقيقة اما ان يراد بها ما اشتهر عندهم من ان حقيقة كل شيء ما به
الشيء هو هو او يراد بالحقيقة الخالص من الغش كما في قوله عليه السلام
لا يبلغ المؤمن حقيقة الايمان الحديث اي خالصه ومحضه او يراد بالحقيقة
الثابتة او المثبتة والمراد بالثبوت ان لا يتطرق اليه خلل وشبهة وهو عبارة
عن متانة المعنى وصلابته وتخصيص الحقائق بالمعاني والدقائق بالبيان
اما على الوجه الاول فظاهر لان الدقائق كما انها زائدة على اصل المراد كذلك
البيان زائد على المعاني وجار منه مجرى المركب من المفرد واما على الثاني فلان
الخلوص يلايم الافراد وكذلك الثبوت تدبر قوله ببدايع الايادي اشارة
الى الفن الثالث اعني البديع ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال والاشارة
الى الفنون الثلثة على الترتيب والايادي جمع الايدي وهي الجارحة المخصوصة
قال ابو عمرو بن العلاء الايدي هي الاعضاء والايادي هي النعم فالجمع للحقيقة
وجمع الجمع للمجاز ونظيره بيوت وبيوتات وقال ابو الخطاب الاخفش
وقد يعكس فيراد بالاول النعم وبالثاني الاعضاء وبدايع الايادي من قبيل
عاصي العروق اي الايادي البدايع اي الغرائب العجائب والباء داخلة
على المقصور لا المقصور عليه كما هو الاستعمال العرفي الشايع يختص برحمته
من يشاء وفي الكلام اشارة الى انه ليس مقصوراً على مجرد الادراك
لتلك الحقائق والدقائق بل انعم لغوي بديعة لا على وجه الاشتراك بل على
اي هي مقصورة عليه غير حاصلة لغيره بل هو مقصور عليها تدبر او هو من خيار
الخيار وعيون العيون وروائع الاحوال معناه احسانات رائعة
وهو النماء والزيادة كذا في المجمل تزيد باحسانات ظاهرة وانعامات باهرة

تزيد وقتا فوقتا وتنمو ساعة فساعة قوله انتقن يريد انه اذا كان عالما بحقايق الاشياء كما هي صح اخباره بها لانه صادر عن خبرة تامة وعن احاطة كاملة والاوجه ان يجعل هذا صلة بعد صلة على ما جوزه الشارح وترك طريق العطف لئلا يشعر بالتبعية فيخل بالتسوية المقصودة التي حاصلها التمجيد على كل من الامرين بطريق الاستقلال ولما وقعت الاشارة الظاهرة الى المعنيين المعاني والبيان اولا على توجه لا يخفى على كل احد حاول الآن ان يشير اليهما اشارة خفية على طريق الترقي ووجه الاشارة اما في القرينة الاولى فلان المعاني هو تطبيق الكلام على مقتضى الحال واما في الثانية فلان البيان هو ايراد المعنى في طرق مختلفة وضوحا وخفاء وترك البديع هنا اذ هو تابع محض وذكر الاصل يقوم مقام ذكر الفرع قوله نظام العالم ما اراد به ما ينتظم اموره به اي ما يدور عليه وقوله على وفق ما اقتضته الحال اي على وجه اقتضته حال العالم اي اتقن بحكمته مداره على وجه يليق به ويناسبه او يراد انه على وفق اقتضته الحكمة الالهية والغرض من سوق هذه القرينة امور احدها الاشارة الى ان نعم الله جنسها لا يختص بواحد دون واحد وان كان بعض انواعها مخصوصا بالبعض بالتخصيص الالهي كالانبياء والاولياء والعلماء بل نعمته تعالى شاملة لكل ذرة من ذرات الكائنات وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها فان هذا انتقال من ذكر الخاص الى ذكر العام وثانيها الاشارة الى انه مستحق لهذه المرتبة الجليلة الى صلة من العلوم التي رزقه الله تعالى بها لان الحكيم كل افعاله على مقتضى الحكمة فحكمته لا يخص واحدا بمثل هذه المرتبة الجليلة بدون شائبة فلان يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد يرفع اقواما فيرزقهم العلوم والمعارف ويضع آخرين فيعطيهم الغنى ولغير كل يوم في شان فيكون ايماء الى قوله تعالى نحن قسمنا بينهم الاية فيما لنا علم وللاعداء مال وثالثها ان الله تعالى خصصه بافاضة العلوم والمعارف وقد جعل عز سلطانه وجل برهانه مدار العالم ونظامه على علم العلماء على ما ورد في الحديث فنعم المدار ونعم النظام ونعم المرزوق ونعم الالهام فيكون مداره محكما متقنا مامونا من الآفات محفوظا عن المخافات ففي الكلام رمز الى ان علمه مدار العالم وانه من جملة العلماء الذين هم اوتاد الدين وان علمه محكم متقن لا يزلزله شبه المبطلين ولا يزحزحه شكوك المفسدين قوله برافته الى لغة الرافة الرحمة كذا في المجمل والفرق جمع فرقة كالحكم جمع حكمة والانام اسم جمع وطرق الانعام والافضال من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به كلجين الماء والانعام والافضال استعارة مكنية واثبات الطرق تخييلية واورد ترشيح قوله خير من نبع نبع بالعين المهملة معناه خرج من قولهم نبع الماء ينبع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء ومنه قوله تعالى حتى تفجر لنا من الارض

ينبوعا

ينبوعا والجمع ينابيع وبالغين المعجمة معناه ظهر من قولهم نبغ الشيء ينبغ نبغا ونبوغا اي ظهر ويقال نبغ الرجل اذا لم يكن في ارث الشعر ثم قال واجاد ومنه سمي النوابغ من الشعراء كالنابغة الزبياني والجعدي ويقال سمي زياد بن معاوية الزبياني نابغة والهاء للمبالغة كذا ذكره الجوهري والضئضئ الاصل قال الكميت وجدتك في الضنء من ضئضئ احل الاكابر منه الصغارا والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن والالسن وقوم لسن وفلان لسان القوم اذا كان هو المتكلم عنهم واللسن بالكسر اللغة يقال لكل قوم لسن اي لغة يتكلمون بها واللسان جارحة الكلام وقد يكنى بها عن الكلمة فيؤنث حينئذ فمن ذكره قال في الجمع ثلثة السنة مثل حمار واحمرة ومن انثه قال ثلث السن مثل ذراع واذرع لان ذلك قياس ما جاء على فعال من المذكر والمؤنث كذا في الصحاح وايثار الخروج والظهور على الاخراج والاظهار مع انه انسب بالمقام واوفق بالواقع تنبيه على قوة الوصف كانه خرج وظهر بنفسه فليتامل قوله فان احق الفضائل بالتقديم الى اخره يشير الى كلام ذكره صاحب الكشاف حاصله ان الاصول وقواعد الفنون ادراكها وتحقيقها ليس له كثير شرف ولا زيادة فضيلة وانما الذي هو مناط الشرف ومدار تفاضل العلماء حتى وصل بعض العلماء بذلك الى اعلى العليين ورد بعضهم الى اسفل السافلين هو ادراك دقايق العلوم والتفطن بحقايق المظنون والمعلوم فكانت هذه احق بالتقديم واجدر في استحقاق صاحبها التبجيل والتعظيم وثانيها ان القرينتان بعينهما عبارة الامام في نهاية الايجاز ذكرهما الشارح المحقق بلا تغيير وتبديل وكانه من توارد الخاطر وبقي في الاصل عبارة الشيخ عبد القاهر في خطبة دلائل والتحلي التزين والتصدي التعرض والصناعة تنبيه على الكد الذي هو مدار الفضيلة قوله لا سيما علم البيان الى اخره اراد بعلم البيان ما يعم العلوم الثلثة لما سيجيء من انه كثيرا ما يطلق علم البيان على الكل ولا سيما كلمة تدل على ان المذكور بعدها منبه على اولويته بالحكم السابق ومن ههنا نشأ توهم بعض النحاة فزعموا انها من كلمات الاستثناء وليس بذاك بل ما ذكر بعد كلمة لا اعني سي مثل وزنا ومعنى وعينه واو في الاصل والاسم المذكور بعد سيما مجرور على الاضافة وما زائدة كقوله تعالى ايما الاجلين او مرفوع خبر مبتداء محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة على نمط قوله تعالى

تماماً على الذي احسن فمن رفع احسن والجر ادلى من الرفع تعلقه بهذا النحو في كلامهم اعني
حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة واما النصب فلا مساغ له الا في ما وقع
المذكور بعد سيما نكرة لانه تمييز على الصحيح وعلى الجملة ففتح اسم لا والخبر محذوف
اي موجود وغير تصرفاتهم في هذه الكلمة انهم يقولون سيما كقوله تعالى تا لله تفتؤ وقد
يخفف الياء فيه قوله رائق اي معجب وهو اما خبر بعد خبر او صفة كشاف ومثله مفتاح
وكذا فائق من فاق الرجل اذا علا في الشرف والكمال قوله تبيان الى اخره التبيان
مصدر بين اي اظهر وكشف كالتلقاء والمصادر يجيء على التفعال كالتكرار ولم يجئ
بالكسر الا هاتان الكلمتان والمصدر هذا بمعنى اسم الفاعل هنا او من قبيل رجل
عدل والمضاف محذوف والفرق بينه وبين البيان ان التبيان يحتوي على
واعمال العقل من كيفية ترتيب الكلام في كشف ما يقصدون من تفهيم المعنى
وتادية المقاصد ولا كذلك البيان ولان البيان يتعلق باللفظ وهو تعليم منه
على قول المحققين اما بالوحي وبطريق آخر من الطرق ولا مرما خصص الفاضل
الى اخره بين التعليم بالبيان والالهام بالتبيان فقال في مطلع كتابه نحمدك اللهم
على ما علمت من البيان والهمت من التبيان قوله تلخيص لغوامض مشكل الى اخره
من قبيل تتابع الاضافات وحق العبارة ان يقول تبيان لغوامض من الكلام
وانما الكلام في غوامض المشكل فالوجه فيه انه مبني على المبالغة في الاشكال ويراد
لغوامض كتاب الله المشكل على طريق اضافة الصفة الى الموصوف وهذا اوجه
لما في اضافة الجمع لبعض نبوة عن الاول فقوله تلخيص اي ملخص او ذو تلخيص ومثله
تقريب وما يجري مجراه وغاص على الدر حصله واستعلى عليه ولا يخفى ما في كلامه
من رعاية اسامي الكتب المعتبرة في العربية مع تطبيق المراد على معانيها اللغوية
والغوامض جمع غامضة لا غامض لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل
وقد شذ فوارس وفي الصحاح الغامض من الكلام خلاف الواضح وقد غمض
غموضة وتغميض العين اغماضها واغمضت عن فلان اذا تساهلت عليه في بيع
او شراء ويقال اغمضت قال الله تعالى ولستم بآخذيه الا ان تغمضوا فيه والمعضل
من اعضل الامر اذا كان مغلقا وامر عضال اي شديد كذا ذكره جار الله
وفي الصحاح اعضل الامر اشتد واستغلق وامر معضل لا يهتدى لوجهه
وداء عضال اي اعيى الاطباء واعضلني فلان اي اعياني امره قوله الى انوار
التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء ومثله
الى اسرار التنزيل قال صدر الافاضل في ضرام السقط وقد يجري اللام مجرى
الصفة فيتعلق به الظرف قال اذا القيت في الارض ومن مغازه

الى الماء خلت الارض بجري معينها فان جعل الى متعلقة بمغازة على معنى متعطشة
ونظيره في كلامهم انا من هذا الامر فالج ابن خلاوة وهو اسم رجل بري من الجناية
فاجري الاسم مجرى الصفة وقد حققنا هذا المقام في شرح لباب الاعراب الاكباد
جمع الكبد والكبد مثل كذب وكذب يقال ايضا كبد بالتخفيف كما قالوا في الفخذ
فخذ وكبد السماء وكبدها وسطها يقال كبد النجم السماء اي توسطها وتكبدت
الشمس اي صارت في كبد السماء كذا ذكره الجوهري قوله به ظهر اي لا غيره
من العلوم على ان التقديم للحصر ضفق بالضاد المعجمة كثر وتم وفي الصحاح ضفى الشيء
يضفو اي كمل وثوب ضاف اي كامل ورجل ضافي الراس اي كثير شعر الراس
وبالصاد المهملة من الصفاء بالمد وهو خلاف الكدر يقال صفا الشراب يصفو
صفاء وصفيته انا تصفية وصفوة الشيء خالصه ومحمد صفوة الله من خلقه وقد
ينزع الماء فيقال صفو المال بالفتح لا غير وعباب البحر بضم العين وسطه
وفي الصحاح العباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه وعذوبة العباب
كونه طيبا والعذب الماء الطيب وقد عذب عذوبة والمطري اسم فاعل من
الاطراء وهو الغلو والمبالغة في المدح وفي اكثر النسخ وان يك سابقا ولا
انما الخفاء على الرواية الاخرى اعني وان يك واصفا في كلها وصفا ووجهه
ان المراد وان يك واصفا كاملا منتهيا الى حد الكمال في الوصف وما في وصفا
مصدرية او موصولة والعائد محذوف اي وصف به قوله ثم انه قد وقع الى اخره
من قبيل عطف القصة على القصة وايثار ثم تنبيه على ما بين القصتين من البعد
والاستبعاد لان وقوع مثل هذا العلم مع ماله من الشرف والكمال في ايدي مثل
هذه الجماعة مستبعد غاية الاستبعاد وكلمة ان تاكيد لهذا المعنى ولهذه النكتة
اوردها على نمط قولهم احسنت اليه ثم انه اساء الى ولفظ قد ايضا توضيح لذلك
وتنبيه على ندرة وان كان عكس المقصود ونقيض المطلوب الا انه امر متوقع لان
الزمان على هذا المنوال يجر ذيل الاهانة على اهل الكمال ان استمر عادته على ترفيه
اهل النقصان واصر على ان يجعل اهل الفضل في اودية الحرمان وذكر الايدي تنبيه
على انه لم يصل الى قلبهم بل هو شيء وقع في الايدي فليفهم وتنكير جماعة تنبيه على تحقير
وسفالة مكانهم وفي ذكر صفاتهم تصريح بهذا المعنى والاسرى جمع اسير نحو كرماء
جمع كريم والاسر قتبه يا سره اي اسره شده بالاسار وهو القد ومنه سمي الاسير
اسيرا وكانوا يشدونه بالقد فسمي كل اخيذ اسيرا وان لم يشد به يقال
اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير وماسور والجمع اسرى واسارى وتقول
هذا الشيء لك باسره اي بقده اي بجميعه كما تقول برمته كذا في الصحاح

فاسير التقليد كناية عن غلبته واستيلائه بحيث لايقدر على ترك لو اراده ونبه في ايثار اسراء
على اسري على ان هذه الحالة ايضا خارجة عن القياس كلفظهم تدبر قوله فطفقوا الى آخره
تفصيل لحديث اسير التقليد واشاعة لبعض شناعة تلك الجماعة والتعاطي الاخذ باليد
في الصحاح عطوت الشيء تناولته باليد والمعاطاة المناولة وفلان يتعاطى كذا اي يخوض
فيه وفي ذكر التعاطي رمز الى اهانة تلك الجماعة والتوثيق الاحكام من وثق الشيء احكمه
كذا في الاقناع وفي الصحاح وثقت الشيء توثيقا احكمته احكاما والتسديد التوفيق
السداد وهو الصواب من القول والعمل ورجل مسدد اي يعمل بالسداد واستد الشيء
اي استقام والسداد بالفتح الاستقامة والصواب والسداد مقصور منه وفي بعض
كتب اللغة التسديد راست كردانيدن وتوفيق دادن فقوله من غير توثيق اي تعاطيا
ناشيا من غير توثيق اي تعاطيا لم ينشأ منه كقولهم عزي فعل كذا اي انا لم افعله وبالجملة
ففيه هنا كناية والتزمواج ذكر من معه فافهم قوله يحومون خبر لكن لطفق او استيناف
وتحرير المقاصد تبيينها على وجه السداد في الصحاح تحرير الكتاب تقويمه وفسره الشارح
المحقق هنا بتهذيب الكلام وفي شرح تلخيص الجامع ببيان المعنى بالكتابة كالتعبير
بالعبارة وسيجيء والقيل اسم بمعنى القول والقال اسم من قال يقول كذا في
الديوان وفي الصحاح ويقال كثر القيل والقال وفي الحديث نهى رسول الله
عليه السلام عن قيل وقال وهما اسمان وفي حرف عبد الله ذلك عيسى بن مريم
قال الحق الذي فيه يمترون ونقل عن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال
الاسماء وتركا على ما كانا عليه من البناء والجواب ان قيل وقال محكيان ومعنى قوله
عليه السلام نهى عن قيل وقال نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرت
المقالات وقوله على ذكر المقام والحال اي على ذكر هذين اللفظين مع قطع النظر
عن ان يحوموا حول تحقيق معناهما وتغيير مغزاهما والاوجه ان يقال المراد
انهم لايعلمون من هذا العلم الا هذين اللفظين المجردين عما هو معناهما في الواقع
والربق حبل فيه عدة عرى تشد به البهم الواحدة من العروة ربقة وفي الحديث
خلع ربقة الاسلام عن عنقه يسرح يرعى كذا في العزيزي والرياض جمع الروضة
والقياس رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها فقوله رياض في اليق التحقيق

بالكسر

اما من قبيل

اما من قبيل لجين الماء او تكنية وتخييلية واياما كان فذكر الشرح ترشيح والاحداق
جمع الحدقة وحدقة العين سواد ها الاعظم وكذا الحدق والتحدق شدة النظر
والحديقة الروضة التي هي ذات الشجرة وقوله غشاوة التعصب اي تعصب
كالغشاوة او غشاوة ناشية من التعصب فاللفظ على الاول تشبيه
وعلى الثاني استعارة تصريحية شبه ماينشأ من التعصب حتى يصير سببا حائلا
بين المتعصب وما هو حقيقة الحق فيحصل تشبيه الحرمان عن الوصول الى الحق
بالغشاوة والى هذا اشار من قال بالفارسية چون غرض آمد بپوشيده شد
صد حجاب از دل سوى ديده شد والبصائر جمع البصيرة وهي في القلب
كالبصر في العين ينطبع بتكثر الضماير جمع ضمير وهو الخاطر قوله كل بضاعتهم البضاعة
طائفة من المال تبعث للتجارة وفي المثل كمستبضع تمر الى هجر فان هجر معدن التمر
واللجاج التمادي في الخصومة والعناد والمكابرة وجل الشيء معظمه صناعتهم اي حرفتهم
التي نسبوا اليها والمنهج الطريق الواضح وكذلك المنهاج والرشاد خلاف الغي
قوله والتفطن آثر او على الواو قصدا الى عموم النفي لوقوعه في حيزه لان ههنا
في معنى النفي كقوله تعالى ولا تطع منهما آثما او كفورا ولو ذكر الواو لانعكس الامر
وانقلب المراد وصار المعنى على نفي العموم وقد حققنا هذا الكلام في شرح لب الالباب
وخفاء مكان اللمحة كناية عن خفاء اللمحة نفسها لان مكان الشيء اذا خفي خفي
نفس ذلك الشيء وهذا مبني على قاعدة نص عليها صاحب الكشاف حيث قال في قوله تعالى
اعرض ونأى بجانبه ان مكان الشيء وجهته تنزل منزلة الشيء نفسه ومنه قوله
جل طوله ولمن خاف مقام ربه ومنه قول الكتاب حضرت فلان ومجلسه وكتبت
الى جهته والى جانبه العزيز يريدون نفسه وذاته قوله واني بعد ما قضيت انتقال
من الحالة المتعلقة بالغير الى الحالة المتعلقة بنفسه منتقلا منها الى مقصوده
الذي سيقت هذه المقدمات لاجله وعدل ثم الى الواو تنبيها على ان ليس المراد
سوى تشريك المعطوفين في كونهما قصة يريد ان تلك قصة وهذه قصة اخرى
وصدر الجملة بكلمة ان تنبيها على كمال عنايته بمضمون هذه الجملة اولا على نمط قوله
تعالى انك لمن المرسلين وعلى كمال اصغاء السامع اليه ثانيا قوله وطري اي حاجتي

النفي

الاعراب

تعالى

يقال قضى منه الوطر اى استوفى منه حاجته وأجلت من الاجالة وهي جعل الشيء
ذا جولان والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب نصله
كذا في الصحاح واراد بقداح النظر الانظار الشبيهة بالقداح في الاصابة
ونيل المرام او اراد الانتقالات الناشية من النظر اذ هي شبيهة بالقداح
في الحدة والسرعة وظاهر اللفظ ناظر الى الثاني وايثار القداح على السهام تنبيه
على ان تماديها بهذا الفن فليتنبه له او مبني على التواضع والاول اجود و
اشبه بالارتقاء واوفق بما هو بصدده من الادعاء قوله بعثني اى حركني وعبر
عن التحريك والاثارة بالبعث تنبيها على اظهار الاعتناء لان البعث يستعمل
في الامور المهمة غالبا واسند البعث الى صدق الهمة دون الهمة نفسها
تنبيها على انها لم يكن امنية كاذبة خالية عن السعي المفضي اليه عاطلة عن التمهيد
المؤدي الى الظفر عليه على ما اشير اليه في قوله تعالى ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب
الا اماني ولهذه النكتة لم يقل علو الهمة ونبه بلفظ الصدق على ان ذلك
كان امرا موثرا نسبته الى الواقع لانه كان امرا ذهنيا مجردا كما هو شان
العظماء عند انفسهم الجهلاء والهمة بكسر الهاء واحدة الهمم يقال فلان قصد الهمة
والفتح لغة وهي ماخوذة في الاصل من هممت بالشيء اهم هما اذا قصدته
واردته جعل اسما لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم الارتقاء العروج و
المدارج جمع المدرج وهو المذهب والمسلك والمدرجة المرقاة والجمع المدرج
والدرجة واحدة الدرجات وهي الطبقات من المراتب والدرج الطريق الذي
يندرج بالسلوك اى يطوى يقال هم درج السيول اى يسرعون متباعدين
قوله الى جرجانية خوارزم الجرجانية نسبة الى جرجان وهو بلد معروف
ينسب اليه الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني مفتق هذا الفن ومدونه
ونسبت خوارزم الى هذا البلد لانها كانت في قديم الايام تابعة له لان جرجان
كانت يومئذ مقر السرير سلطان ذلك العصر والجرجانية عبارة عن نفس البلدة
التي يقال لها اركنج وهي التي اشتهرت الان بخوارزم وما سواها من المداين
والامصار الواقعة في تلك الديار ككات وخيوق ونحوهما من توابعها في

مقدرا

تابعتها

تابعة لها وخوارزم في الاصل اسم شامل لتلك المملكة واعم من اركنج مثل خراسان
مثلا فجرجانية خوارزم مثل نيسابور خراسان وشاهرود وبسطام وتربة جام
هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى مزخرفات الاوهام قوله محط رحال
الى لغوه الحط هنا الالقاء والرحال جمع الرحل والرحل مسكن الرجل وما يستصحبه
من الاثاث قال صدر الافاضل في ضرام السقط الرحلة بالكسر الارتحال يقال
دنت رحلتنا والرحلة بالضم الوجه الذي تريده يقال مكة رحلتي وانتم رحلتي
اى الذي ارحل اليه والمخيم موضع ضرب الخيمة النوائب جمع نائبة وهي الافة والنكبة
وفي الصحاح النائبة المصيبة واحدة نوائب الدهر والبوائق جمع بائقة والبائقة
الداهية يقال باقتهم الداهية تبوقهم بوقا اذا اصابتهم قوله وحرسها الى آخره
بتخفيف الراء اى حفظها من الحراسة وهي الحفظ والحدثان بالتحريك مصدر كالدوران
والجولان ومنهم من يجعله مثنى اى الحادثان اراد الليل والنهار وطرق فلان طروقا
اذا جاء بليل وقد طرق يطرق طروقا فهو طارق ورجل طرقة مثال همزة كذا
في الصحاح وبالجملة فالمراد بالطوارق البوائق الحادثة في الليل ومبنى التقييد
على انه ادخل في الهول لانها آتية القوم من حيث لا يشعرون قوله فشمرت متفرع على محذوف
اى نزلت هناك فشمرت في الصحاح شمر ازاره رفعه ويقال شمر عن ساقه وشمر
في امره اى خف فساق الجد مكنية وتخييلية والاوجه ان يراد بالجد نفسه اى شمرت
عن ساقي الا انه عبر عن ذاته بالجد اما على نمط قولهم رجل عدل او على نمط التجريد
والساق والتشمير تجريد فقوله الى اقتناء حال من فاعل شمرت اى متوجها اليه
والاقتناء الاكتساب وفي قوله ذخائر العلوم تنبيه على ان ذلك لنفاستها ينبغي ان
يصان عن غيره ويجب ان يدخر لنفسه والافتلاذ الاختلاس والاناسي بفتح الهمزة
جمع انسان والاصل اناسين فقلبت النون ياء وادغم فقيل اناسي وانسان العين
عبارة عن خلاصة الخلاصة ونقاوة النقاوة قوله الذين حازوا اى جمعوا من الحوز
وهو الضم وفي الصحاح وكل من ضم شيئا الى نفسه فقد حاز حوزا وحيازة واحتازه
ايضا والحيز ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز والجمع احياز والحوزة
الناحية وحوزة المال بيضته والمضمار الموضع الذي يضمر فيه الخيل وقد يطلق

[illegible] الصحاح

المضمار على اربعين الفرس ايضا صرح به في الصحاح فقال و تضمير الفرس ان تعلفه
حتى يسمن ثم ترده الى القوت وذلك في اربعين يوما وهذه المدة ايضا تسمى
المضمار و بالجملة وكانت العادة في تسابق الفرسان ان يغرز قصبة في الميدان
فمن اعدى فرسه واخذ تلك القصبة عُدّ سابقا ثم استعمل فيمن سبق في فن من الفنون
مجازا او استعارة ثم في الكلام اشارة الى ان كل شيخ من شيوخه فله السبق
من وجوه كثيرة او من فنون كثيرة او مبناه على ملاحظة الجمعية في الشيوخ والاول
ابلغ وتخفظ الشيوخ تنبيه على تبجيلهم واشارة الى كمالهم في فنونهم وفي اراجع
واباحث نوع اشعار بالافادة واظهار بالاستفادة او نبه بذلك على كونه
اكمل قوله وكثيرا اما ظرف او مصدر وما لتاكيد الكثرة واسم كان ضمير الشان
والجملة بعده خبره وتخالج قلبي اي يدخل قلبي بحيث لم يصل الى حد الجزم
من قولهم تخالج في صدري منه شيء اذا شككت ففي الكلام رمز الى ان
ههنا موانع تعوقه عن القطع به كما يشعر به شكايته عن زمانه او رمز الى تواضعه
بقلة بضاعته والاول اوجه او من قولهم خلجه يخلجه خلجا واختلجه اذا جذبه
وانتزعه ففي الكلام رمز الى ان الاطلاع على حقايق المختصر صيرني بحيث
لا اقدر على امساك نفسي واليه الاشارة بقوله اذ قد وجدته قوله بجامع دمشق
فيه ايهام و دمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين صرح به في الصحاح وقال
دمشق على زنة جحفج قصبة الشام وفي موضع لغة هرقل على وزن دمشق وتقال
ناقة دمشق اي سريعة جدا والتركيب من قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وانتم اذلة
والشآبيب جمع شؤبوب وهي الدفعة من المطر الفراديس جمع الفردوس
وهي المنازل العالية في الجنة فيها الامرون بالمعروف والناهون عن المنكر
وفي الصحاح الفردوس البستان والفردوس حديقة في الجنة وفردوس اسم روضة
دون اليمامة والفراديس موضع بالشام وكرم مفردس اي معرش الجنان
بالكسر جمع جنة بفتح الجيم ومخايل الشيء علاماته المنى جمع المنية وهي المتمنى يعوقني
يمنعني المشاهد والمعاهد جمعا مشهد ومعهد وهما موضع الحضور والادراك
وتعطيلها كناية عن تعويقها عن اهلها الطالبين للعلم ودثر معطلة قد باد اهلها

والمصادر

والمصادر جمع مصدر وهو موضع الصدور والموارد جمع مورد وهو محل الورود
وسدت مصادره وموارده اي سدت طرقهما وخلت اي من اهليه وعفت
اي اندرست يتعدى ولا يتعدى والاطلال جمع الطلل وهو ما شخص من اثار الدار
والمعالم جمع المعلم وهو الاثر الذي يستدل به عليه واشفت اي اشرفت والافول
الزوال والغروب والخمول ضد الشهرة قوله يتلهفون اه اي يتحسرون والمعنى انهم
يتلهفون على العلوم من جهة الاندراس بحذف المتحسر عليه وقولهم يا لهف فلا كلمة
يتحسر بها على ما فات قال الشاعر فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني
فهكذا يذهب الزمان الى اخره البيت من ابيات الحماسة من قصيدة مطلعها ابعدت
من يومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر وما قبله يرحمك الله من اخي ثقة
ما لم يك في صفوه كدر فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر
قال الامام المرزوقي ابعدت يروى ابعطت والابعاد والابعاط متقاربان
والابعاط الاسراع في السير يقال ابعطت من الامر اذا هربت منه ويروى اسرعت
من يومك الفرار والاول اشهر واجود لان من يتعلق فيها بابعدت والمعنى فررت
باجلك فرارا بعيدا ومعنى من يومك من اخر مدتك واذا رويت اسرعت احتجت الى اضمار فعل
يتعلق به ولا يجوز تعلقه باسرعت ولا بالفرار لانه يكون ح في صلته وقد قدم عليه
وقوله فما جاوزت يريد ان الحذر لا يغني عن القدر وانك وان تحرمت في تغيير الاماكن
تباعدا من المحذور وتنقلت في المنازل حذرا من القدر المحتوم فما وجدت فيه واقية
لنفسك ولا جاوزت الوقت الموقت بحينك وجعل قوله حيث انتهى اسما فوقع موضع المفعول
لجاوزت ومثله الله اعلم حيث يجعل رسالته ومن يحكي كلامهم وفصيحها هي احسن الناس
حيث نظر ناظر يعني وجهها وقوله يرحمك الله استيلام والرحمة من الله الاحسان والعفو
الجميل ومن في من اخي ثقة دخل للتبيين اي من اخ يوثق به وبمودته ويؤمن غله وبال حسده
واذا اصفى في الوداد وافق باطنه ظاهره ولم يك ذا وجهين يعطيك حضرته خلاف
ما يعطيك غيبته فقوله فهكذا يذهب الزمان يريد ان ما راه واحبابه ليس بمستبعد
من حدثان الدهر ونوائبه بل استمراره قديما وحديثا على وجه واحد يتوخى اهله
لما اتاه ويفنى فيه كل معلوم حواه ويندرس كل اثر اقتناه ووعاه والغرض من هذا الكلام

اطمار الياس من المفقود وتضعيف الطمع في بقاء الموجود والله اعلم باصل المراد
والمقصود قوله لكن لما رايت استدراك لما توهم من حديث الاختلاج المعلل
بعدم موافقة الزمان وازالة لما يشعر به شكاية الدهر من تركه وعدم الاقدام عليه
حاصلا ان مقتضاه وان كان ترك الاقدام الى هذا الامر الا انه رجحته بقوة الداعي
وفي الكلام اشارة الى قوة رايه وثبات قلبه على ما هو داب اهل الكمال قوله
وهو اي منعوا والخرايد جمع خريدة وهي اللؤلؤة التي لم تثقب والخريدة من النساء
الحيية كذا في الصحاح وقوله ترى خبر بعد خبر او استيناف وفي لفظ المضارع
تنبيه على ان هذا امر مشاهد يكفي فيه مجرد الابصار اختلست جواب لما والاثناء
جمع ثني والفرص جمع فرصة كالبرق جمع برقة والغصص جمع غصة والاقتحام
الدخول والسهر ضد النوم واللجج جمع لجة وهي وسط البحر ويناسبه الغوص
والتصفح النظر في الصفح يقال تصفحت الكتاب اذا نظرت في صفحاته صفحة صفحة
قوله من عين التحقيق اي من خياره ومحضه ومن ينبوعه وهو خاطره الخطير وفي
لفظ عين ايهام والفقر جمع فقرة وهي واحدة فقار الظهر واجود بيت في القصيدة
سمي فقرة تشبيها له بفقرة الظهر فالمراد بالفقر الموصوفة باللطافة فوايد
اصلية هي اصول الفوايد تشبيها بفقرة الظهر او دقايق ضده كبيت القصيدة
في الجودة والاعتساف الاخذ بغير الطريق قوله للفاضل العلامة اراد به العلامة
الشيرازي الشارح للمفتاح وهذا هو المراد بهذا اللفظ اينما وقع في هذا الكتاب
بل في هذا الفن بل في العربية مطلقا فانه لوضوحه وتعينه استغنى عن التصريح باسمه
وفي ذكر التسامح اشعار بتعظيمه وفي التنبيه ايضا تاكيد لذلك والاشارة والتنبيه
والايماء ههنا بمعنى والنكتة والتفنن والتاتي للاقتداء وتنكير جماعة للتحقير
حظروا على لفظ المبني للمفعول منعوا من الحظر وهو المنع وفي بعض كتب اللغة
الحجر كسى را باز داشتن از تصرف در حال خويش وحرام كردن ويعدى بعلى
وبنفسه والحظر مثل الحجر وما فرضت على نفسي اي حرمت على نفسي الاقتداء بهم
في طريقتهم وهو لمفهومه وان يمتنع الجواز الا ان المراد بمثل هذا التركيب التحريم
عرفا يقال فلان لا يحبه اي يبغضه قال الله تعالى ان الله لا يحب كل مختال
فخور ويقال ليس احد اعلم من فلان في هذه المملكة والمراد انه اعلم من الكل فافهم

قوله شعر ماني

قوله شعر رماني الدهر اه مجاز عقلي في الكلام شكاية صورة وتبجح بجلالة معنى فافهم والارزاء
جمع الرزء بتقديم الراء المهملة وتاخير الزاء المعجمة وهو المصيبة كذا في المهذب وحكي غلط
وفي بعض كتب اللغة الرزء بضم الراء وفتحها مصيبت وزيان واندوه نمودن الماضي
رزء ورزء والنبال جمع النبل وهو السهم قبل ان يراش ويركب نصله قوله حل الشباب
فتح والتميمة التعويذة وحل التعويذة كناية عن اقامته في تلك الديار الى وقت الشباب
فانه اذا كبر استغنى عن التميمة لانها للصبي من جهة الخوف ومس التراب جلده اولا
كناية عن تولده هناك العدوان الظلم كذا في الصحاح واباره اهلكه قوله الا دمنة
لم تكلم من ام اوفى اه ماخوذ من قول زهير بن ابي سلمى من قصيدة مطلعها
امن ام اوفى دمنة لم تكلم ٭ بحومانة الدراج فالمتثلم ٭ ام اوفى كنية حبيبة والدمنة
ما اسود من اثار الدار وحومانة والدراج والمتثلم مواضع بناحية الحجاز والمعنى
امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائليها بهذين الموضعين
ولفح الكلام في معرض الشك تنبيها على انه كان لبعد عهده بالدمنة وفرط تغيرها
لم يعرف تلك الدمنة على القطع واليقين وبلدح بالحاء المهملة اسم موضع غير منصرف
للعلمية والتانيث ومن امثالهم في التحزن بالاقارب لكن على بلدح قوم عجفى واول من تكلم به
بيهس الملقب بنعامة لما راى قوما في خصب اهله في شدة ويقال بلدح الرجل
اذا ضرب بنفسه الارض والمندح الحوض كذا في الصحاح وعجفى جمع عجيف مثل مرضى
في جمع مريض وهو صفة قوم ومعناه اصحاب هزال من العجف بالتحريك وهو الهزال
والاعجف المهزول الحجون بفتح الحاء المهملة وتاخير الجيم المعجمة جبل بمكة وكذا الصفا
والسامر الذي يحدث بالليل والتركيب ان كان ممنوعا في النحو الا ان النفي جوزه فافهم
قوله اذا اساء امر على اساءته اه في استعمال اذا في جانب الاساءة وان
في جانب الاحسان هنا اعتبار لطيف هو التنبيه على ان اساءة الدهر امر مقطوع
واقع بلا شبهة بخلاف احسانه فانه امر مشكوك لا جزم بوقوعه اصلا والمشتكي مصدر
بمعنى الشكاية قوله ثم الجاني معطوف على رماني وفي الكلام دلالة على ان طرح الادراق
واقع عقيب الرمي بلا مهلة والالجاء واقع بعد الرمي والطرح بمهلة وفي الكلام
رمز الى ان اساءة الدهر بحيث كان هذا النوع من الرفع ايضا منتهيا الى الخفض
وهذا القدر من الرفع ماله الخفض فهو في الجملة تاييد بحديث اساءة الدهر الذي
الكلام هو الغرض المسوق له الكلام والاناخة بهراة عبارة عن اقامته بها والاناخة

في الاصل اناخة البعير في الصحاح انخت الجمل فاستناخ ابركته فبرك فقوله حتى نخت اي حتى نخت الجمل
والاوجه ان يجعل المحذوف متروكا لا محذوفا كما يشعر به ظاهر الكلام وقوله عيني على لفظ المفرد
والمثنى والنخ ابلغ ومنها اي من جهتها او فيها وقوله على جنة النعيم استعارة او تشبيه
وقوله بلدة طيبة بالجر عطف لجنة النعيم دليل للثاني والمحاسن جمع حسن كالمطاعن جمع طعن
على خلاف القياس سطعت ظهرت من السطوع وهو ارتفاع انوار الصبح شبه العلم و الهداية
بتباشير الصبح في الوضوح والانجلاء فاثبت له سطوعا وخمدت النار تخمد خمودا اذا سكن
لهبها ولم يطفأ جمرها وهمدت ضده والنيران جمع نار واصله نوران لان الف نار واو
بدليل تصغيرها على نويرة وجمعها نور وانوار ونيران قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها كريح
اصله موزان والنيران الجهل تشبيه اما بملاحظة الاساءة او بملاحظة الاهلاك وظل
صار وعود الاسلام مكنية وتخيلية شبه الاسلام بشجرة طيبة لها اغصان وعبر عن الغصن بالعود
لانه انسب بها لفظا والبلغ هنا معنى اراد المبالغة في كلها اي لتتنزل الحال اب تقه
اعني اسارة الدهر واللاحقة اعني مدح هراة فافهم والعود من الخشب واحد العيدان
والاعواد والرواء بالضم حسن المنظر كذا في الصحاح وانضم رجع ونظم على لفظ المبني
للمفعول وشمل الخلايق تفرقهم جمع الله شملهم اي ما تشتت من امرهم وفرق الله شملهم اي
ما اجتمع من امرهم كذا في الصحاح بعد الشتات اي بعد التفرق تأكيد لما سبق ووصل على لفظ المبني
للمفعول من وصلت الشيء وصلا وصلة لا من قولهم وصل اليه وصولا والبتات القطع
يقال بت القول به اي قطع به والظلال جمع ظل والظل ضوء شعاع الشمس دون الشعاع
نفسه فاذا لم يكن هناك ضوء فهو ظلمة لا ظل وقولهم ظل الليل اسوداده مجاز تعالى
اتانا في ظل الليل كذا ذكره الجوهري قوله وارتعوا يروى بالباء الموحدة بعد التاء
وبالتاء المنقوطة بنقطتين فعلى الاول معناه اخذوا اربعهم اي منزلهم ودارهم
في الصحاح الربع الدار بعينها حيث كانت والجمع رباع وربوع وارباع واربع وتقال
ارتبع البعير اي اكل الربيع وعلى الثاني معناه اكلوا ما شاؤا من قولهم رتعت الماشية
ترتع رتوعا اي اكلت ما شاءت ونلعب ونرتع اي ننعم ونلهو كذا في الصحاح والطوية
النية قوله خليفة اه خبر مبتدا محذوف اي هذا خليفة والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية — ثم هم
لانها في الاصل لكل من خلف فلانا ثم جعل اسما لمن خلف فلانا في الملك والسلطنة او للتانيث
بتقدير الموصوف مؤنثا اي نفس خليفة السطوة البأس الشديد مداه بفتح الميم غايته
وعرضه اسم كان وخبره الحق قدم للاهتمام اية سلكا اي اية طريق سلك فيها والالف للاشباع

ذراه

ذراه الكنف قال الاصمعي الذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه
اي في كنفه وستره وذرى الشيء بالضم اعاليه الواحد ذروة وذروة ايضا بالضم وهي
اعلى السنام والذرى اسم ما ذرته الريح معتركا اي مجتمعا نصب على انه مفعول ثان
لترى فيجب ان يقول معتركة او معتركين لكونه مسندا الى ضمير الجحيج قلنا موصوفه مقدر
اي قوما معتركا او اسم الفاعل من قبيل لابن وتامر وجعل الافراد باعتبار كل واحد غلط
فهو اما اسم فاعل من اعترك القوم اذ زحموا او اسم مكان ومنه قولهم لفقد الشيء من الموضع
معترك المنايا فعلى الاول مفعول ثان ان جعل بمعنى رؤية القلب وحال ان جعل بمعنى رؤية البصر
وعلى الثاني حال من بيت الله ويجوز ان يكون مصدرا اي يعتركون اعتراكا المكافح
المعارض سمك علا الانهماك في الشيء الاستغراق فيه صار قرير العين صارت عينه ذات قرة
وهي البرودة وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة فالراحة عندهم
في البرودة او صارت عينه مستقرة لا تضطرب بالاقبال متعلق بقوله متمسكا اي
متشبثا علا اي الدين او الممدوح قوله فتحوا عينا فيه ايهام لطيف من جهة انهم لما فتحوا
عينهم اي الحاسة المخصوصة صار ملكا او معناه لما فتحوا اعين ملك صار ملكا وعلى كلا التقديرين
فالتعجب مستفاد من المقام على ما ذكره الامام المرزوقي قوله وسمت بنسيان الاحبة
والوطن اي من جهة طيب عيشي ورفاهية حالي من جهة دولته فان قيل العيش
وان طاب لا ينبغي ان ينسى الوطن والاحبة بسببه فان هذا غير لايق باهل الكمال
قلنا معناه ان طيب العيش وترفه الحال في ظل دولته صار الى حيث محى عن الخاطر
جراحاته الكائنة عليه من جهة ما سبق من تفاقم المصائب وهجوم البلايا والفتن وتكثر الافزاع والمحن
على الاهل والوطن والحاصل انه نساه من جهة الاخبار المشوشة من الخلان والاوطان
هموم عظيمة وبسبب دولته نسي ذلك من هذه الجهة وقد يجاب بوجهين اخرين احدهما
انه من قبيل قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله عليه السلام
من قرأ اية الكرسي لا يمنعه من دخول الجنة الا الموت والمقصود انه لا يذوقون الموت
اصلا ولا يمنعه مانع قطعا والمعنى هنا صار حالي في الحسن والجودة الى حيث ذهب عني
جميع العيوب غير هذا العيب وهو نسيان الوطن ولا يخفى انه غير موجود فليس لي عيب اصلا
وثانيهما ان معناه ان العادة ان الانسان اذا اصابه الم في الغربة يذكر الوطن والاهل
ليدفعوا عنه ذلك والغربة لا تخلو عن الم فالتذكر لا يفارقه وطيب عيشه هنا الى حيث نسي الوطن
من هذه الجهة ولا يخفى ما في الوجهين من التعسف قوله وهز من عطفي اي حرك بعض عطفي

على ان من تبعيضية مفعول هذا اى حصل فى بعض الارتياح وهو كناية عن المسرة لان الفرح
يحرك جانباه نشاطاً والتقييد بالبعض مبنى على ان تمام الارتياح بشئ آخر وقد يجعل ذلك كناية
عن ازالة الغفلة فان الغافل يتنبه بتحريك العطف بالكسر الجانب فى الصحاح عطفا الرجل جانباه
من لدن راسه الى وركيه وكذلك عطفا كل شئ جانباه قوله واستنهضت من الاستنهاض
وهو طلب القيام فى الصحاح نهض ينهض نهضاً ونهوضاً وانهضته انا فانتهض واستنهضته
لامر كذا اى امرته بالنهوض له والرجل الراجل والخيل الراكب على الفرس وهو استعارة للضعيف
والقوى من الكلام والمقصود التعميم قوله من العناء بيان لما فى ما عاينت والعناء المشقة
وفلان عان من العناة اسير وامراة عانية من النساء العوانى وفى الحديث اتقوا الله فى النساء
فانهن عندكم عوان اى بمنزلة الاسرى وعانيت من المعاناة ومعناها بالفارسية رنج كشيدن
فيؤل المعنى الى عانيت العناء ووجهه انه من باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التاكيد كقولهم
اصعيت اليه باذنى وابصرته بعينى ونحو ذلك وان قرئ عاينت من المعاينة فالمعنى جيد
الا ان الرواية هو الاول لا غير قوله موصوف عزيز المرام اى هذا الطالب موصوف عزيز المطلوب
اى قليله من العزة وهى خلاف الذل والعزة تقتضى القلة وقلة المطلوب كناية عن قلة الطالب
ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيراً لكان الطالب ايضا كثيراً فنفى الملزوم
اى كونه بصفة المطلوبية ينفى لازمه وهو الطالب كقوله تعالى ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم
ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم فنفى قبول التوبة لانتفاء لازمه وهو التوبة او يجعل هذا
اشارة الى الحق المبين اى هو موصوف عزيز الطالب من عز غلب بمعنى ان المرام
مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل فليتأمل وبالجملة فعلى الوجهين المراد عزة نفسه بطريق الكناية
من قبيل زيد كثير الاخوان فيحسن لا من قبيل زيد احمر الفرس ليقبح فافهم قوله
ولئن فاتنى اه قد تقرر فى النحو انه اذا اجتمع الشرط والقسم فان صدر الكلام بالقسم
فالجواب للقسم البتة كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم وان
صدر بالشرط جاز الامران وقد جعل الجواب هنا للشرط مع تقدم القسم والجواب انه
من قبيل قوله • لئن كانت الدنيا على كما ارى • تباريح من ليلى فللموت اروح • وقوله الآخر
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا • اصم فى نهار القيظ للشمس باديا • فقد صرح النحاة
بان اللام هنا زائدة وذهب الفراء الى ان الجواب للشرط وان تقدم القسم
فان بنى عليه فلا اشكال قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية اه آثر نسبة الافتتاح الى حمد الله ونسبة التيمن
الى التسمية لوجوه الاول الاشارة الى ان الباء فى بسم الله ليست صلة للابتداء بل للتيمن والالتباس المحذوف

بالتسمية فوقوع الافتتاح بالحمد وانه يقتضى ان يكون المفتتح به جزءاً من المفتتح لا يفوت الفعل
الطريق انما يفوته اذا كان الباء فى الطريق للابتداء حتى يلزم انه ينبغى ان يكون
الافتتاح والابتداء بهما جميعاً والحاصل ان اضافة الافتتاح الى الحمد وان كان
يورث اشكالا وخفاء الا ان نسبته التيمن الى التسمية عربيه كما اشرنا اليه الثانى انه
اشارة الى منع التعارض بين حديثى الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد ووجهه
ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافى وقوع الافتتاح بالتحميد لان الافتتاح امر عرفى يجوز ان
يعتبر ممتداً فيسع امرين واكثر فليعتبر الثالث انه ايماء الى التوفيق بين الحديثين
تقريره ان الافتتاح كما يكون حقيقياً يكون اضافياً ووقوع الحمد مؤخرا لا ينافى
كونه مفتتحاً به انما ينافيه لو وقع الافتتاح الحقيقى به وهو ممنوع لجواز ان يكون افتتاحه
اضافياً الرابع ان وقوع الافتتاح بالتسمية امر جلى وبالتحميد شئ خفى والاشتغال بايضاح
الخفى والاعراض عن ذكر الجلى من تحقيق الحكمة وصرف القانون فى البيان وذكره
اولاً بلفظ الكتاب تنبيها على ان له خطراً او شرفاً فيجب عليه لزوم الفعل بالجد فى
وثانياً بلفظ المختصر جريا على ما جرى عليه المصنف بقوله الفت مختصراً اه وليلايم
القول بانه اخرجن آثار النعم قوله اداءاه تعليل للافتتاح المذكور فان قيل الا
لا يستلزم الافتتاح لحصوله بمجرد ذكره ولو فى اواخر الكتاب قلت نعم الا ان العقل يحكم
اداء حق الواجب وذلك يقتضى تقديمه كما لا يخفى فتعليل الافتتاح به ظاهر جداً ولو سلم
فيستر عليك فى هذا الكتاب مراراً ان الاطراد والانعكاس غير لازم فى العلل المعتبرة
فتعليل الافتتاح به لا يقدح فيه حصول الاداء بغير هذه الطريقة والتنوين فى شئ للتحقير اى
اداء لحق شئ فى الجملة فنفيه اشعار بان قوة الحامد عن وافية باداء حق الشكر الواجب
كما هو طريقه لانك اذا تحققت فالتوفيق للحمد والاقدار عليه ايضا نعمة اخرى وهى تقتضى شكرا
فلا تفى لحقه قوة الحامد اصلا ولان مجرد ما ذكره من الحمد شكر قليل فى الاشتغال بمجرده غير موجود
لحق الشكر الواجب بنواعه الثلث قوله مما يجب من هذه يحتمل البيانية اى شئ هو ما يجب
من شكر نعمائه على ان الثانية ايضا بيانية ويحتمل الابتدائية اى شئ كائن من جملة الاشياء
الواجبة وفى تبيين تلك الاشياء بشكر النعماء اشارة الى تعدد الشكر اما باعتبار النعماء
او باعتبار تمام الشكر فان قيل الشكر مسبوق بالنعمة وذا يقتضى وصولها الى الشاكر
ومن المعلوم ان النعمة هنا هو التاليف فيكون الوجوب بعد تمام التاليف والتاليف
غير حاصل الآن فصل حم تمام قلت لا نسلم انه جعل التاليف نفس النعمة بل صرح بجعله اثراً
من آثار النعمة وتحقيق ذلك ان نفس التاليف ليس نعمة بل النعمة هو الاقدار والتمكين
عليه والحالة التى حصلة للعبد الآخذ فنعمة من جهة الاقدار والتمكين وتلك الحالة حاصلة

الآن

وان لم يكن التاليف حاصلا وكونه مبنى الكلام على تنزيل ما سيوجد منزلة الموجود الحاصل نظرا
الى حصول اسبابه فان قيل فكيف يصح جعله اثرا وانه بناء على التنزيل المذكور قلنا جعله
اثرا اعتبارا بانها نعمة الله لفضلها وكثرتها الى حيث صار بهذا جميع كونه نعمة جليلة كانه
ليس نعمة بالنسبة اليها بل هو اخر اثار النعمة وعلة في الجملة دالة على النعماء وجملة هو
لفظ المختصر وقد يحمل ان مبنى الكلام على ان الخطبة بعد تمام تاليف الكتاب فيكون
الشكر على النعمة الواصلة وفيه وعليه انه لا يتم التقريب حمد الله الا ان يراد
بافتتاح الكتاب بالتحميد جعل الحمد في اوله صورة وذكره في صدره بحسب الظاهر في الجملة قوله
هو الثناء باللسان التقييد باللسان توطية وتمهيد لما هو بصدده من بيان النسبة بين
الحمد والشكر فان الحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس اذ كان
مدار الفرق على ذلك ناسب التصريح به وان لم يكن الثناء الا باللسان وذكر الشارح
المحقق رحمه الله في توجيهه انه دفع لتوهم صرف الثناء الى ما يعم اللسان وغيره ولو مجازا
قوله على الجميل كان عليه ان يذكر قيدا آخر بان يقول على قصد التعظيم او ما يؤدي مؤداه
ليكون التعريف مانعا عن دخول صورة الاستهزاء والسخرية فان من اثنى شخصا على قصد السخرية
والاستهزاء فانه لا يعد حمدا ولهذا زاد في المختصر هذا القيد بقوله الحمد هو الثناء على قصد التعظيم
لكن هذا التعريف ايضا غير مانع لصدقه على الوصف بالجميل على قصد التعظيم لا على الجميل وهو
ليس بحمد اصلا والحاصل ان ههنا امور ثلثة الجميل المحمود به والجميل المحمود عليه وقصد التعظيم
وهذه الامور الثلثة معتبرة في ماهية الحمد ماخوذة في تعريفه فتعريف المختصر غير مانع لفوات
القيد الثاني وكذا المذكور ههنا لفوات القيد الثالث فان قيل بل ههنا قيد اخر وهو
كون المحمود عليه اختياريا اذ الحمد مخصوص بالاختياري وقد تركه قلنا هذا امر سهل اذ
هنا مقدر اي على الفعل الجميل وتحقيقه ان الجميل معناه ضد القبيح في الصحاح الجمال الحسن
وقد جمل الرجل بالضم جمالا فهو جميل والمراة جميلة وفي مجمل اللغة الجمال ضد القبح
ورجل جميل اي حسن غير قبيح بمعنى الجميل في قوله على الجميل الفعل الحسن والظاهر المتبادر
من الفعل ما يكون بطريق الاختيار على ما صرحوا به فرجع الاحتمال اليه باعتبار
القيد الثالث فالتعريف الصحيح ان يقال الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل على جهة
التبجيل فالوصف هو ذكر ما يدل على الصفة جنس يتناول الامور المباينة للحمد وبالجميل يخرج
الوصف بالقبيح فانه ذم وعلى الجميل يخرج ما لا يكون المحمود عليه جميلا وبالتبجيل التعظيم
وبه يخرج الاستهزاء وارادوا بالجميل الثاني الاختياري لخصوص الحمد بالاختياري فيخرج
المدح فانه يعمه وغيره فتقول مدحته على صباحة خده ورشاقة قده ولا تقول حمدته
واما قولهم حمدته على حسنه وشجاعته فمبني على ان الشجاعة كما يطلق على نفس الملكة

التي هي غير

التي هي غير اختيارية كذلك يطلق على اثارها من الامور الاختيارية كالخوض في المهالك والاقدام على المعارك
وكذلك الحسن ما يعده المرء من اثارها وهو من باب الاختياري فان قيل ظاهر التعريف قاصر عن افادة
الامر الاول من الامور الثلثة المذكورة قلنا ممنوع فان الثناء هو الوصف بالجميل نص عليه
صاحب مجمل اللغة فقال الثناء الكلام الجميل وفي الصحاح واثنى عليه خيرا والاسم الثناء
والجميل فلا يتبادر الى الفهم منه الا الوصف بالجميل والظاهر المتبادر منه ان يكون
على قصد التعظيم اذ الكلام لنفي الفوائد وانما جعل اللسان على الفوائد دليلا وبهذا الاعتبار يمكن
ان يدفع الاشكال المذكور ههنا فليتامل وههنا اشكال وهو انه كيف يجوز حمد الله تعالى على صفاته
الكاملة مع انهم لا يجعلونه فيها مختارا لما تقرر عندهم من ان الصدور بالاختيار يستلزم الحدوث
على ما قرروه في موضعه واجيب عنه تارة بالمنع اي لا نم ان الصدور بالاختيار يستلزم الحدوث واخرى
بان ذاته تعالى لما كان كافيا في صفاته مستقلا فيها غير محتاج الى غيره فيها نزلوه كانه مختار فيها
بهذا او المفهوم من كلام الفائق ان الحمد والمدح مترادفان ولذا جعل في الكشاف نقيضه اللوم
ومن زاد لهذا وضوحا فبعيد بهذا ان وافقه الكشبه الالغية قوله سواء في موقع الخبر لقوله
تعلق على قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ما صرح به في الكشاف فالمعنى تعلقه
بالفواضل وتعلقه بالفضائل متساويان والجملة استيناف او حال بلا واو وصرح به الشارح المحقق
رحمه الله في شرح المفتاح في الحالة المقتضية لتنكير المسند في قوله فان كون المسند اليه
نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او يصح عقلا ليس في كلام العرب فيجوز ان يجعل سواء
خبر مبتدا محذوف اي هو سواء والفعل بعده بتاويل المصدر فاعل له اي يستوي تعلقه
بكذا وتعلقه بكذا ولا اخفاء في ذلك على الخفاء في مرجع ضمير تعلق اهو الجميل ام الثناء
فعلى الاول يحتاج الى ان يجعل من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان
اولا وعلى الثاني فقد وقع في غير محزه لان الثناء قد صادق متعلقه الفضائل جمع فضيلة وهي
كل خصلة ذاتية كالشجاعة والفواضل جمع فاضلة وهي العطية وهذا ما يقال الفضائل
هي الكمالات الغير المتعدية كالعلم والشجاعة والفواضل هي المتعدية كالافضال والانعام
قوله ام بالفواضل ام هذه متصلة والهمزة قبلها محذوفة اي سواء تعلق بالفضائل
ام بالفواضل كما في قولهم سواء على اقمت ام قعدت على ما صرحوا به وذكر بعض المحققين
من النحاة ان حذف الهمزة قبل ام المتصلة يكون في الشعر لا غير وانما قال ام ولم يقل او
كما وقع في عبارة المفتاح لان العطف بعد همزة التسوية يمتنع على ما صرح به المحققون
وهذه العبارة شايعة في السنة الفقهاء يقولون سواء كان كذا او كان كذا وهذا
مثل قولهم يجب اقل الامرين من كذا وكذا وحق العطف في الاول ان يكون بام وفي الثاني
بالواو وهذا واضح لا خفاء فيه قوله فعل ينبئ اه ارادوا بالفعل ههنا مطلق الحدث سواء

كان فعلا

او انفعالا على ما هو متعارف العربية فلا يتنقض بما هو من مقولة الانفعال كالمحبة ونحوها
واما حديث الابتداء في الاعتقاد والمحبة فمبني على ان الوقوف على الاعتقاد لا ينحصر
في ان يكون بلسانه او بفعل من اركانه بل يجوز ان يكون بالهام او بميلان قلب
من جانبه على ما قيل القلوب الى القلوب تميل وتشاهد وقوله بسبب الانعام اراد
بسبب انعامه على نمط قوله غض الطرف اي طرفك على ما اشار اليه في الكشاف في قوله
فان الجحيم هي المأوى اي مأواه لان اللام عوض عن الاضافة كما يذهب اليه
الكوفيون **قوله** او اعتقادا قد نبهناك على ان حق العطف في مثله ان يكون
بالواو دون او لان المعنى على ايقاع التسوية بين امرين فصاعدا كالتي الحرية بها
في اقل من الامرين والحق الذي لا يحوم حوله شك ان يراد بالاعتقاد الجزم بالفاد
المنعم بصفات الكمال للقطع بان مجرد التصور بدون الاذعان والقبول لذلك
ليس بشكر اصلا وقدم من الموارد الثلاثة القلب لانه اظهر في الانباء وتوسط الاخير
الذي هو اشرف الموارد بينهما على ان خير الامور اوسطها والجنان بفتح الجيم
القلب كذا في الصحاح **قوله** فمورد الحمد تفريع على ما تقدم من التعريفين وتصريح
بما هو المقصود من التعرفة بين الحمد والشكر وجري على ما يذهب اليه المحققون من الفرق
وتنبيه على الرد للقول بترادفهما وقوله فالحمد اعم تفريع على هذا ولتوضيح كرّت
العموم والخصوص الذي هو بصدده فيكون توضيحا عقب توضيح وتصريحا اثر تصريح **قوله**
على الوصف بالعلم والشجاعة فالشكر منتف في هذه الصورة لانتفاء متعلقه
وهو النعمة وهذا ما اشار اليه الامام المرزوقي حيث قال الحمد هو الثناء على الرجل
بما فيه من الخصال المرتضاة وبهذا المعنى فارق الشكر لان الشكر لا يكون الا على
وكان لا ينبغي ان يقول في صدق الحمد فقط على الحمد على العلم والشجاعة ليطابق
المقصود اذ المقصود ان كلا منهما محمود عليه لا محمود به فيحتمل ان يوصف زيد
بالعلم والشجاعة باعتبار انعامه ووصول نعمته الى الواصف فلا ينبغي الشكر
من جانبه يصدق عليه في هذه الصورة ان الحمد على الوصف بالعلم والشجاعة والجواب
ان الباء في قوله الوصف بالعلم والشجاعة ليست صلة للوصف وان كان
ظاهر اللفظ يشعر به ليلزم كون كل منهما محمودا به بل الباء للسببية والمعنى
الوصف بازاء العلم والشجاعة فكل منهما محمود عليه والمحمود به معلوم محذوف
الى الوصف بالجميل بازائها وحينئذ فعدت الشبهة رأسا **قوله** في مقابلة الاحسان
الحمد منها منتف لانتفاء مورده وهو اللسان **قوله** للذات الواجب الوجود بين
ما بين الصفتان اعني وجوب الوجود واستحقاق جميع المحامد اصل فمعنى ان وجوب

الوجود

الوجود بالذات يستتبع سائر صفات الكمال وذكر الاستحقاق تنبيه على اتصافه تعالى بجميع صفات
الكمال ونعوت الجلال وما يتراءى لغيره من نوال او كمال فهو بالحقيقة بجنابه المتعال على
انه اشير اليه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه فلما كان المذكور اصلا متضمنا مستتبعا
لغيره خصه بالذكر وان كان اسم الله دالا على جميع صفات الكمال ونعوت الجلال
ومعنى كونه سبحانه انه علم للمعبود الموجود الموصوف بهذه الصفة لا انه اسم لهذا المفهوم
كما توهمه بعض القاصرين فانه غلط وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال المسند اليه
ان شاء الله تعالى والمحامد جمع محمدة بكسر الميم او محمدة بفتحها على الاول معناه انه
مستحق لكل حمد اذ المحمدة مصدر في الصحاح حمدت الرجل احمده حمدا ومحمدة وعلى
معناه انه مستحق لجميع ما يحمد به في الصحاح المحمدة خلاف المذمة والبخل مذمة بالفتح اي
مما تذم عليه وهو خلاف المحمدة **قوله** مما يوهم اختصاص استحقاقه اه فان قيل قد تقرر بينهم
بينهم ان التعليق بالمشتق يفيد علية مأخذ الاشتقاق فتعليق الحمد بلفظ الله او لفظ
مثلا يفيد علية الخلق للاستحقاق فما معنى الايهام قلنا نعم الا ان التعليق يفيد العلية
لا اختصاص العلية والايهام بالنسبة اليه فان قيل فحق العبارة ان يقول مما يوهم
اختصاص استحقاقه الحمد بالوصف لا بالذات وما يوهم اختصاص الاستحقاق
بوصف دون وصف اذ المقصود انه لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما
مما يوهم اختصاص استحقاقه بالوصف لا بالذات وما يوهم اختصاص الاستحقاق بوصف
دون وصف فالحاصل ان العدول الى اسم الذات عن اسم الصفة مبني على امرين التنبيه
على الخصوصية للاستحقاق في الوصف والاشعار بنفي توهم الاختصاص بوصف دون
وصف قلنا نبه بذلك على رجوع الاستحقاق الذاتي بالاخرة الى الوصفي فالحاصل
في تحقق الاستحقاقين **قوله** بل الى بوحي اه معطوف على قوله لم يقل اه اضراب عنه
ومعنى الاضراب جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه نظر لتصريح ائمة النحو بان
بل اذا وقع بعدها جملة فمعنى الاضراب اما الابطال كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد واما الانتقال من كلام الى آخر
ذهب ابن مالك الى ان بل هذه لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ويجب
التنبه لان بل هذه حرف ابتداء لا حرف عطف على الصحيح وان وقع بعدها مفرد فهي
عاطفة **قوله** بعد الدلالة على استحقاق الذات حيث علق الحمد اولا بلفظ الله
بقوله الحمد لله فان قيل لم نسلم من قواعدهم ان تعليق حكم باسم غير صفة يدل على نفي
مدلول ذلك الاسم لذلك الحكم فقولك اكرم زيدا او انسانا لا يدل على
ان علة الاكرام هو الزيدية او الانسانية ولم يقل به احد ولم يدل عليه تفريح لهم

ولا يشعر به طلاقا تم وتوهم فانما يبنيه لو لم يوجد التعليق بالوصف وقد وجد ههنا بقوله على ما انعم
سيما اذا اجمل ما مصدرية قلنا فرق بين ما ذكر ونحن فيه والله يرشدك اليه فليتنبه له ولو كان
القصد الى الاشعار بعلية الانعام لاستحقاق الحمد كان مقتضى الظاهر ان يقول الحمد
للمنعم والحمد لمولى النعم فلما عدل عنه فعلق الحمد اولا باسم الذات وتعرض ثانيا لوصف الانعام
اقتضى هذا نكتة وما ذكر يصلح نكتة بل هي نكتة منزوجة بمعونة المقام وشهادة القرائن
المرشدة الى المقصود والمرام يرشدك اليه الذوق السليم ولا ينبئك مثل عليم قوله
بنيا على تحقق الاستحقاقين الاستحقاق الذاتي والاستحقاق الوصفي وههنا اشكال
مشهور وهو انهم حصروا جهة استحقاق الحمد في الفضائل والفواضل وقد جرت الاشارة
اليه في تعريف الحمد فما معنى الاستحقاق الذاتي المقابل للاستحقاق الوصفي اجيب عنه بان
استحقاقه تعالى لما لم يختص بوصف دون وصف بل بجميع اوصافه شرع في ذلك ذاته تع
كاف في جميع صفاته من غير استعانة بغيره مطلقا فسموا الاستحقاق بملاحظة جميع الصفات
على وصف الاجمال استحقاقا ذاتيا وبوصف دون وصف استحقاقا وصفيا والمشاحة
في الاصطلاح قوله لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به فان قيل الاهتمام بتقديم الحمد عارضي
والاهتمام باسم الله ذاتي والذاتي وان لم يكن راجحا فليس بمرجوح فتعارضا فتساقطا
فلا بد ههنا من امر اخر يرجح تقديم الحمد قلنا من شرط التعارض تساوي الامرين قوة
وضعفا والاهتمام باسم الله وان كان ذاتيا لكنه لا يستطيع ان يعارض القوي الذي
هو الاهتمام بتقديم الحمد لان منشاه تطبيق الكلام على مقتضى الحال وهو البلاغة الا
وفي قوله مزيد اهتمام به تنبيه على هذا اي على كونه اقوى وكونه فالاصل تقديم المبتدا لو
على الخبر فترجح قوله اهم في نفسه الظرف متعلق بالنسبة التي تضمنها الجملة اي ثبوت
الاهمية لذكر الله وتعاطيه بهاني نفس هذا اللفظ وفي ذاته اي مع قطع النظر عن ملاحظة
امر خارج عنه عارض له ونظيره قوله ان الدين عند الله الاسلام ومثله صرح الشارح المحقق
في شرح المفتاح عند قول السكاكي المجاز عند السلف قسمان وفي الكلام اشارة الى
ان كلا منهما اهم من الاخر الا ان الحيثية مختلفة فالجهة احديهما لا يقدح في اهمية الاخر
قوله على ان صاحب الكشاف الخ جواب سؤال مقدر تقرير السؤال ان ما ذكرتم من ان
مزيد الاهتمام يقتضي تقديم الحمد معارض بفوات الحصر في صورة تاخيره كما في تقديم
من الخبر الذي هو الظرف ولا كذلك تقديم الحمد وحاصل الجواب ان نكتة الحصر حاصلة
في التقديم كما حصلت في التاخير فلا اشكال فظهر ان قوله ايضا بالنسبة الى تقديم الحمد
فيه وذهب بعض الافاضل من اصحاب الحواشي الى ان ظاهر الكلام ان قوله على ان صاحب
الكشاف الخ دليل اخر لتقديم الحمد ثم اشتغل بتطويل وترديد كما هو عادته فقال قوله

ايضاح ان كان

ايضاح ان كان بالنسبة الى الاهتمام يعني ان في التقديم الاختصاص ايضا كالاهتمام كما ان في
تاخيره نحو حديث الاختصاص بان يقول بان فيه دلالة على اختصاص الحمد به ايضا وان كان
بالنسبة الى تاخير الحمد كما يشعر به ايراده عقيب قوله فيه متصلا بالضمير الراجع الى تقديم الحمد
يكون حاصل الكلام تعليل التقديم بان في التقديم وفي التاخير فائدة الاختصاص وهو ركيك
جدا ثم اجاب عنه بالمنع اي يمنع ان حاصل الكلام ذلك بل انه تعليل التقديم وافادته
الاختصاص مع الاشارة الى وجوده في التاخير ايضا وانه لا يضر بالتعليل اولا تزاحم في المقتضيات
ثم قال والانصاف ان تعليل التقديم بفايدة توجد في التاخير ايضا ليس بذلك الحسن سيما اذا
اشير في العلة الى مشاركة التاخير للتقديم في تلك الفايدة سيما اذا لم يترتب تلك الفايدة على
التقديم ولم يكن بينهما مدخل هذا كلام هذا الفاضل ولعمري لا اشبهه بشيء ولا بجواب
والله اعلم بالصواب ولا يخفى ان بنى الكل على ان قوله على ان صاحب الكشاف
تعليل للتقديم وهو فاسد وانت خبير بان المبني على الفاسد فاسد وبانه لا ركاكة على كلام
الشارح المحقق رحمه الله بل الركاكة راجعة الى ما فهم من كلامه وهو من اجل نجومه كما قررنا
سابقا وقوله به في قوله على اختصاص الحمد به الباء فيه داخلة على المقصور عليه على ما
هو الشايع في الاستعمالات والوارد في الاطلاقات وان كان الاستعمال العربي دخوله
على المقصور قوله وهذا يظهر اه اي بتصريح صاحب الكشاف بان في تقديم الحمد حصرا
او تخصيصا ظهر ان العدول من الاستغراق الى الجنس ليس مبنيا على قاعدة الاعتزال اذ لو كان
مبنيا عليها عاد على موضوعه بالنقض اذ الحكم بالاستغراق كما ينافي قاعدتهم كذلك الحكم
باختصاص الجنس وقصره عليه ينافي اياها اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره تع لكان
جنسه ثابتا في ضمنه ضرورة امتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس فلا يكون الجنس مختصا به
والموصوف خلافه واعلم ان المعتزلة ذهبوا في قولنا الحمد لله الى ان اللام للتعظيم صرح به
الامام النسفي رحمه الله ومعناه اثبات جنس عظيم الله تع حملا للام على التنوين في افادة
التعظيم لما بينهما في التناوب ومنهم من ذهب الى ان اللام للعهد اي حصة من الحمد لله
ان اريد العهد الذهني او حصة معينة منه وهي ما عدا الراجعة الى العباد باعتبار كونه
معهودا معلوما ان اريد العهد الخارجي وعلى التقادير فالمقصود اثبات بعض المحامد له تع
دون الجميع وصرح اهل السنة نصرهم الله تع نصرا عزيزا بان اللام للاستغراق
والمراد اثبات جميع المحامد له تع ومبنى الخلاف على الاختلاف في خلق الافعال
فعندنا لما كان الافعال كلها مخلوقة لله تع كان جميع المحامد راجعة اليه
بالاصالة وعندهم لما كان العبد خالقا لفعله الاختياري استحق بعض المحامد
بنفسه هذا فهذا الحمد لله ثم المعتزلة وان زعموا ان العبد خالق لبعض افعاله

لكنهم يعترفون بان التحكيم الاقدار عليه نزاته وبهذا القدر كاف في رجوع الحمد على تلك الافعال
بما ذهب اليه صاحب الكشاف من حديث الحصر والاختصاص لم يكن منافيا لتلك القاعدة
المشهورة الاعتزالية وقد وقع في الكشاف اشارة الى هذا في غير موضع فليتدبر
قوله بل على ان الحمد اه اي بل كون اللام في الحمد للجنس دون الاستغراق مبني على
ان الحمد في الاصل مصدر نايب عن الفعل والاصل حمد الله عدل الى الرفع للدلالة
على الدوام والثبات فلا يدل الا على الحقيقة كالفعل كما اقتضته النيابة فان قيل
دلالة الرفع على الدوام والثبات في حيز المنع وكيف وقد نص الشيخ عبد القاهر
على انه لا دلالة لزيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد قلنا مبنى الكلام
على اعتبار العدول والتحقيق ان الجملة الاسمية في مقام العدول عن الفعلية يدل
على الدوام والثبات ومع قطع النظر عن اعتبار العدول لا يدل عليه اصلا ومبنى كلام
الشيخ على عدم اعتباره فلا منافاة قوله فكذا ما ينوب منابه لا يدل على الاستغراق
اذ لو دل عليه لزم مزية الفرع وهو النايب على الاصل وهو المنوب قوله انما هو المصدر
النكرة اه يرد عليه ان الحصر ممنوع اذ المصدر المعرفة ايضا قد ينوب مناب الفعل كما اشار
اليه في الكشاف حيث قال ان قراءة الحمد لله بالنصب مبنية على اضمار فعله واجاب عنه
الشارح المحقق رحمه الله بان المراد ان ما سد مسد الفعل في تادية معناه مجرد المصدر
فقط ولا دخل اللام في ذلك بجواز استفادة الاستغراق منه وان لم يفده الفعل
قوله مع لا مانع منه ان يرض اه الظاهر انه يعني ان يرض متعلق بما هم لا والتركيب
من قبيل لا عاصم اليوم من امر الله وسيجيء تحقيقه في موضعه ان ساعده التوفيق
الالهي قوله مبني على انه المتبادر الى الفهم من اسم الجنس المعرف باللام في المقامات
الخطابية انما هو الاستغراق سواء كان مصدرا او غيره وكيف والمقام الخطابي مقتضي
للمبالغة اول دليل واعدل شاهد على الاستغراق واي معنى في مقام يكون اولى
بالاستغراق من الحمد في مقام تخصيصه بالله سبحانه فقرينة الاستغراق ههنا كالنار على
علم وفيه بحث لان القرينة التي ادعاها وجعلها في الظهور كالنار على علم
اما ان يكون قرينة موجبة او مرجحة وكل منهما ممنوع اما الاولى فلان القرينة
التي يدل على امتناع الجنس منتفية ههنا فمن ادعى اثباتها فعليه البيان واما
الثانية فلان القرينة المرجحة ههنا ليست الا ان المقام خطابي مقتضي للمبالغة
مستلزم لقصر الحمد عليه تعالى وهذا حاصل على تقدير الجنس ايضا والاستغراق امر زايد
على ذلك وارتكاب امر زايد يقتضي فائدة زايدة خاصة بذلك الامر الزايد
غير حاصلة في الجنس وقد عرفت ان قصر الجنس يقتضي قصر كل فرد والا لزم خلاف المفروض

بل على ان قصر الافراد

على ان قصر الافراد على تقدير الجنس ثابت بيقين ولا كذلك على تقدير الاستغراق
وايضا في الجنس تحصيل العدول الى اقوى الدليلين وهو العقل بخلاف الاستغراق
فانه ليس بهذه المثابة مع وجود هذه الجهات لا معنى للمصير الى الاستغراق
فان قيل جميع ذلك حسن والتزييف المذكور بالتوجيه المذكور مندفع الا انه
يتوجه عليه انه كيف يكون الجنس هو المتبادر الى الفهم والشايع في الاستعمال
وقد صرح المحققون بان الاصل اي الراجح هو العهد الخارجي لانه حقيقة التعيين وكمال
التمييز ثم الاستغراق اذ الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل جدا
والعهد الذهني موقوف على قرينة البعضية والاستغراق هو المفهوم من الاطلاق
حيث لا عهد وبذلك صرح الشارح المحقق رحمه الله في التلويح قلنا مبنى الكلام على
مذهب صاحب الكشاف لانه حاول توجيه كلامه على مذهبه وكون الامر كذلك عنده
في معرض المنع فليتامل قوله لا يجيء في المصادر التنفيه به مبني على ان هذا
مصدر جيء به للتوكيد وقد صرح النحاة بانه لا يثنى ولا يجمع لانه للحقيقة
من حيث هي هي ولا تعدد فيها ويحمل بالاصل ما لم يقم قرينة على غيره قوله
فانه لا يكون ثمة استغراق اه اعترض عليه بعض المحققين من اصحاب الحواشي بانه ان
اراد انه لا يكون ثمة استغراق هو مدلول اللام او مدلول الاسم في نفسه فلا كلام
في صحة هذا المعنى لكنه لا يتم التقريب وان اراد انه لا استغراق هناك اصلا فظاهر
انه غير لازم مما ذكره وكيف ونوضح لزومه لهم لم يتصور الاستغراق مع المعرف
المحلى بلام الجنس في موضع من موارد استعماله وبطلانه مكشوف هذا وعندي
ان يعرض عن امثال هذه التعليقات صفحا ويحمل قصر صاحب الكشاف على الجنس بانا
الاستغراق لم يثبت على مذهبه لانه حصر في المفصل فايدة اللام في التعريف
والتنويع في العهد والجنس والعهد ممتنع ههنا فتعين الجنس قوله على ما النعم يحتمل
ان يكون الظرف الاول اعني لله ظرفا لغوا للحمد وعلى ما انعم جزءا ويحتمل ان يكون
كل منهما جزءا بعد جزء ويحتمل ان يكون الاول جزءا والثاني ظرفا لغوا متعلقا
بالحمد ويحتمل ان يكون كل منهما لغوا والخبر محذوف فههنا وجوه اربعة ويرد على الاول
انه يلزم من انحصار ثبوت الحمد لله فيما انعم وحاصله انه يلزم من قصر جنسه
المستحق على ما انعم وكذلك الوجه الثاني واما الرابع فمتعسف جدا فبقي
الثالث وهو ان يكون الاول جزءا والثاني لغوا متعلقا بالمبتدا فان قيل
فيلزم قصر الخصوص ولزم الانحصار جهة الاستحقاق في الوصف قلنا اما الاول فلا ضير فيه كما في
التنبيه على ان لا منعم الا الله الذي هو مولي النعم كلها وكيف لا والوصف فرع الموصوف

دارنت بر قوله تعلب. ولما كان لا يجوز مثل هذا الحذف في الصلة لا يجوز
في الصفة ايضا فتقدير النعم به ممتنع فامتنع جعلها موصولة
وسوق الكلام الشارح المحقق رحمه الله يدل على جوازه الا ان الراجح
من جهة المعنى جعلها مصدرية فما وجه قلنا لو سلم تحقق المسئلة انها
مختلف فيها فان النحويين اختلفوا في ذلك على نحو شتى فذهب
الكسائي وجمع من النحاة الى ان مثل هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر
التدريج في الحذف حتى صرحوا بانه يجوز حذف الجار اولا ثم
حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز الا ان يكون
الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا و
وذهب جمهورهم مثل سيبويه والاخفش واتباعهما الى انه
يجوز الامران فتصريح الامام المرزوقي يحتمل ان يكون مبنيا
على مذهب القائلين بوجوب اعتبار التدريج وكلام الشارح المحقق
رحمه الله يحتمل ان يكون مبنيا على اعتبار الدفع فيجوز او يمتنع
تدبر قوله مع تعذره في المعطوف عليه اي الذي عطف عليه
ولذا فسره بقوله اعني علم الكتاب اذ ذهب البعض الى عتره فان قيل فلكن متعذرا

ولا موصوف الا وهو موجود وجده ومعطى بجوده وجوده و
واما الثاني فعليه منع ظاهر فان قيل فاذا جعل
الظرف الثاني لغوا لزم الفصل بالخبر بين
العامل والمعمول وهو اجنبي ومثله ممتنع على ما تقرر في
موضعه قلنا نعم الا ان الخبر كان في الاصل لغوا
معمولا للحمد في موقع المفعول كما يقول حمدا له وكذا الكل
جمل متعلقة جزء عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا و
والقيام في الدار قياما الى ساعة ومن هذا القبيل
قولنا الحمد لله حمدا شاكرين ولما كان في هذا ضرب من
الدقة وقع نوع من الخفاء اشتغل صاحب الكشف في
بيان اعرابها فقال وارتفاع الحمد بالابتداء وخبره
الظرف الذي هو لله واصله النصب يريد ان الظرف
وان كان من جهة المعنى مفعول المصدر واللام للتقوية
كما في قولهم يعجبني الحمد لله الا انه صار مستقرا متعلقا
بالمحذوف اعني كائن له مستقر ولما فهم من الانقلاب
الموروث لضرب من الاستبعاد اشتغل بتبيين الظرف
وتعقيبه بقوله وخبره الظرف الذي هو لله ولم
يكتف بمجرد ذكر الظرف مع وضوحه وتعيينه وفي تعقيبه
بحديث النصب من خفي الى الانقلاب المذكور والله
اعلم بحقائق الامور فليتدبر فانه موضع تدبر قوله اما
لفظا كتفصيل المجمل معتبر مفهوم وليتبادر الذهن اليه في اختيار
هذه المقامات شيوعها او كثرة استعمالها صار كانه مذكور
قوله اي النعم به الى آخره يريد ان العائد الى الموصول
محذوف في الصلة فان قيل قد نقل الامام المرزوقي
في قوله شرع عن الامام ان يرجعن قوما كالذي كانوا
على ان من حذف الجار والمجرور في الصلة اي كانوا عليه
تصحيحا بآسر العائد فقد اخطأ لان مثله لا يجوز
حذفه من الصلة لا تقول الذي مررت جالس وانت
تريد به اي الذي مررت به جالس والذي دخلت منطلق

وانت ترید

ولا ضير اذ قد يتقرر عندهم ان احدى الجملتين اذا عطفت على
الاخرى في مقام الاحتياج الى الربط فاشتمال احديهما عليه كاف
قلنا قد ذكرنا في شرح لباب الاعراب ان ذاك انما هو في غير
الواو ولا تفرد به الا ابن هشام ومن حاول زيادة الاطلاع
عليه فليراجع اليه قد تعقد تعسف اما الاول اى القول
بالابدال فلما فيه من حذف المبدل منه وحذفه وان جوزه
بعضهم في قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب حيث
قالوا ان الكذب بدل من الضمير المحذوف الواقع مفعول تصف
والتقدير تصفه الا ان الجمهور على امتناعه لما فيه من فوت
ما هو فائدته وهي التوطية والتمهيد حتى صرح ابن الحاجب
بوجوب ذكره حيث قال ان البدلية في قولك ما ضربت الا
زيدا غير مستقيم لان شرط المبدل منه ان يكون مذكورا
واما الاخران فلما فيهما من ارتكاب مؤنة الحذف بلا
حاجة اليه قوله المكين اى اشد مكنة في القلب واقرب قبولا
عنده من مكن بضم الكاف مكانة اى اخذ مكانا ومنه الامكنية

على انه

على انه او فوق ما يقالون المجتهد في الحمد واقرب الى الاجر المقصود
منه ثم لهذا اصرح المحققون بان الشاكر بالحقيقة من ينظر في النعمة
الى المنعم لا العكس قوله ولم يتعرض للمنعم به علل الشارح
المحقق رحمه الله ترك التعرض له هنا بقصور العبارة عن الاحاطة
وفي مختصره بايهام قصور العبارة عن الاحاطة ويرد عليه انه
ان اراد بالتعرض المنفي التعرض على وجه التفصيل فالتعليل بالايهام
غير جيد اذ التعرض التفصيلي متعذر حقيقة والعبارة عنه قاصرة وان
تعدوا نعمة الله لا تحصوها وان اراد به التعرض الاجمالي فالتعليل بالايهام
وان حسن الا ان التعليل هنا بقصور العبارة عن الاحاطة غير جيد اذ العبارة
غير قاصرة عن التعرض الاجمالي والجواب ان المراد الاول والتعليل بالايهام جيد
من جهة ان الترك ليس امرا يكون اتيانه على هذه العلة بخصوصها جزما فلم
لم يكن دلالته قطعية كان في الترك ايهام لما اراد انك واراد بالاحاطة
الاحاطة الكاملة وهي متعذرة في الاجمال او المراد الثاني حيث علل بالايهام والمراد
الاول حيث علل بقصور العبارة عن الاحاطة فقوله ولئلا يتوهم تعليل لترك التعرض
التفصيلي المتعذر لقصور العبارة فهو تعليل له بملاحظة التعليل الاول يعني اى
التعرض التفصيلي متعذر ولو تشتغل بالتعرض التفصيلي تشتغل بالتعرض للبعض لا محاله فيه
توهم الاختصاص ويحتمل ان كل منهما تعليل مستقل بملاحظة وصف في المعلل اى لم
يتعرض له كلا للتعذر وبعضا للتوهم وهذا ادق وقد يقال مبناه على ان يراد
التعرض الاجمالي مثل ان يقال لكل منعم به وتوهم الاختصاص فيه باعتبار احتماله
خروج البعض لشيوع التخصيص في العمومات الخطابية اذ ما من عام الا وقد خص
منه البعض وفيه بعد قوله صرح ببعض النعم اه اراد ببعض النعم نعمة البيان والابهام
للتعظيم كما في قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات وباقي الكلام من حديث الشارح

والرابع المعجزة التي هي القرآن ونحوه كبيان لوجه الايجاد الى الاصول تحقيقه ان البيان لما كان مدنيا
في بقاء نوع الانسان اذ به ينتظم امر ما يحتاج اليه في بقاء نوع الانسان من التعاون والتشارك في تحصيل
الغذاء واللباس والمسكن وغيرها انتقل الذهن منه الى ان ذلك انما ينتظم بقوانين كلية يقررها الشارع
على الوجه الذي بينه الشارع والاوجه ان يراد ببعض النعم جميع ما ذكر هنا من الامور المذكورة
والتنوط بحالة على ما تقرر وتفاخم بينه عليه في مبنى الايجاد الا الاصول الايجاد الى الاصول ليته الاصول
او الايجاد الى الاصول بوصف الاصالة فلا ينفى بين التخريج بهاد الايجاد اليها قوله بيانه اه قد تعرض
الشارح المحقق رحمه الله في البين لبيان الاصول وبين فيه امورا اربعة الاول تعليم
البيان واليه الاشارة بقوله وعلمه البيان اه الثاني اتيان علم الشرايع واليه الاشارة بقوله
اوتي الحكم الثالث ارسال الرسول الذي هو الشارع واليه الاشارة بقوله والصلوة
على سيد الرابع اظهار المعجزة التي هي القرآن الفاصل بين الحق والباطل واليه الاشارة
بقوله وفصل الخطاب هذا وعبارة المصنف رحمه الله اشارة الى خامس هو نصب حكم يخبر
لمعاونة الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد واليه الاشارة بقوله وعلى آله الاخيار
وصحبه الاخيار الا ان الشارح المحقق رحمه الله سكت عن ذلك ههنا واوماء اليه فيما سيجي وكان
مبنى على انه كان من المتممات دون الاصول قوله الى التمدن اه تنبيه على ان قولهم مدني بالطبع
وذكر ابو علي بن مسكويه ان قولهم مدني معناه محتاج الى مدينة فيها خلق كثير ليتم لهم
السعادة الانسانية قوله يتعاونون ويتشاركون اه استيناف كانه جواب لسوال فقيل ما
يفعلون في هذا الاجتماع فاجاب بانهم يتعاونون اي يشتغلون بمعاونة كل احد صاحبه
في تحصيل ما احتاجوا اليه من الغذاء واللباس والمسكن والسلاح لدفع الجوع والحر والبرد
والعدو والسبع ونحو ذلك مما لا يحصى كثرة وتحصيل امثال هذه الامور وان امكن لكل
احد على صفة الوحدة والانفراد الا انه متعسر جدا وفيه مشقة كما لا يخفى فانعم الله عليهم بنعمة
الاجتماع فان الضمير يريد بهم البشر لا يريد بهم العسر قوله بتوقف الجميع عليه الضمير راجع الى
المعاملة والعدول بتاويل ما ذكر وما تقدم او على تشبيه الضمير باسم الاشارة في التسوية
بين الاحوال كما لقي عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا قوله
لان كل واحد يشتهي اه اي يتمنى ويطلب ما يحتاج هو اليه لان ذلك خير لديه والخير
مطلوب لذاته والموشق به الى آخر اه هو قوي منسوخ يريد ان يكون كل خير وسعادة
مخصوصا به منفيا عن غيره ولا يرضى بحصوله لغيره بل يزاحمه وينازعه فيه ويعتصب على كل خير زاحمه
هو اياه وذلك يفضي الى المزاحمة ويودي الى الجور والظلم فيختل انتظام العالم و
يقع التلدد والعناد ويظهر الفساد ويبقى العناد قوله الغير المحصورة اه صفة الجنايات
ومع ذلك حق العبارة ان يقول غير المحصورة بدون اللام لانهم قد صرحوا بان غير

وان لم يعرف

شركون

عليهم

وان لم يعرف بالاضافة الى المعرفة الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام
عليه اصلا وقد اعترف به الشارح المحقق رحمه الله واستر عادته على مواضع
الا انه استعمله مع اللام ههنا لانه كثير في عبارات المصنفين قوله بل
لا بد لها اي للمعاملة مع العدل في الافراد ملاحظة لتقيدها
به ولهذا افرد ضمير تناول يريد ان المعاملة وان كانت مقرونة
بالعدول الا انه لا بد لها من قوانين كلية والظرف اعني
من قوانين متعلق باسم لا والتركيب من قبيل لا مانع من
ان يدخل اللام وقد مر مرسوم عليك زيادة بيان له
ومن اراد الوقوف الاكبر فعليه بمراجعة كتابنا شرح لباب
الاعراب فان فيه ما يسمن ويغني من جوع قوله ثم الشارع
الى آخره توطئة وتمهيد للمعجزة التي هي القرآن وقوله لا بد ان يمتاز
مبني على انه لو لم يكن كذلك كانوا يتنازعون في وضع القوانين
الشرعية ويريد كل واحد ان يكون هو المقتدى والمخصوص بهذه
المرتبة الرفيعة والمتفرد بهذه المرتبة الشريفة المنيفة فلا بد
ان يختص الشارع بمعجزات ظاهرة ودلايل باهرة وبراهين قاطعة دالة على
ان قوانينه التي جاء بها انما هي من عند ربه فينقادون له ولا ينازعون فيعترضون عليه
فقوله ان يمتاز باستحقاق الطاعة اي لا بد ان يكون ممتازا عن غيره في
التفرد باستحقاق الطاعة اي طاعة الخلق له وانقيادهم لاوامره ونواهيه اي يجب ان
هو المستحق للطاعة والانقياد دون غيره والا فقوله متنزل منزل الفصل قوله واعلى معجزاته
القرآن اه تعرض لبيان السبب في تخصيص القرآن بالذكر مع كثرة المعجزات يعني ان ذلك المعجزة
وان كانت مخصوصة بمعجزات باهرة وبينات ظاهرة قاهرة الا ان القرآن من جملتها
لكونه اعظمها شانا وارفعها مكانا واوضحها تبيانا واجلها برهانا صار مخصوصا بالذكر
ههنا بقوله وفصل الخطاب والسر في كونه اعلاها كونه باقيا من بين المعجزات على صفحة الزمان
دايرا من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وبالجملة فالوجه في ذلك غير واحد ككونه
جامعا للكلام اي كان منطوي الالفاظ قليله على معان كثيرة وككونه مبينا للاحكام الشرعية
مميزا بين الحلال والحرام مشتملا على الآفاق صيت كلها كاشفا عن احوال المتقدمين الذين
ما حيط باحوالهم الا العلم انه محيطا بكل الاشياء كما هي ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين
الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة بخلاف ساير المعجزات فانها ليست بهذه المثابة ويجوز ان يقال
وجه التخصيص هو الوصف الذي دل عليه عبارة المصنف وهو كونه فاصلا بين الحق والباطل

يكون

واوضحها تبيانا

وهذا وصف مطلوب في الشريعة بل ينبغي فيه لان مدار الاجتماع على العدل ومدار العدل على الفرق
والفصل ولما بعد اختيار الشارح المحقق رحمه الله حيث قال واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق
بين الحق والباطل نتقل بالمعنى مفهوم فصل الخطاب واعتبر صفته اي ذلك اشعارا بالعلية
على ما هو القانون في تعليق الحكم بالوصف ويجوز ان يعتبر وجه التخصيص شدة اتصال هذه
العلمية ومناط التفاضل به لان بذلك يظهر عزة البلاغة المكتسبة فليتأمل قوله
وعلم اه المفعول الاول محذوف اي علمنا ما لم نعلم ومن زعم ان علم من افعال
القلوب فلم يجوز الاقتصار على احد مفعوليه فقد اخطا ذاما اولا فلان التعليم
ليس بفعل قلبي واما ثانيا فلان افعال القلوب من دواخل المبتدا والخبر
وهو بمعزل عن ذلك فان قيل تعليم غير المعلوم من لغو الكلام ولهو الحديث اذ التعليم
انما يكون لما لم يعلم فما فايدة قوله ما لم نعلم قلنا فايدته دفع توهم المجاز اذا التعليم
قد يطلق على تذكر ما تحقق نسيانه ونظيره قولهم اذا استيقظ المتوفي من نومه فقد قلنا في
الدراية ان نوعه دفع لتوهم ارادة التنبه عن الغفلة او المراد انه تعالى علمنا من خفيات الجهل الى نور
العلم فيجب وجه كونه نعمة غاية التبيين والى هذا اشار صاحب الكشاف في قوله تعالى علم الانسان
ما لم يعلم فقال معناه نقلكم من ظلمة الجهل الى نور العلم والمنقول عن الشارح المحقق رحمه الله
ان المراد ما لم نكن نعلم اي ما لم يكن من شاننا ان نعلم لحصول العلم ليس الا بمحض فضل الله وجوده
غاية يرشدك الى هذا المعنى قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم قوله رعاية لبراعة اه تعليل
لعطف الخاص على العام وتحقيقه ان عطف الخاص على العام مشتمل على امرين احدهما الذكر
في الجملة وثانيهما الذكر بالطريق المخصوص فالعلة الاولى راجعة الى الامر الاول والثانية
راجعة الى الثاني قوله خير من نطق لم يقل خير من قال او تكلم لئلا يلزم تفضيله على
الله تعالى وهو ظاهر وقدم عطف البيان على الصفة مع ان القانون عكسه لان الوصف
لعطف البيان للمتبوع قوله على ما فسر في الكشاف تفسير الحكمة بعلم الشريعة
اثباتا لمقصوده وكان هذا التفسير في الكشاف للمشهور اذ المشهور ان الحكمة كل
كلام وافق الحق او الحكمة هي العلم بحقايق الاشياء كما هي حاول الالان ان يثبت بالنقل
عمن هو العمدة في هذا الفن وكلامه حجة في العربية كسرا لسورة الاستبعاد
الناشي من نفي لغة المشهور قوله منه على انه من عند ربه عليه هو آخذة ظاهرة وهي
ان لفظا او معنى لا تدل على انه من عند نفسه واما انه من عند ربه فلم تدل عليه اصلا والجواب ان المراد
لفظا او معنى الحكمة يدل على الحرفين جميعا اما دلالته على انه ليس من عند نفسه
فظاهرة واما دلالته على انه من عند ربه فلان ايتان الحكمة لا يتصور الا من الله تعالى
قوله وترك العطف الى آخره حيث لم يسلم موقع حسنى تدبر قوله لانه يحمل في موضع التوزيعة

[illegible]

لتعليم حواشي

ما ذكر

قوله فصل الخطاب

قوله وفصل الخطاب اه ذهب الشارح المحقق رحمه الله الى ان الفصل مجاز من المفصول او من
الفاصل والأنسب ان يجعل من قبيل رجل عدل على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله
وانما هي اقبال وادبار ولو جعل الفصل بمعنى كونه فاصلا او مفصولا على ان المصدر من
المعلوم او المجهول كما سيجي في التعقيد لم يبعد قوله اشارة الى المعجزة فيه رمز خفي
الى ان يقال المراد بفصل الخطاب القرآن والا لزم تفضيل النبي على غيره او كون القرآن
مشتركا بينه وبين غيره يريد ان المراد بفصل مفهوم الكلي المتناول لكل كتاب سماوي
الا انه بالنسبة الى نبينا صلى الله عليه وسلم فصل الخطاب هو القرآن الذي هو
المعجز وبالنسبة الى غيره كتاب السماوي فليتامل قوله تبيينه اي تعلمه وتفهمه
اذ التبيين قد يجي بمعنى العلم والفهم قوله ثم دعي لمن عاونه اه اشارة الى الاصل
الخامس من الاصول على ما قررناه سابقا قوله بدليل اهيل قيل عليهم لا يجوز
ان يكون اهيل تصغير اهل كما صرح به كلام الكسائي قوله خص استعماله في
الاشراف اه يعني انه يجري فيه تخصيصان احدهما من حيث انه لا يضاف
الى البلاد والحرف ونحو ذلك فلا يقال آل مصر وآل الاسلام وآل البيت وآل
التجارة ونحو ذلك كما يقال اهلها وثانيهما من حيث انه لا يضاف من العقلاء
الا الى من له خطر في امر الدين والدنيا معا كآل النبي او في امر الدنيا فقط كآل
فرعون وحاصل التخصيصين تخصيصه بالعقلاء الموصوفين بالشرف والخطر فالتقييد
بالعقلاء احتراز عن اهل مصر واهل الاسلام واهل البيت واهل التجارة
اذ لا يقال آلها والتقييد بالشرف والخطر احتراز عن اهل الحجام واهل الحايك
ونحو ذلك فلا يقال آل الحجام وآل الحايك وههنا نكتة وهي انهم لما ارتكبوا
في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التغيير المعنوي بارتكاب التخصيص
الاول توخيا للملائمة بين اللفظ والمعنى اثر او التغيير الثاني وهو تخصيص الآخر
لان الهاء من اقصى الحلق وهو حرف ثقيل فلم يغتروا بهذا الحرف الثقيل الى الحرف
الخفيف وهو الالف وبذلك السبب تطرق الى اللفظ نقص فوق ارتكبوا
التخصيص الآخر ليكون جبرا لهذا النقص تدبر وهذا هو الحكمة في ارتكابهم
التخصيص وايثارهم التغييرين وان كان التغيير اللفظي واحدا هذا هو الحق في تقرير
هذا المقام فهذه الفوايد مما سكت عنه كتب القوم قوله جمع طاهر اه ذهب الشارح
المحقق رحمه الله في حواشي الكشاف الى ان الاطهار جمع طهر تسمية بالمصدر
وذهب ههنا الى انه جمع طاهر كصاحب واصحاب ومبنى الكلام ههنا على ما
يذهب اليه الظاهر من ان يجوز ان يجمع فاعل على افعال ومبنى الاول على ما ذهب اليه

المتون من ان جمع فاعل على افعال لم يثبت حتى قيل ان اصحابا جمع صحب بالكسر
بخفف صاحب كنمر وانمار او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار واورد عليه النقض
بالمثل المشهور اجناتنا ابناؤنا اى الذين جنوا على هذه الدار بالهدم هم
الذين بنوها حكاه ابو عبيدة وهما جمعا جان وبان واجاب عنه الجوهري
في الصحاح بالمنع قايلا انا اظن ان المثل جناتها بناتها لان فاعلا لا يجمع
على افعال واما اشهاد واصحاب فجمع شهد وصحب الا ان يكون هذا من النوادر ويجيء
ما يجيء في الامثال قوله جمع خير بالتشديد احتراز عن خير بالتخفيف اسم تفضيل
فانه لا يثنى ولا يجمع على ما صرح به صاحب الكشاف وغيره ولقايل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون الاخيار جمع خير مخفف خير فقد ذهب صاحب الكشاف في قوله تع
لمن المصطفين الاخيار انه جمع خير مخفف خير اللهم الا ان يقال حمله على التشديد
في الجملتين سواء كان في الحال اوفق الاصل قوله اصلها مهما يكن اه معنى الاصالة
بما هي كون الشيء بحيث ناب عنه الغير ومهما يكن من شيء فكذا معناه
ان يقع في الدنيا شيء فكذا فيفيد جزم كون وقوع الجزاء محكوما بجعله لازما لوقوع
شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء ويكون تامة بمعنى يوجد
ويثبت ومن زايدة فان قيل فيلزم زيادة من في الاثبات قلنا قد جوزه
الشيخ ابو علي الفارسي ومن تبعه الشرط على الاحوال المشهورة كقوله شعر
ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان كانت الكتب المشهورة ساكتة عن
ذكره وقد صادفت من هذه الشرطيتين الاخريين اللذين تعلقت بهما كتب
القوم احدهما تنكير مجرورها وثانيهما كون مجرورها فاعلا او مفعولا به
او مبتدا ويجوز ان يكون ضمير يكن عايدا الى مهما كما سيجيء ههنا وكلمة من
بيانية وفايدته زيادة البيان والتعميم قوله بعد الحمد والثناء كان ينبغي ان يقول
بعد الحمد والصلوة كما وقع في المختصر اللهم الا ان يقال اراد الثناء على النبي عليه
السلام لانه اثنى عليه بانه سيد وانه خير من نطق الى غير ذلك من الصفات
الجزاة بهم ذاك الحضرة العلية عليه افضل الصلوة والتحية قوله فوقعت كلمة اما موقع
اسم هو المبتدا اه تفسير للاضافة المذكورة في قولهم اصلها مهما يكن من شيء وتصريح
بان مهما اسم وتحقيق للتغيير المذكور اعني اسقاط مهما واقامة اما مقامه ورد
لما ذهب اليه بعض القاصرين من ان اما مغيرة من مهما فقلبوا الهاء همزة ونقلوها
الى الفصر بعد ان فتحها وادغموا الميم في الميم فصار اما ويكشف ان الرد ان
اما حرف قطعا ومهما اسم فكيف يكون اما مغيرة منها ولم يعهد في العربية تصيير الاسم

بالتغيير حرفا اما انه اسم فبدليل عود الضمير اليه في قوله تع مهما تأتنا به قال صاحب
الكشاف وغيره يجوز التذكير والتانيث في الضمير الراجع اليه حملا على اللفظ
والمعنى فان قلت صرح الشيخ ابو علي الفارسي بانها تجيء حرفا ايضا قلت زعمه
الجمهور واجمعوا على انه اسم فلا اعتداد به اعلم ان مهما بسيطة واليه ذهب
الجمهور لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزايدة ثم ابدلت الهاء
من الالف الاولى دفعا للتكرار كما ذهب اليه بعض القاصرين قوله لزمها لصوق
الاسم اللازم اه اراد بلصوق الاسم وقوع الاسم بعدها بلا فصل فقوله اللازم
يروى مرفوعا على انه صفة اللصوق ويرد عليه ان لصوق الاسم غير لازم للمبتدا
وهو ظاهر ويروى مجرورا صفة الاسم ويرد عليه ان ما يلزم المبتدا هو الاسمية
لا الاسم ولذا قال في المختصر والاسمية لازمة للمبتدا والجواب عن الاول انه من
قبيل الاستخدام وتحقيقه ان لصوق الاسم له معنيان احدهما ما عرفته وثانيهما
لصوق الاسمية اي كونه اسما فاراد به حين تلفظ به معناه الاول واراد به
حين يرجع اليه ضمير اللازم المعنى الثاني فلا اشكال والاظهر ان يقال لصوق
الاسم بالمعنى الذي يتبادر الى الفهم من وقوع الاسم بعده لازم للمبتدا البتة
لفظا او معنى اذ الجمل الواقعة موقع الخبر كلها ماولة بالمفرد في التحقيق فصحح
الجمل فافهم وعن الثاني بان اللزوم المذكور من قبيل لزوم العام للخاص كما يقال الحيوان
لازم للانسان فان قلت قضية المناسبة قاضية بان يجعلوا اللازم الخبر
لازم اما لكن اللازم اما لصوق الاسم واللازم للمبتدا هو الاسمية فما وجهه
قلت نعم الا ان اما لما كان حرفا محضا وظرفيتها مانعة عن ان يكون الاسمية
التي هي لازم المبتدا لازمة له جعلوا لصوق الاسم اي وقوع الاسم بعدها
بلا فصل لازما جريا على قضية ما لا يدرك كله لا يترك كله فظهر ان اللصوق قايم
مقام لازم المبتدا وهذا الجواب اخرج عن اشكال اللازم على تقدير ان يقرا
مرفوعا فان قيل حديث اللصوق لاما منقوض بقوله تع فاما ان كان من
المقربين فروح وريحان وجنة نعيم قلنا اجاب الشارح المحقق رحمه الله
عن ذلك بانه محمول على حذف المبتدا والتقدير فاما المتوفى وحق الفاء
ان يدخل على الشرطية الا انها زحلقت تحرزا عن توالي الحرفين فان قيل
قد صرح صاحب الكشاف بان التقدير فاما ان كان المتوفى من المقربين
وهذا مشعر بان المقدر انما هو بعد كان لا بعد اما قلنا هذا في المعنى ابراز
لضمير كان وتصريح بان المحذوف هو المبتدا وضمير كان يرجع اليه والا لزم

ومنها ان اداة ... تقدم ... في صدر الكلام [illegible]
[illegible]

تقديم ح

خوف الفاعل تدبروا انما اثر هذه الوتيرة لانها ادل على المقصود واوفى بتادية المراد بهذا
وان بعض المحققين ثم التي اقدم بلزوم اللصوق المذكور فذهب في الاية المذكورة الى انها
من قبيل كلمة الشرط مع شرطها مع الفاء ومع ان الفاء من جملة اجزاء الجزاء وان التقدير
ان يجئ شيئ فان كان من المقربين فله روح **قوله** قضاء لحق ما كان اى اداء لحق
قضيت حقه اديته تعليل لقوله لزوما على انه مفعول له فان قلت فيجب ان يكون فعلا لفاعل
الفعل المعلل على ما هو القاعدة في المفعول له وليس كذلك قلت لو سلم فاللزوم في معنى
الالتزام كالتمام في معنى الاتمام نص عليه صاحب الكشاف في قوله تع ولقد اتينا
موسى الكتاب تماما على الذي احسن ومن اراد تمام تحقيق المقام فعليه بكتابنا المسمى
لب الالباب فان فيه ما يشفى العليل ويروى الغليل **قوله** وابقاء له بقدر
الامكان كان ينبغي ان يقول ابقاء لما كان بقدر الامكان وذلك لان قضاء
حق الشيئ وابقاء حقه ان يكون بابقاء شيئ منه على الوجه الذي كان هو عليه
فمعنى ابقاء حق هذه الاربع اعنى المبتدا وفعل الشرط والاسمية والفاء ان
يكون بابقاء شيئ ههنا على الوجه الذي كان هو عليه ولم يقع الابقاء كذلك اذ الاسمية
كانت قائمة بالمبتدا فحقها ان يكون ههنا قائمة بما هو في مقام المبتدا وهو
اما ولم يقع كذلك اذ الاسمية ههنا قائمة بالمجموع اما وكذا الكلام في الفاء
فانها قد كانت في صدر الجزاء ثم صلحت الى ما بعده والجواب ان ليس الكلام في القضاء
المطلق بل في القضاء المتعلق بحقه بشرط تقييده بالقدر الممكن ولا يخفى ان القدر الممكن
ليس ازيد من ذلك وان ابقاء حق ما كان من هذه المذكورات بها لم يقع الا على قدر
الامكان وعلم وفق ما لا يدرك كله لا يترك كله حتى لو كانت الفاء والاسمية باقيين
على الوجه الذي كانتا عليه لكان ذلك ايضا ابقاء لحق ما كان في الجملة لكن لا بقدر الامكان
اذ ابقاء حق الشيئ بقدر الامكان معناه انه قاصر عن الطريق الاصلي والسبيل الاولى
في ابقاء الاشياء وكما ظهر ان المراد بما كان هذه المذكورات الاربع التي اثنان
منها محذوفان واثنان منها مذكوران كذلك ظهر ان ضمير له راجع الى حق ما كان
على ما هو المتبادر الى الفهم من ظاهر الكلام وان ما ابقى هو بعض ما قضى حقه فقضا
للحق في الجملة ومنهم من ذهب الى ان ما قضى حقه هو المحذوف اعنى المبتدا والشرط باعتبار
وما ابقى هو المذكور وهو الاسمية والفاء وان ضمير له راجع الى ما كان باعتبار انه
اتم من المحذوف فاريد بما كان بعض افراده وبضميره الراجع اليه البعض الاخر
ولا يخفى على المتامل المتدرب ما في هذا التوجيه من التعسف وبتر النظم هذا
والتحقيق الذي لا يحوم حوله شك ان حق هذه الاربع ان يبقى في الكلام كما هي

بلا تغير

بلا تغير ولا تبديل ثم اذا تغيرت لغرض من الاغراض فلا شك انه يجب رعايتها لكن من جهات
جهات الرعاية وجوه شتى الاول ان يحذف الكل ويقام مقام الكل شيئ واحد الثاني
ان يحذف الكل ويقام مقام كل واحد بخصوصه شيئ واحد بخصوصه الثالث ان يذكر البعض
وتغير فيه نيابة عن الكل الرابع انه اذا ذكر البعض ابقى على الوجه الذي كان هو عليه
الخامس ان يبقى البعض في الجملة لكن لا على الوجه الذي كان هو عليه وفي الكل رعاية
للمحذوف في الجملة واداء له الا ان ذلك يتفاوت قوة وضعفا كما ترى والوجه
المختار الرابع الا انه اقوى من الوجوه الباقية كما لا يخفى فيصح
ان فيه قضاء لحق الكل حسب المقدور بالاضافة الى دونه لا بالاضافة الى ما فوقه
فظهر مما التحقيق الذي قدمناه اليك ان المواخذة المذكورة على كلام الشارح
المحقق رحمه الله بناء على قصور فهم المقصود واستخراج اصل المراد والمطلوب فليتدبر
قوله وسيجيئ لهذا زيادة تحقيق اه اشارة الى ما قال هناك من ان الشرط ملزوم
وان ما بعد الفاء بها يعمل فيما قبلها خصوصا ويمتنع ذلك في سائر المواضع ونحو ذلك
من المباحث **قوله** والوجه ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لا انه حرف شرط
قوله وعلم توابعها اه الظاهر انه حمل علم البلاغة على المعنى العلمي وجعل وتوابعها
بالجر معطوفا على البلاغة فيلزم العطف على جزء الكلمة ورد الضمير اليه واجاب
عنه بعض الحذاق من اصحاب الحواشي بوجهين الاول ان البلاغة من قبيل رمضان
كما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان العلم في الاصل شهر رمضان فاكتفى
بالجزء الاخير لكثرته وشهرة امره واضافة العلم الى البلاغة من قبيل اضافة العام
الى الخاص كعلم النحو مثلا ويكون رجع الضمير اليه من باب الاستخدام الثاني ان المراد
معناه العلمي وتوابعها مجرور على انه من قبيل والله يريد الاخرة فلا يلزم العطف
على جزء الكلمة ووجه رد الضمير ما مر من الاستخدام وعندي انه لا حاجة الى امثال
هذه التوجيهات لانه يجوز في العلم ملاحظة معناه الاصلي فيجوز اجراء بعض
الاحكام عليه باعتبار المعنى الاضافي فيستقيم العطف ويصح رد الضمير اليه فان قيل
علم توابع البلاغة ايضا علم فلا يصح للتصريح بل الواجب اذن التصريح بالبلاغة
لان المجموع علم هكذا قلنا ممنوع بل العلم علم التوابع يشهد له اطلاقهم ويدل
عليه استعمالاتهم ولو سلم ففيه ملمح بالاصل وهذا القدر في التصرف مبنى عليه وبهذا
اضمحلت الشبهة بان العلم كيف يصح اضافته فافهم **قوله** من اجل العلوم
اه في موضع الجر لكان اى لكونهما من قبيل طائفة وجميع اجل العلوم فالموصوف
مقدر وهذا اعني ما قال بل جعل طائفة من العلوم وعلم ما ذهب اليه بعض الشارح

اما اولا فلان ... ان الظاهر ان ما كان هو المجموع المذكور
ثم ما قررنا ... واما ثانيا فلان الظاهر
المتبادر الى الفهم ان ضمير له راجع الى ما
كان لا الى ما كان واما ثالثا فلان
رجع الضمير اليه باعتبار البعض
بما لا يخلو من سماجة تدبر

من حيث التخصيص فالمعتقد بالصفة اى من اجل العلوم العربية فان قيل نفى ما ذهب اليه
حذف الموصوف وبيان ذهبوا اليه حذف الصفة والكل سديد واصحها مثل الآخر
وجهة الرجحان غير ظاهرة فالكل متفاوت صحيح يصح حمل الكلام عليه فما معنى قوله
لا حاجة اليه قلنا نعم الا ان الكلام يدل على حذف الموصوف ويشير اليه يشتمل
البيان حين هذه ابتدائية لا غير والتقدير ما ذكرنا وهذا لا يتيسر الا بتقدير الموصوف
ولا كذلك تقدير الصفة فانه لا دليل يدل عليه فلا حاجة اليه تدبر واراد بالجلية
القدر كما له فى الشرف وعلو الدرجة وبهذا يندفع ما يقال من ان القدر يستعمل
فى اللفظ والشرف المعنى وظاهر انه غير مستقيم اذ لا معنى لاجلية العلم من جهة قدر
لفظ ولا حاجة الى ما يقال فى دفعه من ان المراد اجلية قدره باعتبار اشتماله على
جزالة المباحث اللفظية ولا يخفى ما فى هذا السؤال والجواب والله اعلم بالصواب
قوله واد قها سرا اراد بادقية سره غموض دقائقه وخفاء حقائقه ولطافة
نكته ونقاوة خواصه وخباياه بحيث يحتاج الناظرون فى هذا العلم الى لطافة
ذهن وقوة ذكاء وكمال فطانة ثم مع ذلك يعرف كل منهم وكده وكده اذ ادراك
فهم خواصه وخباياه والتنبيه لمواقع الخاطر وخفاياه فان قيل السر الشيء
المكتوم الخفى وكذا الدقيق فما معنى وقوعه تمييزا عنه قلنا معناه ان سر هذا العلم
اخفى الاسرار واشد خفاء والحاصل ان اسرار جميع العلوم مشتركة فى اصل الخفاء الا ان
اسرار هذا الفن يمتاز عن سائر الاسرار بمزيد الخفاء قوله لا حاجة الى التخصيص اه
يعنى بعد تقدير الموصوف ودلالة اللفظ على اعتباره لم يقع الاحتياج الى اعتبار
تقدير الصفة ولو سلم فمبنى الكلام على الادعاء وسكت على تحرير نفى الحاجة لانه
ادفع للمناقشة قوله اجل ما سواها فيه مناقشة ظاهرة وهى انه اضاف افعل
التفضيل وليس من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه لوجوب كون المفضل ح
داخلا فى المفضل عليه مع ان الاضافة اى اضافة ما سواها الى ضمير الطائفة
يقتضى خروجها فيكون من قبيل يوسف احسن اخوته فيمتنع مثل ولا من قبيل ما قصد فيه
الزيادة المطلقة لوجوب المطابقة ح فيجب ان يقول بل جعل طائفة
من العلوم جلى ما سواها لان الجلى تأنيث الاجل كالكبرى تأنيث الاكبر كذا
ذكره الامام المرزوقى رحمه الله والجواب عنه ظاهر وهو ان الطائفة تاويل
الجمع فلا يفوت المطابقة ح وجواب آخر وهو ان ما هو موصوفه وفى الكلام
حذف والتقدير اجل من كل شيء سواها فحذف من كل واضيف افعل الى ما اضيف اليه
كل قال صاحب التسهيل اذا قيل زيد افضل رجل فمعناه زيد افضل من كل رجل

ول

اليه

نائب تفصيل التفضيل فحذف من كل واضيف افعل الى ما كان كل مضافا اليه وبالجملة
فعلم ظهر ان ما ذهب اليه بعض الحذاق من تلامذة الشارح المحقق رحمه الله من انه باطل
والحق اجل مما سواها بزيادة من باطل وعن درجة الاعتبار ساقط قوله وجعله
قد وقع فى النسخ وجعلها ولما كان الضمير راجعا الى علم البلاغة ولم يكن للتأنيث
نثر معنى غيره الاستاذ استاذنا واستاذ المحقق صاحب الذهن البهى جلال الملة
والدين يوسف الاوبهى تغمده الله بغفرانه واسكنه فراديس جنانه فانه هو
الذى واظبت عنده على مراسم التحصيل بحمد الجمل والتفصيل فلقد كان مع كبر
سنه يضيء بين الائمة والعلماء كالبدر بين النجوم ويستضيء من باحثه بانوار
الفوائد من المظنون والمعلوم الى جعله اذ كان فى زمن قبيل الشارح المحقق
رحمه الله بتنبيه مصنفاته اسكنهما الله بحبوحة جنانه قوله لا تعزه من العلوم
اشارة الى ان تقديم الظرف لاجل الحصر والتخصيص وتنبيه على ان الحصر اضافى
بالنسبة الى سائر العلوم فمعرفة الوجوب بحسب السليقة لانتهى نقضا فان قيل
اذ هذه تعليلية متعلقة بكان علم البلاغة من اجل العلوم والتعليل راجع الى الا
تحصر جهة الاجلية فى هذا العلم دليل على انه اجل جميع العلوم فينافى قوله لانه لم
يجعله اجل جميع العلوم قلنا نعم الا ان الحصر انما يقتضى ذلك لو لم يكن فيما سوى
هذا العلم ما يعادل تلك الجهة او تفوقها وهو ممنوع قوله دقائق العربية
اى دقائق اللغة العربية قوله فيكون من ادق العلوم اه الفاء لتفريع على
ما تقدم ونتيجة له كأنه قيل اذا كانت معرفة دقائق العربية مقصورة عليه
كان هذا العلم ادق العلوم او من جملة علوم هى ادق وانت خبير بان دقة
العلوم لا توجب الادقية العلم ولا يدل على ادقيته اصلا فضلا عن كونه ادق
العلوم على الاطلاق وكذا اذا قصد المعنى الثانى لهذا الدليل بعينه لان دقة
المعلومات لا توجب كون العلم من العلوم التى هى ادق بل توجب كونه من العلوم
الدقيقة وهو ظاهر وهذا الاشكال مع كونه واضحا جليا قوى واجاب عنه
بعض الاذكياء من اصحاب الحواشى بان ههنا مقدمة مطوية والتقدير وبه يعرف
دقائق العربية واسرارها ودقائق العربية ادق واكثر فيكون هذا العلم ادق
مطلقا او من جملة العلوم التى هى ادق او اكثر اشتمالا على الدقة والخفاء
فاستقام المعنيان وصح التفريع المذكور بخيار الخيار وعيون العيون فيكون
تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التى هى ادق فاذا
كان معرفة هذين الفريقين مقصورة عليه كان هذا العلم ادق او من جملة الادق

جلية

ولا يبعد مثل هذا التركيب ان صح الطي والحذف لانا قاطعون بان الفاء هذه
تفريع ونتيجة للمذكور قبلها فان للتكلم مقدمة لا دخل لها في التفريع والاستلزام وسقوط
المقدمة التي هي مناط التفريع من ظاهر الكلام خارج عن القانون موجب للملام
فالوجه عندي ان ضمير اسرارها راجع الى دقائق العربية لا الى العربية اما اولا
فلتبادر النظم فان ضمير اسرارها راجع الى وجوه الاعجاز واما ثانيا فلان المقرر
في النحو ان الضمير الواقع بعد ذكر المضاف والمضاف اليه حقه ان ينصرف الى المضاف
دون المضاف اليه نص عليه صدر الافاضل في ضرام السقط وعلله بان المقصود
بالذكر هو المضاف دون المضاف اليه لانه مذكور بطريق التبعية لا لكونه مناطا
للنفي والاثبات كالاول فانه هو مناط الاحكام جميعا فان قيل بل كلامهم
في بعض المواضع يشعر بان مقتضى العكس رجوعه الى المضاف اليه دون المضاف
فلتقدمه … وقوله تعالى ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه بانه قرئ خلقه على لفظ
الفعل على انه صفة للمضاف اليه او صفة للمضاف على شذوذ وكذا في تفسير القاضي
وكذا ذكروا في قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ان
قوله الا الفرقدان صفة للمضاف وهو كل مع ان القياس … صفة المضاف
اليه قلنا قد ذكرنا في شرح لباب الاعراب ان هذا ناشئ من خصوصية المادة
فان لفظ كل اداة استغراق وشمول واحاطة فالمقصود بالذكر ههنا هو المضاف
اليه ولذا قال صدر الافاضل ان رجوع الضمير في قول ابي الطيب افاضل الناس اغراض
لذا الزمن يخلو من الهم اخلاهم من الفطن اعني ضمير اخلاهم الى المضاف اليه
بناء وهو الناس خارج عن القانون وارد على خلاف القياس والاغراض جمع غرض
وهو الهدف واخلا افعل تفضيل من خلا يخلو ومعنى البيت ان اشدهم خلوا
من الهم والحزن اكثرهم خلوا من الفطانة والفضائل والكمالات وهذا اما يكلي ل
الا حمتاريك خاطرالي همه دراوج حرمتند اي روشني طبع تو بر من بلا شدي
وبهذا قد جرت عادة الزمان بجعل اهل الاستحقاق في حوزة الحرمان و
بطارح الافاضل في زوايا الهوان ونسج عليها عناكب النسيان بجر عليهم
ذيل التغافل والاغماض وتحملهم في معرض الرد والاعتراض ولا يخفى حسنها
لارباب الدنيا دنياهم ولاهل الحق قربتهم وحولاهم واما ثالثا فلانه يستقيم
ح امر التفريع والاستلزام الذي يدل عليه الفاء في قوله فيكون من ادق العلوم بلا
احتياج الى ارتكاب حذف واعتبار طي بيانه ان الرجل اذا عرفت معناه
الدقيق فاسرار الدقائق معناه دقائق الدقائق ودقائق عبارة عما هو دقيق

لمجاز المجاز

لمجاز المجاز وعيون العيون فيكون تقدير الكلام اذ به تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات
التي هي ادق فاذا كان معرفة هذين الفريقين مقصورة عليه كان هذا العلم ادق
او من جملة الادق وقد اشار الشارح المحقق رحمه الله الى هذا المعنى اشارة خفية بقوله
فيكون من ادق العلوم سرا تدبر وههنا تحقيق نفيس لا بد من التنبيه له وهو ان الدقة
في اللغة خلاف الغلظ في الصحاح الدقيق خلاف الغليظ وكذلك الدقاق بالضم
والدق بالكسر وقد دق الشيء يدق دقة اي صار دقيقا وكذلك استدق
الشيء في محل اللغة دقعت الشيء والدقيق خلاف الجليل وبالجملة فالدقيق
في الاجسام ما ليس بظاهر المستلزم كناية بل خفيا ولا يخفى ان خفاء المسئلة
انما هو بخفاء طريق الوصول اليها اذ لو كان الطريق اليها ظاهرا كان نفسها
ظاهرة البتة ولو تدبرت وجدت اكثر الامور من هذا القبيل فان المطالب الصعبة
صعوبتها انما هي من جهة صعوبة طريقها الموصل اليها وهذا مما لا يشك فيه احد
فدقائق العربية اذن نكتها الخفية واسرارها الغير الجلية وخفاؤها كما عرفت
انما هو من جهة خفاء طريق الوصول اليها وطريق الوصول اليها علم البلاغة
وتوابعها فيكون علم البلاغة ايضا خفيا دقيقا ههنا امران احدهما ان
دقة المعلوم يقتضي دقة ما هو طريق له من العلوم وثانيهما ان ادقيته يقتضي ادقيته
وكل من هذين الامرين يحتاج الى البيان والكل منهم بحرف واحد وهو انه
اذا كان الشيء خفيا كان طريقه ايضا خفيا كما حققناه ايضا الا ان احد
الخفائين برهان لمي والاخر اني وكما ان دقته يستلزم دقة كذلك ادقيته يستلزم
ادقية ولا خفاء في جميع ذلك انما الخفاء في انه اذا كان جميع الطرق المو صلة
الى جميع دقائق العربية وجميع اسرارها منحصرا في طريق واحد هو علم البلاغة فهل
يقتضي ذلك كون هذا العلم من جملة طائفة هي ادق ام لا والظاهر انه توجيه ونقيضه
عرفا وعادة لانه اذا كان طريق متضمنا لطرائق شيء لا يعد ولا يحصى تقتضي
سعة طرق تختلف يوجب شدة الخفاء فتم الكلام وصح القول بكون هذا العلم ادق
واخفى وينطبق الدليل على الدعوى وهذا التحقيق غريب وتدقيق دقيق من الذكي
اصرا فتبع رتبته ولا تسمع زوقه قوله في نظم القران حال من الوجوه او الاعجاز
فان قلت قد صرحوا بان الحال من المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف
جزءا من المضاف اليه او فعلا له قلت هو من قبيل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
حالا من المضاف اليه وهو ابراهيم لان الملة فعل له اي معنى قائم به باعتبار
صدر الافاضل في ضرام السقط فوجوه الاعجاز منطبق على ذلك سواء اريد به التركيب

فقد جعلوا حنيفا

او الاعضاء المخصوصة اما عدم الاول فلان الطريقة امر قايم بالاعجاز كالملاءة واما عدم
الثاني فلان الاول جزء من الثاني لان مدار الاول على تشبيه حاله وجه على ما يجي في تقرير الاستعارة
وقد يجعل صفة للاعجاز بناء على انه من قبيل قوله نعم تمثيل المجاز تخييل استعارة وقد يجعل
ليكشف وقد يجعل حالا من الاستار قوله فيكون من اجل العلوم قدرا اشارة الى
ان الكلام من قبيل اللف والنشر غير المرتب فالفقرة الاولى راجعة الى ما ادعى من انه
ادق سرا والثانية الى ما ادعى من انه اجل قدرا واما ترك المصنف رحمه الله طريقة الترتيب
انه الاصل لامرين احدهما التنبيه على ان الكشف عن وجوه الاعجاز وان كان في رتبة
اعلى من معرفة دقايق العربية والاسرار الكائنة في تلك الدقايق الا انها متأخرة
عنها موقوفة عليها وهذا ظاهر لا سترة به وثانيهما وقوع الفقرة بخبث الحلولي
ولا كذلك في الترتيب قوله لان المراد بكشف الاستار اذ يريد انه من باب المجاز
ذكر الكشف واراد ما هو مسبب عنه وهو المعرفة والادراك لان كشف الشيء يحصل
الشيء سبب لمعرفته وادراكه لا يقال فالسببية مستقيم اذا اريد بالوجه العضو
المخصوص فاما اذا اريد به الطريق فلا لانا نقول معرفة طريق الشيء قد يفضي الى
الوصول الى ذلك الشيء وهذا القدر كاف في السببية وقد يجاب بان معرفة
طرق الاعجاز عبارة عن معرفة مراتب الدقايق والاسرار والخواص الخارجة
عن طوق البشر وهذا معنى معرفة الاعجاز وانه معجز ثم نبه في كلامه على ان علية الاول
اعني معرفة الدقايق واسرارها لمدعاه وهو كونه ادق سرا والثانية له ظاهر
غير محتاج الى ارتكاب مقدمة وراء المقدمة المذكورة بخلاف كشف الاستار عن
القناع فانه يحتاج الى انضمام شيء آخر كما اشار اليه بقوله لان المراد بكشف الاستار
وبقوله وجوهه وسبيله اي معرفة الاعجاز الى آخره ما ذكره في تقرير هذا الدليل وهذا
يؤيد ما ذهبنا اليه هناك قوله لان المراد تعليل لكون الثاني تعليلا للاول يعني
لما كان محتاجا الى البيان وجب تبيينه قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة مشكل من جهة
ان الاعجاز لا يتوقف على كونه واقعا في الطرف الاعلى وكذا اذا جعل متعلقا بالمعرفة
لا بالاعجاز اذ هذه ايضا غير متوقفة على ذلك لما سيجيء من ان القران وان كان
كله معجزا يمتنع للبشر معارضته الا ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض والجواب
انه لو سلم ان العلية موقوفة على التوقف فهو متعلق بقوله معجز واراد بالاعلى
الاعلى النوعي وهو الاعجاز وفي التعليل باشتماله على الامور الخارجة عن طوق
البشر تنبيه على ذلك لا الحقيقي وهو الذي ينتهي اليه البلاغة وبهذا الاعتبار صح
تعلقه بقوله معرفة انه معجز وهذا اوجه لما فيه من التنبيه على ان المقصود على هذا

العلم

الستر

اي وقوع احد [illegible] بحيث [illegible] وفي هذه الصورة بخلاف صورة الترتيب فانه لا وقوع هناك الا [illegible]

اسرار الكتاب والدليل هذه وجوه الاعجاز

قوله الا [illegible]

العلم هو المعرفة المخصوصة المبنية على هذه العلة لا مطلق المعرفة لان معرفة ان القران
معجز وان الاعجاز ثابت له في الجملة ليست محصورة على علم البلاغة بل قد تحصل بمعجزة
كما في مباحث النبوات في علم الكلام حيث يبين هناك ان القران معجزة وان
الاعجاز ثابت له ولا يخفى ان المراد المعرفة على وجه التحقيق وهذا المعنى لا يخلو
من كلامه لمن تامل في مرامه ثم في الوجه الاول اعني ما اذا جعل الطرق متعلقا
بالاعجاز تنبيه على ان اعجاز القران مبني على كمال بلاغته وهو القول المختار والمذهب
الجزل وهو اشارة الى الرد على من زعم ان اعجاز القران للصرفة او الاشتمال
على الاخبار عن المغيبات وسلامته عن الاختلاف والتناقض او لمخالفة
اساليبه لاساليب الرسايل والخطب والاشعار سيما في المطالع والمقاطع قوله ليقتفي
اثره من قفوت اثره اتبعته والترجمة فاثره نصب على الظرف ليقتفي وفاعله ضمير النبي
عليه السلام اي ليقتفي النبي في طريقته او رفع فاعل يقتفي اي ليقتفي طريقته النبي عم
وقوله فيفاز يجوز نصبه عطفا على يقتفي ويجوز رفعه اي فهو يفاز قوله وجلالة
العلوم بجلالة المعلوم وغايته يريد انه لا جلالة للعلوم الا بجلالة المعلوم وغايته
كما سيصرح به الشارح المحقق رحمه الله من ان اضافة المصدر تفيد الحصر فيرد عليه انه
قد يكون جلالة العلوم بجلالة موضوعها وشرفه فقط فلا يستقيم الحصر ويمكن دفعه
بوجهين الاول ان الحصر اضافي بالنسبة الى الجزء الاخر من العلوم اعني المبادي
لا بالنسبة الى الموضوع الذي هو الجزء الاخر والحاصل ان اجزاء العلوم ثلثة
المسائل والموضوعات والمبادي والعلوم قد تكون شريفة باعتبار الاولين
دون الثالث فالحصر بالقياس اليه الثاني ان اضافة المصدر انما تفيد الحصر
اذا لم يكن هناك قرينة الخصوص وتحقيقه ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة في
قولهم ضربي زيدا قائما من ان اسم الجنس اعني ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا
استعمل ولم يقم هناك قرينة تخصصه ببعض الجنس فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا
من استقراء كلامهم فمعنى قولنا التراب يابس والماء بارد كل ما فيه هاتان
الماهيتان فلو قلت في قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس
لا ينقضها لكان منافيا لظاهر اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص
فهذا الكلام فيما نحن فيه قد قامت قرينة الخصوص على ما بينا فلا يكون للقصر
قوله فان قيل كيف التوفيق اه قد فسر الشارح المحقق رحمه الله كشف
الاستار بمعرفة الاعجاز بوجوهه وقد نقل من المفتاح كلامين احدهما ان مدرك الاعجاز
هو الذوق ليس الا وثانيهما ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع

اي [illegible] الاعجاز [illegible]

عنها ثم طلب التوفيق بين كلام المصنف وكلام المفتاح على وجه الاجمال ولا يدرى
ما ذا اراد بهذا المقال وقد تصدى لتقرير السؤال وتحقيقه بعض الحذاق من تلامذة
الشارح المحقق رحمه الله من اصحاب الحواشى وقرر السؤال بان حاصله ان بينهما تنافيا
من وجهين احدهما ان السكاكى حصر ادراك الاعجاز فى الذوق والمصنف جعل هذا
العلم كاشفا عن وجه الاعجاز بل حصر الكشف فيه الثانى ان السكاكى نفى امكان
كشف القناع عن وجه الاعجاز والمصنف اثبت الكشف لهذا العلم بل حصره فيه
ثم حمل قوله يعنى كلامه انه يدرك اى قوله ولو بالذوق اشارة الى دفع الاشكال
الثانى يعنى لا نم ان المصنف اثبت الكشف بل اراد بالكشف المعرفة وجعل قوله
ولو بالذوق المكتسب منه اشارة الى دفع الاشكال الاول وحاصله ان حصر ادراك
الاعجاز فى الذوق وفى هذا العلم مستقيم نظرا الى ان الذوق مكتسب من هذا العلم
فادراك الاعجاز حاصل من الذوق والذوق حاصل من هذا العلم فيكون ادراك
الاعجاز فى التحقيق منحصرا فى هذا العلم فلا تنافى بين الحصرين هذا ما ذهب اليه
هذا الفاضل ونحن نقول بعدما حمل الشارح المحقق رحمه الله كشف الستار عن وجوه
الاعجاز مجازا على ادراك الاعجاز لا توجيه للاشكال الثانى اصلا الا ان
الاشكال لان هذا الكشف الواقع فى كلام المصنف اما ان يجعل محمولا
على المجاز عن المعرفة كما ذهبتم اليه فتوجه عليه ان حصر الادراك على هذا العلم ينافى
حصر الادراك فى الذوق فى كلام المفتاح فبين الحصرين تناف او يجعل
محمولا على حقيقته كما هو ظاهر عبارة المصنف فيرد عليه انه كيف صح حصر
الكشف فى هذا العلم وصاحب المفتاح منع امكان الكشف عن اصله فكيف
صح اثباته لهذا العلم فضلا عن الحصر فيه وتقرير السؤال على هذين الوجهين
صحيح ووجه تطبيق الجواب ح انا اخترنا ان الكشف هنا مجاز عن المعرفة
ولا تنافى بينه وبين نفى امكان كشف القناع لان الكشف المنفى هناك
مجاز عن التعريف اعنى الكشف على الغير والكشف المثبت هنا مجاز عن
المعرفة اعنى الكشف على نفسه وح لا يلزم المنافاة لتغاير محلى النفى والاثبات
ولما توجه عليه ان الكشف المجازى ينافى حصر الادراك فى الذوق اشار
الى دفعه بانه لا ينافى هنا ايضا لان مراده بالذوق هو الذوق الحاصل
من هذا العلم فصح الحصران واستقام الكلام بتمامه فى لو هذه ضرب من الخفاء
وسيجئ بيانه واما القول بان قوله ولو بالذوق المكتسب منه جواب
عن الاشكال الاول فغير وارد لان الواجب فى لو هذه ان يكون نقيض ما فى

جزءا

جزءا او لى بالزوم للكلام السابق عليها كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا وعمرو ليئم ولو اعطى
فبعد تقرير هذا الكلام هكذا لو لم يكن الذوق المكتسب منه لادراك بهذا العلم بالطريق الاولى
وصدقه اما بانتفاء الذوق مطلقا وهو فاسد او بانتفاء الاكتساب منه مع وجود
الذوق الفطرى وح لا يتم التقريب ولا يتم الجواب الذى هو بصدده ويمكن
ان يقرر السؤال هكذا اما ذهبتم اليه من تفسير كشف الستار عن وجوه الاعجاز
بادراك الاعجاز غير سديد لان حصر الادراك على هذا العلم ينافى حصر الادراك
فى الذوق فى المفتاح بقوله ومدرك الاعجاز هو الذوق وليس الا يعنى صرف
الكشف عن معناه الحقيقى ح من جهة ان كلام المفتاح يدل على نفى امكان الكشف
فقوله لا يمكن كشف القناع عنها منقول من المفتاح لا لانه مدار السؤال او لانه
يتوقف عليه الاشكال بل ذكره لتكثير الفائدة وتحقيق لجانب الطرف وان كان
التنافى بين الحصرين فقط وحاصله الاصابة فى جانب الطرف وافادة التنافى
بين الحصرين كانه قيل حمل الكشف مجازا على المعرفة من جهة ان كلام المفتاح
اعنى قوله لا يمكن كشف القناع عنها يدل عليه ويلايمه الا ان هذا المجاز ايضا
لانه ينافى حصر ادراك الاعجاز فى الذوق وحاصل الجواب ح ان الذوق
الذى حصر صاحب المفتاح ادراك الاعجاز عليه هو الذوق الذى اكتسب
من هذا العلم فيرجع حصر الادراك فيه الى هذا العلم فلا ينافى بين الحصرين
فيكون الجواب بالحقيقة قوله ولو بالذوق المكتسب منه ويكون قوله يعنى كلامه
ايضا تمهيدا وتوطئة لهذا الجواب وتذكيرا او تقريرا لكون الكشف بمعناه
المجازى الذى هو الادراك واجراء اعليه فان قيل حمل الذوق فى
عبارة المفتاح على الذوق المكتسب من هذا العلم وحصر الادراك عليه
يدل على نفى الادراك عن الذوق الفطرى وهو ايضا فاسد قلنا الحصر اضافى
بالنسبة الى اهل الاكتساب اى بالقياس الى الذين يريدون اكتساب هذا
العلم واكتساب ادراك الاعجاز بهذا العلم اى المدرك هو الذوق المكتسب
فقط اذا اريد تحصيل ادراك الاعجاز بطريق الاكتساب واما الذين
حصل لهم هذه المعرفة بحسب السليقة كالعرب العرباء فالمدرك ح هو الذوق
الفطرى وقد يقال الحصر اضافى بالنسبة الى سائر العلوم ولا يخفى بعده لا يقال
اشكال حديث الاولوية فى لو هذه فى قوله ولو بالذوق المكتسب منه باق ههنا
كما كان باقيا على ما ذهب اليه الاخرون لانا نقول اذا كان الذوق
فطريا واريد اكتساب هذه المعرفة بهذا العلم كان ادراك وجه الاعجاز

حاصلا من هذا العلم بالطريق الاولى في الجملة لانه لما امكن ادراكه بهذا العلم
مع انتفاء الذوق الفطري فيعتبر وجوده بالطريق الاولى لانه لما كان طريق واحد موصلا
الى المطلوب فعند اجتماع طريقين فصاعدا حصول المقصود اقرب على ما لا يخفى
فحينئذ يندفع الاشكال المتعلق بلو بهذه عن اصله تدبر واعلم انه لو حمل الكشف في عبارة
المصنف على معناه الحقيقي لكان كلام المصنف منافيا لكلام المفتاح حيث
قال ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها بل نافى صاحب المفتاح
نفسه حيث قال ولا الكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين لانه
جعل هذا العلم كاشفا ويمكن الجواب عن الاول بان معنى كلام المصنف انه
يكشف القناع بهذا العلم اذا احيط به جزاء ووقع الاحاطة الكاملة به وهذا
لا ينافي ان لا يمكن كشف القناع لعدم تمكننا من الاحاطة به ومعنى كلام المفتاح
انه لا يتيسر لنا كشف القناع لعدم تمكننا من الاحاطة بهذا العلم وعن الثاني
بان المنفي هو الكشف ليظهر على الغير والمثبت هو الكشف ليظهر لدى المدرك
وعبارة المفتاح صريحة في هذا المعنى على من راجع اليها هكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام فانه من مزال الاقدام ومعارك الافهام ومزالق الافهام و
والعجب من الشارح المحقق رحمه الله كيف ضرب عليه خيام الاجمال والابهام
واعتبر الالغاز او نعم ما قيل لكل جواد كبوة قوله وللبحر حقيقة اه اراد الحصر الواقع في كلام
المصنف بقوله وبه يكشف اه يريد ان الحصر بالقياس الى سائر العلوم لا الحصر
الواقع في كلام المفتاح ايضا بقوله ليس الا لانه ركيك جدا وفي الكلام
خفاء الى ان نقرر السؤال على الوجه الذي اخترناه حينئذ لانه قوله وليس الحصر
ناظرا اليه اي الحصر الذي بحث عنه بانه مناف لحصر المفتاح تدبر قوله لا طريق
اليه الاطول صرحه بهذين العلمين اه الظرف اعني اليه اما مستقر خبر والاطول
بدل واما صفته والاطول خبرا وبدل من الخبر المحذوف او ظرف لغو متعلق
بالطريق لما فيه من معنى الافضاء والتادي والاطول خبرا وبدل من الخبر المحذوف
لا يقال كيف يستقيم كون الاطول خبرا او بدلا من الخبر المحذوف ويعمل
ولا فيما بعد الا ممتنع على انه تكسبيق من حيث امتناع حذف المبدل منه
لانا نقول قد نص بعض المدققين من النحاة على ان ارتفاع خبر لا انما هو بما
كان قبل دخول لا فيصح كونه خبرا وبدلا وكيف وقد ذهب جماعة وجماعة
من المحققين الى ان الا الله في قولنا لا اله الا الله بدل من الخبر المحذوف
واما من حيث امتناع حذف المبدل منه فمدفوع بانه من باب الاستثناء المتصل

الاترى الى انهم

الاترى الى انهم ذهبوا في المستثنى المفرغ الى ان المبدل منه في قولهم ما جاءني الا زيد محذوف
وان التقدير ما جاءني احد الا زيد واتفقوا عليه من غير نكير يعلم فيه خفاء وبهذه الجهة انهم
ذكروا ان البدل تابع مقصود بالنسبة دونه وان الا اله حرف تخصيص ونحو ذلك
من المباحث لكن من اراد الوقوف الاكمل فعليه بكتابنا شرح لب الالباب
قوله لا علم بعد علم الاصول اه قال في المفتاح لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول
اقرا منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا
انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه هذه
عبارته بلا تغيير وقد ظهر لك ان قوله بعد علم الاصول غير مذكور في المفتاح بالطريق
الذي اورده الشارح وان قوله من هذين العلميين في قوله الكشف من هذين العلميين
ليس في عبارته على هذا الوجه واتضح ان الكشف مجرد عن ذكر من صورته ثم في
مذكور فيما عطف عليه الكشف واخواته اعني اعون وانفع وهو اقرا فيكون
ما اورده الشارح ههنا نقلا بالمعنى وقوله اقرا وما عطف عليه اعني اعون و
انفع والكشف يروى مرفوعا على انه خبر لا في قوله لا علم في باب التفسير او صفة
اسمه ويروى منصوبا على انه صفة اسمها والخبر محذوف هكذا قرره الشارحون
في شروح المفتاح واتفقوا عليه والشارح المحقق رحمه الله انقاح جملتهم اذا تقرر
هذه المقدمات فاعلم ان هذا المقام مما خاض فيه الاكثرون فاطلع على شيء
قوم وتحير اخرون كم حام حول تحقيقه على الحلية وفضلاء الامة ولم يترتب
عليه طائل بتمامه واذ وفقنا لتحقيقه لزمنا ان نشتغل به بعون الله
وتوفيقه فنقول وبالله التوفيق قوله لا علم الكشف للقناع عن وجه
الاعجاز في اشكال من وجوه الاول انه يفيد ان علم الاصول اكشف في
العلميين وبما الكشف من لوازم العلوم بعده وهو منافيا في كلام المصنف حيث
صرح باختصاص الكشف في هذا العلم ان جعل الكشف محمولا على حقيقته منهما
او علم مجازه كذلك ومنافيا في كلام السكاكي حيث صرح باختصاص الكشف في
هذا العلم بقوله لا طريق اليه فضلا من ان يكون غير هذا الكشف وهذا مع
منافاته لكلامه يخالف غرض الشارح ايضا كما لا يخفى على المتامل الثاني
ان هذا الكلام بحكم مفهوم الخطاب وفحوى المجاوزة يدل على تشارك
علوم جمة في الكشف عن وجه الاعجاز فينافي كلام السكاكي حيث قال لا
طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الثالث ان ظاهره ينافي كلام
السكاكي حيث قال لا يمكن كشف القناع عنها واجاب الشارح المحقق رحمه الله

عن الاشكال الاول بان قوله بعد علم الاصول يتعلق بما في الكشف من معنى الفعل و
افعل التفضيل قد تجرد بناء على معنى التفضيل بقرينة تصريح السكاكي باختصار الكشف في
العلمين فان هذا الاختصار ينافي اعتبار معنى التفضيل فيه والحق ان هذين
العلمين انما يكشفان بعد حصول علم الاصول والاحاطة به بتمامه ان كشفهما مسبوق
بتقدم علم الاصول وهو موقوف عليه واعترض عليه بعض الاذكياء من اصحاب
الحواشي من تلامذة الشارح المحقق رحمه الله بان ما ذهب اليه من تجريد الكشف عن
معنى التفضيل غير صحيح لتصريح ائمة النحو بان تجريد اسم التفضيل عن معنى التفضيل انما يجوز
اذا لم يكن معه شيء من الامور الثلثة صورة من واللام والاضافة كقوله تع وهو
اهون عليه فلا يجوز التجريد هنا لمكان الاقتران بمن وبان ما ذهب اليه
يتم اذا جعل التركيب من باب الحذف والايصال مع المعنى بان يجعل قوله لا الكشف من العلمين
على معنى حصر الكشف فيهما وان كان معناه الظاهر عرفي حصر الاكشفية فيهما وفيه
نظر لان قوله لا يجوز التجريد هنا لمكان الاقتران بمن ان اراد به انه في عبارة
المفتاح مذكور مع من فقد عرفت ان لفظة من ليست مذكورة مع الكشف في
عبارة المفتاح كما تلونا عليك عبارته وان اراد انه مع من في عبارة
الشارح هنا فليس بذاك لان ما ذهب اليه رحمه الله من حديث التجريد انما هو
امر يتعلق بعبارة المفتاح فان قيل فالاشكال هيهنا باق بحاله اولا شبهة
في ان من في قوله من هذين العلمين متعلق بالكشف قلنا له ان يمنع كون
من هذه تفضيلية متعلقة باسم التفضيل فليتأمل وبالجملة فالتحقيق ههنا ان
عبارة المفتاح ذات وجهين لان قوله ولا الكشف ان جعل صفة على ما هو
الرواية فلا يجوز حذف من اصلا لان افعل التفضيل اذا وقع صفة امتنع
حذف من منه على ما تقرر في النحو نص على هذه القاعدة الامام المرزوقي رحمه الله
في قوله سقيناهم كأسا سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت اصبرا
فقال قوله اصبرا معناه اصبر منا لانه خبر وافعل التفضيل اذا وقع خبرا جاز
حذف من منه واما اذا وقع صفة فلا وان جعل خبرا على ما هو الرواية الاخرى
فيجوز حذف من منه كما ذكرنا فكلام الشارح المحقق رحمه الله هنا مبني على جعله خبرا فكانه
استحضره وان لم يكن مذكورا في عبارة المفتاح لفظا نقلا بالمعنى فان قيل
فهذا اعتراف بان من هذه في عبارة المحقق الشارح المحقق رحمه الله تفضيلية
متعلقة بالكشف وهذا الايجاز يصح بوجهين الاول انه يخالف ما مر انفا من
ان هذه ليست تفضيلية الثاني انه جاء الاشكال المذكور قلنا ما سبق مبناه على تقدير

اذ الاشكال المحرر

المنع والمذكور

المنع والمذكور ههنا مبني على تقدير التسليم فلا تنافي واما ورود الاشكال فجوابه
ان هذا بالنظر الى الظاهر منع للاطلاق وفي التحقيق تحقيق لحقيقة الحال فليتأمل
واما ما ذهب اليه من حديث التجريد فمبني على جعله صفة فيتم التجريد ويصح بلا اشتباه
فان قيل فعلى تقدير الخبرية الاشكال المذكور اعني ما سبق من ان علم الاصول
الكشف منهما وان هذين العلمين الكشف من غيرهما وارد على عبارة المفتاح
فما يقول الشارح على هذا التقدير قلنا له ان يقول ان الظرف اعني بعد علم الاصول
متعلق بمعنى النفي المدلول عليه بلا على ما صرح به في شرح المفتاح وان انتفاء
الاكشفية عن غيرهما باعتبار الكاشفية فلا اشكال على ان حديث التجريد غير متحقق بصورة
الوصفية بل هو جار في صورة الخبرية ايضا غايته انه اظهر على التقدير الاول وفي
الثاني نوع خفاء صرحنا ههنا بالشيء وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال
الثاني اعني ما سبق من ان الكلام يدل على تشارك علوم جمة في الكشف وهو مفهوم
لنحوي الخطاب انما يعتبر اذا لم يصرح بخلافه وقد صرح باختصار الكشف في
العلمين والجواب عن الثالث انك قد عرفت ان المنفي هو الكشف على
الغير والمثبت هو الكشف لذي المدرك وقد ذهب بعض الفضلاء في دفع اشكال
كون علم الاصول اكشف من العلمين الى ان الظرف اعني بعد علم الاصول متعلق
بافراد فهو متأخر عنه تقديرا او يكون قوله ولا الكشف من غير تقييد بالظرف
معطوفا على افراد مقيدا به ويكون تقدير الكلام هكذا الا علم افراد بعد علم الاصول
من العلمين ولا علم الكشف للقناع منهما فعلى هذا ليس في عبارته ما يشعر
بكون علم الاصول اكشف منهما فسقط السؤال بذلك راسا وفيه نظر لانه
اذا عطف شيء على شيء ويكون المعطوف عليه مقيدا بقيد هو متقدم في
الذكر على المعطوف عليه فهذا القيد معتبر في كل من المعطوف والمعطوف
عليه فانا قاطعون على ان المفهوم من قولنا يوم الجمعة جلست في المسجد وضربت
زيدا ان الضرب في يوم الجمعة كالصلوة والى هذه القاعدة اشار
صاحب الكشاف في قوله تع وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى
لعلهم يتقون ولقد حقق الشارح المحقق رحمه الله هذه الضابطة هناك كلاما وهو
لا مزيد عليه ونص على قطعيتها هناك وبالغ في ذلك بحيث بالغ مبالغة وشدد
النكير على من زعم ان الاستعمال يجوز بخلافه فعلى هذا يكون الظرف المتقدم
اعني بعد علم الاصول معتبرا في كل من المعطوف والمعطوف عليه البتة وهذا
هو السبب في ذكره ههنا نقلا بالمعنى فاعلم ان علم الاصول قد يغني عن الاصول الذي

وهو الكلام وعلى هذا فالبعدية رتبية وشرفية وقد يفسر باللغة والعرف والنحو وعلى
هذا فالبعدية وجودية وزمانية قوله ثم تفريع للخبر السابق وهو ان لا علم
الكشف عن العلميين وقوله لا يمكن دفع لما يستشعر من انه هل يمكن لو اصرفنا ان
نزركت وجه الاعجاز بخففه لمهارته في العلمين ومبنى الدفع اما على ان العلمين
لا يكفيان في ذلك او على ما سبق من ان الاحاطة التامة ممتنعة قوله وذكر
الاستتار ترشيح الاستعارة ثلثة اقسام مطلقة وهي المجردة عن الترشيح والتجريد
ومرشحة وهي ذكر ما يلايم المشبه به ومجردة وهي ذكر ما يلايم المشبه وجعل
الاستتار ترشيحا لان الستر يلايم المشبه به وهو الصور الحسنة وفيه اشكال كما يجئ في
باب الاستعارات من ان ليس الفرق بين التخييلية والترشيحية الا بان التعبير
عن المشبه في التخييلية يجب ان يكون بلفظ الموضوع له وفي الترشيحية يجب ان
يكون بغير لفظ الموضوع له كلفظ الاشتراء فانه مشبه به للاستبدال به فعبر عنه
بلفظ الاشتراء وهو ليس بلفظ موضوع للاستبدال وههنا المشبه هو الاعجاز
وقد وقع التعبير عنه بلفظ الموضوع له فكيف يكون ذكر الاستتار ترشيحا والجواب
انا لا نسلم انه جعل الاستتار ترشيحا للكناية بل المراد انه ترشيح للتخييلية فان اثبات
الوجوه للاعجاز تخييل عنده من باب المجاز والترشيح عنده قد يكون للمجاز كما في قوله
عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز
وما ذكروا مبني على اعتبار التشبيه واما اذا لم يعتبر فلا كما اذا كان مجازا
مرسلا وكونهم فكلامهم في بحث الاستعارات مبني على انه تحقق عنا اذا كانت
الاستعارة تصريحية فان قيل فليجعل ذكر الاستتار تخييلا آخر ويجوز تعدد
التخييل على ما سيجئ قلنا اثبات الاستتار للوجوه الذي هو التخييل لا للاعجاز
الذي هو المشبه يمنع ذلك فليتدبر قوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح
المصنف يريد ان لهم في الاستعارة بالكناية مذاهب وسيجئ تفصيلها
في باب الاستعارات ومبنى الوجوه المذكورة هنا على مذهب المصنف قوله
جعل اسما للكلام المنزل تنبيه على ان القرآن وان كان يطلق على الكلام الازلي
وعلى المعنى اللغوي الا انه ههنا اسم للكلام اللفظي الحادث الذي هو الالفاظ
لان هذا هو اللائق بغرض ارباب البلاغة وهذا لا تعريف لانه معلوم
في العرف مشهور فاندفع ما يقال من انه غير مانع لصدقه على الاحاديث
الالهية والقراآت الشاذة غير المنقولة بالتواتر بل بطريق الاحاد
او الشهرة وكذا منسوخ التلاوة قوله ونظم تاليف كلماته شاذ

ابى ما ذهب اليه المحقق في تفسير النظم من انه تاليف الكلمات وترتيب الالفاظ مع ترتيب
المعاني وتناسبها دلالاتها على وفق اقتضاء العقل اياه والحاصل ان المعتبر في مفهوم
مطلق النظم جانب اللفظ بان يقع كما ينبغي والمعنى كذلك معا وهذا ما قال الشارح
المحقق رحمه الله في غير هذا الكتاب حتى لو قيل في قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل نبك قفا من حبيب ذكرى لكان لفظا لا نظما وانما عدل في تفسير النظم عما
وقع في بعض العبارات حيث قالوا النظم هو الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها
لا على ما يقتضيه العقل لانه اظهر وبالجملة فقد اشرنا في اثناء التقرير الى ان هذا
تعريف مطلق النظم سواء كان نظم القرآن او لم يكن الا انه خص ذلك بالقرآن
لان الكلام فيه لا غير قوله على حسب ترتيب المعاني اي على وفق اقتضاء العقل اياه
وقد يسكن في ضرورة الشعر كذا في الصحاح وذكروا ان كل موضع لا يكون
من حرف جر فهو مسكن السين والا فمفتوح قوله ولذا اختار النظم اه يريد
ان ايثار النظم ههنا على اللفظ حيث لم يقل في لفظ القرآن مبني على فائدتين
احديهما فائدة خاصة متعلقة بالمقام وهي الاشعار بان الملحوظ في اعجاز
القرآن جانبا الالفاظ والمعاني جميعا فلو اوثر اللفظ على النظم لفات هذا
المعنى بل ربما يشعر بان المعتبر في هذا الوصف هو ملاحظة جانب الالفاظ
فقط فليتدبر وثانيهما فائدة عامة موجودة اينما وقع لفظ النظم وهي الاشعار
بتشبيه تلك الكلمات بالدرر على ان الاستعارة هذه تصريحية تاليف
الكلمات بجمع الدرر فعبر عنه بلفظ موضوع لجمع الدرر وهو النظم اذ هو جمع
اللآلي في السلك ويجوز ان يكون تخييلا بتشبيه كلمات القرآن في النفس
بالدرر فاثبت له النظم تخييلا والاول اوجه لما فيه من الاشعار بان
النظم موضوع لجمع الدرر واطلاقه على الشعر بطريق المجاز لافتقاره الى
حسن ترتيب ليحصل الوزن كما قال نظمت اللؤلؤ جمعته في السلك ومنه نظمت
الشعر بخلاف اللفظ فان اطلاقه على الرمي مطلق او من الفم بطريق الحقيقة
وعلى اللفظ بمعنى التكلم لان المتكلم يلفظ به من فيه فالامر بالعكس هنا
مستفاد من اللفظ بطريق الحقيقة ومن النظم بطريق المجاز فيكون النظم
راجحا سيما وقد دل على لطافة هي تشبيه الكلمات القرآنية بالدرر في الكلي
فاحسن التدبر لينكشف عليك ان ما ذهب اليه في ايثار النظم على اللفظ
من الفائدة العامة غير منقوص بما فيه من سوء الادب لانه يطلق على الشعر
ايضا فقوله واشارة الى تشبيه كلماته بالدرر في معرض التعبير للطافتها

ولا ينبغي ان يحمل اللطافة عبارة عن احتمال الوجهين التصريحية والمكنية فانه ليس له
كثير حسن قوله ولي ان القسم الثالث معطوف على ما سبق اعني كان علم البلاغة وجعل
الواو للحال بعيد لفظا ومعنى قوله من مفتاح العلوم من هذه تبعيضية اي القسم الثالث
الذي هو بعض مفتاح العلوم لا بيانية لانه ظاهر الفساد والاوجه ان يجعل حالا من ابتدائية
حالا من جزء الخ اعني اعظم الخ اسم كان لانه باباد علم النحو قوله صنفه قيل فيه تورية
للتحكي وبشارة الى ان كلماته ليست مالوفة وهو تعسف وسجع والنكتة ما
هو الحق قوله تغمده الله دعاء له بطلب العفو عن سيئاته بايقاع الستر عليها بل
عليه بحيث لو غيره ساترا له محيطا عليه في جوانبه احاطة اللباس بالملبوس
والتغمد وهو التستر اليه اشار الامام المرزوقي رحمه الله مصرحا بان قولهم غمدت
السيف واغمدته منه وان اصله التستر ومنه تغمده الله برحمته قوله اي في علم البلاغة
وتوابعها تعيين لمرجع الضمير فيه وتنبيه على ان الضمير وان كان حقه ان يكون لكنه صالح لان يرجع
الى المختصر اما لان توابع علم البلاغة تتمة له وفرع عليه وذكر الاصل ذكر له ومعنى انه
مندرج فيه ويغني غناه فالمرجع حقيقة لا غير واما بناء على قاعدة الناويل بما
ذكر وما تقدم وسيجيء تحقيقه قوله من جهة الترتيب الجهة يستعمل في معنيين
احدهما العلة والسبب وهذا هو المتبادر الى الفهم وثانيهما الطريقة والطراز
يقال عملت العمل على جهة عملك اي على طرزه وطريقته فان جعل المذكور
من قبيل الاول كان بيانا لحاصل المعنى وتنبيها على انه لما كانت الحسنية
مبنية على الترتيب كانت راجعة اليه صفة له فلا ينافي كونه تمييزا وان جعل
من قبيل الثاني فالامر ظاهر قوله فلكل مسئلة مثلا مراتب اه تحقيق للحسنية
من جهة الترتيب وتوضيح لها ودفع لاشكال يرد عليها وحاصل الاشكال
ان الترتيب على ما فسره وضع كل شيء في مرتبته فالكتب المشهورة ان كانت
مشتملة على الترتيب كالقسم الثالث فلا معنى لكونه احسنها ترتيبا والا فكذلك
وحاصل الدفع انه يجوز ان يكون لشيء مثلا مراتب لبعض تلك المراتب
اليق بذلك الشيء من البعض الاخر فوضع ذلك الشيء في هذا الاليق احسن
مع انه يصدق على كل واحد من تلك المراتب وضع الشيء في مرتبته على
تقدير وضعه فيه فان قيل نعم لكن يتجه فيه اشكال اخر وتقريره انه قد صرح
المصنف بكون القسم الثالث مشتملا على الحشو والتطويل فمع اشتماله على
ذلك لا ترتيب له فضلا عن ان يكون احسن ترتيبا قلنا التنافي ممنوع لجواز
ان يكون الحشو والتطويل واقعا في تقرير المسئلة المتقدمة التي مرتبتها التقدم

ووذلك لا يخل بالترتيب فليتدبر ولو سلم فالترتيب معتبر بين المسائل
فقط ولو سلم فيجوز ان يراد ان القسم الثالث وان لم يشتمل على الترتيب او لم
يحسن ترتيبه لكنه بالقياس الى الكتب المشهورة يستحق ان يقال في حقه هو مشتمل على
الترتيب بل احسن الترتيب يرشدك اليه قولهم فلان ازيد بصرا من فلان
قوله صدق هذا المقال اشارة الى ما ذكر من ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا
لكن في كون كتب الشيخ مصداقا لهذا المرام نوع خفاء لتصريحه بانها بمنزلة العقد
الجامع للالي المنفصم فكان مسائلها المشتملة هي عليها بمنزلة اللالي المتناثرة
وهذا تصريح بان لا ترتيب فيهما فكيف يكون مصداقا له والجواب
ان هذا من باب تبيين الشيء بضده يرشدك اليه قولهم وبضدها تتبين الاشياء
فاذا كان مصداقا لنفي الترتيب كان مصداقا لحسنه بل لاحسنيته في الجملة على
هو المدعى فليتامل واما جعل مسائلها بمنزلة اللالي المتناثرة بعد انفصام عقدها
على معنى ان فيها ترتيبا لكن غير احسن فركيك صرح ذهب اليه كحرم علم
المعاني والبيان عليه قوله فعليك بكتب الشيخ اي الزم كتبه على ان عليك
من اسماء الافعال والباء زائدة يقال عليك زيدا وعليك بزيد وهذا
ما قال المحققون من ان اسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال
التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا الخ وعليك ... لضعفها في العمل
فاندفع ما يقال من ان الوارد عليك زيدا واما عليك بزيد فمما لم يجيء
قوله تحريرا المشهور في تقرير التحرير على ما اشار اليه الشارح المحقق رحمه الله
في شرح تلخيص الجامع ان التحرير بيان المعنى بالكتابة والتقرير بيانه بالعبارة
الا انه فسره ههنا بتهذيب الكلام كما صرح به بعض ائمة اللغة لان هذا
هو المعنى الذي يناسبه المقام اذ ليس لقوله القسم الثالث اتم الكتب
المشهورة من حيث بيان المعنى بالكتابة كثير معنى نعم الظاهر من تهذيب
الكلام تطهيره عن المعائب كالحشو والتطويل والتعقيد لكنه قد نص على
اشتماله على ذلك فيصار الى ما ذهبنا اليه من ان هذا بالقياس الى سائر
الكتب تشتمل بهذه الحيثية ان يكون كذلك وان لم يكن بهذه الصفة
في نفس الامر قوله وهو موصول المذكور في كتب القوم ان الموصول نوعان
اسمي كالذي وسائر اخواته المذكورة في باب الموصولات وحرفي كان وما وما
وفسروه بما اول مع ما يليه من الجملة بالمصدر واحترز بذلك عن نحو
صه ومه عندهم بما قوله بالمصدر وعن الفعل الذي اضيف اليه الظرف وجعل

في معنى المصدر كقوله تع يوم ينفع الصادقين وحين ضربت لأذكت فاقول
بالمصدر لا مع ما عليه ثم هذا الموصول لا عائد له لانه حرف كما ذكرنا واما ان
صلته هل يلزم ان يكون جملة خبرية ففيه خلاف ثم الموصول مطلقا لا يتقدم
عليه صلته لا كلا ولا بعضا ثم الترتيب معتبر بين الموصول وصلته لا بين اجزاء
الصلة فيصح تقديم بعض اجزاء الصلة على البعض لكن اذا لم يؤد هذا التقديم
الى الفصل بين الموصول هذا وبين الفعل الذي هو صلته فامتنع اعجبني
ان زيدا ضربت وصح اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وهذا القدر من
الكلام كاف في هذا المقام ومن اراد الوقوف التام فعليه بكتابنا شرح
لب الالباب **قوله** هذا او الظاهر هذا خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا
او مبتدأ له خبره محذوف اي هذا كما ذكر وههنا زيادة تحقيق سيجيء في اخر
الكتاب ان شاء الله تع **قوله** ظرفا او شبهه اراد بالظرف ظرف المكان
والزمان وبشبه الظرف الجار والمجرور هذا هو المعنى الحقيقي الاصطلاحي لكنهم
كثيرا ما يطلقون الظرف على الجار والمجرور وصح تجارفي في هذا المعنى حقيقة لكنه
اراد بالظرف ثانيا ظرف الزمان والمكان كما اراد به اولا وسكت عن
ذكر الشبه كما عرفت من ان ذكر الاصل ذكر للفرع قال صدر الافاضل في توضيح
الحريري وفي التحيد مقيلك في قيلك القيل مصدر وفي التحيد صلته قدمت
عليه وقد سوغ ذلك النحويون وهو جايز وفيه نظر لانه من قبيل سلام
عليك ولا قائل ان عليك تعلقه والخبر محذوف اي سلام عليك موجود بل
الظرف وان كان لغوا قبل ذلك الا انه انقلب مستقرا فقد سبقت الاشارة
في الحمد لله الى هذا المعنى **قوله** فلما بلغ معه السعي استشهاد بالتنزيل على الدعوى
واثبات لدعوى شاهدي عدلين من كلام رب العزة ومعنى الاول على ان
المقصود انه بلغ مرتبة السعي مع ابراهيم في قضاء الحاجات وكفاية المهمات
اي صار ساعيا مع سعي ابراهيم وهذا المعنى انما يتحصل اذا جعل الظرف وهو
معه ظرفا لغوا للسعي والا بان جعل جوابا للسؤال كانه قيل مع من فقيل
مع ابيه ورد عليه حقه تأخيره عن تمام ما هو منشأ لهذا السؤال وان جعل
حالا من السعي ورد عليه انه لا معنى لمقارنة السعي معه على ان قالوا ان
الحال من توسيط الحال بين الفاعل والمفعول يقتضي وجوب كونه حالا من
المتقدم الا بقرينة وان جعل حالا من فاعل بلغ ورد عليه انه لا معنى لهذه
المقارنة ايضا ولا فائدة يعتد بها وان جعل لغوا متعلقا ببلغ لزم منه

ان يكون

ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا في الزمان وليس بذلك ومعنى الثاني
على النهي عن الرأفة بالزاني والزانية فيمتنع ان يجعل الظرف متعلقا بالرأفة **قوله** ولكن نظر
ما قول اه جواب سؤال مقدر حاصل السؤال انه كيف صح القول بجواز التقديم
وقد تقرر انه ما قول بان مع الفعل وما في حيز الصلة يمتنع تقدمه على الموصول سواء كان
ظرفا او لم يكن اذ الظرف كساير المعمولات فيما يجوز ويمتنع ولما قام الدليل على
امتناعه وجب صرف الآيتين عن الظاهر وحاصل الجواب منع ثاني المقدمتين
اي لا نسلم ان كل ما قول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء في جميع الجهات والآثار ولا نسلم
ان الظرف كساير المعمولات فيما يجوز ويمتنع فان الظرف يكفيه رائحة من
الفعل ولا كذلك ساير المعمولات فلم يكن مساويا لها في ذلك فاشار الى
منع المقدمة الاولى بقوله وليس كل ما قول اه والى منع الثانية بقوله مع ان
الظرف مما يكفيه رائحة اه فليتأمل **قوله** لان له شانا تحقيق للمقدمة الثانية
القائلة بان مجرد رائحة من الفعل كاف فيه وضمير له للظرف اي لان الظرف
حالا مع الفعل وقوله ليس له تعليل لهذا وشانه او وضميره للظرف من الشيء
اي الفعل وضميره وقوعه للفعل وضمير فيه للظرف وضمير انفكاكه للفعل وضمير عنه للظرف
وجه عدم الانفكاك على ان الفعل لا ينفك عن شيء من الظرف بل مطلق
وان انفك عن خصوص زمان او مكان فلا حاجة الى الجواب عنه بانه مبني
على ملاحظة جنسية الظرفية هو المقصود وفيه فان قيل هذا الحكم دليل على تنزيله منزلة نفسه
اعتبار يقتضي امتناع التقدم لامتناع تقدم الشيء على نفسه قلنا اراد انه
ليس في ازاي اعلية فكانه لم يذكر الا المظروف فلا ضير في ذكره مقدما او مؤخرا
ثم قوله ههنا بحث على انه اراد بالظرف ههنا الزمان والمكان وهذا اي الاصل
فذكر الاصل ذكر للفرع ولا يخفى ان الحكم بعدم الانفكاك غير مستقيم ههنا
الكلام الا ان يجعل من باب الاستخدام وهذا صريح اجمالي والتفصيل ههنا
انه لا يخفى ان المراد بالظرف المذكور اولا بقوله ظرفا او شبهه الظرف الحقيقي
اعني ظرف الزمان والمكان واما ان المراد بالظرف المذكور ثانيا بقوله مع ان
الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل اي شيء ففيه وجهان احدهما ان يراد به
ما اريد بالاول وهو الظاهر المتبادر الى الفهم بقرينة اعادة المعرفة والسياق
الذي اليه وثانيهما ان يراد به المعنى الاعم المتناول للحقيقي والاصطلاحي فان
اريد الاول ورد عليه ان التقريب لا يتم اذ لان بهذه المقدمات بابرها انما
هي تجري في الظرف الحقيقي فيبقى المقصود وهو جواز تقدم الظرف الاصطلاحي

ان شبه الظرف اي الجار والمجرور ايضا كذلك بصريح لفظ الظرف سلمه

اي بالشبه الجار والمجرور

ضابطا مع ان المدعى هذا وان اريد الثاني ورد عليه ان الضمائر كلها راجعة الى
الاول فكيف يصح الحكم بوقوعه فيه وامتناع انفكاكه عنه فان هذا مخصوص بالقواعد
الحقيقية لا يجرى في الحكم الاتم المندرج فيه الاصطلاحي فالطريق اذن في دفع المحذور
الاول ان يقال ان ههنا مقدمة مطوية وهي ان حكم الفرع حكم الاصل ليس له حكم على
حدة فاذا ضمت هذه المقدمة الى المقدمات المذكورة ثبت المدعى في دفع
المحذور وطلب الثاني ان في ضمير فيه وعنه استخداما لانه اريد بالضمير غيرها اريد بالظاهر
اذ اراد بالظاهر المعنى الاتم وبالضمير الخاص فيغايرا فثبت الاستخدام ولا يخفى
انه لا بد مع الاستخدام من ضم المقدمة المطوية ليتم المقصود وبهذه التحقيقات يتضح
الحكم بالاستخدام اي هو على بعض التقادير **قوله** ولهذا اشتبع اه الظاهر ان ما لم يشتبع
مبنى اشتبع قائم مقام الفاعل لكنه مشكل من جهة ان اشتبع لازم اللهم الا على
تضمنه معنى الفعل المتعدى اي اعتبر ما لم يعتبر في غيرها او بني على صيغة المجهول نظرا
الى التعدية بنفي ويجوز ان يجعل ما لم يشتبع في الحقيقة مصدرا اي رسلما لم يعتبر في غيرها
فليتدبر **قوله** وعن التطويل اه بتقدير عن في كل من المعطوفات على ان العطف يكون
النسبتي بيانا والا لم يلزم اشتمال القسم الثالث على كل منها على حدة وكان الاولى
ان يقول وعن ضعف التاليف ايضا **قوله** ويجب الفرق اه مشعر بان ما ذكر
هنا لا يوجب الفرق والا فالمناسب ان يقول ويجب فرق اخر اللهم الا ان يحمل
الفرق على ما هو الكامل منه وهو الفرق الاصطلاحي الذي يجي ذكره هنا لكن يجب
وهو ان الزائد متعين في الحشو دون التطويل ومبنى الكمال على ان ما ذكرها
انما يفيد الفرق ذاتا وانهما لا يجتمعان في ذات والمذكور ههنا يفيد الفرق بحسب
المفهوم فقط **قوله** يتنوع تضعيف في الصحاح دعوتا تفخيم وتحورة وكذلك
نوعته اي صار نوعا وتعلك ونوعتها بالتشكيك ولا تعلل فيرعه وهذا المعنى
لفظا يتنوع ههنا اصاب تجزءه وطبق مفصله ثم في الكلام تنبيه على ان المصدر
من المبنى للمفعول **قوله** النعت عدل عن صنعت مع انه هو المتن المسلوك
المنسوب الى السكاكي اشعارا بان كلماته مالوفة مانوسة دون كلمات القسم
الثالث فتغيير نوعي الى السكاكي وهذا المعنى انما يحصل بعد ملاحظة صنفه سابقا
وملاحظة العدول واما صنفه سابق فلا يفيد هذا المعنى اصلا شرك اليه الطبع
السليم وعدل عن اختصرته مع انه اخصر لاحرين احدهما ما ذكر وثانيهما الاشارة
الى انه ليس مطمح النظر الا اختصار المجرد لا يحرز عن اليه بل تاليف مختصر يتضمن لهذا وكذا
قوله اى كان ما تقدم سببا اه فاذكر انه لا يستعمل استعمال الشرط واشتهر بين القوم

انه لثبوت

انه لثبوت الثاني لثبوت الاول ولكن هذا ان الجلال ان صرح في وجوب كون
الاول اغنى ما دخل عليه لما سببا للثاني وهو جوابه اشتغل ههنا بتحقيق النسبة ابرازا
لكون هذا الاستعمال على وفق نوع القانون **قوله** يتضمن ما فيه اه فسر القسم بانه
الثالث فيلزم تضمنه لكل ما فيه من القواعد والشواهد ونحو ذلك لكن القسم الثالث
مشتمل على علم الجدل والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن
وظاهر ان هذا المختصر لا يتضمنها والجواب انه عقد القسم الثالث لعلمي المعاني
والبيان والبواقي متعلقة بهما تعلق اللواحق وفي كلام المفتاح اشعار بذلك
حيث قال بعد الفصلين الكلام في تكملة علم المعاني وهي تتبع خواص تراكيب
الكلام في الاستدلال النوع الاول من تتمة الغرض من علم المعاني وهو الكلام في الشعر
النوع الثاني في الارشاد الى دفع المطاعن ولشدة اتصال الاستدلال بعلم المعاني
جعله تكملة له وهذين تتمة للغرض منه اذ الغرض منه التوصل الى توفية مقامات الكلام
حقها والعمدة في ذلك هو القران المعجز وقد طعن فيه جماعة من الجهال ممن
ينبغي ان لا يحصل ذلك على علم النظم فناسب ان يجعلا من تتمة الغرض وفي قوله يتضمن دلالة
بينة او بين لمر ونحو ذلك اشعار بان مختصره هذا وان كان مختصر الا ان
القواعد والشواهد والاشباه التي اشتمل عليها القسم الثالث كانها حاصلة
في ضمن هذه العبارات ومعاني متضمنة لهذا الكتاب وان كانت معاني
مطابقية للقسم الثالث **قوله** وهي حكم كلي ينطبق اه المذكور في كتب القوم ان
القاعدة امر كلي او حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه وفسروا
الامر الكلي والحكم الكلي بالقضية الكلية وفسروا الانطباق بالصدق وفي
كلام الشارح المحقق رحمه الله ههنا اشارة اليه حيث قال فانه ينطبق على ان
زيدا قائم فعلى هذا ورد الاشكال في اضافة الجزئيات الى ذلك الامر الكلي الذي
هو مفسر بالقضية الكلية لانه يلزم منه ان يكون لهذه القضية جزئيات يصدق
ذلك الامر الكلي على تلك الجزئيات وهو مخالف للقطع بانه ليس للقضية جزئيات
يصدق عليها تلك القضية فضلا عن ان يكون لها احكام يتعرف منها واجابوا
عن هذا الاشكال تارة بمنع ان الانطباق بمعنى الصدق بل الانطباق بمعنى
الاشتمال وفي الكلام حذف مضاف قبل جزئياته اي على احكام جزئياته وحذف
مضاف اليه بعد جزئياته اي على احكام جزئيات موضوعه مثلا موضوع هذه القضية
التي سموها تارة قاعدة وتارة ضابطة وتارة اصلا وتارة قانونا كليا بمعنى ان
نفس مفهوم تصوره لا يمنع الشركة كقولنا كل انسان حيوان ولهذا الكلي جزئيات

ان تجعل الاضافة بيانية هذا والاوضح في تفسير القاعدة والقانون وما يرادفهما
ما ذهب اليه بعض المحققين واليه اشير في حاشية الاشارات من ان القانون قضية
كلية يصلح ان يكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة الى
الفعل مثلا زيد انسان صغرى وكل انسان حيوان كبرى يحصل من انضمام المقدمتين
زيد حيوان وسموا هذه القضية اعني زيد انسان سهلة الحصول لانه حكم جزئي
ومعرفة الحكم الجزئي اسهل من الحكم الكلي وانما قال يصلح ان يكون كبرى اه
مع ان هذه الصلاحية مفهومة من الكلية تنبيها على ان تسميتها بالقانون
ونحوه انما هي بملاحظة هذه الحيثية وكذا الكلام في قولهم حكم كلي
ينطبق على كذا سواء اريد بالانطباق الاشتمال او الصدق وانما بسطنا الكلام
في هذا المقام لان معرفة القاعدة اهم ومنفعتها اتم ومع ذلك فقد
زلقت فيه الاقدام ودحضت فيه الافهام وتكثرت فيه الاوهام قوله وهي
الجزئيات اه فان قيل اذا اريد توضيح قاعدة كل فاعل مرفوع فيعاد
الاشكال من كون القضية جزئيا لقضية اخرى قلنا لا منع من اطلاق الجزئي
على القضية التي موضوعها جزئي كما شاع اطلاق الكلي على القضية التي موضوعها
كلي لان ذلك مما لا شبهة فيه اي الممنوع هو جعل القضية جزئيا لقضية
اخرى وليس في كلامه هنا ما يدل على ذلك بخلاف ما سبق فانه جعل القضية
جزئيا لقضية اخرى فابى هذا من ذلك ولو سلم فالمراد ان موضوع المثال
جزئي لموضوع القاعدة على قاعدة القاعدة وضابطة الضابطة قوله فهذه
القواعد اه الظاهر من كلامه وسوق الذكر في الاول لا يفتح فقط وفي
الثاني لا نثبت فقط فقد يكون بينهما تباين كلي وهو ظ وهذا ما قال الشارح
المحقق رحمه الله ههنا من ان حديث الاخفية اي هي بالنظر الى انه يلزم في الشواهد
ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما بالنظر الى الايضاح والاثبات
فربما يكونان متباينين فان اراد به التباين الكلي كما اشرنا اليه فربما للتحقيق
او للتنبيه على احتمال عدم التباين الكلي على هذا التقدير وان كان على وجه بعيد بان
يراد القصور لان يذكر لكذا او لكذا وان اراد به التباين الجزئي ليشمل العموم
والخصوص مطلقا ومن وجه فيمكن ان يراد الذكر للايضاح في الجملة والذكر
للاثبات كذلك فربما يكون للتحقيق فقط فتامل هذا ولو اعتبر الاخفية
باعتبار ان الاثبات يستلزم الايضاح دون العكس كان وجها حسنا سالما
عن كل تكلف الا ان ظاهر كلامه يدل على خلافه قوله في اخفى اه تفريع على

مندرجة تحته كزيد وعمرو ونحو ذلك ولهذه الجزئيات احوال واحكام يتعرف هذه
الاحكام من هذه القضية الكلية لاشتمالها على تلك الاحوال مثلا زيد انسان وكل
انسان حيوان علم منه ان زيدا حيوان وكذا الكلام في ساير المواضع ثم يسمون
النتايج الحاصلة فروعها واستخراجها تفريعا وطريق التفريع ان يحمل موضوع
هذه القضية على الجزئي وتجعل هذه القضية صغرى والاصل كبرى على ما بينا واقول
بتسليم كون الانطباق بمعنى الصدق وفي الكلام حذف مضاف ومضاف اليه
في ضمير ينطبق اي ينطبق مفهوم موضوعه وضمير جزئياته لهذا المحذوف هذا والمفهوم
من بعض شروح الاشارات انه لا حذف في الكلام اصلا بل اراد بالجزئيات الفروع
التي هي النتايج كما ذكرنا وهذه الفروع من الاصول الكلية شبيهة بالجزئيات
الحقيقية للكليات الحقيقية ونسبتها اليها نسبة الجزئي الى الكلي ووجه الشبه ان هذه
الفروع مندرجة تحت الاصول واخص منها كاندراج زيد وعمرو وغيرهما تحت الانسان
واخصيتهما منه فالحاصل انه اراد بجزئيات هذا الامر الكلي ما هو بمنزلة الجزئي
والا فلا جزئي له اصلا وبه يتم المرام ولا حذف ولا تقدير في الكلام وذهب
بعض فضلاء زماننا ومعاصرينا وانتما الى ان المراد بالامر الكلي هو الحكم الكلي
الذي هو بمنزلة الجزء الصوري للقضية بدليل استشهاده فيما بينهم القاعدة
هي حكم كلي ينطبق على جزئياته وكما ان المحكوم عليه يكون كليا وجزئيا
كذلك الحكم المتعلق يكون جزئيا مثل زيد كاتب ويكون كليا مثل الانسان
كاتب وكما ان لفظ المحكوم عليه في الثاني جزئي ومعناه كلي كذلك الحكم
المتعلق به فانه جزئي يتعلق بلفظ مخصوص ومعناه وهو الايقاع الذهني
كلي وله جزئيات يصدق هو عليها مثل قولهم الفاعل مرفوع حكم كلي وقولهم
زيد مرفوع حكم جزئي يصدق الاول عليه فان قيل الفاعل مرفوع قضية وكذا
قولهم زيد مرفوع قضية اخرى فلا يتصادقان قلنا حقيقة القضية ليست الا
الحكم بمفهوم لمفهوم على ما تقرر في موضعه فعلى هذا ايقاع الرفع الجزئي بان يتعلق
بجزئي جزئي لا ايقاع الرفع الكلي بان يتعلق بكلي مثلا حمل الرفع على الفاعل
الجزئي مثل زيد جزئي لحمله على الفاعل الكلي مثل الفاعل ويصدق على الاول
حمل الرفع على الفاعل وانت خبير بان هذا التوجيه مع بعده يلزم منه التزام
ان يكون القانون وما يرادفه هو نفس الحكم الذي هو الجزء الصوري للقضية
الملفوظة وهو خارج عن القانون للقطع بان القانون عندهم هو مجموع القضية
الكلية وايضا قولهم يستفاد احكامها منه لا ينطبق على هذا التوجيه اللهم الا

ان تجعل

كونها من التنزيل وكلام العرب وتصريح بان الاخصية انما هي بملاحظة هذا القيد لا بملاحظة
امرى الايضاح والاثبات كما صرح به الخ وينبغي ان يعلم ان المراد بقولهم في هذا
المقام الشواهد اخص ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس على انه من قبيل قولهم
فقر التفضيل اعم على ما صرح به الشارح المحقق رحمه الله هناك لا من قبيل قولهم الانسان
اخص من الحيوان فان قيل حديث الاخصية على وجه التفريع مذكور في المختصر ههنا و
ولا ذكر لهذا الخ كونها من التنزيل او من كلام الثقات فما يتعلق به قلنا معناه ان كل
مذكور للاثبات يصلح ان يكون مذكورا للايضاح من غير عكس لان الصلوح للاثبات
يتوقف على كونه من التنزيل او من كلام الثقات دون الصلوح للايضاح فيرجع الى ما
ذكرنا **قوله** لانه غير مقصود تعليل لحذف المفعول فحق العبارة ان يقول وترك
ههنا المفعول وسيجيء في احوال متعلقات الفعل لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى
قوله اضافة المصدر او نصب على المصدر اي اضاف الترتيب الى ما ذكر اضافة او على
الحال من الفاعل اي مضيفا او من المفعول اي مضافا والتقدير افسد ترتيبه بما ذكر حال
كون المفسد او ترتيبه اضافة واي المفسدة يرشد كما تقدير التغيير **قوله** ولو لم يأول
المنفي بالمثبت الخ فذكر كلامهم في هذا المقام ولم يعلقوا تحقيقه مع ذلك الى المرام
فاوردوا تارة على هذه الملازمة مناقشة ظاهرة وهي انه لم لم يجعل الكلام من
باب تقييد النفي ليتم المقصود ويفيد انتفاء المبالغة ويلزم تحقق التقرب على ما هو
المطلوب لان باب نفي التقييد يلزم انتفاء القيد وثبوت المقيد فيقضي واجاب
تارة بان توجه النفي الى القيد لما كان احتمالا راجحا وعكسه مرجوحا اما اولا
فلان العامل القوي وهو الفعل اولى بالعمل من العامل الضعيف وهو حرف النفي
واما ثانيا فلان المتبادر الى الفهم عند اجتماع النفي والقيد انصراف النفي الى
القيد لا العكس جعل المرجوح في مقابلة الراجح كالمعدوم في مقابلة الموجود وسقط
عن درجة الاعتبار وتعين الراجح بالطريق اللازم تنزيلا له منزلة المجزوم والمقطوع و[illegible]
بان التاويل بالمثبت علاقة ظاهرة لتوجه القيد الى النفي وكذا للتلازم له واوردوا
تارة اخرى على كلام الشيخ مؤاخذة بان ما ذهب اليه من هذه القاعدة منقوض
بمثل قولهم لا تصل وانت راكب ولا تتكلم وانت مصل للقطع برجوع النفي
في مثل هذه الصور الى المقيد واجيب عنه بان مراد الشيخ ان هذه القاعدة اكثرية
اغلبية لا كلية قطعية وان كان لفظه قاصرا عن افادة هذا المعنى ولا مشاحة في
العبارة نعم وتنقيح المقصود هذا الكلام في هذا المقام سؤالا وجوابا على
الشيخ شيخ الكل في الكل عبد القاهر الجرجاني مفتي البلاغة والمعاني وشيخ العربية

وهو الشارح

وهو الشارح المحقق رحمه الله والكل مبني على جهلهم تحقيقه كلامهما ومبني على عدم
الفهم المقصود بهما ومرامهما اذ بحصيف العناية الالهية بعد الاطلاع وعزيمة
الوقوف والتتبع لعلنا بهذا والتتبع لكلامهما والتفتيش والتفتيش لمرامهما انه مما
ان يجود ببيانه وان لا يفصح ببيانه فنقول وبالله التوفيق اما خلاصة كلام
الشارح المحقق رحمه الله ههنا فهو ان التاويل بالمثبت ههنا كما ذهب اليه الامام
لا بد منه ولا يتم المقصود ههنا الا به لكن هذا التوفيق ههنا ناش من خصوصية
المقام وتحقيقه ان القيد ههنا وهو تقربا مفعول له والمفعول له شرطه ان يكون
تعليلا للفعل الذي عمل فيه فاعل هذا الفعل وفاعل المفعول له واحد وهذا ما يقال من انه يجب
ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له وكون هذا الكلام من باب تقييد النفي
ههنا موقوف على ان يأول النفي بفعل مثبت اذ التقييد ههنا كما عرفت انما هو
بطريق التعليل فكان الواجب ان يأول قوله ولم ابالغ بتركت المبالغة او تركت
المبالغة او ما يؤدي مؤداه ويقيد بتقربا ومعناه تصحيح لامر التقييد والتعليل
والا فلو جعل النفي على حاله كان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقرب
والقيد مما لا يصلح ان يكون راجعا الا الى الفعل الذي هو ترك المبالغة
لئلا يفوت شرط العلية للقطع بان الانتفاء ليس بفعل لفاعل التقرب
فصح القول بانه لو لم يأول لكان الكلام من باب نفي التقييد لا تقييد النفي
فتدبر فمبنى القصور على الغفلة عن هذه النكتة واما خلاصة كلام الشيخ رحمه
الله بخصوصه بجانبه فهو انه اذا دخل النفي على كلام بمعنى كون النفي لاحقا
والتقييد سابقا وفي كلامه اشارة الى هذا المعنى بل تصريح به لانه قال اذا دخل
النفي على كلام فيه تقييد اي كلام كائن فيه تقييد اي متوفر بالتقييد ويكون التقييد
سابقا على النفي وح فالقاعدة هذه قطعية كلية لا اغلبية اكثرية كما توهمه هذا
المتوهم انظر وامعن اثر الاذكياء من يقول وما يقول وعلى من يقول واما الكلام
في اللحوق والسبق بالاعتبارين فتحقيقه سيجيء ان ساعدنا التوفيق الالهي
واعاننا التأييد السبحاني **قوله** وان يقع له خصوصا نصب خبر يقع لانه
من الافعال الناقصة فهو مصدر بمعنى الفاعل اي يقع خاصا به والظرف اعني
له حال من ضميره اي حال من حكم النفي بعد دخوله على كلام فيه تقييد ان يقع النفي
خاصا بالقيد [illegible] فهذه اللام لتاكيد معنى الاختصاص ونظيره ما ذهب اليه
صاحب الكشاف في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم ان اللام هذه تاكيد للاضافة
الحساب اليهم ونحوه ما اورده سيبويه في باب ما تثنى فيه المستقر توكيدا

التعيين خ

التوقف

نحو يملك زيد جر يبنى عليك وفيك زيد راغب فيك ولو عكس الامر لكان جيدا
وحقيقل حقوصا حالا او حصد را يعقد بغير سديد قوله لعدا فرط اى تجاوز الحد من الافراط
وهو تجاوزة الحد ويقابله التفريط وهو التقصير فى الامر قوله وتلوينا ثانيا حيث
قال قابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح والتجريد وتوبيخا ثالثا كما اشار اليه
حيث وصفه ونوبيخا رابعا حيث قال التفت وفى حظ السكاكى صنفه وقد نبه
عليه قوله ذلك المذكور من القواعد الظاهر من سياق كلامه انه اشار من جميع
ذلك الى القواعد والشواهد والامثلة مع افراده وتحقيق الاعتذار
انه مبنى على قاعدة التاويل بما ذكر وما تقدم كما سبقت الاشارة اليه ولا حاجة
اليه فانه اشارة الى ما يتحرج قوله الى يكون او نغير الاشارة وتفريع بان
المراد بها ما لا يكون بطريق التفريع وتنبيه على ان الواجب ان يكون كذلك
بدليل وقوعها فى مقابلة التفريع وانما اذا لم يقع فى مقابلة التفريع فكثيرا
ما يراد بها المعنى الاعم وقد سبقت الاشارة الى هذا قوله وان لم يقصدوها
معطوف على مقدر اى ان قصدوها وان لم يقصدوها وسيجى لهذا مزيد تحقيق فى
موضعه فان قيل امكان التحصيل بطريق التبعية على تقدير قصدهم اياها ليس
باولى وقد تقرر ان الواجب فى ان هذه ان يكون نقيضا للمذكور او اولى بالزوم
للكلام السابق قلنا فى صورة هذه الصورة فائقة هى حال القصد فى الكلام
الى معنيين احدهما بالاصالة وثانيهما القصد بطريق التبعية فعلى تقدير القصد
امكان تحصيل الغرض التبعى اولى كذا قالوه قوله اى يحسبنى من حسبه اذا كفاه
ويدل على انه بمعنى المحسب انه لا يتعرف بالاضافة نحو هذا فى قولهم حرث بحبل
حسبك والظرف لا انسان غيره ناشى من المقام قوله عطف اما على جملة او حسبى
على ان قوله ونعم الوكيل جملة انشائية والواو للعطف والمعطوف عليه قوله وهو
حسبى وهو جملة اخبارية واجيب بالمنع اى لا نسلم ان نعم الوكيل جملة انشائية
ثم لا نجوز ان يكون محولا على حذف المبتدا وخبر فالخبر ماول بالقول اى وهو
مقول فى حقه نعم الوكيل على ما هو قانون التاويل بالقول نحو زيد اضربه ولو سلم
فلا نسلم ان الواو للعطف ثم لا نجوز ان يكون اعتراضية عند من يجوز الاعتراض فى اخر
الكلام والنكتة هى تفويض الامور الى مالك الملوك وانت خبير بان مقصود
الشارح المحقق رحمه الله ان اجراء الكلام على الاصل يؤدى الى هذا التقدير واما
بعد صرفه عن الظاهر فذلك بنى عليه شيئى ومن الى لا نسلم ان قوله وهو حسبى اخبارية
بل انشائية او فيها كما فى قولنا اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله

قوله كما صرح به صاحب المفتاح حيث قال فى قسم النحو ويجوز ان يتقدم المخصوص بالمدح نحو
زيد نعم الرجل قوله وان صح باعتبار تقدير اه قيل عليه لا حاجة الى ذلك فان الجمل
التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات ويجوز عطفها على المفردات
وعكسه بلا تكلف اذا روعى فى ذلك نكتة كما ذهب اليه صاحب الكشاف
فى قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيها فى الدنيا والآخرة
ومن المقربين ويكلم الناس فى المهد فقد جعل كلا من وجيها ومن المقربين احوالا
وقد عطف بعضها على البعض وعدل فى ويكلم الى صيغة الفعل تنبيها على تجدده
نعم هذا النكتة هى المبالغة فى المدح حيث عدل الى الفعلية الدالة على المدح
العام والجواب ان مراده اى نفس عطف الجملة على المفرد وعكسه يقتضى
تاويلا يصححها لهذا العطف الا ان التاويل قد يكون فى جانب المعطوف بان
ياول الجملة بالمفرد وقد يكون فى جانب المعطوف عليه كما اشير اليه فى قوله
فى اقوال المصابيح والا فلا يصح هذا العطف اصلا واختار الشارح المحقق رحمه الله
التاويل فيما نحن فيه فى جانب المعطوف عليه لان هذا كاف فى مقصوده من تصحيح
العطف والمقصود انه لا بد له من تاويل ليصح العطف والصحة حاصلة بالتاويل
فى جانب المعطوف عليه ايضا مثلا وما ذكره من انه لا حاجة اليه فى الجمل التى لها
محل من الاعراب فجوابه انه ان اريد انه لا حاجة الى التاويل اصلا فغلط وان
اريد انه لا حاجة الى التاويل فى جانب المعطوف عليه لتحقيقه فى جانب المعطوف
فمدفوع بما يبنى من ان المراد ان التاويل فى هذا الجانب كاف فى الصحة
والمطلوب حصولها واما ان هذا المطلوب حاصل من شيئى اخر فلا يقدح
فى ذلك اصلا وههنا بحث وهو ان التاويل فى هذا الجانب ههنا
غير جيد بل حقه ان يجعل فى جانب المعطوف لان الاول خبر المبتدا والجملة اذا
وقعت خبر المبتدا فالواجب تاويلها بالمفرد لانها فى موضعه ومحكوم به
شعرى اذا اول المفرد الواقع خبر المبتدا فما يفعل بهذه الجملة هذا وتحقيق
الذى به يقطع عروق الاشكال ويندفع علالة الاختلال انه يختار التاويل بها
فى جانب المعطوف عليه لان المعطوف عليه ههنا اخذ حسب بمعنى يحسبنى ويكفينى الثقة
بشهادة الاستعمال ولا منع من ان يكون بالنظر الى جانب الاعراب وبملاحظة
وقوعه موقع المفرد ماولا بالمفرد وبالنظر الى جانب المعنى المراد بمعنى الجملة ومثله
غير عزيز فيما بينهم ولهذه النكتة قال الشارح المحقق رحمه الله ههنا الاسم فى معنى الفعل
بالنظر الى حسبى بمعنى يكفينى فلنتامل فى ذلك فانه دقيق قوله لكثرة فى الحقيقة اه وقوع

موقع الجزء لكنه ليس بجزء بل الجزء محذوف والتقدير وهذا العطف وان صح باعتبار التقفي
خلاف الاصل وانما يكون على الاصل اذا لم يكن في التحقيق من عطف الانشاء على الاخبار
لكنه في التحقيق من عطف الانشاء على الاخبار والتحقيق ههنا انه قد شاع اقامة
لكن والا الذي بمعناه مقام الجزء نحو قام زيد وان كان مطيعا لكنه ليس بعبد لي
وعمرو وان كان فقيرا لكنه ليس ببخيل والتقدير في الاول زيد وان كان مطيعا
لا يجب عليه لطاعته وانما يجب عليه لطاعته اذا كان عبدا لي لكنه ليس بعبد لي وفي
الثاني عمرو وان كان فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس
ببخيل ولا يجوز ان يكون جزءا اصلا لانها موضوعة للاستدراك وسيأتيك
في احوال المسند اليه بيانه اذا جاء ان شاء الله وقته واوانه وبهذا التحقيق
المذكور خرج الجواب عن الاشكال عليه بان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من
الاعراب تمسكا بما نقل عليه جار الله في سورة نوح ومثله بقولك قال زيد
نودي للصلوة وصلى في المسجد وعن الاشكال المورد على ان الوصلية في قوله
وان صح من ان هذا الحكم اعني كون هذا العطف في التحقيق من عطف
الانشاء على تقدير عدم الصحة ليس الى خلفياتها مل عليه ان عدم الصحيح مانع من العطف
قوله رتب المختصر اي مقصوده من المباحث العلمية واليه الاشارة بقوله اوان
الشروع في المقصود فلا يرد النقض بالخطبة فان قيل فيلزم كون المقدمة مقصودة
وقد صرح بانها ليست من المقصد حيث قال الثاني في المقدمة بل قوله وهذا
اوان الشروع في المقصود بيانا في هذا الكلام قلنا احد المقصودين متعلق
بالفن والآخر متعلق بالكتاب والحاصل ان المقدمة مقصودة من الكتاب
وان لم يكن مقصودة من الفن **قوله** الكتاب المقدمة قدم الكتاب لانه لما كان
احد شقي الترديد قسما واحدا والآخر مشتملا على التقسيم الى قسمين فهو كذلك
كان الاول بالبساطة اولى بالتقديم ولما كان الخاتمة داخلة في الفنون
الثلثة عنده فلا جرم اكتفى بذكر الفنون عن ذكرها بخلاف المقدمة فانها غير
مندرجة في الفنون فخصصها بالذكر لذلك **قوله** عن الخطاء في تاديته المراد
يريد تادية المراد على وفق مقتضى الحال تركه اعتمادا على ما اشتهر من ان
الغرض من علم المعاني هو الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
ذكره وقد يقال بل تركه اعتمادا على ذكر التعقيد في مقابلته وبالجملة فالمقصود
اندفاع الاشكال الذي اورد ههنا بانه كان عليه ان يذكر قيدا آخر
يخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوي لان هذا التعقيد لا شيء يوجب

خللا

المراد بالاستقراء في الحصر الاستقرائي اللغوي

خللا في الانتقال من اللفظ الى المعنى وكفى به خللا كما لا يخفى **قوله** والا فهو ما يعرف به
وجوه التحسين ثم تقول والا فهو الفن الثالث في الفنين الاولين بينهما على فوائد
الفنون الثلثة واشعارا بانحصار المقاصد فيها **قوله** وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم
ان ما لا يكون الغرض منه الاول ولا الثاني منحصر في الفن الثالث الذي يعرف به
وجوه التحسين ثم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وحاصل الدفع بالاستقراء
ان يقال نحن استقرينا هذا الكتاب فلم نجد بعد الفنين فنا آخر سوى الثالث
والمراد بالاستقراء ههنا معناه اللغوي وهو مجرد التتبع والتصفح سواء كان
متعلقا بالجزئي او الجزئيات تقول استقريت البلاد اذا تتبعتها قرية قرية وخرجت
من ارض الى ارض لا المعنى المصطلح اعني الحكم على الكلي بامر لوجوده في الكثير [illegible]
قوله وقيل ربما اشعار بضعف هذا التقرير ووجه الضعف ان هذا
مبني على كون الخاتمة خارجة عن الفنون الثلثة على ما بني عليه افرادها بالذكر
مع ذكر الفنون وليس بذلك لما سيجيء في الفن الثالث في آخر المحسنات
ان المصنف رحمه الله يقول بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه
وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها بعض المصنفين في
علم البديع وهو قسمان احدهما ما يتعلق بالحالة والثاني ما لا بأس بذكره
وهذا مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها مما ذكر في الخاتمة فقد
صرح هناك بان الخاتمة داخلة في بعض الاشياء التي كانت باقية من الفن
الثالث وهذا ما قال كما تبين هناك اي في الفن الثالث **قوله** فعرفه
تعريف العهد ليكون اشارة الى ما سبق والكلام في كيفية العهد والاشارة
سيجيء في مطلع الفن الاول ان شاء الله التوفيق والالهام **قوله** مقدمة
بكسر الدال بمعنى متقدمة كما يقال وجه بمعنى توجه وتبين بمعنى تبين ونكب بمعنى
تنكب كذا ذكره الامام المرزوقي رحمه الله ثم قال وعلى هذا قولهم مقدمة
الجيش ثم قال وفتح الدال ايضا جائز **قوله** ماخوذة من مقدمة الجيش يحتمل
وجوها احدها ان يراد بالاخذ النقل بل الاخذ بطريق النقل منها لمناسبة
فيكون لفظ المقدمة حقيقة عرفية في مقدمة الكتاب ومقدمة العلم وثانيها
ان يراد به الاخذ بطريق الاستعارة من المقدمة التي وضعت لمقدمة الجيش
فيكون مجازا وثالثها ان يراد بالاخذ الاشتراك في النقل عن معنى آخر وتحقيقه
ان المقدمة في الاصل صفة موصوف مقدر اطلقت على الطائفة المتقدمة
من الكلام فالثاني النقل من الوصفية الى الاسمية اولا **قوله** من قدم بمعنى تقدم

[illegible]

كما ذكرنا ولو جعل من قوم المتعرى كان المفعول مقدرا والمسند الى السبب مجازا
فكان من هذه الطائفة لاشتمالها على جهة التقدم وسببه تقدم نفسها او العالم بها
على من جهل بها قوله ما يتوقف عليه مسائله اعترض عليه بانه صرح ههنا بتوقف
المسائل على هذه الثلثة مع انه نفى التوقف عنها في شرح الرسالة الشمسية و
وجوابه ظاهر لان القول بالتوقف انما هو كلام القوم والنفي مبنى على
زعمه فلا تنافي والى هذا رمز بقوله وبما له قوله ومقدمة الكتاب لطائفة
تصريح بان مقدمة الكتاب هي الالفاظ لا محالة ومقدمة العلم هي المعاني
فبينهما تباين كلي فيتوجه الاشكال على قوله في شرح الرسالة الشمسية ومقدمة
الكتاب ههنا امور ثلثة بان هذه الثلثة مقدمة للعلم فكيف صح حملها
على مقدمة الكتاب التي هي الالفاظ والعبارات ونحن نقول المضاف مقدر
واذا لا بد من التقدير فتقليل الحذف مع اندفاع المحذور بقوله ومقدمة
الكتاب ههنا امور ثلثة اولى من تكثيره مع ورود المحذور عليه وتحقيق المقام
ان الاشكال انما نشأ من جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ ويلزم
الحذف ح في التعريف في موضعين فضعا احدهما قوله لارتباط
لها اي بمعاني تلك الطائفة اذ المقاصد والمسائل انما يرتبط بمعاني
تلك الالفاظ لا بها انفسها اذ لا معنى له وثانيهما قوله سواء توقف عليها
المقصود ام لا اي على معاني تلك الطائفة والآخر قوله وانتفاع لها فيه
ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني
طائفة اولى وح فضميرها وعليها راجع اليها فالتحقيق عندي ان مقدمة
الكتاب هي المعاني المخصوصة التي يرتبط بها المعاني المقصودة ارتباطا
نافعا ومقدمة العلم ايضا عبارة المعاني الا ان مقدمة الكتاب اعم لانها
غير مشروطة بالتوقف واليه الاشارة بقوله سواء توقف عليها المقصود
ام لا بخلاف مقدمة العلم فانه يتوقف عليها المسائل البتة وح ظهر اندفاع
الاشكال ههنا ظهورا جليا فان اي هذا الاعم متحققة ههنا في ضمن هذا
الاخص كما يقال الانسان ههنا زيد فان قيل بل الواجب ان يجعل مقدمة الكتاب
الالفاظ لانه رحمه الله بنى على ذلك دفع الاشكال الآتي وهو اشكال
الظرفية في قولهم مقدمة في حد العلم وغايته وغرضه وموضوعه وجعل العينية زعما
منهم فلولا انها الفاظ وعبارات لما صح ذلك والا لزم كون الشيء ظرفا
لنفسه قلنا ممنوع اذ يجوز ان يكون الظرف هو الخاص الاخص والمظروف

هو الاعم

٣٦

هو الاعم وكون الخاص ظرفا للعام الكلي مما لا يخفى صحته لا يقال الظاهر من قولهم مقدمة
الكتاب ان الاضافة بملابسة الجزئية والكتاب هو الالفاظ والعبارات
فيكون المقدمة ايضا الفاظا لا معاني لانا نقول مبنى الاضافة هو نفع التوقف
في الشروع في المقاصد ولو سلم فهذا من باب تسمية الدال باسم المدلول لان
المقدمة في التحقيق هي المعاني ومحل الارتباط بالحقيقة هو مدلولات تلك
الالفاظ والعبارات الا انهم لما سموها باسم المعاني اضافوها الى الكتاب تنبيها
على المخالفة من الجهة المذكورة فان قيل جميع ذلك حسن والصحيح الا ان مقدمة
الكتاب بالمعنى المذكور اصطلاح جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم
من اطلاقاتهم ولهذا قال بعض المحققين من اصحاب الحواشي ههنا انه
اختراع من عند نفسه لا يساعده نقل ولا يؤيده عقل قلنا هذا توهم نشأ
من جانب هذا المحقق ومنشأه شغفه بالرد والاعتراض على الشارح
المحقق رحمه الله ولعلنا نورد ههنا مقدمة ينجلي بها ظلمات الشبهة
ويظهر بها كاشف فساد توهمه عقلا ونقلا فنقول وبالله التوفيق
قد جرت عادة اصحاب التصنيف وارباب التأليف انهم يتعقلون اولا
المقصود طائفة من المعاني ويعبرون عنها بالفاظ وعبارات مخصوصة
ويصدرون مقاصدهم بقريب من المدلولات تدل عليها بعبارات دالة على تلك
المعاني ويسمون تلك المعاني مقدمة الكتاب كما يسمون جميع من الالفاظ والمعاني
المخصوصة المدلولة بعبارات مخصوصة فنام الكتاب وقسما منه وفصلا ذكرا
ومقصدا وموقفا الى غير ذلك من العبارات على حسب تفاوت المقامات فهذه امور
جلية متعلقة بجعل الجاعل ومرتبط باعتبار المعتبر وفي اطلاق كل منها على ما يراد
لا حاجة الى نقل او سماع سواء كان المطلق عليه الفاظا او معاني او الفاظا
ومعاني على حسب قصد المتكلم وارادة الا فقط فيطلب النقل والسماع في
مثل تطلب النقل والسماع في افراد المفردات والطلاق ضارب زيد على غلام
عمرو ونحو ذلك من احاد الالفاظ ولا يقول به عاقل فضلا عن فاضل هذا
ما يتعلق بجانب الدراية في ذلك واما ما يتعلق بجانب الرواية فتفصيله
انه قد صرح بذلك جار الله في الفائق فقال في كتاب الهمزة مع الدال
المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل
شيء فقيل مقدمة الكتاب ومقدمة الكلام وفتح الدال خلف وفي المغرب
قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وقد نص على ذلك الامام

النووى رحمه الله فى شرح الوجيز للامام حجة الاسلام اذ خلاهما الله تع دار السلام
وبالجملة يحمى تتبع الكتب المشتهرة احاطه به علماً نعم كل ما حصل به الارتباط لا يلزم ان
يكون معرفة الكتاب بل ليس معنون الخبر الا ان الترتيب الذى مرجعه امام المقصود
لاجل الارتباط والارتباط حاصل فيه مقدمة الكتاب والحاصل انه ليس مجرد حصول
الارتباط مقتضيا لان يكون مقدمة الكتاب بل هى ما فيه الارتباط بشرط
التقدم فيكون التعريف مانعا **قوله** لارتباط له اى للمقصود بها اى بتلك
الطائفة بل بمعانى تلك الطائفة وانتفاع بها اى بتلك الطائفة فيه
اى فى المقصود فيما وقع فى بعض النسخ وانتفاع لها باللام فى الف للرواية
والدراية وقد يجاب بان الانتفاع كما يجى لازما ومعناه بالفارسية
سود بردن كما فى قولهم انتفع فلان بعلمه متعديا يجى ايضا بمعنى النفع
ومعناه سود رسانيدن يشهد له كتب اللغة فالمعنى ونفع حاصل لها
ثابت فى المقصود **قوله** اشكل عليهم امران يريد انهم لما لم يميزوا
بين المعنيين ولم يفرقوا بين المقدمتين فاعتقدوا ان احديهما عين
الاخرى ونقلوا من هذه الجهة فى اشكالين وتحيروا عنهما تحير التوقيع
فلا جرم تشبثوا بكل حشيش وتقرير الاشكال الاول على طبق ما فى الكتاب
ان المصنف رحمه الله جعل ما فى هذه المقدمة مقدمة العلم ومقدمة العلم هى
ما يتوقف عليه مسائل ذلك العلم وهذه الامور المذكورة ليست بهذه
المثابة بل وجد من السكاكى ما يدل على عدم التوقف فقط حيث ذكره
فى اخر المعانى والبيان فوقع الاحتياج الى طلب التوقف بل طلب
التوفيق وتقرير التفصى على ما ذهب اليه هولاء ان هذه الامور موقوف
عليها لمن حاول ان يقع شروعه على وجه البصيرة والا فلا فى نزع اشكال
التوقف وظاهر حل اشكال التوفيق وتقرير الاشكال الثانى ان هذه
الثلثة مقدمة العلم وقد اشتهر فيما بينهم ان المقدمة فى بيان حد العلم
والغرض منه وموضوعه فيلزم كون الشيء ظرفا لنفسه وتقرير التفصى على
ما صرح به الموذنى فى شرح المفتاح ان فى قولهم فى حد العلم تجريد به
والمعنى ان هذه مقدمة تجرد منها هذه الثلثة وينتج ويستنبط منها
هذا تقرير الاشكالين وتحقيق الدفعين وهو الذى سماه الشارح
المحقق رحمه الله تكلفا واما تحقيق الجواب عن كل منهما على قانون تحقيقه
رحمه الله فهوان المصنف رحمه الله جعل الامور المذكورة ههنا مقدمة

متعديا صح

الكتاب

الكتاب وقد عرفت انها لا يلزم ان يكون موقوفا عليها البتة فوقع الاستغناء
عن ارتكاب مؤنة التكلف واما على القانون الذى مهدناه هناك
فهو انه من قبيل ظرفية الاخص للاعم ولا يخفى صحته على منصفيه واما على
قانون ما ذهب اليه القوم فهو من قبيل ظرفية المعانى للالفاظ والوجدانيات
قوله زعما منهم اشعار بان الجهة منتفية قطعا لما عرفت من ان مقدمة
الكتاب اما اعم او مباين فقوله زعما اما مصدر او حال او مفعول له **قوله**
لا فايدة فى ايراده اى الاطناب من قبيل تعليق المحال بالمحال على نمط
قوله تع لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى يريد انه لا فايدة الا
الاطناب بل ان كان الاطناب فايدة لكن كونه فايدة محال لحصول الفايدة
منها ايضا محال **قوله** تنبيء على الابانة نحو الظهور ثم يتخلل معناها فى الاصل
كذا بينهما على ان هذه الحروف الاصول اعنى الفاء والصاد والحاء
اذا اجتمعت بنحو تجويرها ودارت معناها معنى الابانة والظهور اى التركيب دائر
مع الابانة والظهور ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تع اولئك
هم المفلحون المفلح الفائز بالبغية كانه الذى انفتحت له وجوه الظفر
ولم يستغلق عليه والمفلح بالجيم مثله والتركيب دال على معنى الشق والفتح
وكذلك اخواته فى الفاء والعين نحو فلق وفلذ وبالجملة فهذا مبنى
على القانون المتمهد فى كتب القوم من ان نظام اللغة على جواهر مفردات
الكلم ومادتها ومن اراد الوقوف الاكثر على ذلك فعليه
بالمراجعة الى ما ذكرناه فى حواشى شرح المفتاح لسيد المتاخرين
قدوة المحققين ابى الحسن على الشريف الجرجانى سقاه الله تع سحايب
رضوانه واسكنه اعلى فراديس جنانه فلقد مهدنا هناك بركانه وشيدنا
فيه اركانه وفى الكلام تنبيه على ان الابانة قد جاءت لازمة كما جاءت
متعدية يقال ابان الكلام وابان الكلام **قوله** وخلصت لغته اللغة جمعها
لغات ولغون وثبات واصلها لغى او لغو والهاء عوض والتغاير عبارة
عن الالفاظ الموضوعة للمعنى **قوله** والفصيح اى صرح صرح النبى اذا
عنه واظهره وصرح هو اذا انكشف ومنه صرح الحق وصرح النبى حوالى
بيتى وفى المثل قد بين الصبح لذى عينين وفعل بمعنى فعل واسمع
يقال وجه بمعنى توجه وقدم بمعنى تقدم وبنية بمعنى ثبتة ونكب بمعنى تنكب
كذا ذكره الامام المرزوقى رحمه الله **قوله** يوصف بها المفرد والكلام

وما استبعده من جمع بين الابانة والظهور والاوضح
ان الظهور لازم وان يجى الابانة
متعدية ايضا يستلزم صحة
بنيانه فانه بانها لازمة

الظاهر انه اراد بالمفرد والكلام معناهما الظاهر الخفيف وهذا اشكل
من جهة انه يحتاج منه في بعض ما الف ما ادعى المركب الناقص مع ان الكلام
الفصاحة صفة عامة لا تخفى لبعض الالفاظ فيوقع الاحتياج في ايجاد
نوع تاويل بحرف اللفظ عن الظاهر بحيث يشمل مثل هذه الصورة فذهب
البعض الى التاويل في جانب الكلام فقال اراد بالكلام ما ليس بكلمة
ليعم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من الشعر مشتملا
على اسناد يصح السكوت عليه مع انهم يعدون مثل ذلك كلاما فصيحا
ومثاله قول الشاعر الا ان رأى الاشعري ابي الحسن ، وشيعته في
التشبيه وفي الحسن ، وان كان منسوبا الى الجبل عن قلبي ، برأي حقيقة
بالكافل في عالمي ، فان المصراعات الثلث الاول لا يتم الا
بالمصراع الثالث وهو قوله برأي حقيقي وذهب الشارح المحقق رحمه الله
الى التاويل في المفرد بان المراد به ما ليس بكلام بقرينة مقابلة بالكلام
وان كان مشتركا بينه وبين ما ليس بمركب وما ليس بمعنى ولا يخرج
وزيف الاول بانا لا نسلم انهم يطلقون على مثل هذا المركب الكلام
الفصيح فانه لا يساعده نقل عنهم ولا دل عليه كتب من كتبهم و
اتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات
على ان الحق انه داخل في المفرد بهذا الكلام وفيه بحث من وجوه
الاول ان التاويل في جانب المفرد دون الكلام فيه لا يحرج
احدها انه يلزم ان لا يستقيم قول المصنف رحمه الله والبلاغة يوصف
بها الاخيران فقط للقطع بجواز اتصاف مثل هذا المركب الناقص
بالمطابقة ومصداق ذلك ما روي ان القاضي عبد الجبار الهمداني
دخل على صاحب ابن عباد وعنده الاستاد ابو اسحق الاسفرايني رحمه الله
فلما رأى الاستاد قال سبحان من تنزه عن الفحشاء فقال الاستاد على
الفور سبحان من لا يجري في ملكه الا ما يشاء ولا شك ان كلمة من في الموضعين
موصولة والموصول مع صلته مركب تقييدي وقد حصل فيه المطابقة
لمقتضى الحال كما ترى وبالجملة فالكلام في الجواز ولا في الكثرة فيلزم
ان يكون بليغا مع ان اللازم من كلام المصنف رحمه الله انه لا يوصف
مثل هذا المركب بالبلاغة فان قيل اتصاف مثل هذا المركب بالبلاغة
ممنوع قلنا قد اعترف الشارح المحقق رحمه الله بذلك حيث قال وتفصيل

بيان البلاغة

عدم وصف المفرد بالبلاغة باعتبار المطابقة وهي لا تتحقق في المفرد وهم لا ذلك انما
هو في بلاغة الكلام والمتكلم ولعل تحقيق هناك بهذا الكلام زيادة تحقيق ان شاء الله
التوفيق الالهي على انه يلزم في بطلان التاويل في جانب الكلام ايضا مع ان
القوم ذهبوا اليه وهو الحق وثانيهما ان البيت غير المشتمل على الاسناد كالبيت المذكور
مثلا قد يشتمل على اسباب الاخلال بفصاحة الكلام كالتنافر والتعقيد وضعف
التاليف مع ان تعريف فصاحة المفرد صادق عليه وفيه بحث اذ التعقيد كون
الكلام بحيث لا يظهر معناه بسهولة لاجل من الخلل النظمي او الانتقال وضعف
التاليف كون الكلام بحيث يكون تاليف اجزائه على خلاف القانون النحوي
المشهور فكيف يجري التعقيد وضعف التاليف في مثل هذا المركب اللهم
الا ان يراد بالكلام ههنا ايضا المركب مطلقا على ما سبق فيتجه جوابا بهما فيه
الثاني انه قد ثبت منهم اطلاق الكلام على مثل هذا المركب الا ترى انهم
عرفوا الشعر فقالوا هو كلام موزون مقفى وزاد بعضهم على هذا فقالوا
الشعر كلام موزون مقفى على سبيل القصد وهم قد اطبقوا على ان البيت الاول
اعني الا ان رأى الاشعري اه شعر فيكون كلاما فلا وجه لمنع اطلاق الكلام
عليه وما وقع في عبارة بعضهم من ان الشعر لفظ دال على معنى موزون مقفى
فلا يقدح في ذلك هذا ومنهم من فسر المفرد ههنا بما لا يدل جزء لفظه على جزء
معناه فيتناول الاعلام مثل عبد الله وتأبط شرا وذري حبا فاعترض عليه
بعض الافاضل بان هذا المفرد قد يشتمل على تنافر الكلمات كما اذا جعل امره
امرحه مثلا علما لشخص فيجب على المصنف ان ذكر قيد آخر وهو الخلوص عن تنافر
الكلمات في تعريف فصاحة المفرد او التزام فصاحة مثله ولا ريب في
بطلانه ثم اجاب عنه بوجهين الاول انه اراد بالمفرد الكلمة المفسرة باللفظة
على ما ذكر في المفصل وتاء اللفظة يخرج الاعلام المركبة عن حد الكلمة الثاني
ان المعتبر في امر الفصاحة هو الاصل وهذه الاعلام مركبة في الاصل بلا شبهة واقول
لا الشبهة بشيء ولا الجواب والله هو الموفق للصواب اما الشبهة فبما ذكر
فليست بشيء لان مثل ذلك يخرج بقيد تنافر الحروف للقطع بان كل كلمة من
بمنزلة حرف الكلمة لان اللفظ على صورة مثلا امرحه الثاني بمنزلة
الشيء في مستشزرات فلا ينتقض به التعريف واما الجواب الاول ففساده
ظاهر للقطع بان النحاة كلهم متفقون على ان مثل هذه الاعلام المركبة كلمة فافهم
واما الجواب الثاني ففساده اظهر لانه يلزم ح ان يوجد كلمة صحيحة لغة وعند

ابل الغريبة مع عدم كونها منفردا ولا كلاما في الحال فثبت ما قلنا قوله يقال كلمة فصيحة
ينبغي ان يراد بالكلمة ههنا ما اراد بالمفرد وهو المعنى الاعم المتناول للمركب
الناقص وغيره على ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله قوله وقصيدة فصيحة
في الاساس اصلها من القصيد بمعنى المخ السمين فسموه به كما يستعار السمين للكلام
الجزل الفصيح والغث للرديء منه ومنهم من يقول القصيدة فعيلة بمعنى مفعول
اذ الشاعر يقصده لتجويده وتنقيحه قوله يقال كاتب فصيح اه الكتابة يقال لانشاء
النثر والشعر لانشاء النظم قوله ولم يسمع كلمة بليغة قد مر انه اراد بالكلمة
المعنى الاعم على ما ذهب اليه ذلك اعني عدم توصيف المفرد بالبلاغة
مبني على ان البلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي غير متحققة في المفرد وذهب
الشارح المحقق رحمه الله الى ان هذا التعليل فاسد لان ذلك انما هو في بلاغة
الكلام والمتكلم بمعنى ان البلاغة وان كانت باعتبار المطابقة الا ان ذلك
انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ومن ههنا يعرف ان المفرد لو كان محلا
لتحقق المطابقة لكانت البلاغة ايضا حاصلة فيه لكنه ليس بمحل له فلا بلاغة
فيه قلت فيه تأمل واجيب بان مراده ان البلاغة عند العرب ليست الا تلك
فصح التعليل بانتفائها في المفرد فيرجع ما ذكره من التعليل الى عدم سماع
وصف العرب ومنهم من اجاب عن ذلك بان كون البلاغة بهذا الاعتبار
انما عرف بما في الكتب المدونة في هذا الفن حيث اخذوا هذا
الاعتبار في تعريف بلاغة الكلام والمتكلم دون تعريف مطلق البلاغة
ولم يثبت من العرب اخذ هذا الاعتبار في تعريف مطلق البلاغة قوله
جاريا على القوانين اراد القوانين النحوية والصرفية واللغوية لا قوانين
علم البلاغة قوله كثير الاستعمال اشارة الى انه يكفي في الفصاحة مجرد كثرة
الاستعمال ولا حاجة الى كون اللفظ ادور واكثر على ما يشعر به ظاهر عبارة
المفتاح والايضاح فان قيل اعتبر هنا كون اللفظ كثير الاستعمال واعتبر
السكاكي كونه ادور على السنتهم وان يكون استعمالهم له اكثر واعتبر
المصنف رحمه الله في هذين الاخيرين كون استعمال هذا اللفظ كثيرا او اكثر على ما
في التوفيق قلنا لم يريدوا بالادور والاكثر ان يتحقق في مقابلة هذه الكلمة كلمة دائرة
اكثر بل المراد كثرة دورانها فيما بينهم وجريانها على السنتهم واما المصنف
رحمه الله فقد ذهب الى ان ما ليس له لفظ مرادف او لفظا كالمرادف فيشترط
فيه كونه كثير الاستعمال وما له ذلك يشترط فيه كون استعماله اكثر منه وفيه نظر

اذ المرادف المساوي في الاستعمال لمرادفه فصيح بل المرادف الذي هو اقل استعمالا
من المرادف الآخر فصيح اذا كان كثير الاستعمال في نفسه ومن ههنا يعرف ان التمثيل
اعني تمثيل حال المرادف واستعماله اكثر منه بالسيف والخنشليل فاسد اذ لا حصر
لتجريد اسم التفضيل هنا لانه مستعمل نص لانه قال او اكثر من استعمالهم ما بمعناها
ولانه مخلص للتكرار فليتأمل قوله وكذا قولهم اه وجه الشارح على ما بينه الشارح المحقق
رحمه الله ان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة صفة وجودية والخلوص
عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما
استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ثم قال وتحقيق
الكلام ان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق
ما خذها كالنطق والضحك الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك
والماشي فانه يصح المشي حركة مخصوصة وما نحن فيه ليس من هذا القبيل هذا كلامه
وقد تصدى بعض الحذاق من اصحاب الحواشي لرده وتزييفه بوجهين الاول
ان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير الفصاحة بالخلوص لامتناع تعريف الشيء
بما ليس محمولا عليه على ما هو المشهور في السنة القوم ودعوى الادعاء وقصد
المبالغة مما لا يلتفت اليه في التعريفات الثاني ان كون الفصاحة صفة
وجودية والخلوص عدميا لا يقتضي عدم صحة حمل الخلوص عليها لجواز صدق
العدميات على الوجوديات كقولهم البياض لا سواد على ان كون
الفصاحة صفة وجودية ممنوع بل كونها عندهم عبارة عن الخلوص المذكور
انسب بالمعنى اللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذ رغوته وذهب لباؤه وفصح
الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة والاستدلال بكون
الفصاحة عندهم جريان اللفظ على القوانين غير تام لان كونه حقيقة فيه
عندهم ممنوع فكيف وان السكاكي جعل ذلك من علامات الفصاحة الراجعة
الى اللفظ وقال المصنف رحمه الله ثم علامة كون الكلمة فصيحة ان يكون استعمال
العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا او اكثر من استعمالهم ما بمعناها وفيه نظر من وجوه الاول
ان ما ذكر من حديث اقتضاء التوجيه المذكور عدم صحة التفسير المذكور كلام لا
معنى له لانه بعد ما بين وجه الاستقامة في الجملة بطريق الادعاء والمبالغة ليس
لهذا الكلام كثير معنى فان قيل مبنى الاستقامة على دعوى الادعاء والمبالغة
فقد رده بانه مما لا يلتفت اليه في التعريفات توجه هذا الاعتراض
قلنا انتفاء طريق خاص في الحكم المعطل لا يوجب انتفاء مطلق لجواز

ان يكون ثابتا بطريق آخر وتحقيقه ان المدعى ليس ان الاستقامة مبنية على هذا
السبب البتة وان وجهها منحصر فيه منتف عن غيره بل المقصود ان هذا جهة تصلح
وجها للاستقامة في الجملة فح اريد ان هذا باطل لبطلان مبناه فنقول
بخصوصه فهذا باطل لوجهين احدهما ان بطلان خصوصية هذا المبنى لا يوجب
بطلان المدعى مطلقا لما عرفت وثانيهما ان هذا مما لا يلتفت اليه في التعريفات عند
الادباء وان لم يلتفت اليه ارباب المعقول فان الادباء كثيرا ما تسامحوا
في الحدود والتعريفات اكتفاء بمجرد افادة تصور المعرف في الجملة ولا يكاد
يعولون على الشروط المنطقية ولا التدقيقات الفلسفية وقد تبث دعوى الادعاء
والمبالغة في المعنى راجع الى هذا والحاصل انه ان اريد ان هذا باطل لبطلان
مبناه فبطلان الثاني ممنوع لما عرفت ولو سلم فبطلان الاول ممنوع
لما مر آنفا ان ما ذكره من جواز حمل العدمي على الوجودي والتمسك بقولهم
البياض لا سواد غير سديد اذ من العدميات ما يجوز ومنها ما لا يجوز
وتحقيق ذلك موقوف على تفصيل ذكره القوم وهو ان العدمي ضربان الاول
ان يكون مشتقا كالاعمى ولا كلام في صحة حمله على الوجودي كزيد مثلا فيقال
زيد اعمى الثاني ان يكون مبدأ المشتق وهو ايضا قسمان احدهما ان
يكون عدم عدمي آخر كعدم العمى مثلا وهذا القسم ايضا يصح حمله على الوجودي
سواء عبر عنه بمثل اللااعمى او عدم العمى بناء على ما اشتهر عنهم من صدق
عدم العدم على الوجود وثانيهما ان يكون عدم وجودي كعدم السواد
مثلا وهذا القسم ايضا يصح حمله على الوجودي لكن بشرطين احدهما ان
يعبر عنه بمثل اللاسواد وثانيهما ان يراد به انه شيء ليس بسواد واما اذا قيل
البياض عدم السواد لا بهذين المعنيين فلا صحة لهذا الكلام وما نحن فيه من هذا
القبيل اذ المعنى ان الفصاحة عدم هذه الاشياء المذكورة في الكلمة وانتفاء ها
فنقول لو اريد به ان الفصاحة شيء اي وصف للكلمة يشتمل في الجملة على انتفاء هذه الاشياء
لكان له صحة الآن هذا لا يخرج عن كونه تسامحا وتجوزا ووجه آخر لتعريف يصلح وجها
للاستقامة في الجملة. الثالث ان الخلوص بالمعنى اللغوي غير مختار فيما نحن فيه لان
لان تحقق الخلوص في الجريان وكثرة الدوران ~~تعليل التفسير وتسهيل تعليل لقوله تسامح~~
كاف في اعتبار المعنى اللغوي في الاصطلاح بقي هنا امران الاول منع الفرض
كون الفصاحة صفة وجودية ومنع الاستدلال بانها جريان اللفظ بان كونها صفة
فيه ممنوع الثاني تفريع المفتاح والايضاح بان الدوران والجريان علامة الفصاحة لا نفسها

والجواب

حاصل الوجه الاول منع الملازمة وحاصل الثاني منع بطلان اللازم ... فبطلان ان الدليل ممنوع ... تنبيه

قوله لما مر اشارة الى ما سبق من ان انتفاء طريق حاصل للوجوب ... انتفاء ما يوجب ... على الاطلاق

كما يقال البصر عدم العمى او البصر هو اللااعمى

والجواب عن كلا الامرين حرف واحد وهو ان مبنى الامر هنا على اعتبار الظاهر مما يشعر به اطلاقاتهم
واعتباراتهم لا على القطع والجزم بذلك بحيث لا يسع احتمال الخلاف وح فلا معنى للمنع
اصلا وظهر وجه حمل الجريان على حقيقتها على ما نطق به المفتاح والايضاح فان ذلك مبني
على انه لما كان هذا غير مقطوع به كان ذلك اعني الدوران يحتمل الوجهين فان نظر
الى الظاهر فالامر ما ذكره الشارح المحقق رحمه الله وان نظر الى الحقيقة فالامر ما نطق به المفتاح
والايضاح فليتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام وبما ذهبنا اليه اضمحلت
سهام الاوهام قوله لكونه لازما تعليل للتفسير وتسهيل تعليل لقوله تسامح والاوجه
ان الاول تعليل للتسامح والثاني تعليل للتعليل بملاحظة التعليل الاول بمعنى ان التسامح
المبني على التفسير باللازم سببه وحكمته تسهيل الامر على الطالب وهذا مبني على ما تقرر
عندهم من ان معرفة الشيء باللازم الواضح اللزوم اسهل من معرفة حقيقته سواء
كانت حقيقته اعتبارية او لم يكن قوله نظرا الى الظاهر اي ظاهر ما يشعر به اطلاقاتهم
واعتباراتهم وفيه تنبيه على انه لا جزم بذلك لان هذا امر يشعر به ظاهر الامر والا فقد
يحتمل ان يكون لها ماهية وراء ذلك بحيث تتناول التفسير ففي هذا رمز
الى التعريض بالمصنف رحمه الله حيث جزم به كما صرح بذلك فليتأمل قوله وح لا يتوجه
الاعتراض اه اشارة الى اعتراض اورده خطيب اليمن على المصنف رحمه الله حال
حيوته وحاصل الاعتراض ان هذا التفسير فاسد لانه ان كان منقولا منهم فلم يصح
قوله في الايضاح اجد في كلام الناس اه ولو لم يلزم تفسير الالفاظ ومعرفة اللغات
بالرأي ولا يخفى بطلانه اذ لا طريق لمعرفة اللغات الا الوضع والاستعمال والنقل
عن اربابها مع انهم مع ذلك ربما يحتاجون الى اقامة الشاهد من كلام العرب
واجاب المصنف رحمه الله عن ذلك وكتب اليه ان المراد بقولي في الايضاح لم اجد
في كلام الناس المعهودين كالشيخ عبد القاهر والسكاكي وعدم الوجدان في الناس ح
كلامهما لا يستلزم عدم الوجدان مطلقا بقي هنا اشكال وهو ان عبارة الايضاح
بلفظ الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيها ما يبلغني منها ما يصلح
لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما
المتكلم هذا كلامه ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف كل منهما بهذا الوجه
لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا كما لم يكن مفهوما منه بطريق التصريح
وح فقد تقوى الاشكال على توجيه الشارح المحقق رحمه الله لانه اذا كان ذلك وجها
مأخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي
الاشارة بل التصريح كما ... اذا لم يتيسر في مقابلة التصريح فالمراد هنا الخفي
للتقابل المراد بالاشارة صح

الاتم لانا نقول الاشارة ههنا في مقابل التفريع على مقتضى توجيه الشارح لان المعنى
لم اجد ما يصلح حرزا ولا ما يشير فعلى هذا انجب الحصر اي توجيه المصنف رحمه الله بطريق
الاضطرار من ان المراد بالناس الناس المعهودون وعدم الوجدان بعينه
في كل منهم لا يوجب عدم الوجدان في كلام القوم فظهر بذلك اندفاع الاشكال
وبعض من تصدى لشرح الايضاح لم ينبه لذلك في اول الجمع بين الامرين اعني
الاشارة والاخذ من اطلاقاتهم واعتباراتهم ولا يخفى على المتأمل ما فساده
وانه يمتنع صوابه وسداده قوله الكائنة في المفرد ظاهره يشعر بانه جعل الظرف
صفة وقدر معرفة فورد عليه ان الظرف لا دلالة على تعرف متعلقه فتقديره معرفا تقدير
امر لا دليل عليه وكذا يلزم ح حذف الموصول مع بعض الصلة وهو ممتنع في السعة
فاجاب عنه الشارح المحقق رحمه الله بان الظرف حال من المبتدا على تجويز بعض الى
النحاة وقوله الكائنة تقرير لحاصل المعنى لا تقدير للتلفظ وبيان للاعراب وان
الظرف ليس لغوا وتنبيه على ان الحال عن المبتدا في حكم الصفة وذهب بعض
المحققين من اصحاب الحواشي الى ان الظرف لغو متعلق بالفصاحة وان لم يقصد
معناه المصدري ههنا لما ذكروا من ان نحو الفقهية والبناء والحديث والحرز يجوز
اعمالها في الظروف خاصة وان لم يقصد الى معانيها المصدرية والسر فيه
تكفي معانيها الحصول والكون ومنهم من يذهب الى انه متعلق بالفصاحة لكن
لا باعتبار الاصل اذ الفصاحة وان نقلت عن المعنى المصدري الا انها استعملت
ههنا في معنى آخر مصدري وهو خلوص اللفظ عن كذا او كونه جاريا على كذا ومنهم
من يذهب الى انه متعلق بالفصاحة لا فيها بما تسمى فصاحة او بما يطلق عليه
ذلك ويجوز ان يكون متعلقا بالنسبة المستفادة من الجملة هذا ما ذكره جماعة من
الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول والكل ضعيف والذي يقتضيه الرأي الثاقب
ويرتضيه الفكر الصائب ان يجعل الظرف وصفا للفصاحة لفظا ومعنى والقول بانه
حال عن المبتدا لفظا ووصف له معنى غير نافع جدا للقطع بان المقصود فصاحة
المفرد كذا لا الفصاحة المفرد كذا لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان ماله
الى الوصف وتحقيق ذلك ان اللام في الفصاحة اشارة الى ما سبق وذلك لانه
لما ذكر ان الفصاحة يوصف بها المفرد ويوصف بها الكلام ويوصف بها المتكلم
خرج هناك اقسام ثلثة احدها فصاحة المفرد وثانيها فصاحة الكلام وثالثها
فصاحة المتكلم فبعد الفراغ من التقسيم اذا قال الفصاحة في المفرد لا يتبادر الذهن
منه الا الى المعنى الذي دل عليه التقسيم بالطابع المفهوم منه ولفظ التي ايضا قرينة مشعرة

متعلق صح

بهذا المعنى

قوله لا دلالة [illegible] الدالين لا [illegible] الا على [illegible]
وايضا [illegible] فان [illegible]
الا [illegible] الا الاسماء
لا [illegible] الا ان دلالتها لا تتخطى [illegible]
فاذا اريد [illegible] احتيج الى دلالة اخرى

بهذا المعنى وهذا المعنى لا يتيسر الا بجعل الظرف وصفا لفظا ايضا كما يجعل وصفا معنى
فلهذه النكتة نذهب نحن الى انه وصف لفظا ومعنى وطريق هذا ان يقدر متعلقه
معرفا باللام في الدرجة الثانية يعني يقدر اولا متعلقه منكرا اذ لا دلالة للظرف
على ازيد منه ثم يعتبر تقدير اللام ثانيا فقوله الكائنة مبني على اعتبار التدريج فيجوز ان
يجعل المنكر وصفا للمعرف بحذف اللام ونيته كما يجوز ان يجعل المعرف حالا بطرح
اللام بل لما جاز ذلك اعني جعل المنكر وصفا للمعرف بنية اللام في مثل قولهم ما يحسن
بالرجل خير منك وقولهم ما يحسن بالرجل مثلك مع وجود المانع من ظاهره على ما
مر جوابه جاز ما نحن فيه بل جوازه مع عدم المانع اولى على انا لا نقول ولا يخفى ان الكائن
من قبيل المؤمن والكافر فاللام فيه حرف بعد تعريف قطعا لا اسم موصول كما سيجي
في آخر احوال المسند اليه ان من يذهب الى ان عامل الظرف اسم الفاعل يذهب الى
ان اسم الفاعل بمعنى الثبوت دون التجدد والحدوث فليس فيه حذف الموصول مع بعض
الصلة فان قيل فاذا كان المراد ما ذكر فما وجه العدول الى المذكور قلنا فيه
ارشاد الى ان معنى الاضافة في قولهم فصاحة المفرد على ان الكائن ظرف الا في نحو قولهم
ضرب اليوم اذ الفصاحة امر متحقق ثابت فيها واما وجه الضعف فيما ذهبوا
اليه فقد لاح بعضه من التحقيق المذكور واما الاعتراض بما ذكر من انه لا دلالة للظرف
على تعرف متعلقه فتقديره معرفا تقدير امر لا دليل عليه فقد ظهر فساده اذ التعرف
لم يجعل مدلول الظرف حتى يرد عليه انه لا دلالة له عليه بل هو مستفاد من المقام بقرينة
سياق الكلام وقد سبق ان الحذف تدريجي لا دفعي على ما سبق مثله في الصلة فالقول
بانه تم الكائن ولزوم حذف الموصول قد تبين فساده واما جعله حالا عن المبتدا
مع انه مذهب ضعيف في النحو فقد عرفت انه لا يساعده جانب المعنى وكذا جعله
لغوا متعلقا بالفصاحة واما جعله ظرفا للنسبة ففيه حزازة لمكان تقييد الخلوص
بالمفرد واضافته اليه مع ان بعضهم منعوه في مثله فيحتاج الى نوع تمحل يتم به
المقصود قوله ح لو جرد الخ اشارة الى تقرير ان الواو الى ان المعنى على عموم الخبر
النفي وان كان ظاهر اللفظ حشوا بنفي العموم لما تقرر ان الواو اذا وقع في خبر
النفي فهو لنفي العموم لانها للجمع والنفي واحد كاف في نفي المجموع الا ان يكون
هناك قرينة حالية او مقالية على انها لعموم النفي واو على عكس ذلك وقد نبهناك
عليه قوله ثقلها ح بتحريك القاف لا بتسكينها فان الاول مصدر والثاني معناه الحاصل
بالمصدر وفي الصحاح الثقل واحد الاثقال يقال مثل حمل واحمال ومنه قولهم
اعطه ثقله اي وزنه وقوله تع واخرجت الارض اثقالها اراد به اجساد بني آدم

قوله [illegible] الذي [illegible] الاولى ان يجعل الاضافة [illegible]
[illegible]

قوله منحاج متفرع على الجموع التي هي
الحرارة ومنع البعض
فليتأمل منه

علي ما قال او الثقل ضد الخفة تقول منه ثقل الشي ثقلا مثل صغر صغرا فهو ثقيل والثقل بالتحريك متاع المسافر والثقلان الانس والجن قوله نحو الاعجمي بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها ما بينت اسود قوله دمث ما دون ذكرناه والمصنف رحمه الله قد اشار اليه بالتمثيل نحو مستشزر ولم يلتفت الى الاول لان هذا القسم كالحل محلا بالفصاحة كان الاول اولى بالاخلال علي ما لا يخفى قوله والضمير عايد الى النوع اي النوع الواقع في الكلام السابق عليه وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اي كثير التخلل المتشكل ويروى غدائرها والفرع الجمة الفرع الشعر يزين بحسن المتن الظهر اسود صفة فرع ومثل فاحم اي شديد السواد كالفحم اثيث كثير قوله الى العلى اي الجهات العلى جمع العليا بالكسر الاعلى يصف جمتها بكثرة الشعر فيقول غدائرها او غدائر فرعها مرفوعات او مرتفعات الى الجهات العالية اراد بذلك شدها على الراس بخيوط والعقو السنبلة والمتشكل اي خرجت عن كلها اي قوتها قوله الى العلى اي الجهات العلى جمع العليا تانيث الاعلى يصف جمتها بكثرة الشعر فيقول غدائرها او غدائر فرعها مرفوعات او مرتفعات الى العالي ربيها اراد بذلك شدها على الراس بخيوط قوله تضل العقاص جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل اشارة الى ان العقاص مع كثرتها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتها قيل على ما هو المطلوب من بيان كثرة الشعر قوله ينقسم الى العقاص ومثنى ومرسل فان قيل ما الغدائر التي معناها الذوائب وما العقاص وما المثنى وما المرسل وما حاصل معنى البيت قلنا حاصل معنى هذا الكلام ان الغدائر هي الذوائب والمراد بها الذوائب الصغار وان المثنى هو المفتول الطويل الممتد ومعناه بالتركية دوتا كردن شده والمرسل هو الذي لم يفتل بل ارسل وتمرن الذوائب الصغار اذا اجتمع بعضها مع بعض وشدت بالخيوط صارت عقاصا فكل فرقة من الذوائب المشدودة بخيوط يسمى عقيصة فليس ههنا وراء العقاص والمثنى والمرسل شي فالذوائب هي العقاص بعد ان شدت والمثنى والمرسل هما روس الشعر الباقية فحاصل الكلام ان العقاص لكثرة شعورها صارت بحيث خفيت في ضمن المثنى والمرسل وستر المثنى والمرسل اياها اي تلك العقاص لغاية كثرتها وهذا غاية في المبالغة فهكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه لم تحم حوله لتحقيقه احد من الانام فقوله تضل العقاص اي منها والا وجه ان التعريف الاضافي نعم يعارا الى التقدير في قوله مثنى ومرسل اي منها اي من الغدائر حذفه اعتمادا على وضوح امره قوله والمقصود

الجهورة

الجهورة ما ينحصر جري النفس مع تحركه والمهموسة بخلافها والشديدة ما ينحصر جري صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجري والرخوة بخلافها قوله وهو سهو لان الراء المهملة من الفصاحة المجهورة اه والجواب ان مراد هذا القايل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والراء يعني ان منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والى هذا يرشدك هو الذوق ويرشدك اليه قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل لان انتفاء هذه الحروف المخصوصة فان قيل يجوز ان يكون مراد هذا القايل ان العلة في الثقل هو الهمسية والمجهورية جميعا فعند انتفاء احدهما كما في مستشرف زال الثقل قلنا ان اريد ان العلة هي المجهورية فقط فهو على ما نبه الشارح المحقق رحمه الله وان اريد ان العلة مجموع الامرين فباطل اذ الحق ان الثقل ناش من الاجتماع والحاكم الفيصل في ذلك هو الذوق لا غير وان اريد ان العلة هو الاجتماع وهو الحق فهذا اعتراض ذكرناه على الشارح المحقق رحمه الله في الجواب المذكور الا ان الشارح المحقق رحمه الله بين البطلان على بعض الشقوق وترك بعضها الخ قوله ومن البعيد بالياء وهو من قبيل العطف على معمول عامل واحد لان قوله ومن البعيد عطف على قوله من القريب الخ وقوله ما هو بخلافه اي بخلاف مثل تنافر معطوف على قوله مثل تنافر فهو عطف على معمول شي واحد معمولين الحرفين لكن لا على الطريقة السابقة كما يقول وجدت زيدا في المسجد وفي السوق عمرا وكذا ذكره الشارح المحقق رحمه الله وفي الكلام اشارة الى ان الوجه ليس ما ذكره قوله بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل جعل الكلمة جزءا صريحا وجعل فصاحة الكلمة وصف الجزء وذكر لفظ الكل فالظاهر انه اراد بالكل هذا الجزء وهو الكلام لا محالة فلو اجري الكلام على هذا الظاهر صار مضمونه ان انتفاء فصاحة الجزء الذي هو الكلمة لا يوجب انتفاء الكل الذي هو الكلام وظاهر ان هذا معنى لا ارتباط ولا انتظام له اصلا لا يليق حمل الكلام عليه قطعا بل لا يليق الا المجانين فكيف يحمل كلام هذا القايل عليه فلا بد من صرف الكلام عن ظاهره اما بان يراد بالكل الكل الذي وصف الجزء جزء منه وهو فصاحة الكلام لان فصاحة الكلمة وان كان وصفا للجزء لكنه بنفسه ايضا جزء من الكل الا اخر الذي هو فصاحة الكلام كما اعترف به الشارح المحقق رحمه الله بقوله وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام فههنا كل ان وهما الكلام وفصاحته وجزءان وهما الكلمة وفصاحتها الا ان احد الجزئين كفصاحة الكلمة وقع وصفا للجزء الاخر اي الكلمة نفسها فمن ههنا اشتبه الامر واختلط الكلام واما بان يحمل الكلام على حذف مضاف اي لا يوجب انتفاء وصف الكل وهو الظاهر اللايق بحمل كلام هذا القايل

لان هذا المعنى ايضا وان كان مردودا لكنه كلام بظاهره ينبغي ان يصدر عن فاضل
فان لكل جواد كبوة ولكل عالم هفوة واما ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله من
حمل كلامه عليه فاسد قطعا لان هذا امر لا يقبل عقل ولا يدل عليه كلام هذا القائل
لا بظاهره ولا بخلاف ظاهره على ما قررناه ولا ادري كيف فهم الشارح المحقق رحمه الله
هذا المعنى من كلام هذا القائل مع كونه من اهل اللسان وهذا اعني ما ذهب اليه
من حمل كلامه على حذف مضاف لقرينة وصف الجزء جيد كاين على وفق القانون
واقع على طبق المقصود لان المدعى ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء
وصف الكل يشهد له السوق والسياق بحيث لا مجال لان يتوهم به غيره واما
ما ذهب اليه بعض الافاضل من تلامذة الشارح المحقق رحمه الله من انه ينبغي ان يكون
مقصود المؤيد ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل لكنه سقط
لفظ الوصف عن قلمه او عن قلم الناسخ فمع انه لا حاجة اليه مما لا يخفى عليه وجه
تقرير الرد على هذا القائل على قانون تقرير هذا الفاضل ان يقال ان اراد
بما ذكر من ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل ان ذلك لا يوجب
هذا اصطلاحا في جميع المواضع فهو ممنوع منتفعا ظاهرا لجواز ان يكون وصف
للجزء بحيث يتوقف عليه وصف الكل بان يكون جزءا منه او شرطا له وما نحن فيه
من هذا القبيل اذ وصف الجزء جزء من وصف الكل كما عرفت وان اراد انه انتفاء
قد لا يوجب انتفاءه فمسلم الا انه لا يتم التقريب وان اراد به انه لا يوجبه
من حيثية الوصفين فمسلم لكنه لم لا يجوز ان يكون موجبا من حيثية اخرى وان
اراد انه لا يوجبه من جميع الحيثيات ومن جميع الجهات فظاهر المنع **قوله** وهذا غلط
فاحش اي ما ذكر من انه لا تخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة الخ ومن تاييد المؤيد
غلط وابتداء في تقرير الغلط بتبيين فساد الاول ولما كان ههنا مظنة ان يدفع
هذا بما ذكره المؤيد بادر الى الاشتغال ببيان فساده ودفعه لشدة اتصاله
بما يليه ثم لما كان طريق فساد الاول متعددا عاد اليه فافهم **قوله** لانه ممنوع
لانا لا نسلم ان القران مشتمل على لغة غير عربية والتمسك بوقوع الاستبرق وهو لغة
فارسية وبوقوع القسطاس وهو لغة رومية وبوقوع المشكاة وهو لغة هندية
فاسد لانا لا نسلم ذلك بل هذه كلها لغات عربية لجواز توافق اللغات بل الاصل التوافق
ولما كان فيه ضعف ظاهر لانه روي عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما رضي الله عنهم وقوع
غير العربي في القران وقد ثبت اتفاق النحاة على وجود العجمة في ابرهيم ونوح
بادر الى التنزل بقوله ولو سلم اي لو سلم اشتمال القران على لغة غير عربية فلا نسلم ان

ربع كم

على انه جعل فصاحة الكلمة
وصفا لجزء فصاحة الكلام مجموع

رحمه الله

اي وقيل انه يتوقف عليه
وصف الكل انتهى
منه

قوله وما كان ههنا اه اشارة الى بيان
فساد الاول وسط بيان فساده والتاييد بجا جاب
ببيان العدد وذلك اراده لهذا الاعتبار كان نعم مستبعدا فلينابل منه

معنى كونه عربيا ان جميع اللغات الواقعة فيه عربية بل معناه انه عربي النظم والاسلوب
وكونه بهذا الطريق لا يمنع وقوع لغة غير عربية فيه ولو سلم انه ليس عربي النظم والاسلوب
نقول فهو من باب التغليب ثم لما كان ههنا مظنة ان يقال واذ جوزتم التغليب
فيه فليجوز في توصيف الكلام بالفصاحة سارع الى الجواب عنه بان التغليب
لا يمكن اعتباره ههنا لاطباقهم على ان فصاحة الكلمة جزء من مفهوم فصاحة الكلام
فلا مساغ للتغليب بخلاف كونه عربيا فانه ليس بهذه المثابة ولما كان فيه ضعف ظاهر
وهو ان يقال اشتراطهم فصاحة الكلمات انما هو في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام
او المركب مطلقا ولا كلام فيه انما الكلام فيما اذا كان عدة من افراده الكلام
مسماة باسم خاص كالسورة او القران فهل يشترط في اتصاف هذه الجملة
بالفصاحة فصاحة كل كلام او كل كلمة منه ام لا والحق ان اتصاف المجموع بوصف
لا يتوقف الا الا اتصاف كل جزء منه وان اشتراطهم عن هذا المراد واصل وانه يصح ان يقال
رايت البيت وان لم تر الا بعضه فجعلت الكل مرئيا برؤية بعضه ولو تدبرت في
المحاورات والمقامات الخطابية وجدت اكثر من هذا القبيل يقول ضربت زيدا
ورايت شيخا ونحو ذلك بادر الى التنزل بقوله وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج
السورة **قوله** مما يؤدي الى نسبة الجهل او العجز لانه ان كان عالما بكون فصاحة
كلمة غير فصيحة واقعة فيه لكنه لم يقدر على ايراد الفصيح بدل غير الفصيح فهو العجز
وان لم يكن عالما فهو الجهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان قيل بل ههنا
قسم ثالث وهو انه عالم قادر لكنه لم يورد الفصيح لحكمة ومصلحة لم نعرف ذلك
اجيب بان ذلك سفه ومنقصة يجب تنزيهه عنه لكن السفه نتيجة الجهل فذكره
اغنى عن ذكره وبان ذلك يفضي الى ان ينسب اليه احدهما اعني الجهل والعجز ورد
بانه ان اراد انه يستحق لهذا الانتساب على ذلك التقدير فممنوع وان
اراد به يفضي الى ان ينسبه اليه العقول القاصرة فلا محذور وكيف وقد خلق عيسى
عليه السلام من غير اب وادى ذلك الى ان نسب اليه انه ابنه وزعم بعض الافاضل
بان نسبة عيسى عليه السلام اليه بالبنوة لم يلزم من خلقه تعالى اياه بلا اب
بل انما صدرت تلك النسبة من الكفرة بمحض الجهالة وكمال الغواية وقلة النظر فان نفس
خلق عيسى بلا اب لا معصية فيه اصلا بل هو اية من ايات كمال قدرته واما
ايراد غير الفصيح في كلام ظهور ان سوق الكلام وفصله بالبديع اسباب
الا ضلال بالفصاحة فلا خفاء انه منقصة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **قوله** غير
ظاهر المعنى تفسير للوحشية فسر الغرابة بالوحشية ثم فسر الوحشية بعدم ظهور المعنى

لا نسلم ان التنسب
الا انها باعتبار خلقه لا لاجل ان صدرت عن بعض الملحدين
ما كانت بجوهرة انسة صادرة عنهم ولا يخفى
لا فضلا والا ذلك فافهم
منه

دعدم كون الكلمة مانوسة الاستعمال نحو قوله ولا مانوسة الاستعمال من قبيل قوله تع
ولا الضالين والفايدة هو التاكيد والتصريح بتعلق النفي بكل من المعطوف والمعطوف عليه
بخلاف قولهم ما جاء زيد وعمرو ولهذا استحسنوا زيدة تارة وصلة اخرى قوله في قول
عيسى ابن عمر اه في الصحاح في باب الهمزة وفصل الكاف تكأكأ اى جبن ونكص
مثل تكعكع والمتكأكئ القصير والنحاة كو التجمع وسقط عيسى ابن عمر عن حمار له فاجتمع
عليه الناس فقال مالكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني وفي باب العين
وفصل الفاء افرنقعوا تنقض الاصابع وقد فرقعها ففرقعت وفي كلام عيسى ابن عمر
افرنقعوا عني اى انكشفوا عني وتنحوا قوله على ذي جنة بكسر الجيم ومعناه الجنون
في الصحاح الجنة الجنون ومنه قوله تعالى ام به جنة والاسم والمصدر على صورة
واحدة والجنة الجن ومنه قوله تع من الجنة والناس اجمعين والجنة بضم الجيم ما
استترت به من سلاح والترة ايضا وبفتح الجيم البستان ومنه الجنات والعرب
تسمي النخيل جنة وبالجملة فالمعنى انكم اجتمعتم على كما تجمعون على المجنون الذي
اصابه جنة ويروى بالحاء وهو المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيحا اى اجتمعتم علي
كما يجتمعون على من لزمته الحية قوله وما جت به مرة اه اى غلب عليها المرة
تعبيرا اى المسبب بالسبب ~~قوله يعدون بحسب القصور والحوى من هاج الشي هيجا~~
هيجانا وهياجا وهيجانا اى ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى كذا في الصحاح
فما نحن فيه ان جعل من قبيل الاول فالباء للتعدية اى هيجته مرة او غلبت
في والظرف مفعول ماجت اى وقع فيه هيجان المرة او حال من الفاعل
اى ملتبسة به او كاينة فيه وان جعل من قبيل الثاني فالباء زائدة في المفعول
على ما هو القياس اى ماجت به مرة وعلى الجملة فهي انها وهيجها كناية عن كونه
مغمى عليه لان هيجان المرة وهي احدى الطبايع الاربع سببا قوله فوثب
يقال وثب وثوبا ووثبا ووثيبا قال كذا في الصحاح ثم قال وثب في
لغة حمير قعد قال الاصمعي دخل رجل من العرب على ملك من ملوك حمير فقال له الملك
ثب فوثب الرجل فتكسر فقال الملك ليس عندنا عربيت من دخل ظفار حمر فيكون
فيه ينبغي ان يجعل من هذا القبيل اذ لا معنى للاول ومع ذلك فلا بد في تعلق
عليه من تضمين معنى الاجتماع اى قعد قوم مجتمعين عليه متكثرين حواليه
قوله يعصرون بهم العقار والحسن انهم يفعلون ذلك ليعلم اصحوى ام ميت
وقوله فما لم تكلم اى تكلمني ابن ابرهيم في الصحاح اقنت الشي واقنيته وانقعت
ممعنى واقلته غيره قوله مرتفعا معقوفا اشارة الى تعريف مزججا وحق العبارة ان يقول

اى مرتفعا

اى مرتفعا مقوسا اى مختصر لان الزجج دقة الحاجب واستقواسه وحاجب ازج ومزجج
حاجبها كذا في الاساس ويؤيد ذلك ما قال حسان ابن ثابت رضي الله عنه في مدح رسول
الله صلى الله عليه وسلم يعشي دعجا ويرى من تحت حاجب ازج كمشق النون من قلم
خط كاتب فانه تشبيه بالنون المشقوقة اى المكتوبة انما يحسن اذا اعتبر فيها
معنى الاستقواس والدعج شدة سواد العين مع سعتها كذا في الصحاح والدعجا
تانيث الادعج والازج الدقيق المقوس فزججته بالتشديد دققته وقوسته
وبالجملة فالمعتبر في تشبيه الحاجب بالنون انما هو معنى استقواسه والشايع
في ذلك تشبيه الحاجب بالقوس ويرشدك الى ذلك قوله خوش نوبا نزا
بايد در قلم صنع نون حون حم ابروى دوست وقول الاخر نقاش ازل
كان ابروى ترا از وشمه نهى نهاد وناكوش كشيد وبالجملة فالمعنى
ان لهذه المعشقة مقلة سوداء وعينا دعجاء وحاجبا مدققا مقوسا فالتقوس
في الحاجب امر منظور لكن الشارح المحقق لم ينظر اليه الا ان الشارح المحقق
رحمه الله فعل ذلك اقتداء بالجوهري فانه قال الزجج دقة في الحاجبين وطول
والرجل ازج وزججت المرأة حاجبها دققته وطولته قال اذا ما الغانيات
خرجن يوما وزججن الحواجب والعيونا اى وكحلن العيون ومثله قوله
علفتها تبنا وماء باردا اى وسقيتها ماء باردا قوله وهذا قريب اه
يريد ان يجي مسرجا لافادة كون الانف ذا بريق ولمعان قريب
في المعنى من يجي سرج وجهه بمعنى حسن وسرجه بالتشديد بمعنى حسنه وبهجه
لان مضمون كل منهما الاتصاف بالحسن والبهجة قوله مسرجا اى كالسيف
السريجي او كالسراج اه اشارة الى التخريج البعيد لكن لا بد لهذا التخريج
من وجه صحيح ليوافق القانون فالوجه في ذلك ان فعل يجي بمعنى النسبة
~~الى السريجي او السراج اى نسبة الانف~~ فمعنى المسرج المنسوب الى السريجي
او السراج بالمشابهة في الدقة والاستواء والبريق واللمعان فقوله كالسيف
السريجي وكالسراج بيان لحاصل المعنى واشارة الى ما ينبغي وقد تبين وجه
التخريج بوجه اخر الاول ان فعل بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كقولهم قوس الرجل
صار كالقوس فاصل المسرج الماخوذ منه هو السريجي او السراج بمعنى الصاير مثله
ولا يقدح في ذلك احتوائه على حروف لم توجد فيما اخذ فان
المعتبر هو الحروف الاصول الثاني ان فعل بمعنى صيرورة فاعله اصله
نحو عجزت المراة صارت عجوزا وعونت صارت عوانا فالمسرج بمعنى الصاير

سرنج او سراجا على التشبيه الثالث ان فعّل بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورّق الشجر صار
ذا ورق فالمسرّج بمعنى الصاير ذا سراج لكن هذا الوجه مخصوص بالثاني على ما لا يخفى وقال
بعض الافاضل يرد على الكل انه ينبغي ان يكون ح مسرجا بكسر الراء اسم فاعل ضرورة
انهم قالوا الصاير كذا وكذا وهو ظاهر والجواب انهم ارادوا بالصاير كذا
صيرورة الاثر اي انهم صرحوا في قوله ان عذابك بالكفار ملحق بان ذلك
من باب النسبة بمعنى انه ملحق ومنه قوله تع في عيشة راضية اي ذات رضى بمعنى انها
مرضية فليتأمل **قوله** وانما لم يجعل اسم مفعول اه حاصل السؤال انهم لم يجعلوا
مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه ليخرج من هذه الغرابة المخصوصة اعني
القسم الثاني الذي اشار اليه بقوله ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد ووجه
الخروج مكشوف لكثرة به فان سرج يكون ماخوذا منه اضا غير محتاج الى تخريج له
وجه بعيد كمكرم في اسم المفعول من كرم ونحوه على ما هو القياس الشايع في ذلك
وحاصل الجواب انهم لم يعتبروا المولدات بل يعتبرون اللغات الاصلية ومن
انها مولدة من السراج الدال على البريق واللمعان مستعملا في التحسين وليس لها
مصدر وتصاريف حتى يجعل مسرجا اسم مفعوله وماخوذا منه وبهذا المعنى يشعر
كلام جار الله في الاساس ولو سلم انهم اعتبروه وانه ليس بمولد بل هي لغة اصلية
فسرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة فجعل مسرج اسم مفعول وماخوذا منه لا يفيد
نفعا لان مسرجا وان كان خارجا عن الغرابة بالمعنى الخفي لكن سرج
لا يخرج بذلك من مطلق الغرابة لان المقصود ان مسرجا مشتمل على غرابة مخلة
بالفصاحة وعند اعتبار هذا المعنى كذلك لانه يصدق انه غير ظاهر المعنى ولا مانوس
الاستعمال والغرابة بهذا المعنى ايضا مخلة بالفصاحة فلا يخرج من هذا الحيز فائدة
والى هذا الجواب اشار بقوله على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا
من باب الغرابة فهذا جواب آخر مبني على تقدير التسليم لاعتبارهم هذا الاصل
وكون هذه اللغة اصلية بعد الجواب عنه بالمنع والحاصل انه اجاب السؤال
المذكور بوجهين الاول مبني على المنع والثاني مبني على تقدير التسليم وان قوله
لاحتمال انهم لم يعثروا من باب المجاز او الكناية اي لم يعتبروا كما اشرنا اليه لان
عدم الاعتبار لازم لعدم الاطلاع وان قوله وان يكون مولدا في موضع التعليل
لعدم الاعتبار كما قررنا وان المجموع جواب واحد هكذا يجب ان يفهم هذا المقام
فقد وقع فيه للافاضل عثار الافتراق ونبهني من حصل له العثور على عثوره فقد تحير ووقع
في شبهات واوهام وتقرير كلامه ان ذلك اعني قوله لاحتمال انهم لم يعثروا وقوله

قوله وبعض من حصله اه تنبيه بان الاكثر من قطع بهذا الموضع الكتاب [illegible] البعض [illegible] اشكاله لم [illegible] الخروج عن مضيقه منه

وان يكون

وان يكون مولدا او لا يخلو من ان يكون كل منهما جوابا مستقلا او المجموع جوابا واحدا اي
الاول انه انما لم يجعل اسم مفعول من سرج لوجهين احدهما انه يحتمل انهم لم يطلعوا
على استعمال سرج بهذا المعنى فلم يحكموا بان مسرجا اسم مفعول منه وان كان هذا
الاستعمال موجودا ويرد على هذا انه يلزم ح ان يكون حكمهم عليه بالغرابة مبنيا
على جهلهم لحقيقة الحال وثانيهما يمكن تقريره بثلثة اوجه الاول ان يكون سرج
مولدا فحينئذ لم يكن موجودا عند حكمهم عليه بالغرابة الثاني ان يكون مولدا فلم
يجعل هذا اسم مفعول منه لانه لغة اصلية الثالث ان يكون مولدا فجعله اسم
مفعول منه لا تخرجه من الغرابة مع ان المقصود ذلك واما بيان الوجه الثاني
فيمكن تقريره بوجهين احدهما انه لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال ان يكون سرج
مولدا حادثا بعد حكمهم عليه بالغرابة فلم يطلعوا على استعماله عند الحكم لعدمه
ويرد على هذا انه يلزم ح نفي اطلاعهم كما تقدم وثانيهما انه لم يجعل اسم
مفعول منه لاحتمال ان يكون مولدا لم يخف عليهم لعدم اهتمامهم بالمولدات وتتبعها
ويرد على هذا ان يكون حكمهم ح بالغرابة مبنيا على خفاء الامر عليهم هذا كلام
هذا الفاضل توجيها وتزييفا ولا يخفى ضعف هذا التزييف الاخير للقطع بان
الخفاء المبني على عدم الاعتبار غير قادح بل ضعف الكل ظاهر وانت خبير بان مبنى
الكل على الجهل بمضمون كلامه وعدم الاهتداء الى مقصوده ومرامه وفيما قررنا
اليه غنية عن هذه الكلمات وتخلص عن هذه المقدمات ثم ان هذا الفاضل لم يكتف
لمجرد ذلك بل زاد في الطنبور نغمات اخرى فقال وعلى الكلام اشكالات الاول
ان كلامه صريح في ان جعل مسرجا اسم مفعول من سرج يخرجه عن الغرابة وليس كذلك
لجواز ان يكون اسم مفعول منه وغريبا وكيف وقد صرح الشارح المحقق رحمه الله تعالى
في شرح المفتاح بانه مع كونه اسم مفعول منه مشتمل على الغرابة المخلة بالفصاحة الثاني
انه جعل كون سرج من باب الغرابة مقابلا لكونه ماخوذا من السراج وانت
خبير بانه يجوز ان يكون غريبا وماخوذا منه الثالث انه علل عدم جعله اسم مفعول
من سرج بكون سرج من باب الغرابة ولا يخفى عليك انه يجوز ان يكون اسم مفعول
منه مع كونه غريبا هذه كلماته ولا يخفى على المتفطن اندفاع هذه الكلمات عن
الوجه الذي قررنا عليه كلامه رحمه الله اما وجه اندفاع الاول فهو انه ان اريد
بقوله يجوز ان يكون غريبا مع كونه اسم مفعول من سرج الغريب بالمعنى الاخص
فهو ممنوع لما ذكرنا من انه ليس غريبا بهذا المعنى اصلا وان اريد الغريب بالمعنى
الاعم وهو ان يكون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمسلم لكنه لا يقدح

اما [illegible] وانما [illegible] منه [illegible]

لفظا ومعنى صح

لان مقصود السائل خروجه عن الغرابة بالمعنى الاخص فان قيل ما تفعل بما ذهب اليه رحمه الله
في شرح المفتاح حيث جزم بحمله على الغرابة المخلة قلنا اراد به الغرابة بالمعنى الاعم
وهو ايضا مخل وهذا ظاهر فلا ينافي بين الكلامين واما وجه اندفاع الثالث فهو
هذا التحقيق بعينه واما وجه اندفاع الثاني فقد انكشف بما ذكرنا من ان قوله على
انه لا يبعد الى اخره جواب ثان مبناه على التقدير ثم لهذا الفضل كلمات اخرى
طويناها هاهنا اذ لا فايدة في ايرادها الا الاطناب والله اعلم بالصواب
قوله واما صاحب تحل اللغة يشبه ان يكون تاييدا للجواب الثاني المبني على تقدير
التسليم يعني ان كلامه يدل على ان مسرج من باب الغرابة لانه ذكره في سلك
ما هو غريب باتفاقهم اعني مسرجا وقد يجعل تاييدا لجانب السوال يعني ان كلامه مشعر
بان مسرجا اسم مفعول من سرج الله كما هو مقصود السائل قوله لا يقال الغرابة اه
مبتدا وخبره كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وما في قوله كما بنعم كافة والكاف
اما للتقييد لا للتشبيه والتقدير الغرابة كذا على الوجه الذي فهم من كتبهم وفي
كلام الكشاف اشارة الى هذا في قوله تعالى واذكروه كما هداكم او للتعليل كذلك
على ما صرح به النحاة من ان ما الكافة احدثت في الكاف معنى التعليل ومثلوا
ذلك بقوله كما هداكم اذ المعنى واذكروه لانه هداكم فالتقدير الغرابة كذا لانه
مفهوم من كتبهم وبالجملة فليست الكاف هذه للتشبيه قطعا بل للتقييد وقد صرحوا
بان هذه الكاف لا عامل لها كما لا معمول لها الا انها بقي حرف جر في هذه الحالة
وحاصل السوال على ما اورده الخلخالي على المصنف رحمه الله حيث فسر الغرابة بكون
الكلمة وحشية ان الغرابة على الوجه الذي ذكره والتوم وفهم من كتبهم كون الكلمة
غير مشهورة الاستعمال وان الوحشية كذلك هي اشتمال الكلمة على تركيب يتنفر الطبع
عنه والاول اي كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال اعم من الثاني اعني كون الكلمة
مشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه فيجوز ان يكون غير مشتملة فيكون غريبة وهي
مقابلة للوحشية فيكون الغرابة اعم والوحشية اخص فتفسير الغرابة بالوحشية
تفسير بالاخص بل الوحشية امر اخر مباين للغرابة والثقل في كلمة لغة القياس
وقيد مستقل في نفسه لا بد منه في تعريف فصاحة المفرد وهذا معنى قوله بل الوحشية
قيد زايد اي على الامور الثلثة مباين لها تحت ذكره في التعريف وان اراد المصنف
بالوحشية المأخوذة في تفسير الغرابة غير ما اشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فاخلالها
بالفصاحة في حيز المنع فان قيل كيف صح القول بوجوب ذكر هذا القيد اعني
الوحشية في التعريف وقد وقع الاعتراف بانه اخص والغرابة اعم ونفي

العام يوجب نفي الخاص فلا يكون ذكره واجبا قلنا مبنى الكلام على الاعراض عن الاول
والاضراب الى الثاني بادعاء المباينة والزيادة كما اشرنا اليه في اثناء التقرير ولو سلم
فالقول بان العموم لا يستلزم العموم مطلقا بل يجوز ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه
ولو سلم فوجوب الذكر انما يتم اذا التزم كونه حدا تاما وقصد الفهم بطريق المطابقة
وهو ممنوع ولا يخفى ضعفه بل ضعف الكل فليتدبر وحاصل الجواب ان الوحشية
مشترك بين ما ذكرتم وهي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وبين المعنى الاول وهو كون
الكلمة غير مشهورة الاستعمال فعلى هذا تكون كالمرادف للغرابة الا انهم لما كانوا
لما اطلقوها على هذا المعنى اطلقوها على المعنى الاخص وهي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه
فسرها بما يرفع المعنى الاخص بقوله غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال ومحصله
ان هذا المعنى ايضا يخل بالفصاحة المتداولة المعتبرة بكون اللفظ جاريا على السنة الفصحاء
كثير الدور على السنتهم فالقول بانه ان اريد بالوحشية غير المعنى الاخص اخلالها ممنوع
ظاهر البطلان والى هذا اشار بقوله وقولنا غير ظاهرة المعنى تفسير اه فقوله
فالوحشي يجوز ان يكون غريبة تحقيق لمعنى العموم في الغرابة والخصوص في الوحشية وقوله
وان اريد بالوحشية معطوف على ما قبله من حيث المعنى كأنه قيل ان اريد بالوحشية
هذا المعنى فهو تفسير بالاخص وان اريد غيره فالاخلال ممنوع او كانه قيل اراده
هذا المعنى غير مستقيم لانه تفسير بالاخص وارادة غيره ايضا غير صحيح لان الاخلال
ممنوع وقوله هذا ايضا اصطلاح اي مجيء الوحشية بالمعنى الاعم اعني كون
الكلمة غير مشهورة الاستعمال ولا مأنوسة ايضا معهود بينهم متعارف عندهم وقوله
حيث قالوا اه تحقيق لهذا المعنى واشارة الى نقل كلامهم على وجه يفيد المطلوب
ويثبت المدعوى ويدل على اعتبارهم ذلك واصطلاحهم له قوله استعمال الالفاظ
التي لم يونس اشارة الى ان الاطلاق مبني على ملاحظة هذه الحيثية اذ التعليق
بالوصف يشعر بالعلية كما تقرر عندهم وبهذا اندفع الاشكال بان اطلاق الوحشي
على الالفاظ الغير المأنوسة يجوز ان يكون باعتبار اشتمال تلك الالفاظ على تركيب
يتنفر الطبع عنه فلا يلزم تصادق الوحشية وعدم الانس فلا يصح تفسيرها به
وهاهنا بحث وهو ان كلامهم هذا على الوجه الذي نقله الشارح المحقق رحمه الله
لا يدل الا على اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا يدل عليه
مع ان الشارح اعتبره فيها حيث قال وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة
الاستعمال تفسير للوحشية فان قيل نعم الا ان عدم الانس ملزوم لعدم ظهور المعنى و
في كلامهم دليل عليه وفي كلام المصنف رحمه الله في الايضاح تصريح بهذا المعنى لان

قال والغرابة ان لا يكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج في معرفته الى ان ينقر عنها في كتب اللغة المبسوطة ونقول ان المراد بالوحشية ما لا يكون ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال (السن) (صح)

قال والغرابة ان يكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها لتعلقه وعدها في الغرب الموثوق بعربيتهم فقد جعل عدم الدوران كما ترى علة لعدم ظهور المعنى فلو لم يجعل عدم الانس ملزوما لعدم ظهور المعنى لما صح قلنا نعم الا ان اعتبار الملزوم في شيء لا يوجب اعتبار اللازم فيه الا ان يبني الكلام على التسامح الذي بنى المصنف تعريف فصاحة المفرد عليه والاقرب ان يقال هذا ليس ماخوذا من كلامهم هنا بل من كلامهم في موضع آخر غايته انه لم (يشتغل به صح)
لان ما ذكره كاف في مقصوده فليتم قوله والوحشي قسمان اه عليه اشكال اذ الوحشي على ما يدل عليه تقسيمه ينحصر في القسمين ولا يلائمه الاعتراف بانه على ثلثة اقسام الاول ما ذكره المصنف واشار اليه الشارح حيث فسره بغير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وهو مخل بالفصاحة البتة على ما نص عليه الثاني ما ذكره الشارح رحمه الله بقوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق يتنفر الطبع عنه وهو ايضا مخل بالفصاحة وهذا القسم هو الذي ذكره المعترض بقوله والوحشية هي المشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه الثالث الغريب الحسن وهو غريب القرآن والحديث وهو غير مخل بالفصاحة البتة وحاصل الاشكال ان مورد القسمة اما الوحشي بالمعنى الاعم اعني ما يكون غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال او هو بالمعنى الاخص وهو ما يكون مشتملا على تركيب يتنفر الطبع عنه او اعم لا سبيل الى الاول لانه يلزم على الشارح رحمه الله ان يكون المنع موجها اعني منع المعترض حيث قال ان اريد بالوحشية غير ما هذا القسم اعني ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فاخلاله على الاطلاق ممنوع لان هذا اخ ينقسم الى قسمين احدهما مقبول غير مخل وثانيهما مردود مخل فيصح القول بان غير القسم الثاني غير مخل وبان اخلاله ممنوع ويلزم ايضا ان يكون انقسامه الى القسمين غير صحيح لان الغريب الحسن غير مخل فكيف يكون قسما من الوحشي بمعنى غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وهو مخل البتة وهذا ظاهر ولا الى الثاني لانه لا ينقسم الى الغريب الحسن وهو ظاهر ولا الى الثالث لانه ينحصر الوحشي بالمعنى الاعم في الغريب القبيح والغريب الحسن وهو غير صحيح والثاني غير مخل وقد نص على انه مخل حيث قال فمنع كونه مخلا ظاهر الفساد وتدبر فان قيل اراد بهذا النوع الثالث الا ان مقصوده ان الوحشي بالمعنى الاعم واحد بالذات قسمان بالاعتبار مخل باعتبار غير مخل باخر لان ما لا يكون ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال يختلف باختلاف الاقوام والطوائف فرب كلمة يكون ظاهرة المعنى ومأنوسة الاستعمال بالنسبة الى قوم وهذه الكلمة بعينها ليست كذلك

عند آخرين

وقد وقعت الاشارة الى هذا فيما سبق حيث قال وهي في مقابلة العادة وهي يختص بقوم دون قوم بل وفي كلامه رمز الى هذا حيث يقول لما يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم فصح التقسيم الى القسمين باستقام الاعتبار فيهما الا ان المراد ان احد القسمين يختلف بالاعتبارين فبارادة يخل وباخرى لا يخل قلنا فيلزم ان يكون غريب القرآن والحديث مخلا عند آخرين صح

اي بفصاحة الكلام كان غرابته مخلة بفصاحة الكلام لا بفصاحة الكلمة منه

عند آخرين ويظهر توجيه منع المعترض حيث قال ان اريد بالوحشية غير ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فلا نسلم اخلاله فيرد ان اخلاله على الاطلاق ممنوع مع ان تفسير المصنف يشعر بالاخلال على الاطلاق مع ان كلام الشارح رحمه الله ينادي على اخلال الوحشي بالمعنى الاعم على الاطلاق على ان عبارة التقسيم قاصرة عن هذا المراد منقوة الى تحقق يفضي الى الركاكة والفساد بان يقال قوله والوحشي قسمان غريب حسن معناه قسمان قسم منه الغريب الحسن وبالجملة فعبارة الشارح المحقق رحمه الله في هذا المقام معمية والغاز في المرام وكلامه مخل بالمراد افضل الغرابة بالكلام لا يدري الى شيء مقصوده ومعناه ويلوح اثار الحيرة على سياقه وفحواه شعر فلم ترم يبدو في اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنرومه فادعى تنقيحه وتلخيصه وسلامته عن المحذور فعليه البيان قوله مثل شرنبث اه على لفظ الاسم هو المحفوظ في السماع والشرنبث غليظ الكفين والرجلين و يراد به الاسد والنون فيه زائدة وفي الصحاح الشرنبث الغليظ الكفين والرجلين وربما وصف به الاسد قال سيبويه النون والالف يلحقان بنات الاربع في معنى نحو شرنبث وشرابث وجرنفش وجرافش اسمخ على لفظ الفعل يرفع ويتعظم ويقال للجبل العالي المشمخر اقمطر يعرف واشتد افرنقعوا اجتمع قوله وهي في النظم احسن منها اه لان النظم يتحمل فيه ما لا يتحمل في غيره فاستعمال ما يتوهم وحشيته ابعد من الذم في استعماله في غيره قال سيبويه في الكتاب ويجوز في الشعر ما لا يجوز في السعة فكذا وكذا ثم قال وما يجوز في الشعر اكثر من ان اذكره قوله مثل مجيش وهو الغزير المتنحي عن القوم اطلخم الامر اشتد وصعب مخرجه واطلخم السحاب والسحاب المتراكم وجرورة الليل شديد الاظلام اسودا وصيرورة الشيء كذلك الى غير ذلك وجحفخت تكبرت وفخرت فان قيل قد اعتبر في هذا القسم اي في مفهوم غرابة القبيح الثقل على السمع والكراهة على الذوق وما جعله تفسير للوحشية خال عن هذا المعنى بالمرة فلم صح جعل الوحشية بالتفسير المذكور تفسيرا للغرابة قلنا قد عرفت ان الوحشي بالمعنى الاعم معتبر بذلك فصح التفسير ولا اشكال قوله فمنع كونه مخلا ظاهر فان الحرابة وكثرة الدوران لا يجتمع مع عدم الشهرة في الاستعمال فما يكون غير مشهور الاستعمال يكون غير فصيح البتة وليت شعري لم حكم على غرائب القرآن والحديث بالغرابة فانها ان كانت مأنوسة الاستعمال ظاهرة المعنى فلا غرابة والا فلا فصاحة اللهم الا ان يقال انها كانت كثيرة الدور ظاهرة المعنى (في زمانه) (ان صح)

مانوسة الاستعمال الا انها بالاضافة الى ساير الالفاظ الفصيحة لكون هذه
ادور وعلى الالسنة اجرى واكثر كانها غريبة اى كانها غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة
الاستعمال فالذي يخل بالفصاحة هو عدم الظهور الحقيقي وعدم الانس الواقعي
لا الاضافي فلتحمها صورة نظرا الى الاضافة سماها القوم غرايب ولا غرابة
في الواقع حكموا بفصاحتها رعاية للنسبتين وملاحظة للطرفين قلنا حل
وههنا بحث وهو ان مقتضى كلامه ان مجرد عدم الظهور وعدم الانس مخل و
والتقسيم السابق يدل على ان الاخلال مخصوص بالقسم الثاني فان كان المطلق
مخلا فالتقسيم ينافيه والاصح ما لا يخفى فيه اذ المنع متوجه لا فساد فضلا عن
ان يكون فساده ظاهرا وقد سبق ذلك مشروحا قوله اوفى حكمها اى
حكم المفردات وفايدته ادراج مثل ما لا يرجع الى نفس المفرد بل يكون
حالا يطرأ على الكلمة باعتبار انضمامها الى اخرى كما في قولهم انا اضرب
بعدك واضرب الرجل قوله كوجوب الاعلال ظاهره انه تمثيل للقانون
وهو مشكل من جهة انه قد سبق ان القانون قضية كلية منطبقة على احكام
جميع الجزئيات وليس وجوب الاعلال بهذه المثابة والجواب ان المضاف
محذوف اى كقانون وجوب الاعلال والاضافة من باب اضافة الدال
الى المدلول او انما سماه قانونا لانه اخذ بالحاصل من القانون فان
حاصل قولهم كل واو او ياء تحرك وانفتح ما قبلها تقلب الفا هو وجوب
الاعلال فتسامح في العبارة اعتمادا على وضوح المقصود وهذا كما
يقال مضمون قولنا الشمس طالعة طلوع الشمس ومفهوم قولنا النهار موجود
وجود النهار وقد يقال تقديره كالحكم بوجوب الاعلال قوله واستحوذ
الاستحواذ الغلبة والاقتدار في الصحاح استحوذ عليه الشيطان اى غلب
وقد جاء هذا بالواو وعلى اصله كما جاء استروح واستصوب وقال ابو زيد
هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل تقول العرب استصاب واستصوب
واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم وقوله تعالى الم نستحوذ عليكم
اى الم نغلب على اموركم وقطط الشعر تقرق وصار مشعثا من باب علم وفي الصحاح
قطط شعره بالكسر وهو احد ما جاء على الاصل باظهار التضعيف ودخل قطط الشعر
وقططا الشعر وآل وماء في الاصل اهل وماه بدليل اهيل وامواه
قوله من الشواذ اه فان قيل الشاذ ما يكون مخالفا للقياس مع
عدها من الشواذ كيف يصح القول بانها ليست مخالفة للقانون الذي هو

التباس

التباس قلنا هذه وان كانت مخالفة للقانون الاصلي اى السابق في الاعتبار
الا انها مندرجة تحت القانون الذي هو متاخر فليتامل قوله بل المخالفة اعراب
عن التغيرات نوع للمخالفة يعني انا لا نعرف المخالفة بما سبق حتى يرد علينا
الاشكال المذكور وما هذه في قوله ما لا يكون مصدرية اى المخالفة عدم الكون
على وفق ما ثبت عن الواضع وفي بعض النسخ بل المخالف وعلى هذا فالكلمة
ما موصولة وهذا ادخل بالدراية بالنظر الى اللاحق وان كان الاول اوفق
بالسابق قوله الحمد لله العلي الاجلل البيت لابي النجم وتمامه الواحد الفرد القديم
الاول وقد يروى القادر الفرد الكريم الاعدل وقد يروى انت مليك الناس
ربا فاقبل فقوله ربا على حذف حرف النداء اى يا ربا فاقبل الحمد وقد يروى
بالنصب على انه تمييز يقال ربه يربه ربا كذا في الصحاح وبالجملة فالمقصود
ان الاجلل وقع بفك الادغام والقياس الاجل فان قيل الاجلل بفك
الادغام ان ثبت من الواضع فلا مخالفة والا فلا صحة قلنا في لغة الواضع
لا يقتضي عدم الصحة غايته انها لا يكون ح فصيحة وتحقيق ذلك ان في لغة
القياس اما مبنية على دليل وعلة يكون باعثة على هذه المخالفة اولا فالاول
نحو انطلل وقطط فان فك الادغام مبني على دفع الالتباس بالطل وقط
غير مخل اصلا والثاني ان كانت صادرة عن الواضع كما في ابى يابى فغير مخل بها
والثالث وهو ما صدر عن المتكلم كالاجلل مخل بالفصاحة قوله قيل فصاحة
المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع هذه عبارة الايضاح ولا يخفى
ان مرادها تعرضا بان تفسير الفصاحة على هذا الوجه مما وجده في كلام الناس
فهذا ايضا يرد التوجيه الذي ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله في قوله لم
اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به كما يرد عبارة الايضاح على ما تلونا عليك
هناك فمن ههنا ايضا يعرف ضعف توجيه الشارح وقوة توجيه المصنف رحمه الله
تامل ولا تغفل قوله مبارك الاسم اغر اللقب البيت لابي الطيب من قصيدة
قالها في مدح سيف الدولة الهمداني وانما جعل اسمه مباركا لان اسمه علي وهو
اسم مبارك يتبرك به لانه اسم علي ابن ابي طالب رضي الله عنه او لانه مشتق
من العلو وينبئ عنه وقوله اغر اللقب اى مشهور اللقب بين الناس لان لقبه معلوم صح
لا يجهله احد وهو سيف الدولة واللقب علم يشعر بمدح او ذم ويقابله الكنية وهو
ما صدر باب او ام والاسم اعم قوله داخلة تحت الغرابة المفسرة اه تحقيقه
انا قد فسرنا الغرابة بالوحشية وقد فسرنا الوحشية بعدم ظهور المعنى وعدم الانس في الاستعمال

وقد عرفت ان هذا التفسير للوحشية اتم لكنه منحصر في قسمين الاول ما يكون التوحش بسبب عدم
ظهور المعنى وعدم الانس فقط كتكأكأتم وافرنقعوا الثاني ما يكون التوحش بسبب كونه
مشتملا على تركيب ينفر الطبع عنه ثقيلا على السمع كريها على الذوق نحو الجحيش والطحم
وانت خبير بان الجرشى كريه على الذوق فيكون داخلا تحت الوحشية باعتبار القسم
الثاني فذكر الغرابة المفسرة بالوحشية المفسرة بعدم ظهور المعنى وعدم الانس مع
الاستعمال مغن عن ذكره هذا تقرير كلامه وتبيين مراده والغبار عليه اصلا فاندفع
ما يقال عليه من انه ان اراد بدخولها تحتها دخولها في مفهوم الغرابة فممنوع وان
اراد ان كل كريه على السمع فهو غريب فذكر الغرابة يفيد فائدة ذكر الكراهة
في السمع لان الخلوص من الغرابة يوجب الخلوص من الكراهة لان الخلوص من اللازم
يوجب الخلوص من الملزوم فجوابه انه لو سلم فالظاهر ان الخلوص من الغرابة
يستلزم الخلوص من التنافر لان كل متنافر غريب لان الظاهر عدم استعماله
او قلته لا اقل ولو منع ذلك منع ايضا ان كل كريه غريب قوله اما من
قبيل تكأكأتم اه فان قيل قطع الشارح رحمه الله بوجود الكراهة في السمع
في الجرشى فلا يحسن الترديد قلنا مقصوده توكيد الدخول وافادة امتناع
التخلو وان كان من القسم الثاني جزما فتامل قوله كما عرفت في موضعه
فانهم ذكروا في كتب الحكمة والكلام ان الحروف والالفاظ كيفيات تعرض
للاصوات فيتميز بعضها عن بعض آخر يشاركه في الخفة والثقل اي الزيرية
والبمية تميزا في المسموع واحترزوا بالقيد الاخير عن نحو الطول والقصر
فان كلا منهما تعرض للاصوات وتميز بعضها عن بعض لكن ليس التميز في المسموع
لانهما اي الطول والقصر من الكميات وتمام تحقيق هذا الكلام وتمييز الراجح
عن المرجوح في علم الكلام قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر اما ضعف
الاول فلان القول بانه ان لم يكن ثقيلا فلا يخل بالفصاحة في حيز المنع
لجواز ان يكون لامر آخر على ان هذا الدليل يقتضي الغنية عن باقي القيود
واما الثاني فلان التفاح لا يكون متوجها على المذكور في المتن بل يكون متوجها
على ما لا اثر له وهو خارج عن القانون ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت
معتمد على مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولو سلم فقوله من قبيل الاصوات
لا يستلزم ان يكون صوتا البتة فان قيل النظر على المذكور وهو تكثير اط
الخلوص عن الكراهة المذكورة في الفصاحة لكن باعتبار فساد ما اشتهر انه ذلك
مبني عليه ومستند اليه وهذا الاحتمال لو كان كذلك لزم بقاء النقض وهو ممتنع فيقال

وفيه نظر بناء على ما اشتهر في بيان امتناعه من المقدمات ممنوعة ثم القول بان قوله
من قبيل الاصوات اه لا يستلزم ان يكون صوتا ان اراد انه لا يدل على جعل اللفظ
صوتا فضعفه ظاهر لظهور دلالة قولنا هذا الشيء من قبيل الاجسام على انه فرد من افراد
الجسم وكذا نظايره وان اراد انه يحتمل ان يقدر شيء مثل ان يراد انه من قبيل
صفات الاصوات او كيفياتها فخلاف الظاهر قلنا لو سلم فانما هو في امر يكون
مشهورا متقررا يعرفه كل احد او اكثرهم واما فيما لم يعرف الا بتفحص شديد وطلب
قوي بعيد وكيف نفهم فانه لا وقوف على قائله فكيف يوقف على مستنده ودليله
ولو سلم فلا يخرج عن البعد وعن كون خلاف الظاهر وهو عين الضعف الذي
ادعاه الشارح رحمه الله ثم قولهم هذا من قبيل ذلك لا يقتضي ان يكون من افراده
وان يكون مما يصدق عليه هذا الشيء لانه يحتمل ان يكون من قبيله في بعض
الاثار والاحوال احتمالا ظاهرا بلا شبهة فان قولهم الموصولات من قبيل
الحروف يعني في الاحتياج الى الغير مشهور يعرفه كل احد قوله راجعة الى النغم
جمع نغمة كبدر جمع بدرة وقوله فكم من لفظ فصيح كم هذه خبرية ومميزها
هو مجرور من على غلط قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها قوله للقطع باستكراه الجرشى
يريد انه لو سلم ان للنغم مدخلا في ذلك لكن لا نسلم انه المرجع بحيث لا يكون
لنفس اللفظ مدخل اصلا قوله وفيه ايضا بحث اه هذا الاعتراض وارد على المصنف
بل الشارح ايضا اما الاول فلانه عرف الفصاحة بالخلوص عن اسباب الاخلال
فيجوز ان يوجد لبعض الاسباب ما يمنع سببيتها فاللفظ المشتمل عليه يكون فصيحا
فلا يكون التعريف جامعا فان قلت فاذا انتفت السببية كانت كانها
ليست باسباب قلت فليعتبر ذلك فيما نحن فيه واما الثاني فلانه قد ذكر
ان غرابة المخارج ليس سببا للتنافر لو وقوعه في التنزيل نحو الم اعهد وكذلك تجرد
الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في القران نحو فسبحه وان كثرة التكرار
وتتابع الاضافات لا تخل لان لوقوعها في التنزيل نحو ونفس وما سواها فالهمها
فجورها وتقواها وذكر رحمة ربك عبده زكريا فيرد عليه ان الوقوع في التنزيل لا
ينافي كونه من اسباب الاخلال لجواز عروض ما يمنع السببية ثم يرد على هذا
القائل انه بصدد الفرار عن القول باشتمال القران على غير الفصيح وانه لو قيل بالقول
باشتمال كلمات القران على الكراهة ولا يخفى ان القران كما يجب تنزيهه عن الاشتمال
على غير الفصاحة كذلك يجب تنزيهه عن اشتماله على الكراهة قوله فان خروجه من التي
تتفاوت اشارة الى ما ذكره الامام رحمه الله في نهاية الايجاز من انه قد يعتبر الكلمة

فصيحة في موضع بعد ان كانت ركيكة في غيره وذكر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله ان اللفظ
قد يكون غير فصيح فيلجئ اليه فيجعل فصيحا كقوله تعالى الم تروا كيف يبدئ الله الخلق
ثم يعيده فان الفصيح بدا يبدا بل لا يكاد يسمع ابدا قال الشارح كما يذكر
يعود دون لكن صار يبدئ هنا فصيحا لمكان يعيده لما بينهما من التناسب والتشاكل
وذكر المصنف رحمه الله في الخاتمة ان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه
وهذا معنى قوله كما سيجئ في الخاتمة قوله ولفظ ضيزى اه ونظم التنزيل هكذا الكم
الذكر وله الانثى تلك اذا قسمة ضيزى اي قسمة جائرة من ضازه يضيزه ظلمه ظلما في الصحاح ضاز في
الحكم اي جار يقال ضازه حقه يضيزه ضيزا عن الاخفش اي بخسه ونقصه وهو فعلى
مثل حبلى وطوبى وكسروا الضاد لتسلم الياء لانه ليس في الكلام فعلى صفة وانما هو
من الاسماء كالشعرى والدفلى وقرئ ضئزى بالهمزة من ضازه يضازه ضازا
وفي الكشاف ضوزى كطوبى لان فعلى بكسر الفاء غريبة كسرت الضاد فقلبت الواو
ياء ودسر قيل جمع دسار وهو خيط تشد به الواح السفينة وفي الصحاح الدسر
جمع دسار وهي خيوط تشد بها الواح السفينة ويقال هي المسامير وقال الشارح وحملنا
على ذات الواح ودسر والدسر الدفع او جمع دسير وهو المسمار من دسره اذا
دفعه لانه يدسر به منفذ السفينة قوله حال من الضمير في خلوصه اه قد اورد بعض
الحذاق من تلامذة الشارح المحقق رحمه الله ههنا اشكالا تقريره انه اذا جعل حالا
من ضمير خلوصه يلزم ان يكون مثل زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج فصيحا
لان كلا من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة للكلمات كما في زيد اجلل
وشعره مرتفع وانفه لامع وحال عدم فصاحة لها كما اذا اقيم اجلل مقام جل
ومستشزر موضع مرتفع ومسرج مقام لامع فيصدق على كل من هذه الثلثة في حال عدم
فصاحة كلماته انه خالص عن المذكورات حال فصاحة كلماته وتحقيق ذلك انك
اذا قلت الكريم من يسخو في حال مكنته فيصدق على الفقير وان لم يكن له مكنة فانه
ح وان لم يكن له مكنة لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو ويجود ثم اجاب عن هذا
الاشكال بالمنع اي لا نسلم ان ما ذكر كلام له حالان بل كلاما ن حال احدهما
يخالف حال الاخر والحاصل ان ذات الكلام متعددة ولا كذلك ما ذكره من المثال
فان الفقير في حالتي المكنة وعدم المكنة شخص واحد بلا اشتباه واقول ما ذهب اليه
الشارح المحقق رحمه الله من حديث الحالية منقوض بمثل القسمة ضيزى وهذه دسر وكيف
يبدئ الخلق ونحو ذلك لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة
للكلمات كما اذا عرض هناك ما يمنع سببية الاخلال وحال عدم فصاحة لها كما اذا

لم يكن هناك

لم يكن هناك عارض فان ذات الكلام ح واحدة لا تعدد فيها اصلا انما التعدد باعتبار الوصف
اعني الحالة المتعلقة بها فيجعل مع فصاحتها حالا الا من ضمير خلوصه يقتضي ان يكون كل من
هذه الثلثة فصيحا على نمط قولهم الكريم من يسخو في حال مكنته وهذا اشكال صعب جدا
لا يتيسر دفعه بسهولة قطعا فما قيل لا انتقاض بالامثلة التي ذكرها هذا الفاضل غير
وارد قطعا لتعدد ذات الكلام جزما قوله ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات
في تنافر الكلمات لانه ح يكون قيد التنافر الذي هو العامل في الكلمات وانتفاء
المقيد يكون باحد الطرق الثلثة بانتفاء ذات المقيد فقط او القيد فقط
او كليهما معا فهذه اقسام ثلثة يشملها هذا الحد ويصدق عليها مع ان المقصود
هو القسم الاول دون الاخرين وانت خبير بان التعريف فاسد اذا كان صادقا
على غير المقصود بالحد سيما اذا التعدد سيما اذا كان راجحا سيما في مقام التعريف
هذا ما ذكره بعض الافاضل في تحقيق الكلام وتقرير المرام ولقائل ان يقول قد ذكر
في التعريف الخلوص عن الامور المذكورة متعاطفة بكلمة الواو والخلوص في معنى
النفي ومن قواعدهم ان الواو اذا ذكرت في حيز النفي فالظاهر المستفاد نفي المجموع
من حيث المجموع اللهم الا اذا دلت هناك قرينة تدل على ان المراد عموم النفي و
نفي المجموع من حيث هو يصدق على احد الوجوه وليس المقصود الا نفي المجموع بطريق انتفاء
كل واحد واحد على ما سبقت الاشارة اليه فالتعريف صادق على غير المقصود بل ظاهر
فيه فان قيل المقصود متعين لقيام القرينة الدالة على تعينه ومثله في التعريف غير قادح
قلنا فليعتبر هذا الطريق بعينه عند من يجعل الظرف حالا من الكلمات تدبر والحق انه
اذا اشتمل التعريف على غير المقصود فان قامت هناك قرينة تدل على ما هو المقصود
فلا ضير والا فيمتنع وانما اختار الشارح المحقق رحمه الله من توجيه الظرف مثل التوجيه
الآخر جوازا وفسادا او تمحلا فان جاز هذا جاز ذاك والا فلا بل التعريف
يحتاج الى التمحل مع قطع النظر عن التوجيهين كما نبهناك عليه وقد يدفع اصل
الاشكال الوارد على من يجعل الظرف حالا من الكلمات بانه اذا علم من التعريف
ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل علم منه اخلال التنافر مع عدم فصاحتها
بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر فانه يفيد الفساد
واجاب الشارح المحقق رحمه الله بمنع الاولوية في الثاني ولو سلم فالاولوية غير معتبرة
في التعريفات قطعا فليتدبر فان قيل فاذا لم يكن كل من الوجهين المذكورين
في توجيه الظرف المذكور سالما عن المحذور فما وجهه الصحيح الخالص عن كل محذور
قلنا وجهه عندي انه صفة لمصدر يشعر به الخلوص اي خلوصا خلوصا كائنا مع فصاحة الكلمات

وح فقد اندفع الاشكالات عن آخرها فان قيل لم لا يجوز ان يكون ظرفا لغوا للظلم قلنا
لان في ذلك تعكيسا للمراد وتنبيها للتخلل والفساد واما جعله حالا من المبتدا او من الخبر
او ظرفا معمولا للانتساب فلعلك لا يخفى عليك وجهه بعد الاحاطة بجميع ما سبق والله
اعلم قوله اجزاء الكلام اما ان يراد بالاجزاء ما فوق الواحد ويوجه في ضرب غلامه
زيد ابان غلامه وقع في غير محله اذ يحتمل ان يكون بعد زيد فيكون زيد ايضا واقعا
في غير محله فيتحقق المخالفة بين الجزئين واما ان يراد الجمعية بالنظر الى الافراد والموارد
الكثيرة قوله النحوي المشهور بفتح الهاء وكسرها اذ الاشتهار كما جاء لازما جاء متعديا
ايضا وفي الصحاح ولفلان فضيلة اشتهرها الناس قوله وان كان مثل هذه الصورة
اه ترك التقديم اعتمادا على وضوح المراد وتباعده عن الفساد بريد ما اتصل به ضمير الفاعل
مع تقديم الفاعل على المفعول والا فمع تاخيره كما جوزه الجميع بلا شبهة ولولا تفسير هذه
الصورة بقوله ان ما اتصل اه لما وقع الاحتياج الى زيادة هذا القيد قوله
كما اجازه الاخفش اه ولقد تقرر الشيخ عبد القاهر رحمه الله في المسائل المشكلة
هذا القول لانه بعد ما نقل مذهب ابي الحسن الاخفش في قوله تع فانها لا تعمى الابصار من ان
الضمير للابصار لا للقصة وان الاضمار على شريطة التفسير قال ومثل هذا وان كان
قد يستوحش منه فاما اذا رجع الى الحقيقة كان خليقا بان يقل الاستنكار عنه وذلك
لان الشرط في الضمير ان يكون له ذكر في الكلام سواء كان قبله او بعده وانما الممنوع
هو اضمار شيء من غير ان يكون له في الكلام ذكر ومما يوضح هذا انه قد يعتد السنة من غير
ذكر اسم الظاهر بتاء على ذكر ما يدل عليه كقوله تعالى به معنى كقوله تع ما ترك على ظهرها
من دابة يراد الارض واشباه ذلك كثيرة فاذا اجاز هذا فلان يجوز الاضمار مع
الذكر في الجملة اولى فاذا مذهب ابي الحسن الاخفش في هذا فيتحصل جدا انتهى كلامه
قوله وتبعه ابن جني بسكون الياء وتحريكها وتشديدها غلط قال صاحب المقتبس في اخر
بحث النسبة ان قولهم ابن جني باسكان الياء اذ ليست هي ياء النسبة وحكي
عن سيبويه ان اصله كني فعرب وهو اسم الامام ابي الفتح عثمان ابن جني رحمه
والتشديد سهو فاعرفه قوله واستشهد اه استشهد قول الامام ابو الفتح عثمان ابن جني
في جواز الاضمار قبل الذكر باربعة ابيات وهي التي اوردها الشارح المحقق رحمه الله
ههنا والقوم اجابوا عن الاولين بان الضمير للمصدر الذي دل عليه الفعل كما قرره وكم
يلتفت لهم بهذا الاعتبار في الاخرين على ما سيجي حملوها من الشواذ وفيه اشكال قوي
سيجي ذكره قوله جزى ربه يجوز ان يكون التفاتا اي جزى ربي كما في تطاول
ليلك على ما جوزه بعضهم في بلوغ فيهم كما سيجي بيانه عندهم بجعل الالتفات عبارة

عن التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة بعد ان يكون مقتضى الظاهر التعبير بطريق آخر على ما
هو مذهب السكاكي وسيجي تفصيل في مباحث الالتفات وقوله الكلاب العاويات اي
الصائحات من عوى الكلب اذا صاح يحتمل ان يراد به المعنى المجازي اي شرار
الناس ويعضده الرواية الاخرى العاديات اسم فاعل من عدى والعادي العدو
كذا في الصحاح ويحتمل ان يراد به المعنى الحقيقي ويعضده الرواية الاخرى النابحات
بالباء المنقوطة بنقطة واحدة لا بالياء المنقوطة بنقطتين تحتانيتين من نبح الكلب
ينبح وينبح نبحا ونبيحا ونباحا ونباحا بالكسر وربما قالوا نبح الظبي كذا في الصحاح
وفي المغرب النباح مؤذن على بني امية عنه فعال من نباح الكلب قوله وقد فعل
على لفظ الماضي مبني على انكار الرغبة في وقوعه وتنبيه على انه كانه قد اجيب دعوته قوله
ادى اليه اي الى الاصحاب فرجوع ضمير المؤدى الى الاصحاب مبني على ما نبهناك عليه غير مرة
من قاعدة التاويل بما ذكر وما تقدم وشدنا اركانه فلا تنس والاوجه ان يرجع الى ما
يستفاد من اللفظ اعني كل واحد قوله صاعا بصاع من قبيل كلمته فاه الى في وبعت الشاة
شاة ودرهما اي مستويا ان جعل حالا من فاعل ادى اي قابل كلا من الاصحاب بما هو عليها
مقدر عصيانه مكافاة بمقدار صاع من العصيان مقابل الصاع من المكافاة او جزاء
بمثل ما فعل ان جعل حالا من المفعول ومن اراد ان يطلع على كيفية وقوع مثل ذلك
حالا وكم نصب فعليه ان يراجع ما ذكرناه في شرح لب الالباب فقد ذكرنا هناك
ما يتعلق بهذا الباب والله اعلم بالصواب قوله اي رب الجزاء فيه خفاء اذ الجزاء
صفة له تع فيلزم كونه مربوبا مملوكا والجواب ان الاضافة لادني التلبس ومن
التلبس كونه صفة له اي رب له الجزاء والجزاء وصف له وفيه نظر لان لا حاجة
لهم في ذلك الى جعل الا ليجري من قبيل الشواذ لصحة هذا الجزاء والقوم الكرام بهذا
الاعتبار هذا ولو جعل البيت الاول التفاتا كما سيجي لم يقع الاحتياج الى
هذا الاعتذار وهو ظاهر والحق انه لا حاجة الى القول بالشذوذ لان باب الاضافة
لادنى التلبس مفتوح ومع امكان التوجيه لا معنى للشذوذ قوله من كبر في قبيل
قولهم قلت هذا عن امرك وعن تذكرك على ما صرحوا به من ان عن في مثل هذه
المواقع يدل على سببية ما بعدها لما قبلها يعني جزاه بسوء فعله جهة كبره وحسن فعله
الموجب للاحسان اليه مثل ما جزى سنمار فانه سنمارا كان رجلا روميا بني
الخورنق الذي بظاهر الكوفة للنعمان ابن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر
وانما فعل به ذلك لئلا يبني مثله لغيره فضرب العرب مثلا لمن تجزى الاحسان
بالاساءة وفي عجائب المخلوقات الخورنق قلعة بظاهر الكوفة بناها نعمان ابن امرئ القيس

حتى كانه مكى ومنها رجل رومى اسمه سنمار كان يصنع سنتين على الولاء ثم اختفى مدة مديدة
ثم كان سنتين اخريين فقيل فقال المدة خمسة عشر ذراعا وبالجملة فقد انتهى في مدة
ثمانين سنة فلما علاها نعمان ونظر راى بحارا واودية وفي البحار الحيتان وفي الاودية
الغيث فتعجب من ذلك فقال ما رايت مثل هذا البناء قط ولا رائى مثله احد فقال
سنمار انى اعلم في هذه العلة لو ازالوا منها حجرا لسقطت العلة بتمامها فقال له نعمان هل
درى غيرك فقال لا فالقاه من سطحها محترما فقيل في حقه جزاء سنمار وما كان ذا ذنب
كما قال شعر جزانى سعد بحسن فعالنا * جزاء سنمار وما كان ذا ذنب * ويجوز
ان يكون عن بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى جزى بنحوه بعد كبره
وحسن فعله الموحش للاحسان اليه جزاء سنمار وفي العدول الى المضارع في قوله كما
يجزى مع انه امر قد انقضى تنبيه على استحضار تلك الصورة البديعة الغريبة وقوله
كما يجزى صفة لمحذوف اى جزاء مثل ذلك فما اما مصدرية اى كجزاء سنمار
على انه من قبيل اضافة المصدر الى المفعول او موصولة بحذف العايد اى كالذى يجزى ٥
سنمار وقد سبق الكلام في تحقيق مثل هذا الحذف وتصحيحه فلا يغفل قوله الا ليت شعرى
هل لوم جزاه الخ المذكور في كتب النحو ان هذا الموضع مما التزم فيه حذف الخبر
لكن بشرط ان يكون هناك جملة استفهامية سدت مسد الخبر اى ليت شعرى حاصل
موجود كما في قولهم ليت شعرى اى الرجلين عندك وازيد عندك ام عمرو وقال الشاعر
الا ليت شعرى ارى الدور بالحمى * وان عطلت بالغانيات خواليا * اى هل ارى الدور
حال كونها كاينة بالحمى متحلية بالغوانى وان صارت معطلة خالية عنهن والغانيات
جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بزوجها او بحسنها وجمالها كذا في الصحاح
قال الامام المرزوقى رحمه الله في قوله * الا ليت شعرى هل نعولن فوارس * وقد
حان منهم يوم ذاك قفول * شعرى اسم ليت وخبره محذوف استغنى عنه بمعمول شعرى
وليت شعرى لا يجئ الا هكذا كما ان لولا يجئ ابدا محذوف الخبر للمبتدا الذى
بعد لولا وقد استغنى عنه بجوابه وذلك كقولك لولا عبد الله لفعلت وقوله هل نعولن
فوارس سد مسد مفعولى شعرى ومعنى الكلام ليت علمى واقع هل يقع هذا القول من
الفرسان في تلك الحالة ثم قال وتحقيق الكلام ليتنى علمت على ما يقتضيه هذا السؤال
من الجواب لان ذلك بهيمة لنفس السوال والعبارة الواضحة ما وقع في بعض كتب
النحو من ان التقدير في علمت ازيد قايم علمت جواب هذا السوال ثم هيهنا اشكال
اخر وهو ان هذا التقدير لا يستقيم في قولهم شككت هل زيد قايم فدفعه العاقلون
بالتوجيه المذكور في قولهم علمت ازيد قايم بان الجملة هنا منصوبة المحل على نزع

الخافض

سبيل البناء وقرا فلما تفحصوا وجدوا
البناء قد تحفظ في هذه

الخافض اى شككت في هذا الامر ذكروا ان هذه الجملة تقع بدلا كقولك شككت في زيد
هل هو قايم اى شككت في قيامه فهى في محل الجر ويقول عرفتك الحال ازيد في
الدار ام عمرو فالجملة في محل النصب بانها بدل من الحال والتحقيق الذى استقر
عليه رايى ان الجملة الاستفهامية في الصورة الاولى مقدرة بالمنصوبين و
تقدير الكلام علمت زيدا الذى استفهم عن قيامه قايما واليه ذهب صاحب
اللباب ونقض عليه في بعض كتبه وبه يشعر كلام القوم في بعض المواضع وهذا
اقوى مما ذهبوا اليه بدلايل تطلع عليك لو امعنت النظر في مباحثهم منها
كلامهم في التعليق وتصريحهم بان علمت ح من باب التعليق وتفسيرهم
بابطال العمل لفظا لا معنى ومنها انه ح يبقى متعديا الى مفعول واحد ونحو
ذلك مما سيظهر عليك في ضمن تاملك في كلامهم فقوله هل تلومنى فيه تقدير
والمعنى هل تلومنى اولا نقض عليه الامام المرزوقى رحمه الله وعلله بان نحاة
مثل هذا الكلام سهو اولا لكن قال واما تقدير ام وهى عاطفة فلا يصح في مثل
هذه المواقع كما يجوز ان يكون اللفظ بها من جهة المعادلة وقال ابو العباس
لا يكون ام بعد شئ من حروف الاستفهام سوى الالف الا على كلامين و
واما تقدير ام المنقطعة فبعيد لانه لو قصد لم يكن بد من ذكره وذكر المستفهم
عنه بعده فاعرفه قوله قوم قد نبهناك على انه يجوز ان يجعل الضمير راجعا الى القوم
المدلول عليه بالطريق المذكور ومنهم من يذهب الى ان الضمير للشاعر على طريقة
الالتفات واجيب بان مقصوده قوم زهير والشاعر غيره قوله على
حاجر بالجيم المنقوطة نقطة تحتانية والراء المهملة تصحيح البعض اى جنى من قولهم
جر فلان جريرة اى جنى جناية وفي الصحاح جر عليهم جريرة اى جنى عليهم
جناية ومنهم من يصحح بالحاء المهملة والراء المعجمة اى قطع من الحز وهو
القطع قوله وليس قرب اه نصب خبر ليس واسمه قرب وفيه اشكال اذ الاسم ح
نكرة صرفة والخبر معرفة محضة لكونه مضافا الى المعرفة وكون الخبر معرفة والاسم
نكرة ممتنع على ما صرحوا به وسيجئ التفصيل في هذا الكتاب في مباحث تنكير المسند
والجواب ان قرب مصدر بمعنى الفعل اى مقارب قبره فيكون نكرة او قرب
ظرف خبر ليس قوله قرب قبره وضع الظاهر موضع الضمير دلالة على لزوم
التوجع والتحسر لان ظاهر البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على كون قبره
كذلك لا ماء ولا كلاء هنالك ذكر في عجايب المخلوقات انه صاح جنى
من النوع المسمى بالهاتف اى الذى يسمع صوته ولا يرى شخصه على حرب

ابى امية

راى صاحب اللباب رحمه الله تعالى
النحوى في مفتاح الذى
يتبع المفتاح

لان من هو العمدة في هذا الفن الايمة
والدين الرضى الاسترابادى رحمه الله
ونكته

فات فقال هذا الحي بهذا البيت قوله وقوله اي قول الى التمام من قصيدة يعتذر فيها
الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى ابن ابرهيم الرافقي اذ قد اتهم جماعة بانه هجاه
اي ممدوحه هذا فعاتبه بذلك وتصدى لتمهيد عذره هنالك وما قبله أأغيبُ عنك بأرحمي
أن نطرد الكرى * بعتبك عن طرف امرئ صادق الود * أألبس هجر القول من لو هجوته
اذاً لهجاني عنه معروفه عندي * وما بعده * أأرتد يدي عن عرض حر ومنطق
وأملأها من تبرة الكلب الورد * فان يك جرم عن او تك هفوة *
على خطاء مني فعذري على عمدي * الطرد الابعاد وكذلك الطرد بالتحريك ولم
يجي منه الفعل الا افتعل والكرى النعاس كري الرجل بالكسر يكرى كرى فهو كر وامرأة
كرية على فعلة وقوله بعتبك اي بسبب عتابك من عتبت عليه اي وجدت عليه تعتب
ويعتب عتبا ومعتبا وقال الخليل العتاب مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة والمراد
بعتبك في الصحاح العتبة اسكفة الباب التي توطأ والمعنى احقك ان تكون
عندك موصوفا بهذه الصفة اعني طرد الكرى وابعاد النوم عن عين رجل صادق في
محبتك واخلاصك بسبب العتاب او في عتبك على ان الباء على الاول للسببية وبمعنى
في على الثاني وطرد الكرى وابعاده عن طرفه اي عينه وهو في الاصل مصدر ولذا لا يثنى
ولا يجمع كناية عن سلب الراحة عنه وتنغيص العيش عليه والمرء الرجل يقال هذا
مرء صالح ويقال مرآن صالحان ولم يجئ جمعه على لفظه فاذا جئت بهمزة الوصل
ففيه فتح الراء على كل حال واعرابها ضمها على كل حال واعرابها وصدق المودة موافقة
جانبيها اعني الظاهر والباطن وفي الكلام تنبيه على كمال عناية الممدوح به وان رابطة
غير منقطعة بعد اذ ذاك مع وجود دليل القطع واشعار بانه مع ذلك سلب الراحة
وتنغيص العيش ففي ذلك دليل على كمال المحبة من الجانبين او برهان على قوة الرابطة
بين الطرفين ورمز الى حضوره معه بصورته ايضا كحضوره معه بمعناه والهجر القول الفحش
وفتحه في الصحاح الهجر بالضم الاسم من الاهجار وهو الافحاش في المنطق والخنى و
وبالجملة فبالفتح ضد الوصل والهجو ضد المدح فالهجو الاول قولي والثاني نسبي بالدلالة الحال
بنطق الناطق والموصوف العطاء والظرف صفة له وفي الكلام دلالة على ان صدر
عنه تحقق محال بل الثانية اياه فعنه نسبة للقول الهجر بالناس والمقول بالناس كجامع
الاحاطة والشمول والاستفهام للانكار وفيه رمز الى ان ثلمة في الوصف سلب لكلية
وارتد يدي اي امتنع والمقصود من التوفيق العملي والقولي والتبرة جمعها التبر
وهي الشعر المتراكب بين كتفي الاسد فقوله واملأها عطف على ارد او حال كقولهم
قمت واصك وجهه والمراد الاعتصام بحبل عنايته والاستمساك بالعروة الوثقى

فعلي

حماية

حماية والورد الذي يشم الواحده وردة وبلونه قيل للاسد ورد كذا في الصحاح
فالاسد الورد من قبيل زيد اسد والهفوة الزلة وعن اي خطاء وقوله فعذري على عمدي
اي لا خطاء لي من العذر والنسيان وان كان من الجرم خطاء والعهد اقوى من
الخطاء فمقتضى الكرم قبوله فافهم قوله الواو للحال لم يلتفت الى جعل الواو للعطف لوجهين
الاول ان قوله والورى معي في مقابلة قوله وصدى وهو حال البتة فكذا هذا الثاني
ان العطف في مثل هذا التركيب يحتاج الى نوع تمحل لتصحيحه كقوله تعالى اسكن انت وزوجك
الجنة حتى حمله بعضهم على التغليب وبعضهم على الحذف بخلاف الحال فانه مستغن عن
امثال هذه التمحلات وقد علل بعض اصحاب الحواشي جزم حضرة الشارح المحقق رحمه الله
ذلك بوجوه الاول انه يلزم منه اتحاد الشرط والجزاء لانه يلزم ان يكون مدحه
سببا لمدحه الثاني انه على تقدير العطف لا يبقى لقوله معي فائدة الثالث انه يلزم ان
يكون مدح الورى مسببا عن مدح وهو موقوفا عليه واما على تقدير الحالية فالجزاء مدح
الشاعر مقيدا بهذه الحالة والشرط مدح مطلق وفيه نظر اما اولا فلان ما يتجه
كونه سببا لشيء مثلا انما يستقيم نسبته عنه مقيدا اذا كان قيده هذا صالحا لكونه
سببا حتى يرجع السببية اليه ويصح القول بان المقيد سبب كما هو المفهوم من
قولنا لا يبطئ وانت راكب فانهم يقولون المقيد بالركوب وهو الابطاء منفي
باعتبار قيده فان معناه رجوع النفي الى القيد ومصداق ذلك قوله جل طوله
لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فان المنهي الصلوة المقيدة بقيد السكر بمعنى
ان النهي راجع الى القيد بمعنى انه لولاه لما صح النهي ومدح الشاعر لا يصلح سببا
لمدح الورى اصلا على زعمه فكيف يصير سببا لمدحه مقيدا بمدح الورى بمنزلة ان يقال
ذهاب زيد سبب لذهاب زيد مقيدا بمجيء بكر وما هذا الا من لغو الكلام ولهو الحديث
اذ السببية المعتبرة في باب الشرط والجزاء هي السببية في الجملة عقلا او عرفا او بوجه
من الوجوه وما نحن فيه ليس كذلك ولو سلم كونه صالحا فلو كان مراد الزمخشري توقف
مدح الورى على مدحه فيلزم الوقوع فيما هرب منه من التقصير والاخلال بمقام المدح
واما ثانيا فلان السببية في هذا غير مستقيم قطعا سواء جعل الواو للحال او للعطف
اما الاول فلما ذكرنا انفا واما الثاني فلان مدحه ليس سببا لكل من مدحه المقيد بمدح
غيره صالح سببا للمجموع من مدحه ومدح غيره على ان الواو للعطف ولا يلزم من سببية
للمجموع سببيته لكل منهما والواو وان كانت موضوعة لمطلق الجمع ومطلق الجمع
وان كان يحتمل المعاني الثلثة الا ان السابق منها الى الفهم الراجح منها في الاعتبار
المعية والترتيب كثير وعكسه قليل نص على ذلك ابن مالك رحمه الله واما رابعا

واما ثالثا فلان مدحه وحده ليس سببا
لمدحه المقيد بمدح غيره ايضا

فلان فائدة معنى هي الاشعار بالمعية المرادة في هذا المقام والجواب عن اصل اشكال السببية
في هذا المقام ان المراد بالسبب المعتبر عند النحويين في باب الشرط هو ما يفضي اليه في الجملة وههنا
الشاعر قد يكون سببا لمدحه بان شرع مثلا في المدح وعد بعض الاوصاف الجميلة ثم لو نفعه
حضار المجلس ويروج من المادح هذا المدح عند الحضار فيجده هذا سببا لان يتكرر المدح
ويبالغ فيه فيتفق مدحه بسبب بعضه الاخر واما سببية مدحه لمدح غيره فظاهر لان
شعرها اذا شرع في مدح شخص وهناك حضار يمدحه فقد يكون سببا لان يتكلموا باوصافه
الجميلة ويمدحوه ولا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه
انتفاؤه البتة بل هو سبب يفضي اليه في الجملة غايته انتفاء مدح الورى في ذلك الوقت
عند انتفائه ولا محذور فيه واذا استقام السببية في كل منهما استوى الطرفان حتى
العطف والتقييد ولا جهة يرجح التقييد على العطف فوجه الرجحان ما ذهبنا اليه ونبهنا
عليه ويمكن ان يقال استواؤهما من حيث المعنى مسلم الآن في العطف نظرا الى توقف
مدح الورى على مدحه ظاهرا وفي التقييد ليس كذلك بل الموقوف ح هو مدحه مقيدا
بمدحهم والتقييد خارج عن المقيد فلبس فيه تفريح بتوقفه الشيء ظاهرا بالتصور في مقام
المدح فيصح القول برجحان الحالية على العطف من الجهة المذكورة وجواب اصل بطل
اشكال السببية انا لو تسلم ان مدحه لا يستقيم ان يكون سببا لمدحه ومدح غيره
فالبيت من قبيل قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله حيث قصد فيه سببية الشرط للاعلام
والاخبار بالجزاء لا لنفس الجزاء وفعل شخص قد يكون سببا للاعلام بانه يفعل كذا
وهذا ظاهر ومما يجب البتة ههنا ان القوم لا يعنون بالسبب في باب الشرط
والجزاء الموقوف عليه بحيث لو انتفى لم يوجد المسبب قطعا للقطع بانهم جعلوا الاخبار
بكون النعمة من الله سببا عن كونها بهم مع ان الاخبار لا ينحصر في ذلك لجواز ان يحصل
باسباب اخر وكذا ان ياتني اكرمك يجوز ان يحصل الاكرام بغير الاتيان الى غير ذلك
من الامثلة الكثيرة الغير المتناهية بل يعنون به ما يفضي الى المسبب في الجملة بجهة من الجهات
ولقد نص عليه الشيخ ابن الحاجب رحمه الله حيث قال الشرط سبب والجزاء مسبب
فقد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب كثيرة نحو والشمس طالع
فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب والحاصل ان مرادهم بالسبب والمسبب ما يكون
بينهما اتصال وتحقق في جانب الثبوت لا في جانب الانتفاء فظهر لك من هذا التحقيق
ان مدح الورى لو كان مسببا لا يلزم انتفاؤه عند انتفاء مدحه فلم يكن قادحا في مقام
المدح واعلم ان قوله بني امدحه امدحه والورى معي فيه وجوه الاول انه كريم
اذا مدحته وافقني الناس على مدحه لاشتراك العلة بيني وبينهم وهي احسانه الينا جميعا

انه لا امدحه

انه لا امدحه بنفسي الا صدقني الناس فيه الثالث انهم اتفقوا معي على ان ما يوجب المدح
للانسان من صفات الكمالات ومعاني المدح موجودة فيه فيمدحونه كما امدحه وفي
قوله والورى مبالغة لا يخفى قوله واذا ما لمته ~~كالاول والوجه في الفوائد~~ اه رواية
صدر الافاضل في ضرام السقط مهما لمته بدل اذا ما لمته كالاول والوجه في اذا ما ذكره
الشارح المحقق ههنا واما الوجه في مهما فهو الاشعار بتوصيته بالملامة في جميع الاوقات
وعلى جميع التقادير وبالجملة فالمعنى انه اذا ما لمته لم يصغ الا الواحد اذ لا يوافقني
في لومه احد ولا يصدقني فيما الوم عليه اذ ليس فيه ما يقتضي لومه لو لا ان معايطة
معنى منافية لهذه الحالة وبالجملة فالمقصود ادائه من الوم مساحته عن اللوم لا اثباته
بصفة الوحدة والانفراد قوله وفي استعمال اذا اه دفع لما يورد على البيت من التوقف
من ان استعمال اذا والفعل الماضي مع اللوم يدل على قطعية وقوعه وهو غير مناسب
لمقام المدح انما المناسب هو ان والفعل المضارع قوله مما عابه الصاحب اه اي
اسمعيل ابن عباد حيث اشتهر بهذه القصيدة عند الاستاد ابن العميد وبلغ هذا البيت
فقال له الاستاد هل تعرف فيه شيئا من الهجاء اي الركاكة فقال نعم مقابلة
المدح باللوم وانما تقابل بالذم او الهجاء فقال غير هذا اريد واليه الاشارة بقوله
هذا التكرير في امدحه امدحه واجيب بان مقابلة المدح باللوم اشعار بان ذمه
لا ينبغي ان يخطر ببال عاقل ولو على سبيل الفرضية والتعليق بل لو دعي داع فانما يوجب
لومه دون ذمه لدلالة الاول على البراءة دون الثاني فليتامل قوله قال المصنف ان
في امدحه ثقلا اه ظاهر كلام صدر الافاضل في ضرام السقط ان تكرار امدحه دون
التكرير غير فصيح لانه ذكر في قوله وفي قلة ضح عيبك بثقل النطق به ان قوله لح عيبك
مستثقل لاجتماع حرفي الحلق فيه ونحو قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما لمته لمته وحدي فان قيل فاذا دل الدليل على فساده وجب تاويل
وصرفه عن الظاهر كما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله في عبارة المصنف فلنشرع
بما اشير ولا تطويل قلنا الدليل ضعيف فانه قد سبق ان الوقوع في التنزيل لا يمنع
الاشتمال على سبب الاخلال لجواز ان ما ينع السببية فكانه رحمه الله نسي ما قررت
يراد ولما كان لهذه المنافية ههنا مجال اشار الشارح المحقق رحمه الله ههنا الى
دفعه بنوع دفع فقال صرح بذلك ابن العميد يعني ان ابن العميد نقد وكلامه
حجة وهو قد صرح بانه يمتنع وقوع كلام غير فصيح في التنزيل فلا صحة بما ان يتمثل
بالكلام على حال الكلمة لان الاول ما صرح بامتناعه نظرا فاورد بعضهم هو نقد
وكلامه حجة ولا كذلك الكلمة فاين هذا من ذاك التوهم الا تعرف بمحل وكلام

ابن العميد فاحسن التدبر ههنا فيه دقة ما قوله حرج بذلك اى بان التنافر فى تكرار امدحه
لا فى تجرد امدحه منفردا ارشد كى اليه نقل كلامه ههنا لكن ينبغى ان يراد التصريح بذلك
على وجه يصرح بحديث الامتناع على الوجه المذكور ليتم المقصود والا فالاشكال وارد
لا تخفى عنه قوله ما فى كل التنافر استهجان وسترة باطلاعه على عيب فى كلامه ذيل عنه
صاحبه مبالغة وادعاء ولا يتضح فيه كون المثال من قبيل ما دون المتناهى وقد
نوقض بان معناه التنافر الكامل قوله فرق آخر مشوبا به وقد يبنى فرق وحاصل
الفرق الاول ان المثال الاول من قبيل المتناهى والثانى من قبيل ما دونه قوله حروف
منها فيه تسامح لانه استعمل الجمع فيما فوق الوحد اللهم الا ان يراد بالحروف كل
الحاء والهاء بالنظر الى المجموع الحاصل بعد التكرير وتغليب حيث جعل ماء الى
المفعول فى امدحه مع كونه اسما حرفا قوله وزعم بعضهم او اشارة الى ذكره الخلخالى
حيث قال من تنافر الكلمات ان تجمع كلمة مع اخرى غير مناسبة بجمع مستطل مع
قندبل وسبحه بالنسبة الى الخاقانى وقد ذهب الشارح المحقق رحمه الله فى بعض ونحوه
الى ان هذا من باب عدم تناسب المعانى وهو انما يخل بالبلاغة المقتضية
لمطابقة مقتضى المقام لا بالفصاحة واجيب بحمل كلامه على النظر لعدم تناسب
الالفاظ بعدم تناسب المعانى ولا يخفى بعده قوله اى كون الكلام معقدا اه
اشارة الى دفع ما اورد على المصنف من ان التعقيد معناه جعل الكلام ذا عقدة
وشبهة وهو صفة المتكلم وخفاء الدلالة على المراد صفة الكلام فكيف يصح ان يفسر
التعقيد بان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة فاجاب الشارح المحقق رحمه الله
بان المصدر كالضرب مثلا يعبر تارة عن الفعل المبنى للفاعل ثم يجعل بمعنى الفاعل
واخرى يعبر عن المبنى للمفعول فيجعل بمعنى المفعول وكل منهما شايع وتبنى
الاجر على الثانى فلا اشكال وبعض من تصدى لشرح الايضاح قد اورد ههنا منعا
فقال لا نسلم تحول معنى المصدر ببناء الفعل للمفعول تبعا للشارح هذه كلمة
على ما ان هو لاحد كلمته نعم القول بتغاير الاطلاقين موجه الا ان ما ذكره الشارح
المحقق رحمه الله سقى الله ثراه اوجه اذ الاصل تطبيق الاستعمالين فليتامل وفيها
وجه آخر وهو ان هذا من باب الميل الى المعنى بعد تسليم كون التعقيد من المبنى
للفاعل لان المراد بالخفاء جعل الكلام خفى الدلالة على مراده الا انه شايع فيه
تعويلا على الامن من الالتباس واعتمادا على وضوح القرينة المشعرة بالمراد
او المراد من التعقيد كونه ذا عقدة كقولهم فصل الخطاب بمعنى كون
الخطاب فاصلا وقد سبقت الاشارة اليه فليتدبر قوله من المبنى للمفعول فراغا بنائه

والموصوف

والموصوف مقدر اى المصدر هو المصدر المبنى للمفعول او ابتدائية والموصوف بحاله اى من جنس
المصادر التى بنيت للمفعول اى هو من قبيل المصدر المبنى للمفعول واما اذا قدر موصوفه
الفعل فمن ابتدائية لا غير اى ماخوذ من الفعل المبنى للمفعول ولا يراد بالاخذ الاشتقاق
حتى يلزم اشتقاق المصدر من الفعل بل المراد اعتبار ان المصدر مصدره لا غير قوله
ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة قد تقرر ان النفى فى باب كان متوجه الى
الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره ههنا كون الكلام على
وجه لا يظهر دلالته فافادة النفى وان تعذرت ههنا كونها ظاهرا الا انها موجودة
معنى متوجهة على الخبر حقيقة فلا يتوجه ما يقال من ان فيه حمل العدمى وهو عدم كونه ظاهرا
على الوجودى وهو كونه معقدا واعلم انه لما بلغ حديث تعريف التعقيد هذا
الى خطيب اليمنى اعترض على المصنف رحمه الله بانه يلزم منه ان لا يكون شيء من اللغز
والمعميات فصيحا مع ان كلا منهما من المحسنات واستخراج المعنى كلما كان اصعب
كان ذلك احسن وبالقبول اجدر فلما وصل الخبر الى المصنف اجاب عنه بالتزام
انه لها بالفصاحة ومنع كونهما من المحسنات بدليل ان السكاكى سكت عن
ذكرهما فى مباحث البديع ولذا طرحهما المصنف بالكلية قوله بسبب تقديم
او تاخير كلمة او هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع لجواز اجتماع الكل فانه مع ما يقال
من ان الواجب هو الواو اذ التاخير من لوازم التقديم لا ينفك فان قلت قوله
كل منها شايع الاستعمال الظاهر من هذا اطلاق الخلل على اجتماع هذه
الامور مع شيوع الاستعمال وان قوله لخلل من تتمة التعريف داخل فيه قوله
ويجوز ان يكون التعقيد اه معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل ان
التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من الاجتماع ويجوز ان يكون حاصلا من البعض
لا على انه يجوز ان يكون اجتماع امور اه على ما لا يخفى قوله فذكر ضعف التاليف
لا يكون مغنيا ذهب الشارح الخلخالى رحمه الله الى ان ذكر احد الامرين من ضعف
التاليف والتعقيد اللفظى يغنى عن الآخر ورده الشارح المحقق رحمه الله بان سبب
التعقيد لا ينحصر فى مخالفة القانون النحوى والتحقيق فى هذا المقام ان النسبة
بين ضعف التاليف والتعقيد اللفظى هى العموم من وجه لوجود ضعف التاليف
فى جانى احمد بالتنوين دون التعقيد ووجود التعقيد فى اجتماع الامور الجارية
على القوانين دون ضعف التاليف ووجودهما معا فى صورة مخالفة القوانين
فحينئذ لا يكون ذكر كل منهما مغنيا عن الآخر لكن كلام الشارح المحقق رحمه الله
لا يخلو عن قصور اذ لم يندفع منه الاشكال بحذافيره قوله وهو ابراهيم بن هشام

فابو الممدوح سمي ابن اخته وكان هو اعني الممدوح اعلم المدينة من قبل هشام بن المذكور
في الدواوين ان هشاما ابن اسمعيل المخزومي كما ذكره الشارح المحقق رحمه الله وقد ذكر
ان ابراهيم ابن هشام وان هشاما ابن المغيرة المخزومي وقد يروى ان هشاما
ابن عبد الملك ابن مروان قوله وما مثله في الناس الا مملكا في البيت وجه ظاهر
يمكن حمله عليه بحيث لا يكون تعقيدا اصلا وهو ان يكون مثله اسم ما وفي الناس
خبره والا مملكا استثناء من الخبر ونصبه على الاستثناء وابو امه مبتدأ وحي خبره
وابوه خبر بعد خبر او بدل من حي وهذه الجملة صفة مملكا ويقاربه صفة اخرى
بعد صفة ولا خفاء في شيء من ذلك الا في انتصاب مملكا على تقدير جعل الاستثناء
متصلا من الخبر لتصريحهم بانه اذا كان المستثنى منه محذوفا اعني المفرغ فهناك
لا يجوز اعراب المستثنى الا بحسب ما يقتضيه عامل المستثنى منه ان كان المستثنى منه مرفوعا
فرفع وان نصبا فنصب والحاصل ان المستثنى في المفرغ يجب ان يكون موافقا
للمستثنى منه في الاعراب وههنا خبرها وان كان منصوبا الا ان ما ولا لا يقدر ان
عاملتين بعد الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا فلا يمكن اعرابه بحسب عامل
المستثنى منه والجواب عن هذا الاشكال على وجهين احدهما ان المذهب في الظرف
المستقر ان ضميره ينتقل الى الظرف فههنا المستثنى منه وهو الخبر وهو غير محذوف فلا يكون
مفرغا كما صرحوا به في قوله لا اله الا الله اي الا الله بدل من ضمير الخبر المحذوف
وثانيهما انهم صرحوا بان متعلق الظرف المستقر لوجوب حذفه وعدم التصريح به
وسد الظرف مسده كانه مذكور لا محذوف وهذا الظرف لنيابته عنه وقيامه
مقامه لا يعد محذوفا حتى صرحوا بان جميع اوصافه من كونه خبرا او صفة او صلة
قد انتقلت الى الظرف وصرح الشارح المحقق رحمه الله في شرح الكشف بانه لا يقال
ان متعلقه محذوف ونظير ما ذهبنا اليه ما ذهب اليه جار الله في قوله تعالى والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى ان الواو لنيابته مناب فعل واجب ذكره مع
ذكره كان العامل كانه واحد لفظا وخفيفا تدبر فان قيل الاشكال بعد باق
على حاله لان غاية الجواب بين ان المستثنى منه مذكور لا محذوف وليكن مذكورا ولا نفع
لان ما ولا لا يقدران عاملتين بعد الا قلنا نعم الا انه قد يعمل ما بعد الا لكن
لا على وجه الاصالة بل بطريق التشبيه والحمل على ليس والى هذه القاعدة اشار في
شرح لب الاعراب من انه قد يقال ليس الطيب الا المسك بالرفع ما الطيب الا المسك
بالنصب تشبيها بليس بما في الاهمال وليس في الاعمال وسمي هذه طريقة
التعويض والاستواء فمن حاول زيادة الوقوف على ذلك فليرجع هناك

هامع

هذا ان نصب

هذا ان نصب مملكا على ما وان نصب على الاستثناء فلا حاجة الى ذلك والمقصود انه لو سلم
ان الاستثناء مفرغ فالاشكال مدفوع بالمنع بهذا التوفيق فليتدبر واما حمل حي جزءا
من الوالد فوجهه ان المراد بالحيوة القوة النامية الشابة المشتعلة الكاملة لان من
الشباب من الشيب بمنزلة الحيوة من الموت فهو ان كان في صغر سنه فلا اشكال وان
كان في كبره كان وصفا له بانه لقوته ونضارته في اوان الشيخوخة كان له حيوة
شبابية نامية قوله قلقا اي مضطربا في جانب المعنى وذلك لان الغرض نفي ان يماثله
احد ويقاربه وهذا يفيد نفي كون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في
الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال
هذا السلب مبني على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا كذا ذكره الشارح المحقق رحمه الله
وفيه بحث لان نفي ما هو صفة للمحمول بنفي المثل بطريق الكناية التي هي المنع فكيف
يعد قلقا انما يعد قلقا لو لم يكن سلب وصف المحمول كالبنية على انتفاء الموضوع
فليتامل والحاصل ان المثلية اذا كانت منفية عن الاحد المقارب كان هذا في
التحقيق نفيا للاحد المقارب لان الاحد المقارب ملزوم للمثلية ضرورة انه
لو كان له مثل هو الاحد المقارب فنفي اللازم دليل على نفي الملزوم قطعا وهو
ابلغ على ما اشار اليه في قوله تعالى ليس كمثله شيء فكيف يعد قلقا وانه باب من البلاغة
فليفهم قوله للخلل في انتقال الذهن اه اعترض عليه بعض الافاضل من تلامذته رحمه الله
بانه ان اريد به الخلل من جانب المتكلم في انتقال ذهنه فتعليل ذلك الخلل بايراد
اللوازم غير صحيح بل الامر بالعكس وان اريد به الخلل من جانب السامع في انتقال
ذهنه فتعليل عدم ظهور الدلالة بذلك غير صحيح بل الامر بالعكس والجواب ان المراد
الخلل الواقع من جانب المتكلم وصرف التعليل مدفوع بالمنع اي لا نسلم ان قوله
يكون لايراد اللوازم تعليل للخلل بل هو تفسير له وتحقيق لحقيقته وتحقيق المقام
ان عدم ظهور دلالة الكلام على المراد للخلل واقع في الكلام من جانب المتكلم وذلك
الخلل يكون بالايراد المذكور يعني ذلك الخلل هو انه اعتبر اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن المرشدة الى المقصود وتاليف الكلام على
هذه الطريقة وبهذه الكيفية هو عين الخلل ولما كان الخلل المذكور بالطريق
المذكور واقعا في الكلام ناشيا من المتكلم بالطريقة المذكورة وكان مفضيا
الى فهم السامع في الانتقال اعتبر الخلل في انتقال الذهن قصدا الى انه فرع الخلل
المذكور كانه قيل الخلل من جانب المتكلم في كلامه واقع ايضا في الانتقال الحاصل
تامل فذكر الانتقال لا لاجل انه علة لعدم ظهور دلالة الكلام على المرام بل تنبيه

ان صح

وربما يناقش في نفي المقارب بان نفي المماثل يكون قرينة الامكان
بمثله فلا قلق في التوجيه من تقدم المقارب عن المماثل
وعلى وجه بان الاستثناء الا مصحح لانتفائه
ان يكون المماثل مماثلا ومقاربا غير مماثل على ان كلمة شبيهه [illegible]
ان المقصود نفي المماثل المحرج وتخلص المماثل عن المقارب وعلى تعينه
من هذا المقصود شبابه هذا
وفيه بحث اذ بعض على المقاربة على ان المماثل المستثنى الملك الذي هو فيه
مع انه ما ذكره في الاستثناء او الا ويمكن ان يدفع بان نفي المماثل
بناء على المبالغة في المدح ينبغي ان يحمل المقاربة في المقابل
لما ذكره الشارح
احد يقاربه كان له منه

علي انه مترتب علي ما هو بالحقيقة علة لعدم ظهور دلالة الكلام يعني عدم الظهور انما هو من جهة ان
اعتبر اللوازم البعيدة المفتقرة الي الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة علي المقصود
يعني هو معلل بهذه الجهة المذكورة للخلل في انتقال الذهن ففيه تصريح بوجه الفرق وما هو
بمنزلة الثمرة والنتيجة لذلك وبهذا اي بما ذهبنا اليه من ان مرجع الايراد تفسير الخلل
وتحقيق له ظهر فساد القول بالتعليل وذلك لان اللازم منه ان يكون الخلل في كلام
مبتنيا علي خلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تاليف الكلام علي هذه الكيفية
مع القدرة علي التاليف علي وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض له متعلق بذلك من
كالتجربة وامتحان الافهام والالغاز في الكلام والتعمية في المرام ونحو ذلك
من الاعتبارات المناسبة للمقام بل هذا مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل هكذا
يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الي زخرفات الاوهام هذا والظاهر ان المراد
بانتقال الذهن ذهن السامع والمضاف مقدر اي لخلل اما في اللفظ او في طريق
الانتقال والخلل في الطريق انما هو باعتبار اللوازم البعيدة الطريق المفتقرة الي
الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين المشعرة بالمقصود فصح التعليل اي يعني عدم
الظهور انما هو بسبب الخلل في الطريق والخلل في الطريق انما هو بسبب الاعتبار المذكور
فالاعتبار المذكور في الصورة تعليل لخلل الطريق وفي التحقيق تفصيل له ولو تدبرت
في ذلك تحققت ان البلاغة لا تقتضي الا التحرز عن الانتقال عن سائر الاحوال والطرايق
بحاله وبهذا ظهر فساد الشق الثاني من شقي المعترض فليفهم قوله وذلك الخلل
يكون لايراد اللوازم الخ اورد بعض الافاضل من اصحاب الحواشي ههنا مناقشة في انه
في صيغة الجمع في اللوازم والوسايط وهي انه ان اعتبر بالنسبة الي المواد علي ان
الجمعية مبنية علي انقسام الاحاد الي الاحاد فيلزم منه توحد اللازم في كل مادة
وتوحد الوسط وكلاهما غير لازم بل اتفاق الوسطة الواحدة بالكثرة ثم اجاب
بان ما ذكروا من ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد بالاحاد لا يقتضي
ان يكون ههنا انقسام الاحاد علي الاحاد بطريق السوال ما يقع وطريق الاضافة
كما ذكر في قوله تعالي فاغسلوا وجوهكم وايديكم ان ايدي كل شخص ثابتة لكن
عم مقتضي مقابلة الجمع بالجمع وعلي هذا فقولنا ركب القوم دوابهم ولبسوا
ثيابهم يجوز فيه ان يتعدد ثياب البعض هذه هي المناقشة الدايرة بين
الاصحاب مع ما ذكر من الدفع والجواب ولا يخفي ضعفها ودفعها من وجوه الاول
ان هذا بالنسبة الي مادة واحدة وهو اخذ بالفرد الكامل وظاهر العبارة ربما يشعر
بذلك كانه قيل وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم في صورة واحدة مثلا الثاني

انه لو سلم

فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الي واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لندرته
بقي في قوله وذلك لايراد اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا الايراد يخرب المقصود فان الانتقال في المجاز والكناية عنده من الملزوم الي
اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول دون الثاني والانسب ان يقول لايراد الملزومات مع البعيدة
للتنبيه

انه لو سلم ان صرف المقابلة يقتضي ان يكون في كل مادة لازم واحد ووسطة واحدة
فوجهان هذا اخذ بالاوفق كما ذهبوا اليه في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين الثالث
ان المجنين حمله علي الجنس بدليل التمام علي ما يذهب اليه ائمة الاصول اذ لا عهد ولا استغراق
فتعين الجنس قوله ساطلب بعد الدار عنكم الخ افاد الشيخ ان المنسوخ ظاهرا بالتسويف
وان جزوا فتامه البعد الي الدار وبعد القرب الي ذوات المخاطبين لطيف حسن
لما في ذلك من الاشعار بان البعد وان كان وسيلة الي الوصول الي القرب الذي هو المطلب
الاعلي والمقصد الاقصي للعشاق وقاطعا للبين والفراق الا انه من حيث انه تفوق عنه
جدير بان يضاف الي الدار ومع ذلك فحقه التاخير في الاعتبار والجد بقدر الامكان
في امر الهرب والفرار كالتزم المر للمريض وان كان قاطعا بالصحة والشفاء وهذا
اعني ما ذكرنا من النكتة في السين لا يتوقف علي ان يكون السين للتاكيد لانه وان
كان للتاكيد الا ان فيه اشعارا بذلك بالنظر الي حوارد استعماله في المضارع بالنظر
الي الظاهر فليتامل قوله والنفس توهم كما لغة الرواية الصحيحة التي عليها مدار
كلام دلايل الاعجاز وللتمحل في ادخال الكسب تحت الطلب وادراجه في حيزه قوله الحماسي
التبراد البيت لحطان ابن المعلي ويقال هي للمعلي ابن الجلال العبدي من قصيدة
التي مطلعها ٭ انزلني الدهر علي حكمه ٭ من شامخ عال الي خفض ٭ وغالني الدهر بوفر
فليس لي مال سوي عرضي ٭ ابكاني الدهر ويا ربما ٭ اضحكني الدهر بما يرضي ٭ قوله
علي حكمه يقول للدهر حكم معروف وطريق مالوف في رفع الوضيع وحط الرفيع
فاجري حكمه علي وانزلني عن رتبة عالية الي رتبة منخفضة والخفض ضد الرفع وهو
مصدر وضع موضع المفعول يريد الي مكان مخفوض قوله وغالني الدهر يروي عالني
بالعين المهملة ومعناه اعالني اي جعلني عايلا اي فقيرا ويروي غالني بالغين المعجمة
ومعناه اهلكني يقول اهلكني الدهر باجتياح ما اعطانيه من المال والغني فما لي
سوي نفسي وليس النفس من المال في شيء ومتوضح سوي نصب استثناء خارج وهذا
الاستثناء بتاكيد انتفاء الغني ومثله قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن
ويجوز ان يكون الغني وليس لي غني سوي غني نفسي فحذف المضاف والغني ضد
غنيه فلا تطمع في المكاسب الوضيعة وتدنس بالاذيال الخبيثة وقوله بوفر الغني
اي بسبب وفر الغني فحذف المضاف والاظهر انه لا حاجة اليه بل يكفي جعل الباء
سببية وتعلق الباء منه بقوله غالني والوفر كثرة المال واضافته الي الغني لان
المراد المال الذي يحصل به الغني وهم يضيفون الشيء الي الشيء لادنى ملابسة و
وملابسة بينهما سواء كان له او عليه او معه او فيه او من اجله او ما يليه ويجوز ان يكون

الغني

مال

فلول

موضع توقع التمني تعجبا على الحال للدهر كما يقول ما بني فلان بكذا والمعنى مستصحبا
ومشتكيا جاني في اضطرار اي لا اسالها ويجوز ان يكون محل الكلام على المعنى فعدي بالباء
تعدية مجيئي لانه في معناه فكأنه قال مجيئي بتوقع التمني واصابني قوله بما يرضي قول
على انه اضمر مع قوله ابكاني الدهر سابكون في مقابلته حذفه اعتمادا على المعنى والمعنى
ابكاني الدهر بما اسخط وقوله يا ربما المنادى فيه محذوف كأنه قال يا قوم ربما
وهذا النداء على وجه التحسر والتوجع من مقابلة الدهر وسوء تنقله تعلمه وقوله ربما
ما بعده كما فيه ما تكفه عن العمل وتهيئها الى ان يليها مشتركة حتى جاز وقوع اضحكني
بعده ومثله قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ومعنى البيت ابكاني الدهر بما اسخط
ويا قوم ربما اضحكني الدهر فيما مضى بما ارضاني وفي طريقته قول الآخر شعر
فان تكن الايام احسن مرة * الي فقد عادت لهن ذنوب قوله ولكنه اخطاء
يرد عليه انه ينبغي انه من قبيل استعمال المقيد في المطلق فلا خطاء بل هو جار على
القانون كاستعمال المشفر في الشفة واجيب بانه اراد به ما هو في قوة في
الخطاء عند البلغاء وهو التعقيد المعنوي قوله قال الحماسي الحماس والحمس
وكانت العرب تسمي قريشا حمسا لتشددهم في دينهم ودنياهم قال
الدريدي حمس الرجل اشتد والحمس قريش وكنانة وخزاعة وبنو حماس ايضا
قبيلة من العرب كذا ذكره الامام المرزوقي رحمه الله ومثله صرح الجوهري ايضا
وبالجملة فالحماسي نسبة الى الحماسة وهو الكتاب المشهور المنسوب الى الامام الهمام
ابي تمام حبيب بن اوس الطائي المعروف بكتاب الحماسة فيقال هذا البيت
حماسي اي هو مذكور في كتاب الحماسة واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء
المذكورين فيه وما نحن فيه من هذا القبيل هكذا يجب ان يفهم قوله الا ان
عناه البيت لابي عطاء السندي يرثي ابن هبيرة وهو الذي اجبر الامام
ابا حنيفة رحمه الله على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شيء
من بيت المال الا من تحت يده فامتنع ابو حنيفة رحمه الله وحلف ابن هبيرة
على ان يضربه سياطا ان لم يفعل ما اراد هو حتى يفعل فامر بحبسه وضربه فقال الامام
رحمه الله مطيعة وهرب الى مكة وذهب بلطف رحمة الله تعالى والمعنى ان عينا لم تسح
عليك بدمعها الجاري يا ابن هبيرة يوم فوتك ببلد واسط لجمود اي لمعدودة
في زمرة البخلاء وقوله الجاري ذي قبل عاصي العروق واضافة اليوم
الى واسط وهو بلد للتوضيح وتحقيق التلبس ادناه قوله في مطمح خلو العين
اي مع قطع النظر عن قيده وهو حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مخالفة

في اللغة الشجاعة صح

الاحبة

الاحبة قوله عن المسرة عليه مناقشة ظاهرة وحقه ان يقول عن السرور اذ المسرة
مصدر ميمي بمعنى السرور يقال سره مسرة وسرورا بخلاف السرور فانه جاء لازما ايضا
فوقع الاحتياج الى نوع تمحل بانها مصدر المجهول او بان المعنى ان جمود العين كناية
عن مسرة الشيء لمن قام به هذا الجمود والاوجه ان يراد بالمسرة اثرها وهو الفرح
والسرور قوله ولا يخرج عن التعقيد المعنوي وذلك لان الجمود معناه خلو العين
من الدمع في حالة الحزن فاستعماله في خلو العين عن الدمع حال السرور توجب صعوبة
الفهم وعسر الانتقال مع خفاء القرينة الدالة على المقصود وذهب بعض اولي
التوفيق من اصحاب الحواشي الى انه يلزم من هذا ان يكون استعمال كل كناية
تفرعت عن مجاز سببا للتعقيد واللازم باطل وفيه نظر اذ اللزوم ممنوع غاية
الامر انه يلزم منه ان يكون احتواء الكناية المتفرعة على المجاز بحيث يوجب
صعوبة الفهم وعسر الانتقال مع خفاء القرينة سببا للتعقيد ولا ضير واما ان كل
كناية تفرعت عن المجاز كذلك فلا فان قيل يلزم من ذلك استعمال الايهام على
التعقيد مع انه من المحسنات التابعة للبلاغة قلنا قد يهناك اتفاقا على انه
ان قامت قرينة على سهولة الانتقال فلا تعقيد والا فليشمل ولا ضير بقي
ههنا شيء وهو انه يلزم ح اجتماع المجاز والكناية في لفظ واحد فالكناية
ان كانت حقيقة ففيه اجتماع الحقيقة والمجاز وان كان مجازا ففيه اجتماع
المجازين الا ان هذا سهل ولعلنا نذكر في الفن الثالث ما يتحلل به الشبهة منه
ان ساعدنا الارادة الالهية قوله كما تستوفر في بلاغة الكلام حيث قال
هناك ان الكلام الذي يدرج فيه النظر هو كذا وكذا قوله فبعدهم اي
بعد هذا الان اي بعد الزمان الذي نحن فيه ففيه اشارة الى ان السعي في
ما طلب لكم لاستعمال مرخص الى ان البعد وان كان وسيلة الوصول الى
القرب الا انه من حيث انه بعد في نفسه ينبغي ان يؤخر طلبه ولا يعجل في طلبه
وكذا الحزن والكآبة ان نصب تسكب بتقدير ان قوله واطلب الحزن والكآبة
لتفرح بادراج السكب تحت الطلب وتنبيه على ان تسكب منصوب معطوف على
بعد الدار بتقدير ان قوله وان رفعته فالمعنى ابكي والحزن الان تنبيه
على ان تسكب على تقدير كونه مرفوعا غير داخل في حيز الطلب وغير مندرج تحت الابتغاء
بل هو مستعمل بمعنى الحال كما صرح به بقوله الان فان قيل على تقدير الرفع لا يقتضي
كونه غير داخل في حيز الطلب لجواز ان يكون مرفوعا محمولا على حذف ان كقوله
احضر الوغى قلنا نعم الا انه تكلف مستغنى عنه قوله لكنه اكتب عليه اي اقبله

غاية الاقبال والتوجه عليه من اكب على وجهه سقط عليه فان من اقبل على شيء غاية
اقبال والتوجه عليه فكانه اكب عليه وفي التنزيل افمن يمشي مكبا على وجهه اهدى
وهذا اعني الاكباب والملازمه عليه يستفاد من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار
المنبئ عن المداومة والاصرار قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف اه قد يجاب
اصحاب الحواشي وجه التعسف بوجوه الاول ان طلب البعد ما حال الفراق او حال الوصال
فالاول تحصيل الحاصل والثاني طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال ولا يخفى انه شنيع جدا
الثاني ان المفهوم من البيت ليس الا ان الغرض من طلب البعد حصول القرب ومن
سكب الدموع المسرة واما ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطالب الى
آخر ما ذكرتم فلا يفهم من اللفظ ولا دلالة للكلام عليه اصلا الثالث ان عادة الزمان
والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا بنقيض المطلوب الذي يظهر انه مطلوبه
الرابع ان ادراج السكب تحت الطلب موقوف على نصب تسكب والصحيح رفعه
الخامس ان عدم الادراج تحت الطلب بمعنى الاكباب عليه يبطل الدعوى انه مطلوبه
فيأتي بضده بعيد مع الغنية عن ذلك بحمل الكلام على الوجه الصحيح والكل ضعيف
اما الاول فلانه قد مرت الاشارة الى ان طلب البعد بعد زمان الحال في
الاستقبال وزمان الاستقبال منهم عنده لا يدرك انه زمان القرب او البعد
فيطلب فيه ما هو خيره ووسيلة النجح والفوز عنده وهو البعد وقد نبهناك على
ان عبارة القوم صريحة في هذا المعنى لا مجال لهذا الاعتراض اصلا واما الثاني
فلان القوم لا يعنون ان ما ذكروا من ان عادة الزمان والاخوان كون
امر مفهوم من لفظ البيت بل عنوا ان البيت مبني على هذه المقدمة وجواز
النثر على هذا الوجه فلا غبار عليه اصلا واما الثالث فلان من حفظ افراد الشواهد
انهم يتقاولون طلب شيء قصدوا الى حصول خلافه بناء على ما تقرر من ان عادة
الزمان الاتيان بنقيض المطلوب وهو من الخطابيات التي يستظرفون بها استظرافا
وليس مرادنا بها حقيقة بناها على اشباه هذه المنافاة الواجبة وفي هذه
الوتيرة جرى من قال شعر ولكم تمنيت الفراق مغالطا واحتلت في استثمار
غرس ودادي وطمعت منها في الوصال لانها تبني الامور على خلاف مرادي
اللام في لكم للابتداء وخبر لكم محذوف اي مرة واحتلت من الاحتيال اي عملت
الحيلة في طلب الثمرة من شجرة محبتي واما الرابع فلان القول بان الصحيح رفع
تسكب والنصب ضعيف على تقدير صحة رواية فلا دراية يدل عليه على
ان التوقف ممنوع كما نبهناك عليه من انه يجوز ان يكون من قبيل احضر الوغى

واما الخامس

٥٩

واما الخامس فلان ما ذهبوا اليه من معنى الاكباب عليه قد ذكرنا انه مستفاد من صيغة
المضارع فلا معنى لاستبعاده فالحق ان ما ذهب اليه القوم في معنى البيت جيد لا غبار
عليه سوى انهم حملوا اسأل طلب على الاستقبال وتسكب على الحال وليس لهذا معنى
بل فيه تغيير النظم وان ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله في معنى البيت من ان المراد بطلب صح
الفراق طيب النفس وتوطينها عليه وان المعنى اطيب نفسي بالبعد والفراق واوطنها
على مقاساة الاحزان والاشواق امر بعيد كل البعد لا دلالة للفظ عليه ولا قرينة
تشير اليه والانصاف ان الشارح المحقق رحمه الله لما وجد هذا المعنى في دلائل الاعجاز ان مع
اغتر بذلك وجزم بتجويده انه هو الصحيح وما ذهب اليه القوم من جهة انه لم يذكره
الشيخ مزيف لان الشيخ ثقة وكلامه حجة قطعا ومن انصف من نفسه علم ان
ما ذهبوا اليه اظهر وبالقبول اجدر ونحن نقول يحتمل ان يكون البيت مبنيا على ما
يجري عليه عادة العشاق واستمرت عليه عاداتهم من الجريان على مراد المعشوق
والاجتناب عن مراد انفسهم وتقريره انه مركوز في ذهنك لا تجد لرده مجالا
ولا الارتكاب بجحده مجالا ان العشاق يريدون القرب والوصال والمعشوقين
يريدون بعدهم وهجرانهم فمن كمل عشقه وترقى امره ترك مراده نفسه الى مراد
محبوبه وهذا هو الذي يسميه الصوفيون تارة عتبة مقام الفناء واخرى بداية
مقام المحو والافناء ثم لما لاحظ المحبوب حال هذا اي انه ترك مراده الى مراده
اراد بعد ذلك قربه والوصال معه لانه هو الذي افنى مراده في مراده بشيء كان
اليه صدق هذا المقال قول من قال اريد وصاله ويريد هجري فاترك ما اريد لما يريد
وبهذا اظهر معنى قوله لتقربوا فتنبه قوله ومن كثرة التكرار اعترض الشارحون
بان التكرار هو ذكر الشيء مرتين فالتكرار هو مجموع الذكرين والبيت الذي اورده
المصنف مشتمل على الذكر ثلث مرات ولا يتحقق بمجرد تثليث الذكر تعدد التكرار فضلا
عن كثرته ولما كان هذا مبنيا على ان الكثرة مقابلة للقلة على زعمهم اجاب الشارح
المحقق رحمه الله عن ذلك بالمنع اي بمنع المقدمتين اي يمنع ان التكرار هو مجموع
الذكرين بل هو ذكر الشيء مسبوقا بذكر آخر فالتكرار هو الذكر الاخير ويمنع ان
الكثرة ههنا تقابل القلة بل هي تقابل الوحدة فحصل اصل التكرار بذكره ثانيا و
حصل بذكره ثالثا كثرته وتعدده اذ كثرته ان يكون فوق الواحد فان قيل لا حاجة
في دفع الاشكال الى منع المقدمة الاولى وهي كون التكرار مجموع الذكرين بل يكفي
فيه حمل الكثرة في مقابلة الوحدة اذ الثاني اذا ضم الى الاول فهو تكرار واحد
واذا ضم اليه الثالث فهو تكرار آخر كما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله في شرح الجمع

اليه قوله علما منقولا بشواهد بتضمين معنى الدلالة اي شواهد دالة عليها فلا يرد ما قيل
من ان شهد عليه لم يرد الا في الخبر قوله وشواهد فصل الفراق الى التركيب يحتمل وجوها
اخر منها ان يكون شواهد مبتدأ والا خبره ومنها حال من ضمير الجزاء ومنها خبره
والا حال من ضميره ومنها ان يكون الا صفة لسبوح ومنها صفة بعد صفة وشواهد مفعول
لها بطريق التنازع ومنها ان يكون منها صفة وشواهد فاعله والا حال منه
او متعلق به قوله اي قول ابن بابك بسكون الكاف وتحريكها مفتوحة وهو شاعر
الكتب انه قول ابن المالك قوله حمامة بالنصب لانه منادى مضاف قوله وهي
ذات حجارة خلطا لتفسير اي التفسير بالالف التحري وفي اللغة للغة وذلك لان المذكور
في الصحاح ان الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال
الارض التي فيها الحجارة ففسر الشارح المحقق برواية النون الاولى بيانا بتقريب
ان المذكور ههنا تبيين المراد والاطلاق اسم الجمع على حرف فهو باطلاق الحال على المحل
قوله فيه لفظ قرينة يريد ان تانيث الاجرع الجرعاء بالقرينة كالسوداء والبيضاء
في تانيث الاسود والابيض او لم يرد الجرعى في تانيث الاجرع الا انه قد قصرها
لضرورة الشعر واستقامة الوزن قوله الى حومة وهي معظم الشيء اشارة الى انه
حومة في ديوان ابن بابك دومة الجندل بدل الحومة ودومة الجندل بضم الدال
بفتح الدال وهي موضع بين مكة والكوفة والشام كذا فسرها صدر الافاضل
وقد يروى بالفتح وذكر ابن دريد انه خطأ وفي بعض الاشعار سقى جدنا اهل
دومة ناديا من الوليد والجواد غاد ورايح اي سقى الله قبرا صار بهذا الموضع
منتجا ناديا بالمكان اقام به وفي التنزيل وكانت ناديا قوله وتقادم
او مع ان معناها الا هنا الى البيت الذي بعده ونعاهد فهو قوله سقاك
رواد من مزن العقال بشيخ كما اختل خيط اللؤلؤ المتقطع ازداد تكرير المطر
الجود المطر الضعيف وهو دون العظيم وهو اضعف المطر والمتزل المطر والسيل
العقل الضعف المطر وبخلاف الوبل وترشح اي بعضه فترشح وهو عطف ترشح
اي عرق والمقصود افادة التتابع والدوام لان ذلك في الامطار الضعيفة
اقوى منه في غيرها لا يخفى حال تشبيه بقوله كما اختل اي كتتابع اللؤلؤ الذي انقطع
خيطها فان المقصود تشبيه الهيئة الهيئة فلا يتوهم انه لا حاجة الى الحروف ولا تقدم
قوله كذا في الصحاح اه مذكورا بذيب الى الشارح لكون من ان بعض هذا الكلام كلام
ابن سعد وتصحيح كلام وذكر الشارح المحقق صراحة في مختصر ان فساد
هذا الكلام مما يشهد به العقل والنقل اما النقل فما في الصحاح واما العقل

فلما ... من ... الاساس ... الصحاح
فقد قال ... حرف ... كانت ...
منه

المحلى بالدوام فان مبني المنع على التنبيه على الحق الا على تصحيح المدعى وتحصيل المراد ولو سلم فنفرض
من التكرار وهو على تقدير منه في الاعتبار وههنا جواب اخر حسن وهو ان يحمل الاضافة
في كثرة التكرار من باب اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصل من التكرار
وان جرى ان كثرة الذكر حاصل من تثليث الذكر وههنا وجه اخر وهو انه لو سلم ان
التكرار بمجموع الذكرين فاضافة الكثرة بيانية ومجموع الذكرين مجاوزة حد الواحد
فلا حاجة الى بواقي المقدمات فان قيل جميع ذلك واضح الان حمل الكثرة في
مقابلة الوحدة حتى يكون الاثنان كثيرا لا يخلو عن ركاكة فما النكتة في ذلك قلنا
النكتة هي التنبيه على ان ما فوق الواحد وان لم يكن كثيرا في سائر المواضع الا انه
كثير في باب الاخلال بالفصاحة مبالغة في وجوب الاحتياط ههنا وتنبيها على ان
القليل في سائر المواضع كثير ههنا قوله وافراد الشدة اي في غمرات الحروب وشواهد
المعارك يريد انه مجاز من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم او من قبيل استعمال
المقيد في المطلق او استعارة تمثيلية بتشبيه صورة احاطة الشدة به باحاطة الغمرة
والجامع الهلاك دا او الوب او لحوق الحرارة الى النفس قوله من السبح وهو شدة بجري
الفرس فاعرف ان السبوح مشتق من السبح والسبح معناه ذلك فاطلاقه على الفرس يكون
حقيقة وهو مشعر ظاهر كلام الصحاح ايضا حيث قال سبح الفرس جريه وهو فرس سابح
لكن يرد عليه انه يخالف كلامه الاخر اعني قوله كانها تجري في الماء فان هذا
مشعر بان اطلاقه على الفرس بطريق التجوز ويخالف ايضا كلام الاساس حيث
قال ومن المجاز فرس سابح وسبوح والحاصل ان اول كلامه يوافق كلام الصحاح
ويخالف اخر كلامه كما يخالف كلام الاساس والجواب ان المراد بيان مفهوم اللفظ
وتفسيره بالنظر الى المراد لا بالنظر الى الحقيقة فلا اختلاف ولا فساد قوله يستوي فيه
المذكر والمؤنث اي في سبوح اذ قد صرح النحاة بان فعولا من الاسماء التي
يستوي فيها المذكر والمؤنث مطلق قوله فرسا حسن الجري حق العبارة ان
يقول حسنة الجري والجواب انه من قبيل الحمل على اللفظ صرح به في المغرب في قولهم
البرذعين قوله كانها تجري في الماء تصريح بالتجوز وتنبيه على ان اطلاق السبوح
على الفرس باعتبار معنى التشبيه لكن اعتبار معنى التشبيه فيه يحتوي على طرائق منها
ان يشبه جري الفرس في الجري بسباحتها في الجري في حسن الحركة وعدم اتعاب راكبها
فاطلاق السبوح على الفرس استعارة تصريحية تبعية ومنها ان يشبه جري الفرس بسباحة
سابح مطلق فهو ايضا استعارة تبعية ومنها ان يشبه الفرس بشخص سابح
ومنها ان يجعل تشبيها بليغا عند المحققين بتقدير موصوف غير الفرس وحذف ضميره

وقد يجاب ... ان يكون ... بالفصاحة ... ويكون ...
... فلذلك ... بان يقول ...
... وادا ... هذا الوجه ... او لا ...
... منه

قوله وبعيد ... الجواب ... حدود الاخبار ...
... الى الفصاحة ...
... ان يقال ...
... استعمال ...
... منه

قوله وهو شدة ... الفرس ... المفهوم من كلام ... السبح
... حسن الجري ... العرف ... الحق ان ...
عن ... قوله ... ومن ...
منه
... كما في ...

فلان لا معنى له بالتصويت بناء على سماع المصوت والحق ان الشاعر ان قصد بالحمام
بالتصويت التحسر والتحزن على ما فاته من التصويت بترتب حبيبته بحيث تسمع كلامه
فالوجه ما ذكره الشارح المحقق رحمه الله وان قصد به الفرح والسرور اي استجلى لها
رؤية جمالها واستماع صوتها بسبب الطرب كالبلابل بل يفصح بلغاتها على الاشجار
وترنم عندمشاهدة الورد والازهار وهذا المعنى احرى بالقبول واقرب بالاعتبار
فالوجه ما ذهب اليه هؤلاء وحديث في اللغة كلامهم لكلام الصحاح مدفوع بان
قولنا فلان بمرأى من فلان ومسمع جهتين الاول ان يجعل من باب الكناية
لان جعل فلان كانما لحق رؤيته عبارة عن كونه رائيا وقد نقل عليه صاحب
الكشاف فقال في قوله تع ولمن خاف مقام ربه معناه خاف ربه وقولهم
نفيت عنه مقام الذئب يريدون به نفيت عنه الذئب لانه اذا كان مكان الشئ
نائبا للشخص كان ذلك الشئ نائبا له ايضا فنفيه نفيه ومثله اكثر من ان يحصى كما
يقال هذا في موقع الصفة اي صفة وهذا في موقع الحال اي حال وعلى هذا فمن
في من فلان ابتدائية فيه شائبة اتصال اي بمرأى كائن منه متصل به و
والثانية ان يجعل من هذه ابتدائية مجردة عن معنى الاتصال اي هو كائن بمكان
رؤية فلان ولما كانت الجهة الاولى وظيفة بيانية والثانية وظيفة لغوية
تعرض صاحب الصحاح لبيان الثانية دون الاولى فلا في اللغة ولا اشكال
قوله والا فلا يخل بالفصاحة • عليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم انه ان لم يحصل
بسببه ثقل لا يكون مخلا اصلا لجواز ان يحصل اخلال بوجه آخر كما ذهب
اليه الشارح المحقق رحمه الله في الكراهة في السمع وقد تصدى جماعة لدفعه فمنهم
من دفعه ببيان الفرق بينها وبين الكراهة في السمع بانها في ذاتها تخل
بالفصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع الاضافات فانهما ليس في ذاتهما
ما يوجب الاخلال بها ومنهم من دفعه بانه وان جاز ان يحصل اخلالها بوجه آخر
الا ان الاصل عدم ذلك الوجه المخل بخلاف ما سبق فان الاصل فيه انتفاؤه
كان عدم ذلك الغير الا ان هناك دليلا يدل على وجود ذلك الغير وتحقيقه
وهو ما في ذهب الكراهة من الثقل على السمع وفي كلا الوجهين نظرا ما في الاول
فلظهور جريان هذا الدفع بعينه فيما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله فيما مضى
في الكراهة على السمع وسيجئ ان الكراهة ليست مثل الكراهة فالدليل هنا ايضا موجود
واما في الثاني فلان معنى قوله والا فلا يخل بالفصاحة ان لم يثقل فلا اخلال
اصلا سواء كان جهة الاخلال داخلة في ذاتها او خارجة عنهما لانه لا اخلال

نظرا الى ذاتها

لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب على الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث في التكرار من حيث انه تكرار يخل الفصاحة لانا نقول ليس المراد
من التكرار الذي يدعى خلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا لا يستفاد منه الا ما يستفاد منه كما يشهد به اشتراط المراد في صورة التكرار وربما
يكون متضمنا للنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف الكراهة في السمع فتدبر فيه بحث دقيق وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار موجبا للكراهة في السمع
لا الى الثقل على اللسان فيخل الفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه فملح

حرره

نظرا الى ذاتها لكن يمكن دفعه بانهما لو اخلا بالفصاحة فجهة الاخلال اما داخلة
في ذاتهما او خارجة عنهما والاول باطل لظهور انه لا جهة فيهما واما الثاني فلانه لا يخ
من ان يكون هذه الجهة خارجة من الجهات المخلة بالفصاحتين فصاحة المفرد والكلام
اولا فان كانت داخلة فقد حصل الاحتراز وان كانت خارجة فلا نسلم اخلالها
بالفصاحة لكن الكلام بعد محل اشكال لانه لا فرق بين نفس الكراهة في السمع وبين
التكرار وكما يجب على الفصيح الاحتراز عن الاول فكذا يجب عليه الاحتراز عن الثاني ايضا
صونا للكلام الفصيح عن اللغو والعبث فالتكرار ايضا من حيث انه تكرار وبالنظر
الى ذاته مخل البتة فان قلت فمن يتكلم بالتكرار ربما يحسن ارتكابه فلا يخل
قلت وكذلك الكراهة في السمع وكيف وقد صرح الشارح المحقق رحمه الله بان
ضرى فصيح باعتبار عارض **قوله** قال الصاحب • هو اسمعيل ابن عباد ولقب بالصاحب
لانه كان وزيرا للخليفة اعني المعتصم بالله في زمن الدولة العباسية وتلقيب
الوزير بالصاحب تنبيه على انه لصاحب السلطان صحبة لها مزية على صحبة الغير
ويقال كان استاد الشيخ عبد القاهر رحمه الله وكتب الشيخ مشحونة بالنقل والرواية
عنه **قوله** انت وانه ثلجة في خيارة • نقل عن الصاحب في بعض حواشي دلائل الاعجاز
ان المراد بالخيار ما هو المتعارف وهو الذي يؤكل والمراد وصفه بالبرودة لان
الخيار بارد بالطبع فاذا جمع مع الثلج كان غاية في البرودة لانه اذا وضع الثلج
وسط الخيار كان ابرد والاوجه ان يجعل من قبيل القلب اي انت خيار في ثلج فيكون
ابرد ووجه الخ وهو ان الخيار ارض لينة لا نبات فيها اي انت ثلج كائن
في ارض لينة لا نبات فيها وح يكون الثلج اسرع في الاضمحلال وعلى هذا فالمراد
وصفه بالضعف وعدم الطاقة وعلى الاول المراد وصفه بالبرودة **قوله** كتعلله فقلت
اه اي قول ابن المعتز وقبله • ذهبنا الى الخمار والنجم غاير • غلالة ليل طرزت بصباح
تديرم من الاداره ويروى تدير الراح وفاعل تدير ايدي جاذر وكذا فاعل ظلت على
انه من باب التنازع والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية وظلت ناقصة
اي دامت ايدي جاذر على هذه الصفة اعني صفة الادارة ويجوز ان يكون ظلت
ناقصة بمعنى صارت واسمه ضمير القهوة وقوله تدير الكاس اه جملة مفسرة لهذه القهوة
ولا حاجة في مثل هذا الى ابطال العتاق جمع عتيق وهو النجيب الخيار كالكرام كملاح جمع مليح
في الصحاح العتق الكرم يقال ما بين العتق في وجه فلان يعني الكرم والعتق الجمال
وفي اساس البلاغة هو عتيق الوجه اي كريم وسمي الصديق رضي الله عنه عتيقا اما
لجماله او لكرمه ودنانير الوجوه من قبيل لجين الماء اي وجوه كالدنانير تشبيه وجوههم

قوله الكريم بن الكريم قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير
والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه السلام لانه اجتمع له
شرف النبوة والعلم والجمال والعفة وكرم الاخلاق
والعدل ورياسة الدنيا والدين
حرره

ثم الاظهر ان المعنى على القلب اي انت خيارة في ثلجة والمقصود
وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط
الثلج تضاعف البرودة واما ازديادها بوضع الثلج
على وسط الخيارة فحتى لا يحمل على القلب غير ظاهر الا ان
يجعل من بعض
حرره

بالدنانير في الاشراق واللمعان فقوله ذهبنا الى الحمار اي الى بيت الخمار والنجم غاير
اي غارب بصدد الافول وغلالة بين ظرف ذهبنا والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت
الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت هنا لبقية من الليل والمعنى ذهبنا الى
بيت الخمار والحال ان النجوم بصدد الذهاب والزوال وكان ذهابنا هذا في وقت
بقي بقية من الليل رقيقة كالغلالة لاحت فيها تباشير الصبح وجعل الصباح طرازا
لها ثم بعد الذهاب في هذه الحال داحت اي دارت جاذر على صفة الادارة تدير
الكؤوس طول النهار او ثم صارت القضية اي هؤلاء يديرون الكؤوس اي يديرون
الكؤوس ايدي سقاة شبهت بالجاذر جيدا وعيونا اي جاذر عتيقة نجيبة وجوههم
كالدنانير في الاشراق واللمعان مليحة لطيفة يريد بها الغرد الذين هم والصفوا
العين كالجاذر فقوله جاذر استعارة من قبيل رأيت اسدا يرمي وقد ظهر ان
عتاق صفة مشبهة فتكون الاضافة في عتاق دنانير الوجوه لفظية فصح وقوع
عتاق صفة جاذر مع كونه نكرة وصح وقوع ملاح صفة عتاق والحق ان يجعل
ملاح صفة جاذر صفة بعد صفة احترازا عن وقوع الصفة المشبهة موصوفة على ما نص
عليه صاحب المفتاح في قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد اه
الاطراد المذكور في علم البديع هو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى اباءه واجداده
على ترتيب وجودهم وولادتهم قوله كقوله بعتيبة اه اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
اي ان قتلوك وتوافك وتواخك فانك ايضا قد خربت عروشهم بقتل
عتيبة بن الحرث ابن شهاب قوله وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق
الواحد اه لانه جعل قوله عتاق دنانير الوجوه من قبيل تتابع الاضافات
مع ان الاضافة فيه مثناة لا غير قوله لا يقال اراد بتتابع الاضافات اه حاصل
السوال على ما اورده الخلخالي رحمه الله معترضا به على المصنف ان ما ذهب اليه المصنف من
ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات في الحديث موجودان مع انهما لا تخلان
في فصاحته ليس بشيء لان القائل بشرطيتهما اراد تتابع الاضافات بشرط ان يكون
مترتبة لا يقع فصل بين المضافين وبكثرة التكرار بالنسبة الى شيء واحد
وكل من الموصوف في الحديث بالكرم والابنية غير الاخر فلا يلزم من عدم اخلال
ما ذكر عدم اخلالهما واجاب عنه الشارح المحقق رحمه الله بان نظر المصنف وارد عليهما
ايضا على تقدير اعتبار هذا التاويل ايضا في كلام القائلين بالاشتراط هو قوله
والنه اشار بقوله لانا نقول اه قوله وهي قسم من مقولة الكيف الكيف واحد
من المقولات التسع لانهم قسموا الاعراض وحصروها في المقولات

التسع وحصروا

التسع وحصروا الجواهر كلها في مقولة واحدة فصارت المقولات التي هي اجناس عالية للموجودات
الممكنة عشرا وعولوا في هذا التقسيم والانحصار على الاستقراء الناقص لانهم لم يظفروا
بما يصلح دائرا حاصرا بين النفي والاثبات ووجه تسميتهم اياها بالمقولات ان هذه
اجناس عالية للموجودات الممكنة فيكون هي مقولات اي محمولات على الموجودات
واما اقسام الكيف فاربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات
المختصة بالكميات والاستعدادات والعمدة منها ايضا الاستواء والملكة من القسم
الثاني من هذه الاقسام الاربعة فالاضافة في قوله مقولة الكيف بيانية كما هو الظاهر
من الكلام السابق قوله ورسم القدماء الكيف صرح بلفظ الرسم تنبيها على انه
يمتنع تحديده لامتناع التحديد في الاجناس العالية اذ ليس لها جنس والا لم يكن العالي
عاليا ولا فصل لتعريجهم بامتناع التركب من امرين متساويين او اعم متساويين اذ
كان كل منهما فصلا ولهذا بعينه امتنع ان يرسم رسما تاما ولهذا قالوا هذا التعريف
رسم ناقص للكيف وهو الغاية في الاجناس العالية قوله قارة هذا القيد مع
انه حشو مفسد لانه يخرج بعض الكيفيات غير القارة كالاصوات والروائح قوله
لا يقتضي قسمة القسمة عندهم يطلق على معنيين الاول القسمة الوهمية وهي فرض
القسمين في شيء والثانية القسمة العقلية وهي الفصل والفك وهذا القيد احتراز
عن الكم بقسميه المتصل كالمقادير والمنفصل كالاعداد قوله ولا نسبة اي لا يقتضي
ان يكون مفهومه معقولا بالقياس وبالنسبة احترازا عن بواقي الاعراض النسبية
وهي السبعة الباقية لان كل هذه نسبية مقتضية لان يكون مفهومها معقولا بالقياس
الى الغير وفي تحقيق ذلك هنا اطالة لا يليق بالمقام قوله والاحسن ما ذكره المفتاح
اه وجه الاحسنية على حقيقة الشارح المحقق رحمه الله وجوه الاول ان لفظ الهيئة والكيفية
مشكل على بعض الحفاظ غير اللائق بالمقام الثاني ان النقطة والوحدة واردتان على
ظاهر تعريف القدماء الثالث ان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها
وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة الرابع ان حمرة الخجل وصفرة
الكيفيات مع انها غير قارة قوله عرض لا يتوقف تصوره اه بهذا القيد خرج جميع
الاعراض النسبية اذ قد مرت الاشارة الى انها نسبيات بمعنى ان تعقلها يتوقف
على تعقل غيرها وبقوله لا يقتضي القسمة خرج الكم لانه يقتضي القسمة لذاته كما سبق وخرج
بقوله اللاقسمة النقطة والوحدة المقتضيان للاقسمة عند القائلين بانهما موجودتان
في الخارج واما القائلون بانهما من الامور الاعتبارية فلا يحتاجون الى هذا القيد
لعدم دخولها في العرض وقد احترزوا بقولهم اقتضاء اوليا عن العلم بمعلوم حقيقي

[illegible]

وعن العلم بمعلوم معين فان العلم الاول يقتضي الانقسام لكن ليس اقتضاؤه اوليا بل بتوسط
معلومه البسيط والعلم الثاني يقتضي القسمة كذلك فقولنا تقييد الاقتضاء بالاولية لخروجها
عن الحد مع انها من مقولة الكيف وذكر في المواقف بدل قولهم لا يتوقف تصوره
على تصور غيره لا يكون معناه معقولا بالقياس الى الغير فان الاعراض النسبية كالاضافة
تصوراتها موقوفة على تصور امور اخر بخلاف الكيفيات فانها قد يستلزم تصورها
تصور غيرها كالادراك والعلم والقدرة والشهوة ونظائرها فانها لا تتصور بدون
متعلقاتها اعني المدرك والمعلوم مثلا لكن ليس تصوراتها موقوفة على تصورات المتعلقات
معلولة لها كما في النسب بل تصوراتها موجبة لتصورات متعلقاتها فانا نعقل العلم
اولا ثم نعقل متعلقه وكذا الحال في الكيفيات المخصوصة بالكميات كالاستقامة والانحناء
والتثليث والتربيع ونحو ذلك وبهذا ظهر ترجيح ما ذكره الشارح المحقق رحمه الله
من التعريف على ما اشتهر من قولهم لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنه بل على ما اختاره
في المواقف ايضا الا ان هذا ايضا اعني ما اختاره الشارح المحقق رحمه الله منقوض
بالكيفيات المركبة بالحدود والرسوم قوله ان اختص بذوات الانفس المذكور
في كتب القوم ان المراد الانفس الحيوانية واورد عليه بان بعض الكيفيات كالعلم
والحيوة والقدرة والارادة ثابتة للواجب تعالى وتقدس وللمجردات فلا يستقيم القول
باختصاصها بذوات الانفس الحيوانية واجيب بمنع ان ما ثبت للواجب والمجردات
مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض كيف وانه تعالى منزه عن الكيفيات ولو سلم
فمعنى الاختصاص بها ان لا يوجد في النباتات والجمادات وحاصله ان الحصر والاختصاص
اضافي لا حقيقي قوله ان كانت راسخة في موضوعها اي مستحكمة بحيث لا تزول عنه
اصلا او تعسر زوالها قوله يسمى حالا لقبولها التغير والزوال ثم ان الحال بعينها تصير ملكة
بالتدريج الا ترى ان الكيفية النفسانية الواحدة بالشخص كالكتابة مثلا يكون في ابتداء
حصولها حالا ثم اذا اشتد زمانا واستحكمت صارت بعينها ملكة كما ان الشخص الواحد
كان صبيا ثم صار رجلا واعلم ان الشارح المحقق رحمه الله كان ينبغي له ان يقول
الملكة كيفية راسخة في النفس ثم لما اورد هذه المباحث لغرض له يتعلق بذلك
وجب علينا ان نشتغل هنا ببعض مباحث الكلام توضيحا للمرام وتبيينا وتحقيقا
للكلام فلعلك تبعدنا عن الملام وتقرر عذري في الافهام قوله اشعار بان
الفصاحة من الهيئات الراسخة اه اشعار بان الملكة لو لم تكن مذكورة في التعريف
لما انتفى الاشعار اي لم يكن في التعريف ما يدل صريحا على ان الفصاحة من الهيئات
الراسخة فلا يقدح فيه حصول هذا المعنى على تقدير عدم ذكرها بلزوم عقلي او دليل

جاري

جار في اوامر اخر فظهر فساد ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي من انه يفهم من كلامه انه لو
لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر اعني من يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح
من غير رسوخ ذلك فيه فصيحا بمقتضى التعريف وليس بشيء لانه ان اراد التعبير عن المقصود
في الجملة كما هو ظاهر عبارته فظاهر ان ذلك غير لازم وان اراد التعبير عن كل ما يدخل
تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق فتحققه بدون الرسوخ غير ظاهر بل الظاهر خلافه
قوله حالتي النطق وعدمه اه هذه عبارة المصنف في الايضاح ولما كانت هذه مشتملة
على ضرب غموض ونوع خفاء حيث يفهم من ظاهرها انه لو قال يعبر لزم ان لا يسمى من له
هذه الملكة فصيحا حالة السكوت اذ لا يعبر في تلك الحال فيرد عليه انه لا دلالة لقوله
يعبر الا على انه يوجد منه التعبير في الجملة فمعنى التعريف ملكة يوجد من صاحبها التعبير
ولا شك في صدقها على الملكة التي يعبر صاحبها عن مقاصده في حال سكوته حاول الشارح
المحقق رحمه الله ازالة هذا الوهم بتغيير كلامه وتبيين مرامه بقوله اي سواء كان ممن
ينطق اه فحمل حالة النطق على حال كون الشخص ممن ينطق بمقصوده في الجملة و
وعدمه على حال كون الشخص ممن لا ينطق بمقصوده اصلا ازالة لما يشعر به ظاهر
هذه العبارة من توارد الحالتين على شخص واحد قوله او لا ينطق به قط قد تقرر
في النحو ان قط للماضي المنفي فاستعماله في المضارع المنفي خارج عن القانون الا
انه كثير في عبارات المصنفين واطلاقاتهم قوله هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام
تنبيه على ما ذكرنا وتعريض بان الكلام ذو وجهين الاول ان يحمل على توارد
الحالتين على شخص واحد الثاني ان يحمل على تعدد الموصوفين لتقوم بهما الحالتان
واشعار بان الواجب اللائق حمله على تعدد الحال وذي الحال لا على تعدد الحال
فقط فان هذا فاسد قوله يعم المفرد والمركب في موضع الخبر للمبتدأ اعني قوله وقوله
اي وقوله بلفظ فصيح كائن لاجل العموم والشمول قوله للاستغراق لو جعل الاول
وهو متعلق بجانب المعنى التنبيه على ان التعبير عن بعض مقاصده غير كاف في كونه
متكلما فصيحا وهذا المعنى على تقدير تسليم استلزام ملكة الاقتدار اياه غير كاف فلانا
قد نبهناك على الفرق بين ان يكون الشيء لازما بوجه من الوجوه وبين ان يكون
في اللفظ ما يدل عليه ويرشدك اليه فان العبرة في التعاريف للثاني دون الاول
الثاني ان العهد متعذر ولا قرينة للبعض والمقام خطابي والباقي معلوم بحكم [illegible]
ان نفهم هذا المقام ولا يلتفت الى زخرفات الاوهام قوله وهذا حج اي حجة
امتناعا يليق بالمقام بل امتناعا كائنا في نفس الامر فان قيل فالتمسك بما ذكر
من دار غلام جارية اه من تمام اذ لا امتناع فيه فانه يجوز ان يقال الاول دار

الخ علام الى اخرها فصد قلنا هذا تخيل بل تنظير والامتناع في بعض المقامات ثابت
كما في الاعداد من الاحاد الى العشرات قوله سهو ظاهر كونه سهوا ممنوع فضلا
عن كونه سهوا ظاهرا تقريره ان هذا الكلام اورده بعض الشارحين هاهنا فقال
انما قال المصنف بلفظ فصيح ولم يقل بلفظ بليغ او بكلام فصيح ليعم المفرد والمركب
فذهب الشارح المحقق رحمه الله الى ان هذا سهو وبين وجهه بان المفهوم المتعارف
في مثل قولهم قال كذا ولم يقل كذا ليخرج كذا او ليدخل كذا ان تجرد الخروج
او الدخول سبب الشمول او عدمه فيقتضي كلامه على ان سبب العدول عن لفظ بليغ
هو مجرد ارادة شمول المفرد والمركب وليس كذلك لانه لو قطع النظر عن حيث
الشمول وعدمه فلا صحة لذلك والآن لزم اشتراط البلاغة في الفصاحة مع ان الامر
بالعكس هذا محصول كلامه والجواب عنه في غاية الظهور لما سيجيء منه رحمه الله
بان المقتضي اعم من الموجب والمرجح فمقتضي العدول هنا امران احدهما موجب
وهو لزوم اشتراط البلاغة في الفصاحة وثانيهما مرجح وهو حديث الشمول
على ما ذكروا والعجب من الشارح المحقق رحمه الله كيف ذهب الى هذا واعترف به مع
انه قد نفى في هذا الكتاب وفي سائر كتبه مرات كثيرة على ان المقتضي اعم
والتحقيق ذلك ان كلامه في ذلك مضطرب اضطرابا شديدا فتارة يحمل كلامه
الى ان المقتضي مرجح فقط وتارات كثيرة يميل الى ان المقتضي مرجح لا يلزم حرجا
بل هو اعم ويجعل هذه المقدمة وسيلة الى التخطئة على الغير ولنا في هذه
المقام كلام مستقل في مقامه ان شاء الله تع قوله هذا التعريف غير مانع الخ
حاصل السؤال ان هاهنا كثيرا من الملكات النفسانية التي هي غير الفصاحة
كالادراك والجودة ونحوهما مما له مدخل في الاقتدار مع ان التعريف
صادق عليها وهي ليست بفصاحة وتقرير الجواب مكشوف لكثرة به قوله المتبادر
الى الفهم اه اشارة الى ما تقرر عندهم من ان التبادر الى الفهم من امارات
الحقيقة بل اقوى اماراتها فان قيل المستعمل فيه هو المعنى الذي هو السبب القريب
فما معنى قوله مما استعمل فيه السببية قلنا ممنوع فان المستعمل فيه هو مطلق
السبب الشامل للقريب وغيره والحاصل ان الباء مستعملة في السببية والسببية
وان كانت اعم الا ان المراد اخص وهو السبب القريب بقرينة التبادر
واجيب بوجوه الخ فالصورة الاولى ان ما استعمل فيه كناية عن الكلام واسناد التبادر
اليه بالنظر الى جزئه فالكل ظرف للجزء الثاني ان ما كناية عن اللفظ ومعنى
الاستعمال فيه الادخال عليه يعني يتبادر من دخول الباء السبب القريب الثالث

البا مع

ان الباء

ان الباء هاهنا اسم للباء في بها والمراد مما استعمل فيه المسمى اعني الباء بها كما يقال استعمل زيد
في زيد هذه هي الاجوبة المشهورة في هذا المقام ولا يخفى على المحصل فسادها في
بادي الراي والله اعلم قوله والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال الخ قلت
هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التاكيد الذي يقتضيه المقام
مثلا ولا قصد لقائله اليه مع انه ليس ببليغ لتصريحهم بوجوب القصد في الكلام البليغ
الى الخصوصية قلت هذا خارج بذكر الحال اذ الحال هو الامر الداعي الى تلك الخصوصية
واذا انتفى القصد لم يصدق عليه انه داع اليه ولهذا نبه الشارح المحقق رحمه الله
على القصد والاعتبار بقوله اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما بعد ما فسر الحال ولم يكتف بمجرد تفسير
الحال بل اشتغل بالتصريح بالمقصود وفسر التكلم على وجه مخصوص لا يقال لا حاجة
الى قوله اي الى ان يعتبر لان تفسير التكلم على وجه مخصوص تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان
بالاعتبار الذي هو قصد القلب غير مستقيم لانا نقول الاعتبار والقصد في الظاهر
تفسير للتكلم على وجه مخصوص وفي التحقيق تفسير لوجه الخصوصي بملاحظة تعلق الداعي اليه
ووقوعه عليه بل القصد ذلك الوجه الخصوصي فوقع التسامح في العبارة بايقاع التفسير
على المجموع المركب مع قصد التفسير الى بعض اجزائه اذ المعنى اي الى التكلم على قصد ذلك
الوجه الخصوصي والاوضح ان يقال التفسير المذكور تنبيه على ان مرادهم بالتكلم في مفهوم
الحال القصد المفضي الى التكلم على انه من ذكر المسبب وارادة السبب والذي حمل الشارح
المحقق رحمه الله على هذا التسامح ما نبهناك عليه من ان العمدة في باب البلاغة
هو قصد الخصوصية لا مجرد وجودها معقولا عنها ولما اشتمل ظاهر عبارة القوم في تعريف
الحال على ان مجرد التكلم بالكلام المشتمل على الخصوصية كاف وان لم يوجد القصد اليه
اشار رحمه الله بتفسير التكلم بالاعتبار الى ان القصد هنا هو الجزء الاعظم والركن
في امر البلاغة واليه يعود الفضيلة والشرف حتى كان المراد بالتكلم هو وحده لو فات
التكلم ونحوه فلا اثر فان قيل بل الاعتبار تفسير للتكلم حقيقة اذ التكلم ليس بشرط
في بلاغة الكلام للقطع بانه في مقام انكار قيام زيد لو كتب على قرطاس ان زيدا
لقائم كان هذا كلاما بليغا مطابقا لمقتضى الحال بلا اشتباه مع انه لا تكلم هنا
اصلا قلنا الكلام عند اهل العربية وان كان هو ما يشتمل على الاسناد الا ان المعنى
اللغوي اعني التكلم ليس بمهجور بالكلية اذ الكلام لغة ما يتكلم به والذي يدل قطعا
على ان المعنى اللغوي غير مهجور امران احدهما ان الكلام مركب من كلمتين والكلمة
لفظ اي ملفوظ والمكتوب ليس بلفظ بل صورته الدالة عليه وتحقيقه يطلب من كتابنا
شرح لب الاعراب وثانيهما ان الكلام مطلقا منحصر في نوعين اللفظي والنفسي

خصوصيته

والمكتوب خارج عن القصد فلم يكن كلاما وامثال هذه الاشتباهات ربما يخطر ببال المتعلمين في مبادي اشتغالاتهم بعلم النحو قوله خصوصيته اه خصه بالشيء خصوصا وخصوصية والفتح افصح كذا في الصحاح ولا يخفى ان القسم ينتقل الى نوع تمحل دفعا لتكرر معنى المصدرية اذ هي مستفاده من لفظ الخصوص مرة لانه مصدر ومرة بالياء المصدرية اخرى فيقع الاحتياج الى نوع تمحل كجعل المصدر بمعنى الصفة مثل او بجعل الياء للنسبة مبالغة مثل احمري والتاء للمبالغة كعلامة وهذا وجه وكذا قولهم الوصفية لكن الوصف اسم يختص للتابع فلا تكرر قوله وهو مقتضى الحال الظاهر ان الضمير راجع الى الخصوصية اما بتاويل ما اعتبر او بالنظر الى الخبر لانه اسم مسند اليه اي الى رجوع الضمير الى الخصوصية قوله والتاكيد مقتضاها ويحتمل ان يرجع الى نفس الاعتبار فيقع الكلام اذا اشعار وتنبيه على ان القصد والاعتبار حيث الحاجة اليه الى هذه الحيثية حتى صار نفسه نفس مقتضى الحال مبالغة وادعاء فليتدبر فيه فانه لطيف المسلك قوله مع فصاحته قد سبق الكلام فيه مرارا فلا نعيده وقولهم فان البلاغة اي يتحقق اه تعليل لتقييد المصنف التعريف بالفصاحة وبيان لجهة الحصر في حد البلاغة فان البلاغة عند المصنف لا يتحقق الا بعد تحقق الفصاحة واما على مذهب صاحب المفتاح فالبلاغة غير متوقفة على الفصاحة على ما استوفيناه في حواشي شرح المفتاح قوله الحال والمقام متقاربا المفهوم اه نبه بذكر التقارب على ان مفهوميهما ليسا متحدين بل لمفهوميهما جهتان جهة اشتراك وجهة تمايز وتحقيق ذلك ان لفظ الحال في الاصطلاح موضوع لمفهوم مخصوص ملحوظ فيه الداعي باعتبار الزمانية ولفظ المقام موضوع لمفهوم ملحوظ فيه الداعي باعتبار المحلية فمفهوم كل منهما مركب من امرين احدهما مشترك فيه والآخر مخصوص به يقع الامتياز به لاحدهما عن الآخر الا ان الجزء المشترك فيه ~~الا ان المخصوص~~ هو الاصل والعمدة والجزء الذي يقع الامتياز به تابع خفي وحيثية صرفة فلا جرم جعل الفرق اعتباريا والتمايز بينهما على محض الاعتبار تنبيها على انه يجب ان الجزء المشترك فيه بمنزلة العدم والخارج عن الشيء هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ليظهر عليه دفع ما يقال من ان قوله متقاربا المفهوم يدل على انهما بالذات ليسا متحدين وقوله والفرق اعتباري يدل على انهما بالذات واحد وبينهما منافاة ظاهرة قوله فان مقامات الكلام متفاوتة اه عبر في الدليل عن المقتضى بالكسر بالمقام دون الحال اذ المقام مضاف الى شيء تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت المقام عين تفاوت المقتضى وهو المدعى ولا كذلك الحال فانه مضاف الى شيء تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت الحال ليس عين تفاوت المقتضى الذي هو

المدعى

تفاوت صح

المدعى بل يحتاج الى وسط بان يقال اذ التفاوت الحال الانكار واذا تفاوت الانكار تفاوت التاكيد مثلا ضرورة تفاوت المقتضى بالفتح عند تفاوت المقتضي بالكسر تدبر فانه لطيف دقيق وتامل في فهم في قولهم مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات وقولهم حال الانكار وحال خلو الذهن ليتيسر لك الوصول الى الغلط ولما كان لهذا الفرق اعني الاضافة في المقام الى المقتضى وفي الحال الى المعيض دخل في ظهور المدعى وثبوته بسهولة على ما وقع التنبيه عليه في ضمن هذا البيان فرع الشارح المحقق رحمه الله اختلاف المقتضى بالفتح عند تفاوت المقامات على ما ذكره من الفرق وجعل الفرق المذكور توطئة وتمهيد الظهوره بقوله فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام فافهم قوله وايضا المقام يعتبر اضافته اه مشكل من جهة ان المقام ايضا يضاف الى المقتضى بالكسر على ما قال في قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب والتوجيه بان المراد انه هو الغالب الكثير بعيد مع انه ممنوع وكيف والمفتاح مشحون بذلك كما قال في موضع اما الحالة المقتضية للاضمار فهي اذا كان المقام مقام حكاية او مقام خطاب وقال اما الحالة التي تقتضي كونه علما فهي اذا كان المقام مقام احضار له او تعظيم والاسم صالح اذ الكناية والاسم صالح او كناية او مقام ايهام انك تستلذ اسم العلم الى غير ذلك يظهر ذلك لمن راجع الى المفتاح وتصفح تفاصيل حالاته المقتضية قال في احوال المسند واما الحالة المقتضية لاضماره فاعلة فهي كون المقام مقام حكاية او خطاب وقال واما الحالة المقتضية لكونه حضرا فهي كون المقام غير ذلك فوجه التفصي عن هذا الاشكال ان ما يضاف اليه المقام في امثال هذه العبارات فله جهتان فانه مقتضى من وجه ومقتضي من وجه واضافة المقام اليه بملاحظة الحيثية الثانية دون الاولى وتحقيق ذلك ان الحكاية والخطاب والاحضار والتعظيم الى آخر ما ذكره وان جعلها صاحب المفتاح مقتضيات الا ان كلا منها شيء اقتضاه المقام وقد نص على ذلك في المفتاح قال واما الحالة التي تقتضي اثبات المسند اليه فهي اذا كان كذا اولان في ذكره تعظيما للمذكور او اهانة له كما في بعض الالقاب والمقام مقام ذلك انتهى اي التعظيم والاهانة فانه كما ترى جعل التعظيم مقتضيا للذكر ثم جعل التعظيم المقتضى مقتضى للمقام بقوله والمقام مقام ذلك وكذا ما ذكر ههنا بقوله مقام التاكيد والاطلاق فانه يصح ان يقال واما الحالة المقتضية لا براز ذي فهي اذا كان المقام مقام التاكيد او لغرض التعبير فهي اذا كان المقام مقام الاطلاق وكذا الكلام في البواقي وهذا الوجه من التفصي انما يدفع الاشكال الموضوعة على عبارات المفتاح

مقتضى بيان

واما الاشكال الموارد على عبارته رحمه الله تعالى قوله فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب
فغير مندفع بهذا اذ التردد وصف المخاطب وهو ليس مقتضى للمقام الذي هو الامر
الداعي والحاصل ان كل ما هو من اوصاف المتكلم بالكلام البليغ فله جهتان على ما ذكرنا
واما ما هو من اوصاف المخاطب فهو المقتضي الخفي الذي لا يمكن اعتبار الجهة الاولى فيه
اعني كونه مقتضيا بالنوع حتى يكون اضافة المقام اليه بملاحظة هذه الجهة الثانية فهذا
ايضا مندفع لما سيجيء من ان هذا من قبيل تنزيل غير السائل منزلة السائل فلولا ان
الاضافة بملاحظة الحيثية المطلوبة لما كان لهذا التنزيل معنى ولولا ان اعتبار
التردد مناسب للمقام لما كان لاعتباره وجه تدبر فان هذا الكلام فيه يعنوه من
النظام قوله ضرورة ان الاعتبار اه تعليل لاختلاف مقتضيات المقام عند
تفاوت المقامات فيلزم تعليل الشيء بنفسه اذ الاعتبار المناسب على ما سيجيء هو نفس مقتضى
الحال فيصير حاصل الكلام ان مقتضى الحال تختلف لان مقتضى الحال اللايق بهذا المقام
غير اللايق بذلك فيكون دورا والجواب ان الاعتبار المناسب ههنا ليس اسما
لمقتضى الحال بل المراد ههنا هو المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف
الاعتبار فلا دور ويجوز ان يقال ان هذا في الظاهر تعليل لاختلاف المقتضيات
عند تفاوت المقامات وفي المعنى تفصيل لها بمعنى ان معناه ذلك فقوله واختلاف
الى اختلاف مقتضيات المقام لاختلاف المقامات على ما لا يخفى قوله ثم شرع معطوف
على مقدر اي قال ما قال ثم شرع قوله مع اشارة اجمالية الى ضبطاه وجه الاشارة
ان المقتضيات مع كثرتها تنحصر في ثلثة اقسام القسم الاول ما يتحقق بالجزء والجملة
القسم الثاني ما يختص بالجملتين فصاعدا القسم الثالث ما لا يختص بشيء من ذلك والمص
اشار الى القسم الاول بقوله فمقام كل من التنكير والاطلاق اه والى الثاني بقوله ومقام
الفصل يباين مقام الوصل والى الثالث بقوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه
والمصنف رحمه الله مع التعرض لذكر الاقسام الثلثة نبه على ان كلا منها قسم
وباب على حدة باعادة لفظ المقام في كل من الجزئين فحصل له من كلامه ضابطة
للمقتضيات وهي انها مع تعددها وتكثرها لا تخرج عن الاقسام الثلثة فان الضابطة
هي القاعدة الكلية قوله مقصورا على المسند اليه الصفة ليست مسندة الى الظرف
بعده بل فيه ضمير وضمير اليه للمسند اليه اي مقصورا على الشيء الذي يسند ذلك الشيء
الى المسند اليه وضمير قوله للمعطوف المعطوف عليه وهذا مما لا يخفى كثرة قوله اي
غير ذلك اي غير المذكورات من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه فعلم ان جميع
اعتبارات المسند اليه مذكورة ههنا بعضها بالتصريح وبعضها بالتعميم قوله مع زيادة كونه

مفردا

سوالته

٦١

مفردا فعلا او غير فعل اه فان قلت كونه مفردا غير فعل ليس مما يختص بالمسند بل هو مشترك
فجعله زائدا على الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه غير مستقيم قلت المعتبر في الزيادة
والاختصاص هو كون اللفظ مفردا مع قسميه اعني الفعل وغير الفعل وهذا المجموع
لا يوجد في المسند اليه وان وجد احد جزئيه والجواب بان هذا وان وجد في
المسند اليه ايضا الا انه يصدق عليه انه زائد على ما ذكر وشار اليه لان هذا لم يذكر
في المسند اليه بعيد جدا اما اولا فلان المفهوم من الكلام الاختصاص بقرينة السوق
والسياق واما ثانيا فلما نبهناك عليه من ان جميع الاعتبارات الراجعة الى
المسند اليه صار مذكورا هناك بعضها بالتصريح وبعضها بالتعميم ولا يخفى ان مبنى الكلام
على رجوع ضمير كونه الى اللفظ المطلق على ما اشرنا اليه والا فلو عاد الى المسند فلا خفاء
في الاختصاص والزيادة الآن هذا من باب لغو الحديث ولهو الكلام على ما
لا يخفى على الناظر في المرام قوله مقيدا بمتعلق او غير مقيد يشكل بان هذا التقسيم
اعني المقيد وغير المقيد ليس مما يختص بالمسند لتحققه في المسند اليه ايضا كما اشار اليه
بقوله مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب واجيب بان المراد بالتقييد بالمتعلق
التقييد بالمفعول ونحوه مما يسمى متعلقات الفعل في متعارف هذه الصناعة
والتقييد بالوصف او نحوه من التوابع لا يسمى تقييدا فلا يرد ايضا جاز في المسند
كما اذا كان المسند اليه اسم فاعل او مفعول وله مفعول كقولك الضارب زيدا في الدار
والجواب بان المراد انه الترى لا كلي ليس بشيء على ما لا يخفى على من له ادنى نظارة
في عبارة الشرح بل الجواب ان امثال هذه بالحقيقة راجعة الى المسند او المقيد
في التحقيق فيما ذكر هو المصدر الذي تضمنه صفة وهو ليس مسندا اليه بل هو مسند
والجواب بان المراد المجموع من قوله او جملة اسمية الى ههنا على قياس ما ذكرنا
في كونه مفردا فعلا او غير فعل فاسد لان قوله مقيدا قسم برأسه وكذا مقابله
فتم مع ما يجيء لغو بحلاف ما سبق تدبر قوله ومقام اطلاق الحكم اه توضيح هذا
المقام ان المقام الذي يناسبه تجريد الحكم عن المؤكد مثل زيد قائم يباين المقام
الذي يناسبه تقييد الحكم بمؤكد مثل ان زيدا قائم وان المقام الذي يناسبه تجريده
المتعلق عن اداة القصر مثل ضرب زيد عمرا يباين المقام الذي يناسبه تقييد المتعلق
باداة قصر مثل ما ضرب زيد الا عمرا او المقام الذي يناسبه اطلاق المسند اليه
مثل زيد منطلق يباين المقام الذي يناسبه تقييده بالوصف مثل زيد العالم
منطلق وكذا المقام الذي يناسبه اطلاق المسند وتجريده عن الشرط مثل اكرمك
يباين المقام الذي يناسبه تقييد المسند بالشرط مثل اكرمك ان فعلت كذا مثلا وكذا

المقام

بحوالتص ... وحله فسلطانه الفعل على زيد ... ايضا لان التقييد بالمفعول م

لان التقيد [illegible] مع زيادة الخصوص [illegible]

الذي يناسبه اطلاق متعلق المسند وترك تقييده بالمفعول مثل زيد ضارب ابوه ساين المقام
الذي يناسبه تقييده بالمفعول مثل زيد ضارب ابوه عمروا وقوله او ما يشبهه اراد به الحال
والتمييز ونحوهما فان قيل فقد ظهر من هذا البيان ان قوله ومقام اطلاق الحكم
او مع قوله ساين مقام تقييده آه من باب اللف والنشر وان النشر على ترتيب اللف
فكيف يصح ذلك وقد تقرر ان النشر انما يأتي بجملة او اذا كان لغة اجمالية مثل قوله نخ
وقالوا كونوا هودا او نصارى قلنا ممنوع فان ذكر النشر بكلمة او مع تفصيل اللف
جايز واقع وقد حققنا ذلك في حواشي شرح الكشاف قوله ومقام عدم المسند اليه
اعاد لفظ المقام ههنا وفيما سبق عليه وفيما تأخر عنه مرارا لانه بصدد تفاوت المقامات
واظهار تكثرها والاعادة مادية بهذا المعنى ادل واوفى قوله وهذا معنى قولهاه
الظاهر ان هذا اشارة الى جميع ما سبق من قوله ثم شرع الى ههنا وان المراد من
قوله قوله فمقام الى قوله وكذا خطاب الزكي ليظهر ما هو بصدده من دعوى تفصيل
المقامات وبيان تفاوتها ومن الاشارة الاجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وجعل
هذا اشارة الى ما ذكر بعد قوله اذا عهد هذا ليكون المراد من قوله هو قوله فجميع
كل من التنكير الى قوله ساين مقام خلافه تعسف لمباعدة الكلام واطرام قوله اي خلاف
كل منها غير صحيح واما الصواب ان يقول اي خلاف نفسه للقطع بان مقام كل من هذه
الاربعة باين مقام خلاف نفسه لا مقام خلاف كل من هذه الاربعة فان مقام التنكير مثلا
لا يباين مقام خلاف الاطلاق وهو التقييد اذا التنكير والتقييد لا يتباينان بل يتجامعان
وهذا ظاهر وكذا لا يباين مقام خلاف التقديم وهو التاخير لجواز اجتماع التنكير
والتاخير وكذا الكلام في الباقي وبالجملة ففي الكلام خفاء واختلال في ما يستقيم
ما هو المفهوم من ظاهر المقال الا ان انه تع قد وفقني للتفصي عن هذا الاشكال بوجه
بوجهين كل منهما في غاية الحسن ونهاية الجمال الاول ان المراد بكل منها هو كل موصوف
بوصف التقابل والتضاد مثلا فتقدير الكلام واتضح المرام لان كلا من التنكير
ونحوه مقامه يباين مقام خلاف كل مما يقابل نفسه وح اندفع عن العبارة
لزوم كون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقديم وهو التاخير اذ التقديم
وان كان خلاف التنكير الا انه غير مقابل له الثاني انه لا يريد بقوله اي خلاف
كل منها ان الضمير بحسب اللفظ مرجعه كل منها بل هذا بيان لحاصل المعنى وبيان لما
يؤول اليه ما يعني وبيانه ان الضمير بحسب اللفظ راجع الى كل من الامور الاربعة
على سبيل البدلية وملاحظة الخصوصية على معنى ان مقام كل منها ساين مقام خلاف
نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بكل منها واراد ان الضمير الى

كل واحد

كل واحد واحد من هذه الاربعة على الخصوص بملاحظة نفسه فقط مع قطع النظر
عن ملاحظة العموم وغيره وان كان يشوبه ظاهر عبارته تامل فانه دقيق لطيف
لا تخبط الا من له ذهن دقيق لطيف قوله تباين مقام الوصل ثم تقول اطلاقه اي
الوصل اخصر واظهر بخلاف قوله ومقام الايجاز تباين مقام خلافه فان خلافه
ههنا اكثر من ان يقال مقام الاطناب والمساواة لان خلاف الايجاز انما
هو بها لا بغير قوله والمناسب انه من الاحوال المختصة اه تذكير لما سبق من دعوى الاشارة
الى مقتضيات الاحوال على وصف الاجمال وكذا قوله وفصل قوله ومقام الايجاز
اه لكونه غير محقق وتفريع لما مضى من الدعوى وتعيين لموضع الاشارة والمشبه
من كلام المصنف رحمه الله وهذا الموضع من الدلايل الدالة على مهارة الشارح
المحقق رحمه الله وتحقيق هذا المقام على هذا النمط من الايات الناطقة بانه
السبوح في علم البلاغة وله اليد الطولى في هذه الصناعة قوله لكونه تفتين
حق العبارة لكونه سببا لرجوع الضمير الى كل من الايجاز والاطناب الا انه
جعله من قبيل قولهم من كل كواهما يبتز اثاثا اوبرينيفي الكل التعدد او التكثر فهو
من قبيل الميل الى المعنى وعكسه قوله عز وعلا كل في فلك يسبحون قوله وكذا
خطاب الزكي اه فصله عما سبق لان ما مر بيان للاحوال الراجعة الى نفس الكلام
بل الى صاحبه وهذا بيان لحال يرجع الى المخاطب من قوة الادراك وعدمها
فان قيل بل هذا غير واقع في محله اذا المصنف بصدد تفصيل انواع المقامات وعددها
وبيان تفاوت مقتضيات الاحوال كما وقع التصريح به فيما سبق وهو معزول
قلنا هذا ايضا يدل على تفاوت المقامات واختلاف المقتضيات كما يشير اليه
بقوله فان مقام الاول اه والظرف اعني مع خطاب الغبي متعلق بمقدر اي
وكذا ساين خطاب الزكي مع خطاب الغبي قوله وكان الانسب ان يذكر مع الغبي
الفطن لكان الانسب ايراد المواخذة على القيد الاخير اعني الغبي لانه المؤخر
يطلب لفظ في موضعه هو مقابل الزكي وقد يدفع بان ذكر الفطنة انسب لانها
اعلى رتبة من الذكاء ولا يخفى ضعف السؤال والجواب والله اعلم بالصواب
بل الجواب عن مواخذة الشارح رحمه الله انه اراد بالزكي ما قوي ذكاؤه
وجاوزت الى حيث انتهت الى حد الفطانة الا ان العدول مبني على الملايمة
اللفظية والمناسبة السجعية قوله عما من شانه ان يكون فطنا احترازا عن لزوم
كون الجماد غبيا فانه لو عرف الغباوة بعدم الفطنة مطلقا لزم ان يكون
الجدار ايضا غبيا لانه وكذا الاشجار الا ان هذا منقوض بزيد الذي سيوجد

[illegible] الفطنة [illegible]

قوله بل الى صاحبه [illegible]

فانه يلزم ان يكون غبيا لانه من شانه ان يكون فطنا وهذا اكثر نفهم الموت بانه عدم
الحيوة عما من شانه الحيوة فان ظاهره منقوض بالجنين بل يزيد الذي سيوجد وقد
يدفع عما يحرم فيه بان المضاف مقدر اى عداوة الحق قوله مقابل الغبي هو الفطن
اى تقابل العدم والملكة كما اشار اليه بقوله والغباوة عدم الفطنة وقد ينافش عليه
بان الفطانة فوق الذكاوة اذ الذكاء كما عرفت عبارة عن شدة قوة النفس والاول
جودتها وتهيئوها والمعتبر في الغباوة عدم الفطانة التي هي الجودة لا شدة قوة النفس
ومع لزم ان يكون الزكى والغبي اضدادا فضلا عن التقابل فلا يصح قوله وكان الانسب
ان يذكر مع الغبي الفطن بل حق العبارة وكان الواجب اذ لا تقابل بينهما كما يشعر به
مجموع كلامه كما عرفت والجواب ان الذهن عبارة عن القوة المعدة لاكتساب
وهذه القوة مشتركة بين الزكي والغبي الا ان هذه القوة لما اشتدت سميت ذكاء
فالزكي من له شدة هذه القوة والفطن من له جودة هذه القوة والغبي من كان له
هذه القوة مجردة عن الشدة والجودة لكن مقابل الغباوة هذه الفطانة لان
القوم اعتبروا الغباوة عدما والفطانة ملكة فهما بالنظر الى اعتبارهم متقابلان
فيقتضي هذا ان يعتبر المصنف ايضا تقابلا بينهما فنظر ان الغبي والزكي ايضا متقا بلا
فاستقام كلام المصنف والشارح رحمهما الله قوله ولكل كلمة مع صاحبتها الظرف
اعني مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما اعني لكل كلمة او بمضاف مقدر
صرح بذلك في شرح المفتاح وعندي انه حال من المجرور اعني لكل او صفة
كلمة بل الاولى انه من قبيل قوله تع ان الدين عند الله الاسلام قوله اى مع كلمة
اخرى اه حق التفسير ان يقول اى مع كلمة اخرى او ما هو في حكمها ليتناول الجمل
على ما يذهب اليه الا انه بنى التفسير على ما هو الاكثر وبالفهم اظهر او اعتمد في ذلك على التفسير
اللاحق وهذا واضح لا خفاء فيه انما الخفاء في قوله صوحبت معها لان صاحب
لا يتعدى الا مفعول واحد انما يتعدى كقولك صاحب زيد عمروا او بواسطة مع كقولك
صاحب زيد مع عمرو فدخول مع مفعول البتة فلفظ معها ان كان كما هنا اليه
الفعل كقولك هند مرور بها فحق العبارة صوحبت معها شئ وان جعل التركيب من قبيل الاكمال
الاول فالواجب حذف معها والاقتصار على صوحبت وبالجملة فعبارته غير صحيحة والمتعقل
بعض الحذاق من تلامذته رحمه الله بالوجه بوجوه الاول انه على تضمين معنى الجعل اى جعلت
الكلمة الاخرى مصاحبة مع تلك الكلمة الثاني ان قوله معها بيان للفاعل المحذوف متعلق
بفعل محذوف مبنى للفاعل لو ترتب المبني للمفعول اى صاحب معها فيتعين به ان المصاحب للكلمة
الاخرى هي الكلمة الاولى الثالث انه من قبيل قوله تع يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال

نعم التنبيه على هذا الوجه ذكره الامام الخ انه لبّ الحمى
ان السبع ان وقد حققت ما يتعلق بذلك في الحواشي
على المطالع

اي جعل اعتبار الاخ في الفوائد ملا حظ
دلالة لا الوجوب

قوله او بمضاف مقدر اى الوضع الحكمة
مع صاحبتها

بلا

لمراد

بعلم قرآه المجهول وفي الوجهين الاخرين نظرا فقد تقرر ان مدخول مع مفعول بشهادة الاستعمال
فكيف يكون معها بيانا للفاعل وكيف يكون جوابا عن سؤال مقدر كما في الآية اذ لا طريق له
في سؤال الا ان يقال صاحب الكلمة الاولى مع اى شئ فقيل معها اى مع الكلمة
الاخرى وقف وهذا الظاهر من الاول واقوى اذ حينئذ صوحبت معقول معلوم فكيف
يسال عنه ثانيا سيما اذا لم يكن ثمة ظاهرا فالوجه عندي ان يجعل من قبيل التوجيه
بين العير والنزوان يعني على اسناد الفعل الى المصدر اى مع كلمة اخرى او قعت صاحبتها
اى مع الاولى وفيه تنبيه وارشاد الى ما هو الفائدة من هذا التفسير من ان المراد بالمصاحبة
هي المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التأليف والتركيب ونفي لما لا عبرة به من المصاحبة
الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق والاتفاق في المعنى قوله مع ما يشارك تلك
المصاحبة في اصل المعنى التعبير بهذا القسم اعني الاشتراك في اصل المعنى تنبيه على تفاوت
المعاني في الاشتراك فيه بالطريق الاولى ووجه الاولوية ظاهر لا يخفى قوله الفعل
الذي قصد قرانه الظاهر ان المراد هو الفعل الواقع شرطا وان المراد الاقتران
باداة الشرط فلا حاجة الى ان يراد بالشرط الشرطية ويجوز ان يراد به الفعل
الواقع جزاء والاقتران بالشرط واضح بلا تقدير قوله فلا مع كل اه الفاء مبني
على ما تقرر من ان المبتدا اذا كان موصوفا موصوفة بالموصول وصلته فعل او ظرف
كقوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم صح دخول الفاء في الخبر
نحو قولك الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم قوله اذ المراد بالمصاحبة
اه هذه تعليلية متعلقة بما يدل عليه الكلام اى انما قلنا تلك الصاحبة بالجملة اذا
بالكلمة ما يتناول الجملة ايضا فالتمثيل بها مطابق للمقصود قوله هكذا ينبغي ان
يتصور هذا المقام اه فيه بحث فان مقتضى هذا التوجيه ان يكون قوله ولكل
كلمة مع صاحبتها مقام تأكيدا لما تقدم وتكريرا لما تقرر فالوجه ان يجعل هذا اشارة
الى البديع اذ المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس ونحو ذلك من الوجوه
المذكورة هناك انما تحصل بمصاحبة الكلم بعضها مع بعض فقوله فمقام التنكير الى
قوله وكذا خطاب الذكي اشارة الى المعاني وقوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب
الغبي اشارة الى البيان لانه البحث عن احوال الدلالة من جهة الوضوح و
والخفاء وذلك بالنظر الى حال المخاطب وفهم السامع بمقدار البلاغة وحج فكلام
المصنف رحمه الله اشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب وجرى على وتيرة الافادة
التي هي خير من الاعادة فان قيل لا استقامة لهذا الوجه فضلا عن خيريته لانه
يلزم دخول البديع في المقام مع انه خارج فيلزم ان يكون المحسنات البديعية حوريته

للحسن الذاتي الداخل في البلاغة وهو خلاف الاجماع قلت ان التحسينات احوالا ومقامات تقتضيه
الحال تطبيق الكلام على مقتضياتها وتحقيق ذلك انها من حيث افادتها للحسن بالنظر الى
التطبيق داخلة في البلاغة وموجبة للحسن الذاتي ومن حيث انها مفيدة لحسن عرضي
زائد على حصول البلاغة خارجة وعند تغاير الجهتين ظهر صحة كلا الوجهين قوله
وارتفاع شان الكلام ارتفع الشيء في كونه صار على الرتبة فيه كامل الدرجة بعد
ان كان متوسط الحال فيه او سفلية والحط في كونه صار الرتبة فيه بعد ان كان
فوقها فمن ههنا يعرف ان الارتفاع في الحسن يقتضي ثبوت اصله قبله وكذا الانحطاط
في الجانب المقابل فقد انتظم من ههنا اشكال على المصنف رحمه الله فان الكلام الفصيح
قبل المطابقة لا حسن له والثابت بالمطابقة اصل الحسن لا الارتفاع فيه فلا يصح
قوله وارتفاعه في الحسن بمطابقته فان عدم المطابقة يوجب انتفاء اصل الحسن
لا الانحطاط فيه فلا يصح قوله وانحطاطه بعدمها والى هذا اشار في المفتاح بقوله
واذ قد تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال
وعلى لا انطباقه واجيب عن هذا الاشكال بوجوه الاول ان مبنى الكلام على ان
للكلام الفصيح حسنا في الجملة والقول بان مدار الحسن واللاحسن على الانطباق
واللاانطباق ليس مذهبه بل هو كلام ذكره في المفتاح وبنى كلامه عليه
والمصنف رحمه الله لم يذهب اليه اذ لا تجب متابعته عليه وفيه نظر اذ المراد بالحسن
والقبول مطلق الحسن والقبول وقد صرح الشارح رحمه الله بخلافه بقوله والمراد
بالحسن الحسن الذاتي الى آخره فان قيل الفصاحة داخلة في البلاغة عنده فكذا
حسنها قلت المطابقة لا يوجب الارتفاع في هذا الحسن لانه سابق الان يراد
بحسن البلاغة ما هو اعم من السابق واللاحق بشهادة السوق والسياق ودلالة التقابل
فالحكم مراد لكن بشرط التقييد بالبلاغة في مقام الكلام وحصل المرام الثاني ان المراد
بقوله في الحسن من جهة الحسن وبالنظر اليه فيتسامح في العبارة فان رفع اقتضاء الارتفاع
الزيادة على اصل الحسن الثابت والانحطاط اصل الحسن والانحطاط والارتفاع
والمطابقة والعدم مصادر مضافة فكانت معبرة للعموم فصار حاصل الكلام ان
جميع الارتفاعات بجميع المطابقات وجميع الانحطاطات بعدماتها فهو في التحقيق
من قبيل مقابلة الجمع بالجمع وانقسام الآحاد بالآحاد وكيفية القسمة موكولة الى
فهم السامع الثالث ان كلا من الارتفاع والمطابقة مطلق فيراد به الكامل فيصح
حصول الارتفاع الكامل بالمطابقة الكاملة ويتجه عليه اولا ان مقتضى المناسبة
ان يراد بالانحطاط الكامل ايضا فلزم السكوت عن بيان احوال الكلام الواقع

صح

في الدرجات المتوسطة بين طرفي البلاغة مع ان هذا الفن اكثر وبالتعليم اجدر وثانيا
ان حصول الانحطاط الكامل بعدم المطابقة الكاملة غير مستقيم لان عدم المطابقة يوجب
انتفاء اصل الحسن والانحطاط يقتضي وجوده فعاد الاشكال ورجع الاختلال
ولو سلم فلا ريب في عدم استقامة القول بان حصول جميع الانحطاطات المتفاوتة
في المراتب بعدم نفس المطابقة وفيه نظر اذ القول بعدم صحة حصول الانحطاط الكامل
بعدم المطابقة الكاملة بناء على ان عدم المطابقة يوجب انتفاء اصل الحسن والانحطاط
يوجب وجوده غلط ناشئ من الغفلة عن التفرقة بين عدم المطابقة وعدم المطابقة
الكاملة فان الموجب لانتفاء اصل الحسن هو الاول لا الثاني لرجوع العدمية والانتفاء
الى القيد اعني الكمال وايضا الرد بان حصول جميع الانحطاطات مع تفاوتها بعدم
نفس المطابقة غير صحيح غير صحيح لان مبنى الكلام على ارادة الكامل من الانحطاط
والارتفاع لا العموم والاستغراق وهو واضح وعندي ان المراد بالارتفاع الكامل
منه وكذا المطابقة واما الانحطاط فالمراد به ما يقابل الارتفاع بحيث يتناول
المراتب المتوسطة والسفلية ومع ذلك فهو اعني لفظ الانحطاط يجري على مقتضى
المناسبة لانه وان لم يرد به الكامل الا انه اريد به ما يشمل جميع المراتب غير المرتبة
العلية التي ليس فوقها مرتبة فيتكثر افراده فهو بهذا الاعتبار كامل وحاصل الكلام
ان المراد بالارتفاع الفرد الكامل منه وهو الواقع في الطبقة العليا اعني التي ليس
فوقها مرتبة وبالانحطاط ما هو دون ذلك فاندرج فيه المراتب الاخر بأسرها
يعني حصول الطبقة العليا من البلاغة للكلام وهو الارتفاع الكامل بسبب المطابقة
الكاملة التي ليس مطابقة اكمل منها وكون الكلام منحط الدرجة عن هذه المرتبة
انما هو بسبب انتفاء تلك المطابقة الكاملة بشهادة الفطرة الراجعة اليها وانتفاء
تلك المطابقة يحتمل ان يكون بوجود مطابقة متوسطة او ادنى ومع ذلك لا يلزم
اهمال بيان احوال المتوسطات وما دونها فصح الكلام وحسن التقابل وههنا
وجه آخر وهو ان مقصود المصنف رحمه الله ان جنس الارتفاع يحصل بسبب حصول جنس
المطابقة في الجملة ومع تنوع التحسينات والتحليات باسرها ويكفي في صدق
الكلام تحقق الجنس في ضمن فرد او فردين بمنزلة القضية المهملة وفيه نظر لانه صرح
الشارح المحقق رحمه الله بخلافه بان اضافة هذه المصادر يفيد الحصر وقد تقرر
في الخواتم اضافة المصدر انما يفيد الحصر اذا اريد الاستغراق اذ الظاهر ليس منه
على ان ذلك قليل الجدوى جدا قوله في الحسن والقبول مشعر بان كلا منهما الحسن والقبول
من صفات الكلام الا انه جمع بينهما لان الاول وصف له باعتبار نفسه والثاني

صح

وصف له باعتبار التجمع وهذا انما يتم اذا جعل القبول بمعنى كونه مقبولا على انه مصدر من المبني للمفعول قوله والمراد بالاعتبار يريد بيان وجه التسمية اعني تسمية مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وفي الكلام تنبيه على ان البلاغة المقصودة بالبحث ههنا اعم من البلاغة الملكية والبلاغة الذوقية الفطرية وان كان توبيت المعاني اخراجا للتقسيم الثاني كما ستطلع عليه اذا افضت النوبة اليه قوله اولا وبالذات معطوف على الاولى وكذا بالعرض معطوف على ثانيا والباء بمعنى في وتقدير الكلام في الاول وفي الذات اي في ذات المعنى بلا واسطة وبالعرض اي بالتبعية وبالواسطة فقوله اولا ظرف لا افعل ولذا دخله التنوين قوله لكونه اشارة الى ما سبق تعليل لكون الكلام الفصيح مخصوصا بالارادة والقصر ولا يخفى انه كما سبق الكلام الفصيح كذلك قد سبق الكلام البليغ بل هو اقرب وقوله اذ لا ارتفاع الظاهر انه تعليل بعد تعليل وان الاول اشارة الى القرينة اللفظية والثاني الى المعنوية وكلاهما تعسف قوله واراد بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة وهذا لا ينافي ارادة الحسن الناشي من جهة الفصاحة ايضا لان حسنها ايضا داخل في البلاغة اذ الفصاحة نفسها ايضا ماخوذة في البلاغة كما تقرر ولو سلم فالحصر اضافي كما مر قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فيه تنبيه على انه قد جرى اصطلاحهم على انهم يسمون مقتضى الحال بالاعتبار المناسب فهما اسمان مترادفان لمعنى واحد فاندفع ما يقال من ان الامور المذكورة التي هي مقتضيات الحال كالتاكيد والاطلاق ونحوهما ليست نفس الاعتبار بل هي ما يتعلق به الاعتبار ولا حاجة الى الجواب بان هذا مجاز من قبيل اطلاق المتعلق على المتعلق او المضاف مقدر فان قيل هذا الوجه جيد الا ان تسمية به مثل لتضمنت نكتة وفائدة قلنا نعم فيه تنبيه على ان مقتضى الحال لو لا احتياجه الى القصد والاعتبار صار كانه نفسه قوله وبه يصرح لفظ المفتاح اي بان مقتضى الحال هو التاكيد والاطلاق لا الكلام المؤكد حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك مما فصل وعدده في تفاصيل مقتضيات الاحوال قوله يدل على انه تفريع فيه اشعار بان الفاء وان احتمل المعاني الا ان هذا هو الذي يشعر به ظاهر الكلام لتفريع الحال والمقام قوله لان اضافة المصدر يفيد الحصر قد تقرر في النحو انها انما يفيد الحصر اذا كان محمولا على الاستغراق وانما يحمل على الاستغراق اذا لم يوجد قرينة البعضية حذرا عن الترجيح بلا مرجح فههنا لم لا يجوز ان يجعل احدى المقدمتين قرينة للاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي او البطلان قوله فيجب ان يكون المراد اه فيه اشعار بان المطلوب هو اتحادهما مرادا لا مفهوما فسقط ما يقال من انه على

تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساواة في الصدق والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم قوله والا لبطل احد الحصرين او كلاهما اما بطلان احد الحصرين ففيما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم مطلق اذ يبطل ح الحصر في الاخص لتحقق الارتفاع في فرد اخر للاعم واما بطلان كليهما فعلى تقدير التباين او العموم من وجه اذ يصدق ح كل منهما بدون الاخر مع تحقق الارتفاع في كل منهما فلا يصح الحصر في شيء منهما ووجه النظر ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يقتضي شموله وثبوته لجميع افراده حتى يلزم ما ذكر كقولنا لا ضاحك الا الانسان ولا ضاحك الا الحيوان فان الحصر في الاعم يجوز ان يكون باعتبار بعض افراده الذي هو هذا الاخص بذا التقرير كلام القوم وعن الشارح المحقق رحمه الله تعالى ان يقول لو سلم ان الحصر يقتضي شموله لجميع افراد الاعم مثلا فالمطلوب ليس الا احد الحصرين لانه اذا بطل احدهما كان الاخر حقا فما الحاجة في بطلانهما جميعا الا ان يقال المراد ان كلا منهما يبطل الاخر اذ الكلام في انه لا يخصص ههنا قوله وهذا اعني تطبيق الكلام لم يقل من اول الامر وتطبيق الكلام كذا لما فيه من الابهام والتفسير الذي هو شعبة من البلاغة فان في الاجمال اولا ثم في التفصيل ثانيا فوائد منها رفع الغفلة ومنها الحث على الطلب ومنها المحبة فطبعه على المطلوب فان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب قوله لمقتضى الحال حق العبارة ان يقول على مقتضى الحال كما وقع في الايضاح فكانه جعل معمولا لجزء المعنى اي جعل الكلام مطابقا لمقتضى الحال ولعله نوضح هذه القاعدة في بحث لو ان ساعدتنا المشية الالهية وذلك لانه اه اشارة الى كون التطبيق هو النظم على ما هو الحق وما لم يتم هذه الدعوى بما نقل من كلام الشيخ اذ التوخي هو الطلب القائم بنفس المتكلم وهو غير التطبيق احتاج الى تبيين المراد من التوخي المذكور في كلامه وتلخيص مرامه فاستشهد ثانيا بان مراده بالتوخي هو معنى التطبيق بعد الثبت بكلام مبهم يميز اللفافيرة وبيان ذلك ان الشيخ قد صرح بانحصار النظم في تجرد الوضع الذي هو معنى التطبيق فعلم من هذا ان مراده بالتوخي هناك هو معنى الوضع الذي هو معنى التطبيق فيتم الدعوى وهذا احد بحث اجمالي وتفصيل الكلام ههنا ان تفسير النظم في الموضعين يقتضي الحصر فيجب ان يكون المراد بالتوخي الوضع والا لبطل احد الحصرين ثم الحق انه تفسير النظم على معنى التطبيق اذ قد تقرر ان التطبيق باعتبار التعلق بالكلام المطبق وغيره قسمان فالتفسير الثاني اشارة الى الاول والاول اشارة الى الثاني فان معنى التوخي تطلب المعاني النحوية المتعلقة بالكلام الذي سمعه من البليغ على طبق الغرض المسوق له الكلام ولا ضير من الحصر اذ التقييد معتبر في جانب ما قصد تفسيره فقوله فيما بين الكلم الظاهر ان ما زائدة وقوله على حسب الاغراض مصدر اي توخيا

كابنا عليها

على تقدير التباين بين الحصرين اوكلاهما احدهما بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه او بطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص واما قوله وفيه نظر فوجهه ان الحصر في الاعم من وجه او مطلقا لا يجب ان يتناول جميع الافراد حتى يلزم بطلان الحصرين او الحصر في الاخص قبل وايضا على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساواة في الصدق بين المقتضى والاعتبار المناسب والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم وانت تعلم على ما تقدم ان تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على الاتحاد في المفهوم وان جعله نتيجة الاستلزام دعوى الاتحاد ومنهوما سيد كرمن مثل هذا التركيب حرينا الى الاتحاد

قوله الموضع الذي ينبغي ان يجعل الموضع مصدرا ميميا لنفع اي نفع وضعا على وفق الوطني
النحوية فان قيل وضع الكلام على وفق القوانين النحوية ليس بتطبيق وليس من البلاغة في شيء
قلنا فيه تنبيه كما سيجيء من ان التفصيل انما هي في ترتيب الالفاظ على حذو المعاني الاول على
هو التحقيق الذي نص عليه الشيخ رحمة الله عليه كما سيجيء و لو سلم فالقيد محذوف اي على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام والقرينة المشعرة به تصريحه بذلك في تفسير الآخر او اعتمد في ذلك
على التمثيل والتفصيل فان في ذلك تصريحا بذلك واما على قانون تقرير صاحب المفتاح فالامر
واضح اذ المراد اذن علم النحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان قوله في الجزء المراد
خبر المبتداء وشموله للجمل الخبرية تغليب و يجوز ان يعكس قوله سرد اي نسج وشاع منقطة
بعضها مع بعض من سرد الدرع نسجها وكذا اذا رد قوله واجبة للالفاظ اي ثابتة
لها على سبيل الوجوب وقوله من حيث هي هي الظاهر انه عطف على نفسها الآن في هذا
العطف ضربا من الخفاء قوله بحسب موقع متعلق بتعرض بعد تقييده بالظرف الاول اي
بسبب المعاني والاغراض او متعلق بتوضع فعلى الاول حاصل الكلام عروض هذه الامور
المذكورة مع ملاحظة الاغراض بحسب موقع بعض الالفاظ ونسبة استعمال بعضها
الالفاظ مع بعض هذه المعاني فالظرف اعني عن بعض ومع بعض متعلق بمقدر كما وقعت
الاشارة اليه والموقع اسم مكان وعن ههنا كما في قوله تع وما ينطق عن الهوى و
وجعل الموقع مصدرا ميميا على ان يتعلق به الظرف ليس بشيء لانه قليل الجدوى جدا
وعلى الثاني حاصل الكلام وضع الكلام اي سوقه بكون بحسب مقتضى نسبة محل بعض الالفاظ
مع بعض المعاني والباقي بحاله فلينظر في هذا التفصيل لهذا الاجمال والتمثيل لهذا
المثال كيف ينطبق غاية الانطباق وانما جعل ضمير بعضها راجعا الى المعاني المذكورة
في قوله واستعمال بعضها بعض بنوة عنه قوله بل وهذه اللفظة معطوف على مقدر اي
بل التكلم في لفظ آخر قبيح وهذه اللفظة ايضا بعينها مع ذلك الوصف قبيحة والاضراب
بالنسبة الى المجموع فقوله منكر حال مما تضمنه اسم الاشارة اعني هذه على وتيرة قوله تع
هذا بعلي شيخا قوله بين النوع المصوغ له الكلام هذا تغيير تراد له زيح المحقق رحمه الله
من عند نفسه لانه زعم في حق المصنف رحمه الله ما زعم وليس في الايضاح ما يدل عليه
ويشير اليه وستطلعك على حقيقة الحال في مقامها ان شاء الله تع قوله وذلك لا حرارة
الى بيان كيفية تفرع هذا الكلام على ما سبق من تعريف البلاغة وتفسيرها والا قرب انه اشارة
الى بيان وجه تقييد الافادة بالتركيب قوله او غير مطابق اه فان قيل امتناع اتصافها
بالمطابقة مع قطع النظر عن افادة المعنى بالتركيب مسلم واما امتناع اتصافها بعدم
المطابقة كذلك فهو في حيز المنع لان سلب المطابقة لا يتوقف على اعتبار التركيب قلنا

نعم الآن

نعم الآن عرفهم قاض على ذلك ايضا بالامتناع لانهم انما يصفون بعدم المطابقة ما فيه
المطابقة فليتامل قوله نصب على الظرف اه اشارة الى الرد على من زعم ان انتصابه مبني
على انه صفة مصدر محذوف اي سمي تسمية كثيرا او وجه الرد انه لا معنى لوصف التسمية
بالكثرة فالصواب هو الاول كذا ذكره الشارح المحقق رحمه الله ههنا وفيه نظر
لان التسمية عندهم يطلق على معنيين احدهما تعيين اللفظ بازاء معنى لخصوصه بحيث لا يتناول
غيره ومنه يقال سماه ابوه محمدا وثانيهما اطلاق الشيء على الشيء ومنه يقال يسمى زيد
انسانا اي يطلق عليه لفظ الانسان لان الانسان اسم له لخصوصه بحيث لا يصح اطلاقه
على عمرو وبكر وغيرهما ولست انا اقول ذلك من عند نفسي بل هو شائع ذائع بينهم و
وكفاك شاهدا ما قال جار الله في المفصل فانه بعدما فرغ من حد الكلام قال و يسمى
جملة اي يطلق عليه لفظ الجملة والا فلفظ الجملة ليس باسم له لخصوصه وقال صاحب المفتاح
واخراج الكلام في هذه الاحوال يسمى بالتصريح اي يطلق عليه اسمه وقال وان هذا النوع
يسمى في علم البيان بالكناية واما امر الثاني فامر سهل اذ لو سلم ان كثيرا صفة
الفعل فيحمل الامر على التشبيه اي على النظر الى مدلول التسمية قوله سمي صفة الاحيان
ناظرا الى ان معناه انه من قبيل صفة الاحيان فانه هو الوجه المطرد في جميع مواقع
هذه الكلمة ولا كذلك النصب على المصدرية او الجمعية باعتبار المواد قوله وفي هذا
اشارة اشارة الى مجموع الكلام اعني قوله فالبلاغة الخ وقوله فصاحة ايضا
قوله ليطلع على ما هو مقصود الشيخ اه لان المفهوم من كلامه قطعا في رفع التناقض
انه اراد بالالفاظ حيث حصر الفضيلة فيها وبالمعاني حيث ذكر ان الفصاحة راجعة
الى المعاني وما يدل عليه بالالفاظ المعاني الاول وترتيبها في النفس بالطريق المذكور
بطريق التجوز وحيث نفى رجوعها الى الالفاظ او المعاني اراد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني فهذا هو المفهوم من كلام الشيخ في غير موضع لا
ذهب اليه المصنف رحمه الله من انه اراد الالفاظ المفردة والكلم المجردة حيث
نفى رجوعها الى الالفاظ واراد الالفاظ المنظومة المركبة المفيدة للمعنى بالتركيب
حيث حكم برجوعها الى الالفاظ هذا خلاصة كلامه رحمه الله ولنا عليه كلام سنأتيك
بانه اذا جاء باذن الله وقته واوانه قوله على معناه اللغوي مبني التعبير باللغوي
على ان هذا القسم اكثر و بعض الاعتبار الخطر فبناء الكلام عليه اجدر والا فكثيرا ما يقع
المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية مثلا معاني اول فاندفع ما سبق الى بعض
الاوهام من انه يلزم ان يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني الثواني
المحتوية على المعاني الاول [illegible] غير بليغة قوله دلالة ثانية على المقصود اه في العبارة

ساج والمقصود ان هذه الدلالة واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى الدلالة الاولى فالمحوط
في تقييد الدلالة بالثانوية انما هو جانب الحسنية لا الخصوصية تدبر وهذا اشارة الى ما نبّه
عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وصرح به الامام في نهاية الايجاز من ان هٰهنا معنى ومعنى معنى
فالمعنى ما يفهم من ظاهر اللفظ بلا واسطة وهو الذي سماه ارباب البيان اصل المعنى ومعنى
المعنى ما يفهم من اللفظ ثم تعبر ذلك المعنى معنى آخر لتعلق بينهما قوله بل على ترتيبها في النفس
اي ايراد تلك المعاني على وجه يناسب الحال والمقام لان الترتيب وضع كل شيء
في مرتبة فترتيب المعاني جعلها في مراتبها التي هي المناسبة للحال والمقام على ما سبق في
مقتضى الحال من ان تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر رحمه الله
بالنظم اي الشيخ يطلق على الترتيب في النفس المعقب ترتيب الالفاظ على ضد ما مر
النظم اه اي النظم هو الترتيب المعقب بالترتيب الثاني وفي جعله عبارة عن الاول
بملاحظة التعقيب بالثاني لا عنهما وان كان النظم هو مجموع الترتيبين في التحقيق تنبيه واشارة
الى ما مر مرارا من ان النظر في باب البلاغة انما هي للمقصود ولا عبارة دون التلفظ
البلغاء واختيار وفي لفظ النظم تنبيه على كمال التدبر وطول التقريب قوله الخواص الراجعة
اي الى المعاني الاول لا في الالفاظ المنطوقة ولا في المعاني الثواني وههنا اشكال
قوي اما اولا فلانه كيف يكون الفصاحة والبراعة ونحوهما من الاوصاف
الراجعة الى المعاني الاول والمعاني الاول هي المعاني اللغوية مثلا ولا فضيلة لها
على ما لا يخفى واما ثانيا فلانه حكم بان المعاني الثواني مطروحة في الطريق وسوى
فيها بين الفصيح والعاجز وكيف يصح ذلك وهذه معان لا يعرفها الا البلغاء
اذا المراد بالمعاني الثواني ما يكون واقعا في المرتبة الثانية كنفي الشك ورد
الانكار في علم المعاني وكالمعاني المجازية والكنائية في علم البيان على ما قسمها
ارباب البلاغة الخواص في الافادة ولست انا ذهب الى ذلك بل هو مقرر عندهم
مشهور فيما بينهم بل هو نفسه ايضا قد صرح بذلك فيما سبق على ما قال واما الكلام
الذي ليس له معنى ثان فهو ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء والتفقه عن
هذا الاشكال بان المراد بالمعاني الاول حيث اثبت لها المزية وحكم برجوع الفصاحة
والبراعة والبلاغة اليها المعاني الثواني وسماها اولا نظرا الى رتبتها وشرفها وبالمعاني
الثواني حيث نفى عنها المزية والبلاغة المعاني اللغوية مثلا وان كانت اول نظرا
الى الوضع والخواص في الافادة وان كانت ثواني نظرا الى نفس الامر الا ان
المعاني الثانية لما كان اشرف كان اول والاول بالعكس رتبة وشرفا تعسف اذ ذكر المعاني
الاول وارادة الخواص في الافادة وذكر المعاني الثواني وارادة المعاني اللغوية مثلا

مع ذكر المعنى

مع ذكر المعنى اللغوي والمعنى المقصود وتسميتها بهما كما سبق قوله فههنا معان اول ومعان ثوان
نوع من الالغاز وضرب من التعمية لا يناسب المقام ولا يتبادر اليه الافهام وكيف وقد
وصف المعاني الثواني بقوله هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فكيف يصح
ان يراد بها المعاني اللغوية بل التحقيق في هذا المقام ان المراد بالمعاني الثواني الخواص
في الافادة وبالمعاني الاول اللغوية مثلا ومعنى مطروحيتها في الطريق انما يخطر بال
كل احد كنفي الشك مثلا ونحو ذلك فانها تعرض لا نفس الخلائق كلهم والكل يريد دفعها
الا ان الكل لا يقدر بل البعض يقدر على افادتها والتعبير عنها كالبلغاء والبعض لا
كمن سواهم واما وجه رجوع البلاغة والفصاحة الى المعاني الاول فمعناه ان المعاني
الاول اللغوية هي محل الفضيلة ومنشأ البراعة وموضعها لان ترتيبها في النفس
ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل الذهن منه بتوسطها الى الخواص
في الافادة بلا اختلال ولا تعقيد كما عرفت هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني
الاول منشأ الفضيلة ومناط البراعة ومحل الصياغة اذ ليست البلاغة الا
تطبيق الكلام لمقتضى الحال والمعاني الاول موضوعة لهذه الفضيلة واما الخواص
في الافادة فبمنزلة النتائج لهذا الترتيب وبمنزلة الثمرات لهذا التطبيق لا
عينه البتة بل هي لازمة له لا محالة والترتيب والتطبيق ملزوم لها فيصح قوله فيما سبق
واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار لانه
نفي للملزوم الذي هو البلاغة اعني التطبيق والترتيب بنفي لازمه وسقوطه عن
درجة الاعتبار باعتبار انتفاء الترتيب والتطبيق الذي هو منشأ الفضيلة
ولا دلالة له على رجوع الفضيلة الى المعنى الثاني ولو تدبرت وجدت من نفسك شاهد
صدق على ذلك اعني ان الفضيلة للمعاني الاول فان الذي به يظهر التفاوت
بين البليغ وغيره ان الاول يقدر على ترتيب كلام ينتقل الذهن من معناه
الاول الى المعاني اعني المعنى المقصود كنفي الشك مثلا دون الثاني والا فكل
منهما مشترك في القصد والغرض وتوضيحه انه اذا كان المخاطب منكرا وشاكا
في قيام زيد فالبليغ وغير البليغ مشتركان في انه يخطر ببال كل منهما انه ينبغي
ان يرد انكاره ويزيل شكه الا ان البليغ يعلم انه ينبغي ان يقال ان زيدا
قائم او لقائم باعتبار زيادة المقتضى حتى ينتقل الذهن من معناه الاول وهو
قيام زيد على وجه التاكيد الى الغرض المصوغ له الكلام وهو نفي الشك ورد
الانكار وغير البليغ لا يعلم انه ما يقال وكيف يعبر ولم يعبر عن هذا الغرض
فيكون الفضيلة راجعة الى المعاني الاول وتكون هي محلا لها وترتيبها

منشأها بلا ريب ولا شبهة ونقصد ان ذلك في المحسوسات الصايغة والنقوش الذي
هو فعل الصايغ والمصور فان النقوش العجيبة والصور المتفاوتة المليحة امر يوقفه كل احد
يشترك فيه الصايغ وغيره ويستوي فيه المصور وغير المصور الا ان الترتيب المودع
لذلك امر يمتاز فيه صاحبه عن غيره فالفضيلة والشرف انما هو في الترتيب الذي هو
فعل صاحبه لا فيما هو اثر له ولو تدبرت في ذلك وجدت اكثر المحسوسات من هذا
وقد تنبه بذلك على ما يجيء اي الى هذا فان قيل هذا التحقيق حسن الا ان المعاني الثواني
ايضا قد يكون محلا للفضيلة كالمعاني المجازية والكنائية مثل اذا اكثر الحطب
اثبات الرشح يقول الموحد ان المنبت للبقل هو الربيع وكما اذا اكثر جود زيد
يقول انه لكثير الرماد فان كلا منهما من المعاني الثواني مع انه من وجوه البلاغة
وفرع على هذا فقال هذه المعاني وان كانت ثواني بالنظر الى علم البيان الا
ان هذه معان اول بالنظر الى علم المعاني والمقصود نفي الشك ورد الانكار ونحو
ذلك وتحقيق ذلك ان الكلام قد يشتمل على البلاغتين البلاغة من جهة علم المعاني
والبلاغة من جهة علم البيان ولا بد لكل منهما من معان اول ومعان ثوان فيتحصل
اربعة معان اثنان معانيان واثنان بيانيان وقد يكون بعض من هذه
الاربعة اول بالنسبة الى احدى البلاغتين وثانيا بالنسبة الى الاخرى كما في المجاز
والكنايات المكنفة بالكنايات المذكورة فبالنسبة الى علم البيان المعنى الحقيقي
معنى اول والمعنى المجازي معنى ثان وبالنسبة الى علم المعاني المعنى المجازي معنى اول
وما ينتقل الذهن منه اليه من نفي الشك ورد الانكار معنى ثان وبالجملة فالمراد
بالمعنى الاول ما ينتقل منه سواء كان اللفظ حقيقة فيه او مجازا او سواء استعمل
فيه اللفظ اولا ومن المعنى الثاني ما ينتقل اليه هذا التحقيق كلامه وتبيين مرامه وتوضيح ما قصده
في مقاله فالآن اوان ان نشتغل ببيان اختلال ما نقول وبالله التوفيق
هذا الاعتراض ساقط عن المصنف رحمه الله وكلامه عنه بمراحل فان ما ذكره قوله
فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادة المعنى عند التركيب معناه ان
الموصوف بالبلاغة عرفا هو اللفظ الا ان اتصافه به باعتبار المعاني الاول
اذا ركب اللفظ تركيبا ورتب الكلام ترتيبا مخصوصا على ما هو معنى التطبيق فان المراد
بالتركيب هو التركيب الصادر عن البليغ فصيح معرف لا الصادر عمن سواهم كما صرح
صاحب المفتاح وح يكون هذا الكلام بعينه هو ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر رحمه الله
من ان الموصوف بالبلاغة عرفا هو الالفاظ لا ان منشأ الفضيلة هو المعاني
الاول وترتيبها في النفس فان قلت هذا جيد الا ان قوله راجعة الى اللفظ اي

ذلك

في نسخ النطق بالصايغة والنقوش كما في نسخ كلام الشيخ فيه ... والمقصود ... منه

قوله فيتعوض وبالله التوفيق هذا الجواب بكلام ... المعقود ببيان بعض نقوده ودون باسمه بايد اذا جانه تاويل نه وفيه واو نه

ذلك وشعر بان منشأ الفضيلة هو اللفظ ولولا تغير المعنى في كلامه بالغرض المصوغ له
الكلام وهو المعاني الثواني لاستقام ذلك على انه بصدد الاستنتاج من التعريف السابق
قلت اما الاول فعلى تقدير تسليم يتضح المراد منه بقرينة قوله باعتبار افادة المعنى
فانه كالتصريح بان المراد مجرد اتصافه به واما الثاني فقد نبهناك على ان هذا
التغيير وهم نشأ من جانب الشارح المحقق رحمه الله بناء على زعمه في حق المصنف رحمه الله
ما زعم والا فليس في الايضاح ما يدل عليه ولا ما يشير اليه واما الثالث فجوابه انه ليس
في هذا التحقيق ما يمنع الاستنتاج ضرورة انه اذا كان البلاغة تطبيق الكلام لمقتضى
الحال كان البلاغة وصفا للكلام الى من لاحظه اعني الخاص نعم لو اريد باللفظ
المعاني الاول لما استقام الكلام وبه يتضح المرام اذ المصنف رحمه الله بصدد الاستنتاج وهذا
يبين نتيجة الكلام السابق ولا مساغ مما ذكر من تعريف البلاغة الا يعرف من العناية
قليلا من هذا المقام فانه لم يستقص فيه احد من الانام والله اعلم بالمرام قوله يتجوزوا
اي يتسامحوا في الالفاظ في التعبير عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ فاطلقوا اسم الدال
على المدلول والمتعلق على المتعلق اعني الترتيب الذي هو متعلق بالالفاظ اذ هي مرتبة
حقيقة وقوله مما يدل على تفخيمه اي علو رتبته وجلالة قدره قوله والسبب لما تبين
ان هذا من قبيل المجاز وفيه ح اراد ان يبين الباعث على هذا التجوز والحامل
على هذا التسامح اذ لا بد من ارتكاب التجوز من نكتة وحاصل النكتة انهم لو لم يعبروا
عن المعاني الاول بالالفاظ لظن ان المراد بالمعاني هو المعاني الثواني لا الاول لكونه
في اصطلاح فيما بينهم فاطلقوا الالفاظ وارادوا المعاني الاول تخصيصا على المقصود
ونفيا لتوهم غير المقصود المراد هذا تبيين كلامه وتوضيح مرامه وفيه بحث اما اولا
فلان لفظ المعاني مشترك بين المعاني الاول والمعاني الثواني ولفظ الالفاظ في
المعاني الاول كما سبق مجاز ولكن منهما لا بد له من قرينة معينة للمراد جعلوا الموضوعة
والاصطلاح قرينة دالة على تعيين المعنى المجازي فهذا يصلح قرينة لتعيين المراد
في الاشتراك ايضا فلا حاجة الى العدول عن الاشتراك الى المجاز بل هو ارتكاب
امر زائد بلا فائدة زائدة واما ثانيا فلان المحذور بعد التسمية والتي
باق على حاله اذ التوهم ح موجود لانهم يطلقون المعاني على المعاني الثواني
فلا طائل تحت هذا العدول والجواب عن الاول ان المجاز خير من الاشتراك
فظهر فائدة العدول وهذا انما تم اذا كان لفظ المعاني بين المعنيين مشتركا
كالعطف اما اذا كان مشتركا معنويا وهو الظاهر فهذا ايضا مجاز لانه ح يكون
من قبيل تخصيص العام او اطلاق العام على الخاص بشهادة قرينة وعن الثاني انهم اصطلحوا

اعني الالفاظ

تنصيصا

على اطلاق الالفاظ على المعاني الاول جعلوا والبلاغة وصفا لها واصطلحوا في ازالة
وهم غير المراد زال الوهم وان اطلقوا المعاني الثواني ايضا اخذ الى اقوى قرينة واول
شيء على تعيين المراد قوله بحذف الترتيب يريد انهم يعبرون بالالفاظ عن ترتيب
المعاني يعني انهم كانوا اذ لا يذكرون الالفاظ ويريدون المعاني والحاصل انهم يطلقون
الالفاظ تارة على ترتيب المعاني واخرى على المعاني وطورا على الصور الحادثة في تلك
المعاني فاشار الى الاول بقوله ثم بالالفاظ بحذف الترتيب والى الثاني بقوله واذا
وصفوا اه والى الثالث بقوله ان يقولوا اللفظ اه فيعني بهذه الاطلاقات
اختصار للبعض قوله اعني الزيادات والكيفيات اه تفسير للمعاني الاول وكان يستقيم
تفسير المعاني الاول بنفس تلك الخصوصيات والمزايا اذ قد سبق تصريحه بان
الشيخ يطلق على المعاني الاول اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات
فنبه على ان تسميته الآن من قبيل اطلاق الحال على المحل اذ الزيادات الكيفيات
والخصوصيات قائمة بها وهذه محالها كما صرح به بقوله يريدون الصورة الحادثة
في المعنى الاول والخاصة المتجددة فيه وهي في هذا الاطلاق ايضا مبالغة لطيفة
كما لا يخفى وقد يقال انه تفسير للضمير في انها في قوله لما فهم انها صفات للمعاني الاول
وهذا مع انه خلاف الظاهر امر لا حاجة اليه قوله فجعلوا اي المواضعة اه المواضعة
الاصطلاح وحقيقته انه من وضع قانونا ووضع القانون اصطلاح فاصطلحوا
اطلقوا وضع القانون على الاصطلاح ثم صدقوا القانون ايضا للعلم به واستعملوا
المواضعة في الاصطلاح قوله ان يقولوا اللفظ اي يذكروه فان قلت هذا
الكلام في معرض النتيجة للكلام السابق والقرينة المشعرة بذلك لفظ الفاء في فجعلوا
والمفهوم مما سبق انهم يستعملون الالفاظ في المعاني الاول انفسها والمفهوم من
هذا انهم يستعملون ذلك في الصور الحادثة في المعاني الاول فبين الكلامين
تناف قلت قد عرفت انهم تسامحوا في اطلاق الخصوصيات والكيفيات على
المعاني الاول وجعلها انفسها مبالغة وادعاء واطلاق العارض على المعروض وجعلا
للحال نفس المحل تنبيها على انه لما كانت اولية المعاني برتبة وسبقها في الاعتبار بتلك
الزيادات والخصوصيات صارت تلك المعاني كانها نفس تلك الكيفيات على وتيرة
قولهم علم المعاني هو تتبع تراكيب البلغاء ومرادهم العلم الحاصل من التتبع وعلم
قوله فيما سبق وهو مقتضى الحال اي اعتبار الخصوصية وحشر غير عزيز فيما بينهم
والحاصل ان مبنى النتيجة على التحقيق اذ النور داخل في حاصة الفوز بلا ريبة
وفيه تنبيه على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على نفس تلك المعاني الاول ويصفون

تلك الالفاظ

تلك الالفاظ بالبلاغة والبراعة ويريدون بها المعاني الاول الا ان مدار توصيفها
انما هو على ما في تلك المعاني من الصور والخواص والزيادات والخصوصيات فافهم قوله
ان يقولوا مفعول اول لجعلوا وقوله وهم يريدون في موضع الحال وفي التحقيق مرتبة
المفعول الاول معطوف عليه اي جعلوا اطلاق اللفظ وارادة الصورة الحادثة كالمواضعة
والاصطلاح قوله والى خاصة التي تجددت فيه فاطلاق اللفظ على الحادثة في الدرجة
الثالثة اذ الاصل ترتيب الالفاظ والمدلول ترتيب المعاني فتجوزوا اولا فجردوا الترتيب عن
الالفاظ فاطلقوا الالفاظ وارادوا ترتيب المعاني ايضا واطلقوا الالفاظ على المعاني
ثم تجوزوا ثانيا واطلقوا الالفاظ على الصور الحادثة في المعاني فالاطلاق الثالث واقع
في الدرجة الثالثة وقد مرت الاشارة الى ما يفيد هذه المجازات في ضمن الاطلاقات
فالاحق منها اختصار للسابق وفي الثالث توضيح لسابقه فافهم قوله وقولنا
صورة اه يريد ان هذه الخصوصيات الكائنة في المعاني الاول في المعقولات
بمنزلة التشخصات التي تتميز بها بعض افراد الانسان عن بعض في المحسوسات ومن هذا
التمثيل قولهم صورة المسئلة كذا وصورة الحال كذا وفي هذا الكلام اشارة خفية
الى تفسير المعاني الاول بعينها بنفس الخصوصيات والكيفيات وارشاد الى وجه اطلاق
الالفاظ عليها مع انها نفس تلك المعاني الاول فليتدبر فانه دقيق جدا قوله وانما
الشعر صياغة وضرب من التصوير استدل بكلام الجاحظ على ان الكلام المشتمل على البلاغة
مشتمل على الخاصة التي يسمى هذه الخاصة صورة لكونها جهة الامتياز ووجه
الاستدلال انه جعل ترتيب الكلام على الوجه الاليق تصويرا وكونه ذلك باعتبار
اشتماله على الصورة التي هي الخاصة المذكورة وانت خبير بان هذا الاستدلال
انما تم اذا حمل الشعر على تطبيق الكلام على مقتضى الحال وقد جرت عادة الشيخ عبد القاهر
رحمه الله على انه يسميه بالنظم قوله بسبب الفساد وعدم التمييز حاصل هذا الكلام انهم لما
وجدوا الفصاحة يوصف بها اللفظ توهموا انها وصف له من حيث كونه ملفوظا و
منطوقا وصوتا وحرفا وخفي عليهم انها وصف له بملاحظة اشتمال معناه على الصور
والخواص قوله ثم انا لا ننكراه دفع لما يقال قد اشتهر فيما بينهم ان الالفاظ لها جودة
لا من حيث انها مشتملة على الخاصة المندرجة تحت معانيها بل لاجل كونها صوتا وحرفا
وكيف لا وقد اتفقت كلمتهم على انها كالماء في اللطافة وكالعسل في الحلاوة وكالنسيم
في الرقة والطراوة فكيف يصح نفي ثبوت الجودة لها من حيث ذاتها وبملاحظة الفصاحة
وحاصل الجواب انه لا نزاع في ذلك انما النزاع في كونه مدار الامر البلاغة والفصاحة
والمزية والبراعة وعمدة في امر الفضيلة والصياغة قوله كما يمتنع ان يوصف بانه دال

على الصورة والخاصة

فان قيل لم يسبق وصف المعنى بالدلالة عليها قال الشيخ فيما سبق ثم تجد لذلك المعنى
دلالة ثانية على المعنى المقصود قلنا مبنى الكلام على ما اشتهر بينهم ان الدلالة فهم المعنى
من اللفظ وما ذكر مبنى على انه من قبيل استعمال المقيد في المطلق تجوزا قوله كذا في
الا يضاح تنبيه لتفضيح به وجه الافراد في عطف وما يقرب منه يعني ان كون الا على
منتهى البلاغة بوصف الاطلاق انما هو بتصريح المصنف رحمه الله وتعقيبه فلا يصح
حمل ما يقرب منه من الطرف الاعلى بهذا المعنى قوله فان قيل لست البلاغة اه حاصل السوال
ان ما ذكر من ارتقاء الكلام الى حد يصير البشر عاجزا عن الاتيان بمثله ممنوع اذ البلاغة
عنده عبارة عن امرين المطابقة والفصاحة وهذا العلم قائم باتمامهما وموصل
لمن احاط به حقه الى الاتيان بما ذكر وحاصل الجواب ان كون هذا العلم كافيا
ممنوع لان هذا العلم لا يكفل الا مقدارا مخصوصا هو ان هذا الحال كالانكار مثلا
يقتضي اعتبارا اما كالتاكيد واما الكمية والكيفية فامر آخر خارج عن تحت الكفالة
ولو سلم الكفالة فامكان احاطة البشر ممنوع فلا احاطة به الا لعلام الغيوب ولو سلم
امكان الاحاطة لغير علام الغيوب فامكان رعاية حقها للبشر ممنوع اذ العلم لا يستلزم
العمل فالعلم امر والعمل امر آخر وكيف لا وقد شاهدنا بحرا من بحور هذا الفن
لا يقتدر على تاليف كلام صحيح على وفق قانون الاعراب فضلا عن كونه فصيحا
فضلا عن كونه بليغا فضلا عما هو في الطرف الاعلى بل ان التاليف نور الهي لا يوفق
الا الا وحدا من احاد الفضلاء يهدي الله لنوره من يشاء هذا حاصل كلامه من السوال
والجواب وعليه اشكال ظاهر لان الظاهر كما اشرنا اليه ان السوال المذكور انما هو
بطريق المنع مع ذكر السند والقرينة المشعرة بذلك هو قوله لم لا يجوز فصار
الاجوبة الثلثة خارجة عن قانون التوجيه ولا طريق الى حمله على المعارضة اولا
اثر للدليل ويمكن التفقي عن هذا الاشكال بحمل الكلام على المعارضة بالتزام ترك
الدليل وطيه وتقريره على قانون التوجيه ان الاعجاز وهو ارتقاء الكلام في باب
البلاغة الى حد يمتنع للبشر ان ياتي بمثله ثابت لانا نعلم قطعا ويقينا ان بعض افراد
الكلام البليغ واقع في مرتبة لا تحوم حولها البشر وكل ما هو كذلك فهو معجز فالاعجاز
ثابت فيقول المعارض دليلكم وان دل على ما ادعيتم من ثبوت الاعجاز الا ان عندنا
ما ينفيه وهو انه لا يمكن ثبوت الاعجاز لان هذا العلم كافل باتمام البلاغة وكل
كافل اذا احيط به وروعي حق رعايته يقتدر به وباحاطته على الاتيان بالطرف
الاعلى فهذا العلم يقتدر به على الاتيان بالطرف الاعلى فهذا امكن للبشر معارضته
فلا يثبت الاعجاز فنبه المعلل حينئذ سائلا لان المعلل اذا شرع في الدليل يصير المعلل

الا انه يلا وبالعكس فيتوجه له المنع فمنع اولا صغرى القياس وهو كونه كفيلا وثانيا ما
يتضمنه موضوع الكبرى اعني امكان الاحاطة وحق الرعاية وثالثا ما يتضمنه محمول الكبرى
اعني جواز الاتيان على تقديري الاحاطة والرعاية فقوله وكيف لا من معجزة هذا الفن
او في قوة المنع لذلك فانه في التحقيق سند لهذا المنع وقرينة مشعرة بذلك فتم الاجوبة
الثلثة على قانون النظر هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يصغى الى زخرفات الاوهام
وان كان عنه حزب يتوجه لظاهر الكلام فان المناقشة والمضايقة على ظاهر العبارة
بعد وضوح المرام انما هو من دأب الاوغاد والليام قوله وما يقرب منه اه عندي
هو معطوف على الحد اعني حد الاعجاز وهو اشارة الى الاقسام الاعلى الى قسمين حقيقي
كحد الاعجاز ونوعي كما يقرب منه يعني ان الاعلى على نوعين نوع هو حقيقي وهو الجزئي
الذي لا جزئي فوقه ونوع هو اضافي كالاعجاز وتفسير الاعلى بمنتهى البلاغة كما في
الايضاح غير قادح اذ الاعجاز النوعي ايضا ينتهي اليه البلاغة اذ ليس فوق الاعجاز
نوع آخر يتحقق فيه البلاغة ونظيره الكلي المنحصر في فرد وقولهم الضحك ينتهي بالانسان
وههنا وجه آخر وهو ان يكون معطوفا على طرفان وضمير منه راجع اليه كما فسر
الضمير باسم الاشارة على ما صرح به صاحب الكشاف او باعتبار كل من الطرفين فيكون
اشارة الى الوسط وهذا احسن لان في الكلام تعرضا للمراتب الثلثة للبلاغة
الطرفين والوسط يعني ان للبلاغة طرفين ووسطا وعبر عن الوسط بما يقرب من كل
من الطرفين ليكون اشارة الى ابانة بنوع تفسير له فان قلت هذا الوجه جيد
الا ان فيه فصلا بين المعطوف وهو اسفل والمعطوف عليه اعني اعلى بالاجنبي على
تقدير صحته لا فائدة في هذا التوسيط قلت اما صحته فلا كلام فيه اذ القوم يصرحون
بامتناع الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه واما في المعطوف والمعطوف
عليه المرفوعين او المنصوبين فلا كلام لهم في صحة وقوع الفصل بينهما بل الامتناع في
المجرورين ايضا ليس على اطلاقه انما الممنع الفصل بالجر لا غير وغيره تجوز ويسكت
امتناع الفصل هنا ايضا الا ان هذا المعطوف مقدم على الاعلى تقديرا اي وله
طرفان وما يقرب من كل منهما وهو الوسط الا ان هذا لما كان اشارة الى المرتبة
المتوسطة كان قضية المناسبة قاضية بتوسيط وقبل هذا لا يقد فصلا اصلا ومعاني
جوز من الوجهين ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج اهله حيث ان قوله وكفر
معطوف على صد مع توسيط بين سبيل الله وما عطف عليه اعني والمسجد الحرام
لامتناع عطفه على المجرور في به ووجه هذا العطف ان الكفر من معنى صد عن سبيل

والتحاديهما هو الذي سوغ ذلك كانه لا فصل ثمة كانه قيل وصدّ عن سبيل الله والمسجد الحرام
والوجه الاعراض موضع قوله وكذا تعقيب قوله عن المسجد الحرام الا انه قدمه لفرط العناية
كقوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فان حقه ان يقال ولم يكن احد كفوا له الا انه فعل ذلك
لفرط الاهتمام وكمال العناية وكذا فيما نحن فيه اعني قوله وما يقرب منه اي حد كل من الطرفين
لفرط اتصاله وقوة اشتباكه بهما صار كانه نفس الطرفين فلا فصل كالاتصال بين
الكفر والقبر فليتفطن فما ذكرنا يظهر ان ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله ههنا في
الاعتراض والجواب كلام عليه ملام وان ما سنح له من التحير في حل هذا التركيب
والتفصي لحقيقة الجواب لا نشؤه الا من لم يشم رائحة من علم الاعراب والله
هو الهادي الى السداد والصواب وهو الموفق للصراط السوي في كل باب
قوله ولا جهة لجعل من الطرف الاعلى اه اشارة الى كبرى القياس الذي هو المثبت
للمدعى وهو الفساد وتقريره ان هذا فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب
العلية وكل ما هو كذلك لا يستقيم جعله من الاعلى فما يقرب منه لا يستقيم جعله من الطرف
الاعلى وهذا هو المدعى اما بيان الصغرى فظاهر واما بيان الكبرى فلان
المرتبة العلية ما يكون فوقها مرتبة اعلى منها والاعلى ما لا يكون فوقه مرتبة
اخرى فبينهما تباين فلا يستقيم جعل احدهما مندرجا في الآخر وقد يقال ان قوله
ولا جهة لجعله اه اشارة الى صغرى قياس آخر هو معطوف على صغرى القياس الاول
بيانه ان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية وكل ما هو كذلك لا جهة لجعله
من الطرف الاعلى فما يقرب منه لا جهة لجعله من الطرف الاعلى وكل ما لا جهة
لجعله من الطرف الاعلى فجعله من الطرف الاعلى فاسد فما يقرب منه جعله من الطرف
الاعلى فاسد وهذا هو المدعى وانت خبير بان مبنى ما ذهبنا اليه على طي النتيجة
وحدها ومبنى هذا الوجه على ان كلا من كبرى القياسين مع كل من النتيجتين مطوي
واعلم ان ما ذكرنا مبني على ان المراد بالجهة في قوله ولا جهة لجعله جهة الصحة كانه قيل
ان ما ليس له جهة صحة فهو فاسد وما ذهبوا اليه مبناه على ان المراد بالجهة هو الامر
الموجب لاثباته وح يتوجه المنع على كبرى القياس كما لا يخفى وهذا ظاهر قوله اذ
المناسب اه تعليل لقوله لا جهة لجعله وحاصل ذلك ان الاعلى يجب ان يراد به
احد القسمين اما الحقيقي وهو الجزئي الذي لا جزئي فوقه واما النوعي كالاعجاز
فان اراد المصنف رحمه الله القسم الاول كما يشير اليه تفسيره بمنتهى البلاغة
فلا يصح عطف قوله وما يقرب منه على حد الاعجاز وان اراد القسم الثاني كما يجوزه
العطف المذكور لم يصح التفسير بمنتهى البلاغة والحاصل ان كلا منهما ينافي الآخر وينفيه

ما صح

وهذا مبني

وهذا مبني والجواب عنه ما مر على انا لو سلمنا فدخ التفسير في العطف فهي انما يكون
صحة التفسير مبنية على احد القسمين فليتدبر ليظهر هناك وجه آخر من الوجوه المذكورة
وتحقيق ذلك انه يجوز ان يجعل قوله وما يقرب منه معطوفا على نفس الاعلى فان
موقعه من الاعراب انه خبر مبتدا محذوف اي احد الطرفين اعلى وما يقرب منه
الاعلى فنظم الكلام اذن اشارة الى ان الطرف قسمان حقيقي وهو الذي فسره
بحد الاعجاز بمعنى نهايته على ان الاضافة لامية لا بيانية ونوعي كالذي يقرب من
الاعلى قربا منتهيا الى الاعجاز فالاول منتهى الجزئيات والثاني منتهى الانواع
فالعبارة على هذا من قبيل قولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وبهذا يظهر ان التفسير
مبني على احد التقديرين وهو جعل الطرف حقيقيا والا فالنوعي هو ما يقرب من الاعلى
لا الاعلى نفسه قوله المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز اه لما زيف كلام
المصنف رحمه الله بان المناسب ان يجعل الاعلى حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز
اورد تزييف ذلك بطريق المعارضة بوجهين حاصل الاول انه يمكن توجيه
كلام المصنف رحمه الله بتغيير الاول بكونه كلام غير البشر والثاني بكونه كلام البشر
في يكون الاعلى حقيقيا لكن الحقيقي في كلام غير البشر هو حد الاعجاز وفي كلام
البشر ما يقرب من حد الاعجاز وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بقوله ما يقرب
منه حد حقيقي في كلام البشر ما يقرب منه قربا حقيقيا فهو فاسد لان ماله القرب الحقيقي
هو الجزئي الذي هو بعد الجزئي الذي لا جزئي فوقه ومن اول مرتبة الاعجاز الى
هذا الجزئي الذي به ينقطع الاعجاز ولا اعجاز بعده طبقات ومراتب
للبلاغة والبشر لا يمكن وصوله الى اول مرتبة الاعجاز فضلا عما يقع بعد حده
وان اريد ما يقرب منه قربا اضافيا فهو ايضا فاسد لانه منقوض بما فوقه وما دونه
والاول لا يمكن وصول البشر اليه والثاني لا يمكن حينئذ وزنه عنه فان قيل مبنى الاعتراض
على ان الاعلى حقيقي وعلى ان الحد في قوله حد الاعجاز بمعنى النهاية وكلاهما ممنوع
بل الاعلى نوعي كالاعجاز والمراد ان ما يقرب منه في كلام البشر حد حقيقي والاضافة
في حد الاعجاز بيانية قلنا مبنى الكلام على ان الحد بمعنى النهاية وعلى ان الاعلى
حقيقي صرح به الشارح المحقق رحمه الله ههنا ولو لم يكن الامر كذلك لم يصح هذا
توجيها لكلام المصنف رحمه الله فيفوت غرض السائل اذ التوجيه انما يستقيم
اذا كانت الكتابة باقية في كلام المصنف رحمه الله كما قرره واما ثانيا فلان
المتبادر من ظاهر بيان الحدين بقوله فالاول حد لا يمكن للبشر معارضته والثاني
لا يمكن حينئذ وزنه ان مبنى الحدية في الاول على ان الاول محقق انقطاع المعارضة

واتحمل في الانقطاع المجاوزة وليس كذلك لان مبنى الحدية في الاول على انه جزئي لا جزئي فوقه
منتهى اليه البلاغة وحاصل الثاني ظاهر ثم اجاب عن السؤال الاول بوجهين حاصل الاول
ان هذا من باب ارادة ما لا يتكلم من اللفظ وحاصل الثاني انه لا معنى لتقييد الكلام
بهذا القيد اذ المقصود بالنظر والبحث هنا مطلق بلاغة الكلام من حيث هي هي مع
قطع النظر عن المضاف اليه وانت خبير بان مبنى الجواب الاول على صحة السؤال
الاول واستقامته وقد عرفت انه فاسد ويمكن توجيهه بان مبناه على تقدير التسليم
اي لو سلم صحته واستقامته فهو غير مفهوم من اللفظ الا ان الاتصاف ان يريد
الاول بما ذكر واعترف بكونه فاسدا غير دافع الفساد لان المتبادر منه بشهادة
النظرة السليمة ان الاول غير فاسد الا ان يقال الكلام في الفساد المعهود لقرينة
اللازم فليفهم ودعوى الثاني بان الاشكال المذكور اعني لزوم كون ما يقرب منه حاكي
اعلى مع انه من الملكات العلية باق بحاله والمحط انرفاعه قوله على ان الحق اه لما كان
مبنى المباحث السابقة على ان الحد في قوله حد الاعجاز بمعنى النهاية والاضافة
لامية منع ذلك بان الاضافة بيانية والحد بمعنى الطبقة والمرتبة ثم استعان
في تاييد ذلك وتقويته بنقل معنى كلام الكشاف وحاصل ذلك ان ضمير عنه في قوله
قاصرا عنه بحيث يمكن معارضته راجع الى حد الاعجاز فلولا ان الحد بمعنى الطبقة
والمرتبة لم يلزم امكان المعارضة لمجرد القصور عن حد الاعجاز الذي هو عبارة
عن اعلى الجزئيات مع ان صاحب الكشاف اثبت الامكان لمجرد القصور عن
حد الاعجاز فهذا دليل على ان المراد بالحد المرتبة والاضافة بيانية كما ادعاه
وفيه بحث لان صاحب الكشاف بصدد بيان كثرة الاختلاف المنصوص عليه
ومعلوم ان اعتبار القصور عن حد الاعجاز بمعنى نهايته واقع فاعتبار القصور عن
حد الاعجاز بمعنى طبقته بحيث يخرج عن مرتبة الاعجاز انسب في هذا الكلام او
بهذا المرام وتحقيق ذلك عندي ان الموصوف بالكثرة حقيقة هو نفس الاختلاف
كما يشهد بذلك ظاهر الآية الكريمة والكثرة مستعارة للعظم والفخامة اي
عظم التفاوت وفخامة الاختلاف لا بقي حال المختلف في القلة والكثرة محتمل
ان يكون على تقدير كثرة المختلف ويحتمل ان يكون على تقدير قلته على السواء لكن
كثرة الاختلاف وكثرة المختلف لما كان اقوى في هذا المطلب اعني انه لو كان
القرآن من عند غير الله والطرف الفساد ذهب صاحب الكشاف الى ان جنبي كثرة
الاختلاف على كثرة المختلف فعبر بقوله اي كان الكثير مختلفا اي اختلافا
كثيرا وحاصل ذلك اي المراد تحقق هذا الكلي في ضمن هذا النوع دون قلة

اي التفاوت الفاحش على تقدير كثرة المتفاوت منه

المختلف

المختلف الا ان كثرة الاختلاف لما كان امرا معلوما من الآية سكت عن ذكره لظهوره
ثم اخذ في تفصيل التفاوت وتبيين ذلك الاختلاف فقال فكان بعضه بالغا حد
الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وانت خبير بان هذا اعني بيان عظم التفاوت
الذي وقعت الاشارة اليه بكثرة الاختلاف انما يحصل اذا لم يجعل الاضافة
بيانية في حد الاعجاز ليتم ما هو مقصوده لان الاختلاف الفاحش انما يتحقق
اذا اعتبر خروج البعض عن طبقة الاعجاز وهذا يتحقق في نسق الكلام واخذ بعضه
بحجزة بعض وانتفع ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله في حواشي الكشاف من ان
~~ظاهر النظم بلا ضرورة داعية الى الاختلاف~~ وقد جعلها صفة المختلف وهو عدول
ظاهر النظم بلا ضرورة داعية اليه ولا حاجة اليه ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي ههنا
من تلامذة الشارح المحقق رحمه الله من ان في العدول جهة ظاهرة وهي انه لا اخفاء
انه ليس لهذا الاختلاف كثرة بمعنى التعدد اذ الاختلاف واحد في غير الكثرة
في المختلف اذ لا معنى لكثرة الاختلاف ثم انه مع انه لا حاجة اليه فلا يخفى ما فيه
وما عليه لانه لما اعتبر المختلف كثيرا صح اتصاف الاختلاف بالكثرة بمعنى التعدد
فلا معنى للعدول بانه لا معنى له لسيما وقد دل على تحققه ظاهر التنزيل نعم يرد على ظاهر
كلام الكشاف اشكال وهو انه لو كان القرآن من عند غير الله امتنع تقصير بلوغ
بعضه مرتبة الايجاز فضلا عن حد الاعجاز عبارة عن ارتفاع الكلام الى حد يمتنع
نسبته معارضته ويكون البشر عاجزا عن الاتيان بمثله فكيف يصح اذن تغيير
الجزاء اعني قوله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ببلوغ بعضه حد الاعجاز وقصور
بعضه عنه والجواب ان مبنى البيان على التنزل وارخاء العنان اي لو كان من
عند غير الله لكان الكل قاصرا عنه ولئن لم يجئ الكل قاصرا فبعضه لا محالة يكون
قاصرا وبعضه بالغا على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم
ومثل هذا كاف في المطلوب والمرام بل هو اوكد في الطلوع على الخصوم بالالزام
لان فيه ارخاء للعنان وتنبيها على الغلبة على الخصم في البيان وقد يجاب بان
الغرض ولو كان بعظم القرآن لتعدد عدم كون الكل من عند غيره وصدر منه للكل
ويكون هذا اجنبيا عن ان يكون ذلك البعض البالغ حد الاعجاز ماخوذا من
كلام الله تعالى على وجه الاقتباس ونحوه ولا يخفى ضعفه هذا وقد يناقش على الجواب
الاول بان المتصلة اللزومية لا تركب من مقدم صادق وتال كاذب والتالي ههنا
اعني قوله لكان بعضه بالغا كاذب وهذا غلط لان المقدم ايضا كاذب لكونه
ان كان زيد حجرا فالمتصلة اذن مركبة من كاذبين قوله وتحقيق الكلام اه قد تحرر

في حق الكلام فاستغنى في توجيهه بكلام سماه بالالهام وانما هو من جملة الاضغاث
والاحلام اما اولا فلفوت ما هو المقصود في هذا المقام من تعريف الاعلى لانه ان اريد
بالاعلى ح الاعلى الحقيقي فالواجب اذن ان يكون حد الاعجاز بمعنى نهاية
لا بمعنى مرتبة والا لزم تعريف الاعلى الحقيقي بالنوعي وفساده ظاهر واذا كان
حد الاعجاز بمعنى نهاية لم يصح جعل ما يقرب من الاعلى حد الاعجاز بهذا المعنى
وان اريد بالاعلى الاعلى النوعي والحد بمعنى المرتبة فاتت المناسبة المطلوبة اذ الاعلى
مقابل للاسفل والمراد بالاسفل الاسفل الحقيقي فمقتضى المناسبة ان يراد بالاعلى ايضا
الاعلى الحقيقي واما ثانيا فلان قوله وما يقرب منه ح من لغو الكلام ولهو الحديث
بمنزلة ان يقال الانسان ونوع حيوان اذ النوعي مشتمل على ما يقرب منه فذكره
يكون لغوا واما ثالثا فلان ما يقرب من الاعلى ليس بمعجز قطعا اذا كان الاعلى ح
اريد به الاعلى النوعي ولا يخفى ان القريب من الاعجاز ليس باعجاز على ان المحذور
وهو تغيير الاعلى عما ينتهي اليه البلاغة على ما قرره باق هنا واما رابعا فلان القول
بان الاعلى وما يقرب منه كلاهما معجز لغو ان اريد بالاعلى الاعلى الحقيقي وبالجملة
فلا يدرى انه ما قصد بهذا الالهام وكيف وان وجهه غير مبين وما نحن بتاويل
الاحلام بعالمين فان قيل بل يرد عليه ايضا ان عطف ما يقرب منه على الضمير
يقتضي ان لا يكون ما يقرب منه من مراتب الاعجاز من الاعلى فيلزم ان لا يكون
الآيات التي هي من قبيل ما يقرب منه في اعلى مراتب البلاغة واللازم باطل
لاتفاقهم على ان جميع القرآن في اعلى طبقات البلاغة فكيف التوفيق قلنا
مرادهم بالاعلى فيما اشتهر النوعي وفيما نحن فيه الحقيقي ولا تنافي **قوله** حد اي طرف
للبلاغة في جعل ما كناية عن الطرف على ما نقل عنه رحمه الله ههنا تنبيه على ان
الطرف الاسفل ايضا من البلاغة ورد لما ذكره الامام رحمه الله في نهاية
الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة وانت خبير بان هذا مبني
على ان طرف الشيء داخل فيه ومن ذهب الى ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة
يمنع لزوم كون الطرف داخلا والعجب ان الخصم يقول الطرف الاسفل خارج
فكيف يكون التصريح بالطرف ردا له بل الظاهر ان الحق هذا لانه قد نص
الشيخ عبد القاهر رحمه الله على ذلك فانه قال الطرف الاسفل هو ان يقع
الكلام على وجه لو صار ادنى تناقصا منه لخرج عن كونه مفيدا وليس هو من البلاغة
في شيء ولو سلم فكلام المصنف رحمه الله صريح في رده حيث يقول هو ما اذا
غير الكلام الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات فهذا الكلام قد دل

بظاهره

بظاهره على ان الكلام الواقع فيه على تقدير عدم التغيير غير ملتحق باصوات الحيوانات
وكلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ولو اوردنا تطبيق المشهور الذي شوبه
كلام المصنف رحمه الله على كلام الشيخ لجعلنا قوله وليس هو من البلاغة في شيء متعلقا
بالكلام الذي صار ادنى مناسبا وبه يشعر لفظ المفتاح ايضا فالظرف الاول اعني عنه
متعلق بقوله غير متضمن من خطأ والظرف الثاني اعني قوله الى ما دونه حال من فاعله
اي واصلا الى مرتبة هي ادنى **قوله** باصوات الحيوانات عرف الحيوانات
اشارة الى ان المراد نوع معين هو غير الانسان وقد وقع في المفتاح بلفظ
المنكر وهو ايضا حسن اما لان التنوين للتحقير او لانه تنبيه على ان المراد غير معين
او مبني على ان المراد نوع معين كما في نحو وعلى ابصارهم غشاوة والحمل اعني
تقدير حال ههنا وفي المفتاح وصف وجعلها وصفا ههنا غلط قولنا
لكن المحل يحتمل استقرارا غير بعيد **قوله** ما يتفق ما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات
اي حصولها بدون القصد اليها وبدون العلة المقتضية اليها او موصولة اي
بحسب ما يتفق من الاسباب اعني الامور الموجبة لها والمقتضية اياها فضمير يتفق على
الاول للاصوات وعلى الثاني للموصول **قوله** وجوه اخر سوى المطابقة مشعر
بان كلا منهما تابع مع ان البلاغة عبارة عنها فوجهه انه سيجيء ان الكلام
المثبت كالمنفي يعتبر توجه النفي والاثبات تارة الى القيد واخرى بعكس ذلك
فههنا يعتبر الحكم اولا على الوجوه بالمطابقة ثم يعتبر نفي تلك الوجوه بالمغايرة
للآخرين فكانه قيل تلك الوجوه تابعة الا انها يكان الوصفين **قوله** وفيه
اشارة اه وجه الاشارة ان التابع غير المتبوع فاذا جعل بلاغة الكلام
متبوعة لهذه الوجوه علم قطعا ان الحسن الثابت بهذه الوجوه غير داخل
في البلاغة وكذا الكلام في النكتة الثانية اعني الاشعار بان كونها محسنة
انما يعتبر اذا كان فيه هاتان الصفتان اعني الفصاحة والمطابقة اذ
التابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع الا ان في تخصيص النكتة
الاولى بكونها مستفادة من نفس الكلام والثانية بلفظ تبعها بعض نبوة عنه
قوله لانها ليست مما يجعل اه مبني على العرف لانه لا يقال لجنس من شجع عرفا
والا فكل من صدر عنه فعل فهو موصوف به بطريق الاشتقاق والحكمة
عن التكثير والتطويل اذا وقع في الكلام ضروب من الحشو والاسم يحتوي على
الكل ويكنى عن الخصوصية فلفظ المحسن لا يستهجن نقضا **قوله** والبلاغة في المتكلم
اه في التوقيف المذكور ضرب من الخفاء لان محصله ان مرجعه ملكة الاقتدار على تأليف

كلام واحد بليغ نحو بليغ اذ النكرة المثبتة موضوعة للفرد المنتشر واجاب عنه بعض
اصحاب الحواشي من تلامذته رحمه الله بان من قواعدهم ان النكرة اذا وصف
بصفة عامة عمت وفيه نظر لان من البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والا
عليها خارج عن طوق البشر والتقييد بوسع البشر خلاف الظاهر مع انه لم يوث
في التعريف شبهة اخرى وهي انا وجد طبقات البلغاء في البلاغة وبطلانه
ظاهر فان الواقع في وسع امر الغير مثلا لا يمكن ان يقتدر عليه الا القليل
من القليل الا ان يعتبر الاقتدار بالامكان بل الجواب ان النكرة في الاثبات
قد تعم بقرينة المقام ايضا نحو تمرة خير من جرادة وعليه قوله علمت
نفس والمراد كل كلام بليغ يستوفي كل مقصود له او كل كلام بليغ يدخل تحت
قصده وارادته او نقيد بوسع ذلك المتكلم لا بغال لا حاجة الى بني من
التوجيهات لان فيه اخذا بالاقل على غلط قولهم الكلام ما تضمن كلمتين لانا نقول
هذا انما يتم اذا كان هذا الاقل مما يصدق عليه المحدود وههنا ليس
كذلك قوله اختصار علم البلاغة اذا الكلام في البلاغة المكتسبة دون
مطلق البلاغة وفي الكلام تنبيه على ان المختصر انما هو علم البلاغة لا البلاغة
نفسها قوله واختصار مقاصد الكتاب في التعبير بالمقاصد تنبيه على ما سيجيء
من ان المنتخب في ذلك انما هو مقصود الكتاب وان كان ظاهر الكلام
مشعرا باختصار الكتاب قوله حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة لانه عرف
البلاغة بلوغ المتكلم حد اله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وتوفيه هذا لا يقتضي الا رجوع
البلاغة الى العلمين لان توفية خواص التراكيب مستفادة من المعاني وايراد
التشبيه ونحوه مستفاد من البيان فلم يلزم منه كما ترى توقف البلاغة على
الفصاحة واما المصنف رحمه الله فما ذكره ماخوذ من كلام ابن الاثير حيث
قال في المثل السائر البلاغة اخص من الفصاحة كالانسان والحيوان
فكل بليغ فصيح ولا عكس ولا كلام في ذلك انما الكلام في ترجيح احد القولين
على الاخر فمنهم من رجح قول السكاكي بان البلاغة كمال متنوع للبليغ
يتميز هو عن غيره وله آثار مختصة به وظاهر ان ما يختص به هو التوفية والايراد
لا رعاية الفصاحة لاشتراكها بين البليغ وغيره لان مرجعها اما الحس
او اللغة او النحو او الصرف والحاصل ان البلاغة فضل للبليغ ولا يعتبر
في ماهية الفضل ما يشترك فيه النوع وغيره وما ذهب اليه المصنف رحمه الله في

بما ذهبوا

بما ذهبوا اليه في المحسنات البديعية من توقفها على البلاغة فان البلاغة امر زائد على الفصاحة فالظاهر
انها مرتبة عليها ومعتبرة بعد الفصاحة باعتبار الفصاحة والا كان كتعليق الدرر على اعناق
الخنازير كما صرحوا به في المحسنات البديعية قوله ان كل بليغ اي ما يطلق عليه لفظ
البليغ لامتناع استعمال المشترك في معنييه قوله ولا عكس اي العكس اللغوي لا عكس النقيض
او العكس المستوي اما الاول اعني عكس النقيض فلانه مشروط ببقاء الصدق بحاله واما
الثاني فلانه مشروط بالبقاء بين اعني بقاء الصدق والكيف بحالهما قوله وما يجب ان يحصل
تغيير للمرجع فيتوجه عليه انه ان كان المرجع هنا اسم مكان فالتغيير صحيح الا انه لا
كلام فيه وان اريد به المصدر فالتغيير لا يلائمه والجواب ان المراد هو الاول وكلمة الى
مبنية على توهم المصدرية او التضمين والتغيير للمجموع اعني الاحتراز بوصف الرجوع الا انه
قدمه لنكتة هي انه لو اخر لطال الفصل وفات ترتب قوله والى ما به على ما هو المقصود
هنا فان قيل فليذكر بعد الاحتراز قبل الخطاء قلنا يوهم انه تفسير له باعتبار مفهومه
قوله حتى يمكن حصولها يريد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف عادة لا الامكان
الذاتي فصح توقفه على وجوب التحصيل فسقطت المناقشة بان الامكان للتمكن ذاتي غير
محتاج الى سبب عندهم فلا معنى لتعليقه بتحصيل ذلك الشيء قوله الى الاحتراز عن الخطاء اه
عليه مناقشة ظاهرة وهي انه ان اريد بالاحتراز عن الخطاء عدم الخطاء فلا وجه لايراد
ربما سواء كان رب لمعنى القلة او مستعارة للكثرة على وتيرة قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا الاية لان عدم المطابقة على تقدير الخطاء امر قطعي لا يتصور تخلفه فلا معنى
لجعله اكثريا او قليلا وان اريد به القصد الى الاحتراز عن الخطاء ورعي فطنة نفسه عنه
فان اعتبر المحافظة والقصد مع عدم الخطاء ورد عليه ان عدم الخطاء كاف في البلاغة
فلا حاجة الى القصد والمحافظة او مع الخطاء في البلاغة والمحافظة لا تجتمع معه والجواب
ان المراد الاول وعموم العدم المذكور اعني الخطاء لا يقتضي عدم المطابقة البتة اذ الخطاء
كما يكون في التادية يكون باعتبار ايراد لفظ لا يدل على المعنى دلالة صحيحة او كما
مع عدم الخطاء ولا عبرة لمجرد عدم الخطاء اذا لم يكن عن محافظة وقصد فلقطر
اذن اصاب بحرة لكن تجب ان نقيد المطابقة في تعريف البلاغة بما يكون عن قصد
وشعور ولا يخفى ضعف هذه المقدمات اما اولا فلان رب هنا للتحقيق واما
ثانيا فلان اعتبار الخطاء في دلالة اللفظ على المعنى دون التادية خطاء اذ المراد
انتفاء استفاء الخطاء المخصوص اعني ما يكون في التادية بشهادة السوق والثالث
ولان هذه ح يكون غلطا بمنزلة ان يقال الاحتراز عن خطاء التادية مرجع لبلاغة
الكلام ولا بد في تحققها منه والا كان الكلام مطابقا غير فصيح مع ان تمييز الفصيح

يكون مستدركا ويكون نوعي الاول توقفا لكنه فليتدبر فانه مزلة للاقدام واما
ثالثا فلان القول بابتناء القصد والمعرفة في الاحتراز عن الخطاء على ابتناء
البلاغة على القصد قول فاسد لان كون امر البلاغة مبنيا على القصد لا يقتضي تحقق القصد
في كل امر من الامور العدمية فان هذا قول لا يقبله عقل ولا يوافقه نقل ولا يقوله
من له ادنى مسكة من علم المعاني واما رابعا فلان القول بوجوب تقييد المطابقة
الواقعة في تعريف البلاغة بالقصد على تقدير الابتناء قول فاسد اذ القصد ماخوذ
في البلاغة على ما سبق تحقيقه وبالجملة ففيه دقة التامل مما يضيق عن الاحاطة به نطاق
البيان قوله والا لارتفاع وجه رجحانه ظاهر اذ على تقدير عدم التمييز يحتمل ان يتحقق
الفصاحة فان عدم التمييز لا يمنع تحققها قوله فلا يكون بليغا ايضا فيه وجوه
ثلثة الاول ان الكلام لا يكون بليغا على تقدير انتفاء التمييز كما لا يكون بليغا على
تقدير انتفاء الاحتراز عن الخطاء في التادية الثاني انه لا يكون بليغا على تقدير
انتفاء التمييز كما لا يكون فصيحا على هذا التقدير الثالث انه على تقدير انتفاء
الفصاحة لا يكون الكلام بليغا كما لا يكون بليغا على تقدير تحققها في الكلام على
تقدير انتفاء التمييز فهذه وجوه ثلثة ذكرناها لك ارشادا لك وتكلي زمام الاختيار
بيدك قوله ويدخل في تمييز الكلام اه فان قيل فليقدر موصوف الفصيح في عبارة
المصنف رحمه الله اللفظ لا الكلام فلا حاجة الى هذا التوجيه قلنا نعم الا ان
مقصوده تصحيح ما في الايضاح اذ المصنف قد صرح فيه بموصوفه هذا قوله وتفسير
مرجع البلاغة حشو بان المرجع هنا اسم مكان لا مصدر قوله على ما صرح به المصنف
اي في الايضاح حيث قال والبلاغة في الكلام مرجعها الى كذا الا ان الانسب
ان يقول فيما سبق واتضح ان البلاغة في الكلام كذا في الايضاح ليتضح المراد
قوله وفاده واتضاح اذ المطابقة وصف للكلام اذ هي عبارة عن البلاغة
وهي وصف للكلام ولا معنى لتعليل وصف الكلام بما ذكروا لا حجة للقول بان
هذا الغرض من هذا الوصف اذ العلة الغائية والغرض ما يكون باعثا ومترتبا
على شيء ولا يخفى ان الاحتراز والتمييز بالنسبة الى بلاغة الكلام ليس بهذه
المثابة على ان العلة الغائية ما يتاخر عن المعلول ويترتب عليه ولا كذلك ما نحن
فيه بل الامر ان الامر بالعكس قوله لان غاية ما علم اه يريد انه لو حمل البلاغة
على بلاغة المتكلم مع انه خلاف تصريح المصنف لما صح قوله فعلم اه لانه يحمل
المرجع بمعنى العلة الغائية لم يعلم مما تقدم اذ المعلوم مما سبق ان بلاغة الكلام
ايضا موقوفة على هذين الامرين واما انهما غرضان لها ومرجعان بمعنى العلة

قوله ما يكون باعثا ومترتبا اه يتخيل اللف والنشر المرتب
فالباعث يرجع الى العلة الغائية والمترتب الى الغرض والانجح
هذا المطلب الا ان العلة الغائية [illegible] والفائدة والغاية
والغرض والعلة الغائية لان كل [illegible] يترتب على الفعل [illegible]
من حيث انه [illegible] يسمى فائدة ومن حيث [illegible] يسمى غرضا وعلة غائية
ومن حيث انها [illegible] بالاعتبار
فالفاعل والغرض والعلة الغائية [illegible] واذا اتضح هذه
وكذا الغرض والعلة الغائية [illegible] مرجع البلاغة
الامور اتضح انه لا معنى لتفسير [illegible] والغرض من الكلام
بالعلة الغائية [illegible] المتكلم اه منه

الغائية

الغائية فكلام المصنف عنه بمراحل قوله فالرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل ثم
انه اذا ظهر عليك فساد ما ذهبوا اليه من حمل المرجع على العلة الغائية والغرض يجب
عليك التلقي بالقبول لما ذهبنا اليه من تفسير المرجع بما يجب ان يحصل فقوله حتى ينتهي
على ارخاء العنان ان جعل اسم تفضيل والا فامره ظاهر قوله والا قتدار عليها
اي على البلاغة لا يمكن الا بعد الاتصاف بهذين الامرين فان قيل الاقتدار
عليها غير متوقف على الاتصاف بهما بل على الاقتدار بهما ايضا قلنا ان اريد بالاقتدار
الاقتدار الوقوعي او بالاتصاف التمكن والاقتدار ففي العبارة تسامح والمقصود
واضح قوله اجزاؤه تمييز السالم هذه الجملة المركبة من المبتدا والخبر صفة
المركب وحاصله كما اشار اليه الشارح اعني تمييز الفصيح عن غيره يعني ان تمييز الفصيح من غيره مركب من
اجزاء متعددة احدها تمييز السالم من الغرابة عن غيره الثاني تمييز السالم من مخالفة اللغة
من غيره الثالث تمييز السالم من ضعف التاليف من غيره الرابع تمييز السالم عن
التعقيد اللفظي عن غيره الخامس تمييز السالم عن التنافر عن غيره السادس تمييز السالم
عن التعقيد المعنوي عن غيره وبالجملة فمراده ان تمييز الفصيح من غيره مركب
من هذه الاجزاء وفيه بحث لان الظاهر ان تمييز الفصيح من غيره كلي لا كل وان
هذه الامور جزئيات له لا اجزاء لانا قاطعون بصحة حمله على كل واحد واحد من
هذه الامور المذكورة والجزء لا يحمل عليه الكل وقد اتفق اهل المعقول على ان
الكل الذي يصح حمله على جزئه منحصر في جنس النوع وفصله اللهم الا ان يقال
ان حاله بالنسبة الى هذه الامور في باب البلاغة شبيهة بحال الكل بالنسبة
الى اجزائه للقطع بان البلاغة مفتقرة الى تمييز الفصيح واقسامه هذه مجتمعة
ثم هي منتفية اذا انتفى واحد منها فكان التمييز كلا وهذه اجزاء يعني كما
ان الكل لا يتحقق له الا بتحقق كل جزء من اجزائه فكذلك التمييز في البلاغة فافهم
فعلم المر مثقفه قوله وكالتراجم معطوف على ما قبله من حيث المعنى اي تحلف
عنهما كالتجعتم وكالتراجم قوله لان من تتبع اه تعليل لقوله يبين في علم متن
اللغة بل لقوله يعرف في قوله اذ به يعرف ان في تكأكأتم ... وشارة
الى ان معنى بتتبعه في علم اللغة انه بعد ما احيط باللغات التي اشتملت
عليها كتب اللغة وتضمنها بالتصريح بها عرفان ما عداها لا يحصل الا بالتتبع او
التخريج فيكون عنها ما لم يكن اما يتوهم من ان معناه انه يبين ويصرح في علم متن
اللغة ان هذا سالم عن الغرابة وذاك غير سالم حتى يرد على المصنف ان هذا
كلام غير واقع لان متن اللغة غير متكفل لهذا المعنى بهذا الطريق قوله فهو غير

سالم له ...

يحتمل ان يكون هذا نتيجة للكلام السابق متفرعا عليه فيكون قوله مما يتفرع خبرا قوله
ان ما عدا ما ومن ابتدائية ويحتمل الثانية فقوله نوع عن سالم خبر للمبتدا او والفا
مبني على ان المبتدا موصول وصلته فعل ان جعل عدا فعلا او ظرف ان جعل حرفا
قوله منه ما يبين اي بعضه على ان من تبعيضية ومجموع ما يبين باحد الطرق المذكورة
بعض المركب الذي هو الكل اعني تمييز الفصيح عن غيره والبعض الآخر هو التعقيد
المعنوي اذ التعقيد بقسميه ماخوذ في تعريف فصاحة الكلام واما ذكر اه
فمبني على ما تقرر ان اللف اذا كان اجماليا فالشائع ذكر النشر بكلمة او
هكذا ابحاث لا بد من فهم هذا المقام واعلم ان حق العبارة ان يقول منه ما يستفاد من علم
اللغة اما اولا فلتحصيل الاختصار ربطي يدرك واما ثانيا فلان المراد بما يبين
التمييز اذ هو جزء الكل وليس يقول التمييز يتبين في علم كذا او كذا كثر هو قوله
كضعف التاليف والتعقيد اللفظي فيه بحث لانه قد سبق ان التعقيد اللفظي قد يكون
سببه اجتماع امور كل منها شايع في الاستعمال جار على القوانين فح يلزم ادخاله
في النحو مع انه لا يمكن الاحتراز به عنه اوانما لزم يقولوا له على على حدة الا
ان يقال النحو باحث عن الاصل في كل ما ازيل عن مكانه هل هو ثابت في موضعه
فيمكن الاستفادة منه انه لا ينبغي ان يرتكب ذلك سيما اذا كثر سيما اذا اخل
بالفهم واوجب صعوبة في الكلام وخفاء في المرام قوله او يدرك بالحس فسره بعضهم
بحس السمع اذ الفظ ما لم يسمع لم يدرك الذوق اهو هنا فرائم غير متنافر
والاظهر ان المراد به الحس الباطني اعني الوجدان الذي هو الذوق الذي هو المدرك
للامور الذوقية قوله اي ما يبين في العلوم او يدرك بالحس يشير الى ان العموم راجع
الى ما المقيدة بقيد به المنفهمة في قسمية وفيه رد على من زعم انه راجع الى ما يدرك بالحس
ووجه الرد انه يلزم منه ان يكون ما يدرك بالحس كل ما عدا التعقيد المعنوي وليس
بذاك الجلال هذا اعني ما يدرك بالحس ليس كل بل بعضه ولا يخفى ان ما عدا
التعقيد المعنوي كلي لا كل وان كلا مما يدرك بالحس وما سمع جزئي منه يصدق
على كل منهما فصح الحمل ح بل الوجه ان الظاهر المتعارف من حال الشارح في امثال
هذه المقامات ان المقصود الحصر والتعمم فليفهم قوله والغرض من هذا الكلام اه
حاصل كلامه ههنا انه لما ادعى ان البلاغة لها مرجعان الاحتراز عن الخطا
وتمييز الفصيح من غيره وكان الثاني مركبا من اجزاء وقد عين طريق العلم بكل جزء منها
وبقي منها واحد هو التعقيد وكان القسم الاول ايضا باقيا بتمامه حاول الان
ان يبين ما يتوسل به الى كل من هذين الباقيين فافاد انهم وضعوا لهما

علمي وعنوا الاول علما سموه بعلم البيان والثاني علما سموه بعلم المعاني فقدم امر البلاغة
وانتظم المدعى فان قلت ما وجه التوسل بهذا البيان الى ما قصد به اعني ما ادعاه
في الخطبة من ان كتابه مشتمل على الفنون الثلاثة وان مقاصده منحصرة
فيها الا ان كلام المصنف رحمه الله يفتقر الى مزيد تامل وزيادة تعمق لتحصيل
المطلوب وبهم هذا المراد قوله لمكان من حرف اختصاص او المكان مصدر بمعنى
بمعنى الكون والاوجه انه اسم مكان وانه من باب الكناية على نمط قوله
ولي حاف مقام ربه الاية وعلى وتيرة قولهم لمعنه مقام الذب وحضره فلان
وتحلت وكنت اي جهة والى جانبه الوزير يريدون نفس الشي وذاته على ما صرح
في الكشاف فان مكان الشي وجهته بمنزلة ذات الشي ونفسه قوله
فالمراد اه حاصل هذا الكلام ان المراد بالاول الاول الذهني لا الاول
الذكري وتحقيق ذلك انه لما عين لكل جزء من اجزاء القسم الثاني طريقا
يتوصل اليه علم كل احد انه بقي ههنا امران الاول الخطاء في التادية والثاني
التعقيد المعنوي فالاول لا بد له من طريق يحترز به عنه وكذا الثاني فبين
لكل منهما طريقا فاشار الى الاول بلفظ الاول من غير سبق ذكر وفيه رمز
الى ان الحاضر في كتابه به هذا ينبغي ان يكون ذا نفس يقظى ويكون من اولي
الفطنة العليا ليفهم امثال هذه الاشارات من امثال هذه العبارات وفي امثال
هذه المقامات وههنا بحثان الاول ان المناسب سياق هذا الكلام
ان يجعل الامر الاول نفس الخطاء والثاني نفس التعقيد المعنوي في المقدمة
المسبوقة ببيان الغرض لا الاحتراز ولا التمييز الثاني ان المناسب ح
ان يقول وما يحترز به عن الاول علم المعاني وما يحترز به عن الثاني علم البيان فيحتمل
ان ههنا معتبرا اي ويحترز به عن متعلق الاول ولا يخفى ان متعلق الخطاء
في التادية وبهذا القدر يندفع الخلل وبرتفع الاشكال والله اعلم بحقيقة
الحال قوله فانه من مزال الاقدام اشارة الى ما وقع التنبيه عليه
من ان فهم كلام المصنف رحمه الله على الوجه المقصود يحتاج الى مزيد تامل
وزيادة تعمق ليحصل الوقوف والاطلاع على ما هو مقصوده من سوق
هذه المقدمات لئلا يتحير فهمه على مجرد هذه المذكورات ولا يتحمل على ظاهر
الكلام فيقع في ورطة الحرمان عن المرام قوله ولا يخفى وجوه المناسبة اه
سواء كان القسمة بمعنى الاطلاق او بمعنى نقل اللفظ بازاء شي
لخصوصه كما هو القانون في الاعلام اما وجه التسمية بعلم المعاني فلما تقرر من انه

ان تسمية الاول

باحث عن الكيفيات والخصوصيات وهي امور تعتبر في المعاني اولا بالذات وفي الالفاظ
ثانيا وبالعرض ففي التسمية به اشعار بتعلقه بالمعاني وتنبيه على انها هي العمدة فيه
واما التسمية بعلم البيان فلان البيان عبارة عن بيان تمام المراد وعلى طرق
مختلفة وضوحا وخفاء واما التسمية بعلم البديع فلانه متعلق بامور بديعة
واشياء عجيبة غريبة كالتحسين والترصيع وغيرها قيل ذلك وبهذا يظهر وجه تسمية
الكلام بعلم البيان اذ البيان اصل وعمدة في الجميع اما في البيان فظاهر واما
في المعاني فلان البلاغة كما عرفت عبارة عن التطبيق وهو البيان المطابق
لمقتضى الحال وكذا البديع وكذا التسمية العلمين اعني البيان والبديع بالبيان
لانه اذا نسب الكل البعض بلا حرمة واما تسمية الكل بالبديع فلتعلقه باحد البديع
على الوجه المطلوب ومنهم من ذهب الى ان المناسبة في تسمية الاخرين بعلم البيان
هو التغليب وقد خفي علي وجه له اذ لا مسكة ان التغليب مصحح والكلام في انه لم يخرج سو[اء]
كانت التسمية بمعنى الاطلاق اولم يكن هذا اخر الكلام والحمد لله على الاتمام
والصلوة على خير الانام وعلى اله الكرام وصحبه العظام **قوله الفن الاول**
علم المعاني ذهب الشارح المحقق رحمة الله عليه الى ان اللام في الفن للعهد الخارجي
بذكرها فيما سبق بقوله فصار كل منها معهودا فعرفه تعريف العهد وههنا
مناقشة اما اولا فلان الفن غير معهود بكلا بل المعهود هو علم المعاني واما ثانيا
فلانه لو جعل عهدية باعتبار اتحاد الذهن لزم ان يكون حمل علم المعاني عليه
لغوا بمنزلة ان يقال علم المعاني علم المعاني ولا يخفى انه بعد تسليم ان المحل الذي
كاف في المعهود يرتفع الاشكال لان معنى اتحاد الذهن نفي اخر وتحقيقه
انه لما علم ان الكتاب مشتمل على الفنون الثلثة وقد ذكر ان مرجع البلاغة
امران وقد ذكر انحصار كتابه في الفنون الثلثة فهم السامع اجمالا بقرينة التعارف
بين ارباب التصنيف ان ههنا ايضا فصولا ثلثة او ابوابا ثلثة او ما يجري
مجراه ويؤدي مؤداه ليقع كل منها بازاء كل من الفنون الثلثة وقد علم ان بعضا
من هذه الفصول يقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم بالتعيين ان هذا الاول
اهو علم المعاني ام غيره فافاد المصنف رحمه الله هذا المعنى بقوله الفن الاول
علم المعاني فان قيل فاللعهدية لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم
بلا شبهة قلنا نعم الا انه مدفوع لبعد العهد وطول الفصل وبهذا يظهر ان لكل من
طرفي الجملة اعني المحكوم عليه والمحكوم به معلوم وانما المجهول هو الانتساب فقط
كزيد اخوك مثلا اذا تعلق علم السامع بكل من طرفي الجملة الا ان معلومية النظر

الاول

بحر ١٨ [illegible]

[illegible]

الاول باعتبار الذهن وعلى الاجمال بخلاف الثاني فان قيل جميع ذلك حسن مليح
الا ان الفن الاول عبارة عن الالفاظ والعبارات لانه من اجزاء الكتاب
وعلم المعاني عبارة عن المعاني فكيف يصح حمله عليه قلنا لو سلم فالمضاف مقدر اما
في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني او الفن الاول الفاظ علم المعاني
قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة من في منه اتصالية كما في قوله صلى
الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هارون من موسى اي اتصال المعاني بالبيان ونسبته
اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه الا انه من حيث اللفظ صفة مصدر محذوف
اي كونا كائنا منه بمنزلة كون المفرد من المركب فالظرف الثاني متعلق بالمضاف
المقدر وقوله لان البيان الخ تعليل لهذا الحكم اعني كونه منه بمنزلة المفرد من
المركب وقوله ففيه زيادة اعتبار تصريح بالنتيجة وتنبيه على الثمرة واما ان هذا
الاعتبار الزائد داخل في تعريفه وجزء من حده اولا فسيجيء تحقيقه وبيانه اذا
جاء باذن الله وفقنا واياه **قوله** والمفرد متقدم على المركب طبعا فان قيل
طبعا تمييز مع انه ليس بفاعل اصلا لامتناع ان يقال متقدم طبعه وقد تقرر عندهم
ان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل وعن النسبة الى المفعول مفعول قلنا
كونه تمييزا ممنوع بل هو صفة مصدر محذوف بتقدير المضاف اي تقدما ذا
طبع او بتقدير الباء لنسبة اي تقدما طبعيا او ظرف اي في الطبع ولو سلم
فالتمييز لا يجب ان يكون فاعلا للفعل المذكور بخصوصه بل يكفي كونه فاعلا
لما يلاقيه في الاشتقاق كما صرحوا به في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان
التقدير تفجرت عيون الارض ولا يجب كونه فاعلا للملاقي في الاشتقاق بطريق
الحقيقة بل يجوز ان يكون فاعلا مجازيا كما ذهب اليه صاحب المفتاح في قولهم
طاب زيد فرحا فان التقدير على النوع زيدا **قوله** بشار جعل توقيف العلم اشار اليه
مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته عرفا لانهم يقولون
للعظيم قد اشرتم اليه كذا مع انه صرح به على ان استعمال الاشارة في التصريح او
لم يقع في مقابلته كثير بل اكثر من ان يحصى ويظهر فان تحقيقه **قوله** فهي حاصل بل كثرة
التي ذا ابرة في خبر المبتدأ على ما هو راي الاخفش فرحمه الله وتبعه بزيادتها على دفع
التباس الخبر بالصفة او الصفة مقدرة اي كل علم يعد على واحد او كل علم
يعرف بالتدوين وحينئذ الطي عن وضوح القرينة الحكم كثيرة بها فتح الغاء على مذهب
الجمهور ايضا **قوله** يضبطها جهة وحدة اه المشهور في كتب القوم ان جهة الوحدة
هي الموضوع والمذكور ههنا ان جهة الوحدة حد العلم وكلاهما جيد لان كلا منهما جهة

مطلب كون التمييز فاعلا [illegible] في الاشتقاق

ضابطة لوحدة العلم اما الموضوع فظاهر واما وحدة فلتضمنه حصول مقدمة كلية هي ان
كل مسئلة من مسائل لها مدخل في ذلك الامر فاذا اوردت على العارف بحده
مسئلة من مسائله امكن له ان يعرف انها من هذا العلم **قوله** وهو علم اي ملكة او
تفسير العلم هنا بالملكة لا يلائم كلام المصنف رحمه الله فيما سيجيء من قوله ويحصر المعاني
في ثمانية ابواب للدلالة على ان المراد نفس الاصول والقواعد وههنا بحث وهو
ان المذكور في كتب القوم ان الملكة من مراتب الادراك يستعمل على وجهين لان الاول
ملكة الانتقال الى النظريات وهي تحصل للنفس في المرتبة الثانية والثاني استحضار النظريات
في المرتبة الرابعة وتحقيق هذا المقام يقتضي زيادة بسط لتنقيح المرام فنقول وبالله التوفيق
للنفس الناطقة جهتان جهة الى عالم الغيب وجهة الى عالم الشهادة فهي باعتبار الجهة
الاولى متاثرة مستفيضة بالفيوض الفائضة من المبادي العالية وباعتبار الجهة
الثانية مؤثرة متصرفة فيما تحتها ولا بد لها بحسب كل جهة من قوة لينتظم الجهتان ويتحقق
هذان الامران اعني التاثر والتاثير فالقوة التي باعتبارها تستفيض وتتاثر تسمى
قوة نظرية والتي باعتبارها تؤثر وتفيض تسمى قوة عملية وما نحن فيه هو القوة النظرية
وهي على اربع مراتب المرتبة الاولى مرتبة النفس في مبداء الفطرة اذ هي خالية ح
عن العلوم والادراكات مستعدة لها قابلة اياها والا لامتنع اتصافها والقوم
يسمونها عقلا هيولانيا واليه الاشارة الالهية بقوله والله اخرجكم من بطون
امهاتكم لا تعلمون شيئا، المرتبة الثانية مرتبتها اذا استعملت الآلات اعني الحواس
الظاهرة والباطنة وحصلت لها علوم اولية واستعدت لاكتساب النظريات ويسمونها
عقلا بالملكة لما وقعت الاشارة اليه من ان النفس لها بسبب تحصيل تلك الاوليات
ملكة الانتقال الى النظريات المرتبة الثالثة المرتبة الحاصلة اذا رتبت تلك الاوليات
وادركت النظريات ويسمونها عقلا مستفادا المرتبة الرابعة مرتبتها اذا اصارت تلك
النظريات مخزونة عندها حاصلة لديها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب جديد
ويسمونها عقلا بالفعل وبهذا يظهر ان القوم يستعملون الملكة في المرتبتين الثانية
والرابعة فان اريد بالملكة هنا الملكة الاولى اعني ما يحصل في المرتبة الثانية فظاهر
ان هذا غير مستقيم اذ المرتبة الثانية قبل اكتساب النظريات وما نحن فيه بعده وان اريد
ما يحصل في المرتبة الرابعة لزم ان لا يحصل علم المعاني لاحد الا بعد تحصيل جميع المسائل
وبعد صيرورتها مخزونة لديها وبعد تحصيل ملكة الاستحضار للجميع متى شاءت بلا تجشم كسب
وذلك متعذر او متعسر على ان من له شك في فقاهة كابي حنيفة ومالك
رحمهما الله لم يكن بهذه المثابة نعم لو اريد بالملكة كيفية للنفس بها يتمكن من استحضار

المسائل المعلومة واكتساب المسائل المجهولة لم يبعد الا ان في تطبيق كلام عليه ضربا
من الصعوبة والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات المخصوصة المتعلقة بالاحكام
الكلية فانه تجوز فان الادراك المتعلق بالكلي جزئي وان كان المدرك كليا
بل هذا الكلي ايضا جزئي من مطلق الاصول الكلية والاوجه ان يراد بالادراكات
الجزئية الادراكات المخصوصة المتعلقة بالجزئيات المخصوصة فان الملكة لما كانت
وسيلة الى استحضار الاصول الكلية وكانت تلك الادراكات الجزئية مستفادة
من تلك الاصول الكلية صح القول بان الملكة جهة القدرة على تلك الادراكات
الجزئية فان قيل ذكر الاقتدار بها على الادراكات الجزئية هنا يقتضي ضربا من التكرار
المستهجن قلنا بل المراد الاشارة الى قانون الملكة لتفسير المراد فافهم **قوله** عدة
اصول اي طائفة معدودة من الاصول وهي في الاصل من العد في الصحاح
عددت الشيء عدا احصيته والاسم العدد والعديد ويقول انفدت عدة كتب اي
جماعة كتب فقوله عدة اصول في الظاهر بيانية وفي التحقيق من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف **قوله** ولذا اه اي لما مر من ان العلم يستعمل في الملكة يصح
قولهم وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك والا فلا جهة له اذ لا معنى
لكون الادراك وعلى منع ظاهر لجواز ان يكون ذلك مبنيا على ان المراد
الاصول والقواعد لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية الا ان يقال لم يرد
بذلك حصرا وان كان ظاهر عبارته مشعرا به بل المراد انه لا بد في تصحيح كلامهم
من العدول عن كون العلم بمعنى الادراك وفيه ايضا بحث سوف ننبه في مباحث
التشبيه **قوله** فلان يعلم النحو مبني على ان المراد بالعلم الملكة ولا حاجة اذا ان يقال
المراد يحصل له بهذه الملكة الآن في هذه المعاني ضربا من الحقائق **قوله** حالة بسيطة
اجمالية صريح في ان مراد المصنف بالملكة الحالة البسيطة الاجمالية فيتوجه عليه المناقشة
المشهورة ح وهي ان الملكة ليست نفس تلك الحالة بل سابقة عليها وكالمبدا بالنسبة
اليها وتحقيق ذلك ان القوم يجعلون الملكة عبارة عن القوة على ادراك تلك الاصول
ويصرحون بانها يجتمع مع الغفلة عن تلك الاصول وانها مبداء لحالة اخرى متجزئة
عن تلك الملكة بعد التوجه الاجمالي الى تلك الاصول الكلية ويقولون اعني هذه الحالة
الثانية حالة ثالثة هي العلم التفصيلي في الحالة الاولى باقية حال غفلته عن تلك الاصول
بالمرة فلا كان ح بعد ادراك تلك الاصول ومارستها كان ثلث والقوم يصرحون
بان الاولى يسمى ملكة وعقلا بالفعل وان الثانية يسمى علما اجماليا وهو حالة
بسيطة هي مبدا لتفاصيل تلك المعلومات السابقة وان الثالثة يسمى علما تفصيليا

مخصوصة صح

جهة الادراك صح

المرتبة صح

مشروع

تة

مخطوط
بتغير

جديد

المسائل المعلومة

والحاصل ان الحالة الاولى مبدأ للثانية والثانية مبدأ للثالثة والشارح المحقق
جعل الثانية عين الاولى مع ان الاولى مبدأ لها فتسامح في العبارة حيث جعل
مبدأ الشيء نفس ذلك الشيء وكأنه نبه بذلك على ما بين الحالتين من شدة التعانق
وفرط الاتصال او يقال مراده ان العلم في المثال المذكور عبارة عن الحالة البسيطة
لا الملكة الا ان هذا يثبت المدعى اعني ثبوت تلك القوة التي هي الملكة له المرتبة
عند الادراك والممارسة لان الحالة البسيطة مترتبة على تلك الملكة غير منفكة عنها
وموقوفة عليها وعلى هذا ففي الكلام مقدمة اخرى مطوية حذفها لوضوحها واشتهارها
في كلام القوم او يقال يعني الكلام توجيهان الاول انه تسامح في العبارة والحالة
البسيطة مما يستعمل في المعنى المصطلح عند القوم فليس في هذا الاطلاق تجوز لغة
المشهور الثاني ان العبارة محمولة على ظاهرها ان في الكلام طيا لمقدمة اخرى
تسمى الحالة الاولى اعني نفس الملكة حالة بسيطة اجمالية لانها ايضا في الواقع كذلك
وان لم يسمها القوم حالة بسيطة ولا بأس اذ الاعتبار للمعنى ولا يتقيد فيه باطلاقهم
تلك الحالة البسيطة الاجمالية بحسب الاصطلاح على العلم الاجمالي الحاصل بالتوجه
الاجمالي بعد حصول الملكة التي نحن فيه بصددها والقوم يطلقون العلم الاجمالي
على معنيين احدهما العلم المتعلق بالامور المتعددة المتكثرة بوجه كلي شامل للكل
ليتعلق التعقل بالكل بطريق الاجمال ويقابله العلم التفصيلي وهو العلم المتعلق
باعيان كل منها على سبيل التفصيل وثانيهما الملكة الحاصلة من ادراك
تلك الامور اعني الحالة البسيطة التي هي مبدأ لتفاصيل تلك الامور
ومثلوا تلك الحالة البسيطة بما اذا علم مسئلة ثم غفل عنها فاذا سئل عنها حضر عنده
حالة بسيطة هي مبدأ لتفصيل تلك المسئلة وقال الامام رحمه الله في منطق الاشارات
الحكماء يقولون ان التعقلات اقسام ثلثة الاول التعقل الذي يكون
بالقوة كما اذا لم يكن الانسان عالما بالشيء الا انه يمكنه تحصيل العلم بذلك الشيء
الثاني التعقل الذي يكون بالفعل على التفصيل كالعلم المتعلق بمسئلة معينة مع
تفصيل جميع مقدماتها بالفعل الثالث العلم البسيط كما اذا كان الانسان عالما
بمسئلة من المسائل ثم ذهل عنها فاذا سئل عنها حضر الجواب في ذهنه دفعة واحدة
ثم يأخذ في تفصيله ليس علما والذي حضر في ذهنه بغتة ليس علما بالقوة ولا علما
تفصيليا لان التفصيل يحضر بعده وبهذا يظهر ان الانسان العالم بماهية
من الماهيات ربما يكون علمه باجزاء تلك الماهية بسيطا ويكون بحال متى
حاول استحضار تلك الذاتيات امكنه استحضارها مفصلة ولا يخفى انه قبل حضور

هذا التفصيل

هذا التفصيل في ذهنه لم يكن خاليا عن العلم بتلك الذاتيات بل كان عالما بها على وجه
البساطة وهذا هو المطلوب وفي التجريد مراتب العلم ثلث قوة محضة من كل وجه وقوة من وجه
دون وجه وفعل فالاولى عدم العلم عما من شأنه العلم والثانية العلم الاجمالي
كمن علم مسئلة ثم غفل عنها فان الجواب يحضر في ذهنه اذا سئل عنها ولا يخفى انه
ليس ذلك بالقوة المحضة بل عنده حالة بسيطة هي مبدأ لتفصيلها فكان هذا بالقوة
من وجه وبالفعل من وجه الثالث العلم التفصيلي وهو ظاهر وبهذا يظهر ان المراد
بالحالة البسيطة هنا هي المرتبة الثانية التي هي بين القوة المحضة والفعل المحض
وان هذه الحالة البسيطة طريق لاستحضار المدركات المغفول عنها وان هذه
الحالة وان كانت تابعة لتلك المدركات في الحصول الا ان تلك المدركات تابعة
لها في البقاء وانه لو اريد بهذه الحالة العلم الاجمالي بالمعنى الاول جاز على بعد
وفائدة الجمع بين البسيطة والاجمالية هي التنبيه على ان المراد بهما في هذا المقام
واحد كما يشعر به ذكر التفصيل وان احدهما يغني عن الآخر وبهذا الاعتبار حسن التقابل
فليتأمل في هذا المقام فانه حقيق بان يتأمل فيه الافهام قوله نفس الاصول
والقواعد سكت عن حمل العلم على الادراك على ما هو المعنى الحقيقي لاحتياجه
الى تقدير للمتعلق فان قيل اطلاق العلم على المعلوم كالاصول والقواعد
مجاز بلا شبهة وقد تقرر ان المجاز كالتقدير في ان كلا منهما خلاف الاصل
وهما مستويان في اقتضاء القرينة المانعة فما الترجيح قلنا نعم الا ان
هذا مجاز مشهور وفي قوله لانه كثيرا ما يطلق عليها ايماء الى هذا المعنى
يعني انه لكثرته ووضوحه وان كان مقتضى المقام هو الظاهر عن التصريح
به على سبيل التمثيل ايضا فافهم فان له موقعا لطيفا ولا يخفى ان هذا
منقوض بقوله صلى الله عليه وسلم ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله
قوله ثم ذهل ثانيا ثم ادرك في كون هذا ادراكا ثانيا بحث اذ الذهول
عن الشيء لا يوجب نفي العلم به عنه بل هو استحضار والتفات اليه والا
يكون الالتفات الى الاصول والقواعد التي حصلت لنا اولا ومارسناها حتى
حصل لنا ملكة ادراكا لها ثانيا فحق العبارة ان يقول ثم نسي بحيث يحتاج
الى الاكتساب ثانيا كما نشاهد في كثير من المسائل العلمية اللهم الا ان يقال
المراد من الذهول بعض افراده اعني النسيان المحوج الى كسب جديد قوله للادراك المجرد
عن هذين اي معنى تجرده عنهما انهما غير ملحوظين لا وجودا ولا عدما يعني انه
ادراك مع عدم اشتراطهما لا مع اشتراط عدمهما للفرق البين بين عدم اعتبار

الشيء

واعتبار عدمه قوله والمصنف قد جرى لتصريحه بذلك في الايضاح حيث قال وانما يجب
يتوقف على تعلّم مبني على ما ذهب اليه بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات
لا انه استدل بمجرد وقوعه هنا عليه حتى يتوجه عليه ان هذا لا ينتهض حجة عليه قوله
ادراكات جزئية ظاهر في كون الادراك جزئيا ولما استشعر ان مقتضى ذلك اعني استعمال
المعرفة في الجزئيات ان المدرك جزئي لا غير وان جزئية الادراك غير لازمة حاول
دفعه فاشار بتفسيره الى ان مرادنا بجزئية الادراك انه كانت جزئية مدركاتها
قوله لكل فرد فرد من باب وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال والتناهي
كقولهم كم عاقل عاقل اي كامل في العقل متناه فيه اي كل منفرد منفصل عن الآخر
لا متقارن مجتمع معه وحاصله ان يعرف كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد
دون الاقتران والاجتماع وجعله من باب التاكيد كقولهم زيد زيد عمر بعيد واما
جعله من باب بوبته بابا بابا فليس مما يصغى اليه قوله يعني ان اي فرد اه
تفسير للتنكير وفيه تنبيه على ان المعنى عدم الاستغراق العرفي واشعار بان امكان
المعرفة كاف فلا حاجة الى المعرفة بالفعل قوله او البعض الغير المعين اه لا يريد
البعض المطلق اذ لا تعريف بالمجهول هنا بل اللازم ح هو حصول العلم بمن عرف
بعضا في الجملة بل اراد البعض المجهول كالنصف والثلث والاكثر ووجه
الجهل انه لما كانت كل الاحوال مجهولة كانت الكسور المضافة اليها ايضا
مجهولة بلا شبهة والمراد بالبعض المعين التعريف والتنكير والتاكيد ونحو
ذلك من الاحوال المعلومة من غير ان يحتاج فهمها على العلم بكل الاحوال
كالكسور فان قلت اللازم من الشق الاول لا يتجه فيما ذكر وكذا الثاني فان عدم
دلالة اللفظ عليه ايضا وارد وكذا كون العالم بالبعض فقط جاهلا وظاهر
كلامه يأبى ذلك قلت لا يعنون تمثيل الحصر بل يتركون في البعض البعض
تعويلا على انسياق الذهن اليه قوله لكلام عرف مثله منه اه فان قيل
المذكور ههنا هو الاحوال بلفظ الجمع واقله ثلثة فمن اين يلزم حصول العلم
للعارف بمسئلة واحدة اجيب بانه يجوز ان يوجد مسئلة واحدة متضمنة
لثلثة احوال قوله وهو قرينة خفية اه اي الوصف المذكور اعني وصف الاحوال
بكونها سبب مطابقة اللفظ لمقتضى الحال ولا كلام في ذلك انما الكلام في
ان هذا من باب تعليق الحكم ليوضح المطابقة علة لمعرفة المستفادة من قوله
يعرف بان يراد بالعلة الثانية اولا بان يراد معرفة هذا الوصف وعلى حالة
وفيه تردد قوله مثلا اه الظاهر انه بالنسبة الى الامثلة المذكورة وعكس ان يجعل

فرد صح

مثل صح

قوله السلب الثانية يعني بعرف بفتحة الاحوال لاجل المطابقة [illegible]

[illegible]

بالنسبة الى قوله بان يتصور يعني ان ذكر التصور بطريق التمثيل دون الحصر والتخصيص والمنع
من التصديق فان معرفة الشيء يعم الادراك التصوري والتصديقي قوله لزوما
وفاقا اما لزوما فلما مر انه لا يتم معرفة الشيء الادراكي باحد الطريقين
اعني طريق التصور او التصديق وهذا انما يتم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ
معرفة احكام الاحوال الجزئية الا انه ذهب اليه وصرح به كما قال يعني ان اي فرد
يوجد امكنا ان نعرف بذلك العلم واما وفاقا فلانه يلزم منه ان يكون كل
متصور منه التعريف والتنكير وغيرهما صاحب علم المعاني وفاده يعني قوله نكيف
يصح قوله اه والا لزم ان يكون الشيء الواحد كالتنكير مثل طريقا ووسيلة بل سببا
لاتصاف اللفظ بمطابقته لنقيض ذلك الشيء ولا شيء من الاحوال بهذه المثابة قوله
فرتبا نحو اه ليت شعري ما الذي دعاه الى ذلك واي شيء حمله وحداه على ان قال
ان مقتضى الحال في التحقيق كلام مؤكد والظاهر على ما هو المشهور ههنا هو الاول
ما وقع في المفتاح في تعريف المعاني من قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
اذ المذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال وبه صرح في شرح المفتاح الثاني ان نحن
فيه والا لزم ان يكون الشيء الواحد وسيلة لاتصاف شيء بمطابقته الثالث
ان المطابقة على ما هو المشهور من اصطلاح المنطق معناه الصدق والحمل ظاهر
ان هذه الاحوال لا تصدق على اللفظ وبالعكس والكل تعسف اما الاول فلان
عبارة المفتاح تنبت كلا المعنيين على السوية اذ الكلام الكلي المؤكد ايضا نفس المذكور
حقيقة كما ان الاحوال كذلك فان جعل الكلام الكلي مذكورا في ضمن الجزئي
فالاحوال ايضا كذلك مذكورة في ضمن الفاظها وبتبعية العبارة الدالة عليها
والحاصل ان الامتناع بطريق الاصالة امر مشترك والجواز بطريق احدهما ان
من الاحوال ما هو كلي كمطلق التاكيد مثلا ومنها ما هو جزئي كالتاكيد العلاني
مثلا والجزئيات لظهورها وخفوتها في الكلام تصير اسبابا لان يتصف اللفظ بمطابقته
وهو اقتضاء الكليات بمعنى اشتماله عليها اذ المشتمل على الخاص مشتمل على العام
بتحقق العام في ضمن الخاص وثانيهما ان يجعل الكلي مطلق مقتضى الحال والطريق
ما ذكر ومعنى المطابقة في هذين الطريقين الاشتمال والانطباق واما الثالث
فجوابه ان يوافق الاصطلاحين ليس بواجب ولم يثبت نقل المطابقة ههنا بل
فيحمل على ما هو الظاهر المتبادر الى الفهم فالحق ان مقتضى الحال هو نفس الخصوصيات
والكيفيات وان ما ذهب اليه تعسف للقطع بان الذي اقتضته الحال حقيقة انما
هو نفس الخصوصيات والكيفيات وكلام المفتاح صريح في ذلك ثم تفسير مقتضيات الاحوال

فليفهم ١٢ منه

فان كلامه في تفصيل الحالات المقتضية اظهر فان يحقق واكثر فان يحصي فلا وجه
للعدول عن الحق الصريح بعبارة صدرت عنه في تعريف المعاني وفيه زيادة تحقيق
ذكرناها في حواشي شرح المفتاح قوله انه كلام مؤكد اه ظاهره مشعر بان مقتضى
الحال عند انكار قيام زيد مثلا هو الكلام المؤكد على الاطلاق وليس كذلك بل
هو الكلام المؤكد الذي حكم فيه بثبوت القيام لزيد وهو ايضا كلي مقصور وجوده
على انحاء شتى واطوار مختلفة متفاوتة الا انه اخص من الاول قوله واحوال
الاسناد اعتذار عما يقال قد سبق في تعريف المعاني ان المعلوم به انما هو احوال
اللفظ واحوال الاسناد غير مندرجة تحته لعدم كونه لفظا مع انه باب من الابواب هذا
الفن كما صرح به المصنف في بيان الانحصار في ثمانية ابواب ووجه الدفع ظاهر
من كلامه وضمير انها راجع الى احوال اللفظ قوله وتخصيص اللفظ اه لما قيد المصنف
رحمه الله اللفظ بالعربي في التعريف كما ترى اعترض عليه قاضي … بان الفن عبارة عن
معرفة احوال اللفظ الموصوفة بما ذكر سواء كانت تلك الالفاظ عربية او فارسية
فلا وجه للتقييد فاجاب عنه المصنف رحمه الله بان المقصود من وضع الفن معرفة اعجاز
القرآن فيكون مختصا باللفظ العربي بالنظر الى الغرض ثم قال بلا قيا… ووقع بينهما في
هذا المقام ما وقع من المنازعات والمجادلات وايراد هنا الحالة واكثرها …
بحث وهو ان المراد باللفظ في التعريف على ما لاح من تحقيق مقتضى الحال وكيفية
المطابقة هو اللفظ المركب فيخرج الاحوال الطارئة لمفردات الكلم كالاعلال
والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك وقد صرح فيما سبق بانها خارجة
بوصف الاحوال بالمطابقة والجواب انه لو سلم خروجها بما مر فلا … عنه فوق الكلام
نحوه ولا بد منه ليندرج بعض الاحوال المطلوبة كالتنكير والتعريف ونحو ذلك
مما هو من اوصاف اجزاء الكلام وعند ذلك تلك الاحوال ايضا فهو ان
التقييد الا انها خارجة بالقيد الاخير على ما ذهب اليه رحمه الله قوله وانما عدل اه
المذكور في الايضاح ان العدول مبني على ثلث جهات الاولى … والثاني ما ذكره هنا
والثالث ان قوله وغيره مبهم فيجب صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة وكانه
تركه لزعمه ان الاشتمال على مثله يوجب تركه مطلقا قوله في الافادة اه الظرف في موقع
الحال من خواص اي حال كونها كائنة في الافادة معتبرة فيها متعلقة بها وبهذا
القدر ينطبق الحد ويحصل الاحتراز عن سائر العلوم مما لا يتعلق باحوال اللفظ
او يتعلق باحوال المفردات وصيغها من جهة المادة كاللغة او الهيئة كالصرف
او بحال اعرابها كالنحو او اختلاف دلالته في الوضوح والخفاء كالبيان والكلام
التركيب …

في التعريف هذا

في التعريف هذا وما يتعلق به من المباحث موضعه كتاب المفتاح قوله فقد جاء الدور اه
لا كلام في لزوم الدور بهذا التوجيه في تعريف البلاغة اذ البليغ ماخوذ في تعريفها
فيتوقف معرفة البلاغة على معرفة البليغ من هذه الحيثية ومعرفته من هذه الحيثية
كانت متوقفة على البلاغة فيلزم الدور وانما الكلام في ان هذا الدور لا يوجب العدول
عن التعريف الاخر الذي هو تعريف المعاني بل لا دخل له في ذلك ويمكن التفصي عنه
بان لزومه فيه ايضا لان معرفة علم المعاني موقوفة على معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفه في ضمن
تراكيب البلغاء والبلاغة ايضا موقوفة على علم المعاني اذ الكلام في البلاغة
المكتسبة دون الذوقية الفطرية كما تقرر والكلام بعد عليه ملام يحصل ذلك للمتأملين
في المقصود والمرام واعلم ان الدور اللازم بين التعريفين اعني تعريف المعاني وتعريف
البلاغة يوجب العدول عن تعريف المعاني لنكتة ما وهي ان كلا من التعريفين صح باطل في الجملة
والمصنف رحمه الله بصدد الفرار عن الباطل مطلقا قوله كما صرح به في كتابه حيث
قال في اخر الفصل الثاني واذ قد تحققت ان علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب البلغاء
قوله على انه معرفة حاصلة من تتبع اه يريد انه من باب اطلاق السبب على المسبب
والقول بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز او انه من باب الكناية لا المجاز
مبني على الجهل اذ الجمع بينهما الممنوع بينهما ان يكون كل منهما مناطا للنفي و
والاثبات فلا يتوهم فيه كون احدهما ملحوظا تبعا واعلم ان مبنى الكلام
على ما تقرر عندهم من ان القول المنصور انه اذا استعمل السبب في المسبب او بالعكس فالمراد
المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا لا يراد بالغيث في قولهم رعينا الغيث
النبات الحاصل لا حرفا الحظ قوله و تفريعات الادباء مسحوبة تالي زاد
فلا يستبعد اشتمال التعريف عليه سيما عند ظهور القرينة سيما عند تفريع المتكلم سيما
عند محاولة النكتة والارشاد الى طريق تحصيل الغرض والتنبيه على منشر الذيل والزوائد
بالتتبع الملكة الحاصلة من التتبع لم يبعد قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اه يعني
انا لا نسلم اولا انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بل فسرها بالتراكيب الصادرة عمن له
فضل تمييز ومعرفة وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة معترضة ليست من تتمة التعريف
بل هي مسوقة لبيان ان تلك التراكيب في الواقع وفي نفس الامر تراكيب البلغاء
لا انها ماخوذة في التعريف من هذه الحيثية ولو سلم فلا يلزم الا توقف معرفة
البلاغة الاصطلاحية على معرفة مجتهد الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم انما يتوقف
على معرفة البلاغة عرفا وفي الجملة هذا حاصل كلامه في تقرير الجواب المبني
على تقدير التسليم وارخاء العنان قوله لا يفهم من قوله اه عليه مناقشة ظاهرة

اي معرفة البلاغة موقوفة على معرفة … [illegible]

قوله عليه كلام اما اولا فلظهور المنع … [illegible]

قوله وتخصيص … [illegible]

وبنى ان حصر النهم فيما ذكر مما لا معنى له بل التوفية معناها معنى التطبيق على ما اشار اليه في
اثناء التقرير بقوله وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال وقد بيّن معنى التطبيق
في غير هذا الكتاب بانه اخص من الكلام الذي تؤكده وتطبيقه ان تورده على ما ينبغي
ومن الكلام الذي تتبعه وتطبيقه ان تحلّه على ما ينبغي ولو سلم فهذا لا يقتضي ان يجعل
التراكيب التي كان للمتكلم بل يجوز ان يراد تراكيب البلغاء وكان للافادة فيه واي
افادة اذا كان المراد بالتشبيهات والمجازات عينها وردّ في تراكيب البلغاء
اعني الاشخاص المعنية المرعية في كلامهم وليس كذلك بل المراد انواعها كما ينادي
عليه قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز وقد يقال غاية العناية ثم قبلها انه لمّا
زيف المصنف كلام المفتاح بما زيف وبه دل عليه بان الظاهر ان المراد بالتراكيب
تراكيب البلغاء توجّه عليه المنع بانا لا نسلّم ان المراد بالتراكيب تراكيب البلغاء فضلًا
عن ان يكون هو الظاهر بل المراد تراكيب المتكلم وهذا هو الظاهر ونحن نقول اما
الكلام على الحمل المذكور بالطريق المذكور فليس بشيء لان لفظ تأدية اي في ايراد
انواع يدل على ان معنى التوفية هو ما ذكر فان قيل بل المراد بالتوفية هو تمام
كمعنى التطبيق ترجيحًا للتأسيس على التأكيد قلت فيلزم تنزّل الكلام واخراجه عن
النظام وتجويز الاجري في المعاني وتجويز واحد منهما بالتبع واما الجواب
عن اصل الاشكال بانه لو اريد بالتوفية المعنى الاعم لزم عموم المشترك وهو ممتنع
ففساده ظاهر لان معنى التوفية هو المعنى الشامل للقسمين فلا اشتراك هنا
واما الكلام على تخصيص التراكيب بتراكيب ذلك المتكلم فالكشف عن حقيقته
لا يتأتى الا لمن يتشوق بكلام ينفصح عن حقيقة المرام فنقول حاصل جوابه عن اعتراض
الايضاح انا نختار الشق الاول من شقي الترديد والملازمة ممنوعة فان عدم
التعيين انما يلزم لو لم يجئ في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك
المتكلم وهو ممنوع فان الظاهر من التوفية والتأدية والايراد حيث كانت
هذه الافعال مضافة اليه ان يكون التراكيب ايضًا بهذه المثابة اجراء
للكلام على سنن واحد ودفعًا للحاجة الى خونة التأويل في البلغاء لو حمل التراكيب
على تراكيب البلغاء او الى مؤونة الارتكاب اعني ارتكاب ان القصد الى تعليق
التوفية بنوع الخواص فان الحمل خلاف الظاهر ويكفي في دفع الاعتراض مجرد احتماله
وبنى على الاول بقوله فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم
وبنى ذلك على افصاح التأدية والايراد عن هذا المعنى وعلى الثاني بقوله
وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ولو تنبهنا دفع الشغب ابتداء لقلنا ان

قوله وذكرها وادرجها بالكلية [illegible]

بحث خواصها

مبني جوابه هذا على اختيار الشق الثاني وعلى تقدير تسليم الشق الاول فرج لا كلام وفساد
اذ لا ضير في السكوت عن بيان فساد بعض الشقوق والاشتغال ببيانه في بعضها
وهذا غاية ما لزم ههنا فليتأمل فان لاصحاب الحواشي ههنا كلمات لا طائل تحتها
ولعلك اعرضت عنها بعد الاطلاع على ما اوردنا قوله حكمًا مشوبًا بصواب وخطاء
شامل للقصر بانواعه الثلثة فالمخاطب على تقدير الافراد من يعتقد انك ضربت زيدًا
وعمروا وعلى تقدير القلب من يعتقد انك ضربت عمروا دون زيد وعلى تقدير التعيين
من يعتقد انك ضربت احدا لكنه اما زيد واما عمرو ولا تعيين للمخاطب على وجه
كلي دون طريق شخصي قوله لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي الشك
تنبيه على انه وصف للكلام وتذكير لما سبق من ان الخصوصيات والكيفيات ونحوها
صفات للالفاظ قوله وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء لا لانه فاسد
كما توهموه بل لما سبق من ان الكلام في الشق الثاني اولا لانه لو اريد ذلك لربما
توهّم عود الدور فيقع الاحتياج الى القول بان المراد ذوات البلغاء الا ترى
الى انه يؤاخذ على قوله المراد تراكيب ذلك المتكلم بانه ان اعتبر ذلك المتكلم
بليغا فقد عاد الدور والا فلا خواص لتراكيبه ولعمري ما اصدق الشارح المحقق حيث انه
ما قال ههنا ومقاصد فلا الثاقب ممّا تضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان
قوله والعجب من المصنف وغيره اه لما كان هذا المعنى معنى جليا وبالطبع عليقا
وكان ظاهر الكلام شاهدا به والسوق والسياق دالين عليه ولم تطلع عليه
هؤلاء القوم صار ذهولهم سببا للتعجب حالهم وعلة لاستغراب فهمهم وبالعجب قوله
العجب مبتدا حذف الظرف الذي بعده اي من المصنف وهو في الاصل لغو الا انه
صار مستقرا بعد حذف الجزئية كقولنا الحمد لله وكل من الجملتين المصدرتين باداتي
الاستفهام بعده تنبيه على تقرير معنى التعجب والعجب وهذا كما يقال العجب من زيد كيف
فعل كذا وكيف قال كذا ومحل كيف النصب على الحال اذ قد تقرر ان كيف اذا
وقع بعده كلام تام فهو في محل النصب على الحال ولهذا يجاب بالحال في مثل كيف
جاء زيد فيقال راكبا والكلام في الظاهر تعجب بعجب وفي التحقيق انكار
للخفاء والتعليق بانكار ارادتها على الوجه الابلغ والطور الاكمل قوله نطاق
البيان اه في المغرب النطاق والمنطق كل ما تشد به وسطك والمنطقة اسم
خاص ومنها حديث عمر رضي الله عنه في اهل الذمة ويشدوا مناطقهم وراء
ثيابهم وفي موضع آخر فينطقون اي يشدون وفي موضع المنطقة زنار فوق
ثيابهم قوله والاوضح اه وجه كونه اوضح ان المقصود فيه مصرّح به مع الاستغناء

عن التوسل بوسيلة التورية المبنية على اعتبار الحيثية وسلامته عن ورود الاشكال بخلاف غيره من التعاريف
فانها مخدوشة على ضروب العموم والاشكال قوله ونحصر المقصود من علم المفتاح او الظاهر
من عبارة المتن ان ضمير ينحصر لعلم المفتاح وان مورد الحصر انما هو علم المفتاح لا المقصود منه
لكن لما زاد المصنف رحمه الله في الايضاح لفظ المقصود نقل الشارح المحقق
اولا عبارته ثم اشتغل ثانيا ببيان فايدة هذه الزيادة اذ لا بد في ارتكاب
الامر الزايد من فايدة زايدة فقال وظاهر هذا الكلام مشعر بان هذا
الكلام اعني قوله وينحصر المقصود من علم المفتاح في ثمانية ابواب يدل على شيئين
احدهما ان العلم عبارة عن الاصول والقواعد لا الملكة اذ الظاهر ان
هذا من قبيل حصر الكل في الاجزاء والصالح لكونه كلا انما هو الاصول لا الملكة
والاجزاء انما هي تلك الابواب التي هي عبارة عن المسايل والقواعد وهذه
ليست اجزاء للملكة المذكورة وثانيهما ان ما سبق ههنا من تعريف العلم وبيان
الانحصار والتنبيه الاتي ذكره خارجة عن المقصود وان كانت داخلة في علم
المفتاح فمن ههنا قوي الاشكال بان هذه الامور ليست داخلة بل هي خارجة
للقطع بان تعريف العلم خارج وكذا الانحصار اذ لا مدخل لهما فيه وان تاملت
ففي هذا المقام اشكالات الاول انه كيف صح القول بان الانحصار من قبيل
انحصار الكل في الاجزاء وقد تقرر ان اجزاء العلوم ثلثة المبادي والموضوعات
والمسايل فلا يكون الكل اعني علم المفتاح منحصرا في الاجزاء الثمانية الثاني
انه لما جعل مورد الحصر المقصود لا نفس علم المفتاح كان هذا من قبيل انحصار الكلي
اعني المقصود في جزئياته لا الكل في اجزائه للقطع بصحة حمل المقصود على كل
من تلك الابواب لان كلا منها مقصود في الجملة مع ان هذا لا ينطبق على قوله
والا لصدق علم المفتاح فان مورد الحصر لما كان هو المقصود فلا ضير في عدم الصدق
اعني صدق علم المفتاح الثالث ان كلمة من في قوله المقصود من علم المفتاح اما تبعيضية
او بيانية او ابتدائية صلة للمقصود لا سبيل الى الاول والا لكان من قبيل حصر الكلي
في الجزئي اذ المقصود الذي هو بعض علم المفتاح يصدق على كل من الابواب الثمانية
فلا يصح القول بانه من قبيل حصر الكل في الاجزاء ولا الى الثاني اذ لا فايدة تحت
هذه الزيادة اعني زيادة المقصود لانه لما كان هو نفس المفتاح وكل ما يخرج منه
يخرج منه فان هذه الامور ان اندرجت في المفتاح لزم اندراجها في المقصود
لانه نفسه والا كان ذكره لغوا فلا فايدة فيه ولا الى الثالث لان هذه
الابواب نفس علم المفتاح لا امر يقصد منه فان تلك الابواب عبارة عن نفس المسايل

والقواعد كما لا يخفى الرابع ما ذكرنا من ان تعريف العلم خارج قطعا وكذا الانحصار وكلام
يدل على انها داخلة في المفتاح خارجة عن المقصود الى حاصل الظاهر من كلامه مشعر بان لا ارادة
الملكة ههنا ساغا وليس كذلك لانه ليس من قبيل الحصر الكل في الاجزاء ولا الكلي في
الجزئيات والجواب عن الاول ان القول بان المبادي والموضوعات من اجزاء
العلم فيه تسامح بل انما جعلوا بذلك التنبيه على انها لشدة اتصالها بالعلوم بمنزلة
الجزء واليه الاشارة في قولهم حقيقة كل علم مسايل ذلك العلم ولو سلم فنظر الفايدة
في لفظ المقصود ح لان علم المفتاح مثلا وان يشتمل على هذه الامور الثلثة الا ان
الجزء المقصود هو المسايل والثاني تمهيد وتوطية الى الجزء المقصود من علم المعاني
منحصر في ثمانية ابواب فان قيل فبقي لي وجه الانطباق اعني انطباق قوله
انحصار الكل في اجزائه وقوله والا لصدق علم المفتاح على كل باب قلنا هذا
الجزء المقصود وان كان جزءا للاول كل بالنسبة الى اجزائه وهي الابواب
المذكورة واما الثاني فالمراد والا لصدق مقصود علم المفتاح لا يتقل والامر كذلك
لانا نقول المقصود الذي هو جزء علم المفتاح لا يصح حمله على كل باب وهذا ظاهر
ولا يستبعد كون الشيء جزءا من شيء مع كونه كلا بالنسبة الى اجزاء اخر له كالحيوان
فانه جزء الانسان مع انه يشتمل على اجزاء متعددة وعن الثاني بان المقصود
من المقصود كل المقصود فيكون من قبيل حصر الكل في الاجزاء لان كل باب من الابواب
الثمانية جزء من هذا المقصود وهذا لا ينافي كون مورد الحصر نفس علم المفتاح
اذ المقصود ان علم المفتاح بوصف كونه مقصودا اصليا صار موردا للحصر فينطبق
عليه قوله والا لصدق علم المفتاح ولو سلم فالمضاف محذوف وعن الثالث انا اخترنا
ان كلمة من تبعيضية وصح القول بانه من قبيل انحصار الكل في الاجزاء لان المقصود
بالمقصود الذي هو بعض علم المفتاح هو المسايل وهذا المقصود جزء بالنسبة
العلم وان كان كلا بالنسبة الى الابواب الثمانية واخترنا انها بيانية والزيادة
للتنبيه على انها خارجة بوصف القصد لانه بمنزلة قولنا علم المفتاح بوصف القصد نحو ولا
في خروجها عنه وان اندرجت في علم المفتاح واما الثالث اعني ما ذكرنا ههنا
ليست بصلة فجوابه انها صلة ابتدائية والمقصود اما الملكة او الاحتراز عن الجلاج
في التطبيق على ما اشار اليه صاحب المفتاح والكلام في قبيل انحصار الحسب
السبب لا في قبيل انحصار الكل في الاجزاء او الكلي في الجزئيات الا ان هذا
توجيه اخر لكلام المصنف رحمه الله مع قطع عن كلام الشارح المحقق رحمه الله
لان حديث الانحصار بهذا النمط نفيا واثباتا انما هو كلام تفرد به الشارح

ومن الرابع ان هذه الاشياء الثلثة وان كانت خارجة عن علم المعاني حقيقة وفي نفس
الامر الا انها لشدة اتصالها به وفرط اشتباكها معه لتدوين ذكرها في فنا هذا
علم المعاني شامل لها عرفا فاخرجها عن المقصود لانها وان كانت مندرجة تحته
بهذا الاعتبار لكنها ليست بمقصودة اصلا واما الجواب عن الخامس فبعد ظهور
ما ذكرنا من انه من قبيل حصر المسبب في السبب ههنا وجاز وهو ان يكون من قبيل الحصر
زيد اسدا وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس الفوائد فاحفظها
فانه شعر ما قطع الفارس الآن اما **قوله** لا محالة اي لا تحول ولا انقلاب وخبر لا
محذوف اي موجود كقولهم لا باس ومايقال في تفسيره من ان معناه البتة فهو ناظر
بحاصل المعنى ابراز لما هو المقصود والمغزى وقوله يشتمل خبر ان في لانه والجملة
اعني لا محالة موجود معترضة بين الاسم والخبر تنبيه على ثبوت مضمون الجملة
بطريق التوكيد **قوله** قائمة بنفس المتكلم ذهب الشارح المحقق رحمه الله الى ان
المراد بالنسبة هو تعلق احد جزئي الكلام وانها قائمة بنفس المتكلم فتوجه
عليه ان النسبة بالمعنى المذكور لا محالة قائمة بالطرفين ووصف لهما لا
بالمتكلم وهذا امر معلوم لدى كل احد قطعا ويمكن التفصي بان المراد بقيامها
بنفس المتكلم انها حاصلة في ذهنه موجودة في عقله واما نحو زيد قائم اذا
صدر عن النائم او الساهي او المجنون فيجيء انه ليس بكلام على راي المحققين
وليس بخبر ولا انشاء والتحقيق ههنا ان النسبة التي اشتمل عليها الكلام
لها وجود في الذهن ووجود في الكلام ووجود في الخارج فالخبر والانشاء
يشتركان في النسبتين الاوليين ومناط الفرق انما هو النسبة بملاحظة
الحيثية الاخيرة بقي ههنا شبهة وهي ان من تكلم بالقرآن فهو متكلم بالكلام
اجماعا مع انه قد يكون غير عالم بمعناه اصلا الا ان يقال النسبة اعم
من ان يكون تفصيلية او اجمالية والاولى وان كانت منتفية ههنا الا
ان الثانية متحققة فليتامل **قوله** او ايقاع النسبة او انتزاعها يمكن توجيهه
بان من قال به فقد اراد بايقاع النسبة احداثها وايجادها في الكلام فان
من اوجد التكلم بضرب مثلا فقد اوجد النسبة المشتمل هو عليها الآن ان
هذا خلاف المشهور وايضا يلزم ان يكون ذكر الانتزاع لغوا مستغنى عنه فليتامل
فليكن قوله والا من باب رجوع النفي الى القيد والمقيد جميعا والمقصود نفي النسبة
المخصوصة اعني الايقاع فلا خطا قلنا تحقيق الكلام ح ان يقال ان كان لنسبة
فخبر والا فانشاء والباقي مستدرك **قوله** سواء كان ايجابا او سلبا يرد عليه

ان التعلق المذكور

ان التعلق المذكور يمتنع ان يكون ايجابا او سلبا اذ قد تقرر انه وصف للكلام الا ان يقال
هذا من قبيل اطلاق اسم السبب على المسبب والاوجه ان يحمل الكلام على حذف المضاف
اي سواء كان ذلك التعلق تعلق ايجاب او تعلق سلب ففي العبارة تسامح والمقصود واضح
ولا ينبغي ان يتوهم من ظاهر هذا الكلام ان مدلول الخبر هو الايجاب والسلب وان
مرجع الصدق والكذب هذان اذا الكلام في الوجود والتحقق اعني تحقق ان هذا المعنى
موجود في الخبر واما كونه مرجعا فلا **قوله** في احد الازمنة اخراج لمثل سيقوم زيد
لاشتماله على النسبة الاستقبالية التي باعتبارها يعتبر صادقا او كاذبا والا لزم
كون كل خبر استقبالي والحاصل ان الزمان الذي هو مدار الصدق والكذب
لا ينحصر في الماضي والحال بل يعم الثلثة والا لزم احد الامرين اما دخول مثل هذا
في الانشاء او خروجه عن الصدق والكذب بل كلاهما ولا يخفى استحالته **قوله** تطابقه
او لا تطابقه ذكر المطابقة واللامطابقة يتمم للمغايرة وتكثير لها وتوطئة وتمهيد
للمباحث المذكورة في التنبيه الآتي وبهذا يشعر كلامه رحمه الله في تفسير التنبيه **قوله**
فخبر اي فالكلام خبر اي من جهة احتماله الصدق والكذب فان الكلام الخبري من حيث
اشتماله على ذلك يسمى خبرا ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث ايصاله
الى الفهم اخبارا ومن حيث وقوعه في علم من العلوم وكونه مسئولا عنه مسئلة
ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث
حصوله من الدليل نتيجة فالمسمى واحد وان اختلفت العبارات باختلاف الاعتبارات
قوله اي وان لم يكن كذلك من قبيل رجوع النفي الى القيد الاول اعني الخارج لا الى القيد
الثاني فيه هذا القيد على ما هو الاكثر والاظهر المتبادر الى الفهم اذ النسبة لا محالة
موجودة في الانشاء بل احاد دون الخارج ودون قيده **قوله** والمسند قد يكون
له متعلقات بفتح اللام وكسرها والثاني انسب والتعبير بالتعليق وما في معناه تنبيه
على انه الى امر لا متعلق له والشارح المحقق رحمه الله وان صرح في البيان في مباحث
التشبيه بان الظرف اعني قوله على في مثل اسد علي وقولهم الظلم اغزر شيء عليه
متعلق بالجامد الا ان الملحوظ في التعلق هو حيثية المشتقية لا الجامدية
المسند اليه قد يكون له متعلق كالتمييز في قولهم عندي عشرون درهما قلنا نعم الا انه
لما لم يكن له اثر في هذا الكتاب تركه بالكلية فان قيل المسند اليه ايضا قد يكون له
متعلق اذا كان في معنى الفعل كقولهم الضارب في الدار زيد ونحوه قلنا هذه
الامور في التحقيق قيود للمسند فقط فافهم واعلم انه اراد بمعنى الفعل ما يعم
الفعل ايضا لانه كثيرا ما يطلق عليه والا فالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة

قيل

المشبهة

علي ما فصلوه في النحو من قبيل شبه الفعل واما الظرف فهو من قبيل معنى الفعل اذ المراد
بمعناه ما يستنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظروف والتمني
والترجي وغير ذلك على ما فصل في النحو وعبر المصنف رحمه الله في الايضاح عن
القسم الاول بالمتصل بالفعل وعن القسم الثاني بما في معناه فقال ثم المسند قد
يكون له متعلقات اذا كان فعلا او متصلا به او في معناه فاراد بالمتصلات
المشتقات وبما في معناه المستنبطات وقد يفسر المتصل بالفعل بما يتضمن حروفه
مع معناه وما في معناه بما يتضمن معناه فقط وبالجملة فالمتصل والمستنبع
وشبه الفعل الفاظ مختلفة معانيها واحدة قوله وجهه اي وجه التخفيف بالجزء يمكن
ان يكون الوجه اي وجه التخفيف ان الجزء اكثر ابحاثا واوفر اشكالا ونحوها
واعز وجودا ووقوعا واسبق في الاعتبار لكونه اصلا كما انشاء ومن حاله
بلا خفاء قوله وكل جملة قرنت اشارة الى الفصل والوصل وقوله والكلام البليغ
اما زايد اه اشارة الى الاطناب والايجاز والمساواة قوله والايجاز
ومقابلته يريد به الاطناب والمساواة قوله فساد كلام الخ واظهر بشتر
الى ان الفساد في كلام المصنف كثير ظاهر لكن من حاول الحصر العقلي الدائر بين
النفي والاثبات فساد كلامه الخ واظهر فرد عليه ان كلام المصنف رحمه الله
لم يكن فاسدا بل كان قاصرا عن الغاء الا ان يقال المطلوب بالبحث ههنا هو بيان
خصوصية تصحح ان يكون جهة لجعل كل منها بابا براسه دون غيره على وجه ينطبق على
وما ذكره المصنف رحمه الله في معرض الدليل لهذه الدعوى وفي موقع البرهان
على هذا المعنى فاذا كان قاصرا عن اثبات المدعى كان فاسدا اذ لا نعني
بالفساد ههنا الا عدم انطباق الدليل على الدعوى قوله جعل الانشاء بابا نعني
كون الانشاء بابا ثامنا انما هو بالنظر الى تقسيم الشارح والا فهو باب سادس
بالنظر الى ترتيب المصنف وكذا في الفصل والوصل فانه باب سابع وكذا الكلام
في غيره وقد يقال فيه تنبيه على ان الترتيب الاقرب هذا الذي ذكره قوله تنبيه
التنبيه عبارة عن فائدة مندرجة تحت قاعدة سابقة بحيث لو وجد النظر عما بعده
لفهم ذلك مما قبله واليه الاشارة بقوله لانه قد سبق اه وتوضيحه ان التنبيه
موضعه ان يستقل فيما سبق عليه ضرب من العلم فيه او كان بمنزلة المعلوم السابق
كما هو شان البديهيات لاستغنائها عن الدليل فيكتفي فيها بمجرد التنبيه المشعر
بنوع من الغفلة قوله فالخبر على هذا اه المشهور في كتب القوم ان الخبر هو الكلام
المحتمل للصدق والكذب فذهب صاحب المفتاح الى ان هذا التعريف باطل المحتمل باه

اذ القائلون به

اذ القائلون به يعرفون الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بانه
الخبر عنه لا على ما هو به فيقتضي اخذ الصدق في تعريف الخبر اخذ الخبر في تعريف
الصدق ان تعريفه دوري وذهب الشارح المحقق رحمه الله الى ان ما ذكره صاحب
المفتاح مردود بوجوه ثلثة حاصل الاول ان الخبر الثاني اعني الواقع جزءا
للحد غير الاول اعني الواقع محدودا فان الاول بمعنى المخبر به والثاني بمعنى المصدر
اعني الاخبار ومبنى الدور على اتحاد الخبرين وحاصل الثاني ان الصدق
الثاني اعني الواقع محدودا غير الاول اعني الواقع جزءا للحد اذ الاول صفة
للكلام والثاني صفة للمتكلم ومبنى الدور على اتحاد الصدقين وحاصل الثالث
ان اللازم فساد احد التعريفين لا توقف الخبر على القطع ولما كان ضعف
الاخير ظاهرا اذ نسبة البطلان الى الخبر اعني حد الخبر لا يقتضي الجزم بذلك سكت
عنه ههنا واقتصر على الاولين فان قيل القول بانه اراد بالخبر الثاني الاخبار
توسع لدائرة الدور لانه يقتضي النسبة ونزاع مرتبة بعدما كان عرفته واحدة
او الاخبار معناه الاتيان بالخبر قلنا اراد بالاخبار الاعلام بوقوع
النسبة اولا وقوعها ثم لما كان ههنا مظنة ان يورد على الوجه الثاني بان
الصدقين متحدان لان معنى صدق الكلام صدق متكلمه اجاب عنه بان
التصديق الذي هو صفة الكلام معناه مطابقة نسبته للواقع والذي
هو صفة للمتكلم معناه الاخبار عن الشيء والاعلام به بحكم الحجب ان يفهم
هذا المقام ولا يلتفت الى من خرف فات الاوهام قوله هو الخبر عن الشيء
على ما هو به الظاهر من هذا التعريف ان المراد بالشيء هو المحكوم عليه بشهادة
لفظ الخبر وعن اليه ولو صرف اللفظ عن ظاهره واريد بالاخبار عنه تحقق
تبيين حاله والاعلام بشأنه فيحتمل ان يراد بالشيء المحكوم به ويحتمل ان يراد به
النسبة التي تضمنها الطرفان والكل جيد اما الاول فلان المحكوم عليه يلزم احد
الامرين ويقتضي لذاته احد الكونين فانه اما على وصف كونه متصفا بالمحكوم
به او ثابتا له فان الاخبار عنه ان وقع على وفق الوجه الذي هو
كاين عليه من ثبوت المحكوم به له او انتفائه عنه فهو صدق والا فكذب
واما الثاني فلان المحكوم به ايضا على احد الوجهين اما على وجه ثبوته للمحكوم
عليه او انتفائه عنه فبيان حاله ان وقع على وفق ما هو عليه فصدق
والا فكذب واما الثالث فلان كل نسبة يعتبر بين الشيئين ففي نفس
الامر اما بالثبوت او بالانتفاء فالاخبار عنها واعلامها ان وقع على وفق ما فهي عليه

فصدق والا فكذب واما الثالث فلان كل نسبة من الثبوت والانتفاء فصدق والا فكذب وبالجملة فما كان عن الوجه على ما اشرنا اليه فى اثناء التقرير والتفسير الاول عايد الى النسبة والثانى عايد اليها او التعبير على الوجه الذى ذكرنا الشيء منحصر به وكاين عليه **قوله** فذهب الجمهور اه يريد ان هذا هو القول المحصل والمذهب المعول وعليه الاعتماد صرح به المصنف رحمه الله فى الايضاح حيث قال واختلف الناس فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب فذهب الجمهور الى انه منحصر فيهما ثم اختلف القائلون بالانحصار فقال الاكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له هذا هو المشهور وعليه التعويل **قوله** اى مطابقة حكمه يريد ان المطابقة صفة للخبر صورة ووصف لحكمه معنى فان قيل الحكم فيما بينهم عبارة عن الايقاع او اللا ايقاع او الوقوع او اللا وقوع ولا معنى لرجوع الصدق والكذب الى شيء منها سواء كان ذلك على ان ما سبق من ان النسبة هو تعلق احد طرفى الكلام بالآخر سواء كان ذلك التعلق ايجابا او سلبا يدل على ان مرجع الكذب هو الايقاع والانتزاع ولو فى بعض الصور قلنا قد نبهناك على ان فى العبارة تسامحا وان المقصود سواء كان تعلقه تعلق ايجاب او تعلق سلب والتحقيق ههنا ان الحكم فيما بينهم يطلق على معنيين احدهما ما مر والثانى نفس النسبة التى اشتمل عليها الكلام واللفظ فحيث حكموا بان الحكم مرجع الصدق والكذب حاولوا به المعنى الثانى وحيث ذكروا ما يلائم الاول حاولوا الاول **قوله** اى عدم مطابقته للواقع يشير الى ان المعتبر فى مرجع الضمير هو القيد اعنى الظرف المتعلق بالمطابقة كما يقال جاءنى رجل كريم فاكرمته اى ذلك الرجل الكريم وقد تقرر ان الاضافة كاللام فى افادة العهدية نعم اعتبار التجرد عن القيد خلاف الاصل ولا كلام فيه **قوله** دل على وقوع نسبة اه اى على حصولها وتحققها فى الذهن ونحوه اعم من ان يكون ايجابية او سلبية فالوقوع ههنا غير الواقع المقابل باللا وقوع فانطبق التقسيم على هذا التفسير **قوله** مع قطع النظر اه هو متعلق بقوله لابد وهو خبر ان والفاء بالحقيقة داخلة عليه والكلمة ان بمعنى الفاء على مذهب الاخفش وهذا الكلام اجمالى وتفصيل ان خبر ان اى اما قوله اما بالثبوت على معنى ان الكلام الذى دل على كذا كاين اما بالثبوت او بالانتفاء او قوله فلابد وان يكون بينهما فان جعلنا الخبر الاول كما يقتضيه النظر الظاهر ويتبادر اليه الفهم فقوله مع قطع النظر اه توزيع على ما تقدم معهودا فى النحو والفصيحة اى اذا كان كذلك فهذا امر ضرورى لابد منه وان جعلنا

الجز قوله لابد وهذا هو التحقيق الذى يقتضيه جانب المعنى اذ الاول قليل الجدوى جدا فقوله اما بالثبوت فى موقع الصفة لمقدر اى دل على وقوع نسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك وحاصله وقوعا باحد الطريقين فالظرف ح متعلق بالخبر والفاء بالحقيقة داخلة عليه على نمط قوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين الاية لانه لما كان معمولا له كان حقه التأخير عنه فلما وقع موقعه اخذ حقه وهو الفاء ونظيره الفاء الداخلة على الجزاء المتأخر عن حرفى جوابه اما والنكتة هنا هى الاحتراز عن لزوم اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وبالجملة فالرابط فى جملة الخبر معنوية سببية فافهم فان فى الكل دقة وتقديم معمول النفى فى لابد جايز **قوله** وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما فى نفس الامر يريد ان الواقع والخارج ونفس الامر الفاظ مختلفة وعبارات متفاوتة معانيها واحدة وهذا هو المطابق لما نقل عن الشارح المحقق رحمه الله فى شرح المقاصد من ان المعتبر فى صحة الحكم مطابقته لما فى نفس الامر وهو المراد بالواقع والخارج اى خارج ذات المدرك والمخبر ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر فى نفسه كذا او ليس كذا اى فى حد ذاته ومع قطع النظر عن ادراك المدرك واخبار المخبر على ان المراد بالامر فى قولهم نفس الامر الشان والشيء وبالنفس الذات واما المؤاخذة بان المعدوم سيما الممتنع لا ذات له ولا شيئية فامر ذلك سهل هكذا يجب ان يتصور هذا المقام **قوله** بخلاف نحو الانشاء اى المشهور فى الاستدلال على انشائيته انه لو كان اخبارا فهو ان كان صادقا لزم الدور لانه يتوقف صدقه على وقوع مدلوله ووقوع مدلوله كاذبا كان لغوا غير معتبر اصلا والمذكور فى شرح اصول ابن الحاجب انه ح قال هو اخبار اراد انه اخبار عما فى ذهنه لا عن خارج وهو الموجب لخبرية الكلام والله اعلم بالمرام **قوله** ولا يقدح فى ذلك اه شروع فى دفع اشكال ظاهر الورود على المقام بطريق الاحالة والتوجيه التام وان سبق منه اشارة الى دفعه فى اثناء تقريره على ما نبهناك عليه وتقرير الاشكال انه قد سبق ههنا واشتهر على السنة القوم ان النسبة التى تعتبر التوافق بالنظر اليها ويدور صدق الكلام وكذبه عليها خارجية مع ان النسبة من الامور الاعتبارية اى العقلية التى لا تحقق لها فى الخارج امرا ثالثا يطلق عليه وبازائه النسبة او الحصول او نحو ذلك بل المعتبر عنه بالنسبة ونحوها امر اعتبارى قائم بالطرفين فى العقل فكيف صح توصيف النسبة بذلك اى بكونها خارجية وتقرير الجواب على ما يقتضيه الرأى الصائب والفكر الثاقب

ل

أ يتوقف على صدقه لان وقوعه لا يكون الا بهذا اللفظ وما فى معناها وان كان فح

فالنظر الى اصل الخبر فلا يحاكى النسبة اه حقيقى عن قوله

في المثالين امر واحد هو الاعيان او نفس الامر لان الاول نفس الامر والثاني هو الاعيان
الا ان امره سهل لان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة امر غير عزيز فيما بينهم
فان قلت فليحمل الخارج في الموضعين بمعنى نفس الامر بالمعتاد دفعا للتعرف عن
الظاهر قلت فعدم صحة الشارح في حيز المنع وهذا ظاهر وهذا اعني ما ذكرنا
من ان الظاهر ان المراد بالخارج في الموضعين شيء واحد هو الذي اعترف به بعض
الى ما ذهب مع اصحاب الحواشي فحفظ شيا وغاب عنه شيا حتى ذهب واشتغل بتحقيق اولا
ثم اعترف بفساده آخرا وحاصل كلامه انا اذا قلنا هذا الشيء خارجي فله
اعتباران احدهما ان يكون الخارج طرفا لنفس ذلك الشيء وذاته لا لوجوده
وحصوله على ما يقتضيه العبارة الاولى وثانيهما ان يكون الخارج طرفا لحصول
ذلك الشيء وتحققه على ما يقتضيه العبارة الثانية والاول لا يستلزم كون ذلك
الشيء موجودا خارجيا بخلاف الثاني فانه يستلزم قطعا اذ الموجود الخارجي
ما يكون الخارج طرفا لحصوله وتحققه لا لذاته ونفسه وحيث قالوا النسبة
خارجية يريدون به المعنى الاول وكونها من الصور الاعتبارية لا ينافيه الاول
بل ينافي الثاني فليس التلازم في المثال الاول بناء على وقوع الخارج طرفا لنفس
النسبة اعني حصول القيام الا كون القيام موجودا خارجيا لكون الخارج
طرفا لحصوله وتحققه واما كون الحصول الذي هو النسبة موجودا خارجيا فغير
لازم اذ الخارج طرف لنفسه لا لحصوله وتحققه ثم تنبه ان قوله فانا لو قطعنا
النظر الخ يلزم ان يكون لغوا الا طايل تحته هذا تقرير جوابه مع ما سنح لي من
اشكاله وفيه نظر اما اولا فلان النسبة الخارجية على هذا المعنى لا ينطبق على
جميع صور الحمل الجزئية لخروج كثير من الكلمات الجزئية نحو ما يكون كلا طرفيه
او احد طرفيه عدميا سيما اذا كان ممتنعا وتوضيحه ان النسبة الخارجية بهذا
المعنى ما يكون الخارج طرفا لذاته ولحصول المحكوم به فيكون المحكوم به موجودا
خارجيا البتة فيلزم ان لا يكون نحو شريك الباري ممتنع وزيد معدوم ونحو ذلك
خبرا وهو بط والمبني على الباطل باطل واما ثانيا فلان ما ذهب اليه هذا
المحقق من ان القيام موجود خارجي فاسد اذ القيام من مقولة الوضع الذي
هو من الاعراض النسبية التي لا حقيقة لها على ما تقرر في الكلام واما ثالثا
فلان اول الكلام وآخره متنافيان على خلاف ما ذهب اليه وبما سبق من
التحقيقات ظهر ضعف ما يقال ان قوله النسبة خارجية مبني على ان طرفيها
صوابا خارجيان قوله اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء اه لم يقل ولو كان

ان كون النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية انما ينافي كون حصول القيام
لزيد امرا محققا موجودا في الخارج اي الاعيان على ما هو مقتضى العبارة الثانية اعني
قولنا حصول القيام له امر محقق موجود في الخارج ولا ينافي كون القيام حاصلا
لزيد في الخارج اي في نفس الامر وصادقا عليه بعد اعتبار الاشتقاق على ما هو مقتضى
العبارة الاولى اعني قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج على ان المراد بالخارج
في الاول نفس الامر وفي الثاني الاعيان وحاصل التوجيه ان المراد بالخارج في قولهم
النسبة الخارجية ما اشرنا اليه من انه بمعنى نفس الامر وان النسبة الخارجية هي النسبة
الثابتة الحاصلة في نفس الامر وفي صدقاتها على ما ذهب اليه المحققون من ائمة المعقول
من ان معنى كل ج ب ان كل ج في نفس الامر ثبوت ب في نفس الامر وطعنوا على
القدماء بانهم لم يفرقوا بين نفس الامر والخارج فذهبوا الى ان المراد بنفس الامر
الخارج وان المراد بالخارج هو الاعيان فورد عليهم ان ههنا قضايا كثيرة
محمولاتها ليست امورا خارجية نحو زيد اعمى والانسان لا جماد والجماد لا عالم والحيوان
جنس الانسان نوع الى غير ذلك من الحمل الجزئية ويكون من قوله فانا لو قطعنا
النظر اه في معرض التعليل والتبيين لكون المراد بخارجية النسبة حصولها
وثبوتها في نفس الامر كما هو مقتضى العبارة الاولى اي الامر كذلك للقطع
بان ثبوت القيام وحصوله امر محقق ثابت في نفس الامر مع قطع النظر عن
ادراك الذهن وحكم المخبر وبالجملة فكلامه في هذا المقام سابقا ولاحقا
يصرح بالذات بان المراد بخارجية النسبة ما قررناه كما قال فيما سبق
مع قطع النظر عما في الذهن لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية وكما
قال وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر وكما
قال فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فهو حاصل له وكما نبه عليه
بقوله وهذا اعني الحصول والتحقق في نفس الامر مع قطع النظر عن ادراك
الذهن معنى النسبة الخارجية حيث لم يقل وذلك معناه ومن لم ينفعه
الذوق السليم والطبع المستقيم والتامل في سياق الكلام والتنبه لحقيقة
الحال والمقام والتفطن للرموز والاسرار والتيقظ لملاحظة الجهة والاعتبار
وعدم الوقوع في الورطة فيما ذهبنا اليه والتردد فيما فرعنا سمعك عليه فعليه
بالرجوع الى تحريره بالمرام في شرح مقاصده في علم الكلام ولعلك لا يشتبه
عليك انه قد اتسق الكلام وبني التركيب على النظام وتساوى الاول بالآخر
والآخر بالاول نعم بقي ههنا شيء وهو ان الظاهر ان المراد بالخارج

كما وقع في بعض الشروح لا يرى احدهما ان خبر عدها للمطابقة المذكورة مع قيود ذلها
كقولك داب الرجل الكريم ان يفعل كذا وثانيهما ان الواجب في لو هذه ان يكون
نقيض الشرط الاول بالنزوم للكلام السابق وتحقيقه ان في الغة الاعتقاد الذي هو
الخطا ربما كانت سببا للكذب في الغة الاعتقاد الذي هو الصواب يكون
سببا لتحقيق الكذب بالطريق الاولى على ما لا يخفى مثلا قول السما تحتنا خبر
غير مطابق للواقع واعتقد المخبر عدم مطابقته للواقع فكذبه ح اولى لان عدها
واصرار في اثر في كونه كذبا فاثر العدمين اولى فتبادر لبطلان الصواب
خطا وان كان ظاهر النظر لا يقتضيه وان الصواب خطا وان كان ظاهر النظر
يقتضيه قوله والواو في قوله ولو خطا للحال اه ذهب الجزري الى ان الواو
في مثل هذا المقام للعطف على مقدر هو ضد المذكور وان التقدير في قولهم زيد بخيل
وان كثر ماله زيد بخيل لو لم يكثر ماله وان كثر يعني ان بخله ثابت في الحالين البتة سواء
قل ماله او كثر وذهب صاحب الكشاف والاكثرون الى ان الواو للحال
والعامل ما تقدم في الكلام حتى صرح في قوله تع ولو اعجبكم بان التقدير والحال لو اعجبكم
وذهب بعض النحويين الى ان الواو اعتراضية ويعنون بالجملة الاعتراضية
ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا وسيجي لهذا المقام زيادة
توضيح له ولما كان مذهب الجمهور انه للحال ارتضاه الشارح المحقق رحمه الله ولما كان
كونه للعطف اقرب من كونه للاعتراض اوما الى تفاوت درجتهما بذكر الاول
مشيرا الى ضعف العطف بالنسبة الى الحالية وبترك الثالث وطرحه بالكلية وبالجملة
ففي كلامه ايماء الى بيان درجات المذاهب الثلثة قوة وضعفا وسيجي في اواخر
الفصل والوصل ما يرد على العطفية ايضا قوله لا يقبل التشكيك هذه
العبارة اولى من العبارة المشهورة في كتب القوم لا يحتمل النقيض لاشتمالها على
ضرب غموض ونوع خفاء عرف في موضعه قوله اللهم اه قد سبق ان هذه الكلمة
من عادتهم بتصدير الكلام بها ليكون التصدير مشعرا بضعفه وخفائه كان
هذا امر يستعان بالله ليفهم بمعاونته وجها ووجه الضعف ههنا ان المفهوم في
المحاورات من مثل قولنا هذا الخبر لا يطابق اعتقاد مخبره ان له اعتقادا
الا انه غير مطابق ولو تاملت في ذلك وجدت من نفسك شاهد صدق على ان
مبناه على ان الغالب الراجح رجوع النفي الى القيد على ما صرح به قوله فكلامه جزاه
اذ قد سبق ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه ولم يكن ذلك
مشروطا بكون تلك النسبة كائنة في اعتقاد القائل به او لم يكن قوله وتمسك

النظام اه

النظام اه ظاهر الكلام ان هذا التمسك في اثبات ما ذهب اليه من تفسير الصدق والكذب
بما مر فورد عليه امران احدهما ان هذا التفسير وتعريف وقد تقرر في موضعه ان
الحدود لا تجري فيها اقامة البراهين ولذا لا تجري فيها المنع ايضا لان مرجعه الى
طلب الدليل واقامة الدليل ممتنعة اذ التعاريف من قبيل التصورات والتصور
مصور وبمنزلة نقاش ينقش لك في ذهنك صورة مفهوم او موجود فليس بين
المحد والمحدود حكم حتى يمنع او يستدل عليه وبالجملة فامتناع اقامة الدليل على الحدود
مما لا شبهة فيه على ما تقرر في كتب المعقول فكيف يتمسك ههنا على اثبات هذا التعريف
وثانيهما ان الاية لا تدل على ان الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد كما هو
مذهبه نعم هي تنفي مذهب الجمهور وتثبت مذهبه في الكذب فاما انتفاء الصدق فيجوز
ان يكون مبنيا على كونه عبارة عن مجموع المطابقتين فلا تنهض الدليل على ما هو بصدده
والجواب عن الاول ان ارباب المعقول وان صرحوا بامتناع اقامة الدليل على
التعريفات الا انهم يعترفون بان هذا انما يكون اذا لم يلاحظوا الا التصور
اما اذا حاولوا بقولهم الانسان حيوان ناطق ان هذا مدلوله لغة واصطلاحا
وكلام العرب اعني الدليل والمنع يجريان فيه فيقع الاحتياج ح في اثباته الى النقل
او الاستدلال وقد صرح الامام رحمه الله بهذا في نهاية العقول فقال ان قولهم
الانسان حيوان ناطق يمكن ان يكون على وجه لا يمكن منعه ويمكن ان يكون
على وجه يمكن منعه ويطلب عليه الدليل اما الاول فهو ان يكون مراد القائل
بذلك الاشارة الى هذه الماهية المتصورة بلا حكم عليها بنفي او اثبات
فعند هذا لا يمكن منعه ولا مطالبة بالدليل واما الثاني فهو ان يكون
مراده ان ذات الانسان محكوم عليه بالحيوانية والناطقية وح يتوجه عليه
المنع والمطالبة بالدليل ولا يكون حدا بل دعوى وعن الثاني انه لما ثبت
مذهبه في الكذب ثبت في الصدق ايضا اذ لا قائل بالفصل فان من ذهب
الى ان الصدق مجموع المطابقتين ذهب الى ان الكذب مجموع العدمين
فليتدبر واعلم ان مبنى التخصيص اعني تخصيص الصدق وبالذكر على انه يريد ان يشير
الى ان الاية بنفسها لا تدل على مذهبه في الصدق بل لا يدل الا على نفي مذهب
الجمهور وذكر المصنف رحمه الله في الايضاح من جانب النظام شكا آخر هو انه
ان حج في اللغة الواقع ليس بكذب بدليل ان من اعتقد امرا فاخبر به ثم ظهر انه
غير مطابق للواقع لا يسمى قائله الى الكذب ولا يقال هو كاذب ولكن يقال
هو مخطئ بدليل قول عائشة رضي الله عنها في من فعل ذلك ما كذب ولكنه وهم

فلو كان الكذب عبارة عن نفي نسبة الواقع لما صح هذا فالمذكور ههنا متعلق بجانب الصدق
وما ذكر في الايضاح من التمسك بقول عائشة رضي الله عنها مخصوص بجانب الكذب وكان الشيخ
ان كلا من تكذيبه تام عن افادة الدعوى لكن تكذيب فادحا في مذهب الجمهور وجب
الاشتغال بدفعه فوجه الدفع في الآية ما ذكر ههنا وفي قول الصديقة رضي الله عنها اي الشيخ
بحمل الكذب لا الكذب نفسه اي ما كذب عمدا الا انه اي الاجماع منعقد على تكذيب
اليهودي اذ قال الاسلام باطل وعلى تصديقه اذ قال الاسلام حق فلو لم يكن الصدق
والكذب عبارة عن ذكر الجمهور لما صح ذلك ~~الثاني منع الى الصحيح~~ قوله ورد هذا الا لا
لما كان المذهب المنصور هو ما ذهب اليه الجمهور حاول المصنف رحمه الله رد مذهب النظام برد
استدلاله اذ الدعوى لا تثبت الا بالبرهان كما لا تعري الثابتة عن الارواح من الابدان
فاشار الى دفع تمسكه بالآية بوجوه ثلثة حاصل الاولين منع رجوع الكذب
الى قولهم انك لرسول الله فلا تفاوت بينهما بهذا الاعتبار انما التمايز بينهما باعتبار
ان السند في الاول جواز رجوع الكذب الى نشهد فقط لان الشهادة في الحقيقة
وهي المعاينة فهؤلاء اخبروا عن انفسهم انهم شاهدوا اي عاينوا رسالة محمد صلى الله عليه
وسلم ونبوته بناء على ان نشهد اخبار واما ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله
من حمل كلام المصنف على رجوع الكذب الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا اخر كاذبا
بشهادة ان واللام والجملة الاسمية بناء على ان نشهد انشاء وان كونه خبرا
ممنوع فلا يخفى ضعفه اما اولا فلا حاجة الى التكلف في تطبيق كلام المصنف بكلمه
والذي اغترته هو عبارة الايضاح حيث قال بعد تقرير استدلاله بالآية واجيب
بوجوه احدها ان المعنى نشهد شهادة واطات فيها قلوبنا السنتنا كما يترجم عنه
ان واللام وكون الجملة اسمية في بادي الرأي عن ان هذا جواب والمذكور في
الايضاح جواب اخر اختاره صاحب المفتاح صرح بذلك الشارح العلامة
رحمه الله في شرح المفتاح فجعل هذا جوابا وجعل المذكور في المفتاح جوابا اخر
فقال والجواب ان رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله ممنوع لم لا يجوز ان
يكون راجعا الى الشهادة ثم اورد على نفسه اشكالا بان قولهم نشهد انشاء
للشهادة فكيف يجوز اطلاق الكاذب عليهم باعتبار الشهادة ثم قال
لا نسلم انه انشاء لجواز ان يكون اخبارا عن انفسهم ثم قال بطريق الاشكال ولو كان
اخبارا عاد المحذور لانه مطابق للواقع ثم قال في دفعه لا نسلم المطابقة لان ليس المراد
بل الشهادة الصادقة يستدعي العلم والمعاينة لقوله تعالى وما شهدنا الا بما علمنا
فانما قوله ما شهدوا على الرسالة والنبوة بالعلم والمعاينة واخبروا عن انفسهم

بانهم موصوفون

بانهم موصوفون بذلك كذبهم الله تعالى في اخبارهم هذا واما ثانيا فلان منع كون نشهد
خبرا مع عدم السند على ان مجرد الاحتمال قادح في الاستدلال ولاجلها تراه رجع في تقرير
الكتاب عن هذا الجواب وبين ان كلا منهما جواب على حدة وان نشهد خبر لا انشاء
والحق حقيق بان يتبع واما السند في الوجه الثاني فيجيء بيانه قوله بشهادة ان واللام
والجملة الاسمية اي في الاستعمال كلام هؤلاء المنافقين قولهم انك لرسول الله على جهات
من التاكيد وكان فائدتها بحسب الظاهر العدم استقامة كونها لنفي شك او رد انكار
على ما هو المشهور في المؤكدات ذهب صاحب المفتاح الى ان فائدتها ليست ما اشتهر بل الفائدة
هي الدلالة على ان هذا الخبر صادر عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد وصدق الرغبة
ووفور النشاط وهذا الوجه ماخوذ مما ذكره صاحب الكشاف في قوله واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤون من ان مخاطبة اخوانهم بالاخبار
عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج
عنهم متقبل منهم وهذا الوجه من البلاغة بمكان لا تنتبه لها الا العارفون باسرار
التراكيب وخواص البلاغة بل وهذه الآية بعينها بهذا الطريق ذكرها صاحب
الكشاف معناها انهم لكاذبون في قولهم نشهد وادعائهم المواطاة او انهم لكاذبون ذبون
فيه لانه اذا خلا عن المواطاة لم يكن شهادة في الحقيقة فهم كاذبون في تسمية شهادة
او اراد والله يشهد انهم لكاذبون عند انفسهم لانهم كانوا يعتقدون ان قولهم انك
لرسول الله كذب وخبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه فهذه اجوبة ثلثة ذكرها في الكشاف
وحاصل الاول افصح من التقرير المذكور وحاصل الثاني ان الشهادة خبر خاص وهو ما
وافق فيه اللسان القلب واما شهادة الزور فيتجوز في اطلاق الاسم على غير الصحيح
فهم كاذبون في قولهم نشهد الممنوع على تسمية قولهم ذلك شهادة وهو المراد
بقوله في تسميتهم شهادة وحاصل الفرق بين الوجهين على ما اشار اليه صاحب
الكشف انه لا حاجة في تحقق كذبهم الى ادعائهم المواطاة لان اللفظ موضوع
للمواطاة وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله في الوجه الثاني من
تسمية الشيء باسم غيره من باب الغلط لا الكذب من باب الغلط وانا احكي لك
حقيقة كلام القوم في هذا المقام ليظهر لديك ان ما ذهب اليه الشارح المحقق
وهم من الاوهام منقول القوم لم يقصدوا بقولهم الكذب يرجع الى تسميتهم ان
هؤلاء قصدوا ان يقولوا الخبر فجرى على لسانهم غلطا او سهوا نشهد
او انهم اطلقوا لفظ الشهادة على الاخبار لجهلهم بالوضع او لتعمد الغلط كما يقال
الفرس مثلا في الجدار بان يقال للجدار مشارا اليه هذا فرس او كتاب مشارا اليه

جدارًا ونحو ذلك بل مرادهم ان هؤلاء يدعون ان ما صدر عنا من الاخبار بهذه الشهادة
اي صادر عن علم ومواطاة مثل وهذا كما يقال من في الدار فيقول المجيب عالمًا
بمن فيها وانه جاهل في الدار رجل عالم تقي لا نظير له في العصر فان هذا كاذب لا محالة
وان خبره كذب البتة ولم يقل احد من اهل اللسان انه غلط حيث استعمل العالم في
الجاهل وكما يقال لمن في كيسه شيء وهو يعلم ان فيه فلوسًا مموهة ردية ما في كيسك
فاجاب باني فيه دنانير جيادًا او ان فيه ذهبًا احمر فانه لا يتصور من احد ان ينسبه الى
الغلط بل يقال له قد كذبت فهؤلاء ايضًا ادعوا ان اخبارهم اي قالوا عن العلم
والمواطاة شهادة اي كائن مع العلم وواقع على وجه المواطاة ترغيبًا
للمؤمنين في شأنهم وخديعة للمسلمين لينظروا اليهم فيسمعوا اقوالهم ويعتمدوا عليهم
فاين هذا من باب الغلط وكيف يكون غلطًا بل ليس الغلط الا القول بان هذا
غلط وبالجملة فهذا ليس شيئًا مخترعًا من عند المصنف بل هو كلام القوم والمقصود ما قرراه
وكان الشارح المحقق رحمه الله لم يتصفح كتاب الكشاف ولم يتفحص منه ما هو الشافي
فان قلت هذا جيد حسن الا ان مبناه على ادعاء ان اخبارهم شهادة وقد منعوه
سابقًا بيان حصل الفرق بين الاول وبينه بان مبنى الاول على الادعاء
دون التسامح فانه موضوع للمواطاة وعلى ان المواطاة شرط للشهادة والتسامح
قد منعه حيث قال ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع فهل له
وجه صحة قلت لا بل هذا فساد على فساد اما اولًا فلان فيه منعًا على السند
وهو خارج عن قانون النظر واما ثانيًا فلان ما اشتهر من قولهم هذا شهادة
زور او شاهد زور او ظاهر كذب الشاهد او نحو ذلك من باب التسامح والتجوز
ومرادهم انه ليس بشاهد في الاوليين كما يقال بالفارسية امير دروغين ومن هذا
قال من قال آن حرف دروغين بين با اسبك وبازنيك فان المراد انه ليس بامير
واما ثالثًا فنقول مرادهم انه بصورة الشاهد وانه شاهد في زعمه
والتحقيق ان الشهادة على ما صرحوا به عبارة عن خبر خاص واقع بطريق العلم
والمواطاة فالمنع عليه مرجع دفعه الى النقل من الائمة وتحقيق معنى اللفظ فلا مجال
للمنع واما حديث الانباء على الادعاء فجوابه ان الادعاء هنا راجع الى كون
خبرهم خبرًا مقرونًا بوصف العلم والمواطاة ولا كذلك الاول فان الادعاء
فيه راجع الى المواطاة المدلول عليها بالمؤكدات فالفرق واضح فان المواطاة
في احدهما مستفادة من لفظ الشهادة وفي الآخر من المؤكدات ومن حاول ان يصحح
الفرق عليه وسلع علامة الشهد لديه فليضع لفظ نجز مكان نشهد وليتأمل هل يصح

الحكم عليه بالكذب

الحكم عليه بالكذب وكيف لا وهم قاطعون بصدق اليهودي اذا قال الاسلام حق وكيف لا
وقد انعقد الاجماع ذلك على ما صرحوا به كما مر فان قيل بعض اصحاب الحواشي اجاب
عن رده ومن نسخه عن رجوع الكذب الى التسمية بان معنى كلام القوم رجوع الكذب
الى ما يتضمنه هذه التسمية من معنى الاخبار بكونه مسمى بالشهادة وهذا الكذب فهل هو
وجه دفع ام لا قلنا سليم الذوق يشهد على ركاكته سيما في كلام الله فليجتنب العاقل
عن حمل الآية على انهم كاذبون في قولهم هذا مسمى فانه ليس له كثير معنى ولا حسن
موقع قوله مستندًا بهذين الوجهين هو حال من المصدر اعني المنع ان بني على لفظ
المفعول ومن فاعل المصدر المحذوف ان بني على لفظ الفاعل قوله لكن لا في الواقع
بل في زعمهم اه حاصل كلامه ان الكذب على ما ذهب اليه الجمهور هو عدم مطابقة الخبر للواقع
فان لم يطابق الواقع في الواقع كان كاذبًا في الواقع وبالنظر الى نفس الامر وان طابق
الواقع في الواقع لكن زعم المتكلم انه غير مطابق للواقع كان كاذبًا في زعم المتكلم
لكن بالنظر الى الواقع وهذا معنى قوله فبين المعنيين بون بعيد قوله فظهر بما ذكرنا
فساد ما قيل اه وجه الظهور ما صرح به من ان مبنى الجواب الثالث على تسليم
رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله اذ لو كان مبنيًا على منع لم يستقم الحكم
برجوعه الى المشهود به اذ المنفي بعينه هو المثبت هذا نعرفه من كلامه وتبين مرامه
وفيه نظر اذ القائلون بذلك قد لاحظوا تغاير الجهتين وحاصل التوجيه على
قانون تقريرهم ان لكم رجوع الكذب الى المشهود به في الواقع وبالنظر الى نفس الامر
لا يجوز رجوعه اليه بالنظر الى زعمهم الباطل واعتقادهم العاطل فتمم ح كون
الوجوه الثلاثة مبنية على المنع وصح كونها سندًا والله اعلم قوله اي حلف المنافقين
الحلف بكسر اللام مصدر حلف يحلف من باب ضرب فان قيل الحلف عبارة عن التكلم
بالمحلوف به ورجوع الكذب اليه بالمعنى المصدري غير معقول فتعين رجوعه الى
المحلوف به فلزم رجوع الكذب الى ما هو انشاء والصدق والكذب من خواص
الخبر قلنا المراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا والحلف بمنزلة البينة له و
كالبرهان عليه فافهم قوله وزعمهم انهم لم يقولوا اه كانه اراد انهم اوردوا
انفسهم في معرض من يزعم ذلك والا فقد كانوا عالمين جازمين بما صدر عنهم
وانما حلفوا كذبًا وتلبيسًا والاظهر انه لا حاجة الى ذلك اذ الزعم جاء بمعنى
القول ايضًا نص عليه الجوهري حيث قال زعم زعمًا وزُعمًا وزِعمًا اي قال وعلى هذا
فالمعنى واضح اذ المعنى ان الكذب راجع الى القول بعدم القول قوله حتى ينفضوا
اي يتفرقوا وفي الكشاف وقرئ ينفضوا بضم الاول من انفض القوم فنيت

أي وأذاهم وصدر الآية هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
فضربهم لكن فتبين وارادهم عند رسول الله فقرأها ما جرى وحصل القتال ان اعرابيا نازع
انصاريا في بعض الغزوات على ماء فضرب الاعرابي رأس الانصاري بخشبة فشكى
الانصاري الى ابن ابي فقال ابن ابي لا تنفقوا اه اي لا تعطوا هؤلاء الماء حتى
يتفرقوا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن ارقم حاضرا سامعا لهذا الكلام
فحكاه اي الى عمه فذهب عمه وحكى ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعى رسول
الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ارقم وسأل عنه حقيقة الحال فطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابن ابي فحضر وحلف انه لم يصدر عنه مثل هذا الكلام فاذعنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وكذب زيد بن ارقم فانزل الله تع اذا جاءك المنافقون الآية قوله ابن
سلول بالنصب لانه غير منصرف للعلمية والتأنيث لانه اسم ام عبد الله وفي الصحاح
سلول قبيلة من هوازن وهم بنو مرة ابن صعصعة ابن معاوية ابن بكر بن
هوازن وسلول اسم امهم نسبوا اليها منهم عبد الله بن همام الشاعر السلولي
قوله ولو رجعنا من عنده اي من مكان فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخرجن الاعز على
لفظ المبني للفاعل والاعز فاعله والاذل مفعوله فاراد بالاعز نفسه وبالاذل رسول
الله صلى الله عليه وسلم لعنه الكافر وخرج منها للمدينة قوله فذكره النبي غداة الى
مفعولين وفي الصحاح اذكرته غيري وذكرته بمعنى قوله ما اردت الى ان كذبك
يريد ان اي شيء تعلق واي شيء كان مرادك حتى انتهى الى تكذيب رسول
الله صلى الله عليه وسلم اياك والحاصل انك اي شيء تريد ان يكون غاية لفعلك ونتيجة
حتى تخلف عنه ما تريده وترتب عليه ما لا تريده فالغرض متعلق بالمذكور متضمن
معنى الانتهاء قوله ومقتك اي جعلك ممقوتا مبغوضا من المقت وهو البغض
في الصحاح مقته مقتا ابغضه فهو مقيت وممقوت ونكاح المقت كان في
الجاهلية ان يتزوج الرجل امرأة ابيه وبالجملة فالتشديد خطأ ولا
التمقيت ثم تجيء قوله فقال ان الله صدقك يا زيد روي انه لما قال عبد الله
الذليل محمد فغزا من الرجل وقومه من المسلمين فقال عبد الله اسكت فانما
العب فلما اخبر زيد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر رضي الله عنه دعني اضرب
عنق المنافقين يا رسول الله فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله انت صاحب
الكلام الذي بلغني قال عبد الله والذي انزل عليك الكتاب ما قلت شيئا من ذلك
وان زيدا لكاذب فلما نزلت الآية لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا من خلفه
واخذ اذنه وقال وفت اذنك يا غلام ان الله صدقك وكذب المنافقين

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لك فلوى رأسه فقال امرتموني ان اومن
فآمنت وامرتموني ان ازكي فزكيت فما بقي الا ان اسجد لمحمد صلى الله عليه وسلم
فنزلت واذا قيل لهم تعالوا الآية فلم يلبث بعد ذلك الا اياما قلائل حتى
اشتكى ومات واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون معنى انهم لكاذبون
عادتهم الكذب وشيمتهم الخلف ودأبهم التلبيس والتدليس فلا تعتمد عليهم بالجملة
لو صدر عنهم كلام واحد مطابق للواقع مضمونه اخبارهم برسالتك وشهادتهم
على نبوتك فان الكذوب قد يصدق وهذا المعنى هو الذي يقتضيه صاحب
البلاغة وفي ما ارسلتم من القبول بمكان يشهد بذلك وصفهم بالنفاق اولا
وايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام مع التأكيد ثانيا ووقوع النبي صلى الله
عليه وسلم في التعجب من اجسامهم حتى تقبل ما يسمع منهم وتحسبهم حقا وصدقا ثالثا وجعل
هؤلاء بمنزلة الخشب المسندة اي المائلة الى الجدار رابعا والامر باحتراز رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن هؤلاء بقوله فاحذرهم خامسا قوله الجاحظ قد جرت عادة المصنف
رحمه الله على حذف الكلام احد شطري الكلام طلبا للاختصار الا ان الكلام في المحذوف
فظاهر كلام الايضاح مشعر بان المحذوف هو الفعل والمذكور فاعله وظاهر كلام الشرح
مشعر بان المحذوف خبر والمذكور مبتدأ والاول اولى لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة
قوله والتنبيه اعني الاربعة الباقية في التصريح بالتحقيق اولا وتعيين المعنى والمقصود
ثانيا وبالعدد ثالثا وبتعيين الصادق والكاذب رابعا وباخراج الباقي
خامسا تنبيه على شدة الاعتناء وفرط الاهتمام وذلك لانه قد كثر خبطات الاقوام
في هذا المقام ولهذه النكتة وصى بالتدبر وعلله بكثرة الخبط ووقوع العجب وكيف
وقد وقع من المصنف ههنا في تقرير مذهب الجاحظ في الايضاح كلام يشبه ظاهره
ان يكون خبطا وان كان الخبط مندفعا بعد التعمق في معناه ومن ههنا زلت قدم
البعض فخبط في شرحه خبط عشواء ولننقل عليك كلامه اولا ثم نبين وجه
الخلل فيه ثانيا ثم نشير الى ما خبطوه ثالثا اما عبارته فهي انه قال وانكر الجاحظ
انحصار الخبر في القسمين وزعم انه ثلاثة اقسام صادق وكاذب وغير صادق
ولا كاذب لان الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدمه واما غير مطابق
مع الاعتقاد او عدمه فالاول اي المطابق مع الاعتقاد هو الصادق والثالث
اي غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب والثاني والرابع اي المطابق مع عدم
الاعتقاد وكل منهما ليس بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع
مع اعتقاده وغيرهما الكذب عدم مطابقته مع اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده

هذا الكلام وهو ظاهر . كما ترى مشعر اشعارا ظاهرا بان مجموع الاقسام في مذهبه اثنان
فقط اثنان منها صدق وكذب واثنان آخران واسطة وهذا بحسب الظاهر خبط لان
الاقسام العقلية ستة والواسطة اربعة الا ان هذا الخفاء يزول بالتامل في معناه
لان عدم اعتقاده المطابقة في الثاني والرابع اعم من ان يكون بانتفاء الاعتقاد
بنفسه او بانتفاء متعلقه الا انه تسامح في العبارة فجعل كلا من العدمين في العبارة
قسما واحدا وان كان كل منهما قسمين تقليلا للاقسام واعتمادا على وضوح المرام
فصارت الاقسام ستة وصار الاثنان صدقا وكذبا وصارت الاربعة واسطة كما هو
القول الصحيح والحق الصريح وبعض من تصدى لشرحه خبط هنا في امرين احدهما انه
قال فالاقسام العقلية المتصورة هنا اربعة لا غير وثانيهما انه اشتغل بامثلة الكل فمثل
الاول اعني الصدق بقول المتكلم العالم حادث ومثل الثاني اعني الكذب بقول الفلاسفة
العالم قديم يعني اذا صدر هذا القول منهم ولا يخفى على ذي دربة ان المثال الثاني
لتصوير معنى الكذب خبط ظاهر لان الفلسفي يعتقد قدم العالم فيكون من قبيل غير
المطابق مع اعتقاد المطابقة وهذا القسم في مذهب الجاحظ ليس بكذب بل هو
من اقسام الواسطة تعسا لدهر هؤلاء فحوله وتبا لعصر جهلاء تلوله فالحمد لله على
ان مثله في زماننا تقوله وان كان منهم الآن تحمله وعوله . قوله مع الاعتقاد
بانه مطابق لا اعتقاد في انه ليس في كلامه ما يشعر بموقع الظرف اعني قوله مع الاعتقاد
من الاعراب فضلا عن انه حال فضلا عن انه حال من خبر المبتدا فالقول بان الظاهر
انه جعل الظرف حالا من خبر المبتدا خبرية ما فيها خبرية . قوله مع الاعتقاد بانه
غير مطابق اه يريد ان ضمير معه لاعتقاد المطابقة وان الظرف اعني معه لغو معمول
للعدم مندرج تحت الانتفاء كقولهم المطلوب عدم مجيء زيد مع عمرو وعلى ان الظرف
متعلق بالعدم الا ان الانتفاء لما وقع على اعتقاد المطابقة رجع النفي على القيد
اعني المضاف اليه كما هو الظاهر الغالب فيؤول حاصله اذن بمعونة المقام الى
الاعتقاد بانه غير مطابق كما صرح به وفيه توجيه آخر وهو ان المذكور مطلق
الاعتقاد الا انه لما اعتبر في الاول كان المناسب تقييده بالمطابقة ولما اعتبر
في الثاني كان المناسب تقييده بعدم المطابقة وفي الكلام رمز خفي الى ذلك حيث
قال ويلزم في الاول اه يريد ان كلام التعبير بالشرح يقتضيه اللزوم الذاتي
في قضية التناسب لانه مذكور وهذا اعني ما وفقنا له من توجيه المقام بهذا
النمط لما كان دقيقا محتاجا الى مزيد دقة وحزم فطانة لم يتنبه له احد من
المحشين فرجعوا الى ما زعموا وذهبوا الى ما ذهبوا فخبطوا ان الشارح المحقق رحمه الله

قد خبط

هو الكمال جلال الدين اللاري ... تجاوز الله عن خطاياته ...

[illegible]

ولا يخفى ان الاعتقاد ... [illegible]

قد خبط في هذا المقام حيث جعل ضمير معه راجعا الى الاعتقاد المذكور مع ان الباقي
في الذكر هو اعتقاد المطابقة وفسر القيد بالاعتقاد بانه غير مطابق فلم يتحد الراجع
والمرجع مع ان هذا هو الذي جعله خبطا على الشارح العلامة رحمه الله على ما ستعرفه
في قوله ما يقضى منه العجب وكلا الامرين اعني صدور اختلاف الراجع والمرجع وان
هذا هو بعينه ما جعله خبطا على الشارح العلامة رحمه الله توهم اما الاول فلعدم فهم
في تحقيق كلامه وفهم مرامه ومبناه على عدم الفهم وقلة التدبر واما الثاني فستعلمه
في بيان ما يقضى منه العجب اعلم ان خبر مطابقة للخبر والظرف فان اولهما حال عن ضمير
مطابقة او متعلق بالمطابقة لقوله وثانيهما متعلق بالعدم كما نبهناك عليه
فليتدبر في هذا المقام فللفحول فيه مزلة اقدام ولهم في ذلك كلمات شتى حتى ان غير
مطابقة للواقع ومثل ان الظرف الاول لغو متعلق بغير مطابقة والثاني متعلق
بغير عدمها ونحو ذلك من الكلمات التي لا طائل تحتها الا الاطناب قوله ضرورة
توافق الواقع والاعتقاد اه الظاهر انه مفعول له فيقع الاحتياج الى نوع تكلف
تصحيحا للعلية فان قيل ما ذكره من صدق التوافق غير لازم من توجيه الجاحظ ولا هو
منطبق على المواد كلها فانك اذا قلت في الدار انسان مثلا معتقدا ان الكائن
فيها زيد مع ان الكائن في الواقع فيها عمرو فان هذا الكلام مطابق للواقع
والاعتقاد بانه مطابق ايضا متحقق مع انه لا توافق بين الواقع والاعتقاد
ومقتضى توجيه الجاحظ انه صدق وكذا الكلام في قولنا جميع من في الدار
ثلثة معتقدين ان جميع من فيها خمسة مع ان الكائن في الواقع فيها اربعة
فانه غير مطابق للواقع مع الاعتقاد بانه غير مطابق والواقع والاعتقاد
مختلفان فعلم ان التوافق المذكور غير لازم قلنا القوم كانهم ارادوا
بالتوافق بينهما توافقهما في القدر المفهوم من لفظ الخبر لا في الامور الخارجة عنه
وبهذا القدر اندفع الاشكال وانكشف المقال قوله انتفوا بواحد منهما
وكلما تحقق الامران تحقق احدهما ضرورة من غير عكس فيكون بان تفسير الجاحظ اخص
منهما بكل من تفسيري الجمهور والنظام قوله فكيف اما بيع الخبط في هذا المقام
ان اما الاول فلان القوم ذكروا ابهاما في تقرير مذهب الجاحظ ان الخبر ان
طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته فصدق وان لم يطابقه واعتقد
عدم مطابقته فكذب وان طابقه واعتقد عدم مطابقته او لم يطابقه و
اعتقد مطابقته فليس بصادق ولا كاذب والظاهر ان هذا خبط
اذ مراتب الواسطة اربعة كما سبق تحقيقه واما الثاني فلانهم ذكروا في تقرير مذهب

للمجبر ومن الظرفان اولهما حال من ضمير مطابقة او متعلق بالمطابقة لقوله صح

النظام

ان المشكوك ليس بخبر وقصدوا بذلك التحرز عن لزوم الواسطة على مذهبه وهو ايضا
خبط اذ قد سبق ان المشكوك خبر وانه لا واسطة على مذهبه وان اثبات الواسطة لا
الا على مذهب الجاحظ قوله فقد وقع في شرح المفتاح ما يقتضي ان المذكور في
المفتاح في تعريف الصدق والكذب ان مرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند الجمهور
الى مطابقة ذلك الحكم للواقع او عدم مطابقته له وهو المتعارف وعليه التعويل وعند
بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك
الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر بعد ذلك لما تبين هذا المذهب وابطاله
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وذكر الشارح العلامة رحمه الله
في شرحه ان المراد بهذا البعض هو الجاحظ ومن يقفوا اثره لا النظام على ما
وان المراد بالحكم في قوله الى طباق الحكم الحكم المطابق للواقع وان ضمير طباقه
راجع الى الحكم الغير المطابق للواقع وان قوله الى طباق الحكم في تقرير المذهب
الثاني حيث لم يقل ذلك الحكم كما في مذهب الجمهور اشارة الى ان هذا الحكم المعهود
الذي هو المطابق للواقع وذهب الشارح المحقق رحمه الله الى ان هذا خبط عظيم
صدر من الشارح العلامة رحمه الله حيث حمله على مذهب الجاحظ وهو ان يعتبر
في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وجعل ضمير لا طباقه للحكم الغير المطابق
مع انه عايد الى الحكم الذي فسره بالمطابق فصار الكذب هو اللا مطابقة
والاعتقاد وبقيت الاقسام الاربعة واسطة ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك
الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
ليس بظاهره ملايما لهذا المذهب حتى يقع الاحتياج الى التأويل بل هو
مناف له هذا ما ذهب اليه من تقرير الخبط وتبيين وجه الغلط ولا يخفى على
العارف المتدرب في اساليب الكلام ان محصل وجه الخبط امران احدهما
انه لما حمل الكلام على مذهب الجاحظ كيف يصح قوله سواء كان ذلك الاعتقاد
او الظن خطأ او صوابا اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون صادقا وعلى
تقدير كونه صوابا كيف يكون كاذبا وقد تقرر ان الصدق على مذهب الجاحظ
عبارة عن الامرين مطابقة الواقع واعتقاد المطابقة والكذب عبارة عن الامرين
عدم المطابقة واعتقاد عدم المطابقة وثانيهما ان الآية لا يلايم مذهب الجاحظ
فكيف وقع الاحتياج الى التأويل واما حديث المخالفة بين الراجع والمرجع
فهو تأبيد للخبط المذكور وتقوية لفساد حمله على مذهب الجاحظ لاشتماله على مخالفة

النظام كما يشهد له

المطابق

النظام كما يشهد له قوله مع انه عايد لانه احد وجوه الخبط كما يذهب اليه بعض
الى بطلان المتعسفين في هذا المقام وكيف يكون مثل هذا خبطا ورجوع الضمير الى
غير المقيد بالقيد الخارج ان يحق والكثر من ان يحصى شايعا في كلام الله جل وعلا كما صرح به
في الكشاف وغيره من التفاسير وبهذا التقرير اندفع عن الشارح المحقق رحمه الله
ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي الى بطلان ما زعمه في قوله عدها مع وقوع في الخبط
الذي نسبه الى الشارح العلامة رحمه الله حيث اخذ الاعتقاد السابق مطابقا ورجع
ضمير معه اليه وفسره بالاعتقاد الغير المطابق فعليك بالتدبر البالغ في هذا
المقام من شرح الكتاب فانه من مواقع خبط الاصحاب ولله در الشارح
المحقق رحمه الله واحاطته بدقائق الكلام كيف وصى بالمحافظة على هذا المقام
مع انه لم يتدبر فهم وصيته ولم يحكم كلمته وهذا ما فرغنا به سمعك بما سبق
قوله ما يقتضي منه العجب يعني يبلغ الى نهاية من قضيت حاجتي او يؤدي من
قضيت ديني اديته او يحكم بالعجب قضيت كذا اذا احكمت به في اصطلاح العجم
القضاء الحكم وقضى اي حكم وعليه قوله تعالى وقضى ربك الا تعبدوا
الا اياه وقد يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتي وقد يكون بمعنى الاداء
والانهاء يقول قضيت ديني وعليه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر اي
انهيناه اليه وابلغناه ذلك قوله واستدل الجاحظ اي استدل الجاحظ
على ما ادعاه من انكار الانحصار في القسمين واثبات الواسطة فلذا قدر الشارح
المحقق رحمه الله المحذوف فيما سبق لفظ انكر كما في الايضاح فليتدبر ليظهر ان
هذا الاستدلال على مجرد اثبات الواسطة لا على ان الصدق عبارة عن الامرين
والكذب عبارة عن الامرين كما هو مذهبه للقطع بان الآية لا يدل على هذا
المعنى اصلا ولهذا المعنى صرح المصنف رحمه الله بالنتيجة والثمرة المترتبة على الاستدلال
بعد تقرير التمسك بالآية بقوله فيجب ان في الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب
تصريحا بالمرام ودفعا للاوهام قوله افترى اصله أافترى حذفت الهمزة
الثانية وابقيت همزة الاستفهام وقيل بالعكس والاول اولى وبقوا على هم
اوفق اذ الاصل فيما لا يحذف قوله على سبيل منع الخلو اشارة الى ان ام هذه
متصلة لا منقطعة لانها مشروطة باحد امور ثلثة الخبر المحض وهمزة غير الاستفهام
واستفهام بغير همزة والكل ههنا منتف فسقط ما توهم من ان الاستدلال انما
اذا كان ام متصلة وهذا ممنوع وفساده بين اما اولا فلما ذكرنا واما
ثانيا فلان المقصود على ذلك التقدير ايضا حاصل فليفهم قوله لا يريدون بكلامه

اي همزة الاستفهام

تم

تصريح بالمقصود وتنصيص على اتق الطرف اعني قوله لانهم لم يعتقدوه تعليل لقوله المراد غير الصدق اي انهم ارادوا غير الصدق لانهم لم يكونوا معتقدين صدقه وتنبيه على منشأ التوهم حيث زعموا ان الدليل وارد على اثبات عدم كونه صادقا فقالوا ما ذا وحاصله انهم لما كانوا غير معتقدين صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصح ان يراد بكلامهم ما ينبئ عن صدقه ويبنى عليه وفي الكلام دفع لما يتوهم من ان التعليل غير منطبق اذ عدم اعتقاد الصدق لا يصلح حجة على عدم ارادة الصدق لجواز ان يكون مترددا بين الصدق والكذب وحاصل الدفع ظاهر من قوله محاصل فليتدبر قوله فيجب ان يكون اه تصريح بنتيجة التمسك وتنبيه على ثمرة الاستدلال وتنصيص على ان المطلوب اثبات الواسطة فقط والاية مثبتة لهذه الدعوى وقد نبهناك على ان هذه عبارة المصنف بنفسه قوله لانه الكذب عن عمد فقوله كذبا حال تصريح بجزء المعنى تأكيدا سواء جعل حالا او مصدرا او مفعولا له وهذا هو الموضح بشهادة الايات الناطقة بذلك كقوله ثم انما يفتري الكذب الذين الاية وكقوله ان الذين يفترون على الله الكذب وكقوله وتخلقون افكا فان الافتراء هو الاختلاق والافك هو الكذب صرح به في الصحاح وغيره ولا يخفى ان هذا الكذب هو الذي دل عليه الافتراء لا غيره ليتحقق في الصادق ايضا فافهم والكذب بالحركة والسكون مصدر وكلاهما بمعنى كذا في الصحاح قوله ولو سلم ان الافتراء بمعنى انا لا نسلم ان الافتراء هو الكذب المطلق بل هو الكذب المقيد بكونه عن عمد كما ذكرنا ولو سلم فالمطلق مقيد بقرينة المقام قوله فان قلت الافتراء اه سؤال على الشق الاول وتوجيهه انكم فسرتم الافتراء لغة بالكذب عن عمد وتقييد الكذب بالعمد في تفسير الافتراء امر مخالف للاصل فلا بد لارتكابه من دليل وعلم هذا فالجواب ظاهر الانطباق على ذلك فان حاصله ان العمدة في تفسير الالفاظ هو اللغة واستعمال العرب وهما شاهدان لذلك ومن ذهب الى توجيه السؤال على الشق الثاني فقد تعسف في تطبيق الجواب عليه واحتاج الى تمحل كما لا يخفى قوله وفيه بحث اه لتصريحه بان المحققين على ان كلام النائم والساهي والمجنون ليس بخبر كما انه ليس بانشاء بل هو وسط وقد يقال لما سيجيء من ان قصد الاعلام والاخبار شرط حيث قال في تفسير المجاز اي يكون بصدد الاخبار والاعلام قوله او عبر عنها بكلام تام يسمى جزءا او ليس على الطاقة اذ النسبة في الخبر بهذه المشابهة مع انه لا يسمى خبرا فيدفع الاحتياج الى نوع تمحل قوله وفيه نظر اه حاصل وجه النظر انهم ان ارادوا بقولهم لا فرق

غلط

ن ا

قوله بغرة المقام وهي ان الاول ... فعل افتراء ان قادرنا عنه انما يظهر في ما بقصد ويتحقق به ... ان الكلام ...

قوله وتطبيق الجواب ... التطبيق ...

لا فرق مطلقا على ما يقتضيه ظاهر العبارة ففساده ظاهر للقطع بتوقف النسبة التقييدية على العلم بها ولا كذلك الاخبارية وان ارادوا انه لا فرق يوجب اختصاص النسبة الخبرية باحتمال الصدق والكذب دون التقييدية فلذلك اذ النسبة في التركيب التقييدي هي المعلومة باعتبار الواضع والحاصل ان النسبة في الخبرية هي النسبة مطلقا وفي التقييدية هي ذات النسبة التي هي مع العلم بحكم الوضع الا ترى انه اذا انتفى العلم بطل جزء وهذا معنى قوله وظاهر انه اذا كانت النسبة هي المعلومة فهي من حيث هي معلومة تمتنع جريان الصدق والكذب فيها والتحقيق الذي لا يحوم حوله شك ان المركبات التقييدية موضوعة للاشارة الى نسب مخصوصة معلومة للمخاطب فهي في الحقيقة من قبيل التصورات المعتبرة في الحدود والرسوم فلا معنى لاحتمال الصدق والكذب هنا اصلا على ما صرح الشيخ في الشفاء واشار اليه الامام في نهاية العقول ولهذه النكتة ترى ارباب العربية يصرحون بان الموصول مع صلته بمنزلة اللام اعني لام العهد الذي في افادة العهد والاشارة الى امر معروف المخاطب ولا يخفى على ذي فطانة ان هذا ليس من قبيل اعتبار حال المخاطب او المتكلم او ملاحظة خارج او عارض بل المعنى ان النسبة التقييدية من حيث هي هي لا يتصور فيها احتمال الصدق والكذب اصلا لان معنى قولنا من حيث هي هي ان الماهية الوصفية هي هذه اذ لا ماهية لها سوى ما اعتبره الواضع واما النسب الخبرية فما سواها من حيث هي هي اعني ما اعتبره الواضع في وضعها محتملة للصدق والكذب لانها بنظر الواضع موضوعة لنسب ذهنية كلامية موازنة لنسب اخرى خارجية فان وجدت المطابقة فالصدق والا فالكذب فالعلم بتلك النسبة داخل في ماهية النسب التقييدية خارج عن الخبرية فملاحظة ذلك العلم الماخوذ في ماهيتها المخصوصة في القسم الاول لا تحجب عن النظر الى نفس مفهومه وتحتمل بقطع النظر عن الامور الخارجية اصلا والى ما ذكرناه مفصلا اشار الشارح المحقق مجملا بقوله وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب تريد ان وضع هذا القسم للاشارة الى النسبة المعلومة كوضع الحدود والرسوم فكان في التحقيق من قبيل التصور بل التصور وعدم جريان الاحتمال هناك امر ظاهر لا شك فيه عاقل بعد تذكر الاشارة الى هذا المعنى بان الجهل هناك لا يتوجه كالعلم في القسم الثاني وهذا تصريح بان العلم هنا خارج فملاحظة الخارج والعارض والكلام فيه نفسه وفي الاول داخل فملاحظة ماهيته من حيث هي هي يقتضي ان ملاحظة الجهل في الاول كملاحظة العلم في الثاني فظهر بطلان ما زعمه هذا البعض من انه ليس هناك فرق يوجب اختصاص الاحتمال بالخبر وعدم الجريان في غيره وبهذا النظر

ان القول بان الفرق المذكور لا طائل تحته مبناه على قلة التدبر في كلامه وعدم التعمق
لمرامه وظهر ان القول بان كون تلك النسب معلومة لا مدخل له في نفي ذلك الاحتمال
لانه منقوض بالاخبار التي هي معلومة للكل اصلا منشأه عدم الفرق بين العلم
الداخل في الماهية المحصلة وبين الخارج منها وظهر ان كلام الشارح
هنا في غاية الدقة ونهاية اللطافة وكاين على وجه الحسن والاستقامة ولا حاجة
الى الجواب عنه بان الشارح المحقق رحمه الله قد ضرب عليه خط الا ترى انه لو لم يكن
ذلك لم يتوجه النقض على القائلين بهذا الكلام لانهم ربما يختارون الشق الاخير
على ما هو الظاهر من حال العاقل ومن الكلام فليتامل فانه من مزلة الاقدام **قوله**
ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ظاهره منقوض بما صرح به من ان الاخبار
بعد العلم بها قد يكون خبرا الا اذا كان مراد المتكلم لازم فايدة الخبر **قوله** اي
ما قصد المتكلم اثباته او نفيه اشارة الى ضابطة كلية نافعة في هذا الباب وحاصلها
ان مورد الصدق والكذب انما هو الامور التي هي مناط النفي والاثبات
اعني الامور التي هي المقصود الاصلي للمتكلم بالاثبات والنفي ولا شك ان هذا المعنى
لا يتحقق الا في النسبة الجزئية فقط واما النسبة التقييدية فهي آلة لملاحظة غيرها
وليست بمقصودة لا نفيا ولا اثباتا فهي في هذه الحالة ليست محكيا عليها ولا محكوما
ومن هنا ترى النحويين يصرحون بان الجملة الواقعة خبرا للمبتدا او صفة للنكرة
او حالا او صلة فانها ليست بكلام بل هي جملة كالجملة التي هي صلة والجملة
اعم فكل كلام جملة دون العكس فلا يكون شيء منها خبرا الا ان النسبة المفهومة
من كل منها ليست مقصودة بالذات ولاجل ما ذهب المحققون من النحاة الى ان
الكلام عبارة عن القول المفيد بالصدق الاصلي والجملة اعم يعم النسبة اشارة
الى نسبة اخرى خبرية كما صرح الشيخ في الاشارات وغيره فلا يجري فيها احتمال
الصدق والكذب اولا وبالذات بل ثانيا وبالعرض وبهذا المعنى اعني الجريان
بهذا النمط لا يختص بالمركبات التقييدية بل هو جار في المركبات الانشائية ايضا
فليفهم **قوله** وجهل الجاهل اه ظاهره غير منطبق على ظاهر ما سبق من قوله الا انه
منطبق عليه بعد التعمق فيما ذكرنا من تحقيق كلامه وتوضيح مراده في وجه النقض المذكور
واتم علم بحقائق الامور **الباب الاول احوال** الاسناد الخبري ظاهر تخصيص
الاسناد بما ذكر منقوض باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر اذا كانت
هذه الامور مسندة الى فواعلها لان ظاهر التعريف يشمل هؤلاء مع ان الاسانيد فيها
ليست باسناد خبري للقطع بان كلا منها مع فاعله ليس بكلام اللهم الا ان يراد بالضم الضم

الاصلي والاظهر

الاصلي والاظهر انه لا حاجة اليه لان هذه الامور خارجة بقوله بحيث يفيد الحكم بان مفهوم
احدهما ثابت للآخر وقوله او ما يجري مجراه اي كما اذا كان احد الطرفين مركبا تقييديا
او اضافيا او جملة فافهم **قوله** بحيث يفيد الحكم اراد بالحكم المعنى المصدري لا المعنى
الاصطلاحي الذي فسره القوم به بقولهم الحكم اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا
فلا دور بان يقال الحكم مفسر بالاسناد فلو فسر الاسناد به دار وقوله بمفهوم الآخر
اراد به ذات الآخر اي الآخر الذات ايضا لما كانت امرا يصدق عليه المفهوم عبر عنه به
فافهم **قوله** ثم قدم اه ذكر للتقديم مباحث الاسناد على الطرفين وجها حاصله ظاهر
من كلامه وللتقديم وجه آخر لطيف وهو ان الاسناد اعلى رتبة من الطرفين لانه هو
المقصود الاصلي والغرض الاولي من الكلام **قوله** اي من يكون بصدد الاخبار
والاعلام تصريح بوجوب تحقق القصد في الخبر اعني قصد الاخبار وتنبيه على ان مجرد
التلفظ بالجملة الخبرية غير كاف فظهر بهذا ان كلام النائم والساهي والمجنون
ليس بخبر وكذا المشكوك اذ لا قصد فيه اللهم الا ان يعتبر ما يشعر به ظاهر الكلام
قوله اظهارا للتحسر تعليل لمقدر اي قالت ذلك اظهارا وترك التصريح به لو
دلالة المقول على القول وانسياق الذهن منه اليه او نصب حال او مصدر فعله
محذوف في موضع الحال او الاستئناف **قوله** ليتانف القاعد اه اي ليستنكف عنه
ويجعله عارا عليه من الانف وهو الاستنكاف يقال انف من الشيء يانف انفا
وانفة اي استنكف كذا في الصحاح وقوله ويترفع بنفسه للتعدية اي
يرفع نفسه او للالصاق وهو المناسب للمقام اي يلصق الرفعة بنفسه او
بتشبيه نفسه بآلة الفعل على نمط كتبت بالقلم مبالغة واعتناء لشانه كما يقال قام
بهذا الامر بنفسه فافهم **قوله** ومثل هل يستوي الذين يعلمون اه وجه الفصل بما سبق
امران احدهما ان الجملة فيه ليست بخبرية بل هي انشائية ففي الكلام اذن اشارة الى
جريان هذا المعنى اعني الاستعمال في غير ما هو له في الانشائيات ايضا فلا يتوهم
كونه مخصوصا بالاخبار يعني ان الخبر كما يستعمل في معنى الانشاء كذلك يستعمل الانشاء
في معنى الخبر الثاني ان هذا وان كان انشاء صورة الا انه يتضمن كلاما آخر
خبريا وهو قوله لا يستوي العالمون والجاهلون وهذا هو المطابق لما صرح به الشيخ
الرئيس الثالث من منطق الاشارات من ان الصدق والكذب لا يجريان في
الانشائيات بصريحها بل بما تضمنته هذه من الاخبار ويستفاد من هذا الكلام زيادة
تحقيق في احوال المسند اليه اعانتنا الارادة الالهية فقوله ومثل معطوف على ما قبله
من حيث المعنى كانه قيل الآية السابقة كذا ومثله هذه الآية ايضا وقوله تحركا

تعليل لمقدر على قياس ما عرفته آنفا **قوله** قومي هم قتلوا اه البيت للحارث ابن وعلة
الذهلي من قصيدة مطلعها • قومي هم قتلوا اميم اخي • فاذا رميت يصيبني سهمي •
فلئن عفوت لاعفون جللا • ولئن سطوت لاوهنن عظمي • فقوله اميم اي ليس حقيق لا
لتقتلوا بل اميم اصله اميمة وهو منادى وحرف النداء محذوف وان حقيق ل
قتلوا والى هذا اشار الامام المرزوقي رحمه الله حيث قال في تقرير معناه يقول
قومي يا اميمة هم الذين فجعوني باخي فاذا رمت للانتصار منهم عاد ذلك
بالنكاية في نفسي لان عز الرجل بعشيرته ثم قال وهذا الكلام تحزن وتفجع وليس
باخبار انتهى فقوله سهمي من باب التنازع لانه تنازع فيه رميت ويصيبني فاعمل الاول
على جهة المفعولية والثاني على جهة الفاعلية عفا عن المذنب والمذنب عفوا اذا
وحذف حرف الجر فوصل لاعفون بنفسه والكلام تحسر وتوجع يقول ان تركت
مؤاخذتهم واطرحت طلب الانتقام منهم صفحت عن امر عظيم وان سطوت عليهم
اضعفت عظمي واصورت ركني قال الامام المرزوقي رحمه الله والجلل يزعم الرب
انه من الاضداد يقع على الصغير والكبير وههنا يراد به الكبير وكذا قوله وهي الارزا
رزو جلل والسطو الاخذ بعنف وفي كل واحد من المصراعين يمين مضمرة جوابها
في الاول لاعفون وفي الثاني لاوهنن والقسم في الموضعين موطئة للقسم
قوله اما الحكم او كونه عالما به علية منافية ظاهرة وهي انه لا اخفاء في ان هذه
قضية منفصلة فيتوجه عليه انها ليست من قبيل المنفصلة الحقيقية لانها هي التي حكم
فيها بالتنافي في الصدق والكذب معا كقولهم هذا العدد اما زوج واما فرد
ولا من قبيل غير الحقيقية لان القوم قد حصروا غير الحقيقية في قسمين الاول منع
الخلو وهو الحكم بالمنافاة في الكذب فقط والثاني منع الجمع وهو الحكم بالمنافاة
في الصدق فقط وما نحن فيه خارج من القسمين اما الاول فلان قالوا في منع الخلو
ان يستلزم نقيض كل من الطرفين عين الاخر ولا يخفى ان نقيض اللازم لا يستلزم عين
الملزوم بل نقيضه وهو ظاهر واما الثاني فلانهم قالوا في منع الجمع ان يستلزم عين كل
منهما نقيض الاخر ولا شك ان عين الملزوم لا يستلزم نقيض اللازم بل عينه والوجه
في الجواب ان هذه ليست من تلك الاقسام بل يجوز كونه من اقسام المنفصلة مطلقا والجواب قسمي اخر بل ا
اخر بغير مانعة الجمع والخلو اهملها المتاخرون وسكت عنها الكتب المشهورة وانه
هذا اشار الشيخ في النهج الثاني من منطق الاشارات حيث قال بعد ذكر المنفصلتين
الحقيقية وغير الحقيقية وبعد ذكر القسمين لغير الحقيقية اعني منع الجمع ومنع الخلو وقد يكون
لغير الحقيقي اصناف اخر وفيما اوردناه ههنا كفاية وقال الامام رحمه الله في شرحه

وتلك الاصناف

كما يقال لغيت اما زيدا واما عمرا واعتزالك وكما يقال العالم اما ان يعبد الله
او ينفع الناس اي غالب اوقاته مشغول باحد هذين الامرين وقس على هذا وعلم
ان قوله او كونه عالما به تصريح بالعلم بمضمون الجملة الخبرية لا خراجها عن كونها جزءا وقد صرح
فيما سبق بالاخبار بعد العلم بها او صاف وفي الكلام تنبيه على ان العلم يكون المخبر عالما
بالحكم ايضا فائدة راجعة الى المخاطب وفي تاخير ذلك عن الاول تنبيه على ان الاول
هو الاصل والعمدة والثاني بالنسبة اليه كالفرع منه اذ الاصل استعمال اللفظ فيما هو موضوع
له لا ذلك الثاني فانه من مستتبعاته كما يشعر بذلك تسميتهم له بلازم الفائدة ثم في الكلام
تنبيه خفي على ان الخواص في الافادة والمعاني الثواني التي هي مطمح نظر ارباب
البلاغة لا يلزم ان يكون مما استعمل فيه اللفظ بل هي اعم من ان يكون مما استعمل فيه
اللفظ حقيقة او مجازا او كناية او يكون من مستتبعاته بدون الاستعمال وقد حققنا
ذلك في حواشي شرح المفتاح لسيد المتاخرين الشريف الجرجاني طيب الله مرقده
وجعل الفردوس الاعلى منزله ومقامه **قوله** والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة
يجوز ان يكون الحكم ههنا بمعنى النسبة اعني تعلق احد جزئي الكلام بالاخر على ما ذهب
اليه فيما سبق **قوله** مثلا اشارة الى ان التعبير عن الحكم بوقوع النسبة تمثيل ويراد
لاحد فرديه لا حصر وتخصيص ليخرج عنه اللاوقوع وقد يقال بني على التسوية في
التعبير عنه بالوقوع والحصول وغيرهما من الالفاظ المترادفة **قوله** قد اتفق القوم
اه حاصل السؤال انكم فسرتم الحكم الذي هو مضمون الجملة بوقوع النسبة واللاوقوع
وهذا مخالف لما انعقد عليه اجماع القوم ووقع عليه اتفاقهم من ان مدلول الخبر
هو ايقاع النسبة وقد صرحوا بان الكلام لا يدل على ثبوت النسبة ووقوعها او انتفائها
وقد عللوا ذلك اعني ليس وقوع النسبة او اللاوقوع مدلول الخبر بوجوه ثلثة الاول انه
لو كان مدلوله الثبوت او الانتفاء امتنع الشك من السامع للقطع بانه بعد سماعه
حصل منه على القطع علم بمدلوله واللازم منتف اذ الشك واقع بلا شك الثاني انه
لو كان مدلوله الوقوع او اللاوقوع لم يصح التكلم بالكلام الخبري الا بعد ثبوت
مدلولاته في نفس الامر والا لزم خلو الكلام عما هو موضوع له وعلى هذا امتنع
كذب الكلام لتحقق مدلولاته سابقا على التكلم به الثالث انه لو كان مدلوله ما ذكر
لزم اجتماع النقيضين وتحققها في الخارج اذا اخبر عن امر منا قضيين ومعلوم
ان تحقق النقيضين في الخارج محال بديها وانتفاء الكذب ولزوم تحقق النقيضين
في الخارج كما يترتب على كون مدلول الخبر هو الوقوع او اللاوقوع كذلك يترتب على
كون مدلوله الايقاع او الانتزاع فيمكن ان يجعل قوله وح لا يتحقق الكذب

ثنائية

مع لزوم التناقض بنتيجة السوال السائل الآن ما ذهبنا اليه ارجح من جهة ترتب السوال على تغيير الكلام
بالوقوع ترتيبا خاليا عن السماجة ومن جهة ان الظاهر من كلامه ان قوله ويلزم معطوف
على قوله لما وقع وما صح كما لا يخفى على العارف بنظم الكلام فقوله ومع لا يتحقق الكذب
معناه على الاول حين كان مدلول كلام الخبر فصار حاصل الاشكال ح مركبا من امرين
احدهما ان التغيير السابق غير مستقيم رواية ودراية وثانيهما ان تغيير القوم ايضا
يستلزم محذورين انتفاء الكذب مطلقا ولزوم التناقض وعلى الثاني حين كان
التكلم بالكلام الخبري كاذبا بعد ثبوت مدلوله في الواقع دائما فقوله والا فمعناه
ان كان مدلول الخبر ثبوت المعنى في الواقع او انتفاءه فيه وبهذا ظهر ان الاشكال
المذكور ههنا بطريق المعارضة كانه قيل دليلكم وان دل على ما ادعيتم وهو ان
مدلول الخبر هو الوقوع لا الايقاع الا ان عندنا ما ينفيه وهو ان القوم متفقون
على ان مدلوله الايقاع ومصرحون على نفي الوقوع مستدلين فيه بدلائل فقوله
ومع لا يتحقق الكذب مع قوله ولزم اه على التغيير الاول اشارة الى اشكال
آخر بعد تمام المعارضة المذكورة وعلى ما اخترناه من تتمة المعارضة المذكورة فليفهم
قوله اذ لا دلالة اي افادة حق العبارة ان يقول اذ لا معنى لدلالة الخبر على
الثبوت او الانتفاء الا افهامها منه وافادته اياهما فحصل معناه على قانون
تقريره انه ان كان مدلوله ذلك انتفى الشك مطلقا اذ ليس الدلالة الا عبارة
عن افادة العلم والعلم اعني العلم المتعلق بالنسبة ينافي الشك قطعا قوله
الا وقد وجد منه الكذب تقدير الكلام لما صح في حال من الاحوال الا فهو من الجملة
فهو استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف قوله ويلزم التناقض اي في الخارج اي تحقق
النقيضين في الخارج ولا ريب في بطلانه فاندفع ما يقال من ان حق العبارة ان يقول
للزم اجتماع النقيضين لان التناقض لازم قطعا قوله ظاهر ان العلم بثبوت
الشيء اه قد نبهناك على ان محصول السوال مقدمتان الاولى انهم اطبقوا على
ان مدلول الخبر الايقاع والثانية انهم صرحوا بنفي كون مدلوله الوقوع وباقي
المقدمات المذكورة في السوال في معرض التعليل للمقدمة الثانية ولما كانت
المقدمة الثانية اقوى في توجه السوال وورود الاشكال لوجهين الاول
انها صريحة في نفي ما ادعاه سابقا من ان مدلول الخبر هو الوقوع اذ ليس مفهومها
الا ان ليس مدلول الخبر الوقوع بخلاف الاولى فانها تدل على نفيه ضمنا وتبعا
الثاني ان المقدمة الاولى عارية عن التعليل بل هي مجرد دعوى بلا دليل ولا كذلك
الثانية فانها دعوى مقرونة بالبرهان مؤيدة بالبيان من الوجوه الثلاثة ما قررناها

قوله علم بثبوت ما ثبت وانتفاء ما نفي ... لانا نقول ان الشك ... المنافي ... هو العلم التصديقي لا التصوري

وفصلنا ما معلوم

وفصلنا ما ومعلوم ان الدعوى المبتنية على البرهان اقوى في المعقول واحرى بالقبول بادر
الشارح المحقق رحمه الله في الجواب الى دفع الثانية ايضا اولا في دفع تعليلها متدرجا
شيئا فشيئا اي دفع المقدمة الاولى فبدأ بابطال الدليل الاول اعني المقدمة القائلة
بانه لو كان مدلوله الوقوع لكان الشك باطلا لتحقق العلم ح لا بد انه قد ذكر ان ما ثبت
علم وهذا لا ينفعه لان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فان العلم المتعلق بالنسبة
وان كان منافيا للشك الا ان العلم بهذا المعنى ايضا لا يقتضي ثبوت العلم في نفس الامر
لجواز التخلف اعني تخلف الحكم بالشيء عن ثبوت ذلك الشيء في الواقع ولما بطل
الدليل وجب حمل كلامهم في نفي كون الوقوع مدلوله على معنى صحيح لان من حال
القوم ان لا يقصدوه فكانه قال لما قصر دليلهم عن دعواهم وجب حمل كلامهم على معنى
صحيح والى هذا اشار بقوله فكانهم ارادوا اه وحاصل دفع الدليل الثاني انهم لما
ارادوا بهذا المعنى لم يلزم عدم صحة ضرب زيد الا بعد تحقق الضرب منه لان غاية
الامر ان يدل الخبر بظاهره على الوقوع اللفظي والوقوع اللفظي لا يستلزم الوقوع
الخارجي وحاصل دفع الدليل الثالث ان الثبوت اللفظي لما جاز تخلفه عن الواقع معنى
لا يلزم ثبوت النقيضين في الخارج عند الاخبار بامرين متنافيين ومجموع هذه
الاجوبة الثلاثة مفهوم من قوله فكانهم ارادوا اه الا انها تتفاوت وضوحا
وخفاء ولان محصول هذا المعنى ملزوم للتخريج كما اشرنا اليه في التقرير يعني
فافهم فلما فرغ عن بيان بطلان الادلة الثلاثة على الترتيب حاول زيادة
تاكيد وبيان لامر البطلان اعني بطلان الدعوى الاولى فاشار الى بطلانه بنزع
تنقيل كلام من قبل القوم بتصريح بان مرادهم من هذا الكلام معنى آخر والى هذا
اشار بقوله ولو كان مفهوم القضية اه فكيف ما في هذا المقام فانه مزلة
الاقدام وموضع حيرة للاقدام شعر وانى الكاشف عن استاره انا او مثلي قوله
ثم الحق ما ذكره بعض المحققين اه يشير الى ما صرح به المحقق الرضي الاسترابادي ولقد جرنا
عادته في الاشارة اليه بهذه العبارة وفي الابهام تنبيه على تعظيم واشعار برفع
رتبته ودرجته على نمط قوله تع ورفع بعضهم فوق بعض درجات كما يشهد بذلك
ذكره بوصف التحقيق والاجلال فالمقصود ان هذا المحقق قد صرح بان الاخبارات
كلها من حيث الظاهر مدلولاتها الصدق فقط واما الكذب فهو بمعزل عن ان يكون
من مدلولاته بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل مرادهم انه يحتمل من حيث العقل اي لا يمتنع
عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا فان قيل فالظاهر من هذا الكلام ان عقلا

في قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب عقلا قيد للكذب فقط مع ان الصدق ايضا بهذه المثابة
فما وجه التخصيص قلت المراد ان الكذب عقلي محض لا يساعده الظاهر بخلاف الصدق
فانه لفظي وعقلي معا فليتدبر **قوله** ان الفايدة الاولى بدون الثانية ممتنع يعني
اذا قصد تحصيلها من الخبر نفسه كما صرح به المصنف في الايضاح والا فلا امتناع افاد مع
والى هذا اشار في اثناء بيان الملازمة بقوله ومعنى اللزوم انه كلما افاد سيزداد
لهذا الكلام زيادة بسط بيان لما فيه وما عليه ثم الواقع في عبارة المفتاح
بعد ذكر فايدة الخبر ولازمها ان هذه بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم
المجهول المساواة ولا يخفى ان هذه اشارة الى الثاني اعني لازم فايدة الخبر
فالظاهر ان يقول هذا فما وجه التأنيث فيه فذهب الشارح العلامة رحمه الله انه
في توجيهه الى ان التأنيث مستفاد من المضاف اليه او مبني على ملاحظة مدلوله
اعني الاستفادة ونبه الشارح المحقق رحمه الله بذكر الفايدة ههنا على انه لا حاجة
الى مثل ذلك اذ التأنيث باعتبار ان لازم الفايدة ايضا فايدة فهذا
نقل لكلام المفتاح من حيث المعنى **قوله** اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد
تفسير اللازم المجهول المساواة وفي اثناء التفسير رمز الى النكتة في هذا
التعبير يعني انه انما عبر عن اللازم الاعم باللازم المجهول المساواة ليعم اللازم
الاعم بالاعتبارين **قوله** ومعنى اللزوم اه تبيين لمعنى الملازمة وتصريح
بان اللزوم انما هو بالنظر الى الافادة وتنبيه على ان ليس مبنى الملازمة على
ملاحظة ذاتيهما وبالنظر الى انفسهما مع قطع النظر عن غير ذلك وتذكير لما سلف
من حديث امتناع الاولى بدون الثانية دون العكس وتوضيح لوجه الامتناع
دفعا للاعتراض على ما نبهناك عليه فليتدبر **قوله** كما في حفظت التورية اه تمثيل
لتحقق الفايدة الثانية بدون الاولى لا تمثيلها فاندفع ما يقال من ان
هذا ليس نصا فيما هو بصدده لوجود احتمالات أخر مثل ان يكون غافلا
عن حفظه ومثل ان يكون ناسيا له ومثل ان يكون منزلا منزلة الجاهل
الى غير ذلك من الاحتمالات ولو سلم فلا علم هنا اصلا فتدبر **قوله** وزعم
العلامة اه مشعر اشعارا ظاهرا بان ما ذهب اليه فاسد وان منشأه انما
هو توهمه في معنى كلام المفتاح وليس بذاك اذ لا وجه لاسناد الزعم اليه بعد ما يحتمله
عبارة المفتاح احتمالا ظاهرا حيث قال ههنا ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب
الى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى هذا فايدة الخبر او استفادته
انك تعلم ذلك الحكم كقولك من حفظ التورية قد حفظت التورية ويسمى هذا لازم

فايدة اما

فايدة الخبر في نقل الكلام انما هو في تفسير مرجع اسم الاشارة في الموضعين فالشارح المحقق رحمه الله
فسره بالحكم والشارح العلامة رحمه الله فسره بالاستفادة وتبعه والظاهر هو الاول
اما اولا فلان فيه رد اسم الاشارة الى المشار اليه الاقرب واما ثانيا فلان
التذكير يساعد ذلك وفي رجعه الى الاستفادة تبعه مخالفة للظاهر من هذين الوجهين
قلت نعم الا ان اعتبار الاصل والعمدة اقرب الى التحقيق وفي جعل الاستفادة مرجعا
للافادة تنبيه على ذلك والشارح المحقق رحمه الله ههنا ايماء اليه حيث اعتبر كونه حكاية وكلام ح
لكلام المفتاح في بحث تعريف المسند اليه ولو سلم ففي كلامه تجوز وتنبيه على ان مرجع اللزوم
انما هو الاستفادة والا فلا لزوم بينهما ذاتا على ما نبهناك عليه اذ الاستفادة
لما كانت هي العمدة في كون الاولى ملزوما وكون الثانية لازما عبر عنهما بنفس
الاستفادة تنبيها على انها المرجع في ذلك والتحقيق في هذا المقام ان ما اعتبر الشارح
المحقق رحمه الله ههنا من مخالفة ظاهره لكلام المفتاح في بحث تعريف المسند اليه مبني على
انتفاء المخالفة ههنا لان ظاهر الكلام اعني حديث المرجعية يساعده وان
ههنا امورا اربعة معلومان هما الحكم وكون المخبر عالما به وعلمان متعلقان
بهما وافادتان واستفادتان فان جعل اللازم والملزوم نفس المعلومين فهذا
هو الذي ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله وصرح به اولا واشعر به كلام المصنف ايضا
بل دل عليه مدار الكلام في هذا المقام لكن يجب ان يتنبه ان اللزوم باعتبار العلم
لا الوجود وان جعل اللازم والملزوم عبارة عن العلمين المتعلقين بهما فهذا
هو الذي دل عليه كلام المصنف رحمه الله في الايضاح بصريحه حيث قال اي يمتنع
ان لا يحصل العلم الثاني عند حصول الاول وهذا هو الذي اختاره العلامة الشيرازي
رحمه الله حيث فسرهما بالاستفادتين لان حاصل العلم والاستفادة واحد وبهذا
يظهر انه لا مخالفة بين الكلامين اعني كلامي المفتاح اما لو جعل اللازم
والملزوم نفس المعلومين فظاهر واما لو جعل نفس الاستفادتين فلان في ذلك
تنبيها على جواز الوجهين واما جعلهما عبارة عن الافادتين فمع انه مما لم يذهب
احد اليه يتوجه عليه انه لا ينطبق ح على قولهم قصد المخبر بخبره افادة المخاطب اما
الحكم او كونه عالما به والاول فايدة الخبر والثاني لازمها وانه لا يناسب
ان يسمى الافادة فايدة على ما لا يخفى واما كونهما متعلقين بان يكون احدهما
معلوما والاخر علما ونحو ذلك فهو وان جاز عقلا الا انه لا يناسب اصلا ولهذه
الجهة لم يلتفت اليه القوم لما فيه من مخالفة الظاهر بلا داع يدعو اليه **قوله** لكنه
يوافق ما اورده المصنف اه لانه جعلهما نفس العلمين كما يدل عليه عبارته

حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى عند حصول الاول فان قيل يجوز ان يحمل كلامه
على ان المراد العلم المتعلق بالثانى وكذا الاول فلا يكون كلامه قطعيا يعنى ذكر قلنا الظاهر
ان ظاهر الكلامين اعنى كلام المصنف والعلامة رحمهما الله يشعر بمعنى ولصدد ما يحتمل
بيتوا فيقال والا فلو جوز التأويل فهو جار فى كلام العلامة ايضا فلا يرد له اصلا
ثم ذهب اليه بعض ارباب التدقيق من امكان التاويل فى عبارة المصنف دفعا للورود فنه
ليس بشىء مبناه على قصور الفهم وقلة التدبر **قوله** والاول باطل اه اى حصول العلم
الثانى قبل الاول لان حصول العلم بكون المخبر عالما بالحكم متاخر عن تصور الحكم جزما
لان هذا المعنى لا يتصور بدون تصور الحكم اصلا فان قيل امتناع ذلك
ممنوع وكيف وانه واقع فان الشرع لما اخبر بحكم فالعلم بالحكم حاصل بعد
الاخبار مع ان علمنا بكونه عالما بهذا الحكم كان حاصلا قبل ذلك لانا
قاطعون فى جميع الاوقات بان الله تع احاط بكل شىء علما فلما كان علمه
بالاشياء كلها ثابتا كان هذا ايضا كذلك اجيب بالمنع اى لا نسلم ان علمنا
حاصل بذلك بخصوصه بل السوال انه يمكن حصول الثانى بخصوصه قبل الاول وصورته
انا اذا شاهدنا عمروا يخاطب زيدا بالكلام الذى لا يفهم بلسانا لتفاوت
الالسنة فلما سمعنا منه هذه الجملة الخبرية علمنا قطعا انه تكلم بها بحكم مخصوص
لا محالة وعلمنا ايضا انه عالم بهذا الحكم فلما تفحصنا منه وتبين هو مضمون هذه
الجملة بل ما حصل لنا العلم بالحكم مع ان العلم بكونه عالما كان حاصلا قبل ذلك
فان قيل الكلام فى استفادة من يخاطبه هذا المتكلم وهو بمعزل عن ذلك قلنا
لو سلم فلنفرض ذلك فيما خاطب به اياتا ويمكن ان يقال كون الكلامين واحدا
ممنوع للقطع بان قولنا جاء الغضنفر غير قولنا جاء الاسد وان كان المعنى واحدا
على ان المجمل غير المفصل **قوله** كثيرا ما يسمع اه حاصل هذا الاشكال وجهان احدهما
يرجع الى النقل بعدم امتناع الثانى بدون الاول وحاصل الاول انكم قلتم يمتنع
ان يحصل الفائدة ولا يحصل لازمها وهذا ممنوع لانه كثيرا ما يحصل الفائدة اذا
سمعنا خبرا ولا يخطر ببالنا ان المخبر عالم بهذا الحكم او ليس بعالم فظهر ان حصول
الفائدة من الخبر ينفك عن حصول لازمها وحاصل الثانى انكم قلتم يمكن حصول
لازم الفائدة من الخبر بدون الفائدة كما اذا سمعنا خبرا وعلمنا منه ان
المخبر عالم به يحصل فى ذهننا ايضا صورة هذا الحكم البتة فظهر ان حصول الفائدة
لازم للازمها فنبه على الاول بقوله كثيرا ما اه وعلى الثانى بقوله وايضا اذا سمعنا
اه **قوله** وفيه نظر اه وجه النظر ان الضرورة ممنوعة وانما يكون ثابتة اذا كان

بانشاء الفائدة الاخر وبدون الثانية و ثانيهما يرجع الى النقض

السماع علنا بانه

السماع علنا بانه وهو ممنوع **قوله** ويمكن ان يقال اه هذا الوجه واضح لا كلام فيه
انما الكلام فى ان الفائدة ايضا على هذا الوجه عبارة عن المعلوم لكن لزمها او
عن العلم فعلى الاول يتوجه عليه ان هذا الوجه ح يكون راجعا الى اول الوجوه
وقد كان اللزوم فيه باعتبار العلم وقد نفى هذا المعنى ممنا بقوله اولم يعلم يحصل
الاشكال انهما لو كانا معلومين وجب ان يكون اللزوم بينهما باعتبار العلم اذ لا لزوم
ح الا بهذا الاعتبار لكن قوله اولم يعلم يمنع ان يكون اللزوم بهذا الاعتبار واما على
الثانى وهو ان يكون الفائدة عبارة عن العلم ويكون معنى اللزوم انه كلما تحقق علم
المخاطب بالحكم من الخبر نفسه تحقق كون المخبر عالما به من غير عكس فلانه يعود لزوم التناسب
ح واجيب بان مبنى الكلام على الشق الاول واللزوم باعتبار التحقق والوجود
قوله مستحضر المخبر اى لمضمون الخبر فاندفع ما يقال انه كان يجب عليه ان يقول مستحضرا
للحكم حيث جعله اياه **قوله** وان كان عالما بالفائدة اه يريد بالفائدة ما يترتب عليه
ويقصد حصوله منه على ما هو المعنى اللغوى كما يشعر به تقرير المفتاح ببيان ملزومية
الاولى فيشمل لازم الفائدة ايضا فاندفع ما يقال من انه لا وجه لتعرضها على
الانفراد اذا لعلم بهما وحدها لا يقتضى عدم الالقاء ولا حاجة الى توجيه بان معنى
التخصيص على انها هى العمدة مع ان هذا فى الظاهر لا يلايم كلام المصنف يظهر ذلك
بالتامل وفى بعض النسخ وان كان عالما بالفائدتين وعلى هذا فلا خفاء بقى
ههنا شىء وهو ان هذا اعنى قوله وان كان عالما بالفائدة مستدرك فى البيان
لا حاجة اليه ولا طائل تحته ومن تصدى لبيانه فعليه البيان وكلمة قد اما للتحقيق
على ما قوله تع قد يعلم الله فلا ينافى ما يجىء من ان الاخراج على خلاف مقتضى
الظاهر كثير او للتقليل والمراد انه قليل بالاضافة الى الاول وان كان هو
فى نفسه ايضا كثيرا فلا تنافى بين القلة والكثرة بهذا المعنى من المتبادر الى الفهم
من الى جهل ههنا هو الى جهل مطلق وهو خالى الذهن واما السائل والمنكر فاما
يعتبر ادراجهما فيه على خلاف الظاهر وتجعل اللاحق فى حوض التفصيل لهذا الاجمال
او يحال علمهما على شىء اخر كالعقل فى الاول واللفظ فى الثانى فافهم **قوله**
هو والى جهل سواء فان قيل قوله والى جهل معطوف على هو ومن شرط العطف انه
لو حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه صح الكلام وحصل المرام قلنا
ممنوع فان هذا الشرط اكثرى لا قطعى **قوله** فكانه جاهل بجوجبه بكسر الجيم على
صيغة اسم الفاعل اى كانه جاهل بما هو المقتضى للعمل وهو العلم بل المعلوم
قوله فكانه جاهل جواب لما بطريق الميل الى جانب المعنى او قبيل قوله تعالى

للتحقيق صح

فلى نجاهم الى البر فمنهم مقتصد على راى قوله وحمله هى عصاى نبه بالمثلية على ان الآية
مثل ما سبق فى ان العارف هو السائل فقط وفى سوق المعلوم مساق غيره فقط
والا فظاهر ان الآية لا يستقيم جعلها من امثلة تنزيل العالم منزلة الجاهل والمشهور
هنا ان المجيب بقوله هى عصاى ليس بصدد الاخبار والاعلام بل انه تعالى لما سال
لزم الجواب فعلم منه نوع آخر من الاخبار وهو ما يكون مبنيا على مجرد الجواب
للسؤال فقط فليتامل ولقد ذكر بعض اصحابنا نحرير من الافاضل فى هذه الآية نكتة
جيدة وهى انه يجوز ان يكون النكتة فى هذا السؤال اظهار القدرة القاهرة
وتحقيق ذلك انه سأله ليجيبه بانه عصى ليتقرر انه خشبة حقيرة فبعد تقرير
ذلك واعتراف المجيب به امره تع بالالقاء بقوله القها فاذا هى حية
تسعى بعد تامل فى قدرتنا يا موسى انه كيف نجعل هذه الخشبة الحقيرة ثعبانا
وحية تسعى ونقدر على الافعال الخارقة عن طوق البشر بل عن طوق
امثالها قوله بحسب كثرة موجبات العلم اه حق العبارة ان يقول بحسب كثرة
ترك موجبات العلم فالمراد ان نظائره يتكثر بحسب ملاحظة مقتضيات العلم و
ملاحظة المقتضى بحكم الترك وغيره فافهم قوله وان شئت اه يريد انك ان
طلبت شاهدا على اثبات تنزيل العلم منزلة الجهل ووجه الاحتياج الى الشاهد
ان هذا انما يطلب فى امر غريب وتنزيل المحقق الموجود منزلة المعدوم امر غريب
يحتاج الى البيان ويفتقر الى شواهد فضلا عن شاهد واما ان معقول
ان شئت ما هو فيجى التعرض له قوله ولقد علموا اه اللام فيه جواب قسم
محذوف وفى لمن اشتراه لام ابتداء ومن اشترى مبتداء خبره ما له فى الآخرة
من خلاق وفى تفسير الكواشى هو اى ما له فى الآخرة من خلاق جواب القسم
ولبئس لان هذه الجملة خبر المبتداء على ما بينا والخلاق النصيب وضمير اشتراه
لكتاب السحر والشعوذة وهو ما يتلوا الشياطين والمعنى ولقد علم اليهود ان
الذى اختار كتاب السحر والشعوذة على كتاب الله ليس له فى الآخرة نصيب اصلا
وقوله ولبئس اللام فيه جواب قسم محذوف اذ الجملة معطوفة على لقد علموا على
من قبيل عطف الانشاء على الاخبار فان قيل فلكن عطفا على لمن اشتراه ويكون
اللام لام ابتداء مثلها فى لمن اشتراه وهو الموافق للظاهر ليشترك الى الاعادة
اللام فى لبئس مثلها فى لمن اشتراه قلنا قد تقرر فى النحو ان لام الابتداء يمتنع دخوله
على الجملة الفعلية فامتنع جعلها فى لبئس اياه وقوله شروا به انفسهم اى باعوا
انفسهم بالسحر والشعوذة ولا بيع ههنا حقيقة الا انهم لما اخذوا الكتاب السحر والشعوذة

ومن ذكروا سعاده

ومن ذكروا سعادة انفسهم وراحتها وطرحوا انفسهم فى النار بهذا الاخذ عبر عن مجموع
الاخذ والترك والطرح ببيع انفسهم على ما هو قانون الاستعارة التمثيلية قوله لو
كانوا يعلمون جواب لو محذوف اى لامتنعوا او لرجعوا فمتعلق يعلمون هو ليس
وفى الآية اشكال اهتدى اليه بعض اولى التوفيق من ذوى التدقيق وتقريره
ان كون الآية من قبيل التنزيل يتوقف على ان يكون مورد النفى والاثبات
واحدا وليس كذلك لان متعلق لقد علموا هو ان لا خلاق ولا منفعة فى ذلك
الشرى فى الآخرة ومتعلق يعلمون هو مضمون لبئس اعنى غاية المذمة ونهاية المذمة
والآخرة على ما يقتضيه كلمة بئس الموضوعة للذم العام فقد اثبت فى صدر الآية
علمهم بعدم المنفعة وفى آخرها جهلهم بغاية المذمة وفرق كثير بين المورد ومن فى
المباحات ليس لها منفعة ثواب فى الآخرة ولا مذمة ايضا فيتصور ان يكونوا
عالمين بان لا خلاق لهم فى الآخرة ولم يتحقق علمهم بما يلحقهم من المذمة والدفع
بان موردهما واحد ليس شيء اذ تبقى الفرق والجواب ان المراد من نفى الخلاق
نفى الخلاق على الاطلاق بشهاده وقوع النكرة فى سياق النفى ومن الفعل نفى
الخلاق فى ذلك الشرى اى لا خلاق له بوجه من الوجوه اصلا وهذه غاية المذمة
ونهاية الرداءة ولا يخفى ان من كان بهذه المثابة كان كافرا فى نفس التعدد
فى المؤدى امرا واحدا وتحقيق هذا المقام على ما اورده الامام فى تفسير الكبير انه
لا تم ان العالم بالاول هو العالم بالثانى بل العالم بالاول هو الفريق المشار اليه
بقوله تع نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون
وهؤلاء هم المتكلمون بتعليم السحر ودعوة الناس الى تعلمه والثانى هو الفريق
المتعلم اعنى الجهال الذين يرغبون فى تعلمه وتحصيله ولو سلم ان القوم واحد
فلا نم ان متعلق العلم واحد بل علموا شيئا وجهلوا شيئا علموا انه لا خلاق لهم فى
الآخرة وجهلوا مقدار ما فاتهم من منافع الآخرة وما حصل لهم من مضار ما
ومن العقوبات المترتبة على ذلك ولو سلم ان المتعلق ايضا واحد فمبنى الكلام
على التنزيل اذا لعلم الخالى عما يترتب عليه من آثاره ونتائجه كالجهل والعدم له
بمنزلة العلم ومصداق ذلك ان الله تع سمى الكفار صما وبكما وعميا وان كانت
هذه الحواس ثابتة لهم لانها عاطلة عن الثمرات المترتبة عليها ونظائره كاشكال
مذكور فى التفسير الكبير مع الاجوبة الكثيرة التى فصلناها وليس هذا تخصيصا بهذا
الفصل المتفنن وان التنزيل مبنى على تقدير التسليم فلا اشكال هنا قوله
كيف تجده حال من ضمير عليك اى الزم وحافظ او من المجرور فى كلام رب العزة

اى حال كونه معقولا فيه كيف تجد او استيناف فى موقع الجواب لما اى عليك الزم
وحافظ تجد وتصف حال من صدره وهذا الكلام مع سابقته صريح فى ان ليس القصد الى
ان فى الآية جزا التقى الى مخاطب هو عالم بفايدته ولازمها لكن بتنزيل منزلة الجاهل
ووجه كونه صريحا انه اثبت العلم لاهل الكتاب والخبر هو ما تعلق به علموا او يعلمون
وليس فى الكلام القاء هذا الخبر اليهم قوله يعنى ان شئت ان تعرف اه مشتوبا بن معقول
شئت هو هذا المحذوف وقد تقرر ان مفعول المشية انما يحذف لو كان من جنس
المذكور قوله اعم من فايدة الخبر اه يريد انه اعم من فايدة الخبر الذى التقى الى مخاطب
نزل علمه منزلة جهله يريد ان الشيء الذى نزل وجوده منزلة عدمه لا يلزم
ان يكون فايدة الخبر ولازمها بل يجوز ان يكون شيا آخر غير ذلك فالعموم
بالنسبة الى المواضع فليفهم فعلى هذا دلالة الآية على العموم ظاهرة لان من
اشتراه ماله فى الاخرة من خلاق وان كان خبرا الا انه ليس خبرا لخبر بصدده
فان فرع ما ذهب اليه اصحاب الحواشى من ان الآية انما دلت على جعل وجود العلم
بالحكم المذكور وهو ان من اشتراه ماله فى الاخرة من خلاق منزلة عدمه وهذا
الحكم ليس اعم من فايدة الخبر نعم قوله بناء على انه اه تعليل للمنفى لا للنفى
وقوله لان هذا الكلام تعليل للنفى لا للمنفى قوله وهذا هو الخبر الملقى اليهم اه اشارة
الى قوله ليسوا علماء فلا يحتنبون قوله يلوح عليه اثر الاهمال لان اعتبار الالقاء
مثل هذا الخبر الصحيح اليهم تعسف لا يتبادر اليه الفهم اصلا ولو سلم فهذا الخبر غير
ملقى اليهم اذ المخاطب بذلك هو النبى صلى الله عليه وسلم واصحابه رضى الله عنهم ولو سلم
فلا معنى لاثبات علمهم بعموم العلم بردائة الشرى ولو سلم فلا وجه لتنزيل علمهم بعموم
العلم منزلة الجهل لانه انما يكون حيث لم يجر على مقتضى العلم ولو تدبرت هاهنا
تحققت ان الامر على خلافه وبالجملة فوجه الاهمال مما يضيق عن الاحاطة به نطاق
المقال قوله او على ان قوله اه معطوف على قوله على ان قوله لو كانوا يعلمون
وقوله لان هذا الخطاب تعليل للنفى وهاهنا وجه آخر وهو انه لا معنى لتنزيل
علمهم بعلمهم بان من اشتراه لا نصيب له منزلة الجهل لما ذكرنا فليفهم قوله لا يوافق
ما فى المفتاح اذ قد تبين ان كلامه صريح فى انه اثبت العلم لاهل الكتاب
والخبر هو ما تعلق به علموا او يعلمون وليس فى الكلام القاء هذا الخبر اليهم
قوله ثم اشار الى زيادة التعميم اذ العموم فى الآية انما كان فى متعلق العلم
وهاهنا فى نفس العلم فكان هذا العموم زايدا على ذلك قوله وما رميت اذ رميت
ذهب بعض اصحاب الحواشى الى ان المعنى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة

وفيه نظر لان

وفيه نظر لان مبنى التنزيل على اتحاد المورد فاذا تعدد المورد فلا تنزيل فوجه
التنزيل ان مثل هذا الفعل لما كان خارجا عن طوق البشر جعل صدوره منه كلا
صدوره تنبيها على هذا المعنى ووجه خروجه عن طوق البشر انه يترتب عليه آثار غريبة
ونتايج عجيبة يستحيل ترتبها على فعل البشر حقيقة وتوضيح ذلك انه لما طلعت
قريش من شق الوادى بالعدوة اليمانية وكان النبى صلى الله عليه وسلم واصحابه
بالعدوة الشامية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم وهذه قريش جاءت
اقبلت بخيلائها وفخرها تحادك ويكذب رسولك اللهم انى اسئلك ما وعدتنى فطلع
عليه جبريل صلوات الله عليه فقال خذ قبضة من تراب فارمهم بها فلما التقى
الجمعان قال لعلى اعطنى قبضة من حصباء الوادى فاعطاه اياه فرمى بها
فى وجوههم فقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا
باذن الله فنزلت وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى قوله واذا كان قصد
المجاز يشير الى ما ذهب اليه المصنف ودل عليه فى الايضاح بقوله واذا كان الغرض
بالجزء افادة المخاطب احد الامرين فينبغى ان يقتصر فان قيل ترتيبه عليه غير
مستقيم لان ما ذكر هنا كلام مستقل تام بعلته فلا يصح للتفريع والترتب الا
الا ان يراد اذا عرفت هذا فاعرف هذا قلنا اما حديث الترتب
فالتفريع عنه هو ان المقصود انه اذا كان المراد من الخبر الحكم مثلا فينبغى ان
يقتصر على قدر حصول هذا المرام فى التركيب والكلام وقوله حذرا تعليل
للعلل ولو تدبرت فهو فى الحقيقة سبب للعلية وتوضيح للملازمة كانه
قيل لم وجب الاقتصار على قدر الاحتياج اذا كان الغرض الحكم فاجيب بانه
لو لم يقتصر على هذا التقدير لزم اشتمال الكلام على الحشو واللغو والعاقل ينبغى
ان يجتنب من الاحساس عنه واما جعل هذا من قبيل الاعلام فليس بالائق بالمقام
ولكن عند اللفظ والكلام تدبر ونجوز ان يجعل من قبيل الاجمال والتفصيل
ولا خفاء فى ذلك انما الخفاء فى انه اذا كان هذا متعلقا بقصد المتكلم اه
فالمناسب اذن تقديمه على حديث التنزيل سواء جعل تفريعا او تفصيلا ثم معنى
توسط حديث التنزيل ثم الرجوع الى الاول بالتفصيل فالوجه ان يقال هاهنا
اجمال وتفصيل اصلا وليس متعلقا بالاصل وثانيهما بخلاف الاصل
وكذا احد الشيئين على وفق الاصل والآخر على خلافه فمقتضى المناسبة ذكر
الجملتين معا رعاية لجانب التقابل ثم بعضها بالمقصود بطريق اللف
والنشر المرتب الا انه ترك فى التفصيل الآخر بعض اقسام تعويلا على الوضوح

لترتبة المقام فليفهم قوله حذراً عن اللغو اه تعليل لمنع الزيادة على القدر المحتاج اليه واما العلة
للمنع عن النقصان فمن ذلك القدر فهو دفع اخلال الكلام بالافهام وتركه احالة علمه على
الحصول بطريق المقايسة فان قيل مفهوم الاقتصار على قدر الحاجة منع الارتكاب
للزيادة عليه لا منع للنقصان عنه ولا ما هو اعم ولو سلم فنفي اللغو لا يقتضيه
وعدم الاعتداد اعم من ان يكون لارتكاب الزيادة والنقصان قلنا لا نسلم
المفهوم الظاهر من الاقتصار على قدر الحاجة ان يكون على وفق اقتضاء المقام وعلى
طبق الاحتياج لا زيد فيلغو ولا انقص فيخل وكيف لا وفي المفصل تصريح
على كلا الفريقين اعني الزيادة والنقصان فوجوب التأكيد اشارة الى المنع
عن الخلو والاكتفاء تنبيه على المنع عن الاول قوله فان كان المخاطب خالي الذهن
اه الظاهر ههنا ان المراد بالحكم ههنا هنا ما هو المراد بالحكم سابقاً اذ الظاهر
ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول وظاهر عبارة الايضاح يشعر بان
المراد بالحكم ههنا هو التصديق اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة فانه قال فان كان خالي الذهن من الحكم باحد طرفي الخبر على الآخر
والتردد فيه وكلام الشارح المحقق رحمه الله ايضا يشعر بذلك كقوله في مطلع
البحث اي لا يكون عالما بوقوع النسبة فانه فسر الحكم بالعلم بوقوع النسبة
فان الظاهر ان المراد بالحكم ادراك وقوع النسبة وكقوله في آخره ولا بالحكم
من النفي والاثبات وكقوله بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان لكن
فان اريد بالحكم الحكم بالمعنى الاول لم يستقم القول بان قوله والتردد فيه غير
محتاج اليه اذ خلو الذهن من الحكم عبارة عن انتفاء كونه متصورا ومصدقا
اذ الخلو على الاطلاق ينصرف اليه واذا انتفى تصور الحكم لزم نفي التردد
اذ التردد فيه يقتضي حصوله فصح القول بعدم الاحتياج الى قوله والتردد فيه فاندفع
ما توهمه الشارح المحقق رحمه الله من ان هذا ليس بشيء مستدلا بان قولنا
ان زيداً في الدار اذا القي الى مخاطب متردد يصح مع انه متردد مع ان ذهنه
خال عن الحكم اذ لا حكم بشيء من النفي والاثبات وان اريد بالحكم الحكم بالمعنى
الثاني ورد عليه امران احدهما ان القانون ان المعرفة اذا اعيدت كانت
عين الاول وثانيهما ان ضمير فيه راجع الى التصديق فلزم وقوع التردد في
التصديق وانه محال اذ الحكم الذهني والتردد فيه متنافيان لا يجتمعان كما صرح به
والجواب عن الاول ان هذه القاعدة اكثرية لا كلية وعن الثاني بانه من قبيل
الاستخدام فاراد بصريح لفظ التصديق وبضميره وقوع النسبة هذا والاشكال

ح اي يخلو الكلام عن الفائدة التي
الكلام موضوع لها جابها
عين الاكلام مرة
منه

بعدم تنقع مادة

بعدم تنقع مادة اذ للوهم ان يعود ويقول ذكر الحكم كاف فاي حاجة الى الباقي والظاهر ان مقصوده
هو لا غير كما يشعر به ظاهر عبارته قوله لا يجتمعان قط استعمال قط في المضارع المنفي
خارج عن القانون الا ان هذا كثير في الاستعمالات المصنفين وكانهم بنوا ذلك
على انهم عبروا عن الماضي بلفظ المضارع تنبيها على تحقق وقوعه ونظير ذلك قوله سابقا
هل هي واقعة ام لا وقد اجاب الشيخ هل هو ام لا فانه استعمل ام مع هل وهذا ايضا
خارج عن القانون اذ قد تقرر ان ام المتصل لازمة لهمزة الاستفهام لا ينفك عنها
الا ان مثل هذه العبارة ايضا كثيرة جدا في عبارات المصنفين وان لم تكن عبارة
عربية اصلية وسيجيء في بحث الالتفات من ديوان ابي العلاء ما يشهد ذلك قوله
على لفظ المبني للمفعول رواية وهو ظاهر ودراية لانه اوفق لسائر الاجزية المقابلة
مثل حسن ووجب اذ لا توقف هناك للمتكلم او المخاطب قوله من مؤكدات الحكم
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر كقوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل والنكتة
زيادة التمكين قوله والاسمية الجملة اي صيرورتها اسمية في الكلام تنبيه على ان الجملة
الاسمية انما تكون من قبيل المؤكدات اذا كان مقتضى الظاهر الفعلية حتى يكون لنفي
العدول اليها من الفائدة وهذا هو المطابق لما هو القانون كما صرح به في شرح
المفتاح وهذا هو النكتة في العدول عن العبارة المشهورة وهو قولهم والجملة الاسمية
وهو الموافق لما سيجيء من ان نحو لا ريب فيه والاسلام حق عارية عن التأكيد فليتأمل
فان قيل المذكور في كتب القوم ان منشأ الثبوت والدوام انما هو كونها اسمية
فقط لان الاسم لا دلالة له على الزمان وان منشأ التجدد في الفعل انما هو كونه
فعلا لان الفعل دال على الزمان وبذلك صرح الامام الرازي رحمه الله في نهاية
الايجاز حيث قال في الفصل العاشر من فصول القسم الثاني في احكام الدلالة في بيان
الفرق بين الجملة الاسمية في الخبر الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها فاذا قلت
زيد منطلق لم يفد الا اسناد الانطلاق الى زيد فاما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها
فانك اذا قلت انطلق زيد افاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد وكل ما كان
زمانيا فهو متغير والتغير مشعر بالتجدد فاذن الاخبار بالفعل يفيد وراء اصل الثبوت
كون الثابت متجددا هذا كلامه وهو صريح في ان مدار الثبوت والدوام على الاسمية
وان مناط التجدد على الفعلية ولا فرق في ذلك بين ان يكون في مقام العدول
او لم يكن فما معنى هذا التقييد قلنا الثبوت والدوام عام ولا دلالة للعام على الخاص
الا بالقرينة فيجب اشتراط العدول وتحقيق هذا الكلام ان الثبوت قسمان ثبوت في ضمن
التجدد الزماني وثبوت لا بهذه الحيثية والجملة الاسمية مفهومها مطلق الثبوت فاذا اريد بها الخاص فلا بد هناك

حتى اورد ... ان الجملة ...

لانه لو كانت الجملة الاسمية عارية عن التأكيد ...

قوله بيان الفرق ... الامام ... الجملة الاسمية والفعلية ... قال الاسم ...

نحو قرينة مشعرة بذلك بخصوصه ولست انا اقول ذلك من عند نفسي بل القوم يعرفون بذلك
ويصرحون بالعموم والاطلاق كما قال في نهاية الايجاز في موضع وشبه ان يكون الكلام
في صحة الاخبار به باسم وان كان الفعل فيه اكمل واتم لان الاخبار بالفعل مقتصر
على الزمانيات والاخبار بالاسم لا يقتضي ذلك وكما قال بعد ذلك فان كان الغرض
من الاخبار الاثبات المطلق غير المشعر بزمان وجب ان يكون الاخبار به هناك
بالاسم كقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الغرض هنا اثبات البسط للكلب
فاما ان نسبة ذلك البسط اليه غير مقصود وان كان الغرض من الاخبار الاخبار
بزمان ذلك الثبوت فالصالح لهذا الغرض انما هو الفعل وعليه قوله تع هل من
خالق غير الله يرزقكم الآية فان الالوهية لا يتم بتجرد كونه معطيا للرزق بل تتم
بكونه معطيا للرزق في كل حين واوان فلفظ يرزقكم تادية لهذا المعنى وهذا
واضح لا شبهة ولا تخفى فلا بد اذن من اعتبار العدول تحقيقا لقرينة الخصوص
فان قيل العدول انما يكون قرينة الخصوص اذا كان علما بخصوص بابه وهو ممنوع — ان يكون …
لم لا يجوز العدول لارادة العموم كما عرفت آنفا قلنا النصوص بالعدول تنبيه على
ان هنا ثلثة الثبوت الزماني والثبوت المقابل له ومطلق الثبوت
فالموضوع بازاء الاول هو الفعل وبازاء الثاني هو الاسمية بتغير العدول وبازاء
الثالث هو مطلق الاسمية بل الاسمية المطلقة وحديث العدول تحقيق
لوجوب القرينة فاندفع الاشكال وتنكشف حقيقة المقال هكذا يجب ان يتصور
هذا المقال قوله واما الشرطية احتراز عن العاطفة فانها ليست من المؤكدات
هكذا صحح بعضهم والاظهر انه بفتح الهمزة وان التقييد بالشرطية ليس احترازا
بل فيه تنبيه على منشأ التاكيد وان عدها من المؤكدات انما هو بهذا
الاعتبار والله اعلم بحقائق الاسرار قوله وحروف الصلة اعني الحروف الزائدة — كما يقال وعد بعيد عدة
وقد جرت عادة القوم في انهم يعبرون عنها بحروف الصلة تنبيها على انها لصلة
الافعال الى معمولها لانها في اللغة مصدر يقال وصلت الشيء وصلا وصلة
كذا في الصحاح فهذا في التحقيق من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة قوله تقوية
اي الحكم فسره به لئلا يتوهم رجوعه الى المتكلم بطريق اضافة المصدر الى الفاعل
والتحقيق ههنا ان التركيب يحتمل وجوها ثلثة الاول ان يرجع الضمير الى الكلام
اضافة للمصدر الى المفعول الثاني ان يرجع الى المتكلم اضافة للمصدر الى الفاعل الثالث
ان يرجع الى الحكم والكل ههنا صحيح الا ان الارجح هو الثالث اما رجحانه على الاول
فلان فيه قطعا لكلفة واما على الثاني فلان فيه تصريحا بالمقصود وهذا هو النكتة في

التخصيص في النفس فافهم

التخصيص في النفس فافهم قوله بحكم الاستواء قيد للنسبة ومتعلق بها كما يصحح القيد في
المحكوم به اي اكثر مواقع ان هو الجواب المقيد بان يكون للسائل ظن يخالف الجواب
بحكم الجواب الاستواء والغرض ان تسويته بالاستواء قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب
اصلا فيها حاصله انك لو جعلت مجرد الجواب اصلا في ان لزم ان لا يستقيم الجواب
بدون ان واللازم باطل فالملزوم مثله وفيه نظر للقطع بان يكون مطلق الجواب
اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الجواب بدون ان بل الامر بالعكس الا ترى
ان قولهم الاصل في المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يتصور بدون التعريف
لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتدا وكذا قولهم الاصل في المبتدا التقديم
الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى قوله حتى تقول انه صالح منشؤه تجويز وقوع انه صالح
في جواب كيف زيد وانه في الدار في جواب اين زيد غاية الامر انهما ليتعينا
للجوابية فيرد عليه انه قد تقرر ان كيف واين وامثالها انما هو لطلب التصور فقط
والتاكيد بان لا يتصور الا في التصديقات فالتوجيه ان التصديق بكون زيد
في مكان يغاير التصديق بكونه في الدار لان الثاني اخص من الاول فاذا قلت
اين زيد فانت مصدق بالاول وطالب للثاني فصح التاكيد بان الا ان التصديق
الثاني لما كان اصلا وعمدة ولم يتميز عنه الثاني الا بزيادة اعتبار قالوا المطلوب
هنا التصور دون التصديق قوله وكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد لا يخفى
ان الفعل معدى بنفسه فينبغي ان يجعل التركيب من قبيل قولهم يجرح في عراقيبها نصلي
والمعنى كلما اوقع المخاطب الزيادة في الانكار اوقع الزيادة في التاكيد وتمام
هذه المباحث مع ما يتعلق بها من النكتة في العدول عليك في ما قد حققناه في شرح
لباب الاعراب فقد ذكرنا هناك ان قوله تع واصلح لي في ذريتي معناه اجعل
في ذريتي معدنا للصلاح ومكانا استقر فيه الصلاح قوله اذ كذبوا قد اعتنى
الناظرون بهذا المقام واستصعبوه من جهة ان هذا الظرف بم يتعلق وما العامل
في ذلك والوجه عندي انه معمول لمقدر هو في موقع المفعول لحكاية اي حكاية
من رسل عيسى عليه السلام قولهم اذ كذبوا وجعله معمولا لقال او للحكاية باعتبار
امتداد الزمان بعيد لا يتبادر اليه الذهن وكذا جعله بدلا من المجرور في قوله
من رسل عيسى عليه السلام اي حكاية من وقت تكذيبهم وكذا جعله صفة للحكاية بجعلها
بمعنى المحكي وكذا جعله متعلقا بمحذوف ورسل عيسى بدل منه وبيان له اي عن غضب
العاملين قوله مؤكدا بان واسمية الجملة فيه اشكال اذ قد سبق ان قدر التاكيد
يكون بقدر الانكار والكافرون قد انكروا في اول الوهلة انكارا واحدا

حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا فلا حاجة للتاكيد بين اذن بل احدهما كاف والجواب
انهم وان انكروا انكارا واصرا الا انهم عدلوا في نفي الرسالة عن الصريح الى الكناية
وهي ابلغ واقوى فناسب ان يوكد بتاكيدين على ما لا يخفى قوله مؤكدا بالقسم
لان قوله ربنا جار مجرى القسم كشهد الله صرح به في الكشاف فان قيل فيجب عدها
اى عد الازى او عد الغيب حين تعداد المؤكدات ولا اثر لها قلنا لعلهم
قصدوا بذلك تعديد المؤكدات التي هي من اجزاء الكلام الملقى ولا شيء من هذين
بهذه المثابة صورة قوله فكان الرسل اه مبنى على رجوع عدم القطع الى
الغيرا عنى نبا فلا يتوجه عليه ما ذكره في الكشاف من انه لما سال اهل انطاكية من
ارسلكما فقالا الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك في الملك وفي الكلام
تنبيه على ان الاسلام لا يختص بملة نبينا صلوات الله وسلامه عليه بل هو عبارة
عن كل ملة حقة قوله بناء في جميع المفعول له لدعوهم على حفظ فيتوده اودى موقع
الحال او مصدر المقدر هو اشناف حال هذا او القول بانهم دعوا على هذا الوجه
لما ذكر بعيد للقطع بانهم انما ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعوهم الى عيسى عليه السلام
ليصدقوا بنبوته ويتقادوا الدينه ويذعنوا لملته فاما لم ذلك وايراد انفسهم
بصورة كونهم انبياء ورسلا وصواحب وحي من الله وعدم الالتفات الى عيسى عليه
بعيد كل البعد خارج عن القانون هذا ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي ههنا من
ذهب الى ان اسناد الارسال الى الله تعالى في قوله اذا ارسلنا اليهم اثنين مبنى
على ان ارسال عيسى عليه السلام كان بامر الله وان قولهم انا اليكم مرسلون معناه
مرسلون من رسول الله بامره وان يكذبهم للرسول انما هو في كون مرسلهم
رسولا من الله لا في كونهم مرسلين من ذلك المرسل وان الخطاب في قوله ان
انتم يتناول الرسل والمرسل معا بطريق التغليب فنفي الرسالة عنهم تغليب له
عليهم كانهم اخبروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنفي الرسالة مبالغة في
انكارها ونظير ذلك ان يبلغ جماعة من خدم سلطان حكمه الى اهل بلد فيقولون
في ردهم ان حكمكم لا يجرى علينا لان مشايخ هوا على يد احكم هذا والذى
يقتضيه النظر الثاقب عندى ان ابرازهم انفسهم في هذه الصورة وتصويرهم
بصورة كونهم رسلا وانبياء مبنى على التاويل المقدر في قلوبهم والنكتة في
هذه التقدير ارادة الشفقة والرحمة باصحاب القرية وتنقيصا ساحة عزة عيسى عليه
السلام عما لا يليق بحضرته لانهم قدروا في انفسهم انهم لو اظهروا حقيقة الحال
ابتداء فلعلهم يكذبونه فيكفرون بلا ريبة فاما تكذيب هؤلاء فليس بكفر ونظر

ذلك ان سليمان صلوات الله

ذلك ان سليمان صلوات الله عليه لما ارسل كتابه الى بلقيس يدعوها ويرشدها الى ديانته
قدم اسمه في صدر المكتوب على اسم الله بقوله انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم
والنكتة في ذلك على ما ذكره المفسرون انه خاف ان تخرق وتستخف فاراد بذلك
انه ان وقع ذلك وقع على اسمه دون اسم الله تعالى فلم ح في ذلك نظر صحيح
وتاويل صحيح ولا بد في ذلك من هذين الامرين اما التاويل الصحيح فلانه لو لم يكن
لزم الافتراء على الله تعالى بدعوى الوحي والرسالة منه ولا يخفى ان هذا لا يليق بحضرة
هؤلاء عن ذلك اذ لو كانت هذه المقدمة اعنى ان الرسالة من رسول الله رسالة الله
كما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله وان ارسال عيسى عليه السلام اياهم كان
كما ذهب المحقق الاخر كافيه في صحة الدعوى صح دعوى الوحي والرسالة من الاحاد
الذين ارسلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاطراف بل صح هذه الدعوى
من علماء امته ايضا لانهم مامورون بامر الله بواسطة امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بتبليغ الاحكام الى الانام ولا يخفى ان الافتراء على الله تعالى بمثل هذه الدعوى
امر لا يختلف باختلاف الملك والامم بل هو كفر في جميع الملك بلا شبهة كما
شهدت الادلة الشرعية فاما اذا كان هناك تاويل صحيح مقدر في خاطرهم وكان
كلامهم مبنيا عليه اندفع المحذور واما النكتة والفائدة في ذلك فلو لم يكن لكان
هذا عدولا عن الظاهر بلا فائدة وهو عبث لا يليق بهؤلاء فاذا تم الامران
حصل الخلاص عن مضيق التكلفات المذكورة كحمل قولهم انا اليكم مرسلون
على انهم مرسلون من رسول الله وكالتجوز والتغليب وكيف وقد صح في الرواية
انهم قالوا ارسلنا الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك في الملك ولم يذكروا
عيسى عليه السلام على ما صرح به في الكشاف وغيره من التفاسير فكيف صح ان تحمل
مرسلون على هذا المعنى وكيف صح التغليب ولا شعور لاصحاب القرية بذلك
ويكفي في اسناد الارسال الى الله كونهم مامورين ومرسلين بامر رسوله والله
فليتامل اى الرسل الثلثة فافهم قوله هو يونس في تفسير الثالث اقوال يونس
ويونس ويونس وحبيب النجار نص عليه الشارح العلامة رحمه الله في شرح
المفتاح واما قوله فعززنا ففيه قراتان بتخفيف الراء ومعناه غلبنا اهل
انطاكية من غيره بمعنى غلبه فالمفعول محذوف وبتشديدها والمفعول اذن
ايضا محذوف من غير بمعنى قوى وفي الصحاح وقوله تعالى فعززنا بثالث يخفف
ويشدد اى قوينا وشددنا قوله والا فالبشرية ما اعتقدوهم انه منافي الم
الا انه يجوز ان يكون نفيهم مبنيا على نفي كون مرسلهم رسولا فالمنافي باقية

على حالها وقد عرف ما فيه **قوله** ويسمى الضرب الاول اي هذا الكلام لا الحكم على ما توهم اما
تسمية الاول بالابتدائي فلانه غير مسبوق بطلب من جانب المخاطب ولا بانكار
من قبل بل حاله مبنية على ابتداء من غير واما تسمية الثاني بالطلبي فلانه مسبوق بطلب
المخاطب واما تسمية الثالث بالانكاري فلانه مسبوق بانكار المخاطب وقد
يطلق الانكاري على ما لا مبالغة في انكاره والذي في انكاره مبالغة يسمى الاضرابي
لاصرار المخاطب على انكاره فالانكاري بهذا المعنى اخص من الاول وبالجملة فالملحوظ
في هذه الاسامي انما هو جانب المخاطب واما الكلام الطلبي فيطلق على آخر اعني ما يكون
انشاء كما يقال هذا الكلام خبري وهذا الكلام طلبي فالطلب على هذا يقابل الخبر وعلى
الاول يقابل الابتداء والانكار وتعيين المرام عند استعماله في الكلام مفوض
الى قرينة المقام **قوله** واخراج الكلام عليها القوم عبروا في هذا المقام
بالاخراج وارادوا به الايجاد والتكلم به ولعلهم انما فعلوا ذلك لينبهوا على وجوب
القصد اذ لو لم يوجد القصد لم يكن الكلام ولا صاحبه بليغا فهذا تنبيه كما ينبغي
من القانون المعتمد في البلاغة اعني وجوب القصد وتكرير الاشارة اليه ووجه التنبيه
ان المراد الاخراج عن النفس واخراج الكلام عن النفس يقتضي ثبوته في النفس اولا
وهذا يقتضي القصد والظرف اعني عليها حال عن المفعول اي حال كون الكلام
كائنا على الوجوه المذكورة او متعلق بالاخراج بتضمين معنى البناء والله
اعلم بحقائق الاشياء **قوله** كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر تقديره
كما في صور الاخراج على شيء لا يجري على مقتضى الظاهر فكلمة لا هذه يحتمل
العاطفة بان يكون معطوفها مقدرا ويحتمل ان يكون من قبيل قولهم زيد لا في
الدار ولا في السوق اي شيء غير كائن على مقتضى الظاهر فالمراد بالشيء على
الاول خلاف مقتضى الظاهر اعني ما يقابل مقتضى الظاهر وعلى الثاني الوصف
المجامع لها **قوله** ولا آيات لنا كثير وعدة اي بمعونة القرينة بعد العلم بالانكار
فاندفع ما يتوهم من ان الكثير ليس علما للانكار لجواز ان يكون لعجزه من الفعل
كالتردد ونحوه فلا يكون دليلا على اعتبار الانكار لان العام لا دلالة له على
الخاص بشيء من الدلالات والله اعلم بحقائق الحالات **قوله** كثير في نفسه مرتدانه
الاخراج على خلافه فيرد عليه ان الامر بالعكس وههنا وجه آخر لطيف وهو
ان يجعل الكثرة كناية عن علو الرتبة وشرف الدرجة يشهد بذلك هذا الكلام
قول ابي تمام ان الكرام كثير في البلاد وان قلوا كما غيرهم قل وان كثروا
وبهذا الاعتبار شاع قولهم رب واحد يعدل الالف **قوله** فيستنكر فانه لا معنى

لتقوية الاستغراق

لتقوية الاستغراق باللام لانه متعدي الى مفعول بنفسه في الصحاح استشرفت الشيء اذا رفعت
بصرك تنظر اليه وتبسط كفك فوق حاجبك كالذي يستظل من الشمس ومنه قول ابن مقبل
فيا عجبا للناس يستشرفونني كأن لم يروا بعدي محبا ولا قبلي وفي قوله استشرف الشيء
ان تراه ولا تجوز ان تجعل اللام للتعدية اذ هي في الصفات مطلق وفي الافعال
عند التقديم كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون والجواب ان مبنى الكلام على تضمين الاستشراف
معنى التطلع او التركيب من قبيل ردف لكم او اللام لام الاجل والغرض للملوح لا التعدية **قوله**
فصار المقام مقام ان يتردد مبني على اضافة المقام الى المقتضي بالكسر اعني التردد
اذ التردد مقتضي لا غير وقد صرح بخلافه في مباحث بلاغة الكلام في تحرير وجه
الفرق بين الحال والمقام وجوابه ان الاضافة ههنا مبنية على ان المضاف
اليه مقتضي بالفتح وفيه دقة تدبر وقد فصلنا ذلك فيما سبق فلا نستبق **قوله**
يكاد يتردد اشارة الى ان التردد ههنا سائغا والمحقق كما نبه عليه بقوله فصار
لا انه متردد بالفعل وحاصل معنى الكلام انه انما نزل نوح عليه السلام منزل الطالب
والمتردد حتى التي اليه انهم مغرقون اذ المقام ان يصير مترددا وان لم يحصل
التردد بالفعل فليفهم **قوله** ومثله تنبه بذلك على ان الغالب وروده بعد الامر
والنهي وفي الكلام اشارة الى ذلك وتغيير الاسلوب بعد الاضمار من لطف
اليه ويحتمل ان يجعل المثلية تنبيها على ان سوق هذه الآية وسوق ما نحن فيه فرق ما لا
مقتضي ما نحن فيه ان يكون هناك تأكيد واحد والآية مشتملة على تأكيدين بل اذا
تدبرت ففي الآية ثلث تأكيدات ان واللام واسمية الجملة لان مقتضى الظاهر
ان يقول وما ابرئ نفسي بل قد تهما فالطريق ان يقال احد هذه التأكيدات مبني
مبني على تقدم الملوح والباقي تنبيه على صعوبة قبول هذا الحكم وكيف لا يصعب
قبوله وفي التنزيل ما هو بخلافه جزما فان الظاهر ان اللام للاستغراق بشهادة
الاستثناء والقول بالعهد بعيد جدا اذ لا يساعده الاستثناء فليتأمل **قوله** ويغني
غناء الفاء تصريح بان الفاء اصل في هذا المعنى اعني تصحيح الكلام السابق وكون
اللاحق بمنزلة التنبيه والبرهان على السابق وكون اللاحق بمنزلة الثمرة والنتيجة
للسابق وتعيين البعض مستفاد من المقام لان الكل مراد معا فانه فاسد قطعا
اذ لا يخفى ان المدلول فائدة الدليل دون العكس فقوله يغني غناء كما
تفيد فائدتها ومنفعتها من قولهم ما يغني عنك هذا اي ما يجدي عنك وينفعك
والغناء بالمد والفتح النفع وبالقصر والكسر اليسار كذا في الصحاح
فغناء الفاء ههنا مصدر او مفعول به **قوله** عارفا رفيع سمعت استادي قطب المحققين

مد الله ظله الى يوم الدين

ان المراد بعرض الرمح هو ادارته على رؤوس الابالي كما هو عادة الشجعان في الميدان
وقت اظهار جلادتهم وابراز شجاعتهم لا وضع الرمح على العرض كما ذهب اليه الشارح
المحقق رحمه الله تعالى تاسيا في ذلك بصاحب المفتاح وهو اقتدى فيه بشيخ الكل في الكل
عبد القاهر الجرجاني رحمه الله فان هولاء قد سهوا في حمله على هذا المعنى واما وجه
النكير حيث بان في المصراع الثاني فهو انه وان عرض الرمح متهيئا للحرب الان معه
رمحا واحدا فكانه اعتقد ان مع هولاء ايضا رماحا وانكر ان فيهم رماحا
حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصفة فكانه قيل معك رمح واحد ومع هولاء رماح
كثيرة فكيف يتيسر الامر على هذا النمط وزيف بان ما ذهب اليه هولاء المحققون
قوي يساعده الوضع واللغة فان كتب اللغة مشحونة بذلك في الديوان عرضه
على الاناء وضعه عرضا وفي الغريبين يوضعه اي يضعه عرضا وفي بعض الكتب
العرض وضع الخشبة على العرض والسيف على الفخذ وبالجملة فارباب اللغة مصرحون
بان ما ذهبوا اليه معنى العرفي قوله امارة انه يعتقده يريد ان مجيئه على هذه
الصفة والهيئة علامة انكاره الرمح فيما بينهم وفيه بحث لان دلالته على الانكار
غير مانعة لجواز ان يكون امارة خلو ذهنه بل هو انسب لفراغ باله واوفق
بظاهر حاله قوله عزل العزل جمع اعزل كما يجمع احمر على حمر في الصحاح الاعزل
الذي لا سلاح معه وقوم عزل وعزلان وعزل قوله ان بني عمك فيه التفات
واحد عند الجمهور من الغيبة الى الخطاب والتفاتان عند السكاكي اولهما الالتفات
من الخطاب الى الغيبة لان الخطاب له والكلام معه وثانيهما عكسه كما في مذهب
الجمهور واعلم ان التقدير فعلت له ذلك والا فلا خفاء في عدم ترتب هذا
على ما قبله بدون هذا التقدير والمعنى جئت يا شقيق مظهرا على الناظرين
رمحك وشجاعتك او واضعا اياه على العرض فاقول لك ان بني عمك فيهم
رماح قوله اي شيء من الدلايل يريد ان الموصول عبارة عن الدليل والضمير
المنصوب في تامله راجع اليه والمستتر راجع الى المنكر وان هذا هو الوجه
الظاهر الذي لا يشوبه شيء من التعسف والباقي تعسف كما سيرد عليك في
وجوه الحل قوله معقولا او محسوسا فسر المعقولية بالمعلومية والمحسوسية وفسر الموصول
بالدليل فيتوجه الاشكال في توقف الارتداع على التامل فوجه دفعه انه
يريد بالدليل ههنا ما اصطلح عليه ارباب الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر
فيه الى مطلوب خبري لا ما هو المشهور من انه ما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فلا
لا في المعلومية ولا في المحسوسية تدبر قوله وجوه متعسفة الاول ان ما عبارة

عن العقل ومعنى

عن العقل ومعنى تامله تامل به الخ ان ضمير معه للخبر المنكر اي مع الجزئي من الدلايل لو تامله
المنكر لارتدع الثالث ان ما عبارة عن العقل وضمير الفاعل في تامله للمنكر عايدا اليه
والمنصوب للخبر الرابع انهم فسروا المعية بكونه موجودا في نفس الامر والتعسف في
الكل سوى الاخير يتبين عن البيان وفي الاخير ان وجوده وحده لا يكفي في الارتداع
ما لم يكن حاصلا عنده صرح به في المختصر وفيه نظر لان المعتبر في الارتداع ليس وجودا
بهذا المعنى بل المعتبر فيه ذلك بشرط التامل فيه والاطلاع عليه ولا يخفى على
ذي فطنة ان هذا كاف في الارتداع واما الرد الاول وان صح باعتبار
الحذف والايصال الا انه لا يخرج بذلك عن التعسف وهو ظاهر من الحذف والايصال
وان كان مشتركا بينه وبين ما اختاره الان فذاك مما يتبادر الى الفهم بخلاف الثاني
فانه لا يتبادر اليه الذهن الا بكلفة فكان هذا تعسفا دون ذاك لانه مشهور
والتعسف والتعسف الاخذ على غير الطريق وكذا الاعتساف فقوله متعسف
على لفظ المبني للمفعول على الحذف والايصال كقولهم الحال مشترك قوله ظاهر
في التمثيل لما نحن بصدده يريد ان الظاهر المتبادر الى الفهم ان لا ريب فيه
من قبيل امثلة تنزيل المنكر لمضمون لا ريب فيه منزلة غير المنكر واما كونه نظيرا
اي شبيها لما نحن بصدده تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كجعل التريب كلا ريب
على نمط قوله وما رميت اذ رميت فهو وان صح الا انه امر فيه لا يتبادر
الفهم ولا ينساق اليه الذهن قوله فيكون لكن التنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه كالتريب والترجي مثلا فان قلت فاذا جعل الاية من قبيل تنزيل وجود
الشيء منزلة عدمه كان نظيرا لما نحن فيه ومثالا لتنزيل الموجود منزلة
المعدوم قلت اراد به يكون نظيرا لما نحن فيه لاجل التنزيل فقوله التنزيل ليس
معمولا للنظير بل اللام لام الاجل واما القول بانه اراد بالنظير ههنا المثال
فليس بشيء لانه يا باه المقام ولا يساعده المقصود والمرام ثم لا يخفى ان جعله
نظيرا وان كان مما لا يتبادر اليه الفهم الا انه فوق من جهة المعنى وفوته مستفاد
من قوله وهكذا اعتبارات النفي فانه مشعر بان ما قبله من قبيل الاثبات لا محالة
قوله ومن لا يكون مثالا لما نحن فيه يريد انه لو بني الامر في الاية على لا ريب فيه
على تنزيل الريب المحقق منزلة المعدوم لوجود المزيل لا يكون مثالا لما نحن فيه بهذا
الاعتبار يعني ان في الاية لا اعتبار الا اعتبارات ما غايرهما متفاوت
حكم الاية تحتمل بعض هذه الحيثيات هي مثال لما نحن فيه ومن بعضها نظير ولو نظر
الى هذا الاعتبار اعتبار اخر مثل ان يعتبر انكار هولاء لكون ريبهم الموجود

منزلة المعدوم لانكارهم وجود الرسل فلزم انكارهم الحكم فى لا ريب فيه لكن ترك التاكيد
لتنزيل انكارهم هذا منزلة المعدوم فبهذا الاعتبار يجوز ان يكون مثالا وقد حقق
هذا التحقيق بعض اولى الترجيح ما ورد شبهة على قوله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه
ثم ذكر عن هذه الشبهة جوابا اما الشبهة فهى ان قوله هذا ليس بجيد لانه اذا جعل
وجود الريب منزلة عدمه لوجود المزيل فنقيل لا ريب فيه فهذا الحكم اعنى السر بل سكره
هولاء لانكارهم تحقق المزيل فلزم انكارهم بهذا الحكم الموجود فى لا ريب فيه واما جوابه
عن الشبهة فهو ان المخاطب بهذا الكلام هو النبى والصحابة عليه وعليهم السلام ولا ريب فى
انهم لا ينكرون وجود المزيل اصلا ولا ينكرون الحكم ايضا بهذا الكلام هذا النقل
ترتيبا وتحقيقا ونحن نقول لا الشبهة بشئ ولا الجواب والله اعلم بالصواب اما بطلان
الشبهة فلانه مبنى على زعم الاختلاف الاعتبارات باختلاف الحيثيات كما فصلناه
واما بطلان حله فلانه ان وجب كون المنكر هو المخاطب لم يستقم الوجه المنقول حينئذ الكشاف
اذ المنكرون هم الاشقياء وان جعل المخاطب الكل اعنى النبى والصحابة صلى الله عليه
وعليهم والمنكرين لم يستقم الحل ولا يهم الامر وبالجملة فالحل ما هو توجيه الكشاف
فهو توجيهنا هنا قوله ما ذكره صاحب الكشاف عبارة الكشاف فى تقرير هذا
المعنى هكذا ما نفى ان احد الارتياب فيه وظاهر هذه العبارة ان قوله ان
احد فاعل نفى فيكون النفى واردا على عدم الارتياب والمقصود وروده على
على وجوده وح ههنا ذهب هنا وجوه الى ان لا زائدة لكن عبارة الكشاف
هذه مشتملة على ضرب غموض ونوع خفاء غير ان الشارح المحقق رحمه الله عبارته الى
ما نرى واشار فى اثناء التقرير الى حل العبارة على قانون العربية ووجه
الحل ان فاعل نفى ضمير عايد الى الريب والتاء محذوف حرف ان والتقدير ما نفى
الريب بان احد الارتياب فيه يعنى ما نفى الريب بهذا المعنى قوله ليس محلا
لوقوع الارتياب وهذا كما يقال بعد تقرير المسئلة وتحقيقها هذا مما لا شك
فيه ولا خفاء يريدون ان هذه المسئلة يقينية فى نفسها وليست محلا للشك
والخفاء فافهم قوله وعن الثانى انه يرد عليه ان هذا الجواب لا يدفع اصل
السوال اذ التاكيد المعنوى كاللفظى فى الدرية فالاشكال باق بحاله اللهم
الا ان يقال سماه جوابا تجوزا باعتبار ايراد فائدة على بعض مقدماته وان كان
اصل الاشكال غير منقلع بذلك قوله دفعا لتوهم السهو اه ذهب بعض اولى التحقيق
الى ان هذا السهو لان التاكيد المعنوى لا يدفع السهو كما نص عليه الشارح
المحقق رحمه الله فى مباحث التاكيد فلا يدفعه ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك واقول

[illegible]

القول بان هذا

القول بان هذا السهو منه سهو منه وتقريره ان المانع من دفع السهو فى التاكيد المعنوى هو
الاجمال الذى يحتوى عليه ضمير نفسه مثلا حتى لو صرح به وعدل عن الضمير الى الظاهر فلا اجمال
وصح القول بكونه دافعا وهذا الاجمال الموجود فى التاكيد المعنوى غير متحقق فى لا ريب فيه
لان مناط التاكيد فى لا ريب فيه انما هو التنزيه عن العيب الذى هو الريب ولا
اجمال ولا ابهام فى هذا المعنى اصلا بل لا يخفى ان الثانى احرى من الاول فى هذا المعنى
فظهر ان الساهى هو المشتهى فان قيل مقتضى العبارة الاشتراك فى هذا المعنى وكونه
مذكورا فى مباحث الفصل والوصل بهذا الطريق والاول غلط والثانى كذب
فكيف وجهه قلنا كلاهما ممنوع بل المراد انه بمنزلته فى تاكيد المطلوب وتثبيته بل اقوى
منه الاول هو المذكور فى الفصل والوصل والثانى هو البرهانى الذى لا شك فيه فقوله
دفعا حال عن معنى الكلام اى فهم مقامه حال كونه دافعا هكذا يجب ان يتصور هذا
المقام قوله ان ايراد الكلام اه ذهب صاحب المفتاح الى ان الكناية هى ان يذكر اللازم
ويراد به الملزوم وفسرها بعضهم بانها لفظ اريد به لازم معناه وفسرها الآخر بانها
هى ان يستعمل اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم فمقتضى التعريف الاول ان
الكناية عبارة عن نفس الذكر ومقتضى الثانى انها نفس اللفظ ومقتضى الثالث انها نفس
الاستعمال فكلام الشارح المحقق رحمه الله ان كان مبنيا على الاول وهو اوجه لكونه
اوفق بكلام صاحب المفتاح كان قوله ايراد الكلام على ظاهره اذ الايراد بمعنى الذكر
وكذا قوله فقولك لمنكر الاسلام وان كان مبنيا على الثانى فمعنى ايراد الكلام الكلام المورد
على انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وقوله فقولك بمعنى المقول وبالجملة
فوجه الكناية ان الكلام المجرد عن التاكيد فى مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فى معناه
واريد به الملزوم لان معنى هذا الكلام فى عرف البلغاء خلو ذهن المخاطب فاذا استعمل
فى مقام الانكار فقصد به ان انكاره منزل منزلة الخلو فيكون كناية اذ التنزيل
المذكور ملزوم للايراد المذكور وهذا المعنى لا تخ من كلام بل خفاء فى القول بان لا تخ اى خالى من كلام مسر
هذه ليست كناية مصطلحا عليها بين القوم اذ هى ان يذكر اللفظ الدال على اللازم
ويراد به الملزوم ولا يخفى ان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال
المتكلم والاول ملزوم للثانى فيكون انتقالا من نفس احد فعليه الى الآخر فلا يكون
كناية مصطلحا عليها اذ ليس هناك استعمال لفظ كما فى قولك طويل النجاد قول يلوح عليه
اثر الاهمال والله اعلم بحقيقة الحال قوله هذا الحكم والحال المحقق لحكم الانكار
فى قولى الاسلام حق اذا كان المخاطب منكرا او تخلية الذهن فى ان زيدا قائم اذا كان
المخاطب خالى الذهن قوله ونظير ذلك فى الظاهر تجمل وفى التحقيق استشهاد بكلام صاحب الكتاب.

اى نظرا ما ذهب اليه من تنزيل المحقق منزلة المقدر وضمير قوله للشارع عليما هو المتعارف من
الاضمار اعتمادا على القرينة المشتوق بالمرام لانه راجع الى صاحب اللباب وان كان
يتوهم من ظاهر الكلام قوله عن سعادة جده اى بخته النجب للانوائب وهو الى
من يتصف بالسعادة وقد يتصف بالشقاوة فاحتاج الى اضافة السعادة اليه
قوله جملة مستانفة لعل مراده بهذا الاستيناف السؤال عن السبب المطلق اى عالد
والسبب على هذا النطق فاجاب انه سطوع البرهان على غيط قوله سهر دايم وحزن
طويل فلذلك ترك التاكيد تدبر قوله فينبغى الكلام معه اى مع هذا الحاكم البغير
الى بل قوله المترتب مجرور صفة بعد صفة من ابتراب للشيء متر عقبه لينظر
اليه كذا ذكره الجوهرى قوله دفعا لتوهم التخصيص غير سديد لانه صرح بان لا ريب فيه
من قبيل الاشتغال دون النظاير وكذلك صح اشتاوه وهو من قبيل النفي فقد
دفع التوهم جزما بل شبهه الكلام الا ان يراد الكرفع القوى الكامل وفى الايضاح
وهذا الكل اعتبارات الاثبات وقس عليه ثبات النفى ولا يخفى ان هذه العبا
صريح فى انه لا منفى فيما سبق من منع الاحتياج اذ ان الى نوع تحمل تصحيح لهذا الكلام
فظاهر كلام الشارح المحقق رحمه الله ههنا يشعر بان الآية من قبيل المستغنى فان
التاكيد بلفظ الكل لا لمنع الاستثناء على غلط قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
لا الا ابليس وقد تقرر فى الاصول وكلامه سابقا يشعر بان الآية تنظر وبالجملة
فكلامه سابقا ولاحقا اشارة الى توجيهين فليفهم قوله وهكذا اعتبارات
النفى معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل هذا الذى ذكر اعتبارات
الاثبات وهكذا اعتبارات النفى قوله لا ينحصر فايدة ان فى تاكيد الحكم اى التاكيد
الذى ينفى الشك او رد الانكار على ان النفى راجع الى القيد فان قوله نفيا وردا
للتاكيد او النفى راجع الى المجموع وهذا اظهر وبه يشعر بان فوائدها اى قوله
وكذا التجرد عن التاكيد اى لا يجب ان يكون مع خالى الذهن قوله كان من المتكلم
اى جعل كان ناقصة مجرا انه لا يكون وان جعل تامة وهو الاظهر فقوله انه لا
مفعول الظن من باب ضعيف انكاره اعداء وجعل كان زائدة على غلط قوله
من كان فى المهد صبيا تعسف من جهة المعنى والمعنى انه قد يستعمل ان تنبيها على انه
ما وقع خلاف ما مرقبه المتكلم وانه كان ظانا ان هذا الذى وقع هو الذى
كان لا يخطر بالبال وقوعه والامثلة ظاهرة فقوله كان من المتكلم اى حصل
وثبت منه وقوله فى الذى كان اى وقع وقوله انه لا يكون اى لا يقع و
وقوعه قوله وهو عن اى من المخاطب ومسمع اى بحيث يراه المخاطب ويعده

ويعد كلامه مشافهة وحقيقة التركيب عن اى متصل بالمخاطب تدبر قوله بل لا يصح
معطوف على ما قبله من حيث المعنى اى من خصايصها انه لا تخص ضمير ان بل بمر ما يصح
بل لا يصح او ومن خصايصها ان تعزالت ن مصاحبا بل بعدم جواز مع غيرها وعدم
صلاحيته الا معها بالتاويل اما فى جانب المعطوف او المعطوف عليه قوله ان نشوة
الى البيت من ابيات لمسلم ابن ربيعة من قصيدة مطلعها ان نشوة ونشوة
وخبت النازل الامون بحثها المرء فى الهوى مسافة الغائط البطين
والبيض يرفلن كالدمى فى الريط والمذهب المصون والكثر والخفض آمنا
وشرع الزاهر الحنون من لذة العيش والغنى للدهر والدهر ذو فنون
واليسر كالعسر والغنى كالعدم والحى للمنون النشوة اسم من شوت اللحية
والاسم النشوا والنشوة السكر والخبر والخبب ضرب من السير والبازل
التى استكملت تسع سنين فتناهت قوتها فى الصحاح بزل البعير يبزل بزولا
فطر نابه اى انشق فهو بازل ذكرا كان او انثى وذلك فى السنة التاسعة
وربما بزل فى السنة الثامنة والجمع بزل وبزل وبوازل والامون الموثقة
الخلق وحران قوله من لذة العيش وقوله يحثها المرء من صفة البازل كمثل
الحار يحمل اسفارا وقوله فى الهوى اى فيما يهواه ويحبه والمعنى تكلفها صاحبها
قطع المسافة البعيدة فيما يهواه والمسافة ماخوذة من السوف وهو الشم
وكان الدليل يفعل ذلك اذا اشتبه عليه الطريق والغايط المطمئن من الارض
والبطين الواسع الغامض قوله والبيض منصوب معطوف على المنصوبات الواقعة
اسم ان واراد بالبيض النساء والبيض بكسر الباء جمع ابيض فى الصحاح واصله
بيض بضم الباء وانما ابدل من الضمة كسرة لتصح الياء ويرفلن يتبخترن والريط
الملاءة الواسعة فى الصحاح الريطة الملاءة اذا كانت قطعة واحدة والجمع
ريط ورياط والمذهب المصون يراد به الثياب الفاخرة المطرزة بالذهب
وفسره الخيرتى اعنى المذهب المصون بالثياب التى فيها قصاوير كانه اراد تصاوير
الذهب والمصون المحفوظ اى الذى يجب حفظه عادة لنفاسته وكثرة قيمته
وغلائه والظرف اعنى فى الريط متعلق بيرفلن وكالدمى فى موضع الحال والدمى
جمع دمية وفى الصحاح الدمية الصنم والجمع الدمى وهى الصورة من العاج ونحوه
ثم اورد هذا البيت اى قوله والبيض البيت والمعنى والنساء البيض يتبخترن
فى المصونات من الثياب الجميلة والكثر منصوب والمراد به كثرة المال وساعده
الى ال وضده القل ومنه قولهم الحمد لله على الكثر والقل وقال الاصمعى كثر الشيء

الكره وقلة اقل واراد بالطعن حيفي العيش واما نصب حال والشرع جمع شرعه وهي الاوتار
في الصحاح الشرعه الوتر والجمع شرع وشرع وشراع جمع الجمع والمزمر العود وفي الصحاح
المزهر العود الذي يضرب به والازدهار بالشيء الاحتفاظ به وفي الحديث ازدهر
بهذا فان له شانا اي احتفظ به ولا تضيعه والحمول يريد به الصمت من الحنين وحاصل
المعنى ان لذات الدنيا ماكول ومشروب وملبوس ومركوب قد استعمل صاحبه فيما
يهواه وكلفه قطع المسافات فيما يدعوه اليه نفسه والنساء البيض بالصفة التي ذكرها والعيش
والراحة في الاخر وجميع ذلك من لذة العيش ثم قال والعيش للدهر والدهر ذو فنون اي
ذو ضروب يريد ان لكل ذلك مما يلتذ به العايش لكن العيش مستهدف للدهر والدهر
ذو نايرات كما تجني يرجع وكما يسلم يعتل وكما تصفو يكدر وقوله والدهر كالعسر اه
يريد ان خلته من هذه الاحوال لا تدوم الا ريث ما تسلط عليه العوارض والمغيرات ان شيئا نعم صح
فالمسار اذا حصل كالعارض في سرعة الانقضاء وعدم البقاء وعلى النفس كغوتها في الاستيفاء
والية الاشارة بقوله والغني كالعدم اي الغنى كالفقر والعدم بضم العين وسكون الدال
الفقر والعدم مصدر عدمته في الصحاح عدمت الشيء بالكسر اعدمه عدما بالتحريك على غير
قياس اي فقدته والعدم ايضا الفقر وكذلك العدم اذا ضممت اوله خففت وان فتحت
ثقلت وكذلك الجحد والجحد والصقب والصقب والرشد والرشد والحزن والحزن
ثم انتهاء كل ذلك للحي الى المنون اعني الموت الذي لا غاية وراءه ولا يمكن التخلص
منه بحيلة تنفذ ورقية تقبل اينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة
وفي الكلام تنبيه على ان مآل امر الانسان لما كان الى الموت كان كانه خلق لاجله على نمط
قوله مصراع لدوا للموت وابنوا للخراب ه شبه المرتب على الشيء بعلته الغائية
فاستعمل في الاول اللام الموضوعة للثاني على ما هو الغالب نوع من الاستعارة التبعية
قوله تلف شملي اه اللف الجمع والشمل جاء بمعنى التفرق وجاء بمعنى الاجتماع في
الصحاح وجمع الله شملهم اي ما تشتت من امرهم وفرق الله شمله اي ما اجتمع من
امره والباء في بسعدى متعلق بقوله يلف وسعدى اسم موضع واسم محبوبة
فان كان اسم موضع وكان متعلقا بقوله تلف فالباء بمعنى في اي يجمع التفرقة
جمل في هذا الموضع او متعلق بشملي اي يرفع التفرقة الكائنة بهذا الموضع وان
سعدى اسم محبوبة فالباء للسببية فلو تعلقت بالتف كان المعنى بسبب وصالها
وان تعلقت بالشمل كان المعنى بتعلق القلب بها والتفات الخاطر اليها وتبعها اي
يتفرق وحاصل معنى البيت ان الزمان الذي يتبدل تفرقي بسعدى بالجمعية زمان
قاصر اي الاحسان دافع على نوائب الحدثان قوله اولم يجز يعني بل لم يجز وعلى

البهود فعالي عليه

البهود فعالي للمنافسة عليه قوله جديرا باقوى الكلامين اه هذه عبارة الكشاف وعليها
مناقشة ظاهرة وهي انه لا قوة لها ولا اشتراك في اصل القوة ونفس التاكيد فضلا عن ان يكون
احدهما اقوى واوكد واجيب بجوابين احدهما ان افعل التفضيل قد جرد عن معنى
التفضيل على نمط قوله تعالى وهو اهون عليه اي ليس جديرا بقوي الكلامين ومؤكدهما
وفيه نظر اذ قد تقرر ان افعل التفضيل انما يجوز تجريده اذا لم يكن معه شيء من التفضيل
كالاية المذكورة وما نحن فيه ليس بهذه المثابة وثانيهما ان ليس المعنى الاعلى الاقوى
والمعنى ليس جديرا بقوي الكلامين فضلا عن الاوكد والاقوى وسلك هذه الوتيرة
يونه ذهابا الى نفي الشيء بنفي لازمه لانه اوكد في المقصود وابلغ في المرام قوله احد
جمع اوحدي بالحاق ياء النسبة للتاكيد والمبالغة كما جرى قوله ومئنة للتوكيد
في الموضع المئنة مفعلة من ان التوكيدية وحقيقتها انه يستحق ان يقال فيه انه عالم
وانه فقيه وفي الحديث ان طول الصلوة وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل
اي مخلقة ومجدرة وعن ابي عبيدة معناه ان هذا مما يعرف به فقه الرجل
قوله ليطابق ما ادعاه الضمير عائد الى المتكلم الاول او الثاني وعلى الاول معنى
المطابقة هو الاشتمال على التاكيد وعلى الثاني كونها التاكيد بناء على ان الظاهر
عند انتفاء المانع صدق المتكلم الاول فليتامل قوله ثم الاسناد اشارة بلفظ
ثم الى ما بين هذه المباحث مع ما قبلها من التفاوت فان الاول مطمح انظار
البلغاء وان كان هذه الاوصاف للاسناد متقدمة بالذات بل في تعدادها
تنبيه على تقدم القصر اذ الحقيقة والمجاز يتغيران بتغير القصر فافهم قوله ولذا ذكره
بالاسم الظاهر دون الضمير اه فيه بحث من وجهين الاول ان الاصل في التعريف
هو العهد الى الحقيقة ومن قواعدهم ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول
فكان الاسناد اشارة الى المذكور الذي قبله فذكره بالاسم الظاهر صريح بلفظ
المعرفة دلالة على ان المراد بالاسناد هنا هو الاول فكيف صح القول بانه
عدل عن الضمير الى الظاهر اشعارا بالمغايرة الثاني ان الضمير والظاهر مشتركان
في ان الظاهر الغالب والاصل الراجح ان المراد بهما عين السابق وكما ان
الظاهر يحتمل ان لا يراد به عين ما سبق على مرجوحية كذلك الضمير فما ذكر من
حديث العدول وترجيح الظاهر على الضمير ليس له وجه ظاهر فمعناه الثاني
جواب الثاني ان كلام المصنف رحمه الله فيما يجيء وهو غير مختص بالخبر يدل دلالة ظاهرة على
مورد القسمة هنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد اذ لولا الامر كذلك لا دفع
وجه الاحتياج اليه والجواب عن الثاني ان الضمير وان جاز عوده الى ما في ضمن المذكور

الا انه اقل قليل بخلاف النظائر الموفية المعادة فان القصد الى النعام ههنا اكثر وان كان كلي
منها حاضرا في الظاهر وغرض الشارح ان ما سيجيء بيان لعدم اختصاص المجاز بالجزء والكلام في
مطلق الاسناد المتناول للحقيقة والمجاز وزيف بان عدم اختصاص المجاز يستلزم عدم
اختصاص الحقيقة ايضا فذكره ذكره اذ قد تقرر ان محل مجاز حقيقة عند المصنف و
مورد والسكاكي تدبر بل الجواب ان قوله وهو غير مختص بالجزء في موقع القرينة المشعرة بان
القسمة هو مطلق الاسناد قوله لم يقل اما حقيقة او مجاز اه يريد ان ظاهر هذه
العبارة مشعرة بالحصر وهو خلاف مذهبه وتحقيق ذلك ان الظاهر المتبادر الى الفهم من
مثل هذه العبارة في مثل هذا المقام هي المنفصلة الحقيقية او منع الخلو لا منع الجمع
اذ بذلك يحصل الحصر وينضبط الاقسام وهي عبارة مشهورة والمصنف عدل عنها
فلا بد له من نكتة وما ذكر يصلح نكتة قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اه
اشارة الى ان قوله منه مبتدأ وما بعده خبره دون العكس وهذا اعني جعل المقدم
مبتدأ والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام هو الذي اختاره الشارح المحقق رحمه الله
واصر عليه وهذا ادخل في القبول على ما صرح به الفحول وتحقيق ذلك على
ه قانون العربية ذكرناه في حواشي شرح الكشاف فليطلب هناك قوله وانما اخترنا
اه حاصل ما ذهب اليه ان الحقيقة منسوبة الى العقل كالمجاز اتفاقا لانهم يقولون
حقيقة عقلية ومجاز عقلي قولا لا يتصور فيه نزاع وعلى ما ذهب اليه الشيخ
والسكاكي مشتمل على الواسطة والاول اولى واعلم ان القول بان الشيخ
جعل الحقيقة والمجاز صفة للكلام مبني على ما يشعر به ظاهر كلامه في دلائل الاعجاز
والا فالمذكور في اصول ابن الحاجب رحمه الله بدا انه جعل ذلك صفة للاسناد قوله
يحصل لقصد المتكلم اي يعقله اذ المجنون لا قصد له اذ لا عقل له كما سبق يريد الاسناد الا
ان تعلق بالقصد والقصد مبني على العقل قوله فقد زعم انه دخل اه مبني اعتراضه
على المصنف رحمه الله على تعرضه للتعليل والا فلا وجه ظاهر بان يقال ذكره
مبني على الاستطراد كبحث الدلالات بل الالفاظ في المنطق وكبحث المبنيات في علم
الاعراب وامثال ذلك غير عزيز فيما بينهم والحاصل ان هذا الاعتراض مندفع
عن المصنف رحمه الله لانه لم يتوجه لزوم الايراد ههنا وكان الشارح المحقق رحمه الله
استدل عليه بظاهر ذكره والا فالمصنف بريء من ذلك قوله وهي اسناد
الفعل او معناه فسر معنى الفعل بالصفات المشتقة من الفعل والمصادر وافعل التفضيل
التمني والظروف والمذكور في كتب القوم ان هذا من قبيل شبه الفعل سوى الظروف
وان معنى الفعل حروف التنبيه واسماء الاشارة والظروف والجار والمجرور

والتمني والتنبيه

منه الفعل بصيغته كالمشتقات والمصادر وبغيرها وهي الظروف بعض منه هـ

والترجي والتشبيه ونحو ذلك وتحقيق الفرق الذي عليه مبني كلام القوم ان شبه الفعل
ما يفهم منه لا بصيغته كالمستقر من الظروف واسماء الاشارة وحروف التنبيه ونحو ما
هو نحو هيهات ولكن وليت ولعل وكان والشارح المحقق رحمه الله جعل الظرف الذي
هو من قبيل شبه الفعل من قبيل معنى الفعل وما ذهب اليه ضروري يجب حمل كلام
المصنف عليه اللهم الا ان يجعل ذلك مبنيا على ان معنى الفعل ما يفهم منه معنى
الفعل ويدل عليه سواء كان بالصيغة او بغيرها فيفهم فيعم الامرين جميعا
كما انهم يطلقون شبه الفعل تارة على ما يفهم منه معنى الفعل مطلقا سواء كان
بالصيغة او بغيرها فيندرج فيه معنى الفعل ايضا حيث قالوا في تعريف
الفاعل هو ما اسند اليه الفعل او شبهه فارادوا بشبه الفعل المصادر واسم التفضيل
واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور والمشتقات سوى اسم المفعول وحاصل
ذلك ان كلا من شبه الفعل ومعنى الفعل موضوع لمعنى خاص احدهما يغاير الاخر باعتبار
ثم يطلق كل منهما بالمعنى الاعم بحيث يندرج فيه الاخر اما باعتبار ان الفرق
المذكور اكثري لا كلي واما باعتبار الاشتراك واما باعتبار التجوز ونحو ذلك
من الاعتبارات الصحيحة للاطلاقات والله اعلم بحقيقة الحال كما قال قوله متعلق
بالظرف تعلقه به يحتمل الوجهين احدهما ان يتعلق بعامله وثانيهما ان يتعلق
على طريق النيابة عنه والقوم يعتبرون كلا منهما والحاصل واحد والتمايز باعتبار
اختلاف الجهة قوله وهذا ليدخل اه يريد انه انما زيد قوله عند المتكلم في التعريف
ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع فانه قد كان خارجا عنه
قوله وهي اسناد الفعل ومعناه الى ما هو له وذلك لان مضمون هو له
ثبوت الفعل او معناه لذلك الشيء والمتبادر منه الى الفهم ما هو له بحسب الواقع
والاعتقاد معا وما هو له بحسب الواقع فقط والحاصل ان الاقسام اربعة
المطابق للواقع والاعتقاد معا وغير المطابق لهما معا والمطابق للواقع
دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد دون الواقع فالاقسام باسرها اربعة
وما هو له يتناول القسمين من هذه الاقسام الاول والثالث ولا يتناول الباقي
اعني الثاني والرابع فبالتقييد الاول اعني قوله عند المتكلم دخل فيه الرابع و
ما وبالتقييد الثاني اعني قوله في الظاهر دخل فيه الثاني والى الثاني اشار بقوله كي يبقى خارجا
ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع او لا فادرجه بقوله في الظاهر
لا يطابق الاعتقاد الا ان نسبة بقاء الخروج الى القسمين اعني ما لا يطابق الاعتقاد والواقع وما

ويطابق الواقع جميعا تغليبا فقد تبين ان الشارح لم يكن خارجا عن قوله ما هو له فان قيل
القول بان زيادة التقييد لزيادة التعميم والاحاطة وادخال ما ليس منه اخل فيما سبق
ليس بسديد لان مبنى التعريف على تخيير الاخفى فالاخفى على ما عرف من القانون
في تقديم الجنس وتأخير الفصل قلنا التقييد في التحقيق تحقيق المرام وتعبير عن المعنى المراد
بما هو له وتنبيه على ان المراد غير مقتصر على ما هو المتبادر منه الى الفهم بل المراد هو
معنى آخر اعم منه والكيفية مفوضة الى الفهم بعد التأمل والتدبر قوله سواء كان مخلوقا
او لغيره غير منطبق على قانون اهل السنة والجماعة اذ الكل مخلوقة له عندنا والله خلقكم
وما تعملون اللهم الا ان يحمل جنسيا على قانون الاعتزال والله اعلم بحقيقة الحال
قوله وهذا المثال غير مذكور في المتن رد لما وقع في بعض الشروح من ان هذا المثال
مذكور في المتن لكن بلفظ اسم الفاعل اي خالق الافعال كلها هو الله تعالى فاعترض
بان الصواب ان يقول خلق الافعال بلفظ الفعل اذ المسند ليس بفعل ولا في معناه
فلا يكون حقيقة ولا مجازا فان قيل هذا الاعتراض وان كان مندفعا لكن
اذ لا يتوجه على هذا المثال اصلا الا انه بعينه مذكور في الايضاح فما تفعل
قلنا مبناه عدم التنبه لان المسند الفعلي ضمنا اي خلق الافعال فغير شائع اذ الملحوظ
انما هو المسند الفعلي الصريح لا غير قوله بتقديم المسند اليه يريد ان تقديم المسند اليه جعل لا فائدة
الحصر كقولهم انا سعيت في حاجتك قوله بل ينتقل الى قسمين اي بهذا الطريق الذي
ذكره واعتبره لولا ذلك لانتقل الى ثلاثة اقسام لا الى قسمين اذ علم المخاطب اما مقرون
بعلمه وهو القسم الاول او لا علم للمخاطب بعلمه وهو القسم الثاني او المخاطب عالم بانه لم يعلم
وهو القسم الثالث الا انه لم يلتفت اليه وذهب القول بالانقسام الى قسمين لا الى ثلاثة
احدهما ان الكلام فيما اذا كان علم المتكلم بعدم المجيء ثابتا كما اشار اليه بقوله احتراز
عما اذا كان المخاطب ايضا عالما وثانيهما انه لو سلم ذلك فالقسمان يجب خروجهما من الحكم
نتيجة الانحصار قوله عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجيء تعبير بعلمه بعلمه حال التكلم وهذا
هو المقصود بالاثبات هنا وبالنفي فيما يقابله اعني القسم الثاني تدبر قوله سهوا يعني سهوا
او نسيانا المذكور في كتب الكلام من الفرق بينهما ان السهو هو زوال الصورة
عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عن المدركة والحافظة جميعا
فيقع الاحتياج ح في حصولها الى سبب جديد وبعبارة اخرى السهو هو ذهول الصورة
عن خزانة الخيال بعد العلم بها بحيث لو حصل التوجه اليها يحصل اما بسهولة او بتعسر والنسيان
هو سقوط الشيء عن خزانة الخيال بعد العلم بحيث لو حصل التوجه لم يحصل وذهب الآمدي
الى ان السهو والنسيان مترادفان كالغفلة والذهول فان قيل حمل الحال اعني [illegible] جنبيا

على السهو والنسيان

على السهو والنسيان من غير سهو او اما اولا فلان كلا منهما في المشهور انما يكون بعد العلم
فاذا كان المخاطب عالما بان المتكلم سها او نسي فقد علم ان المتكلم عالم بانه لم يجيء
وهو القسم الاول والكلام في القسم الثاني واما ثانيا فلان تجويز كونه اسنادا الى ما
هو له عنده لاجل السهو والنسيان جار في القسم الاول فعدم تجويز الاول بطريق الحقيقة
دون الثاني تحكم قلنا اما الاول فقد نبهناك على ان المراد بالعلم في صورة النفي
والاثبات هو العلم بحال التكلم فقط وكذا الثاني فليفهم قوله والمضاف للاسناد
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين ولا تقدم للمجرور كقولهم في الدار زيد والحجرة
عمرو والا ان يجعل من قبيل الحذف قوله على ان الحكم المفاد بها اي بتلك الجملة وجزءان
واقع موقعه والظرف اعني على ما هو عليه صفة لمصدر مقدر اي واقع موقعه وقوعا
كائنا على الوجه المذكور او خبر وقوله واقع خبر بعد خبر ومعنى قوله على ما هو عليه
على الوجه الذي هو اي ذلك الحكم كائن على ذلك الوجه فضمير هو راجع الى الحكم
وضمير عليه الى ما قوله على نحو قولها اي قول الخنساء والبيت من ابيات الخنساء
في قصيدة مطلعها شعر وما عجول على بو تطيف به لها حنينان اصغار واكبار
ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار يوما باجزع مني حين فارقني
صخر وللدهر احلاء وامرار البو ولد الناقة يحشى من التبن لئلا ينقطع
لبنها والعجول من الابل الوالهة التي فقدت ولدها والمراد ههنا الناقة الوالهة الفاقدة ولدها
وقوله تطيف صفة بعد صفة لبو وضميره لها اي تطيف حياله فقوله تطيف من قولهم طاف
الخيال يطيف طيفا ومطافا وطيف الخيال مجيئه في النوم وعليه قوله شعر
اني الم بك الخيال يطيف ومطافه لك ذكرة وشغوف لا من قولهم طاف
حول الشيء لان مضارعه يطوف ولم يرد فيه يطيف وهو مجاز عقلي لانه اسند الطيف
اليه وهو لخياله وهو غير ملتبس لان السياق الذهني اليه او المضاف محذوف وضمير به للعجول
والتذكير باعتبار اللفظ وقوله لها حنينان هذه الجملة صفة اخرى للعجول وتأنيث
الضمير هنا باعتبار المعنى والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا واصغرت
القربة خرزتها صغيرة كذا في الصحاح وهذا مبني للتجنيس على تجويز [illegible] متعلق
بما ان فيه لا [illegible] معنى النفي والظرف اعني قوله باجزع خبرها وصخر اسم رجل هو اخو
الخنساء وهو صخر بن عمرو بن الشريد والقتيل بجانب الغمام ابيا ولي الجمع الفخور
والاحلاء مصدر احليته اي جعلته حلوا ويقال احليته اذا وجدته حلوا
والامرار مصدر امر الشيء امرارا اي جعله مرا وامر الشيء صار مرا لازم وكذلك
مر الشيء ما يبتغي مرارة فهو مر والامرار النفق والذم كذا في الصحاح وقوله ما رتعت اي مادام

رتعت

قوله شيء مغسول اي عار خال عن المزايا والخصوصيات التي بها التفاضل والنكت والاغراض
التي بها يقع التفاضل كانه شيء غسل عنها وفي دلائل الاعجاز مخسول بالخاء المعجمة وفي الصحاح
بالخاء والحاء جميعا المرذول وجمل مخسّل بالتشديد اي مرذول والنسخة الموقوفة
على الشارح رحمه الله بالغين المعجمة وهو اوفق بالرواية قوله نسابة التاء فيها
كان في علامة وفي الصحاح ورجل نسابة اي عالم بالانساب والهاء للمبالغة
في المدح كانهم يريدون انه داهية او غاية ونهاية وفي بعض النسخ عند قوله صحيح
الذوق وكلٌ بها واحد معنى قوله وجوابه ان لفظ ما في التعريف اه حاصل الجواب
عن الاشكال الوارد على التعريف بقولها فانما هي اقبال وادبار ان ما في قوله الى
ما هو له كناية عن الملابس المخصوص الذي هو الفاعل او المفعول به يعني انه تخصيص على
تخصيص والاسناد في المثال المذكور الى المبتدا لا غير وهو على منهج وسط ليس بحقيقة
ولا مجاز وفيه نظر لان ما ذهب اليه من ارتكاب الخصوص فوق الخصوص غير نافع
ولا دافع الاشكال عن اصله للقطع بان مرادهم بالفاعل والمفعول فيما نحن بصدده
ليس ما يكون لفظيا والذي يدل على ذلك امران احدهما ما ذكره الشارح
المحقق رحمه الله من عدم اشترا[illegible]طهم صحة الحمل والآخر ما يكون المسند فيه
مصدرا فان هذا ايدل قطعا على ان المسند اذا كان مصدرا والمسند اليه
فاعلا او مفعولا كان الفاعل والمفعول غير لفظي وثانيهما ما ذكره القوم في عيشة
راضية من ان هذا من قبيل اسناد ما بني للفاعل الى الملابس الذي هو المفعول ولا يخفى
على ذي حنكة ان العيشة انما هو مفعول حقيقي لانها مرضية لا لفظي لانه فاعل لفظي
وكذا قولهم الاسناد في جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة الى الملابس
الذي هو المكان والزمان والسبب للقطع بان المكانية والزمانية والسببية
في هذه الامور انما هي بحسب الحقيقة دون اللفظ واذا كان مرادهم بالفاعلية
او المفعولية المعنوية الحقيقية فنقول انما هي اقبال وادبار مندرج في
تعريف الحقيقة العقلية لان فيه اسناد معنى الفعل وهو المصدر الى الملابس الذي
هو الفاعل الحقيقي اذ الاقبال والادبار قائمان بالناقة فكل منهما وصف لها
وبهذا يظهر ان تخصيص ما بالملابس ثم تخصيص الملابس بالفاعل والمفعول امر غير نافع
واجيب بان مرادهم بما هو له الثبوت له على وجه الاسناد في اللفظ وهذا
ليس كذلك اذ الاسناد فيه على وجه الحمل بالمواطأة والثبوت على وجه الاشتقاق
فقد اختلفت الجهتان جهة الاسناد وجهة الثبوت وهذا جيد لولا تصريحه
بعدم اشتراط صحة الحمل وقد مر على تصريحه به بقوله ولا يشترط صحة حمله مع التعرض

لفساد الاشتراط

لفساد الاشتراط فان قيل قول الشيخ ان كان بجعله ومشيئة وتريد الكلام المقتضي
تجدد فيه لغته له قلنا لا يستقيم ما ذهب اليه المصنف من ان الاسناد الى المبتدا وسط
لان الشيخ قد نص على مجازيته والا فما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله من
ان تعريف المصنف غير منعكس لانه يخرج ما لا يكون المسند فيه
فعلا او معناه غير مستقيم لان كونه حقيقة انما هو على راي الشيخ والمصنف يمنعه ولا غير
مطرد لانه يصدق على قولها فانما هي اقبال وادبار لان مجازيته على مذهب الشيخ و
والمصنف مخالفه قلنا نختار الاول وحديث عدم استقامة الوسط مدفوع
بان هذا بعينه ما ذكره الشارح المحقق رحمه الله سابقا بقوله فتعريف المصنف غير منعكس
لخروجه عنه ونختار الثاني وحديث عدم الانعكاس والاطراد مدفوع بان قول
الشيخ في معرض التاييد فليتدبر قوله على ما صرح به فيما يجيء حيث يقول واسناده
الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة والى غيره مجاز فان كلامه كما ترى
ينادي على ان مدار الحقيقة على تحقق الملابس المخصوص الذي هو الفاعل او المفعول به
وعلى انه اذا انتفى هذا الملابس بخصوصه انتفت الحقيقة فانطبق على ما ادعاه من
التوزيع الموعود وقد يقال مبناه على انه سيذكر بعد التوزيع ان للفعل ملابسات
شتى ويفهم منه ان الحقيقة هي الاسناد الى ملابس هو فاعل او مفعول ثم زيف هذا
القائل وجهه بان المفهوم منه ان الاسناد الى الملابس المذكور حقيقة وهذا لا يقتضي
ان يكون كل حقيقة اسنادا الى الملابس كذلك غاية الامر ان يكون هذا الكلام
في ايجاب الكلي لا ينعكس كليا ولو سلم فالمذكور هناك الفعل دون معناه
ولا استقامة له فلا يصلح للاستشهاد ثم اجاب عن شبهته هذه بان الظاهر
ان قصد المصنف بقوله وللفعل ملابسات شتى التوزيع بهذا الكلام ومنها ذكر
غنيته عن امثال هذه الكلمات قوله فتمناه اوكد لعد تمسي يا ام غيلان في الزره
السرى السير بالليل مرّة عند الصباح يحمد القوم السرى وفي الصحاح سريت سرى
ومسرى واسريت بمعنى اذا سرت ليلا وذكر الليل في قوله تع سبحان
الذي اسرى بعبده ليلا وان كان السرى لا يكون الا بالليل للتأكيد
كقولهم سرت امس نهارا والبارحة ليلا ويقال اسراه واسرى به مثل
اخذت بالخطام واخذت الخطام والمذكور في بعض التفاسير هنا ان سرى و
واسرى لازم الا انه عدّاه بالباء في قوله بعبده قوله وجوابه اه حاصل هذا
الجواب مكشوف لا سترة به الا انه يشكل بنحو ما صام النهار بل الانسان
فيه وما جرى النهر بل الماء فيه وما ربحت التجارة بل التاجر فان مقتضى هذا الجواب

الخطام بكسر الخاء المعجمة الزمام وفي الصحاح الخطام الذي يخطم به البعير وهو ان يؤخذ حبل من ليف او شعر او كتان فيجعل في احد طرفيه حلقة ثم يشد فيه الطرف الآخر حتى يصير كالحلقة ثم يقاد البعير ثم يثنى على مخطمه ناه

الا يكون الاسانيد كلها مجازات مع انها حقايق والدليل على انها حقيقة ان ذكر الفاعل
الحقيقي يدل على ان المراد سلب الصوم عن النهار والجري عن الانهار والربح عن تجارة
التجار فمجازات هذه الاسانيد حقايق لان هذه الامور مسلوبة عن هذه الاشياء
في الواقع واما وجه اللزوم فظاهر اذ لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي واورد بصورة
الاثبات لم يكن الاسناد اسنادا الى ما هو له ولما كان في هذا الجواب نوع ضعف
وخفاء ذهب الشارح المحقق رحمه الله الى ان هذا جواب ظاهري والتحقيق انه ان اريد
بما صام نهاري افطر وما نام ليلي سهر وما ربحت التجارة خسرت فالاسناد مجاز وان
اريد نفي الصوم حقيقة عن النهار فالاسناد حقيقة وكذا البواقي وحاصل التحقيق
ان ما صام نهاري بالمعنى الاول مجاز داخل في تعريفه وبالمعنى الثاني حقيقة فيختار
الشيخ الثاني ودخول ما صام نهاري في تعريف الحقيقة ممنوع لان الصوم المنفي بمعنى
الافطار غير ثابت للنهار والحاصل ان نحو ما صام نهاري باعتبار الاول مجاز
داخل في تعريف المجاز وباعتبار الثاني حقيقة داخل في تعريف الحقيقة فلا اشكال
قوله وكذا الكلام في ساير الاثباتات نحو نهارك صائم اه التحقيق الذي
ذكرناه انما يمكن اعتباره ههنا بانه ان اريد بالصوم عدم الافطار فالاسناد
ينبغي ان يكون حقيقة او عدم الافطار فالحقيقة لمشابهته الثبوت بالنهار
وان اريد به الامساك عن المفطرات فالاسناد يشبه ان يكون مجازا والحق ان
هذا المقام مشكل بعد ولكونه محلا للاشكال امر بالتامل بقوله فليتامل قوله
ويسمى مجازا حكميا اما باعتبار ان كل مجاز عقلي متضمن للحكم والاسناد اما تحقيقا
او تقديرا واما باعتبار ان المجاز العقلي وان كان جاريا في الاضافة والايقاع
ايضا الا ان الحكم اشرف منهما فاعتبر التسمية بالاشرف واما باعتبار ان ينحصر
القسم الاكثر فاعتبر التسمية بالاعم الاغلب واما وجه التسمية بالمجاز في الاثبات
فبملاحظة الاصالة اذ النفي فرع الاثبات كما سبق او باعتبار الاعم الاغلب
او باعتبار ان النفي دائما يجعل بمعنى الاثبات لا يتحقق مجازيته كما عرفته في الجواب
التحقيقي واما وجه التسمية بالاسناد المجازي فاما باعتبار التضمن تحقيقا او تقديرا
واما بملاحظة الشرف كما مر قوله اي اسناد الفعل او معناه يريد ان الضمير راجع الى
كل منهما على طريق البدلية وهذا هو الوجه في افراده قوله الى ملابس اه يريد الملابسة
بالفعل او بمعناه كما صرح به بقوله اي الى ملابس للفعل او معناه اذ لولا الملابسة
لما صح اعتبار المجازية فيه فما يتحقق فذكر الملابسة في التعريف امر ضروري لا يستحسن
وبهذا يظهر فساد ما ذكره بعض اصحاب الحواشي ههنا من انه لا يظهر للتقييد بالملابسة

قوله فبملاحظة الاصالة يعني ان التسمية مبنية على ان [illegible] اصل الاثبات مخصوص والا فقد يكون في النفي [illegible] مجازات [illegible]

فائدة او يكفي

فائدة او يكفي في تعريف المجاز ان يقول اسناد الفعل الى غير ما هو له وكذا اما يقال من انه يكفي
ان يقول اسناد الفعل الى ملابس لا يكون له ثم لا يخفى ان المعتبر عند المصنف رحمه الله
شهادة السوق والسياق فتلبس هذا المسند اليه المجازي بذلك المسند الى المسند اليه
الحقيقي للقطع بان ضميره راجع الى ما يرجع اليه ضمير اسناده وسيجيء لهذا الكلام تتمة
يكثر نفعها ان شاء الله تعالى قوله متعلق باسناده اه يريد انه متعلق به تعلق الحال
اي مفارقا بتاول عند من جوز الحال عن خبر المبتدأ فالاوجه ان يجعل صفة لمقدر
اي اسنادا ملابسا بتاول قوله ما يؤول اليه من الحقيقة اه من هذه بيانية اي
تطلب الحقيقة ومن الثانية في قوله او الموضع الذي يؤول اليه من العقل ابتدائية
حال من الموضع اي تطلب الموضع كاينا من العقل ومتعلق بقوله يؤول اليه
وحاصل هذا الكلام ان مراد الشيخ ان التاويل طلب المآل وهذا اعني المآل
الواقع في تفسير التاويل يحتمل ان يكون مصدرا بمعنى المفعول اي ما يرجع اليه
الشيء وينتهي اعني نفس الحقيقة واليه الاشارة بقوله انك تطلب ما يؤول
اليه من الحقيقة حيث بين ما يؤول اليه بنفس الحقيقة ويحتمل ان يكون اسم مكان
اعني موضعه من العقل واليه الاشارة بقوله او الموضع الذي يؤول اليه من العقل
يريد ان موضعه من العقل ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه
من العقل فان قيل لم لا يجوز ان يكون التفسير الاول اعني قوله تطلب ما يؤول
اليه من الحقيقة مبنيا على كون المآل اسم مكان والتفسير الثاني اعني قوله
الموضع الذي يؤول اليه من العقل مبنيا على كونه مصدرا بمعنى المفعول
قلنا ينفي التخصيص على تقدير المناسبة للقطع بان ذكر الموضع انسب بكونه
اسم مكان وذكر الحقيقة اليق بكونه مصدرا بمعنى المفعول كما لا يخفى على
العارف بجهات المناسبة فان قيل هذا حسن الآن لو اقتصر الشيخ على
الاول اعني قوله ما يؤول اليه من الحقيقة لكان شاملا للوجهين فما باعثه
على ذكر الموضع الذي يؤول اليه من العقل وما فائدة ذكره قلنا فائدته
الاشارة الى انه لا يلزم ان يكون لكل مجاز حقيقة على ما هو راي الشيخ كما سيجيء
شرحه ووجه الاشارة ان تطلب الموضع الذي يحكم به العقل معناه كون
العقل متفحصا للموضع الاصلي الذي ينبغي ان يقوم الاسناد به حقيقة وكون
العقل متفحصا له لا يقتضي الا ان يعرف العقل ان هذا الاسناد الظاهري ليس
اسنادا الى ما هو له فمعنى الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت
موجودة او الموضع العقلي ان لم يكن موجودة فان قيل هذه الفائدة حاصلة

على تقدير اقتصاره على النوع الاول لان تطلب الحقيقة لا يقتضي وجودها لجواز ان تطلب الحقيقة
ولا تظفر بها قلت لا كلام في الصحة بل الكلام في التنبيه والتوضيح انه لو اقتصر على النوع الاول
لكان هناك مظنة للغفلة فذكر النوع الثاني والتصريح بجعل الموضع عقليا تنبيه للسامع
على انه صرف وازالة للغفلة وتخصيص له على نحو تحقق الحال والسقط للنكتة في هذا المقال
هكذا الجواب بقيم هذا المقام قوله فعلت وتفعلت يحتمل ان يكون خبران والظرف
اعني قوله من الامر تعقيبا للخبر ويحتمل ان يكون صفة لاسم ان والظرف خبر وعلى الوجهين
قوله لان تعليل لاعتبار معنى الاول والرجوع في الاول لا لاعتبار معنى التطلب
قوله وحاصل ان نصب اه جعل الحاصل مجموع الكلام نصب القرينة الصارفة عن كون
الاسناد الى ما هو له يريد ان القرينة مانعة عن كون هذا الاسناد الظاهري اسنادا الى ما
هو له فقوله الى ما هو له متعلق بالضمير المستتر في يكون الراجع الى الاسناد على مذهب من جوزه
اذا كان الضمير صالحا للعمل وكان تامة اي مانعة للاسناد عن ان يوجد الاسناد الى ما هو له
او كان ناقصة والظرف مفعول المقدر اي يكون الاسناد اسنادا الى ما هو له وهذا الذي
ما قررناه من حاصل كلام الشيخ منطبق على كلامه مطابق لمرامه من انه لا يلزم ان يكون
لكل مجاز حقيقة واما ما ذكره الشارح المحقق رحمه الله هنا في الحواشي من ان الحاصل
ان يعرف الاسناد عن ظاهره الى حقيقة واصل وذلك بنصب القرينة ففيه كلام
الا ان يتحمل قوله ولاي للفعل اه ترك ذكر الفعل لان الفعل اصل فذكره ذكره
او يأتي بالايضاح وفيه تعسف اما اولا فلان بعض الملابسات كالمصدر جزء معنى
الفعل فلا يصح جعله ملابسا والا لا بس نفسه واما ثانيا فلان بعض معنى الفعل كالاسم
التفضيل والظرف لا يلابس المفعول اذ ليس لا انصبابه قوله جمع شتيت اه ذهب بعض
الثقات كالامام الواحدي رحمه الله ومن تبعه الى ان شتى جمع لا واحد له كالشاذة
صرح بذلك في قوله تعالى فاخرجنا به ازواجا من نبات شتى وذهب الاخرون الى
انه جمع شتيت وهذا هو الموافق للقياس قال الامام المرزوقي رحمه الله تعالى شتت
الامر شتا وهو شتيت وشت وهم اشتات وشتى واشتات جمع شت وشتى جمع
ولما فيه من بعض الخفاء بينه الشارح المحقق رحمه الله واشتغل بالتمثيل بقوله كمرضى
وجرحى قوله والسبب اه يريد بالسبب هو اعم من المفعول له يرشدك اليه تمثيله
ومنهم من يقول بل اراد المفعول له خاصة والبه ذهب الشارحون في هذا المقام
فقد طرحوا به وهو الظاهر من عبارة المصنف رحمه الله بانه اذا اسند الفعل المبني
للمفعول الى المفعول له يكون مجازا و يتوجه عليه انه اطبق ارباب النحو على
امتناع اقامته مقام الفاعل وعلل صاحب كشف الاعراب امتناعه بان شرط نوع

في المفعول له

في المفعول له ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل واذا بني الفعل للمفعول فلا فاعل فيه فعل
فيفوت الشرط ومن النحاة من علل الامتناع بان المفعول له في المعنى علة غائية فلو اقيم
مقام الفاعل لم يفهم منه العلية ولا ينتقض بالمفعول به والظرف لانهما وان اقيما
مقام الفاعل الا انه يفهم وقوع الفعل عليه وفيه منه وايضا المفعول له قد يقع في
بعض الصور علة لافعال متعددة باعتبار المجموع اي يكون علة الاجتماع فلو اقيم مقام
واحد فان اخر في الفعل الاخر كان علة للبعض والمفروض علته للمجموع والا فلا
للبعض فاعل ولا قائم مقامه وفيه اخلال للفعل عن الفاعل وبدله واما وجه الامتناع
في المفعول معه فهو امتناع تحلل الواو بين الفعل وما عليه لكونه كالجزء منه
فالفصل بينهما كالفصل بين الفعل ولي بها واما وجه الامتناع في الحال فلانه
مشروطة بكونها بيانا لهيئة الفاعل او المفعول والاقامة تفوت لهذا الغرض هذا
كلامهم وفيه تعسف لا يخفى قوله فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان
مبنيا له حقيقة منقوض بقول الجاهل انبت الربيع البقل فانه يصدق عليه انه اسناد
الى الفاعل فيما بني للفاعل مع انه مجاز لا حقيقة والجواب ان الاسناد الى
الفاعل هنا ممنوع اذ المراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر قوله
ولا مجاز ولا استعارة اه اذ قد تقرر ان المجاز الذي سميناه استعارة اصطلاحا
هو لفظ استعمل في غير ما وضع له والاسناد ليس بلفظ فسقطت المناقشة هنا بانه
لم لا يجوز ان يكون من قبيل الاستعارة الاصطلاحية بان يعتبر استعارة
الاسناد من الفاعل الحقيقي لغيره بعلاقة المشابهة في ملابسة الفعل كما استعير
اسم الاسد للرجل الشجاع لمشابهته الاسد في الجراءة فالاسناد مستعار والفاعل
مستعار منه والمسند اليه مستعار له فان قيل هذا انما يتم اذا جعل المستعار
نفس الاسناد اما اذا جعل المستعار الفعل فلا فالفعل كذلك فانه قد يكون
حقيقة كما في انبت الربيع البقل وقد يكون مجازا مرسلا كما في ربح المقام
بمعنى حصل وقد يكون استعارة كما في احيي الارض الربيع قلنا فلا يكون التجوز
في الاسناد نفسه والكلام فيه وبهذا يظهر ان المراد به سند الفعل الى غير الفاعل
بناء على المشابهة كما هو قانون الاستعارة الاصطلاحية ومما كان هذا
المعنى واضحا من كلام الشيخ رحمه الله في دلائل الاعجاز نقل الشارح المحقق رحمه
عبارته بعينها قوله ما يتبعونه به اي يتبعون الشيء الذي يراد مبالغة بما سبق
فالضمير المنصوب في يتبعونه راجع الى الشيء الاول وضمير به راجع الى ما وهو
مفعول يتبعون لقال اتبعت زيدا عمرو ان جعلت الثاني تابعا للاول هذا هو المفهوم

ن اللفظ وهو المختار عند الشارح المحقق رحمه الله ومنهم من عكسه وسيجئ لهذا مزيد تحقيق فيه
ان شاء الله تعالى وفي الصحاح اتبعت القوم على افتعلت اذا كانوا قد سبقوك
فلحقتهم واتبعت ايضا غيري يقال اتبعته الشئ فتبعه قال الاخفش تبعته واتبعته
ايضا بمعنى كردفته واردفته ومنه قوله تعالى فاتبعه شهاب ثاقب ومنه
الاتباع في الكلام نحو حسن بسن وقبيح شقيح قوله احدهما وصف الفاعل اه الظاهر
ان ذكر هذا الامر جوابه مستدرك لان كلا منهما قد سبق فلا فائدة في هذه
الاعادة قوله وكلامه ظاهر اه وجه الظهور انه قال في تعريف المجاز هو اسناد
الفعل الى ملابس او لاسم قال وللفعل ملابسات ثم ذكر بعد تعديدها ان اسناد الفعل
الى بعض الملابسات كالفاعل والمفعول فيما بني له حقيقة والى البعض الآخر مجاز
فظهر من المجموع ان المعتبر هو ملابسة ذلك المسند بهذا المسند اليه والاظهر ان يقال
تعريفه صريح في ذلك لانه قال اسناده الى ملابس له وضميره للفعل او معناه فقد
اعتبر ملابسة الفاعل المجازي بالفعل لا بالفاعل الحقيقي وهذا اوضح وقد اوضحنا
ذلك فيما سبق قوله وكذا ما اسند الى المصدر اه يريد ان هذه الصور ايضا خارجة
عن تعريف المجازي كوصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه قوله والاليم هو المعذب
على صيغة المفعول وقد يجاب بان العذاب هو الاليم الفاجع فكانه قيل الم اليم
فيكون من قبيل جد جده ولا يخفى انه تعسف فان قيل فليجعل الاليم بمعنى المولم كما
بمعنى المسمع فيحصل الخلاص قلنا هذا ليس بثبت نص عليه صاحب الكشاف في
قوله تعالى بديع السموات الآية قوله بانه ليس عنده بمجاز تحكما انه ليس بحقيقة لان
المعتبر في كل من المجاز والحقيقة عنده هو الاسناد الى الملابس ولا ملابسة بين
المبتدا والخبر ولا بين الصفة والموصوف وقد نبهناك على ان مراده بالفاعل
هو الفاعل الحقيقي فتحقق الملابسة في كلتا الصورتين فليتدبر قوله وعن الثاني بان الكلام
اعم سواء كان بواسطة حرف الجر او بدونها وفيه اشكال لان الملابسة
لما كانت اعم اندرج في المفعول الزمان والمكان والسبب لان هذه كلها
مفاعيل بواسطة فلا حاجة الى ذكرها اللهم الا ان يقال النكتة في التصريح
ازالة الغفلة قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف اه يريد ان مذهب صاحب الكشاف
يخالف مذهب القوم فان مذهبهم ان المعتبر ملابسة الفاعل المجازي بالفعل
المذكور ومذهبه ان المعتبر ملابسة الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي يتضح ذلك
بما ذكر في تفسير قوله تعالى فما ربحت تجارتهم والمصنف رحمه الله ذهب الى مذهب
القوم كما نبهناك عليه من ان كلامه ظاهر فيه فعلى رأيه يرد النقض بالامثلة

قبيح شقيح مثل

قوله هو الاليم الفاجع اي الموجع في الصحاح
يقال الدهر الفاجع والفاجع
اذا اصيب
منه

المذكورة انتهى

المذكورة انتهى قوله الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد والعذاب
الاليم واما على راي صاحب الكشاف فالاعتراض بهذه الامثلة مندفع
لان التلبس المعتبر عنده موجود فيها اذ الكتاب متلبس بالحكيم الذي هو الرب
وكذا الاسلوب والضلال متلبس بمن هو ضال حقيقة والعذاب متلبس بالمعذب
قوله يلتبس بالذي هو في الحقيقة له دليل على مغايرة مذهبه لمذهب القوم وذهب
الشارح المحقق رحمه الله الى انه يجوز ان يراد بتلبس ما اسند اليه بما هو له تلبسه به
في انهما من ملابسات الفعل انتهى ملابسة فيكون مذهبه عين مذهب القوم
فعبارة الكشاف في بعض المواضع مايل الى ان المعتبر تلابسهما فقط مع قطع
النظر عن اعتبار تعلقهما بالفعل وفي بعض المواضع مشعرة بما هو اوفق المذهب
المشهور فالحق ان يحمل على المشهور الذي عليه الجمهور اذ هو القول المنصور فقوله
بالذي هو في الحقيقة له اي يتلبس بالفاعل الذي هذا الفعل في الحقيقة ثابت له
فضمير هو للفعل وضمير له للموصول وحاصله يلتبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي
وقوله كتلبس التجارة بالمشترين تفريع بهذا الحاصل قوله فما ربحت تجارتهم اه
يجوز ان يكون الآية من قبيل الاسناد الى المفعول بواسطة اي ربحوا في تجارتهم
كما مر في الاسلوب الحكيم قوله امثال هذه اه اشارة الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
لكونه اقرب في الاشارة اليه اولى ومنهم من يجعل اشارة الى جميع الامثلة المذكورة
وهذا بعيد لفظا ومعنى قوله يا سارق الليلة اهل الدار اه اهل الدار منصوب
مفعول اول للسارق في الاقناع سرقه مالا وفي الصحاح سرق منه مالا يسرق
سرقا بالتحريك والاسم السرق والسرقة بكسر الراء فيهما جميعا وربما قالوا
سرقه مالا قوله ان المجاز العقلي اه يريد ان المجاز سواء كان في الاسناد
او في غيره انما سمي مجازا لانه جاوز موضعه الاصلي ومكانه الاولي وهذا
المعنى جار في السبب كلها سواء كانت اسنادية او اضافية او ايقاعية
فيجي ان الاسناد الى غير ما هو له مجاز لكونه الايقاع على غير ما حقه ان يوقع عليه
وكذا الاضافة الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه يصدق على كل منها انه جاوز
موضعه الاصلي فكان مجازا قوله اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه او يكون في حق
العبارة ان يقول ويكون بالواو ودون او والجواب ان الاعمية معناها
الا تخلية وكون الاسناد يشمل في التصريح معناه ان الاسناد يتحقق في موضع لا يتحقق
فيه الصراحة بان يكون مكنيا وبالعكس فلو قال بالواو لكان المعنى انه يشمل التصريح
وغيره وهذا غير مستقيم اذ لا يتحقق بدون احدهما تدبر فان فيه دقة ما قوله فالمذكور

او نسبة الفاعل المجازي بالفاعل
الحقيقي وملابسة الفعل له

اما النقل فظاهر واما نفع فلان صح الاسناد الى النهار
لا يصح نسبته الى تجارتهم
صلوح منه فافهم

في الكتاب اه تفريع على ما سبق من حديث التعميم وتحقيق له يريد ان المجاز العقلي لما كان
جاريا في النسب كلها كان الوظيفة الان تصحيح كلام المصنف رحمه الله وان تهمام
لرفع المحذور عنه فذكر في دفع الاشكال عنه توجيهين احدهما ان تعريف المجاز
بما ذكر ليس تعريفا لمطلق المجاز العقلي بل هو تعريف لقسم واحد من اقسامه اعني المجاز
العقلي الاسنادي فلا ضير اذن في خروج المجاز الاضافي والايقاعي والى هذا اشار
بقوله اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة وثانيهما ان التعريف المذكور ليس
تعريفا لقسم خاص هو الاسنادي بل هو تعريف لمطلق المجاز اسناديا كان او اضافيا
او ايقاعيا الا ان المراد بالاسناد ح مطلق النسبة وهذا الجواب حسن دافع
للاشكال المذكور بالطريق المذكور وهذا هو الحق الظاهر واما ما ذهب اليه الشارح
المحقق رحمه الله من جعل التعريف للمطلق اولا ثم تعميم الاسناد ثانيا بحيث يعم الصريح
وغيره فلا يظهر استقامته للقطع بان المجاز في صورة الاضافة والايقاع لما كان
الاسناد الضمني المدلول عليه بالاضافة والايقاع خرج نفس الاضافة والايقاع
بحيث جعل التعريف لمطلق المجاز اخرى لا يحصل منه منفعة اصلا ما لم يعتبر العموم في
الاسناد على الوجه الذي اعتبرناه والحاصل ان بين الاطلاق بالمعنى المذكور والتعميم
بالمعنى المذكور تنافيا احدهما ينفي الآخر وغاية التوجيه ههنا ان يقال هذا
اعني قولنا باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم فح ان يدل عليه الكلام
بصريحه متعلق بالشق الاول وبيان تعلقه به ان التعريف لما كان
للقسم الحقيقي اعني الاسنادي وجب ان يجعل الاسناد اعم من الصريح ومن الضمني المتحقق
في ضمن الاضافة والايقاع فوقع المجاز خاصا بالاسناد ولا ضرورة الى وجه
الاطلاق وهو مضمون الجواب الثاني من ما ذكرنا فح ان الاسناد مطلق النسبة
على ما صرح به في مختصره وهذا الوجه متروك لظهوره بالنسبة الى وجه الجواب
الاول ولما كان الوجه الذي ذكرناه في توجيه الجواب الاول اعني ما ذكرناه
فح ان التعريف للقسم الحقيقي وهو الاسنادي ظاهرا وما ذكره الشارح المحقق رحمه الله
من تعميم الاسناد للصريح وغيره خفيا بالنسبة الى غيره فعل ما فعل جريا على قانون بيان
الخفي وترك التعرض للجلي الا ان بين الوجه الذي ذهب اليه على جريان المجاز في نفس
الاضافة والايقاع وبين الوجه الذي ذهب هو اليه على عدم جريانه فيهما فرق
كثير والتفاوت واضح هذا غاية توجيه كلامه ههنا ولا يخفى ما فيه من التعسف
ويمكن توجيه كلامه بطريق اخر وهو ان محصول الاول ان هذا التعريف لقسم
خاص هو المجاز العقلي الذي هو في الاسناد الصريح ومضمون الثاني انه تعريف لمطلق

الاسناد سواء كان

الاسناد سواء كان صريحا او ضمنيا فقوله في الاسناد اي في الاسناد الصريح خاصة والقرينة المشعرة
الخ بذلك التقابل فالمطلق ح صادق بالعموم على الاطلاق وهذا الوجه وان ساعده
ظاهر النسق والسياق ويشعر به ظاهر النظم والكلام الا انه قليل الجدوى جدا كما
لا يخفى على العارف بسنن الكلام وتشقيقه والمتدرب في مبانيه ومجاريه فان قيل
كيف يكون التعريف للمطلق والمذكور في الكتاب انما هو المجاز الاسنادي على ما صرح
به بقوله وفي الاسناد مجاز عقلي وحمل الاسناد هناك على مطلق النسبة بعيد كل البعد
وكون القسم اعم من المقسم ابعد قلنا لو سلم فمرجع الضمير في قوله وهو اسناده مطلق
المجاز الموجود في ضمن المذكور وهو الاسنادي ورجوع الضمير الى المطلق في ضمن المقيد اكثر
من ان يحصى واظهر من ان يخفى هذا تحقيق هذا المقام على وجه لا مزيد عليه فالمحققون
اذا امعنوا النظر فيما قررناه وتاملوا غاية التامل فيما حققناه لكلامهم يكتبونه
على المقل والاحداق ويستوعبون كتبه على الصحائف والاوراق قوله او يكون اسناده
فانه جعل فيها البعيد شاقا اه اشارة الى ما يذهب اليه المحققون من ان لكل نسبة تقييدية
خبرية متضمنة لنسبة اخرى خبرية صرح به الشيخ في الاشارات وغيره وبهذا الاعتبار
يجري فيها احتمال الصدق والكذب وقد مر عليك هذا الكلام ولا تنس قوله
كقولهم سل الهموم في التسلية وبهذا الحزن في الصحاح سلاني من همي تسلية
واسلاني اي كشفه عني وتسلى عنه الهم وتسلى عني اي انكشف وما حمله
فايقاع التسلية على الهموم دليل على ان الهموم محزونة اذ لا يتصور ازالة الحزن
الا عن المحزون اعني الذي اصابه الحزن وقد يقال عليه المجاز فيه صريح للايقاع
المذكور وهذا الايقاع مجاز عقلي واجيب بانه لا كلام في هذا المجاز انما الكلام
في المجاز الحكمي الذي هو هذا المجاز وهو اسناد الحزن بمعنى المحزونية الى الهموم اذ التسلية
انما توقع على من اصابه الحزن فيفيد التركيب ح مجازين احدهما صريح ايقاعي و
الاخر ضمني اسنادي ولقائل ان يقول احد المجازين يغني عن الاخر قوله حيث ظاهر
[illegible] السياق [illegible] اما الاول فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به اه فالمفهوم
الظاهر منه ان الكلام هو المصطلح دون اللغوي واما الثاني فلما سبق من انه جعل
المجاز العقلي مقسما الاسناد ثم اخذ الاسناد في تعريف المجاز ولا يخفى ان المفهوم
المتبادر منه ان الاسناد هو المصطلح بالمعنى الخاص مع ان قسم الشيء اخص منه مطلقا
قوله اي يحتاج الى بيان هذا القيد اه حاصل السؤال الاستفسار عن شيئين احدهما
الاستفسار عن تخصيص البيان والتوضيح بهذا القيد بخصوصه دون سائر القيود
وثانيهما الاستفسار عن تخصيص قول الجاهل بالاخراج مع ان الخروج مشترك بينه

في الصحاح السلوان [illegible] يسقى الحزين فيسلو [illegible] والسلوانة خرزة [illegible] العاشق [illegible]

اي يحتاج الى بيان هذا القيد شرح

وبين الاقوال الكاذبة فالاول استفسار عن تخصيص التوقف باخراج هذا المخصوص والثاني استفسار عن تخصيص التوقف بان يخرج هذا المخصوص **قوله** افادة للخلاف لا بواسطة وضع فائدة هذا القيد الاحتراز عن المجاز اللغوي فان قيل لا حاجة الى الاحتراز عنه لانه خارج عن التعريف بقوله هو الكلام المفاد به لانه ليس بكلام كما صرح به السكاكي ايضا حيث قال المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له قلنا لو سلم انه ليس بكلام مع ان المجاز اللغوي قد يكون كلاما على ما صرح به فوجه الاحتياج اليه ان حمل الكلام على المجاز العقلي لما كان بطريق التجوز باعتبار اشتماله على ما هو مجاز وهذا يعم العقلي واللغوي لان الاشتمال مشترك غاية الامر ان المشتمل عليه في احدهما هو الكلمة وفي الآخر هو الاسناد وكل منهما جزء الكلام الا ان احدهما جزء عقلي والآخر جزء لفظي حاول بذكر هذا القيد اخراجه يعني معناه يعني وهو ان المجاز اللغوي لما جاز ان يكون مركبا وكلاما فتعريفه في كتابه بالكلمة لا يخرج عن حيز تأمل ونوع خفاء **قوله** لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري اه الاطراد التلازم في الثبوت بمعنى ان كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود وهو معنى المنع والانعكاس التلازم في الانتفاء بمعنى انه كلما انتفى الحد انتفى المحدود وهو معنى الجمع فلو قال بدل قوله خلاف ما عند المتكلم خلاف ما عند العقل لدخل فيه قول الدهري مع انه حقيقة فلا يكون مانعا ولخرج عنه نحو قولنا كسا الخليفة الكعبة مع انه مجاز فلا يكون جامعا **قوله** لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه اه تعليل لقوله المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر وذلك لان معنى قولنا ما عند العقل ما يرتضيه ومعلوم ان ما لا يكون موافقا لنفس الامر لا يرضى به العقل فثبت ان بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر **قوله** فاشار ههنا الى ان التأويل لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة اه ما ذكره كان تمهيدا وتوطئة للجواب والجواب في الحقيقة انما هو هذا اي ان فائدة اشتغال المصنف ببيان فائدة هذا القيد لخصوصه اولا ثم تخصيص فائدته بالاخراج بقول الجاهل ثانيا الرد على صاحب المفتاح حيث زعم ان قيد التأويل مخصوص باخراج الاقوال الكاذبة فقط دون اخراج قول الجاهل فلما اندرج في هذا الحجر زعم زعم بطلان طرد التعريف وانه مبني على ان قيد التأويل لا يدفعه خص المصنف رحمه الله بيانه بهذا القيد بخصوصه ردا لذلك فافهم والمقصود ظهور الجواب عن الاستفسارين المذكورين في السؤال **قوله** كما تيوهم في المفتاح قد يتوهم ان منشأ التوهم ما ذكر ان قيد التأويل يخرج الكذب ولم يذكر اخراجه لقول الجاهل وهو وهم لان عدم القول بشيء ليس قولا بعدم

المراد

بل الوجه الصحيح ان يقال ان معنى قوله لئلا يمتنع طرده انه لو قال خلاف ما عند العقل امتنع طرده بنحو قول الجاهل فلو كان التأويل خارجا ايضا امتنع امتناع الطرد لان مبنى امتناعه على دخوله في التعريف فان قيل فلا يكون هذا المعنى متوهما من المفتاح قلنا تنبه بذلك على ضعف المفهوم نفسه لا على ضعف سنده واصله بدلالة السوق والسياق **قوله** ولقائل ان يقول اه حاصل قول القائل ان اعتراض المصنف رحمه الله على السكاكي في ابطال عكس التعريف مبني على ان قوله ما عند العقل معناه ما يرتضيه وهو بعينه معنى ما في نفس الامر لان العقل لا يقتضي ولا يرتضي ما هو بخلاف نفس الامر وهذا المعنى الذي بنى عليه المصنف رحمه الله اعتراضه على السكاكي في المعنى المذكور لقوله ما عند العقل خارج عن قانون اللغة لان معنى قولنا ما عند العقل على قانون اللغة ما حصل عنده وثبت لديه وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان ادراك الكواذب فيكون الكاذب ثابتا حاصلا عند العقل فما عند العقل يتناول ما في نفس الامر وما هو بخلافه فلا يجوز ان يراد في هذا التعريف ما في نفس الامر وحده اذ لا دلالة للعام على الخاص هذا تقرير كلامه ولو صح مرامه واعترض عليه بان هذا الجواب مناف لكلام السكاكي قطعا لان ما عند العقل بهذا المعنى يتناول الامور الكاذبة كما صرح به فنحو قول الدهري انبت الربيع البقل يكون مندرجا فيما عند العقل لانه يحصل عنده ويثبت لديه وان كان كاذبا فيخرج تعريف المجاز بقوله خلاف ما عند العقل فلا يبطل به طرده كما ذهب اليه ودل عليه بقوله لئلا يمتنع طرده ويمكن دفعه بوجهين احدهما ان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه انه يترتب عليه فائدتان معا عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس يعني ان وجه العدول هو حصول هذا المجموع ولا كذلك قوله خلاف ما عند العقل لانه وان حصل منه احدهما لا يحصل منه الآخر وثانيهما ان المراد تزييف ما ذهب اليه المصنف في التفسير على ان الغرض اظهار الحق لا نصرة السكاكي بحيث لا يرد عليه شيء وفيه ما فيه هذا والذي يقتضيه الرأي الصائب ان المراد بما عند العقل ما يجوزه ويتخلف ما يمنع عنده دل عليه كلام السكاكي على ما قال اولى في العقل امتناع ان يكسو الخليفة الكعبة وتعليل امتناع الطرد في كلام السكاكي ايضا قرينة مشعرة بذلك والشارح رحمه الله كأنه اراد بالحصول والثبوت لديه الجواز عنده وفي التعليل بامكان تصور الكواذب تنبيه لطيف على ذلك ولذا لم يعلل ذلك بامكان تصور الممتنعات والمستحيلات فاراد بالكواذب ما جوزه العقل بحيث لا يندرج فيه المستحيلات وعلى هذا فقد سقط ما توهمه المعترض المذكور من النقض بقول الدهري لانه لا يصدق عليه انه ما عند العقل فيصح التعليل بامتناع الطرد ويستقيم التفسير بما حصل عنده وثبت لديه اذا

بجملة تتقرر هذا المقام اذ قد زلت فيه اقدام الافهام والله اعلم بحقيقة المرام قوله
وعلى هذا كان الانسب لا يحتاج ان ذكر الانسبية وحصل هذا المناقشة في مجرد العبارة
بدلالة على صحة ووجهها ان المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد فيتوجه
ح ان هذا خلاف الظاهر فكان مناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود قوله ما
في كلام المصنف مشعر وجه الاشعار ان المفهوم من اعتراضه على السكاكي انه يجوز تعريف
المجاز بالكلام المعاد به خلاف ما عند العقل بمعنى خلاف ما في نفس الامر وهذا بناء
فقد دل على ان غير ما هو له في تعريفه في عبارته ما يكون غيرا له بالنظر الى نفس الامر
وعند العقل قوله بقرينة ما ذكره في مقابله الحقيقة يعني ان التقابل قرينة مشعرة
بان المراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر يعني ان الحقيقة لما كانت هي الاسناد
الى ما هو له بشرط التقييد بعندية عند المتكلم وفي الظاهر كان المجاز على مقتضى التقابل
الاسناد الى غير ما هو له بملاحظة تقييده ايضا بهذين القيدين فقد دل هذا
الكلام بظاهره على ان الظرف اعني عند المتكلم متعلق بالظرف الاول اعني
له على ما اعتبره في تعريف الحقيقة الا ان الشارح المحقق رحمه الله قد نص
على انه متعلق بمعنى الغير سواء كان الغير غيرا في الواقع او عند المتكلم في الظاهر
وبين هذين التعلقين فرق ظاهر والتحقيق ان جعله معمولا للغير هنا ابراز
لتعلقه بقوله في تعريف الحقيقة او النفي في حصله يرجع الى القيد البتة فالمعنى
ان الثبوت عنده منتف بمعنى العندية فقط على ما هو القانون فليفهم قوله
وصار قوله بتاول ضايعا اذ لا فايدة تحته ووجه فساد اسناد الاخراج
اليه ان الاخراج لا يتصور الا بعد الدخول وقول الجاهل قد كان خارجا فاخراجه
تحصيل للحاصل قوله مفهوم الظاهر العام قد يناقش عليه ان قولنا ما هو له اذا
اطلق يتبادر الى الفهم منه الى ما هو له في نفس الامر لا ما هو اعم منه والجواب
ان لما هو له اعتبارين احدهما ما هو له في نفس الامر وهذا هو المفهوم من ظاهره
عند الاطلاق اعني الاطلاق الاول وثانيهما وهو المفهوم منه بعد الانس
بانه كثيرا ما يعتد بالواقع وغيره ما هو له بوجه ما اي باحد الاعتبارات الثلثة
فالذي اعتبره الشارح المحقق رحمه الله هو مفهوم الظاهر بالمعنى الثاني والذي
ذهب اليه المعترض هو مفهوم الظاهر بالمعنى الاول فلا نزاع في التحقيق قوله وح يدخل
نحو قول الجاهل اراد به ان المفهوم الظاهر حين اطلاقه يعني اسناد الربيع البقل لا ما ذكر
في السؤال من اسناده البقل فلا محذور قوله اي ولان مثل قول الجاهل خارج
عن المجاز اشارة الى تغيير المشار اليه بهذا وخص الاشارة بذلك دون هذا

ذكرت

اي وتحقيقه

الاول لان

الاول لان مساق الكلام يقتضي هذا المعنى ولان هذا اقرب ولان هذا افيد كو ذلك
مفهوم قوله او لم يظن اعادة الى زم تنبيه على ان يظن مجزوم معطوف على المجزوم
الاول وان المعنى على عموم النفي وان النفي منسحب على الامرين جميعا وان التركيب
قبيل عطف المنفي على المنفي على نمط قوله تع ولا تطع منهم آثما او كفورا لا انه مرفوع
معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وان المعنى على نفي العموم يريد ان انتفاء الحكم
ممتد الى هذه الغاية اعني حين انتفاء العلم والظن جميعا حتى اذا وجد احدهما وجد
الحكم وههنا وجه آخر وهو ان يجعل او بمعنى الى ان او الا صرح به صاحب الكشاف
في قوله تع لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن الاية قال
ان الحكم منتف ما دام انتفاء العلم حاصلا الا ان يوجد الظن فانه يكفي في وجود
الحكم وان وجد انتفاء العلم قوله مثل الاستدلال تنبيه على ان قوله كما استدل منصوب
المحل على انه صفة مصدر محذوف اي استدلالا مثل الاستدلال وذكر ثم ليعلم انه
مع فعله اعني ثم استدل من حيث المعنى قوله من ان رأت متعلق بالفعل المذكور
اعني ترعى وفي تعليله على نمط قول الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته يعني
يجوز ان يكون كما رأتني شيخا عاجزا بهذه المثابة وكلمة من مرفوع مبتدأ او منصوب
تأكيد ذنبا ولا يجوز ان يكون مفعولا له لامتناع تقدم عليه ما يجيء بيانه اذا
حان باذن الله وقته واوانه قوله اي فرعا بعد فرع يريد ان عن في قوله فرعا
عن فرع بمعنى بعد على نمط قوله تع لتركبن طبقا عن طبق قال الامام المرزوقي رحمه الله
وفي جاء فيه عن بمعنى بعد قولهم كابرا عن كابر لان معناه كبيرا بعد كبير ويجوز ان
يراد فرعا مني وزاغ فرع عنه من يرى صحته بهذا المعنى قوله جذب الليالي
اراد بالليل مطلق الزمان الشامل لليوم ايضا وخص الليالي بالذكر لان العرب
يؤرخون الشهور والسنين بالليالي لان غرة الشهور يعرف به الهلال وبذلك
ثبت ابتداء الشهور والسنين وجذب الليالي عبارة عن مضيها واتصالها
على ما قال وفي التحقيق طلب النهار الليل وبالعكس قوله ابطئي او اسرعي كلمة او ههنا
للتسوية على نمط قولهم جالس الحسن او ابن سيرين واليه الاشارة في اثناء التقرير
بقوله فلا تفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي وقوله على تقدير القول يعني
مقولا في حقها ابطئي او اسرعي وفي تقدير القول تنبيه على ان الانتظام والارتباط
المطلوب في الحال بالنسبة الى صاحبها لا يحصل الا به وقوله او كونه مجرور
معطوف على تقدير يريد ان الحالية اما بتاويل القول او بتاويل كون الامر
بمعنى الخبر اي فحال كونك اتركها الليالي بطئها او مسرعات قوله اي ابا النجم يشير الى ان الفخر في انشاه

بمعنى مع

يرجع اليها ما عبر عنه بقوله علي في قوله علي ذنبا علي طريقة الالتفات من التكلم الي الغيبة وهذا
ظاهر لا خفاء فيه انما الخفاء في رجوع الضمير الي شوال الشمس فمحصل التركيب ان يقول
او شور الشمس الا ان يجعل من قبيل قوله تع وان كنتم في ريب مما نزلنا علي عبدنا
فاتوا بسورة من مثله قوله اي امره وارادته فسر الكيل بالامر والارادة لدلالة
قوله اطلع عليه من معني الكلية كون طالعه اي ظاهرة خارجة من افق الخفاء وليس المعني
علي انشاد الطلوع واصالته فصحح كون قوله حتي اذا وارك غاية له فليتدبر
فان قيل اي تجوز في طرف الاول اعني قوله متنزع عن ظاهره وجعله مجازا وفي جعل
الكلي اغني افناه قيل انه قرينة صارفة وكم لم يكن لان شخصا واحدا اذا
صدر عنه كلامات واحد بما يدل علي خلاف ما دل عليه الاخر ولا علم بحال
العامل فكل منها يصلح قرينة علي طرف الاخر ظاهره قلنا صدق احد الكلامين
ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة علي طرف الاخر فليتعين فان قيل انكم ايضا
اعني افناه قتل انه مجاز لان المعني موالته قلنا لفظ القيل منهم فكان حقيقة ولو سلم
انه مجاز فالمجموع يدل علي سلامه وسلام المرء راجح فافهم قوله وفسه خص التقسيم
بالمجاز وان كانت جارية في الحقيقة ايضا اعتناء بشان المجاز لانه هو المقصود
في هذا الباب ولان المجاز اخفي فازالة الخفاء عنه اولي والعلم بجريانها
في الحقيقة حاصل بطريق المقايسة قوله نحو احيي الارض شباب الزمان لا يخفي
ان هذا التمثيل لما هو بصدده لا غبار فلا يتوجه فيه تجرد الاحتمال وكذا
غيره فلا يتوجه المناقشة بانه لم لا يجوز ان يكون هناك مجازان احدهما
في النسبة الايقاعية والاخر في النسبة الاسنادية بل في الاضافية ايضا فافهم
قوله وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية يريد ان الحيوة حقيقة في القوة
الحساسة او ما تقتضيها وبهذا الاعتبار سمي الحيوان به حيوانا مجاز في القوة النامية
لانها من طلائعها ومقدماتها وكذا الكمالات الانسانية كالعقل والعلم والايمان
ونحو ذلك فان الحيوة مجاز فيها من حيث ان هذه الامور كمالها وغايتها قوله لا يخرج
طرفيه عما هو عليه علي لفظ المثني هكذا وقع في اكثر النسخ الا انه لما لم يكن
ظاهر الاستقامة اذ هو مرجع لضمير هو ضربه الشارح المحقق رحمه الله بخطه وكتب
في حاشيته الطرف ولا حاجة الي ذلك لصحة تثنية الضمير بلا اشارة
علي ما تقرر قوله واما علي مذهب السكاكي ففيه اشكال اه وجه الاشكال انه يجوز
عنده ان يكون طرفا الحقيقة والمجاز العقليين غير مفردين والواجب في كل
من الحقيقة والمجاز الوضعيين ان يكون مفردا لانه عرفهما به علي ما قال في

المفتاح الحقيقة

المفتاح الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له والمجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له فما يكون احد الطرفين جملة خارج عن الاقسام المذكورة اللهم الا ان يجعل
التعريف في الوضعيين تعريفا للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين لا لمطلقهما
اذ كل منهما قد يكون مركبا والذي يكون بعض اجزائه حقيقة وبعضه مجازا يجعل من قبيل
المجاز اذ يصدق علي المجموع انه غير مستعمل في الموضوع له والحاصل ان الحقيقة في تحقيق
اثبات والمجاز نفي ويكفي في النفي سلب الحكم عن بعض الاجزاء بخلاف الحقيقة كالصحة
والفساد والله اعلم بالصواب والسداد قوله لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا
او معناه تنبيه علي ان افراد المسند عنده اشتراط واما السكاكي فلما لم يشترط جاز
عنده ان يكون المسند جملة فبطل الانحصار عنده فبطلان الانحصار ناش من
عدم الاشتراط وكون كل من الحقيقة والمجاز اللغويين مفردا حتما علي ما قررناه فافهم
قوله وهو في القران كثير يريد انه كثير في نفسه لا بالاضافة الي مقابله حتي يكون الحقيقة
قليلة فان قيل الكثرة امر اضافي لا يتصور بدون ملاحظة القلة قلنا لو سلم
فمعناه انه كثير في القران بمعني انه واقع في مائة موضع مثلا لا في خمسين فليفهم
قوله انه لها من الناصحين الظاهر ان الظرف اعني لها معمول للناصحين صلة
فيتوجه عليه ان من قواعدهم انه يمتنع تقدم ما في حيز الصلة علي الموصول ولانه
يمتنع تقدم ما في حيز المجرور علي الجار فقد اجتمع ههنا امتناعان والجواب انه
معمول المقدر يفسره المذكور ومن حاول تحقيق هذا المقام فعليه بمراجعة كتب
شرح لباب الاعراب قوله وهذا الكناية عن شدته يحتمل ان يراد بالكناية الكناية
الاصطلاحية ويحتمل ان المعني هذا عبارة عنها قوله ان بغيتم علي الكفو بشرا ابي
ان المعني في ان تكفروا عم بقاء الكفر والا فالمخاطب بهذا هو الكفرة قوله
كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات منشاء التوهم ان الاثبات لا يتحقق
في الانشاء اذ الاثبات يقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم في الانشاء
قوله وهو فعل الله حقيقة اي فعل الملك المامور بامر الله والا فلا خارج
الذي هو فعل الله غير مفتقر الي المكان انما المفتقر اليه قيل من احتاج اليه قوله
وغير مختص بالجزء ذهب الشارح المحقق رحمه الله الي انه معطوف علي كثير وفيه اشكال
لان من قواعدهم انه اذا عطف شيء علي شيء مقيد بقيد متقدم في الذكر علي
المعطوف عليه فهذا القيد المتقدم معتبر في المعطوف ايضا كقولهم يوم الجمعة
سرت وضربت زيدا وقد فصلنا هذه القاعدة فيما سبق فيكون المعني انه
في القران غير مختص بالجزء وهذا الاشكال مندفع بما ذكره الشارح المحقق رحمه

في مباحث الفصل والوصل من هذا الكتاب من ان هذه القاعدة اكثرية لا كلية انتهى
لا يختلج عنه بما ذكره في شرح الكشاف لانه بالغ في وجوبه وقطعيته حتى صرح بانه لو
يعتبر ذلك لكان غلطا من القوم خارجا عن القانون قوله اي من جهة العقل يعتبر
الى ان يعقل انه تمييز من النسبة الفاعلية ان جعلت الاشتعال لازما والقيام فاعلا
او من النسبة الايقاعية ان جعلت متعدية والقيام مفعولا وبالجملة فعلى الوجهين
استقام كونه تمييزا اما على الاول فلان الواجب في التمييز عن النسبة الفاعلية
وان كان اقامته مقام الفاعل الا ان الفاعل لا يلزم ان يكون فاعلا حقيقيا
بل يكفي كونه فاعلا مجازا كما سبق بيانه في قوله تع اولئك شر مكانا واضل
سبيلا فان المجاز وان كان في المسند حقيقة الا ان الفعل يجوز ان يقع
فاعلا مجازا للملابسة بينه وبين القيام فانه هو الذي يحكم باشتعاله وفي حب
التنبيه له ههنا ان الفعل الذي يكون مسندا الى التمييز في الاصل قد يكون هو
الفعل المذكور بعينه كما في قولك طاب زيد نفسا وقد يكون غيره مما يلائمه
في الاشتقاق كما مر جوابه في قولهم طار زيد فرحا ان التقدير طار الفرح زيدا
على الاسناد المجازي فكذا ههنا يجوز ان يعتبر اشتعال العقل او استحال العقل
بمعنى عده محالا واما ثانيا فلان العقل يصح ايقاع الاستحالة عليه مجازا كما
قولهم ولا تطيعوا امر فلان للملابسة بينهما وخلاصته اعني خلاصة هذا المقام
حرف واحد وهو ان الفاعلية والمفعولية في التمييز يجوز ان يكون باعتبار
المجاز وان الفعل المسند يجوز ان يكون فعلا اخر غير المذكور مما يلائمه في الاشتقاق
فالقول بان جعل عقلا تمييزا كما يشعر به عبارة الشرح غير مستقيم لعدم صلاحيته
ان يقع فاعلا او مفعولا مبني على عدم التمييز ومنشاؤه الغفلة عن اصول النحو
وقواعد القوم والعجب منه انه نسي ما قدمت يداه في اولئك شر مكانا واضل
سبيلا نعم يصح ان يجعل عقلا ظرفا او مصدرا بنوع تجوز الا انه لا كلام فيه
فليس فقط على هذا المقام فانه مزلة الاقدام قوله لكن امثال هذا
يستحيله العقل اي بالبداهة وبدون النظر الصحيح وترتيب المقدمات فاندفع
القول بان هذا ينافي ما سبق من ان قول الدهري انبت الربيع البقل خلاف
ما عند العقل على ما صرح به السكاكي في وجه العدول من خلاف ما عند العقل الى
خلاف ما عند المتكلم وحاصل الجواب ان الانبات من الربيع ممتنع عند العقل
لا بالبداهة بل بالنظر الصحيح وترتيب الادلة الناطقة بالامتناع فالدهري انما
اللغو بتقصيره في ذلك فليفهم قوله ومعرفة حقيقته يريد ان المجاز لابد له حقيقة

قوله لازمة اذ الاشتعال كانه فان الاشتعال لازم ابدا لا يتعدى الا الى العقل صح

غاية الا

قوله ... الوضوح والخفاء باعتبار الافهام ومعرفته ... ولا يخفى ان ... فالوضوح والخفاء ... بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقيين وهذا ظاهر

غاية الامر ان الحقيقة يتفاوت وضوحا وخفاء ففي بعض المواضع واضحة
وفي بعضها خفية فيخفى حقيقته للمجاز وحقيقة المجاز من قبيل كوكب الخرقاء قوله فوقوعه
فاعلا او تنبيه على ان المراد بمعرفة حقيقته معرفة الفاعل والمفعول اذ لو اريد
بالحقيقة الاسناد بطريق الحقيقة كان حديث الوضوح غير ملائم له اذ الوضوح
والخفاء في الفاعل والمفعول الحقيقيين لا غير قوله اي في ربحوا في تجارتهم يشير
الى ان الفعل اعني ربح مسند الى المفعول بواسطة كالاسلوب الحكيم وقد نبه هناك
عليه هناك قوله اي يزيدك الله حسنا في وجهه ناظرا الى ان المجاز في يزيدك
وجهه حسنا مبني على اسناد الفعل الى المفعول بواسطة كالاسلوب الحكيم
والكتاب الحكيم وعلى ان المسند اعني يزيد حقيقة لغوية وان المجاز في الاسناد
فقط وليس كذلك اذ لا معنى لايقاع زيادة الله على الحسن الكائن في وجه
المحبوب فالمعنى يظهر الله عليك الحسن في وجهه على ان الزيادة مجاز عن الاظهار
ومنهم من يذهب الى ان المعنى يزيدك الله حسنا في علمك ومنهم من يذهب
الى ان المسند على الحقيقة والمضاف مقدر اي يزيدك الله علم حسنه فعلى
الاول يرد ان المنصوب الثاني من باب يزيد يجب ان يكون بحيث يصح
اضافته الى المنصوب الاول ويكون اضافته حقيقة على نمط قوله تع فزاد
مرضا وزاده خيرا وزاده مالا اي مرضهم وخيره وماله ولا يصح حسنك
في علمك على الحقيقة لانه ليس متصف بالحسن وعلى الثاني ان هذا اخفى
لا دلالة للفظ عليه ويجوز ان يكون جنبه المجاز على السبب اذ الوجه سبب
لاظهار الحسن وخلاصته ان الكلام جرى الى حاصل المعنى وبيان لما ل ما
يقصد وينعني قوله اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه تصريح بالحق وشعار
بان الفاعل هو القدرة لا نفس القدرة كما يشعر به ظاهر عبارة المفتاح
حيث قال وحاصله يرجع الى معنى اقدمني قدرتي على القدوم للقطع بان
الفاعل هو القادر لا القدرة نفسها وحاصل الكلام راجع الى اصل
معروف بيننا وبين المعتزلة فعندهم الفعل لا يحتاج الا الى قادر ذي داعية
خالص عن الصوارف وعندنا الفعل بعد الداعي والقادر يحتاج الى الخلق
والايجاد من الله تع والمذكور في الكلام ان القدرة والداعي من الشرائط
وان الفاعل والموجد هو الذي اتصف بالقدرة والداعي وان الفعل
هل يجب مع القدرة وخلوص الداعي ام لا وان هذا الوجوب لا ينافي
كون الفعل اختياريا قوله وصيرني هواك اه من ابيات بهي "

لقد افنيتني شوقا وما يقضي لي الاجل • فحتك دعا بذا بك منك • لما صاف الجلل •
وصرت في هواك وبي يلحيني بضرب المثل • فان سلمت نفسي لكم فما لا منة جلل •
وان قتيل الهوى رجلا • واللام والباء في يلحيني وهي متعلقان بضرب والمعنى
صرت في هواك بهذه الحالة وهي انه يضرب المثل بي لهلاكي في هواك
بل يعقر ذلك على والواو زايدة في ثاني مفعول صرت لتاكيد اللصوق بينهما
كالواو المتوسطة الداخلة في الخبر والنعت كما صرح به الشارح المحقق رحمه الله تعالى في اواخر
مباحث الفصل والوصل وقد تجعل حالية والمفعول محذوف اي صرت فانيا كالوا و
هذه والمبتدا مقدر على نمط قوله ممت واصكت وجهه وهم جوزوا دخول الواو
على المضارع المثبت فلا تقدير والكلام عنده وقد يروى يحنني بالباء على انه بدل من في
او الباء سببية والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير وقد سبق تفصيله
قوله ليس بواجب في هذا اه ظاهر هذا الكلام مشعر بنفي اللزوم اعني لزوم
ان يكون لكل فعل له فاعل مجازي فاعل حقيقي اذا اسند اليه يكون حقيقة فيه
قوله اذا اسندت الفعل اليه بهذه الجملة صفة لفاعل اي لا يجب ان يكون له
فاعل بهذه المثابة وموصوف بهذه الصفة وان احتملت هذه العبارة
معنى آخر وهو ان يكون مراده فاعلا قد اسند اليه الفعل اولا ثم نقل عنه
الى الفاعل المجازي ثانيا ثم اذا انتقل عن ذلك الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي
كان اسناده اليه حقيقة وسيجيء تتمة هذا الكلام فيما بعد ان شاء الله تعالى
قوله صارت حقيقة اي صارت النسبة الاسنادية حقيقة فالضمير للاسناد وتاويل
النسبة قوله سوى الحق استثناء من قوله فاعلا والظاهر حذفه واسقاطه اذ المراد
بالفاعل هو الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلزم كونه كذلك ولهذا اضرب الشارح
المحقق رحمه الله تعالى بخطه وفي الكلام اشارة الى ان التقدير اعني تقدير الفاعل الحقيقي
بالنفس كما زعم المصنف والسكاكي ليس بشيء لان نفسه هي ذاته في متعارف
اللغة فكيف يكون مقدمة له حقيقة بل هو قادمة لاجل الحق والمقدم غير القادم
قوله فلا اعتبار اذن اه تفريع على ما تقدم من عدم اللزوم ونتيجة له يريد ان
النظر في هذه الامثلة الى تحقق الفعل المقصود في الخارج ولا تحققه فيه فان الموجود
الخارجي فيها هو القدوم والقرورة والزيادة لا الاقدام والتصيير وجعل الشيء
زايدا وكما ان هذه الامور موجودات خارجية كذلك هذه مقاصد اصلية
اذ ليس المقصود فيها الى الاقدام والتصيير بل الى القدوم والصيرورة واقدام بحق هذه الامور
موجودات خارجية بل كانت امورا اعتبارية لم يكن حاجة الى فاعل حقيقي

لو اسند كل منها اليه

فاني ذلك الاجل صح

لو اسند كل منها اليه كان الاسناد حقيقة فيكون الحق والوجه والهوى مواعل مجازية
وليس هنا فاعل حقيقي فثبت ما ادعاه الشيخ رحمه الله تعالى من عدم اللزوم بالطريق المذكور
وهذا معنى صحيح ينطبق عليه عبارة الشيخ رحمه الله وينطبق كلام الشارح
المحقق رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وستتلى عليك عبارته بعد ذلك فان قيل لو سلم
ذلك فكلام الشيخ رحمه الله تعالى عنه بمعزل لان قوله فلا اعتبار اذن ان يكون المعنى
الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة ان اراد بمرجع معنى الفعل
ما وضع له لفظ الاقدام والتصيير فالقول بان وجوده يقتضي ان لا يكون مجازا
في اللفظ لو سلم الا ان وجوده ممنوع والتمسك على وجوده بوجود القدوم
والصيرورة على الحقيقة فاسد وهو ظاهر وان اراد به ما يشوبه ظاهر عبارته
وهو القدوم لاجل الحق وهذا هو المراد من الكلام فوجوده مسلم الا ان هذا
لا يقتضي انتفاء المجاز في اللفظ لعينه على ما هو المطلوب اذ المذكور هو الاقدام
ونحوه ووجود القدوم لا ينفع في انتفاء التجوز في نفس الاقدام وكيف والمعنى
الحقيقي للفظ هو الاقدام وهو غير القدوم لا محاله وبالجملة ففي الكلام اشكال
واختلال ولا يتضح المراد من هذا المقال ولهذا ذكر الشارح المحقق رحمه الله تعالى
في حاشيته له ههنا انه بقي ههنا شيء وهو ان لفظ اقدم لا يكون ح حقيقة
وقد استعمل استعمالا صحيحا فيلزم ان يكون مجازا وهو في اللفظ فلا يكون من قبيل
المجاز في الاسناد التهم الا ان يقال الاقدام الحقيقي المسند الى الحق مجاز او
حاصل معناه وتحصل مؤداه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيقي للاقدام
المسند الى الحق مجازا قلنا اراد بما يرجع اليه الفعل ما ينتقل من الفعل اليه كالقدوم
بالنسبة الى الاقدام فان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه
مناط النفي والاثبات بل للانتقال الى القدوم الذي هو المقصود الاصلي
فح لا يكون اقدام مجازا بل يكون كناية والكناية حقيقة ومع انه لا مجاز
لم يتحقق المعنى الموضوع له ههنا كما في قولهم كثير الرماد وطويل النجاد ففتح
الانتاج والاستدلال وارتفع الاشتباه والاختلال واتضح المراد والمرام
من هذا المقال واضمحل الاشكال الذي نشأ من قبل الشارح المحقق رحمه الله تعالى
من ان لفظ اقدم ليس بحقيقة وهو استعمال صحيح فتعين التجوز في الكلمة والجواب
بان الاقدام المقتضي حاصل معناه ذلك تعسف ظاهر لان ذلك ليس معنى موضوعا
للفظ الاقدام فلا يحصل المرام فان قيل كل ذلك حسن واضح لا خفاء فيه الا في
امرين احدهما ان الاقدام ح مستعمل في الاقدام الموهوم فيكون اللفظ مجازا

البته الا ترى الى ان التخييلية مجاز على قول السكاكي على ما يجئ اذ الاظفار لم توضع الا
للاظفار المحققة فاستعمالها في الموهومة مجاز لا غير وثانيهما ان القدوم ونحوه كيف يكون
موجودا خارجيا وقد تقرر ان المصادر امور عقلية لا اعتبار لها في الخارج اصلا قلنا
اما الاول فوهم محض اذ لم يرد بالاقدام هنا الا الاقدام الحقيقي غاية الامر انه مفروض
الوجود ومدار الحقيقة على الاستعمال والارادة وكلاهما موجودان ههنا لا على الوجود
الخارجي والا لزم ان يكون الالفاظ الدالة على الامور الاعتبارية كلها مجازات وثانيه
بطلانه والقياس على التخييلية فاسد اذ الاظفار هناك مستعمل في صورة شبيهة بالا
المحققة والنكتة في ذكر الاقدام مع انه موهوم ولا وجود الا للقدوم هي التنبيه
على المبالغة التي تضمنها ان للحق مدخلا بابا في المقدوم اليه حيث انتهى الامر الى انه
كانه متقدم وان الاقدام وصف قائم به حقيقة وانه مؤثر فيه واما الثاني
فجوابه ان القدوم ونحوه اريد به القدوم بالمعنى الموجود لا ان القدوم الذي هو عقلي
محض قوله على الحقيقة اي على طريق الحقيقة المقابلة للمجاز يعني يجب ان يكون المستقل
اليه مفهوما من الكلام واللفظ بطريق الحقيقة لا المجاز وهي طريق الكناية التي موجود
حقيقة يحتمل الا ترى يحتمل ان يراد بالحقيقة الواقع والخارج وان يراد ما يقابل
المجاز بالطريق المذكور واما قوله واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة
فالمراد بالحقيقة ههنا ما يقابل المجاز واعادته معرفة تنبيه عليه قوله فيكون في
الحكم يريد انه اذا انتفى التجوز في الكلمة تعين التجوز في الاسناد فان قيل
قد سبق ان مجازية احد الطرفين او كليهما لا ينافي مجازية الاسناد اجيب
بان ذلك انما يكون اذا كان قيام المسند بما على المجازي غير صحيح وههنا صحيح
فلم يبق ههنا شيء وهو انه ما الذي يدل على ان التجوز في الاسناد لم لا يجوز ان
التجوز في الكلمة فان قيل هذا انما ثبت اذا الاصل عدم التجوز والشيخ رحمه الله
غير مفتقر الى ذلك لان من تصدى لما زعمه كالامام وصاحب المفتاح
والمصنف معترفون بذلك اي بان التجوز في هذه الامثلة غير لغوي
اجيب بان هذا جواب الزامي ولو كان هؤلاء معاصريا ومتقدمين عليه
صح فكذلك الا انه متقدم بالزمان ولا تنازع له يومئذ فهو بصدد تاسيس القاعدة
فحيث يستدل على مدعاه بان التجوز حكمي منعناه ولا بد لهذا المنع من دفع صحيح
مبني على قانون صحيح اللهم الا ان يقال لما كان بصدد تاسيس القاعدة فلا يلي له
المنع اصلا فتامل بتلك الامور توضيحا وقد تصدى بعض الفضلاء لاثباته بان القدوم
من هذا التركيب انما قدمني بلدك حق لي القدوم لاجل الحق وهذا انما يحصل لا الاقدام

الحقيقي

الحقيقي المسند الى الحق مجازا قوله فاعرف هذه الجملة اشارة الى ان ما ذكر من نوع من
التعليل لاثبات مدعاه بالطريق المذكور لكلام شعب الوصول متفرع المسالك يحتاج الى
الجهد ولدرك المقصود وتوقف المراد ولا امر ما وقع بالي فغلط عليه بعض التاكيد
وفنون من المبالغة وكانه علم توهم المتوهمين وتبعد الخائضين في حقيقة كلامه وعن
الوصول الى المرام قوله لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل وجوابه ظاهر على قانون التحقيق
المذكور لانه ان اراد بالفعل في قوله لامتناع صدور الفعل الفعل الحقيقي الخارجي فلم
لا ان الكلام في الاعتباري كما ذكرنا وان اراد الاعتباري المحقق فلا استحالة من عدمه
وهذا ما قال الشارح المحقق رحمه الله في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى
الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس القصد ههنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة
على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام ثم زاد في تقرير هذا الكلام فقال
يعني ليس الموجود ههنا اقداما وتصييرا يطلب له فاعل وانما هو موهوم معتبر والمحقق
الموجود هو القدوم والصيرورة لا غير انتهى كلامه وههنا تحقيق نفيس وهو ان معنى كلام
الشيخ رحمه الله ان المنفي ليس مطلق الفاعل الحقيقي بل المنفي هو فاعل حقيقي موصوف
بانه قد نقل الاسناد منه الى الفاعل المجازي وعبارة الشيخ رحمه الله صريحة في ذلك
لانه قال ولا تستطيع ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولو صح فان
هذا كالتصريح في ان المنفي انما هو الفاعل المخصوص لا مطلق الفاعل وباقي الكلام تبعا
ولاحقا وان كان مساكتا الا انه محتمل وهذا ناطق والقانون حمل الساكت
على الناطق وحمل المحتمل على المحكم وبهذا التحقيق يظهر ههنا امران الاول ان
اعتراض الامام ساقط عن كلامه واضمحل ما توهمه صاحب المفتاح من ان اعتراضه
حق والثاني ان مذهب الشيخ رح هو عين مذهب الجمهور والله اعلم بحقائق الامور
فليتدبر في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله ما اضيف اليه الفعل اي ما اسند اليه
وتسبب فالمراد من الاضافة ما هو الاسناد او مطلق النسبة قوله وانكره اه محصل كلامه
في المجاز العقلي انه استعارة بالكناية ذكر الفاعل المجازي واريد به الفاعل الحقيقي بعلاقة
المشابهة وقوله وجعل مصدر مجرور معطوف على مدخول الباء في لبواسطة وهذا
ايضا عبارة المفتاح وجعل على لفظ الفعل معطوف على قال توهم ولو قال وتجعل
لكان اولى كما لا يخفى قوله ان يكون المراد بعيشة اه ان اراد بعيشة الضمير الراجع اليها
في راضية فمسلم صحيح لكنه لا يلزم ان يكون المعنى في عيشة راضية وان اراد بعيشة
ما هو مجرور في عيشة فممنوع لان مذهبه على ما ذكرنا انه يذكر الفاعل المجازي ويراد به
الفاعل الحقيقي والمجرور ليس بفاعل وهو ظاهر وكذا الكلام في قوله تعالى خلق حزنا وذوق

قوله او السبب القصد اه [illegible]

بناء على المجاز لا الكناية فرح الحقيقة
وقوله فان القدوم ح

فان قيل وعلى تقدير التسليم يكون المراد بعينة الغلان نفس لا هو مع العبث لانه ليس مذهب
على ما ذكرنا قلنا نبه بقوله على حصول المنع وارشاد الى تعيينه وتصريح بجهة تعيينه لا انه مر
كل بهما فافهم قوله لا معنى لقولك خلق من شخص يدفق الماء اه ممنوع فان هذا معنى
صحيح اذ الانسان مخلوق من شخص هو ابوه موصوف بانه يدفق الماء اى يقتضى على وجه
فيه دفع فان الدفق صب فيه دفع والجواب ان هذا المعنى وان كان صحيحا
الا ان هنا ما يمنع صحته لانه وصف هذا الماء بانه يخرج من بين الصلب والترائب
اى صلب الرجل وتريبة المرأة وهي عظام الصدر حيث يكون الولادة ولا يخفى ان هذا
الشخص هو ابوه لا يدفق الماء الموصوف بانه يخرج من صلب الرجل وتريبة المرأة
وهذا ظاهر الا ان يقدر ذلك على وجه يعم الشخص بكليهما اى مخلوق ممن يدفق الماء
فليفهم قوله كالاستخدام اه يريد انه يجوز ان يراد بالنهار المضاف معناه الحقيقى و
وبالضمير الراجع اليه المعنى الآخر اعنى المجازى على ما هو قانون الاستخدام فانه يرجع فيه
الشيء اليا بانه قوله وان لا يكون الامر بالبناء لهامان هذا انما يتوجه اذا كان
المسند غيره على الحقيقة الا ان له ان يمنع ذلك بان معنى يا هامان ابن لي يا هامان
مر بالبناء لي واوقد لي يا هامان مر بالايقاد لي فصح النداء له والخطاب معه
ولا محذور قوله لا حقيقة ولا مجاز اه تنبيه على ما هو الحق من ان الاطلاق المجازى
كالاطلاق الحقيقى في المنع والتوقف ورد لما ذهب اليه البعض من اختصاصهما
بالاطلاق بطريق الحقيقة وجنح الكلام على القول بالمنع والتوقف مطلقا لا على
القول بجواز الاطلاق اذا كان المعنى ثابتا على ما صرح به حجة الاسلام رحمه الله
في شرح الاسماء انتهى وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات اه يريد ان ما ذهب
اليه المصنف رحمه الله من لزوم المفاسد على مذهب السكاكي في المجاز العقلي من رجعه الى الاستعارة
بالكناية مبنى على حرف واحد وهو ان استعمال هذا في ذلك حقيقة لا ادعاء
وليس كذلك لانه معلوم قطعا ومذكور في كلام السكاكي صريحا ان المراد بالمشبه في
الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة فاندفع المحذور المذكور وفيه نظر
للقطع بان الاثبات الحقيقى يمتنع قيامه بالقادر الادعائى الذي هو الربيع
فيلزم الاعتراف بما هرب منه بالآخرة وهو المجاز العقلي وهذا اشكال صعب
لا محيص عنه فليتأمل قوله او لا كلجين الماء فانه من باب اضافة المشبه به الى المشبه اى
ماء كاللجين اى كالفضة في الصفاء والبياض وههنا بحث وهو ان نهاره صائم
ولجين الماء كلاهما مشتركان في التركيب الاضافي ويشتمل كل منهما على ذكر طرفي التشبيه
غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني عكسه فالقول

بان الاول لا يمنع

بان الاول لا يمنع حمله على الاستعارة دون الثاني تحكم صرف اللهم الا ان يقال طريق
الانباء في لجين الماء انه معلوم قطعا ان المقصود منه التشبيه البتة اذ لا معنى لاعتبار
الاستعارة ههنا بخلاف نهاره صائم فان الانباء القطعي ههنا معدوم اذ يجوز ان يراد
بالنهار ههنا الصائم الا انه اضافه الى ضمير فلان نفيا للعموم فلان واثباتا له لانه
هو المقصود فليتأمل فالحق هو الجواب الشيخ اعنى ما اشار اليه بقوله على ان المشبه به
ههنا هو شخص صائم مطلق وحاصل هذا الجواب انا لا نسلم ان كلا الطرفين مذكور
ههنا اذ المشبه هو النهار والضمير راجع الى فلان مطلق مع قطع النظر عن كونه صائما
او غير صائم وهو ليس بمشبه به وهو مذكور والمشبه به هو الشخص الصائم وهو غير مذكور
فلا يشتمل الكلام على ذكر طرفي التشبيه قوله نحو قوله قد زر ازراره على القمر اوله
لا تعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر الباء مصدر بلى الثوب يبلى بلى اى صار
خلقا في الصحاح بالمصدر مكسور فان فتحتها مددت قال العجاج والمرء يبليه
كر الليالي واختلاف الاحوال وابليت الثوب جعلته خلقا يقال للمجد ابل واخلف
والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا كذا في الصحاح والزر معناه
[illegible] وفي الصحاح الزر بالفتح مصدر زررت القميص ازره بالضم زرا اذا شددت
ازراره عليه وازررت القميص اذا جعلت له ازرارا والازرار جمع زر كالاثواب
جمع ثوب او جمع زر كالقراء جمع قرء والمراد بالتعريف على طريقة الاستعارة بشهادة
السوق والسياق وذكر نفي التعجب قوله والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه
صائما او غير صائم قيد به لانه من ملاحظة هذه الصفة تبعيدا له عن مظان كونه
مشبها به وتأكيدا لقوله على ان المشبه به هو شخص صائم اذ المعتبر فيه هو كونه صائما
كما لا يخفى فان قيل هذا احسن الا انه يلزم ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص
وهذا بعينه هو الجواب الذي اختاره غيره واشار اليه بقوله فيكون من اضافة العام
الى الخاص وزيف بان اضافة العام الى الخاص مستقبح عند الجمهور صرح به الشارح
المحقق رحمه الله في حواشي الكشاف في سورة البقرة قلنا ممنوع فان النهار
مستعمل فيما وضع له حقيقة لكن بادعاء الصائمية له ولو سلم انه مستعمل في شخص
صائم فيحتمل ان يكون زيدا وعمرا فلا يتعين كونه من اضافة العام الى الخاص مطلقا
فافهم قوله في عيشة حسنة مبنى هذا اعنى ذكر الوصف على التشبيه على انها مرضى بها
اى مرضى بها جميع الناس وهذا التوجيه وان كان حقا الا ان مقصوده انه
يدل على ان مذهبه ان المراد هو المشبه به حقيقة وليس كذلك ولا يخفى ضعفه وما
في هذا التكلف من التعسف قوله ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين اه

لنا بل ان يقول الجهة مختلفة فالجهة عند القائلين هو المجاز العقلي وعند غيرهم هي الاستعارة
بالكناية فالصحة متفق عليها والجهة مختلف فيها وقد يقال اجراء الوجوب غير لازم لان
السكاكي لا يجوز ذلك فالظاهر انه اعتقد في البلغاء السليقية الاسلامية والى الجملة
انهم ايضا على التجوز فحكم على تراكيبهم بتصرفاتهم على حسب اعتقاده فانه لم يعتقد ان في
ارباب البلاغة المذكورين من يذهب الى التوفيق فلا الزام ان يبين بطلان
اعتقاده وان فيهم من يذهب اليه هذا آخر الكلام في احوال الاسناد
الخبري والله هو المشكور على نواله والصلوة على رسوله محمد وآله الباب
الثاني احوال المسند اليه في تغيير الاحوال تنبيه على ان المصنف رحمه الله وان
اجرى احوال المسند اليه على الاطلاق بحيث يعم جميع الاحوال الا ان المراد هو الاحوال
بقرينة المقام وحاصل الكلام ان احوال المسند اليه شامل لجميع احواله ولا يخفى ان
جميع الاحوال غير مذكور في هذا الباب فوجب المصير الى تغيير الاحوال بحيث
يتضح المراد ويندفع الفساد وفي قيد الحيثية تنبيه على خروج الاعتبارات العارضة
من حيث الوضع لكونه حقيقة او مجازا او من حيث خصوصية كونه مسندا اليه باسناد
ابتدائي او طلبي او انكاري او من حيث خصوصية كونه مسندا اليه لمسند متقدم او متأخر
ونحو ذلك مما هو بواسطة جزء آخر وبواسطة شيء آخر فانه لا تعلق في هذا الباب
ولا انزل في هذا الكتاب فان قيل فرفع هذا التخصيص والتغيير ينتقض بالرفع فانه
عارض له من هذه الحيثية مع انه لا نزل له فيه قلنا لو سلم انه من الامور العارضة
فان مرادهم بالعارض ما ينفك عن المعروض وما نحن فيه ليس بهذه المثابة فالمراد
بالامور العارضة هي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا
لتلك المطابقة والرفع ليس كذلك والقرينة المشهورة بذلك ان علم المعاني
انما يبحث عن المعاني الزائدة على صحة التركيب نحوا ولغة وصرفا على ما تقرر
فان قيل كيف يكون هذه عوارض وهي مستندة الى المسند اليه من حيث هو هو
اي لذاته وماهيته على ما هو الظاهر من قولهم هذا الشيء من حيث هو كذا او ليس
سيما وقد اقترن بقوله لذاته فان ما هو من مقتضيات الذات يمتنع انفكاكه عنها
قلنا عنوا باستنادها الى الذات قطع النظر عن ملاحظة الغير وانتسابها اليه لا لما
ذاتيا غير منفك على ما هو المعنى المشهور والى هذا اشار بقوله لا بواسطة الحكم
يعني مرادهم بالذاتي ما يقابل المشتمل على الواسطة وملاحظة امر خارج تدبر قوله
قدم على سائر الاحوال اه للتقديم ههنا وجوه الاول ان الذكر لكونه
اصلا لا يستدعي نكتة زائدة مقتضيا بخلاف الحذف فانه اقوى في اقتضاء المعاني الزائدة

المطلوبة ههنا

المطلوبة ههنا في علم المعاني فيكون بالتقديم اولى الثاني انه لو اخر الذكر فان ذكر بعد
جميع انواعه واقسامه فات مقتضى التقابل والا فقد يتبين النظم والاخلال بالترتيب الثالث
ان الحذف يقتضي في الجملة الى اشتغال المسند بالحذف منزلة صورة وهذا يقدم له لان
موضعه التأخر فلما كان سببا للتقديم في الجملة كان هذا سببا لتقديمه هذا او يتصور
للتقديم جهات كثيرة فان الذهن جواد والطبع نقاد يسير من يشاء ويطير حيث
يشاء قوله عبارة عن عدم الاتيان مبني على الواقع ونفس الامر لان التحقيق انه
لم يؤت المسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم حذف وما يجيء من النكتة في ذكر الترك في مطلع احوال المسند
مقام الحذف فانه انما ذكرها الترك وفي المسند اليه الحذف تنبيها على ان المسند اليه لكونه
العمدة والركن الاعظم شديد الحاجة كانه ذكر اولا ثم حذف ولا كذلك المسند مبني
على انه بالنظر الى مفهوم الحذف فيتلازم الكلامان وينتظم الجملتان وفي الكلام تنبيه على
ان الحذف لكونه اصلا لا يقتضي نكتة زائدة على الاصالة المذكورة كالذكر فسقط
القول بان الانسب تعليلا بان الحذف اشرف واقوى في اقتضاء الامور الزائدة
فليتأمل فانه دقيق لطيف قوله لنكتة وجود الشيء احتراز عن الوجود الغير المعتاد
فانه لا تخلو عن عدمه اذ لا عدم له قوله والحذف يفتقر الى امرين يريد ان الحذف
يحتاج الى امرين احدهما ما يدور عليه صحته ويسمى موجبا ومقتضيا وثانيهما ما يدور عليه
رجحانه ويسمى نكتة ومرجحا ويمكن هذه الفائدة على ذكر منك ينفعك في مواضع
ولنا ههنا كلام سيجيء في موضعه قوله مع اشارة ما ضمنيا اه وجه الاشارة الضمنية انه
لما ذكر حديث الاحتراز عن العبث دل هذا الكلام على وجود قرينة لفظية وهذه
هي المبحوث عنها في علم النحو قوله بل بناء على الظاهر ظاهر هذا الكلام مشعر بان
بناء متعلق بالعبث لكن ظاهر كلام المتن مشعر بانه متعلق بالاحتراز وعلى الوجهين
فالمنصوب بهذا اما حال او مفعول له قوله وقيل معناه اه يشير الى ان هذا
ضعيف اما اولا فلان القول بانه عبث نظرا الى ظاهر القرينة دون باطنها لا يخ
عن ركاكة واما ثانيا فلانه اذا تعلق به غرض كالتبرك والاستلذاذ ونحوهما كان
الحذف ممتنعا لا جائزا قوله اقوى الدليلين من العقل واللفظ ذكر الواو دون او
تنبيه على الرد على من ذكر في امثال هذه المقامات او حكاية فقالوا احد قال الامرين من كذا
او كذا وهو كقولهم سواء كان كذا او كذا والصواب في الاول الواو وفي الثاني
ام مع ان او في قولهم الجمع كذا او كذا اصحاب المخ وطوق المفصل على ما سيجيء حقيقة
وبالجملة فهذه بيانية لا متعلق باسم التفضيل قوله وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة
اي لاستقلال العقل في الجملة كما في العقليات الصرفة فانه مستقل هناك وان لم يكن

مستقل بهذا فسيأم الكلام ان هذا وقوله فلا عند الذكر يكون الاعتماد اه قوله باكرة
على وزن النمرة ومعناه الآخرة فى الصحاح جاوفلان باخرة بفتح الخاء وما عرفته الا
باخرة اى اخيرا وفى اللغة اخرى اى الآخر بالفتحتين فقوله اى العقل ظرف مستقر
اى راجع عايد اليه فاندفع ما يقال من انه كان حق العبارة ان يقول على العقل لانه
معمول للاعتماد متعلق به قوله هل يتنبه ام لا لا ريب ان ام هذه متصلة عاطفة
فيرد عليه امران احدهما ان حذف المعطوف وابقاء العاطف غير جايز ولا موجود فى
كلامهم والتقدير ام لا يتنبه وثانيهما انه قد تقرر فى النحو ان ام المتصلة شرطها ان يقع
قبلها احد الامرين اولهما همزة التسوية كقوله تع سواء عليهم استغفرت لهم ام لم
تستغفر لهم وسواء علينا اجزعنا ام صبرنا وثانيهما همزة يطلب بها التعيين كقولهم
ازيد فى الدار ام عمرو والجواب عن الشبهتين ان مثل هذا الاستعمال وان لم يكن
على القانون المجهد الا انه من قبيل اطلاقات المصنفين وجهالاتهم فى بعض كلامهم
ونظيره استعمال قط فى المضارع المنفى والذى يشهد بصحة ما ذهبنا اليه ما صرح به
المحقق رحمه الله فى مباحث القصر من ان قولهم ما زيد الا قائم لا قاعد خارج عن القانون
لانهم لم يجوزوا الجمع بين النفى والنفى والاستثناء الا انه واقع فى تراكيب
المصنفين كثيرا ان اطلاقاتهم فان قلت المذكور فى قوله تع افلا تبصرون ام انا خير
ان الوقف على ام والتقدير ام تبصرون وقوله انا خير جملة مبتدأة فقد جاز حذف
المعطوف مع بقاء العاطف قلت القائل به حذا ولو نوقش عليه فما ذهب
اليه ممنوع بل الوجه ما ذهب اليه الجمهور من ان المعطوف جملة انا خير ونصوا
على ان القول بحذف هنا باطل ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل
ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا
انت خير كانوا عنده بصراء وهذا هو الذى نص عليه سيبويه فى كتابه وبالغ
فى رد الاول ووضح بان لحى فقط على هذه الجملة فى الآية والاعتماد عليه ولو تقدر
فيما نحن فيه وجهة لا حذف المعطوف مع بقاء عاطفه اذ الحذف انما وقع
بعد لا بعد العاطف واحرف الجواب تحذف بعد لا كثيرا او الترفيه ان لا يقوم
مقام تلك الا حرف فى الظاهر الغالب والتحقيق ههنا ان بلى ونعم ولا تقع مقام
الجملة فالمعطوف فيما نحن فيه غير محذوف اذ الممتنع انما هو الاسقاط بلا بدل
وما نحن فيه ليس كذلك قوله او ايهام اه الايهام الايقاع فى الوهم كالتخييل
الايقاع فى الخيال وهذا مجرد اختلاف فى العبارة ورعاية للتفنن والا
فليس المقصود الاول الا انه من الفعل الوهمية ومن الثانى الا انه من الصور الخيالية

وبالجملة

ههنا سامح

المجهد ساه

وبالجملة فالمراد منهما ان ما يجعله مخيلا او موهوما مبناه على الوهم دون التحقيق اذ لا تحقق لهما اصلا اما
فى الثانى فلما نص عليه الشارح المحقق رحمه الله من انه ما حذف فقد تخيل انه ترك الدليل الاضعف
بالكلية وهو اللفظ واعتمد على العقل بالكلية وليس كذلك لانه اى اللفظ ايضا حاصل فى الدال
عند الحذف فلا يكون متروكا رأسا وحاصله ان الدال عند الحذف اللفظ والعقل جميعا
فجعل الدال العقل فقط عند الحذف يكون امرا وهميا ليس له شائبة تحقق اصلا واما
فى الاول فلان الايهام وان تعلق ظاهرا بصونه اى حفظ المسند اليه عن اللسان
الا انه ليس المراد به تركه عن اللسان بل المراد تطهيره عن اللسان على ما نطق به كلام المفتاح
وصرح به المصنف رحمه الله فى الايضاح على ما قال واما الايهام ان فى تركه تطهيرا له
عن لسانك او تطهير اللسان عنه ومعلوم ان التطهير موهوم محض لا تحقق له اصلا
لقطع بان تنجس اسم الجبان بذكره على لسان خسيس او تنجس اللسان بذكر لفظ
خسيس امر مبناه على الوهم لا تحقق له بوجه من الوجوه فليتأمل فى هذا المقام فانه من مزلة
الاقدام قوله او تعيينه او ادعاء به اه ذكر التعيين فيهما مع ان الاحتراز عن العبث يقتضى
تنبيها على ان قصد احدهما مغاير لقصد الآخر حتى جاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر
وجاز ان يجتمعا فى القصد اذ لا يخفى ان الكلام فى تفصيل الاغراض المندرجة تحت القصد
اذ قد عرفت مراده انه لو لم يتحقق القصد بذلك فلا بلاغة ولا اعتداد بها فالجواب
بان ذكر التعيين مستدرك لاندراجه تحت الاحتراز عن العبث تعسف ولا حاجة الى الجواب
بان ذكره تمهيد وتوطئة لذكر ادعائه وانما سلك المصنف رحمه الله فى بيان الاغراض
وتفصيل الالات المقتضية للحذف مسلك العطف بكلمة او تنبيها على ان كل واحد منهما يصح
جهة مستقلة وعلة صحة كافية فى الحذف المذكور فان قيل كلمة او لاحد الامرين والظاهر
المفهوم منها فى امثال هذه المقامات انما هو منع الجمع وكثيرا ما يستعمل لمنع الخلو
ولا ثالث ولا طريق ههنا الى شىء من الامرين اما الاول فلجواز اجتماع هذه الحالات
فى موضع واحد واما الثانى فلجواز خلو الحذف عن هذه الاعتبارات اذ الانحصار فيما
ذكرهما ممنوع قلنا قد نبهناك فيما سبق على ان الانحصار فى المنفى ممنوع وشيدناه
بنقل من كلام الشيخ فى الاشارات وههنا فائدة جليلة وهى ان القوم وان سلكوا فى
تفصيل الاغراض والالات المقتضية طريقة العطف باو الا انه لا امتناع فى اجتماع
الكل على مقتضى واحد ولا امتناع فى الخلو عن الكل والاصل انه لا يشترط فيها الطرد
ولا العكس ولكن هذه الفائدة مضبوطة عندك محفوظة لديك سيعطيك فى مواضع من هذا
الفن قوله بسبب ضجر الضجر تعقيبا التعلق من الغم وقد ضجر فهو ضجر ورجل ضجور والتضجر
فلان ان والسآمة الملالة وزنا ومعنى قال ابو زيد سئمت من الشىء اسأم سأما وسأمة

حسبى الله وحده
من الكتب التى وقفها الفقير
الى الله ربه ذى المواهب
محمد ... الصدور ... عنه
١١٧٥ ...

ودب آماد وساتمه إذا أطلقه كذا في الصحاح **قوله** كما تباع الاستعمال الوارد على تركه بريد ان
المذكور هنا هو نفس المسموع وعينه وفي مقابله اعني ترك نظايره المذكور نظيره بطريق
القياس فالقسم الاول سماعي لا يقاس عليه والثاني قياسي فيقاس فيه مجال فلا يجوز
قتلا من غير قاتل وضربة من غير ضارب قياسا على رميه من غير رام ويجوز الشكر لله
اهل الشكر قياسا على الحمد لله اهل الحمد صرح بذلك الشارح العلامة رحمه الله **قوله**
وشنشنة اعرفها من اخزم اوله ان بنيّ زملوني بالدم التزميل التلفف
والشنشنة العادة واخزم اسم رجل ذكر ابو عبيدة ان ابن الكلبي اخبر ان هذا
القول لابن اخزم الطائي وهو جد حاتم الطائي الموصوف بالسخاوة او جده
جده وكان له ابن يقال له اخزم فمات وترك اولادا فاجتمعوا يوما في مكان
واحد على جدهم وهو ابو اخزم فرموه بالسهام فقال ابو اخزم في حق هولاء شنشنة
اعرفها من اخزم يريد ان هذه عادة قديمة نشأت من اخزم يريد انه كان هو ايضا
عاقا كهولاء فلو صدر مثل هذه الفعلة منهم فليس ذلك امرا غريبا وشيئا عجيبا اباهم
ايضا كان على هذه الصفة فصار مثلا في العادة القديمة وبالجملة فالواو
من الشرح لا من البيت **قوله** كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم يريد ان كلا من
هذه الاقسام مستفاد من خصوصية المقام وان المسند فكل منها مرفوع وان المسند
محذوف وقد جرت عادة النحاة بانهم يسمون مثل ذلك رفعا على المدح ورفعا
على الذم ورفعا على الترحم فالاول مثاله مذكور في الشرح والثاني نحو امرأته حمالة
الحطب والثالث نحو جاء زيد مسكين وقد ينصب الاسم في هذه المواضع و
وسماه النحاة نصبا على المدح والشتم والترحم نحو الحمد لله الحميد والحمد لله اهل الملك
وحمالة الحطب بنصبها ومررت به المسكين وقد افرد سيبويه لهذا ابابا على
حدة في الكتاب فقال هذا ما ينصب على المدح والشتم وظاهر كلام الخليل مشعر
بان هذا الباب من قبيل باب الاختصاص وتمام تحقيقه يطلب من كتابنا شرح
لب الاعراب **قوله** اما لانه يجزع الجزع نقيض الصبر وقد جزع من الشيء بالكسر واجزعه
غيره كذا في الصحاح **قوله** واما ذكره يا ذكر هنا الذكر وفيما سبق الحذف وان كان
الذكر يقابله الترك لا الحذف تنبيها على انه العمدة كانه اتى به اولا ثم اسقط ثانيا
قوله ولا مقتضى للعدول عنه الظاهر ان الظرف اعني للعدول متعلق بالمنفي وهو غير
مستقيم والا لنون كما في لا خيرا خيرا من زيد اذ قد تقرر ان هذا القسم من اسم لا
لانه شابه المضاف والمشابهة ترجح جانب الاسمية المرجحة لجانب الاعراب على
البناء ولذا صرحوا بان الظرف في قوله تع لا تثريب عليكم اليوم اعني عليكم لا يجوز

ان متعلق بالمنفي

ان متعلق بالمنفي والا لكان مضارعا للمضاف فيجب التنوين فالوجه في مثله ما ذهب اليه بعض النحاة ونقلنا اليه
في شرح لب الاعراب من انه لما شابه المضاف انتزع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل
من مذهبه ان ما جعله القوم سببا لوجوب التنوين جعله هو بعينه سببا لانتزاع التنوين وهذا
قول دقيق وهذا القول عندي اقرب الى الصواب من ان يقال بهذا الظرف خبر وظرف
مستقر لا لغوا اذ الطبع السليم يرشدك اليه من طريق المعنى وكذا الكلام عندي في قولهم
ولا بد منه ولا راد لقضائه ولا رافع لقدره ونحو ذلك من العبارات الواردة على نحو
النمط واني لم التفصيل في ذلك هو الطبع السليم ولا ينبئك مثل عليم **قوله** ومنه
اولئك على المفلحون اي ومن قبيل ما نحن فيه وهو ذكر المسند اليه لمزيد الابتهاج والتوبيخ
فانه ذكر اولئك في الموضعين على وجه التكرير فالذكر مبني على مزيد التوضيح والتقرير
والتكرير مبني على ما ذهب اليه صاحب الكشاف من حديث التنبيه وحاصله ان النكتة في التكرير
هي التنبيه والاشعار بان هولاء مستقلون موصوفون بالفلاح كما انهم موصوفون
مستقلون بالهدى وكل واحد من الامرين اعني استقلالهم بالفلاح واستقلالهم بالهدى
كافية في تمييزهم عمن سواهم **قوله** كما ثبت في موقع المصدر لقوله ثابه في قوله فهي
والنفاء في فلي زايرة فيما تقدم ما في خيرنا عليها ولا اثرة بفتح الهمزة والثاء
التفرد والاستبداد ثم ان استاثر بالشيء استبد به والظرف اعني بالفلاح متعلق
بالمبتداء اعني فلي لرجوعه الى الاثرة التي يصلح ان يكون عاملا فان قيل فيلزم
الفصل بالاجنبي الذي هو الخبر ومثله ممنوع على ما صرحوا به قلنا فليقدر مثله قبل الخبر
وليجعل المذكور مفسرا له والظرف اعني في تمييزهم متعلق بجملة او بالظرف الواقع
موقع المفعول اعني بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة
بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون في امورهم ثم يثوبون اليه ومن
هنا سميت الكعبة مثابة على ما يشير اليه قوله تع واذ جعلنا البيت مثابة للناس ومعنى
على حالها على انفرادها واستقلالها واصله حوال بمعنى حال الشيء وقعدت حياله و
بحياله اي بازائه **قوله** اي في حكم يكون اه اشارة الى ما ذكره القوم من ان الغالب
في حيث النصب على الظرفية او الخفض بمن يريد ان حيث هنا منصوب على الظرفية
على ما هو الغالب الراجح وتنبيه على ان المراد ههنا هو المكان على ما هو المعنى الموضوع له
وذهب الاخفش الى انها قد ترد للزمان واليه الاشارة بقوله ويجوز ان يكون مستعارا
للزمان يريد ان كلام المصنف رحمه الله يحتمل ان تجرى على القولين ويساق على راي
كلا الفريقين وقد يتصل بحيث ما الكافة وح قد تضمنت معنى الشرط فيجزم الفعلين كقوله
شعر حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان وبعض المحققين استدل بهذا البيت

على مجيء حيث للزمان واعلم انه لو ترك لفظ الاصغاء بالسماع لكان احسن ليشمل رح
سمع موسى عليه السلام اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري تعالى وتقدس قوله ان
الخبر عام النسبة يريد ان يكون عام النسبة في الموضع المخصوص الذي استعمل
فيه الخبر وحاصله ان بني عموم النسبة على العموم لا بالنظر الى نفس الخبر فان الخبر
وان كان عاما نظرا الى مفهومه وصالحا بخصوصه لان يسند الى اشياء الا انه لما دل
القرينة على ان المراد مسندا الى المعين لم يكن عام النسبة ولا شك ان عموم النسبة
بالمعنى المذكور تنفصل لانتفاء قرينة الحذف مطلق هكذا اجاب بعض بهذا
المقام تحصل الوصول الى حقيقة المرام وبهذا يظهر صحة ما ذهب اليه الشارح
المحقق رحمه الله في الجواب من ان عموم النسبة وارادة التخصيص تنفصل لانتفاء قرينة
الحذف وتحقيق له الا ان الظاهر من سوق كلامه في الجواب بشهادة الذوق
مشعر بان المراد العموم بالنظر الى مفهوم الخبر قوله اي جعل المسند اليه معرفة حتى
العبارة ان يقول اراد المسند اليه معرفة كما لا يخفى وكما ان حق التفسير هذا
فكذلك حق عبارة المصنف ان يقول واما تعريفه بالاضمار فلان المقام للتكلم
ثم قوله وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه مبني على ما ذهب اليه البعض من ان المعتبر
في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال لا عند الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية
وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فذهبوا الى ان لفظ انا مثلا لا يستعمل
الا في الشخص معينه اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة
لواحد معين منها والا لكان في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة
فوجب المصير الى القول بانها موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها
استعمالها في افرادها المعينة هذا ما ذهب اليه القائلون بالتعريف المذكور واجيب
بانه لو صح ما ذكروه لكان انا وانت وهذا مجازات لا حقائق لها للقطع بانه لم يستعمل
فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا فالحق ما ذهب اليه
المحققون من انها موضوعة لكل معين وضعا واحدا عاما فلا مجاز ولا اشتراك ولا تعدد
في الاوضاع فليتامل قوله وحقيقة التعريف اه هذا اختلاط ضربه الشارح المحقق رحمه الله
بخطر وسقاطه او يا من انابه لانه مع ابهامه ليس له كثير معنى فليتدبر قوله والنكرة
وان امكن اه مبتدأ وقوله لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة قائم مقام الخبر
وليس بخبر وتقدير الكلام والنكرة وان كان يمكن ان لا يؤتى بها عند القصد الى ايراده
الاقوى وانما يؤتى بها لو كانت في قوة تخصيص المعرفة لكنه لا يكون في قوة
تخصيص المعرفة فلا يؤتى بها وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان مطيعا لكنه

ليس بعيد اي زيد

ليس بعيد لي اي زيد وان كان مطيعا لي لا يجب عليه اطاعتي واما يجب على الطاعة
لو كان عبدا لي لكنه ليس بعبد لي وهذا اعني طي المقدمة الواقعة في معرض الخبر مع
غير مختص بما ذكر بل هو جار في باب الشرط يعتبرون طي الجزاء مع ما يتبعه ويتفوه
المقدمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك مقامه ويتعرفون على وضوح المراد كقولهم
ان كان زيد فقيرا لكنه ليس بنحيل فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب لكنه انما
عيبا اذا كان نحيلا لكنه ليس بنحيل فتامل واستخرج ما يوافق القانون فاحفظ
هذه الضابطة تكن على بصيرة من الامر قوله واصل الخطاب ان يكون لمعين اي
اللائق به الواجب فيه بحكم الوضع وقوله لمعين حيث لم يقل مع معين كما
وقع في المفتاح تنبيه على ان القانون حافظه وهذا الخطاب له لا حاجة
والخطاب معه قوله اي حيث يمتنع خفاؤه قد سبق ان الظاهر الغالب في حيث
ان يكون منصوبا على الظرفية او مجرورا بمن وفيه تنبيه لمن يتنبه على انه قد لا يكون
كذلك وذلك على ما ذكره القوم اما بان يكون منصوبا على انه مفعول به كقوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالته فان المعنى على ما نقل عليه الشيخ الفارسي انه سبحانه
يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان فان قلت ففيه
اعمال لافعل التفضيل في المفعول به وهو ممتنع قلت لا نسلم فهو ماول بعالم
ولو سلم فالناصب محذوف وهو يعلم او بان يكون مجرورا بغير من نحو الى وفي
تناهت في الظهور الانكشاف الى حيث يمتنع خفاؤه كما لنا على علم قوله فقوله
لسعد متعلق بقوله غلا نزيد لما وقع من المصنف رحمه الله في الايضاح في بيان ما
نحن فيه كلام ظاهر يشتمل على اشكال واغلاق حاول الشارح المحقق طاب ثراه
حله على وجه تبتني منه المراد ويضمحل منه الحزازة والفساد وازالة لو هم خراج
كلامه على ظاهره فلا جزم عين العامل ونفى تعلق الظرف بقوله فتخرج لانه كرر
الفساد ووجه الفساد ان افادة العموم لا يصلح سببا لان يخرج الكلام مخرج صورة
ان اكرم او احسن الى صورة الخطاب اعني ان اكرمت او احسنت وذلك لان مدلول
الاول هو العموم ومدلول الثاني هو الخصوص بحكم الوضع فتعليل العدول عن الاول الى
الثاني بافادة العموم غير مستقيم وهذا الدليل بعينه هو الدليل على جعل الظرف اعني
متعلق بما هو المدلول ثم تحري الكلام بعد التامل في المقصود والمرام قوله فيشعر بان
لفظ المفتاح المذكور في المفتاح حق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين ثم
يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه
اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه قصدا الى ان

لايختص واحدا دون واحد دانه في النوان كثير تحمل قوله نعم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم على العموم قصدا الى التفظيع فانظر في هذه العبارات لو صلك الى المرامات
قوله بايراده علما تنبيه على ان العلمية وان كان معناها كون اللفظ علما لان الباء للمصدرية
الآن المراد ههنا ايراد اللفظ علما اذ تيسير تعولهم جعل المسند اليه معرفة بكون اللفظ
علما لكنه اكثر معنى قوله وهو ما وضع لشخص مع جميع مشخصاته تنبيه تفسير العلم ههنا
وتنوينه على ان المراد بالعلم فيما نحن بصدده هو العلم الحقيقي لا ما يتناول الاعلام الجنسية ايضا
يشير اليه بيان النكتة في ايراده علما فان قيل كيف يكون وضع العلم بملاحظة
المشخصات وهي تتفاوت زيادة ونقصانا بحسب تقضي الازمنة والساعات
فان زيدا مثلا موضوع لذات مخصوصة صغيرة عند الولادة ثم يزيد جسمه وشخصه شيئا
فشيئا منتقلا من الطفولية الى الشباب ثم منه الى الكبر قلنا كانهم عنوا بالمشخصات
ما يمنع تصوره عن وقوع الشركة يعني يكون سببا لان يكون هذا الاسم بحيث يكون
نفس تصوره مانعا عن صدقه على كثيرين فكانهم لا يعتبرون هذا القدر من التفاوت
بناء على انه مما لا يقدح عرفا هذا والكلام بعد محل خفاء لان هذا في التحقيق يقتضي
اما تعدد الاوضاع او كلية الموضوع له فليفهم قوله وقد مر ان الضمير راجع الى العلمية
بتقدير مضاف اى في قوم مباحث العلمية وكذا الكلام في قوله لانها اى لان لفظ
العلمية اى اللفظ المحتوية على العلمية اذ المعرف انما هو العلم لا العلمية قوله لاختصاص
الضمير راجع الى المسند اليه لكن باعتبار معناه اذ قد سبق ان المسند اليه والمسند
في عرفهم انما هو من صفات الالفاظ والتحقيق انه من باب الاستخدام قوله بعينه
حال من مفعول المصدر الذي هو الاختصار اى ملتبسا بتشخصه على وجه يكون ممتازا
عن جميع الاغيار او نعت لمصدر مقدر اى اختصاصا ملتبسا بتشخصه اى ببيانه
وافادته قوله ابتداء نصب على المصدر اى اختصاصا ذا ابتداء او على الظرف اى في
الابتداء وتفسير الشارح رحمه الله تعالى يشعر به قوله واحترز به عن اختصاصه ثانيا
بالضمير الغائب يريد الضمير الغائب الذي يعود الى العلم على ما صرح به الشارح المحقق
في غير هذا الكتاب وههنا اشكال وهو ان المسند اليه في قولهم جاء زيد وهو راكب
ان كان حاضرا في ذهن السامع احتيج اختصاصه ثانيا والا لزم تحصيل الحاصل وان
لم يكن حاضرا فلا احضار ثانيا فان قيل يجوز ان يكون حاضرا مغفولا عنه
قلنا فلا تأتي بالضمير الغائب لا يصح ولا ينبغي من جهة اذ هو لا يدفع الغفلة
ولا السهو ولا النسيان ونظيره ما ذهبوا اليه في التأكيد بنفسه وعينه ونحوه
اللهم الا ان يقال مرادهم بالاختصار ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة تدبر

قوله لا يطلق

قوله بحيث لا يطلق على غيره اى من حيث الوضع الواحد فاندرج فيه الاعلام المشتركة قوله بعد
التسليم اشارة الى منع انحصار الاسم المختص بشيء معين في العلم فانه يجوز ان يكون الاسم
المختص بشيء معين غير العلم كما ذهب اليه في رحمي فانه مختص بالتعين مع انه صفة
لا علم وحاصل الكلام انه لو سلم الانحصار المذكور فلا ضرر في ذكر القيود اذ المقصود الاصلي
من ذكر ما يحقق مفهوم العلمية والاحتراز تابع وقد صرح المحققون في قيود الحدود من ان
المقصود من ذكرها شرح الماهيات وكشف الحقائق والاحترازات تابعة فلو حصل تمام
الاحترازات بقيد واحد لما كان في ذلك ضرر ولقائل ان يقول هذا المنع انما
يفيد اذا خرج باحد القيدين الاولين الاسم المختص غير العلم لكن الخارج بالاول
هو النكرة وبالثاني هو المضمر الغائب على ما ذكره والجواب ان الكلام المحصور فرد
واحد اسم مختص به في الظاهر مع انه لا احضار ههنا بعينه فقد اخرج القيد الاول
ولا يخرج القيد الاخير فيكون المنع المذكور حقيقيا منتجا قوله لانا نقول هذا موقوف
اه حاصله ان من ذهب الى ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والموصول بالمعهود
الموصول فقد ارتكب امورا شنيعة الاول ان حصول هذا المعنى متوقف على
ان يكون معنى قوله ابتداء بنفس اللفظ يعني يكون العلم بالوضع كافيا في الحضور لا يكون
موقوفا على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه من الامور الخارجية الثاني ان هذا المعنى
لا يلائم لفظ الابتداء الثالث ان هذا التفسير يستلزم ان يكون معنى قوله ابتداء
ومعنى قوله باسم مختص واحدا يعني يلزم ان يكونا متحدين في المراد لانه اذا كان
العلم بالوضع كافيا في الحضور كان ذلك باسم مختص لا محالة فاحدهما يغني عن الآخر
فذكر احد هذين القيدين يغني عن ذكر الآخر وقيل مراده ان يكونا متحدين
في فائدة الاحتراز حتى يرد عليه ما سبق من ان الاحتراز تابع فليكفي ذكره
لتحقيق مفهوم العلمية فان قيل كيف كانا متحدين مفهوما ومرادا وان قولنا
هذا الرجل يفيد المعنى بنفس لفظه يعني العلم بمعناه كاف في حضور المعنى من غير
توقف على شيء آخر وكذا ضمير المتكلم والمخاطب كل منهما لاحضار المعنى بعينه
ابتداء اى بنفس لفظه مع انه ليس باسم مختص فلا يكونان متحدين مفهوما قلنا
كون العلم كافيا في هذه الصور ممنوع فان الموضوع في كل منها كلي
والتعين بكل من القرائن الخارجية الرابع انه يعود ارتكاب هذه التكلفات
الشنيعة لا حاجة لتخصيص الامور الثلثة بالذكر لخروج جميع المعارف لان كون
العلم بالوضع كافيا في الحضور لا يكون الا في اللفظ الموضوع لمعين وهذا
اللفظ لا يكون الا العلم فقوله ابتداء بالتفسير المذكور يكون اخراجا لجميع المعارف

فلا يظهر للتخصيص بالمذكور جهة بهذا توضيح كلامه وتبيين مرامه وفي الوجه الاول نظر لان التوقف
المذكور ممنوع فلتكن الابتداء بالمعنى الذي اختاره الشارح والمقصود حاصل لانا اخترنا
ان معنى قوله ابتداء ان يكون الاحضار ابتداء ثانيا اي اوليا فهو احتراز عن الاحضار
الثانوي وبهذا التقرير يستقيم قول هذا القائل ثم انه احتراز عن الصور
الثلثة اعني المضمر الغايب فواضح على ما اعترف به الشارح المحقق رحمه الله
واما المعرف بلام العهد فلانه اشارة الى المعلوم الحاضر فمعناه احضار ثان فيكون
خارجا لا محالة واما الموصول فلانه معلوم حاضر سابقا بالصلة اجمالا فمعناه
احضار ثان وبهذا يظهر ان حصول الاحتراز غير متوقف على ان يكون ابتداء
معنى نفس اللفظ فليتامل قوله وبعد اللتيا والتي اه اللتيا تصغير التي
والصلة محذوفة اي بعد الفعلات التي خرشانها كيت وكيت وحذفها
الصلة في قولهم جاء بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي خرشانها كذا وكذا
ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة ذكر الميداني في مجمع الامثال انه
انما يقال فيما يكنى بهما عن الشر قوله وما سواه انما وضع ليستعمل اه فان قيل
هذا مخالف لما سبق لانه ذكر في تعريف مطلق المعرفة الشامل للعلم وغيره
انه ما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان كلامه هناك يشعر باندراج العلم فيه
وما نحن فيه يشعر بعدمه قلنا مبنى الكلام هنا على اختصاص اللفظ الموضوع لمعين
من العلم واختصار ما سواه في الوضع لاجل الاستعمال فلا ضير في الشمول ثم
الامتياز بما به مما يزه قوله اصل الاله حذف الهمزة وعوض ه هذه
عبارة الكشاف نقلها الشارح المحقق رحمه الله بعينها ولم ينبه على ما فيها
من التسامح وذلك لانه لما كان الاصل الاله مع الالف واللام فبعد حذف
الهمزة ولا تعويض فحق التعبير ان يقال عوضت بمعنى جعلت عوضا عنها وتحقيقه
انه اصل اله فحذفوا الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا
عما تطرق اليه من النقصان بحذف الهمزة وادغم اللام في اللام فصار الله
فحق العبارة ان يقال اصل اله بدون الالف واللام فلما ذكر ذلك
معه لزم المصير الى ما ذكرنا ومما يجب التنبه له ان حذف الهمزة هنا شاذ اذ
قد تقرر انه لا تخفف الهمزة في اول الكلمة لقوة المتكلم في الابتداء ولهذا
قالوا ان تخفيفها في ناس واصله اناس بحذف الهمزة شاذ والمذكور في كتب القوم
هنا وجه اخر وهو ان اصل الاله الاله فحذفوا الهمزة ثم نقلوا حركة الهمزة الى اللام
فصار اللاه ثم ادغم فصار الله فان حملنا ما نحن فيه على هذا الوجه فلا تسامح

في العبارة الاولى

في العبارة الاولى ذكر الاصل لان المتعارف والمتبادر الى الفهم من قولنا الكلمة كذا ان هذه
الحروف اجزاؤها الاصلية واذا كان هذا اصل هذه الكلمة وكانت هذه الحروف
اجزاءها الاصلية لم يصح القول بتعويض حرف التعريف والحاصل ان بين الاصل وحرف التعريف
تنافيا اللهم الا ان يقال سماه حرف التعريف تسامحا وتجوزا لان صورته صورته
كما انهم يسمون اللام في اسم الفاعل الذي بمعنى الحدوث حرف التعريف مع انه اسم
الموصول لان صورته صورته ومن هنا يعرف سر الترك اعني ترك تعرضه لتعيين
المراد من العبارة المنقولة من الكشاف لانها لما كانت ذات وجهين سكت عنه
المحشي ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله عوضت على لفظ التانيث لان
فاعله وهو حرف التعريف في معنى اداة التعريف قوله ومن زعم انه تحرير هذا الكلام
ان من الناس من ذهب الى ان الله اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية
وكل من هذين المفهومين كلي الا انه انحصر في الخارج في فرد واحد كالشمس فانها
مفهوم كلي ثم يحمل على ما بينهما من التضاد فذهب الشارح المحقق رحمه الله الى
ان هذا باطل لوجهين حاصل الاول انه لو كان الله كليا ولا يكون علما كما ذهب اليه
هذا القائل لم يكن قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد واللازم باطل اذ قد اجمع العلماء
وارباب الملل من اخرهم على ان هذا كلمة توحيد يدل قطعا على التوحيد ونفي
الشركة من غير ان يتوقف على امر خارج ولو كان كليا كما زعم لما افاد التوحيد
وحاصل الثاني انه لو كان الله بمعنى الواجب لذاته او المعبود بالحق كما زعم هذا
الزاعم فالاله في قولنا لا اله الا الله ان كان بمعنى المعبود بالحق لزم استثناء
الشيء من نفسه وان كان بمعنى مطلق المعبود لزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فثبت ان الله علم وليس بكلي فصح حديث التوحيد لان اله بمعنى المعبود بالحق
والله علم لفرد منه فيلزم التوحيد وينطبق على الاجماع المذكور والله اعلم بحقائق
الامور قوله خبر لا في الوجود اه اشارة الى ان الخبر في قولنا لا اله الا الله محذوف
وهذا الذي ذهب اليه الجمهور وهو القول المنصور على ما شحنوا به كتب القوم ونص عليه
جار الله في الكشاف وفي المفصل وبالجملة فقد صرحوا بان الخبر محذوف
اي موجود او في الوجود وان الا الله بدل من محل اسم لا والبدل هو المختار
بل صرح بعض النحاة بان الابدال هنا واجب لا سائغ للنصب فيه على الاستثناء
اصلا فان قيل لم لا يجوز ان يكون الا الله خبرا فلم يقع الاحتياج الى ارتكاب
الحذف ولا الى التزام البدل وهذا هو المنقول عن الزمخشري ايضا وان صرح
بخلافه ايضا في بعض كتبه قلنا المانع من جعله خبرا على مذهب الجمهور ما اشرنا

اليه في شرح لباب الاعراب وهو انهم منعوا كون الخبر معرفة محققة والمبتدأ نكرة مرفة
كانت او مخصصة صرح بامتناعه صاحب الكشاف والمفتاح وغيرهما واما على مذهبي
فلا مانع من كونه خبرا وقد شيدنا اركانه وقوينا شانه في شرح لباب الاعراب
من حاول الاطلاع عليه فعليه بالمراجعة اليه واما الذي نقلوه عن جار الله العلامة
فبعد صحته محمول على التقديم والتاخير ضرورة وتقريره على ما هو جوابه ان الاصل انه
اله ثم قدم الخبر فصار الله ثم لما حاولوا معنى الحصر ادخلوا الا في الخبر المقدم والا
في المبتدأ المؤخر فصار لا اله الا الله ولا يخفى ما في هذا التوجيه من التعسف
وتبر النظم وذكر بعض المرققين من النحاة ههنا وجها آخر في عدم جعلهم الا الله خبرا
وهو ان المقصود والغرض المسبوق له الكلام التنزيه والاخراج المستثنى اعني اوجب المستثنى
عن المستثنى منه اخراج زيد من القوم وهذا معنى زائد على الكلام من حقه ان يتم بدونه
بحيث لو حذف لم يلزم الاختلال فلا يكون جزءا منه لما كان المقصود من هذه الكلمة اي الحصر
والاثبات والنفي لما سواه المغايرة بل الغير ههنا ايضا بمعنى الا فان قيل
لم جعلوا الخبر الوجود دون الامكان قلنا لانه لا يفيد التوحيد مع ان التوحيد
ثابت بهذه الكلمة اجماعا وهي مفيدة له اتفاقا ولا كلام فيه انما الكلام في انه
لا ينفي الامكان وههنا مباحث اخر دقيقة وشحنا بها سائر مصنفاتنا
قوله ومعنى قول صاحب الكشاف ه لما كان ظاهر عبارته مشعرا بان الله اسم لمفهوم
كلي هو المعبود بالحق على ما ذهب اليه مولانا توفيق وكان هذا اسخفا حاول ازالته بهذا
المقام من عبارته تبيين كلامه وتوضيح مراده قوله نحو الالقاب الصالحة ه اللقب علم يشعر
بمدح او ذم والكنية علم صدر باب وام او ابن وبنت والاسم اعم والالقاب الصالحة
للتعظيم ما ينبئ في اصله عن معنى شرف وكال حسن ابي المعالي وصدر الافاضل وفخر الاسلام
وسائر ما اشتهر من الالقاب المضافة الى الدين والاسلام والالقاب الصالحة للذم
والاهانة ما ينبئ في اصله عن صفة بها يستحق الذم عادة كابي جهل وكلب ونحوه قوله
او كناية نحو معطوف اما على احضاره او على تعظيم او اهانة على اصطلاح المذهبين
فان قيل ايراد المسند اليه بلفظ العلم لاجل الاحضار الذي هو الغرض والمقصود
صحيح لا شبهة فيه وكذا التعظيم والاهانة غرض سوق له الكلام فما معنى الايراد المذكور
لاجل الكناية اذ هي ليست بغرض اصلا قلنا ممنوع فان الاغراض مع كثرتها الى
الغاية تتفاوت فمنها ما هو الغرض بالوضع ومنها ما هو الغرض الاصلي والمقصود الاقصى
والكناية وسيلة وطريقة الى ما هو المقصود بالاصالة فيكون غرضا بالوضع واما تعريف
معنى الكناية على ما قرره فهو مكشوف لا سترة به في مثل ابي لهب لا حاجة الى التصدي لبيانه

قوله وفي التنزيل

قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب ه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل هذا
مضاف اليه والكلام في المسند اليه فكيف صح التمثيل قلنا نعم الا ان لفظ يدا مما يحتج
في المعنى كانه قيل تبت ابو لهب لو سلم فحسب الغرض في التمثيل انما هو الكناية لا غير
وقال الشارح العلامة رحمه الله في شرح المفتاح الكنية منها مسند اليه تقديرا وكانه قال
ابو لهب بيداه تبتا قوله واللهب الحقيقي اه دفع لسؤال مقدر تقريره انا سلمنا ان ابي
لهب معناه الملابس للهب لكن الملابس للهب لا يلزم ان يكون جهنميا وتقرير الجواب انه
اذا اطلق ينصرف الى الكامل والكامل من اللهب هو لهب جهنم قوله انتقال من الملزوم
او من اللازم وذلك لان الملابسة بلهب جهنم مقتضية لكون الملابس جهنميا وبالعكس
فهما متساويان في اللزوم اذ اللزوم من الطرفين فتطبق اذا على كلا القولين
وصح القول لجواز الوجهين واضمحلت الشبهة المتوهمة على الانتقال من اللازم
فليتأمل قوله دون الثاني اعني العلمي ه يريد ان اللزوم ههنا ليس الا باعتبار الوصفين
جميعا لا ان يكون باعتبار الوضع الثاني فقط من غير ان يكون للاول مدخل فيه وتحقيق
ذلك ان هذا اللفظ مسماه وان كان ملزوما للجهنمية لانتقال الذهن منه الى اتصافه
بهذه الصفة المخصوصة من شيء يوجب ذلك الانتقال بخصوصه وهو هذا اللفظ اعني
ابا لهب الحاصل ان هذا الوصف ملحوظ في ضمن ما اشتهر به من هذا الاسم فظهر ان
منشأ اللزوم انما هو الوصفان كلاهما لا احدهما فصح التعليل بانتفاء الكناية في
الرجل مشيرا الى ابي لهب وانطبق الدليل اعني ان المسمى موجود ههنا مع انتفاء الكناية
على الدعوى وهو ان الكناية ليست لمجرد المعنى العلمي بل باعتبار المعنيين فاندفع
الاعتراض عليه بان انتفاء الكناية في هذا الرجل مشيرا الى ابي لهب لا يدل على
ان الكناية مبنية على الوضع الاول فقط لجواز ان يكون مبنية على الوضعين
فانتفاء احدهما يوجب انتفاء الكناية وانطبق آخر الكلام اعني قوله ويجب
ان يعلم الى الآخر على اوله اعني ما ذهب اليه من ان الكناية مبنية على الوضع الاول
دون الثاني بالمعنى المذكور فان قيل هذا المعنى جيد الا ان العبارة آبية عنه
اشد الاباء لان ابى لهب في قوله الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول
ان ليس اللزوم الا باعتبار الوضع الاول من اللزوم كما ترى على الوضع الاول فلا
نفي الثاني قلنا معنى الكلام انما هو بحسب الوضع الاول ايضا من جمع الحصر هو معنى
الاشتراك والقرينة المشعورة بذلك آخر الكلام كما نبهناك عليه قوله في الكنى
الكنى جمع كنية كالترجي جمع دجية والمنى جمع منية قوله ويجب ان يعلم اشارة
الى ما هو القاعدة في الكناية على ما ذهب اليه المحققون من ان لفظ الكناية مستعمل

والموضوع له

كي لا يكون مناط النفي والاثبات بل ليستقل منه الى ما هو المقصود بالذات وستوضح لك
هذا المعنى في مباحث الكناية مزيد ايضاح ان ساعدنا التوفيق الالهي قوله يكون استعارة
اه اي استهجانا شبهها بابي لهب في كونه كافرا جهنميا ووجه تعين الاستعارة هنا ان الكناية
كما سيجيء مبناها على ان اللفظ مستعمل فيما وضع له لكن لا ليكون مقصد النفي والاثبات
بل للانتقال منه الى المقصود بالذات كما قررناه آنفا والقرينة هنا قد دلت على امتناع
المعنى الحقيقي فلا يكون كناية اذ اللفظ بحسب اصله لا ينبئ عن هذا المعنى ومبنى الكلام
على انه يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي في محل اللفظ على ما يميل اليه كلام
صاحب الكشاف في بعض المواضع قوله يعرف مدلوله بالقلب والعين اه يشير الى
ما ذكره القوم من ان قانون اسماء الاشارة ان يشار بها الى محسوس مشاهد
قريب او بعيد الكلام الا لنكتة كما سيجيء في ضمن تفصيل النكات قوله لو بسط جملة معلومة اه
اشارة الى ما هو قانون الفن من انه يجب ان يكون جملة خبرية معلومة في نفسها
بوصف انتسابها الى المشار اليه اي امر معين حسا او عقلا وبهذا يتميز الجملة
الواقعة صفة فانها وان لزم كونها معلومة الا انها لا يجب كونها معلومة الانتساب
الى معين بل الى شيء ما وهذا هو السر في ان القوم يحكمون على امتناع وقوع الجملة صفة
الا صفة للنكرة فقوله الى مشار اليه اي امر معين مشار اليه كما اشرنا اليه قوله او
استهجان التصريح اه مجرور معطوف على ما هو في حيز النوع لا ايراد المسند اليه موصولا
فان قيل كيف يكون هذا غرضا وغرض الشيء ما يترتب عليه ولهذا ذهب العلامة
ناصر الدين الترمذي رحمه الله في شرح المفتاح الى تاويله بكراهة الاستهجان قلنا
ارادوا بالغرض ما يكون باعثا على اختيار الموصول سواء كان غاية لقصد
حصولها منه وفايدة مترتبة عليه كزيادة التقرير او لم يكن كذلك كهذا وفي الشرح تنبيه
على ذلك حيث قال رح المصنف اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح
واما حديث التاويل بكراهة الاستهجان فلا يسمن ولا يغني من جوع اذ الغرض
بالمعنى المذكور غير منطبق على هذا جدا وهذا مكشوف لا سترة به وفي تعداد الاغراض
المقتضية للموصولية في المفتاح اشعار بهذا الجواب والله اعلم بالصواب قوله اي
تقرير الغرض المسوق له الكلام اختار هنا ان التقرير المختص كتقرير الغرض لا المسند
ولا المسند اليه كما ذهب اليه الآخرون واختار في شرح المفتاح ان المراد تقرير الحكم
على ذلك المسند اليه وهذا اقرب من الاول يرشدك اليه الذوق السليم ولا تنفك
مثل علم قوله خادعته عن نفسه المذكور في كتب النحو ان عن في مثل هذه المواضع
مثلها في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه و[illegible]

ينادي الكنا

ينادي الكنا بمن فوقك وان هذا المعنى وقوع عن في مثل هذه المواضع للتعليل فقسم
واقسام العتاب على صحة اي خادعته لاجل نفسه ولو تعديت وجدت هذه الكلمة
من باب النعت لمصدر الفعل المذكور اي خادعته خداعا ناشيا من نفسه وحاصلا بواسطتها
وسببها فيفيد العلية والسببية قوله ان يغلبه في موقع المفعول له اي يحتال عليه لان يغلبه
وما صدقه كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى قوله عن التمحل لمواقعة اياها يريد
هذه عبارة عن التوسل بوسائل الحيل الى الوقاع وطلب الوطي قوله مثلك منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي لا تتغير ولا تتعين تغيرا وتعينا مثل التغير والتعين
في المذكور قوله اعباد المسيح اه البيت لابي العلاء المعري من قصيدة مطلعها
ألا لاح وقد رأيت برقا مليحا * سرى فاتى الحمى نضوا طليحا * كما اغضى الفتى
فصادف جفنه جفنا قريحا * اذا ما اساح اخرسيطا * حسبت الليل زنجيا جريحا
وما قبله يا رحمن للنجاشة ان تغني * بها ولمن تأسف ان ينوحا * اعباد المسيح يخاف صحبي
ونحن عبيد من خلق المسيحا * رايتك واحد البرجت عزما * وتيتك من رأي
الراي النجيح الاح من الشيء خاف واصل الخوف من الاشفاق البراقة لانه من اللوح
وهو اللمعان ولاح البرق والنجم لمعا والاح قال المتلمس وقد الاح سهيل
بعدما هجعوا الملح بضم الميم اسم فاعل من الاح سرى اي سار بالليل والحمى
اسم موضع والنضو بالكسر الذي انضاه السير اي جعله مهزولا والطليح الذي
اصابه الضعف والفتور حتى تجرجه الامور يقال طلح فهو طليح وطلح يقول
خاف صحبي من راي برقا لامعا حيث يشتاق ونا ترا مهزولا حيث تبدى
وكانه احز النكل تنبيها على تعززه ووضوح امره والاظلس في الكلام ما يصلح
لصاحبها اذ قد بين انه مطلع القصيدة ولا لاحقا وهو ظاهر من فاد في وصف
البرق في البيت الثاني بقوله كما اغضى الفتى فصادف وجد والقريح الذي
اصابه الجراح يصف في الصحاح القرحة واحدة القرح والقروح وقيل
لامرئ القيس ذو القروح لان ملك الروم بعث اليه قميصا مسموما فتقرح
منه جسده فمات والقرح والقرح لغتان مثل الضعف والضعف وقد قرح فهو
جرح فهو قريح يصف تتابع لمعان البرق فيقول هذا البرق في سرعة
لمعانه كانه يجعل اجفانه قريحة وصار يغلبه النوم ويعتريه النعاس
فيغمض العين لينام فيتالم اجفانه القريحة عند الالتقاء فيفتح سريعا لم يغلبه
النعاس فيغمض فيمنعه الالم ثم زاد في وصف البرق في البيت الثالث بقوله
اذا ما اهتاج اهتاج افتعل من الهيجان والمستطير المنتشر وذو التنزيل يوم كانه

ليزدون غمضا

صحبي ن

الطليح ما يرسل ... والطليح الذي ... [illegible]

مهزولا ن

اي سل عنف ... [illegible]

نثره مستطيرا وفي النسخة الفقيرا أيضا بفتح أي مستطيل ومستطير يريدون بالمستطير المنتشر بمنتشر وبسرة وهو الصادق والمستطيل كاذب وهذا البيت في معرض التعليل لقوله الاح بريد كيف لا تخاف البرق وقد اي الليل من تلك البرق في صورته مجروح من الدم حتى تلطخ بالدم اعضاؤه وقد تأطع مناعه منام الافلاك والحاصل انه شبه حمرة البرق في الليل بمن اصابه الجرح فسال دمه على جسده وقوله بارض متعلق بالفعل المذكور فيما قبله وهو نجم في قوله متى نصبح وقد فينا الاعادي نجم حتى تقول الشمس روحا اي نجم بارض فيها الامن والامان ولم يحم حولها الآفات حتى يتيسر فيها اللحم الغناء ولتحا المحزون النوح والبكاء وقوله وقد فينا اي وقد ثبت فينا الاعادي فلفظ قد على المقدر وهو غريب وقوله اعباد المسيح منصوب على انه مفعول يخاف يريد انه صحبي كيف تخافون من النصارى الذين يعبدون المسيح ونحن عبيد من خلق معبودهم فالاستفهام معناه الانكار ففي هذا اغنى ذكر المضاف اليه بلفظ الموصول مع الفكر دون ان يقول نحن عبيد الله من الدلالة والاشعار بعدم خوف هؤلاء من النصارى مالیس في قولنا نحن عبيد الله وقوله ابرحت من ماجنيت ابرح وهو التعجب واستعمال على التمييز يقول لمن تعجب منه ابرحت رجلا وابرحت فارسا وابرح والبلاح الشدة والاذى ولقيت منه البرحين بضم الباء وكسرها اي الشدايد والدواهي وبرحاء الحمى وغيرها شدة الاذى تقول منه برح به الامر تبريحا اي جهده وضربه مبرحا وتباريح الشوق توهجه وهذا الامر هذا اي اشد وقولهم ابرح فيل اي اعجبه فقال ما ابرح هذا الامر والبراح بالفتح المتسع من الارض لا زرع فيه ولا شجر وجاءنا بالامر براحا اي بينا والبراح مصدر قولك برح مكانه اي زال عنه ولا ابرح افعل كذا اي لا ازال افعل كذا انتهى من الصحاح وسمي نجيح ورأى نجيح ذو نجح يريد ان لك عزما كالسيف القتيبي ورأيا صحيحا بالتوفيق فان قيل جميع ذلك حسن من اضح الآن ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله ههنا ودل عليه لفظ البيت من عدم خوف هؤلاء من النصارى بناء في الكلام السابق اذ المفهوم من السابق ان هؤلاء يخافونهم حيث قال متى نصبح وقد فينا الاعادي نجم حتى يقول الشمس روحا فان معنى البيت متى جاوزنا ارض الاعداء تركنا الكرى بالليل واقمنا بالمنزل ابدا وقت طلوع الشمس فاذا طلعت رحلنا في ضوء النهار ومتى تركنا ورآءنا العدى وامنا من جهتهم الردى فحينئذ نقيم طول النهار بنوح ولا نكاد نروح فلخوفهم الاعادي بها اراد بهم النصارى نص عليه صدر الافاضل في الغرام وانه

بغوائلهم

تحقيقه الكرام قلنا كانه مبني على وتيرة الاعراض او مبنية على الفرق او الاول مبنية على التدبر والحزم من المرور والثاني مبنية على التحقيق في الامور قوله والمشهور ان يريد ان الجاري على السنة الشارحين ههنا ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والذي يقتضيه سياق كلام المفتاح انها مثال لهما جميعا وكذا سوق كلام المصنف رحمه الله اما الاول فلما يجيء واما الثاني فلان اللازم من جعلها مثالا لزيادة التقرير فقط موت مثال للاستهجان بها وقد عرف ان قانون هذا الكتاب ذكر الشيء مع مثاله الا نادرا وحاصل الكلام ان ما ذهب اليه الشارح مردود نقلا وعقلا فليفهم قوله لا خر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية يريد ان ايراد حديث العدول عن التصريح بعد التمثيل بقوله تعالى وراودته قرينة مشعرة بانه مثال للاستهجان التصريح ولزيادة التقرير جميعا وكلاهما ظاهر من الآية اما الاول فلاستهجان التصريح باسم المرأة في حكم المراودة والاحتيال في طلب المواقعة واما الثاني فلان في كونه في بيتها وتمكنها من طلب وصاله ووطالعة حاله تقريرا وتحقيقا للمقصود وليس في ذكر اسمها مثل زليخا او امرأة العزيز وحق العبارة ان يقول ثم اورد حكاية شريح وعدي بن ارطاة لانه على ذلك التقدير كان الواجب تأخيره عن الحكايتين جميعا فغشيهم من اليم ما غشيهم يريد ان الاشياء التي غشيتهم لا يدخل تحت حصر الحاصرين والامور التي اصابتهم يضيق عن الاحاطة بها ذكر الذاكرين قوله ولقد نهزت اه في الصحاح نهزت بالدلو في البئر اذا ضربت بها في الماء لتمتلئ والنهزة الفرصة ويقال نهز رأسه اي حركه تقول نهزت الدابة اذا نهضت بصدرها للسير والمراد هنا المعنى الاول اي ضربت مع الغواة دلوهم في الماء يعني وافقتهم لاء فيما سلكوا وقوله وسمت اي اخرجت الى الرعي من الاسامة وهي الاخراج الى الرعي في الصحاح سامت الماشية تسوم سوما رعت فهي سائمة واسمتها انا اذا اخرجتها الى الرعي وقوله سرح اللحظ من باب عاصي الهوى اي اللحظ الشارع اي النظر التسريح الى ما وقع القصد عليه من قولهم امر سريح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقة سرح ومنسرحة اي سريعة قال الاصمعي بلا ظ سرح الجنب اي المنسرح للذهاب والمجيء والعصارة بضم العين البقية من الشيء وفي الصحاح العصارة ما سال من العصر وما بقي من الثفل ايضا بعد العصر والثفل ما سفل من كل شيء والآثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح الآثام جزاء الاثم وفي التنزيل يلق اثاما وما نحن فيه مبني على الاول واذا جعل لما جاء فلهذا دخل على الاسم ومعنى البيت ولقد وافقت اهل الغي والضلال

في جميع الاحوال والافعال ° وفعلت كل ما يفعله امرء في الشباب ° واحبب معه حب احباب
فما وجدت غاية بهذه الاشياء الا الانام ° وما اصابني على التزام بهذه الموافقة الا الملام
قوله ان الذين ترونهم اه بفتح التاء فيكون من الرؤية القلبية بمعنى العلم لا من الرؤية
العينية اي ان الذين تعتقدونهم اخوانا وبضمها من الاراءة وحاصل معناه حينئذ
تظنونهم والرواية الضم ولا اكثره الشارح المحقق رحمه الله به لانه اوفق
بالمقصود رواية ودراية وقوله يشفي حرارة وغليل الصدور حقدها كالغل او اخر فرط
وحرارة عطشها كالغلة في الصحاح الغل بالكسر الغش والحقد ايضا وقد غل صدره يغل
بالكسر غلا اذا كان ذا غش او ضغن وحقد والغل بالضم واحد الاغلال والغلل
ايضا والغلة حرارة العطش وكذلك الغليل والغليل الضغن والحقد مثل الغل وقوله
ان تصرعوا مرفوع لانه فاعل يشفي اي صرعكم والصرع في اللغة الالقاء على الوجه
للاهلاك يقال صرعه اي القاه على وجهه للهلاك وظاهر كلام البعض انه من الصراع
وهو الالقاء على الوجه فان جعل الاهلاك ماخوذا في مفهومه كما يشعر به التفسير الاول
فالهلاك ان كان حقيقيا فهو ما اشار اليه بقوله اي تهلكوا اي هلاك انفسكم حقيقة
وان كان مجازيا كان عبارة عن هلاك الاحوال دون الانفس لان هلاك
المال ملحق بهلاك النفس اي حالة شبيهة بحاله ولهذا ترى كثيرا من الناس يؤثرون هلاك
انفسهم على هلاك احوالهم ويرضون بالاول دون الثاني والى هذا الوجه اشار بقوله
او تصابوا بالحوادث فاللفظ على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز وهذا ان جعل
اصابة الحوادث له عبارة عن هلاك الاحوال وان جعلت عبارة عن عوارض
الانفس كالامراض وما يلحق النفوس من الزحاف فهو ايضا مجاز لان ذلك شبيه بالهلاك
وليس بهلاك حقيقة فالتجوز اما في الكلمة او في الاسناد الا على الوجه الثالث
وان جعل الصرع عبارة عن مجرد الالقاء على الوجه كما يشعر به التفسير الثاني كان اللفظ
مجازا البتة من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم اعني القتل والهلاك الحقيقي
او ما له الشبيهة بذلك كعوارض الانفس وهلاك الاحوال وعلى الثاني فاللفظ
مجازان او مجاز واحد ان جعل الملزوم مجرد سوء الحال ويجوز ان يعتبر الملزوم
ذلك على الوجهين جميعا وبالجملة فكلام الشارح المحقق رحمه الله ينطبق
على جميع ذلك بعد التامل واعمال النظر وليس العيان كالخبر اي على طرزه
وطريقه اه اورد عليه انه قد فسر الوجه في قوله او الايماء الى وجه بناء
الخبر بالطرز والطريقة غير سديد لانه يلزم ح ان يكون البناء في قوله وجه بناء
الخبر مستدركا اذ الخبر يكون على وجوه مختلفة وطرق متفاوتة ولا كذلك

البناء فانه ليس

البناء فانه ليس له جهات مختلفة يشار بايثار الموصول الى واحد منها فلا معنى للايماء
الى طرز بناء الخبر وطريقته والجواب ان الخبر كما تختلف كان البناء المضاف اليه
ايضا متفاوتا فلفظ البناء مقحم والنكتة فيه شموله لما اذا كان الخبر محذوفا فلعله تم
واما ان البناء بمعنى المبني او الخبر مطلق لا يوصف بالبناء ففي لغو الكلام والطريقة
لا ينبغي للمحصل ان يحوم حوله قوله كالارشاد والارصاد على ما سيجيء ان يجعل قبل الخبر
النكرة او من البيت ما يدل على الجزاء اذا عرف الروي كقوله تعالى وما كان الله ليظلمهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون قوله انه ربما جعل ذريعة الى التعظيم وغيره من الاغراض
كالتحقير والاهانة سواء كان في الخبر او في غيره وههنا اشكال مشهور وهو ان
هذه الاغراض حاصلة من ايثار الموصول على حدة في التشريف انهم جعلوا هذه
النكات متفرعة على الايماء وما النكتة في توسيط الايماء واجاب عنه الشارح المحقق رحمه الله
في غير هذا الكتاب بان الايماء في مثل هذه الامثلة متحقق وجعل تلك النكات
متفرعة عليه مناسب من جهة انه اثبات للامر المهم بعد التوطئة له والتمهيد والتنبيه عليه
والتأييد اياه بالتحريض على ما تقتضيه هذه المناسبة هذا كلامه والاولى ان يقال التعظيم
والتحقير ونحوهما للخبر ولغيره انما تثبت بعد التنبه للخبر والاطلاع عليه والاهتداء
اليه وتحقيق ذلك ان هذه النكات امور زائدة على اصل الخبر وبمنزلة الوصف
والفرع عليه فلتقدم اعتباره يكون التعاقب بهذه الصفات والله اعلم بحقائق الحال
قوله دعائمه اعز اي اقوى من دعائم كل بيت كقوله تعالى فعززنا بثالث اي
قوينا بها او من قبل تنحي والدعائم جمع دعامة بكسر الدال وهي عماد البيت
قوله وتعظيم شان شعيب يرد عليه ان هذا صحيح الا ان هذا الايماء ليس ذريعة
الى تعظيم شانه لبقائه على حاله في نحو قوله فقد خسر الذين كذبوا شعيبا بل الذي
يشعر بتعظيمه انما هو نسبة الخسران الى تكذيبه ويمكن ان يقال الايماء وسيلة اليه وان ما
لو استفاد من غيره فغير قادح لما عرف من بطلان اشتراط الاطراد والانعكاس
في النكات والمقتضيات قوله غالت ودا غول مرفوع على انه فاعل غالت ومفعوله
ودا والغول يقال انه حيوان في الصحاح الغول بالضم من السعالي والجمع اغوال
وغيلان وكل ما اغتال الانسان فاهلكه فهو غول يقال غالته غول اذا وقع في مهلكة
والغضب غول الحلم لانه يغتاله ويذهب به يقال انه غول اغول من الغضب وقوله
مهاجرة بلفظ اسم الفاعل حال من ضمير ضربت وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء
بمعنى في وقوله زوال والمراد والانقطاع المودة يريد به الزوال والانقطاع
عن موضع قصدت الهجرة والارتحال عن ذلك الموضع بل عن الاحباب والخلان

اى كنى بذلك الموضع واراد بكوفة البلدة المعروفة وهى التى نشا وبها ابو حنيفة رحمه الله
واخفا فيها اى الجند لانها كانت مسكنها الجنود والعساكر يومئذ قوله يريد انه تحقق زوال
المحبة اى تجعله محققا معترا ثابتا لا شبهة فيه بمنزلة الدليل له والحجة عليه فانه صرح
البيت بالكوفة ثم مهاجرة البها ايماء الى ان بناء الخبر جنس زوال المحبة وعدم بقاء
المودة ثم انه تحقق ذلك ويقرره بمنزلة البينة له والبرهان عليه وبهذا يظهر الفرق
بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر الا ترى ان فى قوله ان الذين يرونهم اخوانا
ايماء الى بناء الخبر جنس العداوة والبغضاء وعدم تحقق المودة والاخاء كما يشهد به سوق
الكلام بلا خفاء ولا تحقيق فيه للجلال بل انهم اخوانا لا يحقق كونهم اعداء وخرمهما
يعرف ان التحقيق يستلزم الايماء دون العكس فربما يجتمعان كما فى قوله تعالى ان
الذين يستكبرون الاية وكما فى قوله ان الذين امنوا لهم درجات النعيم والذين
كفروا لهم دركات الجحيم وربما يتحقق الايماء بدون التحقيق كالبيت وفى قوله
ثم انه تحقق اه اى ايماء الى هذا يريد انه ايماء مع امر زايد عليه وهو كونه بمنزلة الحجة
والبرهان فافهم فقال الشارح العلامة رحمه الله فى شرح المفتاح واما تحقيق الموصول
والصلة للخبر فى ان التى ضربت فواضح لانها اخبر عنها بانها ضربت بكوفة
الجند بيتا تحقيق انها ضربت جندا وغالت ود قا غول ويشبه هذا مثل الذين امنوا
لهم درجات النعيم على ما توهم البعض اذ الصلة هناك وهى امنوا علة لثبوت
درجات النعيم لهولاء والصلة هنا وهى ضربت بيتا مهاجرة ليست علة لاغتيال
الغول لمودتها بل الامر بالعكس وفيه التدبر فيه حق تدبره ولكنه يخففه ويقرره
قوله والفاضل العلامة اه يريد انه ذهب تغير الوجه فى قولهم الى وجه بناء الخبر
بالعلة والسبب لمضمون الخبر وهو مع ذلك حمل هذا فى قوله ثم يتفرع على هذا
اشارة الى ايثار ذلك الموصول لاجل الايماء الى وجه بناء الخبر فلذا والاشكال
فان الذى سمك السماء وان الذين ترونهم فلا بهم الكلام وذهب بعض شارحى
المفتاح الى تغيير الوجه بالعلة والسبب لبناء الخبر واثباته للمبتدا لا لتحقق
الخبر وثبوته للمسند اليه مما يتعلق فى الاكثر او الكل فعلى هذا لفظ البناء واصحاب
نحوه وطبق منفصل فليتامل واعلم انه ان فسر البناء بالثبوت فكلام الشارح
العلامة رحمه الله محكم وان فسر بالاثبات والاسناد فكلامه صحيح لان السبب فى
لا يلزم ان يكون سببا لثبوت مضمون الخبر للمبتدا بل قد يكون كقوله تعالى
ان الذين يستكبرون الاية وقد لا يكون كضرب البيت بكوفة والحق ان اعتراضه
على الشارح العلامة رحمه الله مندفع اندفاعا مكشوفا لا سترة به لانه وان فسر الوجه

بالعلة الا انه

بالعلة الا انه لم يفسر البناء بالمعنى الاول بل اقتصر على مجرد ذلك فلا اذن ان يحمل
المعنى الثانى فى تفسير البناء وهذا هو الحق الجلى الذى لا يحوم حوله شك وريبة لان
القوم يعبرون به بذلك على ما سيجى وكيف لا والشارح فعل الخبر لا وصف الخبر الا
ان يجعل مصدر الفعل المبنى للمفعول وهو تعسف ظاهر لا حاجة اليه وقد مهنا ينظر نكتة
اخرى فى اقحام لفظ البناء والله اعلم بحقايق الاشياء قوله ودع الناس وتقى
اثره يريد به العلامة الترمذى رحمه الله وفى الكلام تحقيق له بناء على تحقيره زعم
وقد تبع الشارحين للمفتاح الايماء الى وجه بناء الخبر بدلالته على مفهوم الخبر
ثم اعترض بانه منقوض بسمك السماء اذ لا دلالة له على سك لن هذه الاشكال
بجوابين احدهما ان فيه ايماء الى متعلق الخبر وهو ان بيت مجده ودعائمه اعز واطول
وطاقته ايماء الى نفس الخبر لان متعلق شئ حكم حكمه وثانيهما ان القوم ربما جعل فرعية
الى الموصول الايماء واما نحن فلا نجعل بهذا الا التعجب والسكوت قوله وسوق
الكلام يريد ان سوق كلام صاحب المفتاح على ما تشهد له الفطرة السليمة بنادى
كذا اى الموقع على المشاركة على ان هذا فى قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة
اشارة الى ايثار الموصول لاجل الايماء الى وجه بناء الخبر وهذا المعنى انما يتضح
على من نظر فى كلامه وتامل فى مراده قوله يا ايها الذى نزل عليه الذكر وجه التهكم
فى الاية ان هولاء وهم الكفار القائلون بهذا الكلام لا يعتقدون تنزيل
الذكر عليه بدليل قوله انك لمجنون فاثبات التنزيل يكون تهكما لا محالة
قوله بوسط الاشارة اليه حسا نصب على المصدر اى اشارة حسية والاشارة
الحسية على ما نطق به كتب القوم هى الاشارة بالجوارح والاعضاء بحيث يكون
المشار اليه مرئيا محسوسا بحاسة البصر وهذا هو المراد بما وقع فى كتب القوم فان
الاشارة الحسية هى الاشارة بالجوارح فاندفع ما يقال عليه من ان الاشارة
بالجوارح لا يستلزم كون المشار اليه محسوسا بحاسة البصر فهكذا يجب ان يحمل
هذا المقام قوله الا مشاهدا محسوسا هكذا وقع فى عبارة القوم وجعل الخ
عدم المحسوس على المشاهد لان الثانى اعم من الاول على قياس الحدود فى ترتيب الجنس
والفصل وفى قوله فان اشرها الى محسوس غير مشاهد اشعار بما ذكرنا من الاخص
فالمراد بالمحسوس ما ادرك باحدى الحواس الخمس وبالمشاهد ما ادرك بالبصر فقط
فكان هذا اخص فالتقييد بالمحسوس اخراج للمعقولات والمشاهد اخراج لما يدرك
بغير حس البصر قوله او لا يستحيل احساسه نحو قوله عز وعلا ذلكم الله ربكم
والاول نحو تلك الجنة التى اورثتموها قوله اكمل تمييز فانه قيل وجه صحة القصد

صفحة ثم اجاب بنفسه عنه بوجهين احد

لا الى

اى المحسوس الغير المشاهد منه

في اشارة اسم الاشارة الى كمال التمييز والتعيين على ما هو المعلوم في كتبهم انه لا تمييز فوق
الاشارة الحسية ووضع اليد اذ لا اشتراك ولا اشتباه اذن اصلا وكذلك العلم فانه
مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لكن ربما يكون مشتركا لفظا او يكون
مسماه غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله فان قلت فان يكون اسماء
الاشارة اعرف المعارف وقد سبق ان الاعرف المعرفة العلم قلنا فليكن
ولا ضير فان منهم من ذهب الى انها اعرف ووجه الاعرفية ان مدلول اسم الاشارة
في اصل الوضع امر معلوم بالقلب والعين وما سواه بالقلب فقط فليكن مبنى
ما نحن فيه على هذا واما ما ذهب اليه سيبويه ومن تبعه من اعرفية المضمرات ثم
الاعلام ثم المبهمات فلان في المضمرات المتكلم الذي لا يتصور فيه شبهة اصلا ومدلول
العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال بخلاف غيره فانه بحسب الاستعمال لا غير
ولو سلم ان مبنى الامر على مذهب الجمهور فالمراد التمييز فيما يكون مظنة الاشتباه والاشتراك
ولا يكون في محل التكلم والخطاب فان ضميرهما نص في المتكلم او العلم فليتامل وقد يقال الكمل
التمييز منحصر في الاشارة الحسية اذ التمييز الكامل بحيث لا يمكن المشاركة في اطلاق
اللفظ بوجه من الوجوه لا يوجد الا فيها اذ قد تقرر في العلوم الحقيقية ان الشيء لا يصير
جزئيا حقيقيا بحيث لا يمكن صدقه على كثيرين الا بهذا الطريق لان الذي ليس هو
مشارا اليه ان كان نكرة فالمشاركة هناك واضح لا خفاء فيها اصلا وان كان
معرفة فان كان غير علم فالمشاركة فيه ايضا ظاهرة وان كان علما فالعلم ايضا
مما لا يشار اليه بهذا الطريق كلي لانه لو قيل زيد مثلا انه ابن عمرو فهو ايضا كلي
وكذا لو قيل ولو في ساعة كذا وتقييد الكلي بالكلي ايضا لا يفيد الجزئية وعلى ظاهر
بعض هذه المقدمات ضعف ظاهر يظهر بالتامل في الفرق بين المعرفة والتعريف قوله
فردا نعت على المدح الاوجه هو الوجه الثاني اعني كونه حالا اذ المنصوب على
المدح وان جاء نكرة ايضا الا ان الغالب عليه التعريف وقد اسمعناه في شرح
لباب الاعراب واما اذا جعل حالا فالعامل فيه معنى الاشارة على نمط قوله تعالى
هذا بعلي شيخا فان قيل الحال بعد انتفاء القيد يقتضي انتفاء المقيد لا جرم ان الكلام
ان لا يكون المشار اليه انا الفقراء اذا لم يكن فردا ولا يخفى انه سمج جدا قلنا المراد
هذه حال مؤكدة لاشتهاره بذلك ادعاء والقوم يصرحون بان الحال المؤكدة تاتي
لا للتقييد كما سيجيء ذلك لغيرها وهذا اعني ما ذهبنا اليه من ان الحال مؤكدة هو الوجه
في قول ابن الرومي الله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم
حيث وقع الجملة اعني برداك تبجيل وتعظيم حالا فاندفع ما اشتهر بين اهل العصر

من انه يلزم تعطيل النعاة بهذه الحالة اذ الحال تقييد وهو مما يأباه الفطرة السليمة سيما
في الدعاء وسيجيء تحقيق الحال في مباحث الحال قوله من نسل شيبان اشارة الى ذكر
نسبه بعد بيان حسبه فهو خبر ثان او حال على قياس الاول والاولى ان يجعل ظرفا
لغوا لقوله فردا يريد انه متفرد من هؤلاء ممتاز عنهم بصفات الكمال وحصل التفضيل
بالحسب كلا من هو مشاركه في النسب والظرف الاول اعني في حي مستقر
متعلق بقوله فردا اي متفرد في حيه لا يشركه غيره معه فيها والظرف الثالث اعني
قوله بين الضال والسلم حال من شيبان على نمط قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
اذ من نسل شيبان اي حال كونهم ساكنين هناك يريد انهم من خلص العرب وفصحائهم
وكرامهم وما بعده كانه الشمس في البرج المنيف به على البرية لا نار على علم
فابو الصقر كنية الممدوح الذي يحمل اسما كانه في برج الشرف والنسل الولد والذرية
وشيبان من قبائل العرب والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهي شجرة السدر البري
والسلم جمع سلمة وهو نوع من الشجر له شوك عظيم وظاهر كلام الشرح مشعر بانهما
اسمان لشجرين مشخصين فالاولى ان يقال هما نوعان من اشجار العادة والمنيف
العالي من اناف على كذا اذا علا عليه والبرية الخلق من برأ وتركت همزتها والظرف
متعلق بالمنيف والباء في به للسببية يريد ان علو البرج على البرية انما هو
بسببه وشرفه وقوله لا نار على علم يريد انه في الوضوح والاشتهار وفي الظهور
على الخلق كالشمس في البرج لا كالنار على العلم وذكر البرج ترشيح للتشبيه قوله اخر
ذكر التوسط اه يريد ان قضية المناسبة في جنبة التوسط حيث التوسط بين
الطرفين الا ان المصنف رحمه الله نظر الى جهة اخرى وهي ان التوسط بمنزلة
النسبة بين المنتسبين فيكون محتاجا الى الطرفين كي قوله كون ذا للقريب اه حاصل
السؤال ان الاشتغال ببيان كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
وظيفة لغوية لا مدخل لها في علم المعاني فلا جهة للاشتغال بها هاهنا وحاصل الجواب
ان هاهنا حيثيتين باحديهما تلك لغوية وبالاخرى معانية وتوضيحه ان هذا الحرف
واحد الا انه يتعدد بتعدد الحيثية فكون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
وظيفة لغوية اذا لم يعتبر مع ذلك شيء آخر واذا لوحظ معه امر آخر فيقال اذا اقتضى
المقام اعتبار بعد المسند اليه لنكتة فالواجب ان يعبر عنه بلفظ ذلك الموضوع للبعيد
وان كان المشار اليه قريبا حقيقة وكذا اذا اقتضى المقام اعتبار قربه بناء على
نكتة يجب ان يعبر عنه بلفظ هذا وان كان المشار اليه بعيدا اعني ابراز هذا في مقام
يليق به اعتبار البعد لنكتة مع كون المشار اليه قريبا حقيقة احد الوظيفتين اعني اللغوية

لغوا

موجودة دون الاخرى اعني الوظيفة المعانية وفي العكس للعكس وبهذا اي بما ذكرنا من صورة
الافتراق والاشتراك بين الوظيفتين يظهر عليك الجواب وهذا هو المعنى الذي قصده الشارح المحقق
هنا كما اشار اليه بقوله وعلم المعاني من حيث انه اذا ازيد قرب المسند اليه يؤتى بهذا
بزيادة اذا اقتضى قربه يؤتى بهذا وان كان المشار اليه بعيدا فقد تسامح في العبارة
اعتمادا على وضوح المراد ومنهم من زعم ان هذا الكلام يجري على ظاهره وان هذا جار في
الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين واما ان المتكلم قصد بذكره تفهيم
المخاطب فامر خارج عن مدلوله على انه يلزم ان يكون ذكر الزيادة اذن لغوا لا طائل
تحته اصلا قوله ولو سلم اه يريد انا لا نسلم اولا ان البحث عن ذلك وظيفة لغوية مطلقا
بل يتفاوت الامر بتفاوت الجهة ولو سلم فذكره توطئة لما يترتب عليه وتمهيد لما يجيء من
الاغراض التي اشار اليه قوله نحو اهذا الذي مذكرا اه فان القرب هنا عبارة عن دنو
وسفالة درجة ووجهه ان الشخص كلما كان اعلى قدرا واشرف درجة فاحتاج الوصول
الى الوسائط اكثر وتشرفا وعادة فان احتياج الوسائط الى الاصعب غيرها دليل ظاهر على
دنوه ودرجته كما لا يخفى قوله ذلك قال كذا اه الظاهر ان قول الامير ذلك اشارة الى
على طريقة الالتفات كقوله [illegible] من التعبير عن نفسه امير المؤمنين يأمرك بكذا وكذا
فالتعبير عن نفسه بذلك مع كمال قربه كناية عن رفعة درجة وعلو مرتبة حتى يحتاج الوصول
اليه من جهة علوه كالوصول الى المسافة البعيدة ففيه تشبيه للمكانة بالمكان والوجه
الثاني ان يجعل ذلك اشارة الى بعض حاضريه على ما هو الظاهر من العبارة ووجه
تعظيم المشار اليه ان بعض المشير لدلالته على انهم مع قربهم منه صورة بعيد عنه معنى
بتغيير منزلتهم اليه لاحتياجه الى وسائط اكثر قوله الى كل غائب عينا كان او معنى اه
المراد بالغائب ما غاب عن الحس اي عن حس السمع والبصر وبالحاضر خلافه والمراد بالعين ما كان
قائما بنفسه وبالمعنى خلافه فالمعنى يتناول الحاضر والغائب فالضرب معنى غائب عن حس
السمع ونحو باته العظيم معنى حاضر مدرك بحس السمع والنغم عبارة عنه والى هذا اي
الى كون الاول غائبا والثاني حاضرا اشار الشارح المحقق رحمه الله بقوله لان المحكي عنه
غائب وبقوله وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد كنحو باته العظيم وقد زاد
في التوضيح بقوله لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد فهذا هو النكتة في الاشارة
اليه بلفظ البعيد مع كونه حاضرا فان قيل النغم وهو هذه الالفاظ المخصوصة
الدالة على المعنى المخصوص في عرف العرب غير قار الذات ولا وجود له فضلا عن الاحساس
او كونه حاضرا في الحس وكان النغم كالضرب فكان كل منهما غائبا فما وجه الفرق قلنا
نعم الا ان العرف يجعل مثل هذا النغم مع كونه معدوما مطلقا حال التكلم بلفظ اسم

اتصافه مع قربه بما عبر عنه بلفظ البعيد وذلك عن صلاح قدره

الاشارة باقيا

الاشارة باقيا موجودا حتى يتحقق ما ينافيه كما ان الشرع يجعل مثل السبع باقيا ما لم
يوجد ما يزيله بخلاف الضرب فانه مع كونه منعدما سابقا على زمان التكلم لم يجعله
العرف باقيا بجهة من الجهات فافترقا قوله لان المحكي عنه اه تعليل لما يتضمنه الكلام
السابق من كون المشار اليه في المثالين غائبا اي انما كان هذا غائبا لانه محكي
وكل محكي عنه غائب فهو تعليل لمقدر قوله لان المعنى غير مدرك حسا اراد به حس البصر دون
السمع والنغم والمعنى فالظاهر انه نصب على الظرف قوله وهو الذين يؤمنون بالغيب اه
بنى على ان اولئك خبر المبتدأ الذي هو الذين يؤمنون بالغيب فلا جرم بنى الشارح اليه
وفسره بقوله الذين يؤمنون دون المحصن الان حق العبارة ان يقول وهو
الذين في قوله تعالى الذين يؤمنون اذ الايمان من جملة الاوصاف على ما صرح به
قوله تنبيها على ان المشار اليهم احقاء وجه التنبيه ان اسم الاشارة اشارة الى الذات
بملاحظة تلك الصفات وتحقيق ذلك ان المقام يقتضي ذكر المضمر لتقدم الذكر فلما ذكر
اسم الاشارة الدال على زيادة التميز دل ذلك على ملاحظة تلك الاوصاف
كانه قيل اولئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة اتصافهم بها
استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة والى هذا اشار في الكشاف
بقوله وفي اسم الاشارة الذي هو اولئك ايذان بان ما يرد عقيبه فالمذكور ودن
قبله اهل لاكتسابه من اجل الخصال التي عددت لهم ولو تدبرت وجدت هذا من قبيل
تعليق الحكم بالوصف المشعر بالعلية واما المضمر الغائب فلا دلالة على هذا المعنى
قوله او كناية اراد بالكناية هنا فهم المعنى من اللفظ لا بطريق التصريح لا ما
اصطلح عليه علماء البيان من ذكر الملزوم وارادة اللازم او بالعكس قوله والكلمة
لفظ موضوع رد لما ذهب اليه المحققون في شروح الكافية من ان اللام في الكلمة
للعهد ووجه الرد ظاهر من كلامه قوله للمطابقة ذلك الواحد الحقيقة معنى المطابقة
على ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله حملك تلك الحقيقة على ذلك الواحد
وعند ابن الحاجب رحمه الله معناه اشتماله عليها وعلى الوجهين فالمفرد المبهم
باعتبار مطابقته للماهية المعلومة صار كانه معهود الى معلوم فكانه عهدية بهذا
الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيا قوله المتحدة في الذهن قد يقرأ على لفظ اسم
الفاعل بالحاء المهملة من الاتحاد ويدل عليه ذكر التعدد بقوله حتى التعدد وقد يقرأ
على لفظ اسم المفعول بالجيم من التجدد وبالجملة فالمعنى واضح قوله لانه موضوع لجنس
على ما هو القول المختار والمذهب الجزل من ان مدلول اسم الجنس هو الفرد المنتشر
لانه موضوع للماهية من حيث هي كما ذهب اليه الاخرون فالاول اعني لفظ اسم

مثال لعلم الجنس وابن لبون ابن لبنت هذا مثال لاسم الجنس قوله فالمجرد وذو اللام اه حاصل
هذا الكلام ان ههنا امورا اربعة النكرة والمحلى بلام العهد الذهني وعلم الجنس واسم الجنس
ولا يخفى ان مدلول كل من الاولين بعض الحقيقة وكذا مدلول كل من الاخيرين وكل من
الاولين محل الالتباس كما ان كلا من الاخيرين كذلك فلا بد من بيان الفرق
بين هذه الامور وحاصل الفرق ان البعضية وان كانت مرادة من كل من الاولين
البعضية في النكرة ناشية من الوضع وفي المحلى باللام ناشية من القرينة وكذا الاخيران
فالبعضية المشتركة متمايزة بالدخول وعدمه فالاشتراك انما هو بالنظر الى المراد و
والامتياز انما هو بالنظر الى الخروج والدخول فامتازت الامور الاربعة بعضها
عن بعض واندفع الالتباس وارتفع الاشتباه قوله كما يشعر به لفظ الايضاح
وجه الاشعار انه قال والمعرف باللام قد يأتي اه وجه اولويته ما ذهب اليه
الشارح المحقق رحمه الله من عود الضمير الى المعرف بلام الحقيقة فهو انه لو عاد اليه
كان الكلام ظاهر الدلالة على المقصود الاصلي الذي هو النوع الجلي على ما يشعر به
كلام المفتاح في تحقيق اللام الجنسي من اندراج المعهود الذهني تحت المعرف بلام الحقيقة
وان عاد الى المطلق كان الكلام قاصرا عن افادة المرام وان كان صحيحا للابهام
قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني اورده مثالا لكون مدخوله
فان المعهود الذهني من حيث المعنى كالنكرة حتى جاز وصفه بالجملة كالنكرات
وبالجملة فقوله يسبني وصف اللئيم واللام فيه للعهد الذهني اذ لا امرور على الكل
ولا دلالة على التعيين ليكون الاستغراق او العهد اي امر على لئيم يسبني فان قيل
بل هو حال منه وهذا اظهر فيه من الاستفتاح عن بيان العذر في توصيف المعرفة
بالجملة قلنا ليس المعنى على انه يسبه حال المرور بل الوضعي ان ذلك دأبه
وهجيراه وهذا هو السر في ان القوم يعنون الى ابة ويبنون الوصفية ولا يخفى
عليك انه ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور على ما عرفت الاشارة اليه وكونه ليس بلازم ذلك
اذ الظاهر المتبادر الى الفهم منه دوام سبه لا تقييده بحال المرور وقوله فمضيت معطوف
على امر ووجه العطف ان مضيت وقلت اتاني معنى امضي واقول عدل الى
الماضي دلالة على التحقق والثبوت واما لان امر بمعنى الماضي عدل الى المضارع
ليشعر بالاستحضار ويشير الى الاستمرار ولقد قال الامام المرزوقي رحمه الله الى ذلك
حيث قال ومما يسهو ويحصل من الافعال اذا اريد منه الاخبار عن الماضي قد يؤتى
بلفظ المستقبل فيوضع موضع الماضي وعليه قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني الا ترى انه قال امر ثم قال فمضيت تحقيقا وثمت

[illegible]

ودون العطف ٩٤

من حروف العطف لحوقها التاء وذلك في عطف الجمل خاصة وتحقيق ذلك
على ما نقل عن الامام المرزوقي رحمه الله ان التاء في ثمت علامة التأنيث وهو
تأنيث الفعل وهي تتصل بهذه العلامة بالاسم نحو امرأة وامرأة وبالصفة نحو قائم
وقائمة كذلك تتصل بالفعل وفي الحرف بعد دخولها فاذا دخل الحرف حرك
بالفتح نحو ربت وثمت ويبقى تاء في كل حال وفي الاسم تبدل هاء في الوقف و
ينتقل الاعراب عن آخر الاسم اليها وفي الفعل يسكن الا ان يلاقيها ساكن ويكون
تاء في الوصل والوقف جميعا وبالجملة فالوضعي ان التاء هذه للتأنيث باعتبار الجملة
وهذا هو الذي يسميه الامام المرزوقي رحمه الله تارة تأنيث الفعل واخرى تأنيث
الخصلة والمقصود واحد وان اختلفت العبارات واعلم انه لا نزاع في ان المحلى بلام
العهد الذهني معرفة ولهذا المعنى اجروا عليه احكام المعارف من جعله مبتدأ وذا
حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وقد وقع ههنا في شرح الكشاف
للفاضل العلامة قطب الملة والدين الرازي رحمه الله ما يقضى منه العجب لانه قال و
وانما لم يجعلوا الجملة يسبني حالا من اللئيم لانه نكرة وشرط ذي الحال ان لا يكون
نكرة قوله لا توصف به اي لا يتعين فيه لان تعينه بالشبه كان بالاوقات
فان قيل المذكور في الكشاف ان غير ههنا معرفة لاشعاره بالمغايرة ولذا
وقع وصفا للمعرفة اعني الذين انعمت عليهم فكيف وجهه قلنا وجه ذلك ان المحلى
بلام العهد الذهني له جهتان فله حالة التنكير من جهة المعنى وحالة التعريف من جهة
اللفظ فتارة ينظر الى الجهة الاولى فيصفونه بالنكرة كما في المذكور وتارة ينظر
الى الجهة الثانية فيصفونه بالمعرفة كما انهم جعلوا غير المغضوب عليهم معرفة بناء
على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليه كما في قولهم عليك بالحركة غير السكون
وذكر ههنا في الكشاف كلاما حاصله انا لا نسلم ان غير المغضوب على تقدير الوصفية
صفة للمعرفة ولو سلم فلا نسلم انه نكرة قوله بل حقيقة لم يقل حقيقة بدون بل مع
ان مقتضى ظاهر سوق الكلام ذلك لانه كان نسبة الى رد ما قالوا من انه
مجاز يريد انه ليس بمجاز كما يتوهم بل هو حقيقة فان قيل كيف يكون حقيقة وقد
اطلق على الماهية بقيد الوجود والموضوع له هو الماهية المطلقة والمطلق تغاير
المقيد قلنا الموضوع له هو الماهية لا بشرط شيء وهي تتحقق في ضمن الماهية بشرط
شيء وتجتمع معها لا الماهية بشرط لا شيء حتى يمتنع اجتماعها مع ما هو بشرط شيء فافهم
والى هذه النكتة اشار الشارح المحقق رحمه الله اشارة اجمالية في آخر هذه
المباحث بقوله وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه قوله وقصد ارادته يتعقب فقد

لانه معطوف على ما هو في معرض خبر كان وهو طلب الاتيان وتلخيص القصد متحملا لكيد
المقصود كما قال لمكان مزيد اختصاص ولا كلام فيه انما الكلام في ان اسم الجنس عنده
لما كان موضوعا للواحد من آحاد جنسه فاذا عرف باللام الحقيقة واريد به مفهوم مسمى
من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد كما ذكره فقد استعمل في جزء معناه فيكون
مجازا قطعا اللهم الا ان يدعى ان المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع بازاء
الحقيقة وضعا آخر مغايرا للوضع المفرد المجرد عن اللام قوله بدليل صحة الاستثناء اه
ان الاستثناء في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا دليل قطعي على ان
اللام هذه للاستغراق وصرح الشارح المحقق رحمه الله في حواشي البداية بان
الاستثناء لا يمنع كونه للجنس لان مجرد الشمول والتناول كاف في صحة الاستثناء وهذا
المعنى حاصل في الجنس ايضا وصرح بان القائلين بان اللام في الآية للاستغراق
ان ارادوا ان هذا معنى اللام فهو باطل قطعا اذ اللام ليس للاستغراق اصلا
وان ارادوا ان الاستغراق مستفاد بمعونة القرينة وهو عدم قرينة البعضية
فهو حق لا شبهة فيه اصلا قوله فالحاصل اه حاصل الكلام في هذا المقام ان وضع
اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى نفس الماهية
وهو لام الجنس او الى حصة معينة من الحقيقة فردا كان او فردين او اكثر ويسمى
المعهود الخارجي والاول اما ان يقصد به الماهية من غير ان يكون في ضمن الوجود
كما في قولهم الانسان حيوان ناطق والانسان نوع والحيوان جنس ويسمى لام
الجنس والحقيقة او يقصد به الماهية باعتبار الوجود وح اما ان يكون مع
قرينة البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء ويسمى المعهود الذهني او بدون
قرينة البعضية فيحمل على العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ويسمى لام الاستغراق وبهذا
يظهر ان اللام موضوع للعهد الخارجي ولتعريف الجنس وتعريف الجنس ينقسم الى ان يراد به
نفس الحقيقة فقط وهو لام الطبيعة والى ان يراد به جميع الافراد وهو الاستغراق
او البعض وهو المعهود الذهني فظهر من هذا البيان ان المعهود الخارجي يقابل تعريف
الجنس وان تعريف الجنس مورد القسمة الى الاقسام المذكورة وهذا هو المفهوم
من كلام الشارح المحقق رحمه الله في شرح الكشاف والمفتاح وكلام المصنف
رحمه الله ههنا ربما يشير اليه لانه قال وباللام للاشارة الى حصة معينة او الى نفس
المسمى وذكر العهد الذهني والاستغراق بلفظ قد يأتي وقد يعد تنبيها على انهما اصل
والباقي فرع عليهما وهذا هو المطابق لما صرح به المحققون من ان الاستغراق والعهد
الذهني راجعان الى التعريف الجنسي ومستفادان من الامور الخارجية وفي التلويح

المحقق رضه الله
صح [illegible] شرح الكشاف
[illegible] العبارة [illegible] في العهد الذهني

في العهد الذهني والاستغراق من فروع التعريف الحقيقي ولهذا ذهب المحققون الى ان اللام
لتعريف العهد والحقيقة لا غير الا ان القوم اخذوا بالحاصل وجعلوه اربعة اقسام
توضيحا وتسهيلا هذا كلامه وبهذا يظهر ما ذكر في المفصل من ان اللام اما لتعريف
العهد واما لتعريف الجنس واما صاحب المفتاح فقد جعل الاستغراق مقابلا
للجنس والعهد في بحث تعريف المسند اليه باللام جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو و
الاصول لكن كلام الشارح المحقق رحمه الله في بيان الحاصل كما ترى لا يتضح في هذا
المرام والله اعلم بحقيقة معنى الكلام قوله وشمل كل مضاف نقض على الحد [illegible]
فيمن يجوزه واما على مذهب الجمهور فهو حال من الفاعل وهو كل لا من مشبه بمعنى مماثله	رتقبل
اي مماثله كل حال كونه مضافا والجنس في هذا المقام يريدون به ما يشتمل الكثير
على ما هو معنى الكلي المطلق سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غيره وظاهر
من المقدمات السابقة انهم يطلقون كلمتي الجنس والحقيقة على الآخر ويستعمل كلا
منهما في موضع الآخر واعلم ان مرادهم بالحصة في هذا المقام بعض الحقيقة واحدا
او اكثر وان الاستغراق وان جعلوه من فروع الحقيقة الا انه اصل بالنسبة
الى غيره بعد ما فوقه صرح بذلك الشارح المحقق رحمه الله في التلويح بقوله ثم
الاصل اي الراجح من معاني اللام عند الاطلاق هو العهد الخارجي لانه حقيقة
التعيين وكمال التمييز ثم الاستغراق لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار
الافراد قليل الاستعمال جدا هذا كلامه وهو صريح في ان الاستغراق وان كان
فرعا للحقيقة باعتبار الوضع الا ان الحقيقة فرع له باعتبار التبادر الى الفهم
فكل منهما اصل من وجه فرع من وجه فلا منافاة لتغاير الاعتبارين قوله بتغاير الحيثية
وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه يريد ان تعريف العهد قصد فيه الى الحصة
من الحقيقة باعتبار حضورها لا الى نفس الحقيقة وبهذا الاعتبار اعتبر اسم الجنس النكرة
فالمقصود فيه الى الحقيقة لكن لا باعتبار الحضور وان كانت حاضرة فالحضور
معتبر في الرجعي والذكري الموقوفين ماخوذ في مدلول اللفظ غير معتبر في رجعي
وذكري نكرتين ولا يلزم من عدم اعتبار الحضور اعتبار عدمه حتى ينافي تحققه
والحاصل ان الحضور موجود في الصورتين متحقق في تعريف الحقيقة والعهد جميعا
الا انه ملحوظ مقصود في المحلى باللام غير ملحوظ في المجرد عنها وحاصل الجواب
منع الملازمة اي لا نسلم انه لو كان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها
باعتبار حضورها ومن حيث حضورها لم يتميز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد
وذلك لان الاشارة الى الحقيقة من حيث الحضور تعريف الحقيقة والى الحصة

منها تعريف العهد فان قيل الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودا قلنا
قد نبهناك على ان مرادهم بالحصة الفرد من الحقيقة لا مجرد ما يكون احص منها ولو باعتبار
وصف اعتباري فليتامل لا يقال اذا كان تعريف الحقيقة اشارة الى الماهية
المتقدمة بقيد الحضور امتاز عن تعريف العهد لكنه يشكل باسم الجنس الدال على الحقيقة
من غير دلالة على البعضية والكلية لان فيه اشارة الى الحقيقة مع الحضور لانا
الحضور متحقق لكنه ليس بملحوظ بخلاف الحقيقة على ما قررناه آنفا فقوله وهو
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة جواب لسؤال مقدر هكذا يجب ان يفهم
هذا المقام ولا تصغ الى خرافات الاوهام قوله وهو ان يراد كل فرد
يتناوله اللفظ بحسب اللغة يشكل من جهة ان قولنا الله عالم للاعداد اي
السبحان استغراق حقيقي في زلي ولا يشمله التعريف وجوابه انا لا نم ان
قوله بحسب اللغة قيد احترازي بل ذكره مبني على ان اللغة اصل وانه اكثر
او بحسب التخيل اي بحسب اللغة مثلا فيكون تعرضا لبعض الافراد ولو سلم
فمعناه يكون للوضع فيه مدخل ولو بواسطة او اكثر فليتامل قوله فان الصاغة
جمع صائغ كما ان الباعة جمع بائع والعادة جمع عائد فهذا من قبيل السحرة
والفسقة والحكمة قوله فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان ان
الانسب ان يقول فانه لا يصح اذا كان فيها رجلان او رجال اذ لا خفاء
في شمول كل واحد من هذه الثلثة لمدلوله وانما الخفاء في شمول ما يشمله الآخر
فكان ذلك بالبيان اجدر وبالتوضيح اهم وفي سلوك هذا النمط جرى
على وتيرة التناسب لظاهر كلام المتن قوله وقد يستعمل اي النكرة الواقعة
في الايجاب فيه اي في الاستغراق يرد ان هذا التقسيم مع تسميته تحليل
في نفسه وان كان احد قسميه كثيرا بالنسبة الى الآخر مثلا كنا في بيت قبله
وذكر الكثرة تدبر قوله يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا الخ ولا لقيتم الخ بعضهم
ايراد البيت مبني على ان النكرة اعني شرا وقع في الايجاب ومع ذلك
فالمراد منه العموم والاستغراق والجواب ان هذا راجع الى النفي لانه في
معنى لا اصابكم شر او عطف لا لقيتم عليه قرينة مشعرة بهذا المعنى وبهذا النظر
وجه آخر في دخول لا في الماضي وراء كونه دعاء والمغنى المنزل وذا من
اسماء الاشارة وقوله وقيتم اي حفظتم والمفعول الثاني قوله شرا قوله او غيره
المذكور في كتب النحو ان اسم لا لنفي الجنس اذا كان مفردا فهو مبني وبينوا
وجهه بانه متضمن للحرف فيكون مبنيا والمباحث المتعلقة بذلك مستوفاة

في كتابنا شرح لب

في كتابنا شرح لب الالباب ففيه جملة ما يتعلق بهذا الباب فقولهم لا رجل معناه
لا من رجل قوله ولقائل ان يقول اه حاصل اعتراضه على المصنف رحمه الله ان قوله
واستغراق المفرد اشمل يقتضي ان يكون اشمل بطريق الوجوب بمعنى انه اشمل اينما
وقع وهذا منقوض بالجمع المحلى باللام فانه في الشمول كالمفرد فلا اشملية للمفرد
بالنسبة اليه والجواب ان معنى الكلام انه يكون اشمل في الجملة لانه ضروري وفي
المفتاح اشارة الى ذلك لانه يقول واستغراق المفرد يكون اشمل من استغراق
الجنس من انه يكون اشمل في بعض الصور كما في النكرة المنفية وكما في المعرف باللام
ولو بمعونة القرينة وهذا هو الجواب الذي افاد فيه تلميذ الشارح المحقق رحمه الله
استادنا سند المحققين عين اعيان العالمين صاحب الذهن البهي
جلال الملة والدين يوسف الاوبهي ادخله الله دار السلام اذا كان في زمانه
وبهذا يظهر بطلان الاعتراض الذي اورده الشارح المحقق رحمه الله على صاحب المفتاح
على ما صرح به بقوله فظهر بطلان ما ذكر صاحب المفتاح الى آخره وستوضح لهذا
المعنى هناك ايضا حالا يبقى معه شيء من الخفاء والله اعلم بحقائق الاشياء قوله فان قيل اه
لي ادعى ان استغراق الجمع المحلى باللام مثل استغراق المفرد وكان هناك دليل
يدل على انه في المفرد اشمل ويمنع كون الجمع مثله فيه حتى ان بعض الفضلاء
جعله دليلا على انه في المفرد اشمل واخذه مذهبا كما قال الفاضل العلامة ناصر
الدين الترمذي رحمه الله في شرح المفتاح انه كيف لا يكون استغراق المفرد اشمل
والمفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حاول
الآن ان يبين ان هذا الدليل لا يمنع كون المحلى باللام مثل المفرد في الاستغراق
التام وتقريره ظاهر من كلامه لمن تامل في مرامه ولا كلام فيه انما الكلام في انه
اذا دخل في الحكم غير الواحد والاثنين لم يبق هناك شيء آخر ينضم الى الواحد
والاثنين ليحصل هناك جمع آخر فاجاب عنه الشارح المحقق رحمه الله بان هذا
مع انه كلام على السند مدفوع بان دخول الغير في الحكم لا يمنع صحة ضم شيء منه
الى الواحد او الاثنين لان هذا مجرد اعتبار لا يتوقف على التصاحب واجتماع
في زمان او مكان والحاصل انا لا نسلم صحة قولنا الرجال في الارض على قصد
الاستغراق الحقيقي كيف وصح استثناء عيسى عليه السلام حالا يتصور فيه نزاع
اما اذا كان الحكم على كل فرد كما هو الحق فظاهر واما اذا كان الحكم على
كل جمع بناء على العرفي والتقدير فلان عيسى عليه السلام مع زيد وعمرو جمع
من الرجال وليسوا على الارض ودخولها في الحكم لا يمنع صحة اعتبارهما معه

لفظ

قوله بتان ذنابه مرفوع بيان للتلميذ لا المجرور بيان للاستاذ رح

قوله اذا كان اه حجره عين الاعيان اذ بيده تعلقلد بلكه نادر اندنفظ منطق

اسوة للعلماء الانام

هو ابو الفضل العلامة ناصر الملة والدين عبد الرحمن

عيسى عليه السلام

جمعا من الرجال واعترض عليه بعضهم بان الصم والاسماء ينتقض من مفهوم الجمع المستوعب
ضربا من التكرار والجواب ان التكرار اذا تضمن فايدة فلا باس به. بقي ههنا
شيء وهو ان ما ذهب اليه من ان عيسى وزيدا وعمرا اجمع من الرجال ولنسوا على
وجه الارض مشكل لانه ان اريد بقوله المجموع ليسوا على وجه الارض ان المجموع
من حيث هو مجموع ليس على وجه الارض فمسلم الا ان هذا غير نافع فيما نحن بصدده
اذ الكلام في ثبوت الحكم لكل فرد على حدة وهذا هو الذي سماه اول المسئلة
وان اريد ان الكل ليس على وجه الارض باعتبار ثبوت الحكم لكل واحد
من هؤلاء الثلثة فهذا ظاهر البطلان للقطع بان عيسى عليه السلام في السماء
بل حيا فليتامل **قوله** فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح لان كلامه يدل على
ان المفرد اشمل البتة وقد عرف بطلانه والجواب انه ان اراد ان هذا مستفاد
من قوله واستغراق المفرد يكون اشمل فهو ممنوع وقد قررناه وان اراد انه
مستفاد من كلامه في هذه الاية فهذا ايضا في حيز المنع بل معنى كلامه ههنا
انه عدل عن الجمع لئلا يتوهم ان هذا من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على نمط
قولهم فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا لان هذا وان كان
مجازا الا انه مشهور وتوسع شايع وعلى هذا فقد صح كلامه وذهب
قوله طعنه وعرفه ومن ادعى ان منعه ذلك فلا يدل عليه دليل فقطع ح كما به
ونفي صريح من كلامه ومجرد الاستفاد افرط من الفساد **قوله** وهل هذا الا تهافت
التهافت الساقط يريد ان هذا الكلام ساقط عن درجة الاعتبار ووجه السقوط
ان ادعاء عدم تعلق الحكم بكل فرد يوجب عدم تناول الحكم للجنس الذي هو في ضمن الجنس العام
الذي هو فرد **قوله** وايضا لا دلالة له يريد ان عبارته صريحة في ان الغرض
من الاتيان بلفظ الجمع هو الشمول والاحاطة لا التنبيه على اختلاف الاجناس
وان اختلفت **قوله** لا تؤيده عقل ولا نقل وذلك لان الجمع
لا يقتضي الا تناول افراد معدودة واما ان تلك الافراد ماهيات
مختلفة او امور متفقة ولا مدخل له في ذلك **قوله** نعم فرق اه حاصل
هذا الكلام انه لا فرق بين المفرد والجمع المدخولين للام الجنس في جانب
الكثرة اصلا الا ان بينهما في جانب القلة فرقا لانه يصح ان يراد في المفرد البعض
الى الواحد وفي الجمع لا يصح الا الى الثلثة وهذا ما قال صاحب الكشاف
المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه

في تناول

في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنس والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه يريد ان القصد
في المفرد الى الجنس والجمعية في الجنس قائمة بكل فرد فيصح ان يراد كل ما تقوم به الجنسية والنوعية
في الجمع الجمعية وهي قائمة بالثلثة فلا يصح ان يراد الا ما تقوم به الجمعية المحققة
وههنا اشكال وهو انه ان اراد بلام الجنس في قوله بين المفرد والجمع المعرف
بلام الجنس لام الحقيقة من حيث هي هي فلا كلام فيه لانه بعيد عن التعريف بين المفرد
والجمع المستغرقين في جانب القلة وان اراد بلام الجنس لام الاستغراق فكيف
صح التمثيل بقوله تعالى ان ياكله الذئب وكيف يصح ارادة الواحد من المفرد المستغرق
قوله فنحو قولهم فلان اه جواب لسؤال مقدر حاصل السؤال انه قد سبق انفا
ان الجمع المحلى باللام لا يجوز ان يراد به البعض الى الواحد وقولهم فلان يركب الخيل اريد به
الخيل اذا ركب واحدا من الخيول وحاصل جوابه ان هذا مجاز والكلام في الحقيقة
قوله فما بينهما فيان حق العبارة ان يقول من الامور المتنافية فان حرف المثنى
للوصول لا للوحدة والتعدد فهو من باب الميل الى جانب المعنى بجعل ما عبارة عن
الامرين اي من الامرين اللذين بينهما فيان **قوله** مجرد اه الدالة على معنى الوحدة
مبني على ما هو المختار عنده وعليه الجمهور من ان اسم الجنس موضوع للواحد من احاد الجنس
ح ظاهر بالشبهة واما على القول بانه موضوع للماهية فقد اجيب عنه بان معنى
الوحدة مفهوم ح اذا لكثير في العرف واللغة انهم يحملون على الماهية من حيث
الوجود في ضمن الفرد **قوله** وانما امتنع وصفه اه لما كان المانع من الوصف
بالجمع على هذا الجواب لفظيا لا معنويا ارجاب بان ذلك مبني على المحافظة على
المشاكلة اللفظية وقدم هذا الوجه على الجواب الثاني لان المانع هناك معنوي
وهو اجيد الا ان حق الترتيب ان ينظم قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض في
السلك اذ لا يخفى ان ليس المراد به كل فرد ليكون المانع معنويا كما هو مقتضى الجواب
الثاني بل المراد به الجنس باعتبار تجرده عن معنى الوحدة فيكون المانع لفظيا والذي
يدل على ان المراد به الجنس لا كل فرد ان هذا امر ثمة قول على رضي الله عنه اهلك
الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ولا يخفى ان كل درهم لا يهلكهم واعلم ان ما ذكره
القوم من حيث الامتناع اعني امتناع وصفه بصفة الجمع مبني على الصورة والنظر
الى الظاهر والا فلا كلام في الجواز بالنظر الى المعنى الا ترى الى انه يصح الاخبار
عن كل في قوله تعالى كل في فلك يسبحون بالجمع بالنظر الى كل مع صحة لفظ الكل
وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
الا امم امثالكم انه صح الاخبار عن الدابة والطاير بالامم مع ان كلا منهما نكرة
منهما

التجريد

[illegible]

مؤدة واقعة في سياق النفي ومع ان المعنى على الاستغراق وان المراد كل فرد فرد حمل على انه
المعنى ونظرا الى المجموع من حيث هو مجموع على غلط قوله كل في فلك يسبحون وقوله سعت بتجميع الفاظ
ان هذه الاضافة وان المعنى وصفه بالجمع ويجوز ان يكون الاضافة لامية وان
المعنى امتنع وصفه نعت يكون قوله ولانه بمعنى كل فرد اشارة الى جواب ثان
عن الاشكال المذكور وتقريره ظاهر من كلامه الا ان حق الترتيب تقديمه على الجواب الاول
لانا لو تاملنا وجدنا الثاني مبنيا على المنع والاول مبنيا على التسليم يعني انا لا نسلم اولا المنافاة
اذ المنافاة انما تتحقق اذا اريد به مجموع الافراد لكنه ممنوع بل المراد به كل فرد ولو سلم
فاعتبار الدخول انما هو بعد اعتبار التجريد تامل قوله نحو الدبا والصفر الظاهر من
كلامه ان هذين الاسمين قبيل ثوب اسمال فيرد عليه احد المحذورين اما بعد ما
كما نبهناك عليه هناك واما انتظامه في سلك ثوب اسمال لانه يجري فيه الاعتبار
المذكور في قولهم ثوب اسمال قوله ثوب اسمال الاسمال جمع سمل كالاطراف جمع طرف
والسمل بالفارسية جامه كهنه وخلوق الشي بضم اللام معناه كهنه شد والخلوق بتحريك
اللام جامه كهنه في الصحاح خلق الثوب بالضم خلوقة اي بلي واخلق الثوب
مثل واخلقته انا يتعدى ولا يتعدى وملحفة خلق وثوب خلق اي بال يستوي
فيه المذكر والمؤنث لانه في الاصل مصدر الاخلق وهو الاملس والجمع خلقان
وملحفة خليق صغروه بلا هاء لانه صفة والهاء لا تلحق بتصغير الصفات والمخلط
ومزج الشي باخر قوله لانها اخصر طريق يريد انها اخصر الطرق الى حصول المقصود
المتكلم بالنظر الى مقصوده لان مقصوده تادية المقصود بطريق نسبة شي ما الى
اخر وكانني اخصر من الاضافة بالنظر الى هذا المقصود فاندفع الاعتراض عليه بان
اخصر من الاضافة وكذا الضمير والموصوف بالتام فليتامل في هذا المقام فانه جزء
وعدل المصنف رحمه الله عن عبارة المفتاح حيث قال وبالاضافة اذا لم يكن طريق
سواها اخصر لان فيها خروجا عن اشتراط الا ان المفهوم من مثل ذلك عرفا انه
لا اخصر منها وقد نبهناك على مثله في الخطبة قوله الى احضاره متعلق بالطريق
لما فيه من معنى التوسل والافضاء او صفة له اي طريق موصل اليه قوله هواي الخ بيت
من ابيات الحماسة من قصيدة من جعفر بن علبة الحارثي وما قبله الحث فيحت
ثم قامت فودعت فلما تولت كادت النفس تزهق قوله المت اي
نزلت والضمير للعشيقة من الالمام وهو النزول في الصحاح الالمام النزول وقد
الم به اي نزل وقوله فحيت اي شرفني بالتحية والتسليم وفي الكلام تنبيه على حسن
ادبها وحسن خلقها حيث اخرت التحية عن الالمام وعقبته بها بلا مهلة ولفظ ثم تنبيه على

طول جلوسها

طول جلوسها وفرط اعتنائها بمودتي بشرط تجنبها عما سبق على نفسها وما لا يحق
قبلها وتاخير الوداع عن القيام تشعر بكمال عقلها وعلمها بالامور كتاخير التحية عن الالمام وهذا الكلام
من الاضطرابات اللفظية لجازمة الالفاظ وكثرة الكاف ونظيره في الفارسية قولهم
وكنونه كنشد وبهوختند وكر فند ورفسد وبر دند فانه قد اتفق فيه اي بلغ على انه ليس
في الفارسية عبارة او خبر من هذه لفظا واكثر منه معنى وبالجملة فالغرض المسوق
له الكلام بيان شدة تحسره وحسن صبره على البلاء وقلة قراره عن الهوى والغناء
وانه ماشي عهود الاحبة في التجني وان طالب الاخوان والحبيب قوله اي مهوي
بثلث ياآت واصل مهوي اجتمع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت فصار مهوي والياء الثالثة ياء الاضافة فتح
اعني ياء المتكلم لانه تعبير لهواي وحكي الاستاد تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
ان اصل النسخة المنتسخة الشارح المحقق رحمه الله بخط كان بياءين اي مهوي
ومضى على ذلك حين من الدهر وبرهة من الزمان فلما انتهت نوبة القراءة اليه
عند بعض قومه وقرئ عنده هكذا افرد عليه من اسافل مجلسه ومرتبته فقال
صوابه مهويي بثلث ياآت فاقبل الكل على انكاره اخذين في الضحك
على مقالته كما هو دأب الحضار مجالس الدروس وشيمة الطلاب المتجرئين على
التعليم والعكس فان هؤلاء كما ترى على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون
حديثا الا من عصمه الله وقليل ما هم فتفطن الشارح المحقق رحمه الله في تحقيق شغب
هؤلاء لمقصود القائل فانكر على المنكرين انكاره واشتهر هؤلاء في ذلك انتها
واستصوب قائله وصدق تأمله وغير اللفظ الى مهويي بثلث ياآت والله عليم
بحقائق الحالات والركب جمع راكب واليمانون جمع يمان بتخفيف
الياء مع توسط الالف عوضا عن احدي الياءين والظرف اعني مع الركب خبر
لهواي او حال من ضمير مصعد وقوله جنيب خبر بعد خبر والجنيب فعيل بمعنى
المفعول كما اشار اليه بقوله والجنيب المجنوب المستتبع اي الذي يريد الانسان
ان يجره الى جنبه ويقوده هناك وفي جنبها قال في الصحاح الجنيبة الدابة
تقاد وكل طائع منقاد فهو جنيب والمراد بالاستتباع هنا هو معنى الجر المذكور
الذي حصل طلب قربته لاجلها بها فان هذا ظاهر اللفظ ويجوز ان يراد
بالجنيب الغريب لانه جاء بمعناه نص عليها الجوهري والجثمان [illegible] فسرها
الخليل بالجسد وقال الاصمعي الجثمان الشخص والجسمان الجسم والشخص انما يستعمل
في بدن الانسان اذا كان قائما قوله ان المضاف اليه اللام يا تقديم المضاف

في الذكر الا انه لما كان المضاف اليه متقدما في الاعتبار واخره عنه بهذا الاعتبار قوله نحو كوكب الخرقاء
يريد ان الاضافة اعني اضافة الكوكب الى الخرقاء وهي اسم امراة لادنى الملابسة وهذه الملابسة
هي ان هذه المراة كانت تضيع وقتها طول ايام الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب
القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت الخرقاء وفرقت القطن على اهلها استعدادا
للشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه الملابسة ولما كان مبنى هذا الامر على تنزيل تلك الملابسة
منزلة الكامل كان هذا منسوبا الى المجاز قوله سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب يرد عليه ان النسبة
الاضافية يجب ان يكون معلومة للمخاطب فما يمكن الاحضار بطريق الموصولية فيقال الذي هو غلام
لزيد بالباب اللهم الا ان يقال مراده انه لا طريق مع الاختصار سوى الاضافة وغرضه
الطرف انما هو مجموع الامرين بخلاف ما ذكرنا في صدر البحث فان الباعث هناك انما هو
مجرد كونه اخصر لا غير فافهم قوله انه للتعظيم او التنوين في غشاوة يحتمل الامرين التعظيم و النوعية
جميعا اي نوع عظيم كما ان التنوين في اهل يصلح للتعظيم والتكثير معا قوله في كل امر شنيع
اي فعل موصوف بالعيب يريد ان في ذاته حول نوع عظيم تمنع ما يوجب اتصافه برذيلة فاذا
للشيء حول نوع يلزم ان ينتفي انتفاء قطعيا فالملحوظ في هذا انما هو هذا اللازم
الذي هو الانتفاء بالطريق المؤكد و حاصله ان فيه تكرير الانتفاء معا به وهو الغرض
الاصلي فسقط المناقشة عليه بان هذا الايهام ينافي المدح بل يخل به لان هذا الحكم
ضروري في كل احد بل المدح انما يحصل اذا لم يكن هناك مانع او كان وهو حقير وتمامه
فتى لا يبالي المدلجون بنوره الى بابه ان لا يضيء الكواكب الادلاج السير بالليل
وقوله ان لا يضيء ان فتح الهمزة فهو في موقع المفعول لقوله لا يبالي وان كسر فالجزاء
محذوف اي لا يبالي ودل عليه الجزاء قوله عن طالب العرف حاجب العرف معمول الحاجب
ولا يخفى انه لا معنى للمنع بمجرد الطالب اذ الممنوع انما هو الافعال دون الذوات فلا بد
هنا من تقدير اي عن احسان طالب الاحسان وتقدير الطالب لا يلائم المقام لان عدم المنع عن الطالب
لا يستلزم عدم المنع عن الاحسان ولا يخفى ان المتبادر من مثل عرفي هو عدم المنع عن الاحسان
لان من منع الاحسان كان هذا دليلا في عدم الطلب والمنع عنه ويحتمل ان يكون من بمعنى
بتضمين معنى الحجب معنى الرد اي حاجب راد على الطالب للطالب ويحتمل ان يكون بمعنى
اي ليس له في شان الطالب حاجب وبالنسبة اليه مانع فيوافق اخر الكلام
اوله قوله او تقديرا ذهب الشارح المحقق رحمه الله الى ان التكثير في الرضوان تقديري وفي
تقدير التكثير فيه ضرب من الخفاء وجوابه انه اذا كان القليل من الرضوان اكثر من كل شيء كان
هذا القليل اكثر قوله لعدم علم المتكلم عدم العلم في جانب المتكلم كما يكون جهة للتنكير
كذلك عدم العلم في جانب المخاطب حقيقة يصلح جهة للتنكير صرح بذلك في المفتاح لانه

قال واما الحالة التي تقتضي تنكيره فهي اذا كان المقام غير صالح للتعريف اما لانك
لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل واما لانه لا طريق لك الى
تعريف الزائد على هذا القدر سامعك وذلك اذا كان السامع لا يعرف منه
الا ذلك القدر فتخصيصه بالمتكلم ليس له كثير فائدة قوله كقوله اذا سئمت مهنده البيت لابي
العلاء المعري من قصيدة مطلعها اعن وخد القلاص كشفت حالا ومن عند الظلام طلبت مالا
وما قبله بيت مستهدا والليل يدعو بضوء الصبح خالقه ابتهالا اذا سئمت مهنده يمين
لطول الحمل بدله شمالا افاد الرهفات ضياء عزم فصار على جواهرها صقالا
بيت اي الممدوح والمستهد من التسهاد تسهاد وهو خلاف النوم يقال سهد وسهد اذا
لم ينم والظرف اعني بضوء الشمس متعلق بقوله يدعو يقال دعى به بالغ فيه ودعى انه بالخفوة
والابتهال الاجتهاد في الدعاء يقول الممدوح يبيت لعطائه ليكفي المسلمين ما يهمهم
من الذنب عن حدودهم والحماة دون بيضتهم وذلك في ليل قد تكاثرت فيه الاهوال
حتى ما ضاب الليل فدعى الله تعالى ان يعيد عليه الصبح لسيحو ما فيه من المخوف والحاصل
انه يبيت ويسهر طول الليل ويجتهد في الحروب حتى يتزعزع الليل من هوله فيدعو الله
ويبتهل اليه في طلب الصبح لتخلص اي الليل مما هو فيه من التزعزع وهذا من قبيل دعاوي
الشعراء بالغلو في المقال الى ان يدخل الكلام في الممتنع او المحال اذا سئمت اي
اذا اصابتها الملالة والسامة وفعله يمين وقوله مهنده على الحذف والايصال اي من
مهنده والمهند السيف المنسوب الى الهند وشمالا نصب مفعولا ثانيا لبدله يقال
بدل خوفه امنا قال صدر الافاضل في ضرام السقط تركهما وشمالا لساته التعريف
في مهنده عن تعريف فيهما واحتواء السكر فيهما على حسن ادب وذلك لان فيه تفاديا
عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وشماله وافول واليغا في التعبير عن ان عسيب
يده بباء المهند اشعار بتنزيهه عن الاعياء على ان السامة منشؤها عن الفعل والتور والاعياء
مبني على النحو المبني عن الضعف والفتور والمرهفات جمع مرهف وهو سيف الرقيق
الشفرتين وضمير صار لضياء العزم وصفه بنفاذ العزم ومضاء التمم حتى ان صح عزمه
او رسب سيوف مضاء وافادتها نفوذا دبيبا في الضريبة فان قيل مضمون البيت
الذي اورده الشارح المحقق رحمه الله ههنا ليس الا ان هذا الممدوح لا يفارقه السلاح
ولا يخلو ساعة من الساعات من الات الحروب واسلحتها وهذا المفهوم ينافي
ما سبق من قوله ويكفيه مهابته النزالا فان معناه ان له مهابة مغنية عن ان
يقابل اعداءه او ينازله لانه يشعر بانه لا حاجة له الى حمل الاسلحة والاول يدل على
احتياجه اليها في وجه قلت المعاقة بالاسلحة وعدم انفكاكه عنها ليس مبنيا على

ان من نفع في نفسه بغناء الاعداء بل هو مبني على انه لو لا جنة الكفاح لا عار في الات الحرب وادوات السلاح وان كان لمهابته مستغنيا عن ذلك اولانه يلزم لان البراءة في الجزم ادخل في القبول وكونه على هذا الوصف احسن لدى ذوي العقول قوله ممنوع لانه يجوز ان يكون التحقير مستفادا من الامور الثلثة الاول البناء اي وزن الكلمة وهو الفعل الدالة على مرة واحدة الثاني جوهر الكلمة وهو النفخ الذي هو نسيج ضعيف الثالث التنكير فيتاكد الدلالة على ان المراد شيء يسير فقوله بناء المرة اشارة الى الامر الاول وقوله جوهر الكلمة اشارة الى الثاني واما الثالث فواضح لا شبهة فيه وبالجملة فهذا الجواب للفاضل الكاشي رحمه الله في شرح المفتاح وصححه اوضحنا آنفا قوله ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني لا ريب لمن تامل في سياق الآية وتفكر في ذكر الرحمن بخصوصه من بين اسمائه الحسنى جزم بترجيح الثاني على الاول وتحقيق ذلك ان هذا الكلام محكي عن ابراهيم عليه السلام مع ابيه مسوق في نصيحته مع رعاية الادب مع ابيه لجهات حيث خاطبه ابتداء بقوله يا ابت استعطافا اولا ومع تيقنه بضلال ابيه وهدايته نفسه ابرز نفسه في معرض من جهل باحسن احتجاج وارفقه حيث استغنى عن وجه عبادة بقوله لم يعبد ولم يصرح بضلاله بل طلب منه بيان الجهة في الاشتغال بعبادة ما لا يسمع له فيسمع قولك ولا يبصر فيبصر حالك لو فعل شيئا وحيث سنح ثم لما نصح باظهار الحق وبنى كلامه على رعاية الادب وكان ابوه لم يستقبله بالقبول اسانف النصيحة مراعيا فيها طريق الرفق حيث ذكر ما كان مشتملا على ادب اصل بقوله يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم ياتك فاتبعني اهدك صراطا سويا ثم نبط وحثه عما كان عليه بانه مع خلوه عن النفع مشتمل على ضرر كثير بقوله يا ابت لا تعبد الشيطان ان الشيطان كان للرحمن مردودا مطرودا ومن اشتغل بعبادة مردود سلطان صار مردودا عنده لاجل ذلك ثم قال يا ابت اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن فانه بنى كلامه مع تلك الاشياء على الاشتغال في الذي دل عليه بلفظ يا ابت والتادب بلفظ الخوف الدال على احتمال عدم المس وبلفظ المس المنبي عن القلة وذكر اسم الرحمن المنبي عن قوة رحمته وغاية كرمه وعفوه وبالجملة فتحقيق هذا المقام على وجه التمام ذكرناه في ملتقى البحرين في سورة مريم وقد شفينا هناك في ترجيح الثاني وبينا هناك ما في الآية من اللطائف والمعاني لمن تجنب عن سمة الاعتساف وتحلى بحلية الانصاف سواء ما ذكرناه حتى لا يحوم له شك وان الاستدلال بقوله لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم قوله اي كل فرد اه فيشكل من جهة ان ادم وحواء وعيسى عليهم السلام لم يخلقوا من نطفة

ولاخرما

ولاخرما وكذا الوثب والفار والعقرب على ما صرحوا به وفي هذا القبيل نقض لانه يحصل غرما وتقتضي على ما سنوه في التوابع واجيب بوجوه الاول ان هذه الصور في حكم المستثنى لقلتها العلم بذلك الثاني ان كلمة كل للتكثير لا للاحاطة وكل التعميم الثالث انه اراد بالذي يدب ما يعرفه العرف لا اللغوي والتخريج في قوله فمنهم من يمشي للدابة بالمعنى اللغوي على قانون الاستخدام المذكور في علم البديع وفي بعض التحقيق ان معنى الافراد في كلا الطرفين والنوعية اما مبناه على المشاكلة والا فيجوز ان يعتبر الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كل فرد من الدابة مخلوق من نوع من الماء يختص بنوع ذلك الفرد من الدابة فلتامل ثم انه صرح بالافراد في جانب الدابة ولم يصرح بالافراد في جانب الماء على هذا التقدير منبها على ان الثاني يحتمل الامرين اعني النوعية والفردية على تقدير فردية الاول لكن بالطريق المذكور اي بان يعتبر اختصاص النوع بنوع ذلك الفرد كما اعتبرناه وبهذا يظهر ضعف ما ذهب اليه الشارح العلامة رحمه الله في شرح المفتاح من انه لا يجوز ارادة النوع من الثاني على تقدير ارادة الفرد من الاول اذ ليس كل شخص من اشخاص الدواب مخلوقا من نوع من الماء يختص بذلك الشخص بل هو مخلوق من شخص من الماء يختص به وصرح بالنوعية في الثاني على تقدير نوعية الاول منبها على التقدير انه لا معنى لارادة الفرد من الثاني على تقدير ارادة النوع من الاول للقطع بانه لا يستقيم ان يقال كل نوع من انواع الدواب مخلوق من شخص من الماء يختص به وهذا هو الفرق في احتمال الثاني في الاول على تقدير شخصية الاول والتصريح في الثاني على تقدير نوعية الاول فصار الحاصل ان الاقسام الصحيحة هنا ثلثة لا غير نوعيتهما وفرديتهما وفردية الاول ونوعية الثاني وقد انكر العلامة القسم الثالث وقد قررناه فاذ فليفهم ومما يجب التنبه له هنا ان اعتبار الفردية في الدابة غير ملايم للمقام يرشدك اليه قوله فمنهم من يمشي على بطنه فان هذا تفصيل للانواع لا للاشخاص تدبر قوله وتعسفا لم يرد على الشارح العلامة رحمه الله لانه جعل الاخير قبيل المسند اليه في التحقيق والظاهر ان الحق معه لان ظاهر عبارة المفتاح بشهادة السوق والسياق شاهد بان ذلك من قبيل المسند اليه واما ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله من ان التعميم في المفتاح في كلام الآن ما نحن فيه ليس كذلك لانه وان جرت عادته بتكلمه الآن عادته يستمر على انه نبه على مثله في آخر المباحث بنوع تنبيه وتغيير اسلوب على ما هو دأبه فلا في كل لفظة لحظة واما هذا فهو ذلك من الحمل فلا يغرنك القول بان هذا وجه وجيه يخلصك عن كثير من التعسفات يرشدك اليه الذوق السليم قوله اذا الظن فيما

مبنى الآية على سبيل الاكثر مسرك الكل والعلم ان ما ذهب اليه من اعتبار

يقبل الشدة

والضعف اشارة الى ظهور معنى الاستثناء واشعار و نفوذ لكون الاول عاما والثاني خاصا فيتحقق التناول المطلوب على ما هو قانون الاستثناء وتنقيح وتوضيح لدفع الاشكال المورد على الاستثناء في مثل هذا المقام وحاصل الدفع واحتمال ان المستثنى في المعنى موصوف فيكون اخص و الاول المستثنى منه يشمله وغيره فيصح الاستثناء وارتفع الشبهة ان اتفق قوله اي ان نحن الا نظن اه فائدة التقديم والتاخير انه كانه قيل ما نحن على صفة من الا على صفة الظن فيصح الاستثناء بهذا الاعتبار قوله فكذلك اذا صرح بلفظ البعض اه حاصل الكلام هاهنا انه قد يقصد بلفظ البعض التعظيم وقد يقصد به التحقير وجه القصدان مبني الابهام ان كان على تطهيره عند اللسان فالاول وان كان على تطهير اللسان عنه فالثاني قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها البيت للبيد من قصيدة مطلعها عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها وما قبله اولم تكن تدري نوار بانني وصال عقد حبائل جذامها تراك امكنة اذا لم ارضها او يرتبط بعض النفوس حمامها وما بعده بل انت لا تدرين كم من ليلة طلق لذيذ لهوها وندامها يعني لازم وتتعد تقال عفت الريح المنزل العراء وبهما وبهذا من تبعهما من الكوفيين كونه نكرة فهولاء يجوزون ما طيب احدا هو القائم وكان رجل هو القائم ويحملون عليه قوله تعالى ان يكون امة هي اربى من امة فهم يجعلون اربى منصوبا وتحقيق المقام ان ضمير الفصل قد اشترط فيما قبله امران احدهما كونه مبتدأ في الحال او في الاصل نحو اولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ان ترني انا اقل منك مالا واجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جاء زيد هو ضاحكا وذهب اليه بعض هولاء بناء على من تعلم لحم يحس بعضا اطهر وثانيهما كونه معرفة كما بينا وكذا اشترط فيما بعده امران احدهما كونه خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وثانيهما كونه كالمعرفة في عدم قبول حرف التعريف وهذا القدر من المباحث مهم هاهنا وباقي المباحث المتعلقة به يطلب فيما شرح لب الاعراب قوله بكثرة وقوعه واعتبار انه مشكل من جهة ان العطف بالحرف اكثر واعتبار انه اوفر قوله وهو النسب مراعاة للشاكلة مع اخواته من الابدال والبيان ونحو ذلك فان قيل العلل بهذا النسب تفوت المناسبة في ضميره الراجع اليه اذ المعنى والكشف هو التابع لا غير قلنا هو من باب الاستخدام فاراد بذكره الصريح معنى المصدر وبضميره الراجع اليه نفس التابع فالمناسبة محفوظ قوله قول اوس بن حجر بتقديم الحاء المهملة على الجيم اورده في الصحاح في فصل الحاء المهملة

فمعنى المنزل نفسه عفوا وهو البيت لازم والمحل موضع الحلول والنزول والمقام موضع الاقامة ومنى موضع عرب الحرم مذكر وتؤنث وتابد وتوحش والغول والرجام والجبلان معروفان والقصران غولها ورجامها والديار والمعنى عفت ديار الاحباب وانهدمت منازلهم ما كان موضعا للنزول وما كان موضعا للاقامة وهذه الديار كانت بالموضع المسمى بمنى وقد توحشت الديار الغولية والرجامية ... الارتحال عنها واشتغال سكانها بقوله تابد غولها اي ديار غولها وديار رجامها على حذف المضاف ونوار اسم عشيقته وحرف النداء محذوف يا نوار والحبائل جمع الحبالة وهي مستعارة للعهود والمودة والجذام القطاع من الجذم وهو القطع والمعنى او لم تكن تعلم يا نوار اني وصال العهود وقطاعها ... من يستحق الصلة وبقطع من يستحق القطيعة وقوله تراك مرفوع على انه خبر بعد خبر وهو فعال صيغة مبالغة بمعنى تارك وقوله يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم اي ارضها و الحمام الموت والمعنى اني تارك للمكان اذا لم اكن راضيا بها واذا لم يدرك الموت نفسي لان الموت اذا ادركني ... ولم يمكن ... الترك ... للمكان والانتقال الى مكان اخر فارادوا ببعض النفوس نفسه والقول بان المراد ببعض النفوس كل النفوس وهم وعلى هذا فالجزم في يرتبط واضح ومعنى البيت لا غبار عليه كما حققناه واجيب بوجوه اخر الاول انه من اجراء الوصل مجرى الوقف الثاني انه مبني على تقدير الصدر وعلى ان المصدريه جازمة عند بعض النحاة الثالث انه مبني على ضرورة الشعر الرابع انه مبني على توهم العطف على المجزوم نظرا الى الظاهر لفظا او وان لم يكن هو المعطوف بالجملة فالمقصود ان او بمعنى الى ان او الا فتوجيه الاشكال لان الجزم يمنع الاصلاح الا الدمع ولا يخفى ان ما ذهبنا اليه هو المحصول بان يقول على انه مبني على ان النفي بمعنى العموم بدليل او والمقصود انه ترك للامكنة والانتقال ... ما يكون اذا ... واحد

وفي نسخة لم ابك

مما رفعا

والوفا والارتباط وحاصله ان الاستعمال انما يتحقق عند تحقق الامرين جميعا الكراهة والحموة وعلى ان تراك كما اشير اليه مبالغة تارك وعلى انه حران الثوم من يزعم انه اسم فعل بمعنى اترك وقوله بل انت لا تدرين بل هاهنا لمجرد الانتقال من كلام الى كلام ليلة طلق وطلقة ساكنة لا حر فيها ولا برد والندام ندامة من النديم وهو الجليس والمغنيات بانوار لا تعلمين كم من ليلة ساكنة غير مؤذية بحر ولا برد لذيذ اللهو والمنادمة قوله الا ان ضمير الفصل لكونه تعريف المسند اليه مبني على ما يذهب اليه الجمهور وهو المذهب المنصور من ان ضمير الفصل لا يكون الا مع تعريف المسند اليه اذ قد جوز بعض النحاة ان ما قبله لا يكون الا معرفة واجاز صح

وحجر اسم رجل وهو حجر الكندي الذي يقال له آكل المرار وحجر بن عدي الذي يقال له الادبر ثم قال ويجوز حجر مثل عسر وعسر وتقديم الجيم على الحاء كما توهم الكثيرون خطأ والمرثية تصحيف البناء مصدر رثيت الميت مرثية ورثوته ايضا اذا ابكيته وعددت محاسنه وكذلك اذا نظمت فيه شعرا قال ابن السكيت قالت امرأة من العرب رثأت زوجي بابيات وهمزت قال الفراء ربما خرجت بهم فصاحتهم الى ان يهمزوا ما ليس بمهموز قالوا رثيت الميت قوله ابن كلدة كلدة اسم رجل كذا في الصحاح والكلام ساكنة هو المحفوظ في السماع والمصحح في نسخ الصحاح قوله اجلي جزعا اي تحلي والالف في جزعا للاشباع قوله اوذي اي هلك والاشاحة الاحتراز ويحاول اي يطلب والبدع جمع بدعة وهي الشيء الغريب يعني ان المرء قد هلك فلا ينفعه الاحتراز عما هو واجب الوقوع اعني احترازه من يطلب الاشياء الغريبة كدوام وجود شخص في الدنيا ونحو ذلك من الامور المستبعدة عند ذوي العقول قوله خلي جلوعا النظاهران هلوعا حال والا وجه ان يجعل مفعولا لخلي بتضمنه معنى الجعل والمنصوبان بعده وصفان له وبذلك يتم المرام والظرف الاول متعلق بجزوعا والثاني متعلق منوعا وذهب الشارح العلامة في شرح المفتاح الى ان المنصوبات الثلثة احوال متعددة او متداخلة لا نزاع في جعل الكلام عليها ولا يخفى ان هنا تعسف ظاهر قوله وبهذا الاعتبار افادة هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة لان للمفرد انا رأ مخصوصة هي قد تحقق وقد لا تحقق بخلاف الجنس فان آثاره متحققة لا محالة فاذا وجد في الكلام ما يدل على ان المقصود الجنس دون الفردية تحقق هناك تعميم زيد وشمول الحكم ويجيء لهذا زيادة بيان ان شاء الله تعالى قوله والمغزول الذي سبك اه السبك في الاصل الاذابة في الصحاح سبك الفضة سبكها سبكا اذا بها والفضة سبيكة والجمع سبائك وبهذا يظهر ان حسن المناسبة ان يجعل الجملة سبيكة والمغزول حصتها كالفضة التي تسبك لتحصيل الفضة الخالصة بدفع الزوائد وحذف الغش المختلط بعينها بحسن العبارة اذن ان يقول والمغزول ما خوذ من الجملة المسبوكة الكلام الا ان يقال معناه ان المغزول الذي يحصل بطريق السبك الواقع على الجملة بقوله من الجملة معمول السبك باعتبار معنى التحصيل كما قررناه فليفهم قوله لانه انما يكون باعتبار الحكم اي لان احد المغزولين من الجملة وتحصيله منها انما هو على ملاحظة ما هو محكوم به في الجملة ولا يخفى ان حق المحكوم به التنكير وان جاء معرفة كما ان حق المحكوم عليه التعريف وان جاء نكرة ومن تأمل في مواقع الاخذ والتحصيل وكيفية ذلك سهل عليه التصديق بذلك قوله الحكم اراد به المحكوم به واطلاقه عليه شائع وذكر المناسبة تحقيق لجانب التعريف ايضا قوله مراده ان الصلة اه حاصله ان الصلة هو الجواب فقط وان القسم

المحمله

فبدله و تعدده بلا غرض صح جعله للجملة للصدق والكذب كما ان بعض الجملة الطرفية في قولنا
والله لم يرو قائم لا تخرج بهذه الجملة عن الجزئية قوله وهذا كما ان الشرطية جزئية الشرطية
معناها الجملة المنسوبة الى الشرط وهذا الوصف يصدق على الجملة الجزائية وعلى الجملة التي
هي شرط والشرطية بالمعنى الاول جزئية وبالمعنى الثاني انشائية لا غير فصح القول بان
الشرطية جزئية دون الشرط اي دون الشرطية بالمعنى الثاني قوله فلا يمكن ان يقال
اه نبه بذكر الامكان على ان في هذا التوجيه ضربا من البعد ووجه البعد امور الاول
ان القوم صرحوا بان سورة التحريم مدنية فكيف صح القول بان الآية في سورة
التحريم نزلت اولا بمكة الثاني ان هذا يخالف للقانون الممهد من ان كل ما فيه يا ايها
الناس مكي والذي فيه يا ايها الذين آمنوا مدني واية التحريم مصدرة بالثاني فكيف
صح القول بانها مكية الثالث انه لما حمل كلام الكشاف على هذا المعنى لزم عليه
ان لا يتم التوجيه اذ المقصود بيان النكتة في التنكير هناك وفي التعريف هنا وعند
ذلك تفوت هذا المعنى اذ الورود في الموضعين ح بعد تعلق علم المخاطبين بذلك
فلا معنى للتنكير في احدهما وللتعريف في الاخرى بل هذا الكلام صريح في ان العلم
بمضمون الصلة شرط السر دون مضمون الصفة فلما كان في هذا التوجيه هذا
الضعف من هذه الجهات جعل القول بذلك امرا ممكنا فيه تنبيها على ضعفه
فان قيل مقتضى الوجوه المذكورة ان لا يصح هذا التوجيه فيكون ممتنعا فلا يصح
الامكان بل الامكان لا بد له من اصل الصحة قلنا اما الصحة فلا كلام فيها اذ الوجوه
المذكورة قد دلت على ان هذا الوجه خلاف الظاهر واقتضاءها لعدم صحة
ممنوع اما الاول فلان المذكور في التفسير ان هذه الآية مستثناة منها ولذا اثبت
في المصحف في اول السورة سورة التحريم مدنية الآية واحدة منها ولو سلم فيجوز
نزولها مرتين واما الثاني فلان القانون الممهد وان صرح به صاحب الكشاف في
سورة البقرة الا انه اكثري لا كلي ودليل انه صرح بخلافه في كثير من المواضع على
ان الامام رحمه الله قد انكر ذلك انكارا واصر على انكاره اصرارا واما الثالث
فلان ظاهر العبارة وان دل على ذلك الا ان القول بوجوب العلم في الصفة
قول متفق عليه بين الجمهور فكيف يظن بالشيخ انه لا يقول به فلا بد من صرف كلامه عن
الظاهر بنوع توجيه يصح ولهذا صرح الشارح المحقق رحمه الله في حواشي الكشاف
بهما بورود الاعتراض عليه من هذا الوجه فكذا يجب ان يفهم هذا المقام
ولا يلتفت الى ما توهمه الاوهام قوله او عن حمله على معناه اي عن ان يكون
محمولا على معناه على ان فعل المصدر متروك والمصدر بمعنى المفعول قوله ومثل هذا

الخ تشمل هذا

الخ تشمل هذا الكلام اعني ما يشتمل على التأكيد نحو جاءني زيد زيد وهذا رد لما اورده
الشارح على المصنف رحمه الله من الاشكال وحاصله ان كلامه صريح في ان
هذا القسم اعني ما يكون للتقرير قسيم للاقسام الباقية اعني ما يكون لدفع توهم
التجوز او السهو او عدم الشمول ومقابل لها وهو فاسد لان ما لا يتحقق فيه التقرير
ليس بتأكيد اصلا لشهادة عبارة القوم في النحو التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول فالتقرير امر يمتنع انفكاكه عنه وحاصل الدفع ان المقابلة ليس باعتبار
انتفاء التقرير في بواقي الاقسام بل باعتبار تحقق التقرير فقط في القسم الاول وباعتبار
تحققه مع سائر الاغراض في البواقي وتحقيقه ان التقرير لازم قطعا الا انه قد يكون
مطلوبا بنفسه فقط مع قطع النظر عن ملاحظة معان اخر كالشمول وغيره وقد يكون
مطلوبا ووسيلة الى غرض اخر اقوى منه في كونه مطلوبا والى ما ذكرنا اشار بقوله لمجرد التقرير
فقط فتدبر قوله ولم يبين ان اي موضع اه يريد ان الشارح العلامة رحمه الله فسر التقرير في
عبارة المفتاح بتقرير الحكم لا المسند اليه وزيفه الشارح المحقق رحمه الله بوجهين احدهما
ان فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل لا نطلع عليه فلم يصح الحوالة الواقعة في عبارته
وثانيهما انهم قد صرحوا بان تأكيد المسند اليه لا يفيد تقرير الحكم اصلا بل لا يكون الا لتقرير
المحكوم عليه لا غير ثم لما كان ههنا مظنة ان يدفع الاعتراض بان المراد بالتأكيد الواقع في
عبارة المفتاح مجرد التكرير لا التأكيد الاصطلاحي وصح القول ح بان مجرد التكرير قد يأتي
لتقرير الحكم نحو انا عرفت وانت عرفت لتصريحهم بان فيهما تقرير الحكم بلا شبهة اجاب عنه
بعد تقرير الاشكال بان حمل التأكيد في كلام المفتاح على غير المصطلح يستلزم امرين احدهما
انه يلزم ان يكون المفيد لتقرير الحكم في المثالين المذكورين نفس التكرير فقط وهو
فاسد اذ المفيد هو التقديم لا غير على ما صرحوا به والدليل عليه انه لا تقرير في صورة التأخير
اصلا بل نصوا على انتفائه في عرفت انا وثانيهما انه يلزم منه ان يكون الحوالة
المتقدمة في قوله كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل محمولة على
الظاهر بان تسند الاطلاع الى ذلك الفصل والمراد نسبته الى ما هو واقع بتوسط هذا
الفصل على ان الاسناد مبني على التوسع والى الامر الاول اشار بقوله قلنا لا نسلم ان المفيد
لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم والى الثاني بقوله على ان السكاكي لم يورد تحقيق كون
الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند يريد انا لا نحمل الحوالة
محمولة على خلاف الظاهر وانه اراد معنى ما لغير الظاهر ولو سلم انه اراد
هذا المعنى مع كونه خلاف الظاهر فقد ذكر في المفتاح في ذلك امرين تقرير
الحكم وتقرير المحكوم عليه فمع ارتكاب هذه المسامحة ينبغي ان يحمل الحوالة

اشارة الى تقوى الحكم المحكوم عليه وهذا او باد احسن اذ لا يلزم منه حمل التاكيد على غير المصطلح
ولا يرد عليه ان التقوي ايضا يستفاد من التقديم دون التكرير ولا يرد عليه ان التوجيه للتخصيص كان
اولى بل احسن فيه الا ارتكاب المسامحة في ظاهر الحوالة هكذا اجيب ان نعم هذا المقام
فانه مزلة الاقدام قوله انه لم يرد التاكيد الصناعي اه اشارة الى توجيه كلام العلامة
مع الاعتراض الثاني على ما اوضحناه فعبارته لصاحب المفتاح للعلامة قوله على ان السكاكي اه
هذه الجملة مسوقة في معرض المنع لما سبق من التوجيه المذكور لكلام العلامة بحمل التاكيد
على غير المصطلح يريد انا لا نسلم انه اراد بالحوالة معنا ما المخالف للظاهر كما يعنيه التوجيه السابق
ولو سلم انه اراد ذلك فلا يكفي كذا قوله ولو سلم اشارة الى تسليم هذا الممنوع
الفرضي لا ما هو الظاهر المتبادر الى الوهم من كونه اشارة الى قوله لا نسلم ان المقصد اه فتامل
قوله بل في آخر بحث تاخير المسند اه هذا سهو منه والصواب ان يقول في بحث تقديم
المسند لان ما نحن فيه لا اثر له في الحالة المقتضية لتاخير المسند اليه بل هو مذكور في الحالة
المقتضية لتقديم المسند وهذا المعنى يتضح على من تتبع المفتاح والجواب انه كانه اراد
بحث تاخير المسند الاتي المعلق بتاخر الفعل نحو قولهم انا سعيت في حاجتك وحاصله
انه اراد المعنى اللغوي لا الاصطلاحي قوله ولو سلم فكان ينبغي ان يعرض للتخصيص اه
يريد انا نمنع اولا كون الحوالة اشارة الى تقوي الحكم بل نقول الذي ينبغي ان يجعل اشارة
الى تقوي المسند اليه ولو سلم انه ليس الواجب جعله اشارة الى تقوي المسند اليه بل كونه
اشارة الى تقوي الحكم جيد ورد عليه امر اخر وهو انه كان على صاحب المفتاح ان يعرض
للتخصيص ايضا بان يقول وربما كان القصد الى مجرد التقوي او التخصيص بل التعرض للتخصيص اولى
على ما تنبه هذا والجواب الذي طرح بجميع هذه الاعتراضات على العلامة عندي ان المراد
بالحكم في كلامه المحكوم عليه ولا حاجة في ذلك الى حمل او سماع لان الحكم مصدر
ومجي المصدر بمعنى المفعول مجاز شايع غير محتاج الى نقل او استعمال غاية الامر ان المفعول
قد يكون بلا واسطة وهو ظاهر وقد يكون بواسطة نحو قولهم الاضافة لكون اللفظ مضافا
اليه والاسناد لكون اللفظ مسندا اليه وما نحن فيه من هذا القبيل وعلى هذا فلا يرد
على العلامة شي اصلا فليفهم قوله والاظهار اه تفريع على بيان تزييف ما ذهب اليه العلامة
في توجيه الحوالة فحاول الان ان بين ما هو الحق المرضي عنده في توجيهها فذهب في هذا
الكتاب الى ان معنى الحوالة الاشارة الى ما اورده في فصل التقديم والتاخير مع
الفعل من نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تقوى وتاكيد للتخصيص الحاصل من التقديم
وفي شرح المفتاح الى ان هذه الجملة اعني قوله كما يطلعك اه ليس متعلق بقصد مجرد
التقوي بل بما قبله فقد ذكر في ذلك الفصل انك اذا قلت سعيت انا في حاجتك

[illegible]

لافاده وجود

لافادة وجود السعي في حاجته منك خبر غير شائبة تجوز او سهو او نسيان صح تخالف
انا سعيت في حاجتك فانه لا يكون لذلك بل للرد على من زعم انفراد الغير بالسعي او
لك وانت خبير بان مبني ما ذهب اليه ههنا على تعلق هذه الجملة الدالة على الحوالة
بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقوي وما ذهب اليه في غير هذا الكتاب مبني على كونه
غير متعلق به ولا ريب في ركاكة الوجهين نظرا الى ذلك بعد التدبر والتعمق في الكلام
واما نحن فنقول اراد بفصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ما ذكر في الحالة المقتضية
لتقديم المسند من ان قولهم انت لا تكذب اقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك
لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت هنا لتاكيد المحكوم عليه
بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره دون الحكم فان ما ذهب اليه من الفرق بين صورة
التقديم والتاخير يطلع على ما نحن فيه من ان توكيد المسند اليه يكون لتقوي المحكوم عليه لا غير
وهذا الوجه هو الوجه الصحيح الذي لا غبار عليه من الخلل فلا يرد عليه ان ايراده في مثل
هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول ولا
لزوم كون جملة الحوالة غير متعلقة ببعض التقرير نعم سبق على ما ذهبنا اليه ان الظاهر ان المراد
بفصل اعتبار التقديم والتاخير هو الفصل الموعود على ما هو مصطلح المفتاح الا انه لا بأس
لانه اراد بفصل اعتبار التقديم والتاخير البحث الذي ينطوي على البحث عن اعتبار تقديم
الفعل وتاخيره ومن البحث عن انه اذا قدم الفعل فهو الى كذا واذا اخر فهو لكذا
كما ذكر من انه اذا قدم المسند اليه على الفعل كما في قولهم انت لا تكذب فهو لتقوي الحكم البتة
واذا عكس كما في قولهم لا تكذب انت فهو لتاكيد المحكوم عليه وتقوي المسند اليه لا غير قوله
ومثل هذا اه يريد ان مثل هذا الايراد اعني ما يكون مبنيا على ادنى مناسبة في الجملة
لو فرض كفى به قوله غلط فاحش اه وجه ما ذهب اليه في المختصر من ان تاكيد المسند اليه لا يكون الا
لتقوي الحكم قط ويتوجه عليه ان عبارة المفصل صريح في ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير
الحكم حيث قال وجدوى التاكيد انك اذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به
في نفس السامع ومكنته في قلبه وامطت شبهة ربما خالجته او توهمت غفلة وذهابا
عما انت بصدده فازلته وكذلك اذا جئت بالنفس والعين لظانٍ ان يظن حين
قلت فعل زيد ان اسناد الفعل اليه تجوز او سهو او نسيان وكل واجمعون تجنبا لـ
الشمول والاحاطة فان عبارته كما ترى ينادي على ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير
الحكم في الجملة قوله اي التكلم بالمجاز تفسير للفظ التجوز يريد ان التجوز معناه التكلم بالمجاز
يقال تجوز في كلامه اي تكلم بالمجاز صرح به الشارح العلامة رحمه الله ثم قال ومن ههنا ذهب
من ذهب الى امتناع وقوع المجاز في القرآن لان وقوعه فيه يستلزم ان يصح وصفه تع

شاركته

بالتجوز وهو لا يصح لان اسناد في نوع عقيبه او وجود المعنى غير كاف بل لا بد من الاذن الشرعي
ايضا بهذا الكلام وفيه نظر لانه لو سلم ان وجود المعنى غير كاف فلا نزاع في ذلك في
الاطلاقات الصريحة اصلا ولا نسلم في ذلك نزاعا على ما صرح ابن كمال الاثري انه جاء في حقه
ولا يصح ان يقال الله تعالى بناء قد صرح في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة
اليه لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه اذ الاطلاقات الضمنية غير معتبرة شرعا
وكيف وقد جاء تبارك الله ولا يجوز ان يقال مبارك والله يدعو الى دار السلام
ولا يجوز الله داع وبالجملة تحمله في الكتاب والسنة اكثر من ان تحصى وقد حققنا
ذلك في شرح البردوي وذكرنا هناك ان هذا لا يختص باسم الله بل بالنسبة
الى الاسماء ايضا كذلك فليفهم قوله لئلا يتوهم ان اسناد القطع اليه مجاز نظاهر
في التجوز عقلي لا لغوي الا ان هذا الظاهر يقتضي جواز كون تاكيد المسند اليه لتقرير
الحكم كما دل عليه ظاهر كلام العلامة ويقتضي اعتراف الشارح وفيه سبق ان التقرير
في مثله وسيلة الى غرض اخر تدبر قوله ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي
اذ لا يتصور اندفاعه بذلك لوضوح ان من قال جاء زيد وتوهم السامع كونه سابقا
في التلفظ بلفظ زيد مكان عمرو وتلفظ نفسه لا يدفع هذا التوهم اذ الضمير راجع
الى ما ذكر سابقا والمفروض ان المذكور سابقا هو عمرو والتلفظ بلفظ زيد وقع
سهوا منه والمذكور في المفتاح ههنا السهو والنسيان جميعا والمصنف رحمه الله
ذكر الاول فقط حرما على انهما مترادفان كالغفلة والذهول كما هو مذهب الاهدي
فذكر احدهما ذكر الاخر واما صاحب المفتاح فقد ذكرهما جميعا لان مذهبه ان السهو
غلط يتنبه له صاحبه بادنى تنبيه والنسيان غلط لا يتنبه صاحبه له بادنى التنبيه ولذا صرح
بانه لا عبرة للنسيان في السهو ههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو ان قوله ولا يدفع هذا التوهم
بالتاكيد المعنوي ان اراد به انه لا يندفع به اصلا وهو الظاهر من الكلام فهذا منقوض
بما سيجيء من ان نحو جاءني الرجلان كلاهما كدفع توهم من يتوهم ان الجائي احدهما وذكر
الرجلين سهو وصرح بان هذا اولى وان اراد به انه لا يدفع البعض ويدفع به
بعض اخر فهذا غير مستقيم في كلامه فالحق عندي ان هذا مخصوص وان معناه ولا يدفع
بالتاكيد المعنوي الذي ليس من شانه قطع مثل هذا التوهم حتى لو كان تاكيد معنوي
من شانه ذلك فيندفع به كالمثال المذكور وقد سبق ههنا لهذا المقام نوع بيان في
بحث لا ريب فيه فليفهم قوله الا انك لم تعدهم الى قوله كالواقع من الكل فيه بحث
لان هذا صريح في انه اريد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم
بل عن بعضهم وانما نسب الى الكل لما ذكرنا لا لاجل فلا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم

مع ان اللازم منه

مع ان اللازم منه ان هذا مجاز عقلي ونحو كون التاكيد بكل دافعا له ضرب من الخفاء
والله اعلم بحقائق الاشياء قوله ولا دلالة لاجمعون على كون مسميهم في زمان واحد
ذكر الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان من ذهب الى ان فائدة اجمعون في الاية هي الاشعار
بالاجتماع في فور واحدة فقد افسد الكلام لانا قاطعون بصحة قولهم جاءني القوم اجمعون
وان جاءوا متفرقين وبصحة قولنا ناظرت علماء الشرق والغرب اجمعين مع
ان ذلك ليس مرعيا والمذكور في بعض شروح المفصل ان هذا القائل لم يرد ان هذا
مفهوم اجمعين ومعناه بل المراد ان هذه نكتة في ذكر اجمعين بعد ذكر الكل وتحقيقه
انه ذكر الكل فذكر اجمعين بعده في الظاهر مستغنى عنه فلا بد لهذا من نكتة وما ذكرنا
يصلح ان يكون نكتة بحكم ماخذ الاشتقاق وبالنظر الى اقتضاء المقام والله يعلم المرام
قوله اذا كان المتبوع اعني لفظ القوم وهذا الكلام صريح في ان التجوز ههنا لغوي
واقع في لفظ القوم لا عقلي واقع في الاسناد وظاهر الكلام ان التجوز المذكور في هذا
الباب تجوز مطلق اعم من العقلي واللغوي نعم ظاهر كلام المفتاح ان التجوز عقلي
لانه قال ومعالي لذا التي تقتضي تاكيده فهي اذا كان المراد ان لا يحمل على السامع مع
في حكمك ذلك تجوزا فان قوله في حكمك يقتضي ما ذكرنا من ان التجوز عقلي فالتجوز
في كلامه لما كان مخصوصا بالعقلي كان ذكر عدم الشمول في المفتاح مهما واجب التعرض
والتجوز في كلام المصنف لما كان مطلقا والمطلق باطلاقه يتناول الكل وما اندرج تحته من
كان ذكر عدم الشمول توضيحا في المعنى وتفريعا سعد بعد ولهذا النكتة ذهب الشارح
المحقق رحمه الله الى ان هذا من قبيل التوضيح وتخصيص المفتاح لا القدح في توضيح المتن
فليفهم فههنا بحث وهو ان التجوز سواء كان عقليا فقط كما يشعر به صريح المفتاح
او اعم كما يشعر به كلام المتن يقتضي ان يكون تاكيد المسند اليه وافعاله فيلزم ان يكون
تاكيد المسند اليه لتقرير الحكم البتة وهو خلاف ما زعم الشارح المحقق رحمه الله كما صرح
وصرح بان القول غلط فاحش فكيف يكون غلطا فاحشا وهو صريح نطق كلام
المفتاح وكلام القوم فليتامل فانه من مزال الاقدام قوله ولا يلزم كون الثاني اوضح
خلافا لصاحب المفتاح اذ قد نص في قسم النحو على انه يجب ان يكون اوضح لانه قال
وعطف البيان ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه على بعض احواله بيانا لكونه اعرف وذكر
الشيخ المحقق ابن الحاجب رحمه الله واما قولهم عطف البيان فهي على الاعم الاغلب وهذا
اعز ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله من عدم اللزوم ازالة لما عسى يخطر بالبال
من عبارة المصنف رحمه الله من انه لما كان تعقيب المسند اليه بعطف البيان معللا
بالايضاح كان موضحا والظاهر منه انه اوضح كما ان الفائدة في الجملة المسبوقة لنفي

اراد به شرح الفاضل مولانا فصيح الدين [illegible]
[illegible]

حمله على العموم [illegible] التجوز ح

اعرف منه

انحصار فايدة

في الايضاح ازالة مثل هذا الوهم على ما هو الظاهر المتبادر من عبارة المتن قوله وان كان الثاني
حاصلا بدونه فيه ضرب من الخفاء لانه قال في الكشاف عادا الاولى قوم هود وعاد الاخرى
ارم وعن بعضهم ان الاولى بلي القدماء لانهم اول الامم بعد قوم نوح بل صريح التنزيل ناطق به
لانه قال وانه اهلك عادا الاولى فان الظاهر منه لقصد عاد بالاولى ان هناك عادين
وعلى هذا فلا يتم الثاني بدونه اذ الثاني انما يتم اذا كان عاد اسم علم مخصوص بهم اذ
ليس هناك اذن اجمال وابهام حتى يمتنع الاحتياج في دفعه الى عطف البيان واذا
كان العاد متعددا كان فيه ابهام محقق يجب دفعه بالبيان بقوم هود ليتميز عن عاد الاخرى
قوله ان يكون اسما مختصا بمتبوعه يريد انه لا يجب اختصاصه به على الاطلاق واما الاختصاص
بوجه ما فلا بد منه والا لما افاد التنصيص الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف
البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر واعلم ان ظاهر
كلام المصنف رحمه الله مشعر بامور ثلثة كل منها ليس كما ينبغي الاول وجوب كون الثاني
اوضح الثاني ان فايدته الايضاح فقط الثالث انه يجب ان يكون اسما مختصا
بمتبوعه ولما كان الكل غير مطابق للواقع حاول الشارح المحقق رحمه الله ازالة الوهم
من كلامه فنبه على ما هو الحق في كل منها ثم هذا اعني ما ذكرنا من وجوب الاختصاص
بوجه ما انما يحتاج اليه اذا قصد به دفع الايهام بتعينه واما اذا قصد به المدح فلا وجوب
هناك اصلا قوله في نحو قوله والمؤمن اه البيت للنابغة الذبياني في قصيدة مطلعها
يا دار مية بالعلياء فالسند ... اقوت وطال عليها سالف الابد ثم قال بعد
عدة ابيات والمؤمن العائذات الطير يمسحها ... ركبان مكة بين الغيل والسند
ما ان اتيت بشيء انت تكرهه ... اذا فلا رفعت سوطي الي يدي فقوله يا دار مية
حكاية لنداء المرأة بالمكان المرتفع من الارض فالعلياء والسند ما ارتفع من الارض
والجبل ثم اخبر عنها بقوله خلت عن اهلها فطال عليها مرور ما مضى من الزمان فقوله
اقوت معناه خلت في الصحاح منزل قواء اي لا انيس به وقد يقال اقوت
الدار واقوت ايضا خلت واقوى القوم صاروا بالقواء وقوله والمؤمن مجرور على
القسم والمؤمن من صفات الله تعالى والعائذات الطير التي لاذت بالبيت والتجأت اليه
حفظا لنفسها من الاخذ والاصطياد والغيل والسند اجمتان كانا بين مكة والمدينة
يريد ان ركبان مكة لا يأخذونها بهذه الطيور ولا يصطادونها بل هم يمسحون
ايديهم على هؤلاء ولا يتعرضون بها فالعائذات نصب مفعول يمسح ثم قيل زيد حرمته
او رفع ثم قيل زيد ضربته والاظهر ان العائذات نصب مفعول المؤمن والطير عطف
بيان والجملة اعني قوله يمسحها استيناف في معرض البيان كانه قيل كيف جعلهن آمنة

فقال لان الركبان

فقال لان الركبان يمسحونها ولا يتعرضون لها بالاخذ والاصطياد وبالجملة
فقد صرحوا بان الطير عطف بيان للعائذات وبهذا ظهر ان الاختصاص ليس
امرا مقتضيا وقوله ما ان اتيت ان هذه زايدة كقولهم ما ان رايت وما ان جلس
الضحاك وقوله فلا رفعت فانه صحيح كقوله ثم العقول فقد جئنا خراسانا اي
لو اتيت بشيء مكروه لشلت يدي والاظهر ان هذا دعاء ولذا دخل الماضي
اي ان فعلت فانا كاذب فلا رفعت اقسم بما ذكر انه لم يجن وانه لم يصدر
عنه شيء مكروه ولو اتى به لشلت يده حتى لا تقدر على رفع السوط وحمله والظرف
اعني الى متعلق برفعت على نمط قوله تعالى بل رفعه الله اليه قوله فالحسن اه
يريد ان الاظهر مثل قولهم هل ادلك على افضل الناس واكرمهم زيد ابا زيد
عطف بيان للافضل الاكرم لا بدل اما اولا فلكونه جنسا وموضحا للصفة
المبهمة والايضاح من شان عطف البيان واما ثانيا فلما ذهب اليه من الاشعار
بكونه علما في الفضل والكرم فجعله عطف بيان اولى من جعله بدلا كما ذهب اليه صاحب
الكشاف قوله بوصف الجنس باثنين والاله بواحد وان كان هذا المعنى مفهوما
من نفس الموصوف بطريق التضمن اما في الجنس فظاهر واما في الاله فلان الوحدة
ماخوذة في معنى الاسم مع التنوين والتنكير ولكن لوحظ في ذلك فان لا التزام
وبالجملة فانما وصفا بذلك تنبيها على ان بحسب الغرض انما هو العدد في الاول
والوحدة في الثاني وان كان للجنسية ايضا مدخل في الغرضية قوله من التاكيد اللفظي
كلام الشارح العلامة في شرح المفتاح في تقرير مذهب صاحب الكشاف وان لم يكن
صريحا في كون التاكيد شاملا الا انه بالاخرة ينساق اليه لانه قال اعلم ان
مذهب صاحب الكشاف ان اثنين وواحدا تاكيد لا لجنس كواحدة في نفخة واحدة
ثم قال ورد عليه ابن الحاجب بان حد التاكيد وهو تابع تقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول لا ينطبق عليه وهو واضح لان تقرر التابع امر المتبوع في احدهما فرع
على دلالة التابع على المتبوع اما بطريق المطابقة كما في التاكيد اللفظي او بالتضمن
كما في المعنوي مع اتحاد المفهومين او التداخل ولا كذلك واحدة وواحد واثنين
اذ لا دلالة لواحدة على النفخة وواحد على الاله والاثنين على الالهين فضلا عن
اتحاد مفهومها او ذاتيهما واما حد الصفة فمنطبق عليه لانه تابع يدل على معنى في متبوعه
فيكون صفة لا تاكيدا وعليه الاكثر ثم قال وبطل السكاكي وان الغرض المسوق له الكلام
هو التنبيه على ان ابرهة كامن وعظيم سلطانه وانه هو المدبر لشل خلايق العادة ما دور حواليها
الاجناس المتكاثرة الاصناف وهو الحافظ لما دار حولها وعليها والمهيمن لاحوالها اه

لا يشغله شان عن شان غير مختص حفظ وتدبيره بكم بل هو لا ايضا مثلكم وانها
محفوظة بحفظ الكامل قائمة بتدبيره الشامل فان معنى كلامه ان النكرة في سياق
النفي يفيد العموم الا انه يجوز ان يراد بها دواب ارض واحدة وطيور جو واحدة
فيكون استغراقا عرفيا فذكرهما وصف نسبة الى كل طبقة من طبقات الارض وكل
جو على السوية ليصح ان الاستغراق حقيقي يتناول كل دابة من دواب الطبقات
السبع وكل طائر من طيور الآفاق والاقطار المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة
التعميم والاحاطة ولما كان ههنا مظنة ان يقال النكرة في سياق النفي يدل على
كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم امثالكم لان كل فرد لا يكون امما
وكذا كل نوع اجاب بان هذا من قبيل الحمل الى جانب المعنى كانه قيل ليس المجموع
الا امما هذا حاصل كلامه وهو مخالف لكلام المفتاح لتصريحه بان المقصود الجنس بحالة
قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم امثالكم فلا اشكال في الجواز
ولا يتصور زيادة التعميم والاحاطة من جهة الوصف ايضا اذ الجنس مفهوم كلي وهما
واحد فيما لف الكلامان فكيف يتوهم اتحادهما والجواب ان زيادة التعميم
والاحاطة ناشئة من اعتبار الجنسية وهي ناشئة من اعتبار الوصفية المختصة بالجنس
والعموم الناشئ من الجنسية سارية في عموم الارض والجو ايضا غاية الامر
ان كلام المفتاح ساكت عن ذكر عمومها وسكوته لا يوجب المخالفة بين الكلامين
وتحقيق ذلك ان الكلامين متحدان في ان الغرض من بيان الوصف هو القصد
الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو ايضا
لازم وكلام المفتاح عنه ساكت وسكوته اما لاعتباره او لعدم اعتباره واياما
ما كان فاصل التعميم حاصل بوقوع النكرة في سياق النفي فذكر الوصف زيادة
تعميم عموم الارض والجو زيادة على زيادة فالقول بان زيادة التعميم مختصة بكلام
الكشاف وهم فاما الحمل على المعنى في الاستثناء فمشترك بين الكلامين اذ لا شيء
في الظاهر نكرة مستغرقة على كل حال فمنشأ الاشكال عدم الوصول الى حقيقة الحال
فافهم هذا ان فسر الضمير اعني ضمير به في قوله وبه يتبين تحدث الافراد في
وبالتصريح بان القصد في النكرة الى الجنس كما يشعر به قربه واتصاله به ونوره
انه لم يقل وبذلك يتبين واما ان فسر الضمير بما حرره من التحقيق المتعلق بقوله تعالى
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في قوله عليه اليه ههنا فاطرادا لحاد
كلام مولانا المحول في هذه الآية فيكون هذا تعويضا لاي كلام الشيخين في
هذه الآية قوله ومن ذرايه فالقول بان الشارح توهم اتحاد كلاميهما في هذه

الآية وهم والذي

الآية وهم والذي يشعر بهذا التفسير امران الاول ان الكلام في هذا كما دل عليه السؤال
والجواب بخلاف هذه فان ذكرهما بطريق الاستطراد والثاني انه لم يقل
وبهذا يتبين فليتامل قوله على ما نقل عن ابن الحاجب اه يريد ان الشارح العلامة
رحمه الله ذهب الى ما ذهب اخذا بظاهر كلام المفتاح وتمسكا بما ذهب اليه
ابن الحاجب في تعريف المفعول به بما وقع عليه فعل الفاعل من ان معناه ما ذكر
ليدل على ذلك ليخرج عنه المبتدأ في مثل زيد ضربته فمعنى قولهم التابع يدل على
معنى في متبوعه على هذا القياس تابع ذكر ليدل عليه الا انهم صرفوا هذا القيد
عن الحدود النحوية مع انه مراد طلبا للاختصار وتعويلا على القرينة وههنا التابع
لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه بل ليبين ويفسر ما هو الغرض الاصلي والمقصود الاولي من المتبوع
فيكون ما لحاصل صفة توضح متبوعه وهو معنى عطف البيان الصناعي قوله واقول اه
تزييف لتحقيق ذكره ابن الحاجب ثم بين لبطلانه وانه لا يعول عليه اقول
وايضا ان كان هذا الارتكاب لدفع الاعتراض بنحو زيد ضربته كما يشعر به
ظاهر عبارته فلا حاجة اليه لان ما في تعريف المفعول به عبارة عن المنصوب كما هو
الشائع في اكثر الحدود النحوية فاندفع النقض به قوله لانا لا نسلم اه منع لما اشتهر
في النحو من المقدمة القائلة بان المبدل في حكم التنحية يريد ان هذه المقدمة اكثرية
لا كلية قطعية وهذا المنع حق لا كلام فيه الا ان التقريب غير حاصل اذ للعلامة
اذن ان يقول يكفي لعدولهم عنه كونه على خلاف الظاهر فلا يليق به حمل اصح
الكلام عليه ولهذا لم يصرح بعدم الجواز تنبيها على انه وان جاز الا انه ضعيف
فالاولى حمله على غيره والقول بالابدال في الآية المذكورة من الكشاف
مبني على الجواز كما هو دأب صاحب الكشاف من تكثير التخريجات النحوية تنبيها على
الكشاف فليتامل قوله وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك لانه جعل المبدل منه توطئة
وتمهيدا لانه قال واما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد تقرير
الحكم وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره ولا يخفى ان جعل المبدل منه توطئة وتمهيدا
للبدل وتسميته البدل مسندا اليه دليل على ان المسند اليه بالحقيقة هو البدل فقط
قوله فزيادة التقرير يعني تقرير المسند اليه اي تحقيقه وتثبيته وانه ذلك المذكور
بعينه وذلك لما في التكرير من التثبيت والتقرير هذا هو المفهوم من المفتاح
وسكت عن بدل الغلط الاضافة بهذه لادنى ملابسة اذ الغلط انما هو في المبدل منه
لا في البدل نفسه لان البدل نفسه وتحقيق ذلك ان الغلط في الاصل مصدر قياسي
غلط في الامر يغلط غلطا والعرب تقول غلط في منطقه وغلت في الحساب

لصحاح

وبعضهم يجعلها بمعنى بعض وبالجملة فالغلط في قولهم بدل الغلط ان كان مصدرا
كما هو الظاهر فلا شك ان الاضافة هذه لادنى التلبس لان بين البدل والغلط ملابسة اما
باعتبار ان مبدله غلط ويجوز ان يكون من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان كونه
متصفا بوصف البدلية انما هو غلط بالمعنى المصدري وان حمل الغلط ههنا واريد به
اللفظ كما هو الشايع في الاستعمال على انه من قبيل اطلاق المصدر على المفعول فالظاهر
ان الاضافة لامية اي بدل الغلط هو غلط هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وبالجملة
فصارت الاقسام اربعة لاغير ومنهم من زعم ان ثمه خامسا وان ههنا قسما خامسا
اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه وعدا لمنا ه في
النحو فليرجع اليه قوله ثم قال ههنا لزيادة التقرير اقول الوجه فيه ظاهر مكشوف
وهو ان في التاكيد تقرير المسند اليه فقط وفي البدل تقريره مع تقرير الحكم
ايضا فيكون زيادة للتقرير وفي لفظ المفتاح نبه على هذا لانه قال واما الحكم
التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد به تكرير الحكم ما اشار اليه الشارح
العلامة رحمه الله من ان البدل في حكم تكرير العامل فقولهم جاءني اخوك زيد جاءني
اخوك جاءني زيد فقد تكرر الحكم وقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم دليل
على هذا على ما مر جوابه واما ما اختاره الشارح المحقق رحمه الله من كونه
حالا متبادر النظر اليه يأباه تعليل المصنف قوله بخلاف التاكيد اذ المقصود
تقرير النسبة الى المؤكد مثلا القوم في قولنا جاءني القوم كلهم مقصود بنسبة المجيء
وكلهم مقرر لهذه النسبة وحاصل هذا ان المراد نسبة المجيء الى القوم على وصف
الشمول والاحاطة قوله اذ الواو انما هو للجمع المطلق كانه اراد به مطلق
الجمع والا فمدلول الواو انما هو مطلق الجمع لا الجمع المطلق على ما مر جوابه والوجه
مكشوف وعلى تقدير تسليم تفسير الجمع المطلق على هذا الوجه غير سديد
اذ لا ينطبق على المواد كلها ولا يتناول مثل جاء زيد وذهب عمرو ولا مثل
قام وقعد زيد والتحقيق ههنا ان الجمع ينقسم الى ثلثة اقسام الجمع في الحكم مثل
قام وقعد زيد والجمع في حكم مثل جاءني زيد وعمرو والجمع في الوجود نحو جاء
زيد وذهب عمرو والتفسير المذكور لا ينطبق الا على قسم واحد هو الجمع في الحكم فكأنه
مبني على المقام والله اعلم بالمرام فالظرف اعني قوله مع اختصار في موقع الصفة
لمحذوف اي لتفصيل كائنا مع اختصار وحينئذ معمولا للتفصيل لغوا فكيف فافهم
قوله واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو وبعده بيوم او بسنة الخ فيه بحث لان
معنى قولهم واما العطف فلتفصيل المسند مع اختصار ان منشأ التفصيل المذكور

هو العطف

هو العطف المذكور يرشدك اليه الحالات السابقة ولا مدخل للعطف فيما نحن فيه على تفصيل المسند
انما هو منشأ من تعلق المسند بالظرف فالمثال المذكور لم يكن داخلا حتى يحترز عنه بقيد الاختصار
والتحقيق في التفصيل ان التفصيل مقابل للاجمال وحقيقته ان يشار الى تعدد شيء
وامتياز بعضه عن بعض فالاجمال في نحو جاءني زيد وعمرو باعتبار انه يمكنه ان يقول
جاءني رجلان فلما عدل عنه صار مفصلا معلوما مشخصا ممتازا بعضه عن بعض امتيازا
ناشئا من العطف المذكور وفي جاءني زيد فعمرو باعتبار ان الواو كان دالا على مطلق
مجيئهما من غير دلالة على امتياز فلما عدل عنه الى الفاء دل ذلك على ان مجيء عمرو بعد
مجيء زيد فامتاز المجيء بحسب الوقوع في الازمنة من جهة التعاقب او القران على
هو ما هو المعتبر في باب العطف والى هذا اشار سيبويه في الكتاب بقوله
ان المرور في قول القائل مررت برجل ثم امرأة مروران لانهما متغايران
في الزمان وليس ثم لا متحدان كما في مررت برجل وامرأة لاحتماله ذلك وحكم
احوى ثم وهما الفاء وحتى حكم ثم في اقتضاء تفصيل المسند والا فلا اعتبار لتمييزه
بحسب ما يحصل الامتياز كالقوة والضعف والمحل والمتعلق وما اشبه ذلك في الاعتبار
في باب العطف بل العبرة لما نبهناك عليه اي لتفصيل ناشئ من العطف وصار مستفادا
منه وما نحن فيه ليس منه المثل به الا ترى ان الاخر كذلك وان لم يكن الواو
هنالك واما حديث الاضراب على تقدير عدم الواو ومنعه القصد بالطرق فافهم
فالوجه ان هذه ضابطة للعطف على المسند اليه بغير الواو وقانون الضابطة ان
مساوية لما هي ضابطة له وهي بمنزلة التعريف والاول بمنزلة الحد ودفع اللوم
الاحتراز الاخراج عن التعريف لا عن الحدود فانه دفع الشبهة قوله وجاء القوم حتى
خالد وفي التمثيل بالمغرور عنه لطيف على ان حتى العاطفة مخصوصة بالمغز والسلامع
في الحمل لحصه في شرح لب الاعراب وانما لم يقل او حتى خالد) ذمن شرطه ان
متبوعه ذا اجزاء كما اشار اليه بقوله والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها
ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فان قيل فالمثال الاول اعني قوله مات كل اب
حتى آدم ليس للمتبوع هنا اجزاء حتى سرى الى آدم وهو ظاهر وشرط حتى ان يكون
متبوعها ذا اجزاء كما صرح به قلنا كون حتى مشروطة بذلك كما يشعر به ظاهر العبارة
ممنوع بل اشتراطه ان يكون متبوعه ذا تعدد وتحقيق فيه بتعدد وانتهاء ولهذا قال في
المفتاح ولا بد في حتى من التدريج كما سهى عنه قوله وكذا في حد الملمس فارس في
الحال حتى صار الملمس مرحدا والتعرض للاجزاء ههنا بطريق التمثيل او المراد
بالاجزاء التعدد بل التحقيق في حتى على ما صرح به القوم ان معطوفه اما بعض

من جمع مثله كمدم الحاج حتى المشاة او جزء كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او جرى نحو
مانحن فيه بل صرح النحويون بانه يجوز ان يكون غير ذلك بان يكون كالجزء نحو اعجبتني
الجارية حتى حديثها ولو سلم فهذا المثال مأول لان معناه مات الناس حتى الانبياء ثم
فصح الكلام وحصل المرام قوله وكذا الاثبات اى الاثبات مثل النفي في التوسط
الى السعيد بعد الدخول فان المراد بالدخول الاخر في الاعتبار وبهذا الاعتبار
يتلاحق كما ان المراد بالسعيد الكاين قبله التقدم في الاعتبار وبهذا الاعتبار
يتقدم سابقا وهذا المعنى جار في الاثبات ايضا فليفهم على انه يجوز ان يكون
الكلام ملحوظا على الاحوال سابقا بدون ملاحظة الامرين قوله فلا دلالة
فيه للمستقف لان هذه ضوابط والظاهر انها ساوته بشهادة المعهود وان حضرت
فاللزوم في مثله امر واضح فليتأمل قوله لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او
يريد انه من باب قصر القلب وقصر الافراد اذا اعتقد المخاطب انهما جاءاك وسكت
عن قصر التعيين اذ المخاطب في قصر التعيين شاك فلا حكم هناك حتى يرد من الحكم
الخطأ الى الصواب قوله كذا في المفتاح المذكور في المفتاح ان لا يستعمل
في القصر من القلب والافراد وان لكن يستعمل في القلب فقط وهو وان لم يتعرض
لدليل ذلك الا ان الظاهر ان ذلك مفوض الى الاستعمال وذكر الشارح
المحقق رحمه الله ان مقتضى كلام النحاة ان لكن يستعمل في صورة النفي في الافراد
فقط لا في القلب كما ذكره في المفتاح هذا والمذكور في دلايل الاعجاز ان الاول
ايضا اعنى لا مخصوص بالقلب فقط وهو ايضا لم يتعرض لدليله وكانه هو الاستعمال
والا فلا يتصور هناك مانع اخر قوله فلم يقل به احد لما نبهناك عليه من انه لم يطلق
في الاستعمال لا لعدم استقامة اعتباره هناك فانه ظاهر الفساد ومنهم من حاول
ذلك بانه يلزم ان لا يكون للاثبات الذي بعد لكن فائدة اذ هو امر معلوم
المخاطب لا نزاع له فيه وهذا ظاهر الفساد اذ الفائدة هي التقرير على الصواب
ولو كان الامر كما زعمه هذا القايل لزم ان لا يكون قصر قصر افراد وفساده بين
قوله وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضيه اه صرح بذلك في الامالي ومنهم من لم يقف
على ذلك فاتخذه وسيلة الى طعنه قوله ففيه اشكال اذ الحكم هنا هو النفي
ولا يخفى انه غير معروف الى التابع على مذهبهم ويمكن توجيهه بان مبنى الكلام
على غير مذهب الجمهور وبان الحكم على مذهبهم عبارة عن الاثبات كما يشعر به
تحرير مذهبهم فليفهم قوله فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه
ذهب صاحب الكشف الى ان دخول لام الابتداء على ضمير الفصل يدل على

انه من احوال

انه من احوال المسند بناء على قيامه مقام الجزء الثاني الا ينجلي تدبر قوله فكان المعنى
لما كان الاختصاص والتخصيص والخصوص الى ظاهر مفهوماتها الاصلية مقتضية لان يكون
الواقع بعد الباء المتعلقة بها مقصورا عليه ويكون الواقع قبلها مقصورا وكان
هذا المعنى متبادرا الى الفهم وكان المعنى الموضوع له لهذه الالفاظ فاصاب هذا
الامر الا ترى انه اذا قلنا اختص الجود بزيد فمعناه بحسب الوضع ان الجود مقصور على
زيد غير متجاوز الى عمرو وكان العكس امرا خفيا للوضع غير متبادر الى الفهم لا دلالة
للفظ عليه حاول الشارح المحقق رحمه الله توجيه العبارة بطريق ينطبق التركيب
على هذا المعنى وتنقيح وجه دلالته عليه فسره بان المعنى في تخصيص المسند اليه بالمسند جعل
هذا المسند اليه من بين ساير افراد هذا النوع مخصوصا بهذا المعنى اى بثبوت
المسند له او باثباته له كما يقال زيد مخصوص من بين ساير افراد النوع الانساني
بهذه الفضيلة بمعنى ان هذه الفضيلة له لا لغيره فالمعنى هنا ايضا ان ثبوت
المسند له دون غيره وهذا هو المطلوب هذا تقرير كلامه وتوضيح مرامه ولا يخفى
على العاقل ان هذا التفسير غير دافع لاصل الاشكال لان المتوهم من هذه الالفاظ
بحسب مفهوماتها الاصلية فانه يكون ما بعد الباء مقصورا عليه فيكون قوله
مختصا بان يثبت له المسند باقيا على حاله الاصلية من الاشكال نحو التفسير ان يقول
كانه متحيرا بان يثبت له المسند لتنقيح وجه دلالة التركيب عليه وان الباء
هنا متعلقة بالتخصيص بملاحظة معنى الافراد والتمييز على ما هو قانون التضمين
او اللفظ مجاز اى التخصيص مجاز عن التمييز مجازا مشهورا متعارفا في العرف
ولما كان المعنى الاول مستندا الى الوضع واللغة وكان المعنى الثاني مبنيا على اعتبار
التسامح والتجوز سماه العموم اعنى المعنى الاول بل استعمال اللفظ فيه استعمالا
عربيا وسماه استعماله في الثاني استعمالا عرفيا تنبيها على ضعف الثاني وقوة
الاول هكذا الحق ان يفهم هذا المقام قوله وتحققوا اما هم اه بصيغة المجهول اى
علموا اما هم مفعوله ما هم مفعول ثان لتحققوا وهل يسمى مثله تعليقا ام لا فيه خلاف
ذهب جماعة الى انه من باب التعليق وذهب بعضهم الى خلافه واضطرب في
ذلك كلام صاحب الكشاف فصرح في سورة هود في قوله ليبلوكم ايكم احسن
عملا بانه من باب التعليق وانه انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى
العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له وصرح في سورة الملك بان مثله لا يسمى تعليقا
قوله فهو الضمير راجع الى الذي وهذا هو العايد في الصلة في قوله الذي ان حصل
اه والحاصل ان الصلة مجموع الشرط والجزاء والعايد موجود في الجزاء في قوله فهم سيأتيه

وخبر فالضمير الاول للموصول الذي هو عبارة عن المتقين والثاني للمفلحين اي المتقون هم
المعلومون المفلحون لا مغايرة بينهما اصلا يريد ان الحقيقة متحدة وقوله لا الصنوي
اي لا انحا ونزول اعني المتقين تلك الحقيقة اعني حقيقة المفلحين تاكيد
لمعنى الاتحاد والعينية قوله اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى عرفا ذكره دقيق اه
وحاصل هذا المعنى الدقيق ان المسند المعرف باسم الجنس قد يجيء لغير قصره على المسند اليه
بان يكون الغرض من تعريفه ان هذا المسند اليه هو عين هذا الجنس المشار اليه وانه
متحد به وان حقيقته هي عين حقيقته وليس هذا مغايرا لذلك ولا يخفى لدى ذي فطرة
سليمة ان هذا المعنى امر آخر مغاير لمعنى العهد ولمعنى قصر الجنس ولمعنى ظهوره اتصا
بالمسند وانه لا قصر في هذا المعنى اصلا لا للمسند على المسند اليه ولا لعكسه وان
في هذا المعنى مبالغة لطيفة كما اشار اليه الشيخ بقوله فانه لا حقيقة له وراء
ذلك وبقوله فزيد هو هو بعينه وسماه الشيخ دقيقا لانه امر دائر بين
النفي والاثبات وواقع بين الاعتراف والانكار ولو فيه قد سكر المعترف
المنكر ونظيره ما قال بعض الاكابر قوله اردمان اوسخ كعبس خطاسبب
از عدم داد ان خبرنه كار ما هيت وبهذا يظهر ان هذا المعنى انما هو من فروع
التعريف الجنسي لتفتح اعتبار الاتحاد في الحقيقة فقوله ونحو ذلك منصوب
معطوف على ما هو في موقع المفعول للاتحاد يعني لا يريد باللام هنا العهد والقصر
بطريق المبالغة اما في نفي المقصور عليه باعتبار تحقق الترقي الى حد الكمال
كان الجنس لهذا كما اشار اليه من قال ◦ فان تفق الانام وانت منهم ◦ فان المسك
بعض دم الغزال ◦ واما في ما عداه بانه يبلغ في النقصان الى حيث صار
كانه خرج عن دايرة العداي عده من افراد هذا الجنس ولا يريد ايضا ما يناسبهما
من ظهور الاتصاف على نمط قوله والذكر العبد كما سيجيء في احوال المسند
فالاول مبالغة في جانب الكمال والثاني في جانب النقصان فقوله وكيف
ينبغي معطوف على الجملة الاستفهامية او معطوف على ما هو في موقع المفعول
لقوله حصلت اي وهل حصلت كيفية كون الرجل قصد كيف اذن منسلخة
عن معنى الاستفهام وكان في قوله ان يكون الرجل تامة وبالجملة فهذا الكلام
مبني على الحقيقة وبالنظر الى الواقع ودعوى العينية والاتحاد مبنية على اعتبار
البلاغة المبنية على المبالغة فلا تنافي بينه وبين قوله لا حقيقة له وراء ذلك
وقوله فزيد هو هو بعينه وليس مبنيا على دعوى الكمال حتى يحتاج فيما نحن فيه
ولا حاجة الى دفعه بانه يدفع الاشعار بالكمال تعقيبه بقوله لا حقيقة وبقوله

هو هو بعينه

هو هو بعينه قوله او قصر المسند اليه على المسند فان قلت فهذا ينافي ما سبق من
القدح على من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه
على المسند فان هذا صريح في الانكار لقصر المسند اليه المسند على المسند قلت مبنى
الانكار هناك على التعليل بكلام الكشاف والانكار انما كان في وجه دلالة
على ما ادعاه لا على قصر المسند اليه بعينه فلا تنافي قوله فالحوة هي الحمام الحمام
بالكسر اعني سر الى الموت وبالفتح هي الطير ذوات الاطواق قوله ولا تقدم
قبل الحكم اه قد تعرض عليه بانه ان اريد بالحكم وقوع النسبة اولا وقوعها
فتقدم المحكوم عليه بطريق الوجوب مسلم الا انه لا يتم المطلوب اذ المدعى اثبات
تقدم المسند اليه على المسند والدليل لا يدل الا على اثبات تقدم المسند اليه
على النسبة فاين هذا من ذاك وان اريد بالحكم المحكوم به فان اريد بالتحقق
التحقق العقلي فلا نسلم انه واجب بل هو بطريق الاولوية وان اريد به التحقق
الخارجي فالوجوب مسلم الا انه لا يتم التوجيه لان من شان الالفاظ لما دبه
الكلام انما يكون بحسب ترتب تلك المعاني في العقل لا في الخارج والجواب
القاطع لهذا لا يخفى ان المراد ولا بد من تحققه من حيث الاولوية وان كان ظاهرة
الوجوب والقرينة المشعرة به ان المراد اثبات الاصالة التي معناها
الرجحان والاولوية قوله ولا مقتضي للعدول عنه قد سبق تحقيق هذا الترتيب
في مطلع الباب وحاصل معناه ان اصالته انما يكون سببا موثرا في تقديمه
اذا لم يجئ معه مانع يمنع عن ذلك والا فلا كقوله اي قول ابي العلاء
المعري في قصيدة مطلعها غير مجد في ملتي واعتقادي نوح باك ولا ترنم
وشبيه صوت النعي اذا قيس بصوت البشير في كل ناد ثم قال بان
امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد والذي حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد واللبيب اللبيب من ليس يغتر بكون مصيره للفساد
قوله مجد اسم فاعل من اجدى يجدي اي غير نافع والنوح النوحة والباك اسم
فاعل من بكى يبكي وشادي من الشدو وهو رفع الصوت والتركيب من قبيل
قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وحاصل المعنى ان بكاء الباكي على
الميت ورفع الصوت عليه غير نافع لا ينفع الباكي بكاؤه ولا يرد عليه ما فاته
بهلاك المبكي عليه والنعي بالتشديد الذي ينعى الميت اي يخبر بموته وهو بمعنى ناع
فعيل بمعنى فاعل نحو عالم وعليم في الصحاح النعي خبر الموت يقال نعاه له نعيا
ونعيانا بالضم وكذلك النعي على فعيل يقال جاء نعي فلان والنعي ايضا

تحققه

شادي

الناعي وهو الذي يأتي بخبر الموت قال الاصمعي كانت العرب اذا مات فيهم ميت له قدر
ركب راكب فرسا وجعل يسير في الناس ويقول نعاء فلانا اي انعه واظهر خبر وفاته
وهي مبنية على الكسر مثل دراك ونزال بمعنى ادرك وانزل اي جئ نظرا الى حال
الدنيا وسرعة زوالها وانه لا وثوق بما من شأنه يستوي عنده النعي بالميت
والبشارة بالمولود اذ مصير المولود الى الموت والفناء كما قال المشير الى الوجع
والبكاء وبهذا سمي اه فذهب صاحب سقط الزند الى ان المراد بالحيوان المستحدث
آدم عليه السلام قرينة الشارح المحقق رحمه الله بان هذا المعنى لا يناسب الغرض منه
العنقس طيرا يبقى في المنزلة منقاره وفي منقاره الف شعبة يظهر ويدرك الصوت
من كل شعبة منه نغمة صوت حسن فاذا حان اجله جلس بين الحطب فاشتعل منه
نار فاحرقته حتى صار رمادا فينطبخ منه رماد مع الخ فالحيوان المستحدث
من الجماد هذا العنقس على زعم هذا الزاعم قوله لا يعس الخبر بالرفع لانه معطوف
على الضمير الذي في يكون وهو راجع الى كونه منصفا ونصبه بعطفه على المطلق
غلط قوله وان اراد بذلك وقوع الجزاء يريد ان الانحصار في المعنيين ثابت
وكلاهما باطل فاعلم ان الشارح المحقق رحمه الله منع الانحصار بان هناك
ثالثا وهو الخبر الذي هو بمعنى الاخبار فيبطل الانحصار وههنا جواب
آخر لم يذكره الشارح وهو انا اخترنا ان المراد وقوع الفعل لكن لا مطلق
بل وقوعه من المسند اليه المعروف لا يتوجه انه لا يتعرض للمسند اليه وهذا
جواب اجمالي تفصيله ان ههنا امورا ثلثة الاول موصوفية الزاهد
بالشرب الثاني كون الشرب وصفا له الثالث وقوع الشرب مطلقا ولا يخفى
ان كلا من هذه الامور اعتبار مغاير للآخر ولكل منها عبارة مخصوصة يجب
على البليغ ان يستعملها في معناها الحقيقي فالعبارة اللائقة بالاول الزاهد
يشرب بتقديم المسند اليه لانه اهم اذ العناية معروفة الى بيان موصوفيته
واليه اشار في المفتاح قوله متى يهزز اي يحرك بمعنى تبعثهم على امر
من حرب او غيرها في الصحاح هززت الشيء هزا فاهتز اي حركته فتحرك
والهزة بالكسر النشاط والارتياح وصوت غليان القدر هم مثل سلة
سيوفا في المضي والنفاذ والجملة الشرطية او الاسمية اعني في عواتقهم سيوف
صفة سيوفا وفي هذا رمز الى ان تجويز الاستعارة على ما يذهب اليه
الشارح المحقق رحمه الله لا التشبيه بحذف الاداة على ما يذهب اليه القوم اذ لا وجه
لقولك تجدهم كسيوف في عواتقهم سيوف العواتق جمع عاتق وهو المنكب

في الصحاح العاتق موضع الرداء من المنكب يذكر ويؤنث يقال رجل أخيل
العاتق اي موضع العاتق الرداء منه معتوج جلوس جمع جالس ورزان جمع
رزين مثل كرام جمع كريم وفصال جمع فصيل من الرزانة وهو الوقار في الصحاح و
الرزانة الوقار ورزن الرجل بالضم فهو رزين اي وقور وهما خبران لمبتدا
محذوف والجلوس جمع جالس كالقعود جمع قاعد والسجود جمع ساجد والخفوف
جمع خاف بمعنى خفيف نحو راقد ورقود وذكر الشارح العلامة رحمه الله ان الخفوف
انه جمع خفيف نحو ظروف جمع ظريف ومثله صرح العلامة الترمذي والمذكور في
الصحاح ان الظروف جمع ظرف بمعنى الوعاء ثم قال وقد ظرف الرجل ظرافة
فهو ظريف وقوم ظرفاء وظراف ثم قال وقد قالوا ظروف كانهم جمعوا ظرفا
بعد حذف الزوائد وبالجملة فمعنى البيت انك متى حركت هؤلاء عند نزول الامر
العظيم وتطلب منهم المساعدة وقت حدوث الخطب الجسيم تجدهم في النجدة
كالسيوف الماضية في القطع والنفاذ وهؤلاء جلوس في مجلس الحكم على هيئة
الهيبة والاقتدار رزان في محافل الكرم والنهي على السكينة والوقار وان نزل
ضيف في ساحتهم او توسل احد بساحتهم فهم في خدمته يخفون وفي كرامته واعزازه
يسرعون وضيف فاعل فعل يفسره المذكور قوله لظهور ان الحصر فيهم خفوف غير
مناسب للمقام يتوجه عليه انا لا نسلم ان الحصر ههنا غير مناسب للمقام وكيف والخفة
في وقت نزول الضيف والاسراع في الخدمة فضيلة جميلة هي من مكارم الاخلاق
والمقام مقام المدح فقصد الحصر ههنا في غاية المناسبة والجواب ان المراد انه
لا يناسب بالنظر الى مقابله لان قوله جلوس ورزان خبران للمبتدا وهما
مقابلان له ولا حصر فيهما فليتأمل قوله وما انت علينا بعزيز العارف اعني علينا
متعلق بعزيز فان قيل كيف صح ذلك وقد منعوا التقدم ما في حيز الجر عليه قلنا — حيث انه
قد جوزوه اذا كان حرف الجر زائدا قوله وقد تقدم اه من قبيل عطف التفسير
تحقيقه وهو معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل بعد المسند اليه لما ذكر وقد
تقدم لسعد قوله اي قصر الخبر الفعلي عليه هذا جيد لان هذا المعنى مستفاد
من التقديم بلا شبهة واي الشبهة في التمثيل بقوله ما انا قلت هذا حيث صرح
بان التقديم فيه يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه
من العموم والخصوص فعند التصريح بان التقديم ههنا لم يفد قصر الخبر على المسند اليه
لا يقال مراده ههنا قصر نفي الفعل عليه بمعنى ان نفيه مقصور عليه لا يتجاوزه
الى غيره لانا نقول هذا انما يصح في مثل قولهم انا ما قلت هذا حيث وقع حرف

من مجمل دون قولهم ما انا قلت هذا الا ان هذا سالبة والاول معدولة والثاني
واضح اعترف به المصنف ايضا فيما سيجي وهذا الاعتراض قد يعرض له الشارح
المحقق رحمه الله في حين التعرض لكثير من ارومتهم كما سيجي بيانه اذا كان باذان
وقته واوانه ولهذا حمله كثير من الناس اي ولان المفهوم من قولنا ما
انا رايت احدا نفي الروية الواقعة على فرد من افراد الناس لا نفي الروية
الواقعة على كل احد ذهب كثير من الناس الى ان هذا المثال بدون لفظ كل هو
والصواب ما انا رايت كل احد ليكون المطلب هو الروية الواقعة على كل
احد ويلزم المحذور الى الحصل من غفلتهم عن قانون النكرة الواقعة في سياق النفي
ولم يعرف ذلك حتى بهذا استعملوا في غير الصواب انما هو التصريح
بلفظ كل وهذا الكلام مسبوق لتقوية الاعتراض القايل بان المفهوم من
المثال المذكور هو الروية الواقعة على فرد من الافراد لا الواقعة على
كل فرد وان كان ناطقا بصحة النفي لستلزم الاستحالة المطلوبة فافهم وانا
اقول الكل ساقط عن درجة الاعتبار لانه يجوز ان يكون كلام المصنف
رحمه الله بيانا لحاصل المعنى بان يكون مراده ان الوقوع متعلق بكل احد بعد
تسلط النفي وملاحظة على انه من قبيل عموم النفي لا انه متقيد به قبل اعتبار
النفي حتى يكون من قبيل نفي العموم فمرجع حاصل التعليل اذن الى انه من
قبيل السلب الكلي فيتم الاستحالة المطلوبة ويحصل المرام ويندفع الملام
كله ويرجع الى صاحبه كله **قوله** وعدم جريان هذه الاحكام اه جواب
السوال مقدر تقرير السوال انه لم لا يجوز ان يكون صحة دخول من على لفظة
احد وعود ضمير الجمع اليه وتغير المفتري منه على انه لما كان نكرة في سياق
النفي كانت في معنى الجمع فيصح اعتبار معنى الجمعية فيه بهذا الاعتبار وتوهم
الجواب ان هذه الامور لو كانت متفرعة على ما ذكر لوجب ان يكون هذا
الاعتبار جاريا في كل نكرة في سياق النفي لتحقق العلة فيجب ثبوت المعلول
قطعا **قوله** وظاهر كلام الصحاح من تتمة اعتذار المعتذر يريد ان كون احد
مستعملا في معنى الجمع كثير مستفيض فيما بينهم بل استعماله بهذا المعنى حقيقة
كما يشعر به ظاهر عبارة الصحاح وعلى هذا فالحق اسم وعلى القول الاخر اعني
ما اشار اليه بقوله وقيل هو مبني على ان احدا اسم اه هو صفة **قوله** وكل منهما اه
يريد ان كلا من وجهي الاعتذار عن ترك لفظ كل فاسد اما الثاني فلان الامتناع
والاستحالة لو كان مبنيا على كون احد بمعنى الجمع لكان الاستحالة المذكورة ناشية

فهو لفظ

من خصوصية لفظ احد فيلزم ان لا يكون نحو ما انا رايت رجلا وانا الكلف شيئا وما انا
محالا والتالي باطل فالملزوم مثله فلا يكون لخصوصية لفظ احد وعلى ظاهره منافي ظاهر
وهي انه لم لا يجوز ان يكون وجه الامتناع مختلفا متعددا وقدم ترتيب الوجه الثاني
من وجهي المعتذر على الاول مع ان مقتضى الترتيب تاخيره لانه اقرب الى متعلقه وله
اخصر بالنسبة الى الترتيب الاخر لهذا الوجه هذا ان جعلت قوله لان هذا الا
الى آخره اشارة الى ترتيب الوجه الثاني بشهادة الذوق والانتقال وان جعلته
اشارة الى ترتيب الوجهين بشهادة قوله وايضا وبشهادة ان كلامه في
بان الامتناع انما هو بسبب خصوصية لفظ احد فوجه التقديم مكشوف لاشارته به وقد
الى ترتيب الوجه الاول بقوله وايضا يجوز ان يكون احد مبدل الهمزة من الواو
وحاصل ذلك ان ما ذكر من ان احدا هنا همزته ليست بدلا من الواو فلا يكون في
الايجاب مع لفظ كل ممنوع لم لا يجوز ان يكون همزته بدلا من الواو ومشكل في
في قوله نعم قيل هو انه احد وقوله وان لا يكون بمعنى الجمع اشارة الى ترتيب
الوجه الثاني وحاصله ان ما ذكر من ان احدا هنا بمعنى الجمع ممنوع يعني لا نسلم انه بمعنى
الجمع ولو سلم فكونه بمعنى الجمع ايضا باطل لان المعنى ح ما انا رايت جماعة من الناس
والمنفي هو الروية الواقعة على جماعة من الناس وهو ليس بمحال وما ذكره من ان
المعنى ما انا رايت جميع الناس وان كان محالا الا انه ليس ملازم بهذا التوجيه
كلامه وشيء من امره والقايل ان يقول ان جماعة نكرة واقعة في سياق النفي
فيفيد العموم فيكون المنفي الروية الواقعة على جميع من جماعات الناس فيكون
ردا على من زعم انه مدرك كل جماعة من جماعات الناس وهو ايضا محال على ان
الاستغراق في الجمع يستلزم اعتبار الاستغراق في الاحاد والجمعة ايضا على قانون
ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله في استغراق المفرد والجمع من ان كلا منهما اي
الاخر فيتم الاستحالة المطلوبة والجواب انه اذا كان مبنيا على وقوع النكرة
في سياق النفي فليصرف في اول الامر فلا يحتاج الى اعتبار توسيط كونه بمعنى الجمع
ثم جعله نكرة في سياق النفي فاعتبار الواسطة يكون لغوا فتدبر فان قيل هذا
جيد الا ان مجرد الجواز يعني الخ جواز كون احد هنا مبدل الهمزة وجواز ان
لا يكون بمعنى الجمع غير كاف فيما هو بصدده من بطلان قول المعتذر لانه بصدد
توجيه كلام صدر عن المصنف ولو حمل كلامه على هذا يتصف بالاستقامة وكلامه
صالح للحمل عليه فينبغي ان يحمل عليه دفعا للفساد فمجرد الجواز لا يكفي لمن هو بصدد
افادة بل هو للاعتذار كاف قلنا نعم الا ان الكلام في اثبات الاستحالة

فلو كان هناك احتمال لا يلزم المدعى اصلا فليتامل قوله فالحاصل اه اى الحاصل الاعتراض
في هذا المقام والسبب لذلك اى تغيير الحاصل بحاصل الاعتراض المضاف الى المقام
ان هذا غير مختص بابطال دليل المصنف ولا بابطال دعواه وتوضيحه ان ما
ذكره القوم وما اشار اليه المصنف من ان هذا المثال غير صحيح كما تستلزمه
المحال غير تمام لان مبنى البطلان ان كان على مفهومه الصريح كما ذكرناه اولا
من ان مفهومه الصريح عموم النفي فيجب ان يكون الثبوت ايضا على وجه العموم
فهذا غير تمام لان غاية الامر ان يكون النفي بطريق العموم مخصوصا
بالمتكلم وهذا لا يقتضي ان يكون الثبوت ايضا على وجه العموم لان السلب الكلي
يرتفع بالايجاب الجزئي وان كان البطلان مبنيا على مفهومه الضمني الذي هو السلب
كما اشار اليه المصنف بقوله لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد فهذا
وان كان تماما الا ان الدليل القطعي قايم على ان المفهوم الضمني غير معتبر
وان المعتبر انما هو المفهوم الصريح لا غير والى الشق الاول اشار بقوله فقوله
ما انا رايت احدا يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم الى آخره
والى الشق الثاني اشار بقوله لا يقال الى آخره وبهذا التحقيق ظهر حاصل الحاصل
وظهر ان الحاصل معناه حاصل المقام وظهر ان حاصل المقام ان كلا من هذا اعني
الدعوى والدليل على هذه الدعوى غير تمام فليفهم قوله لان نفي ضرب زيد
يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد وذلك لان زيدا من الآحاد فاذا
لم يكن الضرب واقعا على زيد لم يكن واقعا على كل احد قوله وتحقيقه اه اى
تحقيق الجواب ان تخصيص الملزوم بالشيء اى قصره عليه لا يستلزم تخصيص اللازم
لجواز ان يكون اللازم اعم وههنا المقصور على المتكلم هو السلب الكلي المذكور
صريحا فلا يلزم قصر السلب الجزئي اللازم عليه ليلزم ثبوت الايجاب الكلي لغيره
قوله وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام يريد ان هذا الخطأ
ليس اول خطأ وقع منهم بل امثال ذلك منهم كثيرة وباقي الكلام واضح لا سترة به
قوله فزعم انه انت يريد انه اما قصر قلب ان اعتقد الزاعم ان الساعي هو
المتكلم فقط وان السعي مقصور عليه او قصر افراد ان اعتقد ان السعي مشترك بينه
وبين غيره والوجه الاول واضح لا خفاء فيه لان دلالة اللفظ عليه واضحة
لان تقديم المسند اليه لما افاد قصر الخبر عليه كان النفي راجعا اليه وكان مضمون
الكلام نفي القصر والتخصيص يعني ان السعي غير مقصور علي فنفي التخصيص في التحقيق
نفي للوحدة ولوضوح ذلك شاع هذا المعنى بينهم كما اشار اليه من قال بفارسية

منها من گرفتارم

نه تنها من گرفتارم بدام زلف زیبایت • که هرکس با سر زلفت سری دارد بسودایی
واما الوجه الثاني فليس بذلك الوضوح لان في دلالة اللفظ عليه نوع خفاء ولان
نفي التخصيص لا يقتضي قطع المشاركة وان جعل من قبيل تخصيص النفي فمع انه لا يطابق
ما هو فيه يتجه عليه ان هذا المعنى انما يتاتى فيما كان حرف النفي جزءا من المحمول
وان بني الامر على مجرد نفي الفعل كما في نفيه من قطع المشاركة فليس في الكلام اذن
حصر ولا تخصيص فضلا عن ان يكون التقديم له فليتامل فانه محل تامل وبهذا يظهر
ان قوله فهو للتخصيص قطعا لا يطابق هذا التفصيل قطعا سواء حمل التخصيص هناك
على تخصيص النفي مع الجزم ببطلانه او على نفي التخصيص كما هو اللايح من بيانه ويدل
على بطلانه كما انه قوله وكانت المناظرة في شيء انه معمول فان قيل فاذا
كانت المناظرة في ذلك الشيء الذي هو المعمول لم يكن المطابقة في الفاعل والمفعول
صلاحية يتنزل اليه صدر الكلام كيف نعلم ان يكون القايل لهذا القول قلت المراد
وقوع المناظرة فيه باعتبار فاعله وقايله فلا اشكال قوله ولهذا اى ولانه
لابد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه المذكور في النفي من العموم والخصوص حتى
ههنا امران احدهما كون المنفي عاما وثانيهما بطلان القول حين يقال
ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رايت احدا فعلى
ان يقول فاعل كان وغيره خلفا من القول اى باطلا قوله فلا بد وان تقول
حق التركيب ان يقال فلا بد ان يقول وجملة انه من قبيل ادخال الواو على خبر المبتدأ
بعد دخول الناسخ على ما صرح به المحققون في قول الحماسي فاصبحوا وهو غير بائن
على غلط قولهم ما احد الا وله نفس امارة والسر فيه هو التنبيه على شدة الانفصال
والاشعار بمزيد الاشتباك والاتصال كدخول الواو بين الصفة والموصوف
الا ان الشارح المحقق رحمه الله ذهب في مثله الى ان الخبر محذوف والمذكور
ليس بخبر وعلى هذا فهو عطف على الخبر المقدر قوله لانه يقتضي ان يكون انسان
غيرك هذا مبني على قانون تقرير المصنف رحمه الله كما سبق من ان تقديم المسند اليه
لقصر الخبر عليه والقصر رد للمخاطب في اعتقاد مشوب بصواب وخطاء وانت
تريد تقرير صوابه ونفي خطائه وهذا كذلك اذ المعنى ليس الذي ضرب كل احد
سوى زيد بل هو شخص آخر وهذا ثم قوله وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ
اي في تقديم المعمول على العامل في قوله ولهذا لم يصح فان هذا التقديم للقصر
عن المقدم التخصيص مقصور على هذا العكس لا يتجاوز الى علة اخرى فكان ردا على السكاكي
لطفهما انه يتجاوز الى علة اخرى فان قيل فكان الكلام صريحا في الرد لا اشارة

قلنا المراد الرد على الشيخين ولا تصريح بذلك على انه قد سبق ان الاشارة كثيرا ما يشتغل
بالمعنى الاعم قوله يقتضي ان لا يكون ضربته اذ قد سبق ان هذا رد على من زعم ان المتكلم
قد ضرب كل احد سوى زيد واصاب في ذلك لكنه اخطاء في ان هذا الفاعل هو
المتكلم فيكون الاستثناء من الاثبات فلا يكون زيد مضروبا له قوله وجوابه اي الجواب
عن اعتراض المصنف رحمه الله على الشيخين فيما ذهب اليه من المنع على المقدمة الثانية
القائلة بان التقديم والايلاء يقتضي ان لا يكون زيد مضروبا للمتكلم وتقرير الجواب
ظاهر من تقرير الشارح المحقق رحمه الله وههنا بحث وهو ان التقديم نحو والايلاء
اذا كانا دالين على القصر الدال على ان الاستثناء من الاثبات لم يكن هذا من قبيل
نقض النفي بالا وانما يكون من قبيل النقض اذا كان استثناء من النفي وليس كذلك
واجيب بان هذا مسلم الا ان ظاهر الكلام على انه استثناء مفرغ من النفي فيكون
النفي منتقضا بالنظر الى الظاهر وان لم يكن هناك انتقاض بالنظر الى الحقيقة
ولا كلام في قوة السوال وضعف الجواب والله اعلم بحقيقة الحال وما هو التحقيق
والصواب قوله فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعتبر اي في فاعله فهو مبني على
التقدير او على التقييد قوله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك يريد انه اذا كان
ترد الخطاء في فاعل فعل معين هو هذا الضرب كان المعنى ان هذا الضرب
الواقع على من عدا زيد امر مسلم لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا لك
كما لا يكون مضروبا لغيرك ثم المستفيض بالا هو نفي هذا الضرب الذي وقعت المناظرة
في فاعله فيكون هو واقعا على زيد ويلزم كون زيد مضروبا له غير مضروب له هذا
الآن الشارح المحقق رحمه الله اقتصر على الاول نظرا بهذه المقدمة لانه بصدد دفع
المنع اورده المصنف رحمه الله على صريح التقديم والايلاء واقتضائهما الحصر
المذكور واما كيفية لزوم التناقض فقد تقررت سابقا فان قيل لم نسبوا القصر
الى التقديم والايلاء جميعا وهلا اكتفوا بواحد منهما قلنا لان التقديم لا يكفي
في افادة هذا المعنى لانك لو قلت انا ما ضربت الا زيدا لكان هذا صحيحا لانه
في معنى انا الذي لم يضرب الا زيدا ولا شبهة في استقامته فالامتناع بمحض الامرين
جميعا قوله وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يريد التقديم
المخصوص المذكور المقرون بالايلاء ولتعرفيه تغافر كلام الشارح اعتمادا على ما سبق
والا فالواقع في عبارة العلامة تقديم الفاعل مع حرف النفي قوله فيتاتى التوفيق
من تتمة كلام العلامة اي التوفيق بين الاثبات والنفي في ما ضربت الا زيدا
فلا تناقض فيكون صحيحا ولا يمكن التوفيق في ما انا ضربت الا زيدا فلا يكون صحيحا

ولما كان

ولما كان ههنا مظنة ان يقال مثل هذا التوفيق يمكن ان يعتبر في ما انا ضربت الا زيدا
ايضا فيكون هو ايضا صحيحا وهذا معنى قوله لا يقال يجوز ان يكون هناك
ضربان الى اخره اجاب بان المستفيض بالا هو نفي هذا الضرب الذي وقعت
المناظرة في فاعله فيلزم التناقض ولعمري لا الشبهة شيء ولا الجواب والله اعلم
بالصواب قوله وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون [illegible] زيدا انكم
قلتم لا تناقض في قولنا ما ضربت الا زيدا لامكان التوفيق بالطريق المذكور
بخلاف قولهم ما انا ضربت الا زيدا فان التناقض فيه لازم جزما لامتناع
اعتبار التوفيق المذكور ثمة على ان المستفيض بالا هو نفي ذلك الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فالتناقض فيه موجود لا محالة وقد ذهب الشارح المحقق
رحمه الله الى ان اصلاح قولهم ما ضربت الا زيدا الى التوفيق اكثر من قولهم ما
انا ضربت الا زيدا لتحقق المستفيض بالا فيه على سبيل القطع بخلاف قولهم ما انا
ضربت الا زيدا فانه لا تناقض فيه اذ لا نقض فيه قطعا حتى يمنع الاحتياج فيه الى
التوفيق فكيف صح ان يقال لا يمكن التوفيق فيه مع حاصلا انه لا نقض فيه
فلا تناقض فلا حاجة الى التوفيق فضلا ان يقال التوفيق ممتنع فيه وهذا
اغنى توجيه الكلام بهذا النمط جيد من جهة انه مرتبط الكلام العلامة صورة
في التحقيق منع للمقدمة القائلة بالتناقض ففي هذا التوجيه هي فقط الارتباط
الصوري والمعنوي ويجوز ان يقال ابتداء هذا راجع الى منع المقدمة
القائلة بالتناقض وتقريره ان الشيخين ومن تبعهما قد عللوا الامتناع بطريق مشتمل
على مقدمتين احدهما ان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون زيد مضروبا للمتكلم
وثانيهما ان التقديم والايلاء يدلان على انه ليس مضروبا له والمصنف رحمه الله
قد اورد المنع على المقدمة الثانية في قول الشارح المحقق رحمه الله ان تبيين ان
ايراد المنع على المقدمة الاولى اظهر واولى وتقريره واضح من كلامه فمرجع التزييف
على الاول كلام العلامة اصالة وكلام الشيخين تبعا وعلى الثاني فمرجعه كلام الشيخين
اصالة ومرجع الى المصنف تبعا فليفهم وتحقيق ذلك اي انه لا تناقض فيه
ولا نقض ما اشار اليه بقوله فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا اي في قولهم
ما انا ضربت الا زيدا بل النفي راجع الى الفاعل فقط فالاستثناء يكون من
الاثبات كانه قيل ضرب كل احد سوى زيد ثابت واقع لكن فاعله غيري لا انا
واذا كان كذلك لا يكون من نقض النفي بالا اصلا وهذا هو الاشكال الذي
قررناه في صدر البحث على الشيخين في تقريرهما التناقض في ما انا ضربت الا زيدا

فالصورة والوجه الاول [illegible]

وقد تنزع حناه هناك كما لا مزيد عليه و اعترض بعض المحققين من اصحاب الحواشي على هذا بانه
زاد في كسر تلك القارورة لانه قد يهدم بهذا الكلام التوجيه الذي قد تعسف به
آنفا اذ يقال ح لا نسلم ان نفي الرؤية في قولك ما انا رايت احدا عام
لكل احد لان النفي متوجه الى الفاعل وراى كونه فاعلا ولا تعلق له بالمفعول
اصلا فيكون الكلام دالا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤية المتعلقة باحد فيلزم
ان يكون هناك انسان قد راى احدا كانه قيل لست الذي راى احدا من
الناس ولا محذور فيه وحاصله ان النفي لما كان خاصا بالفاعل لم يجئ النكرة
الواقعة في هذا الكلام اعني احدا في ما انا رايت احدا واقعة في سياق النفي فلا
عامة واذا لم يجئ النفي على وجه العموم لم يجئ الاثبات ايضا على وجه العموم فلا يكون
فيه استحالة والجواب عنه من وجوه الاول ان هذا كلام على السند لان ما ذكره
الشارح المحقق رحمه الله في التحقيق منع وسنده اي لا نسلم ان فيه تناقضا فان النفي
لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الفاعلية فقط الى الاخر الثاني ان كون النكرة في سياق
النفي ليس معناه ان يكون متعلقة بالنفي بل معناه على ما صرح به القوم انه
اعم من ان يكون متعلقه بفعل منفي او متعلقه بفعل مثبت متعلق بمنفي واياما
فالعموم لازم جزما والذي نحن فيه من قبيل الثاني اذ النكرة متعلقة بفعل مثبت
هو راى وهذا الفعل المثبت متعلق بمنفي هو الفاعل الذي ورد عليه النفي
فتكون عامة فيلزم الامتناع المط في ما انا رايت احدا فلا هدم ولا كسر
في القارورة اصلا فضلا عن الزيادة عليه الثالث ان ما ذهب اليه الشارح
المحقق رحمه الله من التوجيه الذي تعسف به مبني على ان وجه الامتناع في ما انا
احدا هو هذا على ما اعتبره الشيخ عبد القاهر وسائر العلماء تشهد بذلك اطلاقاتهم
تارة وتصريحاتهم اخرى لا ما ذهب اليه المعترض فانه في الف لا صطلاحاتهم وتصريحاتهم
وخارج عن قانون القواعد فالتعسف انما هو بهذا الاعتبار حيث لم يطلعوا على حقيقة
المقال ولم يتصفحوا الكلام الشيخ وكتب الفن فلا تقدح في ذلك ما اورده من المنع
على كلام الشيخ هنا اذ المراد ان كلامهم هذا فلا باس لو ورد على الكل
منع فانه لا ينافي التعسف بل التوجيه كيف ولا مذهب للمعترض فلينبئهم فتوله
اجدر وحاصله ان ورود الاشكال على قولهم ما ضربت الا زيدا اظهر من وروده
على قولهم ما انا ضربت الا زيدا لان الاشكال مبني على وجود النقض والتنقيض
يوجد في ما ضربت الا زيدا دون ما انا ضربت الا زيدا فيكون هو بالاشكال
اولى ويورد والاشكال احرى هذا على الوجه الاول واما على الوجه الثاني فقد

ورناظرته وقوله فيقال ان النفي آه تفصيل للاعتراض اي في ما انا ضربت الا زيدا
لا في ما ضربت الا زيدا هكذا اجيب ان فهم هذا المقام نابه من مزال الاقدام
ومعارك الافهام ومزالق الاقلام قوله بان لا يكون في الكلام نفي اصلا اه
يريد ان انتفاء المجموع المركب اي كون المسند اليه واقعا عقيب حرف النفي كما يليه
بعده بلا فصل باحد الامرين اما باعتبار انتفاء حرف النفي او باعتبار كونه واقعا
بعده بان يكون متقدما على حرف النفي فان قيل هذا اعني ما ذهب اليه الشارح
المحقق رحمه الله من جعل انتفاء الايلاء اعم لا يلايم كلام المصنف رحمه الله
اعني قوله وكذا اذا كان منفيا لانه يفهم منه انه لم يجعل عدم الايلاء اعم
بل يشعر بانه اراد المعنى الاول فقط والا فلا معنى لقوله وكذا اذا كان الفعل
منفيا قلنا اراد المعنى الاعم ونظم الكلام هكذا وان لم يل حرف النفي فهو
على قسمين الاول ياتي للتخصيص وياتي للتقوي وكذا الثاني ياتي لهما جميعا واليه
الاشارة بقوله فقد ياتي للتخصيص وقد ياتي للتقوي وهذا كما ترى متسق غاية
الاتساق منتظم غاية الانتظام قوله فيكون على الاول نفي قلب وعلى الثاني
قصر افراد فيه بحث لان قصر التعيين ح خارج ولا معنى لاخراجه لجريان هذا
الاعتبار فيه فالوجه ان يحمل عبارة المصنف رحمه الله على ما يشمل قصر التعيين
ايضا بجعل المشاركة اعم من شركة المعية او البدلية فمعنى ان المشاركة متحققة
في قصر الافراد كذلك في قصر التعيين ايضا ثابتة على ان المخاطب فيه حين يجوز الشركة
لا على التعيين كما صرح به الشارح المحقق رحمه الله في مباحث القصر اللهم الا ان
يحمل المشاركة على شركة المعية اخذا بالظاهر كما فعله الشارح اذ الظاهر
المتبادر الى الفهم من الشركة انما هو شركة المعية وحال الحكم في قصر التعيين على
العكس قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر تقديره وان
لم يل حرف النفي فقد ياتي للتخصيص وقد ياتي للتقوي اذا كان مثبتا وكذا
اذا كان منفيا قوله ومعنى لا غيره رفع لما يتوهم من ظاهر عبارة المفتاح
حيث قال فان انت بهذا لتاكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو
لا غيره لا لتاكيد الحكم ولما كان ظاهر قوله لا غيره حشوا بالنظر واقتضى
ذلك هذا الا انه بصدد منع الحصر والتخصيص اورد كلام المفتاح وفسره بما
يتضح به المراد ويندفع به الفساد قوله وليس اذا قلت اه اسم ليس ضمير الشان
وخبره الجملة الشرطية او قوله بحث واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل تجب
ان يكون وفي على نحو وهو تاكيد اتى مع اسمه اعني وجود شيء وخبره الظرف

اعنى عند السامع وضمير منه فى قوله فقد وقع خطاء منه للسامع والجملة بهذه الى قوله فقد وقع
خطا منه فى موقع النصب حال منه واللفظ قد ربما يرجح الثانى وضمير فاعله للسبع وقبعيد
منصوب معطوف على يكون وضميرا ذا قلته للمثال الثانى اعنى سعيت انا فى حاجتك
كما اشار اليه بقوله اى المثال الاخير ووجه التخصيص انه هو الذى يفاد به وجود السعى من
غير شائبة تجوز فى الاسناد الى المتكلم او سهوا ونسيان على ما هو فايدة التاكيد بخلاف
سعيت انا فى حاجتك فانه لادلالة فيه على دفع التجوز والسهو والنسيان اذ لم
وذهب الشارح العلامة رحمه الله فى شرح المفتاح الى ان الضمير راجع الى المثالين
بطريق البدلية فقال فى تفسيره اى لكل من المثالين فلا جزم اضطر اخر الامر الى
ان جعل قوله غير منسوب بتجوز او سهو او نسيان متعلقا بقوله صح فلذا قال فى تفسيره
صح من غير ارتكاب احد هذه الثلثة قوله قد اورد فى هذا المقام على سبيل التجوز
او السهو والنسيان يريد ان العلامة ان اراد بما ذكره واورده ما هو المتبادر منه
فان لم يعرف فساده لكن بحيث اذا نبه تنبه او دون تنبيه كان سهوا وان عرف
ونسى بحيث لو توجه اليه لا يدركه كان نسيانا وان اراد معنى اخر لازما لذلك
المعنى كان تجوزا ولا يخفى حسن موقع هذا الكلام فى هذا المقام وبالجملة فوجه
التعجب والتحير فى كلام العلامة امور الاول ان ما ذكره فى نحو انا سعيت فى حاجتك
مثالها معه فى شرحها الطول امر لا تعلق له بهذا الكلام ولا ارتباط له بالمقصود والمرام
الثانى ان ما ذكره من ان السهو والنسيان والتجوز على التقدير الثانى فى المخاطب
كلام لا يساعده عقل ولا نقل الثالث ان قوله انا سعيت فى حاجتك انما يستعمل
لرد الخطاء فى الفاعل قصرا له على هذه الحالة وليس بذاك اذ قد سبق ان الحافظ
انه كما ياتى للقصر كذلك ياتى للتقوى وبالجملة فوجه الاهمال مما تقيف عن الا
يطاق المقال والله اعلم بحقيقة الحال قوله ثم بنى على كلامه هذا تحيرا له واشارة
الى امانته على غلط قوله تع اهذا الذى يذكر الهتكم كما ان لفظ ثم تنبيه على استبعاد
السامع على مثل هذا الكلام قوله والشجرة ينبئ عن الثمرة يعنى بالنسبة الى خلافا
الثمرة يريد كما ان الثمرة ينبئ عن الشجرة لمن لا يرى الا انه اثر الاول
مع اشتهار الثانى لان الشجرة اصل للثمرة كان هذا الكلام اصل يبنى عليه غيره
فهذا انسب بالمقام قوله هذا الذى ذكر من التفصيل اى من التخصيص تارة والتقوى
اخرى وفى قوله اذات الفعل على معرف رمز الى تعين المعطوف عليه للجملة
الشرطية اعنى قوله وان بنى الفعل على منكر يريد ان هذه الجملة معطوفة على مقدر
تقديره هكذا فان قيل مقتضى الظاهر ايراد كلمة ان فلم عدل عنها الى كلمة اذا

فلنا

فلنا نعم الا ان البناء على الموقوف لما شارك انه بالاشك صار كانه امر محقق فناسبه
كلمة اذا الحاكمة عن التحقق والثبوت ولا كذلك البناء على المنكر فانه يستحق
وههنا نكتة اخرى وهى الاشارة الى قوة الاول وشرفه والتنبيه على ضعف
الثانى وسفالة محله تدبر قوله وان بنى الفعل على منكر اى جعل الفعل خبرا عنه
والمسند اليه بعدما هو عليه يقال هذا مبنى على ذاك يريدون انه جزء او صفة
او حال منه وقد يستفاد منه بعض تحقيقه قوله تخصيص الجنس او الواحد به اى قصر الفعل
على الجنس او الواحد على ان المقصور هو المذكور بعد الباء على ما هو الاستعمال العرفى
الشايع على ما سبق وفى قوله اى لا امراة اشارة اليه فان هذا تنبيه لطيف
على ما هو القانون فى القصر من ان المعتبر فى النفى المأخوذ فى القصر انما هو نفى المقصود
فى المقصور عليه وان كلمة النفى فى الظاهر ترد على ما يقابل المقصور عليه فلنا مل فانه
فكيف صح وقوع النكرة مبتدا فى مثل قولهم رجل جاءنى قلنا لانه تخصيص النكرة
بها لكونه فاعلا فى المعنى على ما صرح به فى قولهم شر اهر ذا ناب فانهم قالوا
المعنى ما اهر ذا ناب الا شر فهنا المعنى ما جاءنى الا رجل فافهم قوله بهذا
الكلام الباء بمعنى فى وهو متعلق بمحذوف هو حال من الاعتقاد المدلول عليه
بالفعل اما على قانون التضمين اولا عليه اى اعتقد المخاطب حال كون اعتقاده
معتبرا فى هذا الكلام اعنى رجل جاءنى وقوله ان قد اتاك اه فى الظاهر
مفعول اعتقد وفى التحقيق بيان للاعتقاد وقوله ولم يدر جنسه اشارة
الى قصر التعيين وقوله او اعتقد انه امراة اشارة الى قصر القلب ان كان
المراد انه امراة فقط والى قصر الافراد ان كان المراد انه امراة ايضا فلذا
اطلقه فاندرج فى كلامه قصر الافراد ايضا ففى الكلام تعرض للقصر بانواعه الثلثة
فليفهم قوله عن انه مدخل فى تخصيص الجنس تخصيص النوع يريد انه مندرج فى تخصيص الجنس
واللفظ شامل له لشمول الانسان لافراده فذكره قوله ولعلك يورد
كلمة فان قلت لعل للترجى اى لترجى المتكلم عن مدخوله وترجى الشيء تمنيه
قلت هذا من باب التجريد والانسان لما كان غير متكل على عمره خائفا من الاجل
كل حين لا وثوق له على بقائه فى الزمان المستقبل كان حاله عند عزمه وحرصه
على ان يفعل فى الزمان المستقبل كذا شبيهة بحال من يرجو انه يفعل ويحتمل
ان يحصل منه ويحتمل ان لا يحصل تدبر قوله وصرح باقتران الحكم ببعض الصور
الثلث الاول ما يكون المسند اليه معرفا نحو هو عرف الثانية ما يكون المسند اليه
مظهرا معرفة نحو زيد عرف الثالثة ما يكون المسند اليه نكرة نحو رجل عرف وتوجيه

الافتراق بين الصور الثلث انا اذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعلا على عرف لان
ذلك ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل واذا لم يكن فاعلا جاز تقدمه اذ
لا مانع ههنا يتصور سوى كونه فاعلا واجزاء الجملة تجوز تقدم بعضها على بعض
اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فقولنا هو عرف كان له احتمال التقديم لعدم
المانع واحتمال الابتداء اى كونه مبتدأ في الاصل من غير اعتبار تقدم وتاخير لكونه
في موضعه الذى هو ما قبل المسند وعلى شرطه الذى هو حصول تمام الفائدة بالاخبار
عنه لكونه معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعلا عرف لان اعتبار ضمير
بينهم في الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه قليل في كلام العرب جدا فلا وجه لحمل
الكلام الشائع الاستعمال الكثير النظائر عليه فان قيل فكيف صح هذا في
التنزيل واسروا النجوى الذين ظلموا وقد ذكروا فيه ان الذين بدل من الضمير
قلنا الواقع في التنزيل انما هو مع ابراز الضمير ولا التباس فيه مع احتمال
ان لا يكون الواو ضميرا بل حرفا دالا على كون الفاعل جمعا على ما هو لغة اكلونى
البراغيث ويجوز ان يجعل الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا عليه او مبتدأ
ما جاز تاخر الخبر لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد
فاعلا لم يجز تقديمه للاجماع والالتباس فلم يكن له وجه سوى احتمال الابتداء
دون التقديم واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوت شرط المبتدأ وهو التعريف
والتخصيص فيحمل على انه كان في الاصل موخرا بدلا من ضمير كنبير في عرف هذا
حاصل كلام المفتاح في وجه الافتراق بين الصور الثلث قوله ان جاز وقدر
فان قيل يكفى ان يقال وقدر لان التقديم يستلزم الجواز دون العكس
مع انه اخصر فما السبب في ذكر الجواز قلنا ممنوع لان كثيرا من المقدرات
مما لا يتعلق به الجواز الا ترى انهم يقدرون رجل عرف بعرف رجل على
ان يكون رجل بدلا مع ان القول بان المرفوع في مثل عرف رجل بدل مما
لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجالا تعدى
قوله اذ لا سبب للتخصيص سواه فيه بحث لان صاحب المفتاح قابل بالنفى الوزق
فى لا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجلان ولا رجال
اللهم الا ان يراد نفى التخصيص بالنسبة الى النوع الاخر قوله فلا متنع ان يراد
المهر شر الاخير يريد ان عدم صحته مبنى على اختصاص الا هرار في نفسه بالشر
لا يتجاوز غيره وفيه نظر لان امر الاختصاص لا يمنع ذلك كيف وان
السكاكى ذكر في بحث القصر انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال على القصر

مع كون الصفة

مع كون الصفة مختصة بالموصوف وعلى خلاف انما فان شرط مجى معناها مع
ان لا يكون الوصف بعد انما مما فى نفى اختصاص بالموصوف المذكور كقوله
انما يستجيب الذين يسمعون فان كل عاقل يعلم انه لا يستجاب الا ممن يسمع و
يعقل وقوله انما انت منذر من يخشاها اذ لا يخفى على من له حسكة ان الانذار
انما يكون انذارا او يكون له تاثير اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث
وبالقيامة واهوالها ويخشى عقابها وتحقيق هذا المقام فى مباحث فن
المفتاح قوله اذ ظهور الشر للكلب لا يهره ولا يفزعه مبنى على ما اشتهر عند العرب
ان الكلب انما يصيح عند رؤية الشر والمكاره لا عند رؤية الخير
وقد يجاب بالمنع استدلالا بما نقل عليه الشيخ عبد القاهر رحمه الله حيث قال
قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير وتسوض له المصنف
رحمه الله بعد هذا بقوله لا يهره اى لا يجعل ذا صوت فى الصحاح الهر
اسم من قولك هررته هرا اى كرهته وفى المثل فلان لا يعرف الهر من
البر اى لا يعرف من يكرهه ممن يبره ويقال الهر فى هذا المثل دعاء
الغنم والبر سوقها وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره
على البرد وقد هر الكلب يهر هريرا واما قوله ولا يفزعه اما بشدة الزاء
او تخفيفها فعلى الاول من التفزيع وعلى الثانى من الافزاع وكل منهما بمعنى
الاخافة صرح به فى الصحاح حيث قال الافزاع الاخافة والاغاثة
ايضا يقال فزعت اليه فافزعنى اى لجأت اليه فاغاثنى وكذلك التفزيع
من الاضداد يقال فزعه اى اخافه وفزع اى كشف عنه الخوف ومنه قوله
حتى اذا فزع عن قلوبهم اى كشف عنها الفزع قوله واذ قد صرح الائمة
فلا بد للمحذوف تقديره لزم طلب وجه اذ قد صرح الائمة والفاء فى قوله فالوجه
مترتب ومتفرع على هذا المحذوف فلا فاء جواب اذ لان الفاء لا يقع
فى جوابه وههنا وجهان اخران لم يذكرهما القوم الاول ان الفاء هذه
يجوز ان يجعل جوابا لاذ لانه وان لم يقع الفاء فى جوابه حقيقة الا انه
قد يدخل الفاء فى جوابه لشبهها لاذ بان على ما صرح به بعض المحققين
لكونهما على حرفين وتوافقهما فى الحركة والسكون الثانى ان يجعل اذ هذه
تعليلية تعليلا لما بعدها مثلا فى ذلك الى جانب المعنى كانه قيل ولتصريح
الائمة وجب التوفيق بطلب وجه فان معناه هذا الاعتبار قوله لتعظيم
شان الشر اى تشديد لامره وتكميل لوجوده من قطع الامر بالظلم قطاعه

فهو قطيع اى شبه بسبع جاوز المعدار كذا فى الصحاح ثم قال وكذلك اقطع الامر فهو منقطع، واقطع النبى واستقطعته اى وجدته قطيعا قوله ولقائل ان يقول حاصل الاشكال ان مذهبه يقتضى اعتبار التقديم والتاخير البته وكون النكرة مخصصة يقتضى ان لا يعتبر ذلك ولو وجب ان يكون اعتباره لغوا محضا وحاصل الجواب انا لا نسلم ان مذهبه يقتضى ذلك فى جميع مثل هذا المقام بل انما يقتضيه اذا كان الحصر ناشيا من هذا الاعتبار المذكور واما اذا كان ناشيا من شئ اخر فلا حاجة اليه وههنا ناشئ من التقيد بالوصف اذ بعض المعنى شر قطيع اهره لا غير
قطيع لانه اى لان صاحب المفتاح هو الذى يقول بمفهوم الصفة حتى ذهب فى قولهم ما ضربت اكرم خويلك الى انه يعنى اخاك الاكبر والى المعنى ضربت اخاك الا الاصغر قوله فما فى التوفيق معطوف على لمعتد اى لا بد من هذا الاعتبار ليترتب عليه الحصر والتوفيق قوله يحكم اى قول بطريق الحكومة والتسلط من غير ان يقوم عليه دليل وبرهان واما التهكم بالهاء فمعناه السخرية والاستهزاء قوله بنيت بها اى بنيت المراة فى الصحاح بنى فلان بيتا وبنى على اهله بناء منهما زفها والعامة تقول بنى باهله وهو خطاء وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بان هذا الكلام وفيه نعلم ان حق العبارة ان يقول بنى عليها وان بها خطاء، والظاهر انه لا حاجة اليه لان الظرف متعلق به بتضمين معنى الالتباس اى بنى عليها ملتبسا بها فى الكلام تنبيه على ان الامر غير مقصور على الدخول بل الدخول مقرون بالدخول والمخاق فى الشهر ثلث ليال من اخره وهى فى الهلال مخبوبة كذا فى الصحاح وقوله فكان محاقا ه يحتمل الوجهين السفرة والرغبة والتعيين الى المقام قوله لو كان يشكى اه كان ناقصه واسمه ضمير الشان والجملة بعده خبره والظرف اعنى الى متعلق بشكى يقال شكا اليه قال الشاعر شكوت الى ولى سوء حظى وفى التنزيل انما اشكو بثى وحزنى الى الله وكانه باعتبار معنى الرفع وقوله ما لقى الظاهر انه مفعول يشكى ويحتمل ان يكون جواب لو فعلى الاول كلمة من فى قوله من سره الكمد بيانه وعلى الثانى زايد لان ما نافية اى لو كان الى السكان مرفوعه اليهم لما كان الامر كذلك والكمد الغم والحزن فى الصحاح الكمد الحزن المكتوم وقوله ثم اسكت الظاهر انه معطوف على كان وقوله لا شكانى جواب لو اى لو كانت الشكاية ليهم واقعه ولو اسكت لاشكانى فدوسا كنه اى لازال شكايتى ولا ذهب حزنى

ومعنى

ومعنى من قولهم اشكيته اى ازلت شكايته على ان الهمزة للسلب والمذكور فى الصحاح ان هذا من قبيل الاضداد يقال اشكيته اى اوقعته فى الشكاية واشكيته اى ازلت شكايته وسنجار اسم موضع وفى الصحاح وسنجار والساحور اسم موضع وكذا فهد قوله عليك ورحمة الله السلام اوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما قال يا وجه لان منهم من جعله معطوفا على الضمير المستكن فى عليك وذات عرق اسم موضع قوله ثم لا نسلم استفادة التخصيص اه الظاهر المتبادر من كلامه ان المراد بالتخصيص التخصيص النحوى اعنى كون النكرة مخصصة مصححة لوقوع النكرة مبتدا وحاصل الكلام على هذا ان ما ذهب اليه السكاكى من انه لا بد فى صوره المنكر من اعتبار التقديم والتاخير ليصح وقوع النكرة مبتدا ممنوع اذ التخصيص حاصل بالوصف المستفاد من التاخير والى هذا اعنى ما ذكر من ان مذهبه ان التخصيص النحوى يحتاج الى اعتبار التقديم والتاخير يشير عبارة المفتاح حيث يقول وانما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا وهو كونه مخصوصه اذا كان نكرة ويجوز ان يراد بالتخصيص التخصيص الحصرى يريد ان ما ذهب اليه من انه لا بد فى صورة المنكر من اعتبار التقديم والتاخير ليفيد الحصر ممنوع اذ الحصر حاصل بغيره والى هذا الوجه يشير عبارة المختصر حيث يقول التنكير انما يدل على النوعية والتهويل وغيره والحصر يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال فقوله ثم لا نسلم معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل وفيه نظر لانا لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوى ثم لا نسلم انتفاء التخصيص قوله لفوات شرط المبتدا فقد دل عبارته هذه على انه لو كان للتخصيص سبب سوى ارتكاب ذلك الوجه البعيد لما ارتكب هذا الوجه البعيد قوله لا يقال التنكير اه هذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكى وتقريره ان ههنا امرين النوعية والتخصيص والدال على الاول التهويل وعلى الثانى التقدير فالتقدير امر ضرورى لا بد منه البته وحاصل ما ينسب الشارح المحقق رحمه الله هذا الجواب انه لا يجب فى مثل هذه الصورة ان يكون الحصر مستفادا من التقدير والا كان اعتبار التقدير امرا لغوا لا حاجة اليه بل الحصر فى مثل هذه الصورة مستفاد من الوصف لا غير وبعبارة اخرى ههنا امران الاول ان اعتبار التقدير ممتنع فى المعبر بالوصف الثانى ان الحصر يجب ان يكون مستفادا فى المقيد بالوصف من التقييد وعند تمام هاتين المقدمتين سقط القول بان النوعية مستفاده من التهويل والتخصيص مستفاد من التقدير فليتامل قوله والا فلا توجيه لكلامه اى لكلام المفتاح يلزمه امتناع اعتبار تقدير التاخير فيما تخصص النكرة فيه بالوصف

المفتاح يريد ان كلام م

وان الحصر مستفاد من الوصف ولو لم يعتبر هذا المعنى اعني ان اعتبار تقدير التاخير
ممتنع وان الحصر مستفاد من الوصف لما ظهر التوفيق بين الكلامين اعني كلامي
المفتاح والائمة حيث ما قالوه بما اعتبره دلائل الاعجاز **قوله** بل الجواب
متصل بقوله لا يقال مراده ان الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكي هو
هذا لا الاول لانه فاسد **قوله** اذا لم يقصد به التخصيص النوعي فيه بحث لانه
قد نبهناك على انه اذا قصد التخصيص النوعي لا حاجة الى اعتبار التقديم
والتاخير **قوله** ثم لما احتاج ان يراد المنكر بشرط التاخير فقد سبق تقرير هذا الاعتراض
على وجه لا مزيد عليه **قوله** ثم قال وبعد اه معطوف على قوله قال التقديم يفيد
الاختصاص فان قيل لفظ ثم موضوع للترتيب مع التراخي وهو دليل قطعا على
ان هذا القول صادر عن السكاكي بعد القول بان التقديم يفيد الاختصاص
الى آخر ما سبق من الشعب السقوق والاقسام وهو باطل لان هذا القول
في كتابه مقدم على حديث الاختصاص قلنا كما ان لفظ ثم يكون لما سبق كذلك
يكون للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اكثر اي
ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب وان كان صنعه امس مقدما على صنعه
اليوم فالمعنى ههنا بعد ما اخبرتك عن القول السابق اخبرك الان عن قوله
الآخر وان كان هذا القول مقدما على ذاك وههنا كلام آخر ذكره الامام
المرزوقي رحمه الله وحاصله ان دلالة ثم على الترتيب مع التراخي مخصوصة بعطف
المفرد واما في عطف الجملة فلا قال في قوله شعر لا يكشف الغماء الا ابن حرة
يرى غمرات الموت ثم يزورها فان رؤية الغمرات وان كانت متعقبة بزيارتها
اذ الزيادة واقعة عقيب الرؤية بلا مهلة الا ان كلمة ثم وان دلت على
الترتيب والتراخي في عطف المفرد الا انه لا دلالة لها في عطف الجملة فلا نكال
في ايرادها ههنا هذا كلامه وهو وان كان له في العربية اسوة للناس في هذا
الباب الا انه لا حاجة ههنا الى ما ذهب اليه بل ههنا وجهان لكل منهما
لطف من الآخر الاول انه تنبيه على طول تدبره وتعمقه فيه تنبيه لطيف
على ان الزيادة انما هي من جهة شجاعته لا من جهة مجازفة وابتهاميه على جرءته
لا على غفلته الثاني ان كلمة ثم تنبيه على استفادة الامر عن الرؤية على نمط
قوله ثم سوف تعلمون رحمه الله ثم لم يكن وزنها فان قيل ففي الاستفادة اخلال بالشجاعة
قلنا لا بل بنيه على كمال شجاعته بمعنى انه يفعل ذلك مع انه مستبعد لا انه فليتأمل
مستبعد ولو سلم ففيه تنبيه على عقله وتنبيه على عدم جهله وان امره بعد شجاعته لا مجازفة

قوله وقد يتصحف

بحواشى

قوله وقد تصحف قوله وسمه مخففا اه ذهب بعض الشارحين الى ان قوله وسمه
منصوب مخفف على انه مفعول معه لان معنى الوسم يشتمل على شيئين احدهما ثبوت
معنى للسعوى وثانيهما عدم كمال السعوى فالفعل الاول اعني تضمين الضمير علامة
والثانية على المشابهة ما كلى عن الضمير على الامر الثاني وذهب الشارح المحقق
رحمه الله الى ان هذا تصحيف وتعسف وخروج عن الصواب الى ما هو في قوة
الخطاء لاشتماله على التكلفات وتوضيح ذلك انه اذا جعل قوله وسمه مفعولا معه
كان معمولا للتضمين مشتركا مع مفعوله اعني الضمير على ما عرف من قاعدة المفعول معه
انه لمصاحبة معمول فعل مذكور قبله فيصير حاصل الكلام لتضمينه الضمير ولتضمينه المشابهة
المذكورة فحاصله يؤول الى ان قائم متضمن لشيئين احدهما الضمير والثاني
المشابهة المذكورة وانت خبير بان ارتكاب كون الواو بمعنى مع وسهولة
لفظ التضمين ههنا وجعله متعلقا بالضمير الذي هو لفظ تارة وبالمشابهة التي
هي معنى اخرى مع ظهور الوجه الصحيح السالم عن شوائب التكلف الى ما
هي سمة التعسف في قوة الخطاء عند العارف الطائق التركيب واسالب
الكلام وبعد تقرره بعض المحققين من اصحاب الحواشي قائلا لعل هذا القائل
انما ارتكب التعسف في جانب اللفظ رعاية لجانب المعنى اذ لا يخفى ان تضمين
الضمير وحده لا يعتبر علامة للوسم واما الحق وان ادى هذا المعنى الا انه
نبه باختيار النصب على ان تضمين الضمير هو الاصل في العلية وشبهه بالي يا
عنه تتمة له كما ان ثبوت السعوى هو الاصل في المعلولية وعدم كماله تتمة له
بحسب الاصل الى الاصل والفرع الى الفرع هذا كلامه ويتوجه عليه ان مدخول
مع متبوع واصل والمشابهة المذكورة فرع وتبع فكيف يجعل مفعولا معه
على ان فيه ركاكة كما بينا كما باعتراف صاحب التقرير بذلك ايضا فان لفظ
كان لفظ مع يدخل على المتبوع الذي هو الاصل كذلك يدخل على التابع
الذي هو الفرع فكما لا يقال جاء الوزير مع الامير يقال جاء السلطان
مع جنوده قلنا لما كان السلطان والقوة والغلبة والاستيلاء
على الجبهة كان الجنود من هذه الجهة اصلا وان كان كل فرد فرعا بالنسبة الى
السلطان فافهم **قوله** احدهما المعارضة في السعوى صحح العبارة ان
يقول احدهما ثبوت السعوى لان المعارضة كالعرب في الاشتمال على
المعنيين على ما اشرنا اليه في اثناء التقرير **قوله** ليكون اوضح فيما قصد
من المعنى المقصود واسلم عن التعسف **قوله** ولا عوامل من قبيل قوله

فلا صدق ولا صلى وبهذا انحلال قوى وهو انهم ان جاوا ولوا بترك الحكم عليه ترك
بالنسبة الى المجموع اعنى صيغة اسم الفاعل مع الضمير فالاعراب في مثل رجل قائم
ورجلا قائما ورجل قائم لا يدل على نفى مثل هذا البناء لان اعراب الجزء
لا يمنع بناء الكل للقطع بان الجملة اجزاء ما معربة مع ان المجموع من حيث المجموع
مبنى وان جاوا لو اتركه بالنسبة الى صيغة اسم الفاعل مجردا عن الضمير فهى حينئذ
جزء الجملة لا الجملة فلا جهة للبناء بهنا اصلا بل لا معنى اذن لحديث التمثيل به
فتدبر الحكم بالبناء فليفهم قوله اى جعل تابعا لعارف المسند اليه يريد ان الضمير
المستتر فى اتبعه عايد الى عارف المسند الى الظاهر والبارز المنصوب عايد
الى عارف المسند الى المضمر يقال اتبع زيد عمروا اى جعل زيد تابعا لعمرو وعمرو
متبوعا له وهذا اعنى ما ذهب اليه من ان المفعول الاول فى هذا الباب تابع
والمفعول الثانى متبوع هو الذى اختاره جمهور الشارحين فى شرح المفتاح
فقد صرحوا بان الضمير المستتر فى اتبعه راجع الى عارف المسند الى الظاهر
والبارز المنصوب لعارف المسند الى الضمير وان المعنى جعل الاول تابعا والثانى
متبوعا وفيه بحث لانهم ان ارادوا ان هذا المعنى اعنى كون الاول تابعا
والثانى متبوعا حتم مقتضى البتة فهو ممنوع بل الامر بالعكس الا ترى الى قوله تعالى واتبعناهم
فرعون وقومه واتبعوا فى هذه الدنيا لعنة فان المفعول الثانى هنا تابع قطعا
للقطع بان اللعنة تابعة لهولاء وبهذا يشهد ظاهر كلام الصحاح ايضا لانه
قال اتبعت القوم على افتعلت اذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم واتبعت ايضا غيرى
يقال اتبعه الشيء تبعه فالحق فى هذا المقام ان يقال كلا الطريقين جايز
اذ كل منهما واقع اما كون الاول متبوعا والثانى تابعا فدلالة الاية الكريمة
واما العكس فدلالة قوله صلى الله عليه وسلم الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت
والاحمق من اتبع نفسه هواها وتمنى على الله فان هذا ايضا دليل قطعى
كالاية للقطع بان النفس هنا تابعة وللهوى متبوعه فتحى لما تتبعنا موارد
استعمال هذا اللفظ وجدناه مستعملا فى كل من المعنيين فلا معنى لتخصيص القول
باحدهما ونفى الاخر فلا اشتباه للتنبيه الاعدم التتبع وقصور الاحاطة
بموارد الاستعمال وهما ان الاستعمال شاهد بهما فكذلك علم اللغة ايضا شاهد
لكلا الاستعمالين اذ المفعول الاول كان تابعا قبل نقله الى باب الافعال
وبالهمزة تحقق المفعول الثانى فى الصحاح تبعت القوم تبعا وتباعة بالفتح
اذا مشيت خلفهم او مروا بك فمضيت معهم وكذلك اتبعتهم وهو افتعلت

واتبعت القوم

واتبعت القوم اذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم واتبعت ايضا غيرى فالمحل من المفعولين
اذن جهة اصالة وفرعية فالذى فيه معنى الفاعلية فهو مفعول اول بلا ما هو القانون
فى باب اعطيت والذى يحصل بالتعدية فهو مفعول ثان فان نظر الى اصالة
الاول ناسب ان يكون متبوعا وثانيا وان نظر الى اصالة الثانى ناسب ان يكون يكون
تابعا واولا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه مما لم يسبقنى فيه احد
من الاعلام قوله وبعد انه سهو لو جهين الاول ان كون الافراد مما
فى مقابلة الجملة مكشوف لا سترة به وكلام القوم ينادى على ذلك لانهم
يقولون ولمشابهته بالخالى عن الضمير مركوا الحكم عليه بكونه جملة الى الحكم
بكونه مفردا او المصنف رحمه الله زعم انه فى مقابلة التثنية والجمع يشترك
اليه قوله مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا الثانى اذا اسند الى الظاهر
فيما نحو التثنية وجمعه كالفعل فلا معنى لحمل افراده بطريق التبعية كذا ذكره
الشارح المحقق رحمه الله وفى كلتى من المقدمتين ما فيه ظاهرة قوله لفظ
مثل وغير كان ارباب البلاغة لا يعبرون بطرك وسهمك وشبههما لعله
استعمالهما فى هذا المعنى والا فقد صرح بعض المحققين من النحاة بانهما قد يستعملانها
فى الكناية ايضا قوله مسلك لا يخل فان قيل لفظ مثل وغير لا يتعرفه
وان اضيف الى المعارف بل هو نكرة فكيف صح وقوعه مبتداء قلنا
نعم الا انه يصير نكرة مخصصة وهذا القدر كاف فى الابتدائية قوله فالاول
اه اعنى لفظ مثل مطلق سواء كان واقعا فى الاثبات او فى النفى وكذا
قوله والثانى اعنى لفظ غير مطلق فقوله عن ثبوت الفعل اشارة الى الواقع
فى الاثبات وقوله او عن نفيه الى الواقع فى النفى الا انه اثر فى العطف كلمة او
فى الاول لانه على طريق والنشر اللف والنشر واللف احمالى وقد نبهناك
مرارا على ان المعهود فى اللف الاجمالى ذكر النشر بكلمة او او الواو
فى الثانى وقوله اذ لا لف ولا نشر هنا بل صرح هنا متعلق كل من الامرين فلا
لا وجه ما من مقتضى العكس وموجب الفرق بينه على ان العلاقة طبيعية
كما هو اللايق بالمطايبات لا قطعية فافهم قوله وقد يتبع الاستعمال على
خلافه يريد ان ليس معنى قوله من بعده كاللازم ان التقديم لكونه كثيرا
او اكثريا بمنزلة الشيء اللازم بمعنى انه قد تقدم وقد لا يقدم بل المراد انه
قطعى كلى لا يجوز خلافه قطعا قوله مثل وغير تقدم فانه ابين ما ذلك وجه
وقوله وقد تقدم معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه مثل تقدم المسند اليه

كليتين ولا جاءني كذا وهذا اعني العطف بهذا النسق سماه القوم عطف بلعتين
كما يقال لكن ساكرمك فتقول وزيدا والشيخ اي بهذا اشار في الكشاف في قوله تعالى
قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي قوله والتاخير لا يفيد الا سلب العموم
لا يخفى ان عموم السلب معناه السلب الكلي وان سلب العموم معناه السلب
الجزئي والاول يستلزم الثاني لكن عكس ضرورة انه كلما صدق السلب الكلي صدق
السلب الجزئي دون العكس ولهذه النكتة ترك طريقة الحصر في الاول وسلك
وبره في الثاني فليتامل قوله وكان هذا القايل جواب السوال ربما
يختلج في قلب الناظر ما ان هذه الدعوى اعني دعوى ان التقديم يفيد عموم
النفي والتاخير يفيد نفي العموم امر مبني على الوضع والاستعمال ومستنده الى
اعتبار اللغة فلا معنى لاثباته بالبينة والبرهان كيف واللغة لا تثبت بالدليل
والقياس وحاصل الجواب ان هذا الدليل ليس دليلا على اصل الدعوى المذكورة
بل هو في معرض البيان للنكتة والسبب للاستعمال والسر لاعتبار اللغة وتوضيحه
ان الدعوى مبنية على الوضع والاستعمال والدليل بيان للحكمة الا ان الوضع و
الاستعمال لما كان مكشوفا فالذي كل احد وكانت الجهة مخفية ترك الدعوى
للجلي وخص البيان بالخفي جريا على مقتضى الحكمة قوله موجبة معدولة المذكور
في كتب المنطق ان القضية تنقسم الى قسمين معدولة ومحصلة لان حرف السلب
ان كان جزءا من الموضوع او المحمول او منهما سميت القضية معدولة وان
لم يكن جزءا اصلا سميت محصلة فان كانت موجبة سميت موجبة محصلة وان
سالبة سميت سالبة محصلة وربما تسمى سالبة بسيطة لان البسيط ما لا جزء له وحرف
السلب ان كان موجودا الا انه ليس جزءا من طرفيها والفرق بين الموجبة
المعدولة والسالبة المحصلة والبسيطة انما يظهر اذا لم يكن الموضوع موجودا
اذ لو كان موجودا صدق الايجاب والعدول كما يصدق السلب ايضا
واذا كان معدوما ما يصدق السلب ولا يصدق الايجاب ولذا قال
ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع فنفيا اسفا وجه الفرق بوجود الموضوع
فلنا بل قوله وانما قال في الاول المسند اليه اه يريد انه انما اتى بلفظ الالتزام
هنالك وبلفظ الاقتضاء ههنا اذ الاول ينبئ عن الخفاء وعدم الصراحة والثاني
الصريح من السالبة الجزئية النفي عن البعض والنفي عن الجملة فيحصل بهذا الا
مفهوم الصريح بخلاف السالبة الكلية فان مفهومها الصريح نفي الحكم عن كل
فرد قوله بل الجواب ان نفي الحكم متصل بقوله لا يقال دلالة فوتما لم يعلم الكسان اه

بل ان ليس

كما انه لو وجد [illegible] طرفيها [illegible] المحصل [illegible]
[illegible] الاول [illegible]

يريد ان ليس الجواب عن اعتراض المصنف على هذا النفي بل ذاك بل هذا قوله
ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا اراد بالكلي ههنا ما يقابل الجزئي
فلا اشكال قوله فلا بد لهذا البيان من شيء اه يريد انه لما كان الموضوع في
انه فقد يبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد وجب ان يبين انه ما ستنى هذا
واي شيء منه قوله فلم يقصدوا الظاهر اسقاط الفاء لانه خبر المبتدأ
وليس من مواقع الفاء الا ان يحمل مبنيا على مذهب الاخفش او من قبيل الحمل
الى المعنى كانه قيل في القوم الذين جعلوا كذا فينطبق على القول المشهور
ايضا قوله ان كان ادخال الالف واللام اه هذه عبارة الشيخ
في الاشارات نقلها الشارح المحقق بعبارته لاثبات ما ادعاه من عدم
انحصار السور في المشهور وان القدح والتنوين ايضا سور وبناء الاشكال
ان الظاهر المتبادر منها الى الفهم انا لو جعلناهما سورين لزم ان
لا يكون في لغة العرب مهملة والظاهر ان اللازم باطل للقطع بوجودها في
اللغة وبطلان اللازم ملزوم لبطلان الملزوم فيجب ح ان لا يكونا سورين
وبطلانه ظاهر من وجهين الاول انه لا يتم التقريب ح بل يكون ايراد هذا
الكلام ههنا حشوا مفسدا للدلالة على نقيض ما هو المدعى الثاني ان كلا
منهما سور في بعض الاحوال فيلزم كذب هذا المقال والذي يخطر ببال هذا العبد
بالبال لدفع هذا الاشكال ان مراد الشيخ بهذا الكلام نفي الوجوب اعني
وجوب كونهما سورين اي ان كانا يوجبان تعميما وتخصيصا البتة وفي
جميع الاحوال لزم انتفاء المهملة قطعا وهو باطل وهذا الباطل ناش
من الوجوب واللزوم فيكون الوجوب باطلا وبطلان الوجوب لا يستلزم
بطلان الجواز وهذا حديث اجمالي تفصيله ان معنى هذا الكلام اما
انهما يوجبان التعميم والتخصيص البتة بحيث لا ينفكان عنهما او انهما
يوجبانهما في الجملة وفي بعض الاحوال فان حمل على الثاني فلا يترتب عليه
ما هو المطلوب من انتفاء الاهمال اذ الجواز لا يستلزمه ولان الجواز حق
لا يورث باطلا فتعين حمله على الاول فيحصل ما هو المطلوب ويترتب عليه
المحذور فيكون الوجوب باطلا اذ الموجب للباطل باطل فتم الكلام اذن
ويحصل المرام لانه يلزم ح بقرينة المقام ان كلا منهما ليس بسور في الجملة
فيحصل مدعى الشارح اذن من عدم الانحصار ففي عبارة الاشارات
اذن اشارة ضمنية الى ما هو مقصوده ومدعاه فتم الكلام اذن فتدبر

اى ان كان يوجب تعميما وتخصيصا البتة وبهذا القيد مفهوم من الكلام بدلالة
السوق والسياق وبهذا التحقيق يظهر ههنا امور الاول اندفاع الاشكال
عن كلام الشيخ الثاني اندفاعه عن كلام الشارح المحقق رحمه الله الثالث انه ينحل
الشبهة المورودة على هذا المقام من انه كيف يكون اللام مطلقا سورا
وقولنا الانسان في خسر مهملة مع ان الموضوع ذو اللام وحاصل الحل ان اللام
قد يكون سورا وقد لا يكون فانه كما اذا كان للجنس والاول كما اذا كان
للاستغراق والعهد وكذا الكلام في التنوين فانه قد لا يكون سورا كقولنا بعض
يقول كذا اذا كان التنوين للافراد فان القضية مهملة هكذا يجب ان يفهم
هذا المقام فانه مما لم يستغن عنه احد من الانام قوله وقال عبد القاهر
معطوف على قوله وقيل وما زيف كلام هذا القائل بل حاول الآن ان
الى كلام هو مرضي عنده وحاصله انه اذا وقعت كل في حيز النفي كان النفي
موجها الى الشمول خاصة وافاد الكلام بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد
كالامثلة المذكورة وان وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كما
لمثالين المذكورين والمذكور في كتب القوم ان كلا اسم موضوع لاستغراق
افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء
المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم
الافراد فان اضيف الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد
ولهذا وجب في قراءة عمر ابن عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل
قلب متكبر جبار ترك تنوين قلب لتقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب
كما عم اجزاء القلب فان قيل لا وجوب بل لا حاجة اليه لان تعليق الحكم
بالوصف ناظر الى العلية فيعم افراد القلوب ايضا كما عم اجزاء القلب الواحد
قلت نعم الا ان النكرة واقعة في الاثبات وهي موضوعة للفرد المنتشر على
الاصح على ما عرفت فيؤول الامر الى ما ذكرنا واعلم ان لفظ كل وان كان
مفردا مذكورا الا ان معناه بحسب ما يضاف اليه فان كان مضافا الى
منكر وجب اعادة معناه ولذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في قوله تعالى وكل
شيء فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه وفي كلام الصديق رضي الله عنه
كل امرئ مصبح في اهله والموت ادنى من شراك نعله الى غير ذلك من الامثلة
والشواهد ومفردا مؤنثا في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت كل
نفس بما كسبت رهينة ومثنى في قولهم كل رفيقي رجل سما اخوان

قوله

قوله فلا يحسن عطفه عليه باو اذ العطف باو انما يكون اذا كان مقابلا والحاصل منع
تحسين الكلام لا مقابل له قوله فان خصصت التاخير باللفظي اه جواب سؤال مقدر تقريره
ان سؤال انه يحسن العطف باو لانه اراد بالتاخير في قوله بان اخرت عن اداة التغير
في قوله بان اخرت عن اداة التاخير اللفظي اعني ما يكون مؤخرا لفظا وتقديرا والجواب
انه مع ذلك يفوت التقابل المطلوب الا ان يخرج المعمول المتقدم على الفعل المنفي
عن القسم الآخر اعني ما يكون معمولا للفعل المنفي ويكون مؤخرا لفظا داخلا فيه
قوله فالاقرب اه استصعب الشارح المحقق رحمه الله وغيره من المحققين
هذا العطف وسلك الآخر سلك الصعوبة او التكلف هو المتبادر فان التاخير عن الاداة
ان خص باللفظي فلا طريق اذن ان يجعل او معمولا معطوفا على اخرت بتقدير الفعل
اي او قدمت معمولا وكل من المعطوفين اذن يتصل للدخول في حيز النفي
ويظهر حسن موقع التقابل اذ التقدم مقابل للتاخير وكل منهما يتصل للدخول
وينطبق الكلام حينئذ على كلام الشيخ انطباقا ظاهرا وهذا الوجه لظهوره
وتبادر الفهم اليه وقيام القرينة المشهورة الدالة عليه عن له الذكر الصحيح
كانه لا حذف ولا صرف على ما قال الشيخ فانه قد يكون في اللفظ دلالة
على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بانه لم
يدخل تحت القصد كانه لم يدخل تحت دلالة اللفظ وباقي الوجوه المذكورة
ههنا تعسف لا يخفى فليتأمل قوله على ما بين في النحو قد تقرر في النحو انه
يجوز تقديم ما في حيز النفي عليه في لا ولم ولن وامتنع في ما وان وعللوا
ذلك بان ما يدخل على القبيلين فتشبه الاستفهام ولم ولن يختصان بالفعل
ويكونان كالجزء منه واما لا فانها وان دخلت على القبيلين الا انها
حرف متصرف فيها حيث يعمل ما قبلها فيما بعدها مثل جئت بلا شيء واريد ان لا تخرج
في العكس ايضا قوله وافاد ثبوت الفعل اه لما كان ظاهر معنى الثبوت التحقق
والصدور عنه كالفعل وكان المفعول خارجا حاول اندراجه بذكر التعلق
بقوله او تعلقه به وبعض المحققين اكتفى بذكر الاول في تحقيق الضابطة
اذ المراد بالثبوت مجرد التعلق وهو موجود في القسمين جميعا قوله وفيه نظر
لانا نجده اه الجواب عنه ظاهر مكشوف لان دلالة المفهوم انما
يعتبر اذا لم يكن هناك مانع ومعارض والمانع ههنا موجود لان الدليل
القطعي قائم على تحريم الاختيال والافتخار وعلى انه لا يحب الكفار لا انه
مطلقا ولا الحلاف المهين كذلك يرشدك اليه قوله ادانا ملئنا نريد

انا اذا تاملنا في مفهوم الكلام ينبغي ان ذلك الوجدان انما هو في مفهوم الكلام بعد ذالتدبر فيه لكن اذا نظرنا الى الاحوال الخارجية والعارضات العقلية او الفعلية وجدنا الامر بخلافه فليتفطن له قوله اى وان لم يكن داخلا في حيز النفي بان قدرت اه اشارة الى ان النفي راجع الى القيد اعني قوله بان احرت عن اداته فسقط ما يقال ان عدم الدخول اعم من ان يكون متقدمة او لا يكون موجودة اصلا فكيف يستقيم قوله والاعم النفي قوله حاد عنه على جمع الذنوب اه رمزا الى ان الذنب في قوله على كونه كله لم اصنع بمعنى الذنوب لانه اسم جنس يقع على القليل والكثير فيصح الجواب عنه بانه كله لم اصنع وصح التاكيد به قوله ولقائل ان يقول اه هذا الاعتراض مندفع على المصنف رحمه الله فقد يتقرر انه لا مانع من تعدد المقتضيات وان المقتضي اعم من الموجب والمرجح فيجوز ان يكون للعدول سببان احدهما لفظي موجب والاخر معنوي مرجح والمصنف حقق البيان بالثاني لانه محاله تعلق بمقصوده وترك الاول اذ لا كلام فيه فيكون الحسن موجبا لا ينافي كون الاخر مرجحا ولاجرما هتفل الشارح المحقق رحمه الله بحديث الشعر ولم يقتصر عليه بل قيده باعيان ما تحرج فيه تأنيث بثقل وكسرا لسورة اسعاد سوقهم ورده عليه فمن ثم لم يرض به فليحمل ذلك في معرض التنبيه لمانع آخر فهذا في الظاهر سف وفي التحقيق تحقيق فليتامل فانه دقيق قوله ونظيره بعينه اى نظير قول المصنف واعتراضنا عليه هو بعينه ما ذكره سيبويه واعترض ابن الحاجب عليه اى نظير هذا المجموع هو هذا المجموع قوله اذ الضرورة ملجئة اليه تعليل للجواز على السعة وههنا بحث من وجهين الاول ان ما ذكره سيبويه ليس نظيرا لما ذكره المصنف لان سيبويه منع الضرورة وهو ينافي الاضطرار فيتوجه اعتراض ابن الحاجب عليه واما المصنف فلم يمنع الضرورة فلا يتوجه عليه ثبوت الاضطرار فلا يكون هذا نظيرا لذاك فضلا عن ان يكون عينه الثاني انه يجوز ان يراد بالضرورة في كلام سيبويه الضرورة الشعرية بل الظاهر ان المراد ذلك بشهادة ذكر الشعر فحينئذ منع هذه الضرورة ونفيها لا ينافي ثبوت الضرورة من وجه آخر فيصح كلام سيبويه فسقط اعتراض ابن الحاجب عليه قوله في اجزاء ما اضيف اليه حق التركيب ايراد الضمير اذ الفعل جار على غير من هو له الا انه اعتمد على قرينة المقام لدلالتها على المقصود والمرام لان الوجوب في الصفات مطلق وفي الافعال في موضع الالتباس قوله كان الجملة متقدما ذكرها اه اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء لانه لا تؤكد بكل الا ذو اجزاء يصح افتراقها

حسا وحكى

حسا او حكما قوله الا انهم استعملوها استدراك عما سبق يعني ان ما سبق وان كان يقتضي عدم جواز وقوعه مبتدا الا انهم استعملوها مبتدا على خلاف القياس نظرا الى ان وقوعها كذلك لا يخرجها عن الكلية التي هي عليها وهي كونها غير معمولة لعامل لفظي قوله ولا يقال الامران كلاهما لانها اذا اضيف الى المضمر لم يقع معمولة لعامل لفظي فان قيل معوض بقول علي رضي الله عنه فلج منا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى اجيب بانه كان شاذا ثم انه معوض بقول الآخر فنصدر عنه كلنا وهو ناهل والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي لانا اذا تتبعنا موارد استعمالها في التراكيب وجدناها معمولة للعامل اللفظي في مواضع لا تحصى والتأويل تكلف بارد وتعسف مارد قوله هذا الذي ذكره من الحذف يريد ان اسم الاشارة اشارة الى المذكورات المعلومة المبنية اعني الحالات المقتضية على تفاصيلها فان قيل كيف جاز ان يشار بهذا الى الجمع المؤنث وانما هو للاشارة الى واحد مذكر قلنا نعم الا انه تجوز بسوى في اسماء الاشارة بين احوالها صرح بذلك صاحب الكشاف فقال اجاز في اسم الاشارة ان يشار به الى الجمع والمثنى على تاويل ما ذكر وما يقدم الاختصار عن الكلام كما جعلوا افعل نائبا عن افعال جمة ذكرت قبل تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكرت افعال كثيرة وقصة طويلة ثم قال والسر في هذا ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليست على الحقيقة لانها في معنى الحرف وهذا اعني معاملتهم باسماء الاشارة هذه المعاملة لشيوعها وكثرتها صار بمنزلة الاصل الذي يقاس عليه غيره حتى اجروا الضمير مجراها في ذلك ويقاس عليها فان قيل هذا جيد الا ان الكلام في ان هذا موضوع للاشارة الى المحل القريب وهذه الحالات المقتضية بعيدة قلنا هؤلاء اللواتي وان كان لهن بعد بالنظر الى ابتداء اتيانها الا ان لهن قربا من الوقت بالنظر الى انتهائها اعني تاخير المسند اليه والنكتة فيه التنبيه على كمال تيقظ السامع الناظر في هذا الكتاب والاشعار بقوة تحفظ الحالات المفصلة لانها مع بعدها كانها حاضرة في ذهنه قريبة عنده من جهة انها كانها لا تغيب عن جوانحه خالية حاضرة في صميم باله وحقيقة الارشاد وينبغي ان يكون الناظر في كتب بنا بهذه المثابة قوله كله مقتضى الظاهر فان قيل بل بعضه من خلاف مقتضى الظاهر كترك الخطاب الى غير معين في مباحث الاخبار قلنا لا نسلم فالمراد ما وقع عليه الذكر بالاصالة كالحالات المقتضية لا ما ذكر تبعا واستطرادا

نعم بهذا سقط اعتراض ابن الحاجب على سيبويه لو كان المراد بالضرورة ما يخالف الضرورة المطلقة ايضا فتدبر

قوله كقولهم اى قول العرب وهذا ابهام وضع المضمر موضع المظهر لشهرة امره ووضوح
شانه كونه فى حكم المذكور ولا تخفى لطف موقعه وهو فى موقع المصدر اى لوضع المضمر موضع
المظهر وضعا مثله فى قولهم قوله بمكان نعم الرجل نصب على انه ظرف والعامل فيه
المصدر المذكور اعنى كقولهم لا يقال لفظ بمكان لا ينصب الا بالفعل الذى فيه معنى
الاستقرار على ما صرحوا به والعدول عن ذلك لانا نقول المدعى ان تكلمهم
بهذا مكان ذاك امر مستقر ثابت واثم قوله ولا يلبس بالنعت لانه معطوف
على لتعلم فان قيل فهذا الالتباس قائم فيما اذا حذف كقوله تعالى نعم العبد اذ لم
نعلم انه مخصوص او فى صل قلنا وضوح الامر يرفع الالتباس والوقف فى الاية
ما انه على ان المخصوص هنا هو ايوب عليه السلام واليه الاشارة فى كلام القوم
حيث قالوا وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد قوله فى احد القولين
المشهور فى كتب القوم فى اعراب المخصوص قولان احدهما انه خبر مبتدا محذوف
وثانيهما انه مبتدا والجملة المتقدمة خبره وذكر بعض المدققين من النحاة ههنا
قولا ثالثا وهو ان يكون مبتدا والخبر محذوف اى زيد الممدوح والتحقيق ههنا
ان الخلاف هنا فرع للخلاف الاخر المذكور فى النحو وذلك لانهم اختلفوا
فى انه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا ~~وعللوه بان الخبر~~
فايهما اولى فذهب الواسطى وجماعة من النحاة الى ان كونه مبتدا اولى
وعللوه بان الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف لانه اخلال وذهب العبدى
وجماعة اخرى الى ان كونه خبرا اولى وعللوه بان الحذف بالخبر انسب
فالقائلون بالاول يجوزون الاول وبالثانى يجوزون الثالث ثم القائلون
بان المخصوص مبتدا والجملة المتقدمة خبره يرد عليهم انه لا عائد فى
وقد تكلموا فى ذلك فمنهم من يذهب الى ان الرابط عموم يشمل المبتدا ورد
بانه لم يعهد كون مثل رايتها والى زيد مات الناس وذهب المحققون
الى انه لا حاجة الى العائد اذ الخبر فى تقدير المفرد اى زيد رجل جيد وهذا
هو القول الجزل والمذهب النخل فقوله فى احد القولين متعلق بوضع المضمر
موضع المظهر اى بالوضع المستفاد من الكلام بقرينة المقام او خبر مبتدا محذوف
اى كونه من الباب فى احد القولين وهذا ظاهر كلام الشرح ربما يميل الى الثانى
قوله فليس من هذا الباب على القطع يريد انه لا قطع على هذا القول بكون
المضمر موضع المظهر لجواز ان يعود الى المخصوص بكون التزام افراد الضمير
من خواص هذا الباب محمود وحاصلا ان كونه منه على هذا القول ليس امرا

قطعيا بل يحتمل

قطعيا بل يحتمل ان يكون منه ويحتمل ان لا يكون منه وليس معناه انه على هذا المذهب ليس منه
قطعا فانه غلط والتعليل بالاحتمال منع على ان الضمير يجوز ان لا يرجع الى المبتدا
والا لما احتاج الى التفسير بل هو ضمير مبهم الذكر على ما صرح به بعض المحققين من النحاة
فسقط ما يقال من انه ح يجب ان يكون الضمير راجعا الى المبتدا وذكر الاحتمال
حشو مفسد تدبر قوله يجوز ان يكون التمييز للتاكيد قال جار الله فى المفصل وقد
يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تاكيدا فيقال نعم الرجل رجلا زيد قال جرير
تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وبالجملة فلما كان
هناك اشتباه بان المميز اى مذكرا اذا كان فى الفعل ضمير منهم تفسيره بالمميز فلا معنى
للاتيان به بعد ذكر الفاعل الظاهر اذ لا جهة للجمع بينهما ودفعوا ذلك بان فائدة
الجمع هى التاكيد قوله وقولهم بالجر وهذا ابهام من قبيل وضع المضمر موضع الظاهر
قوله ويختار راسا هذا الضمير يوصف لصاحب الكشاف حيث قدر الضمير شانا
فى قوله تعالى ان ملكهم الخمسة فقال السعد بر انه ملكهم الخمسة ثم هذا اعنى ضمير الشان
والقصة واحد الا انه اذا كان مؤنثا يقال له ضمير القصة واذا كان مذكرا
يقال له ضمير الشان فى قولنا هو زيد عالم الشان زيد عالم وقولنا هى هند مليحة
القصة هند مليحة فان قيل كيف صح هذا ولا عائد فى اجزاء الجملة قلنا من جهة
انه فى حكم المفرد اى الشان هذا الحكم والقصة هذه القصة قالوا هذا اعنى
هذا الضمير مخالف للقياس من وجوه احدها انه يعود الى ما بعده البتة فلا يجوز
للجملة المفسرة ان يتقدم هى ولا شىء من اجزائها عليه ولذا اجمع النحاة
على انه قد غلط يوسف ابن السيرافى فى قوله شعر اسكران كان ابن المراغة
ثم يهجوانى ام انت متاكر فانه قال ان سكران وابن المراغة مرفوعان
على انهما مبتدا وخبر وكان شانية والجملة خبر كان فذهبوا الى ان الصواب
ان كان زائدة كما فى قوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا وثانيها ان مفسره
لا يكون الا جملة ولا يشاركه فى هذا المعنى ضمير خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون تفسيره بمفرد وثالثها انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف
عليه ولا يبدل منه ورابعها انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه والمجرور
مستثنى من هذا الحكم كالمرفوع بنعم وبئس كما انه هنا فى حكم مرفوعها بلزوم
التنكير المر لانه يقال ربه امراة لا ربها قال الشاعر ربه فتية دعوت
الى ما ويقال نعم امراة هند وخامسها انه ملازم للافراد فلا يثنى و
لا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث وبالجملة فقد ثبت بما عرفت انه لا

اذ هجاه [illegible]

الى الابعاد ان تنقيد بعيره واعلم ان قولهم الابهام ثم التفسير بايثار كلمة ثم اشعار بانه
في طلب المفصل من التشوق بمكان حتى ان ذكر المفسر وان كان قريبا بالاهل بعد مراحل
عنه في الزمان ونظيره ما قال بعض الاكابر مر روز در فراقت صد سال حي عائد
رائي قيس سكي باخود حساب سال فان التشوق اذا بلغ اقصاه
يستكثر المشتاق ما هو في نفسه قليل بل يعد النفس الواحد من قبيل الزمان الطويل
قوله وكم يسمع نحو هي الامير بين العرفة رد على المصنف وتعريض به حيث قال هو
او هي زيد عالم وكيفية الرد عليه انه لم يعهد استعمال الضمير مع استعمال الجملة على المختار
العقل فضلا عن انه اذا لم يكن في الجملة موصول والجواب انه لم يجوز نحو
هي زيد عالم ابتداء بل جعله مرددا بين هو او هي زيد عالم ولو تدبرت فيه وجدته
من قبيل النكت كلها لقصد الاختصار ترجم قوله وقوله تع فقضاهن سبع سموات
المذكور في الكشاف ان ضمير فقضاهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه
رجلا وذهب بعضهم الى انه عائد الى السماء والسماء في معنى الجنس قوله ابو موسى
هو المخصوص بالمدح الا انه قدمه والفاء في فحدك زايدة بين البدل والمبدل
لان قوله فحدك بدل من ابو موسى وفي دخول الفاء بينهما تردد وباقي
الكلام لكسره به قوله ليتمكن يتوجه عليه ان السامع اذا سمع المفسر
وعلم ان فيه ضميرا حصل له ابهام وحصل في ملكه شيء مجمل فاذا سمع المخصوص بالمدح
حصل التفصيل بعد الاجمال غاية الامر ان هذا النوع من التفصيل والاجمال
مغاير الاول ولا يخفى ضعفه فاين عدم الفهم من الضمير شيئا وابي الا [illegible]
قوله لاشهاده ووضوح امره اي حقيقة او ادعاء فان ادعاء الاشهاد
ووضوح الامر قد يكون من مقتضيات وضع الضمير مقام الظاهر كما مر في حذف
المسند اليه قوله كقوله اي قول ابي العلاء ففيه ايضا وضع المضمر موضع المظهر
كقوله كقولهم والتعبير بالمطلع عنه على ما هو بصدده من انه من وضع المضمر
موضع المظهر اي قول ابي العلاء من مطلع قصيدة له زارت عليها للظلام رواق
ومن النجوم قلائد ونطاق والطوق من لبس الحمام عهدته وطاء و[illegible]
ما لها لطواق زارت اي الحسنة ووضع الضمير مع ان المقام مقام الاظهار
تنبيها على ان الحسنة يجب ان يكون حاضرة في القلب دائما واشعارا بانها
لكمالها بل لكونها اكمل من غيرها متعينة لكونها جنسية بحث لا يذهب الذهن
الى غيرها اصلا والرواق ما يستر من الظلام في الصباح والرواق بيت مقدم
السقف وربما قالوا رواق الليل اذا مد رواق ظلمته والقى ازرقته

والجملة اعني عليها للظلام رواق حال من الضمير المستتر في زارت وكان اللائق
في للظلام للاختصاص كقولهم الجل للفرس اي زارت كائنا عليها رواق كائن
من الظلام مخصوص به وفي الصحاح والظلام اول الليل والنطاق ما شد على الوسط
يريد زارت الحسنة مستترة بظلام الليل كان النظام رواق ممدود عليها
ونطاقها الذي على وسطها محلى بالجواهر عليها قلائد منظومة من الجواهر وذكر
صدر الافاضل في ضرام السقط انه شبه ما في نحرها ونطاقها من اللالي بالنجوم
يعني زارت الحسنة وهي مستترة بالغياهب متحلية بعقود ونطاق من ضياء در
كالكواكب وقوله والطوق من لبس الحمام اللبس بالكسر ولبس الكعبة وكشف
عن الهودج لباس اي ما يلبس به وجرة قرنت للوحش بين مكة والبصرة
اربعون ميلا والمعنى هذه الحسنة بمنزلة الظبي وما عليها من الحلي
بمنزلة الطوق ثم الطوق انما يكون للحمام لا للظباء وما حصل لها ظبية تكلفه
ومن هذا الباب قول ابي العلاء في مطلع قصيدة له هو الهجر حتى ما يلم خيال
وبعض صدود الزائرين وصال يريد ان هذا الذي الذي ابتليت به
هو الشيء البليغ والاعراض الشديد بحيث لا يزورنا الخيال ولا يحوم حولنا
الطيف وكم صدود اي هجر وبعد لو قيس الى الصدود الذي وقفنا فيه
لعد متينا بل كان لسهولته وقرب ارتفاعه بمنزلة الوصال يرشدك الى
هذا المقال قوله فقال شعر ولدي بنار لست قبلي مثلها فتكون قا قدو
قدة وسخايم حمل النار فاقده الوقده بالاضافة الي ويحج عليه هكذا
يجب ان يفهم هذا المقام وقد وقع ههنا في سور السقط ما يقضي منه العجب
وهو ان المعنى بعض مهاجرة من يزور وصال يعني من الناس من يزور ويوصل
ولو ترك الزيارة لكان يحمد عليه كما يحمد غيره على الزيارة قوله اي قول
ابي الراوندي اه كان ابي الراوندي عالما كاملا متبحرا في العلوم
متدربا في الفنون مشهورا في زمانه مذكورا بالالسنة في اوانه كانه
ممن اشتهر صيته في الافاق ومن الكلمة المشهورين بالاتفاق الا انه
كان عاملا محتاجا ذكر في التواريخ انه كان مع ذلك قد تزندق
فروي حديث تزندقه عند بعض الكبراء في بعض الامصار فتعجب من ذلك
وحزن ان يذهب اليه وتبين الرشد من الغي عليه فذهب اليه حتى لعيه
ويتحقق عنه حقيقة الامر فاعترف لذلك عاسب اليه فاستفسر السبب في ذلك
فوعده السبب بعد غد فلما جاء اليه بعد غد اخذ بيده وذهب به الى باب

كان

يجوز ان يراد بالكلب ما يعم الانسان كما يرد ... الراوندي ... من الانسلاخ عما آتاه الله من العلم والحكمة والميل الى الدنيا واتباع الهوى

سلطانا في هذا العصر وذاك المصر فانظروا الى باب قصره حتى اخرج من القصر سرير مكلل بالجواهر فخرج من القصر رجل وجلس على السرير فجاء احد سعف عنده قائلا الى كسد عرست الفعل فاهلكه البرد والقتال يطلبون بهذا المال فقال السلطان لا عرس الفعلى حتى لا يذهب به البرد بل اغرس الصوف حتى لا يضر بعين البرد فلما سمعا كلامه قال ابن الراوندي لصاحبه هذا هل سمعت حديثه قال نعم قال تفكر فلو كان لهذا العالم صانع هل يكون الامر كذلك هو في معرعرو ويكس مع هذا العقل وانا في حسن الفكرة واستقل الفلس مع هذا الكمال انا ردى الى ديمور من البال وهما يناسب هذا المقال قول من قال كم ادب فهم عقله مستكمل العقل مقل عديم ° وكم جهول مكثر ماله ° ذلك تقدير العزيز العليم هذا ولو علم هذا الحال هل الزنديق الذي في بحار البردي غريق ° انه لو كانت دنيا من عبد الله صاح سوفته بلا سرب كافرا شربه ما. ثم لكنه اخلد الى الارض واتبع هواه فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث ذلك مثل القوم الذين كذبوا باياتنا فاقصص القصص لعلهم يتفكرون **قوله** اي عنده يريد ان الجملة بهذه خبر للمبتدا المذكور اعني كم في قوله كم عاقل فان كم بهذه خبرية مضافة الى مميزه المجرور المفرد في موقع الرفع على انه مبتدا والجملة اعني قوله اعيت خبر فلا بد له من ضمير يعود الى المبتدا والضمير عايد الى كم والمعنى كثير من العقلاء اعجزته او صعب عليه طرق معاشه كما صرح به جار الله في قولهم كم غلام لك بان كم مبتدا وان المعنى كثير من الغلمان كائن لك **قوله** بمعنى كامل العقل ساه فيه يريد ان هذا من باب وصف الشيء بنعت يتبنيها على كماله وتناهيه ونظيره بعينه ما اورده الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى صلوة الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كاجر حجة وعمرة تامة تامة تامة فان التكرير والتوصيف يبنه على الكمال والتناهي وكذا قوله جاهل جاهل في المصراع الثاني يريد ان الكمال في الجهل معتبر هنا كما ان الكمال في العقل معتبر الى نب الاول والى هذا اشار من قال شاد انان خان روزي ساند كه دانا اندران حيران بماند ومن هذا سقط الجواب عما اورده اتى الرادي من السهو فافهم **قوله** ولا يخفى ما فيه من التعسف ° اما اولا فلان معنى اختصاص الشيء بالشيء ليس ما زعمه هذا القايل بل الظاهر المتبادر منه مغايرة له واما ثانيا فلان ما ذهب اليه

ما زعم البديع

ما نسبه البديع خلاف الظاهر **قوله** عطف على كمال العناية غير سديد بل هو معطوف على اختصاصه بحكم بديع لان كلا من الاختصاص والتهكم في معرض السبب لكمال العناية بتمييزه والمستفاد منه فليس للعطف عليه او كثر منع فان قلت انما يستقيم العطف على الاختصاص اذا كان كمال العناية بتمييزه وسيلة الى التهكم كما يكون وسيلة الى الاختصاص بحكم بديع وليس كذلك قلت ممنوع للقطع بان الابراز في صورة المحسوس الذي هو التمييز على الكمال لاجل التهكم بهذا السامع وبالجملة فلا نحو ان كمال العناية وسيلة وفي عبارة المفتاح ايضا تصريح بهذا المعنى لانه قال وذلك اذا كمل العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع والسخرية منه وكذا البواقي كل ذلك اسباب لكمال العناية وتفصيل لها تدبر **قوله** او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا ° يريد انه اذا لم يكن هناك مشار اليه محسوس كان الغرض مستهزئا بالسامع لا غباوته وللحفظ ان انتفاء المشار اليه بالكلية لا يستلزم انتفاء ما يصلح لان يكون مرجعا للضمير فسقط ما وقع في بعض شروح المفتاح من انه اذا لم يكن هناك مشار اليه اصلا لم يكن من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير **قوله** كي اخرى على زنه انه لانه صيغة المتكلم والواو في وما بك للحال وقوله بديع اما استئناف او حال او بدل من تعالت **قوله** اي تبتلى لا يجال العمل هو الفعل المخصوص من هجو استعمال آلة الضرب على الوجه المخصوص لانا نقول نعم الا ان العمل المضاف الى ياء المتكلم في هذه الحالة غير محسوس **قوله** فان تعفو فاتت لذاك اهل اي للعفو والمغفرة على مقتضى الكرم والظرف اعني لذاك متعلق باهل لقوله لانه في معنى مستحق اهل وتقديم المعمول على العامل لافادة معنى الحصر والوصي منه للمعنى الاخر وهو النية على كمال كرمه والاشعار بغلبة الرحمة اعني علية صفاته الجمالية على صفاته الجلالية على ما هو قانون الكناية اي من كان بهذه المثابة من الرحمة والمغفرة لا يستاهل الا ان يعفو عن عبده الملتجئ الى بابه المعترف بذنوبه وهفواته وههنا وجه اخر لطيف وهو ان المراد بالجملة الاسمية تجدد الثبوت والاتصاف على سبيل الدوام كما هو المسموع في قوله واتم تشهد انهم لكاذبون اي فان يعف مداك واته ويتجاوز عن ذنوبه وإساءته فانه ومن كان بهذه المثابة كيف يليق به ان تحمل عبده المتوجه الى جنابه المعترف بعجزه في رجوعه اباه ما يتوب عفوه فنوط عن مغفرته ورحمته ومن هذا القبيل قوله تعالى ولم اكن بدعائك رب شقيا على ما حققناه في ملحق التحرير في سورة مريم اي لكان من قديم الايام

لطفك يا الله مل صقال عبر سعك عنى كلما دعوتك اجبت دعوتى فهى هذه الحالة اعنى
حالة الضعف والشيخوخة وهى حالة وهى العظم واشتعال الرأس شيبا بالطريق
الاولى ونظره ما روى ان ايازا كان بحضرة السلطان الغازى المجاهد
فى سبيل الله يمين الدولة امين الملة محمود الغزنوى طيب الله ثراه فاحضر عنده
بعض عبيده لجناية صدرت عنه فاول ان يجرى سياسته عليه فاخر كما
الى ان غاب فحضر به اياز ثم حكم ان يجرى عليه سياسة شديدة وعقوبة
بليغة ثم تشبث بسبب التأخير فقال اياز انه انس بالطافنا واعتاد
ملاطفتنا ثم رمنا الآن اثار الجلال فخشينا ان يموت بمشاهدة صفات الجلال
واستحيت ان يموت بملاحظة هذه الاحوال فاذا كان بهذه المثابة المحمود
فما ظنك بالمعبود **شعر** جلت معالى قدس وحدة ذاته ٭ عن ان يطوربها ذوو الاطوار
مهمات لا تنضبط دعفنا النعاة ٭ بلغا بهن عما كف الا فكار **قوله** وان تعاد
ممن يرحم بالجزم اعنى جزم يرحم ووجهه مع ان من استفهامية انه من قبيل اجراء الوصل
مجرى الوقف كذا ذكره الشارح المحقق رحمه الله وعندى انه من قبيل الجزم على التوهم
والتقدير ونظيره ما ذهب اليه المحققون فى قوله تعالى انه من يتق ويصبر انه من موصولة
من قبيل ثبوت الياء فى يتق ويصبر مجزوم على التوهم والتقدير وقد فصلنا هذا
المقام فى شرح لباب الاعراب تفصيلا لا مزيد عليه وذكرنا
فيه ان القوم يسمون مثل هذا الجزم جزما على التوهم والنصب على التوهم ونحو ذلك
واما نحن فقد سميناه الجزم على التوهم والتقدير وكذا اخواته والانسب تسمية
بما سماه القوم لوقوعه فى التنزيل وقوى كثيرا وبالجملة فالشرط فى الموضعين سبب
للاعلام والاخبار بالجزاء كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وقد سبق تحقيقه مرارا
فلا نعيده **قوله** انا العاصى اتيتك ٭ على بنا فى ظاهرة وهى انه ينبغى ان يقول
انا العاصى اتاك لما به الى ان العاصى هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا
للضمير لا غير والجواب انه لما كان المقصود هو الاخبار عن نفسه وكان الثانى هو
الاول لم يبال برد الضمير الى الاول بل مال الى جانب المعنى لامنه من الالتباس
ثم صرف الابدال اعنى ابدال الظاهر من الضمير بدل الكل وان كان ممنوعا
عند الجمهور الا ان جماعة من النحاة كالاخفش ومن تبعه قد جوزوه فى ضمير المتكلم
والمخاطب نحو قوله لى المسكين وعليك الكريم المعول والادلة من الى سبح
وترجيح الراجح من القولين موضعها علم النحو لا يليق بهذا المقام ولا يناسب
هذا الكتاب الا القدر المذكور نعم اجاز الكسائى وصف الضمير وان كان

ممنوعا عند الجمهور

ممنوعا عند الجمهور فعلى هذا الاسعد ان يحمل العاصى صفة انا ولنكشف بهذا القدر
فى امثال هذه المقامات اذ قد قصد السامى بجماعة حظر والخصوص الواجبات
وما فرض على نفسى سهم من تطويل الواضح ب **قوله** وفيه ايضا يحكى من وصفه
حق العبارة ان يقول وفيه على من وصفه ايضا اى فيه بهذه الفائدة ايضا
كما فيه العائد بان السائلان اعنى استحقاق الرحمة وهو السعفة ما ليس
فى لفظ انا **قوله** كما نام كان ٭ المذكور فى كتب النحو فى قولهم لا فعلنه كما نام
كان ولا فعلنه كما نا من كان ان كما نا حال من وما فى موقع النصب بانهما
حران لكانا وهما موصوفان والضمير فى الجملة الواقعة صفة محذوف
اى كانه وهذا اشكل والقوم يصرحون بامتناع حذف خبر كان نص عليه
صاحب لباب الاعراب وغيره من المحققين اولى الايدى والابصار اللهم
الا ان يراد انه ليس بعاصى وبهذا ان المثالان سماعيان مما على خلاف
القياس **قوله** انا او غيرى ٭ خبر مبتدا محذوف اى هو اى من كان انا
او غيرى ولا يستقيم ابداله من من كان اللهم الا ان يجعل من قبيل ما انا كانت
يحتج من باب استعارة الضمير **قوله** ماخوذ من النعاف الانسان من يمنه الى شماله
ذهب الشارح المحقق رحمه الله فى شرح الكشاف والمفتاح الى انه ماخوذ من
النعافت الانسان نحو اليمنة واليسرة وذهب بهنا الى انه ماخوذ منه نحو اليمنة
ومن اليسرة والاول انسب والنسب بمعنى الالتفات المعتبر عندهم يشهد له الذوق
السليم القاضى بان مقتضى الظاهر ما يواجه الانسان صدره اعنى ما فى ذ
جهته فالاعراض الى كل من جهتيه يمنه وشماله التفات ولو شئنا لذكرنا بهنا ما
يوجب مزيد التحقيق شرط التعميم اصل التوفيق وتقريره ان بهنا امرين
مقتضى الظاهر الذى هو الاصل المقدم على الاطلاق ومقتضى الظاهر الذى
سلك اياه اى بعد مقتضى الظاهر لعارض تعدان كان خلاف مقتضى الظاهر
كالاستمرار على الوتيرة الملتفت اليها كما سيجىء فى الالتفات فمقتضى مقتضى المناسبة الاول
هو الطريق الاول وبالثانى هو الثانى فلكل وجه هو مولها فلا حاجة الى صرفه
عن الظاهر بان يراد بالالتفات الانسان من يمنه الى يساره وعدوله عن جانب الشمال
الى احدى الى سمى من اليمين او الشمال فانه مع بعده لا يسع كثير سعيه **قوله**
وبهذا انشئو كلام المصنف فى الايضاح وجه الاشعار ما سيجىء فى بيان الالتفات
من قوله تعالى ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون وحاصله انه قال بهنا الا
عند السكاكى لا ينحصر فى مقتضى الظاهر التعدد الا على الانحصار فيه عند غيره

قوله فلو لم يعتبر هذا التعدد اه يريد بالاعتبار الاعتبار الذكري يرشدك اليه ان انتفاء
الاعتبار الحقيقي والواقعي لا يستلزم امرا باطلا وحاصله ان المعلوم من اطلاقاتهم
واعتباراتهم قطعا هو انهم يجعلون هذا داخلا في حقيقة الاصطلاح حتى فلو لم يذكر
لم يوجد التوبيخ مانعا قوله اشيا ليس منها حق التركيب ان يقول اشيا لست منها
الا ان يحمل مبنيا على لسان الضمير باسم الاشيا على ما هو القانون عندهم وقد سبق تحقيقه
مرارا او على ان الضمير راجع الى كل منها قوله بالاسم المظهر او ضمير الغائب ذكر الكل
بطريق الوصف اذ الاسم نفسه مظهر بخلاف انت فانه للغائب لانه غائب
على انهم لما استكرهوا وصف الضماير كره وصفه ايضا وان لم يكن ضميرا
قوله وان كان يصدق على كل منها اه علته سابقة ظاهرة وهي انا لا نسلم
صدقه عليه فان هذا الطريق بعينه هو السابق في ان كلا منهما طريق الخطاب وانا
بانه بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله وهو مع ذلك
قبيح عند النحويين فيه اشكال وهو ان مثل ذلك واقع في التنزيل بل انتم قوم
تجهلون نعم قراءة بالياء التحتانية فان الصفة والصلة سيان في وجوب
العائد الغائب اليهما اذا كان الموصوف محمولا على المتكلم والمخاطب نحو
نحن او انتم قوم فعلوا وقول الحازمي لولا اشعار موروده ونكرته لتردد ته
حماقة هذا السؤال ويزيد في قوة الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال
قوله لولا اشعار موروده اه قد تقرا بضم الميم على صيغة الفاعل اي فاعله و
ونكرته بفتح الكاف والباء الموحدة التحتانية اي لولاكما لا كان فاعلهم
الكرام المشهورين الرونقة قوله ومن الناس من اراد اه تحقيرهم واستبعادا لكون
هولاء من جملة الناس لحصول العادة كقوله تعالى ومن الناس من يقول امنا الى
غير ذلك قوله تطاول ليلك الخطاب وليلك الاثمد فان قيل فيلزم ان يكون
شخص واحد مخاطبا ومخاطبا قلنا مبنى الكلام على اعتبار التجريد وكلام الكشاف
يفصح عن ذلك في غير موضع فيتجه حمل اصل اقسام التجريد اعني مخاطبة الانسان
نفسه من باب الالتفات قوله ونام الخلي الخلي من الهم والحزن وبات يعني
نفسه نحو التفات من الخطاب في ليلك الى الغيبة وههنا وبات له ليلة ذي رمد
يريد صاحبها وكليلة وصف لهذا الفاعل الذي رمد اي ليلة مشبهة بليلة صاحب
العائر فهذا اعني عطف وباتت له ليلة مع سابقه على بات في الظاهر من
عطف المباين على المباين وفي الحقيقة من عطف المقيد على المطلق والارمد
صاحب الرمد رمد بالكسر وذلك اشارة الى ما ذكر في البيتين من تطاول

الليلة ونوم

الليلة ونوم الخلي مع سابقه قوله وفي عينه عوار العوار العيب يقال سلعة ذات
عوار بفتح العين وقد تضم والعوار بالضم والتشديد القذى في العين يقال
بعينه عوار اي قذى والعائر مثله والعائر الرمد كذا في الصحاح وقوله اي غمصة
بالقاف المهملة وبفتح الميم في الصحاح في باب الصاد المهملة الغمص في العين ما سال
من الرمص وقد غمصت عينه بالكسر غمصا وقوله يعني بفتح التاء والميم وبالضاد
المعجمة من قولهم مضمضت يا رجل بالكسر يعني مضمضا ومضمضنا وحملنا غمضة اي
غمضة يحصل للعين وجع منها اي بسبب تلك الغمصة قوله فان قيل يجوز اه مورد
السؤال ما سبق من القول بان في الابيات المذكوره لامر التفسيل الالتفا
تات على مذهب السكاكي دون مذهب الجمهور وتحقيقه ظاهر من كلامه لا كثره قوله
بل هو خطاب لمن يتلو عنه الكلام اي لكن ما صدر الكلام من المتكلم كذا في الايضاح وحاصل
كلامه ان الكاف المتصل باسم الاشارة في مثل ذلك ليس خطابا لمن توجه
اليه الخطاب بانا السابقة بل هو خطاب لمن صدر الكلام من المتكلم بدليل افراده
في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك فلو كان اشارة الى ما توجه اليه الخطاب
في عنكم لحق العبارة ان يقول من بعد ذلكم هذا وظاهر كلامه في التلويح ان
الخطاب في ذلك متوجه الى الجماعة كما توجه اليها الخطاب في عنكم لانه قال ان
افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز في خطاب الجماعة كقوله تعالى
ثم عفونا عنكم من بعد ذلك قوله ولكن المراد بقوله وما لي الذي تطعمون فيه اشكال
وهو ان القصد الى قصد المعنى من الالتفات مشروط بالقرينة ولم يتعهد في العربية
استعمال لفظ المتكلم في الجماعة الغيب ولم يذكر وجه ارادته فالكل وكونه
من قبيل الالتفات هو اول الرابع التفصيل الآن يجعل من قبيل التعريض على ما يجي
في اخر البيان قوله وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر لانه قال
في الايضاح لا يقال الالتفات عند السكاكي من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون
في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر ثم اجاب بانا نمنع انحصار
الالتفات عنده في خلاف المقتضى هذا كلامه فقد استفيد منه كما ترى امرين
احدهما انه قد جزم بان الالتفات في البيت الثالث من ابيات امرء القيس
وارد على وفق مقتضى الظاهر وثانيهما ان الثعد بمذهب السكاكي ظاهر مشعر
بسوء الانحصار وعلى مذهب غيره قوله ولم يجي ذلك في الغائب والمخاطب
فان قيل اما الاول فمنقوض بقوله تعالى نعم انا بدوي واما الثاني فبقوله يا
ايها النبي اذا طلقتم النساء ومبنى الحمل على التعظيم كما لا وانا قلنا اما الاول

فعايد الى المتكلم اذ السعد يرجى بهم الماهدون قوله واما الثانى فمن باب التغليب اى طلعت
وقومك واشتكت وليت شعري لم سلكوا هذا المسلك واى شيء دعاهم الى
ارتكاب التاويل المذكور من غير حاجة وليت شعري لم سلكوا هذا المسلك واى
شيء دعاهم الى ارتكاب التاويل المذكور من غير حاجة داعية اليه ثم حملهم اياه
من قبيل استعمال المولدين ولم لم يجعلوه من قبيل استعمال لفظ الجمع فى الواحد للتعظيم
كالمتكلم فليتامل قوله او على انه خطاب للقلب قد ناقش عليه بان شرط الالتفات
صحة اجرائه على مقتضى الظاهر الذى عدل عنه والالتفات الذى هو من الخطاب فى طحا بك
الى التكلم فى تكلفنى لو حمل راجعا الى اصل على تقدير التفات القلب لصار مقتضى
الظاهر تكلفك سلمى الخطاب وهو ممنوع والجواب ان المشروط فى الالتفات
هو صحة التعبير فى الجملة وهى متحققة ههنا على تقدير رجع التفات القلب ايضا الى اصله
لصار مقتضى الظاهر تكلفك سلمى القلب وهو صحيح بلا ريبة نعم تكلفه رجعه عند
عدم رجع التفات القلب لكنا نعتبر رجعهما معا فلا اشكال قوله ان من شرط
الالتفات الغلب ان يكون المخاطب اه اراد بالمخاطب من سلب الكلام
لا من سوجه اليه اداة الخطاب الواقعة فى كلام اعنى المعبر عنه فيكون الالتفات
على هذا التفسير احق من تفسير الجمهور لانهم ما شرطوا فى الالتفات الا الاتحاد فى
المعبر عنه فيكون هى اشتراط الاتحاد من سلب الكلام وصاحب الغرام قد اشترط
الاتحاد فى من سلب مع اشتراط الاتحاد فى المعبر عنه فيكون تفسير الجمهور اعم منه
بحسب ايا يفهم بهذا المقام وتحصل ما هو المرام فان هذا مصرح به فى عبارة الغرام
قوله ومن عند الخليفة بالنجاح معطوف على بانة فى قوله تع بانة والتقدير بعد
بانة وبالنجاح من جانب الخليفة اى بالفوز والظفر بالبغية وقوله بافداك
اى باخليفة فداك ابى واى والطرف اعنى بسبب متعلق بأعنى والسبب
العطاء والارتياح النشاط وحصل فى ارتياح معنى على انه لما قدر على اعطاء
العطايا المستلزمة لسرور من اعطاها كانه نشط للارتياح قوله لان الحى
بالبيت الاول امراته وبالبيت الثانى هو الخليفة الى ههنا كلام الغرام قال
فان المخاطب بالبيت الاول امراته لانه حكاية الكلام دار بينه وبينها
واما قوله بهذا احص الى قوله وهو قال فليس من كلام صدر الافاضل بل هو زيادة
من الشارح وكيفية كونه احق قد بينا ما على وجه لا مزيد عليه قوله الوك
الالوك هى الرسالة وفى البيت دليل على جواز استعمال الام مع بل
وقد سبق تفصيله قوله وهو قال انه اقرب اه يريد ان الجمهور يذهبون

الى ان فيه

الى ان فيه التفاتا وصدر الافاضل يمنع كونه من باب الالتفات بناء على مذهبه من وجوب
الاتحاد المخاطب فى الحالين على ما عرفته ثم قال وهذا وان لم يكن التفاتا الا انه يلوح
بهذا انهم لاما يصلحون للخطاب بل المتاهل انت المستفاد لهم الان وذكر الاكل
مع الوكن لطيف قوله حرف انه قلوبهم اى ثبت الله قلوبهم عليه فى تحصيل الحاصل
فصم اى كسر قوله بذى طلوح اسم مكان وقوله سقيت على لفظ المبنى للمفعول والضمير
المتصل به قائم مقام الفاعل خطاب للخيام والغيث نصب مفعول ثان ان قلنا
انه متعدى الى مفعولين ونصب نزع الخافض اى عديناه الى واحد وظاهر كلام
الصحاح مشعر بالاول لانه قال وسقاه الله الغيث واسقاه قال صدر الافاضل
والالتفات فى سقيت من الغيبة فى الخيام الى الخطاب البتة لان قوله متى كان
الخيام بذى طلوح كلام مع غير الخيام لانه سوال عن الخيام والسوال كلام مع
المسئول لا المسئول عنه وقوله سقيت الغيث كلام مع الخيام فاختلف المخاطب
فى الحالين كقوله هل يزجر لكم البيت قوله بشامه اى بقضيب من اغصان نهل
وبشامة شجر طيب الرائحة والطرف متعلق بسقيت وقوله سقى البشام دعاء
وهذا هو محل الاستشهاد وهو المقصود من الايراد وفى الصحاح والبشام شجر
طيب الريح يستاك به ثم ذكر هذا البيت هكذا شعر اتذكر يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقى البشام وذكره فى باب الضاد ايضا هكذا وقال
هنالك وعارضا الانسان صفحتا خديه وافراه تصقل العارض اى تصقل عرض
الفم قال جرير انذكر البيت ثم قال قال ابو نصر يعنى به الانسان ما بعد الثنايا
والثنايا ليست من العارض وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس
الذى يليه قوله فلا صرمه يبدو اى فلا قطعه يظهر علينا تحت حصل لنا اليأس
لان الياس احدى الراحتين وليس قوله فيكاربه التفاتا كقوله وفى الياس
راحة لان محل السوال ومورد الاستقبال هو طلب الانقطاع من الحب لا الوصل
فانه مطلوب على الاطلاق بالاتفاق قوله ووجهه اه شروع فى بيان فائدة
الالتفات ومزيته بعد اثباته بالشواهد والامثلة من كلام الله الذى لا ياتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه وقدم الكلام فى الاثبات لانه بالنسبة الى
فائدته بمنزلة السبخة من الشجرة بعد العرش ثم النقش يريد ان الفائدة فى مطلق
الالتفات امران احدهما وهو مرجع الى المتكلم قصد التفنن فى الكلام و
والتصرف فى التركيب بالتغير بوجوه مختلفة وطرق متفاوتة ليظهر اقتداره
على صنوف التراكيب البهية التى هى بمنزلة الالوان الاطعمة المشتهية فتانيها

وهو رجع الى السامع حسن نشاط ولطف الفاظ حيث تجدد له امر لذيذ
فان لكل جديد لذة الا ان المصنف رحمه الله سكت عن الاول ههنا اكتفاء
بما سبق من التنبيه من ذكر النقل والتعبير او النقل والتعبير شيء عن قوة تعرفه
بوجوه مختلفة وخص الذكر بالفايدة الراجعة الى السامع لاصالتها
بالنسبة الى الفايدة الاولى لان مطمح النظر في تاليف الكلام وتركيب الالفاظ
باعتبار الوضع انما هو ملاحظة جانب السامع بافادة الفايدة ثم تشوقه اليه
تشير بهم صحة السكوت في تعريف الكلام بعدم استدعاء ذلك المركب لشيء اخر كان
استدعاء المحكوم عليه للمحكوم به وبالعكس ثم تقديم ذلك بان يكون بحسب لا يكون
المخاطب حينئذ منتظرا لشيء اخر كانتظاره للمحكوم عليه بعد ذكر المحكوم به
وبالعكس واراد بوجه الالتفات ما هو بمنزلة الثمرة له والنكتة المحسنة له
مع كونه خلاف الاصل فتفسير الشارح المحقق رحمه الله بقوله اي وجه حسن
الالتفات اخذ بحاصل المعنى وبيان لما آل اليه ما يعني لا تفسير لمرجع
الضمير قوله على الاطلاق اي انما وقع او الالتفات اعم من ان يكون على
مذهب السكاكي او على مذهب الجمهور فهذا تعميم بعد تعيينه الا ان الضمير
راجع الى الالتفات المتقدم المخصوص فخرج الالتفات بالمعنيين الاخرين
فلا يتوهم بعد ذلك بهذا الاطلاق والتعميم قوله كان احسن اي في ذلك
الكلام او ذلك النقل والثاني اقرب لفظا ومعنى والنظر له بالتطرئة
من طراه اذا اورده بالياء من طريت الثوب اذا عملت به ما صار به
كانه جديد في الصحاح طرأت على القوم اطرأ طرءا وطروءا اذا طلعت
عليهم من بلد اخر وفي باب المعتل الواوي والياي شيء طري غض بين
الطراوة وطريت الثوب تطرية فعلى الاول معناه احسن ايرادا
لنشاطه وعلى الثاني معناه احسن تجديدا واحداثا لنشاطه ولما كان
الاول مشتملا على ضرب من التكلف في تعلق لنشاط السامع به عدل وفسر
الطريقة الثانية لانه اسلم قوله لاصغاء اليه اللام للعلة لكونه علة لكونه
احسن واكثر اي اكثر اتعاظا له من جهة الاصغاء والاوجه ان تجعل اللام
للتقوية متعلقا بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحضيض النقل من اسلوب
الى اخر ادخل في كونه باعثا لاصغائه اي للنفس الا انه تحمل الاصغاء
لانه ابلغ في افادة المقصود واوفى سداد به المرام او على اعتبار حذف
المضاف اي لصاحب الاصغاء ومن سلامة الكلام وحسن اسلوب النظم وههنا بحث

لا تهم التنبيه له

لا تهم التنبيه له والاصغاء اليه وهو ان ما ذهبوا اليه من النكتة العامة في مطلق
الالتفات لا ينطبق على بعض الصور وهو ما اذا كان السامع حضرة الحق تع وتقدس
سره عن النشاط وتعالى عن الاتعاظ والعجب منهم انهم غفلوا عن ذلك بحدس
الالتفات في الفاتحة ولم يتعرضوا لكيفية انطباقه على ذلك اللهم الا ان
يقال بهذه الفايدة لازمة لذات الكلام الالتفاتي في جميع المواضع وتعذر
اعتبارها في بعض الصور لمانع من خارج كتعاليه عن النشاط وتنزهه عن الاتعاظ
لا ينافي ذلك اذ المنع لم ينشأ من جهة بل نشأ من جهة السامع وحاصل
ان الالتفات انما وقع صالح لان يقصد به هذه الفايدة بالنظر الى ذاته
ومع قطع النظر عن العوارض المانعة منه يعني انها كائنة فيه لازمة لذاته مع
قطع النظر عن الخارج وكلام الشارح المحقق رحمه الله في شرح المفتاح في مطلع
احوال المسند اليه ربما يشعر بان هذه الفايدة متحققة في الفاتحة ايضا الا
انه يعبر عنها بما يستقيم في حق البارئ تع وتقدس قوله وقد تختص مواقعه بلطايف
يريد ان الالتفات مع اشتماله على الفائدة العامة الثانية في جميع المواضع قد
تكون مواقعه المخصوصة وموارده الجزئية فوائد مخصوصة بذلك الموضع مقصورة
عليه على ان الباء داخل على المقصور ولفظة قد للتحقيق فقوله ومما تختص على
لفظ المبني للمفعول لانه متعد لازم اختصه بكذا اي خصه به كذا في الصحاح
وقوله اي قد يكون لكل التفات اه في حيز المنع قوله ليشعر بالعلية اذ قد
تقرر عندهم ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فكان التعليق بلفظ
اياك بمنزلة التعليق بلفظ المتميز بتلك الصفات فلطيفة الالتفات
في هذه الطريقة هي التنبيه على ان الملحوظ في ذلك هو تلك الصفات
العظام وان الحكم مرتب على الوصف المناسب كانه قيل ايها الموصوف
المتميز بهذه الاوصاف نخصك بالعبادة والاستعانة والتلطيف للطيفة
على الطريقة الثانية هي الارشاد الى ان العبادة المعتبرة التي هي مظنة للقبول
هي التي في مقام الاحسان الذي حاصله ان تعبد الله كانك تراه ويشابهه
في الخطاب امران المشاهدة والاقبال والاول هو الاحسان والثاني
هو الاعراض عن غيره فنبه على الاول بقوله كانه شاهده ويراه وعلى
الثاني بقوله ولا يلتفت الى ما سواه فالانقطاع عما سواه مستفاد من الاقبال
وبهذا يظهر ان اللطيفة في هذه الطريقة غير مقصورة على التنبيه على مقام
الاحسان بل فيها ذلك مع التنبيه على ما هو اعلى منه ويجوز ان يقال اللطيفة

على هذه الطريقة هي التنبيه على ان الحمد والثناء ينبغي ان يكون منتهيا بالاخرة الى
هذه الصفة يعني ينبغي ان يكون على وجه يحرك المادح حصة الحجاب الى
ذروة الخطاب ومن بعد المخاطبة ابا قرب المحاطة والمشاهدة وهذا
الوجه حسن الا ان اللفظ في الاول اظهر واليه اميل قوله والتاء في يغير للتعدية
يقال تلقاه بكذا اي استقبله به قوله ان سلوك المتكلم المخاطب اشارة الى ان
قوله تلقي المخاطب من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك ولم يذهب
الى العكس لان رجوع الضمير الى المذكور اولى قوله انه اي ذلك الغير جيل الى
جانب المعنى اي غير ما اراده من كلامه اعني خلاف مراده فسقط ما يقال من
ان جعل راجعا الى غيرها بزعم سهو ظاهر والصواب جعله راجعا الى خلاف
مراده على ان هذا ايضا مستقيم يظهر بالتامل في المرام ويجوز ان يرجع الضمير
الى حمل الكلام واليه الاشارة بقوله فنبه على ان الحمل على الغرض الادهم هو
الاولى قوله لان يكون حديدا من الحدة وهي السرعة وفي ذهنه حدة اي سرعة
ينتقل الى الدقايق فيعطي لها باسرع وجه ويقال السيف احد وهو الاليق
لمكان التقابل بقوله بليد اخذ البلادة وهي خلاف حدة السيف ويقال
بالفارسية كند واعلم ان قوله لا حملك على الادهم ظاهر ان الكاهل
هو الادهم والمحمول هو الشخص الكشفي فيغني كلام القبعثري منه على ان الاولى بالقصد
من مثل هذا الكلام هو الحمل على الفرس لفظا ومعنى اما معنى فلا منه في الشرح
واما لفظا فلما بيناه الا ان المناسب للمقام لما كان ذلك ذكره وسكت
عن الاول فافهم قوله ثم مزايد قليلا قليلا اي متدرجا في القلة الى حد
ينتهي فيضمحل فيستوي فيكون نصبا على المصدرية اي يزداد ازديادا متدرجا في
القلة كما قررنا وفي كلام النحاة ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف اي
قليلا ثم قليلا فقد قالوا ان قوله تع دكت الارض دكا دكا وجاء الملك
صفا صفا اي دكا بعد دك وصفا خلف صف وفي الكواشي هو اما حال
او مصدر اي مزايد حال كونه قليلا ثم مزايد حال كونه قليلا او مزايد مزايدا
قليلا ثم قليلا والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه مصدر في
جميع المواقع وانه بمعنى مكررا اي مزايد مزايدا مكررا احتياجها واحدا
بعد واحد في التعاقب والبعدية مستفاد من معنى التكرر لا من العاطف المحذوف
وفي كلام الكشاف تنبيه على ذلك حيث قال في قوله تع دكا دكا كرر عليها
الدك حتى صارت هباء منثورا فان قيل فليجعل من باب كم عامل وجاهل

جاهل

جاهل وفي الحديث كانت له كالخرجة وحمرة مائه ثابتة على ما سبق حيث
وصفوا الشيء بنفسه للتنبيه على تناهيه في ذلك قلنا اي ولا باس بكل على
تقدير ان يكون المنصوب مصدرا لا حالا فليتامله قوله هكذا في النسخ والصواب
فنفخ لان نظم التنزيل في سورة النمل ويوم ينفخ في الصور ففزع وفي سورة
الزمر ونفخ في الصور فصعق واما على الوجه الذي اورده المصنف رحمه الله
فغير وارد في القرآن اللهم الا ان يكون مبنيا على التمثيل المجرد لا على انه من القرآن
كما يشهد له نحو قوله ومن يكون منع لواقع يسمع هذا غير مستقيم للقطع بان القول
بان اللام اذا دخل في المضارع في مثل ان زيدا ليفعل خلص المضارع للحال كتخليص
السين وسوف اياه للاستقبال حديث مشهور في النحو معلوم للمشتغلين بهذه
الصناعة يستوي فيه الراجل والراكب ويستوي فيه بين الخاصة والعامة فكيف
صح جعل ليسمع بمعنى الاستقبال فالصواب اسقاط اللام اللهم الا ان يجعل
مبنيا على ما ذهب اليه البصرية لان حديث التخليص وان كان مشهورا
معلوما لدى كل احد الا ان ذلك مبني على راي الكوفية على ما صرح به المحققون
من النحاة قوله كالمستقبل تمثيل لما لم يقع كزمان المستقبل وكذا قوله كالحال
اي كزمان الحال قوله وكذا الماضي عند الاكثرين اي الماضي حقيقة فيما وقع
مجاز فيما لم يقع والتقييد بالاكثرين منه على ما فيه من الخلاف وههنا بحث
وهو ان القول بان كلا من اسم الفاعل والمفعول حقيقة فيما هو واقع في الحال
مشعر بان كلا منهما موضوع لزمان الحال فيلزم ان يكون الزمان ماخوذا
في مفهومهما بحسب الوضع فيلزم ان يكون الاسم مقترنا بالزمان وهو باطل
اجماعا اللهم الا ان يقال كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر
والسياق الذهن اليه فيعبر عن المتبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز بطريق
التجوز فافهم قوله والكلام بعد محل نظر المحفوظ بطريق السماع عن الشارح
المحقق رحمه الله في وجه النظر ان السكاكي ذكر ان اخراج الكلام لا على مقتضى
الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وفي تخصيص هذا المجاز بخلاف مقتضى
الظاهر يسمى في علم ايضا بحث قوله كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة
اه من قواعدهم ان كون المبتدا نكرة محضة او مخصصة وكون الخبر معرفة
مخصصة ممتنع في كلام العرب سواء كان هذا بعد دخول الناسخ او قبله فان ذلك
ممتنع بالاتفاق نطلع به الكتب المشهورة واما نحن فقد ظفرنا في ذلك
بعض من قبل من كلامه صحته بان ذلك جائز وقد حققنا ذلك في شرح لب الالباب

يعوض المتبادر بالحقيقة

من اراد الوقوف عليه فعليه بالمراجعة اليه قوله كقول القطامي اه البيت للقطامي من قصيدة
مدح بها زفر ابن الحارث الكلابي وقد كان القطامي اسيرا له فاطلقه ورد
عليه ماله واعطاه مائة من الابل مطلعها • قفي قبل التفرق يا ضباعا • ولا
يك موقف منك الوداعا • قفي امر لفضا عن قبل التفرق اي قبل تفرق الجمع يا ضباعا
اي يا ضباعة على انه ترخيم وضباعة اسم لبنت الممدوح اعني زفر ابن
الحارث موقف نكرة اسم كان والوداع بفتح الواو في الصحاح التوديع
عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح معرفة على انه خبر كان ولما كان وقوع
المبتدا نكرة صرفة او محققة والخبر معرفة محضة على ما سبق تحقيقه الان
ممتنعا ذهبوا الى ان هذا من باب القلب اي ولا يك موقف الوداع
موقفا منك على ان المضاف محذوف قوله لان المعروض ههنا اه • لا يخفى
ان المعروض عليه انما يصح ان يكون له ادراك وميل والا فلا يكون
معروضا عليه اصلا فلا بد للتقييد ههنا فايدة ففايدة التقييد اذن
التنبيه على ان العرض ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فالامر كذلك والا
فلا حاجة اليه كما اذا كان العرض من زاعر الى طاهر ونحوه او استعارة والعرض
ههنا حقيقة فافهم قوله واما قوله فانك لا تبالي اه • اختلف في قايل
فقيل انه لثرواني ابن فرارة ابن عبد يغوث وقيل لخداش ابن
زهير وبالجملة فلما لم يتبين قايله سكت عن التعرض له بالذكر لكنه مع
ذلك فهو من كلام الفصحاء الذي يستشهد بكلامهم في اثبات المطالب
ولذا اورده سيبويه واستدل به قوله اهجنا كان • الهجين من كان له هجنة
ورجل هجين بين الهجنة في الصحاح الهجنة في الناس والخيل يكون من قبل
الام فاذا كان الاب عتيقا والام ليس كذلك كان الولد هجينا والهجين
من الابل البيض يقال بعير هجان وناقة هجان وامراة هجان كريمة فعلى
هذا كان الاصل ان يقول اهجينا كان ام هجينا على ما لا يخفى
قوله بخلاف مثل زيد قام • لان هذا كما يجي في باب الاسناد • صحيح قوله والمعنى
لطيا كان امك ام حمارا • قدم ظبيا اذ قد يورعند هم ان تقديم الجزء
في مثل هذه الصورة لازم حيط وسيم عندهم اعني اذا كان المقصود السوية
في الكلام قوله ويسمع عليه كمال البلاغة اي ايشجع المرء او البليغ على
اعتبار القلب كمال بلاغة فالمفعول محذوف وفاعله كمال البلاغة واتى
الا الكس عطف عليه وفيه تنبيه على انه لا بد ههنا من قرينة مشعرة بالمطلوب

دافعة للالتباس

دافعة للالتباس والا فلا يجوز ارتكابه اصلا قوله غير بعض القلب الذي جعله السكاكي
من اللطايف • مشكل من جهة ان السكاكي جعله من خلاف مقتضى الظاهر وقد يقرر
ان خلاف مقتضى الظاهر غير مقبول الا لنكته مقبولة فكيف يجعل القلب نكتة
لطيفة مقبولة ثم انه من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب لان الملاحة كما انها
لازمة لذات القلب كان ذات القلب بمنزلة ذات تلك الملاحة قوله
لاشعاره بان لون السماء • قد بلغ من الغبرة اه • تقريرا ان لون السماء مع كونه
فرعا ومشبها ولون الارض مع كونه اصلا ومشبها به صار الامر فيهما بالعكس ههنا
ولما كان القلب وافيا بتادية هذا المقصود اعتبره في الكلام ومما يناسب
هذا المقام ما اشار اليه الفردوسي في قوله شعر ز سم ستوران در ان
پهن دشت زمين شش شد و آسمان گشت هشت • فانه لما تهتد الغبار وهاج من الارض
مرتفعا الى جانب السماء كان كانه اسعد من الارض طبقة واتصل بالسماء
فصارت طبقات الارض ستا وطبقات السماء ثمانيه وهذه مبالغة
لطيفة • اصاب محزها وطبق مفصلها قوله كقول القطامي • بضم القاف لقب
شاعر من بني تغلب واسمه عمير ابن شييم كذا في الصحاح قوله بالسيمي
السيمي على وزن الصغير مصدر في الصحاح وقد سمن سمنا فهو سمين وسمن
مثله وسمنه غيره والسمين خلاف المهزول وبالجملة فالسمن مصدر الا ان
المراد ههنا هو الحاصل بالمصدر وكلمة ان في قوله فلما ان جرى زائدة
على منوال قوله تعالى فلما ان جاء البشير قوله السياعا • في مجمل اللغة السياع
ما تطين به الحائط من جص او طين ثم اورد هذا البيت وفي الاساس هو
بالكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كل مالة وبالفتح الطين وفي الديوان
السياع بالكسر ما يطين به والطين ايضا وفي الصحاح السياع الطين بالتبن
الذي يطين به ويقال الطين بالتبن معروف ويقال طينت السطح وبعضهم
يكره ويقول طنت السطح فقوله طينت بالفدن السياعا من قبيل قولهم
ادخلت القلنسوة في راسي في رواية الصحاح كما بطنت بالفدن السياعا وكانه من
قولهم بطنت الثوب تبطينا اذا جعلت له بطانة وفيه تنبيه على ان ظهارته
ما هو اعلى منه كما هو اللايق بالقصور وعلى هذه الرواية فلا حاجة الى ان يجعل
من قبيل التصريح بحد المعنى ولا يخفى على العقل ان هذه الرواية اولى
لما فيها من التخلص عن التكلف والركاكة بشهادة العرف وسلامة الذوق
قوله اي ان لن نستطاعا • اي كما ظننا ان لا يكون تحت الناقة من جهة سمنها

هذا الكسر لتوازن النمط ... فيحتاج الى ... ستعطف ... ابن ...

وقوتها داخلة تحت القدرة والاخذ من استطاع يستطيع على انه مجهول يستطيع ومعناه ان لن يقدر عليها قوله لقوم اذا نفرت الى البيت من ابيات الحماسة مطلعها لا يركنن الى الآخر ما نذكره ههنا قوله لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه الدم وما قبل قوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان لجامي وما بعده شهدن مع النبي مسومات حنينا وهي دامية الحوامي قوله لا يركنن اي لا يميلن من الركون وهو الميل وعليه قوله جل طوله ولا تركنوا الى الذين ظلموا الى الاحجام اي التأخر عن الاقدام في الصحاح الاحجام الكف يقال احجمته عن الشيء احجمه كففته والوغى الحرب والحمام الموت قال الامام المرزوقي رحمه الله الغرض الذي سيق الكلام لاجله الحث والتحقيق على التغرير بالنفس والتعريض بحث بهذا الكلام على ترك التفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب وينبه على ان الحذر لا ينجي من القدر وانه اذا جاء الاجل لا يغني عنه قوة الامل والدريئة ما تتعلم بها الطعن بهمز ولا يهمز قال الامام المرزوقي رحمه الله الدريئة يهمز ولا يهمز فيجعل من الدرء وهو الدفع ومن الدري وهو الختل ولهذا سميت الدابة التي يختل بها الصيد ليمكن منه دريئة والحلقة التي يتعلم عليها الطعن دريئة ويمكن حمل البيت عليها جميعا فاذا جعلت المدرية الحلقة يكون لا يعلق ذلك احد السابق على ظهر هذه الصفحة والظرف اعني من يميني متعلق بمحذوف دل عليه المذكور وهو اراني اي ارى نفسي وما يشبهه وعن في عن يميني اسم بمعنى الجانب والمعنى من جانب يميني وبحذر سال و او ليست للشك ولو تقريرته وصدره ما يجوز فيه الجمع لان اصله للاباحة يريد اتعبت للرماح حتى خضب بما سال من دمي اما عنان فرسي واما جوانب سرجي قوله لان الجذوعة حداثة السن وهو منه الجذع في الحافر الذي هو في السنة الثانية في الصحاح فرخ الحافر قروحا اذا انتهت اسنانه وانما تنتهي في خمس سنين لانه في السنة الاولى حولي ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم قارح وبهذا يظهر ان الجذوعة حداثة السن في السنة الثانية والقروح في السنة الخامسة قوله اقدام غر اي غير مجرب في الصحاح رجل غر بالكسر وغرير اي غير مجرب وجارية غرة وغريرة والاسم الغرة والغرة الغفلة والغار الغافل وبهذا في الاصل قول البحتري لانه قال شعر اقدام غر واعزام مجرب وههنا بحث وهو انا لا نسلم ان الكبت

من باب

النغر ... جُعل ... النفس على النفر وقد ... ونفر ... ونخلة ... ربيعة كذا في الصحاح

اختل الذئب ... الصحاح ختله وخاتله اي خدعه والتخاتل التخادع

الاول

من باب القلب بل لا حاجة اليه اذ النصرة على ما حققه المرزوقي عبارة عن ما يقال ان الرجل من ذاته وعقله على ما يدعيه فمعنى وصف النصرة بالجذوعة انه قد حصل له بعد هذه الحالة علم آخر جديد لم يكن حاصلا قبلها ومعنى وصف الاقدام بالقروح طول الممارسة وكل منها كناية عن المقصود والحاصل انه وان اشتهر وصف الرأي بالقروح والاقدام بالجذوعة باعتبار المعنى المشهور الآن هذا الا انا فيه لانه كناية عن الترقي في الاطلاع على دقايق لم يكن مطلعا عليها قبل ذلك بمنزلة والثاني كناية عن طول ممارسته في الحروب على ما اشار اليه الاعشى بقوله يمتحل في الحرب حتى احتمى وقد نبه ابو الغول على هذا المعنى تنبيها لطيفا بقوله ولا تبلى بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين من دان شجاعتهم لا تنفد ولا تبلى وان هم دخلوا في الحروب حينا بعد حين فالبسالة الشجاعة وصلوا بالحرب تحملوا شدته من صلي بالنار اذا قاسى حره وشدته ومن ظرفه قول ابي زبيد شعر وقد تصليت حر حربهم كما تصلى المقرور من قرس اي قاسيت حر الحروب مقاساة شبيهة في الشدة لمقاساة من اصابه البرد فان القرس والقريس البرد والمقرور من اصابه البرد يقال يوم قر وليلة قرة اي باردة كذا ذكره الجوهري ومنه قولهم للولد قرة العين قوله لان قوله وقد اقتبل اي جرحت تصلح قرينة فيه بحث لان من يذهب اليه لم اجب بمعنى لم اجرح لم يجعل اصبت بمعنى جرحت حتى يجعل قرينة على ما ذكر بل يجعله بمعنى وجدت اي ثم رجعت في الحرب ووجدت ما اردت الا انه حذف المفعول قصدا الى التعميم ولم التفت الى ما اراد واعني قوله مفعولا ثانيا لا حالا هذا اجيز من جهة ان معنى الى ليته لم التفت في هذه الحالة ومعنى المفعولية لم التفت بهذا الطريق الا انه لما كان معنى الحالية قريبا من معنى الوصف وامكن رجعه الى المقصود ولو بتقريب من التمحل جعل المفعولية انسب واحسن بتأدية هذا المقصود قوله لم يتبرك اي لم يظهر بالبداءة اي الفداحة من الاقتحام في الحروب والدخول في المعارك وادخل لا في الماضي لتكرره قوله بلى قد صار اه جواب لسؤال مقدر اي اليس يلزم كون الاقدام قارحة فقال بلى اي لم كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى وكذا اوثر لفظ بلى على لفظ نعم يريد ليكون الاقدام قارحة ولا انكر لانه عبارة عن طول الممارسة وتكرر المبارزة الدالة على كمال الجرأة ومعاينة في الاقتحام فيكون ادل على المقصود واوفق بتأدية المرام وهذا اوان ان نختم الكلام في احوال المسند اليه اذ قد نبهنا على نكت

فقد شرع المذاكرة بحث المسند في يوم السبت من السابع من شهر المحرم سنة ثمان وثمنين ومائة والف كتبه الفقير سليمان

النّه عليه حامدين لرب العزة حق حمده ومصلين على محمد رسوله وعبده وعلى آله و

الباب الثالث احوال المسند

قوله ومن يك امسى بالمدينة جملة شرطية جزاؤها قوله فاني وقيار على انه من قبيل قوله نحن بما عندنا الخ نحو الآية او من قبيل قوله تع وان يكذبوك فقد كذبت رسل والمعنى ومن يك امسى بالمدينة فقد حسن حاله وطاب عيشه فاني وقيار لغريب فهذا مترتب على المحذوف المذكور ومنتظم به وامسى فيه ضمير راجع الى من والجملة خبر كان وفيه ضمير راجع الى من ورحله مبتداء وبالمدينة خبره قدم عليه والجملة حالية اي ومن يك امسى حال كون رحله بالمدينة ولو جعل رحله فاعل امسى لجاز وبالمدينة متعلق بامسى ثم بعد ذلك اي فلقد رأيت نفسي في غير وقت وحال وكان للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فتأتيني الرماح من جوانبي ثم تسلمت واذا جعلت الرية الدابة الموصوفة بكون المعنى فلقد اراني وقيد اتحين ان فبرزت سترة لغيري من الطعن كما يكون تلك الدابة سترة للصائد والطعن يتناولني وعلى هذا يكون معنى للرماح من اجل الرماح والاول احسن ومن البيان تعويلا على العلم به بمقايسته على اليمين والقدام فاما الظهر فالفارس لا يحمى منه احدا وضمير اراني لاحد والمعنى رأيت نفسي اذ المراد التعريض قوله كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق اعترض عليه بان هذا سهو لما فيه من عطف الخبرية على الانشائية وجوابه ان المسئلة على الخلاف فمنهم من اجازه مطلقا ومنهم من منعه مطلقا بل وفي كلام القوم ما يشعر بهذا المثال بخصوصه قوله لان ثبوت الحكم اولا اقول قد عرفنا بينهم ان الاولية بل هو اوضح لانه المتبادر الى الفهم وما قبله دعاك الهوى والشوق لما ترنمت هتوف الضحى بين الغصون طروب تجاوبها ورق الحمام لصوتها فكل لكل مستعد ومجيب ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فقوله دعاك خطاب الى النفس على طريقة قوله تطاول ليلك اي حملك هوى الطرب شوق ديارهم على الارتحال اليها وهذا حين ترنمت الطيور وقت الضحى وخص ذلك الوقت بالذكر اذ هو وقت التذكير يشتغل كل احد بنفسه ويرجع كل شخص الى العمل بمقتضى حاله اذ هو وقت الكراهة التي حاصلها ذلك ولما ترنمت ظرف دعاك والترنم ترجيع الصوت يقال رنم اذا رجع صوته والهتوف جمع الهتف وهو الصوت يقال هتف الحمامة تهتف هتفا وهو الصوت هتفا اذا صاحت ومنه الهاتف والظرف اعني بين الغصون اي غصون الاشجار متعلق بترنمت ويحتمل معمولا للهتوف بعيد وطروب صفة للهتوف ولم يقل طروبة لان فعولا من الاشياء التي يستوي

بينها المذكر والمؤنث

بينها المذكر والمؤنث والى الاضافة سهل اذ هي بتقدير الانفصال اي هتوف في الضحى والمجاوبة المجاورة والمخالطة وقوله ورق الحمام من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والورق جمع اورق وهو الذي في لونه بياض الى سواد ومنه قيل للرماد اورق وللحمامة ورقاء وقال ابو زيد هو الذي يضرب لونه الى الخضرة لصوتها اي وقت صوتها او لاجل صوتها وقوله فكل اي من هتوف الضحى والحمام الاورق لكل مستعد اي معين لعذيب الاخر وبوحه ومجيب وقوله وقيار مرفوع معطوف على محل اسم ان وقوله لغريب خبر ان ولا يجوز ان يكون خبر قيار لانه دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ المجرد عن العوامل اللفظية فان قيل العطف على اسم ان باعتبار المحل قبل مضي الخبر ممتنع على الصحيح قلنا يحمل من قبيل الاضمار والتفسير قوله اي ضابئ ابن الحارث البرجمي الضابي بالضاد المعجمة في الصحاح في فصل الضاد المعجمة ضبأ لصق بالارض ضبأ وضبوءا ومنه سمي الرجل ضابئا وهو ضابئ ابن الحارث البرجمي انتهى والبرجمي نسبة الى البرجم بل الى البراجم والبراجم قوم مخصوص من بني تميم ولم يقل البراجمي اذ قد تقرر انه اذا اريد النسبة الى الجمع رد الى الواحد في الصحاح البراجم قوم من بني تميم قال ابو عبيدة خمسة من اولاد حنظلة ابن مالك ابن عمرو بن تميم يقال لهم البراجم والبراجم في الاصل واحدها برجمة بالضم وهي مفاصل الاصابع التي بين الاشاجع والرواجب وهي رؤوس السلاميات من ظهر الكف اذا قبض القابض كفه نشزت وارتفعت قوله ومعناه التحسر على الغربة فانه جزم في انه لا التحسر وان الكلام ليس بخبر وان كان بلفظ الخبر ولو جعل خبرا لكان وجها وجيها بل هو اوجه بشهادة الذوق والسياق ودلالة ما قبله من الابيات اي فاني وقيار مرتحل الى جانب الوطن وقد يمتنع من الهوى والشوق فما ولا اقدر على ضبط نفسي والقرار بالمدينة فانه لا يدل على الاولية الواقعة فكيف صح ذلك وجوابه ان هذا المسلم الآن المفهوم بشهادة الذوق السليم في نظر ارباب البلاغة ان ما هو اول في الذكر فهو اول بحسب التحقق والوجود وسيجيء لهذا الكلام مزيد توضيح في علم البديع في قوله بهم من الاعجاز ما لوجوده قوله وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف تأسيس لما ذكر وتشييد لاركانه فانه لما ذكر ان تقديم قيار مبني على قصد التسوية احتاج الى نقل كلام الكشاف توضيحا له وزيادة تأسيس به قوله ان الذين

آمنوا

قوله الاشاجع جمع اصول الاصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف واحده ... وقيل جمع ... كذا في باب العين في الصحاح

مطلب ان ما اول في الذكر اول في التحقق والوجود

مطلب معنى اليهود والنصارى والصابئين

اى بالسنتهم من غير مواطاة القلوب وهم المنافقون والذين هادوا اى تهودوا يقال هاد يهود وتهود اذا دخل فى اليهودية وهو هائد والجمع هود سموا بذلك اما لقولهم انا هدنا اليك اى ملنا اليك واما لانهم هادوا اى تابوا عن عبادة العجل واما لانهم مالوا عن دين الاسلام وعن دين عيسى عليه السلام قال ابو عمرو بن العلاء سموا بذلك لانهم يتهودون اى يتحركون عند تلاوة التورية ويقولون ان السموات والارض تحركت حين اعطى الله موسى التورية وقوله والصابئون اى الخارجون عن دين اليهودية من صبأ اذا خرج من الدين وهم قوم عدلوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة وقرئ والصابون بترك الهمزة واصله الخروج كما ذكرنا يقال صبا فلان اذا خرج من دين الى دين آخر وصبأت النجوم اذا خرجت من مطلعها وصبأ ناب البعير اذا خرج قال جمع من المفسرين هم قوم بين اليهود والنصارى يحلقون اوساط رؤسهم وقال قوم هم قوم يقرؤن الزبور ويعبدون الملائكة ويصلون الى الكعبة ويقرون بالله تعالى وحده اخذوا من كل دين شيئا وبالجملة فلهم فيه اختلاف واقوال كثيرة وفى ذكرها اطالة واما النصارى ففى الكشاف انه جمع نصران يقال رجل نصران وامراة نصرانة والياء فى النصرانى للمبالغة كالتى فى احمرى سموا بالنصارى لانهم نصروا المسيح لقولهم نحن انصار الله او لانهم نزلوا بقرية يقال لها ناصرة او لانتسابهم الى قرية يقال لها نصرة كانت نزلها عيسى عليه السلام وقوله من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون فان قيل كيف يقول من آمن بالله وقد ذكر فى صدر الاية ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الى الآخر قلنا قد نبهناك على ما يدفع هذا السؤال حيث فسرنا الذين آمنوا بالذين آمنوا بالسنتهم من غير مواطاة القلوب وهم المنافقون اى من آمن من هؤلاء الكفرة ايمانا خالصا ودخل فى ملة الاسلام دخولا كاملا فلهم كذا الى الآخر والمفسرون قد اختلفوا فى دفع الاشكال المذكور الى اقسام فمنهم من يذهب الى ان المراد بالذين آمنوا فى صدر الاية هم المؤمنون على التحقيق ثم يذهب الى ان المراد بقوله من آمن من مات على الايمان اى من مات من هؤلاء وهو مؤمن لان حقيقة الايمان انما يتحقق اذا تحقق الموت عليها ومنهم من يذهب

الى غير ذلك وفى

الى غير ذلك وفى ذكر ذلك هنا اطالة وقوله من آمن مبتدأ خبره فلهم اجرهم عند ربهم والجملة خبر ان وقوله وفائدة تقديم الصابئون اى على خبر ان اعنى هذه الجملة قوله مع كونهم ابين المذكورين ضلالا اى مع كون هذه الفرقة وهم الصابئون ابين هذه الفرق الثلثة اعنى الذين آمنوا وهم المنافقون والذين تهودوا والذين تنصروا ضلالة والكلام غاية عليهم اى يقبل منهم التوبة ان صح منهم الايمان قوله وههنا ابحاث لا يحتملها المقام مثل ان قوله لو ثبت يجوز ان يكون خبر قوله وقيار وخبر الاول محذوف واللام هنا على غلط قوله ام الحليس لعجوز شهربة ومثل ان اى وجه من الوجهين المذكورين ارجح ومثل انه اذا جعل المذكور خبر الاول وقدر للثانى خبر فان جعل من قبيل عطف المفرد على المفرد فهل يجب اعتبار تاخير المقدر عن الخبر المذكور لئلا يلزم تقدم المعطوف المقدر على المعطوف عليه الملفوظ وان جعل من قبيل عطف الجملة على الجملة فان اعتبر تقديم المقدر على الخبر المذكور لزم تقدم المعطوف بتمامه على بعض اجزاء المعطوف عليه وتوسيطه بين اجزائه وان اعتبر تاخير المقدر لزم تقدم بعضه على بعض ولا يخفى ان المحذور فى الجميع منه التاخير ومثل ان صاحب الكشاف لاى شىء جزم بهذا الوجه ولم يجعل الواو عاطفا الى غير ذلك من المباحث التى يظهر للمتفطن المتعمق فى المقام بعد التامل الصادق فى المرام قوله بهذا يصح فان المذكور خبر عن الثانى مبنى على الظاهر والا فيجوز ان يكون المذكور خبرا عن الاول وخبر الثانى محذوف بتقدير الموصوف اى نحن قوم راضون بل يجوز ان يكون المذكور خبرا عن المجموع بهذا الاعتبار لانه لما جاز كونه خبرا عن الاول لهذا الاعتبار جاز كونه خبرا عن المجموع بهذا الاعتبار بالطريق الاولى قوله وخبركنت محذوف فيه بحث لنقل بعضهم بامتناع الحذف فى خبر كان وقد ذكرنا هذا منه فيما سبق فان قيل فليجعل رضا خبرا عن المجموع معا وليجعل والذى معطوف على لفظ اسم كان لا على محله برضى فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والافراد نص عليه الشارح المحقق رحمه الله فى شرح المفتاح فى قوله وقليل ما هم قلنا فيلزم العطف على المرفوع المتصل من غير تاكيد بمنفصل وقد يظن ان لمكان الفصل بالظرف بل الحق ان رضا خبر عن المجموع والتقدير بتكلف لا حاجة اليه وان لم يذكره احد قوله فهو عنده من عطف المفرد

مستقل بيانه

قد اضطرب كلامه رحمه الله في مرجع الضمير متحيرا الناظرون في طلب المرجع فمنهم من زعم انه
راجع الى صاحب الكشاف وليس بذاك ومنهم من زعم انه راجع الى المصنف
وليس بوجه ومنهم من زعم الى انه راجع الى من جعل من باظر الوالدين وجر كنت محذوف
والاقرب انه عائد الى المفهوم من كلام بقرينة السوق والسياق اي فنوى في الكلام
عند جعل من ناجز الوالدين وجعل خبر كنت محذوفا من قبيل عطف المفرد قوله هي
السببية التي يراد بها اه اشارة الى ان الفاء هذه وان سميناها سببية
الا انها مستعملة في مجرد معنى اللزوم فلا يرد الاشكال بانه كيف يكون سببية
ولا سببية هنا اصلا قوله اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب فان قيل
فليجعل بالباب بدلا من بالمكان بدل الكل اجيب بان المبتدا يقع فاصلة
بين البدل والمبدل منه وهو غير جائز اللهم الا بالاعتبار والتقدير قوله لا رجوع
لهم مستفاد من قوله مهلا اي في السفر من الدنيا الى الآخرة بعد وتمهل وطول
والمراد بالبعد والتمهل والطول عدم الرجوع بقرينة المقام ويروى مثلا مكان
مهلا اي ان فيهم مثلا واعتبارا لمن يبقى بعدهم واما قوله اذ مضوا ففيه خفاء
منهم من جعله حالا من ضمير الظرف الواقع خبرا ومنهم من جعله بدلا عن السفر فجعله
اسما غير ظرف بمعنى الوقت اي في السفر في زمان مضيهم وان يجعل
اذ ظرفا فهو بدل من قوله في السفر والمعنى واحد ومنهم من جعله منصوبا باعني
اي اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مهلا لانهم
مضوا مضيا لا ينفك عن عدم الرجوع وبالجملة ففي الكل تعسف ولولا
اعتبار الامتداد في ذلك لما صح هذا اصلا فافهم قوله لم يحسن الحذف او لم يجز
الظاهر ان كلمة او للتخيير في التعبير اي عبر عنه بعدم الحسن او بعدم الجواز
فالمعنى سواء لا يتفاوت في عرف البلغاء وذلك لان ما لم يحسن في عرف
هؤلاء لم يجز فليتامل قوله ولم يقصد انه بدون ضيق المقام يريد ان مبنى
التشبيه على مجرد ملاحظة معنى حذف الجزء في باب ان من غير ملاحظة
معنى آخر قوله تقديره تملكون تملكون اه حق العبارة ان يقول تقديره لو تملكون
لان فيه جمعا بين المفسر والمفسر وكذا قوله فحذف تملكون الاول
وابدل الى آخره حق العبارة ان يقول فحذف الفعل فصار الضمير
المتصل منفصلا لتعذر الاتصال قوله فانتم فاعل الفعل المحذوف تفريع
على ما تقدم اعني القول بان لو لا ينفك عن الفعل ونتيجة له يعني اذا
ثبت ان الامر كذلك لزم الاضطرار الى جعل انتم فاعل الفعل المحذوف

ولا يجوز جعل

والحاصل ان اذا المفاجاة تختص بالجملة الاسمية ولا تحتاج
الى جواب ولا يقع في الابتداء ومعناها الحال دون الاستقبال
وهي حرف عند الاخفش وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان
عند الزجاج وهو مختار الزمخشري وعاملها فعل مقدر
مشتق من لفظ المفاجاة عند الزمخشري وعند الجمهور
هو الخبر سواء كان مذكورا او مقدرا وما بعدها مبتدا
خبره مذكور او مقدر بعده وقيل خبره نفس اذا فاذا
قيل خرجت فاذا الاسد صح كون اذا خبرا عند المبرد لا عند
الزجاج الا ان يقدر مضاف لان الزمان لا يقع خبرا
عن الجثة فيكون تقديره خرجت ففي زمان الخروج
حضور الاسد ولا عند الاخفش لانها حرف ستر اي

بما اولا قليلا بعيم من الاسد الا ان بر الاصطلاح وقتا نيا
فلا بدمن الجزء الاوضح واتانا فلان فلان ليتحقق وقوع
بالنعوا ودخ والعلم فلان في بتعلق انظر

ولا يجوز جعله مبتدأ والا انهدام تلك القاعدة المفاداة فامتناع الابتدائية
بها حقيقة مترتب على القاعدة المذكورة واما امتناع جعله تاكيدا فمبني على امرين
آخرين احدهما مرجح وثانيهما موجب وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ ايضا
بها نفيا والنفي بها وان لم يبعد علته فافهم فانه دقيق قوله لان حذف
المفرد اسهل تعليل لقوله انتم فاعل لا تاكيد اي انما جعل فاعلا لا تاكيدا
لوجهين احدهما انه لو جعل تاكيدا لكان المحذوف الفعل مع فاعله ولو جعل
فاعلا لكان المحذوف مجرد الفعل بدون الفاعل وحذف المفرد اسهل من حذف
الجملة وثانيهما انه لو جعل تاكيدا لزم حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد
بحاله وهو غير جائز وفيه بحث لان حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد
جائز عندهم اللهم الا ان يراد انه لا يعهد وقوعه في كلام العرب يعني انه وان
جاز الا انه لم يقع وللتنبيه على هذا المعنى قال ولانه لا يعهد ولم يقل ولانه لا يجوز
فان انتفاء المعهودية لا يستلزم انتفاء الجواز فافهم واما تعليل الاول اعني
انه ليس مبتدأ فظاهر مما قررناه لان كلمة لو انما يدخل على الفعل لا غير قوله وان
الناس هم المختصون بالشح المتبالغ يعني ان البخل الكامل مقصور عليهم فالعباد
داخلة على المقصور فهذه الآية اعني لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذا
لامسكتم خشية الانفاق على وجهين الاول ان ذلك من باب تعليق الاختصاص
الثاني انه من باب اختصاص التعليق اما الاول فوجهه ان لو للتعليق وما بعده
مفيد للتخصيص واما الثاني فوجهه انه قد يقصد به اختصاص التعليق ونظيره استمرار
الامتناع اذا دخل لو على المضارع لكن التقدير اذن انتم لو تملكون لامسكتم
وعلى الكل فلا يخفى حصر الملكية على هؤلاء لزم قصر الشح عليهم لان البخل
انما يتصور اذا كان هناك مالك لا في له قوله لكونه مثلا في الصورة ههنا
بحث لان المثلية في الصورة لو كانت كافية في افادة ذلك لزم ان يكون
زيد عرفة مطلقا مفيدا للقصر سواء قدر المفسر قبل المعمول او بعده وليس كذلك
لما سيجيء من ان الاختصاص لوازم معنى الاسمية لا من صورتها وانه ان قدر مقدما
فالتاكيد والا فتخصيص محتمل ولهذا امر زيد توضيح في احوال متعلقات الفعل ان شاء
الله تعالى قوله فالبحث ممن استدل به اه ضعفه ظاهر ولهذا صرح بان الشارح المحقق
رحمه الله بخطه الى قوله فتوجه عليه الا ان قوله على وجه يكون المبتدا معرفة او
هذا الوجه معارض بانه كما ان الاصل في المبتدا التعريف المحض كذلك الاصل
في الخبر التنكير المحض قوله آلة ثلثة يعني ان ثلثة صفة موصوف مقدر او تمييزه محذوف

كذا في الايضاح قوله اولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة ذكر في الايضاح
انه قيل التقدير ولا تقولوا الآلهة ثلثة ورده بانه تقرير لثبوت الآلهة لان
النفي انما يكون لمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدا كما يقال ليس امراؤنا
ثلثة فان المنفي هو ان يكون عدة الامراء ثلثة دون ان لهم امراء
وذلك اشراك باثبات الآلهة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولقائل ان يقول
هذا منقوض بتقديرنا لهذا الدليل بعينه قوله جوابا لسوال محقق الظاهر
المتبادر الى الفهم من لفظ السوال المحقق ان هناك سائلا صدر عنه ذلك
السوال وتحقق منه لكن الآية ليست بهذه المثابة فاحتاج الشارح
الى ما ذهب اليه من ان كلا من الجواب والسوال محقق على تقدير وقوع
الشرط والجزاء لينطبق الآية على ما هو بصدده والحاصل ان السوال في الآية
وان لم يكن محققا حقيقة الا انه محقق فرضا وتقديرا وان اريد بالسوال
المحقق الجملة الدالة على السوال صريحا سواء كانت هذه الجملة صادرة
عن سائل موجود حقيقة او حكمية عن سائل مفروض فالآية منطبقة على
هذا لكونها من القسم الثاني الا ان هذا المعنى خلاف الظاهر المتبادر من لفظ منه [illegible]
السوال المحقق فتامل وانصف من نفسك لعلك ساعدك التوفيق
او تجد من نفسك حلاوة التحقيق قوله وهو حاصل في قوله الله خلقها اي تقدير
الفعل حاصل في ذلك يعني ان القرينة دلت على ان المقدر هو الفعل لا الفاعل
وهذا المعنى لازم اخر الفعل كما في صورة المبتدا والخبر كقولنا الله خلقها
او قدم كما في قولنا خلقها الله وحاصله ان دلالة القرينة على تقدير الفعل لا توجب
تقدم الفعل بتصوير الجملة في صورة الفعل والفاعل كقولنا خلقها الله بل يكفي
ان تجعل الفعل احد جزئي الكلام بتصويره في صورة المبتدا والخبر كقولنا
خلقها الا ترى ان المذكور في جانب السوال ايضا هو الفعل لكن بطريق
تركيب الكلام من المبتدا والخبر بتاخير الفعل وجعله خبرا فقوله لظهور ان
السوال جملة اسمية تعليل لقوله وهو حاصل في الله خلقها يعني ان ذكر الفعل
في جانب السوال بطريقة تاخيره وجعله خبرا دليل على ان تقدير الفعل بهذا
الطريق كاف في العمل على مقتضى القرينة قوله والجواب آه يريد ان
الجواب عن النظر المذكور يريد ان ما سبق من ان تقديره مبتدا وخبرا ايضا
يودي هذا المعنى وان كان صحيحا في الواقع الا ان تصوير الجملة بصورة
الفعل والفاعل اولى من تصويرها بصورة المبتدا والخبر لما في الاول من حمل الكلام

مما حمل وما حمله في الجملة

على جملة واحدة هي الجملة المركبة من الفعل والفاعل وما في الثاني من حمله على
جملتين احديهما الجملة الواقعة خبرا وثانيتهما مجموع الجملة المركبة من المبتدا
والخبر قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية يرد عليه ان الواقع
عند عدم الحذف كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من
ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قيل نعم الا انه لا ريب ان
السوال جملة اسمية فعند ورود الجواب فعلية كقوله خلقهن العزيز العليم
مخالفة بينهما وترك مطابقة والمطابقة بينهما امر مهم عندهم على ما صرحوا به
في قولهم ماذا صنعت فما الحكمة الباعثة على ذلك اجيب بان السوال
ذو جهتين فله جهة بالاسمية لانها اسمية صورة وله جهة بالفعلية لانها
فعلية معنى وتحقيقه ان من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك
لا ازيد قام ام عمرو ام خالد لان الاستفهام بالفعل اولى فلما حاولوا
الايجاز وضعوا كلمة من الدالة على تلك الذوات المنفصلة موضعها و
ضمنوها معنى الاستفهام فقدموها وصوروا الجملة بصورة الاسمية
فالمطابقة حاصلة مطلقا سواء كانت جملة الجواب فعلية او اسمية لان كلا
منهما مبني على ملاحظة جهة ولقائل ان يقول كون الاستفهام بالفعل اولى
لا يوجب ان يكون التقدير ذلك فانه خلاف قواعدهم ان السوال عنه
بالهمزة هو ما يليها حتى صرحوا بان قولهم أضربت زيدا مبني على الشك
في الفعل وأانت ضربت زيدا على الشك في الفاعل فاذا تلا الهمزة الفعل
دليل على ان الشك في الفعل وليس هناك اذ الفعل مجزوم به والمطلوب
تعيين الفاعل على ان المقتضي للاستفهام هو بعينه المقتضي لتلك الذوات
المطلوبة فلا معنى للفصل بتقدير فالجواب عن المناقشة المذكورة ان الحمل
على الفعلية اولى وان جاء الجملة الاسمية ايضا لاتحاد الحكم قوله وان
لم يعتمد على شيء مشعر بان اعمال اسم الفاعل مطلق سواء كان عاملا في
الموصوف صورة او عاملا في الظروف مشروط بالاعتماد وليس كذلك لتصريحهم بان المشروط
بالاعتماد انما هو كونه ناصبا ولو سلم فقد اعتمد ههنا على الموصوف المقدر لان اسم
الفاعل اي شخص صارع ورجل ذليل فان قيل كما ان عمله مشروط بالاعتماد مشروط
بان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وههنا ليس كذلك لان مقتضى المناسبة
انه من قبيل المومن والكافر قلنا الاشتراط ممنوع فانهم قد صرحوا بجواز
عمله في الظروف مطلقا قوله ليس بسوى من جنبة المعنى لان مبنى الكلام على

صرح به الشارح في شرح [illegible]

قوله كيف جعل الجهة المحسنة اه يعني ان [illegible]

على كونه ذليلا ومبني كونه ذليلا الآن على انه صدر عنه من الخصومات مع الاعداء
الاقوياء في الزمان الماضي فيكون الطلل سببا قريبا للبكاء والخصومة
مع الاعداء سببا بعيدا له والاسناد الى السبب البعيد مع وجود السبب القريب
تعسف قوله على غير القياس اذ القياس ان يجمع المطيح على المطاوح كالدحرجة
على الدحاريج قوله وفضله فان قيل اي فائدة لهذا الكلام في هذا المقام
فانه بصدد بيان الحالات المتعلقة بالمسند فاي مدخل لبيان فضل هذا
التركيب على غيره في هذا المعنى قلنا هذا بالحقيقة ايضا راجع الى
حذف المسند فان هذه الفوائد اعني الجهات الثلثة للشرف على ما فصلها
هنا ناشئة من حذف المسند اعني يبكيه المقدر وراجعة اليه بحث في الكلام
رد لما ذهب اليه بعض المدققين من النحاة من ان هذا التركيب اعني ذكر المبني
للمفعول بهذا الطريق غير جائز لان ذكر المفعول القائم مقام الفاعل يشعر
بان الاهتمام به فوقوع الفعل وذكر الفاعل نقض لهذا الغرض والعجب منه
هذا المدقق كيف جعل الجهة المحسنة سببا للرد والامتناع وما هو الا قصور مسا
الباع قوله اجمالا متعلق بالاسناد اي بسناد اجمالا ثم تفصيلا لا بالتكرار لانه
ظاهر الفساد فافهم قوله فعلان هناك باكيا ظاهره انه جواب لما
فيرد عليه انه لم يعهد في جواب لما الا كونه فعلا ماضيا بدون الفاء نعم جواب لما يكون ماضيا بدون الفاء الا عند ابن المالك
قد صرح ابن مالك بتجويز الفاء في جوابه لكن يشترط ان يكون جملة اسمية
كقوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد لكن الجمهور على ان الجملة الاسمية المذكور
لا تقع جواب لما اصلا فالوجه ان يجعل الجواب محذوفا في موضعين و
في معرض الترتب عليه بل التفسير والارشاد اليه اي لما قيل ليبك
يزيد لزم الاجمال في الكلام ولما قيل ضارع لزم التفصيل وكلاهما مطلوب
قوله لان اول الكلام غير مطمع في ذكره فيه مناقشة ظاهرة وهي ان
اول الكلام هنا هو قوله ليبك يزيد وهو محتو على الاجمال كما ذكره
والاجمال ايضا مطمع ولو لم يكن مطمعا لما صح السوال بانه من يبكيه والجواب
ان اول الكلام هنا بالنظر الى الاجمال مطمع لانه على وجه يعرف السامع
طالب للفاعل منساق اليه على ما هو قانون الاجمال والتفصيل ولا كلام
فيه انما الكلام في ان اول هذا التركيب بالنظر الى وضعه ليس على وجه
يكون ذكر المتكلم الفاعل مطمعا للسامع بل الطلب وتفحص من جانبه لان
وضع المبني للمفعول على ترك الفاعل لا على ذكره فبعد سماعه كيف يطمع

السامع ويتنظر ذكره

السامع وينتظر ذكره بخلاف المبني للفاعل فان وضعه على ذكر الفاعل فالسامع
بعد سماعه يكون طامعا لذكره وفي قوله غير مطمع بذكره اي بحسب الوضع بناء على
هذا قوله ولما رمي ان يفصل اه لما ذكر المصنف رحمه الله في تفضيل ذلك
التركيب على المبني للفاعل ثلث جهات حاول الشارح رحمه الله ان يذكر الجهات
ثلث اخرى في معرض المعارضة ليكون دليلا على تفضيل المبني للفاعل على المبني
للمفعول والكل واضح من تقريره لا ستره عليه ولقائل ان يقول على الاول
ان القرينة اذا كانت واضحة على المحذوف وكان معنى الكلام منتقلا
اليه بحيث ينكشف المراد على الناظر كان الحذف والاضمار تكثيرا للمعنى
بتقليل اللفظ وهو من محسنات الكلام كما صرح به صاحب المفتاح في
مباحث الاستيناف فالاشتمال على الحذف والاضمار يكون محسنا
لا موجبا لكونه مرجوحا وعلى الثاني ان الثاني ايضا مشتمل على ايهام الجمع بين
المتنافيين كما ذكرنا من ان ذكر المفعول القائم مقام الفاعل يشعر
بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل يهدم لهذا الغرض وعلى الثالث
ان الاوقعية والاغربية لا تعارض اللذية لكونها اقوى من الاوقعية
قوله فيفيد الثبوت او التجدد من قبيل اللف والنشر المرتب فالثبوت
مستفاد من الاسم والتجدد من الفعل قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان اثباتا مطلقا ينبغي ان يكون بالاسم كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وان كان الغرض لا يتم الا بالاشعار بزمان ذلك الثبوت
ينبغي ان يكون بالفعل كقوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء و
الارض فان المقصود لا يتم بمجرد كونه معطيا للرزق بل المراد انه معطي للرزق
في كل حين واوان فالاخبار بالفعل اخص من الاخبار بالاسم قوله وحصول
التعجب بدون الذكر ممنوع رد لما وقع في الايضاح حيث قال فيما ذهب اليه
السكاكي من انه قد يذكر المسند لقصد التعجب اذا قلت زيد يقاوم الاسد
مع دلالة قرائن الاحوال نظر لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت
القرينة فاجاب عنه الشارح رحمه الله بالمنع اي لا نسلم حصول التعجب بدون
الذكر فان قامت القرينة على انه حصل الغرض قصد التعجب لا نفس التعجب بل
اي دلالة لذكر المسند فقط على ان قصده التعجب دون افادة النسبة
وان قامت القرينة على نفس المسند وهنا جواب آخر وهو ان ما ذكره
المصنف على تقدير تسليمه منقوض بساير الحالات المقتضية لذكر المسند كالتعريض

والتوبيخ والاستلذاذ ونحو ذلك فان الكل مشروط بوجود القرينة فيكون
حاصلا بدون الذكر فلا يكون ذلك من مقتضيات الذكر فافهم وقوله
بالذكر المسموع عنه في الظاهر معناه انه اذا ذكر ما لا حاجة اليه في افادة
النسبة لوضوح القرينة الدالة عليه بحسب ذكره كانه لغو لوجود الامارات
الدالة عليه فجعل الفعل ههنا يطلب فائدة في ذكره ولما كان قصد التعجب
مناسبا يحمل عليه ومنهم من اجاب بان مراد المفتاح ان التعجب وان كان
حاصلا بدون الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه وهذا من
لغو الكلام ولهو الحديث وقد يقال قصد التعجب يورث الابهام به
وهو يقتضي التصريح به لتكون نصا في المقصود وقد يقال الاكتفاء بالقرينة
ربما لا يفيد المطلوب او يجوز ان لا ينبه السامع للمسند او لا يلتفت اليه
قوله مع عدم افادة التقوي اي حال كونه منضما اليه ومقيدا به والمقصود
ان المقتضي لافراد المسند هو مجموع الامرين احدهما كون المسند غير سببي احترازا
عن نحو زيد قام ابوه وثانيهما ان لا يكون المقصود بنفس التركيب تقوي
الحكم احترازا عن نحو زيد قام فان المسند فيه وان كان غير سببي الا انه
قصد به تقوي الحكم والتقييد بنفس التركيب على ما ذهب اليه الشارح
رحمه الله في تقدير فاعل المصدر وابرازه مستفاد من عبارة المفتاح حيث
قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان المسند فعليا ولم يكن
المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم وهذا اعني التقييد بنفس التركيب
تنبيه على ان القادح انما هو التقوي المستفاد منه حتى لو كان التقوي
مستفادا من المؤكدات الخارجية كالتكرير وان واللام لكان هذا
غير قادح في افراد المسند وعدل المصنف رحمه الله في بيان ما يعلله الافراد
عن عبارة المفتاح حيث قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان
المسند فعليا ولم يكن المقصود بنفس التركيب تقوي الحكم لما اشرنا اليه من ان
المقصود ان المقتضي للافراد هو مجموع الامرين وتمام العدمين وطريق
العطف وان كان صالحا لهذا المعنى الا انه ليس نصا فيه بل ما يدل عليه
بخلاف ما اختاره المصنف من لفظ مع فانه نص في المقصود وصرح في الجمع
والتعدد والتركيب ثم ذكر ابن مالك ان الراجح من الواو المعية والترتيب
وعكسه قليل يعني لكن هذا من ذاك قوله اذ لو كان سببيا او مفيدا
للتقوي لكان جملة تنبيه على ما اشرنا اليه من العلة هي مجموع العدمين واشعار بان

هو تمام

هو تمام الامرين حتى لو انتفى احدهما انتفى الافراد قطعا وهذا خلاصة كلامه
على ما يشير به لفظه وعبارته وهذا بظاهره منقوض بنحو زيد قائم ابوه فان
المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة قطعا اذ قد تقرر ان اسم الفاعل
مع فاعله ليس بجملة البتة قوله صريح ما يفيد التقوي تفريع على تفسير افادة
التقوي بل على اعتبار الفاعل نفس التركيب وسيجيء فيكون صريحا في ان
المراد بالخروج الخروج منها فاذا كان خارجا من افادة التقوي كان
داخلا في عدمها وهو المط لما اشرنا اليه في بناء التوغير من ان مثل هذه
الصورة لا تمنع افراد المسند ولا يقدح فيه واثر الخروج على الدخول حيث لم يقل
فيدخل اذ لو قال ذلك لكان الكلام ظاهرا في ان المراد الدخول في الافادة
وهذا فاسد لانه لو كان داخلا في الافادة كان خارجا عن عدمها فخرج عن
الضابطة وقد عرفت ان المقصود دخوله فيها فليتأمل واما الوجه الثاني
ففيه انه يجوز ان يكون فاعل المصدر غير محذوف ولا ملحوظ ويكون اخراج
مثل هذه الصورة بناء على ان المتبادر الى الفهم من التقوي هو المعنى الاصطلاحي
وهذا الكلام مشعر اشعارا ظاهرا بان المراد الخروج عن الافادة فافهم قوله
ليشمل صورة التخصيص اي ليشملها من حيث الاخراج لا من حيث الادخال وحقيقته
ليشمل اخراجه هذه الصورة بخلاف عدم قصد التقوي فانه وان كان مخرجا
لبعض الصورة الا ان اخراجه لا يشمل هذه الصورة وهذا هو المراد
بقوله اعم في قوله عدم افادة التقوي اعم اي اكثر اخراجا واشمل وسيجيء
ما يزيد هذا وضوحا وتحقيق ههنا ان اطلاق الاعم والاشمل عندهم بهذا
المعنى كثير وحاصله ان الاعمية ههنا الاشملية والاشملية ههنا في الاخصية
فالقول بان نقيض الاعم هو اعم من نقيض الاخص في التحقيق راجع الى انه
اخص من نقيض الاخص فتأمل فلم يرد بالشمول معنى الدخول ولا بالاعم
الاعم بحسب الصدق على ما هو مصطلح المنطق فسقط ما ذهب اليه بعض اصحاب
الحواشي من ان هذا اعني قوله ليشمل وقوله اعم خطأ نشأ من قلة
العلم والصواب ليخرج واخص اما الاول فلان المط اخراج صورة التخصيص
لا ادخالها واما الثاني فلان افادة التقوي اعم مطلقا من قصد التقوي و
نقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا فيكون عدم افادة التقوي
اخص لا اعم فظهر ان هذا غلط نشأ من جانب المحشي غره ظاهر هذه
العبارة حتى اوقعه في هذه الدغارة قوله وقد عرفت ما فيه اي ما فيه

لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد

من الضعف والخفاء عرفته في مباحث تقديم المسند اليه عند قصد التقوي او التخصيص
فقد تبين بما مر هناك ان انا مبتداء البتة اذ التاكيد يمنع تقدمه مادام كونه
تاكيدا ولا خفاء في جميع ذلك قوله مما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت
من قواعدهم انه لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بحيث لا يصح
الابدال مثل مررت بزيد بعمرو بخلاف مررت بزيد بارض كذا لان الثانية
للظرفية ولذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة
رزقا ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول بالمطلق والثاني بالمقيد
ولو سلم وليس الحرفان بمعنى واحد بل الاولى لابتداء الغاية والثانية للبيان
لكن قد اتضح لذلك وانكشف عليك ان الاحتياج الى مثل هذه التوجيهات
انما يقع اذا لم يصح الابدال هناك والابدال هنا صحيح لانه يجوز ان يكون
بدل اشتمال بتكرير العامل اذ المعنى ثبوته وليس المعنى ان اللام عوض عن المضاف
بل المراد ان التعلق ناش من المعلم والله اعلم بالمرام قوله لان الجملة الواقعة
خبر مبتداء قد اسند اليه ضرورة فقد يناقش عليه بانا لا نسلم ان الجملة من
حيث هي مسندة الى المبتداء بل الانطلاق مثلا في نفسه مسند الى الاب
ومع تقييده به مسند الى زيد الا ترى انهم يأولون زيد انطلق ابوه
بانه منطلق الاب واما ما وقع في عبارة القوم من ان الجملة برمتها خبر
فمن المسامحات التي اعتمد فيها على وضوح المراد وتباعدها عن الفساد
وعلم بهذا فحوى كلامه ان المسند الفعلي مسند يكون مفهومه في نفسه من غير تقييده
بشيء وانسابه اليه محكوما به بالثبوت او بالانتفاء فلا يرد الجملة
في المثالين على تعريف الفعلي وجعل المسند السببي معا بلا للفعلي وتفسيره
بما يكون مفهومه مع الحكم عليه بانه ثابت لشيء مطلوب التعليق بغيره
على ما يتجلى عليك قرينة على ان المراد بهذا اي من غير تقييده لشيء
اخر والعجب من الشارح المحقق رحمه الله ان الفاضل الكاشي رحمه الله قد دفع
اعتراض المصنف في شرح المفتاح بهذا النحو وحقق بهذا الكلام بهذا
الطريق ثم انه لم ينظر فيه ادنى نظرة واورد ذلك ذهب اليه واعترض عليه وحاصله
بطريق الايجاز ان مطلق الخبر للمبتداء وان وجب ان يكون محكوما به
للمسند اليه الا ان المحكوم به بالثبوت لمبتدائه قسمان احدهما ما يكون
محكوما به بالثبوت لمبتدائه بلا توسط شيء اخر وثانيهما ان يكون بالتوسط
والاول هو المسمى بالمسند الفعلي والثاني هو المسمى بالسببي وح اندفعت تلك

البدل

مما عرفت من ان الجملة ليست مسندة ولا يلزم صدق المسند الفعلي على النعلي

الكلمات

الكلمات رأسا وهذا اعني ما ذهبنا اليه من تفسير المسند الفعلي بما ذكرته الا
انه يلزم منه ان يكون منطلق في زيد منطلق ابوه خارجا عن المسند الفعلي
بل عن ضابطه افراد المسند مع انه مفرد وقد اخرجه السكاكي عن المسند
السببي ايضا فيكون واسطة وقد يجاب بان هذا مندرج تحت الفعلي اذ المسند
مع معموله لما كان مفردا غير جملة جعلوهما بمنزلة شيء واحد يثبت للمسند اليه
او ينفى عنه وبان معنى كلامه في تفسير الفعلي ما يكون مفهومه اي في نفسه من غير
انتساب الى غيره انتسابا جليا تحكم فيه بالثبوت او بالانتفاء وكلاهما ضعيف
اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه مع كونه محلا لا يتبادر اليه الفهم من مثل
هذه العبارة ظاهر الفساد لانه يلزم ان يكون زيد انطلق ابوه من قبيل
الفعلي بمقتضى هذا التفسير فانهم فانه دقيق قوله وما ذكره الفاضل
العلامة في شرح المفتاح قال صاحب المفتاح واعني بالمسند الفعلي ما يكون
مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه وهذا الشارح
العلامة رحمه الله الى الامثلة فقال نحو ضرب زيد وزيد ضارب وضارب اخوه
او مضروب او كريم لان المسند في هذه الصور هو المحكوم به بالثبوت
للمسند اليه بخلاف قولنا زيد ابوه منطلق او انطلق او قام او ضرب اخوه
فان مفهوم منطلق او انطلق وكذا مفهوم ضرب ليس محكوما به بالثبوت
لزيد او لعمرو بل هو مع ما ذكرناه ولا تغفل عن الفرق بين زيد ضارب اخوه
وزيد اخوه ضارب في ان المسند فيهما هو مفهوم ضارب مع
الغير فانه في الثاني كذلك لا في الاول لان اسم الفاعل ليس جملة مع
فاعله مضمرا كان او مظهرا واذا لم يكن جملة كان المحكوم به هو المفرد
ظرفا كان او لا فاتضح الفرق بين الصورتين هذا كلام الشارح
العلامة رحمه الله بعبارته فحين تشتغل اولا بتحقيق مراده لتطلع على ما
اورده الشارح عليه من خبط وفساده والتحقيق انه فرق بين طائفة
من الامثلة وطائفة وجعل الطائفة الاولى من الامثلة من قبيل المسند
الفعلي ليلزم كون المسند مفردا فيها وجعل الطائفة اللاحقة من قبيل المسند
السببي ليلزم كون المسند جملة ثم علل كون الطائفة الاولى من قبيل الفعلي
وكون الثانية من قبيل السببي بان مفهوم المسند في الاولى مع قطع النظر عن
غيره ومع عدم انضمامه الى شيء اخر محكوم به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاء عنه وفي الثانية ليس محكوما به بالثبوت او بالانتفاء للمسند اليه

مطلب المسند الفعلي والسببي

بل هو مع الغير مسند ولما كان ههنا مظنة ان يقال هذه العلة مشتركة بين زيد ضارب
وبين زيد اخوه ضارب فيلزم ان يكون ضارب اخوه في زيد ضارب اخوه
ايضا مسندا سببيا كالمثال الثاني فيكون جملة مثلا اجاب بانه وان
كان كذلك الا انهم جعلوا اسم الفاعل مع فاعله مطلقا مفردا لا جملة وهذا
اعني كونه مفردا لا جملة شاهد صدق بان الفاعل في هذا الباب
بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط والى هذا اشار بقوله ولذا
لم يكن جملة كان المحكوم به هو المفرد فظهر ان قوله اولا مريدا ان انتفاء كونه
جملة مبني على ان فاعله في حكم العدم ولا فرق في هذا بين الفاعل الظاهر
وبين الفاعل الضمير الا في ان حيث تقدم المسند اليه من ان اسم الفاعل حال
اسناده الى الضمير اجلى عن الضمير وحال اسناده الى الظاهر يشتمل ذلك فاذا
كان الفاعل في حكم العدم كان المسند اسم الفاعل وحده وهذا
هو الموعود وبهذا التحقيق يظهر ان نحو زيد قائم ابوه من قبيل المسند الفعلي
وانه ليس وسطا بين القسمين وهذا هو السر الخفي الذي بالقبول وبه
سقط حجره الكل والمحمول وبه اندفع التحكم الذي توهم الشارح
واما ترى مثاله فامر سهل وهذا اعني التحقيق المذكور على
النمط المذكور واضح من كلامه عليه من تامل في جرامه فقوله بخلاف قولنا زيد
ابوه منطلق الى قوله بل هو مع ما ذكرنا معناه ان هذه الامثلة من قبيل
المسند السببي فيكون المسند منها جملة والامثلة السابقة مسند انها
فيكون المسند فيها مفردا الا انه سكت عن التوضيح للنتيجة لوضوحها وتبادر
الذهن اليها فقوله مع ما ذكرناه معناه ان ههنا معية مقتضية لان يكون
كل من الامرين المذكورين في جانب المسند جزءا منه داخلا في المسند كما
هو شان الجزاء اذا كان جملة بخلاف المسند الفعلي في نحو زيد ضارب اخوه
فان المسند هناك ايضا وان كان مع الغير الا ان هذه المعية غير قادحة
لان متبوعه في حكم العدم كما اتضح عليك اسم الفاعل بفاعله واما القول بان الفاعل
قيد وجعل المقيد مسندا لا يقتضي ان يكون قيده داخلا في المسند جزءا منه
فمنقوض بمثل زيد انطلق ابوه لان الفاعل هنا ايضا قيد فوجب المصير
الى ما ذكرناه وقوله ولا تظنن اعداه جواب للسؤال المقدر على الوجه
المذكور وقوله في ان المسند فيهما هو مفهوم ضارب مع الغير معناه انه
لما كان كل منهما بهذه المثابة كان المسند في المثال الاول ايضا سببيا

فيكون جملة

فيكون جملة كالمثال الثاني الا انه لم يذكر النتيجة لما ذكرنا آنفا وقوله فانه
في الثاني كذلك اي المسند في الثاني مع الغير بخلاف الاول فانه لا غير
هناك فهو سببي وجملة فقوله كذلك اشارة الى هذه المعية الموصوفة
لانها لوضوحها وانكشافها بمنزلة المذكور ولما كان غير مذكور حقيقة
وكانت في حكم المذكور آثر اسم الاشارة الموضوع للبعيد بها لكونها
في حكم المذكور كانها بعيدة عن ساحة الحضور فتعليق الدليل على الدعوى
وصح التعليل بقوله لان اسم الفاعل ليس جملة وبهذا يظهر اندفاع ما اورده
الشارح المحقق رحمه الله على الفاضل العلامة وان مبناه على انه قصر النظر
على ظاهر الكلام وترك التعمق في المقصود والمرام قوله كان القياس ان يجعل
نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لان منطلق ابوه بعينه مثل كريم آباؤه
في قولنا رجل كريم آباؤه فكما ان ذاك سببي كذا هذا واذا كان
هذا سببيا لزم ان لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا سببا لكون المسند
جملة بل استثني منه قولهم زيد منطلق ابوه الا ان السكاكي اعتبر السببية المذكورة
على الاطلاق حيث قال واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد
تقوي الحكم بنفس التركيب او اذا كان المسند سببيا فجعل كون المسند سببيا
مطلقا كما ترى سببا لكون المسند جملة قوله وجميع ذلك خبط ظاهر
لان مبنى الكل على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند وهو فاسد
بشير نقله عليك وانت تعلم ان المبني على الفاسد فاسد قوله وهذا ظاهر
للفطن العارف اه لان توسط الامثلة بين تفسيري القيدين المذكورين
في ضابطة افراد المسند دليل ظاهر عند من له فطرة سليمة على انها امثلة
للمسند الفعلي لا لافراد المسند فلا يقدح في ذلك كون المسند في البعض جملة
وجعلوا للتقوي مثل الكرم في العربي والبرجسيين وفي الدار خالد على اقوى الاحتمالين
وهذا اما وعدناك من السر آنفا قوله ويمكن ان يعتبر بانه جملة اه اعترض عليه
بانهم جعلوا كون المسند سببيا ماخوذا في معرفة كون المسند جملة حيث قالوا
واما كونه جملة فللتقوي او لكونه سببيا فلا بد ان يعرف اولا كونه سببيا
حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند جملة والتفسير المذكور ههنا يقتضي عكس ذلك
بل يلزم من هذه التفسير في التحقيق الدور لان معرفة كون المسند جملة متوقفة
على معرفة كونه سببيا ومعرفة كونه سببيا على معرفة كونه جملة لان زاد له
هذه الحالات وبان مثل هذه الضوابط بمنزلة الحدود والتعاريف واجواب

الكلام

ان المقتضى هو ايراد المسند جملة وقولهم واما الحالة المقتضية لكونه جملة من باب التسامح والمراد الحالة المقتضية لايراد المسند جملة يرشدك اليه قولهم في مقابلة ذلك واما الحالة المقتضية لافراده اى ايراد المسند مفردا فانه نعت المحذوف رحمه الله قوله نعنى بهذا المسند السببى هو مجموع الجملة وجه التخصيص ان المفتاح يقتضى ان يكون المسند السببى فى مثل زيد ابوه منطلق منطلق وفى عمرو ضرب اخوه ضرب كما سيجئ قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه المذكور فى المفتاح فى تفسير المسند السببى هكذا هو ان يكون مفهوم مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبنى عليه تعليق اثبات له بنوع ما او نفى عنه بنوع ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطلق والبر الكر منه بستين او يكون المسند فعلا يستدعى الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفى فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفى لكون ما بعده سببا لما قبله نحو عمرو ضرب اخوه لا شيئا متصلا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مضروب او كريم انتهى والظاهر من كلامه ان هو فى قوله هو ان يكون مفهومه كذا راجع الى المسند السببى فيرد عليه انه لا يستقيم تفسير المسند السببى بكون المفهوم كذا فذهبت العلامة التفتازانى الى ان الضمير راجع الى كون المسند سببيا فصح التعريف والحمل وجوز الشارح المحقق رحمه الله ان الضمير راجع الى المسند السببى بتقدير المضاف اى هو ذو ان يكون وجوز كونه عايدا الى قوله اذ اى سببيا يريد ان اذا اسم للوقت بتقدير مضاف اى هو الوقت اى وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا مع الاشعار بضعف هذا الوجه اذ المقصود مجرد الاشارة الى الاوجه لا انه مرضى يرشدك اليه اشعاره بضعفه وستسمع فيه كلاما بعيد هذا وقوله مع الحكم عليه اى على ذلك المفهوم الذى هو المسند فان قيل كيف سمى المحكوم به محكوما عليه مع القطع بانه المسند اليه قلت ليس المعنى على ان ذلك المفهوم محكوم عليه فى ذلك الكلام فانه محكوم به قطعا بل بناه على ان لكل جزء من اجزاء الكلام قد حكم عليه بما هو له وهذا اشارة الى اصل ذكره المحققون وهو ان الحكم قسمان اصلى وضمنى فالاصلى ثابت لما هو محكوم عليه صريحا فى الكلام والضمنى ثابت لكل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة مثلا حكم على المسند بانه ثابت للمسند اليه وعلى المفعول به بانه واقع الفعل عليه وعلى الحال بانها امر ثابت لصاحبها ونحو ذلك

الحكم قسمان اصلى وضمنى

وقوله لما هو مبنى عليه

وقوله لما هو مبنى عليه تعبيره عما اشار الشارح اليه بقوله بانه ثابت للشئ الذى بنى عليه ذلك المسند ثم فسر كونه مبنيا عليه بجعل ذلك خبرا عنه ردا على من زعم ان قوله مبنى عليه اعم من ان يكون خبرا او فاعلا اذ الوقف شاهد بذلك وقوله مطلوب التعليق منصوب خبر ان يكون وتعليق اثبات مصدر التعليق قوله ولا يخفى انه سهو اما اولا فلما فيه من العدول عن الماضى الشايع الاستعمال بعد اذا الى المضارع القليل الاستعمال مع الالتباس والاشتباه واما ثانيا فلانه يلزم جعل المسند فى زيد ابوه انطلق سببيا لجعل زيد انطلق ابوه واما ثالثا فلان القسم الثانى اذا لم يجئ سببيا على هذا يجئ فعليا اذا لا واسطة فدخل ح فى ضابطة الافراد اذ هى مشتمل على قيدين كل منهما صادق عليه الاول كون المسند فعليا والثانى ان لا يكون المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وكلاهما صادقان عليه اما الاول فظاهر لانه فعلى اذن وكذا الثانى اذ لا قصد الى التقوى اصلا فلو وقع الاحتياج فى تحقيق ضابطة الافراد الى قيد ثالث يخرجه ضرورة ان المسند هنا جملة لا مفرد وهذا اعنى القول بالاندراج لصدق القيد الاول فاسد اذ المسند هنا ليس فعليا عند المصنف اصلا وهذا اعنى ما فصلناه من منع الاندراج والاحتياج بالطريق المذكور هو مراده قال وايضا لا حاجة فى ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه فى زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما حققه وليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر الا انه تسامح فى العبارة فى عبارة الحذف فى المعلل واكتفى بتعليله اعتمادا على وضوح المرام بقرينة المقام واحتصارا فى ظاهر الكلام فقوله لان المسند هنا ليس فعليا تعليل لمقدر تقديره وهذا فاسد لان المسند هنا ليس فعليا اصلا فكيف يتوهم انه فعلى وانه مندرج تحت القيد الاول حتى يقع الاحتياج الى قيد ثالث وهذا طى المعلل اكتفاء واعتمادا واختصارا غير عزيز فيما بينهم بل هو كثير لا يحصى سيما فى افصح الكلام كلام الله عز وعلا كقوله فى سورة الانفال ليحق الحق ويبطل الباطل وكقوله فى سورة الفتح وليكون اية للمؤمنين وكقوله ليدخل الله فى رحمته من يشاء فان كلا من هؤلاء تعليل لمقدر وان كان ظاهر الكلام انه متعلق بالمذكور قال صاحب الكشاف فى تقدير الاول ذلك ما فعله الا لهما وهو اثبات الاسلام واظهاره وابطال الكفر

الشايع بعد اذا الماضى

وجمعهم وتنفير ابنائهم وعدلهم المقامر فيحل بهذه النصيحة وكف الاعداء لسعادتهم
ولكون آيه للتمييز منبي ولتقدير الثالث كان الكف ومنع التفرقة ليدخل
في رحمته من شاء وهذا اعني التوجيه بالطريق المذكور هو الوجه الجزل
والقول الفصل حري بالقبول وبه يندفع صرخة العلماء والفحول وفي الجرة
فالجود على ظاهر الكلام انهم افترقوا فرقا وسلكوا طرق من الدين فرقوا
دينهم وكانوا شيعا فمن قايل ان الشيخ سعيه مغيرا اياما الى الان المسند به
فعلى ومن قايل ان الفا سقط عن العلم اذ لا احتياج وان الفاء في التوجيه بمعنى في
ومن قايل هو ساكت وما كل نطق المخبرين كلام واما رابعا فلا فيه من التكرار
المخفي ان اريد بقوله مبني عليه اعم من ان يكون جزءا او فاعلا وبالجملة فان تكلف
الوجه البعيد المحوي على ضروب من التكلف في امثال هذه المقامات مع
ظهور الوجه الفصيح السالم عن هذه الآفات يشهد عند البلغاء ، وفي بطر
البلاغة قوله والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند
مبني على تقدير المضاف الذي هو الزمان والضمير راجع الى المسند والعبارة
الواضحة ان يقال ان المسند السببي كاين وقت كون مفهومه كذا فكانه
اعتبر المضاف كلمة اذا في قوله اذا كان عند من جعل اذا مضافة
الى الجملة التي بعدها واما قوله يكون بمعنى على انه لما كان المعتقد كلمة
اذا المضاف الى الجملة بعدها لزم ان يقدر لها عامل لان المضاف اليه
لا يعمل في المضاف ومن جعل ما بعد اذا عاملا لا يجعل اذا مضافة اصلا والا
لزم اعمال المضاف اليه في المضاف واما قلب المضارع ماضيا حيث لم يقل
اذا يكون فمبني على ما ذكرنا من ان الشايع بعد اذا هو الماضي والمضارع
قليل قوله او وقت كون المسند اه اشارة الى الوجه الثاني وهو ان يجعل
الضمير راجعا الى اذا في قوله اذا كان المسند سببيا عند من يجعل اذا اسما
بمعنى الوقت لا ظرفا ولما جعل الضمير راجعا اليه لزم ان يقدر المضاف
في ان يكون اي وقت كون المسند سببيا بهذا الوقت ولما كان
ههنا مظنة ان يقال يرد على الوجهين ان هذا تفسير للمسند السببي قطعا و
مقتضى الوجهين ان وقت كذا او وقت كذا وهو ليس بتفسير اشار الى جوابه
بقوله وح يكون المسند السببي ماخوذا من مجموع كلامه قوله وهو الزمان
الذي قبل زمان تكلمك عليه هو الحذف ظاهره وهي ان كلمة
قبل تنصب ظرفا لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماضي زمانا يوجد الزمان

اذا كان ما بعد اذا عاملا لا يضاف اذا اصلا

الضمير راجع الى اذا اسما بمعنى الوقت

اذ التقدير وهو الزمان الذي وجد قبل
زمان تكلمك

السابق

قال العصام رحمه والمشهور نصب صرتنا والاحسن رفعها فيه بانه ان كان المراد من الشهرة الشهرة
لقرائة الشاعر فلا يحسن الاحسن لانه ح جعل الدرهم فاعلا لويه والاصل في الفاعل ان يلي فعله د
مفعولا مع صحة جعلها ايضا [redacted] فاعلا واشده كذلك فهي لا يحسن فح جعل عدم الالف
ايذانا على فرط سخاوة بانصراف درهمه الا طرف الخيرات كانه قال نحن من الاسخياء حتى
[redacted] ان الدرهم لا يلبث في صرتنا بانطلاقه
[redacted] الخيرات [redacted] قبل ان اريد صرفه اليها الا ان يقال انه اعتراض على ان عرلعلة بنا
المناسب ان يسند الفعل اليها لكونه عدميا وضيع وهي بالنسبة الى الدرهم ايضا وضيعة لعزته
بين الانام ورغبتهم له وحقارتها حينهم خالية عنه غالبا فاسناده اليها مناسب
النفاس [redacted] فيما بينهم وهو صرتنا لا تمسك الدرهم لكنها ليس بتر داما الا ولى فلعله
كثيرا ما مثل هذه النكتة في عباراتهم واما الثاني [redacted]
فلا فائدة في ترجيح ذلك القول على قولهم ايضا بلا مرجح وهو لا يلبث الدرهم في صرتنا
مع ان في ترجيح هذا القول في هذا البيت مرجح وهو ولي الدرهم الفعل وان
منها الشهرة المخالفة لقرائة يحسن الاحسن لكنه خلاف اللازم وجهين احدهما من جهة
والاخر من المعنى وان سلم تبكلف ان الشق الثاني فيعيدنا فح الشق الاول من
لكنه يعترض عليه من جهة للاعراب ومن ادعى انه قراد لذلك فلم يات بما يوجب الظن
فضلا عن الاتيان بما يوجب اليقين واما من ادعى [redacted] الشق الاول فقد اتى بما يوجب
وهو المتبادر من [redacted] من ولي الدرهم الفعل وان لم يات بما يوجب اليقين

بسم الله الرحمن الرحيم

~~[illegible]~~
~~لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق~~

لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
قال شارح التلخيص في المطول والمشهور نصب صرتنا والاحسن نصب الدرهم
المضروب ليكون عدم الالفة من جانب صرته انتهى اعترض عليه الفاضل
الشهير بسيجرزاده بقوله هذا غير صحيح لان ضمير يمر ومنطلق يرجع كل منهما الى الدرهم
جزما فيدل على ان عدم الالفة من جانب الدرهم انتهى واجاب الاشرح الكلاري
بقوله بمنعه العطف بلكن لانه لاثبات النفي او لنفي الاثبات ولو كان عدم الالفة
من جانب الصرة يقتضي ان يكون المار الصرة وهو ظاهر البطلان انتهى يقول الفقير
احمد رضا الكوتاهي القاضي بسنجق بوسنة اما اعتراض الفاضل فممنوع لجواز ان يكون الكلام
كقوله تعالى الحطب تقطع حتى الجبل جزما لان عدم رجوع ضمير المذكر الى المؤنث معلوم
لكل واحد من المتعلمين ورجوعهما الى الدرهم لا يخصصه بالرفع ولا يمنع رجوعهما
عن النصب ومما قصده الشاعر بعدم الالفة ينهى عن خلو صرته عن الدرهم بصرفه
الى الخيرات دائما فلا يدل على عدم الالفة من جانب الدرهم لما لا يخفى واما تاييد الشارح
فبعيد وابعد عن سنن الصواب جدير ان يغلط عليه الخطاب اذ تيقن من حكم بالبطلان
من غير تمييز بين الحق والباطل فالمحكوم عليه بها اخت خالته لانه زعم ان المعتد راى
[illegible]
بقوله لكن يمر الى [illegible] الكلام [illegible] الصرة [illegible]
ويمكن الرفع بوجه اخر وهو ان الالفة عبارة عن المؤانسة بين الشيئين المتناسبين
يطول المكث في محل واحد كمؤانسة الحبيب بمحبه والتابع بمتبوعه وعدمها فقدانها
بمباعدتهما او وقوع المنافرة بينهما وجودها وعدمها نسبة مشتركة بينهما
بحيث لو اسندت الى احدهما لكانت مسندة الى الاخر فلو اسند عدم الالفة
الى الصرة لكان مسندا الى الدرهم التزاما ولكان عود الضميرين اليه قرينة دالة
على ان العطف بلكن لاثبات ما نفي التزاما توهما وهو علوم مرور الدرهم عليها
اصلا ومسارقة من ارادة ما نفي عن الصرة [illegible] فدليلهما لا يدل على قصدا
من المنع وتاييده لما لا يحوى على الناظر المنصف اما لزوم تقديم ما حقه التاخير
في النصب فجائز في سعة الكلام فضلا عن سيما لضرورة الشعر ويحتمل وغرض الشارح
افادة النكتة الجليلة واللطيفة البليغة حيث اشار بقوله في التعليل
ليكون عدم الالفة من جانب الصرة وهو ان الصرة كالخادمة المطبوعة لمخدومها
الدرهم فاذا وقعت الواقعة اللائقة بينهما سواء كانت من جانبها او من جانبه فالاحسن
ان يلام الخادمة تحرزا عن هتك حرمة المخدوم كما هو داب الكبار في الاسناد الى الجملة
السفلى فعدم الالفة منافرة وملامة فالاحسن حملها الى جانبها فيقتضي الطبع السليم
والذوق المستقيم ان يميل الى الوجه الاحسن ويختاره ويعالج ما يعرض عليه
من الكدورات والوحشة لكن الحق لا يخفى للخاطر الفاتر باليسير الا فرد الفهم
المتفاكر فقصوره خارج عن الخاطر

السابق على زمانك فيلزم كون الشيء ظرف لنفسه ويكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وكذا يترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ترقب المستقبل في المستقبل ودفعه الشارح في شرح المفتاح بان هذا تدقيق فلسفي واستفسار منطقي لا يلتفت اليه ارباب العربية ولا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي اشتمل عليها ماضي قوله على اخصر وجه مصدر او حال اي تقييدا كائنا على هذا الوجه او حال كونه كائنا عليه وكذا الظرف الاتي اعني قوله مع افادة مفعوله بخلاف الاسم جزء انه احترز عن الاسم لانه وان كان صالحا للتقييد الا انه يكون لا في له بعد واما الفعل فالزمان جزء من مدلوله فيطلق وفيه بحث اذ قد سبق ان كلا من اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال اللهم الا ان يعتبار الى ما ذكرناه هناك من التمحل قوله فتجدد الجزء اه فيدل ان هذا المعنى مستفاد من الفعل بالنظر الى مفهومه وبعد التامل في صيغته واما لو كان هناك مانع نحو قولنا علم الله فهذا غير قادح في ذلك غاية الامر ان وجود المانع يؤثر في منع الارادة لا في منع الدلالة فسقط الاعتراض عليه بان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يعادونه بل المعادون للزمان الالهي جاز ان يكون حادثا كضرب زيد وجاز ان لا يكون كعلم الله ونحو ذلك قوله او كلما عطف على عتقي اي استحقروني وبخسوا اي غير بيانهم حين الورود في عكاظ او انهم يتعرفون فالجملة حالية يعني بوعلم هذا ان سببهم لا ينفك عن التعرف فالاستفهام على الاول للتقرير وعلى الثاني للانكار فافهم فلا فائدة عدمها ليس كما ينبغي بل حق العبارة ان يقول ولعدم افادتها وهو ظاهر وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك ثم انه فسر مرجع الضمير بالمعتقد المذكور وافادة التجدد فصار تقديره واما كونه اسما فلا فادة عدم افادة التجدد والاولى ان يفسر بالزمان والتجدد قوله لا يألف الدرهم اه اي لا الدرهم المضروب في الصرة زمانا يتحقق الالفة فيه بين الدرهم المضروب والصرة وهذا ابلغ من ان يقال لا يبقى الدرهم في الصرة ونظيره قول من قال

فراو در كف ارادكان نكير وقال نه صبر در دل عاشق نه آب در غربال

او به معطوف على حكي وشيئه ان يكون من قبيل العطف على جزء الكلام بملاحظة المعنى الاصلي وبالجملة فالنفس

الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعوله

بالمفعول به في مثل قولك ضربت زيدا الرسه الفائده من جهة ان الفعل المتعدي
وان توقف تعقله على تعقل مفعوله معه الا ان الفعل لما وجد فاعله صار كلاما
تاما من غير شبهة وانتظار للسامع فذكر المفعول به تربية للفايدة **قوله**
انها لاعطاء الحكم معنا ما من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
محذوف اي لعطي هذه الافعال الحكم معنا ما او من قبيل اضافة المصدر
الى الفاعل اي لعطا الحكم معنا ما واضافة الحكم الى المعنى من اضافة
العام الى الخاص وحكم المعنى عبارة عن الامور الثابتة لمعانيها كما يقال في صار
والاستمرار في كان وما اشبه ذلك واليه الاشارة بقوله فان للمعنى في هذا
المثال حكم الانتقال **قوله** او خوف ان ينصور معطوف على قوله عدم العلم في
قوله لعدم العلم بالمقيدات اي لخوف انتفاء الوحدة او غير ذلك
على انه من جملة الموانع من تربية الفايدة **قوله** نحو اكرمك ان تكرمني فقوله
اكرمك هو الدال على الجزاء وليس بجزاء اذ قد تقرر ان جزاء الشرط
يمتنع تقدمه عليه فان قيل التمثيل فاسد لان المذكور في كتب القوم ان الجزاء
اذا كان مدلولا عليه بما تقدم على الشرط فالشرط ماض لا محالة قال بعض
المحققين واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون
الا ماضيا صريحا او غير صريح كالذي بلم ولا يجيء الشرط مضارعا الا في
ضرورة الشعر ثم علل ذلك بانه لما لم يمكن ان يعمل الاداة في الشرط الذي
هو اقرب اليها استكرهوا عملها في الذي هو ابعد منهما قلنا هذا
معارض بما ذهب اليه صاحب المفصل وصاحب المفتاح في قسم النحو وصاحب
اللباب فان هولاء قد صرحوا بصحة كون الشرط مضارعا اذا تقدم عليه
ما هو جواب في المعنى ومثلوا بقولهم آتيك ان تاتني على ان تعليله
منقوض بما اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فانهم قد جوزوا
فيه وجهين ومقتضى تعليله ان لا يجوز فيه الا الرفع **قوله** مثل المفعول
ونحوه اراد المثلية في مجرد عدم اخراجه عما هو عليه وفي قوله ولا يخرج
الكلام بتقييده اه تنبيه على ذلك وتفسير للمثلية المرادة فلا تقدح ان لو كان
الشرط ممتازا عن سائر القيود بافادة التعليق اعني جعل مضمون الجزاء
معلقا بمضمون الشرط وموقوفا عليه ومسببا عنه فانه لا يقول به عاقل ولا يعقله
مجنون ولا معتوه وتعرف فيه مزيد تحقيق **قوله** من ان مراده ان الجزاء
اه الشارح العلامة وان لم يصرح بالجزاء بخصوصه الا انه ذكر كلاما محصله

الجزاء اذا كان مقدما على الشرط فالشرط يكون ماضيا البتة

ان الجزاء جملة خبرية

ان الجزاء جملة خبرية ثم فيه تصريح بان المراد الجملة الشرطية الواقعة في عبارة المفتاح
حيث قال وقد ظهر من هذا ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها
للصدق والكذب هي الجملة الجزائية لا الشرطية المركبة من جملة الشرط والجزاء وهذا
ايضا تعسف اذ الظاهر ان المراد ذلك بالتامل في المقصود **قوله** بناء على انه في بحث
تقييد المسند الجزئي يعني ان الاطلاق بملاحظة التقييد وبجوز ان يكون بملاحظة
التاويل يعني ان قولهم ان جاءك زيد فاكرمه معناه فانت مامور بالاكرام
او هو اهل لان يوفر بالاكرام فلا فرق في اللفظ عن الظاهر اذن **قوله**
فالجزاء ان كان جزاء اه فان قيل منقوض بقولهم اذن اكرمك لمن قال تكرمني
فان الجزاء هنا خبرية وليس الجملة باسرها خبرية كما ذكره قلنا الاستفهام اذا دخل
على الشرط فهو بالحقيقة داخل على الجزاء فلا يكون الجزاء جملة خبرية نص عليه ابن
في ايضاح المفصل **قوله** لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء ليس يعني لانه
نفس الشرط بدون الجزاء ليس بكلام فضلا عن ان يكون انشاء صرح به في عرف
القوم حيث يقولون الجملة اعم من الكلام ويفسرون الكلام بما يشتمل على نسبة
اسنادية هي مقصودة بالذات والجملة بما يشتمل على نسبة مقصودة او غير مقصودة فالشرط
وحده جملة ليس بكلام وكذا الجمل الواقعة مواقع المفردات بهذا الكلام واخرجه
الشارح ايضا في غير هذا الكتاب والكلام في الشرط بعد دخول الحرف كما صرح به
والاولى قطع النظر عن الحرف يكون جزاء ايضا كما يكون انشاء فافهم **قوله**
مقدما او تاليا حال من مفعول جعلت اعني جزء فان الشرطية عندهم مركبة من قضيتين
وتسمى الاولى مقدما لتقدمها في الذكر والثانية تاليا لانها تلوها **قوله** وتعلق
الاحتمال بالربط بين القضيتين اي بالتعلق بينهما بل بالحكم بالتعليق
اي اللزوم فان طابق الواقع فالقضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط
والجزاء صادقين او كاذبين او مختلفين **قوله** اما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو
الشرط صرح به في اشراق الحكمة وصرح بذلك العلامة الشيرازي ايضا في شرحه
وبمثله صرح صاحب القسطاس في شرحه وكلام الشيخ في الاشارات وان لم يكن
صريحا في ذلك الا ان سياق كلامه يدل عليه ويرشد اليه **قوله** وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار ح اي حين تحقق شرطه وسببه لا مطلقا
اذ قد عرفت عليك مرارا وقرع سمعك سرا وجهارا انه ما من كلام فيه لمزية
على اثبات شي لشي او نفيه عنه الا وهو الغرض الحاصل والمقصود الاصلي
ولا يخفى ان الشرط هنا قيد ومخصص لجعل الشئ موقوفا على الاول وجعل الاول

الاستفهام اذا دخل على الشرط فهو في الحقيقة داخل على الجزاء

الحاجب

موقوف عليه بمعنى ان الثاني مترتب عليه ترتب المسبب على السبب فقولك ان اكرمتني اكرمتك
معناه ان الثاني مترتب على الاول وواقع عقيبه فالثاني وان كان كلاما خبريا
قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم الا ان صدقه ليس بتحقق الاكرام مع قيده
بل صدقه بتحققه لو تحقق سببه وان لم يتحقق شيء منهما اصلا ابدا الدهر فهذا
الاتصال والتعليق وان كان من التقييد بالشرط الا انه واقع في الدرجة الثانية
بناء على العادة السابقة من رجوع الاثبات الى المقيد وهذا المعنى لا ينافي
كون الجزاء كلاما خبريا ولا كون الاتصال والتعليق مقصودا اصليا كما ان
كون التعقيب في قولك جاءني زيد فعمرو مقصودا اصليا لا ينافي كون هذا الكلام
كلاما تاما خبريا مشتملا على نسبة اصلية تفصيلية فظهر الفرق بين الاعتبارين اعني
اعتبار اهل العربية الحاكمين بان الشرط قيد للجزاء والجزاء باق على حاله
كلام تام مقصود بالنسبة واعتبار المنطقيين القائلين بان كلا منهما اي من
الشرط والجزاء قد خرجا عن الاحتمال والخلو عن لباس القضية وبين بهذا
التحقيق ان الربط والاتصال وان كان معتبرا في كلا الاصطلاحين الا
ان احدهما بالواسطة في احد العلمين والآخر بدونها في الآخر فلذا كان
الجزاء كلاما تاما عند العربية دون المنطقيين فهذا اضمحلت تلك الاوهام
الواهية واما القول بان هذا كلام تفرد به صاحب المفتاح فليس كما توهموه
بل كلام النحاة صريح في ذلك وكيف والمحققون يصرحون بان الشرط جملة
لا كلام والجزاء وحده جملة وكلام فستدع ان تحقيق هذا المقام من نفائس
الفوائد وغرر الفرائد فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا
ان هدانا الله **قوله** وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة تصريح
بان شرط ان ان يستعمل في مقام الشك فلا يستعمل في المظنون ولا في الموهوم
والتحقيق ان هنا امورا ثلثة الاول ان يكون الشرط مشكوكا اي مستوي
الطرفين وهذا المقام يستعمل فيه ان الثاني ان يكون مظنونا اي يكون طرف
الوقوع راجحا وهذا المقام يستعمل فيه اذا الثالث ان يكون موهوما اي يكون
طرف الوقوع مرجوحا وهذا ليس موقعا لان ولا لاذا اللهم الا ان يكون
هناك نكتة او اعتبار يناسب الان في كلام المصنف ضربا من الاجمال لان
غاية الامر هو القول بان ان يستعمل في مقام عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه
وعدم الجزم لا يقتضي وجود الشك كما نعم **قوله** وقد سها الفاضل الشارح
اه المذكور في المفتاح بعد تمهيد القانون الدال على ان ان يستعمل في مقام

عدم الجزم

في هذا الكلام رد شنيع على السيد قدس سره

عدم الجزم بوقوع الشرط انها اذا استعملت في مقام الجزم لم تخل عن نكتة وتلك نكتة
اما التجاهل واما كون المخاطب غير جازم واما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل
لعدم جريه على موجب العلم ثم اورد للاخير المثال المذكور ففسر الشارح
العلامة المخاطب في الاخير بالعالم بوقوع الشرط ثم قال ونشعر به قوله منزلة
الجاهل هذا كلامه وذهب الشارح المحقق رحمه الله الى ان تفسير المخاطب
بالعالم بوقوع الشرط هنا سهو اذ لا يخفى ان الابن عارف بان هذا ابوه
وجازم بابوته له والشرط هنا هو اسعاد الابوة لا الابوة نفسها فلو كان
الابن جازما بهذا الشرط لكان جازما بانه ليس باب له وليس كذلك واقول لا يخفى
ان ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله صحيح بالنظر الى ظاهر الكلام واما بعد
التأمل في المقصود فلا لانه يمكن ان يكون اضافة الوقوع الى الشرط في قوله
بالعالم بوقوع الشرط من قبيل الاضافة لادنى الملابسة اي هو عالم بوقوع
متلبس بالشرط في الجملة ويكفي في التلبس كونه عالما بوقوع نقيض الشرط فالشارح
زعم انه من باب اضافة المصدر الى الفاعل كما هو الظاهر فاعترض بجزم بانه سهو
فليفهم فان الجزم شيء **قوله** كان الحكم النادر موقعا لان كانه من ان كونه
موقعا لان اقرب من كونه موقعا لاذا اذ النادر يكون لا وقوعه راجحا
اقرب الى الشك الذي هو موقع ان من الظن الذي هو موقع اذا لان درجة
الوهم الى الشك اقرب منه الى الظن لتجاوزه حد التساوي الذي هو
كالوسط بين الظن والوهم **قوله** كالخصب والرخاء لما كان المراد
بالحسنة جنس الحسنة على وجه الاطلاق وكان الخصب والرخاء حصة معينة من هذا
الجنس ذكرهما بطريق التمثيل وايراد بعض انواع الجنس توضيحا بخلاف السيئة
فان المراد منها نوع مخصوص ولهذه النكتة عدل عن السبيين المسلوكين حيث
لم يقل كالجدب والبلاء بل قال اي جدب وبلاء **قوله** اي هذه مخصصة
لشرا اي ان تقديم الخبر على المبتدا لافادة الاختصاص والحصر اي قصر المؤخر على
المقدم **قوله** فانه لا يكثر كثرة جنسها تنبيه على ان النوع ايضا وان كان
كالواجب لكثرته وشياعه الا انه دون جنسها في هذا المعنى وتوضيحه ان منه
عبارة على ان النوع المطلق وان كان كالجنس في ان كلا منها مقطوع دليل
وبها الا ان المقطوعية في الجنس اظهر لانه اوسع واعم والنوع اخص منه محصور
القطع به يحتاج الى امر زايد وبهذا يندفع البحث وينقطع الفرق بين اذا كانتهم
الحسنة وبين وان تصبهم حسنة اذ المراد بالحسنة في الثاني النوع المطلق او النوع المطلق

وكلاهما مقطوع الان المقطوعية بهما دون مقطوعية الجنس فنفي اذا ولفظ الماضي في الاول وان ولفظ المضارع في الثاني تنبيه على ما بينهما من التفاوت وايذان بان الكائن دون الاول وهذا القدر من التفاوت كاف في المقامات الخطابية في تغيير الاسلوب وتحقيق العدول وسيجيء ههنا وجه آخر به يندفع البحث ويتضح الغرض **قوله** كثرة وقوع واتساعا نصب على التمييز او على المصدر اي يكثر كثرة وقوع ويتسعون اتساعا وجعله مفعولا له خلاف ما يقتضي قول الجمهور **قوله** وبهذا يظهر فساد ما قيل اه اي بما بينت من بطلان ارادة العهدية على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذهب اليه العلامة الترمذي في شرح المفتاح في توجيه كون العهد اقضى لحق البلاغة لان ظاهره انه عقد على مذهب الجمهور واعلم ان تقريري اعني تقرير العلامة الشيرازي والعلامة الترمذي في توجيه كون العهد اقضى لحق البلاغة صالح لحمله على العهدي وليس في شيء منهما ما يقتضي اختصاصه باحد العهدين بل كل منهما يجري في كل منهما وبطلان كل منهما بطلان لكل منهما ولا يخفى ان سوق كلام الشارح ههنا يدل على اختصاص الاول بالاول والثاني بالثاني ونحن لم نجد في شيء منهما ما يقتضي الاختصاص كما عرفت والله اعلم بحقائق الامور **قوله** مع جعل السيئة القليلة غير مقطوعة الحصول الظاهر ان يقال مع جعل السيئة قليلة غير مقطوعة الحصول لان قلتها لم تكن كونها غير مقطوعة الحصول ويقتضي كونها بهذه المثابة فلا يظهر منه دلالة على فضل الله وعنايته فضلا عن كونه اول الا ان يجعل التقليل منصوبة على انه مفعول الجعل المذكور وقوله غير مقطوعة الحصول مفعول بعد مفعول لكن الظاهر انها مجرورة لكونها صفة **قوله** وبهذا يبطل اه اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور يبطل قوله لا بنائه عليه ظاهرا كذا قالوه ولكن انه خلاف الظاهر ولو كان القصد الى هذا المعنى لكان مقتضى الترتيب تقديم ذلك على الشق الثاني من شقي الترديد وكذا جعله اشارة الى ما تقرر من ان المقدر ان المراد بالحسنة المطلقة المقطوع بها الكثرة وقوعها واتساعها لان مؤداه ان المقصود بها نوع معين منها هو الخصب والرخاء **قوله** اما معنى اه حاصله ان هؤلاء كانوا يدعون استحقاقهم بعظائم النعم ومع ذلك تركوا الشكر والمطلوب بيان سوء حالهم ولا يخفى ان جعل اللام للعهد ادل على هذا المعنى واوفى بتأدية هذا المرام لان المعهود كثير بالنسبة الى الجنس ودعوى استحقاق النعم العظيمة الكثيرة مع ترك الشكر ادل

كل

على سوء معاملة

على سوء معاملة المدعي التارك اذ قد يتعذر في القليل لعدم الاعتداد به **قوله** على انا نقول اه شروع في الترتيب بطريق آخر اعني ترتيب الوجهين الذين احدهما وجه معنوي والآخر وجه لفظي وكلاهما يشعر بكون العهد اقضى لحق البلاغة على طريق اللف والنشر المرتب وحاصل ان الوجه الاول مردود لان دعوى الاستحقاق في الجنس واختصاصه يقتضي دعوى المعهود لاحتواء الجنس على العهد فدعواه دعواه وترك الشكر عليه ترك الشكر عليه فلا يكون العهد اوفى اقضى وفيه بطلان مدار السوقية وترك الشكر لما كان على العهد وعلى اعتباره فجعل اللام للعهد ابتداء واعتبار ترك الشكر عليه بلا واسطة اقضى لحق البلاغة ولو سلم فهذا لا يقتضي انحلال الاشكال الذي اورده الشارح المحقق رحمه الله في صدر الكلام على العموم اذ القطع بالجنس يقتضي القطع بالنوع او بالفرد ويدخل فيه دخولا اوليا وان الوجه الثاني مردود بوجهين حاصل الاول ان الجنس اذا لوحظ من حيث هو هو نوجوده وتحققه مع جعل اللام للجنس ممتنع لا مرجوح والمدعي انه مرجوح وان العهد راجح اذ هو ما دام المقصود ادون ولحق البلاغة اقضى وحاصل الثاني انه اذا اريد بالحسنة الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة والموجود خلافه كما عرفته **قوله** فاذا مس الناس ضر نظم التنزيل واذا مس الانسان الضر دعانا لجنبه كذا في سورة يونس وفي سورة الروم واذا مس الناس ضر دعوا ربهم وفي سورة الزمر واذا مس الانسان ضر دعا ربه منيبا على ان لفظ الناس ليست موجودة في التنزيل وبالجملة فنظم الآية على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الله وقع سهوا منه ومنشأ ايضاح المصنف الا ان لفظ الناس هناك ايضا مفقودة **قوله** اما الاول فللنظر الى لفظ المس المبني عن معنى القلة فيه اعتراف بما ذكرنا فيما سبق في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن فيظهر ههنا مناقضة ظاهرة وهي ان هذا ينافي ما سبق حيث صرح الشارح هناك في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن بانه لا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على التقليل والجواب ان ما سبق كان بطريق المنع على كلام اورده المصنف حيث ذهب الى ان لفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن كل منهما دليل على التقليل ورجحانه على التعظيم والمذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق فلا منافاة ولو سلم فالمنفي فيما سبق هو الترجيح لا نفس الايماء وتحقيقه ان قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن يحتمل الامرين التعظيم والتعليل على السواء فالاول

قال فيهما سبق وههنا بحث فيه

واذا مس الانسان الضر يونس واذا مس الانسان ضر زمر واذا مس الناس روم ترتيب

فاذا مس الانسان زمر ترتيب

[illegible]

اقول السهو وقع من ابن اخت خالتك ما قلته التتبع فان هذه الآية وقعت في سورة الزمر في موضعين الاول بالواو قريبا من اوله وهو قوله واذا مس الانسان ضر دعا ربه منيبا اليه الآية الثاني بالفاء في وسطه وهو المذكور في الشرح فاذا مس الانسان ضر دعانا بالتتبع تجد سبيل ما بك الآية

بالنظر الى المقام ولفظ الخوف وبالنظر الى ان عقوبة الكريم الحليم شديد والثاني
بالنظر الى لفظ المس المبني في الاصل من معنى القلة هذا والانصاف ان لفظ
المس ينبئ عن القلة لكن اذا منع هناك مانع التعبير بهذا المعنى كما في قوله تعالى
لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم فالاية لا تنهض حجة على عدم الدلالة فليتأمل
قوله فلان الضمير للانسان المعرض آه تعسف لا طائل تحته اما اولا فلانه كيف
يرجع الضمير الى ذلك والالفة لا ترضى هنالك وتحقيق ذلك ان نظم التنزيل
هكذا واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه واذا مسه الشر فذو دعاء
عريض فانه تع اثبت للانسان حالتين متغايرتين ثم اثبت له باعتبار كل
من الحالتين حكما مغايرا الحكم الاخرى فالحالة الاولى هي حالة السعة والصحة
وقد اشار اليها بقوله واذا انعمنا وحكم هذه الحالة الاعراض عن ذكر الله
والتولي عن شكره واليه الاشارة بقوله اعرض ونأى بجانبه فان الاعراض عن
الشيء ان تولي عنه وجهه والنأي بالجانب ان يلوي عنه عطفه ويولي ظهره
فالنأي بالجانب تاكيد لمعنى الاعراض بطريق الكناية والواو تاكيد لهذا
المعنى او هو كناية عن الاستكبار على ما هو عادة المستكبر فالثاني تكميل الاول
والحالة الثانية هي حالة الفقر والمرض والنقص واليها الاشارة بقوله واذا
مسه الشر فيعبر عن كل ما يسوءه بالشر وحكم هذه الحالة الاشتغال بالدعاء
والتخشع والاخذ في الابتهال والتضرع واليه الاشارة بقوله فذو دعاء
عريض فيعبر عن كثرة الدعاء ودوامه بان له عرضا بطريق الاستعارة اذ العرض
من صفات الاجسام ولا يخفى ان المحكوم عليه في التحقيق وجميع ذلك هو
الانسان مطلق وان الحالة الثانية بمقتضى هذا التقسيم مقابلة للحالة الاولى
كما ان الحكم الثاني قسيم للحكم الاول وحاصل معنى الاية ان الحكم الاول مقتضى
الطبيعة البشرية في الحالة الاولى والحكم الثاني مقتضى الجبلة الانسانية في الحالة
الثانية فكيف يصح ان يعتبر في الحالة الثانية الحالة الاولى وكيف يصح ان
يرجع الضمير الى الانسان في الحالة الثانية بملاحظة الحالة الاولى ومثل هذا
الامر التكلف وفك التركيب عن مقتضاه الاصلي واخراج للكلام عن النظام واخلال
بالبلاغة الالهية واما ثانيا فلان حصول المقصود لا يتوقف على ذلك لان
مس الشر لمطلق الانسان ايضا مقطوع به بل القطع هناك اظهر واقوى على
لا يخفى فالوجه عندي في الاية ان يرجع الضمير الى الانسان المذكور اولا
ويقال ان كلا من الحكمين لجنس الانسان ومطلقه امر مقطوع لان منهم المطيع

والمعجمي والرابع

و النواهي والدواعي والنواهي فكل المستفيدين مقطوع به البتة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
فان تحقيقه على هذا الوجه لم يذكره احد من الانام **قوله** تجاهلا مصدر اي يستعمل استعمالا
بطريق التجاهل مثل لا بطريق الاعتقاد يعني من في الظاهر انه مشكوك وفي اعتقاده هو
له معلوم فيكون من باب سوق المعلوم مساق المشكوك فيكون من قبيل اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر لنكتة او مفعول له اذ التجاهل باعث فافهم والعطف
عليه بقوله اولعدم جزم المخاطب يؤيد الثاني والعدول مبني على انه ليس فعلا للمستعمل
وان كان باعثا ففي الكلام تنبيه على ان كلمة ان قد يستعمل للشك المخاطب في
الكلام كما صرح به في المفتاح على ما قرر **قوله** لمن يكذبك فيه بحث اذ التكذيب
تصريح بان المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان اللهم
الا ان يراد بالتكذيب عدم الجزم بالصدق بمعنى انه شاك متردد **قوله** اي انهملكم
فنضرب اشارة الى ان الفاء عطف على مقدر اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر صرح به
في الكشاف والاستفهام للانكار روي عن الكلبي بقوله الله عز وجل لا اهملكم
افنترك عنكم القران والوحي ونسقط عنكم التكاليف الواو انه اي لا نفعل
قوله اعراضا اولا عراض او تنبيه على ان المنصوب اعني صفحا كونه اما ان يكون
مصدرا من معنى نضرب اي نضرب اضرابا ويجوز ان يكون مفعولا له ويجوز
ان يكون حالا وبالجملة فالصفح مصدر قولهم صفح عنه اذا اعرض عنه في ...... الكشاف
يجوز ان يكون صفحا نصبا على الظرفية بمعنى الجانب من قولهم نظر اليه بصفح وجهه
وصفح وجهه على معنى افننحيه عنكم جانبا كقولهم [illegible] جانبا واشح جانبا و
وساعده قراءة من قرأ صفحا بالضم **قوله** يستفاد من الجزاء لانك اذا قلت
كان زيد منطلقا فالمنطلق دل على كونه بصفة الانطلاق في **قوله** فان قيل كان كان
اه اشارة الى ما وقع في بعض شروح المفتاح فان مبناه على التغليب اذ البعض
من باب قطعا والبعض من غير باب قطعا فحمل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم
ولا بعدم ارتيابهم هذا كلام هذا القائل وزيفه الشارح بان حمله من باب
التغليب غير مستقيم قطعا اذ الفريق الاول ارتيابهم قطعي والثاني عدم
ارتيابهم قطعي وليس ههنا ما يكون غير مقطوع بالارتياب حتى اذا جعل الجميع
بمنزلة ما لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم كان تغليبا هذا حاصل كلامه و
خلاصة مرامه والقائل ان يقول قوله من غير باب قطعا يحتمل ان يكون من باب
نفي القيد والقيد هو قوله قطعا فيكون تقديره والبعض ليس له الارتياب
بطريق القطع اي ليس ارتيابه قطعيا اي لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم

في سورة الزخرف افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين
افنضرب عنكم الذكر صفحا افننحيه ونبعده عنكم مجاز من قولهم ضرب الغرائب عن الحوض
اي طرد والفاء للعطف على محذوف اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر وصفحا مصدر من غير
لفظه فان تنحية الذكر عنهم اعراض ان كنتم قوما مسرفين اي لان كنتم وهو في الحقيقة علة
مقتضية لتركه الاعراض قاضي في سورة الملائكة

ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم لانهم جماد ولو سمعوا على سبيل الفرض ما استجابوا
لكم لعدم قدرتهم على الانفاع او لتبريهم منكم مما تدعون لهم ويوم القيمة يكفرون بشرككم قاضي

في سورة البقرة فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا اي ان صدقوا بمثل
فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا من باب التعجيز والتبكيت كقوله فاتوا بسورة من مثله
اذ لا مثل لما آمن به المسلمون ولا دين كدين الاسلام وقيل الباء للآلة دون التعدية والمعنى ان تحروا الايمان
بطريق يهدي الى الحق مثل طريقكم فان وحدة المقصد لا تأبى تعدد الطرق او مزيدة للتاكيد كقوله
وجزاء سيئة سيئة مثلها والمعنى فان آمنوا بالله ايمانا مثل ايمانكم به او المثل مقحم كما في قوله وشهد شاهد
من بني اسرائيل على مثله اي عليه ويشهد له قراءة من قرأ بما آمنتم به او بالذي آمنتم به

في سورة الانفال وان تولوا فانما هم في شقاق اي هم في شقاق الحق ومخالفته
واذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا لو نشاء لقلنا مثل هذا ان هذا الا اساطير الاولين
واذ تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا لو نشاء لقلنا مثل هذا ان هذا الا اساطير الاولين
ما سطره الاولون من القصص واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
من السماء او ائتنا بعذاب اليم هذا ايضا من كلام هذا القائل ابلغ في الجحود وروي انه لما قال
النضر ان هذا الا اساطير الاولين قال له النبي عم ويلك انه كلام الله فقال ذلك والمعنى ان كان
القران حقا منزلا فامطر الحجارة علينا عقوبة على انكاره او ائتنا بعذاب اليم سواه

في سورة الزخرف
قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين منكم فان النبي يكون اعلم بالله وبما يصح له وما لا يصح

فاذا جعل الجميع بمنزلة ما لا قطع بالارتياب ولا بعدم الارتياب كان تغليبا لما لا قطع بارتيابه ولا بعدم ارتيابه على كان ارتيابه قطعيا واعلم ان ههنا فرقا تلخص الاول الفرقة المرتابة قطعا الثاني الفرقة الغير المرتابة بمعنى ان عدم ارتيابهم معلوم الثالث الفرقة المشكوكة الارتياب والمذكور ههنا لا يشمل الا اقوام الثلثة وهو ظاهر واما قوله ولا يخفى الى آخره فمعناه ان المغلب عليه هو الفرقة الذين عدم ارتيابهم قطعي نص عليه في شرح المفتاح فالاشكال الذي ذكرناه قوي لا يخفى عنه اصلا فافهم قوله والتغليب يجري في فنون كثيرة في المفتاح وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن ولما كان قضية المناسبة ما فيه باعتبار الجريان فيه لا اعتبار جريانه في الفن لان هذا هو المناسب بكونه بابا واسعا اسقط ههنا لفظ الباب دفعا لهذا الخفاء وكان استادنا الفاضل البهي جلال الملة والدين يوسف الاوبهي تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه كثيرا ما يعول هذه العبارة محمولة على القلب بشهادة الذوق السليم ثم ان القوم سكتوا عن تعريف التغليب لاحتوائه على حقايق مختلفة وفنون متباينة وكانهم لم يجدوا قدرا مشتركا يندرج فيه الكل ويشمل وههنا اشكال صعب لا يخفى عنه وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز كما يلوح عليك في ضمن التتبع لامثلة لا يقال الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له فلا جمع لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع فافهم قوله ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض لم يقل ويحتمل ان يكون من لابتداء الغاية مع انه اخصر واظهر ليكون تنبيها على ان مبنى الاول على ان من تبعيضية قوله لان الغرض مدحها لا يقال المدح حاصل على تقدير كون من للابتداء لان كونها من اعقاب هارون اخي موسى ايضا نوع شرف لها خصوصا اذا دل اللفظ على اتصاف الاعقاب بالعبوب الذي هو شرف باهر وفضل باهر لانا نقول نعم الا ان مبنى الشرف الاول على الحسب وفي الثاني على النسب والاول اعلى واقوى فالحمل عليه في نظر البلاغة اجدر واولى لا يقال بل الثاني اولى لان فيه جمعا بين الامرين لانا نقول ممنوع بل الحسب انما يتم اذا كان هناك امران الايمان وهو التصديق بما يجب تصديقه والاسلام وهو ان يظهر على الجوارح والاركان ما فيه اطاعة الرب فالاول وظيفة القلب والثاني وظيفة القالب فاشار الى الاول بقوله وصدقت بكلمات ربها وكتبه والى الثاني بقوله وكانت من القانتين فافهم فالحمل على الغلبة

اوبا وكته

اوبا ونكته التغليب التنبيه على ان مريم عليها السلام وان كانت من النساء خلقة الا انها الملحقة بالرجال شرفا ورتبة فهي لكمال حالها من الرجال الكاملين لا من النسوة الناقصة العقل والدين قوله ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القوم له جانبان جانب لفظه وهو غيبة لكونه اسما مظهرا وجانب معناه وهو اتحاده بالمخاطب وهو جانب الخطاب ففيه تغليب جانب الخطاب وهو جانب المعنى والمراد على جانب الغيبة وهو جانب اللفظ لا تغليب المخاطب على الغايب والى هذا اشار بقوله فغلب جانب المعنى على جانب اللفظ اذ الجهتان فانهما موجودتان في لفظ القوم قوله الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب هذا المذكر وان كان ثقيلا على المؤنث وان كان خفيفا كالقمرين في لفظ الشمس والقمر فان قياس الخفة والثقل يقتضي تغليب الشمس لكونه اخف على القمر لكونه اثقل ووجه الخفة اما لفظا فظاهر لان كلا منهما وان كان ثلاثيا الا ان الاول ساكن الوسط والثاني متحركه واما معنى فلان لفظ القمر لكونه مذكرا اثقيل من جهة المعنى اذ المذكر اقوى من الاناث قوله ان الابوان والعمران الابوان مبني على حفظ انه هو المحكي السابق والثاني مبني على الازدواج او كلاهما تحكي نحو قولك جاني الابوان والعمران قوله عد ابليس منهم مبني على ان الاستثناء متصل وانه مبني ان لو جعل الاستثناء منقطعا او جعل ابليس من الملائكة على ما ذهب اليه بعض المفسرين فلا تغليب قوله او لتعودن فيه تغليبان احدهما تغليب المخاطب وهو شعيب على الذين آمنوا وهو غايب وثانيهما العكس اي تغليب الذين آمنوا عليه في صيغة العود اذ العود لم يكن في ملته اصلا بل هي صفتهم اذ العود في الشيء يقتضي سابقة الخروج من ذلك الشيء البتة وفيه بحث لانه يجوز ان يكون يعود من الافعال الناقصة اي او لتصيرن في ملتنا فلا يقتضي سابقة الخروج الا ان هذا الاحتمال لا يقدح ههنا لان الاية تمثيل لا استشهاد فالتغليب الاول في الفاعل والثاني في الفعل فلا يكون من قبيل اجتماع المجازين في كلمة واحدة على ما توهم قوله كنا وانت فعلنا اه قد سبق آنفا ان جميع باب التغليب من باب المجاز وكون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا متكلم مع الغير كما هو وضعه والقوم المخصوص المعبر بشيء حتى وجب ان يكون هذا مجازا فليتامل قوله ومنه تغليب المخاطب على الغايب قد نبهناك على ان التغليب في بل انتم قوم تجهلون ليس تغليب المخاطب على الغايب بل هو تغليب لجانب الخطاب على جانب الغيبة

اعني الى بنين الذين اجتمعا في كلمة واحدة هو لفظ القوم وههنا تغليب المخاطب على
الغايب والمحل مختلف فلذا ذكر كلا منها اذ هما نوعان متباينان قوله من المكلفين
وغيرهم اشار بلفظ الغير الى شموله لمثل الانعام والبهائم ففيه تغليبان احدهما
تغليب المخاطب وهي النبي صلى الله عليه وسلم على الغايب وهم المكلفون ومن سواهم
وثانيهما تغليب العقلاء المدلول عليه باختصاص الخطاب بالعقل فالتغليب
الاول مترتب على الثاني اذ غير العاقل يمتنع ان يكون مخاطبا حقيقة فغير العاقل
جعل اولا صالحا للخطاب بجعله بطريق الانضمام يعني اعتبر انضمام غير العاقل الى
العاقل وجعل هذا المجموع مخاطبا بطريق تغليب العاقل على غيره فلما صار المجموع
صالحا للخطاب تغليبا اعتبر هناك تغليب آخر هو تغليب المخاطب على الغايب
الذي يندرج فيه غير العاقل ايضا فهذا التغليب لا يستقيم اعتباره ما لم يعتبر
الاول قوله لا امتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر بدون
عطف او اعتبار تثنية او جمع لا يقال تعملون جمع فيجوز لانا نقول المخاطب
في قوله وما ربك هو النبي صلى الله عليه وسلم فلو اعتبر المخاطب بقوله تعملون ما
واجرى هذا على حقيقة الخطاب لتعدد المخاطب في كلام واحد بدون ما ذكر
فمعنى قوله لا امتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير اعتبار
لما ذكر انه يجوز في كلام واحد ان يخاطب اثنان بلفظ التثنية او العطف
واكثر بلفظ الجمع او العطف والآية ليست بهذه المثابة اذ التعدد فيها
باعتبار تعدد المحل واختلاف جهة الدلالة تدبر والآية المذكورة مما كانت
معضلة لهذا الاشكال اذ يتعسر فيها انكشاف حقيقة الحال امر بالفهم ويسقط
بقوله فافهم اي كن متيقظا لجهات الكلام متفحصا عن حقيقة المرام قوله اذ لا يصح
تقولون اعبدوه لعلكم تتقون قد يعلل ذلك بان لعل للترجي فان اريد
الترجي من جانب المتكلم فانه منزه عن ذلك وان اريد به الترجي من جانب
المخاطب فعبادة هؤلاء ليست لرجاء التقوى بل لرجاء الثواب فتعين ان
ان يكون متعلقا بقوله خلقكم نعم هذا التقدير لعل مستعار تشبيها للارادة
بالترجي والجامع اشتمال كل منهما على طلب المحبوب يعني ان في كل منهما طلبا
لما هو محبوب عند الطالب وما يقال ان الجامع هو معنى الطمع اعني ارتقاب
المحبوب فليس فلو جعل لعل متعلقا بالفعل الاول فلا تغليب في
الكلام وهو ظاهر ولو جعل متعلقا بالثاني فان كان هذا التعلق على حذف
المعطوف ففيه تغليب والا فلا لكن الحال هذه على بعض العادة معدوده

على لفظ قوله

لتوقف الخطاب على العقل والادراك

على لفظ قوله تع وسرناه فاسحق سعا اي معدرا سويه ففي الآية احتمالات
ثلثة ومبنى كلام الشارح على الوجه الثالث والآية تحتمل للتغليب لا الاستشهاد
فلا يقدح الاحتمال للارادة وقيل مجاز مرسل اذ الترجي يقتضي الارادة
وقيل استعارة تمثيلية لان الله تع خلقهم واقدرهم على التقوى وهداهم
النجدين ونصب الدواعي والزواجر فصار وجودهم ارجح في تلك
الحالة حال من يرجى منه التقوى وقيل لعل مستعملة في الغاية مجازا دون
الغرض فلا يلزم الاستكمال ويرد عليه ان العبادة قربة الى الحق فيجوز
ان يكون عبادتهم لاجل التقوى بمعنى ان يجعلوا هذا القربة وسيلة عنده
للوصول الى هذه الدرجة اعني الاتصاف بصفة التقوى ببركة هذه
القربة والزلفى والغرض من الوصول الى هذه الدرجة هو رجاء الثواب
فتوقع في الدرجة الثانية على ان جعل لعل بمعنى الارادة سواء كان
حالا اي مريدا او علة للارادة يستلزم اتصاف هؤلاء بالتقوى البتة
لامتناع التخلف في مراداته بعد ارادته الا ان يكون الارادة مجازا
عن مجرد الطلب فالوجه عندي في الآية ان لعل مجاز عن الطلب اذ الترجي
ملزوم له فصح اذن ان يجعل معمولا لكل من الفعلين بطريق الحالية سواء
جعل حالا من الفاعل او المفعول وقوله تع ان اكرمكم عند الله اتقاكم برهان
قطعي على ان التقوى منتهى درجات السالكين ومنتهى مقامات الطالبين
وكيف والتقوى في عرف الشرع عبارة عن الاحتراز عما يضر في الآخرة
وله ثلث مراتب الاولى التوقي عن العذاب المخلد بالتبري عن الشرك واليه
الاشارة بقوله تع والزمهم كلمة التقوى الثانية التجنب عن كل قادح
من فعل او ترك وهو تقوى الاوساط واليه الاشارة بقوله تع ولو ان
اهل القرى آمنوا واتقوا الثالثة التنزه عن كل ما يشغل سره عن الحق وهو تقوى
ارباب النهاية واليه الاشارة بقوله تع فاتقوا الله حق تقاته قوله لان
الانعام غيب بفتح الياء جمع غايب كخدم وخادم قوله ففي لفظ تغليبان
فيه اشكال ظاهر لانه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو
ممتنع اتفاقا ولولا هذا التصعيب والتصحيح لا يمكن لغيره بوجه يكون
ههنا مجاز واحد بان يقال في لفظ كم تغليب المخاطبين العقلاء على
غير المخاطبين غير العقلاء ففيه تغليب مركب لا تغليبان الكلام الا ان
يقال احد المجازين في المادة والصفة والآخر في الجوهر والمادة فيختلف المورد

فيجوز الاحتمال قوله لكم فيها دفء نتاج الابل الدف والبانها وما ينتفع به منها
قال الله تعالى لكم فيها دفء ومنافع كذا في الصحاح والمراد هنا مطلق النتاج
وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله وهذا انسب
بنظم الكلام اما اولا فلان فيه تصريحا بالمقصود وهو رجوع المنفعة في الكل
الى الناس واما الثاني فلان فيه اعتبار القيد المتقدم في الكل واما
بالثالث فلتجرده عن تكلف توجه الخطاب الى الانعام مع انه لا حاجة اليه
واما رابعا فلاستغنائه عن الحذف اعني حذف قوله للانعام وقد يناقش فيها
بان ما ذهب اليه الشارح وان كان تصريحا برجوع المنفعة في خلق الانعام ازواجا
الى الناس والامتنان بذلك عليهم الا انه لا يقتضي كون المخاطب في يذرؤكم
خاصا بهم بل سياق الكلام وجزالة النظم والتئامه على اقتضاء العموم في الخطاب
وذلك انه لما ذكر في الناس صفة هي منشأ التكثر والابقاء وذكر تلك الصفة
في الانعام ايضا مع التصريح بان تلك الصفة هي معدن التكثر ومنبعه فالذي يشهد به
الذوق السليم والطبع المستقيم ان هذه الفائدة يتناول الجنسين معا والا
لكان المناسب تقديم ذلك اعني ذكر الفائدة وتعبيرها بالتكثير بقوله يذرؤكم
لانه ح من تتمة خلق الناس ازواجا ولا تعلق له بخلق الانعام ازواجا
فالوجه ان يختار هذا التقدير ويجعل الخطاب عاما ولا ضير في اختيار
عموم جعل خلق الانعام ازواجا منفعة راجعة الى الناس كانه قيل
خلقكم ازواجا وخلق لكم من الانعام ازواجا يكثركم واياها في هذا
التدبير هذا الكلام مع اورد هذه المناقشة ونحن نقول قد تقرر ان الحرف
اذا اعتبر بقيد متقدم في الذكر فهذا القيد معتبر في كل ما عطف عليه وقد
فصلنا ذلك فيما سبق تفصيلا وما نحن فيه بهذه المثابة لان قوله ومن الانعام
معطوف على قوله من انفسكم وهذا معتبر بقيد متقدم عليه في الذكر وهو لكم
فيكون هذا معتبرا في الثاني ايضا فيكون كل من الجعل والخلق فيهما معللا
بالمنفعة الراجعة الى الناس ولا يخفى ان قوله يذرؤكم بيان لهذه الفائدة
الراجعة اليهم فاضافة هذه الفائدة الواقعة في موضع التفسير والبيان
الى الانعام سخيف جدا وجعل الخطاب عاما على هذا التقدير و
وان كان مستغنيا الا انه ركيك قطعا ولو تدبرت وجدت السخافة فيه و
والركاكة عند التصريح مثلا في قولنا خلق الله لمنفعة الناس من الناس ذكورا
واناثا ومن الانعام ذكورا واناثا لمنفعة الناس والانعام اظهر والذوق

تنبيه علم ان قوله [illegible] لكم [illegible] ازواجا [illegible] يكثركم فيه [illegible]

السليم

السليم هو صدق هذا المعنى فان قيل ذكر في الناس صفة هي منشأ التكثير
وتلك الصفة بعينها في الانعام ايضا موجودة والجعل وارد على الكل فالذوق
السليم والطبع المستقيم يقتضيان تناول هذه الفائدة للجنسين معا وايضا
مقتضى المناسبة ثم فيه تأخر قوله ومن الانعام عن قوله يذرؤكم لانه ح من تتمة
الاول ولا مدخل فيه للثاني قلنا اما الاول فمبناه على الغفلة والذهول عن
اعتبار القيد المتقدم في المعطوفين جميعا والذوق والطبع كيف يقتضيان
التناول وهما عنه بمراحل فيه مراد واما الثاني فوجهه ان قوله يذرؤكم في موضع
التعليل للجعل المتعلق بهما جميعا على ما لاح لك فكيف يصح تأخره فضلا
عن ان يكون مناسبا فتبين من هذا التحقيق ما ذهب اليه الحسني ان جار الله
والسكاكي من ان التقدير جعل الانعام ازواجا والخطاب عام والحاصل ان
قضية المناسبة اقتضت خصوص الخطاب على تقدير اعتبار القيد في كل منهما
وعموم الخطاب على تقدير عدم اعتباره في الثاني ومن هنا ذهب الى الخصوص
من اعتبر والى العموم من لم يعتبر لكن لا يخفى على العارف باساليب نظم الكلام
ان القيد معتبر في المعطوفين جميعا وان التقدير والتجوز كلاهما خلاف
الاصل لا حاجة اليه قوله ذلك بما قدمت ايديكم خصته بالذكر وان كان هذا
بالحقيقة من تغليب الاكثر على الاقل على ما سبق لانه مما يعبر عنه يكون هذا
في المركب وذلك في المفرد لان قدمت ايديكم مخصوص بالاكثر على ما يشعر
عبارته وقد اطلق على الجميع تغليبا قوله متعلق بعبده يحتمل وجوها احدها
ان يكون تعلقه به بطريق الاستقرار اما بكونه حالا منه او صفة له و
وثانيها ان يكون بطريق اللغوية لان ذلك الغفر عبارة عن حصول
مضمون الشرط والحصول يصلح عاملا في الظرف على قياس الغفر الذي مرجعه
صالح للعمل وثالثها ان يكون متعلقا بمحذوف هو مضاف في الموضعين
اي تعليق حصول ام بحصول غفره فالامر اذن عبارة عن مضمون الجزاء
لا ان الغفر عبارة عن مضمون الشرط فان قلت كيف صح جعله حالا او الحال
قيد للعامل فيكون التعليق في زمان الاستقبال قلت في الوجه الثالث
ما مر فيه قوله فلا يكون طلبا اذ الطلب لا يحتمل الصدق والكذب ولا يمكن
فرضهما فيه والشرطية تحتمل ان يكون معروض الصدق والكذب قوله لان جعلت
كلتاهما او احداهما اسمية اه ظاهر فانه يجوز ان يكون الشرطية جملة
اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه اللهم الا ان يعتبر في التركيب حذف من المتقدم

بان لو جعل صلة الغفر فالعامل هو الحصول الا التعليق [illegible]

الطلب لا يحتمل الصدق [illegible] لا فرضا [illegible]

واني خبر اي ان جعلت كلتاهما فعلية واحديهما اسمية قوله وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم حق الترتيب اي تقدم ذكر هذا الكلام فيذكر في قوله وتجاذبته ان الجزاء يجوز ان يكون طلبا ولا يخفى وجه المناسبة هناك قوله فيا وطني ان فاتني اه البيت لابي العلاء المعري من قصيدة مطلعها منازل اللوى من بخفك وفي النوم مغنى من حماك محلال ثم قال بعد عدة ابيات يحاذرن من زجج الاكسته لا يهتدي بحمرتها ان الازمة اضلال فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وان استطع في الحشر آتك زايرا ومهاتك الى يوم القيمة اشتغال المغاني جمع المغنى وهو المنزل واللوى منقطع الرمل والاطلال جمع الطلل وهو ما شخص من آثار الدار والعاف اعني من شخفك متعلق باطلال لتضمنه معنى الخلو لاشتهاره به ومحلال مفعال من الحلول وهو النزول يقال مكان محلال يحل فيه كثيرا كقولهم طريق مئتاء ومتانو في كثيرا والعاف اعني من حماك متعلق بمغنى ويجوز ان يتعلق بمحلال نص عليه صدر الافاضل في ضرام السقط وحاصل المعنى منازل اللوى خالية من الجيبة لا ترى بها الا اطلالا قايمة ولكن في النوم منزل لحالها يريد ان خيالها يلمّ بنا ويحل منزلا في النوم وجعل هذا المنزل محلالا لكثرة الحلول ثم النزول فيه اشعارا للنوم معنى لحلول الخيال وضمير يحاذرن للنوق في البيت السابق والاكسته جمع سنان الزجج وهو ايضا علامة النوق والاضلال جمع ضلل وهو الحية يريد ان النوق بعد ذلك لكثرة ما اصابها من الشدايد والمتاعب في الاسفار والاعمال من ديار الى ديار صارت بعد ذلك تحاذر الازمة اي تحترز من الازمة احترازها من الاكسته كلها كانها حيات تلدغها فالازمة جمع زمام كالاحمرة جمع حمار يعني لكثرة الاسفار صرن بحيث متى رأين الزمام يحسبين انه حية تلدغهن وعدل عن تحذرن الى يحاذرن بتنبيها على كمال الحذر وقوته وقوله لا يهتدي دعا عليه حين دخول لا في الماضي على غلط قولهم لا سلمه عنك ولا زالت عنك جامدة ونحو ذلك وقوله فيا وطني كلام وارد على سنن قوله ما يرحمي كيف وادي جؤدد وقوله اما منازل سلمي يا سلمي فان الكلام من باب نداء الاطلال والمنازل الظاهر المعنى الحسرة والتولة والتحير وقوله فاتني السكون في الزمان الماضي سابق اي زمان سابق من الدهر يريد ان

فاتني السكون

فاتني السكون في وطني في الزمان السابق فلو لم يجعل بمعنى الماضي لزم فوت الزمان السابق في المستقبل وهذا ممتنع ولذا احال الشارح المحقق رحمه الله تعالى الظهور ان المعنى على المضي وقوله فلينعم لساكنك البال اي فليلتين قلوب ساكنيه طيبة واحوال متغيرة حيزة من نعم الشيء بالضم نعومة اي صار ناعما لينا وكذلك نعم ينعم مثل حذر يحذر وفيه لغة ثالثة حركتين بينهما نعم ينعم مثل فضل يفضل ولغة رابعة نعم ينعم بالكسر فيهما وهو شاذ كذا في الصحاح فالبال بمعنى القلب او الحال وقوله وان استطع في الحشر اه يريد انه وان حال الدهر بيني وبين وطني في هذه الحيوة الدنيا الا ان ساثوره في القيمة ان كنت قادرا على زيارته فيها لما فات الا ان هذا البعد هناك لكثرة الاشتغال وهجوم الاهوال وسعة الاحوال فيسر لكل امر منهم يومئذ شان يغنيه قوله وان ذهلت عن اجني اه البيت لابي العلاء المعري من قصيدة مطلعها طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن ومالي ثم قال بعد عدة ابيات سنشني ميا ما بالفلاه غزيرة كنيا انها فردوا ابعني آل وان ذهلت عن اجني صدورها فقد البحث وجدا النفوس رحال ولو وصفت في رحالها لم تفرغ من الحنين الا والقلوب خوال ضمير طربن للابل اضمر الفاعل لدلالة الكلام عليه والبارق اي ذات البرق يريد السحاب اللامع مع البرق والعاف اعني ببغداد متعلق بطربن لا بالبارق اذ قد كان من الشام وهي يومئذ كانت في بغداد وبغداد بالدال معجمة وغير معجمة وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام ويسموها دار الخلافة لانها كانت سرير الخلافة في زمن الدولة العباسية وقد ورد النهي عن ان يقال لها بغداد لانه ثبت في الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية عطية فكانه قيل عطية صنم واللام في قوله لضوء البارق للتعليل على غلط قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة او مستعار للوقت على غلط قوله اقم الصلوة لدلوك الشمس وهنا اي برهة من الليل بعد طرف لطربن اي وقت مضى قطعة من الليل والاستفهام للتعجب من حال الابل وحال نفسه وهذا اعني الاستفهام لا يتصل بما قبله من ظاهر الكلام بل هو متصل بما يدل عليه نحواه وبيان اليه اي طرب الابل لحال الطرب وطرب ايضا لذلك ومعنى الكلام على داب الابل من السلام برق لامعا من جانب الشام بعدما مضى برهة من الليالي ووقعي في الطرب ووقعت انا ايضا فيه وقوعا يفضي الى ان يقضي منه العجب بحيث يستحق ان يقال ما لهن وما لي وضمير سنشني للابل والآل بضم الهمزة وبالثاء المثلثة اسم جبل وقيل

البروق

[illegible]

هو ما، وقيل هو عاي ما، وقيل هو واد ذملت غلغلت صدورها رفع فاعل ذملت
واجري على صفة المتكلم هكذا صحح التعاب اي اضمره في قلبي واخفيه عن غيري يونس
رجال نصب مفعول الكتب وجه التحيز لان الهاب الشغف يحتمل الهابها بالنار
والهابها بالعشق والهابها بالوجد فاذا صرح باحد هذه المحتملات فقد حصل التميز
والمعنى ان هذه الابل وان كانت صدورها ذاهلة عن العشق والغرام فقد
احرقتها من الوجد بالغرام والله اعلم بالمرام وتوضيحه ان هذه قد احرقت
بحنينها قلوب رجال يبتغي راكبيها وهي وان خلت صدورها عن الوجد الذي
اضمره انا في نفسي واخفيه عن غيري الا ان شوقها اشد الى حب يلتهب قلوب
الرجال مع ان شوقي اشد وعشقي اقوى قوله ولو رضعت اي ولو وردت
هذه الابل دجلة نهر بغداد سميت بذلك لانها دجلت بمائها اي غطت
والعالم الرأس وعنى بالقلوب قلوب الابل اي لو رضعت هذه الابل رؤوسها
في دجلة لتشرب ماءها لا تترك شرب الماء منها الا بهذه الصفة اعني كونها
متصفة بتحول حالتها عن تجرع مياه اوطانها يريد ان لذة ماء دجلة اي حيث
لو شربت سائر المياه بل للذة هذا الماء تصير هذه الابل عند اشتغال
لشربها سكارى ففي لفظ الافاقة مبالغة لا يخفى قوله لعقه الاسباب
المتآخذة اي المتعاونة المتظاهرة من التآخذ هو التفاعل وهو
من الجانبين يعني ان بعضها آخذ بيد البعض في حصول المسبب يعني
ان كلا من الاسباب يعاون الآخر وينصره وكل منها ظهير ومعين الآخر
في تحقق المسبب هذا هو المعنى المراد من هذا اللفظ وهو الانسب للمقام
فافهم قوله او التفاؤل او اظهار الرغبة اه ذهب شارح العلامة الى
ان المراد التفاؤل من المتكلم واظهار الرغبة من المتكلم وذهب آخرون الى
ان التفاؤل من السامع واظهار الرغبة من المتكلم وبالجملة فجعل الاية اعني
قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا من هذا القبيل
مشكل الانطباق جدا لتنزهه تعالى عن اظهار الرغبة والجواب ما قد نبهناك
عليه في بيان فائدة الالتفات من انه يعبر عن ذلك بما يليق ويستقيم في حق انه
كاظهار الرضى ونحوه ويشعر كلام الشارح بتجويز ان يقال مبناه على وقوع
مثله في كلام العباد فهو اي كلام الحق تعالى في معرض التعليم والارشاد قوله
وعليه قوله تعالى اه يعني على اعتبار اظهار الرغبة في وقوع المعنى المستفاد من لفظ
الماضي الواقع بعد ان وسبب النزول انه كان لعبد الله ابن ابي رئيس المنافقين

جارستان وكان

جارستان وكان يكرههما بالزنا ويكرههما عليه فشكتا الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فنزلت والفتيات جمع الفتاة وهي الجارية والبغاء بكسر الباء مصدر
كالبغي يقال بغت الجارية تبغي وهي بغي فقوله ان اردن تحصنا الى
ارادن تعففا وامتناعا عن الزنا جيء بلفظ الماضي تنبيها على ان ارادة
امر مرغوب فيه ينبغي ان يرغب فيه وبهذا خرج جواب آخر بحثه
اظهار الرغبة فافهم قوله لانه غلط منشأه اشتراك لفظ الشرط بين الموقوف عليه
والمذكور بعد ادوات الشرط بطريق التعليق فتوهم بعضهم بناء على هذا الاشتراك
ان احدهما هو الآخر ولم يعرف بينهما واعلم ان ظاهر هذا الجواب منقوض
بظاهر ما سبق في مباحث التقييد بالشرط من ان الشرط قيد للجزاء وان الجزاء
جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط ووجه الانتقاض انه اذا كان
الشرط قيدا فلا يخفى ان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد فعلى هذا يلزم
جواز الاكراه عند انتفاء الشرط والقول بان الشرط النحوي ملزوم والجزاء
لازم لا يدفع الاعتراض فليتأمل قوله الشيخ ابن الحاجب اه حاصل هذا
الجواب انا لا نسلم ان تعليق النهي عن الاكراه بالارادة يقتضي جواز
الاكراه عند انتفاء الارادة بل ان هذا الاقتضاء انما يكون اذا لم يظهر
للتقييد فائدة اخرى سوى انتفاء الحكم وهي ههنا ظاهرة لان التقييد هو التنبيه على الاكثر
ولو سلم فمنع التقييد على انه كذلك ههنا اي انما ذكر الارادة ههنا لانها
موجودة لان الاية نازلة فيمن تحقق منهم الاكراه والارادة وحاصله
ان مبنى التقييد على التنبيه على تحقق الارادة في هذه الحادثة بخصوصها لا على
انها مما يتوقف عليه الحكم حتى ينتفي بانتفائه ونظيره ما ذكروه في قوله تعالى
لا تأكلوا الربوا اضعافا مضاعفة من ان الاية نزلت في حق اقوام
الحلوه كذلك فاندفع الاشكال بانها مشعرة بحل الربوا اذا لم يكن
مضاعفة فان قيل فاذا كانت الاية نازلة في حق هؤلاء الذين تحقق
منهم الارادة والاكراه فلا يكون الآية مثالا لما نحن فيه من ابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل قلنا حيث ان الامر كذلك ولا حيف لان هذه
الاجوبة اجوبة عن اصل الاشكال الوارد على الآية مع قطع النظر عن
كونها مثالا للابراز ولهذا ترى الاصوليين يذكرون هذه الاجوبة
بعد ذكر الاشكال هذا فقوله اولان الآية نزلت معطوف على ما سبق من
حيث المعنى كانه قيل هذا الاقتضاء انما يكون اذا لم يظهر للتقييد فائدة

اخرى

[illegible]

[illegible]

والى بوده الاخرى موجود ههنا لان المبالغة بصلح ان يكون فايدة ههنا اول لا
التنبيه على الرجود والتحقق في حق من نزلت الاية فاعرف كما مر وقال الامام
رحمه الله في دفع الاشكال المذكور الغالب ان الاكراه لا يحصل الا عند ارادة
التحصين والكلام الوارد على سبيل الغالب لا يكون له مفهوم الخطاب اصلا الا ترى
الى ان الخلع جائز مطلقا الا انه قيده بحال الشقاق بقوله تع وان خفتم الا يقيما
حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به لان هذا اكثرى وكذا قوله تع واذا
ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فان
القصر لا يختص بحال الخوف لكن لما كان اغلب قيده به بهذا كلامه وهذا
الوجه يحسن لو كان ما نحن فيه من هذا القبيل لكنه ممنوع اذ القول بان الاكراه
في هذه الحالة اعنى حالة ارادة العفة والتحصن هو الغالب يقتضى جواز
اجتماع الاكراه مع غير هذه الحالة ولا يخفى ان ذلك ممنوع بل هو غير معقول
اذ لا معنى لوجود الاكراه اذا لم يردن العفة اذ الاكراه على فعل انما
يتصور اذا كان المكره يريد خلافه فقياس الاكراه على الخلع والقصر غير سديد
قوله لاثم هو اه معناه تحريم الاكراه اه اشارة الى ما ذهب اليه المحققون
من ائمة الاصول من ان صيغة لا تفعل حقيقة في التحريم مجاز في غيره مطلقا سوا
كان ذلك الغير الكراهية او لم يكن وتنبيه على ما صرح به في الميزان من ان حكم
النهي صيرورة الفعل المنهي عنه حراما وثبوت الحرمة فيه فان النهي والتحريم
واحد وموجب التحريم هو الحرمة كموجب التمليك ثبوت الملك فهذا
حكم النهي من حيث انه نهي وكذا قوله او اطلب منكم الكف اشارة الى ما ذهب
اليه من ان النهي انما هو طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء فان قيل ما
اعنى ما اعتبره الشارح المحقق رحمه الله من التقابل بينهما على ما دل عليه
العطف بكلمة او غير سديد اذ لا تقابل بينهما بهذا المعنى ا[ذ] الا[و]ل على
ما قررناه اخذ بمقتضاه واثره والثاني اخذ بتفسيره قلت مبناه على اعتبار
التقابل بينهما في رجوع القيد الى كل منهما والحاصل انه جعل النهي مأولا بالتحريم
او الطلب لا اعتبار القيد اذ[و] اظهر والى الفهم اقرب فهذا التقابل على
هذا المعنى تدبر ثم تحقيق الكلام في هذا المقام ما افاده الشارح المحقق رحمه الله
ههنا من ان القيد الوارد بعد النهي قد يكون قيد الفعل مثل لا تفعل
ان كنت محدثا وقد يكون قيد الترك مثل لا يبايع في الاحتضار اي
حاولت سهولة الفهم وقد يكون قيدا للطلب مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا

متعلق القيد الوارد بعد النهي على ثلثة اوجه

والظاهر

والظاهر ان الآية من هذا القبيل فلا دلالة لكلم المفهوم الا على انتفاء
طلب ترك الاكراه عند عدم ارادتهن التحصن بمعنى لا اطلب ترك
الاكراه على الزنا ان لم يردن ترك الزنا لانه لا يتصور الاكراه
فلا معنى لطلب تركه وفيه بحث اذ لو كان التقييد راجعا الى الطلب
لزم ان يكون الطلب في الاستقبال ضرورة امتناع تحقق المتقيد قبل
تحقق قيده **قوله** فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم الا ان نصيبه من هذا
الخطاب هو التهييج والالهاب وانما المخاطب في الحقيقة من يأتي بهذا
الفعل فلا قول الا لتاب والتهييج والثاني التعنيف والتوبيخ فان قيل
فكيف يتحقق الخطاب به ومدلول اوحي بالنسبة الى القيدين هو نص هذه
العبارة اعني لئن اشركت ليحبطن عملك فيجب ان يكون الخطاب المستفاد
من ما[د]ة اشركت مشتركا بينه وبينهم وقد جزم الشارح المحقق بان الخطاب
له وظاهره مشعر بالاختصاص قلنا لا نم انه اراد بالخطاب الخطاب
المستفاد من الناء او من اداة خطاب بل المراد به القاء الكلام نحو من يتعلق
ولا شك في اختصاصه به بهذا المعنى وان كان الخطاب بالمعنى الآخر اعم
ولو سلم فمعنى الكلام على ان الذين من قبلك باق على الجمعية وتحقيقه ان
ههنا وجهين لان المعنى اما ولقد اوحي اليك لئن اشركت ليحبطن عملك
والى الانبياء من قبلك مثل هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم على نمط
قوله تع وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا على ما يجيء تفصيله في مبحث
الفصل والوصل واما ولقد اوحي اليك والى كل من الانبياء قبلك ومبنى
الكلام على الوجه الاول **قوله** ابراز غير الحاصل اه تحقيق كون التعبير
عن غير الواقع بلفظ الماضي المبني عن الوقوع وسيلة الى التعريض انه لما ذكر
الشرط بلفظ الماضي الدال على انه قد وقع ونظرنا فيه فوجدنا ان حقيقة
هذا اللفظ اعني الوقوع في الماضي ممتنعة ههنا فلما امتنع المعنى الحقيقي
صار هذا سببا لان يتحقق السامع البليغ لهذا معنى مجازيا واقربها
المعنى التعريضي فحمل عليه بخلاف لفظ المضارع فانه يجري على حقيقته ويحمل
على اصله فالحاصل عن هذا الاعتبار وهذا معنى قوله والمضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله يعني ان الاصالة كافية في وروده على هذا
المنوال فلا نظر لا يطلب له نكتة اذ لا معنى لطلب النكتة في استعمال اللفظ
في المعنى الموضوع له فافهم وهذا اعني قصد المعنى التعريضي بهذا النمط

قوله اراد بالتوبيخ والالباب ما يكون ... والا يصح ... النوع الذي ...

قوله الى التعريض اراد الطرفين اعني الكتب ... الذي ...

اعني بطريق ان يكون الخطاب لاحد والفعل منسوبا اليه صورة والمراد غيره حقيقة
ابلغ من التصريح بنسبة الفعل اليه مباشرة وتوجيه الخطاب اليه صورة لان
في هذا النمط نوعين عظيما وتعسفا شديدا للمباشرة حيث لم يجعلوه لسفاله
محله وخساسة منزلته مخاطبا ينبغي انه ليس محلا للخطاب ولان فيه تنبيها على ان
ليس محلا لهذا الفعل اصلا حاله كذلك على تقدير فرض وقوعه منه فالذي
هو المتصف به حقيقة كيف يكون حاله فالمخاطب في الظاهر هو النبي صلى الله
عليه وسلم وفي التحقيق هو من باشر هذا الفعل حقيقة واعترض على صاحب
المفتاح بان كلامه هذا اعني القول بانه عدل عن المضارع الى الماضي بناء
على نكتة هي المعنى التعريضي مشعر بان ايراد المضارع ههنا صحيح الا انه
العدول لهذه النكتة وهذا غير مستقيم اذ قد تقرر ان الشرط بعد اللام الموطئة
للقسم لا يكون الا ماضيا والشارح المحقق رحمه الله قد دفع ذلك تارة
بانه لا ينافي بين الاغراض والمقتضيات واخرى بان الاتيان بالقسم
واللام الى حتى لنوفي التعريض ولنا عليه كلام مر ذكره في مطلع باب المساواة
ان شاء الله تعالى قوله لا معنى للتعريض لمن لم يصدر اه فان قيل التعريض لمن
لم يصدر الا انه يصدر اي يصدر عنه شديد قلنا المعنى التعريضي ان كان
بلفظ المضارع المبني عن الحصول فلا معنى له وان كان بلفظ الماضي فيقصد
التعريض بلفظ الماضي المبني عن الحصول والوقوع لمن لم يصدر ليس له كثير معنى
قوله من الضعف والخفاء اشارة الى بيان النكتة في اختيار نسبة هذا
الكلام الى السكاكي دون ما قبله مع ان الكل مذكور في كتابه ووجه الضعف
والخفاء قد ينتشر ما سبق من اعتراض لزوم المنع على المفتاح وقد ينتشر بما منع
من كونه وسيلة الى التعريض قوله وليس هذا من كلام السكاكي دفع لما يتوهم
من ظاهر كلام المصنف قوله ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف وصفه
له بوصف صاحبه ووجه التسمية امران احدهما انه انصف فيه ولم يحمل
لاجرته على مخاطبه الثاني انه يقول كل من سمعه قد انصفك صاحب الكلام
وحقيقة الانصاف كأنه التسوية واعطاء النصف قوله اي تمنوا ان
ترتدوا عن دينكم اشارة الى ان لو يكفرون بمعنى المصدر اي كفركم وتنبيه
على ان المراد بالكفر ههنا الارتداد عما كانوا عليه من الدين ووجه الاول
ان لو ههنا حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل المصدر كان المصدرية
والمذكور في كتب القوم ان لو هذه اكثر ما ترد بعد ودّ ويود وفي التنزيل

ودوا الو دهي

قوله وان كان يعني ودوا ان يكونوا في غيره لا يبدلون الدين فيه تنبيه على ان دونه
كما في قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون لا يمكن اي الا ان لينفي الحب بمعنى انه
الوصف والتابعي

ودنا

شرط المذكور اعني ان تثقفوكم
الا ان الجزاء الثالث لزومه

ودوا لو تدهن فيدهنون ودوا لو تكفرون الى غير ذلك قوله ودوا
من كل شيء الخ فيه وجهان احدهما ان يراد قبل كل شيء من الاشياء التي يريد
بالنسبة الى المؤمنين يرشد اليه التعليل بقوله لانهم يريدون ان يلحقوا
بهم مضار الدنيا والدين وقوله وسبوع المقادير ان وثانيهما ان يراد
قبل كل شيء في العالم والاول انسب بسياق الكلام والثاني ابلغ بالنسبة الى المقصود
والمرام قوله لانهم يبذلون الارواح دونه اي عنده او غيره يريد انهم يبذلون
الارواح ولا يبذلون الدين وعلى كل تقدير فصره للدين قوله وثانيهما وهو
المذكور في المفتاح اه حاصل هذا الوجه ان كلا من الاجزية الثلثة وان كان
لازما للشرط المذكور والخ واقوى وانتفاءه ابعد واخفى فعبر عنه بلفظ الماضي
الدال على التحقق والثبوت لما كان انتفاؤه ابعد واخفى كان ثبوته وتحققه
عند تحقق الشرط اوكد واقوى فعدل فيه من سنن الاولين منها على هذا
التفاوت الوَدادة بفتح الواو التمني وبالكسر المحبة والاحكام الانقطاع
والطرف متعلق بقوله اسمها للمشركين المشاجرة المخالفة وقوله فاسجح
اي فاعف عفوا حسنا وقوله مان سلم من الاسلام لان السلامة وان
كان السلامة في الاسلام والله اعلم بالمرام من الاسجاح وهو حسن العفو
يقال اذا ملكت فاسجح ويقال اذا سألت فاسجح اي سهل الفاظك و
ارفق كذا في الصحاح قوله فان قلت واذا عطف شيء اه قد شاع
في عباراتهم في مثل هذا المقام يعني اذا حاولوا ان يتعرضوا الضرب من
السؤال ذكر الشرطية بهذا النمط اي بطريق تصديرها بالفاء حتى ان الفاء
صارت كالجزء اللازم منها لا ينفك عنها في الاستعمالات حتى لو حذف الفاء
لذهب برونق الكلام ولصار ركيكا عند اولي النهى والاحلام ثم انهم كما
التزموا ذكر الفاء التزموا ذكر ان من بين سائر ادوات الشرط مع كثرتها
ويرون سلوك هذا النمط امرا متفقا عليه لا ترى احدا اثر العدول عن
هذا النمط وكما انهم التزموا ذكر ان بخصوصها التزموا ايضا في الشرط لفظ
الماضي مع ان الظاهر هو المضارع وذكر هذه الامور الثلثة امر قطعي عندهم
لكن ذكر الفاء بعد ذكر الشرطية اكثري فكثيرا ما يقال فان قلت فكذا لكن
ذكر الواو كما وقع في كلام الشارح المحقق رحمه الله قليل والحاصل ان
ههنا حاشية لطيفة منها قطعية الذكر لا ترى احدا خالف في ذلك والبا
مع كونها غير قطعيين متساويان كثرة وقلة فلا بد للكل من هذه الامور

مطلب فان قلت بالفاء وان والماضي

فيان

الحث من جهة ونكتة فنقول اما حديث التقدير بالفاء فمبني على ان الغالب في امثال
هذه المقامات كون الكلام السابق على هذه الشرطية منشأ وسببا لهذا الطول
الذي هو مضمون تلك الشرطية ثم قد لا يكون منشأ وذلك قليل فاما ان
يجعل من قبيل الحاق القليل بالكثير واو ادراجه تحته اذ القليل لا حكم له فلا اعتداد به
فاما ان تجعل الفاء للتعقيب اي لتعقيب الاخبار وتحقيق ذلك ان الفاء
كما يكون للتعقيب الزماني كذلك يكون لتعقيب الاخبار وهذا اخر المسائل
التي اخرجناها من القوة الى الفعل فليجعل ما نحن فيه من هذا القبيل مع
الاشعار بالمتشابهة والسببية ولا منع واما الفاء بعد ذكر الشرط فمستعمل في
هذا المعنى بعينه فان قلت فذكر الفاء مستدرك قلت هو ذكر له وتنبيه
عليه وازالة لغفلة ربما يسنح للناظر على ان الاول لكثرة استعمالها الشرطية
وقطعية تقدير الشرطية بها وصيرورتها بمنزلة الجزء اللازم لها صار هذا
التركيب بهذه الهيئة كانه علم في هذا المعنى بحيث لا يتبادر الذهن منها
الى ما سبق من المتشابهة والسببية واما حديث الزام ان بخصوصها فللتنبيه
على ان هذا السؤال وان لم يكن سائله محقق الا انه لقوة سببه ولزوم
ما سبق وظهور ما سبق من سببية كانه امر استوى طرفاه وان كان طرف
اللاوقوع محققا واما حديث ايثار الماضي على المضارع فلابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل لقوة اسبابه الموجبة لذلك فهو في التحقيق تذكر وتاييد
لما دل عليه ان اي لقوة اسبابه كانه استوى طرفاه بل صار طرف الوقوع
راجحا ومضمون الشرط حاصلا واما حديث الاتيان بالواو فليس له
كثير معنى فهو حرف عطف على مقدر كانه قيل اذا نظر الى جانب الماضوية
في الجزء الثالث والاستقبال في الجزئين الاولين تم الكلام وارتفع
الاشكال لظهور النكتة في ذلك واذا عطف الى جانب العطف فيقع
العطف اشكال وتوجيه واضح من كلامه وهذا وان كان معنى صحيحا الا انه
لا يخفى انه ليس له كثير معنى ولا له حسن موقع يعتد به فليتامل في هذه الفوايد
الابكار فانها مما تشتاق اليها الافكار قوله فهو على وجهين اه ههنا
وجهان آخران احدهما ان يكون لشرط واحد ثلثة اجزاء متعاطفة ويكون
مجموع هذه الثلثة لازما واحدا من غير ان يتوقف المعطوف على المعطوف
عليه كقولك حشرا الى الضرب والشتم والقتل ان امرني الامير بهذه الثلثة
اضرب واشتم واقتل وثانيهما ان يكون لشرط ثلثة اجزاء متعاطفة وكذا

الجزء الثاني معطوفا على الاول وموقوفا عليه ولا يكون الثالث موقوفا
على شيء منهما كقولك ان رجع الامير استأذنت وخرجت وقرأت القرآن
قوله لم يصح ما في المفتاح لان صاحب المفتاح كما لاح من كلامه جعل كل واحد
منها لازما للشرط الاصلي المذكور على حدة واذا صار المجموع كون المجموع لازما
واحدا لان الضرب الثاني ايضا يقتضي التعدد في اللازم غاية الامر ان
يكون اللاحق لازما للسابق فلا يصح قوله لا يكون مجموع الجمل الثلث لازما
واحدا قلت نعم الا ان الضرب الثاني يقتضي ان يكون المجموع لازما واحدا
للشرط المذكور البتة اذ الاجزاء اذا كانت لازمة للجزء الاول كانت هي
في الحقيقة حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد وهذا ظاهر واذا كان المجموع
لازما واحدا للشرط المذكور كان نفيا لكلام المفتاح فيتم المط فالقول
بانه اعترف في الضرب الثاني ايضا تعدد اللزوم فلا يكون لازما واحدا تعسف
وتغليط المقصود وههنا بحث من وجهين الاول ان ظاهر الكلام يشعر
باختصاص الجزء الاول بالشرط الاول واختصاص الثاني بالثاني مع ان الزام
الثاني وارد على الشرط الاول ايضا اذ مرجح ان يعد وواحد الكون بالشرط
المقدر حالا عن الفايدة لانها حاصله بسقطوا ايديهم اولا الثاني ان جعل الاية
من الضرب الثاني يستلزم كون الجزء الثالث لازما للشرط المحقق وجعل لزومه
او تفرعه من غيره واللازم بواسطتين كيف يكون او فرعا من اللازم بلا واسطة
او بواسطة واحدة فلا فائدة في ابطال كلام المفتاح على هذا التقدير
الى التوسل بصيرورة المجموع لازما واحدا كما ذهب اليه الشارح بقوله لا يكون
المجموع لازما واحدا والجواب عن الاول انه اعتمد في ذلك على معرفة
المخاطب وانه على التقدير الاول بطريق المقايسة وعن الثاني انه اعتبر حديث
الوحدة لانه ايضا يبطل حديث الاولوية اذ لا يتصور في لازم واحد
كون بعضه واضحا وبعضه اوضح كما انه يبطل حديث التعدد ايضا ولم يعكس
لانه افيد تدبر قوله لا يقال ان الاية اه هذا السؤال متوجه على الجواب
المذكور بان المراد اظهار الوداده واظهار العداوة وتقرير السؤال انه
لا حاجة الى تاويل اللفظ باظهار الوداده واظهار العداوه لان الخطاب
في كم في قوله ان يثقفوكم متوجه الى الحاطب اي حاطب وقصته حين ارسل
المكتوب الى مشركي مكة واخبرهم بما قصد اليه النبي صلى الله عليه وسلم فلما
وصل المكتوب اليهم فهموا من ظاهر هذا الارسال انه موافق لهم في دينهم

وح فلا عداوة لهم به ولا ودادة لا ارتداده لان كلا منهما غيره للاختلاف في الدين
والاختلاف ولا غيره لكنهم بعد الظفر به وعثورهم على كونه مومنا يتحقق عداوتهم
وبسطهم الايدي وودادتهم ارتداده وحاصل الجواب ان مبنى ذلك على
تحقق وصول الكتاب الدال على الموافقة المانعة عن العداوة والودادة والمذكور
في السير انه لم يتحقق الوصول وانه لما ارسل نزل جبرئيل عليه السلام فاخبر النبي
صلى الله عليه وسلم بذلك فبعث صحابه فاخذوه في الطريق وجاؤوا به الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فطلبه وعاتبه على ذلك فلما حضر قام عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال دعني اضرب عنق هذا المنافق يا رسول الله فقال خلّ يا عمر فانه بدري
وما يدريك فاعتذر الحاطب اليه واقسم بالله ان الدين دينك وانا مومن
بالله وبك الا ان ارسال المكتوب كان لمصلحة لي في ذلك قوله فرضا مبني على
ان الحصول في الماضي فرضي وتقديري فلا ينافي القطع بانتفاء الشرط وهو
نصب تمييزا ومصدرا او حال قوله في الماضي متعلق ومعمول للمعنى المندرج في مفهوم
لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط لا ظرف لمفهوم لفظ الشرط بعد ابرام الاحالة
اذ التعليق في الحال لا في الماضي وتحقيقه انه قد يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ
عاملا في ظرف وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار ساير الاجزاء وهذا
من بديع القواعد وعلى هذا النمط قولهم ان للشرط في الاستقبال وجعله جزءا
بعد جز بمعنى داخل في الماضي ليس ببعيد الآن المقصود بهذا التركيب هو
الاول كما لا يخفى على ذي دربة باساليب الكلام قوله بانتفاء الشرط متعلق
الظاهر ان يقول بانتفائه لقربه وظهوره وعدم سهى منه الا انهم عدلوا عن
الضمير الى الظاهر تنبيها على ان الثاني غير الاول اذ الشرط الاول بمعنى التعليق
والثاني ما يقابل الجزاء وقد مر ونشير عليك نظيره وقوله مع القطع حال من الشرط
او مصدر او وصف له بتقدير متعلقه معرفة اي كلمة لو للشرط على ملاحظة القطع بانتفاء
الشرط والمقصود ان الثاني ايضا داخل في مفهوم لو لا الاول لان الثاني قيد
خارج وقد مر من كلام الشارح ما دل على هذا فيما سبق وتحقيقه ان ههنا امورا
ثلثة الراجح الوقوع والذي يستوي طرفاه ومتنع الوقوع فالاول موقع اذا والثاني
موقع ان والثالث موقع لو وعبارة القوم في هذا المعنى اظهر حيث قالوا لو
للشيء لامتناع غيره وقد يقال هذا تفسير باللازم لانها موضوعة لتعليق حصول
امر في الماضي لحصول امر آخر معلوم الانتفاء فيه فيلزم انتفاء المعلق بالمعلق
بالشيء المنفي منتف البتة فالانتفاء والامتناع لازم لمعناها الموضوع له قوله

على سبيل القطع

على سبيل القطع ذهب العلامة السرازي الى انه متعلق بامتنع على سبيل القطع واما
معنى فلان القوم اعتبروا القطعية في جانب الشرط ولا يخفى وجهه فالوجه ان يجعل
متعلقا بامتناع غيره قوله مع وضوح فساد كل منهما اذ الصواب تعليق الا
بالامتناع او تعليق الممتنع بالممتنع فان قيل بل الصواب تعليق الممتنع بالممتنع
اذ لو كان لتعليق الامتناع بالامتناع لزم في قولهم لو جئتني لاكرمتك ثبوت
الاكرام مع ثبوت المجيء وهو عكس المرام وافساد للكلام قلنا مبنى الكلام
على ان التعليق بمعنى النسب بمعنى جعل الامتناع الاول سببا لامتناع الثاني
فلذا اجمل مآل العبارتين امرا واحدا بقوله والمآل واحد قوله بعض من
اطلع عليه يعني ان الكثيرين عثروا على هذا التركيب ولم يطلعوا على هذا
لكن من اطلع عليه ذهب في توجيهه الى ما ذهب اليه فالمطلع هو البعض من
الجميع اذ الاضافة في بعض الشيء بيانية تدبر قوله بشو بالخفية اي بعلية الوصف
للحكم فغايته الامر ان يكون علة كون الجزاء معلقا هي الامتناع لكن ذاته
لا تخرج عن كونه معلقا فيعود الاشكال الى حاله والجواب انا وان سلمنا
الوصف في مثله علة لكن اذا تحققنا وجدنا رجوع الحكم اليه بمعنى ثبوته له
اذ هو المقتضي لذلك مثلا اذا قلت اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام
الى علم العالم وان جعلت المكرم ذاته بعلة علمه لكن الشارح المحقق رحمه الله
سمى هذا معنى لطيفا وليس له زيادة لطافة بل الالطف ان يجعل ان في
امتنع في قوله تعليق ما امتنع ضميرا راجعا الى ما وضمير غيره في قوله
بامتناع غيره ايضا راجع اليه فيكون ما موصولة عبارة عن نفس الجزاء
اذ المصدرية حرف البتة فلا يكون مرجعا للضمير قلنا لا نسلم ان المصدرية
حرف بل هي اسم عند بعض النحاة ولو سلم فالتعويل مغتفر بدلالة المقام الى
ما امتنع الشيء ولو سلم فرجوع الضمير باعتبار توهم الاسمية واما ضمير غيره
فراجع الى الجزاء المفهوم من الكلام بدلالة المقام اي لتعليق امتناع الجزاء
بامتناع غيره وقد يناقش ههنا بان محصول الكلامين واحد الا ان
مبناهما على ان المراد بالتعليق هو مجرد الربط حزما اذ لو اريد التعليق
الشرطي بتقدير ان امتنع الشرط امتنع الجزاء لزم ان لا يكون الجزاء مطلوبا
بنفي الكذب هو لان مفهوم لو هو التعليق بين جملتيها حيث يحقق الوجود
فرضا وتقديرا ويلزم الحكم بامتناع الثاني لامتناع الاول وفيه بحث
لان الابتناء ممنوع على انه ان اراد بتقدير ان مجردا راز معنى التعليق الشرطي

بحيث ان اللازم بالحق لو امتنع امتنع فيلزم بعكس المقصود كما اشرنا اليه وان
اريد ان اللازم هو ما يكون بطريق ان فممنوع اذ لا مدخل لان ههنا فالوجه
ان يعلل منع التعليق الشرطي بما سبق من تبديل المرام وافساد الكلام ثم ذهب
هذا الفاضل في توجيه عبارة المفتاح الى انه اراد انما التعليق الجزاء الممتنع
بامتناع الشرط اي بالشرط الممتنع فتساهل في العبارة اعتمادا على وضوح
المعنى وذكر الامتناع تنبيه على ان التعليق فرضي وتقديري فهو مما يحترز له
الغرض في كلام غيره فعلى هذا يكون لفظ التعليق يجري على ظاهره مستعملا في
معناه الحقيقي ولا يخفى انه انسب واولى والله اعلم بحقيقة المعنى **قوله** فانتفاء
السبب اي انتفاء سبب خاص يريد ان انتفاء سبب مخصوص لا يوجب انتفاء
المسبب لجواز ان يكون هناك سبب اخر ثم لا يخفى ان المفهوم من لو في امثالها
انها لتعليق الثاني بالاول وتحصل معنى التعليق جعل الثاني موقوفا على الاول
فالاول موقوف عليه والثاني موقوف وحصول الموقوف بدون الموقوف — علبه
غير معقول ومقتضى التوقيف ان الثاني ينتفي لانتفاء الاول قطعا **قوله** انما
انتفاء السبب الملزوم اه ظاهره مشعر اشعارا ظاهرا بان الشرط ملزوم
لكن ليس معناه ما زعمه الشيخ ان فيه انه ملزوم في الذهن بل معناه انه ملزوم
في الخارج كما صرح به في تفصيله وهذا منقوض بمثل قولنا لو كان هذا انسانا لكان
حيوانا فانه كيف يصح ان يقال ان علة انتفاء الحيوانية انتفاء الانسانية
في الخارج فان انتفاء الملزوم في الخارج ومعنى لا يستلزم انتفاء لازمه لجواز
ان يكون اللازم اعم والحاصل انه ان اعترف بكون الشرط ملزوما والجزاء
لازما فذاك والا فلا معنى لمنعه بل هذا منع يكذبه صريح العقلية اذ العلة
ملزوم البتة اذ لا معنى للملزوم والا المقتضي فافهم **قوله** على ما ذكرنا قطعا ان
على ان مراد القوم ان انتفاء الاول علة لانتفاء الثاني في الخارج ووجه الاصحاح
انه صرح فيه باستثناء نقيض المقدم فلو كان كلام القوم مبنيا على قاعدة المعقول
لما صح استثناؤه فثبت انه مبني على قاعدة اللغة وان كلام النحاة مبني على هذه
القاعدة **قوله** لا ينتج شيئا اصلا اي لا عين التالي ولا نقيضه لجواز
ان يكون التالي اعم من المقدم فانتفاء الخاص لا يوجب عين العام
اصلا ولهذا يعرف المنطقي ما ترك **قوله** ولو دامت الدولات اه ذكر في شرح
السقط ان معناه ولو دامت دولات هؤلاء الذين يرغبون عن طاعة
الممدوح وانقياده لكانوا كلهم رعايا له متعادين لامره مطيعين لحكمه و — يحتمل

ان يكون معناه

ان يكون معناه لو كان للدولة بقاء وثبات لكان جميع السلاطين في الدنيا رعايا — للاول
وهذا اظهر بظاهر الكلام والاول انسب بالنظر الى المقصود والمرام وفي ضرام
السقط قوله كعبيد خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف **قوله** وكم من
عائب قولا صحيحا اوله وآفته من الفهم السقيم وكم هذه يحتمل الاستفهامية
والخبرية وقولا نصب مفعول عائب اعمل اسم الفاعل لاعتماده على حرف الجر
وان لم يجيء حرف الجر من الامور المذكورة في النحو قال صدر الافاضل في ضرام
السقط انهم كما يعملون اسم الفاعل اعتمادا على اعتماده على احد الاشياء
الخمسة كذلك يعملونه لاعتماده على كم كقوله وكم صابئ خر قتيله خبزه
تسلطت الارض على ضده وحامل ثقل الثرى جيده وكان يشكو الضعف — عن معتقده
فانه اعمل صابئ في خبزه وحامل في ثقل الثرى لاعتماد الاول على كم
والثاني على رب وقال في موضع آخر في قوله سهرت وقد هجع الذليل
بلابس برد الحباب سعيد فعل الكفيف فقال برد الحباب نصب مفعول
لابس فقد اعمل اسم الفاعل لاعتماده على حرف الجر وان لم يعتمد على احد الاشياء
التي ذكرها النحويون ويشهد لصحة هذا الاعمال بيت السقط بمنتظر
مراقبة السواري وقول ابن هرمة كم ركية بيضاء بالبواء وملبسة **قوله**
ثم قال والنحويون لم يجوزوا اعمال اسم الفاعل اذا لم يعتمد على احد الاشياء
الخمسة وهذه الابيات حجة عليهم هذا كلامه ولا يخفى ان الاحتجاج
ممنوع لان للنحويين ان يقولوا الاعمال في هذه الصور مبني على الاعتماد
على ان الموصوف مقدر ومن اراد ان يطلع على هذه المباحث كما هي
فعليه بالمراجعة الى شرح لب الالباب ففيه ما يشفي الغليل ويروي
الغليل **قوله** قد يستعمل ان ولو اه اشارة الى قاعدة اخرى في لو بعد ما — ره
اي قاعدتها الاصلية المشهورة من كونها لامتناع الثاني لامتناع الاول
ونبه في اثناء التقرير الى قلة هذه بالنسبة الى الاولى وزاد في الجواب كلمة
اي مع ان المذكور في جانب السؤال هو كلمة لو فقط تكثيرا للفائدة
وتعميما للقاعدة والمذكور في كتب القوم ان لو على قسمين الاول ما لو
مستعمل في الامتناع وحقيقة له الثاني ما يستعمل لتثبيت الجواب وتقريره — اي الجزاء
ثم قسموا هذا القسم الى قسمين احدهما ما يراد به تثبيت الجواب ووجوده
الشرط او فقده ولكنه مع فقده اولى كالاثر المذكور فان حاصله ان
عدم العصيان متقرر على كل حال ثابت في جميع الاوقات مع العقد

اعتماد اسم الفاعل في العمل على حرف الجر

ممنوع كلمة لو بمعنى اللغة ... ف...

الى الاولوية نظرا الى ان انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف اولى وثانيهما ان يراد
تعزيز الجواب وتثبيته على كل حال وفي جميع الاوقات مع قطع النظر عن ملاحظة معنى
الاولوية ومثلوه بقوله تع ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا ارادوا ثبوت
ثبوته مرة اخرى مستمرة على التقديرين وحاصل كلامهم في هذا القسم تحقيق
ثبوت التالي واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا الا انه ليس بمقصود
وظاهر كلام الشرح قابل الى القسم الاول من قسمي التقرير والتثبيت ونظائره كثيرة
فان قيل هذا اختيار لكلام فيه انما الكلام في الكيفية اعني كيفية افادة القسم الثاني
لهذا المعنى اعني التقرير والثبوت والدوام فباي طريق يعرف ذلك قلنا
الوجه في ذلك امران احدهما ان انتفاء الجزاء منشاؤه مفهوم المخالفة وعموم
المعصية في الحديث الماثور منشاؤه مفهوم الموافقة لانه اذا انتفت المعصية عند
عدم الخوف فعند وجوده انتفاؤه اولى واذا تعارض المفهومان فالترجيح
لمفهوم الموافقة وثانيهما انه لما فات المناسبة انتفت العلية فلم تجعل عدم
الخوف علة لعدم المعصية فعلم ان عدم المعصية متعلق بامر اخر هو الحياء والهيبة
ونحو ذلك وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا
الى ذلك السبب وحده وعند الخوف مستندا اليه فقط او اليه والى الخوف معا
قوله فيناقض اى يناقض الاعتباران او يقع التناقض ووجه التناقض
ان النفي مفيد للعموم فيكون الجزاء انتفاء العصيان مطلقا اى لو لم يوجد
الخوف لانتفى العصيان مطلقا يعني انه سلب كلي فلو كان الجزاء المطلق
عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف كان عدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا والحاصل ان اعتبار الارتباط هنا موجب للتناقض اى بين
المفهوم والمنطوق فليتامل قوله على تقدير انه لم يعلم فيهم خيرا الا يحصل
منهم التولي لان علم انه فيهم خيرا هو القبول لكلمة الحق والانقياد لما
يستلزم وجود الخير فيهم ووجود الخير فيهم لا يوجب التولي والاعراض بل
يوجب القبول والانقياد والمذكور في كتب القوم في التفصي عن اشكال الآية
ثلثة اجوبة اثنان منها مبنيان على المنع اعني منع القياسية وثالثها
مبني على التسليم فالاول انا لا نسلم انه قياس متحد الوسط بل التقدير لاسمعهم
اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا والثاني ان التقدير
ولو اسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم والثالث انه قياس متحد الوسط
مستقيم الانتاج والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك

مطلب الجواب عن الاشكال في قوله تع ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم

مبنيا هما بيان

ولا يخفى على

ولا يخفى على المتامل ان الكل تعسف والسكوت عنه خير منه ولهذا سكت عنه
الشارح المحقق رحمه الله قوله بانهما مهملتان اه لا يخفى ان مبنى الجواب
على منع القياسية وانتفاء الشرائط دليل عليه ويشير له بخلاف الجواب الثالث
فان مبناه على التسليم بقرينة تصحيح النتيجة بقوله وهذا غلط اشارة الى القول
المتقدم اعني ما سبق من قوله واما قوله تع ولو علم الله فيهم خيرا فهو من باب
القياس الاقتراني وقوله وكيف يصح اه راجع الى قوله ولو سلم فاستحالة
النتيجة ممنوعة بره انه لا ينبغي ان يعترف بقياسية بتسليمها في كلام الله
لان مثل هذا التسليم في مقام المناظرة وان لم يستلزم كون هذا معتقدا
ومرضيا عنده الا ان شكله موهم لذلك في الجملة وذلك غير لائق بكلام
الحكيم تعالى وتقدس وهذا من باب المبالغة بتنزيه القران عما لا يليق به
قوله واقول يجوز ان يكون التولي اه فان قيل كيف يكون التولي
منتفيا وما بعده صريح في ثبوت التولي والاعراض حيث قال وهم
معرضون قلنا هذه الجملة حال مؤكدة والانتفاء منسحب على الكل
وقد يناقش ههنا بان انتفاء التولي الواقع لانتفاء سببيه لا مدخل
في ذمهم ولا هو مناسب للمقام اعني مقام الذم والتوبيخ وفيه نظر
لان مثل ذلك ادخل في الذم بشهادة العرف كما يقال بالفارسية فلانرا
كس اكر از دست برآمدى زاد حاجيانرا در راه بكرفتى وآيه
الاشارة اللطيفة في ضمن التمثيل بقوله فلان لا خير فيه لو كان به قوة
لقتل المسلمين قوله لجعلني ذلك الملك اشارة الى ان الضمير في جعلنيه
على الوجه الاخير للملك البتة ليظهر ما هو المدعى في حديث الانتفاء في الجزاء
بخلاف الوجه الاول فانه راجع الى ما يرجع اليه الضمير الاول قوله واذا
كان لو للشرط في الماضي فيلزم اه يريد ان قوله فيلزم تفريع على كون لو
للشرط اى للتعليق اذ التعليق يلازم عدم الثبوت اذ الثبوت ينافي
التعليق والحصول الوضعي كما صرح به وقد يقال اراد انه متفرع على ذلك
الى اخره اى على قوله للشرط في الماضي مع القطع بالانتفاء على ما هو عادة
الشروح قوله يصف تاسفه على مفارقته بغداد اه ظاهر فانه ذهب
الى ان قوله ولو وصفت اه مبني على انه في حين مفارقته من بغداد وعلى انه
بصدد بيان اشتياق الابل الى ماء دجلة حتى يظهر منه ان المعنى على
ان اى ان وصفت اى بعد المراجعة الى بغداد ونهر دجلة والحاصل الخ

مدار الكلام

على ح فيه ابتناؤه على اعتبار المفارقة من بغداد انما ابتناؤه على بيان ان اشتياق
الابل بهذه ايا ماء دجلة تميز احلامها مرامه وانه اعترض عليه بان هذا غلط وكانه
لم ينظر في القصيدة وابياتها ولم يراجع نسخ السقط فان المكتوب فيها على صدر
وقال ببغداد من الطويل ومطلع القصيدة طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد
وهنا فالهوم ومالي سمت نحوه الابصار حتى كانها بنا دفيه من هنا وهنا صوال
نث قوتها والقراة حيالها تراب لها من اينق وجمال وبعده
وكم همم نفوان تطرب مع الصبا الى الشام لولا حبسه بعقال الى آخر
ولو وطلعت في دجلة الهام لم تعق من الجرع الا والقلوب حوال مذكرين
قرا بالمناظر آجنا عليه من الاطلي فروع صدال قوله ببغداد متعلق
بطربن ولا يجوز تعلقه بالبارق لانه كان يلمع لها من الشام نص عليه
صدر الافاضل في الضرام سمت مالت نحوه نحو البارق يعني لما نشا البرق
من جانب الشام مالت الابصار نحوه شوقا اليه حتى كان الابصار تصطلي
بنار البارق من جانبيه اذ السحاب ذو بروق تصاعد له نارا والابصار
بها اصطلاء وفويق نهر على باب الطلب والقراة نهر ببغداد حيالها
اي قدامها اي قدام الابل تراب لها دعاء عليها بالخيبة والخسران
يريد انهن يرغبن عن ماء دجلة مع كونها عذبة طيبة حاضرة لديها
ويشتاق الى فويق اي ماء وطنها وهو الشام فلو شربت بعد هذا
بل كان لها بدل الماء التراب هم قصد النضو النعير المهزول في الفخة
نفوق اي كم اراد البعير المهزول ان يطير شوقا مع ريح الصبا الى
وطنها وهو الشام لولا منعه عن ذلك بالعقال العقال بكسر العين ما يعقل
وهو الحبل كذا في الصحاح دجلة نهر بغداد لم تعق لم يمسك من الشرب
المناظر موضع والآجن الماء الذي تغير طعمه ولونه الندال شجر معين
قال صدر الافاضل هذا البيت في مقام التعليل لترك وضع الهام
في دجلة تقول لم يشرب من ماء دجلة انهن تذكرن بالمناظر ماء قراو في
تنوير السقط اي لو وردت هذه الابل دجلة شاربة ماءها لحدثت
اياما وظلت قلوبها عند مياه اوطانها وبالجملة فالحاصل ان اوطان
تلك الابل هي الشام وهي يومئذ كانت ببغداد وماء دجلة مع كونها
عذبة طيبة لم يضع هذه الابل رؤوسها فيها تمتعا . الفويق وظاهر
الابيات ومن كلام الثقات ان لو في قوله ولو وضعت ليست بمعنى ان

بل بعضها

بل بعضها وسوق الكلام وسياقه ايضا يدلان على ذلك فالقول بانه مبني
على تاسفه على مفارقة بغداد وعلى اشتياق هذه الآبال الى ماء دجلة مبني
والبناء على المقدمتين ان لو بمعنى ان نظرا الى ملاحظة المراجعة الى بغداد
بنا على الوهم والجواب انه اراد بمفارقة بغداد المفارقة اليها من جانب
الشام على ان الاضافة مجازية لمكان التلبس ونظيره ما يجيء في قوله بكاء
القتلى اي البكاء على القتلى ومثله كثير متعارف واراد بشوق ركابه
الى ماء دجلة شوق ركابه الى ماء الشام مع ماء دجلة اي مع حضوره
لديها كانها بين يديها على ان الى بمعنى مع على نمط قوله تعالى ولا تاكلوا
اموالكم الى اموالكم لا ان صلة الشوق بل صلته محذوف كما اشرنا اليه وهذا
المعنى مستقيم غاية الاستقامة واما حديث اقتضاء شوق الاثبات فجوابه
ان حمل لو بمعنى ان ايضا مناسب هنا بل هو اوفق وانسب بالمرام اذ الغرض
المسوق له هنا امران الاول ذم الابل الثاني بيان جودة ماء
دجلة وانه بحيث ان شربته الابل بعد ذلك لزالت الهموم مع كثرتها وهجومها
الا ان هذه الابل لن تشربها فلا شربت والحاصل ان هذه الابل حرمت
على جنس النفس من شرب ماء دجلة الى هذه الغاية بملاحظة مياه الشام
فانشق الامر عليها اذن بهجوم الهموم والاحزان بملاحظة الاوطان وماء
دجلة عذبة طيبة بحيث ان شربته الابل مع هذه الهموم المتكثرة لخلصت
عن تلك الهموم لكن هذه الابل لن تشرب فلن تخلص فهذا كما يقال بالفارسية
زيد با وجود كه كار او خراب شد نيكو مي شود اگر توبه كند لكن او بدبخت
كسي است توبه نخواهد كرد وعلى هذا فقضية المناسبة قاضية بان تجعل
تذكرن بمعنى يتذكرن فعلى ما ذهب اليه ووقع اشاره عليه تنبيه على ان
هذا ايضا مناسب بل هو انسب كما قررناه واما تفريع صدر الافاضل
او غيره بخلافه فلا يصلح تزييفا للكلام وليس هذا قدحا في مرامه اذ العبرة
في مثله انما هي للدراية لا للرواية اذ لا محذور هنا من جهتها والمعترض
لما رأى ظاهر الابيات وشاهد تفريع هؤلاء الفحول اغتر بمجرد
تزييف المقال من غير ان يتعمق في حقيقة الحال قوله وشوق ركابه
الركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها
من لفظها والجمع الركب مثل الكتاب والكتب كذا في الصحاح قوله
بدليل قوله في آخر هذه الفقرة لان معناه ان استمراره على اطاعتكم متوقف

امتناع الاستمرار بل واستمرار الامتناع

فى الكثير بسبب هذه العلة اعنى الوقوع فى الجهد والهلاك فنفهم منه انه غير منتف فى البعض لان
وهو غير الكثير فلو لم يكن اراد تهم استمرار الطاعة فى جميع الامور لما كان لهذا الكلام
كثير معنى تدبر واستقبال التحمل لعله مبنى على تضمين معنى الوجوب قوله ولشايع
ابحاوصه اه اقتصر على مجرد التجويز من غير ان يشتغل ببيان الجهة المجوزة وامثاله
لاستبعاد التساهل بقوله فهو خلاف ما بينهم اى هو خارج عن قانون الفهم والفهم
مع انه هو المطلوب وتحقيقه ان هذا امر يدور على القصد وبناطا بالاعتبار فان
اعتبر النفى اولا ثم قيد كان لاستمرار الامتناع وان عكس كان لنفى الاستمرار
والتعويل على القرينة قوله وان جعلت الخطاب للنبى اه مشكل من جهة انه
لا مدخل للخطاب فى ذلك بل الاستشهاد منتف قطعا سواء جعل الخطاب خاصا
او عاما وكيف وقد جوز فى الوجهان فى صدر البحث وههنا بحث وهو
ان لو فى الآية يحتمل ان يكون للتمنى فلا يتم التمسك بالآية فالطريق ان يجعل
الآية تمثيلا لا استشهادا فافهم قوله لتقليل النسبة اه يريد نسبة الوداد
وقلة الوداد مبنية على قلة الافاقة اذ الافاقة مبنية على تخفيف الغرب عنهم
وهو فى غاية القلة قوله ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة مبنى على ان الجملة الآتية
اعنى قوله لمثوبة من عند الله خير جواب لو وهذا ضعيف اذ الجمهور على ان
جواب لو لا يكون الا فعلا ماضيا وان الجواب فى الآية محذوف
والمذكور جواب القسم قوله واما الجملة الاولى فلا يكون الا فعلية اه
منقوض بقوله ولو فلم البث فى شنق رنه من التضعيف ما فيرت خط
كاتب فان اعتبار التكثير هنا متعذر الكم الآن يعذر ولو حصل فلم قوله
ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر قد يناقش عليه بان قصد حكاية المنكر
مغاير لقصد عدم الحصر والعهد وان كان فى معناه وان كل واحد من القصدين
مستقل فى اقتضاء التنكير فجعل احدهما داخلا فى الآخر ركيك جدا وجوابه
ان دخوله فيه بملاحظة عمومه لا ينافى امتيازه عنه فى الموارد المفصلة وقت
الوقوع بخصوصيتها بمنازع غيره بحسب المقامات الجزئية ولا يخفى ان حمل الكلام
على هذا اولى من حمله لا عليه فافهم قوله نحو ما زيد شيئا اه فان قلت قد صرحوا
بان معناه ما زيد شيئا يعتد به ويعتبر عليه وهذا هو الموافق لما ذهب اليه المصنف
من ان التنوين للتحقير ولا يخفى ان نفى الحقارة اثبات للعظمة مع ان المقصود من
هذا التركيب تحقيره قلت المقصود ان زيدا ليس شيئا حقيرا ايضا فضلا عن التعظيم
اى هو ملحق بالمعدومات لا يتصف بالحقارة كما لا يتصف بالعظمة قوله وقد صرحوا

فى جميع ذلك اه

فى جميع ذلك اه اى قد صرحوا بتجويز كون اسم الاستفهام مبتدأ بقرينة قوله
لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام فالمقصود هو بيان مجرد التجويز
فلا ينافى ما ذهب اليه بعضهم من ان ابوك مبتدأ ومن جزؤه قدم لطلبه التصدر
نعم ظاهر العبارة مشعر بانه كانه امر متفق عليه لكن المضايقة فى العبارة
بعد وضوح المقصود ليست من شعار اهل التحقيق اما اذا صرح بالاتفاق
فليسلك الامر على هذا المنوال فما ذكره الشارح المحقق رحمه الله فى شرح المفتاح
من ان المراد انه ليس فى كلام العرب فى باب الخبر واما فى الاستفهام فقد
اتفقوا فى من ابوك على ان من مبتدأ والوكن جزؤه ظاهر الفساد قوله براء
بفتح الباء وضمها وهو مصدر ولذلك يستوى فيه الواحد والاثنان والجماعة
والمذكر والمؤنث ذكره فى الكشاف فى قوله تعالى اننى براء مما تعبدون
من دون الله قوله يعنى ان الناصر لبنى ن والى ن سيان ذهب فيه الى
ما ذهب والاولى ان يحمل على قبيل القصر يعنى ان الجانى فى التحقيق هو
الجانى جبر كان الجناية مقصورة عليه غير متجاوزة الى غيره وهذا معنى يناسب
السوق والسياق ويشهد بصحته العقل والنقل قوله ولهذا قيل فى بيت السقط
اشارة الى ما ذكره صدر الافاضل فى ضرام السقط فى قوله بخصوص نحو انوافه
تحمله السابح فى لبده حيث قال قوله نقيعه ماه كذا وقع والصواب ماه نقيعه
تقول رايت اسودا غابها الرماح ولا تقول رماحها الغاب انتهى
وتوضيحه انه لما ثبت الحرب بالحرف السامع هناك ان له ماء فيكون
طالبا لتعيينه فيجب ان يجعل هذا مبتدأ ونقيعه جزؤه لكونه معلوما كقولك رايت
اسودا غابها الرماح فانه لما جرى ذكر الاسود عرف السامع ان هناك
غابا الا انه يطلب تعيينه فالواجب اذن ان يقال غابها الرماح وتجر
يخوض راجع الى مرسل الغارة من البيت السابق قوله ومرسل الغارة مبثوثة
من ادهم اللون ومن وردة اى ورب مرسل الغارة الغارة هى الخيل المغيرة
قوله مبثوثة اى متفرقة فى دربهم ومن ادهم اللون بيان للغارة ولون
ادهم اى اسود وفرس ورد اى لونه كلون الورد اى رب رجل شجاع
يقود الخيل الى الاعداء ويرسلها اليهم حال كونها متفرقة فى دربهم
يخوض اى مرسل الغارة بحرا يريد جريا نقيعه اى غباره ذلك البحر لما جعل الحرب
بمنزلة البحر جعل غبارها بمنزلة ماء البحر والسابح من السبح وهو الجرى فى
الماء واللبدة الاسد ما يلبد من شعره على منكبيه فقوله تحمله السابح جملة فعلية

في موقع الحال من الضمير المستكن في نحو ضمي **قوله** محل نظر لان حق العبارة ح التلبيب
حتى لو اقتصر على ذكر زيد كان جزءا لا مبتداء لانك قد عرفت ان انسانا
نايب وانت كالطالب ان تحكم عليه بانه زيد او عمرو او غيرهما الا ان
هذا النظر قد صدر عن البعض في النظر الظاهر فتعلق الشارح بهذا وسكت
عن رده وتزييفه لانه قد ساق الكلام في حواشي الكشاف سياق ظاهرا
في ان هذا ليس بمرضي عنده ومع ذلك اجاب عنه بان من في السوال في قولهم
من هو مبتداء والضمير الراجع الى الثابت خبر عنه فمن السوال طلب لتعيين من
نحكم عليه بالثابت فيكون من النايب في معنى ازيد النايب ام عمرو ام
غيرهما فينبغي ان يجاب بزيد النايب بتقديم زيد ليكون علما وفي السوال
ولان ذكر المسوال عنه اهم ثم اجاب عن هذا الجواب بان هذا حسن
جيد من جهة وجود المطابقة المعنوية التي هي المطلوبة عند علماء المعاني
الا انه منقوض بقولهم قام زيد في جواب من قام قال الله تعالى ولئن
سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكذلك
قوله تعالى يحييها الذي انشاها في جواب من يحيي العظام من جهة فوت المطابقة
اللفظية من جهة ان السوال جملة اسمية والجواب فعلية وبالجملة فلم يرد على
الشارح ههنا شيء اصلا فتامل ولا تتبع اهواء الذين لا يعلمون ويحسبون
انهم يحسنون **قوله** اى قصرا حقيقيا اشارة الى ان قوله تحقيقيا صفة
للمصدر وقوله مبالغة معطوف عليه اى قصرا مشتملا على المبالغة واذا تحقق
في المضاف محذوف وقوله مبالغة تنبيه على ان المصدر بمعنى اسم المفعول بل مصدر
بولغ فيه نحو مفتوح اللام على انه صيغة المفعول **قوله** اى كل الرجل او اى
كل فرد من افراد الرجال الا انه قد يقرر ان لفظ كل بمعنى احاطة الاجزاء
اذا دخل على المعرف واحاطة الافراد اذا دخل على المنكر فقولهم اكلت
كل الرغيف معناه العموم في اجزاء فرد واحد بحيث لم يبق منه شيء اصلا
وقولهم اكلت كل رغيف معناه احاطة الافراد **قوله** وفيه نظر قد قرروا
وجه النظر بوجوه الاول ان المشهور في مثل زيد انسان او قائم ان المحمول هو
مفهوم الانسان والقائم وح فاسم الجنس ان كان موضوعا للماهية من حيث
هي هي فالمقتضي للحصر مشترك بين المعرف والمنكر لان ما اعتبروه في المعرف
جار في المنكر وان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعني مفهوم فرد
منها فكذلك لان هذا المفهوم اذا اتحد بزيد وانحصر فيه لزم ان لا يكون

للانسان فرد آخر والا لصدق عليه هذا المفهوم فلا يكون متحدا بزيد ولا منحصرا فيه
والقول بانه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان بزيد اتحاد ساير افراده
به مغالطة من باب اشتباه العارض اعني مفهوم فرد من الانسان بالمعروض
اعني ما صدق عليه هذا المفهوم ولا يخفى ان المحمول في المنكر هو الاول
ويلزم منه الانحصار لا انتفاء لظهور بطلانه الثاني ان صدق فرد من افراد
الانسان على زيد في الحمل المنكر يستلزم صدق ماهية الانسان عليه ويلزم
الانحصار فيه على زيد في الحمل الثالث ان ما ذكره من انتفاء الصدق في
الحمل الاتحاد والانحصار يستلزم ان لا يصدق عام على خاص اصلا فيبطل
العموم مطلقا ومن وجه وتحقيقه ان وجه النظر ان اتحاد الجنس والحقيقة
بالموضوع في الخارج لا يستلزم الحصر ولا يقتضيه اصلا لان معنى اتحاده بانه
لا يتميز بينهما في الخارج وهذا المعنى لا يقتضي التساوي فلا يلزم الحصر في الجنس
والنوع بالنسبة الى افراده بهذه المثابة مع انه لا حصر بها قطعا على ان في
بعض المقدمات المذكورة في وجه النظر ضعفا لا يخفى **قوله** وبهذا يظهر
يريد انه قد ظهر مما قرر من ان المعرف بلام الجنس اذا وقع مبتداء فهو مقصور
على الخبر ان الحمد في قولنا الحمد لله مقصور على الخبر ووجه الظهور في غاية
الظهور اذ لو اريد بلام الجنس الاستغراق فلا شبهة في الحصر وان اريد الجنس
من حيث هو هو فكذلك كما صرح به من ان الجنس اذن متحد معه فلا يوجد
بدونه وعلى كل حال ففيه قصر للمبتداء على الخبر وبهذا التحقيق يضمحل ما توهمه
من ان هذا المعنى انما يظهر على التقدير الاول واما على التقدير الثاني فانما
يلزم اختصاصه بالله تعالى بدلالة اللام على الاختصاص كانه قيل جنس الحمد
مختص بالله تعالى فيلزم اختصاص افراده كلها به وليس ذلك من قصر المبتداء
على الخبر بل هو في المعنى نظير قولك الكرم مختص بالعرب لا يراد به ان الكرم
مقصور على المختص بالعرب لا يتعداه الى المختص بغيرهم بل المراد انه مختص
بهم لا يتعداهم الى غيرهم وهذا المعنى مستفاد من لفظ الاختصاص ههنا
ومن اللام هناك هذا كلامهم وفساده ظاهر لانا لا نسلم ان اللام ههنا
للاختصاص بل هو للاستحقاق على ما صرح به المحققون من النحاة في ذلك
بخصوصه ولو سلم كما هو المشهور ففيه تكرير للحصر والاختصاص المط وكونه له
لا ينافي كون الاول له كما هو القاعدة في كل موضع اجتمع فيه السياق
نحو انما الاعمال بالنيات وانما الكرم في العرب وانما الامام في قريش ونحو ذلك

واعلم ان قوله لان الجنس ح متحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدونه يشعر
اشعارا ظاهرا بان ليس المراد بالاتحاد هنا المعنى المشهور فانه حاصل في ضمن الحكم
ايضا بل المراد انه عينه ليس له حقيقة وراءه وهذا معنى جيدا الا انه يرجع حاصله
الى ما سماه الشيخ عبد القاهر معنى دقيقا وهذا معنى مغاير لقصر الجنس والافراد
فليتامل فانه مما يختفى به الافراد **قوله** انت الحبيب ينبغي ان يحمل على تقدير
الظرف اي انت الحبيب لي ليظهر صدق ما ذكره من النكتة فان قيل فتصير ذلك
من قبيل قصر الجنس المخصوص اختصاصا ناشئا من قبيل التقييد بالظرف ويصير في
المعنى نظير قولك زيد المنطلق في حاجتك كما صرح به فيكون مندرجا فيما
ذكرنا سابقا من انه قد يكون المقصود جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بظرف ويكون
نظير قولك هو الوفي حين لا يفي احد لا حد غاية الامر ان المقيد هنا مقدر وفيما
مذكور ومع ذلك كلاهما مندرج تحت التقييد بالظرف وهذا القدر من التفاوت
لا يقتضي جعله نكتة متفردة كما لا يقتضي ذلك كون الظرف مجهولا على امر مخفي
اعني ضمير المتكلم او التقييد منطوق على الكل فما معنى هذا الكلام اعني قوله
وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلايل الاعجاز قلنا لا يخفى ان سوق
كلامه يشعر اشعارا ظاهرا بان هذه وان كانت نكتة الا انها نكتة مختصة
بالمثال المذكور ولا يخفى ان فهم هذا المعنى من هذا المثال يحتاج الى
زيادة تفكير وتفتيش اذ المتبادر منه الى الفهم انه نظير قولهم انت الشجاع
او قولهم انت المظلوم فلما كان في هذا المعنى دقة ونوع لطافة سماها نكتة
لان النكتة ماخوذة من نكت في الارض فكل معنى فيه وصفان الدقة و
فهو نكتة سواء كانت عامة جارية في مواضع عديدة او خاصة متعلقة بموضع
مخصوص فتسميته نكتة لا ينافي اندراجها تحت القاعدة السابقة بل احتيازه
بمزيد دقة ونوع لطافة كاف في هذا المعنى فليتامل يحصل لك العثور
ويرتفع لك الغبار ويجوز ان يكون هذا من قبيل والدك العبد يعني ان اتصافك
بهذا المعنى امر ظاهر لا يشك فيه **قوله** من القتلى بيان الغيره جمع قتيل كمرضى
في جمع مريض فان قيل فيكون التقدير بحرص من جنس بكاء القتلى وليس
بل حق التركيب ان يقال من جنس البكاء على القتلى قلنا اضافة البكاء الى
القتلى على طريقة الوقوع عليه اي البكاء على القتلى وهو المطلوب **قوله** وكذا
المعنى الذي اشرنا اليه اه اراد به ما نقل عن الشيخ عبد القاهر ان الخبر الموصوف
بالتام معنى اخر دقيقا والاشارة اراد بها المعنى الاعم المتناول للصريح ايضا

وفي سبق الاشارة اليه

نني
بذلك

للعاقل

سبل

وفي عده من جملة صريح الاشارة
جريان القصر

وفي سبق الاشارة اليه بمجرده **قوله** لان القصر في العهد وجريان عدمه وليس بشيء
اما الاول فلانه يجوز ان يجري في قصر القلب والتعيين واما الثاني فلانه
ان لم تجر فيه القصر كان عدم القصر فيه ثابتا والا ارتفع النقيضان وهو
محال والجواب عن الاول انه لا كلام في الجريان بل المراد ان تعريف الجنس من
طرف القصر دون العهد فافهم وعن الثاني ان المراد عدمه بشرط ان يكون من شانه
كونه من طرق الحصر نفيه تنبيه على ان الكلام في الدلالة لا في الجريان فلا استدراك
فليفهم **قوله** ومثل هذا الاختصاص وان كان موجودا في هذه الصور الا انه
لا يسمى قصرا اصطلاحا اذ القصر الاصطلاحي ما يكون بالطرق الاصطلاحية والصور
المذكورة ليست كذلك **قوله** وقبله معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل
المقدم مبتدا والمؤخر خبر لا فرق بين ان يكون المقدم اسما او صفة وقيل
الفرق ثابت **قوله** كما سبقت الاشارة اليه في تفسير المسند السببي انه جملة علقت على
المبتدا بعايد بشرط ان لا يكون ذلك العايد مسندا اليه في تلك الجملة فانه لا يخفى
ان المسند السببي بهذا التفسير يتناول الصورة المذكورة **قوله** وهو ان الاسم لا يؤتى
معرفا اه لا يخفى ان هذا الاعتبار جار في الافعال ايضا فالتقييد بالاسم اما
اتفاقي او مبني على ان الاصل في الاعراب الاسم فالعدول هنا عن تبيين الحالة
تنبيه على هذه النكتة بخلاف الافعال فان الاصل فيها البناء فلا عدول فافهم
قوله اذ هي اي الظرفية اراد ان الضمير للظرفية بطريق الاستخدام للقطع بان
الياء في الظرفية واخواتها مصدرية ومعلوم انه لا معنى للظرفية بهذا المعنى
بل المعنى ان الظرفية اي الجملة الظرفية مقدرة بالفعل **قوله** ولانه قد ثبت تعلقها
بالفعل اه اي قد ثبت تعلق الجملة الظرفية بالفعل على سبيل القطع وفيه نظر
اذ لا معنى لكون الجملة الظرفية متعلقة بالفعل او اسم الفاعل على انه يلزم
ان يكون تعلق الجملة الظرفية باسم الفاعل غير قطعي وفساده واضح والعجب
من الشارح المحقق رحمه الله انه كيف غاب على المصنف وغاب عن نفسه
من حيث الاخيرة وقع فيه **قوله** كقولنا فيما نقول من ان تقديم الخبر ينبئ
على افادة الحصر والتخصيص وفيه بحث لانه قد صرح في باب المساواة بان
تقديم الخبر في مثله لا يفيد الاختصاص قطعا وثبت القول هناك بان من ذهب
الى ان في قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة حصرا وتخصيصا من جهة تقديم الخبر
فقد سهى فان قيل نعم لكنه فرق بين صورة النفي وهو ما نحن فيه وصورة
الاثبات فان النكرة في سياق النفي لافادة العموم والاستغراق حصرا للنا

تمثيل لما هو جريان الاختصاص م

بتداينه

فتعين ان تقديم الجزء في مثل هذه الصورة مفيد للحصر قلنا هذا انما يتجه اذا لم يجعل ما نحن فيه
من قبيل المعدولة لكن الشارح المحقق جعلها معدولة فتارة يعتبر النفي في جانب
المسند اليه واخرى في جانب المسند وهذا المعنى لا يخفى من كلامه لمن تامل في عباراته
وسيجيء لهذا المقام تحقيق زايد في باب المساواة ان شاء الله تع قوله وجوبه
ان عدم التقول اه مبني على ما يذهب اليه الظاهريون من عدم التفرقة بين ما
انا قلت هذا وانا ما قلت وان كان الشارح المحقق رحمه الله قايلا بالفرق
كما اشير اليه وكانه في موضعه ولو سلم فنفرق كثيرا بين ما نحن فيه وما انا قلت هذا
فان ما نحن فيه ذو وجهين يحتمل ان يكون حرف النفي جزءا من المسند اليه
ويكون التقدير لا غول فيها فلتي الخبر المبتدا لضرورة اعتبرها هذه الضرورة
بعذر بها وجعلوا لا باقيا كما كان ويحتمل ان يكون التقدير غول لا فيها ولا كذلك
ما انا قلت هذا اذ المقدم هاهنا من قبيل الجار في مكانه وما نحن فيه من قبيل
الجزال فاندفع الاشكال وانكشف المقال فسقط الاعتراض بان هذا التقدم
للقاعدة العرفية المحضة في ما انا قلت هذا وانا ما قلت فانه قد فرق
بينهما هناك واعتنى به قوله من ان الاختصاص ليس على معنى اه مبني على انه لو جعل
الاختصاص على ذلك لزم قصر ديني علي لي لا يتجاوز اليكم وهذا غلط فنشاه
الجهل بكون الاية منسوخة قوله من الخبط والخروج عن القانون اما الخبط
فلان المقصود بالنفي الذي يتضمنه القصر على ما هو قاعدة القصر انما يكون ما يقابل
المقصور عليه لا ما يقابل المقصور فاذا جعلنا القيام مثلا مقصورا عليه وقلنا ما
الا قايم كان المعنى لا قاعد لا لا عمرو كما اعتبره الشارح العلامة هنا فانه خبط
بناه على عدم الوقوف على قاعدة القصر فكيف يتجه قوله المختص بكم دينكم لا ديني
والمختص بي ديني لا دينكم على ان المفهوم الظاهر من نفي المقصورية عن دينكم
وديني في الصورتين هو الاشتراك بين الفريقين واما الخروج عن القانون
فلانه لم يجعل تقديم الخبر على المبتدا لقصر المبتدا على الخبر اذ قد تقرر
ان مقتضى جعل لكم ولي مقصورا عليه ان يقال في الاول لا لي وفي الثاني لا لكم
لان هذا معنى كون الشيء مقصورا عليه اذا لم يفعل ذلك فلم يجر على مقتضى كون
المسند مقصورا عليه فلم يجعل تقديم المسند لاجل قصر المسند اليه على المسند فليتامل
قوله في ساير كتب الله اي في باقي كتب الله من التورية وهو بقية الشيء فيقال
اسار في الاناء اي ابقيت فيه كذا ذكره الامام المرزوقي قوله لجواز ان يكون
قايم مبتدا وهو جعل به لا خبره ويجوز ان يكون رجل فاعل قايم وهذا الاحتمال

اقرب

اقرب وكانه تركه لانه كانه اعتقد ان اسم الفاعل انما يعمل اذا اعتمد على احد
الاشياء المشهورة وليس كذلك لان ذلك شرط العمل في المنصوب فقط
وتمام تحقيقه في شرح لباب الاعراب وفي قوله لان التلبس بالفعل تنبيه على
ان وجوب تقديم الخبر في صورة كون المبتدا نكرة مبني على دفع الالتباس
اي بالصفة كما ان قوله هذا التقديم اشارة اليه قوله وما ورد عليه نحو
في الدار رجل اه اشارة الى اعتراض اورده المحقق الرضي على القوم وحاصل اعتراضه هنا
امران احدهما مبني على المنع وثانيهما مبني على التسليم اما الاول فحاصله انا لا نسلم
ان تقديم الخبر تخصيصا للحكم اعني المحكوم عليه ولو كان تقدمه سببا لصيرورة المبتدا
وهو رجل مخصصا كان الحكم واقعا قبله فيلزم وقوع الحكم على الجنس بلا تخصيص فالمحذور بحاله
والجواب انه اذا قيل في الدار فقد خطر بالبال ان شيئا من الاشياء كاين فيها فحصل
الحكم على شيء من الاشياء وهو يصلح ان يكون مبتدا وما فيه من العموم فرجل تفصيل
لهذا المحكوم عليه المقتضي الاجمال ولا تعدد في الحكم حتى يلزم ان يكون هناك
حكمان فافهم واما حاصل الثاني فهو انه لو سلم ان الاختصاص الحاصل من
الخبر كاف لجواز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان
المختص في الصورتين حاصل عند المتكلم فلو كان حصول الاختصاص عند المتكلم
كافيا لجاز الابتداء باي نكرة كانت قوله وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على
حصول الفايده جرى على ما ذهب اليه المتقدمون والتحقيق في هذا المقام ان
الاوايل لم يهتدوا قاعدة كلية في مسوغات الابتداء بالنكرة بل فوضوا
ذلك الى حصول الفايدة الا ان المتاخرين لما رأوا ان كل احد لا يهتدي
الى مواطن الفايدة ولا يتيسر له معرفتها حاولوا ضبطها فذكروا امورا
عشرة وجعلوا تلك الامور ضابطة الابتداء بالنكرة ومسوغات له الاول
كون النكرة موصوفة لفظا او تقديرا او معنى نحو واجل مسمى عنده والسمن منوان
بدرهم ورجيل جاءني الثاني كونها عاملة اما رفعا او نصبا او جرا نحو قايم الزيدان
عندي ومن الجارة وامر بمعروف صدقة وافضل منك جاءني وغلام امراة جاءني
وخمس صلوات كتبهن الله الثالث العطف بشرط كون احد المعطوفين صالحا للابتداء
نحو طاعة وقول معروف اي امثل وقول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى
الرابع ان يكون خبرها ظرفا نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب اي الجنس العموم
الذاتي او العرضي الخامس ارادة الحقيقة من حيث هي هي نحو رجل خير من امراة
السابع ان يكون في معنى الفعل فيندرج فيه نحو عجب لزيد وضابطه ان يراد بها

النحو ونحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين وضابطه ان يراد بها الدعاء
ونحو قائم الزيدان عند مجوزه فغيه اذن مسوغان على نمط وعندنا كي حنبط
ومنعه الجمهور لفوات شرط العمل وهو الاعتماد التاسع ان يكون الحكم امرا
غريبا نحو بقرة تكلمت التاسع كونها بعد اذا المفاجاة كخرجت
فاذا اسد العاشر ان يكون في صدر الجملة الحالية كقوله سرينا ونجم اضاء وهذا
ما ذكره المتاخرون من المسوغات وعولوا عليها تحصيلا للضبط وتتميما للنفع وهو
وهذا اقرب بقواعدهم وهو الحق الذي لا عدول عنه ومن اراد الاطلاع على
التفاصيل لهذا المقام فعليه بالرجوع الى كتابنا شرح لباب الاعراب ففيه كفاية
ما يتعلق بهذا الباب وبالجملة فما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله من ان
الحق ما ذكره ابن الدهان لشبهة واهية زعمت عنده فمما لا وجه له بل هو كلام
لا دليل عليه ولا برهان **قوله** نحو سعدت اه حيث لم يقل الامام سعدت
فالمسند هنا الفعل والمسند اليه الفاعل وفيما سبق خبر ومبتداء وهذا على عادة
صاحب المفتاح في التعبير بعد التخصيصات **قوله** هذا هو المسند المقدم اه لانه يمتنع ان يكون
المبتداء نكرة مخصوصة والخبر معرفة محضة **قوله** وهو سهو اه اما الاول فلانه خروج
لغو الكلام والكلام المرخرش لانه بمنزلة ان يقال ضرب زيد عمروا في الدنيا وبالجملة
ففي كل منهما عدول عن الظاهر القوي الى الضعيف الخفي واما حديث اللغو
فجوابه ان الاشراق شامل لجميع الدنيا غير مختص بمكان هولاء كما يقال زيد عالم
الدنيا اي لا عالم مثله واحد **قوله** عليه من الرحمن ما يستحقه مبتداء وعليه
ومن الرحمن حال منه **قوله** اما وجه تقدم الاول حاصل كلامه ان هذه الاسانيد الثلثة
مرتبة بعضها يتقدم على البعض فالاسناد القصدي متقدم على الضمني والضمني متقدم
على الالتزامي فحيث حكم السكاكي بتقدم الضمني على الاسناد الى المبتداء اراد به الالتزامي
وحيث حكم بتقدم الاسناد الى المبتداء على الضمني اراد به القصدي المتقدم عليه الالتزامي
فلا تنافي بين كلامي المفتاح **قوله** خارجة بقوله في الدرجة الاولى اه هذا
ظاهر الفساد اذ الاسناد الاول من هذه الاشياء هو القصدي المتقدم على الكل
وهذا واقع في الدرجة الاولى فلا يخرج بذلك بل يجب ان يكون داخلا واردا
بطريق النقض على القاعدة القائلة بوجوب تقدم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى **قوله** ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء اه سمي القائل بهذه الكلمات
فاضلا مع ان هذه الكلمات لا يتفوه بها عاقل فضلا عن فاضل بل لا يليق
الا بالمجانين تنبيها على ان الشارح المحقق رحمه الله كان واقعا في دهر هولاء

لا يتفوه بها

فضلاء

فضلاء ذوي بل الغرض الذي بني عليه الشارح المحقق رحمه الله هنا ايراد هذه الكلمات
من اولها الى آخرها هو التنبيه على مثل هذا المعنى ولهذا قال هذا خلاصة ما اورده
بعض مشايخنا فسمى القائل بمثل هذه الكلمات بعض مشايخه تلويحا الى
ان افاضل الناس في اعراض هذا الزمن يخلو من الهم اخلاهم من الفضل ونعم ما
قوله رسيست حي زمانه كه هر كم بضاعتي ز تبت نسبي ز اهل هنر بيشتر بود ونعم
هنا قال بعض الاكابر لفظ دانا بي تميز ان جه لفظ سبكي حكيم كلي رحمان خر بابا
جرمان منطبع واقول رحم الله الشارح المحقق لو ادرك زماننا هذا لما اشتكى
عن زمانه ولرضي عن حاله في دهره واوانه **قوله** ولم يره اه اي لم ير مقصود السكاكي بعينه
ولا بصورته الحاكية له وهذا معنى لطيف **قوله** يحتمل الثبوت والتجدد اه تصريح
بان من قدر عامل الظرف اسم الفاعل يجعله بمعنى الثبوت البتة وبهذا الاعتبار
يجعل تمام الجملة مفيدا للثبوت وتنبيه على انه ح ليس بمعنى الحدوث ولا بمعنى التجدد
واشعار بانه من قبيل الحوض والكاف حتى لو دخل الالف واللام عليه كانت حرف تعريف
وبالجملة ففيه تصحيح وتصريح بما ذهبنا اليه في صدر الكتاب في قوله في الفصاحة الكائنة
في المفرد تدبر **قوله** فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم مع انه قد ذهب
اليه الشيخ الشارح فان قيل ليس دعواه ذلك فانه ليس في كلامه قلنا لازم عنه
ضمنا لانه يقول الامثلة الثلثة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت
البتة دون التجدد والحدوث لان كلا منها جملة اسمية فلو لم يقل بذلك لما صح كلامه
ولما حصل مدعاه ومرامه **قوله** لا يخرج عن اعتراف بذلك لانه قال في كلامه ايراد
على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطاولية اسناده الى المبتداء ففهم منه ان السكاكي
لا يجعل بمجرد الفعل الى المبتداء واقعا في الدرجة الاولى وان ما سماه به
ليس بذلك **قوله** واحد بالذات الى قوله وح لم يسلم كلامه التناقض حاصل
كلامه بطريق الوضوح ان هنا ثلثة اسانيد مرتبة في التقديم والتاخر الاول
اسناد الفعل الى الضمير من حيث انه فاعل وهذا لا يتوقف تحققه الا على تحقق الفعل
والضمير الثاني اسناد هذا المجموع المرتبط احد جزئيه بالآخر الى المبتداء وتحقق
هذا موقوف على تحقق الفعل والضمير والارتباط الذي هو الاسناد والثالث
اسناد الفعل الى المبتداء بملاحظة ان الضمير الذي اسند اليه عائد اليه ولا يتحقق
هذا الاسناد الا اذا تحقق هناك امور اربعة الفعل والضمير والارتباط وملاحظة
عود الضمير الى المبتداء وهذه الاسانيد وان جعلت ثلثة الا ان الاول و
والثالث واحد بالذات متغاير بالاعتبار كما اشرنا اليه في اثناء التقرير

حصول الاول بملاحظة الفاعلية والثالث بملاحظة الراجعية ثم النسبة بين هذه الانواع
في التقدم والتاخر ان الاسناد الاول متقدم على الاطلاق اذ قد تقرر انه متوقف على
تحقق امرين والاسناد الثاني متقدم على الثالث لتوقفه على هذين وعلى ثالث
والاول والثالث متاخر عن الاولين لتوقفه على هذه الثلاثة وعلى رابع
فزيادة التوقف تقتضي التاخر ونقصانه يقتضي التقدم كما ترى فحيث حكم السكاكي
في بحث التقوي بتقدم الاسناد الى المبتدا ثم الاسناد الى الضمير اراد بالمتقدم الاسناد
الثاني وبالمتاخر الثالث وحيث جعل الاسناد الى المبتدا والضمير في بحث تقديم المسند واقعا
في الدرجة الاولى والاسناد الى المبتدا واقعا في الدرجة الثانية اراد بالاسناد الى الضمير
الاول وبالاسناد الى المبتدا الاسناد الثالث فتح لانا قد فتشنا في كلام المفتاح ولا احتمال
اصلا لكن الشارح المحقق رحمه الله قد تصدى لتاديه هذا المعنى بتطويل واطناب
ومع ذلك وكلامه غير واضح فيه ولا شاف اذ لبس الرق بالتشاف **قوله** على الوجه
المستبعد اشارة الى ان ما ذهب اليه وان كان مشتملا على الاعتراف بنكتة
اساليبها الا ان هذا على الوجه المستحسن وذاك على الوجه المستبعد المستبرع

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل بكسر لام المتعلقات وان صح الفتح
ايضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف في اطلاقاتهم ان المعمول متعلق
بكسر اللام وان العامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق لغة معناه التشبث وحقيقته طلب
النصرة والتقوي وبهذا المعنى يكون من جانب الضعيف بالنسبة الى القوي ومن قبل
المحتاج بالنسبة الى المحتاج اليه والضعيف هو المعمول لانه هو المحتاج والعامل قوي محتاج
واقتصر على ذكر الفعل لانه الاصل **قوله** اشارة اجمالية لانه قيل هناك كثير من الاعتبارات
المذكورة في البابين غير مختص بهما بل تجري في غيرهما من الفاعل والمفعول الملحق بهما
قوله واراد بالاحوال بعضها وان كان ظاهر اللفظ هو الاستغراق على ما هو
القاعدة في الجمع المضاف **قوله** الفعل مع المفعول الظرف اعني مع في الموضعين
متعلق بمقدر هو مضاف اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وبهذا تتبع
عبارته في الايضاح لانه قال حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل وبهذا ظهر
ان الاليق بعبارة المتن والمناسب لحالها ان يجعل ضمير ذكره للفعل وضمير معه لكل
من الفاعل والمفعول وان معناه ان الغرض من ذكره معهما يرشدك اليه تلبسه به
وعلى الشارح المحقق رحمه الله من جهة ان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها
وحذفها وتقديمها لا في احوال الفعل ولفظ مع تنبيه على ان كلا من الامرين اصل
وعمدة وسابق في الاعتبار على ما يجيء بتوضيحه **قوله** اي تلبس الفعل بكل منهما حق

العبارة

قوله لم يكن يجيء بتوضيح مراده اذا ذكر الفعل والمفعول مع الفعل فتحا ولا الفعل هو كل منهما
واما اصل الغرض فهو معلوم

العبارة ان يقول اي تلبس الفعل بما ذكر معه اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما افادة
تلبسه بكل منهما كما يفهم **قوله** ومن هذا يعلم اي مما ذكر من ان تلبسه بالمفعول من
جهة وقوعه عليه ظهر ان المراد بالفعل كمفعول المذكور هنا المفعول به ليس الا فكان
ينبغي ان يقول كذا في الايضاح بعد قوله من جهة وقوعه عليه لان هذا تصريح
المصنف وهو حجة في المط واما تصريحه فلا **قوله** اي من غير اعتبار عموم في الفعل اه
فسر الاطلاق بعدم اعتبار العموم والخصوص في الفعل وبعدم اعتبار تعلق الفعل بمن
وقع عليه ومعنى الاطلاق بالنسبة الى الاول ترك التقييد به وجودا وعدما يعني
ان وجوده وعدمه سيان في التنزيل وبالنسبة الى الثاني ترك التقييد باعتبار تعلقه
بمن وقع عليه بل بالتقييد بملاحظة عدم تعلقه به فليفهم **قوله** ويكون كلاما مع
من اثبت له اعطاء غير الدنانير قد يناقش عليه بان حق العبارة ان يقول
ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء ولا يدري ما عطاه يرشدك اليه قوله
كان الغرض بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا اذ الكلام
يشعر اشعارا ظاهرا بان سوق الكلام انما هو لبيان ما هو المعطى **قوله** كناية
عنه فتح في انه جعل المطلق كناية عن المقيد ومبنى الكناية على الانتقال من الملزوم
الى اللازم ولا يخفى ان المطلق لازم لا ملزوم فكيف يصح ذلك وجوابه ان
اللزوم هنا ادعائي لا عقلي وتحقيق ذلك ان الكناية وان كانت انتقالا
من الملزوم الى اللازم الا ان اللزوم لا ينحصر في العقلي بل يكفي اللزوم بوجه
عرفي او عقلي او ادعائيا وسيجيء تفصيله في الكنايات **قوله** وهما تجمع
وكونها ايهاما الا ان الاول داع والثاني غرض **قوله** ان توجد هذه الحقيقة تنبيه
على ان اللام في يفعل الاعطاء للحقيقة ويفهم منه في المقام الخطابي عموم الاعطاء
بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد تعود الى ترجيح احد المتساويين على
الاخر **قوله** وتحقيقه ان معنى يعطي اه تنبيه الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث
قال ان الفعل المتعدي قد لا يكون له مفعول يمكن ان ينص عليه فيكون متروك
المفعول بمنزلة غير المتعدي مثل فلان يأمر وينهى بمعنى اليه الامر والنهي وانه
هو امات واحيى اي منه الاماتة والاحياء فلا يذكر له مفعول ولا يقدر ايضا
لئلا ينتقض الغرض **قوله** ففعل هذا الفعل معرف بلام الحقيقة تنبيه ان الملحوظ هو
نفس الحقيقة بخلاف المنكر فان له دلالة على الفرد **قوله** لا يقال اه منشأ السؤال
على اعتبار قيد الاطلاق لكن الوجه المذكور فلا يرد الا انه من اعتبر ذلك القيد ينتج على
المفتاح كما ينتجه كلام المصنف اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا والقصد

شئ الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم وبهذه العبارة نظاهر بما يشعر بقطع النظر عن
اعتبار العموم والخصوص في افراد الفعل ويدل قطعا على قطع النظر عن التعلق بالمفعول اولا
فلان المصنف صرح بتقييد الاطلاق وفسره بما نقلناه عن المحقق رحمه الله وحمل كلام
المفتاح على ذلك نعم ورود السؤال على المصنف اظهر من وروده على المفتاح قوله
لانا نقول اه رد بان هذا الاعتذار ركيك جدا اذ قد تقرر عندهم ان المعتبر عند
ارباب البلاغة هو المعاني التي قصدها المتكلم الا يرى انه صرح السكاكي في
تعريف علم المعاني بانه الخاصية على الخاصية المقصودة وكذا صرح في قسمة من [illegible]
بان المتكلم اذا لم يكن بليغا لا يلتفت اليها بينهم من كلامه لانه غير مقصود له وبالجملة
فمفهومات التراكيب اذا لم يكن مقصودة قط خرجت عن درجة الاعتبار لا يعتد بها ولا
يعد من خواص التراكيب فالقول بان التعميم مفاد غير مقصود غير جيد والجواب
ان مراده بقوله غير مقصود انه غير مقصود بالقصد الاولي الا انه مفاد مقصود بالقصد الثاني
وتحقيق ذلك ان المتكلم بقوله يعطي يقصد اولا معنى نفس الاعطاء فيقصد المصدر
معرفا باللام في المقام الخطابي فيقصد ثانيا معنى العموم احترازا عن الترجيح فكل
منهما مقصود في مرتبة فوقع التسامح في العبارة اعتمادا على وضوح الامر فافهم
والى هذا المعنى اشار بقوله فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل
اه تدبر قوله شجو حساده اي همهم وحزنهم يقال اشجاه يشجوه شجوا
اذا احزنه والعدى بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له يقال قوم عدى
اي اعداء كذا في الصحاح قوله ما لم يكن اه ظرف للحذف اي ثم الحذف يكون
للبيان بهذه المدة قوله فلا بد من ذكر المفعول صريح فانه اذا كان التعلق
امرا غريبا وجب ذكره ولا يجوز حذفه فيرد عليه انه اذا تعلق بالحذف نكتة
وقامت القرينة القوية على تعيين المفعول فمنع الجواز غير موجه والحاصل ان
مجرد الغرابة لا يصير سببا لوجوب الذكر وامتناع الحذف عند قيام القرينة
وانكشف المراد فلا معنى لمنع الجواز في هذه الحالة والجواب ان مراده
بوجوب الذكر وجوبه بطريق الاستحسان لا الوجوب المقابل للامتناع نص عليه
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فقال اذا كان تعلق فعل المشيئة بمفعوله
غريبا فحذفه غير مستحسن والنكتة في التعبير عن المستحسن بالواجب هي التنبيه على
ان كل ما هو غير مستحسن فهو عند البلغاء في حكم الممتنع وكل ما هو مستحسن فهو
عندهم في حكم الواجب قوله افنان النحول اي الضعف والهزال مصدر
قولهم نحل جسمه ينحل وجمل ناحل مهزول وغربت حنوني اي عرتها طلبا

للتوقع

[illegible] الفعل [illegible] ... الاول اعني

للتوقع في الصحاح غربت الناقة غربا اذا اصبحت ضرعها لتندر وادرت الناقة
اذا درلبنها قوله متعلق بالتوهم قد يناقش عليه بانه لم لا يجوز ان يكون متعلقا
بالدفع فيدل اه وقد يدفع بترجيح الاول بان الدفع اولى بالنكتة فلا وجه لتقييده
لا يقال يجوز ان يذكر المفعول ويدفع هذا التوهم بقوله الى العظم فالدفع اذن
ثانوي فيصح تقييده به لانا نقول قوله الى العظم بعد تحقق ذكر المفعول دفع
للتوهم لا دفع والفرق ظاهر وهم هنا يخوضون في اطلاقاتهم باستعمال الدفع
في مقام الرفع اذا تعلق به نكتة والحق ان الكل فاسد اي لا شبهة في
ولا الجواب بل كل من الوجهين جائز قال المصنف في الايضاح اذ لو ذكر اللحم
لربما توهم قبل ذكر ما بعده وهو قوله الى العظم والحق ان هذا الكلام يدل
دلالة ظاهرة على ان هذا قيد للتوهم واما كونه متعلقا بالدفع فنبه عليه الشارح
المحقق رحمه الله في اثناء التقرير حيث قال لتدفع عن السامع هذا الوهم وتصور
في نفسه من اول الامر فتصرح بالاول اقتفاء المصنف اذ هو بصدد بيان كلامه
على وفق مرامه ولما كان الثاني اوفق بقواعد العربية اشار فيه طريق الايماء
اذ ليس هو بمكان الخفاء تنبيها على جواز الوجهين بالطريقين المختلفين
قوله حز من الى العظم هذا اعني ما ذهب اليه القوم من ان المفعول هنا
محذوف والنكتة هي الدفع جيد الا انه كان يشاهدنا الفاضل الاوحدي ذلك
الامام الذي لم يسمح بمثله الاعصار ما دار الفلك الدوار تغمده الله بغفرانه
وبوأه اعلى منازل جنانه كثيرا ما يقول الذي يقتضيه الذوق السليم ولا
ينبئك مثل عليم ان المفعول هنا متروك لا محذوف اي وصل الحز منتهيا الى
العظم يرشدك اليه قولهم كارد باستخوان رسيد فانا قاطعون بان لا
قصد هنا الى ان السكين قطع اللحم وصل الى العظم فليتأمل فيه ودقه قوله
فذكر اللحم ليدفع اه لا يخفى ان دفع التوهم لا يوجب الحذف لحصول له
بتأخير المفعول مثل حز من الى العظم اللحم وجوابه انه قد قرع عليك مرارا انه
لا اطراد ولا انعكاس في المقتضيات على انه يلزم تقديم المفعول بالواسطة
على المفعول بلا واسطة مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طائل تحته قوله على صريح
لفظه مبني على ان المتكلم يريد سوق الكلام على مقتضى الظاهر والا فلذكر
المظهر مقام المضمر تحصيل تلك النكتة قوله ان يكون اصاب مالا اي بان يكون
غنيا ذا ثروة لان حذف حرف الجر من ان وان قياسي قوله يفيد العموم في
مبالغة اذ لا يتصور ايلام شخص واحد لكل فرد من الافراد الموجودة في العالم

قوله وهم شاعرون اه [illegible]

الا بطريق المبالغة **قوله** وهٰهنا بحث اه حاصله انه لا مدخل للحذف في التعميم اذا
ان دلت على عموم المقدر فالعموم ناش من المقدر لا من الحذف والا فلا عموم وبهذه
الشبهة ربما يعترض الاكابر على كلام القوم ودفعها الشارح في شرح المفتاح بان
القرينة يدل على ان هناك محذوفا من غير دلالة على العموم او الخصوص لكن يحمل
في المقام الخطابي على العموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح فللحذف اذن مدخل في التعميم فلا وجه
لنقل كلامه من هناك الى هنا ثم التوجه عليه بان هذه الشبهة غير واردة **قوله** كما ان
للتخصيص بحرد الاختصار ممنوع فان المط في هذه الصورة بالحذف انما هو
المجموع المركب من الوجودي والعدمي والحاصل ان المط هنا مركب من النفي و
والاثبات بخلاف ما سبق من الاقسام فان المط هناك هو الاثبات
لا النفي ثم ان الحذف لمجرد الاختصار انما يتصور اذا كان المقام حاكما
بالاختصار فايدة الحذف في الاختصار بخلاف الصور السابقة فانه لا حصر هناك
فافهم **قوله** وعليه قوله ارني انظر اليك الاختصار الذي يرده هنا في الاختصار
ممنوع فان ذلك اعني طلب الرؤية لما كان امرا عظيما مع انه صرح بطلبه
استعظم هو ايضا مع ذلك فلم يصرح به استعظاما لذلك واستبعادا
لتحققه واستحياء منه بجرأته على الحضرة الالهية تعالى الله عن ان يرى في هذه
الدنيا بهذا البصر الظاهر او ان يتوهم لذاته ما يدل على مشاكلته للاجسام
والجواهر **قوله** وقد عرضت بهذا البحث اه تفخيم لفظ البعض ينبئ عن فخامة
قدره اعني المعرض عليه وجلاله منزلته فابهام لفظ البعض اذن تنبيه على
علو مكانه على نمط قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات وهذا هو
الملائم للمقام ويشهد بصحة المراد والمرام دباحله فهذا اشارة الى
الاشكال المتقدم الذي بينه هناك بقوله وهٰهنا بحث اه تحقيق النظر ان
يقوم على صورة الاختصار واخلة الا انه اخره لشدة اتصال الاختصار
بالبحث المتقدم فلم يرض بالافتراق بينه وبين امثلة في اول الاشتغال بهذا
المقال مع ما له من الكمال بفراغ البال **قوله** القوم القوم السد الهام
كثير الثقة الكثيف الكثيفة الكثر المزدحم موضع الازدحام والاشتمال
قوله لا يصح في او ممنوع لم لا يجوز ان يكون الوعاد بمعنى الفرا واو للتخيير
في التعبير اي ادعوا المسمى بلفظ الله او بلفظ الرحمن وهذا معنى صحيح
لا غبار عليه **قوله** ولما ورد اي موسى عليه السلام ومدين قرية شعيب عليه
السلام وجد عليه اي على فك الماء امة اي جماعة يسقون اي مواشيهم من دونهم

ای تذودون بعده

اي تحردون هذه الامة امرأتين هما ابنتا شعيب عليه السلام تذودان تحبسان غنمهما
ومنعانها عن الماء الى ان يفرغ هذه الامة عن السقي ويخلو لهما البئر ومعنى الذود
الكف والطرد والدفع قال اي موسى عليه السلام ما خطبكما ما شانكما لا تسقيان
قالتا اي امرأتان حتى يصدر الرعاء اي حتى يصدروا مواشيهم من ورودهم فيخلو
الموضع والرعاء جمع راع فقال موسى عليه السلام اين الماء فانطلقتا به اليه
فاذا هو بحجر عظيم على رأس البئر لا يزيله الا عصابة من الناس فرفعه موسى
عليه السلام بيده وحده ثم اخذ الدلو فادلى دلوا واحدا فافرغه في الحوض
فروت الغنم هذا والشيخان قد ذهبا الى ان المفعول هو الابل والغنم ولم
يجعلا المضاف اليه داخلا في المفعول والحاصل ان المفعول هو الابل والغنم
على الاطلاق مع قطع النظر عن الاضافة وعن المضاف اليه عند هما فالفعل
عند هما من قبيل تنزيل المتعدي منزلة اللازم والازم علية كل من الابل والغنم
للترحم والمطلوب علية كل من الذود والسقي للترحم وذهب صاحب المفتاح
الى ان المفعول محذوف وان الاضافة والمضاف اليه كل منهما داخل
في المفعولية والعلية راجعة اليه وهذا وجه حسن بل هو اوفق معنى
واوفق بالمقصود من الآية **قوله** اي ما قلاك هذا اولى مما يقال اي تركك
كما وقع في بعض نسخ المفتاح اي ما ابغضك يا محمد وهذا رد لما زعمه المشركون
من انه قد ودعه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحي مدة لانه سئل
عن اصحاب الكهف والروح فقال سأخبركم ولم يستثن او كان في بيته جرو
كلب
قوله ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة كذا وقع في النسخ وفي نسخة قرينة عليه
ولا وجه لتأنيث الضمير اللهم الا ان يجعل القصر بتاويل هذه الحقيقة القصرية
في كل نوع من الانواع الثلثة سوا بالجملة فقد يجاب عن الاول بانه ذكره اعتمادا
على المقايسة وعن الثاني بانه لم تعمم بحيث يتناول الاستثناء لانه
في مباحث الحصر ولا يخفى ان المدعي هو الاحسنية والمذكور في معرض
التصحيح لا يصلح لدفع الاحسنية والا يمكن تطبيق العبارة على القصر
بوجوه صحيحة بل اوضح الخ اي يمكن **قوله** ان ليس ايضا بادون يحمل في العبارة
القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد اي بالطريق المخصوص والا فكل تاكيد
بهذا لكنه لا يلزم ان يكون للقصر والتخصيص فان قولنا ان زيدا القائم
كذلك مع انه لا حصر فيه ولا تخصيص وكذا قولنا زيد قائم البتة البتة فقوله
لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد اراد به تاكيد معنى الاختصاص اذا التخصيص مركب

من الاثبات والنفي والتكرير يقيد الجزء الاول ويؤكده فصح انه مفيد لتاكيد الاختصاص
في الجملة قوله ولم يعتبر فيه التخصيص اه لا يقال فيلزم ان لا يكون المفتقر عين المعبر لا
يهما متحدان نوعا لا شخصا فبني التفسير على الاول وبني العطف على الثاني ولا كلام
فيه انما الكلام في عطف احدى المرتبتين على الاخرى بحرف الفاء فما فايدته وما وجد
والجواب ان الفاء تنبيه على ان بين المعطوفين تفاوتا اما بطريق الترقي
او التنزل والتعويل على المقام قط ويظهر لك من هذا التحقيق اه لا يخفى ان تحقيقه
هذا لا يدل على ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص وكيف وقد صرح في الكشاف
بان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص لانه قال في اياي فاعبدون انه
حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص فكون
التقديم هنا للامور المذكورة لا يمنع كونه للتخصيص لجواز الاجتماع في المقتضيات
الكلام الان يقال في العبارة تسامح ومقصوده انه ظهر منه ان فايدة
التقديم لا ينحصر في التخصيص فليتامل قوله قد يكون لا للتخصيص عدل عن العبارة
المشهورة اي قد لا يكون للتخصيص اذ قد تقرر ان قد الحرفية مختصة بالفعل
المتصرف الخبري المثبت المجرد عن الجازم والناصب وحرف التنفيس وهي معه
كالجزء فلا يفصل بينهما بشيء قوله وهم ببيانه اعني هذه عبارة سيبويه في
والمذكور في كتب القوم ان اعني بهما مما هي للمفعول وهو صريح عبارة
الشيخ في دلايل الاعجاز وبهذا اشتهر ظاهر كلام المفصل وحاصل كلامهم ان
اعني من عني بكذا صرفت العناية اليه وقد وقع في الكشاف في سورة
مريم في قوله تعالى اراغب انت عن الهتي انه قدم الخبر على المبتدا في اراغب
انت لانه كان اهم عنده وهو به اعني ولا يخفى على ذي دربة ان اعني
ههنا من المفعول فاما في كلام سيبويه فلا ضرورة في حمله عليه بل الحمل هنا
على الفاعل اي انهم يقدمون الذي هم ببيانه اشد عناية منهم بغيره فالتغاير
بين المفضلين بالاعتبار على نمط قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله وفيه
نظر لانه قد تقرر ان التقديم له فوايد كثيرة فاذا امتنع بعضها ينبغي ان يحمل
على ما لا يمتنع فالخلو عن البعض لا يستلزم الخلو عن الكل وهذا النظر انما هو
بالنظر الى ظاهر ما نقله الشارح من لفظ عبارته الا انه في التحقيق ساقط
لانه تصرف في عبارة دلايل الاعجاز فغيرها تغييرا اوجب خفاء هذه
ورود نظره فنحن ننقل اولا بعبارته كلامه ونبين ثانيا مقصوده ومرامه
ونبين فساد ما توهمه الشارح وملاحظته فنقول وبالله التوفيق اعلم ان

الشيخ لما

الشيخ لما شرع في تفصيل القول في التقديم والتاخير مهد اولا مقدمة ثم فرع عليها ما يحكي
فيه اما المقدمة فمحصولها ان التقديم قسمان احدهما تقديم يقال انه على نية التاخير
وذلك في كل شيء قدمته مقررته بعد التقديم على اسمه ورسمه كتقديم الخبر على المبتدا
في قولك منطلق زيد وصدق عمروا زيد وثانيهما تقديم لا على نية التاخير
وذلك بان ينقل الشيء من بابه ويجعله في غير بابه كقولك زيد المنطلق
والمنطلق زيد فان كل ما هو مقدم فهو مبتدا واظهر منه هذا قولنا
ضربت زيدا وزيد ضربته واما التفريع فقد اشار اليه بقوله واذ قد عرفت هذا
التقسيم فان اتبعه بجملة من الشرح اعلم انا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الاصل غير
العناية والاهتمام كما اذا تعلق الغرض بوقوع الفعل بانسان بعينه دون غيره او نحوه
نحو ان خارجيا يخرج فيعيث ويكثر به الاذى فالمطلوب قتله دون قاتله فيقولون
قتل الخارجي زيد وكما اذا اشتهر زيد بالصلاح ولا يتوقع من مثله قتل فيقولون قتل
زيد رجلا فالذي هو النادر والبعيد من الظن هو الفاعل لا المفعول ثم قال
وهذا جيد بالغ الا ان الشان في انه ينبغي ان يعرف في كل شيء قدم في
موضع من الكلام مثل هذا المعنى ويفسر وجه العناية بهذا التفسير وقد وقع في
ظنون الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولان ذكره اهم من غير ان
يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ثم بالغ في التشنيع والطعن في هذا
الظن وساق في ذلك كلاما في ورقة ثم قال واعلم ان من الخطا ان
الامر في تقديم الشيء وتاخيره فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض
وان تعلل تارة بالعناية واخرى بانه توسعة على الشاعر والكاتب حتى
تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه لان من البعيد ان يكون في جملة النظم
ما يدل تارة ولا يدل اخرى فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل
في كثير من الكلام انه قد اختص بفايدة لا يكون تلك الفايدة مع التاخير
فقد وجب ان يكون تلك قضية في كل شيء وفي كل حال ثم قال
ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء ان يدعي انه في عموم الاحوال
كذلك فاما ان يجعله نوعين فيزعم انه للفايدة في بعضها وللتصرف في اللفظ
من غير معنى في بعض فمما ينبغي ان يرغب عن القول به وهذه عبارة بل لا يستطيع
اصلا فالممنوع من التعرف فيه بين تقديم ما قدم منها وترك تقديمه هذه عبارة
الشيخ في دلايل الاعجاز وبهذا يظهر ان ما نقله الشارح اعني قوله من جعل
الخطا ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فايده وغير مفيد في اخر بان

تقسيم

انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع بهذا التغليس عبارة الشيخ
ولا هو محصول معناها بل حاصل كلام الشيخ ههنا ان ههنا امرين التقسيم والتعليل
اما التقسيم فحاصله ان التقديم قسمان مفيد وغير مفيد واما التعليل فحاصله ان
باعتبار موجبه قسمان احدهما التقديم المعلل بالمحافظة للعناية المجردة وثانيهما
التقديم المعلل بالمحافظة على السجع والقافية وما اشبه ذلك وقد ادعى الشيخ ان
من الامرين خطاء الا انه صرح ههنا بدليل الخطاء في الاول بقوله لان من
البعيد ان يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى وترك دليل الخطاء
اعتمادا على انه فصل القول في بطلان التعليل بالعناية المجردة فلا معنى
اذن للتعليل تارة بالعناية المجردة واخرى بالمحافظة على السجع والقافية
ونحوهما اذ لا معنى للعناية المجردة بدون التفصيل والتبيين الموجب للحسن
فان بطلان هذا المعنى مكشوف عقلا ونقلا واما دليل فساد التقسيم فحاصله
انه يبعد عن العقول السليمة والفطرة الصحيحة ان يكون في كلام البليغ امر
هو خلاف مقتضى الظاهر من غير نكتة زايدة حاصلة في ضمن ارتكابه اما التقييد
بكلام البليغ فمستفاد من التقييد بالنظم اذ النظم على ما فسره الشيخ في ساير
المواضع معناه تأليف الكلمات مرتبة المعاني متناسقة الدلالات حسب ما يقتضيه
العقل واما التقييد بخلاف مقتضى الظاهر فلان الكلام في التقديم الذي حقه
التأخير على ما ينادي عليه مباحث التمهيد والتفريع وقد سبق تفصيل القول
فيه فثبت ان القول بان نوعا من التقديم لا فايدة فيه ووجوده و
عدمه سواء في كلام البليغ خطاء صريح وهذا معنى صحيح لا غبار عليه من
الخلل وهو خال عن ورود النظر من اصله بل الخلل انما نشأ من تصرف الشارح
وتغييره عبارة الشيخ ومنشأ الخلل امران احدهما انه قيد المفيد بفايدة
وثانيهما انه جعل القول بالمحافظة على القافية والسجع ونحوهما في معرض
التفصيل لغير المفيد لتلك الفايدة في الموضع الآخر فتبادر من الاول ان معناه
انه لا يجوز ان يكون التقديم مفيد الفايدة مخصوصة في بعض المواضع ولا يكون مفيدا
لتلك الفايدة بخصوصها في ساير المواضع وهذا معنى فاسد لانا قاطعون
بجوازه على ما يشهد بذلك تفصيل المقتضيات للتقديم وتبادر من الثاني انه
لا يجوز ان يقال التقديم في هذا الموضع لرعاية القافية او السجع او ما اشبه
ذلك وساير الاغراض ههنا منتفية وهذا ايضا فاسد ومنشأ الفساد
انما هو تصرف الشارح وتغييره حيث جعل التقسيم والتعليل اللذين هما امران

التقسيم

كلا

متغايران

متغايران امرا واحدا وجعل الثاني من تتمة الاول نوع وقع في الفساد كما ترى هذا
ما تيسر من الكلام في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** يقدر المحذوف
في بسم الله مؤخرا ۰ ذكر بعض المدققين ان المحذوف في بسم الله ينبغي ان
يقدر مؤخرا عن معموله اذ لو قدم لعاد على غرضه بالنقض اذ الحذف ينبئ
عن عدم الاعتناء بشأنه والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين الضب
والنون **قوله** الاصل تقديم المفعول المطلق ۰ اذ هو جزء من مفهوم الفعل
فايقاعه به اشد ولا كلام فيه وفي غيره سوى تقديم المفعول فيه الزمان على المفعول
فيه المكان والامر فيه ايضا مبني فان قيل قوله ثم المفعول معه يقتضي تقدمه ثم الحال
تقديم المفعول معه وكذا قوله ثم البدل ولا شيء بعده حتى يكون تقديمه بالنسبة اليه
قلنا مبناه على المشاكلة مع اخواته **قوله** وقال رجل مؤمن من آل فرعون
الآية ۰ يقال قدم هذه الصفة على الصفة الثالثة وهي يكتم ايمانه
لانها اهم اذ الاستبعاد في انه مع كونه من آل فرعون كان مؤمنا وحاصله
ان المستبعد حصول الايمان لمن هو من آله فبادر الى ذكره مع ذكر الايمان
فذكره بجنبه **الباب الخامس القصر** **قوله** هو في اللغة الحبس ۰ يقال قصرت
الشيء اقصره قصرا حبسته وقصرت الشيء على كذا اذا لم تجاوز به الى غيره
ويقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له ويقال قصر الشيء بالضم يقصر قصرا
خلاف طال وقصرت من الصلوة اقصر قصرا كذا في الصحاح وحاصله ان
الذي هو خلاف الطول فهو القصر على وزن الصغر وهو خلاف الكبر وفعله ايضا
كفعل واما الذي هو بمعنى الحبس فهو القصر بسكون الصاد وفتح القاف وقد
جاء بمعنى النقص ومنه قصر الصلوة فالقصر في كلام الشرح اضافي والمراد انه لم يجي
بمعنى خلاف الطول فافهم **قوله** وهو غير حقيقي بل اضافي ۰ اشارة الى ان الحقيقي
ههنا مقابل للاضافي ومنهم من يقول الظاهر ان الحقيقي ههنا مقابل للمجازي لان
حقيقة القصر هي نفي الاشتراك عن اصله وهذا لا يوجد الا في الحقيقي واما تخصيص شيء
بآخر بالاضافة الى بعض الاغيار فلا ينافي الشركة بل يجامعها ولذلك يحتاج
فهمه الى القرينة واما ما ذهب اليه الشارح فيرد عليه ان التخصيص مطلقا من قبيل الا
فلا حاجة اصلا الى التعسف الذي ارتكبه من ان المراد بالاضافي ما يكون بالاضافة
الى بعض ما عدا المقصور عليه وبالحقيقي ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه الا انه
يلزم على هذا ان الاضافي بهذا المعنى انما يقابله المطلق في العبارة لا الحقيقي
وفيه بحث اذ الحقيقي بهذا المعنى ايضا انما يقابله المجازي لا الاضافي فالحق ما ذهب

ضافات

اليه الشارح

اذ الاصطلاح منعقد على تسميته اضافيا لاحقيقيا وكون القصر مطلقا من قبيل الاضافات
لا يقدح في ذلك كما سيجئ وتحقيق هذا المقام على قانون الشرح ان الملحوظ في
تسمية التقسيم الاول بالحقيقي هو التنبيه على ان القصر فيه انما هو بالنظر الى الحقيقة
ونفس الامر لان الملحوظ في تسميته هو القصر بالاضافة الى كل ما عداه نعم هذا المعنى
لازم لكنه فرق بين الملحوظ واللازم والملحوظ في تسمية القسم الثاني بالاضافي
هو التنبيه على ان القصر فيه انما هو بالاضافة الى بعض المغايرات وبالجملة فتسمية
كل باسم ينبئ عما قصدوه وجعلوه وجها للتسمية فاندفع المحذورات وارتفع
الاشكالات قوله لا ينافي كون التخصيص الخ رد لما ذهب اليه بعض المعاصرين
من ان تقسيم القصر الذي هو التخصيص الى التقسيمين تقسيم للشئ الى نفسه والى غيره لان مطلق
التخصيص يشتمل على معنى الاضافة في التعريف والتسمية يدلان على وجود معنى الاضافة
في احد التقسيمين دون الآخر وحاصل الدفع ان ذلك لا ينافي وجود معنى الاضافة
في مطلق التخصيص غاية الامر ان الاضافة متفاوتة والتفاوت لا ينافي التقسيم
والتسمية وقد يقال بل الاشكال ان معنى كونه من قبيل الاضافات ان التخصيص من
مقولة الاضافة لانه نسبة بين المقصورين وكيفية الدفع كحاله وفيه نظر اذ
هو من مقولة الفعل لا من مقولة الاضافة اذ الاضافة هي النسبة العارضة للشئ
بالقياس الى نسبة اخرى كالبنوة مثلا والتخصيص ليس نسبة بل تأثير وفعل والنسبة
هي ما يعرض لهما فليتأمل قوله لعل جدواه الخ الظاهر ان المراد قلة جدوى التفريع
بزعم انه ساق الكلام على وجه يندرج فيه القسمان فالتفريع بالتقسيم قليل
الفائدة اذ المطلوب حصول التقسيم وقد حصل فلا طائل تحت التفريع وفيه
تعسف وقد يقال معنى هذا الكلام ان الاشتغال بالتقسيم قليل الجدوى
اذ التحقيق بعض اقسام كقصر الموصوف على الصفة غير موجود بل هو محال
والبعض الآخر كقصر الصفة على الموصوف وان كان جائزا الا انه غير واقع
فلا فائدة في الاشتغال ببيان الممتنع وغير الواقع وهذا ايضا تعسف اما
اولا فلان كلا من النوعين اذا كان اجماليا حكميا بل كثير واقع واما ثانيا
فلان القسم الثاني اذا لم يجئ ادعائيا لم واقع فالحق ان يكتفي بمجرد تزييف
كلام الايضاح حيث قال اهمل صاحب المفتاح ذكر الحقيقي لزعمه الفاسد
ان المراد بتاتي واحد الواحد فقط وان يترك تعليل تفريع المفتاح بالتقسيم علله
قوله او بوصف مكان اخر الخ ادراج لقصر القلب في الافراد والتعيين فلا تغفل
ثان قوله يخرج كثير من امثلة غير الحقيقي وذلك اذا كان النفي المقابل للمقصور عليه

التخصيص

او التفريع بما تقدم وتعلق الفعل وتصريح بالمقصود حصول المقصود ولهذا اكتفى به او لكن بيان ما يعلم ... حلاف الايضاح وتبعه تكلف كيف يقال ان ان التفريع على الجدوى بما

الكزمح واحد كما في المثالين المذكورين قوله بعم انه قد اورد الخ جواب لسؤال مقدر
وهو ان يقال لما كان القصر الحقيقي ايضا مندرجا في كلام المفتاح ومقصودا فيه بالدليل
المذكور كان مقتضى المناسبة التعرض لامثلته ايضا كما تعرض لامثلة غير الحقيقي بل تخصيص
البيان بامثلة غير الحقيقي والاعراض عن امثلة الحقيقي بالكلية دليل على ان المقصود
من هذه العبارة ليس الا غير الحقيقي وان كانت العبارة صالحة للانطباق عليه ايضا فاجاب
الشارح المحقق رحمه الله بجوابين حاصل الاول المنع اي لا نسلم ان علة الذكر بل علة الترك
هي النكتة هي الاحتراز عن وصمة الكذب نظرا الى الاعم الاغلب وان صح نحو ما في الدار
الا زيد فليتأمل بل في تخصيص التعرض بالاول وترك الثاني تنبيه على ان الاول كثير الوقوع
والثاني عديمه تدبر وحاصل الثاني التسليم اي لو سلم ان علة الذكر فقد ذكره والى الاول
اشار بقوله اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب والى الثاني بقوله
وكلامه لايح وقوله واذا تأملت وجدته الخ اشارة الى جواب آخر بطريق الترقي
بزعم انه قد ذكر الامثلة بل تعرض للتقسيم فكيف يصح ان يقال ترك الامثلة فغاية ما
ان يجعل الترك دليلا على عدم الاعتداد لا لقصد الى الحقيقي فليتأمل قوله الوصف
المسلم ثبوته الخ يريد ان الوصف معلوم ثابت عند المتكلم والسامع لا نزاع فيه
انما النزاع في الموصوف به اهو زيد وعمرو وكلاهما او احدهما لا على التعيين
او عمرو دون زيد قوله الى ثبوته اي ثبوت الوصف المسلم للمدعي له اي للذي
ادعى ثبوته له فالضمير للثبوت والبارز لللام المدعي ويرد عليه ان حق النظر الاول
اذن الابراز فالوجه ان تجعل الوصف مسندا الى الظرف بعده ان عاما اي ان
كان المدعي له عاما بتوجه النفي اليه بصفة العموم وان كان خاصا فبطريق
الخصوص قوله فتناول معطوف على جواب متى اعني بوجه على نمط قوله
متى اضع العمامة تعرفوني لان متى اسم الشرط ونكتة العدول عن الماضي هي
على ان التناول امر دائم الوجود كاين في جميع احيان لذلك اي
للمدعي له قوله نوعان لا ازيد ولا انقص ووجه الانحصار ان القصر لا يتصور
الا بين الشيئين اللذين بينهما نسبة وهذا يقتضي ان يكون احدهما منسوبا
والآخر منسوبا اليه فان اريد قصر المنسوب اليه على المنسوب فهو قصر الموصوف
على الصفة والا فهو قصر الصفة على الموصوف وقد نعلل الانحصار بالاستقراء
والتتبع قوله نابع بدل على فراث ومعنى يصدق على حسنه في اعجبني زيد حسنه
مع انه ليس بنعت بل هو بدل اشتمال وتحقيق كونه دالا على ذات ومعنى
فيهما سيجئ في تحقيق اعجبني هذا العلم وقوله غير الشمول احتراز عن التأكيد نحو

جانب العموم

اجمعون مثلا وههنا بحث وهو انه ينتفي التعريف بمثل قولنا جاءني القوم المجتمعون يوم الجمعة فقولنا المجتمعون نعت نحوي بلا خلاف مع انه يفيد معنى هو الشمول فيلزم خروجه منه فان قيل المراد بالشمول هو ان لا يشذ فرد واحد من افراد المتبوع عن الحكم المذكور وهذا هو المعنى المعتبر في التأكيد واما المستفاد في المثال المذكور اعني صفة التوفق وهذا لا يمنع ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع اذ لو تحقق المجيء للبعض بصفة الاجتماع صدق هذا الكلام ولا يصدق التأكيد اصلا قلنا التأكيد في قولهم جاءني القوم اجمعون ايضا لمعناه الا كما صرح به ونص عليه الشيخ عبد القاهر فان كان الاجتماع شمولا ثم مطلوبا ههنا والا لا يصح ما ذكره الشيخ فافهم قوله لتصادقهما على العلم في قولنا الجنبي هذا العلم قد يعترض عليه بان هذا لا يصدق على العلم في الجنبي هذا العلم اذ لا يدل على ذات ومعنى وهذا ساقط لانهم ارادوا بالذات ههنا ما يقوم به وصف سواء كان من الذوات المحققة المتأصلة في الوجود كما كزيد وعمرو ونحوهما اولا كما اذا كان معنى من المعاني كالعلم مثلا فكون العلم في قولنا الجنبي هذا العلم حاصلا يدل على ذات وهي التي اشير اليها باسم الاشارة بهذا وعلى معنى قائم بهذا الذات وهو التعيين والتشخيص بحيث يمتاز عما عداه فكون دلالته على هذا المعنى مخصوصة بهذا الموضع لا في جاءني الرجل وفي كتب القوم تصريح بذلك لانهم قسموا النعت الى ما يدل على معنى المتبوع عموما وما يدل عليه خصوصا وجعلوا حرف بهذا الرجل من قبيل الثاني دون جاءني الرجل فافهم قوله وكذا بين النعت والصفة اه قد يقال النسبة بين معنى المعنوية هي المباينة اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتساب شيء من الامر اليه كالعالم ويتوجه عليه انه ان اريد بالمباينة المباينة بمعنى الصدق والحمل فلا فرق بين الصفة المعنوية والنعت النحوي المذكور وبين معنى المعنوية فان كلا منهما متباينان وان اريد النسبة باعتبار التحقق في الجملة فبينهما عموم من وجه فلا وجه لجعل المعنويين متباينتين وجعل المعنوية والنحوية مشتملتين على العموم من وجه قوله والاول انسب لان اطلاق المعنوية بالمعنى الاول عندهم اشهر وفي المقصود اظهر قوله حتى قصر الموصوف على الصفة اه انما يتم هذا لو اعتبر التأويل في جانب المقصور عليه كما اعتبره واما اذا اعتبر في جانب المقصود فهو من قصر الصفة على الموصوف بمعنى ان الكلية منقوضة

على زيدا مقصود على اخيك والثانية مقصودة على ان ج في الجملة فلا بد من تأويل واحد الى نسبي يستقيم المعنى قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اه غير جيد اذ لو اريد تعذر الاحاطة اجمالا فممنوع وان اريد تعذرها تفصيلا فمسلم الا انه غير نافع لانه يجوز ان يكون معتبر القصر ملاحظة الاحاطة الاجمالية وتوقف صحة القصر على الاحاطة التفصيلية ممنوع الا يرى انه يصح ما في الدار الا فانه من قبيل قصر الصفة على الموصوف مع ان فيه سلبا لهذه عن جميع الموصوفين مع تعذر الاحاطة التفصيلية بها فافهم وفي الجملة فمن حاول اثباته فعليه البيان كيف والاجمال كاف في غير الحقيقي ايضا لما عرفت من كلام المفتاح ان ما لو في الدنيا شاعرا قوله اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية يريد ان هذا النوع يقتضي ايجاد الا ان تخصيص الصفات المنفية بالوجودية وهذا التقييد فرع للتقييد في مفهوم القصر الحقيقي لانهم فسروه بنفي ما عدا المذكور بحسب الحقيقة ونفس الامر فيجب ان يقيد ما عدا المذكور بما عداه الوجودي فيرد الاشكال اذن ان النقيضين قد يكونان وجوديين وارتفاع النقيضين مح والجواب ان كون النقيضين وجوديين مح فان نقيض كل شيء رفعه فوجودية غير متصور وهذا واضح قوله كيف تصح بهذا القسم ولا يخفى ان فيه سلبا للصفة المعينة عن جميع الاغيار فان كانت الاحاطة الاجمالية كافية في صحة القصر فهذا صحيح الا ان ما ذكره في القسم الاول منقوض به وان لم يكفي الاحاطة الاجمالية كافية فكيف يصح هذا ايضا ولا يخفى ان المسلوب والمسلوب عنه سيان في وجوب العلم به اجمالا وتفصيلا قوله لما سيشير اليه اه حيث يقول في الصفحة المقابلة لهذه الورقة ان الاقتضاء مختص بالقصر غير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد الى اخره قوله اي بان [illegible] فسر مرجع الضمير بالقسم الثاني من الحقيقي فيلزم تخصيص الادعائي مبني به فيقع الاحتياج الى ان يتكلف بجعل ايجاد هذا الاعتبار والنسبة ايضا فالحق ان يعتبر مرجع الضمير مطلق الحقيقي دفعا للمؤنة وتطبيقا للكلام بالمرام قوله دقيق فليتأمل اه اشار بالتأمل لدقته باعتبار اشتراكهما في جواز اتصاف الموصوف بصفات مغايرة الصفة التي وقع قصر الموصوف على تلك الصفة وان امتاز احدهما عن الاخر بملاحظة ان المعتبر في مفهوم الحقيقي الادعائي سلب جميع ما عدا المذكور ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب بالطريق المذكور في الاضافي وذلك السلب يقتضي عدم الاعتقاد للمخاطب بما عدا

والمعتبر في غير الحقيقي سلب بعض ما عدا تلك الصفة ويشترط فيه اعتقاد المخاطب الاربع
المعهود وليس فيه عدم الاعتقاد بما عدا المذكور والله اعلم بحقايق الامور قوله
معناه متجاوزا اه يريد انه حال من فاعل المصدر الذي هو التخصيص اعني المتكلم
يرشدك اليه قوله والمتكلم يخصصه باحديهما ومتجاوزا الاخرى ومعنى التجاوز
عن ساير الصفات فان قلت مما يفعل بما هو معطوف على مدرج اعني او مكانها
فانه ظرف البتة نص عليه في شرح المفتاح قلت هو ايضا حال بمعنى او واضعا
تلك الصفة مكان اخرى قوله اعتقد اشتراكه في صفتين من باب القلب اي اعتقد
اشتراك صفتين فيه ولو قال اشتراكه بين صفتين لم يحتج الى تاويل كذا ذكره
والاوجه انه لا حاجة الى اعتبار القلب بل انما يقع الاحتياج اليه اذا كان
الظرف اعني في صفتين متعلقا بالاشتراك ظرفا لغوا له اذ يلزم ح ان يكون الصفتان
مشتركا فيهما مع ان المشترك فيه انما هو الامر اعني الموصوف فاما اذا جعل
متعلقا باعتقد فلا اي اعتقد في صفتين وفي حقهما كون الامر مشتركا اي مشتركا
فيه بينهما والتحقيق ان الامر المذكور مشترك اي مشترك فيه على الحذف والايصال
كقولهم المال المشترك بين زيد وعمرو اي مشترك فيه فقوله اشتراكه من قبيل اضافة
المصدر الى المفعول اي اعتقد كونه مشتركا اي مشتركا فيه فلا حاجة اذن
الى ان تبدل في تبين كما لا حاجة الى اعتبار القلب فليتامل قوله ادنى
مكان من الشيء الظرف اعني من الشيء ينبغي ان يجعل متعلقا بادنى باعتبار
اصل المعنى كما في قولهم دنى منه وقرب منه على الطريق المعهود في صلته
لا متعلقا به باعتبار معنى التفضيل والا لزم الجمع بين الاضافة ومن ومعنى
دون في الاصل اقرب مكان بالشيء وحاصله ان دون في الاصل موضوع
للقرب المكاني وفي قوله اذا كان انحط منه قليلا بعض نبوة عن هذا التي
هي بمنزلة التراخي وتحقيق ذلك ان دون في الاصل موضوع للقرب المكاني
ثم نقل منه الى الانحطاط الحسي غير الظرفي كنقر القامة يقال هذا دون
ذاك اي قامته اقصر منه ثم نقل الى القرب شرفا ورتبة ثم نقل الى معنى
التجاوز المطلق اي مع قطع النظر عن اعتبار التقارب والانحطاط فاستعماله
في القرب الرتبي مجاز في الدرجة الثانية وفي التجاوز المطلق مجاز في المرتبة
الثالثة وقوله ثم اتسع مبني على ذلك كله اذ ليس لوجه التراخي هنا كثير ظهور
قوله وقائل ان يقول اه دفع هذا الاعتراض ظاهر اذ الصفة متقررة
بعد اخرى وبعد آخر اي دون صفة اخرى انتهاها المخاطب لذلك الموصوف

ودون امر آ

دون امر آخر اعتقد المخاطب اتصافه بتلك الصفة والقرينة المشعرة بهذا المعنى
قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول من ضربي كل من يعتقد الشركة وبالثاني يعتقد العكس
وبهذا القدر اندفع جميع المحذورات عن آخرها قوله فقد خرج ما اذا اعتقد
كلمة ما موصوفة اي قصر حصل اذا اعتقد او موصولة اي القصر الذي حصل اذا
اعتقد قوله فان قلت تخصيص امراه حاصل السوال ان القول بانه اراد اعم
من الواحد فيتدرج فيه القصر الحقيقي غير مستقيم اذ التعريف لاشتماله على قيد يخرج القصر
الحقيقي وهو التخصيص اذ هو يقتضي الاعتقاد بالطريق المذكور واجراؤه في الحقيقي
ممتنع والا انتفى الحقيقي والحاصل ان التعريف مشتمل على قيد هو ملزوم لشيء هو
ملزوم لانتفاء الحقيقي في نفسه فتوكر وهذا مما لا يقع اي هذا مما يقتضي ايا
عدم كون الحقيقي واقعا ان اعتبر فلا يعتبر اذ لو اعتبر لزم المح واللازم باطل فالملزوم
مثله وهذا في التحقيق جواب لما يقال من ان التخصيص مقتض للاعتقاد
المذكور لكن يجوز اجراء هذا الاعتقاد في الحقيقي فدفعه بانه لو اعتبر فيه
لزم المح وحاصل الجواب انا لا نم ان مطلق التخصيص يقتضي الاعتقاد بالطريق المذكور
بل هو امر مختص بغير الحقيقي وبهذا يظهر انطباق هذا الجواب على هذا السوال
ويتبين كيفية توجيه الاشكال على ما سيجيء من المقال تبيينا خاليا عن شائبة الخفاء
والاختلال ومنهم من لم يهتد الى تحقيق هذا السوال وتطبيق هذا الجواب فوجه
السوال بطريق وقع منه في حيرة واشكال فقال هذا اعني الاعتقاد المذكور
بالطريق المذكور غير واقع اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات كيف
وفي الصفات ما هي متقابلة يمتنع اجتماعها فلا يتصور اذن تخصيص امر بصفة
دون ساير الصفات واذا لم يكن هذا التخصيص واقعا فلا يلزم صدق حد
المصنف اذا اريد به المعنى الاخير على امر موجود خارج عن المحدود وكذا
الكلام في البواقي فان تخصيص صفة بامر دون ساير الامور يقتضي ان يعتقد
المخاطب اشتراكها بين جميع الامور وهذا مما لا يقع في الصفات المعتبرة
عرفا فلا يكون تخصيص صفة بامر دون ساير الامور واقعا فلا يلزم صدق
الحد على امر موجود خارج عن المحدود وقس عليه ما عداه والحاصل انا نختار ان
المصنف اراد بقوله دون اخرى ودون آخر ما هو اعم من الواحد والكل
انه يدخل في تعريفه اذن الحقيقي فقوله لانه تخصيص امر بصفة دون ساير
الصفات او تخصيص صفة بامر دون ساير الامور قلنا التخصيص بالمعنى الذي
ذكر عوه غير واقع لا بتنائه على ما لا يوجد اصلا هذا تقرير كلام هذا الفاضل في

في تحقيق الاشكال وتوجيه السؤال ثم اورد عليه اشكالا حاصله ان تخصيص امر بصفة
دون ساير الصفات معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر
ويتجاوز عن سايرها بان ينفيها وهذا المعنى حاصل في قصر الموصوف على الصفة
اذا كان حقيقيا وهو موجود قطعا اذا كان ادعائيا وكذلك تخصيص صفة
بامر دون ساير الامور معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر
ويتجاوز عن ساير الامور بان ينفي تلك الصفة عنها وهذا المعنى موجود
في قصر الصفة على الموصوف اذا كان ادعائيا او حقيقيا وكلا القصرين موجود
فانكار وقوع التخصيص لك بالمعنى المذكور انكار للقصر الحقيقي وهو باطل
قطعا هذا حاصل الاشكال الذي اورده على المقام وفيه نظر اما اولا
فلان هذا الاعتراض انما هو على ما فهم من كلامه وقد عرفت انه لم يصل الى
مرامه واما ثانيا فلان القول بان التخصيص المذكور موجود عندنا قطعا
اذ الكلام مبني على ان التخصيص هذا ملزوم ومقتضى الاعتقاد المفضي الى الحج
فرفع ذلك لا يعقل الا بمنع اللزوم والاقتضاء وهو عكس على الجواب
الذي ذكره في الشرح بقوله قلت هذا الاقتضاء مختص اه اذ اللزوم لو سلم
بمجرد القول بوجوده عندنا قطعا ثم لا يخفى على ذي حجر ان حاصل
الكلامين واحد قوله الاول اه يريد ان كلا من القصرين ضربان القصر
الاول من قصر الموصوف على الصفة ما هو دون اخرى والثاني ما هو مكان
اخرى وكذا قصر الصفة ينقسم الى التعيين بملاحظة الدونية والمكانية
وعدل الشارح عن بيان الضربين بهذا النمط مع ان هذا هو مقتضى الظاهر
ما يبنى الى اعتبار الدون في القصري مرة والمكان فيهما اخرى ليستقيم
كلام المصنف والمخاطب بالاول من ضربي كل منهما يعتقد الشركة وبالثاني يعتقد
العكس فانه لولا هذا الادراج بهذا النمط لما صح هذا الكلام فافهم قوله
ولفظ الايضاح صريح في ذلك لانه قال المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس
واما من يتساوى عنده الامران قوله لانه اذا تساوى الامران اه
حاصل النظر المذكور ان المصنف جعل قصر التعيين من القصر الذي اعتبر فيه
اثبات شيء مكان اخر وليس مستقيم اذ المكانية انما يصح اعتبارها اذا
المنفي الذي يعتبر المثبت مكانه مما اعتقده المخاطب بالنفي والاثبات
وهذا غير موجود في القصر المعتبر فيه مكان اخر بل الصواب ان يجعل من القصر
الذي اعتبر فيه شيء دون اخر لا مكانه والجواب ثم هذا النظر في غاية

الوضوح وهو انه

اي في ذكر النعوت

الوضوح وهو انه يكفي في اعتبار المكانية مجرد التجويز كما ذكره في السؤال الثاني
الا ان اعتبار المكانية لما كان خفيا واعتبار دون اخر جليا مذكورا
في كتب القوم خص صاحب البيان باجزاء قصر التعيين في القسم المشتمل على المكانية
واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الذكر والوضوح وههنا جواب اخر
وهو ان يجعل قوله او تساويا معطوفا على قبله من حيث المعنى كانه قيل
المخاطب في التعيين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده وبالجملة
فعلى كل تقدير اندفع الاشكالات وانقلع المحذورات ولا حاجة الى التكلف
الذي ارتكبه الشارح وبصدده او التحقيق الذي يرتضيه ويهواه قوله افراداه
حال من قصر الموصوف والمضاف وان لم يكن جزءا من المضاف اليه ولا
فعلا له الا انه من باب الميل الى جانب المعنى اذ الشرط بمعنى ما يتوقف عليه
فكانه قيل ما يتوقف عليه قصر الموصوف ونظيره من كلامه ما سبق من قوله
ومثله كل مضافا وكلام صدر الافاضل في ضرام السقط مشعر بان الخارج
من التعيين وان كان قضية القياس يقتضي عدم جوازه الا انه قد جاء
على هذا النمط قال ابو الطيب ما قوبلت عيناه الا ظنتا تحت الدجى
نار الفريق حلولا فانه قد نص على ان قوله حلولا حال من المضاف اليه فهو
الفريق مع ان المضاف خارج عن التعيين وقال ابو العلاء المعري
واستجابت تاج الراضي وقد حاجت فان قوله وقد حاجت حال
من المضاف اليه وهو الراضي والمضاف وهو التاج جمع تاجة وهي
الضفدعة الصغيرة خارج عن التعيين والاظهر ان يجعل افرادا صفة
مصدر محذوف قوله وقلما تحقق بيانهما اه ظاهره انه من قبيل
العطف على معمولي عاملين مختلفين اذ العامل في افرادا اما الشرط
او ما هو عامل في موصوفه والعامل في الخبر هو الابتدائية والامر في ذلك
سهل اذ العامل متحد في التحقيق قوله ليكون اثباتها مشعرا الخ
حاصل التعليل ان شرط قصر القلب هو التنافي بين الوصفين في الواقع
ليكون مجرد الاثبات الذي اثبات المتكلم الذي هو احد جزئي القصر مشعرا
بانتفاء الصفة الاخرى عقلا وخلاصته انه انما شرط التنافي ليمكن
الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه
الاخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر
بطريق التقديم نحو قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي لكن الاثبات صريح

ظاهر فنه طن الثاني لسبب المقصود اعني انتفاء الصفة الاخرى بطريق اوكد واقوى
وهو طريق النقل واثبات المتكلم بطريق القصر وان كان مشعرا بانتفاء الغير الا انه
دليل ضعيف والمقصود الاشعار بطريق اقوى فاندفع الملام ودفع المرام فان قيل
فاذا كان مجرد الاثبات مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة جزئه الاخر وهو النفي
القصري قلنا فائدته التنبيه على رد الخطاء اذ القصر مخصوص للصواب ورد للخطاء
فظهر ان الشارح المحقق رحمه الله لم يحم حول المراد بل قال ما اراد قوله لجواز
ان يكون انتفاء الغير معلوما اه هذا ايضا ضعيف لان جواز حصول معلوميته
بوجه اخر لا ينافي ما نحن فيه لان مبنى الكلام على حصول دليل الانتفاء في جميع الادوات
فليتدبر قوله وايضا يخرج اه هذا ايضا ضعيف فليخرج ولا ضير ولذا صرح
المفتاح لا ينهض حجة على ذلك اذ السكاكي غير قائل بهذا الاشتراط والمصنف
شرط فمنع كونه قصر قلب فالتابس في منعه والحاصل ان الذاهبين الى هذا
الاشتراط يمنعون كون هذا المثال من قبيل قصر القلب والذاهبين الى عدمه
قائلون بانه من قبيل قصر القلب فالمذهبان المختلفان لا ينهض حجة على الاخرى و
فيما نحن فيه قولان مذاهب فان قيل فالاشكال بعد بحاله اذ يرد ح انه لا ينحصر
الاقسام في الثلثة عند المصنف اذ المثال المذكور خارج وهو ظاهر قلنا
له ان يقول انه ح من قبيل قصر الافراد لوجود جواز الشركة لان هذا هو الذي
يكون العاقل غاية الامر ان قصر الافراد عنده قسمان احدهما ما يكون الشركة
بملاحظة الاتصاف وثانيهما ما كان الشركة فيه بملاحظة الجواز فليفهم
قوله لانه قد علم ان قصر القلب اه هذا ايضا ضعيف لان اعتقاد العكس
لا يستلزم اعتقاد التنافي وهذا ظاهر ومع انه دفع الاعتراض الاخير ايضا
فافهم وبالجملة فجميع هذه الوجوه وجوه ابديها اشتراطها خير من اثباتها قوله
فكل مادة يصلح اه اشارة الى قاعدة اخرى في اطلاق الاعم والاخص
يشير الى ان المشهور المتعارف في النفي الذي يقال هو اعم من الاخر ان
يصح حمل الاول الاعم على الثاني الاخص كما يقال الحيوان اعم من الانسان
فانه يقال الانسان حيوان وما نحن فيه ليس بهذه المثابة بل الاعمية بمعنى الصلوح
المذكور فهذا استعمال اخر للاعم ونظيره مسبوق في خطبة الكتاب ان التوابع
اخص من الجملة وقد نبهناك على هذا المعنى هناك فلا تنس قوله وللقصر طرق
يريد ان طرقه كثيرة والمذكور في الكتب بعضها يرشدك اليه اعنها آت
فليس في العبارة ما يشعر بنفي غير المذكور فلا حاجة الى توجيه ولا تاويل غاية

قوله ضعيف لانه دليل لا يقتضي لان يفيد معنى انتفاء الغير المقابل ... منه

واقسام قصر الافراد بانه كان فيه الشركة بحسب الاتصاف او بحسب جواز الشركة ... منه

الا انه ترك البعض وذكر البعض وفي ضمنه نكتة فالقول بانهم كانهم جعلوا القصر
بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص مخصوص هو ما يكون بالطريق المذكورة تعسف
اذ هو عمل بالتيمم مع وجود الماء بل مع حضوره وظهوره نعم عبارة المفتاح
يشعر اشعارا ظاهرا بنفي غير المذكور لانه صرح بتعيين العدد بقوله وللقصر طرق
اربعة فلو نقل هذا التوجيه الى هناك لكان له وجه مع ان مقصوده ايضا لا يرضى به
فليتأمل قوله مع التعرض لها فيما سبق اه اشارة الى جواب اخر يعني انه انما
ترك ذكرهما لانهما مذكوران سابقا ولما كان هذا التوجيه منتقضا
بالعطف اجاب بان ذكره مبني على نكتة هي التنبيه على جريانه في غير باب المسند اليه
والمسند قوله منها العطف اه قدم طريقة العطف على الكل ثم ذكر طريقة النفي
والاستثناء ثم طريقة انما ثم طريقة التقديم والوجه في هذا الترتيب ان الثلثة الاول
وان كان دلالتها على القصر بالوضع الا ان العطف اصرح في النفي والاثبات
بخلاف غيره اذ المنفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما ووجه تاخير
التقديم عن الكل ظاهر لا يحتاج الى بيان فان دلالته ذوقية لا وضعية واعلم ان التقييد
بالتفريغ ربما يشعر بنفي جريانه في قصر التعيين وليس كذلك لصحة اعتباره فيه على ما صرح به
الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اذا قلت جاءني زيد لا عمرو ليس الغرض
على مقطع الشركة فانه لا شبهة في ان ليس ههنا جائيان وانه ليس الا جاء واحد
وانما الشبهة في ان ذلك الجائي زيد ام عمرو فانت تحقق على المخاطب بقولك
جاءني زيد لا عمرو انه زيد وليس بعمرو هذا كلامه وهذا ظاهر فيما ذكرناه بل
ربما يشعر بنفي جريانه في قصر الافراد قوله ولم يذكره ههنا لشبهة الاعتراض وجوابه به
ان مبنى الترك على انه بصدد ذكر الطرق العامة الجارية في كل قصر وهو ليس بهذه المثابة
قوله فللقصر دلالة على هذا المعنى اشارة الى ما نبهناك عليه من ان مجرد الاثبات
وان كان مشعرا بانتفاء الغير الا ان فائدة القصر هي التنبيه على رد الخطاء قوله لا عمرو
فيه تنبيه على ان اللون القصر من اعتبار النفي فيما يقابل المقصود وعليه لا المقصور ولهذه
النكتة اعتبر النفي فيما سبق في قصر الموصوف في جانب الصفة بقوله لا كاتب وهنا
في الموصوف بقوله لا عمرو فليفهم قوله وهو غلط فاحش اذ قد ذكرنا ان النحاة
قد اجمعوا على صحة هذا التقديم وعلى بطلان العمل وفيه نظر لان كون ذلك
امرا مجمعا عليه ممنوع له بل ذلك مختلف قال ابن عصفور وتبعه جماعة ان كان
الجزء المتقدم ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا
تقدم الجزء ظرفا كان الجزء المتقدم او غير ظرف وقال الربعي لا اعمال عندي هو القياس

دلالة التقديم على الحصر ذوقية وباقي دلالة اداة الحصر وضعية

فلا افضل الا لمكان الذي بعد الدلالة ونقع فلا يجب تقييده ونقع للتعب

لبقا بمعنى النفي قال الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

قال سيبويه حكى نصب مثلهم فكيف يكون بطلان العمل مجمعا عليه **قوله** مشتواه

مبني على احد الامرين لانه هو الثابت بالتواتر اي ان لم يكن وقفا كليا

الحصر واعلم ان كلام الشيخ في دلايل الاعجاز يدل على ان النفي والاستثناء مجموعي

بقصر القلب لا يجري في قصر الافراد لانه قال اعلم ان الامر بين في قولك ما زيد الا

قائم ان ليس المعنى على نفي الشركة بل ولكن على ان لا يكون المذكور ويكون بدله

شئ اخر الا ترى ان ليس المعنى هنا على انه ليس المعنى ههنا له مع القيام صفة

اخرى بل المعنى انه ليس بدل القيام صفة ليست بالقيام **قوله** انها تنفي عن الثاني

اه اي تنفي عن الثاني كونه مشاركا للاول في الفعل وحاصله انها ليست لقطع

الشركة فقوله ان يكون منقول بنفي وقد شارك جز يكون وذكر قد مبني

على المعنى لا يقع جز الكلام الا مع لفظ قد **قوله** الا ترى انه ليس في شئ بشارك نه

وتشويش تركانه وحاصله ظاهر ظهور المحسوسات بحيث ترى بالبصر ان

معنى السابق قولنا جاءني زيد لا عمرو قصر القلب لا قصر الافراد وقيل الشيخ

بانه هو السابق الى الفهم وهذا احق اذ ليس في الكلام ما يشعر بقطع الشركة في المجي

من مثل وحده ونحوه بل الكلام ظاهر في نفي المقابل والمفهوم من نفي المقابل

والمتبادر منه الى الفهم هو قصر القلب كما يشهد به الذوق السليم وهذا

مكشوف لا ترة به اي الخفاء في انا حيث جعله من هذا القبيل ولكن لم كثر ولكن

فان السابق الى الفهم من مثل انما جاءني زيد هو قصر الافراد اذ هو المفهوم

الظاهر من انحصار المجي في زيد لان معناه ما جاء الا زيد فدعوى قصر القلب

هنا ودعوى انه من قبيل لا الابدال من دليل والسبق الى الفهم هنا ممنوع **قوله**

لانه السابق الى الفهم اه تعليل القول بان كلا من لا وانما لقصر القلب وهذا

هو التعليل الذي قد نبهناك عليه وقد عرفت انه مسلم في الاول ممنوع

في الثاني واعلم ان الشارح المحقق رحمه الله قد غير عبارة دلايل الاعجاز

فجعلها موافقة لما هو بصدده من دعوى القلب ونفي الافراد وما ذكره

وان كان تراه اي من بعض كلامه لكن البعض يدل على خلافه والحاصل ان كلام

الشيخ يدل تارة على قصر القلب ويميل اخرى الى قصر التعيين فنحن نتلو عليك

عبارته اولا ثم نبين لك الحق وحقيقته ثانيا لانه قال اعلم ان قولنا

في لا العاطفة انها تنفي عن الثاني ما وجب للاول ليس المراد به انها تنفي عن

الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل بل انها تنفي ان يكون الفعل

الذي

الذي قلت انه كان من الاول قد كان من الثاني دون الاول الا ترى ان ليس

المعنى في قولك جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجي اليك مثل ما كان من زيد

حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام

بقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا فيتوهم انه كان من ذاك والنكتة

انه لا شبهة في ان ليس ههنا جائيان وانه ليس الا جائي واحد وانما الشبهة

في ان ذلك الجائي زيد ام عمرو فانت تحقق على المخاطب بقولك جاءني زيد لا عمرو

وانه زيد ليس بعمرو وههنا نكتة اخرى وهي انك لا تقول جاءني زيد لا عمرو

حتى يكون قد بلغ المخاطب انه كان مجي اليك من جاء الا انه ظن انه كان

من عمرو فاعلمته انه لم يكن من عمرو ولكن من زيد واذ قد عرفت هذه المعاني

في لا العاطفة فاعلم انها بجملتها قايمة في انما فاذا قلت انما جاءني

زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره ولكن ان

تنفي ان يكون المجي الذي قلت كان منه كان من عمرو وكذلك يكون

الشبهة مرتفعة في ان ليس ههنا جائيان وان ليس الا جاء واحد وانما يكون الشبهة

في ان ذلك الجائي زيد ام عمرو فاذا قلنا انما جاءني زيد حققت الامر في انه

زيد وكذلك لا تقول انما جاءني زيد حتى يكون قد بلغ المخاطب ان قد جاءك

جاء ولكنه ظن انه عمرو مثلا فاعلمته انه زيد فان قلت يصح ان تقول انما جاءني

من بين القوم زيد وحده وانما اتاني من جملتهم عمرو فقط فان ذلك يبني

على التكلف والكلام هو الاول في الاعتبار اذا اطلق فلم تقيد بوحده

وما هو في معناه ومعلوم انك اذا قلت انما جاءني زيد ولم تزد على ذلك

انه لا يسبق الى القلب من المعنى الا ما قدمنا شرحه من انك اردت النص

على زيد انه الجائي وان تبطل ظن المخاطب ان المجي لم يكن منه ولكن كان

من عمرو وحسب ما يكون اذا قلت جاءني زيد لا عمرو فاعرف هذا الكلام

بعبارته ولا يخفى على المتامل المتحقق ان قوله فهو كلام بقوله مع من

يغلط في الفعل قد كان من هذا فيتوهم انه كان من ذاك ظاهر بل يجعله

قصر القلب ان قوله وانما الشبهة الى اخره ظاهره يدل على قصر التعيين

لانه هو الظاهر المتبادر من هذه العبارة ثم لا يخفى ان قوله وههنا نكتة

اخرى الى اساقه مضمونه ليس الا قصر القلب فلو كان حمل اول كلامه على قصر القلب

كما فعله الشارح المحقق رحمه الله لكان قوله وههنا نكتة اخرى الى اخر ما يتعلق به

لغوا في البين لانه بعينه هو الاول فلا يكون نكتة اخرى غيره وان حمل الاول

على قصر التعيين كما ذهبنا اليه صار حاصل كلام الشيخ ان لا العاطفة يستعمل في التعريض
التعييني القلب لا الغلب فقط كما فهمه الشارح فعلى هذا قوله فهو كلام بقوله مع
يغلط في الفعل فقد كان من هذا يتوهم انه كان من ذاك محمول على قصر التعيين
بجعل التوهم عبارة عن تجويز الامرين وترديد الفعل بين هذين ثبت ان
كلام الشيخ في دلايل الاعجاز دل على ان لا وانما يستعمل ان في التعريض دون
الثالث وهو الافراد وقد عرفت ما فيه قوله اذ فرق اه يشير الى ما ذكره الشيخ
في دلايل الاعجاز من ان القوم وان جعلوا انما بمعنى ما والا الا انهم لا يعنون
ان هذا ذاك بعينه وان سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد
فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيء الشيء على
الاطلاق فتبين لك انهما لا يكونان سواء انه ليس كل كلام يصلح فيه ما والا
يصلح فيه انما الا ترى انها لا يصلح في قوله تع وما من اله الا الله ولا في نحو
قولنا ما احد الا وهو يقول ذاك اذ لو قلت انما من اله الا الله وانما
احد وهو يقول ذاك قلت ما لا يكون له معنى والسر في ذلك ان احدا لا يقع
الا في النفي وما يجري مجراه من النهي والاستفهام وان من المزيدة لا يكون الا
الا في النفي وكما لا يصلح انما هنا لا يصلح ما والا في مثل قولك انما هو درهم لا دينار
اذ لو قلت ما هو الا درهم لا دينار لم يكن شيئا قوله هو المطابق لقراءة النصب
اه دفع لما عسى يخطر بالبال من انه كيف صح قول ائمة التفسير ان معنى الاية ما حرم
عليكم الا الميتة والكلام ح يحتوي على معنى القصر والقراءة الاخرى وهي رفع
الميتة عارية عن الدلالة على هذا المعنى بل هي مشعرة بجواز ان يكون المحرم غير الميتة
وحاصله ان بين القرائتين تنافيا وحاصل الجواب انه لا تنافي في اصل الاحتواء
القراءة الاخرى على القصر كما اشار اليه بايراد حديث المطابقة قوله فان انما كافة
اي مانعة لان من العمل اي تقتضي الاسم والخبر من الكف وهو المنع كذا
ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز والمذكور في كتب القوم انه اذا اتصل ما بان
يجوز اعمالها ويجوز اهمالها فاذا اعملت فما حرف زايد واذا اهملت
فما كافة واما ان ما الكافة حرف او اسم ففيه خلاف فالجمهور على انها حرف
وابن درستويه ومن تبعه على انها اسم بمعنى انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان
فيكون اسما والجملة بعدها خبرها قوله لبني ان يجعل اه على امتناع كون
ما موصولة على هذا التقدير بثلثة وجه الاول انه يلزم بقاء ان بلا خبر
الثاني بقاء الموصول بلا عايد الثالث انه يلزم عراء الكلام عن معنى مفيد [illegible]

ان يقول

ان يقول قد سبق ان خبر ان يجوز حذفه كقولهم ان محلا وان مرتحلا والعايد المنوي
يجوز حذفه واما نصب الميتة فعلى المدح اي الذي ما حرم عليكم اعني الميتة والجواب
انه لا معنى لارتكاب هذه التكلفات مع ظهور الوجه الصحيح السالم عن كل
محذور قوله لاثبات ما يذكر بعده حمله على قانون تقريره ان يجعل الاضافة اعني
اثبات ما يذكر لادنى التلبس والتلبس المتحقق ان يكون بطريق الاثبات
او بطريق اثباته لغيره فاستقام الكلام وسلم عن الافة والملام ثم ههنا بحث
وهو انه لا يخفى ان القول بان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده
لموصوف اولا ثباته على صفة مع نفي ما سواه تحقيق للمراد وتبيين للمقصود
وافصاح عن حقيقة المعنى قوله من حماه وحرمه على لفظ الاسم في كليهما وفي
الحديث ان لكل ملك حمى وحمى الله محارمه وبالجملة فالحمى بكسر الحاء معناه بالفارسي
غرق وهو الشيء الذي لا يجوز لاحد ان يدخل ويتصرف فيه وكذا الحريم
في الصحاح حميته حماية دفعت عنه وهذا شيء حمى على فعل اي محظور
لا يقرب واحميت المكان جعلته حمى وفي الحديث لا حمى الا لله ولرسوله
قوله لانه كان يصح اه يرد عليه انه عطف عليه منفي ولا يصح ان يقال ادافع مثلي
اللهم الا ان يحمل على قانون اسكن انت وزوجك فليفهم قوله في العدول
عن لفظ من اه يمكن ان يقال نكتة العدول هي ان المراد الوصف اي ان قوما به
انا كما اشير اليه في الكشاف في قوله تع لا اعبد ما تعبدون الى آخر الآيات
قوله فان قلت اه لما كانت السنة ظاهرة على قوله لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم
على تاكيد او رد ما يشتغل برفع الاشتباه ولا خفاء فيه الا باعتبار ان القول
بان الاثبات الصريح تاكيد لنفس الحكم لانه مسلم الثبوت قبل ذكره يحتوي على
ضرب من التعسف ولذا ذهب بعض الفضلاء المتشمرين الى ان هذا التكلف
بارد ولا حاجة في اثبات التاكيد على التاكيد الى ذلك بل الوجه ان يقال المثال
المذكور لما كان مشتملا على نفي المجيء عن عمرو نفيا بدليل اي بدليل اثباته لزيد حصل
وقد تقرر ان النفي بدليل وكذا اذا انضم اليه الاثبات السابق الصريح
كان تاكيدا على تاكيد صح القول بانه تاكيد على تاكيد هذا كلام هذا الفاضل مع
اشتهاره بالدقة والذكاوة ولا يخفى على العاقل ما فيه من الضعف والتعسف
جعل الاول تاكيد الثاني مع ان مقتضى التعكيس عكسه على ان القول بان ما ذهب
اليه الشارح تكلف بارد تشنيع مجرد وتزييف مجرد وكيف ما ذهب اليه في توجيه
كون الاول تاكيد الكلام حق ما فيه غرابة وليس وراء عبادان قرية وتحقيق الكلام

فيه انه لا شك ان المتكلم يقصد بالجملة الجزئية اما افادة المخاطب فايدة الخبر او لازمها
وقولنا جاءني زيد لا عمرو كجملة جزئية مشتملة على القصر وقد تقرر ان المخاطب في الجملة
الجزئية القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد تقرير
صوابه ونفي خطائه فالصواب هنا انه جعل المجيء دايرا بينهما والخطاء انه حكم بكون
الجائي عمرا لا زيدا مثلا فاذا قلت جاءني زيد كان تاكيد الخبر لانه تقرير
للصواب وتحقيق له قوله ومنها التقديم فسره بالمزال احترازا عن المقار
وهذا جيد الا انه يشكل بقولنا انا كفيت مهمك للقطع بان التقديم
هنا من قبيل المقار لا المزال على ما عرف في تقديم المسند واجيب بان المراد
التقديم بالطريق الاعم اي سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيد ضربت
اولا كما في انا كفيت مهمك وههنا بحث وهو انه قد سبق ان تقديم المسند اليه
يفيد القصر مع انه نص على انه من قبيل المقار واعلم ان التقديم اذا تعلق بالخبر
بان يجعل الخبر مقدما على المبتدا فالتقديم يفيد قصر المبتدا على الخبر فالمقدم
مقصور عليه والمؤخر مقصور كما مرت الاشارة اليه فيما سبق حيث قال واما
تقديم المسند فلقصر المسند اليه عليه كما في لا فيها غول واذا تعلق التقديم
بالمسند اليه بان تقدم على المسند فالتقديم يفيد قصر المسند على المسند اليه وعلى
كل تقدير فالمؤخر هو المقصور والمقدم هو المقصور عليه والحاصل ان مطلق التقديم
المزال تدل على قصر المؤخر على المقدم فليتامل قوله بعد اشتراكها اه
توضيح المقام ان ههنا امورا اربعة ما به الاشتراك اي ما يشترك فيه الطرق
المذكورة كلها وامورا ثلاثة هي ما به الامتياز والمص سيجيء تفصيل
واما الاول فتحقيقه انه يجب في كل من هذه الطرق ان يكون المخاطب حاكما
حكما مشوبا بصواب وخطاء وفايدة القصر تحقيق صوابه والتنبيه على خطائه
وتحريره على قانون تقريره واضح الا في قصري القلب والتعيين فتحقيقه
في الاول ان حكم المخاطب في قصر القلب مشوب باطلاق لازم هو صواب
وتعيين صريح هو خطاء والمتكلم قرر اطلاقه الصواب لكن في ضمن معين اخر
ونفى خطاء الصريح بتعيين معين اخر وفي الثاني اي قصر التعيين ان المتردد
بين قيام زيد وعمرو مثلا يحكم بثبوت القيام لاحدهما وهو صواب ثم يحكم ايضا
بان ذلك الواحد في الخارج يحتمل ان يكون هذا ويحتمل ان يكون ذاك
احتمالا واقعيا اي ما بالنظر الى الواقع والخارج لا احتمالا عقليا والى الاول
اشار بقوله فالصواب كونه لاحدهما والى الثاني بقوله والخطاء تجويز كل منهما

على التساوي

على التساوي فان المراد بالتجويز هو الحكم بالطريق المذكور وهو خطاء فيكون حكمه مشوبا
بصواب وخطاء وقد يقال القول بان المخاطب في قصر التعيين حاكم حكما مشوبا
بصواب وخطاء خطاء بل هو حاكم حكما صوابا ومتردد بين امرين احدهما واقع
والاخر على خلافه والمقصود بالقصر تحقيق صوابه وازالة تردده بتعيين ما هو الواقع
ثم بين هذا المعترض الخطاء بانه ان اراد بتجويز كل منهما على التساوي تردده
وشكه فذلك ليس بحكم فضلا عن ان يصير موصوفا بالصواب او الخطاء وان اراد به
الحكم بان كلا منهما جائز الوقوع مناف للاخر في جواز الوقوع وامكانه
فلا شك انه حكم لكنه صواب قطعا وان اراد به الحكم بتساويهما في الوقوع
فظاهر ان المتردد خال عن هذا الحكم ضرورة انه يعلم ان الواقع احدهما متعينا
في نفسه لكنه اشتبه عليه من حيث تعينه كيف ولو حكم بتساويهما في الوقوع لكان
حاكما بوقوعهما معا وبعدم وقوعهما معا وهو باطل هذا كلامه وبما ذكرنا من تحقيق
معنى التجويز ظهر ان المحشي مخطئ وان كان كلامه مشوبا بصواب وخطاء فليتامل
وههنا اشكال وهو انه يصح القصر حيث لا يصح هذا الاعتبار اعني اعتبار كون
المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء كقوله اياك نعبد واياك نستعين
واجيب بان مبناه على الفرض والتقدير اي لو كان مثل المخاطب ممن يجوز
عليه الخطاء لكان الامر كذلك قوله بالفحوى فسره بما يفهم من الكلام سواء كان
مستفادا من الوضع او العقل والى هذا اشار الفاضل المحقق في شرح
الاشارات في مباحث الخصوص والاهمال حيث قال فحوى الكلام هو ما يفهم
منه سواء دل عليه بالوضع او بالعقل قوله الذوق السليم اي القوة الدراكة
لخواص التراكيب ولطايف اعتبارات البلغاء من غير ان يكون هناك دال من
الوضع او العقل ولهذا انكره كثير من المهرة مع كمال قوتهم العقلية الادراكية
والتسابق الى المعاني الفكرية ومصداق ذلك ما قال الشيخ المحقق ابن
الحاجب من ان التقديم في اياك نعبد للاهتمام وما يقال انه للحصر فلا دليل
عليه ومن ههنا ترى المحققين يقولون وللبلغاء دلالة رابعة وراء
الدلالات الثلث كما ان العادة طبيعة خامسة وراء الطبايع الاربع قوله
والاصل اي الكثير الراجح كما يقال الاصل في المبتدا التقديم قوله تشبيها بالغايات
يشير الى ما عليه المحققون من ان الضمة في لا غير ضمة بناء وان غير شبهت بالغايات
كقبل وبعد وبهذا نطقت كتبهم المشهورة ودل عليه انتظامهم اياه في سلك
قبل وبعد وذهب قوم الى ان ضمة ضمة اعراب لا ضمة بناء لانه ليس باسم زماني

كقبل وبعد ولا امكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعليه الاخفش وتابعوه
واعلم ان بعض النحاة يمنعون صحة قولهم لا غير لان غير اسم ملازم للاضافة في
ويجوز ان يقطع عنها لفظا لكن بشرطين احدهما ان يكون المضاف اليه منويا
بدلالة حالية او معالية وثانيهما ان يكون السابق عليها والداخل فيهما من كلمة
النفي كلمة ليس الا فقولهم لا غير خطاء واما قولهم قبضت عشرة ليس غيرها فيحتمل وجهين
احدهما رفع غير على حذف الخبر اي ليس غيرها مقبوضا وثانيهما نصبه على اضمار
الاسم اي ليس المقبوض غيرها وقد يقال ليس غير بفتح غير من غير تنوين على اضمار
الاسم على حذف المضاف اليه لفظا بنية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل
ومن بعد بالكسر من غير تنوين قوله ليس العالم بالنحو الا هو حق العبارة ان
يقول الا اياه الا ان تجعل من قبيل ما انا كاتب قوله فليتأمل اه اي في
هذا الجواب ليظهر ان هذا الجواب حسن لا غبار عليه ولا خلل لان حاصل هذا
الجواب ان الترك في طريقة العطف يكون بطريقين احدهما ابقاء العاطف
فقط بان يقام مقام المعطوف المنفي الحقيقي لفظ هو اخصر كما صرح به المصنف
في المتن بقوله لا غير وثانيهما طي المعطوفين جميعا بذكر الاخصر مقامهما كنحو الخ
ونحو ذلك قوله النص على المثبت فقط دون المنفي اه منقوض بقولهم ما زيدا ضربت
وما انا ضربت مما يشتمل على التعرض للمنفي في صور التقديم وجوابه ان معنى الكلام
امتناع الجمع بين المقصورين في الحقيقة يريد انه لا يذكر المنفي اذا جمع
بينهما وههنا ليس كذلك فانه في التحقيق تقرر الفعل على غير المذكور لا القصر نفي
الفعل على المذكور فالمثبت المقصور عليه متروك هنا قوله لان الحكم مختص بلا اه يريد انه
يلزم كون الدعوى اعم والدليل اخص فاراد بالحكم ما اشتمل عليه المقدمة
الواقعة في معرض التعليل فاندفع ما يقال من ان كلامه يدل على جواز ما زيد
الا قائم بل قاعد في المعنى الثم فليتأمل على ان اختصاص الاول ايضا لا يستلزم
جوازه في نحو قوله دون بل شائع قوله في تراكيب المصنفين وقد كثر ذلك
في الكشاف كما قال ما هي الا شهوات لا غير وكما قال وما كان ذلك
الا نفيا وعنادا للشبهة في الاسلام وبالجملة فمن تتبع كتاب الكشاف احاط
بتفاصيل ذلك جزا قوله لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع صرح في
انه يجب في لا هذه ان يكون مورد الايجاب والنفي واحدا فيتنقض بنحو
قولهم زيد قائم لا قاعد فان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود واجيب
بانهما متحدان اذ المنفي عن الثاني هو كون زيد مسندا اليه له وهو بعينه مثبت

للمتبوع النفي

للمتبوع النفي قائم فليتأمل قوله والتمثيل بنحو زيدا ضربت احسن اه يريد ان التمثيل
بما ذكر في المتن احسن من جهة انه وان احتمل غير التخصيص الذي هو المقصود بالتمثيل وهو
التقوي الا انه احتمال مرجوح من جهة ان قوله لا عمرو قرينة واضحة على ان المراد
هو التخصيص الا ان التمثيل بنحو زيدا ضربت اصح من جهة انه لا يحتمل التقوي اصلا وبهذا
يظهر ان ما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح من ان قوله هو يأتيني لا عمرو فيه
احتمال التخصيص والتقوي على السواء ضعيف قوله فالتشبيه بقوله امتنع اه عبارة
المفتاح صريحة في هذا المعنى لانه قال وجه مجامعة لا العاطفة انما مع امتناع
مجامعتها ما والا ان في وجه صحة ان يقال امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع امتناع
ان يقال ما جاء زيد لا عمرو وهو كون معنى النفي في انما وفي قولك امتنع عن
المجيء ضمنا لا صريحا فقوله وهذا كما يقال اي قولهم انما انا تميمي لا قيسي وهو
يأتيني لا عمرو كقولهم امتنع زيد عن المجيء لا عمرو في ان النفي فيهما ضمني فيجوز
قوله لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص اه فيه بحث لانه يجوز ان يكون
المخاطب جاهلا او منكرا وان كان هو في نفس الامر مختصا فلا اختصاص الواقعي
لا يستلزم انتفاء الفائدة فان قيل فاذا كان مختصا فكل عاقل لا يجهله ولا ينكره
بل يعلمه وتعرفه قلنا فح امتنع القصر كما امتنعت المجامعة لما عرف من قانون
القصر قوله فكان دلالة على القصر اضعف اه منقوض بما صرح به في شرح المفتاح
من ان التقديم اقوى من انما فقال اذا اجتمع هناك طريقان او اكثر من طرق
القصر فالقصر ينسب الى الاسبق او الى الاقوى فمن مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى
الاسبق وهو انما وفي مثل زيدا ضربت لا عمرو الا الى التقديم وفي مثل انما زيدا
ضربت وانما يجيء انا الى التقديم حتى يكون المقصور عليه زيدا وهنا اذ التقديم
اقوى هذا كلامه وهو صريح في ان التقديم في افادة القصر اقوى من انما و
والجواب ان كلا منهما ضعيف من وجه وقوي من وجه فانما اقوى من جهة ان
دلالة التقديم على القصر ليست بالوضع وحكم العقل بخلاف انما والتقديم اقوى
من جهة انه يستفاد بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة فافهم قوله وفيه
بحث لان الكلام في المنفي بلا العاطفة اه فيه بحث لان عبارة الشيخ في
دلايل الاعجاز هكذا وما يجب ان يعلم انه اذا كان الفعل بعدها اي بعد
انما فعلا لا يصح الا من المذكور ولا يكون من غيره كالتذكر الذي يعلم انه لا يكون
الا من اولي الالباب لم يحسن العطف بلا فيه كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ويصح
من غيره تفسير هذا انه لا يحسن ان يقال انما يتذكر اولوا الالباب لا الجهال

كما يحسن ان يقال انما يجيء زيد لا عمرو ثم قال ام ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة
ويتأخر اخرى فمثال التأخير ما تراه في قولك انما يجيء زيد لا عمرو وكقولك انما
انما انت منذر لست عليهم بمسيطر ومثال التقديم ما جاءني زيد وانما جاءني
عمرو هذا كلامه وبهذا تبين انه خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم
النفي فجعله اعم من ان يكون بلا العاطفة او بغيرها ما يرشد اليه قوله ثم ان النفي
فيما يجيء فيه النفي فان العدول عن التصريح الى ان المقام مقام الى الظاهر تنبيه
على ان المقصود مطلق النفي سواء كان بالمذكور او بغيره وكيف لا وقوله
فيما يجيء فيه النفي تنبيه اخر لانه تعميم اخر ونظيره ما يسمع من قوله بحكم الاسناد
ويسمع من قوله التشبيه فاضمحل بذلك اعتراضه على الشيخ رأسا **قوله** وكان جار
الشيخ اه فيه اشكال لان الشيخ مصرح بخلافه في دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان موضوع انما على ان يجيء الخبر لما لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته او لما بدل
هو بهذه المنزلة تفسير ذلك انك تقول للرجل انما هو اخوك وانما هو صاحبك
القديم لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقر به الا
انك تريد ان تنبهه للذي يجب عليه من حق الاخ وحرمة الصاحب
ومثله قوله انما انت والد والاب القاطع احنى من واصل الاولاد
فانه لم يرد ان يعلمه انه والد فانه لا يحتاج الى الاعلام فيه ولكنه اراد ان
يذكره بالامر المعلوم ليبني عليه استدعاء ما يوجبه كونه له بمنزلة الوالد ومثل
ذلك قولهم انما يعجل من يخشى الفوت فان من المعلوم الثابت في النفوس
ان من لم يخش الفوت لم يعجل ومثاله في التنزيل قوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون
وقوله عز وجل انما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب وقوله انما انت
منذر من يخشاها كل ذلك تذكير بامر ثابت معلوم لان كل عاقل يعلم انه لا يستجيب
الا لمن يسمع ويعقل وان لم يسمع ولم يعقل لم يستجب وكذلك معلوم ان الانذار
انما يكون انذارا او يكون له تأثير اذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه و
ويصدق بالغيب والساعة فاما الكافر والجاهل فالانذار وتركه معه واحد
ثم قال فهذه الامثلة انظر ما الخبر فيه خبر بامر يعلمه المخاطب ولا ينكره
بحال البتة واما مثال ما ينزل بهذه المنزلة فكقوله انما مصعب شهاب
من الله تجلت عن وجهه الظلماء ادعى كون الممدوح بهذه الصفة وجهه
انه امر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء اذا مدحوا ان يدعوا في اوصاف
الممدوحين انها ثابتة لهم وانهم قد شهروا بها وانهم لم يصفوا الا بالمعلوم

الظاهر الذي

الظاهر الذي لا يدفعه احد كما قال وتعذلني افناء سعد عليهم وما قلت الا
بالتي علمت سعد هذا كله كلام الشيخ بعبارته وبهذا يظهر ظهورا لا يخفى من خوله الشك
ان مراده بقوله لا يجهله المخاطب ولا ينكره ان يعلمه ويعترف به كما صرح به في الاخير
لا انه من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان الكاره منزول بادنى
تنبيه لانه لا يعثر عليه والتعجب من الشارح المحقق رحمه الله كيف فسر كلام الشيخ
بذلك مع المبالغة والتكثير من التصريح بالمقصود هنالك فكأنه لم يتصفح دلائل الاعجاز
حق التصفح ليطلع على ما هو معتقد الشيخ فان قيل هذا خروج عن قانون القصر
وهذا هو الذي حمله على انه حمل كلام الشيخ على هذا كما صرح به فكيف وجهه
قلنا ممنوع فان المعلومية لا تنافي القصر به لجواز ان يكون من قبيل قصر التعيين
والحاد في التسوية والتسوية في ضمنها المعلومية فافهم **قوله** اي حال كونه
قصر افراد يريد انه حال من فاعل ينزل وهو المعلوم اي حال كونه ذلك الحكم المعلوم
قصر افراد اي مشتملا عليه والاوجه ان يجعل مصدرا اي تنزيل بطريق قصر
الافراد **قوله** لا يتعداه الى التبرؤ ذهب المصنف وغيره الى ان قوله تعالى
وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل من قبيل قصر الافراد وتقريره ظاهر
من كلامه والاوجه ان يجعل من قبيل قصر القلب يرشد اليه توصيف الرسول
بقوله قد خلت من قبله الرسل لان معناه على ما صرح به في الكشاف ما محمد الا رسول
قد خلت من قبله الرسل فسيخلو كما خلوا وكما ان اتباعهم بقوا بعدهم متمسكين
به بينهم كذلك هؤلاء فكأنهم اعتقدوا انه رسول متبرئ عن الهلاك فعكس
هذا الحكم وقيل ما محمد الا رسول موصوف بانه سيخلو فمنشأ التنزيل
في هذا المثال هو حال المخاطبين فقط ومنشأه في الاية الثانية هو
حال المتكلم مع حال المخاطب **قوله** فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة وذلك لان
ثبوت احد المتنافيين خصوصا اذا كان بطريق القصر يستلزم انتفاء الاخر
قوله حيث يراد تبكيته ظرف متعلق بالمجاراة وهي الموافقة في الحركة
على سنن مراده والتبكيت قصد سكتته بالحجة عليه **قوله** واما اثباتها بطريق القصر جواب
سؤال مقدر تقريره السؤال ان الجواب بانه من باب مجاراة الخصم والمماشاة معه
تسليم بعض مقدماته حيث يراد الزامه يمنع مقدمة اخرى كانه قيل سلمنا
ثبوت بشريتنا لكن لم قلتم انها تنافي الرسالة ليلزم انتفاؤها غير صحيح لان هذا
الجواب انما يستقيم اذا كان تسليم البشرية لا بطريق القصر لكنه بطريق القصر
الدال على نفي الرسالة فح لا يستقيم الجواب المذكور والا لزم اثبات الرسالة

على تقدير نفيها وهو بط ونقرير الجواب ان ذلك مبني على مجرد الموافقة معهم حتى كانه
تسليم للمقدمة بعينها نظرا الى الصورة وليس القصد في جانب النفي الى ما قصده الخصم
من نفي الرسالة حتى يلزم اثباتها على تقدير نفيها **قوله** والاول او نقف
لما كان الاشكال المذكور اعني لزوم الاثبات على تقدير الانتفاء متوجها على
الجواب المذكور في المتن في دفع اصل الاشكال السابق غيره اعني السوال
السابق بعض من هو العمدة في شروح المفتاح وقرره هكذا كيف يصح حكم الرسل
ان نحن الا بشر مثلكم بالنفي والاستثناء مع ان المخاطبين وهم الكفار لا ينكرون
ذلك بل يدعونه بطريق الاصرار فذهب الشارح المحقق الى ان تقرير السوال
على هذا المنوال لا يلايم كلام المصنف لان قوله لا التسليم انتفاء الرسالة
لا ينطبق عليه بل يابى عنه اشد الاباء **قوله** لكن حمله صاحب المفتاح اه
عبارة المفتاح في تقرير هذا المعنى لسنا الا ان قال وقوله تع وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا
بين الصدق وبين الكذب كما هو ظاهر حال المدعي اذا ادعى بل انتم عندنا
مقصورون على الكذب لا يتجاوزونه الى الصدق كما تدعونه فذهب الشارح الى ان
مراده ان قوله ان انتم الا تكذبون من قصر الافراد ثم فسر قصر الافراد
بالقسم الذي يكون المخاطب فيه مترددا معتقدا ثبوت احد الوصفين في غير
تعيين ليكون ابلغ في رد دعوى الرسل فقال يعني الذي سماه المصنف
قصر التعيين للقطع بان اعتقاد الشركة منتف ههنا وحاصل ذلك انه اراد
ان ما انتم عليه من الجزم بالصدق مما لا ينبغي ان يخطر ببال العاقل بل غاية
امركم التردد بين الصدق والكذب وادعاء انكم على احد الوصفين كما هو
شان المدعي عند الدعوى لكنكم لستم كذلك بل انتم مقصورون على الكذب
لا يتجاوزونه الى الصدق والحق هذا كلامه على ما ينادي عليه لفظ وعبارته
واعترض عليه بعض الافاضل بان هذا فاسد من وجهين الاول ان قطع الرسل
كونهم صادقين معناه انهم قاطعون بصدقهم في نفس الامر لا عند الكفار
فاذا اريد التنبيه لهم على ان قطعهم بصدقهم مما لا يليق بالعاقل وان غاية
امرهم التردد بين الصدق والكذب كان معناه لا ينبغي منكم قطعكم بكونكم
صادقين في نفس الامر بل غاية ما ينبغي لكم ان يكونوا مترددين بين كونكم صادقين
او كاذبين في نفس الامر فلا يصح تشبيه حال هؤلاء بظاهر حال المدعي اذ ليس
ظاهر حاله ان متردد في صدقه وكذبه بحسب نفس الامر وان اريد بظاهر حاله تردد

في كونه صادقا

في كونه صادقا عند السامع او كاذبا عنده كما يشعر به قوله عند السامعين كان معنى
الكلام اذن ينبغي لكم ان تترددوا في صدقكم وكذبكم بحسب الامر كما يتردد
المدعي في صدقه وكذبه عند السامع فلزم فك النظم وصار المعنى ركيكا
اذ المقصود انكم تدعون فينبغي ان يقتصر واعلى ما هو ظاهر حال المدعي الثاني
ان قوله عندنا ظرف للحصر لا محالة اذ لو جعل ظرفا للدعوى كان الكلام مما لا طائل
تحته واذا جعل معمولا للحصر كان التردد في جانب المتكلم لا من المخاطب فهم
الشارح اي لستم عندنا كائنين بين الصدق والكذب اي لسنا مترددين
بين كونكم صادقين وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون فلا تصح التشبيه
اذن بظاهر حال المدعي لان ظاهر حاله ان يتردد السامع في صدقه وكذبه
هذا ما ذهب اليه هذا الفاضل في تزييف كلامه وتحقيق مرامه ونحن نقول هذا
الاعتراض توجيها قطع عن درجة الاعتبار لكن ظهوره وانكشافه يتوقف
على تحقيق كلام المفتاح ليتحصل الخلاص من هذه المزلقة ويحصل النجاح فنقول
وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق مضمون قوله لستم في دعواكم للرسالة
عندنا بين الصدق والكذب ان يردد كم بين صدقكم وكذبكم بحسب حالكم
وبالنظر الى اعتقادنا خطاء صريح لانا لا نجوز كونكم صادقين اصلا بل كم
كاذبين البتة ففيه تنبيه على ان جزمهم بصدقهم بحسب الامر لكونه غير لايق
بان يخطر ببال العاقل غير محتاج الى ان يشتغل بنفيه ويتعرض له فنفيه
بطريق القصر لان قانون القصر وان كان رد الخطاء الا انه انما يدفع
ما فيه شائبة الجواز ورائحة الثبوت على ما اشير اليه في وجه افتتاح
مجامعة الا العاطفة مع انما ثم لا يخفى انه كما ان الجزم بالصدق بحسب
نفس الامر ايضا غير لايق بحال العقلاء لانه بطلانه في الوضوح والجلاء كوضوح
الشمس في وسط السماء اذ الا لايق بحالهم والجدير بالخطور ببالهم ان
يكونوا مترددين بين صدقهم وكذبهم بالنظر الى حالنا ومقتضى علم ظاهر
حال المدعي بالنسبة الى السامع فلما كان هذا حكما له شائبة الجواز
ورائحة الوقوع من العاقل وقع الاحتياج الى دفعه ومنعه بطريق القصر بقوله
ان انتم الا تكذبون يريد انكم عندنا مقصورون على الكذب لا يتجاوزونه
الى الصدق ينبغي تردد كم بين صدقكم وكذبكم بالنظر الى اعتقادنا باطل لانا
جازمون بكذبكم ولا نجوز صدقكم فظهر بهذا التحقيق ان التشبيه بظاهر حال المدعي
مستقيم غاية الاستقامة وان حديث فك النظم وركاكة الكلام واخراجه عن

النفاع

عن واقع ان انتم الا تكذبون وظهر ايضا ان الطرف اعني عندنا معمول للصدق
والكذب بتحقق او كلمة ليس فى ظهر ان التردد من جانب المخاطب كما ذهب اليه
الشارح فكنى الا بالمعنى الذى فهمه هذا الفاضل بل بالطريق الذى اشتمنا به
وشيدنا اركانه هذا التحقيق هذا المقام من المفتاح على وجه الايجاز وهذا القدر
كاف فى التنبيه على الزلوق والالفاظ ردونا فى هذا المقام دقايق اخر وسجناها
حواشى شرح المفتاح قوله برفعه عليه اى يجعل رحما رقيق القلب قوله مشاركة
رباعية كما تشترك الطرف الاربع كلها فى انه يجب ان يكون المخاطب فى
كل منها حاكما حكما جيبنا على قانون القصر قوله ومزية انما اه يريد ان رجحانها
انما على العطف انما هو بالمعية اى بمعية النفي والاثبات فى الفهم بخلاف
العطف فان الفهم هناك على الترتيب فيذهب الوهم الى غيره قبل الوصول
الى الثانى ولا يخفى ان هذه العلة مشتركة بين العطف وطريق النفي والاستثناء
واما الشيخ عبد القاهر فقد رجح على العطف بوجهين احدهما المعية المذكورة
وثانيهما التنبيه على ظهور الحكم فيه دون العطف فيتمم الوجه الثانى مزية ثانية
قوله واحسن مواقعها التعريض اه هذا ظاهر لا خفاء انما الخفاء هنا
فى شيئين احدهما لمية وثانيهما لمية تحقق التعريض على تقدير وجود انما ولميته
فوته على تقدير تركها فههنا سران والشيخ بين الثانى فى دلايل الاعجاز
واما الاول فلم يذكره احد فتحقيق الاول انه قد تقرر ان موضع انما
ان يستعمل فى حكم معلوم يعلمه المخاطب ويعترف به فلا فايدة اذن فى هذا
القصر والتعريض فايدة جديدة فصار المعنى التعريضى كالفايدة لهذا الكلام
فحسن موقعه بمكانه حيث لا يوجد بدونه واما الثانى فقد بالغ الشيخ فى بيانه وقال
العجب ممن يعلم ذلك لا يتفحص عن سببه فان قيل ثم ان العجب ان فى هذا التعريض
الذى ذكرت تلك لا تحصل من دون انما فلو قلت يتذكر اولوا الالباب
لم يدل على التعريض وان كان الكلام لا يتغير فى نفسه وليس الا انه ليس فيه انما
والسبب التعريض انما نشأ من تضمنه النفي والاثبات فانه تعريض بامتناع
التذكر ممن لا يعقل واذا اسقطنا انما فقيل يتذكر اولوا الالباب كان مجرد
وصف لهم بانهم يتذكرون وليس فيه نفي التذكر عمن ليس منهم ثم قال وهذا
موضع فيه دقة وغموض وهو مما لا يكاد يقع فى احد انه ينبغى ان يتعرف
سببه ويبحث عن حقيقة الامر فيه قوله فرجع فى التحقيق الى قصر الصفة
اه اما تحقيق الاول فى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا فهو ان معناه قصر

ضرب زيد على عمرو

ضرب زيد على عمرو بمعنى ان مفهوم الكون مضروبا لزيد صفة مقصورة على
عمرو واما تحقيق الثانى فهو ان زيدا مقصور على كونه ضاربا لعمرو لا يتعداه
الى كونه ضاربا لبكر قوله ومنه قول الشاعر اه يريد انه من قبيل تقديمها
بكالهما على المقصور لا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس فان البيت
بمعزل عن ذلك قوله لا اشتهى اه اشتهاء الشيء ان لم يكن مستلزما لارادته
فلا اشكال فى الاستثناء اذ لا منافاة اذن بين الاشتهاء وبين الكراهة فيجوز
ان يكون شيء مشتهى ومكروها كالملذات المحرمة عند الزهاد كما جاز ان يكون
شيء مرادا ومتنفرا عنه الطبع كشرب الادوية المرة عند المرضى وان كان
مستلزما للارادة فوجه الجمع بينه وبين الكراهة اعتبار اختلاف الجهة فان الحصول
على الاثير امر مرغوب من حيث انه قربه اليه ومكروه من حيث انه مزلة
ومشكك للعرض وفيه دفاع الحاجب واليه اشار من قال طعام حرب وشرب
سلطانى جواب تلخ درباني نيرزد قوله باب الامير ولا دفاع الحاجب
بنصب الحاجب وما يتوجه اليه على انه مفعول فان قيل لم لا يجوز ان يكون
مفعولا لكارها قلنا لان لا دفاع الحاجب بدفعه قوله واعلم ان
تقديمها اه المذكور فى كتب القوم هنا تفصيل وحاصله انه اذا تقدم المستثنى
على المستثنى منه فهناك اقسام الاول ان يكون المستثنى منه مذكورا فى
الكلام وهذا ينقسم الى قسمين احدهما ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه
فقط دون الفعل العامل نحو ما جاءني الا زيدا احد وثانيهما ان يتقدم على
المستثنى منه والفعل جميعا نحو الا زيدا قام القوم وتجويزه احرى من
ان يتقدم المستثنى على الفعل فقط دون المستثنى منه نحو القوم الا زيدا
ضربت القسم الثانى ان يكون الاستثناء مفرغا يعنى لا يكون المستثنى منه مذكورا
فى الكلام بل هناك شيئان العامل والمستثنى وقدم فيه المستثنى على الحكم
اعنى العامل فيقال الا زيدا لم اضرب فحكم القسم الاول من قسميه الاول
الجواز وحكم القسم الثانى منه الامتناع خلافا للكوفية فالبصريون يمنعون
تقدمه عليهما فى حالة الاختيار والكوفيون يجوزونه واما حكم الصورة الثالثة
فالجواز لانه اذا تقدم المستثنى على العامل وجب تأخره عن المستثنى منه كما فى المثال
المذكور واما حكم القسم الثانى اعنى ما كان الاستثناء فيه مفرغا فالجواز عند
الكوفية والامتناع عند البصريين وتحقيق الامتناع على ما مر جوابه ان
المستثنى اخرج من المستثنى منه فاخرجوه اولا ثم نسبوا الحكم الى المجموع

قوله بتبعيده ايضا لدفع انه يزاحمه ان قوله ولا دفاع
اى الحاجب اذن معطوف على باب الامير وباب الامير مجرور
مفعول لكارها بهذه ان جعلت بدل لنفع فهذا
مستتبع لانه غير مسبوق بالنفي وان لم يجعل بدله
شيئين لم يكونا المكروه لان دفاع الحاجب ح
بمعنى او المكروه هو دفاع الحاجب فافهم
لا لا دفاع الحاجب

فالمستثنى مخرج من الحكم ايضا فالمخرج منه اذن احد ان المستثنى منه والحكم
ورتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حق المستثنى ان يذكر بعد الحكم
والمستثنى منه جميعا الا انه قد جوز تقدم احد المخرجين على الاخر في الاستعمال
نحو قولهم جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك جوزوا هذا التقديم
ولم يجوزوا تقدمه عليهما معا في حال السعة واما المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم
فلم يجوزوا تقدمه عليه لانه في التحقيق تقدم عليهما وهو ممتنع واذا تمهدت
هذه المقامات فلا يخفى ان الاستثناء في هذه الامثلة التي نحن بصدد ما
مفرغ اما الاية فظاهره لان قوله وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
بادي الرأي معناه وما نراك اتبعك احد الا الاراذل وكذا البيت
الاول فان كان ما ربما حال والتقدير لا اشتهي باب الامير في حال من الاحوال
الا في حال الكراهة على نمط قولهم ما جاءني الا راكبا واما البيت الثاني فقوله
لم يبق على احد الا عليك النوائح فالمستثنى منه وهو على احد فيه مذكور لكنه
مقدم على المستثنى فان قيل فليس في هذه الامثلة ما يوجب الامتناع اذ لا
تقدم للمستثنى على المستثنى منه هنا فما معنى قوله تقدمهما بحالهما فما منعه النحاة
قلنا لا كلام في ذلك بل الكلام في ذكر المستثنى مع الا قبل ان يستوفي المقصور
تمامه ومتعلقاته فان الظرف في الاية معمول اتبعك فيكون من جملته ما يقتضيه
المقصورة على الاراذل هي الاتباع المتعلق ببادي الرأي وكذا البيت
الاول فان باب الامير من تتمة لا اشتهي وكذا البيت الثاني والامر هنا ظاهر
اذ النوائح فاعل وما بعده في الكلام قبل تمام ما يتعلق بالمقصور ولهذا
اعتبر الشارح المحقق رحمه الله في تمسك العلامة بالمنع اضمار فعل اخر وجعل
هذه المعمولات معمولة لهذا المقدر فرتب القول باضمار عامل الظرف على
منع التقديم بقوله فقالوا الظرف اه ليكون بيانا له وتفسيرا او تعليلا له
وتثبيتا وان المحققون من النحاة مصرحون بان ما قبل الا يمتنع ان يعمل فيما
بعدها كما يمتنع ايضا ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فعلى هذا امتنع ان يكون
هذه الامور معمولات للفعل قبل الا فتعين الاضمار لكن الشارح المحقق رحمه الله
زيف القول بالاضمار بان الفعل المذكور الخ لم يتم في البيت الثاني
يبقى بدون الفاعل واضمار الفاعل تعسف صريح وههنا فائدة ينبغي ان تحفظ
المحفظ عليها وهي ان العامل في المستثنى والمستثنى منه لا يجب ان يكونا
واحدا بل يجوز اختلاف عاملهما نحو قولهم القوم الا زيدا اخوتك يعني

بجعل عامل المبتدأ

[illegible]

بجعل عامل المبتدأ معنى الابتداء لا الجزء واعلم ان الشيخ ابن الحاجب رحمه الله صرح
بامتناع قولنا ما ضرب الا عمرو الا زيد وما ضرب الا زيد عمروا وعلل الامتناع
بانه ان جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في القبيلتين بان معنى الثاني الخ
ما ضرب الا زيد عمروا ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا الحال ان الحصر فيهما معا او
والمقصود الحصر في احدهما وان لم يجوز تعدده كان المثال الاول ممتنعا اذ
يبقى الفعل بدون الفاعل وما يقوم مقامه اذ التقدير ح ضرب زيد فيبقى
الاول بلا فاعل وفي المثال الثاني يكون عمروا منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول
فيصير جملتين ولا تقديم هناك لفاعل على مفعول ولما كان هذا ضعيفا لما عرف
من قانون الحصر من ان الواقع بعد الا هو المقصور عليه فحفظ فلا التباس جوزهما
المصنف وغيره والله اعلم قوله فعلى هذا لا يكون اه والا فالا قتفا ربه
عمرو ولم يكن مستقيما لما عرفت من القانون المذكور قوله وما بقيت الضلوع
الجراشع اوله طوى النحز والاجراز ما في غروضها طوى اضمر وهزل النحز
بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والانحناب والاجراز
بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات
بها كانه انقطع عنها او انقطع عنها المطر والغرض بوزن الفلس للرحل
كالحزام للسرج والضلوع الاضلاع والجراشع جمع جرشع وهو من الابل
العظيم وهي صفة للضلوع والمعنى هزل الركض والجذب النوق بحيث
لم يبق منها الا العظام الجنب قوله للنظر الى ظاهر اللفظ اه اي بالنظر الى
ظاهر لفظ المستثنى اعني صيغته ومساكنهم والضلوع حيث تعدد فاعلا والفعل
مسندا اليه والا فالفعل للعام المقدر في التحقيق قوله فمفرغ الفعل عنه تنبيه على
ان قولهم المستثنى المفرغ او الاستثناء المفرغ من قبيل التجوز من قبيل وصف الشيء
بوصف صاحبه اذ المفرغ في التحقيق هو الفعل المذكور قبل الا لانهم جعلوه
فارغا عن العمل في المستثنى منه وجعلوه عاملا في المستثنى قوله ولعل صاحب
المفتاح اه حاصل الجواب عن الاشكال المذكور ان صاحب المفتاح نظر الى ان
الفعل بحسب الصيغة مسند الى ذلك العام ولم يجز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا
راجعا الى ذلك العام على قانون قولهم اذا كان غدا فأتني وجعل المذكور
بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما يبدل منه في الكلام التام ومن زعم بعضهم ان هذا
التوجيه مردود لان قوله للنظر الى ظاهر اللفظ ينبو عنه اذ الفعل على تقدير الا بدال
لا يكون مسندا في الظاهر الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث بالنظر اليه وجوابه

[illegible]

بالحاء المهملة [illegible]

اذ الا بدال غير مبني على الظاهر وهذا اظهر قوله ومن نحو ما جاء الا راكبا ففيه اشكال
لان هذا المعنى يؤدى الى المحال وذكر الشيخ ابن الحاجب في حله وتبعه اصحابها
انه من باب التاكيد والمبالغة كجعل ما سوى الركوب من حكم العدم الثاني انه
نفى لما يمكن انتفاؤه من الصفات بهذا الكلمة ولا يخفى ان مبنى الحل على ان
يكون هذا من القصر الحقيقي وهو ممنوع بل هو من قبيل القصر الاضافي فرح
فلا اشكال اصلا قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان اه في الحديث اشكال
مشهور حاصله ان معناه لا ييئس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود
عكسه وهو انه لا ييئس في تلك الحالة البتة والمذكور في كتب القوم في دفعه وجوه
ثلثة الاول ان التقدير ما فعل الشيطان شيئا عند يأسه من اغواء بني آدم
الا ان اتاهم من قبل النساء الثاني ان ما بعد الا في موقع الوصف لحين محذوف
اي ما ايس حينا الا موصوفا بانه ياتيهم فيه من قبل النساء فيكون قصر الزمان
الياس على وصف الاتيان ونفيا ان يكون له زمان ينفك عنه من غير تعرض
لنفي الياس في غيره ودل بحسب المقام على ان الاتيان لازالة الياس فصار
الحاصل انه كلما ايس اتاهم من قبلهن الثالث ما ذكره شارح المحقق رحمه الله
ههنا وحاصله ان الجملة بعد الا في موقع الحال وان النفي والاستثناء لما دل
على لزوم الثاني للاول كالشرط استعمل فيه واريد انه كلما ايس من جميعها ثم اتاهم
من قبل النساء وهذا المعنى قوله وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد
الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وذهب الشارح الى ان الاقرب الى الصواب
من هذه الاجوبة هذا الجواب اما الاول فلانه ليس في رفع الاشكال بل هو بيان
لما توقف لحل اصل المقصود وان اريد ان ما ايس في معنى ما فعل عند يأسه
وانما هو من قبيل تنزيل الفعل منزلة المصدر فلا بد من بيان جهة التجوز واما الثاني
فلما فيه من التعسف والتكلف ما لا يخفى والاقرب عندي في معنى الحديث انه
ضمن ايس معنى فقد اي ما فقد الشيطان يأسه في حال من الاحوال الا في حال اتيانهم
من قبل النساء على تقدير احد اليأس على ما صرح به صاحب الكشاف وغيره فعلى
هذا اندفع الاشكالات وارتفعت التكلفات والتعسفات والله اعلم بحقائق
الحالات

الباب السادس الانشاء

قد تقدم القول بان الانشاء
باب من ابواب علم المعاني على ما قال هناك وينحصر علم المعاني في ثمانية ابواب
وقد وقع التصريح هناك ايضا بان الانشاء الذي هو من ابواب المعاني
انما هو الانشاء بمعنى الكلام الذي ليس لنسبته خارج يطابقه او لا يطابقه وظاهر

السعي ان قوله

السعي ان قوله الباب السادس الانشاء اشارة الى هذا المعهود فالقول
بان المراد ههنا هو الثاني غير صحيح وتعليله ايضا بانه قسمه الى الطلب وغيره كذلك
والحاصل ان دليله ايضا غير منطبق على دعواه للقطع بان الانشاء المنقسم الى التمني
لا يصح ان يفسر بالقا الكلام الانشائي فحديث التقسيم لا يتم المقصود والجواب
عن الاول انه من قبيل الاستخدام فاريد بالانشاء باسم الظاهر ما هو المعهود اولا
وبضميره الراجع اليه في قوله ان كان طلبا المعنى المصدري وعن الثاني ان الطلب بمعنى
المصدري له معنيان لغوي وهو امر قلبي باطني واصطلاحي وهو القاء الكلام
الدال على التمني وضعا بصيغة مخصوصة وهذا امر متعلق باللسان ولهذا صرح
صاحب الكشاف بان التمني فعل اللسان لا فعل القلب وكذا اخواته من التمني
والاستفهام والنداء وكذا الانشاء وجميع هذه المعاني مفهوم من كلام
المفتاح لمن يتامل فيه وقد حققنا في حواشي شرح المفتاح هناك بما لا مزيد
عليه فصح ان التقسيم قرينة مشعرة بان المراد من الانشاء هو المعنى المصدري
فقوله الانشاء ان كان طلبا معناه القاء الكلام ان كان القاء الكلام دال
على الطلب وانواع الطلب بمعنى اللغوي المندرج في الاصطلاحي كثيرة فالتمني
في كلام المصنف اراد به التمني اللغوي المندرج في الاصطلاحي بقرينة قوله
واللفظ الموضوع له واراد الاصطلاحي والموضوع له من باب الاستخدام وكذا
اخواته وعلم انه يجوز ان يراد بالانشاء بالظاهر ولفظ الكلام بالمعنى
المذكور وحمل الطلب عليه تسامح لان قولنا هو طلب معناه مشتمل على الطلب
وهذا واضح لا يحدث الالتباس والاشتباه اصلا للقطع بان الاتفاق
ان سوق كلامه يأبى عن الاستخدام فليفهم قوله ان السابق في الاعتبار اه
في المفتاح والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان الخبر والطلب وما سوى ذلك
نتايج امتناع اجزاء الكلام على الاصل قوله والا فهو الخبر عليه منع ظاهر يدفع
بالاستقراء قوله منها التمني قدم التمني لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه به
بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضاء الوجود ثم بالنهي لمناسبة الامر في
احكام قوله واللفظ الموضوع له اي للتمني لا يريد بذلك انه لفظ مرادف للتمني
بل يريد بذلك ان ليت موضوعة لكل تمن مخصوص عارض لمتمنى مخصوص على ما وقعت
اليه اشارة القوم في تحقيق معنى الحروف قوله فيستعمل فيه لعل او عسى اي يستعمل فيما
هو الترجي لعل ان كان فيه توقع او عسى ان كان فيه طمع والعطف باو دون
الواو مبني على ما يتوهم من ان اللف اذا كان اجماليا فالنشر باو والفرق بين التوقع

لان قوله ... اراد ... الظاهر ... ان الاراد بالخبر
... الطلب ... الكلام ... تقصود ... كان
... كما لا يخفى ... اعتبار
... الكلام

مطلب لو المصدرية

والطمع ان التوقع اقوى وابلغ من الطمع ولذا اخره بنوده او طماعيه قوله وقد
انها لو التي اه اختلفوا في لو هذه فمنهم من يقول هي مصدرية بمنزلة أن الا انها
لا تنصب واكثر وقوعها بعد ودّ او يودّ ونحوهما مما فيه معنى التمني والود او كقوله
ودّوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يود احدهم لو يعمّر وقد تقع بخلاف ذلك
كقول امرئ القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا على حراصا لو يسرون مقتلي
والاكثرون على انها ليست مصدرية اذ لم يثبت في العربية كون لو مصدرية
استدل الاولون على مصدريتها بقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا
بحذف النون فعطف تدهنوا بالنصب على تدهن لان معناه ان تدهن
وبهذا يظهر ان ما ذكره الشارح المحقق رحمه الله من انها حرف مصدرية ترجح
ليس على اطلاقه وان هذا مذهب شرذمة قليلة من النحاة والجمهور على خلافه
فان قيل كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على أنّ في قوله تعالى وما
عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقديره
يود لو ثبت ان بينها وقوله قيل تنبيه على ان هذا القول ضعيف وان المفصل
للمتقدم لوجهين احدهما ان لو هذه اكثر مواردها ان يكون بعد فعل فيه
معنى التمني وثانيهما ما اشرنا اليه من ان في القول بكونها مصدرية ضربا من الضعف
قوله مركبتين حال من ضمير منهما والعامل هلا خذ فيلزم ان يكون التركيب حاصلا
حين الاخذ وفيه قلق وفي العدول عن مركبة الى مركبتين رمز الى ان عبارة
المفتاح ليست كما ينبغي لانه قال وكان الحروف المسماة بحروف التنديم
والتخصيص هي هلا والا ولوما ولولا ماخوذة منها مركبة مع لا وما المزيدتين
مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني فقوله ماخوذة
خبر كان ومركبة خبر ثان له ففي اسناد التركيب الى هذه الحروف تجوز
المراد مركبة اجزاؤها الاول مع ما ولا هذا ان قرئ مركبة مرفوعا بانه خبر
بعد خبر وان قرئ منصوبا على انه حال من الضمير المجرور في منها فلا وجه للعدول
عن التثنية الى التأنيث سوى تنزيلهما منزلة كلمة واحدة وعلى كل تقدير ففي
عبارته تسامح وحقها ان يقال مركبتين كما فعله المصنف او مركبة منهما وحرفا لا وما
والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل
الجواز واذا ركبت مع لا وما لزمتا معنى التمني لا للافادة بل ليتولد منه
معنى التنديم في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل فان التمني مما مضى يلائم التنديم
والتمني مما يأتي يلائم التحضيض فقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والتنبيه مرفوع فاعله

والمراد بطلب التركيب فانهم وسر التوسط ما بينه الشارح قوله والاشفاق
ارتقاب المكروه الاشفاق ترقب المكروه ويتعدى بمن وتهمز باني يتعدى بمن في
ويتعدى بعلى قوله فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي يريد ان المطلوب في جميع
هذه الاشياء المتعلقة بالهمزة سواء كانت لطلب التصديق او لطلب التصور
امر معلوم بطريق الاجمال والمقصود بالسؤال ان يصير معلوما بطريق التفصيل اما
في الاول فلان هناك تصديقين احدهما اجمالي وثانيهما تفصيلي وبهذا الاعتبار
يتغايران ويمتاز احدهما عن الاخر واما في القسم الثاني فلان طالب الادراك
متصور بوصف كونه مسندا او مسندا اليه اجمالا بطريق البدلية والمقصود
طلب كونه اياه بيانا وتفصيلا ولا يخفى تغاير التصورين هنا كتغاير التصديقين
هناك وانه لا يزيد الثاني على الاول الا بوصف التفصيل وهذا التحقيق وقد
يقال القول بان الهمزة في القسم الثاني لطلب التصور مبني على الظاهر توسعا
والا فالتحقيق انها لطلب التصديق ههنا ايضا اذ لم يحصل بعد الجواب شيء من
التصورات بل التصديق بها كما كان قوله لا يخفى تعسف اذ الفعل في المثال المذكور
مما يلي الهمزة مع ان المطلوب بالسؤال غيره وهو التصديق ولو تدبر فيه يحصل انه
لا تسامح لان الذي يلي الهمزة ههنا يصدق عليه المجموع كالفعل ويصدق على
الجملة كالفعل مع فاعله وكل منهما واقع بعد الهمزة بلا فصل والتعيين اي
التراكيب وعلى كل تقدير يصدق هناك ان المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها
فافهم قوله والمطلوب تصور احدهما على التعيين فيه تصريح بما قررناه سابقا من ان
هناك تصورين اجمالي وتفصيلي واجماع القوم على ان ام المتصلة لطلب التصور
فقط برهان نيّر على ما قررناه كما صرح به الشارح فهي لا يكون الا لطلب التصور
والقول بان تصور احدهما على التعيين لا يحصل الا ان يعلم نسبة القيام الى
احدهما بعينه فيرجع في التحقيق الى طلب التصديق مردود بان طلب المفعول
في نحو ازيدا ضربت ايضا مآله الى طلب نسبة وقوع الضرب الصادر من المخاطب
على زيد وكذا سائر القيود المتعلقة بالفعل فيجب ان يكون هذا في التحقيق من
قبيل طلب التصديق وهذا اقول لم يقل به احد بل لا يقول به عاقل فالحق ان
يقال فرق بين ان يكون الشيء مقصودا وبين ان يكون لازما عقليا او عرفيا
فليس كل ما يستلزم شيئا حكمه حكم ذلك الشيء قال الشيخ في دلائل الاعجاز لا يستطيع
احد من انكار التفرقة بين تقديم ما قدم في باب الهمزة وبين ما اخر فيها فان
هذا فرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك والحق فساد التقديم في موضع التأخير وبالعكس

قوله لان التقدم يستدعي حصول المقدم بنفس الفعل فيه اشكال لانه ان
اراد ان هذا الاستدعاء امر كلي تتطلق فهو ممنوع لانه قد سبق ان التقديم
قد يجي لاغراض اخر سوى التخصيص وهذا ظاهر وان اراد انه اكثري اغلبي
بمعنى انه قبيح لكونه خلاف الغالب الراجح فهو ايضا غير صحيح لان محل النحو النحي
لا يقتضي القبح كيف والقران مشتمل على مثله وايضا يلزم ان يكون وجه العجب
الحني لقصيد الا بتمام قبيح وهو مما لا يقول به احد وهذا اشكال صعب لا يخفى عنه
سوى ان يعترف المسئلة تعقيد قوله وههنا نظراه هذا النظر انما يرد اذا كان
مراد المصنف ما زعم الشارح من انتفاء الحكم مطلقا ومن جميع الجهات اما
اما اذا كان مراده انتفاء قبحه من هذه الجهة فلا والظاهر انه كان ظاهر عبارة
مايلة الى الاول قوله بالغريين بفتح الغين المعجمة وكسر الراء المشددة وتشديد
الياء في الصحاح الغريان بناءان قبر امالك وعقيل ابني جذيمة الابرش
سميا غريين لان النعمان ابن منذر كان يغريهما بدم من يقتله اذا خرج
في يوم بؤسه قوله بحكم الوضع اي وضع احد او القائل به غير القائل بالاول
فلا ينافي ما سبق من ان هل بمعنى قد وهو يوجب التخصيص فلا يخلو من الحال كما هو وصفه
قوله انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال اي بالحال
التي سبق بهيئة الفاعل او المفعول لا الحال التي هي بمعنى الحاضر المقابل للماضي
والمستقبل كما فهمه الشارح المحقق رحمه الله فاعترض عليه بما ذكر وتحقيق ذلك
ان الفعل المستقبل في معنى الاستقبال لا يتصور ان يتقيد بالحال التي مضمونها انها
واقع في زمان الحال لانتفاء المقارنة التي هي قانون الحال فلا يصح ان
يقال هل يضرب زيدا وهو اخوك لان هذه الحال اعني جملة وهو اخوك مضمونها
اعني اتصاف زيد باخوة المخاطب امر واقع ثابت في زمان التكلم ومضمون
العامل غير واقع فيه فانتفى المقارنة المطلوبة فقبح المعنى وانطبق الدليل على
الدعوى بقي ههنا شيء وهو ان هذه الحال اعني وهو اخوك ان جعلت مؤكدة
فالمؤكدة لا يكون بالواو وان جعلت منتقلة فمضمونها ليست مما يثبت تارة
ويزول اخرى اللهم الا ان يجعل قسما ثالثا غير المؤكدة والمنتقلة ويسمى دائمة
وثابتة ويجوز كونها بالواو ولو فرضنا ان الامر كذلك فلا يخفى ان المقارنة
المطلوبة معنا ما انه لا يجوز ان يتحقق مضمون العامل ولا يتحقق مضمون
الحال اذ الحال قيد ووجود المقيد بدون القيد محال واما وجود القيد بدون
المقيد فلا كلام في جوازه وح ينبغي ان لا يمتنع قولنا هل يضرب زيدا وهو اخوك

مراد المصنف هو الثاني وهم

لان مضمون

لان مضمون العامل وان كان استقباليا الا انه اذا وجد في الاستقبال يوجد معه
مضمون الحال لانها دائمة ثابتة وح تحقق المقارنة المطلوبة فوجه الامتناع انه
اذا استعمل يضرب في الحال يمتنع مكان تمثيل هذا والاظهر ان يقال ان هذه
الحال منتقلة اذ المراد بالاخوة الصداقة والتناحي ونظير ذلك ما قال جار الله
في المفصل ولو قلت زيد ابوك منطلقا او اخوك احلت الا اذا اردت التبني
والصداقة فليفهم قوله جالبا خرقا على غسل وفاعله قضاء الله ومفعوله ما كان
جالبا والربط على ومعناه ان افعل ذلك من جهة باد اباد فافهم قوله كان
لنا مزيد اختصاص اي تعلق وارتباط لا الحصر والتخصيص اذ لا ثبوت له فضلا عن
مزيدة قوله ما موصولة ويحتمل ان يكون موصوفة والجملة المركبة من المبتدا
والخبر صفة قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات اراد بالصفات
الاحداث والمراد الصفات الممكنة الانتفاء اي القابلة للزوال لتخرج ما يمتنع
زوالها كالطول والقصر والسواد والبياض فان حكمها حكم الذوات في
امتناع الانتفاء بل المراد بالصفات الحقيقية هي النسب الحكمية من حيث انها
ملحوظة بين اطرافها واداة لملاحظة احوالها واما الاجسام فقد قيل يمتنع
فناؤها بل الضرورة قاضية ببقائها وما يطرق من العدم فهي بدل الصورة
النوعية وليست بعدام قوله اي حقيقته التي هو بها تفسير الماهية تنبيه على
ما هو المختار عنده من ان الحقيقة والماهية امر واحد هو ما به الشيء
هو هو وقد يعرف بان ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار
تشخصه هويته ومع قطع النظر عن ذلك ماهيته قوله فقد سبق المفرد دون
بفتح المد الراء وتخفيفها كلاهما مرويان قوله وفيه نظراه يرد عليه ان
بلي يكتب عنه قوله ائتوا نا ذي فعلت ممنون انتم فقالوا الجن قلت عما
طلباه دليل واضح على ان المسئول عنه من هو الجنس لان قوله فقالوا الجن
معناه قالوا نحن الجن فلولا ان المطلوب هو الجنس لما صح الجواب بذلك والجواب
عنه المنع اي لا نسلم ان المسئول عنه هو الجنس بل المشخص اذ السائل يزعم انهم من جنس
البشر فيسال بقوله منون انتم اي من قبيلة انتم فاجابوا بانا لسنا من جنس البشر
حتى يتخصص اعني المعين والمشخص ففيه تنبيه على خطائهم في هذا الظن قوله احد
المشتركين صراحة لا اقل والا فهو تمييز احد المشاركات كذلك فقوله
يعمها زيادة تاكيد وايضاح والا فالامر المشارك فيه لا يكون الا كذلك جارية
وهو ظاهر قوله وذكر بعض المحققين اه قد نبهناك فيما سبق على ان عادته

التبني ظ

الفرق بين الماهية والحقيقة والهوية

في انه ترديد بهذه الكلمة للمحقق الرضي الاسترابادي وهو كذلك اعلا الله درجته ورفع رتبته
وبالجملة فالمقصود ان هذا المحقق ذكر بهذه العبارة ان مميز كم الاستفهامية
لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واعترض
عليه الشارح المحقق رحمه الله بان قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة تبكيت في هذا المعنى لان كم هنا استفهامية ومع ذلك مميزه مجرور بمن
فكيف صح انكار ذلك مع وجود مثل هذه الحجة التي نطق به هذا حاصل اعتراضه
عليه ونحن نقول الآية المذكورة انما يصير حجة عليه اذا كان نصا في ان كم فيها
استفهامية البتة وهذا ممنوع لم لا يجوز ان يكون كم هنا خبرية وكيف وقد جوز
صاحب الكشاف هنا بتجويز الامرين ولو سلم ان كم هنا استفهامية فمراده انه لا يكون
مجرورا بمن اذا لم يقع الفصل بينه وبين مميزه بفعل متعد واما اذا وقع هناك
فصل فالاتيان بمن واجب فيها للالتباس ورفعا للاشتباه والقرينة المشعرة
بهذا المعنى امران احدهما ان الكلام في دخول من في مميزي الكميتين بلا فصل لانه
قال ويدخل من في مميزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم
قرية اهلكناها واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر
ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو هذه عبارته ههنا وهي صريحة فيما حكينا
وثانيهما انه قال قبل هذا الكلام بخطوط واذا كان الفصل بين كم الخبرية وبين مميزه
بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى
كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ثم قال وحال كم الاستفهامية وحكم مميزها
مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا هذه عبارته انظر هل يشتبه عليك الحال
كما اشتبه الامر على الشارح المحقق رحمه الله وبالجملة فالعجب من الشارح المحقق رحمه الله
كيف اجترأ على الاعتراض على مثله ولم ينظر ادنى نظر لا في الآية ولا في كلام
هو بصدد تزييف مقالته ولم يلتفت الى خلاصة مرامه ونقاوته ولم يتفكر في
تشييد اعتراضه الدراية والرواية فليتأمل قوله بينة يروى بالجر على انه
من نظم التنزيل وبالرفع على انه خبر مبتدأ وما قبله من النظم فالقول على الاول بمعنى
اقرأ وفيه تنبيه على ان الآية لوضوحها في هذا المعنى مجرد قراءتها كافية لا حاجة
الى ان يزاد عليها قوله ايان يوم القيمة مقول قول الكفار قالوا ذلك استهزاء
بالمسلمين وباعتقادهم الحشر والنشر فقوله يوم القيمة مبتدأ خبره ايان فان قلت
يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قلت المضاف محذوف اي متى وقوع
يوم القيمة قوله اي شئتم اي كيف شئتم وعلى اي وضع اردتم من الاستلقاء وغيره

الى

اعلم ان الدراية تفتقر الى الرواية ولاتم ... مقصود ... العامل ... صاحب ... [illegible]

بعدان يكون

بعد ان يكون الماتي موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وسبب نزولها ان اليهود
كانوا يقولون من جامع امرأته من جانب دبرها في قبلها كان الولد احول قوله اني
لك هذا مبتدأ خبره احد الظرفين المتقدمين والآخر متعلق به قوله
ما يعطي العلوق فاعل يعطي والعلوق بفتح العين الناقة التي تعطف على غير ولدها
والظرف اعني به متعلق بيعطي بمعنى يسمح ريمان بكسر الراء مصدر رامت الناقة ولدها
ريمانا احبته واما الرئمان بفتح الراء فهو اسم موضع نقل عليه صدر البيت الفاضل في
ضرام السقط فقوله ريمان يروى مرفوعا بدلا من ما يعطي ومجرورا بدلا من الضمير
المجرور في به وريمان انف من قبيل الاضافة لادنى الملابسة وفيه تشبيه بالليس يحتمل
قوله مما لم يحم احد حوله يريد انهم لم يتعرضوا التحقيق وجه المجازية وبيان
العلاقة اما لخفاء علاقة المجاز وصعوبتها او لعدم اهتمامهم بشانها وقلة
التفاتهم اليها وقد تصدى بعض المحققين المتاخرين لبيان العلاقة اما في
الاول فبان الاستفهام عن عدد دعائه اياه يستلزم الجهل به والجهل يستلزم استكثاره
عادة او ادعاء اذ لو كان قليلا فالظاهر ان يكون معلوما والاستكثار
يستلزم الاستبطاء عادة او ادعاء واما في الثاني اي في حتى نصر الله فلانه استفهام
عن زمان النصر وهذا يستلزم الجهل بزمانه والجهل به يستلزم استبعاده عادة
او ادعاء اذ لو كان قريبا كان معلوما بنفسه او باماراته الدالة عليه والاستبعاد
يستلزم الاستبطاء واما في الثالث اعني التعجب فلان الاستفهام بسبب عدم
رؤية الهدهد يستلزم الجهل به والجهل بسببه يستلزم التعجب واما في الرابع اعني التنبيه على
الضلال فلان الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا
سلك طريقا واضح الضلالة بزعم المخاطب كان هذا اغفلته فاذا انتبه عليه ووجه
ذهنه اليه كان تنبيها له على الضلالة واما في الخامس فلان الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب
على جزاء اساءة الادب وهذا يستلزم وعيده الا تصافه باساءة الادب
واما في السادس فلان الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره
لانه معلوم له واما في السابع فلان انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عنه وتوهم
يستلزم عدم توجه الذهن اليه وهو يستلزم الجهل به والجهل يستلزم الاستفهام عنه
او يقال الاستفهام عنه يستلزم الجهل به والجهل يستلزم عدم توجه الذهن اليه وعدم
توجه الذهن يستلزم انكاره هذا الكلام مهم في بيان العلاقة في هذه الصور المذكورة
ولا يخفى على العارف بفنون المجاز ان هذا لا يكفي في المقصود الذي هو تبيين
علاقة المجاز حتى يظهر انه من اي نوع من انواعه لان مطلق اللزوم امر موجود في

مطلق المجاز

بل الطريق في البيان ان يتوقف لخصوصية العلاقة فالطريق ثم الاول ان يقال ان الاستفهام
عن عدد دعائه مسبب عن جهله و تحيره مسبب عن كثرته والكثرة سبب للاستكثار والاستكثار
مسبب لاستبطائه فالاولى ان تسقط بعض هذه الوسايط لانه لا حاجة
اليها فيقال الاستفهام عن العدد مسبب عن تكرير الدعوة و تكرير الدعوة سبب للاستبطاء
اذ لولاه لما وقع التكرير وعلى هذا فاعتبر وتدبر في ساير الامثلة واعتبر
بتنقيه عقلك مالي لا ارى الهدهد لكن ان الحمل على التعجب وقع في بعض
فقال عدم رؤية الهدهد اما لمانع وحايل ام هو غايب ثم لا يخفى انه ان كان
الاستفهام عن نفسه فهو مجاز وان كان عن الى غرض بان يكون السبب عدم
رؤيته اياه فالظاهر انه حقيقة قوله واما غيرها وان صح اه هكذا
وقع في النسخ ويرد عليه انه ترك فاء جواب اما وهو ممتنع في سعة الكلام
قوله فان المنكر هو اتخاذ غيره بمعنى ان منشأ الانكار هو التقييد والا
فنفس الاتخاذ غير منكر اصلا بدليل صحة الاتخاذ والمتعلق بالله قوله اتتخذ اصناما
آلهة فيه اشكال اذ المنكر هو اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ كما مر فيجب ان يقال
اصناما ما تتخذ آلهة على نمط قوله اغير الله اتخذ وليا وغاية ما يمكن من التوجيه
ههنا ان يقال الفعل المتعدي الى مفعولين اذا كان احد مفعوليه منكرا بحيث
لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقامه ما هو غير المنكر يجب تقديمه على الفعل
واما اذا كان كل مفعوليه منكرا فلا والآية المتقدمة من قبيل الاول والثانية
من قبيل الثاني فليتامل قوله والانكار اما للتوبيخ لما كانت الامثلة المذكورة
مشتركة في معنى الانكار وكان الانكار في كل منها نوعا آخر اذ الانكار في البعض
بمعنى ما كان ينبغي ان يقع ما وقع في الماضي كقوله اعصيت ربك اي لم عصيت
وما كان ينبغي ان يكون ذلك العصيان وفي البعض بمعنى لا ينبغي ان
يقع ما يقع في المستقبل كقوله اتعصي ربك اي لم تعصي ولا ينبغي ان يكون
منك العصيان وفي البعض بمعنى لم يكن ذلك في الماضي كقوله افاصفيكم اي
لم يقع ذلك الاصفاء وفي البعض بمعنى لا يكون في الاستقبال كقوله انلزمكموها
اي لا يكون هذا الالزام حاول تفصيل هذه الانكارات والتنبيه على التفاوت
بين هذه المختلفات فقال اما للتوبيخ الى آخر ما ذكر قوله بمعنى التثبت
اي التثبت لا يعرف المخاطب من الحكم في هذه الجملة كما نبه عليه آنفا قوله اوفوق السيد
يوضع لي مهاد اخره ام الجوزاء تحت يدي وسادي قوله ونعشركم العشر القبيلة
والعشر من قشرته قشرا واقتشرته اقتشارا كذا في مجمل اللغة قوله وهل يزخر

الضرغام

انما هو اذا امتنع الحمل
على حقيقة الاستفهام
ولا مانع ههنا اي انتهى

الضرغام الضرغام الاسد وضرغم الابطال بعضهم بعضا كذا في مجمل اللغة قوله والتهكم
التهكم في الآية المذكورة مستفاد من الاستفهام اذ الاستفهام مسبب عن اعتقاد
المتكلم بان المخاطب اعتقد ذلك اعني كون الصلوة آمرة وهذا اعني اعتقاد
المخاطب هذا المعنى سبب للتهكم والاستهزاء ففيه انتقال من المسبب الى السبب
السبب الى السبب واما التحقير في من هذا فلان السؤال من جهة الجهل
والجهل مسبب عن حقارته ففيه انتقال من المسبب الى السبب الذي هو الجهل ومنه الى سببه
وهو الحقارة اذ الحقير لحقارته غير ملتفت اليه فلا يصير معلوما وكما ان الحقارة
سبب لان يصير معلوما كذلك العظمة سبب للجهل لانه لرفعته وعلوه يأبى ان يحيط به
علم ولهذه النكتة يقولون لا يعرف الله الا الله ومن ههنا يقولون ان
كل معروف فهو داخل تحت سلطنة العارف والاستفهام سبب لاستبعاد الوقوع
لان قريب الوقوع معلوم عادة او ادعاء قوله على جهة الاستعلاء اي على طريقة
وطريقة كقولهم على جهة قيام به اي بطريق عد نفسه عاليا سواء كان عاليا
حقيقة او لم يكن كما اذا كان ادنى ولهذا ينسب الى سوء الادب قوله وفيه نظر لانه
يخرج عنه نحو الكف عن القتل وجوابه ظاهر اذ المنفي من الكف بقوله غير كف
هو ما يكون مستفادا من الصيغة والكف فيما ذكر مستفاد من المادة فلا يخفى
فان قيل فيتوقف بنحو اكفف قلنا الكف المعتبر في النهي ما يكون مستفادا
من الصيغة فلا محذور ومنهم من يقول الصواب ترك هذا التقييد واعتبار الحيثية
فان الكف له اعتباران احدهما من حيث ذاته وانه فعل في نفسه وبهذه الحيثية
هو مطلوب في قولك كف عن القتل وثانيهما من حيث انه كف عن فعل وآلة لملاحظته
وبهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك لا تزن فاذا قيل طلب فعل من حيث انه
فعل وخرج منه الكف عن القتل وخرج عنه لا تزن واجاب الشارح المحقق رحمه الله
في التلويح عن الاشكال المذكور بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه
صيغة الاقتضاء قوله وقيل للعدد اه مبني على ما ذهب اليه الكثيرون من ان
الطلب على سبيل الاستعلاء قدر مشترك بين الايجاب والندب وصاحب المفتاح
خالفهم في ذلك وتفصيله في المفتاح قوله اي حال كون الطالب يريد ان المصدر
بمعنى اسم الفاعل حال من فاعل المصدر اي الطلب الطالب الفعل والاظهر ان يجعل
صفة مصدر محذوف اي طلبا ذا استعلاء بحذف المضاف قوله بعد كونها
حقيقة اه اي يؤيد كون تلك الصيغ موضوعة للطلب بطريق الاستعلاء الصيغ
لان لفظ الامر حقيقة في الطلب استعلاء فيجرم الكلام هنا ان المدعى ان هذه

اعلم ان المصنف [illegible] الا ان [illegible]

مثل نعم وبلى موضوعة للطلب بطريق الاستعلاء وايد هذا المدعى بان تلك الصيغ
في الاصطلاحات اللغوية مضافة الى الامر وهو حقيقة في هذا المعنى فحيث اضافوها
الى ذلك وتركوا الاضافة الى الندب او الاباحة كان ذلك دليلا على
انها موضوعة لذلك وهو المدعى ولما كان الاستدلال في ذلك بقولهم صيغة
الامر اجاب عنه المصنف بطريق المنع اي لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر
بمعنى الطلب للفعل استعلاء بل لفظ الامر في عرفهم حقيقة في هذه الصيغ فقولهم
صيغة الامر من قبيل قولهم صيغة الماضي وصيغة المضارع واجاب الشارح
المحقق رحمه الله عن ذلك بقوله ويمكن ان يجاب الخ وحاصله ان ما ذهب اي
المعترض من ان الامر في عرفهم حقيقة في كذا نعم ولكن ان اراد به ان مطلق
الامر في عرفهم موضوع لهذا فغير مستقيم وكيف وقد اجمعوا على ان الامر
طلب فعل بطريق الاستعلاء ولو سلم فهذا غير قادح اذ التمسك انما هو
بما اعتبره ائمة اللغة بكونه حقيقة في تلك الصيغ بالنظر الى عرفهم لا يقتضي
كونه كذلك بنظر اهل اللغة وان اراد به ان الامر الواقع في هذا التركيب
المخصوص اعني قولهم صيغة الامر كذلك على معنى انهم يريدون في عرفهم
بعد اما اراد والبقولهم صيغة الماضي وصيغة المضارع فمسلم الا ان
هذا لا يضرنا لانا قاطعون بانهم يطلقون على تلك الصيغ لفظ الامر
الذي عرفوه بانه طلب فعل بطريق الاستعلاء واطلق في لفظ الامر دون
الاباحة يدل على المطلوب فان قيل منع مقصود المعترض ح اذ الاستدلال
اذن شيء اخر لا بما ذكر قلنا قد نبهناك في اثناء التقرير على ان هذا
غير قادح اذ قد تقرر في علم المناظرة ان منع المقدمة قد لا يضر المعلل
وتمامه يطلب مما ذكرنا في شرح اداب البحث ولما كان الشق الاول
من شقي الترديد ظاهر الفساد كثيرة على ما ذكرنا سكت عنه الش رح وبنى
الامر على ما هو الظاهر المناسب من كلامه كانه قيل ان اريد الشق الاول
فظاهر الفساد فتعين الشق الثاني ودفعه ما ذكر ويجوز ان يقال وجه
التاييد ان الظاهر ان قولهم صيغة الامر من قبيل قولهم كلمات الاستفهام لان
الاصل في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى ما هو المدلول الحقيقي
كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات
وافعال المقاربة ونحو ذلك من الاشباه لا من قبيل قولهم صيغة الماضي
هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى الاصحاب والاحلام تعل

الامام يبرز

الامام يبرز من وراء الظلام قوله بان لا يكون الطلب الفعل اه اي الطلب المعتبر في
الامر اعني ما يكون مقرونا بامكان المط فان هذا المعنى هو الظاهر الى الفهم
فلو كان فيه نوع اخر من الطلب كان هذا قادح فليتامل وفيهما ينتشر التعجيز
بانه الطلب الذي يكون مطلوبه خارجا عن وسع المأمور تحصيلا للغرض الذي هو
التعجيز وقيل التعجيز هو اظهار عجز من يتحدى بفعل ليس في وسعه والتهديد هو الطلب
الذي يدل على سخط الاتيان بالمأمور به وهو في التخويف اخبار شيء يكون
وقوعه في المستقبل سببا لضرر المأمور به والتسخير هو التذليل والتحقير
ويسمى هذا امر تحويل كقوله يا نار كوني بردا وسلاما على ابراهيم قوله
وقلة المبالاة بهم يريد ان الغرض بيان ان هؤلاء اهونا عنده
بحيث لا مبالاة ان يكونوا حجارة او حديدا وليس الغرض سرعة التكوين
قوله والتمني كقولهم امرؤ القيس اه قد نبهناك على ان القسم الاول
ما يعتبر فيه الطلب المخصوص المشروط بامكان المط والتمني وان استعمل
على معنى الطلب على ما مر الا انه نوع اخر فلا منافاة فتدبر قوله تباريح
الجوى في مجمل اللغة الجوى داء القلب وتباريح الشوق توهجه وتوهج
الجوهر تلألؤه وتوهجت رائحة الطيب توقدت وفيه اللعج حرارة
الحب في الفؤاد ولعج الضرب الجلد احرقه ولا يخفى ذلك الامر اشد عليه
فمعنى لواعج الاشواق محرقاتها وشدائدها جمع لاعج قوله وفيه نظر لانا لا نسلم
اه جوابه ظاهر لان مفهومه وان كان هو الطلب مع الاستعلاء الا
ان الظاهر من هذا الطلب ليس النصف فرتبته هو الفور ثم ان معنى
الفور وجوب تعجيل الفعل في اول اوقات الامكان ومعنى التراخي جواز
تاخير المامور به لا وجوب تاخيره عن اول الاوقات حتى لو اتى به فيه
لا يعتد به اذ لا قايل به فلا تقابل بينهما باعتبار القيدين جميعا قوله الطلب
الدوام والثبات لا يقال اليس ينتظم ذلك في سلك قاعدة الاستمرار
كقولك للمتحرك تحرك لانا نقول فرق بين الصورتين فان معنى الاستمرار
حدوث الفعل مرة بعد اخرى ومعنى الدوام ابقاء الفعل الصادر مرة فمعنى
اهدنا الصراط المستقيم ثبتنا على هذه الهداية ومعنى الهداية توفيق
الايمان والاسلام وسلوك وتيرة النبي عليه السلام فلا يتصور بها استمرار
قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل اه اعترض عليه بان هذا الوجه يقتضي
ان يعتبر اجزاء المذكور مرتبا على الطلب حسبما عنه وليس كذلك فان قولك اكرمني

الركمك

متعد بقولك ان يكرمني اكرمك لا بقولك اطلب اكرمك ايكرمني فالمراد المذكور مرتب على نفس الاكرام لا على طلبه فالسببية المعتبرة في الكلام انما هي بين الاكرامين والجواب عنه لان هذا الوجه وان اقتضى ذلك الا انه وسيلة الى المقصود الاولي والتحقيق انه لا يخفى ان طلب الاكرام سبب لحصوله وان وجوده سبب لاكرام المتكلم فاكرام المتكلم يكون مسببا عن اكرام المخاطب الذي هو مسببه وعن طلب اكرامه الذي هو سبب بكليهما لكن لما كان ظاهر ان هذا المسبب عن الطلب بتوسط الاكرام وكان متوقفا عليه بلا شبهة انتفوا في الكلام بذكر الطلب عن ذكر السبب القريب الذي هو الشرط لدلالة طلبه مع ذكر ما لا يترتب الا عليه على تقدير الشرط فقدروا الشرط بعد هذه الاشياء لهذه النكتة فالتعرض للسببية بين الطلب والجزاء التي هي مقتضى ما ذكره الشارح انما هو لاجل انه قرينة واضحة على السببية المعتبرة المقصودة ووسيلة اليها كما صرح به بقوله فاخفت بهذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب فليتامل في هذا المقام لتغنيه زلة اقدام الاقوام

قوله لان العلل الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية ۰ في العبارة تسامح والمقصود واضح اي معلولة لمعلولها لحق العبارة ان يقول فان العلة الغائية بوجودها معلولة لمعلولها وان كانت بماهيتها علة له تدبر **قوله** جزء المعنى طلبه لا يخفى انه اذا لم يذكر بعد الطلب ما يصلح توقفه على المطلوب فالظاهر المتبادر ان المراد ان هذا المطلوب مقصود بنفسه واما كونه مطلوبا لغيره فهو احتمال عقلي لا يساعده دليل لفظي كما ان كونه مطلوبا بنفسه على تقدير ذكر ذلك بعده احتمال عقلي والظاهر كونه مطلوبا لغيره فليتامل **قوله** فانه لا يحسن الا بالواو والياء ۰ متوقف بقوله **شعر** احاول ارشادي فعقلي مرشدي ۰ ام استمع الاذن في غدها مؤدبي فانه اتى بالفاء في الموضعين فليتامل **قوله** والاختصاص اه باب الاختصاص باب عظيم الشان رفيع المكان كثير الذيول والاذيال غزير الشعب والاطوال وكلام سيبويه الحكيم مشعر بذلك وكلام المفتاح اجاء اليه وقال جار الله في المفصل وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء وليس بها فاضاف هذا الباب الى العرب رمزا الى ان هذا الباب هكذا ثبت عن العرب وان كان القياس الظاهر يأباه **قوله** بناه متعلق بالفعل بعده اعني يكشف ويحتمل نصب على اعني واخص والبيت لرؤبة والضباب جمع ضبابة وهي سحاب تغشى الارض كالدخان وفي مجمل اللغة الضباب شيء كالغبار وهي عبارة عن الدواهي والبلايا اي نحن الذين بنا يدفع الدواهي **قوله** انا تميمك اي وفارك والاحلاس جمع حلس وفي الحديث كن حلس بيتك اي لا تبرح واحلاس البيوت ما يبسط تحت حر الثياب والاشياع

ثم نخ

الاختصاص مقام النداء

المولى

جمع شيعة وهي اي شيعة عريفا للتصدير كذا في الصحاح **قوله** ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها كما في قول العبد للمولى ينظر ساعة فان صحة الاخبار بحصول النظر في الاستقبال من لوازم طلب النظر

الباب السابع الفصل والوصل

الفصل والوصل لشدة اتصال كل منهما بالاخر نزلا منزلة اسم علم عبر له هذا الباب وهذا الفصل ولذا ما جعلها المصنف بابا واحدا وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك لانه قال ومدار الفصل والوصل وهو ترك العاطف وذكره على هذه الجهات ولما كان الفصل عدميا والوصل وجوديا قدم الاول على الثاني في الذكر كما في معرفة الاعدام بملكاتها الملكة العقلية في مقام التعريف وعكس في المفتاح نظرا الى ان هذا غير مستقيم لان معناه ان شرط كون عطف الجملة على الجملة مقبولا بالواو ونحو الواو ان يكون بينهما جهة جامعة فدل هذا الكلام بجملته على ان نحو الواو من الفاء وثم وغيرهما مشروط بوجود الجهة الجامعة وهذا غير صحيح لان غيرها غير مشروط بذلك لان لكل من غيرها معنى خاصا اذا وجد فالعطف مقبول والا فلا فنقل الشارح المحقق اعتراضهم على الوجه المذكور وزاد عليه لفظ الظاهر دفعا للمنافاة على ما هو دابه في مثله واما نحن فنقول معنى هذا الكلام والله اعلم بالمرام ان شرط عطف الجملة بالواو ونحو الواو مما ينسلخ عن معناه ويستعمل في مجرد التشريك وجود الجهة الجامعة وحاصل ذلك ان بعضا من حروف العطف كالفاء وثم مع ما له معنى خاص قد يستعمل في غير ما وضع له مجازا وقد مر عليك ان الامام المرزوقي قد صرح بان كلمة ثم في عطف الجمل بمنزلة الواو البتة فعند ذلك شرط الجهة الجامعة ووجود المناسبة والا فلا قبول هناك اصلا فليتامل **قوله** الظاهر انه اراد قد نبهتك على ان التقييد بالظاهر معناه دفع التعسف ولو تكلم ههنا احتمال اخر صحيح هو ان يجعل ونحوه منصوبا معطوفا على مقبولا ويجعل ضميره راجعا الى المفرد اي شرط كونه شبيها بالمفرد في القبول وجود الجهة الجامعة وهذا معنى صحيح لا غبار عليه من الخلل فالقول بانه كان عليه ان يترك لفظ الظاهر ليس بسديد **قوله** كالفاء وثم وحتى ۰ مشعر اشعارا ظاهرا بان حتى يجري في عطف الجمل وليس بسديد لان لا يجري في عطف الجمل كما يتبع تصريحه بعيد ذلك **قوله** صبرا اي خز صبت على النفس به عليها **قوله** سواء كان لواه او لوى غيره اه ۰ رد لما ذهب اليه الشارح من انه لا يمكن توجيه الكلام بطريق يكون العطف مقبولا بان يراد باللوى لوى ابي الحسن وحاصل رده ان هذا فاسد ان جعل من عطف المفرد على المفرد اذ لا مناسبة بين حرارة لوى ابي الحسن وكرمه وان جعل من قبيل عطف الجملة ففساده اكثر واظهر اذ لا بد

فدق كلام المرزوقي في نبذ

التخصيص والتقوي

جز وجود الجهة الجامعة بين المسندين والمسند اليهما كما سيجي هذا تقرير كلامه وتوضيح مراده
وفيه نظر اذ الجامع بينهما خيالي لانه صار بحيث يستانس بعض الطبقات بالجمع بين التدبر بالانسان
والانسان اذا نال امر الزينة يتقصد حرارة فرقته ويخطر بباله حرقة فرقته فاذا
جعل من عطف المفرد فالجامع خيالي فليتامل قوله فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول
المطر اه فيه بحث للقطع بان الاخضرار لا يبتدئ عقيب نزول المطر اللهم الا
يتمحل قوله والتدرج في درج الارتقاء اه التدرج الطريق الذي يدرج بالسلوك
اي نعلو يقال هم درج السيول اي يسرعون متباعدين فمعنى التدرج في
درج الارتقاء الشروع في طي طريق الارتقاء بالسلوك قوله بحث الاشكال
اذ لو لم يكن له اعراب لفات فائدة الواو قوله احتمل ان يكون رجوعا اه
هذا لا يجري في جميع الصور اذ من الصور ما يكون في الجملة الاولى لازمة او بالعكس
ومنها ما يكون هناك دليل قاطع على منعه فلا يرد النقض بقولنا لا اله الا الله محمد رسول الله
قوله وبعد تسليم ان العامل اه حاصل ذلك انا لا نسلم ان اذا ظرفية بل هي شرطية
واذا كانت شرطية فلا نسلم ان العامل فيها هو الجزاء بل العامل فيها شرطها وهو الذي
عليه المحققون واذا عند هؤلاء ليست مضافة حتى يرد عليه ان المضاف اليه لا يعمل في
المضاف واعلم انهم اختلفوا في ان العامل في اذا ما هو فالمحققون على ان العامل
شرطها والباقون على ان العامل هو الجزاء والاول هو القول المختار في المذهب
وفي التسليم تنبيه على ذلك قوله نعم انه ليس بمعطوف اه هذا بظاهره يخالف ما صرح به
الشارح في شرح الكشاف لانه قال في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم
من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون اذا عطف شيء على معمول لما كما بحرف الاشتراك
فالقيود المعتبرة في المعطوف عليه السابقة في الذكر عليه معتبرة في المعطوف البتة
بحكم الاستعمال بقولك ما جاءني يوم الجمعة او في الدار او راكبا او من هذا القوم رجل
ولكن امراة يلزم ان يكون مجيء المراة يوم الجمعة وفي الدار وبصفة الركوب
ويكون هي من ذلك القوم البتة لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا ينتهض هذا الكلام مراده
هنا كلامه ولا يخفى ما بين الكلامين من المخالفة بحسب الظاهر فقوله تعالى الان خفف
الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ظاهر على الاول لا شبهة فيه واما على الثاني فالتقييد
بملاحظة متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه فانهم
واما الشيخ عبد القاهر فقد نقلت القول بذلك في دلائل الاعجاز ونقلت على ان هذه
القاعدة قطعية كلية لا اكثرية اغلبية حتى صرح بانه لو عطف الله يستهزئ على
قالوا فالذي يتقرر في ذلك ان يكون من الضرب الثاني من جزء جواب الشرط

يحتمل ان يسمى [illegible] ... منه

[illegible] على هذا [illegible] ... منه

قوله وهو الذي عليه المحققون صرح به [illegible] في شرح الرضي [illegible] ... منه

فاما كونه

فاما كونه من الضرب الاول فالامر لا يتقرر قطعا قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف
يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث لان هذا لا ينفعه لبقاء المحذور الذي له
اذ التقدير اذن هكذا اذا خلوا قالوا واذا قالوا استهزأ الله بهم فيلزم تخصيص
استهزاء الله بهم بحال الخلوة لانه اذا كان الاستهزاء مخصصا بزمان القول الذي
مخصصا بزمان الخلوة اذ القول مخصص به وههنا ضرب اخر من جواب الشرط
لم يذكره القوم وهو ان يكون الاول معطوفا على الثاني كقولك ان جاءني
في التسوية صليت ونوقشت قوله لانه ح يصير المعنى اه حاصل الجواب ان الاستهزاء
غير مترتب على مجرد القول والتلفظ بهذا الكلام اعني انا معكم انما نحن مستهزؤن
بل هو مرتب على نفس الاستهزاء والقصد اليه فان جعل من الضرب الثاني لزم الامر
وهو فاسد وفيه نظر لان معنى الاية اذا خلوا الى شياطينهم قالوا مؤكدين
بالمواطاة صادرا عن صميم القلب الاية سيقت لبيان ذم هؤلاء واظهار
نفاقهم ومصداق هذا المعنى ما ذكره صاحب الكشاف في وجه التاكيد في
انا معكم حيث قال واما ما خاطبوا به اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية
فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة
للتحقيق ومئنة للتاكيد فالقول بان ذلك غير مرتب على مجرد الاخبار مسلم
الا ان المذكور هنا اخبار صادر عن صميم القلب وصدق الرغبة ووفور النشاط
ولا يخفى ان الاستهزاء مرتب على هذا المذكور قوله والوجه ما ذكرنا اه
اذ المصراع الثاني اعني قوله نحل جيف امرئ بعقد ارياحهم الاول ونحن
ملائمة بعدي الوجهين يظهر بالتامل قوله ولي كان ارسوا انشاء لفظا
ومعنى اه صحيح في ان ترك العطف مبني على كمال الانقطاع بين ارسوا وبين ولها
ويكفي هذا المعنى على ذكر منك فلم ينفع فيما سيجي في الاسلم ان هذا الكلام مع
سابقته اعني حدث عدم الجزم صريح في ان القصد في هذا المثال الى حال المحكي
قبل اعتبار الحكاية فان تعليل الامر والعكس المعنى انما يتصور في كلام الرايد
حين تكلم الرايد به واما اذا رجع فليس له الا الحكاية ما صدر عنه على الوجه الصادر
باي طريق كان ويكفيك هذا ايضا محفوظا عندك فثمرته تظهر عن قريب قوله والامر
في الحزم بالعكس اعني تفسير الارشاد اه فيه ضعف لان عكس ذلك اعني هو تفسير الامر
بالارشاد علة للاولى وهذا يثبت قوله فلذا ذكره اه حاصل هذا الجواب
واضح لا خفاء فيه بل الخفاء في مطابقته للقطع بان مقصود المصنف هنا تمثيل كمال
الانقطاع على وجه توجب الفصل بين الجملتين والشارح ايضا معترف به لانه قال

اذ لا يخفى ان الامر بالعكس [illegible] ... منه

وما كان انشا لفظا ومعنى ونزلوا لها خبرا كذلك لم يعطف عليه على ما اشرنا اليه واذا كان
لاول محل من الاعراب فات هذا المعنى على مالا يخفى قوله لان المثال انما هو هذا
المصراع ه سلمنا لكن بملاحظة المحكى قبل اعتبار الحكاية وعلى ملاحظة زمان صدوره
عن الزايد وفي كلامه ايضا اعتراف بذلك على ما وقع التنبيه عليه في حديث عدم الجزم
وكلامه هنا على الاية وهو فيما في الاية دليل على ملاحظة الحكاية لان قوله انه
يستهزئ بهم كلام الحاكى فان جعل معطوفا على المحكى لزم اعتبار الحكاية المستتبعة
لكونه حما له محل من الاعراب ولا كذلك البيت المذكور قلت تامل فانه دقيق جدا
قوله واما كمال الاتصال فلكون الثانية موكدة للاولى في الكشف ان توسيط
حرف العطف بين الجملتين في قوله تواند فكر وقدر الى قوله فقال ان هذا
الاسحر يؤثر مبنى على ان الجملة الثانية جرت من الاولى مجرى التوكيد من الموكد
هذا كلامه وهذا بظاهره منقوض عما لا يخفى فيه لان كون الثانية بمنزلة التوكيد
من الاولى من اسباب الفصل وقد جعل هناك من موجبات الوصل فافهم قوله لا على اى
لا على المتبوع نفسه والبيان بالعكس اى البيان يدل على المتبوع نفسه لا على احوال
المتبوع قوله وهذا المعنى مما لا يخفى له اه اى التميز بهذا الوجه اى
بكونه دالا على بعض احوال المتبوع غير متحقق في الجمل والا لكانت محكوما
عليها بذلك والحاصل انه لا امتياز بينهما الا بهذا الاعتبار وهذا الاعتبار
غير متحقق في الجمل فالبيان في هذا الباب بمنزلة النعت هناك فذكره ذكر
فلا حاجة الى ذكر له على حدة فافهم فان قيل كلام الشيخ في دلايل الاعجاز
مشعر بان الجملة تنزل منزلة النعت من الجملة الاخرى لانه قال اعلم ان الجمل
على ثلاثة اضرب جملة حالها مع الذى قبلها حال الصفة مع الموصوف والتاكيد
مع الموكد فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشئ
على نفسه وجملة حالها مع التى قبلها حال الاسم يكون غير الذى قبله الا انه
يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل ان يكون كلا الاسمين فاعلا او مفعولا
او مضافا اليه فيكون حقها العطف وجملة ليس منها شئ من الحالتين وحق
هذا ترك العطف البتة قلنا مقصوده بيان امتناع العطف يعنى ان جملة يمتنع فيها
العطف كما يمتنع بين الصفة والموصوف فليفهم قوله جزافا بالكسر مصدر جازف
مجازفة اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية وهو نصب على المصدر اى رمى جزاف
اى رميا بطريق الجزاف قوله فعل على لفظ المبنى للمفعول قد اتفق الشارحون
على انه على لفظ المبنى للفاعل اى فانبع المتكلم ذلك الكتاب بقوله لا ريب فيه

قوله

في هذا المقام اعتراض على صاحب
الكشف في اوعلى المعنى

لان الموصوف ذات معلوم عليها بالصفة
حقيقة ملحوظة فكون الجملة موصوفا انما هو
باعتبار ... مستقلا ...

وجزم الشارح بانه على لفظ المبنى للمفعول لانه كانه اعتقد ان المفعول الاول
هنا تابع والثانى متبوع ومن جهة ان احد المفعولين محذوف والحق ان الاول
يكون تابعا ويكون متبوعا وعليه قوله صل طوله الم نهلك الاولين ثم نتبعهم
الاخرين وعليه قوله صلى الله عليه وسلم من اتبع نفسه هواها وقد فصلنا هذا
فيما سبق فلا نعيده قوله فوزانه وزان نفسه قولهم وزان هذا وزان
ذاك فيه نوع خفاء والمراد قيمته ونسبته وهو في الاصل مصدر وزان
الا انه ليس المعنى على اعتبار الموازنة وان كان بعض اللوازم صالحا لذلك
وحاصل معناه ان نسبة لا ريب فيه بالتاكيد نسبة نفسه اليه قوله وهذا معنى ذلك
الكتاب اه تمهيد وتوطية لجعل هدى للمتقين بمنزلة التاكيد اللفظى وجعل لا ريب
فيه بمنزلة التاكيد المعنوى على ما قرره قوله فوزانه وزان زيد الثانى اى
وزان هدى للمتقين وزانه وزيف ذلك بان المناسب ان عطف هدى
للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في معنى التاكيد ثم يمتنع عطف التاكيد على
الموكد فاما عطف احد التاكيدين على الاخر فلا امتناع فيه واجيب بانه لو عطف
لتوهم انه عطف على ذلك الكتاب ففى العطف ايهام لخلاف المقصود فلذا ترك
قوله ولكن ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز اه يريد ان تقريره يشعر اشعارا
ظاهرا بان قوله لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظى لذلك الكتاب فيكون خلافا
لما عليه المصنف ومن تبعه لذهابهم الى انه بمنزلة التاكيد المعنوى قوله
الا بان لفظه غير لفظ متبوعه مبنى على راى من لا يجوز كون التاكيد بلفظ الاول
والا فبعض النحاة يجوزونه نحو يا زيد زيد قايلون بابدال الثانى قوله وهذا
المعنى مما لا يخفى فيه في الجمل اه قد فصلنا هذا المعنى فيما يحتاج تفصيلا اغناك عن
التكرير هنا قوله اى ان لم ترحله فكل اه يعنى كان عدم الرحلة بسبب الغربة مكن
وجه الشبيه لحوق الضرر منه اليه فافهم قوله كمال الاظهار الكراهة اى كمال
الاظهار يشعر به في الحاصل قوله فدلالته يكون بالتزام دون المطابقة
يدفع ذلك بان مبناه على راى من لا يعرف بين الطلب والارادة فان طلب
الفعل من الغير هو ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهى
هو الكراهة قوله حقيقة في اظهار كراهية اقامته يريد انه صار حقيقة في
كراهية الاقامة الا انه اختار الاظهار تنبيها على ان التكلم بهذا اللفظ يوجب
اظهار الكراهية وان كان ممكنا عرفا كراهة الاقامة فالتاكيد يوجب كمال
الاظهار الى حصل من التكلم به قوله وقريب من هذا اه اى تؤول حاصله الى

كما صرح به الا انه ترك الكمال في جانب الكراهة
لا في كمال الاظهار م

حاصله

اذ المعنى اذا فهم من اللفظ مقصدا وصريحا ولم يكن ذلك المعنى موضوعا له فهذا اللفظ
فالظاهر ان النهي مقصدا وصريحا انما هو لاجل صيرورة هذا اللفظ حقيقة عرفية
في هذا المعنى او لاجل انه مجاز مشهور قريب من حد الحقيقة واياما كان فحاصله
يؤول الى حاصل قوله ويمكن ان يقال انه مبني اه فيه نظر من وجوه الاول انا
نقول بان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده ليس معناه ان النهي عن الضد جزء من
المعنى المذكور حتى يكون دلالته عليه تضمنا مصطلحا مقابلا للمطابقة بل معناه
انه يتضمنه ويستلزمه عقلا وتفصيله في كتب الاصول الثاني انا سلمنا ان الامر
بذلك لكن ارحل تتضمن لقوله لا تقم عندنا باعتبار معناه الاصلي اعني النهي
عن الاقامة وهو ليس بغلط بل المط تضمنه له باعتبار معناه العرفي اعني اظهار كراهة
الاقامة وهو غير لازم وهذا ظاهر الثالث انه لو كان دلالة ارحل على
لا تقم عندنا دلالة التضمن لكانت الجملة الثانية اعني لا تقم عندنا بدل
البعض من ارحل وقد جعلوه بدل الاشتمال كما صرح به المصنف فان قيل القائل
بدلالة التضمن انما هو صاحب المفتاح ولعله لم يجعله بدل الاشتمال والقائل
ببدل الاشتمال هو المصنف وهو غير قائل بدلالة التضمن فلا اشكال قلنا
ذهب صاحب المفتاح الى انه بدل الاشتمال والمصنف اقتدى به وتحقيقه الى
المفتاح نص على ذلك الفاضل [illegible] هناك في شرحه وبالجملة فلا كلام في قوة
هذا الكلام ومتانته اللهم الا ان يقال اشتمال ذنب على الامر العزاية
اعني التاكيد الحاصل من النون قد اخرجه عن البعضية الى الاشتمال فليتامل
قوله لان عدم الاقامة مغاير للارتحال غير سديد اذ المغايرة لا بد عليه
المنع اعني منع كونه بدل الكل بل شرطه ايضا ان يكون مفهومه مغايرا
للمبدل وان اتحد ذاتا هما وههنا لم يتحقق الذات في الجملة حتى حاصل المعنى
نازلة منزلته قوله منصوبة المحل مفعول اقول ظاهره الفساد اذ هو مبني
على التوكيد وقد فصلنا تفصيلا اوردنا ضمنه تحقيقا فلا نعيده قوله يوسوس اليه
اي انهى اليه وسوسته فعداه بالى لتضمنه معنى الانهاء كما في قولهم احمد
اليك اي انهي حمده اليك ومعنى اضافة الشجرة الى الخلد انها سببه بزعمه
وملك لا يبلى اي لا يزول قوله من باب عطف البيان للفعل اي للفعل المجرد
مع قطع النظر عن الفاعل لان مطلق القول لا يصلح بيانا لمطلق الوسوسة لانه
اعم منه مطلقا فلا بد في التبيين من ملاحظة الفاعل بل من ملاحظة المتعلق
بالمنقول ايضا فاعتبار البيانية انما هو بين الجملتين دون الفعلين

الجزئي قوله

الجزئي قوله وفي سورة الرعد سهو والصواب في سورة ابراهيم اذ ليس لفظ في سورة
الرعد بالواو ولا بدونها والذي هو في سورة ابراهيم انما هو بالواو قوله
لئلا يتوهم اه يرد عليه انه لا مجال لهذا التوهم اذ لا جامع بين المسندين
اللهم الا ان يقال رؤية المحبوب في الضلال ونسبته اليه يلايم الانتقاد
في الجملة ثم ههنا اشكال قوي وهو ان في الفصل ايضا ايهاما لخلاف المقصود
لانه يتوهم ان ارادنا خبر بعد خبر ام لا بتقييد المعنى ايضا كتوهم عطفه عليه ويمكن
دفعه بانه لا مساغ لهذا التوهم الا ان هذا مبني على اصل اورده الشيخ
عبد القاهر في المسائل المشكلة وهو انه اذا وقع الجمل خبرا وكان الخبر
متعددا فلا بد هناك من الواو وهذا الكلام وما غره من كلام الشيخ من انك
اذا قلت زيد يضر ينفع بدون الواو ويحتمل ان يكون الثاني رجوعا
عن الاول تاكيد لهذا الكلام ولا يخفى ان مقصودنا في هذا المقام
وان كان حاصلا الا ان هذا ايضا من المسائل المشكلة لانه قد ذكر
صاحب الكشاف في قوله تع الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان
ان الرحمن مبتداء وان الافعال مع ضمائرها اخبار مترادفة واخلاؤها
عن العاطف لكونه في مقام تعديد النعم كما تجيبها على نمط التعديد كما تقول
زيد اغناك بعد فقر اعزك بعد ذل كثرك بعد قلة فعل بك ما لم يفعل احد باحد
فما تنكر من احسانه هذا الكلام ومن انصف من نفسه عرف مطابقة الكلامين
في التحقيق قوله لانه لم يبين امتناع عطفه اه فيه اشكال اذ قد تقرر
ان الجملة عنده هي الجزاء والشرط قيد وقد تبين امتناع العطف [illegible]
الكلوه كما [illegible] اعني قالوا والازم اختصاص استهزاء الله بهم بالظرف اعني
وقت الخلو [illegible] لا يوجد بين الشرط والجزاء حكم حتى يوجد هناك
جملة اخرى هي المجموع المركب منهما حتى يتوهم الاحتياج الى بيان
امتناع العطف فليفهم وقد يورد ههنا فائدة جديدة وهي ان العطف
على الجزاء المقيد يتصور بطريقين احدهما ان يجعل القيد جزءا من المعطوف عليه
بان يلاحظ التقييد اولا ثم يعطف عليه ثانيا فلا يلزم الاشتراك اذ لا
في ذلك القيد لانه جزء من افراد العطف المعطوف عليه داخل فيه لا حكم
من احكامه حتى تشاركه المعطوف فيه وثانيهما ان يعتبر العطف عليه
اولا ثم يعتبر به ثانيا فذلك القيد اذن مشترك بين المعطوف والمعطوف عليه
لانه حكم من احكامه فلم لا يجوز ان يجعل الله يستهزئ بهم معطوفا على مما لوا بالنار

اعني النعل والنعل م

من المسائل المشكلة في الاخبار المتعددة

الاول

فانه لا محذور على تقدير فيه هذا الكلام ولا يخفى فساده اما اولا فلانه اذا كان القيد
سابقا في الاعتبار على العطف كما هو مضمون الوجه الاول كان هذا من قبيل عطف القيد
واذا انعكس الامر كما هو مضمون الوجه الثاني كان من قبيل قيد العطف على ما لو ... نفي
القيد وقيد النفي واذا كان كذلك كان العطف في الصورة الاولى واردا على القيد
متوجها اليه كنفي القيد يعني ان الغرض من العطف اعتبار القيد وبيان اشتراكه بين الامر
والثاني فهذا القايل نفى الاشتراك وهو خروج عن القانون اذ القانون في مثله
ان يكون السابق في الاعتبار مضافا اليه والاحق متوجها الى السابق البتة واما
ثانيا فلان الشيخ نسب القول في دلايل الاعجاز بذلك اي بان القيد المتقدم معتبر
في الثانية ايضا حرغير هذا التفصيل **قوله** ولو ازعم زاعم انه لعطف الامر فان هذه الجملة
الشرطية معطوفة على قالوا البتة نقل عليه الشيخ في دلايل الاعجاز مصرحا بامتناع عطفها
على ما بعد قالوا **قوله** اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون ح عطف على
الجملة الشرطية لا على الجزاء اعني لا يستاخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون
وفيه نظر من وجهين الاول انه قد سبق انفا انه صرح في مباحث المسند بان الشرط
قيد من قيود الجزاء وان معنى ان تكرمني اكرمك على قانون العربية اكرمك وقت
اكرامك اياي فلا يجوز اذن عطفه على الشرط فلو عطف على الجزاء لوقع الوقوع
في الذي هو تفرعنه الثاني انا لا نسلم انه لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون فان معناه اذا جاء اجلهم لا يستطيعون تغييره اصلا لا بالتقديم
ولا بالتاخير ونظيره قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ومثله كثير
ثم ان الحقيقي والحق ان الجملة الثانية معطوفة على الجزاء وان المراد بيان امتناع
تطرق التغيير والتبديل اليه اذ لا يخفى ان المتبادر من ظاهر هذه العبارة ذلك بحكم
الذوق وشهادة الفطرة السليمة وان ما ذهبوا اليه من عطفه على الشرطية لا يدر
اليه الفهم ولا يقبله الذوق اذ لا جامع بين المعطوفين اذن وقد يقال هي معطوفة
على الجزاء الا انه لا اشتراك في القيد اذ الظاهر يرتفع بالقاطع لامتناع الاقدام
حين مجيئه امتناعا ظاهرا فلا فايدة في نفيه ثم لما كان هذا سببا لان يجعل
عطف ايه يستدني بهم من هذا القبيل اجاب هذا القايل بانه ليست القرينة ههنا
كالقرينة هناك في الظهور فلا يلزم خروج لفظ الظاهر لقرينة اقوى منه حتى لفظ لقرينة
اضعف هذا الكلام وبما ذهبنا اليه نجاة من جميع التعسفات التي هي نتيجة الحيرة
وعدم الوصول الى المقصود **قوله** كما مر اي من المشاركة في الاختصاص بالظرف
المتقدم في الاول وكونه من مقولات هولاء المنافقين في الثانية لما علل قطع

هذه الجملة

ذب انشارح المحقق رحمه الله ايان قوله ولا يستقدمون ح

هذه الجملة بذلك لا يتقدم الجامع لزم منه بطريق الايماء ان الجامع موجود **قوله**
واما كونها كالمتصلة بها اه تصريح بان بين الجملتين شبه كمال الاتصال
يريد انه اذا كان هناك جملتان والاولى منشا لسوال والثانية جواب لهذا
السوال فحكم الثانية القطع اعني ترك عطفها على الاولى التي هي منشا السوال
المقدر لانه اذا كانت الاولى منشا للسوال المقدر كانت شبيهة بجملة السوال
فكان الاولى سوال والثانية جوابا فيجب الفصل الثانية عن الاول على ما هو
القانون في الجواب بالنسبة الى سواله فههنا امور الاول انه هل يجب قطع
الجواب عن السوال الثاني انه اذا كان جملة جوابا لسوال مقدر وكان منشا
هذا السوال المقدر الجملة السابقة فهل يجب قطع هذه الثانية عن هذه السابقة
ام لا الثالث انه اذا كانت الجملة السابقة منشا لهذا السوال المقدر والثانية
جوابا له فهل يحتاج تحقق شبه كمال الاتصال بينهما الى تنزيل الاولى منزلة السوال
ام يكفي كون الاولى منشا بلا تنزيل فهذه امور ثلثة ولا يتضح حقيقة هذا المقام
الا بعد اتضاح حقيقة كل من هذه الامور الثلثة اما الاول فتحقيقه يتفرع على معرفة
حال الجواب بالنسبة الى سواله اهي الاتصال ام الانقطاع ام التوسط والشارح
المحقق رحمه الله جزم بالاول وتبت القول به كما قال لما بينهما من الاتصال
اي كمال الاتصال اذ الثاني مرتبط بالاول ارتباطا ذاتيا عقليا وبهذا اشعر كلام
الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز لانه قد ربطهما بالشرط والجزاء بعينه انه ان تكلم
فلما اولا ان الذي في التحقيق بابه الاول وبالجملة فالقوم مصرحون بوجوب
القطع ههنا ومتفقون عليه بحيث لا مجال لتوهم خلافه وهذا هو الموافق لما هو
المفهوم من دلايل الاعجاز وهو المفهوم من ظاهر لفظ المفتاح ايضا لانه قال
تاركا للعطف على ما عليه ايراد الجواب عقيب السوال وصرح به جمهور رجالي
ايضا هناك كما قال الشارح العلامة رحمه الله لان قانون الجواب ان يورد
بلا عطف على سواله وبالجملة فلا نزاع في حكمه انما النزاع في دليله فقوم يعللونه
بكمال الاتصال كما فصلناه انفا وقوم يعللونه بكمال الانقطاع لانه لا يختلفان
في التحقيق خبرا وطلبا ولان القايل مختلف حقيقة او فرضا وقوم يعللونه
بانه لو جمع بينهما بالواو لتوهم ان الجواب من جملة السوال وهو باطل وهذا التعليل
مبني على ان بينهما تغايرا وتناسبا في التحقيق الا ان المانع خارجي وهو
توهم خلاف المقصود وان ههنا قسما اخر اهملوه وهو التوسط بين الكمالين
مع الايهام واما الثاني فالذي ينطق به ظاهر كلام المفتاح انه يجب القطع

هذا التعليل ذكره الفاضل الكاشي في شرح التلخيص وهذه عبارته بعينها

السوال

بنا ايضا لانه قال النوع الثالث ان الى الة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه
كالمورد للسوال فينزل ذلك منزلة الواقع ويطلب بهذا الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن
الكلام السابق لذلك فقوله فيقطع معناه فيجب قطعه صرح به محمود شاه رحمه
في شرحه وبهذا اعني وجوب القطع في هذا القسم هو المفهوم من دلايل الاعجاز فقد صرح
الشيخ بذلك بعبارات لا تخفى بحيث لا مجال لتوهم خلافه قطعا وهذا هو المفهوم
من ظاهر كلام المصنف ايضا لانه صرح بشبه الاتصال وحكم القطع قطعا كما عرفته وفيه
اشكال لان هذا منقوض بقوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا
للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحب الجحيم وما كان استغفار ابراهيم
لابيه الا عن موعدة وعدها اياه فلما تبين له انه عدو لله تبرا منه فان قوله وما كان
استغفار ابراهيم الى الاخر جواب لسوال منشا الكلام السابق اعني قوله ما كان
للنبي الى اخره مع انه عطف الكلام الثاني على الاول بالواو فلو كان وجوب القطع
في مثله قطعيا فكيف يقع ذلك وبالجملة فمثله بالعطف بالواو اكثر من ان يحصى في
تراكيب الكتب الا انا اقتصرنا على الاية اذ لا مجال ههنا للانكار واذا عرفت
هذه الامور فاعلم ان من علل قطع الجواب عن سواله بكمال الاتصال في الجواب فيما
قطعه لشبه كمال الاتصال ومن علله بكمال الانقطاع فقطعه عنده لشبه كمال الانقطاع واما
الثالث فظاهر كلام المصنف انه لا بد من تنزيل الاولى منزلة السوال وهذا هو
الموافق لما نقل عن الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال واذا استقريت كلامهم وجدت
هذا الذي ذكرت لك من تنزيلهم الكلام اذا جاء بعقبه ما يقتضي جواب سوال منزلة
السوال اذا صرح به وظاهر كلام الكشاف انه لا حاجة اليه واما كلام المفتاح ففيه
شبهة فان بعض الشارحين انكر دلالته على التنزيل والظاهر انه لازم اذ لا معنى لتنزيل السوال
الكامن في السابق منزلة الواقع سوى تنزيل منشائه منزلة نفس السوال والله اعلم بحقايق
الاحوال قوله ولا حاجة الى ذلك اه جوابه ظاهر لان ما اعتبره المصنف من تشبيه
الاولى بالسوال اعتباره مبني على انه الجواب والسوال امر لا نزاع فيه انما النزاع
في دليله اهو مبني على شبه كمال الاتصال ام هو مبني على شبه كمال الانقطاع والشارح
المحقق اختار الاول وتبعه القوم به لانه هو المفهوم الصريح من كلام المصنف لمكان
قوله كالمتصلة بها وكانه لا الجملة الثانية اعني الجملة الجوابية في التحقيق شبيهة
بالبيان للجملة الاولى اعني الجملة السوالية فوزان الثانية بالنسبة الى الاولى
كوزان عمر في اقسم بالله ابو حفص عمر بالنسبة الى ابو حفص ومنهم من ذهب الى
انه لاختلاف الجملتين في التحقيق جزاء وانشاء ولاختلاف القايلين

حقيقا وفرضا

حقيقيا وفرضا فبدلايل الاعجاز الا انه اشترط والاجزاء السبق وانسب على انه واجب
حتى يرد عليه ان مجرد كون الاولى منشا للسوال كاف واما انه السبق وانسب
فظاهر اذ مشابهة الجملة الثانية اذن بالمتصلة بالاولى اقوى على ما لا يخفى
قوله بين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب اما الغرض فظاهر اذ الغرض
من الاولى اعجاز القران ومن الثانية ان ينعى على الكفار ما هم فيه من التعالي
على اياته واما الاسلوب في الاول اي طريق الاداء فلان الحكم على الكتاب
بانه كذا وكذا وجعل المتقين فيه تتمة ما حكم به عليه وفي الثانية الحكم على الكافرين
قوله جار على المتقين اي صفة مجرورة له واما اذا ابتدائه اي جعلته جملة
مبتداة مستقلة وجعلته مرفوعا بتقدير هم الذين قوله وانه مبني على تقدير سوال
هذا هو المطلوب من كلام الكشاف فانه يدل دلالة ظاهرة على ان مجرد كون الاولى
منشا للسوال المقدر كاف قوله اي ما بالك عليلا سوال عن حال المخاطب فمعناه
احرارة تشتغل بك ام رطوبة تغلبك حال كونك عليلا فهذا سوال عن السبب
المطلق ومتضمن له وهو المقصود قال الشيخ في دلايل الاعجاز لما كان في العادة اذا قيل لرجل
كيف انت فقال عليل ان يسال ثانيا فيقال ما بك وما علتك قدر كانه قد قيل
له ذلك فاتي بقوله سهر دايم جوابا عن هذا السوال المفهوم من فحوى الحال فاعرفه
هذا الكلام ولا يخفى ان العبارة الاولى من عبارتي السوال اظهر في المطلوب من
عبارة القوم لان قولهم ما بالك عليلا معناه ما شانك وما حالك حال كونك
عليلا فهذه العبارة بظاهرها سوال عن الحال لا عن سبب العلة كما ان العبارة الثانية
في عبارة القوم اظهر من الثانية في عبارة الشيخ تدبر قوله كانه قيل هل النفس
امارة بالسوء اه لما تعلق اسماع بالكلام السابق وكان معناه اظهر نفسي
وما اخلصها وعلم السامع ان معناه الحكم على النفس بانها غير مطهرة ولاحظ
السامع خصوصية السبب كونها امارة لكن يتردد في ثبوت ذلك لهذا الحكم
حصل الحيرة بامور الاول ان المطلوب السبب الحقيقي الثاني ان المطلوب التصديق دون
التصور اذ هو حاصل لما عرفته الثالث ان هذه العبارة صحيحة في تقرير السوال
عن السبب الحقيقي لان معناها هل سبب عدم تطهير النفس وتزكيتها كونها امارة بالسوء
ام لا وبهذا التحقيق يظهر سر التاكيد في هذا القسم وسر عدم التاكيد في
مطلق السبب كما لا يخفى على ناظر هذه الصفحة قوله وسمي الفصل لذلك استينافا اه الاستيناف
على الاول حقيقة فمعناه المصدري وعلى الثاني اصطلاح اوفي كما شعر به الكلام
الاخر واياما كان فيسمى استينافا بيانيا وظاهر كلام الشيخ في دلايل الاعجاز يشعر بالاول اعني

الفصل استينافا

قوله وهذا ابلغ الوصلين؛ عليه مناقشة وهي ان كلامه بهذه الاقسام امر يتعلق بالمقام
وبيانه لكل منها امر يدور على مصادفة المقام لما يليق به وتفصيل ذلك انك اذا قلت
اعبد ربك فان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا فيه او خالي
الذهن مع امارة انكار او سؤال كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية
لمصادفته مقتضى المقام وكان قولك العبادة حق له رديا لخلوه عن ذلك وكان
قولك فالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على نوع تاكيد واشعار بالسببية وان كان خالي
الذهن من غير امارة انكار وتردد او منكرا او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار
والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية وان العبادة حق له رديا
وفالعبادة حق له متوسطا لقربه من الكلام الابتدائي وان كان ممن لا ينافيه
ان وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دال على السببية كان فالعبادة حق له جيدا
في الغاية والعبادة حق له رديا وان العبادة حق له متوسطا لان ان تنبئ عن
الفاء في الجملة وان كان يناسبه الوصل الخفي المعنوي كان الاجود ان العبادة
حق له وقس على هذا في القسم الاول وتحقيق ذلك ان المطلوب في القسم الاول بالسؤال
هو التصور فلا ينبغي التاكيد هناك والمطلوب في الثاني هو التصديق كما يشهد به هذا
التحقيق فيتصور التاكيد فيه ويحسن واما كون المطلوب هناك التصور فلانه اذا سمع
ان فلانا مريض وصدق بذلك تصديقا حصل له التصديق بان لمرضه سببا في الجملة
من غير ان يلاحظ هناك خصوصية شيء من الاسباب الغير المتناهية فالمطلوب بعد ذلك
هو التصور اعني تصور سبب بخصوصه والتصديق بهذا السبب لخصوصه غير مقصود له
بل هو تبع للمطلوب الاول اعني التصور فالحاصل انه بعد سماع الحكم بسببيته اي
في القسم الاول انه بعد ملاحظة الحكم لاحظ موجبه سببا خاصا ثم سأل عنه وفي الثاني
انه بعد ذلك لم يلاحظ سببا خاصا اصلا لكن يسأل عنه فالسؤال في الاول
يرجع الى التصديق لا محالة وفي الثاني التصور لا محالة فالقوم سموا الاول سؤالا
عن سبب خاص والثاني سؤالا عن سبب مطلق نظرا الى ان مرجع السؤال في الاول هو طلب التصديق
بالسبب الخاص الملحوظ اولا وفي الثاني هو طلب التصور في الجملة اي تصور سبب كان
وبهذا الاعتبار سموه مطلقا وان كان مطلوبه سببا خاصا فليتنبه فانه دقيق قلما
يمكن ان تجيب ان نفهم هذا المقام وبالجملة فقد ظهر من هذا التفصيل ان قولك العبادة حق له
انما يكون ابلغ الوصلين اذا كان المناسب هناك وصلا خفيا معنويا حتى
لو كان المناسب الوصل الظاهر كان هذا رديا فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين
على الاطلاق وغاية التوجيه ان يقال بعد اقتضاء المقام للوصل الخفي له مزيد فضل على الوصل الظاهر

قوله وبهذا الاعتبار اه تنبيه يلاحظ ونحن
بالسبب المطلق وفيه ان السؤالين احدهما ان مقصوده
وان منهما انه بالجملة التي تسبب لكن كان خاصا به
المتصور بانه كان مطلقا في استفاد ولانه هو
الا مطلقا في ان يوصف الا

الا خر من جهة ان فيه احالة على العقل الذي هو اقوى الدليلين قوله جمع عاذل اي
لا جمع عاذلة لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قوله اسما استؤنف عنه؛ اي فالظاهر
ان الفعل مسند الى الظرف بعده وهو عنه وبهذا الشيخ ظاهر عبارته بعد ذلك
لانه قال واما اذا استؤنفت المستأنف عنه لكي تنبيه كقوله او وقع عنه الاستئناف
لا يلائمه قوله لماذا احسن اليه؛ على صيغة المبني للمفعول فالسائل ليس هو
المخاطب وسيجيء تحقيقه قوله على وجه اي اذا جعل الذين يؤمنون بالغيب
موصولا بالمتقين واعتبر الاستئناف على اولئك على هدى وبهذا وقع حجج
وانما قيد به لان الاظهرية على هذا التقدير فاما على التقدير الراجح وهو ان يجعل
الذين يؤمنون بالغيب استئنافا فهو من هذا القبيل بلا شبهة لانه اظهر قوله
وجهه انه اذا انبت اه قد تزيف ذلك بان هذا كلام مختل فان الحكم
زيد في المثال المذكور هو احسان المخاطب اليه وليس بتقدير هناك سؤال من
المخاطب عن سبب احسانه كيف وهو اعلم من غيره بالاسباب الحاملة له على
افعاله الاختيارية والجواب ان المقدر السؤال لكن لا عن المخاطب على ما زعم
اليه من ان احسن في قوله لماذا احسن اليه على صيغة المبني للمفعول وهذا القائل معترف
بان للسؤال من غيره مساغا تم بركة ما قالوه وفيه تعسف في الجواب القاطع
لما كان الخ اصلا او في قوله او هل هو حقيق بالاحسان للاضراب بمعنى
بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور ففيه تنبيه على الرد على من زعم
ان المقدر هو فليتامل قوله واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق فانه خبر
في القسم الثاني لا مطابقة اذ المطابقة اذن هو الجواب بالطريق الاول
اعني زيد حقيق بالاحسان فلنا قد زاد فيه على قدر الجواب فذكر ما هو
علة الاستحقاق تنبيها على العلة الاصلية قوله فليس يخلو بهذا من سائر صور
الاستئناف؛ هكذا وقع في النسخ ولما كان لم يكن بهذا اظهر استقامة
مع قوله ولهذا قال مشاه ضرب به الشارح بخطه وغيره هكذا فليس جميع صور
الاستئناف منحصرة في هذين القسمين وعلى هذا فما بعده ظاهر الانطباق
عليه قوله كانه قيل من يسبحه فقيل رجال؛ فالفعل الذي هو صدر الاستئناف
هنا محذوف وههنا اشكال وهو انه صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بانه اذا كان
السؤال المشتمل على الفعل مقدرا غير مصرح به فحذف الفعل في الجملة الجوابية
غير جائز اصلا وذلك لانه قال في قول المتنبي وما عفت الرياح له محلا
عفاه من حدا بهم وساقا؛ ان قوله عفاه من حدا بهم وساقا جواب لسؤال مقدر

كانه قيل فما عفاه اذن اى اذا لم يعفه الريح فعل في جوابه عفاه مرصدا بهم ثم قال
واعلم ان السوال اذا كان ظاهرا مذكورا فمثل هذا كان الاكثر ان لا يذكر الفعل في الجواب
ويقتصر على الاسم وحده فاما مع الاضمار فلا يجوز الا ان يذكر الفعل تفسير هذا انه يجوز
لك اذا قيل ان كانت الرياح لم تعفه فما عفاه ان تقول مرصدا بهم وساق اوفى كور
عفاه مرصدا كما تقول في جواب من تقول من فعل هذا زيد ولا يجب ان يقول فعله زيد
واما اذا لم يكن السوال مذكورا كالذي عليه البيت فانه لا يجوز ان يترك ذكر الفعل
فلو قلت اذن مرصدا بهم وساق احلت لانه انما يجوز تركه حيث يكون السوال
مذكورا لان ذكره فيه يدل على ارادته في الجواب فاذا لم يوت بالسوال لم يكن الى
العلم سبيل فاعرفه هذا كلامه وبمثله صرح في قول الوليد بن يزيد شعر عرفت المنزل
الخالي عفا من بعد احوال * عفاه كل حنان عسوف الوبل هطال * فقال لما قال
عفا من بعد احوال قدر كانه قيل فما عفاه فقال عفاه كل حنان ولو قلت
كل حنان احلت انتهى فان قلت فما قول الشيخ في الاية قلت لعله ان يقدر
في المسبحون له فقيل رجال اى هم رجال فيجوز فصدر الاستيناف هو الاسم
لا الفعل فيجوز حذفه قوله لهم الف الالف بالكسر مصدر الف المكان بكسر
اللام واحبه والالاف مصدر الفه على فاعله الفة والافا والايلاف مصدر
الفه على افعله قوله متوكدا للجواب المحذوف او بيانا اه لان هذا اعنى قوله
لهم الف وليس لكم الاف هو عين المعنى الحاصل لقوله بكذبتم لان المراد بكذبهم
انكم في لغو لهم في مقتضى الاخوة وهذه الجملة بيان للمعنى لغة فيصلح بيانا
وتاكيدا قوله الا عند التصريح بالنداء اه اذ لو لم يصرح بالنداء لاشتبه على
السامع وعسر عليه ان المخاطب بالامرين واحد كما هو المتبادر الى الفهم وتعدد
التصريح به يزول هذا الاشتباه حتى لو كان هناك قرينة واضحة دافعة للاشتباه جاز ترك
التصريح به فاندفع البحث بمثل قوله تع يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك
قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر اعنى الجملة الامرية بل المعتمد بالعطف هو مجموع
القصة التي منها ثواب المومنين على مجموع القصة التي هي فيها عقاب الكافرين
فليس المراد بالامر نحو فعل الامر بلا فاعل ولا بالجملة ما يقابل المفرد بل اراد بالاول
الجملة الامرية وبالثاني المجموع بالطريق المذكور بحيث يندرج فيه كل ما تعلق
بفعل الامر عمدة كان او فضلة على ما قررناه فيقع ليس من باب عطف الجملة الانشائية
على الجملة الاخبارية حتى يطلب لها جملة اخبارية ثانية نحو الاولى بل من باب عطف جمل
مسبوقة لغرض على جمل اخر مسبوقة لغرض اخر فالملحوظ في هذا العطف هو مجموع

التقفيتين

الاولى من الثلاثة والثاني من المفاعلة والثالث من الافعال

اعنى فعل الامر وحده وفاعله فقط لانه ضمير المخاطب

بيّن

اى فعل الامر وحده وفاعله فقط دون ما يتعلق به

التقفيتين وشرط المناسبة بين مجموع التقفيتين بين الجمل الواقعة في الطرفين
وهذا بعينه هو ما صرح صاحب الكشف وحمل عليه عبارة الكشاف وذكر ان
نظير هذا العطف في المعروف العطف الواقع في قوله تع هو الاول والاخر
والظاهر والباطن فان الواو الثانية هنا انما هي لعطف مجموع الصفتين الاخريين
على مجموع الصفتين الاوليين اذ لا يناسب في عطف الظاهر على واحدة من
الاوليين فلذا في عبارة الشارح ما يدل على انه حمل الامر والنهى الواقعين في
عبارة الكشاف على الفعل فقط بدون الفاعل حيث قال ما يدل على خلافه حيث
قال بل يوخذ عطف الحاصل مضمون احدى الجملتين على الحاصل مضمون الاخرى
فانه اراد باحدى الجملتين جملة وصف ثواب المومنين وبالاخرى جملة وصف عقاب
الكافرين كما صرح به لفظ الكشاف فكان هذا من باب عطف القصة على القصة
فصح القول بان هذا ادق حسن وضعفت التوجيهات المتعددة التي اوردها الاكثرون
ههنا فليتامل قوله لكن من يشترط اتفاق الجملتين اه اعترض عليه بعضهم بان
اشتراط اتفاق الجملتين خبرا في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب امر متفق
عليه لا نزاع فيه لاحد وهذا غلط لان عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس في
الجمل التي لا محل لها من الاعراب مما يختلف فيه منعه قوم وجوزه قوم ذكره ابن مالك
في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونص بالتجويز على ذلك الصفار
وجمع كثير من النحويين وكيف وقد جوز سيبويه ذلك فصرح بمجى جاءني زيد ومن
عمرو على ان من استفهامية وبالجملة فاكثر المعترض امرا كثيرة شغفه بالترد
والاعتراض وقلة تتبعه لكتب القوم وكلام المهرة من السلف عفى الله تعالى عنه
قوله لانه قد درج اه يريد ان قوله وان كنتم في ريب الخ داخل في حيز القول
فيكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مامورا بتبليغ هذا الكلام فيتوجه عليه
ان حق العبارة اذن ان يقال مما نزل على بدل نزلنا على عبدنا فذكر الشارح
لهذا توجيها وحاصله ان المراد انه مامور بتادية معنى هذا الكلام بعبارة لائقة به
صلى الله عليه وسلم كما في المثال المذكور وربما يجاب بانه لا حاجة الى اعتبار الشارح من حيث
المعنى لجواز ان يحكى لهم هذا الكلام بلفظه بلا تغيير ولا تبديل كذا ذكره الفاضل
الترمذي في شرح المفتاح وصرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وحمل
عليه قوله تع قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم قوله بين الشنو والتحتية اذ المراد
بالتحتية هو تانيث الشنو المذكر فينبه الشنو الذي هو تانيث الثقل قوله بسبب حنها عنه
اى مرتبطا به متصلا بحصوله بان يكون بينهما نسبة قوله بعد غيبتها عن الحس شرح عبارة

الصنفين صح

الى ان الحس المشترك مدرك للصور المحسوسة باحدى الحواس الظاهرة وحافظها الخيال واتصابطه
في هذا المقام ان المفهوم اما كلي او جزئي والجزئي اما صور او معان جزئية والمراد
بالصور ما كان محسوسا باحدى الحواس الخمس الظاهرة وبالمعاني ما يكون منتزعا منها
واليه الاشارة بقوله ونعني بالصور اه والكل من هذه الامور الثلثة مدرك وحافظ
فالمدرك للكليات والحافظ لها من الجزئيات المجردة عن اللواحق الخارجية هو العقل
وحافظها المبدا الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال
ومدرك المعاني الجزئية المنتزعة من تلك الصور هو الوهم وحافظها الذاكرة
قوله وان استعملتها اه اي ان استعملت النفس الناطقة القوة المتصرفة اي
وظيفتها التحليل والتركيب بين الصور والمعاني بواسطة القوة العاقلة اعني العقل
وفي الكلام تنبيه على ان القوة العاقلة امر اخر مغاير للنفس الناطقة لا انهما
عبارتان عن شيء واحد كما زعم البعض وكيف يتصور الاتحاد والنفس الناطقة
عبارة عن الروح الانساني والقوة العاقلة عبارة عن العقل والمجنون حاله الاولى
دون الحالة الثانية **قوله** لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي اه المشهور
عن الحكماء ان مدرك الجزئيات هو القوى البدنية والالات الجسمانية دون النفس
الناطقة وان المدرك للكليات هو النفس الناطقة والمحققون على ان مدرك
الامرين جميعا هو النفس الناطقة الا ان ادراكها للجزئي بواسطة الالات والقوى
وللكلي بلا واسطة وقد علل الامام هذا المعنى في كتبه ببراهين عقلية قطعية
فهنا خلافان احدهما فرع للاخر الاول ان النفس هل هي مدركة للامرين
جميعا ام لا والثاني ان صور الجزئيات الجسمانية هل ترتسم في النفس ام لا
بان ترتسم في الاتها والصحيح في الفصلين ان النفس مدركة للامرين وان
صور الجسمانية مرتسمة في النفس فالقائلون بان محل الارتسام هو النفس يعرفون
العلم والتصور بانه حصول صورة الشيء في العقل اذ المتصور بالذات مرتسمة
هناك والقائلون بان محل ارتسام صور الجزئيات هو القوى والالات يقولون
في تعريفه هو حصول صورة الشيء عند العقل فان كان كليا فصورته في العقل
وان كان جزئيا فصورته في الته فهذا الخلاف راجع الى خلاف اخر وبالجملة
ففي كلام الشارح تنبيه على فوائد الاولى ان مرادهم بالنفس الناطقة هو الروح
الانساني كما سبق التصريح به وبالقوة العاقلة هو العقل وان نسبة الفعل الى
الاول كنسبة السكين الى فاعله فالقطع الحاصل من السكين بان تنسب الى الشخص
باعتبار انه هو الفاعل له واخرى الى السكين باعتبار انه هو الالة فافهم الثانية

الاخر ادعم

ن

تارة م

ان مرادهم بالجزئي الذي هو محل الخلاف هو الجزئي الجسماني لان هذا هو المعروض للعوارض
المانعة من التعقل والارتسام واما الجزئيات المجردة من العقول والنفوس فلا خلاف
في ان مدركها هو العقل البتة اذ لا يتصور هناك ما يمنع الارتسام والتعقل الثالثة
ان المدرك في الامرين هو العقل على ما عليه المحققون غاية الامر ان الادراك في الجزئي
بالواسطة **قوله** والجواب اه فان قيل ما ذكره السكاكي من ان العقل يجرده المعنى
عن التشخص في الخارج برفع التقيد عن البين يقتضي ان يكون التماثل بمعنى الاتحاد
في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك كما زعمه الشارح قلنا انه كانه جعل الوصف بمنزلة الحقيقة
وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لها قلنا مثل **قوله** زيد في احدهما عارض اه وهو
الصفرة فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرج ذلك عن حقيقة
قوله مع ان العدم معتبر في مفهوميهما لتحقيق كيفية اعتبار العدم في مفهوميهما ما اشار اليه
الامام من ان مفهوم الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون الغير سابقا
عليه ومفهوم الثاني ما يكون واحدا بما عليه وكالسبقة غير ذلك لا واحد فكل منهما
اذن عدمي او العدم ماخوذ في مفهوم كل منهما **قوله** ترتبا ووضوحا اي تقدما
وتاخرا ثبوتا واستقرارا اذ الترتيب جعل كل شيء في مرتبته وهو في الاصل ماخوذ
من الرتوب بمعنى الثبوت والاستقرار ومنه المرتبة وحاصله ان الصور متفاوتة
في التقدم والتاخر والثبوت والاستقرار فبعض الصور متقدم في الخيال على البعض والصور
وبعضها اقدم واقدم وهكذا والشارحون يفسرون الترتب بانتصاب
صورة في خيال فيقولون اختلف ترتب الصور اي انتصاب صورة في خيال
تعقيبا انتصاب صورة اخرى فيه فكثيرا ما يدرك صورة عقيب صورة ويلتفت
اليها غيره وفيه ما فيه فقوله ترتبا ووضوحا تمييز وفاعلية مستقيمة اذ الترتب
والوضوح مختلف متفاوت ومنهم من ينصبه على نزع الخافض **قوله** فان جمعه
من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف اي فان جمع الجامع الخيالي
الجليلين او معناه فان جامعته **قوله** وبيانه اي الاب ما رفع مبتدا او جر عطفا
على بنوته اظهر لعدم تناهيه **قوله** كانت جزئيات ظاهره مشعر بان الاضافة
الى الجزئي مطلقا توجب كون المضاف جزئيا وليس كذلك لانه اذا قيل عداوة
زيد او زيد مطلق عداوته كانت العداوة كلية وان كانت مضافة الى
الجزئي نعم اذا اريد عداوته مع عمرو في زمان معين بسبب معين الى غير ذلك
من القيود المشخصة كانت جزئية **قوله** فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق
عقليا وبعضها وهميا اه والجواب عنه ظاهر وهو ان التماثل والتضايف

الترتيب مأخوذ من الرتوب بمعنى الثبوت

بين الشيئين اقتضى الجمع بينهما لان كلا منهما في نفسه صالح لكونه سببا للانضمام والاجتماع الوهم
من غير احتياج الى احتيال من جهة الوهم بخلاف التضاد ونحوه فانه محتاج الى احتيال
والحاصل ان كل مادة يفتقر الى احتيال الوهم في الانضمام والاجتماع فهي منسوبة
الى الوهم وما لا يفتقر فهي منسوبة الى العقل فلا جرم جعل التضايف والتماثل عقليا
والتضاد وشبهه وهميا فليتامل قوله قد وجه هذا الكلام على السكاكي نقض عليه في
الايضاح لانه قال واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في موضع من كتابه انه يكون يكون
الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيوده فهو منقوض بنحو قولك هزم الامير
الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه ولعله سهو فانه صرح في موضع آخر بامتناع
العطف في نحو خفي ضيق وحاتم جواد قوله كلام في غاية السقوط لان الفاصل تقديم
الفاعل على الفعل امر لا يخفى بطلانه وقد يقال هو قول كوفي واحتياجه يفرق
قوله فكان ان هذا تتميم لباب الفصل والوصل ه يريد ان كون الجملة الحالية
تارة مع الواو شبه الوصل واخرى لا معها شبه الفصل لان واو الحال في الاصل
واو العطف استعيرت للوصل والربط على ما سيجئ فبهذا الاعتبار ضم مباحث الفصل
والوصل بذلك قوله والحق ان الحال اه يعني لا انه يريد اطلاقاتهم المشعرة
بالاختصاص ولا تعريفاتهم الدالة عليه بل الحق انها لا تختص وتفصيل هذه
المباحث يطلب من كتابنا شرح لب الاعراب قوله متعلق آخر ه بكسر اللام اي يبقى
آخر مفيد للتعلق قوله ولذا جازاه اي ولهذا الفرق بين الحال والوصف
امتنع وقوع ما لا انتقال فيه حالا وجاز وقوعه وصفا وههنا بحث وهو
ان هذه التفرقة لا يوجب امتناع وقوعه حالا اذ الحال الثابت لما كان
ثابتا لذي الحال في جميع الاوقات والازمان صدق انه صفة له حال
المباشرة والجواب ان العامل مقيد له وانتفاء القيد يقتضي انتفاء المقيد فعند
انتفاء الجميع يكون مضمون الحال ايضا منتفيا وفي كلامه اشارة الى هذا
لانه قال الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال
مباشرة الفعل قوله فلما صرح الشر ه اي ظهر وفني بقي الكسر قال المرزوقي
صرح الشيء كشف عنه واظهره وصرح هو اذا انكشف وتشكل بقي الشيء وبقى
هو اي تبقى وقيل قد تبين الصبح لذي عينين وفعل بمعنى تفعل واسع
يقال وجه بمعنى توجه وقدم بمعنى تقدم ونبه بمعنى تنبه ونكب بمعنى تنكب اشتمل
كلامه واخره ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا قوله وفي بيتي
اتى اي جملة اه رد لما وقع في بعض الشروح ههنا وحاصله ان ههنا كلا فيني

يبقى

احدهما قوله

احدهما قوله فالجملة اذا خلت اه وثانيهما قوله وكل جملة خالية اه لو اقتصر
المصنف على واحد منهما بان قال وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان تنتصب عنه
الحال يصح ان يقع حالا بشرط الواو الا المصدرة بالمضارع المثبت لسلم عن وصمة
التكرار هذا كلامهم ولا يخفى على المحقق المتامل اندفاعه بما ذكره الشارح قوله
اولى بالزوم اي بالملزومية ونظيره ما سبق في التعقيد من تفسيره بكون الكلام معقدا
فاندفع ما يقال من ان الصحيح ان يقال اولى بالاستلزام له فليتامل قوله اي انها
للحال ه تفصيل الاقوال الكثيرة في هذه الواو قد سبق في مباحث الصدق
والكذب ثم لا يخفى ان جعلها للحال وان ذهب اليه الجمهور وهو المذهب المنصور الا
ان مقتضاه ان ما وقع بعد الواو من الفعل والظرف في موقع الحال وفيه هذا
بظاهر الاستقامة ولا ملائم لتقدير الحث فلانه قال في قوله تعالى ولو اعجبتكم ثم تكم
ولو كان الحال كذا والقول بالعطف ايضا تعسف لان ما اعتبروه من تقدير
المعطوف عليه امر ليس بملحوظ في هذا الكلام على ما يشهد به موارد استعماله
على ان الاصل عدم الحذف واما جعلها اعتراضية فضعفه اظهر وههنا فائدة
لابد من التنبه لها وهي ان كلمة لو وان في امثال هذه المقامات ليست
لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي ولا لقصد التعليق والاستقبال بل تمحضها
مستعملة في معنى ثبوت الحكم البتة ولهذه النكتة ترى القوم يقولون انها
للتاكيد ثم لا يخفى ان معنى الحالية هو الموافق للمرام والملائم لمعنى
هذا الكلام ولهذا كان هذا هو المذهب المنصور وعول عليه الجمهور قوله فانت
طالق والطلاق البتة ه اخره بها المرء بنحو من شباك الطوامث الايلية
البيض والشباك الحبايل والطوامث الحيض من طمثت المراة حاضت وفي
وقوع هذه الجملة متوسطة نوع خفاء قوله ترى كل ما فيها وحاشاك فانيا
اخره ويحتقر الدنيا احتقار مجرب قوله اي لا تعط اه ه يريد ان هذه
الجملة اعني تستكثر حال ولها معنيان احدهما ما ذكره وثانيهما ان الاستكثار
معناه طلب الكثرة وفيه نهي عن الاستغزار وهو ان تهب شيئا وانت طامع ان
تاخذ من الموهوب له اكثر من الموهوب فالاستكثار على الاول معناه عده
كثيرا وعلى الثاني طلب الكثرة وبالجملة فقوله تستكثر ان كان مرفوعا منصوب المحل
على الحالية فلا غبار عليه وان كان مجزوما مستكثر الرأ فعليه ثلثة اوجه
الاول الابدال من تمنن كانه قيل ولا تمنن ولا تستكثر ويحكى عن الحسن لان
هذا شان المنان حيث ترى ما يعطي كثيرا الثاني ان يكون بسكون الوقف

الثالث ان النية ثم تنقضه فتكى تحقيقا كذا في الكشاف وقرئ بالنصب فهما
على غلط قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى ويؤيده قراءة ابن مسعود ان
تشكروا في الكشاف ويجوز في الرفع ان يحذف ان ويبطل عملها على
غلط احضر الوغى يمنى رواه مرفوعا واما النهي ففيه وجهان احدهما انه مخصوص
برسول الله صلى الله عليه وسلم لان الشرع اختار له اشرف الآداب واحسن
الاخلاق الثاني انه نهي تنزيه لا تحريم لا كره ولا لاتمنه قوله واما المقارنة
فلكونه مضارعا اي مضارعا مثبتا والمضارع المثبت شبيه بالحال المفردة
لفظا ومعنى فيكون دالا على المقارنة فلما حصل الربط وبهذا التقرير الكلام
المصنف اندفع النظر المذكور في كلامه وظهر ان ما ذكره الشارح بمراحل
عن مرامه قوله على حصول ما يقابل الصفة المنفية كالكون مثلا في قوله وما لنا
لا نؤمن بالله قوله ويشترط اي قوله لتنافي الحال والاستقبال في الجملة
ههنا منافية ظاهرة وهي انهم لما اشترطوا تجريد المضارع عن حرف
الاستقبال لتنافيهما ظاهرا كان الواجب عليهم تجريده عن الحرف الدال
على المضي ايضا مثل لم ولما ونحو ذلك لان دليل الامتناع بعينه قائم
هنا ايضا والا فلابد هناك من فرق به يتميز احدهما عن الآخر واجوا
ان التنافي ههنا اخص بعدده من جهتين من جهة الصيغة اذ الصيغة صيغة
الاستقبال وهي تنافي الحال ومن جهة العلامة فان علامة الاستقبال تنافي
الحال ايضا واما الماضي المنفي بلم ولما فان التنافي فيه من جهة علامة
الماضي وهي وان كانت تنافيه الا ان الصيغة صيغة استقبال فليفهم قوله
اقادوا من دمي اقرت القاتل بالقتيل فلته بسبب المغني طلبوا القود
من دمي يوعدون تهددوني بالقتل نهنهته كففته قوله ان كان تامة يرد
عليه انه قد تقرر ان كان التامة حقها ان يدخل على الاحداث دون
الاشخاص على ما اشير اليه في قوله تع وان كان ذو عسرة فالاولى
ان الواو زائدة وكان ناقصة اي وكنت غير ممتنع بوعيده قوله وقد
بلغني الكبر انه يرد عليه ان الكلام في المنتقلة والكبر بعد حلوله غير منتقل اصلا
اللهم الا ان يقال مضمون الحال بلوغ الكبر وهو كما تحقق يضمحل فقوله ولم
يمسني بشر حال وفي الانتقال نوع خفاء قوله لوجب تقدير المضارع اي لوجب
اعتبار جواز التقدير فيه والقرينة المشعرة به ما وقع في بعض النسخ
لجاز فيتوافق النسختان اذن قوله وغاية ما يمكن اه تمسك الشارح

بهذا الوجه مرتين والغريق يتشبث بكل حشيش ولا يخفى ان هذا الوجه بشيع
جدا فالاولى ان يقال انه ما ذكره بعض المحققين من ان الافعال اذا وقعت
قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة الثلثة يفهم منها استقباليتها وحاليتها
وماضويتها بالنسبة الى ذلك المقيد لا بالنسبة الى زمان التكلم فعلى هذا اذا
قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه
فلا تحصل المقارنة المطلوبة واذا ادخلت عليه قد فقد قربته من زمان
المجيء وبينهم المقارنة المطلوبة فكان ابتداء الركوب متقدما على المجيء لكنه
قارنه دواما وبقاء وعلى هذا القياس وبهذا يظهر صحة ما ذهب اليه السني في
واندفع الاشتباه المذكور والله اعلم بحقايق الامور قوله لمجرد استحسان
لفظي لا لانه شرط يتوقف عليه صحته كما يشعر به ظاهر عبارة المصنف قوله
اصدقه في حربه البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها هي من العريان ليس على
شرح
نجران السعوب اي ضعيف سنه اي مجيز الزمان جمع غراب وقوله ليس
على شرع تبنيه على تحقيق ان النبي بمعنى مخبر وقطع لوهم النبوة ثم تبيين ما مخبر
وهو ان الاجتماع صاير الى الافتراق والصدع الشق اريد به هنا معنى
التفرق وهذا مبني على عادة العرب في التطير بالغراب فقد سموه غراب
البين وضربوا به المثل في التشأم فقالوا اشأم من غراب البين وقوله
اصدقه اي الغراب وقوله في حربه اي حال كونه واقعا في حربتي اي صدقه
في هذا الاخبار بهذا الصدع مع الشك هذا تكذيب له والآيات تسع
الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والعصا واليد والسنون
ونقص الثمرات وذكر بعضهم مكان السنين فلق البحر فقوله وقد اعترت حال
بتأويل القصة اي صدقه في حربه والقصة قد اعترت او اصدقه وانا اعلم
باعترا صحابة موسى عليه السلام على قوله تع كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا
فاحياكم اي كيف تكفرون وانتم تعلمون ان حالكم هذه وهذا التأويل
تحقيق للمقارنة المهمة هنا وتجرد التقدير بلفظ قد كما فعله الشارح لا يكفي ولا يغني
من جوع قوله وذلك لانهم ارادوا اه يشير الى ان السبب والحكمة في ان وقوع
في جزء من اجزاء الزمان الماضي وهو ما حضر انهم حاولوا ان يكون النفي
والاثبات من طرفي نقيض وذلك يتحصل بالطريق المذكور فلما لاحظوا هذا
السبب حكموا بان المفهوم من الاول هو ما ذكر ومن الثاني هو الاستيعاب
لكن انفهامه منه بملاحظة الاصل المتقدم وهو ان الاصل في جانب النفي هو الاستمرار

قلت

لما عرفت من اللحوق وان كان

والحاصل ان هذا منقوض لكن بملاحظة ذلك الامر المذكور وحكمهم بان هذا منقوض مبني على
الحكمة المذكورة فليتامل قوله والمراد ان استمرار العدم اه رد لما اورده الخلخالي تى
على المصنف من ان قوله استمرار العدم لا يفتقر الى سبب باطل لانه ان اريد انه
لا يفتقر الى السبب اصلا وهو الظاهر من كلامه فبطلانه واضح لان عدم الممكن يفتقر الى
انتفاء علة وجوده اذ لو تحققت لتحقق الوجود فاستمرار العدم يفتقر الى استمرار
انتفاء علة الوجود وان اريد انه لا يفتقر الى سبب جديد غير سبب العدم فذلك
ايضا باطل لانه منقوض بما كان عدمه على سبيل التجدد وحاصل جواب الشارح
ان المراد بالسبب المنفي هو السبب الموجود المؤثر فيه لا مطلق السبب للقطع
بان افتقاره الى استمرار انتفاء علة الوجود مكشوف لا يستره برقع عبارة
شارح والمقصود انه مفتقر الى استمرار انتفاء علة الوجود قوله وقد عرفت ما فيه
اشارة الى الاشكال المتقدم وهو ان المناط في الحال مقارنة حصول مضمونها
بحصول مضمون العامل لا بزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو
المقارنة بزمان التكلم فاين هذا من ذاك قوله فمن رفع عوده على
الابتداء ذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده منصوب من المصادر التي
اقيمت مقام الحال كقولهم ارسلها العراك وطلبته جهدك وطاقتك ثم قال
وذهب بعض النحويين الى انه نصب مفعول رجع لانه يكون متعديا كما يكون
لازما قال الله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم وصاحب الصحاح بعد
ما اورده منصوبا فسره بان معناه رجع في الطريق الذي جاء منه واما
صاحب المفتاح فقد اورده مرفوعا واعترض عليه الفاضل الترمذي بانه لم
يثبت وانه في لغة النفي بهولاء المخول فهو بمعزل عن القبول والجواب ان
الشيخ عبد القاهر قد نص على انه يكون مرفوعا بالابتداء وكفى شاهدا وحجة
تصريحه وتنصيصه عليه فانه معتمد من تكلم بلسان ومن حاول زيادة
التفاصيل لهذا المقام فعليه ان يرجع الى ما ذكرناه في شرح لباب الاعراب
قوله اي وانتم من اهل العلم والمعرفة اشارة الى انه من قبيل تنزيل المتعدي منزلة
اللازم او من قبيل حذف المفعول قوله حتى ذهب كثير من النحاة مرت على قوله
او الى قوله حتى تدخل في صلة العامل غاية لعدم ترك الواو يعني ان انتفاء
الترك ممتد الى حين الادخال فاذا تحقق زمان الادخال انتهى انتفاء
الترك وتبدل بوجود الترك وعبارة الشيخ في دلائل الاعجاز بهكذا الا ترك
الا ان تدخل وهذه اظهر والمراد بالادخال في صلة العامل جعله قيدا من قيوده

وتابعا له في الاثبات

وتابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا ثانيا والمراد بالاستيناف جعله اثباتا ثانيا
وحاصل الكلام ههنا ان ترك الواو في الجملة التي هي حال جائز لكنه مشروط بشرط
وهو ان تجعل تلك الجملة منضمة الى عاملها في الاثبات وهذا اعني جعلها
منضمة الى عاملها في الاثبات فيما نحن فيه اعني ما يكون المبتدا فيه ضمير ذي الحال
ممتنع وتحقيق وجه الامتناع ان المبتدا لو كان صريح لفظ ذي الحال بان يكون ما
لفظا معادا امتنع الانضمام وضميره المنفصل بمنزلة صريح لفظه فكما امتنع الانضمام
في صريح لفظه امتنع في الضمير الذي هو عبارة عنه والدليل على الامتناع
في صورة التصريح انه لو لم يقصد الاستيناف اعني الاثبات الثاني لكان
ذكر المبتدا ثانيا ضايعا محضا لانه يكفي ح ان يقول زيد يسرع فذكر زيد مرة
ثانية وتعليق الاسراع به يستدعي قصد الاستيناف وتحقق الاثبات الثاني
وكذا الكلام في اعادته بضميره بعينه فاذا كان ترك الواو مشروطا بالانضمام
والانضمام ممتنعا فيما نحن فيه ثبت ان ترك الواو ممتنع فيما نحن فيه فيكون
ذكره واجبا وهذا هو المدعى الاول حيث قال ان كان المبتدا ضمير ذي
الحال وجبت الواو فان قيل مقتضى هذا التعليل اعني تعليل وجوب الواو
فيما نحن فيه ان لا يكون ترك الواو في مطلق الجملة الاسمية جائزا وليس
كذلك لانه جائز بلا شبهة قلنا قد اشار الشيخ الى جوابه على ما قال
وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل
ونوع من التشبيه لكنه يتفاوت بحسب تفاوت المقامات واما تحقيق الانضمام
الذي هو الاصل السابق فهو ان تجعل قيدا من قيوده وتابعا له في الاثبات
على ما نص عليه الشيخ حيث قال اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد
مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل
الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني زيد بهذه الهيئة وهذا التحقيق
لا مزيد عليه قوله وهذا مما يمتنع اي الادخال في صلة العامل واعتبار الضم
اليه في الاثبات وتاويلها بالمفرد في عدم الاستيناف وعدم كونه مقصودا به
بالقصد الثاني قوله كانه بمنزلة اعادة اسمه صريحا صريح في ان الاصل في ذلك
ما ذكر بلفظ الصريح والذي هو بضميره جار مجراه وبمنزلة الفرع له حتى يأخذ
منه حكمه قوله لا يكون حتى يقصد اي لا يقع ولا يثبت على ان كان تامة وحتى
بمعنى غاية للنفي ينتهي بوجوده يعني اذا تحقق قصد الاستيناف انتهى الا انتفاء
وعبارة دلائل الاعجاز لا يكون الا ان يقصد قوله والا لكنت اي وان لم يكن

المقصود عند اعادة ذكر الاستيناف لكن جعل المبتدا ضايعا ذا ذكر له بلا فايدة على ما قررناه
قوله ثم يزعم بالنصب لانه معطوف على تقول في قوله ان تقول يريد ان الف آدنا من جمع الجموع
اي من القول والزعم قوله والذي يلوح منه شبه ان يكون اشارة الى اعتراض على
المصنف اذ الظاهر المتبادر الى الفهم من المتن ان وجوب ذكر الواو انما هو في
صورة يكون المبتدا فيها ضمير ذي الحال وان ما عداه على المشهور جواز الامرين
واولوية الذكر والمفهوم من دلايل الاعجاز ان ما عداه وهو ما يكون المبتدا فيه
صريح لفظه مثله في وجوب الذكر بل هو اولى وفي ذلك اقوى دو وجه ما بيناه كيف
قوله حذفت الواو اي واو العطف فان قيل هل حذفوا واو الحال قلنا الاحتراز
الباقي على معنى الذاهب في العكس يفوت هذا المعنى وكلامه يشعر اليه اشارة وضحة قوله
وان امرا اسرى اليك اه الاسراء السير بالليل اليك بالكسر حصان للجميع ودونه
اي قربه من الارض بيان موماة وبيداء وسملق الموماة البادية وجمعها الموامي
وفي تسميتها وجه لطيف ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط وهو انه تمام فيها
من المخاوف والمهالك يوحي بعض سالكيها الى البعض كانه لا يقدر على رفع صوته
حذرا من لحوق المهالك بهم والبيداء البادية من باد بيبيد اذا هلك سميت بها
لانها مهلكة وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا والملدوغ
سليما واراد بالسملق قاعا صفصفا لا ترى فيها عوجا ولا امتا وانهم
انهم يجرون هذه اعني المفازة مجرى الصفة فيتعلق بها الظرف يقال
هي مفازة الى الماء اي معطشة اليه ونظيره ما سبق من قولهم انا من هذا الامر
فالج ابن خلاوة وهو اسم رجل بري من الجناية فاجرى الاسم مجرى الصفة
وهو بري وههنا مباحث شريفة متعلقة بهذا البيت وما بعده ذكرناها
في شرح لب الالباب المقصود ههنا ان الحاين جاء بواو الحال لان قوله ودونه
موماة جملة حالية اذ التقدير وثبت دونه مفازته وموماة مع ما عطف
عليها رفع على الظرف لاعتماده على ذي الحال فان قيل التمسك به ممنوع فلعل
هذه رفعا على الابتداء والظرف خبرها فيكون الجملة اسمية فلا يثبت الاستدلال
قلنا انه لم يقصد التمسك بل اراد به التمثيل ولو سلم فالتمسك بنفي بعض
النكات على هذا التقرير وقوله لمجيئها اي الفعل الماضي والنايب لمكان
الكلمة قوله برد اك تجيل وتوقظه اي بتغشيك اثر ساما مشتملا عليك
التجيل مع التعظيم اشتمال البرد على صاحبه والمقصود بالطلب تقاوة على وصف
السلامة وكونه مبجلا معظما فان قيل فلا يشبه الحال لانه تقييد وهو مخل

بالدعاء قلنا

بالدعاء قلنا لو سلم فهي مؤكدة لا غير قوله وقال بعضهم اه هذا تفصيل مقابل لقوله الشيخ
قوله نصف النهار اه الشيخ من اصلاح المنطق والسني وقد نسبه الى الاعشى والجوهري
الى مسيب ابن علس بالجملة فهو صفة الغوص ووقع في بعض الكتب انه صفة القانص
فصحفه بعضهم بالقانص بالقاف والنون مفسرة بالصياد ولا يخفى انه لا معنى
لوصف الصياد بذلك اللهم الا ان يراد صيد البحر وتمام البيت ورفيقه بالغيب لا يدري
نصف النهار انتصف اي بلغ نصفه على ان نصف لازم والنهار رفع فاعله كذا
في الصحاح او جعله ضعفا على ان نصف متعد من نصف الشيء والنهار نصب مفعول له
وذكر الفاضل الترمذي في شرح المفتاح ان من نصبه فقد اخطا وبالجملة فالغوص
طول مكث الغائص في الماء الماء غامره اي ساتره من غمره الماء ستره والمقصود
ان هذه الجملة اعني الماء غامره حالية اما حالية من الضمير ان جعل نصف لازما او جملة
على الضمير لكن لا فيما صدر به الجملة وابا ما كان فهو ضعيف فقوله والا اي وان
لم يكن الضمير واقعا فيما صدر الجملة سواء لم يكن هناك ضمير اصلا او يكون لكن
لا يكون واقعا فيما صدر به الجملة والبيت منطبق عليه بكلا معنيه فيتامل الباب
الثامن الايجاز والاطناب والمساواة جعل الجميع بابا واحدا تنبيها على
ما بينها من شدة الاشتباك وفرط الالتصاق اذ هي بمنزلة الامور المتضايفة
وجعلها من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل الآخر اشعار بذلك
وتقديم الايجاز على اخويه تنبيه على ان الايجاز يناسبه التقديم وقدم
الاطناب لانه يقابل واخر المساواة اذ هي بمنزلة النسبة فتاخرت عنهما
المنتسبين قوله بالنسبة الى كلام ازيد منه يمكن له ان يقول بالنسبة الى الكلام
زايد عليه اذ الايجاز يتحقق بمجرد الزيادة ولا حاجة الى زيد الا انه
نبه على الموجز هذا مع انا سميناه موجزا لا يقدح فيه كونه زايدا على
على اخر فافهم وكذا قوله الى كلام انقص منه او يجعل التركيب قبيل قولهم
الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل قوله وهو متعارف الاوساط
اي هو كلام متعارف الاوساط على ان المراد بالمتعارف الكلام المعهود
بين الاوساط ولهذا فسره في المتن بقوله اي كلامهم فهو تفسير للمتعارف بما يدل
ان المراد بالامر الذي هو متعارف بينهم لكلامهم اي ما يتكلمون به في عرفهم
في مجاري الفاظ فهو تفسير له بملاحظة النسبة الاضافية ولذا افرد عليه فهم التفسير
فذكر في مجرى عرفهم وتمييز عن كلامهم غير المتعارف عند تكلف تعليل وتكثير
فالظرفان متعلقان بالكلام لكن الثاني متعلق به بعد تعلقه بالاول على نحو قولهم

ساط

ايجاز و الاطناب والمساواة

اي ان ... في الصيف ... والعسل ... ولذا ... لفصل

الكلت فرنيتانك فى نحو قوله الذين يبسلهم اه تفسير للاوساط من قولهم شيء وسط بين الجيدى والردى لا فى الوسط الذى هو بمعنى الخيار كما فى قوله تعـ وكذلك جعلنا كم امة وسطا قوله لا يحمد ولا يذم منهم اه اصلا فان قيل ان كان هذا مطابقا لمقتضى المقام ينبغى ان يحمد والا ينبغى ان يذم لانحصاره فى سلك اصوات الحيوانات تصدر عنها كيفما اتفق بحسب ما يتفق قلنا لما عرت عن مقتضيات المقام وكان تاليها الكلام حلت عن الحمدة ولما وقع الاكتفاء فيها بدلالات وضعية وافقة عقاصدهم كانه عطا لبهم خلت عن المذمة فى تلك المرتبة من هو ثم اذا نسبت الى مراتب البلاغة عدت كا صوت الحيوانات واذ صدرت عن البليغ يذم ايضا وقد نبه المصنف على ذلك بقوله منهم اى هو لا يحوى الحمدة ولا المذمة منهم وفى تلك المرتبة فليتامل قوله من عبارة المتعارف اى من الفاظ الكلام المتعارف وكلماته او الاضافة بيانية تدبر قوله اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه فان قيل حق التفسير ان يقول الى كونه اقل من عبارة المتعارف لان هذا معناه ولان هذا هو المذكور سابقا حيث قال فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف قلنا وجهه انه جعل ما سبق مرجعا له فلو فسره بما ذكر من لكان ذكر المرجع غير واقع موقعه لان هذا صريح معناه ومفهومه المطابقى فلا معنى للقول بان ذلك مرجعه وكذا الكلام فى قوله وتارة اخرى الى كونه المقام خليقا بابسط مما ذكر حيث لم يقل الى كونه اقل مما اقتضاه المقام وقد نبه الشارح على ما ذكرنا فى موضعين احدهما قوله يعنى قد يوصف وثانيهما قوله فعلم ان الايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف الثانى كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام فليتدبر قوله وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط ذكر الشارح الخلخالى ان ما ذكر اشارة الى عبارة متعارف الاوساط مطلق وهو ان يعتبر له اصل واحد ولا يعتبر فيه الا جهة الايجاز ونوع يكون اقل من عبارة متعارف الاوساط لا مطلق بل بالنسبة بان يعتبر له اصلان ويعتبر فيه جهتان جهة الاطناب وجهة الايجاز معا وهذا هو المراد بقوله وبالكون المقام خليقا بابسط مما ذكر انتهى ولما كان هذا ظاهر الفساد وللقطع بانه اذا جعل ما ذكر اشارة الى متعارف الاوساط كان تقدير الكلام واخرى الى كون المقام خليقا بابسط من عبارة المتعارف وهذا لا يقتضى كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا ظاهر ترك الشارح المحقق رحمه الله واكتفى بمجرد النفى واحال علمه الى فهم الناظر لوضوحه على من هو

فقال الايجاز ... متعارف الاوساط

فى بادى الرأى بديهة والكلام بعد محل نظر قوله فعلم ان الايجاز معنيين اه ينبغى ان يقول فعلم ان الاختصار معنيين لكنه اراد بالايجاز الاختصار ونبه بذلك على ان كل منهما يطلق على الاخر ويؤيد ذلك ما ذكره الفاضل الترمذى فى شرح المفتاح حيث قال لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكى الا انه استعمل الايجاز مرة والاختصار اخرى افتنانا فى الكلام وهذا اعنى ما ذكره الشارح هاهنا منقوض بما يجئ بعد ذلك من ان الايجاز اخص باصطلاح السكاكى لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام قوله والنسبة بين الاطناب بين اى الاطناب بالمعنى الاول وهو اداء المقصود باكثر من عبارة المتعارف والاطناب بالمعنى الثانى وهو اداؤه باكثر مما اقتضاه المقام وتحقيق هذه النسبة اى العموم من وجه بين الاطنابين ان الاطناب بالمعنى الاول موجود فى قوله تعـ رب انى وهن العظم منى واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالمعنى الاول لان المتعارف يا رب شخت والاطناب فيه بالمعنى الثانى لانه ليس اكثر من مقتضى المقام بل هو اقل منه لما سبق من ان المقام مقام انقراض الشباب والمام المشيب فهو جدير بان يبسط فيه كل البسط وبالعكس فيما اذا كان قيل هذا غزال اذ المقام لضيقه يقتضى ترك المسند اليه وبالمعنيين جميعا كما اذا قيل هذا غزال فاقتنصوه فانه اطناب بالمعنيين جميعا قوله وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وهو كونه اقل من مقتضى المقام وبين الاطناب بالمعنى الاول وهو كونه اكثر من المتعارف لتحققهما جميعا فى قوله تعـ رب انى وهن العظم منى واشتعل الراس شيبا فانه اقل مما اقتضاه المقام واكثر من المتعارف كما مر تحقيقه ولوجود الاطناب بالمعنى الاول فيما هذا غزال فاصطادوه فانه اطناب بالمعنى الاول لكونه اكثر من المتعارف ولا ايجاز بالمعنى الثانى لانه ليس اقل من مقتضى المقام وبالعكس كما اذا قيل يا رب شخت فانه ايجاز بالمعنى الثانى لكونه اقل من مقتضى المقام كما مر ولا اطناب فيه بالمعنى الاول لانه ليس اكثر من المتعارف واما النسبة بين الايجاز بالمعنى الاول والاطناب بالمعنى الثانى فهى ايضا عموم من وجه لكن الشارح المحقق رحمه الله تركه لظهوره وسبق الذهن اليه بعد الاحاطة بالنسب فليتدبر قوله نعم لو قيل اه المفهوم من هذه الاجوبة كما علمت انه لا فرق بينهما فى هذا الوجه وقد نبهناك عليه قوله اى مكدودا اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كقولهم الدرهم ضرب الامير اى مضروبه وكذا قوله حال من فاعل عاش اى حال كونه ذا كد او من العكس واما ما كان فى تفسير وتوضيح فى شيء يعنى بشانه ويعد امرا عظيما خطيرا فيكون العيش فى ظلال النوك عيشا معتدا به

قيل

متعوباه

لان النوك ادنى سعي له خطر حتى يلتجا اليه ظل له وكان يلتجئ الا ظلاله طاب حال
الملتجئ اليه فالعيش الملتجئ في ظلال النوك يكون عيشا ناعما طيبا فاذا قوبل
ذلك بالعيش بطريق النكد فهم منه بمعونة المقام ان هذا العيش متعلق بالعقل و
والعلم اللذين هما ضد الحمق والجهل وهذه الدلالة واضحة واتى هذا المعنى بنظر قول
من قال كه تاريك خاطران همه دراوج خرمند اى روشنئ طبع تو مرا بلا شدى
قوله عدي ابن الابرش. الابرش في شعر الفرس نكت صغار تخالف سائر لونه
والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه كذا في الصحاح قوله غدر الزباء بجذيمة
اه الزباء علم امراة كانت ملكة وجذيمة علم رجل كان ملكا وقصة الزباء مع جذيمة
ابن الابرش قصة في شرحها طول وقد ذكرناها مفصلة في شرح لب الالباب
نذكرها هنا هذه القصة بطريق الاختصار وبالجملة فالقصة ان الزباء قتل ابا جذيمة
فلما استظل بملكها كتبت الى جذيمة ان ملك النساء لا يخلو من خلل ونوع ضعف
ولم اجد غيرك كفوا لي فاقبل الي لاجمع ملكي الى ملكك فتزينه الغدر فلما
وصل الكتاب الى جذيمة جمع جذيمة اهل الرأي من ثقاته وهو يومئذ ببقة من شاطئ
الفرات فاتفق آراؤهم بالاخرة على ان يسير اليها جذيمة وخالفهم في ذلك
قصير وقال رأي فاتر وغدر حاضر وفكر فاضرب الرأي ان يكتب اليها وتطلب
حضورها هنا فان صدقت جاءت والا لا يقع جذيمة في حبائلها فانها
مكارة سيما وقد قتل ابوها بيد جذيمة فلم يقبل جذيمة رأي قصير وجزم بان يذهب اليها
فركب واستخلف على ملكه عمرو بن عدي وجذيمة خاله واخذ على شاطئ الفرات
من الجانب الغربي ليسير ثم قال لقصير ما الرأي فقال ببقة خلفت الرأي فاستقبله
رسل الزباء بالحفاف كذا ايا فقال يا قصير كيف ترى فقال قصير خطر يسير في خطب
كبير ثم قال له قصير ستستقبلك جيوشها فان ساروا امامك فالمرأة صادقة
وان هم احاطوا بك من جوانبك فهي غادرة فوقع الثاني الى ان دخل جذيمة على
الزباء وجلس معها فذكت الخمر فسقته ثم امرت بقطع راهشيه فقطعتا وقدم اليه طشت
فسال منه الدم حتى هلك هذا معنى قوله وقد دت اي الزباء اي قطعت الاديم
الاديم اي الجلد الذي لها واتى وجد جذيمة قوله اي ما وعدته من قصة التزويج كذبا
ومينا حيث تريد به الغدر معه فان قيل ينبغي ان يجعل المثنى زائدا اذ هو الذي حصل
التكرار فيبقى الزائد قلنا المراد ان كلا منهما لاتحاد المعنيين لو اسقط وابقي الاخر
استقام الكلام ولا يفوت شيء من المرام قوله لولا العاد شعوب هو بفتح الاول علم للمنية
سميت بها لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام كذا في الصحاح قوله

بخلاف

بخلاف الباذل ماله اه يرد عليه ان ههنا جهة اخرى وهي انه قد اشتهر في العرف
انه اذا اتلف مال لاحد تقول ينبغي ان يكون النفس سالمة والا فالمال عارية
فالمال له عوض والنفس لا عوض لها فيفرحون بهلاك المال اذ فيه بقاء النفس
فالانسان اذا تيقن بخلود نفسه هان عليه بذل المال اذ هو مرجو العوض بخلاف
ما اذا تيقن موته فهو تسبق عليه بذل ماله اذ هو يتفكر في انه سيموت فلعله يوصي
قبل موته ضعف وعجز هو تمهيد وتوطئة للموت فيمكث في هذا العجز فيحتاج
الى المال فظهر بهذا انه لا فضل للندى على تقدير عدم الموت فليتأمل فيه فانه دقيق قوله ولما قال
اه ذكر المصنف في الايضاح ان بعضا اجاب عن البيت بان المراد بالندى بذل
النفس لا بذل المال لانه يستعمل فيه ايضا قال مسلم ابن الوليد يجود بالنفس ان ضن
الجواد بها والجود بالنفس اقصى غاية الجود ثم زيفه بان لفظ الندى لا يكاد
يستعمل في بذل النفس وان سلم فبطريق الاضافة قوله حيث انها الاهلاك اه يرد عليه
ان الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت قوله الامام ابن جني قد نبهناك
في مباحث فصاحة الكلام على ان جني بسكون الياء وان التحريك والتشديد
غلط فاعرفه قوله واعلم علم اليوم الظاهر ان علم اليوم مفعول به لا علم فان
اريد به المعلوم فليس له كثير معنى ولا وجه صحة وكذا ان اريد به معناه الحقيقي
اللهم الا ان يقال اعلم بمعنى احصل والمعنى العلم باليوم والامس حاصل دون
العلم بما في غد وهذا هو المعنى المطابق اللائق بالمقام وان جعل علم اليوم
نصبا بالمصدرية بمعنى اني اعلم علما متعلقا بهذين اليومين دون الغد لكنه بعيد
عن الصواب قوله لانها الاصل والمقيس عليه اه اذ هي الميزان الذي يوزن به
كل من الايجاز والاطناب فيحصل العلم بهما بانه ان كان زائدا فاطناب
وان كان ناقصا فايجاز وهذا مبني على ما ذكره المصنف اولا من التقسيم
الذي سماه اقرب وهو في ذلك متقيد لابن الاثير وجماعة من حرر اضى هذا الفن
المساواة
واما الجمهور فقد ادرجوا المساواة في الايجاز وذكروا تقسيما اخر قال ابن الاثير
في المثل السائر الايجاز دلالة اللفظ على المعنى من غير ان يزيد عليه وينقسم الى
قسمين الاول الايجاز بالحذف وهو ان يكون قد حذف من الكلام مفرد او جملة
لدلالة فحوى الكلام عليه ولا يكون الا فيما زاد معناه على لفظه الثاني ما لا يحذف منه
شيء وهو ضربان احدهما ما ساوى لفظه معناه ويسمى الايجاز بالتقدير وثانيهما
ما زاد معناه على لفظه ويسمى الايجاز بالقصر فالاول ما يمكن التعبير عن معناه بمثل
الفاظه وفي عدتها كقوله فخيم نجا وموعظة من ربه فانتهى فله ما سلف فان قوله فله ما

من جوامع الكلم والبلغ من قولك ان خطاياه الماضية قد غفرت وتاب الله عليه لدلالته على ان المسائل من ذنوبه لاتكون عليه وانما تكون له وكقوله تعالى من كونه فعليه كونه فان قوله فعليه كونه كلمة جامعة تغني عن ذكر ضروب من العذاب لمن احاط به كونه فقد احاط به كل سيئة وكل خطيئة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر هذا اليوم له ما بعده فهو كقوله فله ما سلف والثاني اعني ايجاز القصر بنفسه ان ما يدل على محتملات متعددة يمكن التعبير عنها بالفاظ اخرى شلها وفرعها كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم وكقوله اوليكن لهم اجر ان عجلوا ما يخاف منه واما ما لا يمكن التعبير عنها بما ذكر وانما يمكن بالفاظ كثيرة كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة اذ المعنى انه اذا قتل القاتل امتنع غيره عن القتل فاوجب ذلك حيوة الناس وكقوله معنى لابن جعفر المنصور ذاك اليك تماثله ايتها اخت اليك دولتنا او دولة بني امية اذ معناه ان راد حسابكم على احسابهم فانتم احب الله واما الايجاز بالحذف ففي شرط المحذوف في حكم البلاغة انه متى اظهر صار الكلام الى شيء غث لا يناسب ما كان عليه اولا من الطلاوة هذا كلامه قوله عنك واسع الظرف متعلق بالمساوي وان كان هم مكان والا وجه انه متعلق بالجزاء واسع لتضمنه معنى البعد ولو قدم الخبر لكان انفاق كونه متعلقا بالجزاء لا غير قوله اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد ويويده ما ذكر الشارح في شرح الكشاف من ان تقدير المتعلق في قولهم زيد في الدار انما هو لامر لفظي نحوي والا فصحة اصل المعنى لا يتوقف عليه وهذا جيد الا انه لو سلم ذلك في الاية فلا نسلم ذلك في البيت اذ الشرط ينتقي الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا محذوف يجب تقديره اذ لولاه لا يحصل اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوي لفظي كالمثال المذكور نعم اذا اجعل حالا لا يمثل هذا الشرط غير منتقي الى الجزاء وهذا مبني على ان الواو وان خلت او الحال لا العطف لئلا يتبع الاحتياج الى الحذف قوله او حر كلام لقصحركان واسمه ضمير عايد الى ماء وهذا المعنى اشارة الى انزجار القاتل وتباعدهم عن المقاتلة بسبب القصاص قوله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة ينبغي ان تقول اي رجحان قوله في القصاص حيوة على ما لا يخفى قوله بقلة خبر مبتداء هو قوله فضله وما كانت عن اللفظ ومنه حال عن فاعل بناظر اي فضله بقلة حروف لفظ بناظر قولهم حال كون ذلك اللفظ منه لا من قولهم قوله من عيوب الكلام هذه عبارة المصنف في الايضاح واعترض عليه بانه كيف يكون التكر بر

من عيوب الكلام وقد وقع في افصح الكلام فحاول الشارح توجيه كلامه دفعا لهذا الاعتراض فقال يعني ان ما نحن فيه وقد يحاب ان هذا التكرير من عيوب الكلام لاشتماله على تكرار الحروف الموجب للضغط والشدة وهو عيب قوله حسنه من جهة رد العجز على الصدر لعل الاولى ان يقول ان حسنه يعارض تكراره فكانه خال عنه فالاوجه ان يقال التكرار المتقارب ليس من محسنات الكلام وان كان فرقه الى الصدر قوله من توابل الباب الخفيفة السبب الخفيف ان يكون في الكلمة حرف متحرك وبعده ساكن وهذا مما يوجب قبح الكلام ولعلي سلامته قوله وفيه نظر الى قوله لا يفيد الاختصاص وذلك لان الحصر والتخصيص نكتة متعلقة بعلم المعاني والنكات المعانية امور زايدة متنوعة على الصحة النحوية في الكلام فالاختصاص في مثل فهما انما تصح قصده اذ صح تاخير الخبر حتى يكون تقديمه لهذه النكتة وههنا تقديمه واجب لصحة التركيب في صورة التاخير فكيف يقصد الاختصاص الذي هو نكتة زايدة هذا توضيح كلامه وتبيين مرامه وفيه نظر لان الشارح المحقق رحمه الله قد ذكر في مواضع من هذا الكتاب ما يهدم هذا الكلام وقد حكر في شرح المفتاح ما يتعقب هذا المرام وتفصيل انه قد ذكر في هذا الكتاب في اخر مباحث المسند ان تقديم الخبر في قوله لا فيها غول للحصر والتخصيص فهو مع انه جعلها معدولة اعتبر الاختصاص على ما قال هناك ان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وذكر في مطلع باب المسند اليه في معرض الرد ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح وصرح هناك ان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة وذكر في فصاحة المتكلم والقول بانه لم يقل كلام فصيح ولفظ بليغ ليعم المفرد سهو ظاهر وقد فصلناه هناك تفصيلا وذكر في شرح المفتاح في احوال المسند حيث قال صاحب المفتاح قد يبرز ما ليس بحاصل ممن يسند اليه الفعل في الشرط في معرض الحاصل فيورد بلفظ الماضي تعريضا بمن حصل منه ذلك كقوله تعالى ولئن اتبعوا اهوائهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين ولئن اتبعت اهوائهم من بعد ما جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم فانه قد ذكر الشرط المبني على الغرض والتقدير في الايات المذكورة مع القطع بعدم وقوعه من المخاطب بلفظ الماضي تعريضا بالغير وانه قد صدر عنهم اتباع اهواء اليهود والنصارى والشرك والزلل وانهم من الظالمين وما لهم من ولي ولا نصير قد حبطت اعمالهم وانهم في معرض وعيد عظيم فان الافعال الواقعة في الشرط

لما ذكر بلفظ الماضي القطع بانها لا تنفع ممن لسنة آلية طلب لي وقت وجب ان يكون ذلك
الوجه التوبيخي بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط اذ الاصل انه يعمل
في المضارع الى الماضي تنبيها على نكتة هي المعنى التوبيخي هذا حاصل كلام المفتاح وزيفه
الشارحون بان هذا اعني القول بان العدول عن المضارع الى الماضي لنكتة هي
التوبيخ مشوب بان ايراد المضارع في هذا المقام صحيح الا ان العدول انما هو لاجل
هذه النكتة وهذا غير صحيح اذ قد تقرر في النحو ان الشرط الواقع بعد الكلام المؤطئ
للقسم لا يكون الا ماضيا هذا كلامهم وانكر الشارح المحقق هناك في شرح المفتاح
تزييفهم هذا ودفع اعتراض الكل بانه لا ينافي بين الاغراض والمقتضيات وبالجملة
فكلام الشارح المحقق رحمه الله في مثل هذا المقام مختل غاية الاختلال فتارة
يقول تقديم الجزء في مثل هذه الصورة يفيد الحصر وان المقتضي اعم من الموجب والمرجح
واخرى يقول لا يفيد والمقتضي غير الموجب بل المقتضي هو المرجح فقط ولو سلم جميع ذلك
فتقديم الجزء فيما نحن فيه غير واجب اذ المبتدأ نكرة مخصصة اي صبوة عظيمة على نمط قولهم
شر اهر ذا ناب وكيف لا والمصنف مصرح بذلك في المتن حيث يقول ان التنكير في
تفيد التعظيم وان التقدير صبوة عظيمة فكيف يكون هذا من قبيل في الدار رجل وايّ
هذا من ذلك فليتامل في هذه المباحث فانها من النفائس لا ترى احدا تنبّه في حنوة
ذلك او بيت خلط طرفه عيني هناك **قوله** واي از الحذف القوم قسموا الايجاز
الى قسمين وسموا احدهما ايجاز القصر وثانيهما ايجاز الحذف وفي التسمية تنبيه على
ان الوجازة في الاول ليست باعتبار الحذف بل بملاحظة ان لفظه قليل ومعناه
كثير واضافة الايجاز الى القصر دليل عليه اذ القصر هنا كقصر الصلوة يعني ان هذا الايجاز
يتعلق بنقص اللفظ وقلته لا بحذف شيء من الكلام وان الوجازة في الثاني انما هي بملاحظة
حذف شيء من الكلام والقرينة المشيرة بهذا هي اضافة الايجاز الى الحذف يريد ان
الوجازة امر يدور على الحذف كالاول على القصر وبالجملة فمعنى الايجاز في
نزيف لا يحول حوله من البلاغة الا فرسانها ومن العيون الا انها نعم وشبهوه بالجوهرة
الواحدة التي قيمتها الآف كثيرة من الدراهم فانك طالب طول الالفاظ بوزن الدراهم
الكثيرة وانك طالب شرف المعنى بوزن الجوهرة حقها ونفاستها **قوله** او موصوف
حذف الموصوف كثير شايع في القرآن وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي ضحكا قليلا وبكاء كثيرا وللدار الآخرة اي الساعة
الآخرة كذا ذكره المبرد وقال ابن الشجري تقديره الحياة الآخرة بدليل قوله
وما الحيوة الدنيا الا متاع الغرور ومنه حب الحصيد اي النبت الحصيد **قوله** وقيل

٩٦

ان الصفة اه

ان الصفة اه ذهب المحقق الرضي الاسترابادي الى منع حذف الموصوف في البيت المذكور
قائلا ان الصفة اذا كانت جملة لا تحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
مجرورا بمن كقوله تعالى ومنهم دون ذلك اي ومنهم رجال كانوا دون ذلك
او بفي كقوله ما في القوم دون هذا اي ما في القوم رجل كان دون هذا والجواب ان
الاشتراط المذكور انما هو في النثر وفي سعة الكلام واما حذف الموصوف والصفة جملة في
النظم الكثير من ان يعد **قوله** لانه محكي اه يريد ان جل هنا محكي منقول عن زيد جل كقولك
جملة من جل زيد فيكون مفردا وفي التشبيه بقوله كيزيد في البيت تنبيه على ذلك لانهم قد صرحوا
بان يزيد في البيت منقول عن قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال وان كان يعرب
اعراب غير المنصرف **قوله** نبئت اخوالي بني يزيد اه نبئت من نبأ وهو متعد الى علم في
التعدي الى ثلثة مفاعيل فاولها التاء وثانيها اخوالي وبني يزيد عطف بيان لاخوالي
وثالثها لهم فديد اي لهم صياح وظلما مفعول له والعامل معنى الجملة اعني لهم فديد اي
يعدون ويصيحون لاجل الظلم علينا او تمييز اي يصيحون من جهة الظلم لا من جهة
العدل وفيه مبالغة لطيفة اذ التمييز فاعل في المعنى فالظلم كانه يصيح لوضوحه واشتهاره
والمعنى اخبرت بان اخوالي وهم بنو يزيد لهم صياح من جهة الظلم وفي البيت مباحث
اخر شريفة ذكرناها في شرح لباب الاعراب **قوله** على ما توهمه بعض النحاة ذهب عيسى بن عمر
النحوي الى ان جل ههنا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وابطله المحقق الرضي بان شرط
وزن الفعل هنا منتف وهو الاختصاص بالفعل او الزيادة في اوله كزيادة الفعل
وقال ابن الحاجب يزيد اما منقول من يزيد المال او من المال يزيد فالنقل من الاول
يقتضي كونه مفردا ومعربا باعراب المفردات ولم ينقل به ذلك فدل على انه منقول
من الثاني فيكون جملة **قوله** او صفة العلم في ذلك قوله عز وجل ياخذ كل سفينة اي صحيحة
بدليل انه جاء في بعض القراءات صالحة وعلله بعض النحاة بان تعيبها لا يخرجها عن كونها
سفينة فلا فائدة فيه ح ومن هذا القبيل قوله تعالى قالوا الآن جئت بالحق اي
الواضح وقوله بل يا اهل الكتاب لستم على شيء اي نافع كذا ذكروه والاظهر انه لا حاجة
اليه وبالجملة فحذف الصفة كثير كثيرة لا يحصى جدا في كلام الله تعالى **قوله** كما عرفت في باب
مريد به قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق
فالله هو الولي والمذكور في كتب النحو ان حذف جملة الشرط مطرد بعد الطلب وعليه قوله تعالى
فاتبعوني يحببكم الله اي فان تتبعوني يحببكم الله وقوله اي فاتبعك نهدك صراطا سويا ربنا
اخرنا الى اجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل اي ان اخرتنا نجب وفي غير الطلب ايضا
كثير وعليه قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي فان لم يتأت اخلاص

العبادة لي

..

قوله بحمله حوال اللفظ ولا الارادة اما اللفظ فلان في حالا شنقد مرعليه من ان الحال الحور والايح انه لا يتقدم العامل عليه وان المعنى فلان مرابحة العذاب لوقع بما ينجم جزاء لو في المواخذة نفسه

فان قلت ... بهذا عبارة الكشف في تقديم جوابها لانه قال يعني العبارة تقديره ... قلت الجواب محذوف ... وذلك يخصص وصف الوصف اي ان كان كذلك ... ويكشف به الوصف ... وان جعل الحال ... اي لا فعلهما الى ابراهيم واسمعيل ... وقوله ... اعم جنيه على الارض ... الارض لعد وطدا ... وذلك عند العجزة ...

في هذه البلدة فما اي فاعبدون في غيرها وبالجملة فنظايرها كثيرة وفي تعداد ما لا يحتاج
قوله من مواخذتهم اي في مواخذتهم على الآخر بعضهم في على نمط قوله تع اذا نودي
للصلوة من يوم الجمعة ومن جعل حالهم ضرب في قوله على ضرب من العذاب فلم يحم
حول اللفظ ولا المراد وقوله على ضرب متعلق بنفي لا بالمواخذة قوله اذا
قال الشيخ المتبحج اي الذي في صورته بحجة وهي حالة مشوهة بكسر ذلك الشيخ
وهناهي قوله لكن اذا في قوله اذا رايتني شيخا فانه ينبغي ان يجعل بمعنى الماضي
على نمط قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه حتى اذا جاوها وفتحت ابوابها
وجه الفصل امران احدهما ان جواب اذا قوله وجب على بعض الاقوال
والواو هنا كالواو في فاسم وهو عريان على ما قررنا بينهما ان الجواب محذوف
قوله وكالحال اكثر ما يقع حذف الحال ما كان الحال خبره قولا اكتفى عنه
بالمقول وهو في التنزيل كثير جدا قال الله تع والملائكة يدخلون عليهم من
كل باب سلام عليكم اي قائلين سلام عليكم وقال تع واذ يرفع ابرهيم القواعد
من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا اي قائلين ربنا تقبل منا ونحو ذلك قوله
وجواب لما انلغا تقديره كان ما كان مما ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف
قال الشارح العلامة رحمه الله في شرح المفتاح ومن الايجاز حذف الفاعل للقرينة ف
نحو قوله تع كلا اذا بلغت التراقي اي النفس وان لم يجر لها ذكر لانها هي التي
تبلغ التراقي عند الموت بهذا الكلام ولا يخفى فساده اللهم الا ان يراد بالحذف
الاضمار والمقصود ان الاضمار ايجاز بالنسبة الى التصريح قوله اي ومن التفنع
من بعده وقاتل دليل التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين فصاعدا
ودليل المقدر بخصوصه اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا فانه
قرينة مشعرة بان المراد نفي الاستواء بين هذين الفريقين وتفضيل الفريق
الاول على الثاني قيل ومن هذا القبيل قوله تع لا نفرق بين احد من رسله ان بين
احد واحد منهم وقوله والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم
قوله فان ضربت بها فقد انفجرت لفظ قد اذا دخل على الماضي يقربه الى
الحال وان ضربت للاستقبال فخفي فكيف يصح وقوع ذلك جزاء الا ان يجعل
من قبيل قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله قوله من المفعول من فعل من شغره يرجع منه
وقوله فقد جئنا خراسانا فقيل تقديره فان صح ما قالوا فقد ان العفول
لانا جئنا خراسانا وقيل ان ازرهنا فقد جئنا خراسانا قوله اي فلا تحزن واصبر
هذا التقدير ايضا غير كاف في السنية المطلوبة فالوجه ان يجعل من قبيل وما بكم من نعمة

فمن الله قوله فيه تسامح لانه لا يستقيم الحمل الا انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
فكانه قيل منها العقل الدال والشارح المحقق رحمه الله تعول المقصود في مثله ماخوذ
من مضمون الجزء ولا بد في صحة الحمل من تقدير مضاف الا ان مثل هذا التركيب شايع ذايع
بحيث لو صرح بالمضاف ذهب رونق الكلام قوله اي من ادلة تعيين المحذوف
اه فان قيل المذكور سابقا هو ادلة الحذف لا ادلة تعيين المحذوف فمن اين لم
تعيين الغير بذلك قلنا ادلة الحذف اربع الغربى الا انه تتفاوت بحسب تفاوت
المواضع فمقتضيه الحال تشترك في كل موضع بما هو المناسب والمراد بهذا يضمحل
ما ذكره الشارح الخوافي مهنا بان المصنف تسامح في العبارة فاقام دليل
تعيين المحذوف مقام دليل نفس الحذف فليتدبر قوله وصدرك يفيد تعبيره اه
الظاهر من هذا الكلام ان الظرف وهو لي في انشرح لي ليس صفة لمقدر اي اشرح
شيئا لي حتى يكون صدري تفسيرا لهذا الشيء الا ان المفهوم من نظم التنزيل
والمتبادر الى الفهم من ظاهر عبارة الكشاف ان الظرف لغو متعلق باشرح
وان المعنى اشرح لاجلي صدري فيفهم ان هنا شيئا متعلقا به يطلب شرحه فيتبين
ذلك بصدري وتحقيق ذلك انه لو لم يذكر لي لما فهم ان هنا مشروحا لاجلي
فلما ذكره فهم ذلك فوقع صدري تفسيرا له وهذا اما قال في الكشاف في
قوله تع الم نشرح لك صدرك ان في زيادة لك ما في طريقة الابهام والايضاح
كانه قيل الم نشرح لك فهم ان ثم مشروحا ثم قيل صدرك فاوضح ما علم مبهما
وكذلك ذكرك وعنك وزرك قوله للاغراض العلمية المذكورة يريد بها
ارادة المعنى في صورتين مختلفتين وعكسه في النفس فضل تمكن وتكميل لذة
العلم به فان قيل كيف يصح ذلك والمخاطب بهذا الكلام هو الله تع قلنا
المقصود ان التركيب من شانه ذلك وان امتنع اعتباره في بعض المواضع
لخصوصية ناشية من جانب احد ركني الكلام قوله وقضينا اليه ذلك الامر
عدى قضينا بالى لانه ضمنه معنى اوحينا اليه كانه قيل واوحينا اليه مقضيا
مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هولاء دابر القوم آخرهم يعني
يستأصلون عن آخرهم حتى لا يبقى منهم احد كذا في الكشاف وحاصله
ان هولاء يهلكون جميعا وقت الصبح قال الامام الراغب قطع دابر الانسان
افناء نوعه قال قطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين
قوله اي من الايضاح بعد الابهام هذه عبارة الايضاح وقد يناقش
عليها بان الانسب ان يقول من الاطناب للايضاح بعد الابهام والجواب

مطلب شيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان

ان المقصود ان يا . نعم ورب . التوشيع من هذا القسم قسمي الاطناب لا ما يقابله وهو ذكر الى من
بعد العام ثم من قوله معطوف على الاول . تنبيه على انه لم يرد في كلامهم تفسير ذلك المثنى باسمين
بل عطف قوله ويشب فيه . بالكسر من شب الغلام يشب بكسر الشين وفي قوله يحدث يشب
ابن آدم رمز الى انه لا جزم بكون هذا حديثا بهذا اللفظ واما عبارته في الايضاح
وان كان الجزم بذلك لانه قال كما جاء في الخبر الا انه كان مراده انه نقل بالمعنى
والا فنظم الحديث بهذا اللفظ مما لم نجده في كتب الاحاديث بل المذكور في جامع الاصول
وغيره من رواية البخاري ومسلم والترمذي في مسند انس هكذا يهرم ابن آدم
ويشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية بكر ابن آدم ويكبر
معه اثنتان حب المال وطول العمر قوله فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى
المفسر بالاسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف . فيه بحث فان مقتضى ذلك ان يكون
التفسير الذي هو بمنزلة الندف متقدما والحاصل ان ما نحن فيه من قبيل الندف
بعد اللف يعني ندف القطن الملفوف لا لف القطن المندوف كما ذكره الشارح
والجواب ان حقيقة التوشيع ذكر مثنى مفسر باسمين في آخر الكلام فههنا ثلثة امور
المعنى وذكره وتفسيره والذكر متأخر فرآه عبارة تفسيره وذكر بمنزلة اللف
وتفسيره بمنزلة الندف فالتوشيع اذن لف المعنى المندوف وفي عبارة المحقق
تنبيه على هذا المعنى لانه علق الاتيان بالمثنى بعد تقييده بالتفسير بطريق التركيب التقييدي
وقد تقرر ان علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي يجب ان يكون حاصلا قبله
فالتوشيع اذن ذكر مثنى سبق تفسيره وحصل العلم به لكنه فافهم وقد يجاب عن الشبهة
المذكورة بوجهين آخرين احدهما ان معناه ان التوشيع ذكر المثنى بعد الندف
المعدول عنه يعني ان اصله وتشبيه الحرص وطول الامل كما اشار اليه بقوله ولو اريد
الاختصار لقيل فكانه عدل عنه الى ذكر المثنى الذي هو بمنزلة اللف كما هو بعد الالف
بعد الندف السابق تقديرا فافهم وثانيهما ان المثنى لكونه بحسب مفهومه بمنزلة المندوف
والحرص وطول الامل لتعيينهما وتشخصهما بمنزلة الملفوف فيكون من قبيل اللف بعد الندف
ولا يخفى على المتامل ما في الجوابين من الضعف والتعسف فالحق ما قررناه اولا فافهم
قوله ليكون اطنابا لا تطويلا تنبيه على الفرق بين الاطناب والتطويل واشارة الى
ما ذكره القوم وصرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث قال واما الاطناب فهو زيادة
اللفظ على المعنى لفائدة بخلاف التطويل فانه زيادة اللفظ على المعنى لا لفائدة و
بخلاف التكرار فانه تكرير اللفظ والمعنى واحد ثم التكرير ان كان لفائدة فهو
جزء من الاطناب واخص منه اذ كل تكرير لفائدة اطناب لا غير وليس كل اطناب

تكرير الفايدة

تكرير الفايدة وهذا ظاهر وان كان التكرير لا لفائدة فهو جزء من التطويل واخص
اذ كل تكرير لغير فائدة تطويل وليس كل تطويل تكريرا لغير فائدة بهذا كلامه فقوله لا
معناه انه ان كان التكرير لا لفائدة ولا لنكتة فهو تطويل بهولا غير على ما قد يسبق
الى بعض الاوهام القاصرة فافهم قوله عاينتم ما قدامكم . ما هذه موصولة وهو
مفعول عاينتم اي عاينتم الاشياء التي هي كاينة قدامكم حاضرة لديكم قوله والايقاظ
مرفوع معطوف على زيادة التنبيه كانه قيل ومن نكت التكرير الايقاظ او مجرور
معطوف على التنبيه او على زيادة التنبيه ما يبقي التنبه وتحقيق زيادة التنبيه والايقاظ
انه لو لم تكرر يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا لربما توهم انه لا من تلهم حرا ونيس له
بهم شغف فذكره تنبيها على دفع هذه التهمة وايقاظا له عن سنة الغفلة قوله ثم تناهم تقبيله
قال . اي الهو المختال وعني به ههنا الملك المتكبر شبه فاما في النظم والكتفاء بقوله
بالكاس لان الكاس يكون ابدا منفردة النغم غير ضيقه فقيل في ذلك بان شبه
مرة ثانية بالخاتم لكن الى تم انما يكون شيا لا يشابه النقش فقال في ذلك بان جعل
الخاتم في التدرين الكاس في الغالب يكون مبذلة بحيث يكرع فيها من اهل
المجلس كل احد حتى كانه تقبلها فذكر انه ثم تقبله ملك عظيم الشان فضلا عن غيره
كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط وجميع ذلك جيدا الا انه يرد على الشارح
انه اذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى
لايراده في الايغال فافهم قوله على وجه يشير الى ان الجملة الاولى اعني قوله
ذلك جزيناهم بما كفروا وان ذيلت بجملة اخرى هي قوله وهل يجازي
الا الكفور الآية كون ذلك من القسم الاول من قسمي التذييل انما يتجه
اذا اريد بنجازي ذلك الجزاء الخاص المعهود اعني ارسال سيل العرم اذ التذييل
ادن غير مستقل بافادة المقصود لتوقف المراد على ما قبله فلا يكون التذييل ذلك
مثلا واما ان اريد به جنس من يجيء من كفر نعمه بها فهو من الضرب الثاني ومقتضى
الظاهر اذن الا العامل لكنه وضع الكفور موضعه لتشاكل قوله بما كفروا قوله
وهو ايضا الظاهر ان ايضا قيد للمبتدا متعلق به وح فالظاهر ان ضمير هو
للضرب الثاني كما ذهب اليه بعض الشارحين وما ذكره الشارح من انه لولا قوله
ايضا لتوهم ان هذا التقسيم الضرب الثاني وان ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل
مطلق تحكم لا دليل عليه والزوج السليم لا يخفى عليه قوله ووجهة بهم . الديمة المطر
الذي ليس معه رعد ولا برق كذا في الصحاح قوله وليست بمطاراه اي ناظرا مايل
الى جانب الراحة اذا كان السعادة في المحنة واحتمال المشقة فالمراد بالعليا السعادة

والسعادة استعير المكان للمكان في الصحاح العليا كل مكان مشرف العلى
والعلاء الرفعة والشرف يقال علا في المكان يعلو علوا وعلى الفن الثالث علم
البديع الوجه في تاخير البديع عن العلمين لائح من تعريفه لدلالته على انه مرتب
عليهما ومتاخر عنهما يرشدك قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة على ان
الحسن الوصفي متاخر عن الحسن الذاتي ولذا قل التفات صاحب المفتاح اليه حيث قال
لا علينا ان نشير الى الاعرف منها بمعنى عدم التوجه للكثير غير الشايع والشايع
على سبيل القصد التام والاقتصار الكلام قوله وجوه تحسين الكلام اضافة الوجوه
الى التحسين من قبيل اضافة السبب الى المسبب كما صرح به المصنف في المقدمة حيث قال
ويتبعها وجوه يورث الكلام حسنا والظاهر المتبادر الى الفهم من هذه الاضافة
النسبة الى الامور الموجبة لتحسينه والطرق الموصلة الى تزيينه بسببية قرينة
وكلامه ظاهر في ان هذا الحسن عرضي خارج يرشدك اليه قوله بعد رعاية المطابقة
ووضوح الدلالة فما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله من انه لو اريد بوجوه التحسين
مفهومها الاعم دخل فيه بعض المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا
مع انه ليس من علم البديع وكذا ما ذهب بعض اصحاب الحواشي من انه يندرج صحيح
اذن فيها الخلو عن التنافر بين الحرف والكلمات والخلو عن غرابة القياس والخلو
عن ضعف التاليف اضعف من ذلك فليتامل قوله اشارة الى الوجوه المذكورة
اشارة الى ان الاضافة هذه للعهد وان هذا اشارة الى المعهود السابق المذكور
في المقدمة وهو قوله ويتبعها وجوه اخر يورث الكلام حسنا اذ قد تقرر ان
التعريف الاضافي كالتعريف اللامي وانه صالح للعهد والجنس قوله متعلق بالمصدر
التحسين عبارة عن جعل الكلام حسنا وهو في التحقيق فعل المتكلم ووصف له الا
انه ربما يسند الى تلك الوجوه اذ هي آلة لذلك وهذا كما يقال السكين قاطع
من جهة انه آلة للقطع مع ان القاطع هو صاحبه والظاهر المتبادر الى الفهم
من وجوه التحسين ان المراد بالتحسين هنا ما يسند الى تلك الوجوه كما تدل عليه
عبارة المصنف ويشعر به كلام الشارح ايضا ومع فالاحسن جعل الظرف معمولا
للتحسين بهذا المعنى يرشدك اليه الذوق السليم الكلام الا ان يراد بوجوه التحسين
طرق تحسين المتكلم قوله لانه يدخل تعليل لقوله ولا يجوز قوله بحسب الواقع والا فة
يريد ان التجنيس وان احتوى على تحسين اللفظ الا ان التلفظ بالمعنوي والنسبة
الى جانب المعنى منه على ملاحظة جانب الاصالة والواقع قوله بين متضادين
مبني على اعتبار الاقل والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين ايضا

ولذا

ولذا ادرج المصنف المقابلة في المطابقة اعتبر في تعريفها المعنيين والاكثر وهذا
كثير شايع في تعاريف ارباب العربية فلا حاجة في مثله الى اعتبار حذف المعطوف
مع الواو وحقيقة ذلك مبنية على اصل وهو ان ما هو نص في المعنى العددي
قد يستعمل لنفي الحكم عما فوقه وقد يستعمل لنفيه عما تحته وقد يستعمل لنفيه عنهما جميعا
ومدار الامر على القرينة وما نحن فيه من قبيل الثاني والقرينة تصريح المصنف
في المقابلة قوله او تقابل التضايف قد يناقش هاهنا بان الجمع بين الاب والابن
لا يسمى في الظاهر مطابقة بل هو مراعاة النظير اقرب والجواب المنع وكيف
لا ومراعاة النظير مشروطة بان لا يكون بين الامرين او الامور فيها تقابل اصلا
قوله او حرفين ومن هذا القبيل قوله على انني راض بان احمل الهوى واخلص
لا علي ولا ليا فانه قد طابق بين علي وليا فقوله لا علي حال من ضمير اخلص
قوله احدهما مثبت والاخر منفي ومن هذا القبيل قوله وننكر ان شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول حين نقول فانه قد طابق بين ننكر ولا ينكر
قوله تردى ثياب الموت اي اخذها ولبسها وثياب الموت ثياب الحرب وقت
دخول المعركة وقوله حمرا حال من المفعول اعني ثياب الموت والمراد ان لها
حمرة من جهة صيرورتها ملطخة بالدم لانه يصير مقتولا لو مات وجعلى كل لية على
التقدير اي بعد اخرها في الكلام رمز الى انه لو مات شجاعته وكمال جراته كانه
كان عازما على هلاكه جازما به اذ الدخول اذن في المعركة ادل على الشجاعة
او نقول تردى معناه هلك كما في قوله تع وما يغني عنه ماله اذا تردى وثياب
الموت مفعول له بتضمين معنى اللبس اي هلك لابسا ثياب الموت الملطخة بالدم
قوله الا وهي من سندس خضر خضر هذا ليس مجرورا صفة لسندس كما يتوهم
الظاهر بل هو مرفوع على انه خبر بعد خبر اذ القصيدة مبنية على حركة الضم تدل عليه
سائر ابياتها كما قال وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الان
من بعده بتر قوله وليسعوا من فضله مقتضى الظاهر ان يقول وليتحركوا الا انه
عدل عنه اليه تنبيها على ان الحركة يجب ان يكون لمصلحة لا لمفسدة فليتامل قوله
يا سلم يجوز ان يكون ترخيم سلمى ويجوز ان يكون اسم امراة قوله ودخل
فيه ما يختص باسم المقابلة رد لما يذهب اليه صاحب المفتاح من ان المقابلة
للمطابقة فذكر اولا تعريف المطابقة بقوله ان تجمع بين متضادين ثم ذكر
امثلة ثم ذكر تعريف المقابلة حيث قال وهي ان تجمع بين شيئين متوافقين فعلى
او اكثر وبين ضديهما ومذهب المصنف الى ان المقابلة داخلة في المطابقة

لا قسم برأسه كما ذهب اليه صاحب المفتاح والحق ما ذهب اليه المصنف اذ لا يخفى ان المقابلة
نوع من المطابقة داخل في تعريفها لا قسم مقابل لها لظهور انها جمع بين امرين متضادين
مع خصوصية وتحقق هذه الخصوصية لا يوجب جعلها قسما مقابلا لها بل يوجب جعلها
قسما مندرجا تحتها فان الاصل تقليل الاقسام ولقد تصدى بعض المتأخرين لتوجيه
ما ذهب اليه السكاكي بان المعتبر في المطابقة ان يذكر الشيء وضده مع ضده من غير
ان يتخللها امر مناسب متفق وفي المقابلة ان يذكر المتفقان ثم المتضادان وان فيه
لا يتضاد فان وفيه ما لا يخفى اذ لا معنى لجمع المتضادين في الكلام الا ذكر اللفظين
الدالين على امرين متقابلين في الجملة سواء كان هناك تخلل فاصل او لا فلهذا
جعل قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا من المطابقة مع انه لم يذكر الضحك مقارنا
للبكاء بل مع القلة ثم ذكر البكاء مع الكثرة ولا خفاء في صدق تعريف المقابلة عليه ومن
لطيف المقابلة ما روي عن بعضهم انه قال له المنصور انك بخيل فقال يا امير المؤمنين
ما اجمد في حق ولا اذوب في باطل قوله بالاسهم البيت للبحتري في وصف الابل
المهازيل شبه الابل اولا بالقسي في الانحناء ثم بالاسهم المبرية ثم بالاوتار والقسي ووجه
التشبيه في الاخيرين هو الاستواء ولما كان هذا المعنى في الوتر اتم والنحول
اعتبر اضرب عن الاسهم الى التشبيه بالاوتار فقال بل الاسهم بل الاوتار ومعنى الاضراب
ههنا جعل التشبيه الاول شكوكا بارتقا من الكامل الى الاكمل لا ابطال الاول والقسي
جمع القوس والاسهم جمع السهم والاوتار جمع الوتر قوله اصح واقوى ما سمعناه و
واي نور المروي من اخبار الحديث رواه وقوله منذ قديم ظرف للمأثور او لقوله
سمعناه قوله احاديث مبتدأ خبره قوله اصح واقوى والمعنى الاحاديث التي
رويناها السؤال عن الحيا والمطر في باب كرمه وجوده قوله عن الحيا بالقصر وهو المطر
وقد جاء بمعنى فرج الناقة واما بالمد فمعناه الاستحياء حدثني بعض من نشر تحت بلدنا
وتعاطيت بسماع مقالاته من اكابر العبادات بمكة زادها الله حرمة وشرفا انه
بعض صلحاء مكة رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وسأل عنه فقال انت قلت
يا رسول الله الحيا من الايمان بالقصر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فاستيقظ
وتعجب من ذلك وحكى هذه الواقعة عند علماء مكة فتعجبوا من ذلك لانهم تيقنوا ان الرواية
الصحيحة وعلموا ان الرواة في ذلك ثقات اثبات فامروه بتكرير التوجه الى الحضرة
العلية في الليلة الثانية ففعل فرأى ذلك الحضرة على الطريق المذكور ثم حكى ذلك
عندهم فامروه ثالثا بتكرير التوجه الى ان بلغ ثلث ليال وكان الامر كذلك فاجتمعوا
وكتبوا هذه الواقعة في صحيفة فارسلوها الى سلطان مصر وعلمائها وكان ذلك في زمن

ان اصح ما سمعناه وقف لدلالة الخبر بيانا عليه وقوله اصح الخبر نحو ما سمعناه

حكاية غريبة في لفظ الحيا بالقصر

الامام

الامام ابن الجزري رحمه الله فلما سمع ابن الجزري ذلك تعجب وقال لو ان مصر مروه ليجيء الينا فنراه
ونسمع من لسانه فارسل الوالي الى هذا الرائي مبلغا من النقود وترتيب اسباب السفر و
فابى ذلك الرائي تلك النقود وذهب بماله اليه فلما وصل استقبله العلماء والكبراء
فلما رأوه سألوا ذلك فحكى عندهم كما ذكر فتعجبوا من ذلك فرفعوا القضية الى الامام
برهان الدين المحدث بالشام فقال اريد ان ارى هذا الرجل واسمع ذلك
من لسانه فذهبوا به اليه فحكى عنده كما ذكر فتنبه لمحض حق الفرق بين الممدود و
فقال لقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الحيا بالقصر المطر او فرج الناقة
والحديث ممدود ولكن توجه هذه الليلة الى ذاك الحضرة وتحقق عنه فتقول اي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تكشف عنه مرة اخرى فقال الامر كذلك بارك الله
فيك وفي معلمك برهان الدين تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه قوله
من الرهط الاماثي الاماء جمع امة وقد نسب اليها ابو العلاء على خلاف القياس
والعكس اصوب والبيت هكذا تحمل عن الرهط الاماثي غادة لها حسب عقل في
مما لكها رهط الرهط الاول جلدة قدر ما بين السرة والركبة تلبسها الاماء
والصبيان والحيض وكانوا في الجاهلية يطوفون عراة والنساء في رهط والرهط
اي بعض الجماعة غادة فاعل تحمل والغادة الناعمة والمعنى تحطى هذه الحبيبة
ان تلبس ثياب الاماء لانها شريفة من بنات الكبراء فانها من زوجة عقيل لها خدم
تخدمها من الجواري والاماء ونحو ذلك من الاشياء فكيف يليق بها ان تلبس لباس
الاسافل من النساء فضلا عن الاماء قوله كقول ذلك الجني اسم رجل وحذف مفاعيل
هذه الافعال اما لمجرد الاختصار او لتنزيلها منزلة الافعال اللازمة اي اوجد
هذه الافعال وظاهر كلام الشيخ ناظر الى الاول قوله اي افسد جعل ابن جني البري
وقرره بحجته ولا كلام فيه انما الكلام في تفسيره بافسد لان البري بهذا المعنى
اصلح لا افسد يشير اليه المثل المشهور اعط القوس باريها اي ناحتها اي
مصلحها فكأنه نظر الى ان فساد حال المفسد اصلاح او الى ان البري بمعنى النحت يكون
بطريق الاصلاح وقد يكون بطريق الافساد وتعبئته الى المنع وما نحن فيه ينبغي ان يحمل من قبيل
الثاني اذ هو مقابل لقوله ريش وهو بمعنى اصلح والمثل من قبيل الاول فليتدبر قوله اقترح
الاقتراح الطلب السؤال على سبيل الحكم وههنا انكال وهو ان الملك كلما يثبت بجمعه
وهو ظاهر ولا يجوز لعدم العلاقة اللهم الا ان يجعل نفس الوقوع في الصحة علاقة
قوله على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر قد يقال لا حاجة الى ذلك فليتدبر على لفظ الحاجة
اذ يجعل الفعل مسندا الى بين كونه منصوبا لازم الظرفية على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى لقد

فنراه بيان
طلبه
المقصور
الحبيبة
تقطع بينكم

وتفصيل ذلك يطلب من كتابنا شرح لباب الاعراب قوله الارواح والاديم ٥ الاديم جمع (دية)
وهو المطر الذي ليس معه برق ولا رعد قوله كارم لا تكرى ٥ اي لا ينقص قال صدر
ان فضل الكرى زادوا اكرى ينقص قوله النعاب المحدث ٥ من نعب الاعر تدبر فيه
وتمهر والمحدث معناه انه لكمال احاطته بالامور كانه حدث بتلك الامور قوله
غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ٥ قد يناقش عليه بانه لا يكون من قبيل اضافة
ما يحل اليه على التعيين لان المفهوم الظاهر من اضافة ما يحل على التعيين ان يضاف
الى الكل منهما ما يرجع اليه قوله وقد وجد بيتا فارسيا اه صرح به في الايضاح فقال
واما الثالث فبيت فارسي ترجمته والبيت الفارسي هذا كرنبودي عزم
جزز احزمتش كس نديدي درجهان ادكره قوله فقد فرع عليه وصفهم شفائي
احلامهم اه لا يخفى ان قوله احلامكم اي عقولكم لسقام الجهل شافية كما دماكم تشفي (اليه)
من الكلب الظاهر في ان شفاء الاحلام لسقام الجهل متفرع على شفاء الدماء لداء الكلب من شرح
قوله كما دماءكم بقوله فقد فرع اه ليس بجيد اللهم الا ان يحمل على القلب قوله وهو
زيادة توضيح للمقصود اه يعني ان قوله على تقدير كونه منه مزيد توضيح والا فهو مستفاد
من اعتبار تقدير الشرط في كلام الشاعر فسقط المناقشة ههنا بان الظاهر ان قوله
اي ان كان فلول السيف عيبا بيان لمراد الشاعر وقوله فاثبت على صيغة الماضي
كلام المصنف تفريع على مراد الشاعر وليس فعلا مضارعا منفيا على الشرط المذكور كما توهم
الشارح المحقق رحمه الله فانه ركيك جدا لفظا ومعنى قوله فوق المعنى تعليق بالمحج ٥ وفي
هذا التحقيق قوله لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى بناء على ما صرح به صاحب الكشاف في
وههنا وجه جيد لم يذكره احد وهو ان اهل الجنة لما فارقت ارواحهم من ابدانهم اتصلت
بعالم القدس ودخلت الجنة وابدانهم مدفونة في الدنيا الى يوم الحشر والنشر فارواحهم
يدوقوا في الجنة مفارقة ابدانهم الى الحشر فاذا قامت القيامة ورددت الارواح
الى الاجساد فهي لا تفارق الاجساد بعد ذلك ابدا فالمفارقة المذكورة الى الحشر هي (ينعوهم)
المرادة بالموتة الاولى في الجنة اذ لا معنى للموت الا مفارقة الروح عن البدن قوله
الا انه البحر زاخرا ٥ حال من البحر يقال بحر زاخر اي مملو مرتفع جدا والعامل معنى التنبيه
المستفاد من قوله هو البحر فانه تشبيه بليغ على ما هو مذهب المحققين في زيد اسد قوله
نهب الاعمار دون الاموال ٥ فان قيل هذا انما يصح اذا كان التخصيص الذكري
نفيا للحكم عن غير المذكور وهو باطل بالاجماع قلنا نعم الا انه قد يعتبر ذلك في كلام
البلغاء بحسب قرائن المقامات اذا لم يكن هناك ما يمنع عن اعتباره فليتامل قوله
اي قليل التوزيع في الساحة ٥ يريد ان الضمير في قليلها راجع الى الساحة والاضافة لادنى

الملابسة

الملابسة ووجه الملابسة هذا قوله اطنين اجنحة الذباب ٥ الهمزة للاستفهام والطنين التصويت
اي صوت اجنحة الذباب وسمي الذباب ذبابا لانه كلما ذب آب قوله او حل ابادي
من استعمال غيره عليه لا ضير فيه وادعاء شعار الاباد يتعرو سعد جدا والجواب
ان الضمير محذوف كان قوله ثم وتقديم على المكنس في البيت من استطاع اليه سبيلا
قوله قال ابن جني تحقيق ان الياء ساكن ان تحريكها خطأ قوله عقبان علا ح
من قبيل لجين الماء اي اعلام كالعقبان ووجه الشبه ان رؤس الاعلام على صورة العقاب
وذهب الكلبي الى ان الحديدة التي تنصب على رؤس الاعلام على العقاب اي انها تسمى
بهذا الاسم في عرفهم قوله في قومس ٥ قومس اسم لمملكة بين خراسان والعراق
والآن اسمها المشهور بسطام قوله من ناحية العاكفة ٥ العاكفة اسم موضع
والجرجي بفتح الجيم نسبة الى جرم بن ذبان قوله فاجبنه عليه اي اتم فيه قوله
لان المواد في للحال ٥ اي في قوله ثم هذا وان للطاعنين لشرحا ب ذهب شارح
المحقق الى ان الواو في مثل هذه المواضع للحال والحق على المتامل ان جعلها
للعطف انسب واقرب الى القبول اما اولا فلانه هو الاصل واما ثانيا فلانه قد يقع
في مثل هذه المواضع لفظ ثم مقام الواو وقال صاحب الكشاف هذا ثم انك
ترى المعلقين السحرة يفتنون الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله في علم المعاني
والبيان ٥ الاولى ان يقول والبديع قوله يظهر لك بالتامل اه فانه يظهر
بالتذكر ان كلا من ذلك وقع موقعه واصاب محزه بالنظر الى مقتضيات الاحوال (ل)
وان كلا من الصور بالنسبة الى المعنى الذي يتضمنه مشتمل على لطف الفاتحة
ومنطو على حسن الخاتمة فليختم الكلام حامدين لله على الباية ومصلين على
افضل رسله وانبيائه ونعقب صلوته بالصلوة على آله وصحبه خلفائه وخلفائهم
اذ وفقنا عز سلطانه وجل برهانه لتنقيح هذه الفوائد وتوضيح هذه الفرائد
في شهور سنة سبع وثلثين وتمامه بمقام المزار المتبرك بسطام حماها الله تعالى
عن الحادثات والآلام بالمدرسة الخاقانية الشاهرخية الواقعة بجنب التربة
السلطانية البايزيدية ٥ وانا العبد الضعيف احوج خلق الله الى رحمته وغفرانه
شيخ علي بن مجد الدين الشاهرودي البسطامي غفر الله ذنوبه وستر في
الدارين عيوبه وقد كان افتتاح تسويد هذه اللطايف وتسطير هذه
الصحايف في شهور سنة ثلثين وتمامه بدار السلطنة هراة حرسها الله تعالى
عن جميع الآفات وحفظها من الفتن والنكبات فنسال الله الكريم
ثم نسأله ان يجعل سعيي هذا مشكورا وان يجعل ذنوبي بذلك محوا مكفورا

وان يجعل ذلك وسيلة لان اكون تحت لواء سيدنا سيد العالمين
منظوما في زمرة صحبه اجمعين و في جملة العلماء والصالحين وحسن اولئك
رفيقا

الحمد لله على الاتمام والرسول افضل التسليم
بعون الله الملك العلام
قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب
في شهر شعبان المعظم في اوايله
من يوم الجمعة في وقت الضحى
بيد العبد الضعيف النحيف
المفتقر الى رحمة ربه اللطيف
محمد بن حسام
قصبه بكجه قره صو
تم

[illegible]

اين نبشتم تا بماند روزكار ، من نمانم تا بماند يادكار
غرض از يادكار نام بود ، يادكار اين قدر تمام بود

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابراهيم
وكفى عبده

1226